





١٠

٧

بوجهدن زباني حروف مشبهه بالفطك

(ولاهند الطلام عريان)

عباره منه قدره





۷۳۰

کتابخانه







من الالمانية الى الحروف الى الجان بياينه - احرار الحروف التي هي الاصل والمواد للالفاظ في اصل المعنى  
فصل في الالفاظ بسبب جمع حروفها الاصلية - المادية التي هي كالذر في ابرك الصفاء  
سبب تآلف بعضها مع بعض بخلاف الاصوات السائرة من الاشياء ومن البهايم اذ ليس فيها  
نظم درر الحروف فان قلت نظم الحروف وجمعها من العبد بخلق الله فلو لم يخلق الله تعالى لم يكن  
هناك نظم ولا سبب الذي هو التفضل اذ انتفاء السبب يجب انتفاء المسبب وثانيا  
اذا صدر من العبد نظم درر الحروف فحصل الفضيلة هناك انما هو بآراء رادته وخلقته  
فيلزم ان يكون التفضيل من الله تعالى ثم لا يخفى ما في لفظ الحروف من براعة الاستدلال  
وايضاً لفظي المعاني والجان بحسب لاحد وهو ان يكون اللفظان تشابهاً في الحروف  
لان حرف واحد في كل منهما فيكون الحرفان متقاربين في المخرج فاللفظان في الالفاظ  
مخوفه في كل لفظ طرفة لمرة الذي واما في الوسط مخوفه في ذلك بما كنتم تفرحون في الارض  
بغير الحق وبما كنتم تفرحون واما في الآخر مخوفه في اذاجاء هم امر من الامن الاية فتقاربا  
هذا من قبيل الثاني لان التقارب في الحروف في لفظي المعاني والجان انما هو في الوسط والتشابه  
ثلاثة والذين في هذا المقام السجع المتوازن وهو توافق الفاصليتين في الوزن وان لا يكون  
اكثر الفاظ احدهن القريبتين غير موافقة في الوزن بما يقابلها في القرينة الاخرى مخوفه تعالى  
فيها سر مرفوعة والكواب موضوعه وهناك ذلك لموافق الفاصليتين اللتين هما المعاني والجان  
في الوزن ولما لفته جعل لفضلها في الوزن وكذا قوله الالفاظ في لفظ بالنية الى قوله على سائر  
و عليه ففكر سائرهما انهم وبفضلته تعالى رفع الباء سببية متعلقة برفع والضمير راجع الى الله تعالى  
قدم منقول برفع عليه ليفيد التخصيص فيكون اشارة الى ان الرفع باختياره و احسانه للسببية  
عليه او ايجابه اياه في اللفظ بسبب اختياره و احسانه برفع لا بسبب شيء آخر من وجوب واجاب  
ويحصل الاطلاق بانه المتقدم الذي هو فضل الله تعالى و ايضا ليحصل التعظيم الى الله تعالى  
سبب تقديم الضمير الراجع اليه تعالى الخطاء امر حكمه عن الامة عامة الخطاء بالرفع ان يرفع الخاء  
والطاء بل بالمد في اخره ضد الصواب وقد يكون مصدر اي قال خطأ الرجل خطأ من الباب الرابع  
الخطأ وعن متعلق برفع والامة قد يطلق على رجل جامع لانواع الخير كما في قوله تعالى ان ابراهيم  
كان امه وقد يطلق على الجماعة التي ارسل النبي اليها في آية آمنوا فامه اجابة وان لم يؤمنوا في آية  
فالمراد امه اجابة وهذا العامة بالتشديد من العموم بمعنى ضد الخاتمة حال من الامة بمعنى مجموعة  
قال صاحب الشهاب ان قاطبة وكافة وما يماثلها الفاظ موضوعه للمالية يستعمل ابداء حالاً قال  
ابو السعود ان لفظ عامة هم للجمعة او لامة نقل الى معنى الجميع والقائه في اخره للتنبيه من

من الالمانية الى الوصفية انتهى والمراد من الامة بغيرها الامة الكاملة لان الشيء اذا ذكر  
مطلقاً يصر الى كماله واللام في او ثلثها للعهد لان الاصل في اللام لام العهد لا بعدل  
عنه الا لما نفع وعنه كلا التقديرين فالمراد امه محمد عليه الصلوة والسلام في قوله تعالى  
رفع الله تعالى الخطاء عن مجموع امه محمد عليه السلام يعني اذا اتفقوا في مسئلة فلا يكون  
في خطأ اصله في هذه الفقرة اقتباس لقوله عليه السلام رفع عن امه الخطاء  
والنسيان الحديث لان الاقتباس ان بعض الكلام شيئاً من القرآن او الحديث بقوله  
ابن شهاب في وعظه يا قوم اصبروا على المحرمات وصابروا على المفترقات وارقبوا  
بالمراقبات واتقوا في الخلوات ترفع لكم الدرجات وفي هذه الفقرة ايضاً اشارة  
لقوله عليه السلام اتفقا اي حجة قاطعة الحديث تنبيه قال صاحب البهايم الخطاء  
العدول عن جهة الاستقامة وهو يستعمل على ثلاثة اوجه الاول ارادة شيء قبيح شرعاً  
واخراجه من القوة الى الفعل فهذا الخطاء يترب عليه العقاب والعقاب والثاني  
ارادة فعل حسن شرعاً لكنه يقع على خلاف ارادة بلداً فتقدمه فذلك الحريد يجب ارادة  
مصيب ويجب فعله فخطئه هذا هو المراد بقوله عليه السلام رفع عن امه الخطاء والنسيان  
وخطاء المجتهدية من هذا القبيل والثالث ارادة الفعل البقيع لكنه يقع على خلافه  
بلا قصد منه ايضاً وهو يجب ارادته فخطئه ويجب فعله مصيب انتهى ثم ان الخارج  
رحمه الله ذكر رفع الخطاء تحقلاً لا بان يكون نفسه معصوماً عن الخطاء في شرح كتاب التكميل  
وبكونه كانه الباء سببية متعلقة بكان قدم معمول كانه عليه ايضاً للضمير فقيه روي عن الفقيه  
القائلين بان الفعل مخلوق للعبد ولا مقام بانه يكونه الله تعالى وايضاً ليحصل التعظيم  
الى الله تعالى بتقديم الضمير الراجع الى الله تعالى التكميل هو المعنى الذي يعبر عنه  
بالفعل والخلق والتحقيق والاياد والاحداث والاختراع ويخوذه ذلك ويشرح باختراجه الممدوح  
من العدم الى الوجود وهو صفة ازلية قائمة بذاته تعالى بانه صفة حقيقة كالعالم  
والقدرة على ما ذهب اليه الماتريدية وعند الاشعرية صفات الافعال اضافات واعتبارات  
مرجعها تعلقات القدرة التمييزية فهي حاوثة ولا يلزم عليه قيام الحوادث بذاته تعالى  
اذ هي امور اعتبارية نسبية لا تحقق لها خارجا ككونه تعالى قبل العالم وبعده وبعد  
ولا دليل على كونه التكميل صفة اخرى غير القدرة والارادة الافعال عامة الافعال مع فعل  
الافعال المراد من الفعل خلقه تعالى اللام في الافعال عوض عن المضاف اليه ابركان افعال  
تامة وان المراد من مصدر الخلق الحاصل بالمصدر في المراد من الافعال الموجودات ومن التام



التي هي حاصل المعنى بسبب خلقه كما كان الموجودات كاملة غير ناقصة فان قلت  
هذا الكلام ينتقص ببعض الموجودات التي خلقت ناقصة كرجل خلق بيده واحدة مثلا  
وتغير ذلك قلنا او لا المراد من الموجودات التي خلقت كاملة وثانيا المراد من الكمال  
مقارنته بالحكمة فخلق تعالى بعض الاشياء ناقصا لاجل الحكمة فخلاصة المعنى خلق  
الموجودات كلها مقارنتا بالحكمة فتفطن وفي قوله كان الافعال تمام براءة الاستعمال حيث اورد  
ههنا لفظا من باب الالف الذي هو بحث الافعال التامة فتذكر وفي قوله يكون ولا يصح من الوجود ظروف الكناية  
اشارة الى قوله تعالى اذ اراد الله شيئا ان يقول له كن فيكون ولا يصح من الوجود ظروف الكناية  
تبريق موصولات تعني الظروف جمع ظرف وهو على معنيين الاول وعاء الشيء الذي يحيط به والثاني  
معنى الظرف بمعنى الكناية والمراد ههنا الاول والكناية جمع كناية وهي على معان الاول الكلام  
بكلام يتدل به على شيء الثاني الكلام شيء وان يريد غير الثالث الكلام بلفظ يحل الحقيقة والجماع  
فعل كل من الثلاث فهو عبارة عن الكلام فالمراد ههنا الكلام من قبيل ذكره واردة اللازم قال  
دوه ان ذكر في معنى اللفظ عدم التصريح بالشيء وقال بعض شراح العلاقة هي في اللفظ مقابلة كشيء  
او كقول بكذا ان كانت به او اكدت غيره وفي المعرف يطلق على ذكر المعلوم واردة اللازم على ما ذهب اليه  
وذكر اللازم والاردة المعلوم على ما ذهب اليه الكمال وقال بعض الآخر وهي في اللفظ مصدر كقول  
او كشيء بمعنى ذكر الشيء واردة الغير ثم نقل الى ذكر اللفظ واردة اللازم ما وضع له من قبيل نقل الفاعل  
الى المفعول واللفظ مستعمل في لازم ما وضع له بلا قرينة مانعة عن ارادته من قبيل نقل اسم اللازم الى المعلوم  
ففي الاول يصح الاشتقاق من الكناية لعدم زوال المصدرية بالكناية وعلى الثاني لا يصح لزوم من المصدرية بالكناية  
لكونه خاصا وقال الفاضل الجاني في معنى اللفظ والاصطلاح ان يعبر عنه شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة  
عليه كقوله من لا اعلم كذا كذا لا يصح على اللفظ كقوله كذا في كذا وانت تريد زيادة والمراد بها ههنا  
ما ينبغي به لا المعنى المصدرية انتهى والاضافة ههنا من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه بالايضا ولا يوجب الكلام  
التي هي كالظروف للمعاني والالتفات الاعلام والافادة هو مفعول يصح وموصولات جمع موصول وهو مفعول  
من الموصول انتهى ونحوه بفتح الهمزة وضمة نعمة واحدة وليس يجب ومن قال هي جمع فقد اخطا لانه لم ينقل من اطلاق اللفظ  
وهي محدودة باللفظ الثاني اذ كان بالفتح مثل كذا واذا كان بالضم مثل كذا كذا قاله السمعاني سرقه  
وقال دوه ان ذكر في المعاني لفظان ففتح النون وضمة النون مدونة كما هو في الرسالة وان ضمنت  
فقرينة قلت نفي انتهى فحاصل المعنى لا يصح ولا يفيد الايدي الكلمات الدالة على المعاني تعريف نعمة الله تعالى الموصولة  
اليها ولا تفتقر وهما فنية تليق لقوله تعالى وان نعمة الله لا تحصى وفيه ايضا امتثال بالامر الا ان  
في قوله تعالى يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم حيث ذكر نعمة الله تعالى بانها لا تعد ولا تحصى  
ذكرها فان قلت يوضح التناهي بين الايتين بان في الآية وان نعمة الله تعالى بانها لا تعد ولا تحصى  
ولا تعدادها وفي هذه الآية امر بذكر نعمة الله تعالى فهذا يقتضي احد الشئين اما الامر والتكليف بالاعتناء والايثار  
فذا من ان لقوله لا يكلف الله شيئا الا وسعها وان كان يكون نقدا نعمة الله ممكنة فذا من ان  
لا يهوان نعمة الله لا يحصى فذا من ان التوفيق بينهما قلنا او لا يحتمل ان يكون الذكر في

في قدره اذكر وانعمت بفتح النون فالحق تذكر وانعمت ولا تنسوها ولا تكفروها وثانيا يحتمل  
ان يكون المراد بالذكر الحمد والشكر على نعمة الله تعالى وثالثا يحتمل ان يكون المراد به ذكر نعمة الله  
بوجه من الوجوه لانه نعمة الله تعالى بها ما ولا اختصاصا بها فطرفان قلبت اذا اراد من الكناية  
معناها الحقيقية وواريد معناها المجازي قلنا كانه لما اعتبر الشارع رحمه الله في اللفظ  
كونه الالفاظ نظروفا وقولنا سبب ههنا جعل الكلام ظرفا لا التكليم فتصريح لا يحتمل على  
ما في هذه الفقرة من براءة الاستعمال في لفظ الظروف والكنايات والموصولات وكذا في  
في الظروف اذ يجب في هذا الكتاب من كل منها على حدة فكان فيها اربعة براءة الاستعمال كما لا يخفى  
قال بعض المحققين قوله ظروف الكنايات والاضافة كاضافة الدرر الى الظروف والكنايات  
لفظا اريد به لازم معناه مع جواز ارادته والمراد باللائم هو المناسب والظروف فاعل يصح  
ومفعوله تعريف الكناية اوسع من الصريح خصوصا اذا كان لفظا اصلي لوازم مستندة  
فاذا لم يصح الكنايات تعريف موصولات نفاها لم يصح الصريح بالظروف الاولى كي نقل  
عن الشارع رحمه الله تعالى واما الكناية في الاستعمال لا تفيد جواز احاطة لان كل صريح يجوز  
ان يكون كناية والكناية مطلقة عن الوجود بالفعل هنا واما جواز ان يوجه معنى ولا يكون له  
لازم بعد تسليمه فاحتمال عقلي لا يعتبر في المقام الخطاب مثل هذا المقام فلا اعتبار على عبارة  
كما ظنه البعض انتهى ولا ينافي مصارع من التفعل بالاشارة اظهار مضرات الآيات  
الثاني على معنيين الاول بمعنى التثنية والمراد ههنا الحصول فاعلى هذا المعنى يكون الصيغة  
مضارعا معلوما فاعلى مضرات والثاني التثنية بطريق سهل موافق وعلى هذا يكون  
الصيغة مضارعا مجهولا ومضرات نائب فاعلى والاشارة الايجاء كقوله قال حبيب كقول  
في كناية الاشارة هو التليج بفتح الهمزة منه النطق فهو مرادف النطق في فهم المعنى والاشارة  
عند اطلاقها حقيقة في الحقيقة او اشارة ضمير الغائب وامثالها ذهنية لاصية والاشارة  
اذا استعمل على كونه المراد الاشارة بالمراس واذا استعمل بالي يكون المراد الايجاء باليد والاشارة  
معرفة والاشارة الحسية تطلق على معنيين احدهما ان يقبل الاشارة بانه ههنا او هناك  
وثانيها ان يكون منتهى الاشارة الحسية بمعنى الامتداد المطلق والاشارة  
منتهيا الى المشار اليه والاشارة عبارة ان يشير المتكلم الى معان كثيرة بكلام قليل  
باليد فان المشير يشير دفعة واحدة الى اشياء لوعبر عنها يحتاج الى الفاظ كثيرة انتهى  
وبالاشارة متعلق بالافعال قد تم للتقير والافعال الكشف والمضرات من الاضمار وهو على السهولة  
وقيل جمع مضمرهم مفعول من اضمره ارضاه والآ لا وبعد الهمزة في قوله جمع الى كسر الهمزة

الذي هو الكلام في هذا المقام ايضا



وتمت بها مع سكون اللام فيها بمعنى النعمة قال دده اقدس والا لا جمع الى بالفتح والكسر  
والا لا والفاء مترادفات لفة وقيل الا لا وحى النعم الظاهرة والنعم على النعم الباطنة  
انتهى وقال حسنا ياشا في شرحه على كتبهم من الادب الا لا بمعنى النعم جمع الا لا بفتح  
وقد يكسر ويكتب بالياء مثل معنى وامعاء كذا في الصحاح انتهى فاصل المعنى لا يظهر  
اظهار نعمة المستورة بالاشارة اليها او المعنى لا يتصدى ولا يتبث الى اظهار نعمة  
المستورة الثانية ابلغ من الاول فتأمل ثم اعلم ان وجه عدم اظهار نعمة المستورة  
بالاشارة اما لانها لما كانت مستورة لم يكن الاشارة اليها لعدم محسنتها بالبصر  
وايضا لانها لما كانت مع مستوريتها عدم ادراكها له قتها وخفاها لم يكن اظهارها  
بمجرد الرمز والاشارة واما لانها لما كانت النعم المستورة في غاية الكثرة لم يكن اظهارها  
بالتصرع لعدم امكان اظهارها بالاشارة بالطريق الاولى ففي هذه الفقرة وما قبلها  
اظهار الجزاء المثار اليه بقوله عليه الصلوة والسلام العجز عن ذكر الادراك  
ادراك الحديث وايضا فيها اعتراف بحال نفسه ومعرفة المثار اليها بقوله عليه الصلوة  
والسلام ما عرف نفسه فقد عرف ربه وايضا في هذه الفقرة براءة الاستئصال حيث ذكر  
فيها الاشارة والاشارة والمضرات وايضا فيها اشار بهم كتب المصنف البركوك  
رحمة الله سبحانه وايضا في قوله اظهر مضرات من البديع طباع وهو الجمع بين معنيين  
متضادين نحو قوله تعالى وتسمهم ايقاظ وهو قد الية فان بين الايقاظ  
والرقود تضاد وكذلك ههنا بين الاظهار والاضمار تضاد والصلوة والسلام  
جمع بينهما امثالا لما مر في قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما على من اوتي له مجهول اني  
بمعنى اعطى مستند الى منقولين مفعول الاول الضمير الراجع المستند اليه من قائم مقام الفاعل  
ومثلهما قوله جوامع الكلم واعلم ان الجمهور على ان اقادة المفعول الاول مقام الفاعل  
اوله من الثاني بناء على ان الاول في المعنى لانه اخذ وجوامع الكلم ما يكون لفظ  
قليل ومعناه جزيل سمي بها القرآن العظيم لان هذا شأنه وهي من قبيل اضافة الصفة  
الى الموصوف والمعنى الكلم الجوامع من كل واحدة منها جامعة لعدة معان خاصة  
عن دائرة العقول في البشر وهذه الكلمة اقتباس من قوله عليه الصلوة والسلام الحديث  
سنة اعطيت جوامع الكلم واختار التوصيف بها دونه من اوصاف الجيدة بترك اللفظ  
قال مولانا الخاوي وادنى ما قد مجهول من الايتاء بمعنى الاعطاء والمراد من نبينا محمد  
صل

اللام في قوله  
عليه السلام

صلى الله عليه وسلم وانما ذكر بلفظ الموصول لزيادة تقرب المسند اليه في ذهن السامع  
ولعدم توهم غيره عليه السلام كما في قوله تعالى وراودته التي هو في بيتها عن نفسه والجموع  
جمع جامعة والكلم بمعنى الكاف وكسر اللام جمع كلمة وازدادة الجوامع الى الكلم  
من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها كما في جرد قطيفة من الكلم الجوامع والمراد بجمع الكلم  
القرآن لان القرآن الفاظ البسيطة جامعة لمعان كثيرة ففيه اقتباس من لقوله عليه الصلوة  
والسلام اوتيت جوامع الكلم ويحتمل ان يكون المراد بجمع الكلم الجوامع المطلقة  
الصادرة من فم عليه الصلوة والسلام لان كلامه ايضا قليل اللفظ كثير المعنى ولهذا  
جاء في صفة عليه الصلوة والسلام انه يتكلم بجوامع الكلم وفي هذه الفقرة قلب  
وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه ايضا نحو عرضت الناقة  
على الخوض اس اظهرته عليها لتشرب ففي هذه الفقرة كذا لان ضمير اوتي الراجع  
الى النبي صلى الله عليه وسلم جعل نائب فاعله وقدم على الجوامع وجعل الجوامع مفعوله والاصل  
بان يقدم الجوامع وجعل نائب فاعل اوتي ويؤخر الضمير الراجع الى النبي صلى الله عليه وسلم  
ويجعل مفعوله مخذوف فيقول اوتي جوامع الكلم اياه عليه السلام ثم لا يخفى على من  
براعة الاستدلال في لفظ الجوامع والكلم انتهى قال بعض الافاضل والمراد من محمد  
عليه السلام ولم يصحح بهم العلمى اذ جاء بان من اوتي له جوامع الكلم لا يطلق على غيره  
او للتعظيم والتشريف وتكرر فاعل الايتاء وهو الله للعالم به لان هذا الفعل لا يصلح  
الا لله تعالى وانما لم يقل اعطى لان الايتاء الموصول بواسطة والاعطاء بلا واسطة  
وههنا بواسطة جبرائيل عم تأمل قال صاحب المرات وجوامع الكلم ما كان لفظه وجيزا  
وتحت معان جمة كقوله عليه السلام الخراج بالاضمان وقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار  
في الاسلام انتهى وقال على بن ابي راس قوله اوتي جوامع الكلم اس اعطى الكلمات الجامعة  
للمعان الكثيرة في المباني البسيطة والكلم بمعنى الكاف وكسر اللام اسم جمع للكلمة ومنه  
قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع كرها وهو ضعيف انتهى فانكده صحاح الجوهري  
فهذا قيل لام التعريف بطل معنى الجمعية وليس فيه قلب بدليل قوله من بين المرسلين حال  
من ضمير اوتي بالتصديق اس حال كونه محتازا او محتارا من بين المرسلين وقوله محمد  
بالجريد او عطف بيان لمن ويجوز فيه الرفع على القطع بجمله خبر مخذوف والجملة استئنافية  
معانية واقعة جواب سؤال مقدركا فيل من هو فقيل محمد وهو اسم مفعول في الاصل  
من التمجيد وبناء للتكثير ومعنى التمجيد الحمد والشان كثير ثم ان نبينا صلى الله عليه وسلم لما كثرت  
حيث لا يتناهي والثناء عليه الخواص والعوام واستحقاق ان يسمى محمد اسمى محمد صلى الله عليه وسلم











فما كان القلب بمنزلة الملك المطاع للجوارح قد تم دعاءه على دعائها فحصل المنة وامر  
اعضائنا من فعل الذنوب وكبها ويحتمل ان يكون المراد امرف جوارحنا وظهر عن المعنى  
المتفعل لها وانعطفها فاعلى هذا المعنى يكون الفقرة الآتية عطف تفسير او حاصل المعنى  
انهم لا يغير جوارحنا عن ميلها الى الطغيان واتباع الهوى المنوع في الاسلام  
ويحتمل ان يكون المراد امرف وانعير جوارحنا وكذا سبنا عن الذي منع في الاسلام  
وهو ما سبب الله فيه بلا عارض ولا يخفى عليك براعتنا استعمال في الصرف والمنع  
وابدل مفرتك عما جئنا به علقا ابدل من الابدال بمعنى جعل في مكانه شيء آخر وكذا التبديل  
وعما متعلق با بدل لعل الاولى ان يترك لفظه عن ههنا لان الابدال والتبديل يتقدمان  
بالمفعول الثاني بنفسهما كما في قوله تعالى يبدل الله سيئاتهم حسنات ان يجعل الحسنات  
بدل السيئات وان يقال وابدل ما جئنا بك مفرتك ثم لما كان المفعول عبارة عن مفرتك  
لم يعم ارادة المعنى الحقيقي للابدال فلزم ان يكون الابدال بمعنى البذل بالزال المعنى  
فكأن استعارة تتبعية وقوله غلظ حال من ضمير المفعول ومعناه العجز والخطا قال  
صاحب القاموس الغلظ محركة ان تعني بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه انتهى قال قلت  
ان الخطا محذور عنه ومنعوا عن الدعاء بغيره انه طلب تحصيل الى صل والجواب ان المراد  
طلب غفران الذنوب لكن عبر عنه بالخطا واشارة الى انه وان وقع عن عمد لكن الثاني  
بالمسلم المراقب لجلال الله ان لا يقع عنه ذلك الا على سبيل الخطا كما ورد في حديث  
لا يزني الزاني وهو مسلم اذا زنا لا يثني الاسلام لكن المعنى انه اذا وجد منه في هذه  
الى انه الحسية والمراقبة اليه يقتضيها الاسلام لا يقع منه الزنا فكلما رجمه الله  
يشير الى ان شأن الذنوب وان وقع عن عمد لا يكون الا عن خطا لما ان كفت النفس  
عنه واجب في اصل المعنى اجعل مفرتك لتأبدا لا يحسن الذنوب التي جئنا به خطا  
او اجعل مفرتك بدل عن الذنوب التي فتذكير الضمير في قوله جئنا به باعتبار لفظها  
ولا يخفى عليك براعتنا الاستعمال في ابدل وغلظ واجمعنا مع الموصدين لاجمعنا  
مع القائلين سخطا والمراد من الموصية معاشر المسلمين السخطا البعد والتجاوز  
عن الحد في اصل المعنى واحشنا مع معاشر الاسلام ولا تحشنا مع القائلين قولا  
ذا سخطا او قولا عين السخطا على انه وصف بالمصدر مبالغة ثم اقتصر على الوصف  
مبالغة على مبالغة على نهج ما قال ابو السعود سعد الله ذاته في تفسير قوله تعالى  
وانه مكان يقول سفيرنا على الله سخطا لكن المعنى الاظهر واجمعنا في الآخرة مع

الخطا

مع المقرين بوحداية الله تعالى والمصدة فيهم بحقيقة رسول الله عليه السلام لاجمعنا  
مع القائلين كذا باعيد عن الحق ثم لا يخفى عليك براعتنا الاستعمال في اجمعنا والموصدين  
قال بعض نحوي هذا الكتاب لا يخفى ما في ذكر الالفاظ والاصوات والحروف والاسماء  
والافعال والثبوت والظروف والكليات والتعريف والموصول والاشارة والالفاظ  
والمحركات والاعراب والجزم والمرفوعات والتخيير والحذف والاضافة والمضويات  
والاعلام والمصدر والصفة والصرف والمنع والبدل والغلط والجمع والموصد  
من براعة الاستعمال وهي كون الفاتحة مناسبة للمقصود انتهى قال في قوله  
قال مفتي زاده وهي في الاصطلاح كون الابدال مناسبة للمقصود وهو من حسن الابدال  
المجموع بالمحسنات البديعية يكون الكلام بها اعذب لفظا واحسن سبكاً ووضح معنى  
ما خود من برج الرجل اذا فاق اصحابه والاستعمال اول صوت الصبي ثم استغير  
لاول كل شيء فكأن معناه اللغوي تفوق الابدال ثم نقل من معنى اللغوي  
لما سببه السببية الى معنى كون الابدال مناسبة للمقصود فيكون لفظ براءة الاستعمال  
منقولاً لا امر تجل انتى قوله اما بعد الى به اقتداء به عليه السلام وباصحابه فانهم  
كانوا يأتون به في خطبتهم للانتقال من اسلوب الى آخر ويسمى فصل الخطاب قيل  
اول من قال به داود عليه السلام كذا في على القاري في المشكاة قال اعصم الدين  
في شرحه على الفريفة اما هذه لمجرد التأكيد لا لتفصيل المجل مع التأكيد والاول  
ايضا في ابنة الرضى وان كان المشهور هو الثاني ومن قصر نظره فقد صار عانيا  
لتكلفات لا تجدها انتهى قوله اما هذه امر الواقعة في اوائل الكتب وغيرها التي لم يسبق  
عليها مجمل لا لفظا ولا تقدير اذ يجب تكرارها لفظا او تقدير لتفصيل ذلك المجل  
قوله لمجرد التأكيد من تأكيد الجزاء فانك اذا اردت تأكيد زيد منطلق مثلا تقول اما زيد  
منطلق فان حاصل معناه ان انطلق زيد لا زعم لموقع شيء ما والمزوم متيقن الوقوع  
فكذلك العازم قوله لتكلفات حيث قدر اما اخرى عذرا لاما المذكورة وقد رسرطا وجزاء  
وصرف عطف وقد راسر مجلاحة يستقيم تفصيله بما كذا في حاشية حسه زيارى وقد جاء  
ار بعد زمن الفراغ من البسملة والمجمل والصلاة وما بعدها واصلها مما يمكن  
من شيء بعد البسملة الى وهو ظرف من الظروف المكانية لانه من قبل الجهات الست  
ثم استعمل معناه في الظروف الزمانية كي استرنا اليك تفسيره فيكون موضوعا كالمكان ففني  
استعارة منه حصة اصلية حقيقية تقريرها هكذا شبه قطعة من الزمان بقطعة من المكان  
في الظرفية الجزئية وادعى قطعة من الزمان من جنس مفهوم قطعة من المكان ثم استعير

عناجيج ارسيد وقاصدا في الاستعمال في قوله ان يتوهم الحال



لفظ بعد الموضوع ليعني قطعة من المكان المفهوم قطعة من الزمان وذكر بعد الموضوع  
للقطة من المكان وقصد واريده معنى قطعة من الزمان وصارت استعارة اصلية  
وله ثلاث حالات لانه اما ان يضاف واما ان يقطع عنها فاذا اضيف فهو موصوف  
على الظرفية وقصير بمن خاصة واذا قطع فاما ان يجعل المضاف اليه المحذوف نيابيا  
فيجب ايضا واما ان ينسب المضاف اليه فينبغي على الظاهر وههنا كذلك ثم اظهر بعد ذلك  
واحتياط في بداه امره فقال فيقول العبد الفاء جواب اما كذا قبل ان يربطه الجواب  
للا جواب له لان جوابه جمله فيقول العبد المراد بالعبد نفسه اما ترك لفظ اقول  
مع انه مقتضى الظاهر واختار صيغة الغيبة دفعا لتغيير النفس الحاصل من اقول  
وتوسلا لذكر فاعله الذي هو العبد اذ في ذكره فائدة من وجهين الاول ان لا يشترط  
من الله بذكر كونه عبدا له تعالى الثاني انه اراد ذكر اسم المصطفى الذي هو عليه السلام  
للعبد فذكره ليعلم ذكر اسم وايضا اختارها تلميحاً لنشاط السامع وايضا لانه  
في اصفاء كلامه اوفى هذا الكلام التفات خاص على مذهب السلك ان اعتبر  
اما بعد اول الكلام فان قوله فيقول تكلم بخلاف مقتضى الظاهر فيقول الظاهر  
تعالى وليك بالاعتد وفيه ايضا التفات متفق ان انضم قوله واجمعنا الى هذا القول  
فيكون التفات الى الغيبة من التكلم كما في قوله تعالى انا اعطينا الكوثر فصل لربك  
واخر فاذا وقع في الكلام التفات فله وجهان عام وهو تلميحاً للنشاط ووجه خاص  
بموقعه وهو ههنا دفع توقيف النفس والتوسل بذكر العبد كما مر وفيه ايضا تمكن  
من وصفه بالفقير اذ الضمير لا يوصف ولا يوصف به اولا يكون موصوفاً بشئ مثله وبغيره  
ولا يكون صفة شئ اما الاول فلان بعض المحضرات وهو ان في غاية الموضوع فلم يجز  
الى التوضيح فعمل البواقي عليه لا يلزم الباب واما الثاني فلان المحض يدل على الذات  
والصفة على العوارض الذات فلا يكون صفة شئ واللام في العبد للعهد الخارج وقد يستغنى  
عن ذكره لعلم المخاطب به بالتقارن فخرج الامير اذ لم يكن في البلد الا امير واحد  
وقد يكون للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادي وسم الاشارة بخوابها ايها الرجل  
وهذا الرجل وما نحن فيه يحتمل الاول والثاني لكن الثاني ظاهر لان ذات العبد عبارة  
عن نفس المتكلم وهو حاضر عند المخاطب وعند نفسه فالفية فيقول قولاً من اعتقاد  
يوجب النجاة عن هول يوجب التناد والقول يحتمل طمان والمراد ههنا التكلم والتلفظ  
والعبد فاعل يقول كما عرفت قل بعض الاقوال قوله اما بعد ان بعد من الفرائح  
من البهجة والجد والصلوة وغيرها من المنزعة قوله فيقول العبد وانما عدل

في قوله اما بعد ان بعد من الفرائح من البهجة والجد والصلوة وغيرها من المنزعة قوله فيقول العبد وانما عدل

وانما عدل عن مقتضى الظاهر للاستعفاف اذ في ذكر العبودية والافتقار حفظ  
لنفسه واعتراف بتجزئه وقصور بضاعته عما هو بهدوه فتعالى باب الغيبة  
انتم قال بعض الكل اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضا والمحال  
ايا منه وضع الظاهر موضع الضمير للاستعفاف ان يطلب الرحمة والمغفرة  
حيث لم يمكن في اقول الفهم اوفى قول الفقير على ان يكون الفقير بدلا من الضمير  
لا رز او مستتر لان في ذكر العبد من تحقيق الرحمة وتبرق الشفقة بما ليس في الضمير  
وفيها ايضا تمكن من وصفه بالفقير اذ الضمير لا يوصف ولا يوصف به وههنا التفات  
على مذهبين لان الالتفات عند السالك ان يكون التعبير عن المفع الواحد بواحد  
من الطرق الثلاثة مقتضى الظاهر ويترك هذا ويرتكب خلافه لكنه سواء سبق التعبير  
بغير من الطرق الثلاثة ام لا والالتفات عند الجمهور هو التعبير عنه بطريق  
من الطرق الثلاثة بعد سبق التعبير عنه بطريق آخر من الطرق الثلاثة فهنا التفات  
على مذهب السالك سواء انضم قوله واجمعنا الى هذا القول ام لا وايضا ههنا  
التفات على مذهب الجمهور اذ كان قوله واجمعنا منقضا الى هذا القول وللتفات  
نكتتان عامة وخاصة والعامه تشييط القلوب تغيير الاسلوب والخاصة  
اجراء الصفة القاضية بحلية من الشرفية عليه كما قال عليه السلام الفقير فخرى  
ان شرفي فان قيل لو قال اقول لا يمكن اجراء الصفة القاضية عليه بان يجعل الفقير  
به لا من في قول اقول قلنا لا يمكن لان المظهر لا يبدل من المضمير بدل الكل الامر القاب  
فوضعية زيد لان مضمير المتكلم والمخاطب اقدس لانها اعرف المعارف واخصر لانه  
من الظاهر فلما يبدل منها بدل الكل يلزم ان يكون المقصود اعم البدل انفس  
من غيره اعم المبدل منه مع اتحاد مدلولها بخلاف البواقي لتغاير مدلولها فيها  
فان كان فيها مفقود لاختلاف المدلول هذا على ما ذهب اليه الاخفش في غير نحو المسكين  
من ضمير المتكلم والمخاطب بدل الكل على ما ذهب اليه الاخفش في غير نحو المسكين  
مررت وعليك الكريم المعول كذا في معنى زاده وغيره الفقير بمعنى المفتقر والمحتاج  
صفة العبد واختار هذا اللفظ بمر كما جاء ورد في كلام الله تعالى حيث قال والله الفقير وانتم  
الفقراء وتيمنا بما صدر من صدر النبي عليه الصلوة والسلام حيث قال الفقير فخرى  
ان شرفي واختار هذا على المفتقر مع انه احتياجه الى لطف ربه ان التوفيق به  
واملا له الفقر عند الغنى وانما عدل بالاعتناء به لئلا يكون له لطف ربه ان التوفيق به  
وعصمة قال دعه اخذ في اللطف في العمل الرفيع ومن الله التوفيق والعصمة انتهى او الى اهله

في قوله اما بعد ان بعد من الفرائح من البهجة والجد والصلوة وغيرها من المنزعة قوله فيقول العبد وانما عدل



اليه باحصله المنافع اليه قال بعض الافاضل اللطيف الاحياء برفق و لطف الله حسنة  
الى عباده باحصله المنافع اليه انتم واختار من بينهما والحق هذا اللفظ ثارة  
الى انه غير مستقل بالامر بل يحتاج الى تربية ربه احتياج الاطفال واستنزال الالفاظ  
الغريبة بجمع القادر صفة الرب ولم يقل الى لطف ربه الفع رعاية للسمع قال مولانا  
الحادي ذكرهم القدير لان لطف الرب لعباده كما يكون بقدرته اياه قاداتها حادثة  
له تعالى وتقدس الشيخ مصطفى عطف بيا للعبه قديمهم بالشيخ ابا المكون شيخنا  
بالشيخ المصطفى واما شيخنا سنا والتوجيه يكون شيخنا في العلم بغيره ياب عنه  
عنوانه السابق قال بعض القدير الشيخ في اللغة معتد به فيهم الناعل من الشيخ وهو  
المعنى ويطلق في العرف على الكبير سنا وهو من يتجاوز ربيون وعلى الكبير علما كالشيخ  
ابن الحاجب لان المشهور انه قتل سنا مبتغا سنا الى ثلثة عشر فيقال له ابن ثلثة عشر  
وعلى الكبير علما كالشيخ المتصوفة المراد هنا الاول منفردا او مجتمعا مع الثالث  
ولا يلتفت الى ان ثلثة لانه ياب عنه عنوانه السابق انتم والمصطفى هم معقول  
من باب الافعال بجمع المختار به حمزة صفة الشيخ مصطفى ذكرهم واسم ابيه كيلاني  
ان كتابه قبل التاقل فيه من تأليفات الاواباشي بمرور الايام وكرورة الاعوام فيكون  
وليد عودها قال مولانا الحادي ذكرهم ابيه ليدخل في دعائه الآتية او لتبين نفسه  
لكون الشيخ مصطفى متعة في بلدته ثم دعا نفسه ولا يسم بالاسكان كما هو اللائق  
بالعلم الايمان فقال اسكنها دعاء في صورة الجبر وانما لم يأت بالامر تأديا في حقها  
وانما اتى بصيغة الماضي تفعالا لوقوعه قال بعض الكمل وهذه الجملة منبهة مستقلة في معنى الاثبات  
مجاز في النسبة على طريق الاستعارة المصروفة الاصطلاحية والسببية بان يشبه النسبة الانشائية  
الكائنة في ليسكنها بالنسبة الاخبارية في اسكنها في تحقق الوقوع فهذا التبيين استعارة  
اصولية عند المحققين ثم استعملت الصيغة الموصولة للنسبة الاخبارية بجمع ليسكنها  
في النسبة الانشائية اعني ليسكنها فهذا الاستعمال استعارة تبعية والنسبة في الدول  
عن الحقيقة الى المجاز والاستعارة ايتا التفال كأنه دعي واستجيب وتحقيق وقوعه  
ومعنى واما اظهار الرتبة والحسن على وقوعه كأنه لكل حصة تحيل وقوعه فبغير الماضي  
واما الاحتراز عن صورة الامر لانها اساءة الادب مع الله تعالى بفضل ابي باجانه تعالى  
في الجنة فيه اشارة الى ان اثابة الله تعالى عبده وبالجنة انما هو بفضل الكرم اذ لا وجوب الايجاب  
عليه بفعل ما يشاء ويحكم ما يريد قال بعض الكمل قوله بفضل مستلحق باسكن فيكون  
اشارة الى ان الاسكان باختياره واحسانه لا على طريق الوجوب عليه او ايجابه اياه انتم

انتم كلامه والجنة في الاصل السترة من مصدر جنة اذا ستره تطلق على النخل  
والشجر المتكاثف المطلق بالثقات اغصانه وعلى الارض ذات الشجر قال النزه  
الجنة ما فيه النخل والفردوس ما فيه الكرم والمراد هنا هذه الاشجار لا الارض  
وكذا قيل في اللغة البستان الذي فيه اشجار متكاثرة مظلة ما تحتها انتهى  
وقال عمر القنقري في شرحه على متن ابي عوفى والجنة كل بستان ذي شجر  
يسير باشجاره الارض وقد سمي الاشجار البستان جنة بخوفه تعالى  
وجنات النافا انتهى وروي عن ابن عباس رضي عنهما راي الناس انها ثمان  
دار الجلال ودار القرار ودار السلام وجنة عدن وجنة المأوى وجنة الخلد  
وجنة الفردوس وجنة النعيم فالمراد اسكنها باحسانه في بستان باكلها  
منه ما شاء ان كتاب اظهار الاسرار هذا وما بعده الى قوله قال بسم  
مقول ليقول العهد والكتاب بكسر الكاف بجمع المكتوب والمجمع بجمع  
للمنفرد هم في وزن الفعل بكسر الفاء والاسرار جمع السر وهو ما كنتم  
والجهر مقابله وفي شرح لب الالباب الاسرار جمع سر وهو الشئ الخفي  
المكتوم وفي شرح قصيدة البردة الاسرار جمع سر وهو الامر الخفي انتم  
واضافة الكتاب الى اظهار الاسرار ببيان ان المكتوب والمجمع هو  
اظهار الاسرار والمراد به متن المصنوع المحسوس بهذا الاسم ويحتمل ان يراد به  
معنى التركيب من المظهر للمعاني الخفية فيكون الاضافة بجمع الاسم والمظهر  
للمعاني الخفية والرموز الخفية وغير ذلك للفاضل الجارح المجرور  
ظرف مستقر صفة للكتاب من الكائن للفاضل صاحب المعاني الانظار صفة اول  
للفاضل الامعان بالكسر التثنية المتجاوز للحد والاشهاد المبالغ في خصوص  
والانظار بالفتح جمع نظر بجمع الغر وضافة الامعان بجمع في كما في ضرب اليوم  
من صاحب الكسبي المبالغ في الانظار والافكار فيه تدرية اذ يجوز ان يراد به  
ارادة المعنى التركيب اللغوي ويحتمل ان يراد منه معنى العلمى بديع الفصل  
صفة ثمانية للفاضل البديع ذات موجد لشيء لا نظيره كما في قوله تعالى بديع السموات  
والارض وقد يطلق البديع لشيء المستبعد الذي لا نظيره وهو المراد هنا  
قال القزويني في حاشيته على المطول البديع جمع بديع بجمع المستبعد المستحدث  
انتم وقال صوبجوي على الرهواذي البديع وهو المستبعد من المحدث بلامثال  
انتم وقال سيد السند البديع جمع بديع وهو المستبعد المحدث انتم  
واضافة البديع الى الفصل من قبيل اضافة الى موصوفها من الفصل البديع



بمنه الفضل الحسن كذا في قصيدة البردة في الاعصار جمع عصر وهو الزمان  
 واللام للاستغراق في جميع الزمان واعلم ان الالف واللام اذا دخل  
 على الجمع يعنى معنى الجمعية وهذا ليس على الاطلاق بل فيما كان الجمع  
 متفيا واما اذا كان مشتقا فلا يعنى معناه وهو المشهور والكل  
 المستفاد من الالف واللام للمجموع كما استرنا اليه في التفسير ما رأت  
 مثله من مثل ذلك الفاضل ما نافية ورأت بمعنى ابهرت في تقديره الى مفصول  
 واحد وهو مثله هنا وقام له قوله لا يهتد والجملة صفة ثالثة للفاضل  
 وبين الاعصار والابصار تجنيس لاحق خلف السلف صفة رابعة الخلف  
 السلف الذي اتى به شيء آخر وقام مقامه كما من اتى بعباد فان كان  
 السلف القام خيرا يقال له خلف بنتمها كما في اعطاك الله تعالى خلفا  
 وان كان شرا يقال له خلف بسوء اللام كما في قوله تعالى خلف  
 ارضا بعد الصلوة والمراد ههنا هو الاول والسلف بعقبتى معنى شئ ووجه  
 في الزمان الماضي فلذا يطلق السلف للام الماضي والمراد ههنا المتقدم  
 من العلماء قال صاحب اليهودي والخلف ما جاء به ويقال هو خلف صدق  
 من ابيه اذا قام مقامه في الآثار والاحكام انتهى وفي فروع حتى السلف  
 لغة المتقدم ثم سمي بها الاء المتقدم وهو ضد الخلف من المتقدمين  
 والمتأخرين من العلماء الماضين كائنا من كان في اتي زمان كان انتهى  
 وقال المفع زاد وهو في اللغة كل من تقدم اباؤك واقرباؤك وكأني سمي  
 اهل العلم الماضي سلفا لانهم اباؤ التقديم انتهى فزاد منه علماء المتقدمين  
 من علماء علم النبو فيه لهتارة مصرحة بتحقيقه وتبنيها هكذا شبه على المتقدمين  
 بالآباء والاجداد في منبع الانتقاء وبعث الانتقاء وادعى علماء المتقدمين من جنس  
 الآباء والاجداد ثم تميز لفظ السلف الدال بالمشبه به لمفهوم علماء المتقدمين  
 وذكر السلف واريد به علماء المتقدمين فصارت لهتارة مصرحة بتحقيقه من اخبار  
 بالحاء المهملة والباء الموحدة جمع خبر وهو بفتح الحاء وكسر هاء العالم المتقدم او الحكم  
 والمشت قال صاحب الضع الجبر في الاصل واحد الاخبار ويقال للرجل العالم  
 بتجربة الكلام خبر والفتح والكسر لغتان فيه كذا ذكره الجوهري في الصحاح انتهى لكن الفتح  
 افصح لان الجمع على افعال ذواته وقول التفاضل جبر بالاسس وقال الاكسعي لا ادرى  
 وقال ابو عبيدة والذي عندي بالفتح كذا في رواية المحدثون كلهم بالفتح كذا في قاصصه عليه  
 ان في الضمة وقال صاحب الاصح يقال للرجل العالم بتجربة الكلام وخبره جبر والفتح  
 والكسر لغتان وقيل هو مقلوب من البحر سمي به العالم تشبيها له بالبحر لان العالم وهو  
 جمع العلم كما ان البحر جمع الماء ولذلك سمي البحر للعالم والعلم والماء كلاهما سببان  
 في من هذا تشبيه العلم بالماء في كون كل منهما سببا للحياة والبقاء وفي كونه سببا

في قوله الخلف السلف  
 في قوله الخلف السلف

في حاله بعد موته واوصاله تحت التراب رميم وذو الجمل ميت وهو ما شئ على الشراء  
 يطلع من الاحياء وهو عديم وقوله الجاهلون فتوتا قبل موتهم فالعالم فان ماتوا  
 فاحياء ومما يدل على كونه الماء سببا للحياة قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شئ حيا فلهذا المتأخر  
 يطلق الجبر المقلوب من البحر على العالم المتفنن على سبيل الاستعارة وقال حبيب كفو في كتابه  
 الجبر العالم والكسر افصح كلمة ديوان الادب لان الجمع على افعال وكان ابو الليث واهل الشكيت  
 يقولون بالفتح والكسر للعالم ذقيا كما في او مشا بعد ان كان من اهل الكتاب او قال اهل المعاني  
 الجبر العالم الذي صنفه بحر المقاتل بحس البياض عنده واتقوا لعل الاخبار تخلص بسلام  
 من وليه هارون وكعب الجبر بالكسر ولا تقل كتب الاخبار والجور والامامة انتهى  
 وقال صاحب الاختراص والجبر بالكسر والفتح رجل عالم وفاضل وعالم اليهود ويحيى مجمع  
 اخبار وجبور وتبني السلف تزيينه وتكسينه والاعخبار من جهة المصيرية صفة السلف  
 الواحد والتثنية والجمع فيه سواء لانه هم جنس يطلق على الواحد وما فوقه فلا يرد  
 ما قيل ان السلف مفرد والاعخبار جمع فكيف يقع الاعخبار صفة للسلف مع ان المطابقة  
 بين الصفة الموصوف لارمة في عشرة مواضع اذا كان الوصف بحال الموصوف سند الخلف  
 صفة خاص للفاضل والسند شئ يلحق منه ويقتضيه ومن هذا التعليل اطلاق السند  
 على البرهان الاخبار بالحاء المهملة والياء المشبهة التثنية جمع خبر بالشد يه وقد يحذف  
 كسبه ويبدل صفة مشبهة بمعنى كثير الخير والمنفعة وجمع خيار واخبار والاعخبار من حيث المصيرية  
 صفة الخلف والواحد والتثنية والجمع فيه سواء لانه هم جنس ايضا فلا يرد ان الخلف  
 مفرد والاعخبار جمع فلا تقع صفة للخلف ثم لا يخفى عليك التجنيس اللاحق في لفظ الخلف  
 والسلف كما في لفظ الاخبار والاعخبار التجنيس الحظي مولانا صفة سادس للفاضل  
 والمولى لفظ متضاد مشتق يطلق على السيد ومع العبد وعلى المعتق بكسر التاء  
 ومع المعتق ومع رجل ذي عظمة وشان وجمع المولى الشيخ محمد عطف ببيان للفاضل  
 المصنف باوصافه المذكورة قال يحيى افندي في شرحه على العوايل الجديد والشيخ في اللغة  
 المسرة بعد الكهولة وفي العرف من اتصف بالفضل والمراد ههنا المصنف العرفي  
 المحقق صفة للشيخ محمد والمحقق من التحقيق وهو ايات المسئلة بدليلها والحق  
 وهو تقوية الدليل المبني للمسئلة بدليل اخر فينبغي ان يبين وقيل التحقيق ايات المسئلة  
 بدليل سواء في وجه دقة اوله والتدقيق اثباتها بدليل على وجه فيه دقة سواء كان الدقة

في قوله الخلف السلف  
 في قوله الخلف السلف



لا تات المسئلة بدليل آخر او لغير ذلك وعلى فالتدقيق اخص كذا في الحقايق  
 على على قد سبني قال المصنف زاده التحقيق لغة بيان حقيقة الشيء وعرفنا اثبات الشيء  
 بالدليل في اول الرتبة فالتحقيق ان كان عبارة عن اثبات الشيء بالدليل سواء كان في اول الرتبة  
 او لا كان اعم من التدقيق وان كان تعريف التحقيق مقيداً باول الرتبة يكون مبيهاً  
 للتدقيق انتهى قال دود افندي التدقيق هو رجع الشيء الى محض التحقيق والاثبات  
 في نفس الامر بحيث لا يشوبه شيء من المساطلة والاخذ بالظاهر وبما يشبه الحقيقة وليس  
 بمحض حقيقة الحقائق صفة بعدها للشيخ محمد والحق في الاصل حتى ادخلت الالفة للتفخيم  
 ثم ادخلت النون لكون الالف كما قيل في صفاته ونفاته واحد هاتقان كما يقال رجا  
 وعطشان ثم ضمت اليه ياء النسبة كما قالوا احبابة ورجبانية وجمع هاتين وكذا الى في الرتبة  
 او المنسوب الى الحق وهو بالفتح والتشديد بمعنى الصدق والساد ضد الباطل او المنسوب  
 الى الصدق بامانة الله تعالى وبصرف نعمة العلم المنعم عليه الى ما خلقه بالعمل به وبالانش  
 الى الطلاب والتعليم بها او منسوب الى التكلم بكلام واقع وصحيح لا يجازله كاذب باطل  
 يعني لا يختار الكذب الباطل اصلاً فضلاً عن التكلم به او منسوب الى الاستقامة  
 في القصد يعني يعمل بالاستقامة والصواب في القصد كما قال الله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق  
 ويحتمل ان يكون المراد به الله تعالى لانه هم من سماه الله تعالى كنهه يحفظه ببيان ان يكون  
 الحق في صفة التحقيق والكبر عطف على المحقق في الصحاح التفسير العالم المتحقق ونقل  
 عنه التفسير البليغ في العلم كأنه يخبر الشيء على محله وقد يقال غرته كذا علماء علمه  
 حق العلم كذا ذكره الجاربردي في شرح الكشاف وما يقال انه لفظ يوناني فغير ثابت انتهى  
 يعني ان التفسير بالمعنى المذكور مأخوذ باعتبار اصل اللغة من التفسير وهو في اللغة مثل التبع  
 في الحلق والمناسبة الغلبة وانما قال كأنه لعدم الجزم بالاخذ لجواز ان يكون موضوعاً  
 لهذه المعنى بالاصالة لكن تميم التفسير بحيث يشمل العلم والعمل مما لا يظهر له وجه لان المأخوذ  
 في التفسير ليس الى كمال العلم ولعل الموابه مزاولة العلم وتكراره فان الاتقان والبلوغ  
 الى الكمال لا يحصل الا بها كذا في السيكونة وقال بعض محققيه انه ملك قوله التفسير بيا عالم  
 غريب ومادة العرب في صفات الملح الترة من الادنى الى الاعلى في التفسير كثير العلم من التمر  
 كأنه يخبر الشيء على كما يقال مثله علماء انتهى قال المولى الخافى التفسير رجل صادق ما هو عاقل  
 فظن بغير بكل شيء اجبر صفة بعدها للشيخ محمد والجبر معلوم مما سبق المصدق صفة بعدها للشيخ محمد  
 والمصدق ايضا معلوم مما سبق وفي شرح المصباح المصدق من وق فلان الشيخ اذا علم  
 على وجه اليقين واطلع فيه على سر حتى الربان صفة بعدها للشيخ محمد وفي ترجمان الصحاح

الربان او العابد العارف بالله تعالى وفي القرآن كونوا ربانيين ارايتم ان الله تعالى  
 والعل وفي القرآن قاتل معه الرجبون كثير ارايتم ان الله تعالى قاتل معه الرجبون كثير ارايتم ان الله تعالى  
 ان يكون الربان صفة للمصدق السهير المعروف بالبركوس السهير بمعنى المستور  
 صفة بعدها للشيخ محمد والمصدق صفة كاشفة للسهير والباء يجوز تعلقات بكل واحد  
 من السهير والمصدق والمقام من باب التنازع في المفعول والبركوس بفتح الباء بمعنى الموصوف  
 وايضا هو اسم موضع بين مكة وزبيد وايضا هو اسم ماء ينبع عقيق في النجد وايضا هو  
 اسم للموضع الثلثة الاخر على ما قاله القاموس للبلدة المصنف رحمه الله سبحانه على  
 احد هذه الثلثة فلذا قيل للمصنف البركوس بباء السببية الفائزة صفة بعدها للشيخ محمد  
 الفائزة من الفوز وهو النجاة والظفر بالخير والبغية وباءه قال كذا في فخرنوس شرح  
 عوامل الجدي وقال المولى الخافى الفائزة من الفوز ومعناه سلامة الرجل عما ينافه  
 وظفره بما يبريه وقد يطلق على كل واحد من السلامة والظفر خاصة بالنحو الباء بسببية  
 متعلق بالفائز النوال بفتح النون والثال بلا واو بمعنى العظيمة قال الرهاوي مع ابيه ملك  
 النوال العطاء الذي صفة النوال الذي الكثير التام الغير الناقص فالعظيمة السالم المظفر  
 بالعظيمة الكثير وليس المراد بالعظيمة عظام الدنيا وامتنعها بل الكمال الديني والفصل  
 الاخرين بقربىة حال المصنف رحمه الله تعالى وابتاناً فبصر قال الرهاوي الذي  
 ان كان بفتح الدار وكسر الفاء فهو اسم فاعل من الذي فلا يصح الا على نوع من المجاز  
 وهو ان يجعل صفة للنوال وانه كان بضم الدار وكسر الفاء فالمراد التام والكثرة  
 ومعنى صحيح يقال الشيء وفي بضم الدار وكسر الفاء وفتح التثنية كضلي ثم وكسر  
 انتهى تأمل ارايتم الفائزة بالعطاء والاحسان الكثير اسكنه الله تعالى في جنة مفتحة الازهار  
 دعاء للشيخ محمد انما اورد بصيغة المضاف اما للتفان او للتأدب والاحترام عن صورة الامر  
 فهذه الجملة ايضا خبرية مستعملة في معنى الانشاء ومجاز في النسبة على طريق الاستفارة  
 المصروفة والتبعية والتفسير المنسوب راجع الى الشيخ محمد وقوله في جنة متعلق باسمه  
 ومفتحة هم مفعول من التفتيح كما في قوله تعالى فتفتح لهم الابواب صفة بخروية للجنة  
 ومضاف الى الازهار وهي جمع زهرة بالفتح بمعنى نور النبات وهي في الفارسي شجرة  
 وفي التركي جملة والزهرة قد ياتى ايضا بمعنى الحسن والبهجة كما في قوله تعالى زهرة الحياة الدنيا  
 الآية قال بعض الكل الازهار جمع زهرة بفتح الزاء وسكنه الباء نور النبات بفتح النون  
 والنور هو الظاهر في نفسه المظهر لغيره انتهى وقوله مفتحة الازهار اصله مفتحة الازهار

الازهار



حذف الضمير الرابع للجنة وعوض اللام في اول المضاف. واصنف اليه ضمير مفتحة الازهار  
وكون مفتحة - صفة للجنة - من قبيل الوصف بحال متعلق الموصوف كما في قوله تتكلمت  
برجل حسن غلامه واركنه في كنه - تجري من تحتها الانهار - اركان فعل ماض من باب الافعال  
من ركن من الركائز - ومعناها كون الرجل ذاقا وتكلم ثم نقل الى باب الافعال فصار مستديرا  
ومعنى اركنه جعله الله ذاقا وتكلم وصير المفعول راجع الى الشيخ محمد والكنة - بضم الكاف  
وتشديد النون المفتوحة سريرا مصنوع فوق باب البنية وقوله تجري صفة كنه - ومن تحتها  
متعلق بتجري وصير راجع الى الكنة والانهار جمع نهر فاعل تجري وهذه الصفة ايضا  
من قبيل الوصف بحال المتعلق فاصل المعنى جعله الله تتكلم وقوله متكلما في سريرا تجري الانهار  
من تحتها كذا قاله مولانا الخادمي قال الرهاوي قوله واركنه من جعله والكنة - بضم الكاف  
وتشديد النون المفتوحة سقف فوق باب الدار استعير للمكان المرتفع في الجنة يستعير  
تصريحية وذكر اجزاء الانهار بتجريد الاستعارة من جعله في مكان مرتفع في الجنة وبين  
والانهار الجناس للامانة انتهى وقيل الكنة بضم الكاف سقيفة تشيع فوق باب الدار  
والجمع كنات انتهى اقول قوله واركنه من جعله في مكان مرتفع وتجرى من الجريان  
بمعنى التسيلان ومن تحتها من الكنة والانهار جمع نهر وهو في التركي ارمق والمراد الانهار  
الاربعة من الخمر والعسل واللبن والماء الغذب قال بعض الحكماء هذا الشرح لما فرغ من وصف  
شرح في بيان سبب اقامه على التأليف فقال لما كان مستحلا على مسائل دقيقة فدل شرط  
وجزاؤه قوله سئل بعض الاخوان في الجملة الشريفة خبره في قوله ان كتاب اظهار الاسرار  
وان مع جلالتها متعذر بقوله وصير كتاب اظهر الاسرار ومسائل جميع مسئلة وهي  
في اللغة طلب شيء من واحد وفي الاصطلاح مسئلة العلم ويراد فيها قاعدة وهي قضية محلية  
يعرف منها احكام جزئية موضوعها كما في قوله كل فعل يرفع الفاعل اذ يعرف منه ضرب يرفع  
الفاعل وعلم يرفع الفاعل وغيرهما فكنا بنا الاظهار مملو بما في الخمد مستحلا عليها فان كان العلم  
عبارة عن المعاني فاشغال الاظهار على تلك المسائل من قبيل شتم الكل على الاجزاء وان كان  
عبارة عن الالفاظ فاشغال الاظهار من قبيل شتم الكل على المظروف فتأمل قال السيد في تعريفاته  
المسائل هي المطالب التي يبرهن عليها في العلم ويكون الغرض من ذلك العلم معرفتها المستند  
مثل السند انتهى والدقيقة من دق الشئ اذا خفي مكانه والجمع وقايح كصايف كذا في شرح لب الالباب  
وتحقيقا عميقة قال مولانا الخادمي التحقيق في اللغة تصديق الشئ برأيه اعتقاد انه صادق  
وفي الاصطلاح اثبات المسئلة بدليل فالقاسية بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ان الشئ الذي  
هو

طرحه في اللغة طلب شيء من واحد وفي الاصطلاح مسئلة العلم ويراد فيها قاعدة وهي قضية محلية يعرف منها احكام جزئية موضوعها كما في قوله كل فعل يرفع الفاعل اذ يعرف منه ضرب يرفع الفاعل وعلم يرفع الفاعل وغيرهما فكنا بنا الاظهار مملو بما في الخمد مستحلا عليها فان كان العلم عبارة عن المعاني فاشغال الاظهار على تلك المسائل من قبيل شتم الكل على الاجزاء وان كان عبارة عن الالفاظ فاشغال الاظهار من قبيل شتم الكل على المظروف فتأمل قال السيد في تعريفاته المسائل هي المطالب التي يبرهن عليها في العلم ويكون الغرض من ذلك العلم معرفتها المستند مثل السند انتهى والدقيقة من دق الشئ اذا خفي مكانه والجمع وقايح كصايف كذا في شرح لب الالباب

هو المسئلة اذا اثبت بدليل لنرم اعتقاد انه صادق فان قلت التحقيق في اللغة  
والاصطلاح عبارة عن فعل القلب فهو انما يريد في القلب لانه الكتاب فكيف شتم الكتاب  
على تحقيقات عميقة قلت اولاً المقام من قبيل حذف المضاف ان لوازم تحقيقات  
هي المسائل المبرهنة وثانياً لو سلم عدم كونه من قبيل الحذف فالتحقيقات مصدر  
بمعنى المفعول اي المحققات وهي المسائل المبرهنة ايضا وثالثاً فبعد التفرل  
عن هذا ان لفظ التحقيقات مجاز مرسل باطلاق احد المتلازمين بالآخر والعميقة  
صفة مشبهة للتحقيقات من العمق وهو كونه قفراً في بعيداً فذا انما يكون في مثل البر  
او البحر لانه التحقيقات فعلم منه ان في العبارة استعارة مكنية وتخييلية حيث ذكر  
التحقيقات وشبهت في النفس بالبحر في الكثرة واستدلنا الذي هو العمق اليها  
او يكون العميقة استعارة بتعبية حيث شبه المصعوبة بالعمق في عمرة التوصل ثم ذكر  
العميقة واريد بها الصعوبة فنظير هذه الاستعارة جاز في قوله مسائل دقيقة تفطن  
قال الحفناوي في حاشيته على قوشجي العميقة من العمق بفتح العين ومنها مع سكون الميم  
وبعضها وهو البعد والمراد صعوبة يشق ادراكها والوصول اليها انتهى وقال السيوطي  
في حاشيته على الخياشي العميق والعمق وهو قفراً البئر اي يحتاج للتفحص والتفتيش  
واعتبارات لطيفة والاعتبار اصله من العبور ومعناه على ما قاله صاحب البصائر  
التجاوز من حال الى حال اخر فمن هذا كان معنى العبارة والاعتبار ان يعرف او لا الشئ  
المشاهد المحسوس ثم ينتقل منه ويعرف الشئ الغير المشاهد فيلزم منه قوله تعالى ان في ذلك  
لعبرة لا يؤمن الا بصهار وقوله تعالى فاعبروا يا اولي الابصار فعمل هذا كان معنى الاعتبارات  
ههنا ان يحصل الانتقال من المسائل المذكورة في كتاب المص الى نكات غير مذكورة فيه ومسائل  
غير مبرهنة واللطيف له معان والمراد ههنا لطيف الكلام وهو الكلام الخفي الفاضل فالفن اعتبارات  
خفية غير ظاهرة مستورة عن نظر غير الاذكياء واما الاعتراف ان الاعتبار فعل القلب فلا يشتمل  
هذا الكتاب فجزاؤه مستفاد مما سبق اتفاقا راجع اليه قال القنوس في حاشيته على القاضى اللطيف  
كل شئ دقيق - المعنى تلوح للفهم لاستعما العبارة ورموز خفية الرموز جمع رمز وهو الالام  
والاشارة باللفظين والحاجبين ويلزم الحفا فيقول قوله هذا اما على التجريد او التخصيص  
قال بعض الافاضل وبما ذكر من اعتبار الحفا في الرموز عرفت ان قول الشارح رموز خفية  
اما على التجريد او التخصيص وقال السيد الله الرموز في الاصل الالام باللفظين وقيل

هو



بالحاجب ولذا وصفها بالخفية وقال مولانا الخادمي الرمز مطلق الاشارة وقيل الايام  
بالحاجبين او العينين او الشفة او بالساج او باليد والمراد منها الاول فالاعتراض  
بان الرمز في الرجل فكيف يشتمل الكتاب بحاجب ايضا بمثل ما سبق واستفاد منه  
ثم كل هؤلاء المعطوفين بهمور معطوف على ما سأل انتهى ومرتباً بالترتيب البدئية  
منسوب معطوف على مثلاً والترتيب مع ترتيب وهو لغة جعل كل شيء في مرتبة اصطلاحاً  
جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعض اجزائه نسبة بالتقدم  
والتأخر كذا في تعريفات السيد الشريف قدس سره ويجوز فهمها حمل كل واحد من المعنيين  
فتفطن وصنع الترتيب البدئية الترتيب التي لا نظير لها ولم يقع النظر الى مثلها  
وسكبان في الاساليب البرية النكب والنكوب مع معان الاول العدول عن شيء الآخر  
يقال نكب عن الطريق اذا عدل عنه فلما نقل الى التفسير فكان مقتضياً في كانه حاصل العبارة  
كتاب الاظهار عدل عن اساليب سائر الكتب وسبق الى الاساليب البرية المعنى الثاني  
طرح شيء على محل يقال نكب به اذا طرح في كانه الحاصل طرح الاظهار في الاساليب فكان المقام  
من قبيل القلب اس طرح الاساليب والقيت في الاظهار والمعنى الثالث نشر الاشياء  
وانتشارها يقال نكب الكنانة اذا انتشر ما فيها من السرمات في يكون المقام ايضا من قبيل القلب  
في اصل المعنى نشر الاساليب في الاظهار ثم هذه الاحتمالات كلها على تقدير ان يكون نكبا  
اسم مفعول من باب التفعيل ويجوز ان يكون اسم مكان من باب التثنية في الاحاطة الى تكلف القلب  
لكنه يكون لفظاً بمعنى اللام فتفطن وتفطن ايضا ما في الاحتمالات من الاستعانة ويجوز ان يكون  
منكبا بتشديد الباء من الانكباب وهو سقوط شيء على وجهه فتأمل قال صاحب الاخرى  
النكب بفتح النون العدول يقال نكب عن الطريق نكوبا اس عدل عنه انتهى قال القرطبي في حاشيته  
على المطول الاساليب جمع الاسلوب بالضم وهو الفن يقال اخذ فلان في اساليب من القول  
اس فنون فيه قال صاحب الاخرى والاساليب جمع الاسلوب بالضم وهو النظم والفن  
والطريق يقال اسلوب التنزيل اس فنون تراكيبه ونظمه انتهى والبرية صفة مشبهة  
للاساليب من البراعة وهي كونه الشيء قائماً سائره ونظائره والجناس بين البدئية  
والبرية معلوم مما سبق قال بعض الافاضل البرية بالراء المهملة الفاعلة والعالية

من فاق الرجل اصحابه يفوقهم اس علاهم بالشرف وبين البدئية والبرية  
الطباق انتهى فالمنع ومطروحات فنون التراكيب وطريق النظم الفاعلة  
والعالية بالشرف او منصباً في الطرق الفاعلة او مرتفعاً في الطرق العالية  
لانه قال صاحب الاخرى المنكب بمعنى المرتفع ومقصوداً على محض القوائد  
القصر في اللغة الجبس يقال قصرت اللقمة مع فرس اذا جعلت لبنها له لا لغیره  
وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء وحصره فيه ويسمى الاول مقصوراً والثاني  
مقصوراً عليه كذا قال السيد السند قدس سره في تعريفاته والمحض بمعنى الخالص  
والقوائد جمع فائدة كنواصر جمع ناصرة وهي الغرض المرتب على المسائل كذا قيل  
قال صاحب الاخرى القصر بفتح القاف بمعنى الجبس انتهى والمراد بالقوائد  
فروع المندرجة تحت القواعد اس محبوس على الفروع والجزئيات الخالصة  
لا يتجاوزها الى غير ما يكون حشواً او تلويلاً بمعنى محبوس على الفروع والجزئيات  
الخالصة من فيه الخو بسبب حفظ تلك القواعد لا يتجاوزها الخ قال مولانا  
الخادمي المحض والمحصنة بمعنى الخالص يقال فضة محضنة اس خالصة فاضافة المحض  
اضافة الصفة الى موصوفها اس ان كتب الاظهار لما كان مقصوداً ومخصوصاً  
على القوائد المحضنة اس الخالصة عن الزوائد وامثالها ومخزوقاته اس من كتاب الاظهار  
ما اس مالمس من القوائد وهو بعض تعريفات وصكاية اقوال وغيرهما مما له ارتباط  
بالمسائل وهو اس مالمس من القوائد كالزوائد في الكون مستفاداً عنه في الكلام  
وليس بزائدة حقيقة فلذلك قال كالزوائد قوله مخزوقاته ما هو كالزوائد عطف  
عطف القريب او البعيد وذلك ان تقول هو عطف تفسير لقوله مقصوداً على محض القوائد  
مع غاية الاقتصار مفعول مع لقوله مقصوداً او لقوله مثلاً او لمبا بينهما وكونه  
مفعولاً لمخزوقاً لا يخلو عن خلل وقال بعض محكي الشايع قوله مع غاية الاقتصار  
صفة لمثلاً وحده او مع ما عطف عليه اس مثلاً كأننا مع غاية الاقتصار وانما اخترنا  
كونه صفة دون الحال لا احتياج الى التكلف وجاز لك ان تجعل قوله مع غاية الاقتصار  
حالاً من الممكن فيما قبله من مثلاً وما عطف عليه ونهاية الاختصار معطوف  
على قوله مع غاية الاقتصار قال الحفاوي في حاشيته على قوشجي الفاية والنهاية  
مراد فانه بمعنى آخر الشيء وكذا الاختصار والايجاز بمعنى تقليل اللفظ سواء كثر  
المعنى او لا وقيل تقليل اللفظ وتكثير المعنى انتهى كلامه قال مولانا الخادمي رح



تفرق بين الاختصار والاقطار حيث ان الاختصار هو حذف الشيء من الكلام لئلا يطول الكلام فيكون مقتضرا ومختصرا والاقطار هو حذف الشيء من الكلام لئلا يطول الكلام فيكون مقتضرا ومختصرا  
وقال دود افندى ان الاختصار حذف في اللفظ دون المعنى والنية والاختصار  
حذف الشيء شيئا من حيث هو ايضا الحذف دليل اختصار وليس دليل اقتصار  
وقال بهرمان الدية اختصاره اذا ترك بعضه واورد بعضه واتى ببلع واقتصر عليه  
اذا لم يأت بشيء مما يفاديه فيكون مدلول الاختصار ترك البعض وترك الاختصار  
ترك الكل ولهذا طار كالامطار في الاقطار الظاهر ايراد الفاء بدل الواو  
والكتاب الى بهرمان هذا الظاهر كونه مجموع الاوصاف المذكورة من قوله لما كان مشتملا  
الى هنا كذا قاله مدونا الحادي اقول اللام للتعليل متعلق بطار المؤخر والمثاليين  
انصاف الكتاب بالصفات السابقة - لا لاجل انصاف الكتاب بالصفات السابقة  
طار وطار فعل ماض من الطير ان بمعنى التفرق والانتشار والاستقبال ولهذا  
الاختصار استعمل كتاب الاظهار وكالامطار متعلق بطار مع جمع مطر بمعنى الغيث  
والاقطار جمع قطر بمعنى القاف وسكون الطاء بمعنى الجانب يقال اقطار السموات  
جوانبها ونواحيها وفي اما متعلق بالامطار مع ان يكون الاقطار صفة لها او  
متعلق بطار مع ان يكون مفعولا وطار متعارة بتبعية حيث شبه التداول او لا  
بالطيران في الانتفاص من محل الى محل آخر فاستعمل الطيران في التداول ثم لم يبق منها تداول  
وطار فذكر طار واريد به تداول بالتبع الى ما خذه فان قلت الطيران يكون في الهواء  
والتداول يكون في الارض فكيف يصح التشبيه بينهما قلت لا يجب في الاستعارة المشابهة  
من كل الوجوه بل يكفي المشابهة في واحد منها مع ان الطيران قد يكون من يد الى يد اخرى  
كالتداول وفي التشبيه بالامطار اشارة الى ان كتاب الاظهار فيه منفعة عامة  
لكافة الناس حيث يثبت في اذهان الطلاب شجرة العلوم بتوفيق الوهاب  
وبين الامطار والاقطار التجنيس اللاحق قال الرهاوي قوله طار كالامطار  
في الاقطار ان يستعمل كالامطار في البلاد الامطار جمع مطر بفتحين ومصدر  
الغيث يقال مطرت السماء من باب نهر وامطرها الله تعالى وقد مطرتا

وقد مطرنا وقيل مطرت السماء وامطرت بمعنى والاقطار جمع قطر بمعنى القاف وهو النافذة  
والجانب شبه التمثال وتداوله في البلدان بين الناس بالطيران في عدم الوصول والنفذ  
مع استعار التمثال الاستقبال الطيران ثم شققت من الطيرة المستعار الفطر وهو طار  
فكسر الاستعارة اصلية في المصدر وتبعية في الفعل ثم شبه استعار بالمطر مبالغة وصاحبة  
كالامثال في الاعصار الامثال جمع مثل بفتحين وقد بجى بمعنى شبه الشيء وقد يطلق على معنى اللفظ  
كما في قوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون من صفة الجنة وقد يطلق على كلام مشهور متداول  
عند الناس معبر بالاعتبار والقبول بقرينة المحاورات كما قيل ضيق في الصيف اللين  
وكما قيل اليوم للغالب والمراد هنا هذا المعنى الاخير والاعصار جمع عمر بالحركات التثنية  
للعين وسكون الصاد بمعنى الدهور والعمر بفتح العين قد بجى بمعنى الليل وبمعنى النهار  
يقال تعاقب العصور اوالليل والنهار اى كل واحد منهما عقيب الآخر فاللفظ على الاول  
صار كى ب الاظهار متداول مقبولا بين الناس في جميع الدهور والازمان كالامثال  
المضروبة فيها ومعنى الثاني صار كالامثال متداول مقبولا في جميع اللغات والنهار ونال  
في الآفاق خطا من الاشتهار نال فعل ماض من النيل بمعنى الوصول والمراد من الوصول ههنا  
بجرد الحصول اذ الكتاب ليس من شأنه ان يذهب ويصل من باب الرابع والآفاق جمع افق  
بهم الهزة وسكون الفاء ومنها ايضا بمعنى الجانب والناحية والخط بفتح الحاء وشبهه بالخط  
بمعنى مطلق النصب او النصب بالخير يقال انه قد حفظ من نصيب او نصيب بالخير والفضل  
والاشتهار كونه الشيء واضحا وظاهرا يقال لفنان فضيلة اشتهرها الناس والمعنى  
ان كتاب الاظهار حصل له نصيب هو الاشتهار في الجوانب ان كان من بيانية او نصيب  
هو بعض الاشتهار ان كانت تبعية - لكن الاول انصب بمقام المدح تأمل قوله  
بعض الافاضل النيل بالفتح اصله الوصول الى الشيء فاذا اطلق يقع على النفع  
واذا قيد يقع على الضرر وكل ما نال فقد نلته والآفاق جمع افق بهم الهزة والفاء  
وسكونها اطراف السماء والمراد هنا اطراف الارض ونواحيها واكتافها الخط بالفتح  
والشد يد النصيب والجمع حظوظ يقال حظ الرجل يحظى بالفتح حظا من صار واضحا  
من الاشتهار والظهور اشتهار الشمس في نصف النهار اداة التشبيه محذوف من مثل اشتهار  
الشمس وهذا التشبيه يسمى تشبيها مؤكدا نحو قوله تعالى وهي تمر السحاب الاية من مثل السحاب  
واما كان محذوف الاداة مؤكدا من جهة ان حذف الاداة يدل على ان المشبه لكثرة تشبيهه  
كأنه واحد من افراده وانما قيل في نصف النهار لان الشمس كانت واضحة عند طلوعها  
وعند غروبها لكن وضوحها عند نصف النهار اكثر لان نورها يتكامل وقت النصف بخلاف وقت طلوعها



والغروب اذ لا يخلو حينئذ عن حيلولة الجلب والافتاق فحصل المعنى اشتها وكذا  
 مماثل اشتها في نصف النهار مماثلة كثيرة قوية فغنيه من المبالغة وكان اظهار الامارة  
 والتمتع في الاعوار عطف على جملة كان مشتملا الاسرار جمع سر يستند به السرار بمعنى  
 الشئ المخفي في القلب كذا قال الحادي وفي شرح القلب الاسرار جمع سر وهو  
 الشئ المخفي المكتوم وايضا قيل الاسرار جمع السر وهو ما يكتم والجهر مقابلة المراد  
 المعاني الخفية والنكات الدقيقة الخفية التي تدل على بلاغة الكتاب او المباحث الخفية  
 والضمير راجع الى كتاب الاظهار قال الرهاوي التمتع التفتيش والتفتيش والاعوار  
 جمع غور وهو البعد والمراد المعاني البعيدة الدقيقة وقال مولى الحادي التمتع  
 التكلم مع النظر والدقة فيما يتكلم والاعوار جمع غور بمعنى قعر الشئ ونهاية كانه  
 قال ان في كتاب الاظهار مقامات عميقة متطاوله مخفية لا يمكن اظهارها وايضا  
 الا بالتمتع ودقة النظر فيها بحيث كان ذلك الايضاح المحتاج الى تلك التفات الصعبة  
 المولدة اسرار صافية اوقد في افئدة الطالبين النار خيرة كان اوقد ماض من الايقاد  
 بمعنى احدث النار وضمير المستر راجع الى كل واحد من الاظهار والتمتع في لما ذكر  
 النار في آخر الفقرة اقتضى ان يكون اوقد من قبيل التجريد والافئدة جمع فؤاد  
 بضم الفاء وهو القلب في المشهور انما سمي القلب فؤادا لان الفؤاد من التفؤاد  
 بمعنى الترق والتوقد فالقلب يحرق احيانا وعند المحققين بين القلب والفؤاد  
 فرق يدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام اتاكم اهل اليمن هم ارق قلوبا واليمن  
 افئدة فالقلب مضغة صنوبري الشكل مودعة تحت ثدي اليسار كما قال صلى الله  
 عليه وسلم ان في الجبد مضغة اذا صلت صلح الجبد كله واذا فسد فسد الجبد كله الا وهي  
 القلب يعتبر بالترك كوكل والفؤاد لطيفة ربانية بقوة الاسرار فيها متعلقة بالقلب  
 فعبارة الشارح تناسب كلا المعنيين لاسيما الاول فحصل هذه الفقرة بختل المعنيين  
 الاول ان واحدا من الفضلاء لو تم في كتاب الاظهار واوضح اسرارها للطلاب لتجلى  
 قلوبهم بحصول مقصودهم ومتورا لانه توقد افئدتهم بشهاب قبس من النار الثاني  
 ان المبتدئين قد احتاجوا وطلبوا ان يوضحوا بانفسهم فلما عثر عليهم الايضاح  
 كاستقوا واعتقوا حتى احرق قلوبهم نار الآلام والنار مفعول اوقد سكنه بعض  
 جواب لما كان مشتملا السؤال والدعاء مترادفا وليس بينه وبين الامر والالتباس فرق  
 من جهة الصيغة وانما يحصل الفرق بالمقارنة فانه ان قارنت الاستعلاء فهو الامر وان قارنت  
 الامارة

قال صاحب الحاشية في بيان كل كلمة وكيفية فهمها في كل كلمة فقام على

الاستواء فهو الالتباس وان قارنت الخضوع فهو السؤال والدعاء فالسؤال مادل  
 على طلب الفعل دلالة وضعية مقارنا للخضوع قال بعض الافاضل الطلب اما ان يكون  
 من الاسفل الى الاعلى او من المساوي الى المساوي او من الاعلى الى الاسفل الاول يكون  
 على وجه التفرع وهو السؤال والدعاء والثالث يكون على وجه الاستعلاء وهو الامر  
 والثاني لا يكون على وجه التفرع ولا على وجه الاستعلاء وهو الالتباس والامر والالتباس  
 لا يتصوران من بعض الاخوة المستفدين من الشرح وكذلك من الكل فتبين السؤال  
 والدعاء فلذلك قال سئل بعض الاخوة ان سئل عن بعض الاخوة على حذف  
 والاصحاح وهو حذف الجار وايضا لا يصل متعلقة الى الجرور واظهار الاعراب المحلى فيه  
 وتسمية حذف وايضا لا يظا لان ذلك حذف للحرف وايضا لا يظا لوجودها فيه  
 والاخوة جمع اخ اذا صله اخو بمعنى الخ والمجمع لانه يجمع على اخاء مثل اياه فالذهب منه  
 واو لانك تقول في التثنية اخوان وبعض العرب يقول اخان على النقص ويجمع ايضا  
 على اخوة بكسر الهمزة وضمها ايضا واكثر ما يستعمل الاخوة في الاصداقاء والاخوة في الولاة  
 كذا في الصحاح والمختار والظاهر انه اراد بالاخوة ههنا الاخوة في الدين كذا في حسن بيان  
 على كلين من الآداب قال بعض محلي المطول والاخوة جمع اخ ويجمع الاخ على اخوة بكسر الهمزة  
 وضمها واكثر ما يستعمل الاخوة في الاصداقاء والاخوة في الولاة ويجمع بالواو والنون  
 الاخوة وقال حسن جليل الاخوة جمع اخ اصله اخوان الجمع افاد والذهب منه  
 واو لانه تثنية اخوان وقال في الدين في حاشية على صام كلمة الاخوة بكسر الهمزة جمع الاخ  
 كما يجمع على الاخوة وقال السيد السند قيل الاخ ان كان من جهة الحب يجمع على الاخوة  
 بكسر الهمزة وسكون الحاء وان كان من جهة النسب يجمع على الاخوة بفتح الهمزة في  
 الحاء معانتهن غير عن المستفدين بالاخوة ههنا ليعرفوا انهم اخوة في الدين  
 الباعثة على هذا التأليف وقيل التثنية على انه لا يقدح في مطالعة هذا الشرح  
 الامم يكون اخاء مثلا في العلم فيكون وصفا لتأليف بالدقة والعمق ولكل وجهة هو موليها  
 واخص الخلان والخلات بضم الحاء وتشديد اللام جمع خليل بمعنى الصديق من الخلعة  
 بضم الحاء وهي الصداقة قال حسن جليل والخلات جمع خليل وهو الصديق والاخلت خليلة  
 من الخلعة بالضم وهي الصداقة ان الكتب لهم شرعا لان الكتب لهم شرعا لان  
 قال جار يخرق منهما قياسا لانها لما كانتا موصولتين طويلتين بصلتهما لكونهما مع الجملة التي  
 بعدها في تقدير لهما واحد جاز حذف حرف الجر معهما قياسا للتحقيق قال بعض الافاضل  
 لانه ان وان حرفان موصولتان طويلتان بصلتهما لكونهما مع الجملة بعدها بواحد لهما واحد

قال صاحب الحاشية في بيان كل كلمة وكيفية فهمها في كل كلمة فقام على



فما طال لفظ ما هو في الحقيقة واحد اجاز واقية التحفيل قياسا بحذف حرف الجر الذي هو  
 واما لم يقل ان اصنف لهم هظما لفظا واستطالة من زمرة المصنفين في كل  
 بمقد الفاعل ومبانية صفة الشرح الضمير ارجاعا الى كتاب الاظهار ويحل من الحلال  
 بتثنية اللام وفتح الحاء بمعنى ذلك المعقود والعقد جمع عقدة بمعنى العين فيها شيء  
 متعلق مربوط غير متصل شبه الالفاظ المتعلقة في نفسه بخيوط معقودة واستند ملائها  
 الذي هو العقد الى الالفاظ استعارة مكنية وتخييلية والمراد من الحل الكلف والبياء  
 فيصح ان يكون الكلام استعارة تمثيلية فيبصر واصله العقد الى الالفاظ من اضافة  
 المشبه به الى المشبه ان يكلف ويصح الالفاظ التي كالعقد والمبانية جمع بمعنى بمعنى اصل  
 قال الشاعر في حاشيته على الامتحان قوله ومبانية جمع بمعنى بالتشديد به اسم مفعول او  
 بالتحفيل مصدر بمبناه كالبناء وذكر بعد الفاعل تحسنا للجمع وتجيها للفقرة انتهى كلامه  
 فبعد هذا قوله ومبانية عطف تفسير للالفاظ وعلى ما لمنفيد من شرح الكافية المسمى بالواقية  
 اريد بالمبانية ههنا الماسك الاصلية وقيل التراكيب الاصلية قال بعض المحققين قوله  
 على بضم الحاء ضد العقد فيه استعارة تصرية تبعية بتثنية البياء بحل طاقات الجبل  
 والعقد جمع عقدة ترشيح او مكنية بتثنية الالفاظ بالسلك المعقود اثبات الحل تخييل  
 والعقد ترشيح وعطف مبانية على الفاعل مرادف انتهى يعني ان المبانية مرادف للالفاظ  
 فيكون عطف مبانية على الفاعل عطف مرادفها عليها ويوضح الفواض والعوضيات  
 من معانيه والفواض جمع غامضة او غامض بمعنى خفي لان فاعلا في الاسماء وصفات  
 غير العقلية يجمع على فواعل كذا في القوس حاشية القاض وقال القرني الفواض  
 جمع غامضة بخلاف الواضحة وقال بعض الافاضل الفواض جمع غامضة وهي المشكلة  
 والمراد مشكلات الكتاب ومعضلاته يقال اعضل الامر اسهتد ولهتلق وامر معضله  
 لا يهتدي لوجهه انتهى قال السيد الفواض جمع الغرض عند الوضع والفاوض من الكلام  
 ضد الواضح ومشكل كتابه ما خفي المراد لنفس صفة وادراك عقلا ومعضلة المعنى المطلق الذي  
 لا يهتدي لوجهه انتهى وقال الشاعر في حاشيته على الامتحان الغرض ضد الوضع انتهى والغرض  
 كلام مستور وغير ظاهر وبانه من غرض المتكلم تخفيضا اذا ستر كلامه ولم يظهر وكلام غير ظاهر  
 وواضح كونه مشكلا يقال غرض الكلام غرضه غرضه ان شكل من باب حسر كذا فهم من الاضمر  
 والعوضيات جمع العوضية وهي الشديدة والعوض من الشئ ما يصعب استخراج معناه  
 قال مولانا الخادمي

قال مولانا الخادمي بالكافي والصاد المهملة جمع عوضية يقال شعر عوضية كلامه  
 او اصعب استخراج معانيه من العوض بتخييله بمعنى صعوبة فهم معنى الكلام منه  
 اما عطف تفسير للفواض او يكون المراد من احدها المفردات ومن الاخر المركبات  
 فخالصه سئلون ان الكتب لهم شرعا يفيد معاني الالفاظ المتعلقة بالصعبة كمال الفائدة  
 حتى تنكشف من تلك الالفاظ الاستار من وجوه المعاني وتنفتح وتظهر هؤلاء الملوك  
 فالمبديع بين المعاني والمباني معلوم انتهى قال بعض المحققين قوله الفواض  
 والعوضيات فالاول جمع غامض من كلام غير واضح والثاني جمع عوضية بمعنى كلام صعب  
 استخراج معناه ويبين ماله وما عليه وما فيه ان يبين ذلك محاسن الاظهار والجليل  
 لمنفعة السرور واعتراضات الموجبة لمضرة الفتور وما يشتمل من الاشارة  
 والتبشير المستور قال الشاعر في حاشيته الامتحان قوله ماله وما عليه مما يستفح به  
 من الفوائد وما يتضرر به من الاعتراضات على ان اللام للانتفاع وعلى المضرة قوله  
 وما فيه من النكت اللطيفة انتهى كلامه فيها كعب الانبياء الى الحكمة الاول  
 عبارة عما اشهر به الى الاجوبة والثاني عن الاعتراضات الواردة على المص والثالث  
 عما يحتاج الى الكشف والتفسير كذا قاله بعض المحققين وفي هذه الفقرة منعة التضاد  
 حيث اجتمع المنفعة والمضرة المتضاديه المذكور به بحرفيه كما في قوله تعالى ما كتب  
 وعليها ما اكتسبت وفيها ايضا صنعة الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم كى  
 في قول الشاعر ان الشاب والفراخ والوجدة مفدة للره اى مفدة  
 حيث جمع الاشياء الثلاثة في كونها مفدة كذلك الشاعر جمع تلك الاوصاف الثلاثة  
 في كونها للكتاب الاظهار مشتملا على نكت دقيقة ورموز خفية قوله مشتملا اما صفة  
 لقوله شرعا او حال له او لتفسير يبين قال الشاعر في حاشيته الامتحان قوله مشتملا صفة  
 او حال منه او من ضمير احسن الاوصاف والاولا ان اقرب معنى وان كانا ابعد لفظا والنكت  
 جمع نكتة وهي اللطيفة المنقاة من الكلام من نكت في الارض بالقصيب نحوه اذا ضرب  
 فائر فيها سميت بها لتأثيرها في القلب ولما زنتها نكت الارض نحو الاصبغ غالبها عند التفكير  
 فيها ولحصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكت وصفها بالدقة للمبالغة انتهى قال مولانا  
 القوس والنكت جمع نكتة وهي مسألة لطيفة اخبرجت بدقة نظر وامكان فكر من نكت الريح  
 في الارض اذا اثير فيها وسميت المسئلة الدقيقة بها لتأثير الحواضر في استنباطها وقيل بعض المحققين

والاشياء دعى الفواض والتبشير المستور  
 واما العوضيات فجمع العوضية وهي الشديدة  
 والعوض من الشئ ما يصعب استخراج معناه



النكت جمع نكتة كنقطة وهي امر دقيق وقال مولى الى دمي والنكت بالضم جمع نكتة كنقطة  
 جزنا ومعنى ثم استعملت في المعنى واللطفية المرتبة على العبارة الزائدة على اصل معنى  
 تلك العبارة كأنها نقطة خالصة مؤثرة على اصل المعنى كالخال في وجه المذهب والرموز  
 جمع رمز بفتح الراء والميم ويكون الميم ايضا وبكر الراء وسكون الميم لغة ايضا  
 من باب الاول والثاني معناه الاشارة بحاجبيه او بعينيه او بلسانه او بيده وقد يطلق  
 على مطلق الاشارة والمراد ههنا الاشارة الى معنى خارج عما سبق له الكلام قال الشاعر  
 في حاشية الامتياز في الصحاح الرمز الاشارة والاياء بالشفيرة والحاجب والمراد  
 ههنا عدم التصريح بها وصفها بالتحفاء للمبالغة انتهى والفرق بينه وبين النكت ان الرمز  
 عبارة عن فعل الاشارة للمتكلم واللفظة هي اللطيفة التي اشير اليها وان جعل الرمز  
 بمعنى المفعول يتحداه ويكون الثاني تفسيره للاول في عبارة الشاعر وهو الظاهر  
 اذ لا معنى لا شتمال الشرح صفة الشاعر والا يلزم قيام الصفة بغير موصوفها فتأمل  
 موجزا غاية الايجاز بلا اخلال للمقصود ولو كان بلا اخلال لكانت الفازا وتقية والافاز  
 من الفز في كلامه اذ اعني مراده والاسم التقي والجمع الفاز والتقية بمعنى البيت تقية  
 يوشيه كرد ومنه المعنى من الشعر واصله على الامر اذا التبس كذا في السلكة على الحيات  
 قال السعد في المطول الافاز التقية في المراد يقال الفز في كلامه اذ اعني مراده انتهى  
 قال بعض الكل قوله بلا اخلال من بلا اضرار للمقصود انتهى لكنه الانسب ان يقول في التفسير  
 ان من غير تقيية والفاز كذا في شرح العقائد قوله موجزا اما صفة بعد صفة او حال  
 بعد حال لو اريد ما ذكر هو من الايجاز معناه لغة كونه الكلام مختصرا يقال اوجز الكلام  
 اذا قل ومعناه الآخر جعل الكلام قليلا مختصرا يقال اوجز الكلام اذا قل فنع الاول  
 يكون موجزا لهم فاعل وعي الثاني لهم مفعول والايجاز في الاصطلاح تأدية المراد بلفظ  
 ناقص عنه وان اس كونه اللفظ ناقصا غير محتمل بفهم تام مراد المتكلم بل يفهم تماما  
 وهو اما ايجاز القصر وهو ايجاز ليس فيه حذف نحو قوله تعالى ولكم في القصاص حياة  
 واما ايجاز الحذف وهو ما فيه حذف نحو قوله تعالى واسئل القرية فان قلت فلي هذا قوله بلا اخلال  
 ههنا معناه اللغوي وعدم الاخلال غير معتبر فيه وهو سلم لنا فالمراد من قبيل التصرع  
 بما علم ههنا نكتة على دفع وحكم شأنا قوله غاية الايجاز حيث توهم منه ان الايجاز اذا كان  
 في درجة الغاية يحتمل ان لا يغلو على اخلال فدفع بقوله بلا اخلال فتبصر قال البعض قوله موجزا  
 بصيغة هم المفعول صفة سرحا او حال من يحل او منه وما بعده على بسيل التنازع ويجوز  
 ان يقرأ بصيغة هم الفاعل على انه حال من غير الكتب والمراد بلا ايجاز في قوله غاية الايجاز  
 الغير

الغير المحلى واليه اشار بقوله بلا اخلال وهو احتراش لان غاية الايجاز يلزم منها  
 الاخلال فتفاءل من عدم الاخلال بشئ مما يقتضيه اللفظ او المعنى تسهيلا للفظ  
 والحفظ بلا اخلال قوله تسهيلا مفعول له لقوله موجزا او مفعول للاجل مما عليه مختلف  
 ان فلت ذلك الايجاز لاجل التسهيل واللفظ جمع المقدم قال صاحب كفاي  
 في كلياته الفظة لغة عبارة عن الجزم وفي الاصطلاح هو سماع الكلام كما يحق سماع  
 مع فهم معناه الذي به تم حفظه ببذل جهده والنيات عليه بمذاكرة الحين اذ ان  
 والحفظ اخذ الشئ وجعله في قلبه يقال حفظ القرآن اذا استظهره والامثال اعياد جبل  
 بتجمل شئ ثقيل فحاصل المعنى يلتمس من كونه الشرح موجزا لتسهيل فهم لهم  
 وحفظه في قلوبهم من غير ابراء الفتور والثقل في طبعهم فان قلت شرط حذف الكلام  
 من المفعول لم يتم تحقق ههنا فكيف يحذف لام لان احد شرطيه الذي هو كونه الشرح  
 والتسهيل موجودين في زمان واحد ولم يقع اذا التسهيل انما يوجد عند ضبط الطالب  
 لا في وقت الشرح قلت التسهيل فعل الشرح وصفة فهو انما يوجد مع الشرح عند شرحه  
 فالذي وجد عند ضبطهم انما هو اثر التسهيل الذي هو السهولة لانفسه واما الآخر  
 بان التسهيل يلزم عدم الامثال فلم ذكر قوله بلا امثال فجوابه فهم فامر مرارا  
 فتأمل قيل قوله تسهيلا مفعول له لعل محذوف والتسهيل الاسان والضبط الجمع  
 وعدم الانتشار والحفظ الحرس والامثال الكسل وبلا امثال راجع لكل من الضبط الجمع  
 والحفظ والمعنى فلت ذلك الايجاز لسان جميعهم وحسنه في قلوبهم بلا كل  
 فتكت لهم اني قد وهن العظم من الفاء للوصل والتعقيب فيتحا المعطوف عن المعطوف عليه  
 الذي هو قوله سئل عن بعض الاخوان من فققب ما سئلوا قلت لهم اعتذارا لهم  
 وطلبنا لاننا علم ان قد وهن العظم من الفاء الضعف والعظم معلوم وهن العظم  
 كناية عن المثيب يعني يشتغل رأسه شيئا فضعف بصره وبصيرته عن الادراك  
 فخرجت عن ايتاح هذه الكلفة الشاقة فاه قلت اذا كان الرجل شغيا فانيا وهن  
 كما وهن عظمه فاختصيصه بالعظم قلت لا كان العظم اصل البنية واقواها فاذ وهن  
 لزم ان يكون اللحم او وهن قال ابو السعد اسناد الوطن الى العظم لما انه عماد البدن  
 ودعم الجسد فاذا اصابه الضعف والرفاوة اصاب كله اولانه اشده اجزائه صلابته  
 وقواما واقربا تأثر من العظم فاذا وهن كانه ما وركه او وهن للضعف للجنس المنبني  
 عن سمول الوطن لكل فرد من افراده او وهن عظمي مع صلابته قال بعض المحققين

الاصل في هذا الكلام يدور على خلاف الحكماء ما يدور فيه







من قبيل عطف العلة على المعلول ويحتمل ان يكون واو لانه حالية فالجمله تكون حالية  
 ووجبت وقاربته علة الاجل قال الرهاوي قوله ووجبت ان اضطربت يقال  
 وجب القلب وجيبا اذا اضطرب وقاربته علة بفتح العين المهمله وسكون اللام  
 وفتح الهمزة صلابه <sup>ويقال غير قوله</sup> ووجبت ان سقطت وقوله علة الاجل  
 ان شئت ووصلاته انتهى والاجل الزمان الذي يطل فيه الحية من غير تقدم وتأخر زمان  
 واحد لا يتصور فيه تقدم كذا قال السيوطي قال مولانا الحادي ووجبت بفتح الهمزة  
 والجيم وضم النون المثناة الفوقية وسكون الموحدة من الوجبة بفتح الواو وسكون  
 بفتح القوط يقال وجب الشيء اذا سقط والمراد من السقوط ههنا العجز والضعف  
 الحاصل من الهرم والشيخوخة وقاربته من المقاربة بفتح الظهار القرب والعلة  
 بفتح العين وسكون اللام المثناة والصلابة والتقاء في آخره والاجل بفتحين  
 نهاية مدة حيوة الحيوان التي اذا انتهت المدة اليها مات ذلك الحيوان كما قال الله  
 تبارك وتعالى اذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون واصله العلة  
 من قبيل اضافته الصفة الى موصوفها من قاربته الاجل الشديد من حصول الشيء  
 اما الصورة الحاصلة او يكون الاضافة لامية من قاربته شدة للاجل فاصل المعنى  
 قلت لهم كنت عاجزا اذا ضعف وفقر لاني كنت شيخا فانما اظهر العلامات ان يقرب  
 الاجل الشديد على تقدير ان يكون قاربته من قبيل عطف العلة على معلولها او يكون  
 واو قاربته للحال فالمعنى كنت عاجزا ضعيفا حال كون الاجل الشديد مقاربا الى  
 انما وصفت الاجل بالشد لان شدة تها تامة بالنفس كما قال تبارك وتعالى وجاءت  
 سكرات الموت بالحق قال عليه الصلوة والسلام ان الموت سكرات اللهم اعنا  
 على غمرات الموت وسكرات الموت مع انكدار او ان وانتشار جنات من نائبات دخول  
 قال الرهاوي قوله مع انكدار ارتفع وقال غيره قوله مع انكدار او ان مع ازمان  
 مكدره يعني احوالا مكدره في ازمانه انتهى والانكدار بفتح الهمزة والانتشار  
 يقال انكدرت الشمس والنجوم ان انتشرت وتناقطة وادان كزمانه لفظا  
 ومعنى مفرد بقصر الهزة بفتح او ان بعدها او ادانه كازمنة والجنات بفتح الجيم  
 القلب والنائبات جمع نائبة وهي المصيبة والمشقة والشدة يقال نائبات الدهر  
 مصائبه وشدائده فوالقول بفتح الحاء والميم وفتح الواو ملك وحشم يقال  
 قوله

والاجل الزمان الذي يطل فيه الحية من غير تقدم وتأخر زمان واحد لا يتصور فيه تقدم كذا قال السيوطي قال مولانا الحادي ووجبت بفتح الهمزة والجيم وضم النون المثناة الفوقية وسكون الموحدة من الوجبة بفتح الواو وسكون بفتح القوط يقال وجب الشيء اذا سقط والمراد من السقوط ههنا العجز والضعف الحاصل من الهرم والشيخوخة وقاربته من المقاربة بفتح الظهار القرب والعلة بفتح العين وسكون اللام المثناة والصلابة والتقاء في آخره والاجل بفتحين نهاية مدة حيوة الحيوان التي اذا انتهت المدة اليها مات ذلك الحيوان كما قال الله تبارك وتعالى اذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون واصله العلة من قبيل اضافته الصفة الى موصوفها من قاربته الاجل الشديد من حصول الشيء اما الصورة الحاصلة او يكون الاضافة لامية من قاربته شدة للاجل فاصل المعنى قلت لهم كنت عاجزا اذا ضعف وفقر لاني كنت شيخا فانما اظهر العلامات ان يقرب الاجل الشديد على تقدير ان يكون قاربته من قبيل عطف العلة على معلولها او يكون واو قاربته للحال فالمعنى كنت عاجزا ضعيفا حال كون الاجل الشديد مقاربا الى انما وصفت الاجل بالشد لان شدة تها تامة بالنفس كما قال تبارك وتعالى وجاءت سكرات الموت بالحق قال عليه الصلوة والسلام ان الموت سكرات اللهم اعنا على غمرات الموت وسكرات الموت مع انكدار او ان وانتشار جنات من نائبات دخول قال الرهاوي قوله مع انكدار ارتفع وقال غيره قوله مع انكدار او ان مع ازمان مكدره يعني احوالا مكدره في ازمانه انتهى والانكدار بفتح الهمزة والانتشار يقال انكدرت الشمس والنجوم ان انتشرت وتناقطة وادان كزمانه لفظا ومعنى مفرد بقصر الهزة بفتح او ان بعدها او ادانه كازمنة والجنات بفتح الجيم القلب والنائبات جمع نائبة وهي المصيبة والمشقة والشدة يقال نائبات الدهر مصائبه وشدائده فوالقول بفتح الحاء والميم وفتح الواو ملك وحشم يقال قوله

خوله الشيخ ان ملكه اياه والتخذون التقهيد وخول الرجل حشمه الواحد خائل  
 وقد يكون الخول واحدا فهدم يقع على العبد والامة وقيل هو جمع خائل وهو  
 الراعي والخول بكسر الحاء المهمله وفتح الواو خول يعني انتقال ومنه قوله تعالى  
 لا يفتنون عنها حولا ان حولا يقال خول منه ان انتقل وبين خول وحول  
 الجناس المستوش قال مولى الحادي والمراد بانكدار او انه عسرة حاله وعدم راحة  
 والانتشار بفتح التفرقة والجنان بالفتح القلب والمراد بتفرق القلب عدم ادراكه  
 المعاني لاجل الاكدار والالام قوله من نائبات متعلق بانكدار والنائبات جمع نائبة  
 بمعنى المصيبة والبلية والخول بفتح الحاء والميم والواو جمع خائل بمعنى خادم الرجل  
 لماله وراعيه ومن تعليلية متعلق لانكدار والانتشار فاصل المعنى اعتذرت للفران  
 باق كنت شيخا فانما قاربته الاجل وكنت محتل الحال مضطر البال بسبب تراكم الشدة  
 لا سيما شدة مضايقة المال والخدمة له واين الصفات هيها من بقاء الامر اين  
 على وزن كيف معنى على الفقه سؤال عن المكان متضمن لمعنى الاستفهام يقال اين زيد  
 اين في اية مكان والاستفهام ههنا للتبيين وانكار الوصول والصفاء وزن عصا  
 بالقصر جبل بمكة متصل بجبل قيس وهيها من قبله بفتح احدى وخميم لغات هيها من  
 وهيها من وايرها من وايرها من وغيرها كلها هم فعل للمعنى بمعنى بعد كل البعد كما في قوله  
 هيها من هيها من لما توعدون الاية والبقاع بكسر الباء جمع بقعة بفتح الباء بمعنى قطعة  
 من الارض يخالف لدونها لون سائر الارض قيل يستعمل في مقام النفي والانكار  
 يقال ما ادرى اين يقع والامر على وزن جبل مصدر بمعنى قلب الرجاء في نفسه الذي  
 هو المرجو وقصير بفتح الحاء بمعنى نفي الكرهاد ظاهرة الكلام استقارة تمثيلية كانه قال  
 الارض كذا فيها بقعة من جبل الصفاء كل البعد لا يرعى وصولها اليه والمعنى المقصود  
 موافقا لظاهرة والباطنة استغنى عن تصنيف هذا الشيخ او يكون الكلام  
 استقارة مكنية بان يكون المراد بالامر التصنيف الذي هو الرجاء الذي شبه في النفس  
 بذات محبوب وهند اليه البقاء وقوله اين الصفاء ترشح للمكنية كذا قاله  
 مولانا الحادي اقول واين للسؤال عن المكان الذي حل فيه الشيخ ويقال للمعنى طلب  
 الحاضر ايها انت بمعنى هل انت مشغول بشيء والاستفهام ههنا لانكار والصفاء  
 ضد الكدر وهيها من هم فعل بمعنى المعاني ان بقعة بقعة مبالغا والايقاع بكسر الهمزة



وسكون المثانة التحيية. وفتح المثانة الفوقية. هذه العلة الحاصلة في الذهن  
والواقع هذه المعول سواء كان في الذهن او في الخارج وقيل هذا ادراك ان النسبة  
واقعة ان مطابقة لما في نفس الامر والاصل الرجاء بمعنى الطلب  
هذا على ما وجدناه في كثير من النسخ وما قاله الحادي على ما وجدته في قليل منه  
لكن الصواب ايقاع الامل بفتح الهزة و الفاء جمع يافع بمعنى الغلام والتقدير  
يا غلام الامل يحذف حرف النداء كذا قيل لكن قال صاحب الاختصار الابقاع  
في التركي او غلان بيومك يقال ايقع الغلام اس كبر ايقاعا وهو يافع اس كبير  
و غلاما يفعه الواحد والجمع فيه سواء وقد صدر من الوعد بمنزلة العهد  
في اثناء هذا الكلام الدال على الال والوعد الترجية بالخير واصلة اثناء لظهور امر  
في نفسه يوجب سرور المني طب وما يتعلق به الوعد وهو الموعد نحو لا كرسك  
اخبار نظيره قول النخاعة كان لاثاء التشبيه مع مدلولها جملة خبرية وما اشتهر  
ان الثلاث من الوعد يستعمل في الخير والمزيد فيه في الشر فليس كذلك بل ذلك  
فيما استقط الخير والشر حقيقة يترك المعقول رأسا والمنزلة بالفتح المرتبة  
لا تجمع قبل المنزلة بفتح اليم الخول والترتيب والعهد الموثق وضعه لما شانه  
ان يراعى وينعقد كالقول والقرار والوصية والضمان والحفظ والزمان والامر  
يقال عهد الامر الى فلان بكذا اذا امره ويقال للدار من حيث ان يراعى بالجمع  
اليها وقيل العهد حفظ الشيء ومراعاة حاله بعد حال هذا اصله ثم استعمل  
في الموثق الذي يلزم مراعاته وهو المراد والاثاء بالفتح الخلال قال علي الحادي  
الوعد الاخبار ان يفعل في الاستقبال عملا نافعا للغير ويقال العدة ايضا واما  
الانبياد والوعيد فيستعملان في اخبار عمل ضار للغير هذا اذا ذكر مطلقا واما اذا  
بفعله فيستعمل كل منهما في الخير الشر يقال اوعد بخير ووعد بضرب قالوا خلف الوعد  
كذب لانه ينشأ عن قصد الكرم والفضل وضعف الوعد كرم لانه ينشأ  
عن زوال غضبه ودفق قهره والعهد قول يوجب تصديق المتكلم والاعتماد عليه وقد يفي

وقد يفي بمعنى اليقين والمعنى الثاني اظهر معناها والمراد هنا بهذا الكلام اقوال  
التي ذكرها اعتذارا للاختلاف فكانه القول قد يترك من قولين او اكثر  
فكذلك الكلام قد يترك من كلامين او اكثر كذا قاله الحادي قال البعض  
والمراد هنا بهذا الكلام قوله في قد وهن العظم من انتى كلامه وقوله في اثناء  
يشعر بان اعتذر اولاً ثم وعد ثم اعتذر ايضا لان الاثنى جمع شئ بكسر الشاء  
وسكون النون بمعنى داخل الشئ فقوله بمنزلة العهد يفيد بان اعتذر اولاً  
ثم كرر السؤال نوعه خفيفاً ثم الحواً وابتزموا الى ان وعد لهم وعداً  
قريباً بالعهد ثم بين العذر لاعتذاره السابق الى ان وجب له ربه ولدا  
ذكر ان اصرف عنان الهمم نحو هذا المرام الى اصله اثنى فحذف النون الثانية  
لاستكراه اجتماع ثلاث نونات كذا حذف من هنا قياساً تقديره من انى ان وجب له  
وان للشرطية والوهاب عبارة عن تعليق الشئ للآخر بلا قصد عوض والذكر يقتضيه  
ضد الاثنى وهو المراد هنا وان محققة من ان وسمها منير ثان مقدور ومعنى العرف  
قد علم مما سبق والعنان بكسر العين المهملة السيران اللذان في اللين يمكنهما  
الشخص بيده قال السيد السند العنان الزمام والجمع اعنة يقال اعنت الفرس  
جعلت له عناناً وعننته حبسته بعنانه وبابه ردة والهمم توجه القلب وقصده  
بجميع قواه الروحانية الى جانب الحق للحصول الكمال له ولغيره جعل الهمم  
كالفرس وابنت له لجاماً وجعلهم يلوونه ففقه لمتقاة بالكناية حيث شبه الهمم بالفرس  
المجروح في الشدة ثم استعار لها اسمها ولم يصرح باللفظ المستعار بل امر اليه بذلك لانه  
وهو العنان وابنته للمستعار له تحيلان وفي فروق حتى الحق يفي مع معاني  
كما في قول الشعر نحن نأخذ دارك يا حبيب بلقبنا نحن الفارس رقيب يدوجنا ثم  
جيا عا نحو كلب ثم نأمنك نحو من شراب فقوتنا نحونا ان قصدا ونحو دارك  
ار جهة دارك ونحو الف ار مقدار الف ونحو كلب ار مثل كلب ونحو من شراب  
ار قد حامت انتى ومعناها بمعنى الجهة والمرام ار المطلوب واصله مرسوم نقلت  
حركة اليه الى الراء ثم قلبت الواو الف لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الا ان



كذا في الحفاوس وفي حاشية الحسينية المرام مصدر ميمي بمعنى المفعول  
ما خذ من رام يروم وما اذا قصد فالمرام يكون بمعنى المقصود وقال مولى الحادي  
قوله ان ان وهب له حال من مفعول صدر بتقدير القول اس قائل ان آه  
فتكلم ان مكسوت لانها وقعت بعد القول العري عن الظن بالنظر الى نفسه  
و يحتمل ان تكون مفتوحة بتقدير الباء المتعلقة بالعدد اس بان في ثم خذت  
الجار اذ يذف من ان وان قياس قوله وهب له اقتباس من قوله تعالى  
وهب له ربي علي الكبر ومن قوله تعالى فوهب لي ربي حكماً قوله ولد ذكر ارم ذكر  
اس سئل ودعي من الله تعالى ولد اذكر اذكر ليكون خلفاً صالحاً ليدعوله بعد وفاته  
ولا ينقطع عمله الخير كما قال عليه الصلوة والسلام اذا مات ابن آدم انقطع  
عمله الا من ثلثة صدقة جارية وعلم ينتفع به وولد صالح يدعوله الحديث وهذا  
الغنية ينافي ربه سائلاً متضرعاً قل رب هب لي من لدنك ذرية طيبة باقية  
انك سمع الدعاء قوله ان اصرف الاولى ان يترك ان ويقول اصرف لانه جزء  
لقوله ان وهب له والفتان بالكسر الجبل المدود والمربوط بلجام الفرس الذي  
يا خذه الفارس بيده راكبا فاذا اراد توجيهه نحو اليمين او اليسار يحيل الفتان ويغيره  
بهذا الطرف فينوجه الفرس اليه والهمة بكسر الهاء وفقها بمعنى القصد والتوجه  
فالكلاب تتبادر مكينة حيث شبه الهمة في نفسه بالفرس و اضاف ملايم اليها والخز  
على معان بمعنى الطريق يقال اخذ خذاً اس طريقاً وبمعنى الجهة يقال هو على خذه اس  
جهته ووجه الخاء و نحو على وزن عثل وبمعنى القصد وعلى هذا يكون اما تقول خوت خوة  
اس قصده قصده وبمعنى الميل على احد شقيه يقال غا الرجل اس مال على احد جانبيه  
وبمعنى تغليب حقيقة عينه الى شئ لينظر اليه وبمعنى صرف الشئ من طرف الى طرف وبمعنى الف  
الذي وضع لاعراب الكلام العربي وبمعنى المثال وبمعنى المقدار وبمعنى النوع وبمعنى القبيلة  
من قبائل العرب يقال لهم بنوا خوجع هذه المعاني البيت المشهور نحننا خودار  
يا حبيب لقيناهم خذ الف من رقيب فتناهم جيا عا نحو كلب فتناهم من ذك  
من شراب والمراد بالفتح ههنا الجهة والمراد بهذا المرام هو تصنيف هذا الشرح  
اذ هو مرام الطالبين والكلام استعارة بالكناية ايضاً حيث شبه ايضاً هذا المرام

هذا المرام بالجبل العالي و اضاف الى المرام ملايم الجبل الذي هو الجهة انتهى كلامه  
قال البعض قوله نحو هذا المرام اوجهة هذا المقصود والمراد بهذا المرام هو  
كتب هذا الشرح على الصفات المذكورة اذ هو مرام الاخذان واهض الخلائع  
ثم لما وهب له ربه ولداً سمياً الفخر الانام السمي بكبر الميم الشخص الذي  
يشترك في الاسم والجمع لسمياً ومنه قوله تعالى هل تعلم له سمياً اس نظير يستحق  
مثل اسم والعجز بسكون الخاء وفتحها شرف وفضل يقال فخرت الرجل  
على اقربائه اس فضلة عليهم والفخر الافتخار وبابه قطع والفخر المفاخر  
والانام كل ما على الارض من دابة وقيل الجح والانس وقال الامام الذبيدي  
الانام الخلق ويجوز الانيم وقال الامام الرازي قال ابو الليث الانام  
ما على ظهر الارض من جميع الخلق وقيل لهم بمعنى الاناس وقال القرطبي الانام  
جمع للاولاد من لفظ بمعنى الاناس وقال محرم افندي الانام جمع تقدير  
بان لم يكن له مفرداً ويستعمل في معنى الجمع وقال في موضع آخر الانام وهو  
مفرد اللفظ مجموع المعنى وقال مولى الحادي السمي على وزن الفتح شخص  
يوافق اسمه اسم شخص آخر يقال هو سميتك اس هو من اسم سميتك قال الله تعالى  
هل تعلم له سمياً اس نظير يستحق مثل اسم والانام بمعنى جميع الخلائع قال  
في الاساس لوزوقنا الله عدل سلطانة لانام انام في ظل امانه والمراد  
بفخر الانام حبیب رب العالمين ونبیه سیدنا محمد صلی الله علیه وسلم مع اصحابه  
ابدأ ابد لان الله قال في شأنه وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وقيل ايضاً  
لولا لولا لما خلقت الافلاك اشار الشارح به انه سمي لابنه الموهوب له  
محمد اذ هو الاسم المختار المشهور لبينا صلى الله عليه وسلم وحاصل المعنى  
ثم لما وهب له ربه ولداً موافقاً ومماثلاً ونظيراً يعني ولداً موافقاً له لاكم البنية  
عليه السلام اعادوا الاقتراح على وجه الاحتكام اعادوا اصله اعادوا وهو  
جمع اعود من باب الافعال وثلاثية عود من العود يقال صاحب الاخرى يقال  
كل من اثار مرة بعد اخرى فهو مجايد انتهى والاقتراح السؤال يقال اقتراح  
السائل شيئاً مقترحاً اس مثلاً واقتراح الكلام ارتجاله وتكلم بلا فکر والوجه



نصرتنا بمعنى الطريق يقال وجه الشيء طريقة وما وجه هذا الامر من طريقه والجمع  
وجوه و اوجه والاقتحام الاقدام والابرار والقصد ويقال الاقتحام الدفوع  
في الهمم فكأنه وقع في همم بسبب ذلك حتى يقضيه وقال الرهاوي والاقتراح  
الطلب من غير روية على سبيل الارشاد اقول اقتراح من ملازمة السؤال  
ثانياً يعني اعادة السؤال الثاني مرة بعد هذا الاعتذار الذي ذكرته لهم  
على طريق الالحاح والاقدام والابرار انتهى كلامه قال السيد الاقتراح السؤال  
من غير روية يدل كمال الكشف وقال مولانا الخاوي هذا جواب لقوله لما ذهب  
الاقتراح السؤال عن الشيء من غير تأمل قوله على وجه متعلق بالاقتراح فنية إشارة  
إلى ان طلبهم قبل كانه على وجه الاعتحام ايضاً ومتعلق باعادة واقالعه حينئذ  
انهم وان اقترحوا بان اقول لهم وعداً عليهم ان وهب لي ربه ولداً اشرح  
نعم لما وهب لي بجهته اقترحوا واهتوا في اقتراحهم لاجل حصول شرط شرح  
فحصل المصلحة كثر والسؤال على طريق الاقدام والابرار والحق فنظرت  
لوكراً الاعتذار والالتماس الفاء للمعقب من قبل يجب بكثرة الافتتاح  
في القيام والنظر هنا بمعنى الفكر لان النظر اذا اتصل به في يكون بمعنى الفكر  
ومع على يكون بمعنى الغضب ومع بين يكون بمعنى الحكم ومع الى يكون بمعنى الروية  
ومع اللام يكون بمعنى الرحمة ان نظرت في عقيب ذلك بمعنى بعد ذلك لانه يقال  
جاء عقيب من بعده فيكون في مقدراً فافهم ولو لا امتناع الشيء الثاني لاستماع  
الاول قبل التكرار ذكر الشيء مرة بعد اخرى ان لو ذكر مرة بعد اخرى والاعتذار  
محموا اثر الذنب والالتماس الطلب من المأزق قيل ان كان الطلب من الاعلى الى الادنى  
فهو امر وبالعكس دعاء او من الخاوي فهو القياس والتعبير عن طلبهم بالالتماس  
تواضع وفضل لنفسه قال محي الدين عبيد بن حماد كاتبة والمراد بالتواضع معناه  
الافتقار وهذا الاستدعاء والطلب لا المنة الاصطلاحي لان الطالبية ليسوا  
مساويين للمطلوب عنه وهو الخارج مع ان التساوي معتبر في حقيقة الالتماس  
وقال في تعليقاته والمعنى الاصطلاحي هو ان يكون الطالبية والمطلوب عنه  
مساويين وهما ليس كذلك لانه لو كانا مساويين في مرتبة العلم لم يطلبوا عنه  
لانه

لانه لا فائدة في طلبه عنه وقال مولانا الخاوي والنظر على معان لو استعمل في  
بمعنى الفكر وان تعدى بنفسه او بالي معنى بمعنى الروية وان باللام بمعنى  
بمعنى الرحمة وان بعل بمعنى الغضب وان ببين بمعنى الحكم تقول نظرت بين العقل  
اذا حكمت فهنا بمعنى الفكر تقديره فنظرت في نفسي فذوق لتلا يكون شاذ في الفكر  
اذ يلزم بالفكر كونه في النفس ويقتل ان يراد النظر الاصطلاحي الذي هو ترتيب امور  
معلومة للتأدي الى مجهول نظري في حاصل كلامه استدلت في نفسي وقلت لو كرر الاعتذار  
والالتماس لزم ان يصل الى ضرب افحاس باسناد كيف والحاصل من هذا الضرب  
اعداد كثيرة فلو كرر الاعتذار السابق لا يصل عدد الاعتذار الى تلك المرتبة  
بل لا يصل الى عشرة فقط والمجيب ان يجيب بتقرير المراد بان المراد من الثاني ليس  
هذا المصلحة بل غيره الذي سيذكر ولك ان ترد القياس الاستثنائي الى الاقتراح  
وتقول تكرير الاعتذار غير لائق لانه يصل الى ضرب افحاس باسناد وكل ما هو  
شأنه كذلك فغير لائق فلان ان يقول ان الاعتذار الذي اوردته قبل على الاثر  
الطالبين ان لم يكن حقاً وصادقاً فإيراده غير مناسب بل موجب للكذب وان كان  
حقاً فصغره التي هي تكرير ذلك الاعتذار يوصل الى ضرب افحاس بالمعنى الآتي  
غير مستح لانه الحق لا يصل الى ما ليس بلائق ولا بحق فان قلت هذا خروج  
عن وظيفة المناظرة لان المنع لا يستدل عليه وقولك لان الحق استدلال عليه  
فالمنع لما لم يكن عبارة عن الحكم بل هو انشاء طلب الدليل لا يصح الاستدلال عليه  
قلت ذكر وامكان المنع بالاستدلال وبيانك هذا يقتضي عدم امكانه لكنهم  
قالوا المنع بالاستدلال غصبي غير مسلم فقول عليه انما الغضب استدلال  
واما نفس المنع فليس بغصبي يتبع وجاب عنه ولو سلم ثانياً فقولنا لان الحق آه  
ليس استدلالاً بل هو منه للمنع فانهم قالوا السند قد يذكر بطريق الجواز بان يقال  
لم لا يجوز ان يكون كذا وقد يكون بطريق القطع باليقين كيف وهو كذا وايضا قالوا  
كما ان تنبيه البديهي قد يذكر في صورة الدليل فكذلك السند اذا كان قد يذكر في صورة الدليل  
على خلاف تلك المجموعة ثم الجواب عن اعتراض السند المردد على شقيه بان يخيار  
الشيء الثاني ويقول اعتذار الخارج حق وما ليس بلائق ولا بحق انما هو تكراره



و ايضا فالمراد بحقيقة الاعتذار مطابقة للواقع و حصول ضرب الاخماس بالاسداس  
 مطابق للواقع في الحق او صل الى الحق و ايضا يمكن للسائل ان يعترض على القياس  
 بالنقض الاجمالي بان يقال دليلك هذا جار في الصلوة المفروضة متخلف عنها  
 حكم مدعاك الذي هو عدم الالباء لان فيها تكرار الركعات والتبوعات مع انه  
 لا يقع بل فرض بعضه و ايضا شرع تكرير الصلوة مع انه لا يقع اذ لو لم يقع  
 لما شرع وهذا النقض هو المسمى بالنقض المكسور كما لو استدل على حدوث الحادث  
 بانه صادر عن الفاعل المختار بالاختيار فكل ما هو كذلك في ذاته و نوقض  
 بصفات الله تعالى بانه صادر عن الفاعل المختار و كل ما هو شأنه كذلك في ذاته  
 فتختلف عنها حكم المدعى الذي هو الحادث و اغماشي مكسورا لانه كسر الناقض  
 دليل المعلق فذكر بعضه في دليله و ترك بعضه الذي هو قيد الاختيار فكذلك اهلنا  
 اخذ السائل لفظ التكرير و ترك بعده اذ صغر في الاقتران المذكور لان هذا  
 التكرير تكرير يوصل الى ضرب اخماس فترك الناقض قيد يوصل الى قتال مثلا  
 تثليث التبج في الركوع تكرير فكل ما هو كذلك فليس بلائق فتختلف عنه الحكم المدعى  
 الذي هو عدم الالباء فجوابه بان العلة بعدم الالباء ليس هو التكرير فقط  
 ولا يلزم من عدم عملية البعض عدم عملية المجموع فلما نقض عليه فتأمل ما عليه و ايضا  
 يمكن ان يعارض على الدليل السابق بان يقال ان دليلك وان دل على مدعاك لكن عندنا  
 ما ينافيه و هو تكرير الاعتذار لا يقع لانه يوجب حصول المقصود الذي اندفع الطالبيه  
 و كل ما هو كذلك فلا يثبت يمكن ان يجاب عنها باننا لانسلم ان تكريره يوجب اندفاع الطالبيه  
 لم لا يجوز ان يبطل في الطلب والالحاح ما دام الشارع يكرر الاعتذار ولو سلم  
 ذلك فلا نسلم ان ما يوجب اندفاع هؤلاء الطالبيه يكون لا ينافي كيف وذلك لان دفع  
 يستلزم الجزمات عن اجور الاخره بسبب ترك الشرح لوصل الى ضرب اخماس  
 لاسداس واللام جوابيه و وصل فعل ماض بمعنى انق و فاعله المستتر راجع  
 الى مصدر كرم مع نائب فاعله كما في قوله تعالى اعدوا هو اقرب للتقوى والجملة  
 لا محل لها جواب لو كذا قيل اقول وصل من الوصول بالضم بمعنى البلوغ يقال وصل اليه  
 من باب وعد يصل وصولا اذ ابلغ و وصل بمعنى اتصل ومنه قوله تعالى الا الذيه يصلون  
 الى قوم

الى قوم ان يتصلون كذا في الاخرى و الى متعلق يوصل الى لوصول تكرير الاعتذار  
 و الاقساس الى ضرب اخماس لاسداس كناية عن المكر والحيلة و الضرب بمعنى الظهار  
 و الاقساس جميع الجنس و الاسداس جمع السدس بالكسر فيها و مما من اضواء الا بل في الخمس  
 ان ترمي الا بل اربعة ايام و ترد اليوم الخامس و السدس ان ترمي خمسة ايام  
 و ترد اليوم السادس و ذلك ان الرجل اذا اراد سفرا بعيدا بعد ابله الجنس  
 ثم السدس الى عشر و المعنى اظهار الاقساس لاجل الاسداس هذا مثل يضرب لمن يكر  
 و يحال فيظهر شيئا ويريد غيره و لفظ ضرب اخماس لاسداس و اصله ان جماعة  
 من العرب يسمون ابل آبائهم للتقوى المذكور و يقولون للربع الجنس و للخم  
 السدس و قال ابراهيم انما يقولون كذلك لترجعوا الى اهليكم فصار مثلا للمكر  
 والحيلة كذا فهم من صوب يوس على اليهودي قال البعض الضرب هنا الاظهار و اخماس  
 جمع خمس بالكسر و هو ان ينجع الا بل من الماء اربعة ايام ثم تورد اليوم الخامس  
 و اسداس جمع سدس بالكسر ايضا و هو ان تجلس خمسة ايام ثم تورد اليوم السادس  
 و ذلك لان الرجل اذا اراد السفر البعيد نحو ابله بالجنس و السدس الى العشرة  
 اذا اخذت في السير صبرت و لفظ المثل ضرب اخماس لاسداس ان اظهار اخماس  
 لاجل الاسداس ان روي ابله من الجنس الى السدس انتهى و قال مولى الخادمي  
 للضرب معان منها اظهار الشئ و بيان و هذا المعنى مأخذ ما يراد بالضرب ههنا  
 حديق اريد به هذا المكر الذي هو اظهار شئ و ارادة شئ اخر و الاقساس جمع خمس  
 و هو ان يحك الا بل في المربع ثلثة ايام من غير ان يشرب الماء ثم ياتي الماء في اليوم  
 فاذا شرب الماء يوم الاحد مثلا ثم مكث في المربع يوم الاثنين والثلاث و الاربعاء  
 ثم اتى الماء يوم الخميس فيكون جميع ايام خمسة و الا بل انما يعتاد هكذا بتعليم صاحبه  
 و تربيته و تقويده و الاسداس جمع سدس بكسر السين و هو ان يحك في المربع اربعة ايام  
 ثم ياتي الماء في الخامس بترتيب صاحبه فيكون جميع ايام ستة فصاحب الا بل انما يعتاد  
 الجنس اولا حيلة منه بان يعود بعد للسدس فان عادة الانسان اذا اراد سفرا بعيدا  
 مع ابله يعود اولا للخمس ثم يعود للسدس ليستة في ستة ايام عند السفر فيضرب اخماس

فان اراد ان يظهر الاجابة ويريد مدعا كان هذا غاية في الذم الذي لا ينبغي ان يتصف به الجاهل فضلا عن العالم وان اراد ان يظهر له  
 انه لا يشرح فيه حقيقة مثلا قلنا هذا شناعة ايضا لانه مشبهة للطلب بغير الطلب



بأساس ان يحرك ابله و يحتمل بتقوية الاخماس اولاً لا بقائه في تلك العادة بل مكرراً  
و وسيلة بتقوية الاسداس ثم جعل هذا الكلام من ضروب الامثال في حق من ضيع  
ومكر بانظها رشحاً اولاً وقد اراد غير ليحصل ثانياً فزاد الشرح ههنا لوكمر الاعتذار  
لان دفاع الطالب لوصول ذلك الى ان مكرهم بان افيدهم وانظروهم بان الشرح مطلوب  
والكن منفتح هذا الاعتذار مع ان الشرح لم يكن مطلوباً اعلم ان الابل مؤنث على ما قال  
الاكثر وانما عمل التذكير ههنا اعتباراً للفظها فتبصر انتهى كلامه ومن هذا ظهر ان ما  
على الاسداس الباء والجارة لا اللام قال صاحب المنافع قوله الى ضرب اخماس بـ  
والضرب ههنا بمعنى الاظهار والافخاس جمع خمس بكسر الهمزة ويجعل الابل  
معتادة التحمل على العطش لاجل السفر بان يذهب بها الى شرب الماء بعد ثلثة ايام  
من شربها الماء فيكون المجموع خمسة ايام بحسب يوم ابتداء الشرب وانتهائه  
ويقتل صاحبها هكذا لفتاد الشرب في اليوم الرابع بحسب يوم الشرب الاول  
وعلى هذا القياس السدس والرابع والسبع الى العشر بكسر الاول في الكل ولا يقال  
مثل هذا دون الرابع بل يقال سقيناها رفعها بكسر الراء وفتحها وسكون الفاء  
اذا سقيت كل يوم ويقال سقيناها غبا اذا سقيت بعد يوم واما اذا سقيت بعد ما اقام  
في المرعى يومين فيقال سقيناها ربعا على القياس السابق وذلك يضرب لمن يظهر  
شيئاً ويريد غيره ويقال فلان يضرب اخماساً لاجل اسداس  
بمعنى هديس في الكرو والحديقة ومن هذا ظهر ان ما على الاسداس اللام الجارة  
لا الباء كما في النسخ المطبوعة انتهى وفي تعليقات الشارح قوله الى ضرب اخماس  
بأساس ان الى بيان اخماس بأساس انتهى واعلم ان ما على الاسداس لو كان  
الباء الجارة لكان الضرب بمعنى البيان ولو كان اللام الجارة لكان الضرب  
بمعنى الاظهار وتأمل فلاح الى ان ليس فيه فلاح ان قدس بمعنى ظهر وان بالتخفيف  
اصله ان بالتشديد تخفف ثم حذف ضمير الثاني سياحة بحسب والضمير في فيه راجع  
الى تكرير الاعتذار والالتباس وفلاح الثاني الفوز والنجاة وبمعنى الفلاحين  
الجناس المركب المتشابه قال مولى الخادمي فلاح فعل ماض من باب قال يقول

من اللوح بمعنى الظهور يقال لاح الشيء يلوح لوصاً اذا بدا والفاو في اوله  
فصيحة تقديرية لما لم ينفع التعلل والاعتذار فقد لاج الى اه ولفظان  
في ان ليس يحتمل ان يكون مصدرية فالمنع لاج الى عدم فلاحي ويحتمل ان تكون  
مفترقة وهي التي تكون ما بعد ما مفترقة لما قبلها فتكون بمعنى ان فتحي هي  
بعد فعل يتضمن القول اما يجب لانه اللفظ بنفسه كما في قوله تعالى فنادى في الظلمات  
ان لا اله الا انت فنادى بمعنى قال واما يجب دلالة الحال كما في قوله تعالى فانطلق  
منهم ان امثوا فالمنع ههنا فقد لاج قول الى ان قول ليس فيه فلاح وضمير فيه راجع  
الى السؤال المتفهم من قوله سئلت ان ليس في امر سئوالهم فلاح الى و الفلاح  
بمعنى الخلاص وهذه الفقرة من قبيل رد العجز على الصدر وهو في النشر ان يجعل  
احد اللفظين المكررية في اول الفقرة والاخر في آخرها نحو سأل اللئيم يرجع  
ودمعه تائل وفي النظم ان يجعل احدهما في آخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول  
او غير ذلك كقوله واذا البلبال اقصت بلفظها فانف البلبال باحت بلابل البلبال  
جمع بلبل بالضم وهو الطير المعروف والبلبل الثانية جمع بلبال بالفتح وهو الحزن  
والثالثة جمع بلبل بالضم وعلى مشربة الحزن قوله فانف امر من النفي والاحت  
بمعنى الشرب وههنا ايضا التقدير البدعي وهو على ما قاله ابو البقاء الكفوي  
ادراك كلام الغير في اثناء الكلام حيث ادرك الشارح في هذا المقام المصراع  
الثاني من البيت وهو قوله املتم ثم تأملتم فلاح الى ان ليس فيه فلاح قد نيب  
القاء الفصيحة وعلى التي تحذف فيها المعطوف عليه مع كونه سبباً للمعطوف  
من غير تقدير حرف الشرط قال بعضهم على داخل على جملة مسببية من جملة غير مذكورة  
نحو القاء في قوله تعالى فانفرت فظاهر تسمية هذه الفاء فصيحة على تقدير ضرب  
فانفرت وظاهر كلام صاحب المفتاح على تقدير فان ضربت فقد انفرت والقول  
الاكثر على التقديرين انتهى قال البعض فلاح فعل ماض بمعنى ظهر وان بالفتح  
والسكون تخفف من ان بالفتح والتشديد والضمير في فيه راجع الى الاقتران  
وملازمة السؤال وفلاح الثاني بمعنى الخلاص فيكون في معنى من ان يظهر



انه ان الشاة ليس لي خلاص من اقتراعهم سوى اسفاف حاجتهم ان قضاها  
من قولهم كسفت الرجل لحاجة ان قضيتها وانما <sup>الفضل</sup> اسفاف حتى به الرعاية  
قال مولى الخادى الشورى بضم السين وكسر ها وبالف المقتورة في آخرها بمنى الغير  
والاسفاف بالكسر بمعنى قضا، حاجة الغير والحاجة بالتحفيف احتياج وبمعى جمعه حاج  
وحاجات ولا يذهب عليك انه لما كان الحاجب مأخوذاً بمعى الاسفاف فاللا يوح  
ان يترك لفظ الحاجة بل وان يترك الضمير ويقول سوى الاسفاف والاحتياج  
وهو قد بعى لازماً بمعنى حصول الحاجة وقد بعى مستدياً بمعنى قضا وحاجة الغير فان حمل  
على الثاني يكون تفسير الاسفاف وان حمل على الاول يكون المعنى سوى الاسفاف  
وحصول حاجتهم وانت تعلم ان التأسيس اولى من التأكيد فحاصل المعنى فظهر  
ان ليس لي خلاص من سؤالهم الا بتحصيل حاجتهم التي هي تصنيف الشرح المذكور  
وحصوله لهم فنظرت الى ما عندى من البضاعة فوجدتها مزجاة النظر هنا بمعى الرؤية  
لما عرفت ان القرضى البضاعة طائفة من المال تبعت للتجارة والمزجاة بمعى القليد  
فطاعر المعنى فنظرت ما لي للتجارة فوجدتها قليلة فالكلام لتجارة تميلية والمراد  
فتفكرت استعدادى في نفسى للتصنيف فعلمت انه قليل لا يساعده التصنيف الا قليلا  
او يكون المراد بالبضاعة هي الاستعداد للتصنيف حيث شبه الاستعداد بها في ان البضاعة  
مدار التجارة كما ان الاستعداد مدار التصنيف فذكرت واريد وفيها تيميم بقوله تعالى  
وتتدس ببضاعة مزجاة وهي مؤنث مذكرة مزجى كذا قاله مولى الخادى قال صاحب <sup>المنافع</sup>  
قوله البضاعة بمعى رأس المال فهو هنا بمعى العلم الى العمل وتماثلت ضعف استقامة  
فوجدتها غير مزجاة الضعف بفتح الضاد وضربها بمعى الوصل الذي يتقابل القدة  
والاستقامة بمعى الطاعة والقدة لشيء واصله الضعف اليها من قبيل اضافة <sup>الصفة</sup>  
الى موصوفها ان تفكرت استطاعة الضعيفة والمراد بكونها غير مزجاة ان يكون  
ضعفها في الزيادة والكثرة فلو جعل ضمير وجدها مذكراً وجعل اضافة الضعف  
لامية لكأن اولى واظهر وما بين مزجاة وبين غير مزجاة من طلباى التضاد  
فحاصل المعنى وتفكرت استطاعة الضعيفة فوجدتها غير مسوقة لغاية ضعفها قال

قال صاحب المنافع قوله غير مزجاة ظاهر العبارة يقتضى ان يرجع الضمير البارز  
والمستتر الى الاستقامة لكنه ليس بمراد مقابل المراد بتوصيف الضعف بغير القدة  
ويمكن ان يرجع اليها باعتبار اكتسابه التائيد من المضاف اليه انتهى كلام الشيخ  
لكنه تأمل ما قلنا طرنا قال البعض والمزجاة بالراء المهملة اسم مفعول من رجي  
تعلقت رغبته بحصوله اصله مرجوس أى عبل بينه وبين مزجاة جناس مصفى ولاحق  
باعتباريه غير الى المهمت بان الضرورات تبيح <sup>المحظورات</sup> والمحظورات واصل غير ان يكون  
صفة لكنه حمل طرنا على معنى الا منقطعا ان يجمع لكن فيكون غير منصوباً باعتبار المضاف اليه  
والأهمت ماضى متكلم مجهول من الالهام بمعى القاء الشيء في القلب بطريق <sup>الفيض</sup>  
ان لكن الله تعالى القى في قلبه ان الضرورات اه والضرورات بالضاد المعجمة جمع ضرورة  
بمعى الاحتياج الى شيء وايضا بمعى كونه الشيء مجبوراً في امر كركه الشجر عند تحريك <sup>الريح</sup>  
الشديد والمحظورات بالحاء المهملة والظاء المعجمة جمع محظورة بمعى المنعوق قال  
تعالى وتقدس وما كان عطاء ربك محظوراً ان مقصوداً ومندوعاً عن بعض آخر  
ثم استعمل بمعى المحرم المقابل للمباح وهو المراد طرنا بدلالة قوله تبيح بمعى ان الضرورات  
بسببها يجعل الحرام مباحاً كإباحة اكل لحم الخنزير عند النجاسة في سطة بمعى القليلة  
وان كان مانعة الى هذا الشرح المنزل منزلة المحرم الى لكن ضرورة طلبها لافواه  
منه واقترعهم بمعى وجه الاهتمام اباح في ان الشرح فشرعت فيه معترفاً بان شروع <sup>مكة</sup>  
في مثل هذا <sup>من الفضاحة</sup> الفضاحة الفاء في شرعت فضيحة عن محذوف كما سبق وضمير فيه  
راجع الى الشرح المذكور ومعترفاً حال من فاعل شرعت ومعنى شروع مثله في مثل هذا  
ان شروعى ومن يائى في قلة البضاعة وضعف الاستقامة في هذا الشرح وما يائى  
في الصعوبة وغاية العسرة من الفضاحة وهي كونه الشيء كرهاً وقبيحاً بحيث يتجاوز  
الحدة في شناعة وهذا الكلام من الشارح تحقير لنفسه ومقظم لها ومنع عن مدح النفس  
وثناها قال البيضاوى بيّن الله وجهه في تفسير قوله تعالى فلا تذكروا انفسكم بعد اعلم  
فلا تشنوا عليها بزكاء العمل وبزيادة الخير او باللمهارة عن العاصي والزائل انتهى  
فتنوذ بالله تعالى من شره وانفساً ومن شئيات اعماله ونسئله ان يجعلنا من قال في حقهم  
قد افلح من زكيتها كذا قاله مولانا الخادى اقول والغير في فيه راجع الى كبت هذا الشرح



وقوله معترفاً بمعنى معرفة أحوال من فاعل شرعت ان شرعت فيه حال كونه معترفاً  
 وقوله هذا إشارة الى الشرح المذكور والفضاحة بمعنى العيوب الظاهرة قبل معرفة القصة  
 في اصل المعنى شرعت فيه معترفاً بان شروع مثلي في كتب مثل هذا الشرح من غير تردد  
 دفع كيدهم لغاية تعثره وشبهه بالحال بالنسبة الى طوق البشر من العيوب الظاهرة  
 او من القباصة كما ان كتابه الاصل من الضياع الا مثل هو الذي يستتبه او  
 ذهبت والضياع بكسر الصاد وفتحها بمعنى الهلاك يقال ضاع السخ بضيع  
 ضياعاً من هلك وبابه باع قال مولى الخادى الاصل شخص به معوجه هو مرتعة  
 بحيث لا يتدبر بها على الكتابة وازداده الكتابة الى الاصل من قبيل اضافة المصدر  
 الى فاعلها في اصله كما ان الاصل لعدم استبداده وعدم اقتداره بالكتابة يكون  
 كتابته من الضياع كذلك شروعي لمثل هذا الشرح من الضياع لعدم استعداى  
 وعدم استطاعة اليه فقيه من المبالغة في هضم النفس وكسرهما ما لا يخفى فلهذا جعل  
 الله تعالى شره اجل واوفى ولكن تفرعت الى من هو عليه هين ويسير دفع  
 لما توهم من قوله شرعت فيه بان شروع مثلي في مثل هذا من الفضاحة من انه اقدم  
 هذا الامر البالغ غاية التفرع مستقلاً بنفسه من غير استعانة بغيره مع خوفه من كيد الخائنين  
 من العلماء المعاندية والحاسديه والمتكبرية فلعل هذا الامر كما لا يكاد يتم وهذا  
 الكلام منه جزا في لا تحقيق والمراد بمن هو الله تعالى اثر الموصول للتفخيم  
 واختلاف في اطلاق من الموصول على الله تعالى والاصح انه يطلق لان قضية همام الله  
 تدقيقية في الاسماء المأخوذة من الصفات لانه كل لفظ واسم مثل ازيد وحداى  
 في الفارس وتكرى في التركى وصير هو راجع الى كتب هذا الشرح وصير عليه راجع الى من  
 وعلى بمعنى عند وهين بمعنى آسان فيكون قوله ويسير عطف تفسير ليهين في اصل المعنى  
 ولكن تفرعت الى الله تعالى ان كتبه هذا الشرح من غير تردد دفع كيدهم لكونه يمكناً في نفسه  
 يسير عند خلقه قال مولانا الخادى والمراد بمن هو الله تعالى وصير هو راجع الى الشرح  
 العسير والمراد ان يوفقني الى الشرح اما بطريق حذف المضاف او بطريق المجاز وصير عليه  
 راجع الى من وقوله هين صفة مشبهة ويسير صفة مفتحة لها والمفعول الصريح  
 لتفرعت مخذوف لقريظة السياتى ان تفرعت الى الله تعالى ان يسير على ويوفقني الشرح

وقوله معترفاً بمعنى معرفة أحوال من فاعل شرعت ان شرعت فيه حال كونه معترفاً

ويوفقني الشرح لانه على الله هين ويسير وما من يمكن عليه بغيره وما للنفي  
 بمعنى ليس ومن استغراقية زائدة وفائدة تها تأكيد العموم المستفاد من مدخلها  
 فان النكرة اذا وقعت في حين النفي تفيد العموم وصير عليه ايضا راجع الى من والعسير  
 ضد اليسير وليس يمكن ما عند خلقه بغيره ان على كل شيء قد ير قال مولانا الخادى  
 ولفظة ما نافية وصير عليه راجع الى الله تعالى ان على كل يمكن فانه تعالى قادر على خلق ذلك  
 الممكن بلا تعسر لان الله تعالى وتقدس قادر على كل شيء بغير زواله وعاطفة  
 من قبيل عطف العلة على المعلوم كانه قال انا انصرح من الله تعالى التسهيل وهذا  
 الشرح العسير على لان الله تعالى قادر على جميع الممكنات بلا تعسر او ما ذكرك  
 على الله بتعذر او متعذر وهذا التسهيل من جملة الممكنات فمع هذا البيان يكون  
 هذا الكلام علة ثانية قاسية ويحتمل ان يكون علة لصرف الدليل الى  
 قد بر وتوكلت على الحى الذي لا يموت ابداً اى عولت عليه وفوضت كل امر اليه  
 ومن جملة كتب هذا الشرح وابقاء نفعه للاخوان واخص الخلائق الى انقرض  
 الزمان مع العصة عن كيد علماء الزمان قال البعض التوكل وهو الرجوع  
 الى الحق وقطع الطمع عن الخلق قيل التوكل هو الثقة بما عند الله واليأس  
 بما في ايدي الناس انتهى والحى بالفتح والتشديد ضد الميت والجمع احياء  
 والمراد من الحى ههنا الله تعالى بقريظة التوصيف قيل الحيوة وهي صفة توجب  
 للموصوف بها ان يعلم ويقدروا الموت هو صفة وجودية خلقت صفة  
 للحيوة انتهى والابد بمعنى الدهر والزمان والظهور وبمعنى الدائم  
 وفي عنقيد الفوائد الابد بمعنى الوقت المستقبل الغير المتناهي كما ان الازل  
 بمعنى الوقت الماضي الغير المتناهي وقد يضافان الى بعضهما فيقال ابد الآباد  
 وازل الآزال واما السرد فاعلم من ان الدهر بفتح الدال بمعنى الزمان  
 وعلى قول بمعنى الابد وقيل هو مدة الدنيا وقيل زمان طويل وقيل هو الف سنة  
 كذا في شرح قصيدة البردة وفي المختصر الابد الدهر المستقبل والجمع آباد كما قال  
 وابود كفلوس وايضا الدائم وفي لهاب التفسير الابد الدهر المستقبل من غير آخر ما ذكرنا  
 يبد من قولهم لا افعل ابداً لا يبد وفي حاشية تفسير القاسم لابه التمجيد قيل الابد  
 دوام الشيء في الماضي والسرد دوام الشيء في المستقبل ثم قال كونه الابد موضوعاً



لهوام الشيء في المانع ليس يثبت فانه في الاستعمال الدوام الا ستقبل كذا قاله دوده  
 افندي في اصل المصلحة عولت عليه وفوضت كل امر اليه الذي لا يتعلق بالموت اليه  
 قال بعبه الكمل فما حصل المصلحة اعتمدت على الحي الذي يسمع ويدرك تقري  
 الذي لا يغفل عن تقري ابدى وكل هي بحيزه اس غير الحي الذي لا يموت يموت  
 اس يتعلق بالموت اليه لانه كل شيء هناك الا وجهه فلا ينبغي ان يتوكل عليه  
 ويفوض الامر اليه ويخاف عنه لكونه سريع الزوال ومن يتوكل على الله فهو حسبه  
 اس كافيه في جميع اموره من الابدان والسير وابقاء النفع للغير والمصلحة  
 والحفظ من منقصة الغير وغير ذلك والمستور في مثل هذا المقام وهو حجب وهو  
 المناسب لقوله توكلت لكن عدل عنه اقتباسا واثباتا للحكم بالدليل وترغيبا للغير  
 في التوكل ومن يدعوا الله صدقا فهو اس الله تعالى بحسبه اس دعاء المؤمن لوعده  
 الصادق بقوله تتادعوني استجب لكم ولوقدم هذا على قوله ومن يتوكل على الله  
 لكاف النضر على ترتيب اللف وهو اولي من العكس لكن اختياره رعاية  
 لحق القرآنية ولان كفايته تتادعوا الى التوكل تدعوا الى النضر وقدم النضر  
 على التوكل في اللف تدرجا في التقرب اليه تتادعوا الى مقام الثاني اعلى من الاول  
 فاضمهم قال البعض الدعاء بمعنى الطلب والصدق مطابقة الحكم للواقع وقيل  
 الصدق ضد الكذب والاحاطة بمعنى القبول فالمنع ومن يدعوا الله صدقا فهو يقبله  
 ثم لما ذهب الى ربي ولدا شقيقه اس اخ ولد السبي عبد الله عطف بيا شقيقه  
 لوعده اس لوعده ربي على لوطه الكريم صفة الوعد بقوله تتادعوني متعلق بالوعد  
 لكن شكرتم ما انعمت عليكم من النعم ومن جملته اعطاء الولد وايضا كتب الشرح  
 لازيدنكم نعمة على نعمة بفضلته متعلق بقوله وذهب اس بتفضله واحسانه تتادعوا  
 الى ان اعطائه تتادعوا بلا عوض ولا عرض العظيم صفة الفضل لزوم علينا الا تقدم على هذا  
 في الاقدام هو الشجاعة والجرأة على الامر وهو بالرفع فاعل لزوم والجملة جواب لما  
 على وجه الاقدام وذكر الوجه ايها فان الوجه يستل في المعنوية العضو المحض  
 وهو المعنى القريب والطريق وهو المعنى البعيد واريدهمنا البعيد قال بعض الحكماء  
 الوجه اما بمعنى العضو المعروف توجه الشبه كونه الكلب معلوماه كما ان الانسان يعرف

يعرف بوجهه او بمعنى الطريق فوجه الشبه كونه موصلا للشارح لا للكتب  
 كي ان الطريق يوصل ساكنه الى المقصود فلما تيسر الاقدام اس فلما تيسر  
 اتمام كتب هذا الشرح وتخصيصه بكون الله الملك الفخار العون بمعنى النفرة  
 مصدر والباء سببية متعلقة بتيسر اس بسبب عناية الله تتادعوا الى بعض الافاضل  
 والعناية تخليص الشيء عن محنة توجهت اليه كذا في الآلات على المرات  
 انتهى والملك بفتح الميم وكسر اللام صفة مشبهة للجلالة على وزن الحسن  
 والفرق بفتح الخاء وكسر الشين في الاول وفتح الفاء وكسر الراء في الثاني  
 وهم فاعل عند اماننا امام الاعظم رح لانه لم يفرق بينهما وبينه حيث جعل مثلها  
 من امثلة لا ينبغي على من له ادنى سلوك الى المقصود قال بعض الحكماء  
 الملك بفتح الميم وكسر اللام هم فاعل من الملك بفتح اللام وقال الحفناوي  
 الملك من الملك بضم الميم وهو المتصرف بالامر والنهي والمالك من الملك بكسر  
 وهو المتعلق بالاعيان المملوكة انتهى فان قلت لم رجع الملك على المالك قلت لكونه  
 ادل على التعظيم لان الملك المتصرف في العقلاء المأمورية بالامر والنهي والمالك  
 المتصرف في الاعيان المملوكة التي اسرفها العبيد والامراء والمتصرف في العقلاء  
 المذكورة ارفع واسرف من المتصرف في الاعيان المملوكة والمتصرف بالارضية  
 والارضية ادل على التعظيم فالمتصرف بالادوية اليق بالترجيع وايضا الملك من حيث انه  
 ملك اكثر تصرفا من المالك واقدر على ما يريد في تصرفاته واقوى علما واستيلاء  
 واكثر احاطة وورود لفظ الملك في القرآن والاعاديث اكثر من ورود لفظ المالك  
 اذ هو اعلى شأن من المالك وانه كان ادنى لشعوره بغير العقلاء ايضا لكن الملك  
 ابلغ دلالة على القوة الظاهرة فالملك هو السلطان الامر الناهي فلذلك اضافه تتادعوا  
 الى الناس فلا يقال ملك الاشياء قال الراغب في مفرداته الملك المتصرف بالامر والنهي  
 في الجمهور وذلك مختصة بسياسة الناطقة ولذلك يقال ملك الناس ولا يقال ملك  
 والفقار بفتح الفيم وتشديد الفاء مبالغة الفاخر صفة بعدد والفاخر عبارة عن السر  
 والتفضية يقال اغفر المتاع في الدعاء اذا ادخله فيه وسره كاعفوه وغفرا شيب بالخصاب  
 غطاه والفاخر والفقار من صفات الله تتادعوا لفظه كثير المنفرة وهي صيانة العبد  
 عما يستحقه من العقاب بآياتها وزعم ذنوبه والفقار ابلغ منه لزيادة بناءه وقيل



المبالغة فيه من جهة الكيفية وفي الففار من جهة الكمية وفي هذه المبالغة اثارة  
 الى انه غافر في الدارين لا في دار الآخرة واحدة والى انه لا يقدر احد ان يفكر لاخر  
 مثل غفرانه والى انه لا يكون غفرانه لغفران وقيل انما ذكره بلفظ المبالغة ليرغب  
 سالك في هذا الفن سميت جواب لما ارسميت هذا الشرح والتسمية عندهم  
 على وضع الهم للمسي اي جعل اللفظ دالاً على المعنى المخصوص بحيث لا يتناول غيره  
 وعلى تعليق اللفظ بآراء معن بخصوصه بحيث لا يتناول غيره وعلى اطلاق الشئ على الشئ  
 ومنه يقال سمي زيد انساناً اي يطلق عليه لفظ الانسان وعلى ذكر شئ بشئ يقال  
 سميت فلاناً باسمه اذا ذكرته به والمسي يطلق ويراد به المفهوم الاجمالي الحاصل  
 في الذهن عند وضع الهم ويطلق ويراد به ما صدق عليه هذا المفهوم فاذا اضيف  
 الى الهم يراد به الاول والاضافة بمعنى اللام واذا اضيف الى العلم يراد به  
 الثاني والاضافة ببيانها بتساخي الافكار المتكسبة من نتيجة من وليدة من نتيج  
 انشاعة من ولدت والافكار جمع فكر وهو احتمال القوة العاقلة لا تخضع رما  
 ليس بخاضر وهو ترتيب امور معلومة حاصلة يتوكل بها الى تحصيل غير الحاصل  
 والمراد به المعنى العلمي شرح متن البركوس سائلاً بمعنى طالباً حال من فاعل انعمت  
 المدلول عليه بالانعام فالعامل فيه انعمت لاس فاعل سميت ان انعمت كتب هذا  
 الشرح حال كونه سائلاً منه تعالى اي من فضل الله تعالى ان ينفع ان حرف مصدر  
 استعياى وينفع مضارع مجهول منصوب لفظاً بان به اي بهذا الشرح المسي  
 بتساخي الافكار قال البعض الضير راجع الى نتائج الافكار بتأويل الكتاب هذه  
 اتم بشاره صوب مرفوع بالالف نائب فاعل ينفع على اختيار المص في الامتناع  
 وقيل مبني بالالف مرفوع المحل نائب فاعل ينفع والجملة في تأويل المفرد منصوبة المحل  
 مفعول سائلاً لاعتقاده على ذي الحال الولدان مرفوع بالالف صفة او بدل الكل  
 او عطف ببيان لقوله هذا وان ينفع سائر الطلاب انه يتعمل سائر بمعنى الباق  
 كما هو المشهور كما الدعاء للولدين مرة وان يتعمل بمعنى الجميع تحقق الدعاء لهما  
 مرتين والطلاب بضم الطاء وتشديد اللام جمع طالب كما ان النصارى جمع ناصر  
 ويكون عطف على ينفع اي وان يكون هذا الشرح لنا ذخراً بفهم الذال المعنى اي ارجو

اي ارجو باقياً لا خيراً لنا يوم يقوم الحساب ويوم منصوب بتقدير في  
 مع ان يكون مفعولاً فيه ليكون اي ويكون لنا ذخراً في يوم يقوم اهل  
 لان الحساب ليس من شأنه القيام وان كان الله تعالى قادراً على قيام الحساب  
 في حكم الاصل للحساب هو الجبر تغير الى الرفع بسبب حذف المضاعف ويمكن  
 ان يقال ان مثل هذا الكلام مجاز في الاسناد اسند الفعل الى ملابس غير ماحوله  
 وهذا الحال اي الحساب وما بعده له الفعل مع الاصل وان يكون مجازاً  
 مرسل بعلaque الحالية والمحلية كمن على الاصول لما ذكرنا ان المجاز بالنقصان  
 والمجاز بالزيادة غير المجاز المتعارف فتبع القدم لهم وذهبوا اثرهم  
 والاية اكتب من قوله تعالى حكايه عن ابراهيم عليه السلام ربنا اغفر لي ولوالدي  
 وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ثم اقتضى الحكمة الالهية وعلى علم به في  
 عن احوال الموجودات الخارجية المجردة عن المادة التي لا بد منها واختيارنا  
 وقيل على العلم بحقائق الاشياء على ما هي عليه والعمل بمقتضاها ولذا انقشحت  
 الى العلمية والعملية اي تم اقتضى العلم والمصلحة المنسوبة الى الاله انتقالها  
 الى دار الآخرة اي انتقال هذه اليه الولدين من دار الدنيا الى دار الآخرة يعني  
 انتقالها من دار الفناء الى دار البقاء من جوار الشيطان الى جوار الرحمن  
 ان الله اي عبيد وملك له وانا اليه اي الى الله تعالى راجعون في دار الآخرة  
 وهو تسليم النفس الى الله تعالى وقبول ما امره من الاخبار عن كون المرجوع  
 اليه باه لا يستل اي الله تعالى عما يفعل فلا يقال لم فعل ما فعل لانه المالك  
 حقيقة فيفعل ما يشاء في خلقه من المغفرة والعقوبة والاستحالة ويميز السؤال  
 على سبيل الاستعانة في قوله تعالى رب اني يكون لي غلام الآية وهم اي الهاد  
 يستلون لانهم بمعية حقيقة فيستل عما يفعلون من العدل والجور لا مكان الخلق  
 منهم فيقول لهم لم فعلتم في كل شئ فعوه جعل اي ليجمع الله لكونه في مقام الدعاء  
 بفضل اي بسبب فضله تعالى جنة المأوى مفعول اول لجعل لهما اي لهذين الولدين  
 مأوى مفعول ثان لجعل لان جعل ههنا بمعنى صير فافهم والمأوى المكان الذي يأوي  
 اليه الاناس اي سكن وجعل اي ليجمع الله كلاهما مفعول اول لجعل الثاني  
 فاصل المعنى وليجعل الله تعالى كل واحد من هذين الولدين فرطاً بفتح الراء مفعول



لجعل الثاني اس متقدم ما يهين لنا نزلا ومنزلا وهو ايج قتل / لفظ الخير او الاجر المتقدم  
 في امر الآخرة اس خيره او اجرا متقدما في امر الآخرة شافا والشفاعة على  
 سؤال فعل الخير وترد الضرر عن الغير لاجل الغير على سبيل الفزاعة متفقا  
 لهم مفعول من باب التفعيل اس مقبول الشفاعة عندها و ايضا جعل كلا منهما  
 ذمرا لنا في العقب اس العاقبة وهي كل شئ اخره وقد لهم ليس لفلان عاقبة  
 اس ولد وكل من خلف بعد شئ فهو عاقبة وكل شئ بعد شئ فقد عاقب وعقب  
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم عاقب لانه عقب من كان قبله من الانبياء عليهم  
 السلام وجاء فلان على عقب الشئ اس اخره وعاقبه جاء بعقبه فهو عاقب والمراد  
 هنا دار الآخرة قتل وهي دار الآخرة لانه تعقب الدنيا فتا في عقبها والمراد  
 من اخوان الصفا اس الذي يرفي من اخوان الصفا والصفاء ضد الكدر والمراد هنا  
 الخلد من الاخلاق الذميمة والاصناف الرذيلة اختار في الطلاب الصفا لانهم  
 اغلب واشد بوجودهم في خير القرون وبركات صحة الشئ وبوقائهم واختار  
 الاخوان للتنبيه على شدة الملازمة وعلى ان كبرهم في خير القرون مع صحة الشئ  
 يخلفهم الله تعالى في الاختيار منهم فصار الصفا الحاصل بهم كالآخ الحاصل بالاختيار  
 ان اس الثاني لا يشبهها اس عذبا الولد به اصله يشبه سقط نونه بانفعال الضمير  
 من الدعاء لانها علة لعدم النسياء كالعلة الفائية لهذا اس لهذا الشرح المسمى  
 بشتائج الافكار والعلة الفائية وهي ما تقدم في التصور وتأخر في الوجود وههنا  
 في الحقيقة علة الفائية تعلمها هذا الشرح وهو في الواقع مقدم في المقصور ومؤخر  
 في الوجود وامانفس الولدان فهي مقدمة فيها فلم يجمع ان تكون علة غائية فلهذا  
 قال كالعلة الفائية على طريق التشبيه لكن يحذف المضائق في جانب الهم لان تعلمها  
 العلة الفائية لهذا على ان يكون الكاف زائدا مثل قوله تعالى كمثل شئ فلم يجمع قول قال  
 ولو قال لان تعلمها العلة الفائية لهذا لجمع واتضح وكفى في النسبة لما عرفت فاعلم  
 ان العلة عندهم اربعة العلة الفاعلية وهي ههنا مؤلف هذا الشرح والعلة المادية  
 وهي ههنا الفاظ هذا الشرح وكلماته وتراكيبه وغيرها والعلة الصورية وهي ههنا جرم  
 هذا الشرح على ان وجهها والعلة الفائية وهي ههنا تعلمها هذا الشرح وتعلمها لها به  
 قال قول احمد في حاشيته على الفنا رى كل مركب صادر من فاعل مختار لا بد له من علة مادية  
 وصورية وفاعلية وغائية لان العلية ما يتوقف عليه الشئ وما يتوقف عليه الشئ المركب

في قوله تعالى

ان كان داخلية فاما ان يكون الشئ مع بالقدرة او بالفعل فان كان الاول فهي العلة المادية  
 كالخشب للسرير وان كان الثاني فهي العلة الصورية كالمهنية السريرية وان كان  
 ما يتوقف عليه خارجا عنه فان كان ما منه الشئ فهو العلة الفاعلية وان كان ما لاجله الشئ  
 فهو العلة الغائية واذا صدر المركب من موجب بالذات يحتاج الى ثلثة منها وهي  
 غير الغائية واما البسيط الصادر عن المختار فيحتاج الى الفاعلية والى الغائية فقط  
 والبسيط الصادر عن الموجب يحتاج الى الفاعلية فقط واحتياج المركب الصادر  
 عن المختار الى العلة الغائية ليس بكل عند المتكلمين من غير المعترلة لان الباري تعالى  
 مختار عندهم ومع ذلك افعل له منزهة عن العرض كما يمت في موضعه لعله ارسل منه بين  
 يرحى من الله تعالى يستجيب لمن دعى والى العلية للطلب والاجابة بمعنى القبول ولقائل  
 ان يقول ان السبب اذا كانت للطلب لزم ان يكون تعالى طالبا ومطلوبا منه وهو محال  
 وايضا ان يقول ان الطلب عجز لا يتصور في حقه فلم قال يستجيب ولم يقل يجب قال  
 بعض الافاضل انه سيرة يستفعل ههنا للطلب فكيف يستد الطلب الى الله تعالى لان الطلب  
 لا يتصور في ذاته تعالى فانه يقتض العجز لله تعالى الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا  
 من وعد الاستجابة بقوله تعالى ادعوني استجب لكم عطف بيا من الضمير المستكن في استجيب  
 او من البارز في العلم ومما راجع الى الله تعالى فيكونان عبارتيه من الله تعالى  
 ومن هم موصول و وعد فعل ماض فاعله المستكن عائد الى من والجملة صلة  
 والاستجابة مفعول وعد لمن دعى مستق بالاسمجة اس دعاء من دعى اليه  
 لن ادركت على اس اخوان الصفا الادراك احاطة الشئ بكماله في نظمي النظم  
 بمعنى الجمع او ادخال اللآل في السلك فبها استمارة لطيفة تقريرها فلهذا سببه  
 ترتيب الشرح بنظم اللآل في الجمع ومفيد الفائدة ثم ادعى ترتيب الشرح من جنس النظم  
 اللآل واستمر بنظم اللآل لمرتيب الشرح وذكر نظم اللآل وقصد واري ترتيب الشرح  
 فصارت استمارة اصلية او شبه الشرح بالذرة الثمينة في علمها الحجة والاستشاق  
 وادعى الشرح من جنس الذرة الثمينة ثم استمارة الذرة الثمينة للشرح وذكرته الذرة الثمينة  
 وقصد واري الشرح فصارت استمارة مصرحة اصلية ثم اثبت لازم المسببه اجمع بالنظم  
 للمسببه فصارت استمارة تخيلية فان قلنا ان المسببه ههنا محذوف فكيف يكون استمارة  
 مصرحة مع ان ذكر المسببه في الاستمارة المصرحة لازم قلت نعم انه محذوف لكنه بقرينة  
 والمحذوف بالقرينة كالمذكور فتدرك مصدر من باب دخل وهو الضعف والانكار  
 وههنا عطف تفسير للفتور اس ضعفا منكسرا كائنا في بياض للعلم انه في بياض للعلم  
 فلا تنسب اس فلا تقرب اخوان الصفا بنقصه ان ينقصه ان رقصه الرقص جولا بعكس

في قوله تعالى  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى



والفكر انه ان حركات فكر على مقدار تنشيط الزمان او على مقدار رغبته طالبع الزمان  
او على مقدار فرح طالبع الزمان بايهما لهم الى ما طلبوا قيل التنشيط التوسيع فيكون  
المعنى على توسيع الزمان ولما اراد اه تمهيد ومقدمة لوجه تصدير المص كنانه بالجملة  
والجمله او لا وانما كان تمهيدا لكونه في وجه التصدير او لا ابها واجمال وثانيا تفسير وتفصيل  
ليكون وجه التصدير في ذهن السامع اوقع واثبت ولما ظفر بمعنى اذا كما قال ابن مالك  
او بمعنى حين كما قال بعض النحاة قال في معنى اللبيب الاول حسن لانه يخص بالمعنى  
وبالاصناف الى الجملة وعلى كلا القولين هو منصوب المحل ظرف لجوابه وعند سبويه  
حرف وجود لوجود لا محل له من الاعراب ويجوز ان يقرأ لما مخففا بان يكون اللام  
حرف جر متعلقا لقول الآتي وما مصدرية فمدحولها في تأويل المفرد فجملة القريب  
جرور باللام وحمله البعيد نصب مفعول له متعلقه كذا قاله ذين زادن في الباب الثاني  
وقال ده ده افندي لما ظفر بمعنى اذا وقيل بمعنى حيه يستعمل استعمال الشرط يليه فعل باض  
لفظا او معنى قال سبويه لما توقع امر لوقوع غيره او انما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم  
انه حرف شرط كقول الآتي لو لا تنفاه الثاني لا تنفاه الاول ولما ثبتت الثبوت الاول  
والوجه ما تقدم ورده ابن حروف على مدعى الامية لجواز ما اكرمتك امس اكرمتك اليوم  
لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون امس والجواب ان هذا  
مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت ان كنت  
قلته وكذا ههنا لما ثبت اليوم اكرمتك في امس اكرمتك وقال الشاعر في شرح الكشاف  
ولست كلمة لما للزمان المتضيق بل الممتد فلا يلزم ان يقع مفعول الشرط والجزاء في يوم  
واحد او شهر واحد او سنة واحدة بل يختلف ذلك باختلاف الامور تقول لما ظهر البلاد  
عن دس الشرط والاحاد ولما ركب السلطان قبة آثار الشر والفناء ويكون جوابها  
فعلا ماضيا لفظا او معنى اتفاقا وما ضيا مقرونا بالفاء وجملة اسمية مقرونة باذا  
الفجائية او بالفاء عند ابنه مالك وفعلا مضارعا عند ابنه عصفور ويكون حرف استثناء  
بمعنى الا فتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ اس الا عليها  
وعلى الخاص لفظا لا معنى خواسر انه لما فعلت ار ما استلكت الافلاك ويكون فعلا  
نحو لم لما لم او جازمه اذا دخل على المضارع انتهى وقال الفاضل الصمام في حاشية  
على الجاني لما ظفر بمعنى اذ ويلزم بعدها المعنى لفظا او معنى وجوابه ايضا كذا او جملة اسمية  
مقرونة باذا المفاجأة قال ابنه مالك فلي كتب عليهم القتال اذا فرق منهم اومع الفاء  
وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا هذا كلام الرمي ولا يدخل الفاء على ما هو

في قوله ان كل نفس لما عليها حافظ اس الا عليها  
في قوله فلي كتب عليهم القتال اذا فرق منهم اومع الفاء

جوابها وقال صاحب الوقاية والاولى عدم دخول الفاء في جوابه لان دخول الفاء  
في جوابه نادرا انتهى ولعلم ان لما على اربعة فروع الاول انه حرف جازم للمضارع  
وله اذن ثلثة صفات الجزم والنفي والقلب وهذا هو الذي ذكره المص في الحروف  
الجازمة للمضارع والثاني انه حرف استثناء بمعنى الا كقوله تعالى لما عليها حافظ  
ان الا عليها حافظ والثالث انه ظرف يختص بالمعنى فيقتضيه جملته يكون وجود  
مفعول الاول سببا لوجود مفعول الثانية نحو لما جاءني زيد اكرمته فبهذا الاعتبار  
اشبه لما بحرف الشرط والجزاء وان لم يكن كذلك حقيقة اذ هو ظرف حقيقي بمعنى حين  
والرابع انه تشبیه لم يشبهه الميم بمعنى اصله وجمع فيكون فعلا نحو لما الخ وبما يرد  
قال بعض المحققين ولما ظفر بمعنى حيه عنسابه السراج بمعنى اذا عند ابن مالك  
واما عند سبويه فهو ظرف يدل على ربط جملة باخرى ربط السببية انتهى الافتتاح  
ان افتتاح كتابه المقدر في الذهن ان كانت الخطة ابتداءية او المحقق ان كانت  
الحاشية فلام التعريف عوض عن المضارخ اليه المحذوف بالجملة والمتعلق  
بالافتتاح بم المراد بالافتتاح التصدير والابتداء اس ولما اراد الابتداء بالجملة  
والجملة امثالا بقوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ بمجد الله فهو ابر و اجزم  
والحديثان متعارضان ظاهرا لان الهدى والابتداء معناه التقدس ومعنى بدأت الكتاب  
بكذا جعلته في اوله بناء على ان الجار والمجرور واقع موقع المفعول به وهو لا يتصور  
بالامر به فالعمل باعد الحديث بقوت العمل بالآخر ودفع محل الابتداء في الحديثية عن العرف  
وهو ذكر السطح قبل المقصود وهذا امر محتمل يمكن الابتداء بهذا المعنى بامور متعددة  
من التسمية والتحميد وغيرها وهذا المعنى قد يتحقق في من الابتداء الحقيقي وهو  
ذكر الشيء بالنسبة الى جميع ماعداه وقد يتحقق في من الابتداء الازدواج وهو ذكر الشيء  
بالنسبة الى بعض ماعداه وحمل الابتداء الواقع في حديث الجملة على العرف وفي حديث البسمة  
على الحقيقي تخصيص بلا فائدة ولك ان يجعل الباء في الحديثين للاستعانة ولا شك ان الاستعانة  
بالشيء لا ينافي الاستعانة بالآخر يعني ولا خفاء في انه يمكن الاستعانة في امر بامور متعددة  
فجوز ان يستعان في الابتداء ايضا بالتسمية والتحميد بامور اخر قيل عليه بان الباء  
لوكا للامانة لكاه اسم تاء وحده اللفظ الابتداء ولو كان اللفظ الابتداء  
يلزم كونه اسم تاء وحده غير مقصود فلو كان الباء للاستعانة يلزم ما يلزم اما الصغرى  
فلان باء الاستعانة لا تدخل الا على اللفظ واما الكبرى فلان في الآية تسمية وتحميد  
تشرع عدم المقصودية وقد يجاب عنه بان لا سلم لزوم كونها غير مقصود مطلقا في كون الباء  
للاستعانة اذ لزوم كونها غير مقصود من جهة التسمية في الآية وامام من جهة كونها متوقفا عليها

في قوله ان كل نفس لما عليها حافظ

في قوله فلي كتب عليهم القتال اذا فرق منهم اومع الفاء



حصول الفعل فلا يلزم كونهما غير مقصود وانما لا حظنا جهة كونهما في توقف عليهما حصول الفعل  
 كما لا يخفى كما هو اسلوب الكتاب المجيد والنظر المستقر منصوب المحل حال من الافتتاح  
 وهو مفعول اراد او مفعول مطلق فجازا بتقدير الموصوف ار افتتاحا كما هو الحال  
 قال ابن هشام في معنى اللبيب في امثاله الاول اولى لحقه عن ارتكاب الحذف وقال  
 صونجوس في حاشيته على الجداول قوله كما هو اسلوب الكتاب المجيد ار افتتاحا كما هو الحال  
 هو اسلوب الكتاب المجيد وقال بعض محشي هذا الشرح قوله كما هو اسلوب الكتاب المجيد  
 ار افتتاحا موافقا بالافتتاح الذي هو اسلوب الكتاب المجيد انتهى وفي بحر الافكار على الحياة  
 كما المراد بالاسلوب حالة تعرض للكلام باعتبار تقديم بعض الاجزاء وتأخير البعض وقيل  
 الاسلوب الاصل وقيل الضرب وقيل الفن ولا يخفى ان الكل متقارب في الكتاب عبارة  
 عن الخطوط والنقوش الدالة على الالفاظ الدالة على المعاني والفرق بين الكتاب والرسالة  
 على ما هو المشهور انما هو بحسب الكمال والنقصان فان الكتاب هو الكامل في الفن والرسالة  
 غير الكاملة في الفن وعمل الكتاب ههنا على الالفاظ اولى من عمله على الخطوط اذ لا يتحقق في الكتاب  
 حقيقة التخييد والتسمية وبالجملة القرآن مبتدأ بالتسمية والتخييد انتهى وقال مولانا  
 الحادي الاسلوب بهنم الرهزة الطريق الذي يسلك اليه سواء كان طريقا حشيا كما يقال  
 فلان سلك اسلوبه اس طريقه الذي يمشي عليه او كان معنويا كما يقال اخذ فلان في سبيل  
 من القول اس في فنون منه والمراد هو الثاني والمراد بالكتاب هو القرآن المنزل كما في قوله  
 ذلك الكتاب لا ريب فيه وانما وصف بالجيد لرفع شأنه وعلو قدره انتهى وقال بعض المحققين  
 والمراد بالكتاب المجيد هو القرآن المنزل على الرسول المكتوب في المصاحف المنقولة  
 نقلا متواترا لا ريب فيه وقيل الاسلوب بهنم الرهزة الترتيب والمراد بالكتاب المجيد  
 هو القرآن العظيم فالصحيح كما هو ترتيب القرآن العظيم في الخارج لا باعتبار نزوله  
 انتهى واقول الكتاب مصدر رسمي به المكتوب للمبالغة وعلى هذا يكون معنى المجموع لان  
 من الكتب وهو الجمع ولهذا سميت الاوراق الجامعة للتيور والآيات والاحكام كتابا  
 وعليه الاجماع معطوف على صلة الموصول اس وكما في قوله ذلك الافتتاح اجماع المؤلفين  
 والمصنفين في دفتر العتيق والجديد في الصحاح دفتر الكرامة والدفتر العتيق  
 والجديد كناية عن كل الدفاتير على ما هو الغالب قال مولانا الحادي في دفتره على وزن جعفر  
 في الصحايف التي انضمت بعضها مع بعض فكانت نسخة مركبة من اوراق وجميع دفاتر في اصل  
 المؤلفين والكتب القديمة والجديدة في ايراد البسملة والحمد لله في اوائل كتبهم  
 انتهى كلامه صيانة على الافتتاح قال مولانا الحادي قوله صيانة مفعول له لقوله اراد  
 لتأليفه يجوز ان يراد به المعنى المفعول او يراد معنى المفعول صيانة لمؤلفه الذي هو

في قوله صيانة على الافتتاح قال مولانا الحادي قوله صيانة مفعول له لقوله اراد  
 لتأليفه يجوز ان يراد به المعنى المفعول او يراد معنى المفعول صيانة لمؤلفه الذي هو

في قوله صيانة على الافتتاح قال مولانا الحادي قوله صيانة مفعول له لقوله اراد  
 لتأليفه يجوز ان يراد به المعنى المفعول او يراد معنى المفعول صيانة لمؤلفه الذي هو

في قوله صيانة على الافتتاح قال مولانا الحادي قوله صيانة مفعول له لقوله اراد  
 لتأليفه يجوز ان يراد به المعنى المفعول او يراد معنى المفعول صيانة لمؤلفه الذي هو



الى ابي القاسم قاسمية لان بينه النسبة في التركيب الاضاحي الجزء الثاني ان كان مقصودا  
 في التركيب الاضاحي وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة الى الجزء الاول والمقصود  
 في ابي القاسم القاسم ليرتفع قدر النبي صلى الله عليه وسلم بالنسبة الى القاسم كما ان المقصود  
 في ابن الزبير الزبير ليرتفع قدر الشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد مناف  
 لان المقصود اظهار كماله في العبودية حتى خضع من بين عباده المضاف اليه باسم العبد  
 كما ان العبد فان قلعت لم لم ينسبه الى اسمه مع ان النسبة اليه خالية ابعد من تكلف الخذف  
 قلعت لان المنسوب اليه اشهر بالكنية وعلى ما صدر بالاب او الام او الابن او البنت  
 قال مولانا الخادمي المراد بالقاسم نبينا صلى الله عليه وسلم اذ هو من جملة ائمه عليه  
 الصلوة والسلام ويحتمل ان يراد به كنية الذي هو ابو القاسم والمراد بالمقالة القاسمية  
 الحديث المنقول عن النبي عليه الصلوة والسلام وهو كل امرئ مني بالذي لم يبدأ فيه بسم الله  
 وعبد الله فهو اقطع واجزم قد لا على قائلها ان على قائل تلك المقالة خبر مقدم للدلالة  
 على الخبر لان تقديم الخبر يفيد الحصر وقوله الصلوة الاحدية او نسبة الى الاحد وهو  
 الله تعالى مبتدأ مقدر وقوله التسليمات الالهية او نسبة الى الاله عطف على الصلوة  
 الاحدية الاولى ان يقال عليه الصلوة الاحدية والسلام الالهية والمراد بالصلوات  
 الاحدية والتسليمات الالهية ما في قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها  
 الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما قال جواب لما اراد ان قال المصنف بسم الله  
 وفي الخبر بالاسم كال تعظيم للسمي الرحمن الرحيم اسمان مبنيان للمبالغة من رحم  
 والاول ابلغ لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى ومختص به تعالى لان معناه  
 المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة وتعقبه بالرحيم من قبيل التثنية فانه لما دل على جلالة  
 واصولها ذكر الرحيم ليتناول ما خرج منها كذا في الدرر المحمدية فابعد ما سبب الكتاب  
 الكتاب المجيد وسلك مسلك الاجماع وقصد الصيانة عن الاقطعية والاجزمية ثم ان  
 بالحمد لله بعد البسملة متعلقا بالاحلاق الربانية وتعلقا بالكمالات السبحانية وجمعا  
 بين الاضمار النبوية والآثار المصطفوية حيث قال كل امرئ مني بالذي لم يبدأ فيه  
 بالحمد لله فهذا اقطع وفي رواية اجزم ان مقتضى البركة ثم الابتداء وان كان يحصل  
 لكل من البسملة والحمد لله لما في رواية الابتداء بذكر الله الا ان الجمع بينهما افضل  
 وثوابهما اكل كذا في على القارئ واعلم ان الشارع اخبر عن المؤلف انه ابتداء كان  
 بكلمة بسم الله الرحمن الرحيم واورده فيه قوله الحمد لله ثم شاع في بيانه ما في الحمد لله من المعاني  
 وترك ما في البسملة لكونه غنيا عن البياض فقال الحمد مبتدأ خبره لله فان قيل  
 كونه الحمد مبتدأ وعرضا بالحمد مخالف لما تقرر في الخبر من انه المبتدأ ذات والخبر وصف  
 من اوصافه فيقال ان المراد بالذات المستقل بالمعنوية فيكون الحمد ذاتا مبتدأ والخبر  
 كونه

لا بد من ان يكون الخبر في قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما

لكونه مستقلا بالمعنوية فان قيل لا نسلم انه مستقل بالمعنوية لانه مركب من المستقل  
 وهو الحمد والخبر وغير المستقل وهو لام التعريف فالجمع غير مستقل لان المركب  
 من المستقل وغير المستقل غير مستقل فيقال ان المركب من المستقل وغير المستقل  
 على قسمين قسم يكون ما يحتاج اليه غير مستقل داخل في المركب ولا يحتاج الى الخارج  
 كما هي هنا وقسم يكون ما يحتاج اليه غير المستقل خارجا عن المركب كما في الفعل والمحتاج اليه  
 في عمل ذلك الفعل وهو خارج عنه اذ الفاعل ليس جزءا من الفعل فلو كان المركب  
 من قبيل الاول لكان المركب من المستقل وغير المستقل مستقلا كما هي هنا ولو كان  
 من قبيل الثاني لكان المركب منها غير مستقل كما في الفعل قيل الاولى بتقديم الجلالة  
 ايماء الى ان الحامد اذ احمد ينبغي له ان يلاحظ قوله تعالى ومن اقرب اليه من قبل الرب  
 حجة يترقى الى مرتبة الاحسان ويكون حمدا على وفق قوله عليه السلام الاحسان  
 ان يقرب الله كائنك تراه وان لم تكن تراه فانه يراى وايماء الى ان الحامد ينبغي له  
 ان يكون ملاحظا المحمود في الفؤاد اقدم من مطالعة الحمد ومخاضة المحمود في القلب  
 اول من مات هذه العبادة كما هو دأب الكاملين من حامديه والعاقدية  
 وغير ذلك ما يناسب من وجوه التقديم كالاعتناء والتعظيم والاقتصاص اجيب  
 بان قدم رعاية لمقام الحمد فانه يقتضي تقديم قيل الحمد مجموع قوله الحمد لله لا مجرد  
 لفظ الحمد فالمقام لا يقتضي تقديم لفظ الحمد على قوله لله واجيب عنه بان هذا فرد  
 لمفهوم الحمد ولا يخفى ان مقام الفرد يقتضي كثرة الاهتمام بشان ما يقصد عليه  
 بالنسبة الى ما لا يقصد عليه وان كانا متساويين في الجزئية يحصل السؤال  
 ان المقام انما يقتضي تقديم الحمد على الله لو لم يكن لله داخل في الحمد ومن جملة اجزاء  
 وحصل الجواب ان الله والحمد وان كانا متساويين في الجزئية لهذا الفرد من الحمد  
 اعني المجموع المركب منهما لكن الحمد يصدق على مفهوم هذا الفرد كما يصدق على غير  
 من افراد الحمد والله ليس كذلك فمقام الفرد لا يقتضي كثرة الاهتمام بشان ما يصدق  
 هو عليه يقتضي تقديمه على الله قال الازمير تعلق عنه في الحاشية ما كان المقام مقام الحمد  
 قدم الحمد على اسم الله تعالى رعاية للمقام انتهى كلامه يعني ان الاهتمام بشان ما هو اتم  
 بالنسبة الى المقام اولى من الاهتمام بشان ما هو اهم في نفسه وهو ذكر الحمد اقول  
 فيه نظر لان المقام انما يقتضي تقديم قضية الحمد اعني الحمد لله تعالى لا بتقديم  
 لفظ الحمد فلو قيل لله الحمد يحصل رعاية المقام شيئا ويمكن ان يجاب عنه بان مقتضى المقام  
 وان كان ذلك لكن تقديم الجزء الصادق على تلك القضية وغيرهما من افراد الحمد اولى  
 من تقديم الجزء الغير الصادق على فرد من افراد الحمد فلذا قدم لفظ الحمد على ذكر الله تعالى  
 انتهى كلامه واختار الحمد على الشكر لانه يعم الفضائل والنفائس والشكر يختص بالخير



ولا ندرأس الشكر من لم يحمد الله لم يشكره كما ورد في الحديث وعلى الممدح لانه يعلم غير الخ  
والحمد يقتضي بالحي فالحمد اولى لدلالة على انه تعالى حي واختار الجمل الاكبر على الفعلية  
لانه لا يتبع الدوام والثبات وقيل انما عدل عن الفعلية ليدل على دوام الحمد وثباته  
دونه فانه قلت الحمد لله حمد اسمية خبرها ظرفية والظرفية فعلية تقديرية وقد مر صواب  
بان الاسمية التي خبرها فعلية تفيد الجدة كما لفعلية فكذلك اذا كان خبرها ظرفية قلت قد مر صواب  
بان نحو سلام عليكم تفيد الدوام وكذا قوله انا معكم مع ان الخبر جملة ظرفية قاله ج  
ان يدقق بينهما بان الاسمية التي خبرها ظرفية انما تفيد الجدة اذا لم يوجد داع الى الدوام  
كما لو قلنا مثلاً اما اذا وجد فعل على الدوام وفيه انه يقتضي ان يجوز اذا وجد داع  
على الدوام ان تحتل الاسمية التي خبرها فعلية على افادة الدوام وهو مشكل جداً  
لما يقتضيهم بانها كالفعلية المحضة في افادة الجدة فلو جاز هذا لما كان يحمل الفعلية  
ارضاً على افادة الدوام عند وجود الداعي ولا يقتضي عامل على التزام التهم الا ان يفرق  
بالتميز بالفعل وتقديمه واللازم ان يفرق بين الفعلية وبين الاسمية التي خبرها  
فعلية بان المقصود في الفعلية نسبة الفعل الى فاعله وانها تدل على الجدة والبناء  
والمقصود في الاسمية المذكورة نسبة الفعلية الى المبتدأ ولزوم الجدة ممنوع  
ولزوم كونه النسبة التي في الخبر على الجدة لا يستلزم كونه نسبتها الى المبتدأ كذلك  
فيجوز ان يحمل هذه الاسمية على افادة الدوام عند وجود الداعي بخلاف الفعلية وقد يقال  
الفرق انما يتقرر بالفعل اذا لم يقع خبراً بل صفة او صفة مثلاً واما اذا وقع خبراً فيقدر  
بالم عامل لان الاصل في الخبر الايراد ليوافق الركبان وليكون اخيراً والسر في خبره ان  
لربط الى المبتدأ ثم انه لا بد في تحقق الحمد بكل من معني اللغوي والعرف من اربعة امور  
احدها الحامد وهو الموصف والثاني المحمود وهو الله والثالث المحمود به وهو ما يحصل الحمد به  
من الاقوال والافعال والرابع المحمود عليه وهو النعم ثم لا يلزم ان يكون جميع الامور الاربعة  
المذكورة عند ذكر الحمد بل قد يكفي باثنين منها كما في هذا الحمد اعني قوله الحمد لله فان المذكور فيه  
المحمود به وهذا الكلام والمحمود وهو الله وقد يذكر الجميع كما وقع في كلام بعض اهل الحديث من قوله  
الحمد لله على عظمته جلالة المحمود به لا يشترط ان يكون اختيارياً بخلاف المحمود عليه فانه يشترط ان يكون  
اختيارياً وقيل من خمسة امور حاشا لها الحمد وهو الامر المعنوي الواسل من الحامد الى المحمود  
وقيل خمسة حاشا لها الفعل وعلى اللسان قوله له فكر من مرفوع خلا جز مقدم والغير راجع  
الى الحمد اركان للحمد مرفوع تقديرية مبتدأ مؤخر لغوي صفة لمعني اهل اللغة  
وهو في اللغة التكلف والتعلم بما لا يعنى يقال لقي بفلان اذا تكلم عبثاً وفي الحديث من قال يومئذ  
لصاحبه والامام يخطب فقد لقي وفي الاصطلاح الوضع القديم الذي ومنه الواضع وقيل في الكلام  
المصطلح عليه بكل قبيلة وقيل في ما جرى على لسان كل قوم من الالفاظ وقيل في اصوات يعبر بها كل قوم  
عن اعراضهم فيما بينهم واللغة مصدر اصلها لقي او لغو حديثي على خلاف التباين الواو والياء وعوض عنها  
القاء المحذوف عليها هاء وجمعها لغات بين الحمد معنيان مشهوران بين العلماء احدهما التكلم وهو  
ان المعنى اللغوي الوصف بالجميل او بالذكر الجليل او بالجليل او بالجليل

والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

لوحده التكلم الى محمودة لا ستوجب الانقطاع عليه والميل وهو يختلف  
باختلاف الاعصار والاقوام وليس المراد ماله حس شرباً فقط والا  
يخرج حس جمال المحمود للقطع بان حسه ذوق لا شرعي ولا عقلاً فقط  
والا يخرج القصد بجمع المال لانه غير مستحسن عقلاً وفي شرح قصيدة البردة  
والفعل الجليل ما يستحق شراً لا ما يستحق مطلقاً لان بعض الافعال  
يستحسن العقل مع انه في الشرح مذموم حذف قيد اللسان اما لتعظيم الحمد لنفس  
عن الوصف بغير اللسان كما في توصيف الله تعالى ذاته العالی وعباده بكلام  
النفس القديم ويؤيده ما ذكره بعضهم من ان الحمد هو الشاء والثناء  
على الجليل الاختيار من اذ الشاء هو الاتيان بالكلام الجليل لفعلها كانه او نفياً  
كما يدل عليه قوله عليه السلام لا احب ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك  
واما احتمال المجاز لقصد المشاكلة فمجرد احتمال غير منه الى دليل الا يركب  
ان الشاء اذا كتبوا ما يدل على توصيف السلطان على سبيل الشاء الجليل  
من غير تخلف كانه واحدية له في عرف اهل اللغة مع انهم لم يصفوا الاجلام  
النفس واما لان المتبادر من الوصف هو الوصف باللسان والطلاق الحمد  
على غيره مجازي فلا يرد ما قيل كيف يخص الحمد للنفس باللسان وقد قال عز وجل  
واثر من شيء الا يسبح بحمده واكثر الاشياء باللسان له قال صوبحي على الهادي  
والوصف بالجميل لا يكون الا باللسان ولذا اترك ذكره ومن ذكره ذكره تفرعاً  
بما علم التزاماً فورد الحمد للنفس هو اللسان وقال حس جليل واما قوله  
عليه السلام لا احب ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فمحمول على المجاز  
والحامل عليه قصد المشاكلة وقال السكوت الشاء بمعنى الذكر الجليل الا انه  
قد يستعمل بمعنى اظهار صفة الكمال كما ورد في هذا الحديث وقد جاء الشاء بمعنى الذكر  
مطلقاً كما في حديث من اثنيت عليه خيراً وجبت له الجنة ومن اثنيت عليه شراً وجبت له  
النار فان قيل لم قيد الوصف بالجميل مع انه لا يكون الا بالجميل دون الذات لانه  
لا يقال وصفته على شرب الخمر وغيره بل يقال وصفته على الخصال الجليل فلو اقتصر  
لكان اولى قلت انما ذكر لانه اراد به التصریح بما علم التزاماً وقال بعض شراح الازهرية  
ثم لا يخفى ان الحمد الصادر من العباد هو الوصف بالجميل من بصفة الكمال تقليداً  
ار لقصد تحصيل التفضيل للمحمود بذلك الوصف كما لقصد الاستهزاء والسخرية  
التي ظاهرها الوصف بالجميل مع قصد الاستهزاء على الجليل الاختيارى لانه يجب



ان يكون المحمود عليه اختياريا او راد عليه انه يتلزم ان لا يكون شأنا له تعالى على صفاته الذاتية .  
 كما علم والقدره ~~منها~~ <sup>منها</sup> ونحوها <sup>سواء</sup> عين ذاته او زائدة عليه مع انه قد قطعنا وذلك  
 لان الاختيار ماضر بالاختيار وتلك الصفات ليست صادرة بالاختيار والاكاذيب حادثة  
 ضرورة ان ما كان مسبوقا بالقدرة والاختيار كان حادثا على ما تقر في محله واجيب بان المراد  
 بالاختيار ظهورنا اعم من ان يكون اختياريا حقيقة او بمنزلة الاختيار والصفات المذكورة  
 بمنزلة الافعال الاختيارية لا استقلال الذات فيها وعدم احتياجها الى امر خارج كما هو  
 شأن بعض الافعال الاختيارية وفيه ما فيه ويمكن ان يجاب بان الاختيار كما يجب بمعنى ماضر  
 بالاختيار يعني ماضر من المختار وهذا المراد ظهورنا قال الفاضل العظام وما وقع  
 على غير الاختيار كمد الله تعالى على صفاته فلتنزيله منزلة الاختيار اما لا استقلال الذات فيه  
 واما باعتبار كونه مبادئ افعال اختيارية فهو ليس بحقيقة واستعمال الحمد فيه مجاز  
 اولان الحمد عليه ليس بمحمود عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه تجوزا والمحمود عليه حقيقة امر آخر  
 انتهى وقوله وما وقع على غير الاختيار الى آخره جواب عما يقال ان هذا التعريف للمحمود غير صحيح  
 لان الحمد يقع على غير الاختيار كمد الله تعالى على ارادته الكاملة وقدرته الشاملة فاجاب عنه  
 ان الحمد فيه مجاز بتنزيل غير الاختيار منزلة الاختيار لا استقلال الذات فيه كي يستقل  
 في بعض الافعال الاختيارية وقال مولانا رحمه الله عليه فان قلت فيلزم ان لا يكون الشاء  
 على الصفات القديمة <sup>عند</sup> اذا اسناد تلك الصفات اليه ليس بالاختيار والآن لزم  
 حدودها على ما هو المشهور المقرر في علم الاصول ولو سلم فليست من قبيل الافعال اللهم  
 الا ان يصرف الحمد عليها الى ايجادها قلت لما كان الذات كافية في اقصاء تلك الصفات  
 جعلت بمنزلة افعال اختيارية يستقل بها فاعلمها اولان تلك الصفات مبادئ لافعال اختيارية  
 والحمد عليها باعتبار تلك الصفات فالمحمود عليه فعل اختيار في الحال انتهى نعم التعريف  
 تعريف حسي وقيل هذا تعريف لفظي للمحمود لانه بيان للمعنى النفسي وظاهره يحالف ما يشتر  
 من كونه بالمفرد الا ان يؤن بالتحقق قوله على الجليل هو صفة مشبهة من جعل الرجل بالفتح  
 او الكسر مجازا فهو جليل ارفع من الجليل هذا المعنى يوصف به الذات والافعال فلذا تردد  
 الفعل لكن قيد الاختيار يخرج الذات والغير الاختيار اعلم انه لما كان الفعل متصفيا  
 بالجلال والحسن لزم قيام العرض بالعرض وهذا خلاف المذهب ولا يمكن الجواب هنا بل الجواب  
 عن هذا الاشكال في باب صفة الصفه وهو ان الاحكام الشرعية حكم الجوهر بل الجواب بان القيام  
 المذكور جائز بل واقع مثل الحركة السريعة والبطيئة في اختاره المحقق في التوضيح لكن الجهد  
 على خلافه كذا قاله قنوي في حاشيته على القاض وقال بعض الافاضل والجليل الحسن وهو ما يستحق  
 فاعلم المدح وهو لا يكون الا فعلا ولذا تردد الفعل وانما وصف الجليل بالاختيار لانه  
 صفة للفعل وهو بالاختيار لا على الفعل الجليل الصادر من الفاعل المختار <sup>سواء</sup> <sup>كان</sup>  
 المختار حائلا او مخلوقا وقال امام ايوب الانصار عليه رحمة الربان قوله على الجليل الاختيار

بيان للمحمود عليه الباعث للوصف وهو الفعل الجليل الصادر عن المحمود باختياره  
 لا بالاضطرار يعني ان الحمد لابد ان يكون قاعلا في رتبة الحمد احسن من المدح  
 فان الجليل فيه ماضر عن المختار وهو يوجد في غير المختار كما سيأتي بقي ههنا شيء وهو  
 ان كلمة على في قوله على الجليل الاختيار متعلقة بالوصف على تضييق معنى الاشتغال او الورود  
 لا يعني ان في التضييق طريقين احدهما جعل الاصل ثابتا والمضن حالا وثالثا نفيها بالعكس  
 ولا يصح الثاني ههنا اذ ليس الحمد عبارة عن الاشتغال او الورود ولا يصح الاول ايضا  
 اذ لم يسمع وقوع الحال عن الجبر ويمكن دفعه على طريق الاول بوجهين الاول انه حال  
 عن الكلام المتأخوذ في مفهوم الوصف فانه عبارة عن ايراد الكلام الدال على الاشياء  
 وذلك الكلام مفعول به من حيث المعنى ولا يعني ما فيه والثاني ان جعل المضن او الال  
 حالا اكثر من لا كلي في باب التضييق فليكن نقلا للوصف المشتمل او الورود على الجليل  
 ومثله شائع في توجيه كلام البهلاء او متعلقة بالبناء على تضييق معنى الاشتغال او الورود  
 كذا في كليبوس وقوله مطلقا حال من الجليل الاختيار من سواء كان ذلك الجليل الاختيار  
 الذي وقع محمودا عليه نعمة سارية الى الغير كما في الحمد العرفي او غير سارية قال بعض الافاضل  
 ومطلقا اما للتبيين او للتأكيد وتعلق الاطلاق بالجليل الاختيار باعتبار المعنى كالمظهر  
 واما باعتبار اللفظ اما ان يكون مفعولا مطلقا مجازا او حال منه من جملة مطلقا  
 غير مقيد بكونه نعمة سارية كما افاده تغيير بعض الكل بقوله ان نعمة سارية اول متعلقة  
 اعم كاقيل وفي هذا التعريف اشارة الى ان مورد الحمد النفسي هو اللسان وحده لان المفهوم  
 من لفظ الوصف ضمنا هو ذكر اللسان فانك اذا قلت وصفت زيد امكن ان يتبادر منه  
 الافعال اللسان ومتعلقة بعم النعمة وغيرها لان الجليل لما كان متناولا للاغنام وغيره  
 من مكارم الاخلاق وحاسن الاعمال لم يقيد الوصف المذكور بكونه في مقابلة النعم فلو كان  
 وقوده بآراء النعم شرطاً لقيده بها لا يباين الجليل الذي هو اعم منه ان لا يباين منه ظاهر الحمد  
 النفسي قد يكون في مقابلة النعمة وقد لا يكون وانما شرط كون الوصف بالجليل ليعقد التقويم  
 والتمجيد لانه اذا خلت عن مطابقة الاعتقاد وموافقة افعال الجوارح لم يكن محمدا حقيقة بل كثر  
 ونحوه وغيره نظر لان الشعر ذكر في مدح السلاطين مثلا او صافا على سبيل المبالغة  
 ولم يقصد بهم بهذه الحبيبة مع ذلك ليس بسخرية بالاتفاق كيف وهم يعتقدون لهم  
 والتبليغ ببناء السخرية اللهم الا ان يدعي ان المراد بتلك الاوصاف المعاني المجازية  
 وهم يعتقدون انما فهم بهذه المعاني وعرفوا ان له معنى عرفي مستعمل في عرف العام  
 واعلم ان اللفظ لا يحدد ان كان له معناه اما ان يكون وضع لها على السوية او لا  
 الاول هو المستعمل كالعين والثاني ان وضع لاحد طرفيها او لا يتم نقل الى الملك لا يخلو اما  
 ان يكون خاسية او لا الثانية المرجح الاول لا يخلو اما ان يترد مع الاول او لا ان لم يترد



كيفية التفظ في زبالا نسبة الى المتقول عنه وان ترد في الاول ان نقل العرف العام يسمى  
منقول لا عرفيا وان نقل العرف الخاص يسمى عرفيا خاصا واصطلاحا كاصطلاح النية  
والمنطوقين وغيرهما وما نحن فيه من المنقول العرفي وعرفي (ممنسوب الى العرف وهو  
ما استقر النفوس بشهادة العقول وتلقيه الطباع بالقبول وهو حجة ايضا لكنه ليس  
الى الفهم وثانيها العرف وهو ان معناه العرفي فعل ان المحرر فعل سواء كان فعل النسخ  
كما في سبق او فعل سائر الاعضاء والجوارح يستعمل في ذلك الفعل به لانه ضعف على العلم  
بتفصيل النعم بغير العرف على ان التعظيم مضاف الى معنوله في تعظيم الخادمين النعم عليه من محمدا  
واعلم ان المصدر اذا وجد حال كونه مضافا فان اردت ايها التي طب ان تعلم ان مضاف  
الى فاعله كم الى معنوله فيجعل المضاف به مبتدأ وذلك المصدر خبر عنه بعد التأويل بكم الفاعل  
او المضاف الى المعلوم او بكم المفعول او المضاف الى المجهول فان اولت ذلك المصدر بكم الفاعل  
او المضاف الى المعلوم وضع الجمل والمفعول مضاف الى الفاعل ان المفعول معظم كسر الظاء المشددة او المفعول  
معظم كسر الظاء المشددة وهو غير صحيح فهنا وان اولت بكم المفعول او المفعول الى المجهول  
وضع الجمل والمفعول مضاف الى المفعول ان المفعول معظم بنسخ الظاء المشددة او المفعول معظم بنسخ الظاء  
المشددة ايضا وهو صحيح فهنا حال من التعظيم ان حال كونه ذلك التعظيم مقصود بالذات  
الفعل لان المصدر وان وقع حالا يدل بالمشق لانه وصف في المفعول والوصف لا يكون حالا لعدم  
مع ان الاشارة لازم فيها لكونها خرافة المفعول ينتج ان وقع حالا يدل بالمشق وقوله لا فاعله متعلق  
بالمصدر ان ذلك التعظيم يقصد المصدر والافعال من المنعم حيث يكون باعنا لزيد التعظيم  
وهذا التقيد مقابل للاطلاق المذكور في تعريف النفوس اشارة الى تخصيصه من النفوس  
بهذا الوجه كما انه اهم منه بحسب المورد وقوله مطلقا مفعول مطلق جازي للتعظيم وله ثلث طرق  
الاول حذف المضاف واقتناء المضاف اليه مقام والثاني حذف المضاف واقتناء المضاف به مقام  
والثالث حذف الموصوف واقتناء الصفة مقام وما نحن فيه من هذا القسم ان تعظيم مطلقا  
غير مقيد بكونه باللسان فمورد اهم ومتعلق لا يكون الا النعم ويجوز ان يكون قوله مطلقا  
حالا لانه الانعام على تقدير كونه قوله قصدا مفعولا مطلقا للتعظيم ان سواء كان الانعام على الخادم او  
على غيره قال امام الايوبي وقوله مطلقا مقابل للتقيد المعتبر في تعريف الشكر كما سيجي بانه مقيد  
بوصول الانعام الى الشكر سواء كان ذلك الانعام اليها على وجه الاصطلاح الى الشكر او لا قوله  
والتعظيم عطف على خبره بقرينة اعادته الجارية لانه اذا علم ان التعظيم الجبري اعيد جازي المصروف عليه  
في المصروف فلا يكون كما لفظ على بعض حروف الكلمة لشدة اتصال التعظيم الجبري وجازي ولا  
لا ينفصل الجبري عن جازي اصلا فلهذا لفظ عليه بلا اعادته الجارية وهو الشكر معنيان ايضا  
ان كما لم يرد معنى لغوي وهو ان معناه النفوس فعل ان سواء كان فعل النسخ او غيره وسواء كان  
جميع الافعال او بعضها ينتج ان يدل لانه ظاهرة كظهور الدلالة اللفظية بانه خبر عن  
المنعم ان عن ان الفاعل يعظم المنعم بهذا الفعل وهذا التعظيم مقصود ان الشكر لا يكون  
ولا مضطرا لانعامه ان يكون المنعم على الشكر واصلا اليه فيجوز به الحمد العرفي فانه غير مقيد بوصول  
الانعام على الشكر كما عرف وعرف ان سواء كان ايضا مع غيره وهو ان معناه النفوس فعل العبد مضاف  
الى فاعله ومفعوله قوله جميع ما انعم عليه من السمع والبصر وغيرهما ان لاجل ذلك الشئ الذي هو العمل  
كعرف السمع الى تلقي ما ينتج عن مرضاته من الاوامر والاجتناب عن ما خفي ومنهيات من النواهي والبصر  
الى نظر كتاب الله تعالى ومضوعاته ليستدل به على وجوده تعالى وصفاته وعلى اخذ النفس سائر النعم  
الظاهرة والباطنة قال امام الايوبي الانعام من قوله انعم جميع الجبري ونائبه المستزاج الى ما هو قوله  
عليه متعلق بالانعم

بالنعم والضمير الجبري للبعد ان صرف البعد ان الشكر جميع النعم الى انتم عليه ووصلت اليه  
من مولاه من النعم الظاهرة والباطنة الى ما ان الى مصرف خلق ان ذلك النعم في ذلك  
البعد ان الى مصرف ذلك الصرف كما ان خلق السمع لاسمع الاوامر والنواهي  
والثاني لذكر انه تعالى فان العبد اذا صرف جميع ذلك يكون في العرف شاكرا ولذلك  
قال الفاروق ما شكرناك حتى شكرت حيث اعترفوا بالبحر وبقوله صرف العبد وتقييده به  
خروج الشكر للنفوس فانه غير مقيد بالجميع وقال نبي الدبر وهو صرف العبد جميع ما انعم عليه  
من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق له واعطاه لاجله كصرف النظر الى مطالعة ما سوى  
الله تعالى من المصنوعات ليستدل به على وجود الصانع ووجود نيته والسمع الى تلقي ما  
ينتج عن مرضاته من الاوامر والاجتناب عن ما خفي ومنهيات من النواهي وقس  
على هذا سائر النعم الظاهرة والباطنة انتهى كلامه قيل الاستدلال به على وجود الصانع  
مسلم واذا على الوحدة انه فغير مسلم لا نقا ما يدل على الوحدة في هذه المطالبة  
وقال بعض المحققين قوله صرف العبد من اضافة المصدر الى فاعله وجميع ما انعم عليه  
ان على ذلك العبد والى ما متعلق بصرف وخلق مجهول ونائب فاعله مستزاج الى ما  
وله اللام اجلية والضمير راجع الى الموضوع الثانية في صلب صرف العبد جميع النعم الموهوبة  
فيه الى العبادات الى خلق الله تعالى تلك النعم لاجل تلك العبادات وقوله المصروف عطف  
على الحمد في المتن فلهذا من المدح الوصف ان وصف المادح لما قصده مدحه بالجميل متعلق  
بالوصف ان لا باليتبع احرازه من الذم تعظيما ان قصد التعظيم بذلك الوصف  
على الجميل ان على الفعل الجميل الذي ظهر في ذلك المدح وقوله مطلقا حال من الجميل  
ان حال كونه ذلك الجميل مطلقا غير مقيد باختيار كما كان مقيدا في تعريف الحمد للنفوس  
يعني سواء كان ذلك الجميل صادرا عن المدح باختيار او بلا اختيار والثناء  
معتلوق على القريب او البعيد فعل اشارة الى ان الثناء يكتفي باللسان وبغيره  
من الاعضاء وليس يختص باللسان كالمدرج يشكر ان ذلك الفعل بالتعظيم ان تعظيم الثناء  
لن اثنى عليه من المشنوع واعلم ان النسب بين الكليات مخففة اربعة التساوي  
والنعم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه والبيان وذلك لان الكلي  
اذا نسب الى كلي آخر فاجبا ان يصدق على شئ واحد او لم يصدق فان لم يصدق  
على شئ اصلا فهما متباينان كالانسان والفارس فانه لا يصدق الانسان على شئ  
من افراد الفارس وبالعكس وان صدق على شئ فلا يخفى ان يصدق على كل واحد  
على كل ما صدق عليه الاخر او لا يصدق فان صدق فها متساويان كالانسان والناطق  
فان كل ما صدق عليه الانسان يصدق عليه الناطق وبالعكس وان لم يصدق  
فاجبا ان يصدق احد على كل ما صدق عليه الاخر من غير العكس او لا يصدق  
فان صدق كان بينهما عموم وخصوص مطلق والصادق على كل ما صدق عليه الاخر  
اعم مطلقا والاخر اخص مطلقا كالانسان والحيوان فان كل انسان حيوان وليس



كل حيوان باشاء وان لم يصدق كانه بينهما عموم وخصوص من وجه وكل واحد منهما  
 اعم من الآخر من وجه واحد من وجه فانها لما صدق على شئ ولم يصدق احد على  
 على كل ماصدق عليه الاخر كان هناك ثلث صور احدها ما يجتمعان فيها  
 على الصدق على ثلثا نية ما يصدق عليه هذه اذ <sup>والا</sup> ذلك وان كان صدق عليه  
 ذلك دون هذا كالحياة والابيض فانها يصدقان معا على الحيوان الابيض ويصدق  
 الحيوان بدونه الابيض على الحيوان الاسود وبالكسوف الجمل الابيض فيكون  
 كل واحد منهما شاملا للآخر وغيره فالحيوان شاملا للابيض وغير الابيض والابيض  
 شاملا للحيوان وغير الحيوان فاعتبار ان كل واحد منهما شاملا للآخر يكون اعم منه  
 وباعتبار انهما مشمول له يكون اخص منه فراجع التباين الى سلبتين كليتين  
 من الطرفين والتساوي الى موجبتين كليتين والعموم المطلق الى موجبة كلية  
 من احد الطرفين من الطرف الاخص وسالبة جزئية من الطرف الاخر من الطرف  
 الاعم ومن وجه الى سلبتين جزئيتين وموجبتين جزئيتين كذا في التصورات  
 قال مفع زاده قال الله بما اراده ومرجع عموم وخصوص مطلق صدق الموجبة  
 الكلية من طرف وصدق رفع الايجاب الكلي من طرف آخر ولما فرغ الشارح  
 من بيانه معنى الكل شرع في بيانه النسب بين كل منهما فقال فهو ان الشئ  
 اعم مطلقا من الكل ان من كل واحد من المذموم والمحمود والشكر بما فيها قال  
 بعض المحققين قوله فهو اعم مطلقا من الكل ان بين الشئ وبين كل واحد مما عدا  
 عموم وخصوص مطلق الشئ اعم مطلقا وباقيه اخص وقال البعض قوله فهو  
 اعم مطلقا من الكل شروع الى النسب بينهما وتفرع على التعاريف ان الشئ  
 اعم عموما مطلقا من المذموم والشكر والمذموم بحسب اللغة ويجب الاصطلاح لانه  
 ان الشئ يكون بلسان كماله المذموم والمحمود واللغو وغيره ببيان العموم بحسب  
 بفتح اللام ان ويكون الشئ بمقابلته الانعام كماله المذموم والشكر اللغو  
 والعرفه وبمقابلته غير الانعام كماله المذموم والمحمود اختياريا او سؤا كماله  
 الجليل الذي يثنى عليه صادرا عن الفاعل المختار كماله المذموم والشكر بما فيها  
 او غيره ان او كان غير اختياريا بان يكون ظاهرا في غير المختار كماله المذموم فيصدق  
 الشئ على كل منها والمحمود اللغو اخص مطلقا بحسب التعلق بفتح اللام  
 من المذموم فانها متساوية بحسب المورد ولكون الجليل في المذموم اللغو لا بد  
 ان يكون

والمحمود اللغو اخص مطلقا بحسب التعلق بفتح اللام

لا بد ان يكون اختياريا بخلاف المذموم فانه يجوز فيه ان يكون اختياريا او غير اختياريا  
 اذا تعلق الوصف بالجميل الاختيارى يصدق عليه الحمد اللغو والمذموم اذا تعلق  
 بغير الاختيارى يصدق عليه المذموم الحمد فكل ماصدق عليه الحمد يصدق عليه  
 المذموم قال صدوق في حاشيته على المذموم و فرق بينهما ببعضهم بل اكثرهم  
 بل كلهم وما روي عن ائمة اللغة تعريف بالاعم لا بالاحد اذ في كثير من كلامهم  
 صرح به العلامة التفتازاني رحمه الله عليه في التلويح قال مولانا حسن عليه السلام  
 على حاشية المثلث وادعى دلالة صريح كلام الزمخشري في الفائق حيث قال الحمد  
 هو المذموم والوصف بالجميل على تارة وفيها كذا في الشارح في شرح الكافي في تارة  
 شرط القناد كيف وكتب اللغة مشعرة بتعريف الاشياء بما هو اعم منها وقد اقتربه  
 في التلويح في بحث تعريف الاصل فيلنظر انت في الاصل ان بينهما عموم وخصوص مطلقا  
 فالحمد اللغو هو الوصف بالجميل تعظيما على الجليل الاختيارى والمذموم هو الوصف  
 بالجميل مطلقا فالثناء على شئ اعم منه ممدوح وعلى من قامته ممدوح فقط وقال  
 محي الدين في حاشيته على حاشية اما الفرق بين المذموم والمحمود اللغو فمفهوم وخصوص  
 مطلق لان الحمد مختص بالفاعل المختار كما يشهد به موارد التلويح لانه دون المذموم كى يقال  
 ممدحت اللؤلؤ على صفاتها ولا يقال حمدتها على ذلك وان الحمد يميز منه قصد التعظيم  
 ولم يميز في المذموم اذ تعظيم اللؤلؤ في المثال المذكور غير مقصود فان قلت قد ظهر الفرق  
 من وجه آخر بين المذموم والمحمود غير الفرق الذي يكون باختصاص الحمد بالفاعل المختار  
 دون المذموم وهو لزوم كونه الحمد عليه اختياريا دون المذموم عليه قلت اختصاص الحمد  
 بالفاعل المختار لا يقتضيه كونه مستلحقا وهو الحمد عليه اختياريا مع ان ذلك ليس بشرط  
 في الحمد عند التحقيق ان عند اهل التحقيق لان مقبلة الحمد ومفهوم بحسب اللغة لا يقتضيه  
 ذلك اذ معنى التعلق في التحقيق ليس الا الباعث على الحمد فكما يجوز ان يكون الباعث  
 عليه اختياريا كذلك يجوز ان يكون امر غير اختيارى وقوله من وجه ان من جهة معطوف  
 على قوله مطلقا ان الحمد اللغو اخص من وجه يفتح المورد من الحمد العرفه والشكر اللغو  
 وقوله واعم معطوف على اخص من وجه المذموم اللغو كما كان اخص من وجه منها من واعم  
 من وجه يفتح بحسب التعلق منها ان من الحمد العرفه والشكر اللغو يفتح بحسب كل  
 من الثلاثة في الوصف بالثناء بمقابلته النعمة السارية والفرق الحمد اللغو منها  
 في الوصف بالثناء بغير مقابلة النعمة والفرق الحمد العرفه والشكر اللغو في التعظيم  
 بغير الثناء من افعال الجوارح فبعض ما وجد فيه الحمد اللغو وهو الوصف بالثناء  
 في مقابلة الانعام وجد فيه الحمد العرفه والشكر اللغو وبعض ما وجد فيه الحمد اللغو  
 وهو الوصف بالثناء في غير المقابلة لم يوجد فيه الحمد العرفه والشكر اللغو وايضا  
 بعض ما وجد فيه الحمد العرفه كما اذا كان بالثناء بغير المقابلة وجد فيه الحمد اللغو



و بعض ما وجد فيه الحمد العرفي كذا اذا كان بغير اللسان لم يوجد فيه الحمد اللغوي وتسمى عليه  
الشكر اللغوي قال في الدية النسبة بين الحمد اللغوي والعرفي بالعدم والخصوص من وجه  
لتصادقهما في الوصف باللسان في مقابلة الفاضلة وهي النعمة السارية الى الغير كحدث  
زيد في انعامه وصدق الحمد العرفي بدونه اللغوي في فعل القلب والجوارح وصدق  
الحمد اللغوي بدونه العرفي في الوصف باللسان في مقابلة الفضيلة وهي النعمة الغير السارية  
الى الغير كحدث زيد في شجاعة والنسبة ايضا بين الحمد والشكر اللغويين بالعدم  
والخصوص من وجه لان الحمد اللغوي قد يتردد على الفضائل وهي جمع فضيلة والشكر  
اللغوي يختص بالفاضل جمع فاضلة فيصدق كل واحد منهما في الوصف باللسان  
في مقابلة الانعام ويصدق الشكر اللغوي بدونه في القلب وافعال الجوارح في مقابلة الفضلة  
والحمد اللغوي بدونه في الوصف باللسان في مقابلة الفضيلة كحدث زيد في شجاعة  
فيل كيف يكون الشجاعة محمودا عليها مع انها صفة غير اختيارية واجيب بان الشجاعة  
لا تطلق على الملكة التي هي غير اختيارية تطلق على الامور الاختيارية كالخوف  
في الهلاك والاقدام في الحروب وغير ذلك وقوله ومهاين معطوف على قوله واعلم ان  
اللغوي مبين للشكر العرفي بحسب الحمل وان كان اعم واخص منه بحسب التحقق والوجود  
كما عرفت فان الحمد اللغوي لما اختص باللسان وكان عبارة عن الوصف باللسان فقط  
وكان الشكر العرفي عبارة عن صرف الجميع يكون بين الوصف وصرف الجميع مبالغة كلية  
فانه لا شئ من الوصف صرف الجميع ولا شئ من صرف الجميع بالوصف وقوله واعلم معطوف  
على قوله ومباين الحمد اللغوي كما كان مباينا للشكر العرفي بحسب الحمل وهو اعم مطلقا  
منه من الشكر العرفي بحسب الوجود والتحقق فانها يجتمعان في مادة صرف الجميع  
فيصدق انه كلما وجد صرف الجميع وجد فيه الوصف باللسان وليس كلما وجد الوصف  
باللسان يوجد فيه صرف الجميع فان في الدية النسبة بين الحمد اللغوي والشكر العرفي  
بالعدم والخصوص مطلقا لانه متى تحقق صرف الجميع تحقق الوصف باللسان من غير عكس  
او ليس كلما تحقق الوصف باللسان تحقق صرف الجميع وفيه نظر لانا لا نسلم ان بينهما عموما  
وخصوصا مطلقا بل النسبة بينهما عدم وخصوص من وجه لتحقيق الشكر العرفي في الانسان  
الاخرس اذا صرف جميع ما انعم الله عليه الا ما خلق له ولم يتحقق الحمد اللغوي فيه لعدم الوصف  
باللسان وهو ظاهر قيل في الجواب ان المراد بالشكر العرفي الشكر الكامل الذي لا يكون  
شكرا اكل منه ولم يتحقق هذا في الاخرس لان شكر غير الاخرس اكل من الشكر الاخرس  
وانه تعلم ان هذا الجواب لا يشفي العليل انتهى لانه يلزم من هذا الجواب عدم انحصار النسبة  
في النسبة بل يبقى سبب كثير وايضا يلزم حمل المطلق على المقيد بلا قرينة وعدو غير جائز ويمكن  
الجواب بوجهين احدهما اذا صرف العبد ان لا يكون له ان صرف الاثارة والارادة في الاخرس  
كما الوصف

كما لم يصف باللسان والثالثة ان الاصل في الاشارة النطق وفروج فرد من هذا الاصل ليس  
بمعتبر في عدم الحمد العرفي اعم مطلقا من الشكر اللغوي والعرفي بحسب المطلق  
فانه لما كان الحمد اللغوي عبارة عن الوصف باللسان سواء كان بمقابلة الانعام او لا وكان  
الشكر اللغوي والعرفي بمقابلة الانعام تصادق الكل في مادة يكون الوصف فيها بمقابلة الانعام  
ويوجد الحمد اللغوي بدونه الشكر اللغوي والعرفي في مادة لم يكن الوصف بمقابلة الانعام  
اما بين الحمد العرفي والشكر اللغوي فلانه يصدق الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر اللغوي  
في مادة يكون التعظيم المذكور للانعام بخلاف العكس فان الشكر اللغوي لا يصدق  
على ما صدق عليه الحمد العرفي في مادة لا يكون التعظيم فيها بمقابلة الانعام واما  
بين الحمد العرفي والشكر العرفي فلانه يصدق الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر العرفي  
في مادة يوجد فيها صرف الجميع فانه يوجد فيها صرف البعض في ضمن صرف الجميع بخلاف العكس  
فانه لا يصدق الشكر العرفي على كل ما صدق عليه الحمد العرفي في مادة وجد فيها صرف  
بعض الافعال لا جميعها وهذه النسب بينهما بحسب الحمل قال في الدية النسبة بين الحمد  
العرفي والشكر اللغوي بالعدم والخصوص مطلقا لصدق الحمد العرفي على كل ما صدق  
عليه الشكر اللغوي من غير عكس كلى لصدق الحمد العرفي بدونه في مقابلة النعمة الواصلة  
الى غير الشاكر هذا اذا قيدت النعمة في الشكر اللغوي بوصولها الى الشاكر واما  
اذا لم يقيد فمهما متحدان والنسبة ايضا بين الحمد والشكر العرفيين بالعدم والخصوص مطلقا  
لصدق الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر العرفي من غير عكس كلى لصدق الحمد العرفي  
على كل واحد من فعل القلب واللسان وافعال الجوارح ودون الشكر العرفي وقوله ومن وجه  
معطوف على قوله عطف على الحمد العرفي اعم من وجه من المخرج ان بحسب المورد فان الحمد العرفي  
لما كان عبارة عن فعل من الافعال وكان المخرج عبارة عن فعل اللسان فقط تصادق الحمد العرفي  
والمخرج في مادة وجد فيها الوصف باللسان ويصدق الحمد العرفي دون المخرج في مادة  
وجد فيها فعل من غير فعل اللسان وقوله واخص معطوف على قوله اعم من وجه والحمد العرفي  
كما كان اعم من المخرج من وجه يكون اخص منه من وجه بحسب المطلق فانه لما كان التعظيم  
في الحمد العرفي مقيدا بكونه في مقابلة الانعام ولم يكن في المخرج مقيدا تصادق في مادة  
يكون التعظيم فيها بمقابلة الانعام ويوجد المخرج في مادة يكون التعظيم فيها بمقابلة الانعام  
او فان التعظيم في الحمد العرفي لصدق الانعام في المخرج سواء كان لصدق الانعام او لا فانه  
لما كان المخرج غير محقق بكونه في مقابلة انعام وكان الحمد العرفي محققا به ان يكون في مقابلة  
انعام تصادق في مادة يكون التعظيم فيها بمقابلة انعام ويوجد المخرج في مادة يكون التعظيم



فيها بغير مقابلة انعام قال بعض المحققين قد لا وخص من وجه منه الضمير المرفوع المستتر  
 في اخص يرجع الى الحمد العرفي والضمير المجرور في منه يرجع الى المدح امر واحد العرفي  
 اخص بحسب المتعلق من المدح وذلك لعدم اختصاص المدح بكونه في مقابلة انعام بخلاف  
 الحمد العرفي فانه يختص بكونه في مقابلة انعام قال امام ابي جعفر الانصاري المتعمق للمعنى  
 الذي هو حاشية الجاني فانه لما كان الجليل في الحمد العرفي مقيدا بكونه اختياريا ولم يكن  
 في المدح مقيدا بتصادف مادة يكون فيها الوصف بالثبات على الجليل الاختيارى ويوجد المدح  
 في مادة يكون التعظيم فيها للجميل الغير الاختيارى انتهى وقدل هذا سهو منه والشكر العرفي  
 مباحين للمدح بحسب الجمل فان المدح لما كان عبارة عن الوصف بالثبات فقط وكان الشكر  
 العرفي عبارة عن صرف الجليل فلا يصح حمل احد على الآخر لثبات الكلم بين الوصف و صرف الجليل  
 فلا يقال ان الوصف صرف الجليل ولان الوصف هو الوصف بالثبات وقوله واخص مطلق  
 على قوله مباحين ان والشكر العرفي اخص مطلقا منه ان من المدح بحسب الوجود والتحقيق فانه  
 كلي وجده صرف الجليل وجده في ضمن الوصف بالثبات بدونه العكس فانه ليس كل واحد فيه الوصف  
 بالثبات وجده في صرف الجليل قال السيد السند قدس سره العزيز بين الحمد للثبات والشكر العرفي مجموع  
 وخصوص من وجه هذا الخالف لما قال الشيخ واعلم مطلقا من الشكر العرفي وايضا قال ولا فرق بين الشكر  
 والحمد العرفي وهذا ايضا مخالف لقدل الشيخ والحمد العرفي اعم مطلقا من الشكر العرفي ولذا احل  
 الى المصنف فقال كذا في الامكان ان ذكره هذه النسب كما ذكرناه في الكتاب المسمى بالامعان شرح المصنف  
 صفة الامعان الكاشفة للمقصود ان للكتاب المسمى بتم المقصود صفة الشرح او متعلق به ولا ملامس  
 ولا ملامس الحمد اخذ عليه للتعريف للجنس لانه المتبادر الى الفهم عند الاطلاق لشيء مما فيه ولانه  
 لم يكن خارجا عن معنى الالهام مع انه غير متكلف الاستعانة بما هو خارج عن معنى الالهام كالمقام القرآني  
 ولانه يفيد اختصاص افراد الحمد له تعالى كناية فيتحقق فيه السكون الى طريق البرهان الذي هو من البطلان  
 بخلاف الاستغراق في جميع ما ذكرنا فلكذا استفيد من كلام الشريف العلامة في المطلق قلنا ان الاستغراق  
 في المقام الخطابية وفي مقابلة ملاحظة السكون متبادر ومقتضى المقام يرجح على مقتضى الذات ولان الاستغراق  
 وان كان خارجا عن معنى الالهام لكنه محار مستهور في مثل هذا المقام والمجاز المشهور يرجح على الحقيقة  
 باذ الاعتبار في الاستعمال الى المتبادر اما السكون الى طريق البرهان فهو ثابت في الاستغراق ايضا  
 لان اختصاص جنس الحمد كما يستلزم اختصاص افراد الحمد فاخصاص افراد الحمد ايضا يستلزم اختصاص  
 جنس الحمد اذ الاختصاصان متلازمان قال الطبيب رح والحق ان الحمل على الجنس او على الاستغراق انما يظهر  
 بحسب المقام ثم ان هذا المقام آي من الاستغراق لان اختصاص حقيقة الحمد به تعالى ابلغ من اختصاص  
 افرادها وفرداى لاستلزام الاول الثاني وسكون طريق البرهان اقتضى في البلاغة وايضا اصل الكلام  
 بحمد الله حمد فيكون المراد بالحمد حمدنا وحمدنا بعض الحمد وفي اختصاص جنس اشعار بان حمد كل حامد لكل  
 حمد حمد لله على الحقيقة لانه انما حمده على الصفة الكمالية المفاضلة عليه من الفضائل المطلق جل وعلا  
 فعل الله على الحقيقة هو الحمد على الفعل الجليل انتهى وقال شهاب الدين في حاشيته على القاضى واعلم بوجه الجنس  
 لان مدح من الالام وحمد اعم الجنس واللام لتعيينه ولذا قيل ان الاستغراق انما يتفاد بمعرفة المقام وشبهه  
 جميع الحامد له تعالى على هذا التقدير ثابت بالطريق البرهان اذ لو خرج فرد منه خرج الجنس فيضمن  
 ايضا انتهى واشار الى كونه الجنس اجبا الى الحمد لطفه البيضاء وكما عليه المحققون وقال مفتح زاده في حاشيته  
 على استقارة العصب والالف واللام للجنس لان الحمد من المصادر والافعال واصلة للضمير والعدول الى الرفع

في المصادر الموضوعات الى الحاشية من على في ولا قرينة للاستغراق انتهى وقال بعض الفضلاء  
 لا بد له من قرينة خارجية على دلالة الحال والمقال وهرهنا دلالة الحال بان قال الحمد  
 لا يكون الا بمقابلة ما هو جميل وخير وكل ذلك لا يكون الا من الله بوسط او بغير وسط  
 فكل فرد من افراد الحمد لا يكون الا لله انتهى وايضا قال المفتح زاده ولان اللام لا يثبت  
 سوى التعريف واللام لا يدل الا على معنى فليكون التعريف الجنس لكن لا يستلزم  
 اختصاص جميع الحامد لله تعالى اختصاصا ظاهرا به لانه لاهم الاختصاص اذ لو ثبت  
 على ذلك التقدير فرد من الحمد لغيره تعالى لكأن جنسه ثابتا له في ضمنه فلا يكون الجنس  
 مختصا به والمقدر خلافه او للاستغراق اذ الحمد كلمة الحقيقة له تعالى اذ الحمد لا يكون  
 الا بمقابلة ما هو جميل وخير وكل ذلك لا يكون الا من الله بوسط او بغير وسط  
 فكل فرد من افراد الحمد لا يكون الا لله تعالى اذ ما من خير الا وهو موثبه بوسط او بغير وسط  
 كما قال الله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ولا يحمل على العهد مطلقا كما حمل بعض الفضلاء  
 اذ لا قرينة للعهد ولو حمل على عهد الله تعالى وعهد الرسول بناء على كماله يخالف  
 مقصود المصنف لان مقصوده من تقدير الحمد كونه سببا لزيادة النعم نعم العبد من حمد  
 على نفسه على ان يكون الجملة اخبارية لا خبرية حمدها وهو غير مناسب للديباجة  
 اعلم ان المعروف باللام ان اشير به الى حصة معينة من مفهوم مدحها فهو المعروف  
 بلام الحمد وان اشير الى نفس مفهومه فهو الجنس واما القسمان الباقيان  
 فرعا للجنس اذ اتقرر هذا فنقد ان المعروف باللام لما كان بعبارة بعبارة الالة  
 الخارجية فيجب ان يكون مفعول مدح فلا يخلو اما ان يقال انها موضوعية لمفهومات كلية  
 بشرط استحقاقها في الجزئيات المتعينة عند السامع من خارج واليه ذهب المتقدمون  
 والعلامة التفات زادة واما ان يقال انها موضوعية لتلك الجزئيات لكن بملاحظة  
 ٦ له لوضعها لوضع له عام والموضوع له خاص واليه ذهب المتأخرون كالقاضي  
 عضد الدين والسيد الشريف و ان الوضع في المعارف اعم من الافراد كما في ما سوى  
 المعروف باللام والنداء والتوكيد والمتمثل منزلة الافراد كما في المعروف باللام  
 فان لام التعريف حرف وضع لمفهوم كل هو تعيين مدحوله للاستعمال في الجزئيات  
 او لتلك الجزئيات على اختلاف الرايين وسمي الجنس موضوع لمفهومه اعني الحاشية  
 او الفرد المنتشر على اختلاف الرايين والجموع موضوع بالوضع التركيبي او الوضع  
 المتمثل منزلة الافرادى لمعين عند السامع هو مفهوم مدحوله المعين عند السامع  
 او حصة منه بشرط الاستعمال في الجزئيات او لتلك الجزئيات اعني هذا المفهوم  
 وذلك المفهوم وكذا العهد وما ذكرنا ان دفع ما قيل ان كونه الموضوع له الامر الكلي  
 بشرط الاستعمال في الجزئيات او لتلك الجزئيات المحولة بالمفهوم العام في المعروف

في المصادر الموضوعات الى الحاشية من على في ولا قرينة للاستغراق انتهى وقال بعض الفضلاء  
 لا بد له من قرينة خارجية على دلالة الحال والمقال وهرهنا دلالة الحال بان قال الحمد  
 لا يكون الا بمقابلة ما هو جميل وخير وكل ذلك لا يكون الا من الله بوسط او بغير وسط  
 فكل فرد من افراد الحمد لا يكون الا لله انتهى وايضا قال المفتح زاده ولان اللام لا يثبت  
 سوى التعريف واللام لا يدل الا على معنى فليكون التعريف الجنس لكن لا يستلزم  
 اختصاص جميع الحامد لله تعالى اختصاصا ظاهرا به لانه لاهم الاختصاص اذ لو ثبت  
 على ذلك التقدير فرد من الحمد لغيره تعالى لكأن جنسه ثابتا له في ضمنه فلا يكون الجنس  
 مختصا به والمقدر خلافه او للاستغراق اذ الحمد كلمة الحقيقة له تعالى اذ الحمد لا يكون  
 الا بمقابلة ما هو جميل وخير وكل ذلك لا يكون الا من الله بوسط او بغير وسط  
 فكل فرد من افراد الحمد لا يكون الا لله تعالى اذ ما من خير الا وهو موثبه بوسط او بغير وسط  
 كما قال الله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ولا يحمل على العهد مطلقا كما حمل بعض الفضلاء  
 اذ لا قرينة للعهد ولو حمل على عهد الله تعالى وعهد الرسول بناء على كماله يخالف  
 مقصود المصنف لان مقصوده من تقدير الحمد كونه سببا لزيادة النعم نعم العبد من حمد  
 على نفسه على ان يكون الجملة اخبارية لا خبرية حمدها وهو غير مناسب للديباجة  
 اعلم ان المعروف باللام ان اشير به الى حصة معينة من مفهوم مدحها فهو المعروف  
 بلام الحمد وان اشير الى نفس مفهومه فهو الجنس واما القسمان الباقيان  
 فرعا للجنس اذ اتقرر هذا فنقد ان المعروف باللام لما كان بعبارة بعبارة الالة  
 الخارجية فيجب ان يكون مفعول مدح فلا يخلو اما ان يقال انها موضوعية لمفهومات كلية  
 بشرط استحقاقها في الجزئيات المتعينة عند السامع من خارج واليه ذهب المتقدمون  
 والعلامة التفات زادة واما ان يقال انها موضوعية لتلك الجزئيات لكن بملاحظة  
 ٦ له لوضعها لوضع له عام والموضوع له خاص واليه ذهب المتأخرون كالقاضي  
 عضد الدين والسيد الشريف و ان الوضع في المعارف اعم من الافراد كما في ما سوى  
 المعروف باللام والنداء والتوكيد والمتمثل منزلة الافراد كما في المعروف باللام  
 فان لام التعريف حرف وضع لمفهوم كل هو تعيين مدحوله للاستعمال في الجزئيات  
 او لتلك الجزئيات على اختلاف الرايين وسمي الجنس موضوع لمفهومه اعني الحاشية  
 او الفرد المنتشر على اختلاف الرايين والجموع موضوع بالوضع التركيبي او الوضع  
 المتمثل منزلة الافرادى لمعين عند السامع هو مفهوم مدحوله المعين عند السامع  
 او حصة منه بشرط الاستعمال في الجزئيات او لتلك الجزئيات اعني هذا المفهوم  
 وذلك المفهوم وكذا العهد وما ذكرنا ان دفع ما قيل ان كونه الموضوع له الامر الكلي  
 بشرط الاستعمال في الجزئيات او لتلك الجزئيات المحولة بالمفهوم العام في المعروف

في المصادر الموضوعات الى الحاشية من على في ولا قرينة للاستغراق انتهى وقال بعض الفضلاء  
 لا بد له من قرينة خارجية على دلالة الحال والمقال وهرهنا دلالة الحال بان قال الحمد  
 لا يكون الا بمقابلة ما هو جميل وخير وكل ذلك لا يكون الا من الله بوسط او بغير وسط  
 فكل فرد من افراد الحمد لا يكون الا لله انتهى وايضا قال المفتح زاده ولان اللام لا يثبت  
 سوى التعريف واللام لا يدل الا على معنى فليكون التعريف الجنس لكن لا يستلزم  
 اختصاص جميع الحامد لله تعالى اختصاصا ظاهرا به لانه لاهم الاختصاص اذ لو ثبت  
 على ذلك التقدير فرد من الحمد لغيره تعالى لكأن جنسه ثابتا له في ضمنه فلا يكون الجنس  
 مختصا به والمقدر خلافه او للاستغراق اذ الحمد كلمة الحقيقة له تعالى اذ الحمد لا يكون  
 الا بمقابلة ما هو جميل وخير وكل ذلك لا يكون الا من الله بوسط او بغير وسط  
 فكل فرد من افراد الحمد لا يكون الا لله تعالى اذ ما من خير الا وهو موثبه بوسط او بغير وسط  
 كما قال الله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ولا يحمل على العهد مطلقا كما حمل بعض الفضلاء  
 اذ لا قرينة للعهد ولو حمل على عهد الله تعالى وعهد الرسول بناء على كماله يخالف  
 مقصود المصنف لان مقصوده من تقدير الحمد كونه سببا لزيادة النعم نعم العبد من حمد  
 على نفسه على ان يكون الجملة اخبارية لا خبرية حمدها وهو غير مناسب للديباجة  
 اعلم ان المعروف باللام ان اشير به الى حصة معينة من مفهوم مدحها فهو المعروف  
 بلام الحمد وان اشير الى نفس مفهومه فهو الجنس واما القسمان الباقيان  
 فرعا للجنس اذ اتقرر هذا فنقد ان المعروف باللام لما كان بعبارة بعبارة الالة  
 الخارجية فيجب ان يكون مفعول مدح فلا يخلو اما ان يقال انها موضوعية لمفهومات كلية  
 بشرط استحقاقها في الجزئيات المتعينة عند السامع من خارج واليه ذهب المتقدمون  
 والعلامة التفات زادة واما ان يقال انها موضوعية لتلك الجزئيات لكن بملاحظة  
 ٦ له لوضعها لوضع له عام والموضوع له خاص واليه ذهب المتأخرون كالقاضي  
 عضد الدين والسيد الشريف و ان الوضع في المعارف اعم من الافراد كما في ما سوى  
 المعروف باللام والنداء والتوكيد والمتمثل منزلة الافراد كما في المعروف باللام  
 فان لام التعريف حرف وضع لمفهوم كل هو تعيين مدحوله للاستعمال في الجزئيات  
 او لتلك الجزئيات على اختلاف الرايين وسمي الجنس موضوع لمفهومه اعني الحاشية  
 او الفرد المنتشر على اختلاف الرايين والجموع موضوع بالوضع التركيبي او الوضع  
 المتمثل منزلة الافرادى لمعين عند السامع هو مفهوم مدحوله المعين عند السامع  
 او حصة منه بشرط الاستعمال في الجزئيات او لتلك الجزئيات اعني هذا المفهوم  
 وذلك المفهوم وكذا العهد وما ذكرنا ان دفع ما قيل ان كونه الموضوع له الامر الكلي  
 بشرط الاستعمال في الجزئيات او لتلك الجزئيات المحولة بالمفهوم العام في المعروف



بلام الجنس مشكل فقد علمنا ذكرنا ان المعروف باللام مطلقا يحتاج الى وضع نوعي وهو  
بواسطة قاعدة كلية بلا احتياج الى قرينة في الدلالة كما حققه العلامة الفقهاء  
قال السيد الشريف الظاهر ان اللام في العهد الخارجي له وضع آخر بارزاً خصوصية  
كل فرد مفرد ومثله يسمى وضعاً عاماً كما مر ولا حاجة الى ذلك في العهد الذهني والاستغراق  
والتعريف الجنس اذا جعل لخاصة الاجناس موضوعاً للماهيات من حيث هي  
كذا ان لم ينفذ زاده وقال سترهاب الدين في حاشيته على القاضى فاذا دخلت اللام على الجنس  
فانما ان يشار بها الى حصة معينة فرداً كما في او افراداً وتسمى لام العهد الخارجي واما  
ان يشار بها الى الجنس نفسه وحيث ان يقصد الجنس من حيث هو كما في التعريفات  
فاللام تسمى لام الحقيقة والطبيعة وقد تسمى لام الجنس ونظيره العلم الجنس واما ان يقصد  
الجنس من حيث هو موجود في ضمن جميع الافراد وتسمى لام الاستغراق او في ضمن بعض الافراد  
الغير المقيدين وتسمى لام العهد الذهني فجميع اقسام اللام ترجع الى الجنس والاستغراق  
فالفرق المقيدين وما بعده امور زائدة على الموضوع له وقد تم الجنس ترجيحاً له بتبادره  
الى الفهم بخلاف الفرد المقيدين وجميع الافراد والاشارة بمعنى الاشارة الذهنية  
التي هي كناية عن حضوره في الذهن وهو معنى اللام وقال امام ايوب الانصاري  
عليه رحمه الرباني واعلم اولاً ان اللام اذا دخلت على اسم فانما ان يشار بها الى حصة  
معينة من مستماه فرداً كانت او افراداً مذكورة تحقيقاً او تقديرية تسمى لام العهد  
ونظيره العلم الشخص اما ان يشار بها الى مستماه ويسمى لام الجنس فان قصد المسمى  
من حيث هو كما في التعريفات نحو الكلمة لفظ وقوم قد لنا الرجل غير من المرأة يسمى  
اللام في الحقيقة واللام الطبيعة ونظيره العلم الجنس وهو المراد بقوله الجنس  
ههنا ويسمى وجهه وان قصد المسمى من حيث هو في ضمن الافراد بقرينة الاحكام الجارية  
عليه في ضمنها في اما ان يقصد اليه من حيث هو في ضمن جميع الافراد يسمى لام الاستغراق  
وهو المراد بقوله او الاستغراق ونظيره كلمة كل معنا فالنكرة نحو كل انسان حيوان  
او في بعضها يسمى لام العهد الذهني عند ادخل السوق واشترى اللحم انتهى واعلم  
ان في لام التعريف مذاهب الاول انها موضوعية لتعريف العهد فقط ثم يتعدى كما قال  
السكاك وغيره والثاني انها لتعريف الجنس والاشارة الى الحقيقة فقط ثم يتعدى  
كما صرح به البر كوفي في الامعان وقال مولانا الهادي انه الحق بالقبول وانا اقول  
كذلك فانه يناسب معنى التعريف وهو التبيين فيعني هذه المذهبين يكون اللام  
مشتراً كما معنى في الاربعة والثالث انها لفرد معينة فتشترك لفظاً فيها ان في فرد معين  
وفي الحقيقة ثم يتعدى الى الحقيقة معنى في الثلاثة وتسمى لفظاً في الاربعة وورد  
بانه يلزم في ان لا يترجح احداهما على الآخر وفيه نظر لان القرينة المعينة في الالفاظ

في الالفاظ مبرجة وقيل انها حقيقة في الاوليين ويجاز في العهد الذهني والاستغراق  
بملاقاة ما يترتبها بالعهد الخارجي في الاستعمال في الافراد وامتنيازها عنه بالاستغراقية  
والذهنية لا يتعدى فان كونه المصلحة في حكم المصلحة من جميع الجهات ليس بلازم  
وانما يشترط ذلك ان يكون لها جازاً من احتياج لتناول اللام فيها الى القرينة ولكن هذا  
لا يقتضي كونها جازاً فانه اذا اطلق لفظ العام على المفرد باعتبار عدم لا يكون ذلك جازاً  
الا باعتبار خصوصية ثم اعلم ان هذه المصانف والمذاهب تقع في المصانف الى المفرد وكذا  
في اللام الموصول وقيل في التنوين ايضا قال الحادي في حاشية البيضاوي في سورة البلد  
يقال ان تنوين سبعة في مواضع الصرف سبعة وفي قوله تعالى وان يحشرني للتعريف  
والعهد وكذا في قوله في الايام ان يرحمن قدما وتنوين لامر قاتل ويبدع  
الاوصاف المذكورة بعد هذا انتهى واعلم ان المحققين من اهل العربية اتفقوا  
على ان وضع اللام للتعريف ومعناه الاشارة والتعيين والاشارة اما الى الحصة  
المعينة من مفرد مدلولها وتسمى العهد الخارجي واما الى الماهية فاما ان تعتبر بشرط  
ان من حيث هي اعم الماهية المطلقة سواء تحققت في ضمن الافراد او لا كما في قولنا الانسان  
حيوان ناطق ومن هذا القبيل اللام الداخلية على المعرفات وتسمى تعريف الجنس والحقيقة  
والماهية والطبيعة او تعتبر بشرط لا يشترط ان من حيث عدم تحققها في ضمن الافراد اعم الى الماهية  
المجردة كما في قولنا الانسان ناطق وتسمى ايضا تعريف الجنس والحقيقة والماهية والطبيعة  
او تعتبر بشرط اعم الماهية المنكوبة وذلك على وجوده لانه اما ان يقترن من حيث تحققها  
في ضمن الافراد مطلقاً من غير تعرض لبيان كيمتها كلاً او بعضها كما في قولنا الرجل غير من المرأة  
وتسمى تعريف الجنس ايضا او تعتبر من حيث تحققها في ضمن كل فرد وتسمى الاستغراق  
كما في قوله تعالى ان الانسان لئي خسر الا الذي آمنوا او في ضمن مجموع الافراد وتسمى الاستغراق  
ايضا كما في قولنا الناس يرفع هذا الحجر اذا كان الحجر جبال لا يرفعه كل واحد من الناس  
كما يكون بمعنى الكل الافراد يكون بمعنى الكل المجموع كما بينه الفاضل الكليني في حاشية الآداب  
او تعتبر من حيث تحققها في ضمن البعض الغير المقيدين وتسمى العهد الذهني كما في قوله تعالى  
امرنا على اللئيم يسبح فظهر ان الاصل عندهم هو العهد الخارجي وتعريف الجنس بمعنى ان التعريف  
حقيقة فيما يحتمل على العهد او وجد سبق الذكر حقيقة ادكناية او حكم او كناية حاضرة او الآ  
فعل تعريف الجنس واما العهد الذهني والاستغراق فمن فروع تعريف الجنس واما الاصول  
فالاصل عندهم هو العهد الخارجي لانه حقيقة التبيين وكما في التمييز ثم الاستغراق  
لان الحكم على نفس الحقيقة بدون اعتبار الافراد قليل الاستعمال جداً والعهد الذهني  
موقوف على وجود القرينة البهيمية والاستغراق هو المفرد من الاطلاق حيث لا عهد  
في الخارج خصوصاً في الجمع فان الجمع قرينة القصد الى الافراد لانفس الحقيقة من حيث هي



فان امتنع الحمل عليه يحمل على الجنس جازاً وان كان المعرف بمصاحبة يضمن معنى الجمعية  
 ويراد به الواحد كما في لا اتزوج النساء وحيث بحث بتزوج امرأة واحدة  
 لا يضمن معنى الجمعية فليكن هذا على ذكر مثله ذكره مولى خسر في حاشية المطول  
 قال الحنفية في حاشية المختصر اعلم ان المعرف بلام الجنس والحقيقة قد يعتبر فيه  
 بواسطة القرينة الوجود اما مطلقا غير مقيد بالعضية او الكلية كما في المصلحة  
 واما في ضمن البعض وقد يعتبر فيه عدم الوجود كما في مثل الانسان نوع وقد لا يعتبر  
 فيه الوجود ولا العدم كما في التعريفات انتهى يعني ان اللام الداخلة على المعرفات  
 يراد بها الماهية المطلقة بلا مخلوطه والا لا يمنع صدقها على المجردة ولا المجردة  
 والا لا يمنع صدقها على المخلوطه وهو معنى قولهم ان التعريف للماهية كذا قال  
 المولى خسر في حاشية المطول ولذا قال الفاضل الكلبوسي في حاشية التهذيب  
 وحاشية جلال العقائد ان التعريف للماهية المطلقة مع قطع النظر عن وجودها  
 وعدمها وامكانها وامتناعها ولذا يعرف الشيء او لا يتم حكم عليه بامكانه  
 وامتناعه فظهر من تحقيقات هذا ان معنى قوله ولام للجنس للاشارة الى الماهية  
 من حيث هي على ان لا بشرط شيء اعم من المخلوطه والمجردة مع وصف المعلوماتية  
 والحضور في الذهن وتبينها من سائر الماهيات هناك بخلاف النكر لانه وان دل  
 على ماهية حاضرة في الذهن بالنسبة الى العالم بالوضع لكن لا اشارة فيه الى حضوره فيه  
 ومثاله الوضع شخصيا كان او نوعيا فلا تغفل فان الواضع وضع النكرة بآثار الماهية  
 والجنس مع قطع النظر عن معلوماتية واما المعرف بلام التعريف فوضعه بآثار الماهية  
 والمفهوم من حيث معلوماتية ومفهومية فيكون الاشارة على وفق الوضع فالذهن  
 لا يلتفت من سماع النكرة الا الى ذاته لا الى تعينه واما المسمى باللام فالذهن  
 لا يلتفت الا مع تعينه ومن هذا ظهر الفرق بين النكرة والتعريف الراجع اليها  
 وبين ما الموصولة والموصوفة ومعنى قوله او للاستفراق ان للاشارة الى الماهية  
 لكن لا من حيث هي بل من حيث تحققها في ضمن جميع الافراد بقريته خارجية وعلى  
 ان ملاحظة شمول الافراد واستفراقها صريحا في مقام تخصيص المسمى تعالى  
 ادخل في التنظيم واقرى في التفخيم في لم يكن اللفظ مستعملا في المطلقة بل  
 في المخلوطه فيكون مجازا قال بعض المحققين قوله ولام للجنس ان للجنس من حيث هو هو  
 او الاستفراق ان الجنس من حيث تحققه في ضمن جميع افراده اذا استفراق  
 ليس معنى اللام حقيقة بل هو من فروج الجنس فالمقابلة باعتبار الارادة وهذا  
 لا ينافي قول صاحب الكشاف والاستفراق الذي توطئه كثير من الناس وتقدم منهم

منهم اذ ليس مقصوده ان حمل اللام عليها على الاستفراق وهم لانه كما نزل بالخصائص  
 في الحمد لله واختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع المجامع استقرا ما بيننا  
 فلم يصح حمل اللام عليها على الاستفراق لم يصح حملها على الجنس ايضا لان اتفاق اللام  
 يستلزم اتفاق الملزوم بل مراده ان الاستفراق الذي توطئه كثير من الناس  
 انه مدلول تعريف اللام ومعناه الحقيقي وهم على ما نقل عنه ان اللام لا تفيد  
 سوى التعريف والاشارة والكم لا يدل الا على مستحان فاذا لا يكون على استفراق  
 وهذا لا ينافي حمل المعرف باللام عليه بقريته المقام بقي ان الشارع سدى  
 بين جواز ارادة الجنس والاستفراق ولعله بناء على الاختلاف المذكور  
 في الاصول من ان الحمل بالحقيقة المستعملة اولى من الجواز المتعارف وذلك  
 لان الجنس معنى الحقيقي للتعريف والاستفراق مجازي متعارف في المقامات  
 الخطائية والكفى صاحب الكشاف على الاول لان مؤدى الاستفراق حاصله الجنس  
 ايضا فلا حاجة في تأدية المقصود الذي هو ثبوت الحمد له تعالى وانتفاؤه عن غيره  
 الى ملاحظة الشمول والاستعانة بالقارئ ولا يخفى انه انما يقتضيه رجحان ارادة الاول  
 على الثاني دون الاكتفاء عليه واثار الشارع الى ذلك بتقديم انتهى وقال بعض الحكماء  
 قوله ولام للجنس ولا يجوز كونه للمعهد الخارجي اذ لم يتقدم به حقيقة معينة منه  
 ولا للمعهد الذهني لان اللام اذا قصد به الاشارة الى المسمى من حيث وجوده  
 في ضمن بعض الافراد بقريته كونه ما ثبت من الحكم ثابتا بالربا اعتبار تحققه في ضمن الفرد  
 انما يكون للمعهد الذهني اذا وجد قريته على ان المقصود الاشارة الى المسمى  
 من حيث وجوده في ضمن بعض الافراد لا في ضمن جميعها ولم توجد ههنا قرينة البعضية  
 فهو اما للجنس في اللام الجارة في هذه تفيد اختصاص جنس الحمد به تعالى فاختصاص  
 الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد لانه لو ثبت فرد من الحمد لغيره تعالى لثبت الجنس  
 في ضمنه لذلك الغير وهو بناء على اختصاص الجنس به تعالى قوله او للاستفراق ان للجنس  
 من حيث تحققه في ضمن جميع الافراد وقال الاخر قوله ولام للجنس او الاستفراق اقوال الظاهر  
 من هذا ان الجنس معنى اللام ومن كلام بعضهم ان ما سمي تعريف المعهد الخارجي  
 معنى آخر منه وقد يتوهم ان فيه معنى رابعا هو المعهد الذهني وليس هو لانه معنى اللام في هذا  
 كما في الاستفراق وغيره مقوضا الى مقتضى المقام وقال المصنف في الامتحان وان قلت  
 هذه المعاني الاربعة افعال لام التعريف ام معان مدخولها فكلنا هذه المعاني  
 لمعان مدخولها واما معنى اللام منه التعريف والاشارة انتهى وقال بعض شيوخ العلما  
 لا ينافي ان يحمل لانه على المعهد الذهني لا شارة لمذهبه الاعتدال وهو كونه بعض فرد  
 الحمد بحسب الحقيقة للمخلوق في مقابلة بعض الافعال الاختيارية لكونه خالق له عند اهل الاعتدال

في قوله واقصا من الجنس ان الجنس المدعى يستلزم اختصاص جميع المجامع لان الجنس من حيث هو هو



ولذا لم يلتفت الى العهد الذهني وقيل ولم يلتفت اليه مع انه ايضا قسم من اقسام اللام  
كما هو المشهور لندرة استعماله ولعدم الاعتداد به لكونه مدفوعا في حكم التكرار  
على ما هو مقرر في موضعه اولان مقام الحمد آبي عنه لانه لا يقتضي الحصر كما في الاستفراق  
والجنس او ظهور الفرد بحيث يكون خارجا عن الذهني مطلقا عليه الفرد في الثاني  
بناء على ان الحمد واجب عقلا وشرعا والواجب ينبغي ان يكون علانية يتصور به فيه غيره  
او لكونه في الحقيقة لام الجنس كما بينت في موضعه ثم لا ينافي ان يحمل لام على العهد الثاني  
لانه وان لم يشتر لهذا المذهب لكنه لا يفيد لافادة جميع افراد الحمد كما لا ينافي  
على العهد اريد به الفرد الاكمل وهو عهد النبي عليه السلام ان يخص الوصف في تعريف  
الحمد اللغوي باللسان وحده الله تعالى ان لم يخص فلا ينافي مقام الحمد ثم المناسب  
المحيط الغير المشعر هو الجنس او الاستفراق انتهى واعلم ايضا ان لام التعريف في قوله  
الحمد لله ان حملت على الجنس في القضية الطبيعية وان حملت على الاستفراق في القضية الكلية واعلم  
ايضا ان لام التوفيق في قوله الانسان كذا ان حملت على العهد الثاني في الشيء المسمى  
او الصانع او المقدير في كذا اذا اريد بالانسان زيد كانت القضية شخصية وان حملت على العهد  
الثاني في النوني من الاقسام الثلاثة كما اذا اريد به الروي في القضية اما طبيعية ان اريد  
جنس ذلك النوع من حيث هو او صفة ان اريد به من حيث تحققه في ضمن الافراد  
مطلقا او كلية ان اريد به من حيث تحققه في ضمن كل فرد من الروي لان المصنوع يجوز  
ان يكون كلياً كما اذا قلت الحيوان ناطق فان اللام فيه للعهد والمعهود بعض من مطلق الحيوان  
وهو المدرج للكليات ثم فيه شبهة الجنسية لكن لام العهد عند ارباب المنان  
فيمكن القصر في مثل هذا المصنوع كذا قال الحسن القاري في حاشية المطول وان حملت  
على الجنس من حيث هو كما في المعرفات كانت القضية طبيعية او من حيث تحققه في ضمن الافراد  
مطلقا او من غير تعرض لبيان كيتها كلا او بعضها كانت القضية مهولة وهذا القسم  
من اقسام لام الجنس كما لا استفراق والعهد الذهني الا ان اكثر اهل العربية لم يترضوا  
بل اوردوه في لام الجنس ولذا قلوا لام الجنس بقوله الرجل خير من المرأة مع ان الخيرية  
لا تفرق مفهوم الرجل من حيث هو هو بل من حيث تحققه في ضمن الافراد وليس المراد ان كل رجل  
خير من كل امرأة لانه ظاهر الفاد ولا ان ينفرد غير معين من الرجل خير من البعض الغير المعين  
من النساء اذ لا فائدة يفتت بها فيه بل المراد ان جنس الرجل من حيث تحققه في ضمن الافراد خير  
من جنس المرأة من حيث تحققها في ضمن الافراد ايضا ليفيد بمعونة القرينة فائدة جيدة  
على انه ما من خير من النساء الا وفي جنس الرجل من هو خير منها ولا يخفى ان هذه الفائدة  
انما استفاد من تفهين الجنس على الجنس لامن الاستفراق ولامن العهد الذهني او  
في ضمن كل فرد كما هو الاستفراق كانت القضية كلية او في ضمن البعض الغير المعين كما هو  
العهد الذهني كانت القضية جزئية فاللام على الاخيرين سوء ذكره القاصد الكلي في

في رسالة الحجة بالبرهان من المنطق وقوله وايا منسوب على انه خبر كانه وهم  
راجع الى اللام واما قدم الجبر لانه اذا تضمن الجبر المفرد ماله صدر الكلام وجب تقديمه  
حفظا لصدارته وهو في مقام الشرط والفاء في قوله فتعريف المسند اليه جزائية  
قال مولانا الفاضل الجاني في الشريعة ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وهو مبتدئ  
وجزءه قوله لتخصيصه بالمسند اس لجعل المسند اليه مقصورا على المسند غير متجاوز عنه  
كذا في صديقي في اليهودي رولينيد صهره على المسند كذا فهم من السيلكون  
او لقصر المسند اليه على المسند لان معنى قوله الحمد لله ان الحمد مقصور على الكينونة  
له تعالى لا يتجاوزها الى الكينونة للبعد كذا قال بعض الكملين اولا فادة فقر المسند اليه  
بالمسند اما افراد او قلها او تعيينا في الاول عبارة عن قطع الشركة التي  
اعتقدتها الخاطب والثاني عبارة عن قبول الخاطب من اعتقاد الى اعتقاد واعتقاد  
من محل الى محل والثالث عبارة عن تعيين احد المتساويين الذي يمتد بها الخاطب  
على سبيل الترديد والشك قيل عبارة عن تعيين ما هو غير معين عند الخاطب وقيل  
عبارة عن تعيين المقصور عليه المشكك عند الخاطب والمحال واحد وفائدة القصر  
رد قول المبطلين لانهم قالوا يكون الحمد باله وبالعباد جميعا او بالعباد او بواحد  
لا على التبيين واعلم ان تطبيق قصر الافراد الى ههنا مثلا اذا قلت الحمد لله لمن اعتقد  
استراة الكينونة له تعالى والكينونة للعباد في الحمد في فقر الموصوف على الصفة  
فقطت بتخصيصه بالكينونة له تعالى وكون الكينونة للعباد وتطبيق قصر القلب  
مثلا ايها الحق اذا قلت الحمد لله لمن اعتقد الحمد فخص بالكينونة للعباد وكون الكينونة  
له تعالى فلولته بتخصيص الحمد بالكينونة له تعالى وكون الكينونة للعباد وتطبيق قصر التبيين  
مثلا اذا قلت الحمد لله لمن اعتقد ان الحمد ايا من فخص بالكينونة له تعالى او بالكينونة للعباد  
من غير ان يعلم على التبيين نوعيته باختصاص الحمد بالكينونة له تعالى قيل ان المبطلين  
قالوا ان الحمد يكون للعباد لقصد التبرؤ فوجب على الحق ان يقصد قطع شركة العباد  
فيكون فقر افراد انتهى فلي هذا يكون تطبيق فقر الافراد ايها الحق اذا قلت الحمد لله  
لمن اعتقد شركة العباد في الحمد فوجب عليك ان يقصد قطع شركة العباد وقس عليه  
غيره وذلك كما تقرر في كتب المنان فان قيل هذا القصر من اقسام قسمه فيقال  
من اقسام فقر الموصوف وهو الحمد على الصفة وعلى الكينونة له من الاضافي  
لان الحقيقي لا يوجد فقر الموصوف على الصفة فيكون المعنى كل فرد من افراد الحمد  
مستقصور على الكينونة له لا يتجاوز عن الكينونة لغيره كذا قال سيد حافظ والباء



في قوله بالمسند داخل على المقصور عليه واعلم ان الاصل في لفظ المقصور وما يتفرع منه  
ان يستعمل باوخال الباء على المقصور عليه اعني ماله الى صفة فيقال خلق المال بزيد ان  
الحال له لا لغيره ويستعمل باوخالها على المقصور اعني الخاصة كما في قوله تعالى في خلق آدم  
من يشاء وهذا اما بناء على تقييد معنى التمييز والافراد او على جعل التخصيص مجازا  
عن التمييز وفي شرح المفتاح للمسند اذ قال الباء في المقصور عليه وهو الاستعمال المعروف في العلم  
واذ قال في المقصور الثاني مع العرب وقال قد سوره الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص  
والخصوص ان يستعمل باوخال الباء في المقصور عليه فيقال اقتصر الجود بزيد ارضه مقصورا عليه  
الا ان الاكثر في الاستعمال اذ قالها على المقصور بناء على تضمن ذلك معنى التمييز والافراد  
وقال المفتاح في حاشيته على شرح علي قوشجي دخول الباء على المقصور عليه جائز كقولها  
على المقصور باتفاق العلامة السيد والسيد والخلاف بينهما انما هو في الغالب في الاصطلاح  
فذهب السيد الى ان الغالب فيه دخولها على المقصور وذهب السيد الى ان الغالب فيه  
دخولها على المقصور عليه ومن اراد التحقيق في ايراد الباء والجملة الاسمية على الجزاء المقدر  
فمنه في لفظ المطلق حاصلا والمعنى ان معنى اعتبر من الجنس او الاستغراق كانه اللام عليه  
في لفظ حاصلا فان تعريف المسند اليه بتخصيصه بالمسند فيكون معناه جنس الحمد او جميع مقصور  
على الكينونة له تعالى او المعنى سواء كان اللام للجنس او الاستغراق فتعريف المسند اليه لا يقال  
لما اوفى تعريف المسند اليه بتخصيصه بالمسند قدم الحمد على الجلالة لاننا نقول ان تقديم الجلالة على الحمد  
يفيد تخصيصه به ايضا فان لم يقدم الجلالة على الحمد في الوجوه التقديم ما قلنا من ان المقام  
مقام الحمد فيقدم في اجزاء الحمد ما يدل عليه ويشعر به فلا يرد ما قيل من انه قد قدم الجلالة  
في قوله تعالى قلله الحمد رب السموات والارض والاية وقوله تعالى قلله الحمد في السموات والارض  
وميزها من الايات فيعلم لم يقدم الجلالة هنا لان المقام في الايات المذكورة مقام بيان حقيقة  
تعالى للحمد واختصاصه به كما اشير اليه في الكشف وهذا يقتضي تقديم الجلالة وظهرنا مقام الحمد وهذا  
يقتضي تقديم لفظ الحمد وان كان تقديمه بهم الله اعظم بالنظر لذاته لكن البلاغة ينظر فيها للاسباب  
العارضة دون الذاتية فان قيل معنى قوله الحمد لله ان الحمد ثابت لله تعالى وهو باطل لان الحمد  
هو فعل الحامد الحادث فلو ثبت ذلك لله تعالى لزم كونه تعالى فعلا للحوادث وهو محال والالزام  
كونه تعالى حادثا لان محل الحوادث حادث وهو باطل ايضا بالضرورة قلنا لا نسلم ان معنى قوله الحمد لله  
ان الحمد ثابت لله تعالى بل معناه ان الحمد في الحقيقة يكون مختصا لله تعالى كاختصاص الحال بزيد في قوله  
الحال بزيد فلا يلزم من هذا الاختصاص قيام الحمد بالحادث بالله تعالى كما لا يلزم قيام الحال بزيد في المثال  
فلا يكون ما يرد في محال الحوادث الذي ذكره هنا او نقول ان معنى قوله الحمد لله ان الحمد لله ان الحمد لله ثابت  
لله تعالى حيث ذكر المصدر اعني به الحمد واربى الحال من المعنى المصدر اعني به الحمد لله ان الحمد لله ثابت  
انه اما ان يرد بالمصدر اعني به الحمد فلهذا نفس المصدر وهو الحدث التام بالحامد وهو امر متصور  
لا وجود له في الخارج او يرد به هم المصدر اعني به الحمد وهو لفظ الحمد او يرد به المبنى للفاعل  
ان تعلق الاول بالفاعل وهذا المعنى بالحمد حامدا او يرد به المبنى للمفعول ان تعلق بالمفعول وهو  
المعبر بالكون محمودا او يرد به المبنى للمصدر وهو الامر المرتب بالحاصل من ذلك الامر العظيم فلهذا

في قوله الحمد لله

ان فصل في الفاعل يسمى حاصلا بالمصدر المبنى للفاعل وان فصل في المفعول يسمى باليامل  
بالمصدر المبنى للمفعول والفرق بينهما وبين المبنى للفاعل والمبنى للمفعول ظاهر  
باعتبار الذات لان الحاصل اثر والمبنى للفاعل مدثر والمبنى للمفعول وقع الاثر فيه  
وباعتبار التمييز ان المبنى للفاعل يعبر بالكون حاصلا والمبنى للمفعول بالكون مدثر او حاصلا  
المبنى للفاعل بالحامدية والمفعول بالمحمودية والمصدر مشترك لفظا بينهما في هاتهما  
على كونه تعريف المسند اليه بالتخصيص بالمسند ان كانا في ذلك في التعلق كل على الله اذ هو قديم  
التعلق كل على الله التعلق تفويض الامر الى الغير وفي الكرم في العرب الكرم هو العطاء  
كذا في السكينة وقال السيد الكرم هو افاضة ما ينبغي لا العدم قيل انما اورد  
بتفسيره يعني بالاولى الى العقر الحقيقي وبالثانية الى العقر الادعاء ولان ان تقول  
احد على الجنس والآخر للاستغراق تأمل انتم واعلم ان الاستغراق ضربان حقيقي وهو  
ان يراد كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب اللفظ يعني يشمل جميع الافراد حقيقة نحو علم الغيب  
والشهادة ان كل غيب وشهادة وعرف وهذا ان يراد كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب متفاهم الفرق  
نحو جميع الامير الصانع ارضه مله او اطلاق فيملكه لانه المقصود من الصانع الدنيا فيكون  
ان اذ كان التخصيص حاصلا في كل من التقديرية يكون جميع افراد المسند اليه  
وهو الحمد متصفا بالمسند ان بالكينونة له تعالى اما في الاستغراق ان اما كونه جميع افراد  
متصفا بالمسند في جعل اللام للاستغراق او في صورة الاستغراق فظاهر ان رفعه عن البيان  
لكونه بلا واسطة فان اذ كان كل فرد من افراد الحمد المدعومة في الخارج مقصورا على الكينونة  
له تعالى يكون جميع افراد متصفا بتلك الكينونة بالضرورة فيجتمع ان يوجد حمد غير متصفا به  
واما في الجنس ان واما كونه جميع افراد متصفا بالمسند في جعله للجنس او في صورة الجنس  
فلان المسند اليه ان في غير ظاهر لكونه بالواسطة بل كونه كذلك لان المسند اليه هو الماهية  
في نفسها ان في ذاتها والضمير راجع الى الماهية وقوله لا في ضمن الفرد تفسير لقوله في نفسها  
يعني كونه الماهية متحدة في نفسها احتراز عن كونها في ضمن الفرد لانه لو كان المراد الماهية  
في ضمن الفرد لم يكن الكينونة له تعالى لازما لماهية الحمد فلا يلزم من وجود الماهية وجودها  
بالكينونة قال عصمة الله اعلم ان اللام التعريف والجارة في قوله الحمد لله به لانه على اختصاص  
وقره على الله سبحانه اما دلالة لام الجارة ولام التعريف على هذا المعنى فظاهر واما اذ كان للجنس  
فيما تقرر من ان المعرف بلام التعريف اذ جعل مبتدأ فهو مقصور على الجبر او هو وقول السيد  
في حاشية المنقح والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الجبر سواء كان  
الجبر معرفة او نكرة وان جعل خبرا وهو مقصور على المبتدأ انتهى فليعلم هذا يجوز ان يكون  
معنى قوله اما في الاستغراق اما اختصاص المسند اليه وقره بالمسند اذ كان اللام  
للاستغراق فظاهر ومعنى قوله واما في الجنس واما اختصاصه به اذ كان للجنس فلان المسند اليه  
ان وقال معنى زاده وفي جملة الحمد لله تقرر على سبيل مقرر الموصوف على الصفة لان المسند اليه

في قوله الحمد لله



المستوفى باللام بفيد العقر لا في المسند اليه خارجا واللام يفتح المحل ويفيد باللام الاستفهام  
انتهى واذا كان المراد بلام الجنس حقيقة المحل وما هيته فيكون ان اذا كان كذلك فيكون المسند  
وهو كينونة المحل لازم الماطية ان لازم ماطية المسند اليه وهو المحل بحيث يمتنع انفكاكه عنها  
كما في قولنا الاربع زوج فان الزوجية لازمة لما هيته الاربعه لا تنفك عنها وهذه القضية  
قياسها معها ترتيبه هكذا الاربعه زوج لانها منقسمه بمساويين وكل منقسم بمساويين  
زوج ينتج الاربعه زوج اعلم ان العدد اما ان يكون منقسما الى المتساويين او لا فان كان منقسما  
الى المتساويين فهو الزوج كما لاثنين مثلا وان لم ينقسم الى المتساويين بان لا ينقسم اصلا  
كالواحد او ينقسم الى غير المتساويين كالثلثة فهو الفرد ثم الزوج ان انقسم الى ما ينقسم  
الى المتساويين فهو زوج الزوج كالاربعة والا فهو زوج الفرد كالسنة العدد وهو نصف  
مجموع حاشيته كالاثنيين فان احدى حاشيته واحد واخرها ثلثة فالجوع اربعة فالاثنيين  
نصف وقس البواقي عليه كذا قال بعض الفاضل قوله نصف مجموع حاشيته ارباينيه احدى  
جانب فوقه والاخر جانب تحت فالواحد ليس بعدد اذ ليس له جانب تحت والاثنان عدد  
لانه نصف الاربعه التي هي مجموع جانبيه اعني الواحد والثلثة وكذا يوجد ان اذا كان المسند  
لازم الماطية لا يوجد فرد من المحل من افراده بدون الاتصاف بالكينونة له تعالى  
كما لا يوجد فرد من الاربعه بدون الاتصاف بالزوجية كانه لو وجد ذلك لاختلفت الملازمة  
وذكر الكينونة اشارة الى قصر الموصوف على الصفة وما وقع لغير الله من المحل الذي  
وقع لغير الله من العباد وغيرهم طاهرا في الظاهر بناء على ظهور الافعال الجيدة  
في ايدي بعضهم قوله وما وقع لغيره متبدا وخبره قوله فراجع اليه تعالى في الحقيقة فانه  
خالق كل شيء من افعال العباد وغيرهم والقائمين في الافعال الحسنة انما هو الله تعالى  
اذ لا مؤثر غيره وهذا وقع على ما تقدم من ان المحل في كل عبارة عن الوصف بالجميل هاز  
ان يتعلق المحل بافعال العباد فدفعه بان المراد منه ما وقع في الحقيقة لانه الظاهر كذا قال  
امام الايدوب اقول هذه اجواب عما يقال ان اختصاص المحل وقصره على الله غير صحيح لان المحل  
يصدق لغير الله تعالى كما يصدق له تعالى كقوله تعالى في انعام فاجاب عنه بقوله وما وقع  
لغير الله الخ او جواب عما يقال اذا كان المحل متصفا بالله تعالى كما قلنا يلزم ان لا يوجد المحل  
لغير الله تعالى مع انه شاع فاجاب بقوله وما وقع لغير الله الخ او جواب عما يقال هذا  
التخصيص بالمسند غير صحيح لان المحل يصدق لغير الله تعالى كقوله تعالى في انعام فاجاب عنه  
بقوله وما وقع الخ او قوله وما وقع لغير الله تعالى الخ جواب سؤال مقدر واراد على قوله  
فلا يوجد فرد من المحل بدون الاتصاف بالكينونة له تعالى كانه قيل يوجد فرد من المحل  
بدون الاتصاف بالكينونة له تعالى كقوله تعالى في انعام فكيف يقال لا يوجد فاجاب  
بقوله وما وقع لغير الله تعالى ظاهرا فراجع اليه تعالى في الحقيقة اذ جميع افعال العباد

26  
ووصفها مخلوق لله تعالى فالله بها وعليها راجع اليه تعالى في الحقيقة قال  
بعض المحققين قوله وما وقع لغير الله الخ جواب سؤال مقدر وهو ان التخصيص  
ظاهرا على كلا تقديرين الاستفراق والجنس ممنوع فان هناك افراد من المحل  
ثابتة للمحل على افعالهم الجيدة فلا يصح العقر وتحصل الجواب ان هذه المحل  
وان كانت في الظاهر للمحل لكنها بحسب الحقيقة ثابتة له تعالى وراجع اليه  
وانما العباد مظاهر فقط لانه تعالى هو المتولى امر كل محد خلق ما يحمد عليه وبه  
ويستمداد المحل وعبادته في الحامد وتلفظه بالمحل والمجازي على المحل وغير ذلك  
فالكل منه واليه واما الاخر قوله وما وقع لغير الله تعالى فظاهر فراجع الى الدعوى  
في الحقيقة والاولى فراجع اليه تعالى هذا جواب سؤال مقدر وهو ان الافعال  
الاختيارية الجيدة للعباد موجودة بشيئهم الخلق وهو من الله تعالى والكسب  
وهو للعباد فيستحقون المحل به كما يستحق الخالق بالخلق فلا يصح الحصر في الله تعالى  
وحاصل الجواب ان الحصر هنا حقيق ادعائي باعتبار المدة فيما هو سبب لوجود  
الفعل الاختياري وصح الخلق وتنزيل الآخر وهو الكسب بمنزلة العدم في قلت  
فعل هذا لا يبيح الفرق هنا بين مذهب اهل السنة واهل الاعتزال لانهم يقولون  
بحصر افراد المحل في الكينونة لله تعالى ادعائي مع ان الفرق مصرح به قلنا نحن اعتبرنا  
ما هو علة فيما يحصل به الفعل بالفعل ونعم اعتبرنا ما يحصل به الفعل بالقوة  
وهو الجواب والقدر وصح مخلوقه لله تعالى بخلاف افعال العباد عندهم وهذه السوال  
تصوير آخر لاحتمال ان السائل لم يلاحظ جهتي افعال العباد وهو ان العباد  
مختارون في اكثر الافعال الجيدة فيستحقون المحل فيكون بعض المحل لهم فلا يصح العقر  
وحاصل الجواب على هذا التصوير ان المحل الذي يستحقه العباد يستحقه ظاهرا واما  
المستحق له في الحقيقة فهو الله تعالى لان افعالهم الاختيارية موجودة بشيئهم  
الخلق وهو من الله تعالى والكسب وهو للعباد والاول هو المدة في وجود الفعل  
فالاستحقاق باعتبارها ترقى في الكمال الى حد صار معه ان الجنس متصف به لا يتجاوز  
الى غيره فيكون الجواب بحسب القصر المستفاد هنا على القصر الحقيقي الادعائي هذا  
ظاهر اذا كان اللام الجارة للاختصاص واما اذا كان للاختصاص بحسب الوقوع  
فالواقع لغير الله تعالى من غير ملاحظة تعظيم الله تعالى فخره على العالم عامل غير واقع لله تعالى  
اصلا فضلا عن وقوعه في الحقيقة الا ان يقل الوصف والتعظيم المعتبران في المحل  
لا يشترط فيهما التقيد والملاحظة فيكون من قال بهذا الرجل سخي من غير ملاحظة تعظيم الله تعالى



حامد الله لكنه لا يثبت عليه ثواب الحمد لله تعالى لعدم القصد والنية لكن تغييره  
 في تعريف الحمد يأتي بهذا المعنى كما لا يخفى على المتأمل وأما الجواب بان حمد الغير منزل  
 منزلة الحمد كما قال المتأول في شرحه للشيخ مع الصغير وظاهره كونه اللام للخصص  
 بحسب الوقوع وأما الفرق بين الجوابين وان كانا يحملان العقر المستفاد هنا  
 على العقر الحقيقي الادعاء فيبان الاول مبني على الطريق الثاني من الطريقين الذي  
 لعقر الجنس ادعاء وبالفرد وهو ترقى المقصود عليه في الكمال الى حصار مع كانه  
 الجنس كله والثاني وهو ما ذكره المتأول مبني على الاول منهما وهو بلوغ ما عدا المقصود  
 من ذلك الجنس من التفصيص مطلقا الخط مع من مرتبة ذلك الجنس والاشقاق ان يسمى به  
 فهو فيما عداه ملحق بالعدم وهذه الطريقان بينهما السيد الشريف في قوله على المطلق والمقتضى  
 البه كونه اختار الثاني من اختار كونه اللام للاستفراق في الامعان اذ كان الامعان الذي  
 هو من جملة مقتضاته وصرح فيه اختياره لذلك حيث قال واللام في الحمد للاستفراق فيكون جمع الحمد  
 لله تعالى او جميع اوصاف العباد وافعاله مخلوقة لله تعالى فيكون هذا قوله على اختياره في هذا  
 الكتاب كقولهم اربوا وانما افتقاره لظهور الاستفراق في اداء المراد وهو قصر جميع الحمد  
 عليه تعالى ومرادهم مفعول من اراد اربوا او اريد اربوا اصله مردود او مراد بقلبت حركة الاول  
 او الياء الى الراء ثم ثبت الاول او الياء القافض مراد وقيل مصدر على وزن السوال  
 وفي الشيخ المشهورة في اداء المرام او المطلوب واصله مَرَوْمٌ نقلت حركة العين الى الراء ثم نقلت الاول  
 الى القافض كما يجب الاصل وانتاج ما قبلها الا ان كذا في الحقاوي وقال البعض المرام بنوع المصلحة  
 من رَام الشيء طلبه وهو مصدر ميمي من رام يروم روما وهو ههنا بمعنى المفعول لان معنى الاستفراق  
 عملة الظهور اربوا وجه ظهور الاستفراق ان معناه بول على وجود الحمد والحمد مبدع الحمد بكسر الميم  
 مصدر ميمي بمعنى الحمد وبنوع الميم الحفصة الحميدة او يدل على وجود الحمد في الخارج لان معنى  
 الاستفراق وجود الماهية في ضمن جميع الافراد وهذا مستلزم لوجود الافراد في الخارج ولوجود  
 الماهية في ضمن كل منها وحصولها من اربوا ايضا على حصول افراد الحمد الموجودة له تعالى  
 لكنه لا يقتضي بالكون لا يقتضي لازما لماهية الحمد ولا لزم الحاطية لزم لافرادها بخلاف معنى الجنس  
 اولا وجود له في الخارج ان لا يلزم وجود الافراد في الخارج للجنس الذي بمعنى الحقيقة فان الماهية  
 من حيث هي ماهية لا يلزم وجود افرادها بل قد يتنوع وجودها كما في سائر الباري وغيره من الماهيات  
 وقد يكون لها فرد واحد مع امتناع غيره كالواجب الوجود فماهية مفردة في فرد وقد يكون لها  
 الافراد ولكن لم يوجد كالتفصيل وقد يكون له فرد واحد مع امكان غيره كالشمس فافهم هذا فكون  
 اربوا كانه الاستفراق كما هو دلالة الوجود والحصول على خلاف دلالة الجنس كونه ذلك  
 في الافادة او في اربوا كونه في افادة المرام ازيد من وفاء الجنس له قال بعض المحققين  
 قوله ادنى افضل تفصيل اربوا اكثر واتم والمفضل عليه فذوق اربوا واتم من الجنس بمقام الشاء  
 اخرين بالحاء المهملة افضل تفصيل اربوا ويكون اليق ووافق بمقام الشاء الذي هو الشاء  
 قصر المسمى بالموجودة الحاصلة له في خلاف الجنس فان قصر الجنس من غير التحقق لوجود الافراد فضيلة  
 عن الحصول ليس باوفق في مقام الشاء

هذا هو تفصيله بالافراد على سبيل المثال

هذا هو تفصيله بالافراد على سبيل المثال

في مقام الشاء وقال بعض سراج العلاقة والاستفراق اول منه بحسب المقام لا فائدة  
 وقصر جميع الافراد لله بالذات وهذا المقصود بخلاف الجنس لا فائدة مقبر مفهوم الحمد  
 بالذات لا قصر جميع الافراد اولاً وبالذات بل في نيل الاستفراق قصر المفهوم قصر افراد  
 والجنس اولى منه بحسب الوضع اذ كان حرف التعريف موصوفاً للعهد الخارجي والجنس  
 دون غيرهما فان قلت في ان معنى الحمد اعتبر الجنس او الاستفراق وهذا مردود  
 على الدعوى الشخصية المنفردة من قوله وايضا ما كان فتعريف المسند اليه تخصيصه  
 وكأنه قال ان الشاء الحمد بتلك الجملة اكل ويرد عليه بان دعوى الاكلمية باطله  
 فان الحمد معنيين لغوي وعرفي وبينهما مباينة جزئية قال بعض المحققين قد قلت  
 في ان معنى الحمد في معنيين بيان مبني من حيث حذفه فانه للاستفراق المفيد كل منهما  
 من المفيد في اللغوي والعرفي اعتبر فيه الجنس او الاستفراق المفيد كل منهما  
 تخصيص المسند اليه بالمسند لا يكون العقر حقيقيا بل عرفيا لان المحصر على تقدير  
 ارادة المعنى اللغوي افراد وتكون لبعض افراد المعنى العرفي خارجة وكذلك  
 على تقدير ارادة المعنى العرفي المحصر افراد وبعض افراد المعنى اللغوي خارجة  
 مع ان المطلوب جعل المحصر حقيقيا اذ المسمى مدكلها ثابتة له تعالى في الواقع  
 وهذا مما لا يفيد الجبهة فورد هذا السؤال قوله وايضا ما كان فتعريف المسند اليه  
 لتخصيصه بالمسند اذ المتبادر منه اختصاص جميع الافراد على ان يكون العقر  
 حقيقيا وهذا السؤال من قوله انتم ومنشوء الدعوى الشخصية وفي ان معنيين  
 اعتبر الجنس او الاستفراق يكون بعض افراد الآخر من بعض افراد الحمد الذي لم يعتبر  
 خارجا عن التخصيص الذي يفيد تعريف المسند اليه بلام الجنس او الاستفراق  
 فانه لو اعتبر فيه المعنى اللغوي وتخصيصه بالمسند يخرج عنه الحمد الذي يكون بفعل الجواب  
 والاعتقاد بالجنان لكونه مورد اللغوي هو اللسان فقط فلا يكون بعض افراد  
 الحمد العرفي ختصا به تعالى وان اعتبر الحمد العرفي يخرج عنه افراد الحمد اللغوي وهي  
 ما لا يكون متقبلا للانعام قال صوبجوي على الهواي اذ لو اعتبر اللغوي يخرج  
 ما لا يكون باللسان ولو اعتبر العرفي يخرج ما لا يكون في مقابلة الانعام قال  
 بعض المحققين قد لا يكون بعض افراد الآخر خارجا الى كونه الخارج بعض الافراد لا كلها  
 ظاهر لانه اذا حمل على اللغوي خرج عنه من افراد المعنى اللغوي ما كان بالاعتقاد وفعل الجواب  
 واما ما كان باللسان فداخل مع افراد المعنى اللغوي وان حمل على العرفي تحقق معه بعض افراد  
 المعنى اللغوي وهو ما كان في مقابلة الانعام وخرج بعض افراد وهو ما لم يكن في مقابلة الانعام  
 والحاصل انه لم اربوا في معنى من المعنيين يبقى افراد المعنى الآخر خارجا لا كلها كما لا يخفى  
 فلا يكون حمد المحقق بكسر الصاد المهملة بعد الحاء المعجمة اسم فاعله من التخصيص

هذا هو تفصيله بالافراد على سبيل المثال



محمد من قصد تخصيص المند اليه بالسند او فلا يكون الحمد الصادر من الشخص  
 المخصص الى الحاكم بالتخصيص المستند من الجملة واقعا على وجه اكل لمزج بعض الافراد  
 عن التخصيص قلت فلو اردت ان كانت الاحكام هذا جواب سليم يعني سلمنا انه ليس  
 افادة على الوجه الاكمل مع بقاء الحمد على احد المعنيين دون الاخر لا متنازع اعتبارها معاً  
 فكونها متباينين حاصل هذا الجواب سليم عدم افادة على الوجه الاكمل فان اردت الاحكام  
 فليكن وهذا اهم فعل اذا تعدى بنفسه كانه بمعنى المزمع واذا تعدى بالباء كانه بمعنى التمكن  
 لان الباء في المفعول تعدية كما ظنه الرضوي بموجب المجاز باستعمال الحمد في معنى شمل  
 مجازاً مرسلًا باطلاق المقيد واردة المطلق يعني ما يطلق عليه الحمد فان المعنى اللغوي  
 حقيقة في اصطلاح اهل اللغوي فيكون مجازاً بالنسبة الى اصطلاح اهل العرف وكذا  
 العكس قال صوبجوس في حاشية على الهواوي وعدم المجاز انه يراد باللفظ معنى  
 يتناول المعنيين احدهما حقيقي والاخر مجازي او احدهما لغوي والاخر عرفي وهما  
 كذلك وذلك المعنى العام ههنا ما يطلق عليه لفظ الحمد قال الحنفية حاشية على المحقق  
 المراد من الحمد اما الحمد اللغوي او العرفي وعلى كلا التقديرين المراد منه اما المعنى المصدر  
 او المبنى للفاعل او المفعول او الحاصل بالمصدر او المحموم عليه او به وقد يراد ما يطلق  
 عليه لفظ ليعم الكل مطلقاً انتهى وقال الفاضل القسبي في حاشيته على الجامي والحمد يصح  
 ان يكون مبنيًا للفاعل ان كل حاشية متعلق به وان يكون مبنيًا للمفعول ان كل محموم  
 قائم به تعالى ومن الافاضل من تردد في جانب اللفظ لرعاية ما هو الاصل نظرًا الى المعنى فعمل  
 الحمد مستعمل في كلا معنييه بارتكابه تكلف ارادة كل ما يطلق عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ  
 مفيداً لثبوت كلا معنييه الحمد ووجه غيره فيترقى الحمد درجة الكمال وتكون ان جعل الحمد  
 المبنى للفاعل ثابتاً له دون غيره وتريد بالحمد بقرينة المقام حمده تعالى فيكون المعنى الحاشية  
 له تعالى مختصة به لا يتأتى من غيره تعالى باظهار العجز عن الحمد كانه قال لا اخضعك تعالى عليك انت  
 كى اثبت على نفسك ولا يخفى ان هذا الحمد اعلى واجل افراد الحمد ولهذا اختار بنينا عليه السلام ليدل  
 حيزه لا قربة قال الشارح في حاشيته قوله فليكن بموجب المجاز بان تريد بالحمد ما يطلق عليه وهو معنى  
 مجازي عام للحمد واللفظ والقرينة هي المقام لظهور ان اللائق بالحمد مقدر الكامل ولا يمكن  
 الاكمال الا بذلك اشارة الى الهواوي وقال السبكي وعدم المجاز ان يراد باللفظ معنى مجازي  
 يكون المعنى الحقيقي واخلافيه انتهى والمراد من الحمد نفس التمجيد الذي هو من مقولة الفعل  
 ويتفرع عليه لوازم من الحاشية والمحمومية وغيرها فلا حاجة الى ارتكابه بموجب المجاز في الحمد كذا فهم  
 من طنبوي على التهذيب اعلم ايها الطالب الحكيم كتاب الاظهار ان الحمد في هذا تصنيفه  
 ان الحمد والمراد بالحمد ههنا المصنف بقرينة سوق الكلام وهذا تنبيه على انه لما كان مراد من  
 صنف الكتب مع الانعام المحمودة عليه اعطاء القدرة على التصنيف وكانت  
 مختلفة بتقدير الوباء على المقصود وبنا فيه فاعلى الاول يكون النعمة غير موجودة في الثاني موجودة احتيج

ط ان يقول الحمد او يفتقر الحمد

فقال ان المصنف الذي قصد تصديقه بالحمد في ابتداء تصنيفه اما حامداً لفة  
 فقط لا عرفاً يعني اذا كان حامداً لفة فانه من كونه حامداً عرفاً ان لم يقابل الحمد  
 حمد اللغوي بنعمه بان قدم الديباج على المقصود فانه ما لم يوجد المقصود الذي هو  
 النعمة يستلزم التعلق بالنعمة فيكون الحمد لغوياً فقط يتحقق باحد شقين او حامداً لفة  
 وعرفاً وشكر لفة ان قابلته ان قابل الحمد ذلك الحمد بها ان بالنعمة الحاشية وهي  
 التصنيف فان الوصف بالحمد في مقابلة النعمة يطلق عليه الحمد اللغوي الذي  
 هو احد شقين ويطلق عليه الحمد العرفي ايضا لكونه فعلاً ينبثق عن تعظيم المنعم بقوله النعمة  
 ويطلق عليه الشكر اللغوي كذلك ان لم يجز ذلك الفعل جزءاً من صرف الجميع او حامداً  
 لفة وعرفاً وشكر لفة ان في كونه لفة وعرفاً كالحمد يعني وقوع الاربعة وهذا ايضا  
 على تقدير تأخير الوباء ان جعله ان اراد الحمد ان يجعل ذلك الفعل الذي هو  
 الوصف بالحمد جزءاً من شكر عرفي قوله بان صرف سائر ما انعم عليه ببيان لطريق جعل  
 جزءاً من شكر عرفي وضمير المستتر في صرف راجع الى الحمد والى رجبى الهاء وما عداها  
 من نعمة التصنيف وغيره من الجوارح وانتم بصيغة المجهول ونائبته المستتر راجع الى ما  
 وقوله عليه متعلق بانتم والضمير المجرور للمحمد وبان ما انعم عليه هو اللسان الى ما انعم  
 له والى متعلق بصرف وما عداها من المصروف الى ذلك العرف وانتم بصيغة المجهول  
 بمعنى خلق ونائبته المستتر راجع الى ما انعم والضمير المجرور راجع الى الموصولة الثانية  
 اي الى مصرف خلق ذلك النعمة في ذلك الحمد لاجل مصرفه الى ذلك العرف كما مر  
 في بيان مصرف سائر ما انعم عليه او متعلق بصرف في يصح ان يطلق عليه انه حامداً  
 انه لغوي لكونه وصفاً باللسان بمقابلة النعمة وحمد عرفي لكونه فعلاً يشترط تعظيم المنعم  
 في مقابلة الانعام وشكر لغوي لكونه ذلك الوصف فعلاً ينبثق عن التعظيم بسبب الانعام  
 وشكر عرفي لكونه الانعام واصلاً الى الحمد لكونه ذلك الوصف معتبراً من مجموع  
 الافعال المصروفة ان كان صرف الحمد الذي هو المصنف لانه الى تصنيف هذا الكتاب  
 وذلك ان وذلك الحمد الذي يجمع فيه الانواع الاربعة اعلى مراتب الحمد لكونه حامداً  
 لفة وعرفاً وشكر لفة وعرفاً قال بعض المحققين قوله وذلك اشارة الى جعل الحمد  
 جزءاً من شكر عرفي وكونه اعلى مراتب الحمد لكونه واضح جلي لان فيه صرف جميع الجوارح  
 وقت التلخيص بالحمد في طاعة فهو حمد حاصل عند كمال التقدير للحمد لله اللام ان  
 لام الجارة للاحتقاق ان لبيان احتقاق شيء ولياقة بالمجرور لوقوعه بين الذات  
 الذي هو الذات الواجب الوجود وبين السفة التي هي المحمومية لا للاختصاص  
 لعدم وقوعه بين الذاتين عند من يفرق ان وهذا عند من يحكم من اهل اللغة والنحو  
 بالمباينة الكلية بينهما من حيث الاستعمال بان يعتبر متعلق بيفرق ان بطريق اعتبار الفارق  
 الاول ان الاحتقاق بين الذات والصفة فان قلت ما الفرق بين الذات والشخص  
 قلت الذات اعم منه لان الذات يطلق على الجسم وعلى غيره والشخص لا يطلق الا على الجسم

ان يقول الحمد او يفتقر الحمد







وجوده ولا علة بل يكون الوجود والعدم بالنسبة اليه على السوية. كجميع ما سوى الله تعالى  
 من الموجودات وقيل هو الذي لا يلزم من فرض وجوده ولا علة في الوجود بالنسبة اليه والواجب  
 ينقسم الى قسمين واجب الوجود بالذات كالبارئ تعالى وان كان واجب الوجود بالذات  
 لكونه وجوده مقتضى ذاته وواجب الوجود بالغير كالموجودات حين وجودها وانما  
 كانت الموجودات حين وجودها واجبا بالغير وهو الله تعالى لان وجود العلة القائمة  
 يستلزم وجود المعلول حين وجودها والمتنوع ايضا ينقسم الى قسمين مقتضى بالذات  
 كشرئب البارئ عز وجل <sup>بشرئب البارئ</sup> <sup>بشرئب البارئ</sup> وانما كانت امتناعا ذاتيا لكونه مقتضى الذات ومقتضى بالغير  
 كعدم العالم وانما كانت امتناعا بالغير لا امتناعا تخلق المعلول عن العلة القائمة والممكن  
 ايضا ينقسم الى قسمين احدهما الممكن الوجود كافر او لا بالذات بالنسبة الى نفسها  
 وثانيهما الممكن المعدم كالعقلاء فان قلت الواجب لهم فاعل لا يعمل الا اذا كان  
 بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي ومعهنا عمل مع انه بمعنى الماضي قلت اذا دخل اللام  
 على اسم الفاعل فتكون الجمع وعلى الماضي والحال والاستقبال في عمله لانه فعل في الحقيقة  
 في لكن عدل عن صيغته الى صيغة اسم الفاعل لكرهتهم ادخال اللام على الفعل المخرج  
 تقول حررت بالاضراب ابوه زيدا الآن او غدا او امس واصلة من اصل هذا اللفظ  
 الجليل لا لا من مصدر من لاء يليه كباع يبيع او تسعة بتثنية التاء الثانية فعل ماض  
 من التفعيل وتفسير لقوله لاء في لاء يليه فيكون لاء في اصله لاء بمعنى التسعة لانه تعالى  
 بكنه صمدانية متبصرة عن ادراك الابطار لانه تعالى لا يبصر في الدنيا احد الا ابصر عليه السلام  
 وهو قد خفف فيه وهذا مناف لمدعى الغيبة لان المراد بقوله والله اعلم ان ليس له اصل  
 واشتقاق بل هو علم لذات واجب الوجود وبقره كذا قوله بحمد الحكيم السيلكون فليكن هذا  
 لوقول والله اعلم لذات واجب الوجود او تردى قوله واصلة لاء الى الاصاب ثم ادخل  
 عليه اسم على لاء الالف واللام فيكون الالف فليكن علما من فوضع موضع ثبات للذات  
 الجليل معها اسم مع الالف واللام كما في النجم علما للشراب فلزم الالف واللام للكلمة فان قيل  
 وضع العلم يقتضي علم الواصف بكنه ذات العلم والاعلم بكنه ذات الواجب تعالى غير ممكن  
 او غير واقع للبشر على الاختلاف المشهور قلنا العلم باوصافه كاف في وضع العلم بالوصف  
 الى العلم بكنهه ولو سلم لكن الواصف هو الله تعالى لا البشر قال بعد الحكيم السيلكون  
 في الصحاح جوز سيبويه ان يكون لاء اصل الله ادخل عليه الالف واللام فجزى  
 جزى الاسم العلم كالعباس والحسن الا انه يخالف الاعلام حيث كان صفة قال عبد الله  
 افندى في شرحه على الزجاء الله هم للذات الواجب الوجود المستجمع بجميع الصفات

جميع الصفات يجرى مجرى العلم لا يطلق على غيره لا يعلم لانه انما وضع لانه بملاحظة جميع شخصاته  
 وهي لا تصور في حقه تعالى وحذف التاء في الخط وهو تقدير اللفظ بجزء هجاء  
 كذا في ميزان الادب قال شارح الهجاء بالكره والتهجي بتدبير الحروف باسمائها  
 والالفاظ التي تهجي بها اسماء مستقيمتها الحروف البسيطة التي منها ركبت الكلم  
 فقد لفت ضادهم سمي به ضمة من ضرب مثلا اذ تهجيت وكذا را باهما لتلك رة  
 به انهم وفي فروع حتى الخط تقدير اللفظ برسم حروف هجاء التي هي المستقيمة  
 لا برسم حروف الهجاء وهما ذوات الالفاظ التي يتهجي بها اسم يتعدد بها الحروف  
 فنل جعفر الاول منه اسم جميع وصفها ج ومكنا وفي الصافية اصله الخطط  
 بوزن الفعل بفتح التاء ويكون المعنى وبوزن الفعل بتثنية اللام بعد الادغام  
 وهي الثانية كذا يكون من ذلك اللفظ الجليل وهو لفظ الله على صورة التي  
 تارة التي مناف لمقام الثبات فلما دخل عليه اسم لفظ الله اللام اس اللام الجارة  
 حذفت حمزة الوصل في الخط كما حذفت في اللفظ سميت بها لانها تسقط في الرفع  
 والتوسط فيقول ما قبلها بما بعدها وقيل لانها تجيء للتوصل بها الى النطق بالاسم  
 لان ما بعدها ساكن وان كان حرفا زائدا للبناء وحمزة الوصل تحذف من اللفظ في حال  
 الحصول المقصود بدونها وهذا مكان النطق بالاسم الذي بعدها وتكرير الابداء لانها  
 ساكنة في الاصل والاصل في تحريك الساكن الكسر لانه كالميت الا ما اتصل بلام التعريف  
 فانها تفتح في الابداء لانها للقطع في اصل الوضع ثم جعلت للتوصل لكثرة التثنية فلا يكون  
 مكسورة نظرا الى الاصل وتحركا بخلاف الحركات وهذا الفتح هذا قول سيبويه حيث جعلها  
 للتوصل واما على قول الخليل فلا يرد هذا الاشكال لانها حمزة قطع عنده ولم يجعل للتوصل  
 اما سقوطها حالة الرفع عنده فكثرة الاستعمال دفعا للشكل لا لكونها للتوصل لئلا يفتس  
 اس اللفظ الجليل في النقش والخط بالتثنية فانه يكون على صورة لاء ولام لاه اس وحذف  
 ايضا لام لاه في الخط لئلا يجمع ثلث لامات وهي اللام الجارة ولام التعريف ولام لاه  
 فيبقى اللام المكسورة الجارة ولام التعريف المشددة المدة في لام لاه في اللفظ  
 وكذا تثنيه على قاعدة كلية جارية وهي كل ما يدخل عليه الالف واللام ثم ادخل عليه  
 اللام الجارة فقال ومثل هذا اللفظ الاجل في حذف حمزة الوصل عند دخول اللام الجارة  
 كل ما اس كل اسم كانه في اوله لام اس في الاصل مثل لم وليل والذئب ثم ادخل عليه  
 اس على ذلك الاسم الالف تاء فاعل ادخل و اللام عطف على الالف او الواو يجمع مع ثم اللام  
 اس ثم ادخل عليه اللام الجارة عنون الحزم بفتح اصله لم فادخل الالف واللام فصار الاسم فادخلت

وهو على صورة التي



عليه السلام الجارة فصار لا يتم فاجتمعت فيه ثلث لامات اللام الجارة واللام التعريف واللام الكلمة  
فحذف لام الكلمة في اللفظ فبقية اللامان وهما اللام الجارة واللام التعريف فصار اللفظ  
كذا والكاف للقرآن والعينية والمشار إليه ما ذكره الشيخ من قوله ان اللام  
للاختصاص لا ان عين ما ذكرناه ذكره ان ذكر المص عينية في الامعان في الكتاب  
المسمى بهم الامعان الانظار شرح المقصود فان قلت لم قال الحمد لله ولم يقل الحمد  
لن لئ ان او للرازق او غيرهما من الاوصاف المشتقة قلت لئلا يتوهم اختصاصا بخلق  
الحمد بوصف دون وصف فلو قال الحمد للخالق كقولهم ان استحقاق الحمد فخصه بهذا الوصف  
دون الوصف الاخر فان قيل من القاعدة المقررة ان التعليق بالمشتق يفيد عينية  
ماخذ الاشتقاق فتعلق الحمد بلفظ الخالق مثلا يفيد عينية الخلق للاستحقاق فما معنى  
قلت نعم الا ان التعليق انما يفيد العينية لا اختصاصا مطلقا العينية والتوهم بالنسبة اليه  
كذا ذكره في الديرية في حاشيته على صام كانه رب العالمين والاضافة لامية كما لا يخفى  
والرب في اصل اللفظ مصدر من رب يررب فهو بمعنى رب يررب تربية ابدلية الباء الثانية  
ياء لتثقل اجتماع المثليين فيكون بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا فالصهر  
اهم معنى لا يطلق على الذات الا لقصد المبالغة على طريق المجاز العطف مثل رجل عدل ان  
عادل وقيل انه صفة مشبهة من فعل اخذ منه بعد جعله لازما بفتحة الى فعل بهم العيب  
ثم سمي به مالك الشيء لانه يحفظ ما يملكه ويرببه وقيل بمعنى الفاعل ثم انه يجي بمعنى السيد  
كقوله تعالى اذكرني عند ربك وبمعنى الصاحب كقوله تعالى معاذ الله ان ربي احسن  
معاون وجمع المعلى كقوله عليه السلام حين سئل الجبرائيل عليه السلام من امارات القيمة  
وان تعد الامة ربها وفي بعض الروايات ربها والرب لا يطلق على غيره تعالى الا مقيدا  
بالاضافة كقوله تعالى ارجع الى ربك ان الى صاحبك كقوله رب الدار ان صاحب الدار  
قالوا لم يسمع اطلاق لفظ الرب مجردا عن الاضافة على غيره تعالى في الاسلامية وسمع  
في الجاهلية وهي عبارة عن زمان اخرف فيه الشرع السابق ولم يكن فيه الوحي اللاحق  
وتفرق الناس في ادیانهم ويسمى ذلك الزمان ايضا بالفترة فلهمذا اختار المص هذا  
الاسم من بين الاسماء الحسن وقيل انما اختار هذا الاسم اشارة الى انه محتاج في جميع الامور  
الى تربيته سيما في هذا التأليف قال بعض الافاضل والرب في اصل اللفظ بمعنى التربية  
ويستعمل في معنى المالك والسيد والمنعم والمصلح والصاحب باعتبار وجود العلاقة  
وانما كان بمعنى التربية في اصل اللفظ لانه الكثير الشاع المتبادر وهو اشارة الحقيقة  
في البواقي اما مجازا واما مستتر فالاول ارجح لان في جميعها يوجد معنى التربية

والرب في اصل اللفظ مصدر من رب يررب فهو بمعنى رب يررب تربية ابدلية الباء الثانية ياء لتثقل اجتماع المثليين فيكون بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا فالصهر اهم معنى لا يطلق على الذات الا لقصد المبالغة على طريق المجاز العطف مثل رجل عدل ان عادل وقيل انه صفة مشبهة من فعل اخذ منه بعد جعله لازما بفتحة الى فعل بهم العيب ثم سمي به مالك الشيء لانه يحفظ ما يملكه ويرببه وقيل بمعنى الفاعل ثم انه يجي بمعنى السيد كقوله تعالى اذكرني عند ربك وبمعنى الصاحب كقوله تعالى معاذ الله ان ربي احسن معاون وجمع المعلى كقوله عليه السلام حين سئل الجبرائيل عليه السلام من امارات القيمة وان تعد الامة ربها وفي بعض الروايات ربها والرب لا يطلق على غيره تعالى الا مقيدا بالاضافة كقوله تعالى ارجع الى ربك ان الى صاحبك كقوله رب الدار ان صاحب الدار قالوا لم يسمع اطلاق لفظ الرب مجردا عن الاضافة على غيره تعالى في الاسلامية وسمع في الجاهلية وهي عبارة عن زمان اخرف فيه الشرع السابق ولم يكن فيه الوحي اللاحق وتفرق الناس في ادیانهم ويسمى ذلك الزمان ايضا بالفترة فلهمذا اختار المص هذا الاسم من بين الاسماء الحسن وقيل انما اختار هذا الاسم اشارة الى انه محتاج في جميع الامور الى تربيته سيما في هذا التأليف قال بعض الافاضل والرب في اصل اللفظ بمعنى التربية ويستعمل في معنى المالك والسيد والمنعم والمصلح والصاحب باعتبار وجود العلاقة وانما كان بمعنى التربية في اصل اللفظ لانه الكثير الشاع المتبادر وهو اشارة الحقيقة في البواقي اما مجازا واما مستتر فالاول ارجح لان في جميعها يوجد معنى التربية

ووجود العلاقة اشارة المجاز لان اللفظ اذا دار بين المجاز والمسترز يحل على المجاز  
كما تقرر في مبادئ اللغة وقال بعض الافاضل الآخر والرب هو اما مصدر بمعنى  
او بمعنى هم الفاعل واما صفة مشبهة فعلى الاول يجوز فيه الجواز على ان يكون صفة للمبالغة  
او بمعنى او بتقديره ان ربك ربك لكن يفوت حينئذ معنى المبالغة على ما صرح به الشيخ  
عبد القاهر في دلائل الاعجاز والشيخ الرضي في شرح الكافية وعلى الثاني يجوز فيه الجواز  
على الوصفية لا يقال لا يصح ههنا الجواز على الوصفية لان الاضافة الى صفة لفظة وهي  
لا تفيد تقريرا فلا يصح كون النكرة صفة للمعرفة لانا نقول فصيحة الصفة على اعتبار كونها  
لفظية بناء على ما نقل عن ابن الطراوة من انه يجوز وصف المعرفة بالنكرة اذا كان  
الوصف خاصا بذلك الموصوف كقول النابغة في انبائها السهم نافع لكن في شرح التسهيل  
لابن قتيبة لا حاجة له في ذلك لا مكان تأويله قلت تأويله يجعل المعرف بلام الجنس  
كالنكرة واما على ما ذكره صاحب الكشاف وتبعه البيضاوي وابو السعد مائة ان الصفة  
معناها الاستمرار فاضافتها معنوية فعلا فلا شكال اصلا ومعنى الصفة ههنا الاستمرار  
وعلى الثالث يجوز فيه الجواز ايضا على الوصفية لان الصفة لم تنفك الى معمول لها بل الى غيره  
فصارت الاضافة معنوية مفيدة للتعريف لا يقال ان من البيت ان الصفة مضافة  
الى معمولها وهو العالمين لان معناها واقع عليه لا نقول المراد بمعول الصفة المشبهة  
المعول السبب الذي هو في الاصل فاعل كما في زيد كريم الكلام ان علام على ما في معنى  
والعالمين ليس كذلك فلا يكون معمول لها فالاضافة معنوية مفيدة للتعريف قطعا  
قال المدني التفنن في تفسير سورة الفاتحة الرب بمعنى التربية وهو تبليغ الشيء الى كماله  
ويجوز ان يكون صفة مشبهة بمعنى المالك فاضافة معنوية اذ الصفة المشبهة اذا اضيفت  
الى فاعلها كانت اضافة معنوية كقوله تعالى مالك يوم الدين فاحفظ فانه ذلك فيه اقام  
بعض اولى الفهم وقوله ان ما كنتم يعني ان الرب في الاصل هم مصدر وهو التربية  
كالسلام هم التسليم والتربية على تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا وصف به الفاعل  
مبالغة كالعادل بمعنى العادل ثم سمي به مالك الشيء بخور رب الدار ورب المال لانه يحفظ  
ما يملكه ويرببه وبهذا التفسير اشار الى انه بمعنى المالك كذا قال امام الايوب اقول اشار الى  
صفة مشبهة بمعنى المالك ويقتوله مبطلهم الى كمالهم اشار الى انه بمعنى الفاعل وبمعنى التربية  
اقول اشار الى انه مصدر بمعنى هم الفاعل قال بعض المحققين اشار بالتعبير الاول الى انه  
صفة مشبهة بمعنى المالك وبالثاني الى انه مصدر بمعنى هم الفاعل انهم واعلم ان التفسير  
يتقنع باعنا ومصححي ومرجوا وفائدة لان التفسير يلزم ان يكون واضحا وكاشفا من المفسر  
فيكون المفسر بهما والابهام يكون باعنا ويلزم ان يكون ان يراد التفسير من المفسر

والرب في اصل اللفظ مصدر من رب يررب فهو بمعنى رب يررب تربية ابدلية الباء الثانية ياء لتثقل اجتماع المثليين فيكون بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا فالصهر اهم معنى لا يطلق على الذات الا لقصد المبالغة على طريق المجاز العطف مثل رجل عدل ان عادل وقيل انه صفة مشبهة من فعل اخذ منه بعد جعله لازما بفتحة الى فعل بهم العيب ثم سمي به مالك الشيء لانه يحفظ ما يملكه ويرببه وقيل بمعنى الفاعل ثم انه يجي بمعنى السيد كقوله تعالى اذكرني عند ربك وبمعنى الصاحب كقوله تعالى معاذ الله ان ربي احسن معاون وجمع المعلى كقوله عليه السلام حين سئل الجبرائيل عليه السلام من امارات القيمة وان تعد الامة ربها وفي بعض الروايات ربها والرب لا يطلق على غيره تعالى الا مقيدا بالاضافة كقوله تعالى ارجع الى ربك ان الى صاحبك كقوله رب الدار ان صاحب الدار قالوا لم يسمع اطلاق لفظ الرب مجردا عن الاضافة على غيره تعالى في الاسلامية وسمع في الجاهلية وهي عبارة عن زمان اخرف فيه الشرع السابق ولم يكن فيه الوحي اللاحق وتفرق الناس في ادیانهم ويسمى ذلك الزمان ايضا بالفترة فلهمذا اختار المص هذا الاسم من بين الاسماء الحسن وقيل انما اختار هذا الاسم اشارة الى انه محتاج في جميع الامور الى تربيته سيما في هذا التأليف قال بعض الافاضل والرب في اصل اللفظ بمعنى التربية ويستعمل في معنى المالك والسيد والمنعم والمصلح والصاحب باعتبار وجود العلاقة وانما كان بمعنى التربية في اصل اللفظ لانه الكثير الشاع المتبادر وهو اشارة الحقيقة في البواقي اما مجازا واما مستتر فالاول ارجح لان في جميعها يوجد معنى التربية



فيكون ما به الصيغة صحيحة ويلزم ايضا ان يحتمل المفسر بالتفسير وغيره فلا بد من المختص  
فيكون مرجحا وايضا يلزم ان يكون للتفسير غير وفائدة لان فعل العبد لا يكونه ونحوه  
باعث التفسير ابهام مطلق الرب وصحة اطلاقه لان المطلق قد يذكر ويصح ارادة المقيد  
ومرجحه مقام المدح وديباجة العلم كذا قال في معنى زاده وقال قاض زاده لعل فائدة التفسير  
ان المتبادر من رب العالمين تربية العالمين فلا يكون وصفا للفظ الجلالة فينا في مقام المدح  
وايضا فينا في اشارة العالة وديباجة العلم ونحوه الواقع فاجاب بان المراد ليس  
تربية العالمين بل ما لهم ومبلفهم الى كما لهم شيئا فشيئا وقال السيد حافظ في كاشية  
اعلى على قدس شبي وفي مقام التفسير اعلم عام وهو الابهام وفائدة عامة وهي رفع الابهام  
وكلها متحدة في كل تفسير وباعث خاص وهو ورود السؤال المخصوص بحسب المقام وفائدة  
خاصة وهي رفع الابهام المخصوص وتكاملها في كل مقام وصحة التفسير كالطلاوة  
في التفسير بالجازر والوجود في اللغة في التفسير بالحق في اداة التفسير كما وان ويصح ان ياتي  
والمقام هنا قرينة خفية مرجحة للمعنى الجازم وقال في موضع آخر اعلم ان القرينة مع العلامة  
مصححة الاستعمال والقرينة المجردة مرجحة الجازم والقرينة مع الوضع مصححة الاستعمال في الحقيقة  
والقرينة المجردة مرجحة فيها وقال ايضا في موضع مناسب واعلم ان الاحتياج الى القرينة  
المثبتة في الجازم لمجرد صحة الاستعمال والتحقق عند علم في الحقيقة لصحة الاستعمال لانها حاصلة  
بالوضع دون القرينة وقال ايضا واعلم ان مصحح الاستعمال قسما وضع في الحقيقة  
وعلا قد في الجازم شيئا فشيئا ارتد رجا من حال الاحال كذا قال السيد كوفي وقال  
الحق قدس سره في منواته قوله شيئا فشيئا نصب على المصدرية ان اطلاعا مدرجا  
والفاضل الشريف جوز الحالية ايضا في بعض المواضع ان قليلا ثم قليلا على حذف العاطف  
ان تزايد قليلا ثم قليلا او تزايد حال كونه قليلا ثم تزايد حال كونه قليلا وقد قالوا في قوله تعالى  
اذا دكت الارض وكاد كاد وجاء ربك والملك صفا صفا وكاد بعد ذلك وصفا خلف وصف  
وفي الكواكب انه مصدر في جميع المواضع وان معنى متكلم متعاقبا واحدا بعد واحد  
والتعاقب والبندية مستفاد من معنى التكثير لامن العاطف المحذوف وقال بعض المحققين  
قوله شيئا فشيئا ان اطلاعا مدرجا او تبليغا مدرجا وقال بعض الاخر قوله شيئا  
فشيئا ان وقتا بعد وقت وقال حسين كفوي في كلياته حينما فينا كما ان شيئا فشيئا  
بمعنى متفرق الاجزاء والثاني عطف على الاول وقال السيد قدس سره يقال شيئا فشيئا  
ان قدر ايسر واعراب الشئ الاول منصوب على الحالية ان حال كونه شيئا والثاني  
معطوف عليه والفاء عاطفة والعالم بفتح اللام هم ومنع لما ان الشئ يعلم به ان يزداد  
شئ اخر يعني انه هم مشتق من العلم من العلامة لكنه ليس بصفة بل هم لما يحصل به العلم بالشيء

ان شئ كان اوصافا كان هو او غيره قال البيهقي قوله هم لما يعلم به بتخفيف اللام  
وبناء الفعل للمجهول فهو مشتق من العلم لامن العلامة والاشدود اللام كالحا في فتح القاء  
هم لما يعلم به والقاب بفتح اللام هم لما يقبل به فيكون العالم بهذا المعنى عامات ملا  
لكل شئ يعلم به شئ اخر صانعا او غيره وقوله غلب بصفة المجهول اشارة الى انه  
يحتمل لفظ العالم بعد التميم في القاب فيما ان شئ يعلم به الصانع ان وخصه به  
بفتح كثر احتمال فيما يعلم به الصانع خاصة وهو ان يوزن الشئ الذي يعلم به الصانع  
ما ان شئ هو ان ذلك الشئ كل ما سواه ان سوي الصانع واراد بما سواه ما هو غير تعالى  
والعلم في اصطلاح اهل السنة ما يقبل الانكسار مطلقا فيراد بالعالم غير ذاته وصفاته  
اذ الصفات هي انما ليست عين الذات ليست غير وفي اختيار عنوان الصانع نوع  
اشارة اليه ومن في قوله من الجواهر والاعراض بيان لما وهو كل ما سواه اراد به ان العالم  
هم موضوع للقدر المشترك من الجواهر والاعراض وهو المصنوعية قال السيد كوفي  
في حاشيته على القاضيه قوله وهو كل ما سواه من الجواهر والاعراض كل واحد واحد  
من هذه الاجناس ومجموعها فهم هم كقدر المشترك بينهما وذلك لانه يطلق على المجموع  
وهو الشايع وعلى كل واحد منها يقال عالم الحيوان وعالم النبات فلم يكن للقدر المشترك  
يلزم الاشتراك في الحقيقة والجازر والاصل بينهما ولا يطلق على كل فرد منها فلا يقال  
عالم زيد وقوله من الجواهر او في حاشية الكشاف من الاجسام والاعراض لعدم شمول  
البدن الفرد والمجرد وفائدة البيان اخراج صفاته تعالى والمدومات قوله من الجواهر  
والاعراض الى بيان ما استحق وفي قوله المصنف هذا قياس مركب تقريره هكذا الجواهر  
والاعراض ما يعلم به الصانع لانها ممكنة وكل ممكن معتق في وجوده الصانع وكل معتق  
في وجوده الصانع ما يعلم به الصانع فالجواهر والاعراض ما يعلم به الصانع وهذا وسط  
مجموع الامكان والافتقار الجواهر جمع جوهر وهو موجود قائم بنفسه والاعراض  
جمع عرض وهو موجود قائم بغيره وقيل الاول موجود قائم بلا محل والثاني موجود قائم محل  
واما جمع ان لفظ العالم مع كفاية ايراد المفردة افادة المقصود في بعض المحققين قوله تعالى  
الى جواب عما يقال ان العالم هم للقدر المشترك بين اجناس ذوي العلم واجناس ما يعلم به  
الصانع فهو هم لما سوى الله فلا حاجة للجمع لان اللفظ المفرد مفيد ما افاده الجمع اجاب  
بانه انما جمع ليتم ان لفظ العالم شمولاً واصحاً بلا خفاء لانه لو لم يجمع لتبادر منه  
العالم المشاهد واحتمل ايضا ارادة استراق جنس واحد فالجمع يرفع الاحتمال ويصحح الاستعمال  
قال بعض المحققين في ليشمل ان شمولاً واصحاً بلا خفاء فانه لو لم يجمع لاحتمال يراد منه فرد



من أفراد القدر المشترك كالعالم المثلث مثلا واحتمل أيضا ارادة استغراق جنس واحد  
كعالم الانس فالجمع يرفع الاحتمال ويصير نصا ودليل على الشمول ما تحته من الاجناس  
المختلفة اشار به الى ان الاتحاد في الجنس بين افراد الجمع يكفي وهو جنس المصنوعية  
هنا وانه كانت افراده مختلفة الحقايق فيكون المراد بقوله من الاجناس الانواع قال  
السيكوت قوله وانما جمع ليحمل ما تحته من الاجناس يعني انما جمع مع ان الاثر هو الاصل  
وانه مع اللام يفيد الشمول ليشمل كل جنس يسمى بالعالم قال المحقق التفاتنا في معنى لفرد  
كربا يتبادر الى الفهم انه اشارة الى هذا العالم المشاهد بشهادة العرف او الى الجنس  
والحقيقة على ما هو الظاهر عند عدم العهد فجمع ليشمل كل جنس يسمى بالعالم لانه لا عهد  
وفي الجمع دلالة على ان القصد الى الافراد دون الجنس يريد لو افرد وعرف بلام الجنس  
لم يكن نصا فيه لاحتمال العهد بان يكونه اشارته الى هذا العالم المحسوس لان العلم وان كان  
موصوفا للقدر المشترك الا انه شاع استعماله بمعنى المجموع كالوجود في الوجود الخارجي وقد قلت  
احتماله في العرف بهذا المعنى في العالم المحسوس لا لفظ النفس بالمحسوسات فجمع ليفيد الشمول  
مطلقا لا شرح لا يكون مستلزما في المجموع حتى يتبادر منه هذا العالم المحسوس فيكون مستلزما لكل جنس  
اذ لا ثالث فيكون المعنى رب كل جنس يسمى بالعالم والشرية بالاجناس انما يتعلق باعتبار  
افرادها فيفيد شمول احاد الاجناس المخلوقة كلها نظرا الى الحكم وبما فسرنا ذلك فظهر  
انه فاع ما اورده السيد السند قدس سره في رد هذا التوجيه من ان المقام يقتضي  
ملاحظة شمول احاد الاجناس كلها لا الاجناس وان المقابل للعالم المشاهد هو عالم  
الغيب فاذا كان الافراد يوجه القصد الى الاول ناسب ان يشتمل ليشتملها معا فان الحكم  
منه يرفع فيها قتلها واما قول او الى الجنس والحقيقة آه فغيبه ان يتبادر جنس العالم مطلقا  
لا يضر بالقصد لانه اذا اريد الجنس وليس الشرية مما يتعلق بالحقيقة من حيث هي  
بل باعتبار التحقق في الافراد ولا قرينة تدل على البعوضة فيكون للاستغراق ثلثا يلزم  
التحكم ويتبادر الجنس بمعنى الطبيعة من حيث هي او في ضمن بعض الافراد ممنوع ولعله  
لاجل هذا اكتفي في شرح التخصيص على الوجه الاول حيث قل يعني لو افرد لكونه انه اشار  
الى هذا العالم المحسوس فجمع ليفيد الشمول وقال السيد في توجيهه يعني لو افرد وعرف باللام  
ربما تدل ان القصد الى الاستغراق افراد جنس واحد فاسمى به او الى الحقيقة ان القدر المشترك  
بين الاجناس فلما جمع واشير بصيغة الجمع الى تعدد الاجناس واستغراق افرادها بغير  
ذل المتوهم بلا شبهة لا يقال اذا لم يطلق العلم على شيء من افراد الجنس المسمى به فاذا عرف  
باللام امتنع استغراقه لافراد جنس واحد فان اللفظ المفرد افراد ما يطلق على كل واحد منها  
وكذا اذا جمع وعرف لم يتناول الا الاجناس التي يطلق دون افرادها لانه يقول لما كان  
العالم مطلقا على الجنس بأسره ونزل منزلة الجمع ومن ثم قيل انه جمع لا واحد من لفظ

من لفظ فلما ان الجمع اذا عرف استغرق احاد مفردة وان لم يكن صادقا عليها كقوله تعالى  
والله يحب المحسنين اس كل محسن ولا يشرى العبد ان واحدا منهم كذلك العالم اذا عرف  
يشتمل افراد الجنس وان لم يطلق عليها كما انها احاد مفردة القدر فجمع هذا فضلا عن منزلة  
جمع الجمع فكما ان الاقوال يتناول كل واحد من احاد الاقوال كذلك العالمون يتناول  
كل احاد الاجناس انتهى وفيه بحث اما اولاً فلان العالم بدو في التقييد لا يستعمل  
الا في القدر المشترك او المجموع فتدغم ان القصد الى استغراق افراد جنس واحد  
علا وجهه ويجوز صدق العالم باللفظ الكلي على كل جنس لا يصير منشا لذلك واما ثانيا  
فلانه لما كان التعريف لاستغراق الافراد والجمعية انما تفيد تعدد الاجناس المتعددة  
فلا يفيد شمول كل جنس مع عبارة الكثرة تنادي على ان المقاد شمول الاجناس  
وجعل التعريف لشمول الاحاد والاجناس كليهما تعسف وقد يقال في توجيه نظم القرآن  
ان التعريف للاستغراق والجمع للدلالة على ان العالم اجناس مختلفة كما قيل في جمع السموات  
والارض وبيان ذلك ان المعاني المختلفة لا شراكها في مفهوم اسم يقتضي ان يعبّر عنها  
بلفظ واحد ومن حيث اختلافها يقتضي ان يعبّر عن كل واحد منها بلفظ على حدة فرد  
فلو قيل رب العالمين يعلم منه ان الربوبية شاملة للاجناس المختلفة وفيه ان قولهم  
بالجمع الفاظ متعددة معنى مرادهم الالفاظ المتماثلة فان زيادته بمنزلة تكرار زيد  
واختلاف الحقايق انما يقتضي التمييز بالفاظ مختلفة فلم يراع تلك الجهة اللهم الا باعتبار  
مطلق الالفاظ معنى انتهى كلام السيكوت وقال الشيخ زاده رحمه الله قوله وانما جمع  
ليحمل ما تحته من الاجناس المختلفة انما يظهر شموله لجميع افراد ما تحته من الاجناس ظهورا  
خاليا عن الاحتمال لاشمول للاجناس نفسها لان المقصود من توصيف ذات الحمد وكونه  
رب العالمين تعظيمه ببيان شمول ربوبية لا احاد الاشياء المخلوقة كلها لا لاجناسها فقط  
فان قيل كيف جعل الشمول فائدة الجمع والجمع انما يدل على تعدد اجناس مستماه لا على شمول  
تلك الاجناس انفسها فضلا عن شمول احادها لان الشمول والاستغراق انما هو فائدة العلم  
فلما جعل الشمول فائدة نفس صيغة الجمع مع قطع النظر عن تعريفها بل جعل فائدة المعرف  
لان التعريف مقدم في الاعتبار على الجمعية حتى يصح جعل رب صفة للمعرفة وهي لفظ الجلالة  
فكانه قيل وانما جمع العالم المعرف مع ان فائدة استغراق الاجناس والافراد يحصل بالمفرد  
المعرف فاجيب بان الاستغراق المذكور وان كان يحصل به الا انه ليس حصولا قطعيا  
خاليا عن الاحتمال فانه لو افرد مطلقا باللام لاحتمال ان يتوهم ان اللام للاستغراق والمقصود  
استغراق افراد جنس واحد او يتوهم انها للجنس اي الحقيقة ما يعلم به المصانع وهو  
القدر المشترك بين الاجناس فلما جمع زال كل واحد من الاحتمالين المذكورين اما زوال الثاني



فقط لانه بعيد كل البعد ان يقصد بالجمع المعرف باللام نفس الجنس المستثنى بمفردة  
لا ستدانه انحاء صيغة الجمع وابطال معناها وان ذهب بعض الاصوليين  
واما زوال الاول فذلك لانه لما لم يشر بلفظ الجمع المتعدد الاجناس التي هي احواد مفردة  
تبين ان يكون اللام لاستفراق تلك الاحاد واستفراق افراد جميعها وزوال احتمال كونها  
لا استفراق افراد جنس واحد واختلاف في عدد اجناس العالم فتقبل لله في العالم  
ستمائة في البحر واربعمائة في البر وقيل ثمان مائة في عالم الدنيا وعالم منها وقيل  
اربعون الف عالم الدنيا مائة الف عالم منها وقيل ثمانون الف عالم  
اربعون الف في البر واربعون الف في البحر وقيل مائة الف عالم الارض والسموات  
ان الله تعالى خلق مائة الف قنديل وعلقها بالعرش والسموات والارض وما فيها  
من الجنة والنار كلها في قنديل واحد وما يعلم احد ما في باقي القناديل الا الله تعالى  
وقال كعب الاخبار لا يحصى عدد العالمين احد الا الله تعالى وما يعلم جنود ربك  
الا هو كذا في الشيخ زاده وقال الحسن البصري هم الكائنات اجمعون وقال مقاتل  
لو فترت العالمين لا تحصى الا الف جلد لكل جلد الف ورقة كذا في التيسير وغلب  
على البناء للمفعول من التغليب وهو في اللغة ايراد اللفظ الغالب في العرف ان يغلب  
على الشيء ما هو لغيره لتناسب بينهما واختلاط كالابوين في الاب والام والعمرين  
في ابي بكر وعمر قال امام الايوبي الحاج عبد الله افندي رحمه الله وغلب بصيغة المجهول  
في ابي بكر وعمر قال امام الايوبي الحاج عبد الله افندي رحمه الله وغلب بصيغة المجهول  
مستوفى على قوله جمع ان واعتبر التغليب بان غلب العقلاء منهم ان من العالمين كذا في حاشية  
امام ايوبي الانصاري قال الشيخ زاده قوله وغلب العقلاء منهم ان ما يعلم به الصانع  
وهو اشار في الجواب لسؤال مقدمه يريه ان الاكم اعلم بالواو والنون او بالياء والنون  
بشرط ان يكون صفة للعقلاء او يكون في حكمها فان العالم ليس بصفة فضلا عن كونه صفة  
للعقلاء وانه من حيث كونه على الشخص معين لا تعد فيه فلا يصح ان يشع فيه ويجمع من هذه الجينية  
واما اذا وقع فيه الاشتراك واجتمع الى تثنية او جمعه فلا بد من التأويل مثل ان يقول زيد  
بالمسعى بهذا اللفظ فاذا قيل الزيدون فكأنه قيل المسكونون بزيدا انتهى كلامه فارجاع ضميرهم  
الى ما يعلم الصانع باعتبار معناه قال بعض المحققين وغلب العقلاء منهم ان من الاجناس  
المختلفة لشرافهم وفضلهم على سائر اجناس العالم جواب سؤال مقدمه وهو ان سئل  
جمع المذكور ان كان يكون ما ارد به جمعه بهذا الجمع مما علم ان علم او صفة له وهما منتفیان في العالم لانه  
نفسه علم لانه ما دل على ذات جبرته وصفها والعالم يدل على ذات وصفه لكن لا يدل على ان تلك الصفة  
وهي العلم

وهي العلم صفة تلك الذات وذلك المقدر من الدلالة لا يكون كونه الكلمة صفة فذلك  
لم يجعل اسم المكان والآلة صفتين وحاويل الجواب ان في معنى العالم ذاعلم وغيره وغلب  
على الثاني وجمع باعتبارها لكن هذا لا يفي في الاعتراض بالابتصاص والاعانة وذلك  
ان العالم اكم غير علم لكن له كمال مشابهة بصفة من حيث انه دال على ذات عقل  
وصفة هي لها في نفس الامر وان لم يدل على انها صفة تلك الذات وهي باعتبار هذه  
المثابرة بجمع جمع المذكور ان لم يكن هذه العلة ليست بموجبة دخول العالمين تحت  
جمع المذكور ان لم يكن من شروط اذا كان صفة ان لا تكون مستوية المذكور والمؤنث  
والعالم يتوابع فيه فيكون ثبات ذوات العلة المذكورة لبيان المناسبة لا لادخاله  
تحت القاعدة وله جمع اخر مكرر وهو عدوالم بكسر اللام وهو ايضا لان الفواعل  
اخر يجمع عليه فاعل الاكم بكسر الهمزة ككاهل على كواهل وفاعل الصفة ان كان بجمع فاعل  
كما في وطائق يجمعان على حوايين وطوائف وفاعل صفة هي او صفة - والعالم ليس منها فيكون  
شذوذا ككواكب وفوارس انتهى قال عبد الحكيم السيلوكي لما كان اجمع بالواو والنون  
رفعا او بالياء والنون نصبا وجرا فخصا بصفات العقلاء وما في حكمهما من الاعلام  
فان العلم يؤول بالمسعى بهذا الاكم ليتجانس بمسماية وكونه لفظ العالم في حكم الصفة  
معلوم من تعريفه لكونه بمعنى الدال على معنى لم يتعرض له صريحا وبه عليه بقوله  
كسر او صافهم وبين كونه من صفات العقلاء بانه على طريق التغليب لكونه بعضهم  
عقلاء وفيه تعريف الكثر في حيث تعرض لبيان الوصفية ولم يتعرض بوجه اختصاصه  
بالعلم مع كونه الاول اظهر بان اللاحق عكس ذلك وقيل نزل من ليس له العلم  
لكونه دالا على معنى العلم منزلة من له العلم بجمع بالواو والنون رفعا او بالياء والنون  
نصبا وجرا كما في آتيناطا تيلين ورأيتهم في ساجدين بجمع ان سبب التغليب جمع العالم المعروف بالعلم  
بالياء والنون ان بجمع بصفة يختص انتهى لها بالعقلاء وهي اجمع السالم قال محمد بن  
المذكور في التوضيح لابه هاشم وغيره ان العالم اكم جمع لاجمع عالم واستدل عليه  
بان عالم يطلق على موجود سوى الله تعالى وعالمه لا يطلق الا على العقلاء ومع هذا  
يا باه اضافة الرب اليه لان القرية عام لهم في نفس الامر والمفهوم من الصحاح  
انه جمعه وانه لا يختص بالعقلاء ومن هذين الكلامين دفع الاشكال من جمعية العالميه  
واضافة الرب والشارح لما لم يتبع كلام القدم في هذا ولم يصل الى هذه الجوابيه  
فقد قصر وتابع في التغليب والقدر المشترك الى الفاض والكث في هذا المقام



بل اني بعبارة بينها وليس هذا لايقا بطوره وعنوانه تتبع نزل بما وجدناه وليس  
 كما تراو صافهم ان كما يجمع باق اوصاف العقلاء كسمي وضار بين اثاره  
 الى ان في العالم مع الوصفية وقد كونه موضعاً للذات مع بلا حظه مع قائم به  
 وقد كونه شيئاً يعلم به آخر وقد اعتبر تغليب العقلاء على غيرهم فجمع كما يجمع سائر  
 اوصافهم المتخصة بهم والعقلاء اذا شاركوا غيرهم في اللفظ غلب حكمهم  
 لسرهم وفصلهم صرح به الرابع في مفرداته قال بعض المحققين قوله كثر اوصافهم  
 ان كما يجمع بقية اوصاف العقلاء لان الذي يجمع جمع المذكر السالم اما عالم المذكر العاقل  
 او صفة شروط العقلانية فان قلت قد سبق ان العالم اسم لاصفة فكيف يجمع  
 تحت اوصاف العقلاء فالجواب انه وان كان هما الا انه شبه الصفة من حيث كونه  
 يعلم به الصانع فهو اسم حقيقة وصف حكماً ولا عزابة في ذلك وقيل قائمه صاحب  
 اسم كس ان العالم اسم وضع لذوي العلم ان العقلاء المشتركين بين كل جنس من اجناس  
 ذوي العلم وبين مجموعها يقال عالم الانس وعالم الجن مرتبة لان هذه الصفة موضوعة  
 لان كونه الاله لمبدأ مشترك لا لما يكون مقصوداً به ولان الشايع اطلاقاً على المعنى العام  
 وهو المناسب للمقام كذا قال السبكي قال بعض المحققين قوله وقيل اسم وضع لذوي  
 العلم ان القدرة المشتركة بين اجناس ذوي العلم فيطلق على كل جنس من تلك الاجناس  
 وعلى مجموعها وتأخير هذا الوجه وقصد به به ثقيل يقتضيه ضعفه وهو كذلك ان هذه  
 الصفة اسم صيغة فاعل لم تستعمل الا فيما يكون الاله بين الفاعل والمفعول كما في تم  
 والقالب ولم يوجد استعماله في نفس الفاعل اذ لم يسمع ناصراً وضارباً بالفتح انتهى  
 والذوي جمع ذو اصله ذوي سقط نونه بالاضافة من الملائكة والتقليد بياذ ذوي العلم  
 في المراد من التقليد الانس والجن لكونها تقليد على الارض فان قيل ان الجن ليس له  
 عقل فكيف يطلق عليه العقل قلت اطلاق العقل عليه من تغليب العقل على الخفوف  
 كذا في شرح قصيدة البردة قال بعض المحققين قوله من الملائكة والتقليد بياذ ذوي العلم  
 والعقلاء هما الانس والجن سمياً بذلك لتقل الارض بهما ههنا قيل ولكن لا يظهر  
 بالنسبة للجن لانه لا عقل فيهم لانهم اجسام نارية لطيفة فالاحسن لتقدم بالاوزار  
 او لتقل الطاعات والتكاليف عليهم وتناوله ان شمول لفظ العالم على تقدير وضع  
 لذوي العلم وارجاع صفة تناوله الى لفظ العالمين خروج عن الطريق المستقيم  
 قوله وتناوله مبتدأ وخبره قوله على سبيل الاستتباع ان على طريق الاستتباع

ان كان يجمع اوصاف العقلاء الى كلمة واحدة والبيان في

البيان في كل فرد من افراد

لا على طريق التغليب بل العالم انما يدل بدلالة وصفية على ذوي العلم ولا يدل على غيرهم  
 كما في صورة التغليب وقرأنا في رح هذا الوجه بصفة التبريق لان تناول  
 بطريق الاستتباع ليس بطريق التناول حقيقة او مجازاً بل بطريق الانفهام الاترافي  
 من المدلول الوضعي فان تناول لفظ العالم لذوي العلم يستلزم تناوله لغيرهم  
 بخلاف تناول بطريق التغليب فانه بدلالة اللفظ على ما وضع له واستعماله فيه  
 فيكون اوجه كذا قال بعض محقق البيضاوي وقال الاخر قوله وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع  
 ان تناول لفظ العالم لغير ذوي العلم وانفهام منه ليس بطريق استعمال لفظ العالم  
 فيما يعنى ذوي العلم وغيرهم حقيقة او مجازاً بل بطريق انفهام المدلول الاترافي  
 من اللفظ المستعمل فيما وضع له فان تناول لفظ العالم لذوي العلم يستلزم  
 تناوله لغيرهم والشارح لم يرض هذا الوجه حيث نقله بقوله وقيل لان هذه  
 الصيغة لم يستعمل الا فيما يكون الاله بين الفاعل والمفعول كالحائتم والقالب  
 ولم يوجد استعماله في نفس الفاعل ومع هذا يكون تناول بطريق الاستتباع  
 وعلى الاول يكون استعمال اللفظ فيما وضع له انتهى قال بعض المحققين قوله وتناوله  
 لغيرهم على سبيل الاستتباع ان تناول لغير ذوي العلم يتبع تناوله لهم لان تناول  
 لذوي العلم يستلزم تناوله لغيرهم بالطريق الاولى واما على الوجه الاول فان تناول  
 بحسب دلالة اللفظ فليس كذلك احيى للتغليب في الاول لصفة الجمع بالياء والنون  
 دون الثاني فانه كما اخصص بذوي العلم مع جمع بالياء والنون وقال الاخر قوله  
 على سبيل الاستتباع من غير ان يكون مراداً من اللفظ والصلوة قال الازميري  
 لما كان فيضان النعم الإلهية من الواهب الرفيع بالعظمة والكبرياء على العبد المتصف  
 بالاحتقار والذلة بواسطة جامعة بين جهتي العلوية والسفلية اردف الحميد  
 بالتصليية عليها وبهذا يندفع ما يتوهم انه عليه السلام لما كان مأموماً ومقصوماً  
 لا حاجته له الى الدعاء له عليه السلام انتهى قال مفتي زاده في حاشيته على الحاشية  
 ولما كان اجل النعم الواصلة الى العبد دين الاسلام وبه التوصل الى نعيم الدائم  
 وذلك بتوسط النبي عليه السلام كانه الدعاء له عليه السلام مقدماً على نفسه انتهى  
 قال ده افندي فان قيل ان النبي عليه السلام مغفور فما الفائدة في الصلوة عليه فلما  
 فيها فائدة ثان احدها راجعة الى المصلحة كما يدل عليها قوله عليه السلام من صلى علي مرة فقد صلى سبع  
 عشر مرة الثانية راجعة الى النبي عليه السلام فان الدرجات غير متناهية فترديد درجته







ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء يعني ان انضم الى التعظيم انه من الله  
 يكون رجة وان انضم اليه انه من الملائكة يكون استغفاراً وان انضم اليه انه من المؤمنين  
 يكون دعاء ثم ان بعد كونه في اللغة على احد هذين المعنيين ثم للترتيب مع التراخي  
 وهو مختص بعطف المفرد على المفرد واما الجملة صرح به امام المرزوقي وقد جعل  
 تنافرا بعينين والكلامين بمنزلة التراخي في الزمان فيستعمل لفظ ثم ذكره في حاشية الفؤاد  
 قال بعض الافاضل ثم للترابي في الزمان ويستعمل للترابي في الرتبة فيكون ما بعده  
 اعلى رتبة مما قبله او ادنى ولا يخفى انه ما بعده ادنى رتبة مما قبله فكلمة ثم هنا لهذه النكتة  
 الجلية انتهى وذلك لان ما بعده غير مراد بل المراد ما قبله كما قال الشارح فيما بعد والمراد  
 هنا المعنى اللغوي الخ واعلم ان معنى كلمة ثم هو التراخي الزماني الجزئي على تقدير ان يكون  
 وضع الحرف على ازاء الجزئيات المخصوصة بملاحظة مفهوماته الكلية على مذهب التحقيق  
 لكن هنا مستعملة في التراخي الرتبة الجزئي بطريق الاستعارة التبعية لان المعنى الحقيقي  
 غير ممكن هنا فان ما بعده ما يصح ذكره قبل ما قبلها زمانا تقرر الاستعارة هكذا شبه  
 التراخي الرتبة المطلق بالتراخي الزماني المطلق في التراخي المطلق او في التفات ثم استعمل  
 التراخي الزماني المطلق في التراخي الرتبة الجزئي بالتراخي الزماني الجزئي في التراخي الجزئي  
 وبتبعية هذه الاستعارة شبه التراخي الرتبة الجزئي بالتراخي الزماني الجزئي في التراخي الجزئي  
 او في التفات ثم استعمل لفظ ثم في التراخي الرتبة الجزئي فصارت تلك الاستعارة أصلية  
 في عرف اهل الشرح من احد هذين المعنيين اذ اما من الدعاء او من التعظيم الى العبادة  
 المخصوصة وهي الادعاء المملوكة والافعال المخصوصة المركبة من القيم والقراءة والركوع  
 والسجود والقعدة الاخيرة وهذه الافعال ركن وتبعية الافتتاح شرط والكل فرض لان الفرض  
 اعم من الركن والشرط كذا فهم من الملتقي وشرحه وفي حاشية الناجي على الجلب الاركان جمع ركن  
 بضم الراء وسكون الكاف من باب دخل او علم هو في اللغة الجانب الاقدس يقال فلان يا وى  
 الى ركن شديد وفي الاصطلاح الجزء الذي تركب الماهية منه ومن غيره كالقيام والقراءة  
 والركوع والسجود وهو داخل في الفرض لتضمنها ار لتضمن تلك العبادة هو تضمن الكل للجزء  
 بالنسبة الى الدعاء وتضمن الملزوم لللازم باعتبار التعظيم اياه او احد المعنيين فكانت  
 الصلوة في تلك الصلوة حقيقة شرعية والمراد ان من الصلوة هنا ان في مقام التخصيص  
 او في ديباجة المصنف قوله والمراد مبتدأ وخبره قوله المعنى اللغوي الذي هو التعظيم  
 المتنوع صفة المعنى اللغوي على ثلاثة انواع ان نوع يكون رجة ونوع يكون استغفاراً ونوع  
 يكون دعاء وكلمة المراد من اداة التفسير كانه وعنا باعتبار عام وهو ايهام الصلوة وفائدة عامة وهي  
 رفع اليه ايهامه وباعث خاص وهو ورود السؤال المخصوص بحسب المقام بان يقال  
 ان المتبادر من الصلوة المعنى المعرفي فلا يكون دعاء وتعظيماً على النبي عليه السلام

هذا الكلام في قوله ثم استعمل لفظ ثم في التراخي الرتبة الجزئي بالتراخي الزماني الجزئي في التراخي الجزئي وبتبعية هذه الاستعارة شبه التراخي الرتبة الجزئي بالتراخي الزماني الجزئي في التراخي الجزئي او في التفات ثم استعمل لفظ ثم في التراخي الرتبة الجزئي فصارت تلك الاستعارة أصلية في عرف اهل الشرح من احد هذين المعنيين اذ اما من الدعاء او من التعظيم الى العبادة المخصوصة وهي الادعاء المملوكة والافعال المخصوصة المركبة من القيم والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة وهذه الافعال ركن وتبعية الافتتاح شرط والكل فرض لان الفرض اعم من الركن والشرط كذا فهم من الملتقي وشرحه وفي حاشية الناجي على الجلب الاركان جمع ركن بضم الراء وسكون الكاف من باب دخل او علم هو في اللغة الجانب الاقدس يقال فلان يا وى الى ركن شديد وفي الاصطلاح الجزء الذي تركب الماهية منه ومن غيره كالقيام والقراءة والركوع والسجود وهو داخل في الفرض لتضمنها ار لتضمن تلك العبادة هو تضمن الكل للجزء بالنسبة الى الدعاء وتضمن الملزوم لللازم باعتبار التعظيم اياه او احد المعنيين فكانت الصلوة في تلك الصلوة حقيقة شرعية والمراد ان من الصلوة هنا ان في مقام التخصيص او في ديباجة المصنف قوله والمراد مبتدأ وخبره قوله المعنى اللغوي الذي هو التعظيم المتنوع صفة المعنى اللغوي على ثلاثة انواع ان نوع يكون رجة ونوع يكون استغفاراً ونوع يكون دعاء وكلمة المراد من اداة التفسير كانه وعنا باعتبار عام وهو ايهام الصلوة وفائدة عامة وهي رفع اليه ايهامه وباعث خاص وهو ورود السؤال المخصوص بحسب المقام بان يقال ان المتبادر من الصلوة المعنى المعرفي فلا يكون دعاء وتعظيماً على النبي عليه السلام

على النبي عليه السلام فينافي مقام الدعاء والتعظيم عليه وفائدة خاصة وهي  
 رفع السؤال المخصوص بان يجاب ان المراد ليس المعنى العرفي بل المعنى اللغوي  
 ومعنى التفسير الوجود في اللغة ومرجه مقام الدعاء والتعظيم على النبي عليه السلام  
 بقرينة قوله على محمد قال بعض الافاضل قوله والمراد هنا الخ ادفع لما يرد على متبادر  
 العبادة من ان الصلوة بمعنى العرف في حقيقة عم غير متصور لان الصلوة بمعنى العرف  
 العبادة المخصوصة وهي غير متصورة في حقيقة عم وحاصل المراد تحرير وبيان المقصود  
 بانه محمول على المعنى اللغوي ولا مهابا او لام الصلوة وهي الدالة عليها للتعريف  
 كلام الحمد ار مثل اللام الداخلة على لفظ الحمد في محل الجنسية اشارة وبيان  
 لوجه الشبه ولا يخفى ان جنس الصلوة او كل فرد منها ليس مقصورة على نبينا  
 صلى الله عليه وسلم لا يجب الحقيقة ولا يجب الادعاء لامن حيث صدورها  
 منه تعالى ولا من الملائكة ولا من امته عم لان كلاً يُعظم غيره عم فلا يكون كل صلوة  
 عليه عم لا بطريق الاخبار ولا بطريق الانشاء فالوجه ان يفيد الجنسية من حيث وجوده  
 في ضمن بعض الافراد كما افاد بعض المتأخرين من مدقق علماءنا كذا قاله صوفي  
 قال صاحب فتح الاسرار اللام للعهد الذي هو ان فرد من افراد الصلوة كائن على محمد ولا مانع  
 لجعله للعهد الخارجي لعدم الفرد المعهود ولا يجعله للجنس من حيث هو المستلزم  
 لكونه جميع الافراد له ولا يجعله للاستفراق الذي من معناه كل فرد من افراد مدلوله لانه  
 ليس كل فرد من افراد الصلوة على نبينا محمد عم لا حقيقة ولا ادعاء اما حقيقة فظاهر  
 واما ادعاء فلانه اما ينزىل غيرها من الصلوة على غيره من الانبياء والملائكة وغيرهم  
 منزلة عدم وفاده ظاهر واما بان يراد افرادها المتبادرة بحسب التفاهة العرف  
 وليس لها افراد متفاهة حتى تكون مرادة بها انتهى فليح هذا في قوله الآية الذي هو  
 ومراده القصر الادعاء او الاستفراق العرفي تأمل او الاستفراق وهو مربوط لوجه الشبه  
 ان او في محل الاستفراق الاولى اما الجنس بلايا او الاستفراقية بالياء ليكون احدهما مطابقاً  
 للآخر يعني الانسب هو التطبيق بين الجنسية والاستفراق بلايا او بالياء وافادة تخصيصة  
 هو ايضا مربوط لوجه الشبه وعطف على قوله محل الجنسية لا على الجنسية كما في الاستفراق  
 وتقدير العبارة ولا مهابا كلام الحمد في افادة التخصيص ان في افادة تخصيصة  
 بالمسند يعني واتي معنى اعتبر من الجنسية او الاستفراق فيفيد تعريف المسند اليه لتخصيصه  
 بالمسند فيكون جميع افراد متصفا بالمسند اما في الاستفراق فظاهر واما في الجنسية  
 فلان المسند اليه هو الماهية في نفسها لا في نفس الفرد فيكون المسند لازم الماهية فلا يوجد



فرد من الصلوة بدو في الاتصاف بالكونونة على نحو ذكره ان ذكر كونه الامم في لفظ الصلوة  
كلام الحمد في التحمل وفي افادة التخصيص المذكور والخصم المنصوب مفعول ذكر قدم للحم  
وقوله مولانا مرفوع تقديره فاعل ذكر نور الدين عطف بيان لمولانا صاحب الهداي  
صحة لنور الدين وقوله ومراة بقباس لام الصلوة على لام الحمد في تحمل الجنسية او الاستراق  
وفي افادة التخصيص المذكور اشارة الى تحرير مراد مولانا المذكور من القصر المستفاد  
من التخصيص المذكور ومن الاستراق فان هذا القياس فاسد لانه يقتضي ان يكون جنس الصلوة  
او جميعها مقصوراً على نبينا عدم مع حصولها في غيرهم من الانبياء عليهم الصلوة وقيل هذا جواب  
لسؤال مقدر كأنه قيل لا نسلم ان لام التعريف في الصلوة كلام الحمد في التحمل وفي افادة التخصيص  
لان هذا يستلزم ان يكون جنس الصلوة او جميعها مقصوراً عليه والحال انها جارية على غيره عم  
وقال الشيخ في الجواب ومراة الخ وقال بعض الافاضل هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل  
ان المتبادر بهذا القياس من القصر والاستراق هو القصر الحقيقي والاستراق الحقيقي  
فهو يقتضي ان يكون جنس الصلوة او جميعها مقصوراً على نبينا عدم وهو يقتضي عدم وقوع الصلوة  
على سائر الانبياء عليهم السلام واجاب بقوله ومراة الخ وقال امام الايوب وقوله ومراة  
اشارة الى تأويل كلام المولانا فان قياس مادة الصلوة على مادة الحمد في افادة التخصيص غير ظاهر  
مع بقاء الاستراق على الحقيقة وبناء القصر عليها فإراد الشيخ ان يوجه مراده فقال فرد المولانا  
المذكور من قوله ولام الصلوة كلام الحمد في تحمل الجنسية او الاستراق وفي افادة التخصيص وهدنا  
باعث عام وهذا بهام مطلق القصر وابهام مطلق الاستراق وباعث خاص وهو ورود السؤال  
المختص وفائدة خاصة وهي رفع السؤال المختص ومصحح التفسير اطلاقها ومرجح خصوص  
اللفظ المذكور وقيل عدم صحة ارادة القصر الحقيقي مع ارادة الاستراق الحقيقي ههنا  
كما صح في فقرة الحمد وقوله والله اعلم منا مراده جملة اعتراضه معترضه بين المبتدأ الذي  
هو قوله ومراة وبين الجز الذي هو قوله القصر الادعاء ففائدة هذه الجملة بيان لعدم جزمه  
بمراد المولانا المذكور فلهذا الحال يعلم انه تعالى ان لعل مراد المولانا المذكور من القصر المستفاد  
من التخصيص المذكور القصر الادعاء وهذا ان يراد بالقصر مبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور  
فان قيل يلزم سوء الادب لاحتياج التزويل بعض الصلوة على سائر الانبياء ههنا او التزويل  
سائرهم منزلة لعدم فيقال للقصر الادعاء طريقان احدهما اعتبار التزويل منزلة لعدم وثانيهما  
اعتبار التزويل الى الكمال في المقصور او في المقصور عليه فالاعتبار ههنا في الثاني لا في الاول  
حتى يلزم سوء الادب قال بعض المحققين قوله القصر الادعاء المراد بالقصر ههنا المبالغة المستفاد  
من تخصيص المبالغة بالمسند كما تقدم تقريره ويصح كونه ادعائياً انما ننزل ما ليس حاصله  
صلى الله عليه وسلم من افراد الصلوة منزلة لعدم فكان تلك الافراد لم يحقق فيها الجنسية حتى  
يبطل الاختصاص بخروجها عنه انتهى وقال الآخر قوله القصر الادعاء بان يدعي ان الصلوة  
إلى معنى نبينا عليه السلام تترقت في الكمال الى حد صار معه جنس الصلوة وجميع افرادها

من غير ملاحظة ان غيرهما من الصلوة كأنها معدوم فلا يرد ما قيل ولا ما عالج لجعله للجنس  
من حيث هو المستلزم لكونه جميع الافراد له ولا لجعله للاستراق الذي هو معناه  
كل فرد من افراد مدلوله لانه ليس كل فرد من افراد الصلوة على نبينا محمد عليه السلام حقيقة  
ولا ادعاء اما حقيقة فقط واما ادعاء فلانه اما بتزويل غيرهما من الصلوة على غيره عم  
من الانبياء والملائكة او غيرهم منزلة لعدم وفادة ظاهر واما بان يراد افرادها  
المتبادرة بحسب التقاطع في العرف وليس لها افراد متقاطعة حتى تكون مرادة بها انتهى  
وما جعله طريقاً ثانياً للتعريف الادعاء فليس منه بل له طريقان احدهما ما ذكرناه والآخر  
ما ذكره اولاً وفادة لا يستلزم فادة ما ذكرناه انتهى كلامه وقال امام الايوب  
وهو ان يقصد بالمعنى مبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور اذا قال ليس في الدار الازيد  
مع وجود غيره فيها ومراده بقباس لام الصلوة على لام الحمد في تحمل الجنسية او الاستراق  
مع افادة التخصيص انتهى او هو قصر يقصده المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور  
خوما في الدار الازيد وان حصل في الدار غير زيد من الانسان لكن حصول غيره غير معتد به  
عند المتكلم فادعى ان الحصول في الدار مقصور على زيد فكان قصر ادعائياً وكذا الصلوة  
ههنا فان الصلوة وان كان حصولها مقصوراً على نبينا محمد عم لكن حصولها لغيره عليه السلام  
نزل منزلة عدم فادعى المصنف ان حصول الصلوة مقصور على نبينا محمد فكان القصر المستفاد  
من لام الصلوة من قبيل القصر الادعاء او هو ان يقصد بالمذكور المبالغة لعدم الاعتداد  
بغير المذكور خوما في الدار الازيد يقصده ان جميع من في الدار من غير زيد في حكم عدم يعني  
يجعل غير المذكور بمنزلة عدم فيكون قصر ادعائياً وكذا قوله الصلوة على محمد يقصده ان جميع  
الصلوة من غير الصلوة على محمد في حكم عدم فيكون قصر ادعائياً كذا فهم من المختص او الاستراق  
العرفي ان يراد بالاستراق الاستراق العرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب علم العرف  
خو جمع الامير الصاعه اي صاعه بلده لاكل صاعه في البلدة او في غيره والافادة القصر الحقيقي مع ارادة  
الاستراق الحقيقي لا يصح ههنا كما صح في فقرة الحمد كما في حاشية امام الايوب المتمم للحرم من حاشية  
الجامي اقول قوله او الاستراق العرفي اي او مراده من الاستراق المذكور الاستراق العرفي  
وهو ان يراد كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب متفاهم اهل العرف عند تكلم اللفظ خو جمع الامير  
الصاعه اي صاعه بلده او اطراف مملكته لانه الذي فهمه اهل العرف لا صاعه الدنيا فالصاعه  
ههنا كل صلوة تصل لنبينا محمد عليه السلام نازل ووارد عليه عم او المبالغة الصلوة التي يختص  
نزولها وورودها بنبينا محمد عليه السلام نازل ووارد عليه عم مثل الصلوة في قوله تعالى ان الله  
وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً نازلة واردة على نبينا  
محمد عليه السلام قال بعض المحققين وهو ان يراد كل فرد متبادر عند العرف لاكل فرد مطلقاً  
خو جمع الامير الصاعه اي صاعه مملكته الذي هو المفهوم عرفاً لاكل صاعه الدنيا فالصاعه ههنا  
كل صلوة في الدنيا نازل ووارد على نبينا محمد عليه السلام لاكل صلوة في الدنيا والآخرة انتهى وقال  
الآخر فالصاعه ههنا كل صلوة التي وردت بخاطرنا مثلاً نازل ووارد على نبينا محمد عليه الصلوة السلام



وليس المراد كل صلوة في الدنيا والآخرة بحيث لا يخرج منه فرد قط فلم يلزم عدم وقوع الصلوة  
على سائر الانبياء انتهى وفي المطلوب شرح المقصود والمراد من الصلوة ههنا طلب التقليم  
لجانب حضرت رسول الله في الدارين انتهى في الدنيا والآخرة انتهى قال صاحب منافع الاخبار  
قوله او الاستفراق العرفي هذا مجرد احتمال لانه ارادة كل ما يطلق عليه اللفظ بحسب تفاهم العرف  
ولا عرف ههنا انتهى قال بعض الافاضل قوله او الاستفراق العرفي وهو استيعاب الافراد المتبادرة  
بحسب تفاهم اهل العرف قلت او كثر مجموع الامير الصائغ ابن جماعة بلدة لا كل صائغ في البلدة  
او في غيره فالصحيح ههنا افراد الصلوة التي تصل لمحمد عدم نازله وادعى عدم انتهى قال صاحب  
الهداى والاستفراق ضربان حقيقي وهو استيعاب جميع افراد المسمى بلا شذوذ فرد واحد نحو قوله تعالى  
عالم الغيب والشهادة فان جميع افراد الغيب والشهادة معلومة لله تعالى بلا شذوذ وفرد منها  
وعرفي وهو استيعاب الافراد المتبادرة بحسب تفاهم العرف قلت او كثر مجموع افراد المسمى  
انجونه كما ابعد عنها اجتمع الناس على ان يكون قريبا من هذا النادى والعرف في التحقيق  
نوع من العهد الذهني انتهى قال بعض المحققين قوله او الاستفراق العرفي ان على تقدير جعل  
اللام للاستفراق ان مدلول اللام ليس كل الافراد هي يكون الاستفراق حقيقيا ينتقض بان هناك  
افراد من الصلوة واصلة لغيره صلى الله عليه وسلم من الانبياء والرسل وغيرهم بطريق التسمية لهم بل افراد  
التي تصل له صلى الله عليه وسلم كما في مجموع الامير الصائغ ابن جماعة اهل مملكة عم ظاهرا كلامه انه  
على تقدير الاستفراق ليس هناك قصر وليس كذلك بل على تقدير الاستفراق يكون المستفاد مقتضرا  
على المستفاد كما اعترف به هو سابقا حيث قال واياها كان في تعريف المستفاد الى تخصيصه بالمستفاد قد يقال  
ان كل واحد من القصر والاستفراق لازم للآخر فيحقق احدهما تحقق الآخر معه فقوله ومراده  
القصر الادعائي راجع لاحتمال الجنسية وتقرض لذكره لكونه اظهر فيها وقوله او الاستفراق العرفي  
راجع لاحتمال الاستفراقية وهو اظهر فيها من القصر وان تلازم فيها اذ جنس الصلوة  
تعليل لا يراد المستفاد من قوله ومراده القصر الادعائي او الاستفراق العرفي ان وانما اراد  
المولانا المذكور من القصر المستفاد من التخصيص المذكور القصر الادعائي ومن الاستفراق المذكور  
الاستفراق العرفي اذ جنس الصلوة على تقدير الحمل على الجنس او جميعها انتهى او جميع الصلوة على تقدير الحمل  
على الاستفراق بمعنى الكل المجموع وليس كذلك وكأني اومى به الى ان مجموعها غير مختص  
بنبيينا عليه السلام قيل ان لام الاستفراق ان كانت داخلية على المفرد والتثنية يكون بمعنى كل  
الافراد وان كانت داخلية على الجمع يكون غالبا بمعنى كل المجموع وقد يكون بمعنى كل الافرادى قال  
مفتي زاده في حاشيته على هتاف العاصم والاستفراق قد يكون على سبيل الافراد وهو مفهوم  
لفظ كل وقد يكون على سبيل الاجتماع وهو مفهوم لفظ جميع انتهى قال بعض الافاضل قوله اذ جنس  
الصلوة او جميعها بمعنى ارادة القصر الادعائي مع ارادة الاستفراق العرفي واجب ههنا او ارادة  
القصر او الاستفراق الحقيقيين معا متعين ههنا او كونه مراده من القصر او الاستفراق  
القصر الادعائي او الاستفراق العرفي واجب وثابت ههنا او كونه القصر الادعائي  
والاستفراق العرفي مراد واجب ههنا اذ جنس الصلوة او جميعها انتهى

او جميعها انتهى قال بعض المحققين قوله اذ جنس الصلوة تعليل للقصر الادعائي وقوله  
او جميعها تعليل للاستفراق العرفي على ترتيب اللفظ فجنس الصلوة على تقدير ان تجعل  
اللام جنسية او جميعها على تقدير جعلها استفراقية غير مختص بحقيقة بنينا صلى الله  
عليه وسلم بل تحصل في غيره عليه السلام قال امام ايوب الانصارى بل توجد  
في غيره من الانبياء عليهم السلام فوجب ان يراد جنس الصلوة او جميعها مختص  
صل الله عليه وسلم باذعاء ان غيرها من الصلوة بمنزلة عدم الخاتمة التي خص بها  
عليه السلام باخبار الله تعالى ان يصل عليه وملائكة وبامره للمؤمنين او يراد به جنس الصلوة  
او جميعها التي يختص نزولها وورودها بنبيينا عليه الصلوة والسلام مثل الصلوة المذكورة  
في الآية ولذا متعلق بقوله قال في الامعان قدم للحجر ابن وكونه ارادة القصر الادعائي  
مع ارادة الاستفراق العرفي واجبا ههنا قال المصنف في الامعان الانظار قال امام  
ايوب الانصارى عليه رحمته الرباني وهذا بيان لقريظة ارادته ذلك ان وكونه ارادة الاستفراق  
او القصر الحقيقيين معا متعين ههنا قال المصنف في الامعان وقال بعض المحققين  
ان وكونه جنس الصلوة او جميعها غير مختص بنبيانا عام حقيقة بل ادعاء او لاجل عدم  
اختصاص جنس الصلوة او جميعها بنبيانا عام في الواقع والحقيقة بل بحسب الادعاء  
قال المصنف في الكتاب المسمى بالامعان الانظار انتهى قال بعض المحققين المصر  
قوله ولذا ان لاجل ما ذكر من ان القصر ادعائي او القصر عرفي وهو علة لقوله  
قال في الامعان وهو معلول له قدم العلة على المعلول انهما لهما ان لام الصلوة  
للجنس والحقيقة باعتبار وجوده ان الجنس في ضمن بعض الافراد ان لاجل اعتبار وجوده  
في ضمن الكل كما في فقرة الحمد واللام الافراد عوض عن المضاف اليه المحذوف ان افراد الجنس  
كما كان لام الاسماء في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء عوضا عن المضاف اليه المحذوف  
ان اسماء المستحيات والظواهر ان والراجح ان مراده من المصنف قوله في الامعان  
بمعنى من قوله ولا مهابا للجنس باعتبار وجوده في ضمن بعض الافراد انه ان اللام في الصلوة  
للعهد الذهني فان تعبير لام الجنس بانه باعتبار وجوده في ضمن بعض الافراد شايع  
في تعبير العهد الذهني قال المصنف في الامعان ايضا واعتباره من حيث وجوده في ضمن  
بعض الافراد من غير تقييد يسمى لام العهد الذهني وقد يسمى لام الجنس ايضا نظرا  
الى المعنى الموضوع له بحسب الحقيقة وقال الخاوي في شرح البسملة وجعل بعضهم  
العهد الذهني قسما من الجنس انتهى وأشار البيضاوي في بيان معنى الجنس في بحث الحمد  
الى كونه الجنس راجعا الى العهد الذهني كما عليه المحققون فتدبر قوله والظاهر  
ان مراده انه للعهد الذهني في محتمل ان يكون ذلك البعض ان بعض الافراد فردا او اكثر



لكن يحتمل على الأكثر بعمدة المقام كذا قاله الشيخ في حاشية الامتياز واقول قال المصنف  
في الامتحان لا عهد ولا اشارة في العهد الذهني فلا يكون من اقسام الحاضر في الذهن  
فيكون بما زك فلا يصار اليه ما امكن فيه الحقيقة ولان المقام مقام الشا فلان سبه  
اثبات فرد غير معين لينبأ عليه السلام في ذكره في الامعان يناسب الاستفراق  
العرفي لا للعهد الذهني وما نقله في الحاشية هنا وهو قال مولا المذبور والاستفراق  
العرفي نوع من العهد الذهني مخالف لما نقل من المصنف في الامتحان ولما ذكره الشريف  
من ان في الاستفراق مطلقا اشارة الى الحاضر في الذهن ويحمل على غير الظاهر ان يكون  
مرادة من مراد المصنف بهذا القول يعني بقوله ولا مبالا للجنس باعتبار وجوده في ضم بعض  
الافراد او مراد المصنف من قوله ولا مبالا للجنس باعتبار وجوده في ضم بعض الافراد  
قوله ومراده بالنصب خبر كونه وقوله ما اراده سهمه قدم الخبر على السهم لان خبر افعال <sup>الناقص</sup> اراد  
اذا كان معرفة يجوز تقديمه على السهم والضم البارز في اراده من على الضم منصوب بخلاف  
راجع الى ما وقوله مولانا المذبور فاعله قدم المفعول للمحرر والمراد من مولانا المذبور  
صاحب الهواوي من التوجيه الذي اراده مولانا المذبور من التخصيص المذكور  
ومن الاستفراق وهو عمل القصر المستفاد من التخصيص المذكور في القصر الادعاء  
او حمل الاستفراق على العرفي قال مولانا امام ايوب الانصاري عليه رحمته الرباني  
قوله ما اراده مولانا المذبور من التوجيه الذي اراده مولانا المذبور من قوله  
ولا مبالا للجنس كلام الحمد وهو عمل القصر على الادعاء او حمل الاستفراق على العرفي  
وهذا بقرينة ما نقل عن مولانا المذبور حيث قال والاستفراق العرفي في التحقيق  
نوع من العهد الذهني انتهى وقال بعض المحققين قوله ما اراده مولانا المذبور  
حيث قال مولانا المذبور والاستفراق العرفي في التحقيق نوع من العهد الذهني  
انتهى وقال بعض الآخر قوله ما اراده مولانا المذبور وهو صاحب الهواوي  
المذبور من الزبر بفتح الزاء بمعنى الكتاب والتحرير من المحرر سهم سابقا والذي اراده  
مولانا المذبور من افعال الجنسية والاستفراق وهو عمل القصر على الادعاء او حمل الاستفراق  
على العرفي والاول للاول والثاني للثاني فالجنس من اذا كان لا مبالا للجنس الحمد  
في تحمل الجنسية او الاستفراق في اصل معنى قوله والصلوة على محمد اذا اريد باللام الجنس  
او جميعه من جميع الدعاء اذا اريد بها الاستفراق لوقيل او كله كما في اولي او جنس التظيم  
او جميعه من جميع التظيم فالاحتمال الاول من معنى ارادة الدعاء من الصلوة وهذا

وهذا الاحتمال من معنى ارادة التظيم منها قال بعض المحققين قوله فالجنس الجنس الدعاء  
الحق تفرع على قوله ولا مبالا للجنس الحمد فتقديره من على تقدير جعل اللام جنسية  
وجميع على تقدير جعلها استغراقية وقوله او جنس التظيم جار على الاحتمالين ايضا  
وتقدير الدعاء على احتمال ان يراد من الصلوة الجنس الاول والتظيم على تقدير  
ان يراد الجنس الثاني انتهى قال امام ايوب الانصاري عليه رحمته الرباني قوله فالجنس  
من واصل معنى قوله والصلوة على محمد جنس الدعاء او جميعه على تقدير كونها  
جميع الدعاء مع اعتبار الاستفراق العرفي او القصر الادعاء او جنس التظيم او جميعه  
على تقدير كونها جميع التظيم مع اعتبارها وارجو ان يزيل اشارة الى ان الخبر  
مخذوف وقوله على محمد مطلق به فاعله هذا لا يلزم حرمان غيره من الصلوة لان ما ينزل  
عليه ومن ينزل الى غيره عم لانه عليه السلام رحمة للعالمين ولا يحتاج الى تأويل كلامنا  
والطرف لغو على مذهب المصنف قال بعض شراحه ثم على في قوله على محمد في الاصل صلوة  
للفظ الصلوة مستندعية للنزول قال الله تعالى صلوا عليه وجعل خبراً لا فائدة الدوام  
وفصل الصلوة عن المصادر قياساً على ما افاده الشيخ الرضوي في المروزي وبزيد والبعث عنه  
وغير ذلك فينبغي تقدير المعلق من الافعال العامة من الصلوة كائنة على محمد والمروزي كائن  
بزيد ولا حاجة الى تقدير نازل وفي المطلوب الجار مع المجرور متعلق بالصلوة لا يقال  
الاولى ان يقولوا واردة او نازلة ليعود المطابقة بين المبتدأ والخبر وهما لا توجد  
لاننا نقول يستوي تأنيث المصدر وتذكيره فيوجد المطابقة بينهما ههنا واصل الصلوة  
صلوة بفتح اللام على وزن غلبة ثم قبلت الفاء لتركبها وانفتاح ما قبلها فان قلت لم لم يكتف  
بالالف قلت لكلا يلتبس بالجمع لان جملة صلاة كقراءة وهو صلوته قبلت الفاء فان قلت  
لم لم يكتف لان الجمع ثقل والالف خفيف واولا او ثانيا فاعطى الاول للاول والثاني للثاني  
تعادلاً بينهما قال صاحب منافع الاخبار قوله وارد او نازل على محمد فهذا تفسير المعنى  
المقصود لا تقدير في العبارة ولا فلا حاجة الى تقدير الخاص لان الظرف في الاصل  
متعلق بالصلوة ثم قطع عنها وجعل خبراً لها بجملة ظرفاً مستقراً لا فائدة الدوام  
لان قطع صلة المصادر وجعلها خبراً لها بالطريق المذكور سابق لا فائدة واما تفسير المعنى  
بالنزول فلان ظهور آثار رحمة الله تعالى من السموات فيكون كونه الصلوة على محمد  
عليه السلام بالنزول ولكن ذكره الورود يشعر بالتقدير لانعدام وجه التصوير  
فيه قوله ودعا وتعالى ذاته العلية الخ او ودعا الله تعالى الحمد ثم من طرف ذاته العلية  
قبل هذا جواب عن سؤال مشهور وهو اذا كانت الصلوة بجميع الدعاء والدعاء بجميع الطلب  
فكيف يصور طلب الدعاء من الله تعالى له عدم واصل الجواب ان المراد بدعائه تعالى او بطلب الدعاء



منه تعالى غايته وهو المغفرة والاحسان قال مفتح زاده ولا يتصور طلب الدعاء من الله تعالى عليه السلام ولذلك يحل على غايته وهو الرحمة والاحسان ان يشرع في هذا السؤال في قوله الصلوة في اللغة الدعاء ومنشأ هذا الجواب قوله الصلوة من الله الرحمة ثم قال لا يصح منافع الاخيار قوله ودعاؤه تعالى ذاته العلية الى بين ان المغفرة والاحسان من افراد الدعاء والطلاقة عليهما حقيقة وفيه نظر لان الدعاء المطلب في التذلل وهو محال في حق تعالى والمغفرة والاحسان له خولها تحت التكوين من صفاته تعالى والدعاء من العباد سبب تعلقهما فيكون اطلاقه واطلاق لفظ الصلوة بمعنى الدعاء مجازان مرسلان بطلاقة السببية بالنظر الى العباد واما طلب الملائكة والمؤمنين في افراد فيكون اطلاقه واطلاق لفظ الصلوة عليه حقيقة فلا يكون لفظ الصلوة مشتركا بين انواع الثلاثة اصلا فضلا عن المعنوي انتهى قال مولانا امام ايوب الانصاري عليه رحمة الرباني قوله ودعاؤه تعالى مبتدأ انتهى قال بعض الاول وقوله وتعتيهم ناطرا الى المعنى الثاني لوقيل وتعتيهم ما كانا اولى قوله طلب المغفرة الى لان الدعاء بمعنى الطلب والطلب مصدر مضاف الى المغفرة وقا عليه محذوف ان طلب الملائكة والمؤمنين المغفرة الى قوله عليه ان كان على محمد خبر مقدم وقوله السلام مبتدأ مؤخر قوله وبما ذكرنا ظهر الى جواب سؤال مقدور وهو اذا كانت الصلوة اللغوية تتنوع بالاضافة الى محلها يلزم عموم المشترك واردة كل منها من لفظ الصلوة في اطلاق واحد وهو غير جائز عند الجففة وان جوزها الشافعي وحاصل الجواب انها مشتركة معنوية فلا يلزم عموم المشترك وانما يلزم لو كانت مشتركة لفظية او هو ان المشترك لا يراد به كل واحد من معانيه في اطلاق واحد فكيف يراد بها كل من الرحمة والاستغفار والدعاء ههنا ولو اريد يلزم عموم المشترك وهو غير جائز عندنا وحاصل الجواب انها مشتركة معنوية بين الانواع الثلاثة فلا يلزم عموم المشترك او هو انك اذا اردت بالصلوة اللغوية كل واحد من المعاني المذكورة كانت مشتركة فاذا اردت باطلاق واحد من لفظ الصلوة يلزم عموم المشترك واردة كل واحد من معانيه في اطلاق واحد واحتمال واحد وهذا لا يجوز عندنا وحاصل الجواب انها ليست بمشتركة لفظية فلا يلزم ذلك او هو ان المشترك لا يراد به كل واحد من معانيه في اطلاق واحد فكيف يراد بها كل واحد من الانواع الثلاثة ههنا ولو اريد يلزم عموم المشترك وحاصل الجواب انها مشتركة معنوية فلا يلزم ذلك او هو لما فسر الصلوة المسندة اليه تعالى بالرحمة الى الملائكة بالاستغفار والى المؤمنين بالدعاء ورد ان يقال كيف يراد كل واحد من المعاني المختلفة بلفظ واحد ولو اريد يلزم عموم المشترك وهو غير جائز عندنا اشار الى جوابه بقوله

قال امام ايوب الانصاري عليه رحمة الرباني قوله وكذا تفضيحه ان ذكره المراد بتفضيحه تعالى على تفضيحه بركوة الصلوة بمعنى التظيم فان التظيم يتصور من الادب للاعلى وايضا محال فيحمل على ان المراد به غايته وهو اعتناءه تعالى بشانه عليه والامر لغيره بالتظيم له انتهى والمقصود من هذا التبيين الجمع بين التبيين في امر من غير قصد الى الحاق الناقص بالكمال فيجوز في مثل التكاثر كما يظهر من من تتبع كلامهم قوله ودعاء الملائكة والمؤمنين وتعتيهم من تظيم الملائكة والمؤمنين مبتدأ مؤخر قوله طلب المغفرة والاحسان منه تعالى ان من الله تعالى اليه ان الى محمد عليه السلام فيكون كل من الدعاء والتظيم من الفريقين على حقيقتهما قال بعض الافاضل قوله ودعاء الملائكة والمؤمنين مضاف الى قاعله وناطرا الى المعنى الاول وقوله وتعتيهم ناطرا الى المعنى الثاني لوقيل وتعتيهم ما كانا اولى قوله طلب المغفرة الى لان الدعاء بمعنى الطلب والطلب مصدر مضاف الى المغفرة وقا عليه محذوف ان طلب الملائكة والمؤمنين المغفرة الى قوله عليه ان كان على محمد خبر مقدم وقوله السلام مبتدأ مؤخر قوله وبما ذكرنا ظهر الى جواب سؤال مقدور وهو اذا كانت الصلوة اللغوية تتنوع بالاضافة الى محلها يلزم عموم المشترك واردة كل منها من لفظ الصلوة في اطلاق واحد وهو غير جائز عند الجففة وان جوزها الشافعي وحاصل الجواب انها مشتركة معنوية فلا يلزم عموم المشترك وانما يلزم لو كانت مشتركة لفظية او هو ان المشترك لا يراد به كل واحد من معانيه في اطلاق واحد فكيف يراد بها كل من الرحمة والاستغفار والدعاء ههنا ولو اريد يلزم عموم المشترك وهو غير جائز عندنا وحاصل الجواب انها مشتركة معنوية بين الانواع الثلاثة فلا يلزم عموم المشترك او هو انك اذا اردت بالصلوة اللغوية كل واحد من المعاني المذكورة كانت مشتركة فاذا اردت باطلاق واحد من لفظ الصلوة يلزم عموم المشترك واردة كل واحد من معانيه في اطلاق واحد واحتمال واحد وهذا لا يجوز عندنا وحاصل الجواب انها ليست بمشتركة لفظية فلا يلزم ذلك او هو ان المشترك لا يراد به كل واحد من معانيه في اطلاق واحد فكيف يراد بها كل واحد من الانواع الثلاثة ههنا ولو اريد يلزم عموم المشترك وحاصل الجواب انها مشتركة معنوية فلا يلزم ذلك او هو لما فسر الصلوة المسندة اليه تعالى بالرحمة الى الملائكة بالاستغفار والى المؤمنين بالدعاء ورد ان يقال كيف يراد كل واحد من المعاني المختلفة بلفظ واحد ولو اريد يلزم عموم المشترك وهو غير جائز عندنا اشار الى جوابه بقوله



ذلك او هو لما كان المراد من الصلوة المسندة اليه تعالى الرحمة والى الملازمة الاستغفار  
والى المؤمنين الدعاء ورد ان يقال كيف يراد كل واحد من المعاني المختلفة بلفظ واحد ولو اراد  
لزم عدم المشترك واردة لكل واحد من المعاني المختلفة بلفظ واحد وهو غير جائز عندنا اشار  
الى جوابه بقوله وبما ذكرنا ظهرا في او هو لما اشتمل الصلوة بمعنى النفوس في كل واحد من هذه  
الانواع الثلاثة المختلفة ورد ان يقال كيف يراد كل واحد من الانواع الثلاثة بلفظ الصلوة  
ولو اراد يلزم عدم اللفظ المشترك اشار الى جوابه بقوله وبما ذكرنا ظهرا في او هو لما اشتمل  
الصلوة في كل واحد من هذه الانواع الثلاثة ورد ان يقال كيف يراد كل واحد منها في اطلاق  
واحد ولفظ واحد ولو اراد يلزم عدم المشترك اشار الى جوابه بقوله وبما ذكرنا ظهرا  
او هو لما اشتمل لفظ الصلوة في كل من هذه الانواع الثلاثة لزم عدم اللفظ المشترك واردة  
كل واحد من معانيه في اطلاق واحد وهو لا يصح اشار الى جوابه بقوله وبما ذكرنا ظهرا  
او هو ان المشترك لا يستعمل في اكثر من معنى واحد على ان يكون مراد كل معنى من معانيه  
كيف يتناول الصلوة هذه المعاني في اطلاق واحد اشار الى جوابه بقوله وبما ذكرنا ظهرا في  
قال عبد الوهاب في شرحه على الولدية لا يصح ارادة كل واحد من معاني اللفظ المشترك  
انتهى وعلم من هذا ان هذه الاسئلة بناء على توهم ان الصلوة مشتركة لفظية بين الانواع  
الثلاثة واعلم ان الثاني لا يجوز ان يراد من المشترك جميع معانيه عند التجرد عن القرائن  
ولا يحل عنده على احدها الا بقرينة وفي كل النزاع ارادة كل واحد من معانيه على ان يكون  
مراد اطلاق الحكم واما ارادة جميع معانيه في غير جائز اتفاقا وعندنا حنفية لا يستعمل  
المشترك في اكثر من معنى واحد لانه اما ان يستعمل في المجموع بطريق الحقيقة او بطريق المجاز  
والاول غير جائز لانه غير موضوع للمجموع باتفاق اهل اللغة وكذا الثاني اذ لا علاقة بين المجموع  
وبين كل واحد من المعاني قال حسين كوفي في كتابه في اللفظ المشترك بين المعاني قد يطلق على احدها  
ولا نزاع في صحة وفي كونه بطريق الحقيقة وقد يطلق ويراد به احد المعاني لاعم التبيين  
بان يراد في اطلاق واحد وقد اثير في الفتح بان ذلك حقيقة المشترك عند التجرد  
عن القرائن وقد يطلق اطلاقا واحدا ويراد به كل واحد من معانيه بحيث يفيد ان كلا منها  
مناط الحكم ومستقل الاثبات والنفي وهذا هو محل النزاع وقد يطلق اطلاقا واحدا ويراد به  
مجموع معانيه من حيث هو المجموع المركب منها بحيث لا يفيد ان كلا منها مناط الحكم والفرق  
بينه وبين الثالث كالفرق بين الكل الافرادي والكل المجموعي حيث يصح كل الافراد يرفع  
هذا الجرم ولا يصح كل فرد وهذا الرابع ليس محل النزاع في شيء اذ لا نزاع في امتناع حقيقة  
ولان جوازها في رآ ان وجدت علاقة صحيحة وقال بعض الكل اللفظ المشترك اذا ذكر ان كان

ان كان القرينة على الارادة يراد منه ما هو القرينة له والا فيجوز ارادة المعاني جميعا باتفاق  
بل يجوز ارادتها عند الثالث في الانفراد والمختار عندنا انه لا يستعمل في اكثر من معنى واحد  
لان المفرد ولا في الجمع كالعيون لاصحفة لانه يلزم اجتماع التقيضين ولا يجازي لانه  
يلزم منه ايضا الجمع بين الحقيقة والمجاز واستعمال اللفظ في معنيين مجازيين وهو باطل  
بالاتفاق حاصل ما قاله من ملاحضته انتهى واعلم انه اذا كان اللفظ واحد معنيين حقيقيين  
او احدهما حقيقي والآخر مجازي فصلا فلا يجوز استعماله في كل واحد من معنييه او معانيه  
بان يتعلق النسبة بكل واحد لا بالمجموع من حيث هو مجموع عندنا الحنفية لكونه ترجحا  
بلا مرجح ولان الوضع لكل بالاستقلال يقتضي انفراد اللفظ وعدم اجتماعه مع غيره فيضطر  
اذا اراد كل الى معنى عام وسحقه بعموم المجاز لكون اللفظ العام غير ما وضع له واما عند  
فيجوز استعماله في كل بل يجب الحمل عند التجرد عن القرائن ولا يحل على احد خاصة الا بقرينة  
وهذا معنى عموم المشترك كذا في حاشية قمره ديهي قال امام ايوب الانصاري عليه  
رحمة الرباني قد له وبما ذكرنا متعلق بقوله ظهر قدم المتعلق بالكثر على المتعلق بالفتح  
للخصر والقصر ان وبالكلام الذي ذكرناه ظهر وهو ان الصلوة التي بمعنى التقليم تنوع  
بالاضافة الى محلها على ثلاثة انواع تنوع الاجناس بالفصول اس من قبيل شمول الجنس  
الى افراده فظهر منه انها اس الصلوة مشتركة معنوية بين الانواع الثلاثة وهي الرحمة  
والاستغفار والدعاء في الاشتراك المعنوي معوان يكون اللفظ موضوعا بازاء معنى  
واحد وذلك المعنى مشترك بين اشياء مختلفة كاسم الحيوان فانه موضوع بازاء المشترك  
بالارادة وذلك المعنى مشترك بين الانسان والفرس وغيرها وكذا الصلوة ههنا  
موضوع بازاء التقليم وذلك المعنى مشترك بين الانواع الثلاثة قال امام ايوب الانصاري  
قوله انها مشتركة معنوية بين الانواع الثلاثة كاشتراك الحيوان بين الانسان والفرس وغيرها  
من الافراد ويقال له الاشتراك المعنوي اس وكل من الانواع الثلاثة افراد للصلوة ومشاركة  
في كونها صلوة فتكون الصلوة باحد المعنيين موضوعا لتلك الثلاثة بالوضع العام انتهى  
اقول قد عرفت ما فيه اتفاقا على تقدير الارادة واما التقليم انما يثبت اذا ثبت ورودها في اللغة  
بهذا اللفظ وهو غير معلولنا الآن فاذا لم يثبت يكون ارادته مجازا وهو صريح احتياجه الى القرينة  
لا يصار اليه ما امكن الحقيقة فلم يثبت الاشتراك المعنوي فيلزم اذا اراد به اكل واحد منها  
في اطلاق واحد اما عموم المشترك او الجمع بين الحقيقة والمجاز وهما لا يجوزان وقيل انها  
حقيقة في الدعاء ومجازية في غيره ولعله انما نشأ من احتياجها الى القرينة الخارجية ولكن هذا



لا يقتضيه كون غيره مجازاً فإنه إذا أطلق لفظ على الخاص باعتبار عموم لا يجوز مجازاً  
الابا اعتبار خصوصه لا لفظية من لان الصلوة مشتركة لفظية بين الثلاثة فالاشتراك اللفظي  
هو ان يكون اللفظ موضوعاً بآراء كل من المعاني الداخلة تحت قصد كاسم العين فانه موضوع  
تارة للركبة وتارة للبطيخة آية تطلع القوم من مكان عال وتارة لمنيع الماء وتارة للخص  
وتارة لغيرها والحاصل ان الاشتراك المعنوي يكفي فيه الوضع الواحد دون الاشتراك اللفظي  
لان مقتضى اوضاع متعددة قال من زاده في حاشيته على الحاشية الاشتراك على قسمين  
اشترك اللفظ واشترك المعنوي الاول كون اللفظ موضوعاً لمعنى متعدد بوضع متعدد كالعين  
والثاني ان يكون قدراً مشتركاً بين الافراد كالجملة بالنسبة الى الاكم والفعل والحرف انتهى  
فكل من شروا في الدعاء ان الاشتراك اللفظي ان يكون اللفظ الذي له معنيان او مكان  
موضوعاً لكل منها بوضع واحد على حدة كالعين وايضا نقل منه ان الاشتراك المعنوي  
ان يكون اللفظ موضوعاً لمعنى واحد ككل تحت افراد كثيرة كاللسان انتهى قال المحقق  
والمدقق كلينوس في الحاشية واللفظ المشترك ما كان في الوضع والمعنى متعدد  
وكما تقدم في الموضوع والمعنى في اصطلاح واحد قيل اللفظ المشترك يجب فيه ان يكون  
الوضع متعدد كالعين لان وضعه للباصرة غير وضعه للذهب وامانة المعنى المشترك لابد ان يكون  
الوضع واحد كالحوان مثلاً موضوع لمفهوم واحد وهو جسم تام حس متحرك بالارادة  
وذلك المفهوم مشترك بين الماهيات المختلفة قال بعض الافاضل فاعلم ان لفظ الصلوة  
مشترك بين الرحمة والاستغفار والدعاء اشتراكاً لفظياً عند الشافعي والمختار عندنا انها مشتركة  
بينها لثمة كما معنوا بمعنى ان معناها واحد وهذا التعظيم وافرادها متعددة بحسب الاسنادات  
وقيل انها مشتركة لفظية بين الانواع الثلاثة ونقص بانها لو اشتملت في بعض الثلاثة يلزم الترجيح  
بلا ترجيح ولو اشتملت في جميعها يلزم عدم المشترك وكلاهما باطلان وحاصل الجواب اما باختيار  
الاول فيمنع ذلك لزوم بان الالفاظ المشتركة اذا اشتملت لزمت قرينة التبيين وهي مرجحة  
فيها او باختيار الثاني فيمنع ذلك لزوم بان الالفاظ المشتركة بل يمكن عموم المجاز  
فهو جائز عند ائمتنا الحنفية ولو سلم فلا يلزم بطلان لجوازه عند الشافعية انتهى وقال  
من زاده في حاشيته على الحسينية الصلوة يحتمل ان يكون حقيقة في الدعاء ومجازاً في غيره  
وان يكون لفظاً مشتركاً بين الرحمة والدعاء والاستغفار لكن المشهور الاحتمال الاول  
وذهب البعض الى الاحتمال الثاني لان معنى المعنوي لا يدرى الا بكثرة الاستعمال والكثرة  
والشهرة في الاحتمال الاول حق بعض الفضلاء ان لفظ الصلوة موضوع للدعاء بلا اشتراك  
بين الدعاء والرحمة والاستغفار واما قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها  
الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً فحول على الدعاء في الكل لكن باختلاف الموصوف

قال بعض الفضلاء ان لفظ الصلوة لا يقتضيه كون غيره مجازاً فإنه إذا أطلق لفظ على الخاص باعتبار عموم لا يجوز مجازاً  
الابا اعتبار خصوصه لا لفظية من لان الصلوة مشتركة لفظية بين الثلاثة فالاشتراك اللفظي هو ان يكون اللفظ موضوعاً بآراء كل من المعاني الداخلة تحت قصد كاسم العين فانه موضوع تارة للركبة وتارة للبطيخة آية تطلع القوم من مكان عال وتارة لمنيع الماء وتارة للخص وتارة لغيرها والحاصل ان الاشتراك المعنوي يكفي فيه الوضع الواحد دون الاشتراك اللفظي لان مقتضى اوضاع متعددة قال من زاده في حاشيته على الحاشية الاشتراك على قسمين اشتراك اللفظ واشترك المعنوي الاول كون اللفظ موضوعاً لمعنى متعدد بوضع متعدد كالعين والثاني ان يكون قدراً مشتركاً بين الافراد كالجملة بالنسبة الى الاكم والفعل والحرف انتهى فكل من شروا في الدعاء ان الاشتراك اللفظي ان يكون اللفظ الذي له معنيان او مكان موضوعاً لكل منها بوضع واحد على حدة كالعين وايضا نقل منه ان الاشتراك المعنوي ان يكون اللفظ موضوعاً لمعنى واحد ككل تحت افراد كثيرة كاللسان انتهى قال المحقق والمدقق كلينوس في الحاشية واللفظ المشترك ما كان في الوضع والمعنى متعدد وكما تقدم في الموضوع والمعنى في اصطلاح واحد قيل اللفظ المشترك يجب فيه ان يكون الوضع متعدد كالعين لان وضعه للباصرة غير وضعه للذهب وامانة المعنى المشترك لابد ان يكون الوضع واحد كالحوان مثلاً موضوع لمفهوم واحد وهو جسم تام حس متحرك بالارادة وذلك المفهوم مشترك بين الماهيات المختلفة قال بعض الافاضل فاعلم ان لفظ الصلوة مشترك بين الرحمة والاستغفار والدعاء اشتراكاً لفظياً عند الشافعي والمختار عندنا انها مشتركة بينها لثمة كما معنوا بمعنى ان معناها واحد وهذا التعظيم وافرادها متعددة بحسب الاسنادات وقيل انها مشتركة لفظية بين الانواع الثلاثة ونقص بانها لو اشتملت في بعض الثلاثة يلزم الترجيح بلا ترجيح ولو اشتملت في جميعها يلزم عدم المشترك وكلاهما باطلان وحاصل الجواب اما باختيار الاول فيمنع ذلك لزوم بان الالفاظ المشتركة اذا اشتملت لزمت قرينة التبيين وهي مرجحة فيها او باختيار الثاني فيمنع ذلك لزوم بان الالفاظ المشتركة بل يمكن عموم المجاز فهو جائز عند ائمتنا الحنفية ولو سلم فلا يلزم بطلان لجوازه عند الشافعية انتهى وقال من زاده في حاشيته على الحسينية الصلوة يحتمل ان يكون حقيقة في الدعاء ومجازاً في غيره وان يكون لفظاً مشتركاً بين الرحمة والدعاء والاستغفار لكن المشهور الاحتمال الاول وذهب البعض الى الاحتمال الثاني لان معنى المعنوي لا يدرى الا بكثرة الاستعمال والكثرة والشهرة في الاحتمال الاول حق بعض الفضلاء ان لفظ الصلوة موضوع للدعاء بلا اشتراك بين الدعاء والرحمة والاستغفار واما قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً فحول على الدعاء في الكل لكن باختلاف الموصوف

باختلاف الموصوف يختلف لوازم الدعاء مثلاً ان الدعاء بالنسبة الى الله تعالى يراى  
ان الله تعالى يدعوه بافعال الخير الى النبي ومن ثم لوازم هذا الدعاء الرحمة فالذي  
قال ان الصلوة من الله تعالى الرحمة فقد اراد هذا المعنى وبالنسبة الى الملائكة يكون  
استغفاراً وبالنسبة الى المؤمنين يكون دعاء ومن هذا يفهم ان معنى الصلوة دعاء  
فقد يختلف باختلاف الموصوف وقال في حاشيته على استغارة العصم ومعنى الصلوة  
الدعاء بالنسبة الى الله تعالى الرحمة وبالملائكة الاستغفار وبالمؤمنين الدعاء  
قيل عليه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز او معنى المشترك وهو غير جائز عند الحنفية  
وان جوزه الشافعية والجواب ان هذه الصلوة معناها معنى الصلوة في قوله تعالى  
ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً واجيب  
في هذه الآية باختيار الحقيقة وهي الدعاء وباختيار المجاز وهو ارادة الخير بالزوم  
جمع بين الحقيقة والمجاز او بين المعنيين وهو ان الآية مسوقة لاياب اقتداء المؤمنين  
بالله تعالى وملائكته في الصلوة على النبي عليه السلام فلا بد من اتحاد معنى الصلوة  
في الجميع لانه لو قيل ان الله تعالى يرحم النبي والملائكة يستغفرون يا ايها الذين آمنوا  
ادعوا له كما ركبنا فلم لابد من اتحاد معنى الصلوة سواء كان معنى حقيقياً او مجازياً  
اما الحقيقي فهو الدعاء والمراد والله اعلم ان الله تعالى يدعوه بافعال الخير  
الى النبي عليه السلام ثم لوازم هذا الدعاء الرحمة فالذي قال ان الصلوة من الله  
رحمة فقد اراد هذا المعنى لان الصلوة من الله تعالى وضع للرحمة كما ذكر في قوله  
يجبهم ويحبونه ان المحبة من الله تعالى ايصال الثواب ومن العبد الطاعة وليس المراد  
ان المحبة مشتركة من حيث الوضع بل المراد انه اراد بالمحبة لازمها واللازم من الله تعالى  
ذلك ومن العبد هذا واما المجازي كارادة الخير وعفوها بما يليق بهذا المقام ثم اختلف ذلك  
المعنى لاجل اختلاف الموصوف فلا بأس به ولا يكون هذا من باب الاشتراك بحسب الوضع  
ولامن الحقيقة والمجاز فاحفظ انتهى وذكر في الكشاف في اول سورة البقرة ان الصلوة  
حقيقتهما تحريك الصلوة سميت الاركان بها التحريك الصلوة فيها ثم سمي الدعاء  
صلوة تشبيهاً للداعي بالمصلحة في تحشده فكون الصلوة في الدعاء استغارة وفي الاركان  
حقيقة او مجازاً أمر سلا انتهى وقيل هي مشتركة بين الانواع الثلاثة وشرعاً الاركان المحفظة  
وقيل الامر المشترك بين رحمة الله تعالى واستغفار الملائكة هو الترجيم والاعتطاف المعنوي  
المطلق لفظ الصلوة على هذا المعنى المشترك بينهما تشبيهاً بالصلوة الحق على الانبياء في الصور  
بالمركب والسجود والصلوة مجازية الانعطاف في الصور ايضاً لكونه مأخوذاً عن الصلوة  
وهذا التعظيم الذي عليه الايمان يقال صلوة ارحمك صلوة ثم نقل لفظ الصلوة  
الى الاركان اليهودية والآية كما في المحفظة لان المصلحة في تحشده وبتحريكه وجوده



و يترك صلوة فيها فلي كما في لفظ الصلوة جازاً مرسل في الاركان المعلومه كانه جازاً  
في الانقطاع المفرد في المرتبة الثانية - وهذا الانقطاع قد مر مشترك بين الرحمة  
والاستغفار يطلق على كل واحد منهما على سبيل الحقيقة ويجوز ان يكون الترخيم والانقطاع  
المفرد حقيقة في الرحمة جازاً في الاستغفار رسمي استغفار الملائكة ترجحاً لكونه سبباً  
للرحمة من حيث انهم مجابوا الدعوة فيكون لفظ الصلوة جازاً في الترخيم بالمعنى العام  
المتناول لرحمة الله تعالى حقيقة ولدعاء الملائكة بالرحمة في حقه فان الملائكة لما قالوا  
اللهم صل على النبي كأنهم فعلوا الرحمة في حقه لكونهم مستجاب الدعوة فليس لفظ الصلوة  
مستقلاً فيما هو رحمة الله حقيقة وفيما هو رحمة جازاً وهو استغفار الملائكة ودعائهم  
بل هو مشترك في الترخيم المتناول لها على طريق العموم الجاز لفظ الصلوة ليس فيه معنى  
حقيقي بل معنى جازي له وذلك الترخيم متناول لما هو رحمة الله تعالى حقيقة ولما هو  
رحمة جازية على طريق عموم الجاز فالحقيقة لفظ مشترك فيما وضع له من حيث انه ما وضع له  
والجاز لفظ مشترك في غير ما وضع له من حيث انه غير ما وضع له وقيد الحقيقة في تعريف الحقيقة  
والجاز لكلاً يستغفر تعريف كل واحد منهما ببعض افراد الآخر طرداً وعكساً مثل الصلوة  
اذا احتملت في الدعاء او الاركان المعلومه والافعال المخصوصة وبيان انتفاضة انها اذا احتملتها  
اهل اللغة في العبادة المخصوصة يصدق عليها انه لفظ مشترك فيما وضع له لانها وضعت لها  
في الشرع فيلزم دخولها في تعريف الحقيقة مع انها جازية في ذلك الاستعمال فتيد بقوله  
من حيث انه ما وضع له لان احتملها فيها ليس من حيث انه ما وضع له عند اهل اللغة بل  
من حيث ان الموضوع له وهو الدعاء جزء منها عندهم وكذا اذا احتملها اهل الشرع  
في الدعاء او التعظيم لانه احتمل في الموضوع له في الجملة لكن ليس من حيث انه موضوع له  
عندهم بل الموضوع له العبادة المخصوصة وهي كل للدعاء وملزوم للتعظيم قال امام ابي  
الانصار عليه رحمة الرباني قوله لا لفظية بين الثلاثة بان تكون موضوعاً لواحد منها  
بوضع واحد والآخر منها بالوضع الآخر كوضع العين للذهب تارة وللبارصة اخرى  
يقال لمثل الاشتراك اللفظي واذا اريد شمول اللفظ في هذا النوع يحتاج الى ارادة معنى  
للكل مثل ارادة ما يطلق عليه القيني ويقال له عموم المشترك وهو غير جائز عند الحنفية  
كما هو مفصل في اصول الفقه فان اطلاقه عنده على كل من معنيه على البدل حقيقة  
متفق عليه واطلاقه على احدهما غير معني حقيقة وعلى المجموع المركب منها جاز لا حقيقة  
وذهب الشافعي الى انه يصح حقيقة فيما صح اجتماعهما واستدل على جواز هذه الآية  
وقال ان الرحمة والاستغفار اجتماعان يصلون وهذا هو عموم المشترك فيكون  
بان الصلوة ليست من قبيل الاشتراك اللفظي حتى يحتاج الى دليل بل من قبيل الاشتراك

من قبيل الاشتراك المفرد فلا يلزم ان لا يلزم في جمع الثلاثة في معنى الصلوة  
عموم المشترك ان عموم اللفظ المشترك الذي هو مختلف الجواز وانما يلزم عموم المشترك  
اذا اريد كل منها من كل واحد من هذه الانواع الثلاثة في اطلاق واحد من اهل اللغة  
بان اطلق الصلوة على الرحمة والاستغفار والدعاء فلا يحتاج في جواز اطلاقها على كل  
الى اعتبار عموم المشترك المستدل بهذه الآية قال بعض الافاضل قوله فلا يلزم  
بالفرد في الحقيقة واذا كان الاشتراك في المعنى لللفظ فلا يلزم وفي بعض النسخ  
بالواو كما في الهداي فيكون جواب سؤال تقييده ان المشترك لا يراد به معانيه  
في اطلاق واحد فكيف يراد بها الرحمة وغيرها وتقرير الجواب ان الصلوة اراد بها  
التعظيم المتدرج للانواع الثلاثة كما في حاشية الهداي المسمية بهو يحس وقيل  
تقريره ان المشترك لا يستعمل في اكثر من معنى واحد على ان يكون مراداً كما بين في موضعه  
فكيف يتناول الصلوة هذه المعاني في اطلاق واحد وتقرير الجواب انها ليست مشتركة  
لما قلنا ان تنوعها بطريق الاضافة فلا يلزم ما قلتم وقيل تقريره انك اذا اردت  
بالصلوة اللفظية المعاني الثلاثة المذكورة كانت مشتركة فاذا اردتها باطلاق واحد  
من لفظ الصلوة يلزم عموم المشترك ولما قلنا في جميع معانيه مما وذا لا يجوز عندها  
وحاصل الجواب انها ليست مشتركة لما قلنا من ان تنوعها بطريق الاضافة والنسبة فلا يلزم  
ما قلت انتهى قال حين كفى في كلياته قال المحققون يحس العموم في المشترك المفرد  
ولا يحس في اللفظي فان اهم كلياته يتناول الالبان والفرس وغيرها بالمعنى العام وهو  
المعروف بالارادة والمشارك في اصطلاح الفقهاء اللفظي فانه مشترك فيه والمعنى مشترك  
واما المشترك المفرد وهو ان يكون المعنى مشتركاً فيه فليس باصطلاح الفقهاء ولا بشرط  
في ثبوت الاشتراك في لفظ نقل اهل اللغة انه مشترك بل يشترط نقلهم انه مشترك في معنيين  
او اكثر واذا ثبت ذلك بنقلهم فحينئذ سمي مشتركاً اصطلاحاً انتهى قال الاطوي في حاشية  
على قوله ديه ومن عموم المشترك وهو احتمال اللفظ في معنيين او اكثر الذي هو ما وضع له  
كما في الكليات قال كلبدي في الحاشية قال عموم المشترك انما يتحقق فيما كان فيه المعنيان  
المتقنين ويراد منه المعنى العام الشامل للمعنيين ايها صاحب منافع الاخبار  
فيما يلزم عموم المشترك فيكون يلزم الجمع بين الحقيقة والجاز في مامر وذالين بجاز  
امضاه من لم يجوز عموم المشترك فلا يلزم كونه لفظ الصلوة مشتركاً معنويها بين المعاني  
التي يلزم ان يلزم كونه الصلوة المستقلة في المعاني في اطلاق واحد مع التعظيم  
لان مقتضى دليل ان يكون شئ عظيماً ويشتمل المعاني الثلاثة لان كلاً من المعنوية



والاحسان والاستغفار والدعاء فعل يوجب وهو المناسب لاختصاص الدعاء  
بهذا اللفظ بالاصالة بالانبياء عليهم السلام واما الفرق بين الاشتراك اللفظي  
والمعنوي فانه الاول وضع اللفظ الواحد لمعان متعددة باوضاع متعددة كالعين  
والثاني وضع اللفظ واحد لكل معان متعددة كالحياة بالنسبة الى الانسان  
والفرس وغيرهما انتهى وينبغي كونه الصلوة في قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون  
على النبي مستتر بين الرحم والاشفاق لانه لم يثبت عن اهل اللغة بل هي حقيقة  
في الدعاء والاشترار لا يكون الا باللفظة المستتركة والتوهم يكون بها وبغيرها  
من تحريف او تبديل قوله اذ لا اشترار لفظا عليه لقوله لا يلزم ان لانه لا اشترار  
موجود لفظا قال امام ابيوب الانصارى قوله اذ لا اشترار لفظا ان لانه ليس بين الانواع  
الثلاثة اشترار في لفظ الصلوة بان يكون ذلك اللفظ موضوعا لكل من الثلاثة  
وضعا متقددا فيكون كل منها مشتركا في كونه معنى لذلك اللفظ بل الكل منها  
مستتر في صفة الصلوة من التعظيم اشترار الافراد في مفهوم الكل فضلا  
عن العموم فتقوله فضلا مصدر فضل يفضل مأخوذ من قولهم فضل عن المال كذا  
اذا ذهب اكثره وبقي اقله فكلما فضلا في الاستقالات الثابتة والاطلاقات النابتة  
لا بد لهما من ثلثة امور الاول اعني ما ذكر قبلها والاعني اعني ما ذكر بعدها والتوسط  
اعني توسط فضل في البين والمقصود الايراد بان الاول في معنى او مستبعد  
دليل على ان الاعني معنى او مستحيل بالطريق الاول كذا في مصنفك شرح لب الالهي  
وفي حاشية المفتاح ان فضلا مصدر فعل محذوف من قولك انقضت الدراهم  
والذي فضل منه كذا ان بقي يتوسط بين كلامين متغايرين نفيًا وإثباتًا لفظًا  
مثل فلان لا ينظر الى الفقيه فضلا عن اعطائه او معنى مثل تقاضت افكار الاكثريين  
من حل هذا التركيب ان لم يبلغه فضلا ان يصلوا الى كثره وقاعل الفعل ضمير  
يعود الى مضمون المنفي والمعني استبعاد المنفي اعني ما وقع قبل فضلا مع انه اولى  
بالوقوع والتمالة ما فوقه اعني ما وقع بعد فضلا والمعني في النفي المعنوي بقي عدم  
بلوغ الافكار الى حله عن الوصول الى كنه معناه انتهى قال امام ابيوب الانصارى  
عليه رحمة الرباني قال الشهاب كلمة فضلا تستعمل فيما يقيد ان ما بعده اولى بالحكم  
فما قبله بين ان الحكم بعدم العموم في لفظ الصلوة اولى من الحكم بعدم الاشتراك فيه  
فانه لو لم يكن في اللفظ اشتراك فيه يمتنع ان يكون في ذلك اللفظ اشتراك يكون

يكون به عامًا بل هو لفظ خاص يشتركه افراده في معناه واذا انتفى العمومية في اللفظ  
يتمتع لشماله في معنى يشمل لتلك المعاني انتهى قال بعض الافاضل قوله فضلا معنوي مطلق  
محذوف عامله وجوبًا سماعًا من فضل فضلًا ومعناه كون ما بعده اليق بالحكم  
فما قبله هذا فان عدم عموم المستتر في لفظ الصلوة اولى من عدم لفظ المستتر  
وتخصيصه ان لعدم عموم المستتر فيه مزية على عدم لفظ المستتر لان عدم عموم  
فيه مقيد بعدم جواز ارادة كل من معانيه في اطلاق واحد وعدم لفظ المستتر فيه  
مطلق فلم يقيد مزية على المطلق فان قيل قائل الجمهور تفريع على كون الصلوة بمعنى  
قال امام ابيوب الانصارى عليه رحمة الرباني هذا سؤال يرد على تفسير متعلق الصلوة  
بمعنى في تقدير كونها بمعنى الدعاء ومنشأوه اشتها اللفظ باللفظ فانه قيل اذا اكمل  
الدعاء بعلى ان يلفظ على يكون ان الدعاء للمضرة كما انه اذا اكتمل باللام يكون  
للمضرة فانه يقال في ارادة المضرة دعوت على زيد وفي ارادة المنفعة دعوت لزيد فكيف  
يصح ان لا يصح لانه الاستفهام للانكار لعلها ان تستل الصلوة بعلى ان يلفظ على  
على تقدير كونها ان الصلوة بمعنى الدعاء قال صاحب منافع الاخبار لا يقال ان الصلوة  
هنا لم تستعمل بعلى لان على ليست بمنفصلة بها بل بالمحذوف كما مر لاننا نقول ان الاستعمال  
كما يكون بحسب اللفظ يكون بحسب المعنى وعلى مستعملة بمعنى بعلى لما عرفت من انها متعلقة بها  
فصلت عنها لما مر وهذا يدل على ما مر من ان قول الشارع واردة او نازلة ليس بمقدر  
في العبارة قلت هذا ان كونه الدعاء المستعمل بعلى للمضرة يمنع للزوم كونه للمضرة  
مستند بقوله تعالى فتقوله تعالى سند للمنع كذا التفسير فنقص بلفظ الدعاء فلا يوجد  
فيما يكون بمعنى الدعاء قال صاحب منافع الاخبار قوله قلت هذا فنقص بلفظ الدعاء  
هذا اما اشارة الى كونه الدعاء المستعمل بعلى للمضرة فيكون القصر حقيقة ان لا يتجاوز  
الى غيره اصلا واما اشارة الى كون الاستعمال مطلقا بعلى للمضرة فيكون القصر اضافيا  
فالمنع ان كونه الاستعمال بعلى مقيدًا للمضرة لا يتجاوز لفظ الدعاء الى لفظ الصلوة  
والجواز ان لا يغيرها لان استعمال الشهادة والحكم والقرع وامثالها مما استعمل بعلى  
واللام بعلى يقيد المضرة واما اللفظ الذي لم يستعمل الا بعلى فلا يغيرها كلفظ الصلوة قوله  
قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما  
لما ظهر فيه اني شبه المنع قال صاحب منافع الاخبار انه قليل للاختصاص بطريق الاستيفاف  
قال دة انه لا يقال الدعاء اذا اكتمل بكلمة على يكون للمضرة لانه نقول ذلك لا يقتضي



ان يكون لفظ الصلوة اذا احتمل بهذه الكلمة للمضرة كيف وقد قال النبي عليه السلام  
اللهم صل على آل أبي ابي انتى فنع هذا قال احمد والاطوس فان قلت لفظ الصلوة  
اذا احتمل باللام يكون للنفع واذا احتمل على يكون للمضرة فهنا احتمل على اوجب منه  
بان الصلوة متضمنة بالنزلة او الواردة تقديره والصلوة نازلة او واردة على محمد  
في يكون المستعمل النازلة او الواردة وقيل هذا الاستعمال مخصوص بلفظ الدعاء  
والجواب لا يصح ان الصلوة المستعملة بمعنى يكون بمعنى الدعاء المستعمل باللام انتهى فنع هذا  
قيل ان لفظه على الدخلة على محله للام الاستحقاقية فلا يرد ما قيل قال بعض المحققين  
قوله فان قيل اذا احتمل لفظ الدعاء على يكون ذلك الدعاء للمضرة يعني اذا ذكر لفظ الدعاء  
واذا اريد به الدعاء الشريعي ذلك الدعاء على فاذا اريد بالصلوة فهنا معنى الدعاء  
والصلوة بقوله على محمد لزم ان يراد بالصلوة الدعاء الشريعي فكيف يصح استعمالها على  
على تقدير كونها ان الصلوة بمعنى الدعاء قلت هذا ان يكون الاستعمال على للمضرة فخص  
لفظ الدعاء فلا يوجب ان يكون الصلوة للمضرة اذا احتملت على بل الصلوة اذا احتملت  
على يكون للتخير لانه قال الله تعالى وتقدس سورة اسمع وملائكته يعيدون على النبي فالمراد بالصلوة  
هنا هو الجيز والمنفعة لا المضرة وكذا الصلوة في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه  
وسلموا استلزم انهما قال امام ابي الاصبهر قوله قلت انا هذا ان هذا الاستعمال  
مخصص بلفظ الدعاء ان مقتضاه انما لو تعلقت بلفظ الدعاء مرياً لا بلفظ الصلوة  
المستعملة على سواء كانت بمعنى الدعاء او غيره قوله قال الله تعالى هذه المستشاهد على استعمالها  
على ان الله وملائكته يعيدون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً فان على  
تعلقت بالصلوة في الموضعين في هذه الآية ولما قل ان يقول ان هذا ليس بواردها  
فان على ليس بمعلقة بالصلوة بل مستعلقة بالنزول او الوارود كما قد ربه الشرح وانما يرد  
على قوله تعالى صلوا او صلوا او صل على محمد والله اعلم انتهى قال صاحب المطلب على المقصود  
والمشكك على المصباح وانما اختار لفظه على دون اللام مع انه دعاء له للدعاء عليه لتضمن  
معنى النزول او نزول الرحمة ونحوها انتهى قال البعض قوله فان قيل اذا احتمل  
الدعاء على بل على ان بلفظ على يكون ان لفظه على المتعلق بالدعاء للمضرة ان موضع لفظ المضرة  
كما انه اذا احتمل الدعاء باللام يكون اللام للمنفعة فانه يقال في ارادة المضرة دعوت  
على زيد وفي ارادة المنفعة دعوت لزيد فكيف يصح استعمالها في احتمال الصلوة على  
على تقدير كونها بمعنى الدعاء وهذا ان يكون على للمضرة اذا احتمل الدعاء به فخص بلفظ  
وهنا ليس كذلك البتة وأحل على المقصود عليه ان يكون على للمضرة اذا احتمل الدعاء به  
مقصود بلفظ الدعاء ولا يتجاوز غيره يعني مقصود على انها لو تعلقت بلفظ الدعاء مرياً

او احتمال الدعاء

مرياً لا بلفظ الصلوة المستعملة على سواء كانت بمعنى الدعاء او غيره قال الله تعالى  
هذا استشهد على عدم على للمضرة ان الله تعالى وملائكته يعيدون على النبي  
يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً فان على تعلقت بالصلوة في الموضعين  
ولم تكن للمضرة اقول ان هذا ليس بواردها فان لفظه على الدخلة على محله  
بمعنى لام الاستحقاقية انتهى كلام اقول هذا خروج عن الطريق المستقيم ومحمد  
وهذا الكلام الشريف في الاصل ان في اصل اللفظ قبل العلمية يقال ان يستعمل وضماً  
لمن كثر خصاله الحميدة ككونه بهم مفعول من التمجيد الذي بناؤه للتكثير والبالغة  
ووجد الكثرة في فعل الحمد وكثرة الحمد مستلزمية لكثرة وقوع الخصال التي يتعلق بها  
الحمد ثم ان بعد كونه في الاصل على هذا المعنى جعل في ذلك الامم علماً وهيما لا افضل لرسول  
بالهام الله تعالى لامة اوجده وامة امينة وجده عبد المطلب قال عمر التوقادي  
في شرحه على متن ابي غنم لفظ محمد علم شخص نبينا صلى الله عليه وسلم سماً به  
جده عبد المطلب لموت ابيه عبد الله في سابع ولادته تفاولاً بان يكثر حمد الخلق  
وفي الشيع قبل لعبد المطلب لم سميته ابنك محمد وليس من اسما ابائك وقومك  
قال رجوت ان محمد في السماء والارض انتهى قال صاحب فتح الاكهار ومحمد هم مفعول  
من حمده بمعنى كثر حمده فحمد من كثر له الحمد وتكثير الحمد لكثرة افعاله المحمودة ثم جعل  
علماً لا افضل الانبياء عليهم السلام لكثرة تافيه قال عصام الدية في شرح الشامل سماه به  
جده عبد المطلب لما اخبرته امه بما شاهدت ليلة مولوده من الغرائب ففكرت ان له سماً  
فسماه بهذا الاسم العظيم انتهى وقال ابن جعفر سماه به بالهام من الله تعالى بذلك انتهى  
ثم جعل علماً لا افراد امته تفاولاً انتهى كلام ذلك صاحب وقال البعض وقد يجعل علماً لغيره تسميه  
وتيمناً باسمه الشريف قال شيخ اكمل قوله محمد مفعول من انبأ الفاعل المنبئ لتكثير الفعل البلية  
فيه ومفاه انه الحمد المشكور مرة بعد مرة اخرى كالحكرم للذي اكرم مرة بعد مرة اخرى  
فهو عليه السلام محمد في الدنيا بما نفع به الخلق من العلم والحكمة ومحمد في الآخرة  
بشفاعته مع عنده ربه انتهى قال شرح المثارق وامينة ام النبي عليه السلام سميته به  
حين ولدته باللائحة الالهية قال عليه السلام اسمي محمد الذي سماه ابي وروي  
ثوبان مولى النبي عليه السلام ان امينة حملت بالنبي عليه السلام ايت ففعل حملت سيد هذه  
الامة فاذا وقع على الارض فحوى اعيذه بالواحد من سائر كل حارس ثم سميته محمد فلما وضعت  
سماه محمد ثم سميته محمد وروى فيهم الله تعالى اهل عليه الصلوة والسلام سميته بذلك



وجعل علماء ذلك كثرة خصاله متعلق لجعل وعلة له ان لما علم من كثرة خصال  
 افضل الرسل و الخصال بكسر الخاء المجرى جمع خصلة وهي الخلق والطبيعة الحسنة  
 الحمد وحة صفة الخصال فان قلت ان الخصال جمع والممدوحة مفرد فكيف يقع المفرد  
 صفة للجمع مع ان المطابقة لازم بين الصفة والموصوف في الافراد والجمع وان ثبت  
 وغير ذلك اذ كان الموصوف بال الموصوف وهنا لا توجد قلت ان كل جمع غير جمع المذكور  
 مؤنث كدونه بمعنى الجماعة وبتأويلها مثلاً اذ قلت جائتني رجال فكانت قلت جائتني  
 جماعة رجال وكأن السارح قال هنا كثرة جماعة خصاله الممدوحة فتوجب المطابقة بينهما  
 في الافراد والثاني فتأمل و اخلاقه اس افضل الرسل والمراد من الاخلاق الخصال الكسبية  
 كذا في شرح قصيدة البركة فيكون قوله و اخلاقه عطف تفسير لقوله خصاله تأمل الممدوحة التي  
 ظهرت في صياوته قال صاحب منافع الاخير قوله كثرة خصاله الممدوحة و اخلاقه الممدوحة  
 الفرق بين الخصال و الاخلاق ان الاول جمع خصلة وهي تكون بمعنى المزية والفضيلة المذكورة  
 في الانسان والثانية جمع خلق بمعنى اوبخه فيكون بمعنى الطبيعة والاولى غير اختيارية  
 في الاكثر ولذلك وصفت بالممدوحة والثانية اختيارية باعتبار آثارها ولذلك  
 وصفت بالممدوحة لكن في هذا ما يجاز لان الممدوح والممدود صاحبهما فيكون حاصل المعنى  
 لكثرة احواله الحسنة الاختيارية وغير الاختيارية انتهى فليحذر لا يكون قوله و اخلاقه  
 عطف تفسير لقوله خصاله بل عطف عليه قال الله تعالى تأييد و اثبات لكثرة خصاله  
 او تعليل له ان لانه قال الله تعالى في حقه ان في شان محمد عليه الصلوة والسلام انك  
 لم يخلق عظيم و الخلق بضم الخاء واللام جمع خلق بمعنى الطبيعة الحسنة وانما جمعة شارة  
 الى ان الاخلاق كثيرة كذا في شرح قصيدة البركة والعظيم بمعنى الكامل وقال عليه السلام  
 بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ وَلِكَثْرَةِ خِصَالِهِ وَمَنْفَعَةِ النَّاسِ بِرُكَاثَةِ الْخَلَائِقِ  
 ولذا قال الله تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين يعني للجن والانس وقيل  
 لجميع الخلق للمدح ورحمة بالهداية ورحمة للمنافق بالامان من القتل ورحمة للكافر بتأخير  
 العذاب الى دار الجزاء لان في الامم السالفة اذا كذب نبية ومن كذب اهلكه الله تعالى  
 كذا في اقايد السمرقندي بقي من هذا شيء وهو ان محمد عليه السلام افضل من رسل بنى آدم  
 ورسل الملائكة اما افضليته من رسل بنى آدم ثابت بالآيات والاحاديث اما الايات  
 فاما قال الله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض قال اهل التفسير المراد به محمد عليه السلام  
 وكما قال الله تعالى في مقام آخر وكما فضل الله عليك عظماء وقال ايضا ورفقنا بعضهم على بعض  
 درجات قال اهل التفسير اراد به محمد عليه السلام واما الاحاديث فكقوله عليه السلام انا

انا سيد الاولين والاخرين ولا فخر وقوله عليه السلام انا سيد ولد آدم ولا فخر  
 وقوله عليه السلام انا اتقى ولد آدم واكرمهم على الله ولا فخر واما افضليته  
 من رسل الملائكة فثبت بقوله تعالى وفضلناهم على كثير من خلقنا تفضيلاً  
 وقد قال جمهور اهل السنة والجماعة ان خواص بنى آدم وعلم الانبياء افضل  
 من خواص الملائكة وعلم رسل الملائكة كجبرائيل وعزرائيل وميكائيل وهما فيل  
 وحمة العرش والمقرَّبون والكرسيون والروحانيون وخواص الملائكة  
 افضل من عوام بنى آدم قال التقازي بالاجماع بل بالضرورة و عوام بنى آدم  
 افضل من عوام الملائكة فالمستجود افضل من الساجد وفيه بحث مفصل في كتبه  
 فليحذر اقل لو قال ثم جعل علماء لا فضل جميع الرسل لكأنه اولى بقوله اللام للاستغراق  
 الحقيقي دون الجنس ويجوز ان يكون اللام للاستغراق العرفي واعلم انه لا بد في احتمال  
 افضل التفضيل من احد الشروط الثلاثة واما العرفي باللام او المصنف اليه او الموصوف  
 بهن وهما احتمال بالاضافه وح اما ان يكون الزيادة مطلقة او بالنسبة الى المضاف اليه  
 كما في يوسف احسن اخوته واذا قصد الزيادة بالنسبة الى المضاف اليه يشترط ان يكون  
 المفضل جزءاً من المفضل عليه كما صرح به النجاشي لا يقال يلزم على هذا الاشارة تفضيل  
 على نفسه لا يقال ان المفضل داخل في المضاف اليه لانه خارج عنه مراداً كما في الاستثناء المفضل  
 والمقصود تفضيل الشيء الذي هو موصوف افضل التفضيل على ما شارك في هذا المفهوم  
 فلا يلزم التفضيل على نفسه كذا عطف بعض المحققين في مثل هذا التركيب والله اعلم  
 وعلى الله راقول ولما امر النبي عليه الصلوة والسلام بقوله اذا صليتم على فعمدوا  
 شرح في الصلوة على الله وهو اهم جمع لا واحد له من لفظه كذا قاله قصب زاده وصاحب  
 التصريح وقال دود افندي وهما فائدة جلييلة وهي الفرق بين اهم بمعنى الجمع واهم بمعنى  
 والجمع الاول ما لا يكون له مفرد مناسب من لفظه ويكون فيه كثرة كالقوم والرهط  
 والثاني وان كان له مفرد مناسب الا ان وضعه للآحاد من حيث هو آحاد بملاحظة كونها  
 كثيرة لواحد مفهوم من لفظه يصح ان يكون مفرداً له والثالث ما يكون موضوعاً  
 للآحاد والمتكثرة باعتبار كونها كثيرة لواحد مفهوم من لفظه يصح ان يكون مفرداً له  
 وهما المجموع سماعية صرح به المحققون فللاوجه لقول الشرنبلالي في شرح المفتاح  
 ان الجواهر اهم جمع الحاشية اذ لم يقل به احد من علماء اللغة انتهى وانما راد على التنبيه  
 على ان الدعاء بلفظ على آله بالشمسية لان الدعاء بلفظ الصلوة على غير الانبياء والرسل  
 والملائكة بغير تنبيه لا يجوز لقوله تعالى لا تجعلوا قرابينكم وقرابينكم

انما هو ان المضاف اليه  
 كذا في اقايد السمرقندي







او بدلا من المظهر بالفتح على ما بينه الخاء فان قصد الدرج يدرج في التعريف اللفظي  
 وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ بناء على كونه الغرض منه تقدير معنى اللفظ فيكون  
 من قبيل التصورات على ما ذهب اليه العلامة التفتازاني وعلى هذا يكون المفسر بالكسر  
 معنى حقيقيا او مجازيا للمفسر بالفتح واما ما ذهب اليه السيد الشريف من ان التعريف  
 اللفظي من الجاد والمقديقية فيجوز على كونه الغرض منه معرفة حال اللفظ بانه موضوع  
 لذلك المعنى فيستدركون بما لقوا خارجيا عن المطالب التصورية وما نحن فيه ليس  
 من هذا القبيل على ما سيجي لاحظ ان كل مفسر بالكسر باداة التفسير من التعريف اللفظي  
 على وجه ما ذهب اليه العلامة والافاقا ان يكون من التعريف الحقيقي او من التعريف  
 اللفظي على وجه ما ذهب اليه السيد قدس سره واما ان لا يكون من قبيل التعريف  
 لاسبيل الى الاول لان المفسر بالكسر قد يكون اعم وقد يكون اخص وقد يكون معنى مجازيا  
 ومعنى كنايةا والمعنى المجازي قد يكون مبينا وهذه مناف للتعريف الحقيقي سيما  
 كما اوجدها لاسبيل الى الثاني لان المفسر بالكسر عطف ببيان او بدل ولا حكم بينهما  
 وبين متبوعها ولا سبيل الى الثالث لان المفسر بالكسر معرفة سبب معرفة المفسر  
 بالفتح وليس التعريف الا ما كان معرفة سببا لمعرفة المفسر بالفتح فيكون  
 تعريفا بالبداهة كذا في معنى زاده على الحسينية وفي شرح عوامل العتيق في بحث تعداد  
 معاني حروف الجر ان لفظ ان يقع الهمزة وسكون الياء حرف يقترن به كل مبتدأ  
 من المفرد والجملة بمعنى يعني عند الجمهور وحرف عطف عند السكاك فيكون ما بعده  
 من التوابع في المذهبين انتهى واعلم ان ههنا باعث التفسير ابهام مطلق الآل  
 وقيل باعث هذا التفسير ان الآل معنيان احدهما الاصل والعيال والثلة الاتباع  
 وهو يحتمل ارادة في المقام وصحح الملاقاة لان المطلق قد يذكر ويصح ارادة المعية  
 ومرجعه مقام الصلوة والثناء او مقام الدعاء وقائمه ازالة الابهام قوله  
 فلذا افرغ على التفسير بالاتباع والمشار اليه كونه المراد به اعم من الصحابة كونه  
 بمعنى الاتباع ومتعلق بقوله ترو عطفها ان الصحابة قدم المتعلق بالكسر على المتعلق  
 بالفتح للعصر فاصل العبارة ترو عطفها لهذا ان كونه المراد به اعم من الصحابة  
 او لاجل ان الآل يعم الصحابة فيكون بمعنى الاتباع ترو المصنف عطف الصحابة  
 عليه فلم يترد لقول وآله في صحابه فعلى هذا يلزم ذكر الاصحاب مستدركا لعدم الآل  
 للاصحاب ولدخول الاصحاب في الآل قال امام ايوب الانصاري قوله فلذا ترو  
 عطفها اشارة الى قرينة التفسير بذلك ان يكون لفظ الآل شاهدا للصحابة كونه  
 بمعنى الاتباع ترو المصنف ذكرها ونقشها في الكتابة بالعطف على انه ولم يقل وال وصحبه

وهو يبين من اللفظ بعطف آخر واجد الرأى على ذلك الوجه بالنسبة الى السامع كترتيب المصنف بالاسرار

وصحبه انتهى قال بعض الافاضل قوله فلذا ترو عطفها ان لاجل ان الآل  
 بمعنى الاتباع ترو المصنف عطف الصحابة عليه بذكرها ونقشها في الكتابة  
 بعد الآل انتهى وازداده العطف الى الصبر من قبيل اضافة المصدر الى المفعول  
 وقيل من قبيل اضافة المصدر الى فاعله بارجاع ضمير عطفها الى الآل وجعل العطف  
 بمعنى المعطوف فيكون المعنى ترو المصنف معطوف الآل وهو الاصح اب اقول  
 هذا خروج عن الطريق المستقيم وقال قره ديه وى ومن عطف الاصحى به عليه  
 فقد اعتبر النكته المشهورة من ان عطف الخاص على العام للتنبيه على فضله  
 حتى كأنه ليس من جنس تنزيلا للتفادير في الوصف منزلة التفادير في الذات  
 فلا يعرف حكمه منه كقوله تعالى حافظوا على الصلوة والصلوة الوسيلة والاول  
 ان يكون هذا العطف للتنبيه على تكرير الحكم في الخاص فنيها زيادة التعظيم به  
 قوله او لتركه وهو الوجه الثاني لتركه وهو معطوف على قوله لهذا ان او ترو  
 ذكرها بالعطف لتركه عليه السلام ذكر الصحابة في تعليم كيفية الصلوة باضافته  
 مفعول فيه لتركه عليه ان على محمد مع متعلق بالصلوة حيث قالوا مفعول له للتعليم  
 او مفعول فيه له والضمير البارز المتصل وهو الواو راجع الى الاصحاب ان ذلك  
 التعليم لما قالوا او ذلك التعليم في جملته قالوا ان الصحابة في كيف يصلح عليك  
 ان حين امروا بالصلوة عليه بقوله تعالى صلوا عليه فقال ان محمد عليه السلام  
 جوابا لسؤالهم قد لو ان الصحابة اللهم صل على محمد وال محمد الحديث ان  
 اقرأ الحديث او انظر الحديث فان لم يقل في التعليم اللهم صل على محمد وال محمد  
 واصلح محمد لشمول الآل لكونه بمعنى الاتباع وان الصحابة اول من دخل في الآل  
 كذا قال امام الايوب قال سيد علي زاده قوله الحديث بالنسبة في المشهور  
 ان اذكره او اقرؤه او اتمه وكذا قولهم الآية وقيل يجوز الرفع بتقدير الحديث مفعول  
 والجر بتقدير الى آخر الحديث والجملة الصلوة وعلى جملة والصلوة على محمد عطف  
 ان معطوف على الجملة المحذية وعلى جملة الحمد لله بجامع ان الجملة الاولى من جملة  
 الحمد لله ثناء على الله تعالى والجملة الثانية التي عطف عليها وعلى جملة والصلوة  
 على محمد على رسول الله تعالى في قوله فيكون الجملة متناستين بكونهما  
 للثناء وهذا هو الوجه الجامعة المصحية للعطف وكل منهما ان والحال ان كلامي جملتين  
 ان الاولى والثانية خبر لفظا لكونه هيئتهما مؤنونة بزيادة الجر كان المصنف  
 ان المسجحة للمحمد وهذا هو عز وجل وايضا في ان المستحق للصلوة هو في عليه السلام  
 وان كان غير مستحقا لصاحبه او تبعا او غير ذلك المستحق لله تعالى والصلوة مستحقة

في تعليمهم من القرآن والصلوة



الحمد عليه السلام او كائنه او نازلة او واردة على محمد عليه السلام او غير يكون الحمد لله  
 والصلوة على محمد قال الاستسناد والحمد بالخير معنا مقابل الاثبات وهذا الكلام الجزري  
 وانما معنى ابراهيم الحمد والتعليق فان المقصود اداء الواجب بالحمد والتعليق  
 وهذا لا يصح مجرد الاخبار بكون الحمد لله والصلوة على محمد في لا يكون بينهما كمال الانقطاع  
 المانع للعطف وهو كونه احدهما خبراً لفظاً ومعنى والاخر انما لفظاً ومعنى فقول  
 بجامع ان الاولى بيان لصحة العطف وقوله وكل منهما بيان لعدم المانع كما قاله  
 امام الايوب والجامع بينهما خيالي لا قترانها في خيال المؤمنين كقولك ان كونه  
 كل منهما اثباتاً معنى لان غير من القائل ان الله تعالى وعلم محمد وهو  
 لا يحصل بالاخبار لان الخبر بثبوت شيء لا يلزم ان شيئاً كذلك الشيء  
 كما اذا قيل الضرب ثابت وثوابه لزيد مثلاً يلزم منه ان يكون القائل ضاربه قال  
 المنع زاده قال الله بما اراده في حاشيته على متفارة العضم وذلك لان الغرض  
 انما الحمد والصلوة سواء كان بالحقبة او بالمجاز انتهى والحاصل ان المراد  
 من الاثبات والمذكور للفوس لا الاصطلاح كما ظن فقيل فالمنع احمد والله حمد  
 وصلوا على محمد صلاة او احمد الله محمد وصل على محمد صلاة وحذف الفعل لدلالة  
 المصدر عليه اقول بل المنع حدث محمد او احمد حديثاً وصليت صلاة او اصيل صلاة  
 فعل هذا لا يكون الحمد لله والصلوة على محمد مطلقاً بل يكون مقيداً وذلك لانه لو كان  
 حدث محمد لله وصليت صلاة على محمد كان الحمد ثابتاً لله في الزمان الماضي وفي الحال  
 والاستقبال وكذا كان الصلوة ثابتة على محمد فيه ذواتها وان كان المنع احمد محمد الله  
 واصل صلاة على محمد كان الحمد ثابتاً لله في الزمان الحال والاستقبال وفي الماضي  
 وكذا كانت الصلوة ثابتة على محمد فيها دونها فاذا كانت كذلك حذفت لفظة حدث او احمد  
 وكذا حذفت لفظة صليت او اصيل فاقيم حدثاً او صلاة مقامها لدلالة المصدر على فعله  
 لان قول حدث او احمد وقول صليت او اصيل فعل وقول حدثاً او صلاة مصدر  
 فالمصدر اصيل والفعل فرع والاصل يدل على حذف الفرع فصارت حدثاً لله وصلاة  
 على محمد ومع هذا لم يكن الحمد لله والصلوة على محمد مطلقاً لان حدثاً او صلاة منصبة  
 على الكون معنواً مطلقاً وهو مصدر لفعله وهو حدث او احمد وصليت او اصيل والفاء  
 باق معنى فعدل من النصب الى الرفع لدفع الفساد وليلد على الثبوت والدوام  
 وصار محمد لله وصلاة على محمد ادخل الالف واللام لاستغراق الجنس فلما دخل  
 الالف واللام لزم سقوط التنوين لان بينهما التضاد وذلك ان الالف واللام يدل  
 على التعريف والتنوين يدل على التوكيد ولا يجوز اجتماع التعريف والتوكيد كلمة واحدة

لا امر من احد وخطاب عام كما علم

وقيل الالف واللام يدل على اتصال الكلمة والتنوين على انفصالها ولا يجوز  
 اجتماع الاتصال والانفصال في كلمة واحدة فحذفت التنوين فصار الحمد لله والصلوة  
 على محمد فان قيل يرد على عطف الجملة الصلوة عليه الحمدية ان العطف من التوابع  
 وهي كل ثان اعترت باعراب سابقة من جهة واحدة وهذا لا يصح عليه لعدم الاعراب  
 في كلا المعطوفين فلا يصح عطف الجملة الصلوةية على الجملة الحمدية قلت نعم في  
 مثل هذا العطف الدمايين في تحفة الغريب وتبه المولى ضرورة في المرات لما ذكر  
 الا انها لم يصيبا فيه لان ما ذكر من التعريف ليس تعريفاً لمطلق التوابع بل لتوابع الامم  
 ولو سلم فهو باعتبار الاصل الاغلب او بتعظيم الاعراب الوجودي والعدمي كما في حاشية  
 المطول للمولى حسن چلبه وفي المصنف على معنى ابن هشام اجيب عن هذا الاشكال  
 بان المراد بالتابع هنا اللغوي لا الاصطلاحي الذي لا بد ان يكون لمبتدئ محمل  
 من الاعراب كما عرفت ابن الحاجب او اطلاق التابع هنا مجاز لعلاقة المشابهة  
 وجمع الواو المعطوف والمعطوف عليه في الثبوت لان الواو يجمعها في الثبوت  
 اذا كانت المعطوف والمعطوف عليه جملتين لا عمل لهما من الاعراب وهما كذلك  
 وفي الذات اذا كانت المسند متقدماً والمسند اليه واحداً نحو زيد عالم وعاقلة في الصفة  
 اذا كانت المسند اليه متقدماً والمسند واحد نحو علم زيد وعمر وقوله اجمعين اس  
 جميع الآل لا يخرج عنه فرد تأكيد مفرد لئلا يقع ما هو المشهور بين الجمهور  
 او حال من جموع المعطوف والمعطوف عليه على ما في المرأة او صفة له على ما في شرح  
 فقه الكيند في التفسيرات فتدبر كما قاله احمد الاطوس قوله لدفع احتمال ان يراد منه بيان  
 لفائدة التأكيد باجمعين اس تأكيد الآل باجمعين لدفع احتمال ان يراد من الآل  
 التأكيد فهو ما يقرر المتبوع على ما يفهم من كلام البيضاوي بان يدل المتبوع ضمناً  
 على ما يدل عليه التأكيد ثم ان ذلك التقرير قد يكون هو المقصود الاصيل وقد يكون  
 وسيلة الى دفع الجوز او السهو او عدم السمول كما قاله الشارح في محله وقال  
 ابن الحاجب التأكيد تابع يقرر امر المتبوع انتهى وذلك التقرير اما لدفع ضرر الغفلة  
 عن الابع اول دفع ظنه بالمتكلم الفلظ او لدفع ظن الابع به تجوز في نفس المتبوع  
 اول دفع ظن الابع به تجوز في الالف نفس المتبوع بل في شذوذه لا فائدة كثيرة فاقرب  
 الفعل الى جميع افراد المتبوع مع انه يريد النسبة الى بعضها فينبغي في هذا النوع بذكر كل  
 واجمع واخواته وتلخيصهم واربعهم ونحوها كذا فهم من الجاهل والمراد من عدم السمول  
 في قول الشارح عدم سمول الامر المتبوع في المتبوع افراد المتبوع والمراد

ان المطول والمصنف على  
 ما في التفسيرات والتفصيلات



و المراد من شمول المتبوع لافراد في قول الجاني شمول الامر المنسوب الى المتبوع  
افراد المتبوع والمراد من الامر المنسوب والفعل المنسوب الفعل المنسوب وهو  
فيما نحن فيه فعل الصلوة والدعاء قال امام ايوب الانصاري عليه راحة الرباني وقوله  
لدفع احتمال ان يراد منه ببيان لكنه اتينا به بالتاكيد ان تاكيد الال باجمعيين لدفع  
توهم عدم الشمول بان يذكر الكل وارادة البعض مجازاً ومنشأ هذا التوهم  
احتمال ان يراد من الال البعض من بعضهم قال بعض الافاضل انما ذكر اجمعيين لدفع  
توهم عدم شمول الصلوة والدعاء لجميعهم بناء على ان الدعاء لبعضهم كمن نسب  
الى الكل يجوز ان قيل ذكر الكل وارادة البعض انتهى قال صاحب زبدة الانظار  
وفائدة التاكيد دفع توهم ان المراد الاتباع المشهورة المتعارفة بحمل الاضافة  
متعلق بيراد ان اضافة الال بالضمير قوله على الجنس الاحسن ان يقال على العهد  
او الذهن او الاستفراق العرفي والتبني على انها اس الاضافة للاستفراق  
الحقيقي واما الجنس من حيث هو فلا احتمال له الا ان يقال العرفي من الذهن  
في التحقيق كما ان رايه وهو من الجنس قال امام ايوب الانصاري عليه راحة الرباني  
وقوله بحمل الاضافة على الجنس ببيان لانه اللفظ على احتمال المذكور اس وذلك  
الاحتمال ناشئ بسبب حمل اضافة الال الى الضمير على الجنس والجنس يحتمل البعض  
والكل كما في معنى لام الجنس في احتمال الاستفراق والعهد الذهن قوله والتبني  
بالجر عطف على قوله لدفع اس والتبني للسامع على انها اس الاضافة للاستفراق ان  
وان كانت الاضافة دالة على الاستفراق لكن مع احتمال كونها للعهد الذهن فاذا اكد  
باجمعيين يزول الاحتمال الثاني فيكون نصاً للاستفراق انتهى وقال بعض الحكماء  
لما جعل الال مضافاً الى ضمير محمد اس الى ضمير رابع الجمع والاضافة تحتمل تارة الجنس  
وتارة الاستفراق كلام التعريف احتمال ان يراد بالاضافة الجنس في لا يراد جميع افراد الال  
اذا الجنس يتحقق في بعض الافراد فلا يلزم تعميم التسمية فلا يحصل الاحتمال بقوله عليه السلام  
اذا ضلتم على فمموها فوجب التبني على ان المراد بالاضافة الاستفراق فأكده باجمعيين  
بان المراد بالال اجمعهم اس الدعاء اتم باجمعهم انتهى وقال بعض الآخر قوله والتبني  
على انها للاستفراق اس ذكر اجمعيين للتبني على ان الاضافة للاستفراق الحقيقي وفيه رد  
يلحق من ان ذكر اجمعيين مستند لانها من اضافة الال الى الضمير مضاف الى  
لا نسلم استدراكه لجواز كون الاضافة في الاستفراق والتبني على انها للاستفراق  
ذكره

ذكره فتذكر وكن من الشاكرين انتهى فيكون هذا اس ذكر اجمعيين قرينة مقالية  
على حمل الاضافة على الاستفراق والقرينة الحالية عليه المقام لان المقام مقام الصلوة  
الذي اخذ فيه العظيم وهو حاصل في الاستفراق وهو الجنس قال بعض المتقدمين  
والاستفراق قد يكون على سبيل الافراد وهو مفهوماً لفظاً كل وقد يكون على سبيل الاجتماع  
وهو مفهوماً لفظاً جميع والاستفراق على سبيل الافراد وقد يستلزم الاستفراق على سبيل  
الاجتماع كقولنا ضربت كل قوم يستلزم ضرب الجميع على سبيل الاجتماع وهناك كذلك  
و المراد لازم وهو الاستفراق على سبيل الاجتماع لان المصلحة عليه بفتح اللام المشددة  
يكون المجموع من حيث هو مجموع ويستلزم في الصلوة وان لم يكن بعضه مشتركاً  
لا يضر ويدل على هذا قوله اجمعيين ولهذا قيل ان الاضافة الاستفراقية ههنا  
بمعنى الكل المجموعي ولو كان على سبيل الافراد يلزم ان يكون كل من الال مشتركاً  
في الصلوة مع انه ليس كذلك انتهى اقول يا بفتح المقام لان المقام مقام الدعاء  
وهو يقتضي ان يكون بمعنى الكل الافرادى فالمنع وعلى كل واحد من الاله وقيل يمكن  
ههنا ان تكون بمعنى الكل المجموعي وهو المتبادر من اطلاق اجمعيين فالمنع وعلى مجموع  
اله فتأمل فان قلت لم آثر اجمعيين من بين الفاظ التاكيد المنصوص من انفسهم  
واعينهم وكلمهم واكتين وابتقين وابصعين مع انه كلامها يصلح ان يكون تأكيداً للال  
قلت ان انفسهم واعينهم وكلمهم لا يدل كل منها على المقصود وهو كون الصلوة على جميعهم  
وان الثلاثة الاضرة وان دل كل منها عليه لكن دلالة غير ظاهرة فتدبر فان قلت  
لم قال اجمعيين ولم يقل جميعاً مع ان كلاهما يصلح ان يكون تأكيداً للال فترجع اجمعيين  
على جميعاً ترجيح بلا مرجح قلت ان اجمعيين تأكيد لفظاً ومعنى بخلاف جميعاً لانه حال  
من حيث اللفظ وتأكيد من حيث المعنى والمقام يقتضي التأكيد فقط فلذا قال اجمعيين  
ولم يقل جميعاً وبما ذكرنا ظهر الفرق بين اجمعيين وبين جميعاً ولما وقع اجماع المؤلفين  
على ذكر بعد ليفصل بين الخط بين اس بين الشاء وبين الالباب فقل المصنف  
سالكاً مسلكهم وسأثر على سيرتهم الحسنة وبعد طرف من الظروف الزمانية  
مبنية على الضم لجر النقصان وهو حذف المضاف اليه واما بعد باعتبار الانتهاء  
والتخلص اقتضاب قريب من التخلص الاقتضاب انتقال من كلام الى كلام آخر  
بلا رعاية مناسبة بينهما والتخلص انتقال منه اليه مع رعاية مناسبة بينهما فاما بعد  
من جهة عدم المناسبة بين الشاء والالباب وقريب من التخلص من جهة اتيانه بلفظ  
يفيد انتهاء الشاء وبداية الالباب وهو ظاهر في تسليم كذا قال المعنى زاده في حاشية



وقال صاحبنا على متن ايساغوجي والمراد من ذكر هذه اللفظ تذكير الامور المتبركة في الشرع  
 والشرع وابداع المناهضة بين السابق واللاحق ولهذا قيل انه فصل الخطاب انتهى وقال الرشدي  
 والمقصود منه تذكير ابتداء تأليف هذه الامور المتبركة ليكون مقارنا للمعتبر  
 في آن الشرع غير ذاهل عنها فيزيد في التيمم والبرء ويسمي مثل هذا علم البديع  
 الاقتضاب القريب من التخصيص وفصل الخطاب اما وجه تسمية الاول ان من عادة  
 البلاغة اذا افتتح بكلام قبل المقصود يسمى هذا الكلام الى ان ينتهي الى المقصود  
 تشبيها ثم اذا انتقل منه الى المقصود فاما ان يكون انتقاله منه اليه مع رعاية  
 بينهما اول لا يكون والاول يسمى تخلصا والثاني اقتضابا ومن الاقتضاب ما هو قريب  
 من التخصيص في انه يشوبه شيء من الملازمة والمناهضة بينهما اذا عرفت هذا فوجه تسمية  
 بالاقتضاب القريب من التخصيص انه اقتضاب من جهة الانتقال من تلك الثلاثة  
 المذكورة الى كلام آخر من غير ملازمة لكن يقرب ويشبه التخصيص حيث لم يؤت بالكلام الاخر  
 فجاءه من غير قصد الى ارتباط وتعلق بما قبله بل قصد نفع من الربط على معنى مما يمكن  
 من شيء بعد هذه الثلاثة واما وجه تسمية الثاني على ما عليه علماء البلاغة ان يفتح  
 المتكلم كلامه في كل امر ذي بال بذكر الله او بتحمده فاذا اراد الخروج منه الى المقصود  
 بالذات الذي هو الغرض المسوق له الكلام ياتي بهذه اللفظ فاصلا بين الخطابين  
 ان بين ذكر الله وبين الغرض المسوق له ولهذا سمي فصل الخطاب انتهى وقال دونه اقتضى  
 بعد طرف من الظروف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه منويا وان كان في الاصل  
 من الجهات الست لانه لا يتغير للزمان اذ كان مضافا اليه انتهى وقال بعض الشافعية  
 وبعد في الاصل طرف من الظروف المكانية ومن قبيل الجهات الست ثم يستمر ههنا  
 في الزمان بملأه المكانية في النظرية بقرينة المقام لان المراد بقول بعد زمان الفراغ  
 من السبعة والحكمة والتفصيل سواء كان القول في مكان تلفظها او في غيره ولو حمل  
 على الحقيقة لكأن الشرع شرعا بالقول بعد مكانها لانه مكان واحد وهو خلاف المطلوب  
 والحاصل انه لا معنى لتقييد الشرع بالبعدية المكانية والتقييد اللازم بالبعدية الزمانية  
 لعدم امكان وحدة الزمان وقائمة التقييد وجود المناسبة في الجملة بملاحظة المضاف اليه  
 المحذوف في الانتقال من الكلام الاول الى الثاني انتهى وقال عمر القادي وبعد  
 في الاصل طرف مكان ثم يتبع في طرف الزمان فصار حقيقة عرفية فيه وفيه نظر لانه  
 يستعمل في الزمان والمكان كقولنا صرح به المحوى في شرح الاشياء فهو اما معقول للشرط  
 او الجزاء المقدر لان تقدير الكلام مما يمكن من شيء بعد زمان الفراغ من السبعة والحكمة  
 والصلوة فاقول هذه رسالة من شأنه في شيء من شأنه فاعلم ان من يمكن ان هو ما يوجد

لان الكلام الشامل على الحمد والشكر يسمى فضيلة والخطاب بهما واحد

لان الكلام الشامل على الحمد والشكر يسمى فضيلة والخطاب بهما واحد

لان الكلام الشامل على الحمد والشكر يسمى فضيلة والخطاب بهما واحد

مهما يوجد شيء وبعد متعلق يمكن على التحقيق فيكون من تنقذ الشرط وقيل بعد متعلق  
 باقوال المقدرة تحت الفاء واعتراض عليه بانه يلزم في عمل ما في حيز الفاء فيما قبله  
 وهذا لا يجوز واجيب بان عدم الجواز مخصوص بما عدا الظرف واما ما فيه فيجوز  
 عمل ما بعده فيما قبله لان الظرف معمول ضعيف فيشع فيه ما لا يشع في غيره وقيل بعد متعلق  
 بالذات والتأنيب عن اما المتضمن للمعنى الشرط وفعله والعهد عليه في ذلك وهذه القضية  
 اتفاقية عامة وهي ما يحكم فيه بعد الثاني سواء صدق المقدم او لا والمراد من هذه القضية  
 تحقيق التأليف وتأكيده التخصيص انتهى وقال الرشدي فهذه القضية متصلة لزومية  
 لان اما المتقدمة او المقدرة في نظم الكلام فيه معنى الشرط والتأكيد والتعريف مما يمكن  
 من شيء بعد السبعة والحكمة والصلوة فاقول هذه فان قيل كيف تكون لزومية ولا تلازم  
 بين شيء ما في العالم وبين شروع المصنف قلنا نعم لكن يدعي الملازمة بينهما وهذا الاوتفاء  
 لا يستلزم كذب القضية لانه كناية عن تأكيد ثبوت الحكم انتهى وقال بعض الافاضل ان بعد  
 طرف زمان وقيل طرف مكان من قبيل الجهات الست قد يستعار للزمان لكنه مضافا  
 الى الزمان نحو جئت بعد الظهر فالقدير في المقام بعد زمن الفراغ من هذه الثلاثة  
 فاقول هذه رسالة ويمكن ان يقال الاول حقيقة عرفية والثاني لغوية ويمكن ان يسمى  
 للحكام فالقدير بعد مكانها وقيل قد يكون طرف زمان وقد يكون طرف مكان كقول  
 وان شانه من البلاغة - اقتضاب قريب من التخصيص وقيل هو فصل الخطاب الذي  
 على الانقطاع عما قبله كما ذهب اليه ابن اثير ونقل اجماع المحققين عليه وان قضيت  
 فيما اتفاقية عامة كما بينه العصام في حاشية التصديقات فتدل على تأكيد التخصيص  
 اول لزومية بحسب ملاحظة قيود امان جانب الشرط مثل قصد المصنف وقد رتبته وارتفاع  
 موافقه او في جانب الجزاء مثل ينبغي ويصح ويناسب وانه اجازة من الشرط كما معروفه في المبرر  
 فتقديره مما يمكن من شيء فاقول بعد هذه والى كل ذهب لكن الاول اظهر لفظا اذ فيه  
 رعاية للترتيب المتعارف بين الانام واما من جهة المعنى فليس باظهر فان فيه تخصيص الشرط  
 حب فيه الشرط بالبعدية كما هو الظاهر من بياض الاصل الاول ولا يخفى ان التأكيد  
 انما يلازم تقييد الشرط لا تخصيصه لعدم حصول الغرض فيه ان الغرض ان التأليف المقصود  
 بهذه الثلاثة لازم لوقوع شيء ما سواء كان ذلك الشيء بعد هذه الثلاثة او لا وهو لا يحصل  
 الا بتقييد الشرط وتخصيص الجزاء والثاني ابلغ معنى اذ فيه تقييد الشرط حب لم يقيد بالبعدية  
 كما هو الظاهر من بياض الاصل الثاني وهو المقصود في هذا المقام واما من جهة اللفظ  
 فليس بابلغ فان فيه دلالة للترتيب المتعارف انتهى وقال بعض الاخر وانه اما ان يتعلق  
 بعد بالشرط كما هو من ذهب اليه فيتم التبع في النظره (الاجابة الاتية)

فانه قائم مقام اما صدق قائم مقام مما يمكن فان المبرر يجوز تعليق الظرف بالحرف الواو - مسد الفعل وعندها على ان مثل ذلك الواو  
 من صلة الافعال كقول الشاعر ولكن عند سيدي ان مثل ذلك الظرف متعلق بالفعل المقدر وينبغي الجواب مسد



بكلمة اما انما وقع بعد الاتيان بهذه الثلاثة فالمناسب ان يجعل بعد جزاء من الشرط فيكون  
 الاصل مهما يكن من شيء بعدها فالتأليف ثابت فوق كلمة اما موقع لهم فهو المبتدأ  
 وفعل هذا الشرط ونضمنه معناها فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء وتضمنها  
 معنى الابتداء لزمتها الصوق الاكم واما ان يتعلق بالجزاء كما ذهب اليه سيبويه والمأزني  
 وتضمنها اكثر النجاة فان المقصود ههنا ببيان ان التأليف المصدر بهذه الثلاثة  
 لازم لوقوع شيء ما لان التأليف لازم لوقوع شيء ما بعد هذه الثلاثة اذ لا يخفى  
 ان التأليف انما يلازم تعميم الشرط لا تخصيصه ولان المناسبات بملاحظة تصدير  
 التأليف بهذه الثلاثة ان يجعل بعد ظرفا للجزاء فيكون الاصل مهما يكن من شيء  
 فاقول بعد هذه الثلاثة ان تأليف ثابت قدم على الفاء للفصل بين اداتي الشرط  
 والجزاء لكرههم تواليهما انتهى وقال قول حصارى وبعد فصل خطاب الواو  
 للابتداء وبعد من الظروف المكانيه لانه من الجهات الست استعمل للزمان لاضافته  
 اليه والتقدير بعد زمن الفراغ من هذه الثلاثة قطع للعلم به وبأنه على الحركة  
 للفرق بين البناء العارض والاصل وعلى الضم جبراً للمحذوف كوسعي غاية لكونه  
 منتهى الكلام والعامل فيه اما انما لنيابتها عن الفعل والعامل في الظرف يكفي فيه  
 راجحة الفعل او اقول فعل الاول بعد جزء من الشرط كما ذهب اليه العلامة التفتازاني  
 والمعنى مهما يكن من شيء في الدنيا بعد اداء هذه الثلاثة فاقول الخ وعلى الثاني جزء  
 من الجزاء قدم على الفاء لفصل بين اداتي الشرط والجزاء لكرههم تواليهما كما ذهب  
 اليه النحويون والمعنى مهما يكن من شيء في الدنيا فاقول بعد اداء هذه الثلاثة فوج  
 الثاني ان المقصود ببيان التأليف المصدر بالسمية والتحميد والتصلية لازم  
 لوقوع شيء ما لان التأليف لازم لوقوع شيء بعد هذه الثلاثة اذ لا يخفى ان التأليف  
 انما يلازم تعميم الشرط لا تخصيصه ولان المناسبات بملاحظة تصدير هذه الثلاثة  
 ان يجعل بعد ظرفا للجزاء ووجه الاول انه نظر الى ان الاتيان بكلمة اما انما وقع بعد الاتيان  
 بهذه الثلاثة فاضطر الوجه الاول وفهم من دونه اقضى والعامل في الظرف اقول  
 اذا كان اما موصوفاً واما اذا كانت مقدرة والفاء من قرأتها ودالة على مكانها  
 والواو مزية تعديها عن مودة اما وتزينا للفظ وقد يقال كونه الواو عوضاً بقتضيه  
 مناسبة بين الواو وايتا مصححة لتعويضها عنها ولا يجمع حينئذ بينهما وقال بعض الافاضل  
 فان قلت لم وقع الفاء في خلال الجزاء اذا كان الظرف جزءاً منه مع ان الاصل وقوعه في صدر  
 قلت

هـ وانما وقع بعد الاتيان بهذه الثلاثة فالمناسب ان يجعل بعد جزاء من الشرط فيكون الاصل مهما يكن من شيء بعدها فالتأليف ثابت فوق كلمة اما موقع لهم فهو المبتدأ وفعل هذا الشرط ونضمنه معناها فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء وتضمنها معنى الابتداء لزمتها الصوق الاكم واما ان يتعلق بالجزاء كما ذهب اليه سيبويه والمأزني وتضمنها اكثر النجاة فان المقصود ههنا ببيان ان التأليف المصدر بهذه الثلاثة لازم لوقوع شيء ما لان التأليف لازم لوقوع شيء ما بعد هذه الثلاثة اذ لا يخفى ان التأليف انما يلازم تعميم الشرط لا تخصيصه ولان المناسبات بملاحظة تصدير التأليف بهذه الثلاثة ان يجعل بعد ظرفا للجزاء فيكون الاصل مهما يكن من شيء فاقول بعد هذه الثلاثة ان تأليف ثابت قدم على الفاء للفصل بين اداتي الشرط والجزاء لكرههم تواليهما انتهى وقال قول حصارى وبعد فصل خطاب الواو للابتداء وبعد من الظروف المكانيه لانه من الجهات الست استعمل للزمان لاضافته اليه والتقدير بعد زمن الفراغ من هذه الثلاثة قطع للعلم به وبأنه على الحركة للفرق بين البناء العارض والاصل وعلى الضم جبراً للمحذوف كوسعي غاية لكونه منتهى الكلام والعامل فيه اما انما لنيابتها عن الفعل والعامل في الظرف يكفي فيه راجحة الفعل او اقول فعل الاول بعد جزء من الشرط كما ذهب اليه العلامة التفتازاني والمعنى مهما يكن من شيء في الدنيا بعد اداء هذه الثلاثة فاقول الخ وعلى الثاني جزء من الجزاء قدم على الفاء لفصل بين اداتي الشرط والجزاء لكرههم تواليهما كما ذهب اليه النحويون والمعنى مهما يكن من شيء في الدنيا فاقول بعد اداء هذه الثلاثة فوج الثاني ان المقصود ببيان التأليف المصدر بالسمية والتحميد والتصلية لازم لوقوع شيء ما لان التأليف لازم لوقوع شيء بعد هذه الثلاثة اذ لا يخفى ان التأليف انما يلازم تعميم الشرط لا تخصيصه ولان المناسبات بملاحظة تصدير هذه الثلاثة ان يجعل بعد ظرفا للجزاء ووجه الاول انه نظر الى ان الاتيان بكلمة اما انما وقع بعد الاتيان بهذه الثلاثة فاضطر الوجه الاول وفهم من دونه اقضى والعامل في الظرف اقول اذا كان اما موصوفاً واما اذا كانت مقدرة والفاء من قرأتها ودالة على مكانها والواو مزية تعديها عن مودة اما وتزينا للفظ وقد يقال كونه الواو عوضاً بقتضيه مناسبة بين الواو وايتا مصححة لتعويضها عنها ولا يجمع حينئذ بينهما وقال بعض الافاضل فان قلت لم وقع الفاء في خلال الجزاء اذا كان الظرف جزءاً منه مع ان الاصل وقوعه في صدر قلت

قلت ان الفاء وان وقعت في خلال الجزاء لكن هذا الوقوع عارض لما ينشأ من كون الفاء  
 على ما كان عليه في الاصل من الوقوع في صدر الجزاء وهو كراية فوالى حرف الشرط والجزاء  
 فالفاء واقعة في الصدر اصلاً وتقديراً وقال بعضه لئلا يقع في صدر الجزاء  
 السببية في ابتداء الكلام وقال غيره زاده نال الله بما اراده وههنا وجه آخر  
 ذكره الدمايني في شرح معنى اللبيب وهو ان بعد محذوف لا قول المحذوف ومقوله محذوف  
 وهو تنبيه اي وبعد هذا الكلام اقول تنبيه لا فائدة المرام فهذه رسالة حينئذ الفاء  
 للسببية وهي ههنا فصيحة اي بعد زمن الفراغ من البسملة والمجمل وفيه اشارة  
 لبيان حقيقة البعدية في نفس الامر لا للبيان بحسب الظاهر وبيان تقدير المضاف اليه  
 بعد وقيل الغرض من هذا التفسير بيان حقيقة البعدية في نفس الامر لا للبيان  
 بحسب الظاهر وبيان المضاف اليه المقدر وقيل فيه اشارة الى بيان حقيقة البعدية  
 في نفس الامر لا اشارة الى البيان بحسب الظاهر وايضا اشارة الى تقدير المضاف اليه  
 قال كل منها واحد وقال امام ايوب الانصاري وقوله اي بعد الفراغ من البسملة  
 والمجمل والتصلية للاشارة الى ان لفظ بعد ههنا من الاسماء اللازمة للاضافة  
 والى انه مبني للكون ان المضاف اليه محذوف من متوياً لامسياً فانه لو كان مذكوراً او  
 محذوفاً منسياً يكون بعد معرب بحسب العوامل نحو من بعد ما جاءك وغروب بعد خبر  
 من قبل وهو ههنا مبني على الضم لثابته بالحرف في الاحتياج الى المضاف اليه  
 ومنسوب المحل على انه مفعول فيه اي للشرط المحذوف وهو مهما يكن من شيء او  
 لما قدر بعد الفاء من نحو اقول او اعلم او يقول والواو ان في وبعد ابتداء  
 وحينئذ فيه جواباً عما قبله ما تقول بعد تأنيده مقام اما لان اصله مهما يكن من شيء  
 بعد البسملة والمجمل والتصلية فاقول هذه رسالة فحذف بين من شيء للاختصار  
 او رؤى ما طلبها للاختصار ثم حذف مهما واقيم اما مقام ثم حذف اما لدلالة الفاء  
 في الجواب عليها فتصار بعد البسملة والمجمل والتصلية فاقول هذه رسالة ثم حذف  
 المضاف اليه للظرف فبنى على الضم جبراً للمحذوف فتصار بعد فاقول هذه رسالة ثم حجب  
 بالواو فتصار وبعد فاقول هذه رسالة ثم حذف اقول لدلالة المقام عليه فتصار  
 وبعد فهذه رسالة قوله اقول هذه رسالة تأكيداً باللفظ اللغوي وهو كون الكلام الخبري  
 متققاً ثابتاً وذلك يحصل بجملة معلقة على امر محقق الثبوت فالكلام الخبري متققاً قوله اقول  
 هذه رسالة الخ جعل مطلقاً على شرط وهو وجود شيء وكأنه قال مهما يوجد شيء فاقول  
 بعد البسملة والمجمل والتصلية هذه رسالة الخ ومعلوم ان الدنيا لا تخلو عن وجود شيء

هـ وانما وقع بعد الاتيان بهذه الثلاثة فالمناسب ان يجعل بعد جزاء من الشرط فيكون الاصل مهما يكن من شيء بعدها فالتأليف ثابت فوق كلمة اما موقع لهم فهو المبتدأ وفعل هذا الشرط ونضمنه معناها فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء وتضمنها معنى الابتداء لزمتها الصوق الاكم واما ان يتعلق بالجزاء كما ذهب اليه سيبويه والمأزني وتضمنها اكثر النجاة فان المقصود ههنا ببيان ان التأليف المصدر بهذه الثلاثة لازم لوقوع شيء ما لان التأليف لازم لوقوع شيء ما بعد هذه الثلاثة اذ لا يخفى ان التأليف انما يلازم تعميم الشرط لا تخصيصه ولان المناسبات بملاحظة تصدير التأليف بهذه الثلاثة ان يجعل بعد ظرفا للجزاء فيكون الاصل مهما يكن من شيء فاقول بعد هذه الثلاثة ان تأليف ثابت قدم على الفاء للفصل بين اداتي الشرط والجزاء لكرههم تواليهما انتهى وقال قول حصارى وبعد فصل خطاب الواو للابتداء وبعد من الظروف المكانيه لانه من الجهات الست استعمل للزمان لاضافته اليه والتقدير بعد زمن الفراغ من هذه الثلاثة قطع للعلم به وبأنه على الحركة للفرق بين البناء العارض والاصل وعلى الضم جبراً للمحذوف كوسعي غاية لكونه منتهى الكلام والعامل فيه اما انما لنيابتها عن الفعل والعامل في الظرف يكفي فيه راجحة الفعل او اقول فعل الاول بعد جزء من الشرط كما ذهب اليه العلامة التفتازاني والمعنى مهما يكن من شيء في الدنيا بعد اداء هذه الثلاثة فاقول الخ وعلى الثاني جزء من الجزاء قدم على الفاء لفصل بين اداتي الشرط والجزاء لكرههم تواليهما كما ذهب اليه النحويون والمعنى مهما يكن من شيء في الدنيا فاقول بعد اداء هذه الثلاثة فوج الثاني ان المقصود ببيان التأليف المصدر بالسمية والتحميد والتصلية لازم لوقوع شيء ما لان التأليف لازم لوقوع شيء بعد هذه الثلاثة اذ لا يخفى ان التأليف انما يلازم تعميم الشرط لا تخصيصه ولان المناسبات بملاحظة تصدير هذه الثلاثة ان يجعل بعد ظرفا للجزاء ووجه الاول انه نظر الى ان الاتيان بكلمة اما انما وقع بعد الاتيان بهذه الثلاثة فاضطر الوجه الاول وفهم من دونه اقضى والعامل في الظرف اقول اذا كان اما موصوفاً واما اذا كانت مقدرة والفاء من قرأتها ودالة على مكانها والواو مزية تعديها عن مودة اما وتزينا للفظ وقد يقال كونه الواو عوضاً بقتضيه مناسبة بين الواو وايتا مصححة لتعويضها عنها ولا يجمع حينئذ بينهما وقال بعض الافاضل فان قلت لم وقع الفاء في خلال الجزاء اذا كان الظرف جزءاً منه مع ان الاصل وقوعه في صدر قلت







ومن انقضاء معنى اما من هذا الفاء قال بعض المحققين لعل وجه التوضيح ان لفظ بعد  
كثيرا ما ياتي قبل في الخطب كلمة اما فقال ذنب زاده جواب اما الموهومة لكثرة وقوعها  
في هذا المقام فكانه توهم انه ذكر اما وهذا التوضيح كثير بين الانام وقال عمر التوقادي  
والفرق بينهما ان اما المقدرة محذوفة في نظم الكلام مرادة في المقام واما الموهومة  
فليس بمحذوفة في نظم الكلام ولا مرادة في المقام وقال السيدي في حاشيته على الحاشية  
والفرق بين توهم اما وتقديرها ان معنى التوضيح حكم العقل بوسطه الوهم انها  
مذكورة في النظم بواسطة اعتبارها بها في امثال هذا المقام فيكون حكما كاذبا  
ومعنى التقدير انها مقدرة فيه وتجعل في الاحكام كالمذكورة فينزه حكم مطابق للواقع  
وبالجملة كلا الوجهين ذكرهما السيد قدس سره وتبعه من جاء بعده اجراء دخول الفاء في  
على توهم اما اجراء للموهومة كذا قاله دده افندي قال ايوب الانصارى قوله اجراء بالنصب  
على انه مفعول لانه في كلام المفهوم من فحوى الكلام انما كانت جوابا للموهومة لتقدير  
اجرائها او لتقدير اجراء اما المفهوم مجرور اما المحققة لقوة ذلك الوهم بدلالة فاء  
عليه كذا قاله امام ايوب الانصارى او بسبب قيام الدال الابتدائية مقامها في مقام اما  
كذا قاله بعض المحققين فقوله هذه مبتدأ وقوله رسالة خبره والجملة مفعول المقدر  
بعد الفاء او مهابي من شئ بعد ما ذكرنا قول هذه رسالة الى نكرها لانه لم يسبق  
من المصنف الاشارة اليها ولادول عليها الحال والتاء فيها وفي امثالها ليست  
للتأنيث بل من نفس الكلمة واما الوقف على كونها صفة المذنب فباعتبار دخول التاء  
كذا ذكره الشريف في شرح المفتاح وعلى ان الرسالة في اللغة الواسطة بين المرسل  
بكر السيد او بينه من ارسل والمرسل اليه بنوع السيد او بينه من ارسل اليه  
في اتصال الاخبار بنوع الرهزة متعلق بالواسطة او تتوسط بينهما في اتصال الاخبار  
من المرسل والاحكام بنوع الرهزة جمع الحكم بضم الحاء وسكون الكاف او الاوامر  
والتواقي من الاحكام الشرعية او غيرها ثم اطلقت ان الرسالة في العرف ان  
في عرف المؤلفين على العبارات ان الالفاظ والعبارات جمع عبارة قال الكردي من العبور  
من المعنى الى اللفظ بالنسبة الى المتكلم وبالعكس بالنسبة الى السامع انتهى فقد لهم المعنى  
ما عني من اللفظ ظاهر بالنسبة الى السامع دون المتكلم اذا ظاهر بالنسبة اليه ان يقال  
ما عني لغيره باللفظ والتعبير الشامل ان يقال ما عني وقد وقال حسن عليه العبارة  
في اللغة تفسير الرويا يقال عبرت الرويا او فسرتها اطلقت على الالفاظ الدالة على المعاني  
لانها يفسر بها ما في الضمير قال يوسف الاصم واطلاقها على الالفاظ بمعنى المعتبر بهم فاعلم ان  
لان المعتبر حقيقة هو المتكلم او بمعنى المعتبر فاطلاقها على الالفاظ حقيقة عرفية لم يجران المعنى الاصلي  
بجانب

بجانب لا يفهم الا بقرينة كذا قاله الحفناوي في حاشيته على علي قوشجي وقال السيد حافظ  
في حاشيته على العبارات جمع عبارة وعلى في اللغة اما بمعنى العبور والانتقال واما بمعنى التعبير  
والتفسير وفي العرف اللفظ في الاصل تسمية اللفظ بالعبارة تسمية السبب بتم الحب  
لكونه اللفظ سببا لعبور المتكلم الى معناه وعلى الثاني كذلك لكون اللفظ سببا لتفسير المتكلم  
لمعناه للمخاطب قوله المؤلف بجمع المركبة والمجموعة صفة العبارات بتأويل الجماعة او  
تم اطلقت في العرف على العبارات المؤلفة الدالة على المعاني وقوله المستقلة بمعنى المجردة  
صفة بعد العبارات وقوله على القواعد العلمية متعلق بالمستقلة ان المستقلة على الحاشية  
العلمية اشتمال الدال على المدلول وقوله على سبيل الاختصار طرف مستقر خبر مبتدأ  
محذوف اي وهذا الاشتمال المدلول عليه بالمستقلة يكون على سبيل الاختصار  
او طرف لغو متعلق بالاشتمال المدلول عليه بالمستقلة او متعلق بالمستقلة الحقيقية  
بالقواعد العلمية فيكون من قبيل اكلت من ثمرة من تفاحه لكنه مفر لجزالة المعنى او  
حال من القواعد العلمية بتضمن معنى التبيين او حال كونه تلك القواعد مبينة  
على طريق الاختصار قال صاحب منافع الاخيار قوله على سبيل الاختصار متعلق بالمؤلفة  
لانها القريب معنى انتهى لكنه على لغة المشوش قال عمر التوقادي والرسالة في اللغة  
عبارة عن الكلام الذي ارسل الى الغير وفي الاصطلاح عبارة عن الكلام المشتمل على القواعد  
العلمية على سبيل الاختصار والمراد ههنا هو المعنى الاصطلاحي والفرق بين الرسالة  
والكتاب ان الكتاب اعم مطلقا من الرسالة لانه هو الكلام المشتمل على القواعد العلمية  
سواء كان على سبيل الاختصار او لا واما الرسالة فاشتمالها يكون على سبيل الاختصار  
فقط ولذا قال رسالة ولم يقل كتاب وقال بعض الكل والفرق بين الرسالة والكتاب  
ان الكتاب اعم مطلقا من الرسالة لانه مسائل اعتبرت مستقلة شملت انواعا اولها واما  
الرسالة وعلى مسائل اعتبرت مستقلة شملت انواعا فقط والمقصود ببيان انواع مسائل  
ولذلك آثر المصنف لفظ الرسالة على الكتاب انتهى ادول الاولى اثر لفظ الكتاب  
على الرسالة لان الكتاب هو الكامل في الفن والرسالة بخلافه فانهم فان قلت لم قال  
فهذه رسالة ولم يقل فهذا باب وهو طائفة من الكتاب مشتمل على مسائل كثيرة غير متعلق  
ما قبلها لما بهدها قلت ان الرسالة بمنزلة الجنس والباب بمنزلة النوع ولذا قال المصنف  
فهذه رسالة ولم يقل فهذا باب لاشتمالها على انواع مسائل النسخ والمقصود ببيان انواع  
جميع مسائل النسخ لانواع منها ونقل من هو في المطالع ان الرسالة ما اشتمل على مسائل  
قليلة من فن والمختصر ما اشتمل على مسائل قليلة من فن او فنون والكتاب ما اشتمل على مسائل قليلة



او كثيرة من فن اوفنون فالرسالة اخذ من الاخيرين مطلقا والثاني اخذ من الثالث  
 كذا لك كذا في الحقايق ولما كان هذا الكتاب مستحلا على سائر قليله من فن واحد  
 اثر المصنف لفظ الرسالة على المختصر والكتاب حيث لم يكل فهذا الكتاب او مختصر  
 على المعاني المدونة او اطلقت ايضا بالاطلاق الآخر على المعاني المدونة والمؤلف المدونة  
 عليها بالالفاظ المؤلفة كذا لك ان كانا طلاقا على الالفاظ في كون المعاني في القواعد  
 العلمية وفي كونها على سبيل الاختصار وهذا الاطلاق بان يكون احداهما حقيقة والاخر  
 مجازا مرسل بطلاقة الدالية والمدولية لا بان يكون مشتركا بينهما حتى لا يلزم كونه  
 اصطلاحا جديدا كذا حققه الشريف في حاشية المطول قال صاحب منافع الاخير  
 قوله كذا لك ان المستمدة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار كما طلاق القضية  
 او وتفسير هذا الاطلاق مثل اطلاق لفظ القضية على قول يحتمل الصدق والكذب  
 قال صاحب منافع الاخير قوله كما طلاق القضية متعلق باطلقت والقياس  
 ان كان طلاق القياس الذي هو قول مؤلف من اقوال متتالية سلمت لزوم عنها قول آخر  
 ونظايرهما ان كان طلاق نظائر القضية والقياس كالفصل والباب والجملة والكلام  
 والتعريف والدليل على القبيلتين متعلق بالاطلاق او على العبارة والمعنى فيقال  
 القضية المملوطة والمعمولة والقياس المملوطة والمعمولة بين ان القضية  
 تطلق تارة على القضية المملوطة كزيد قائم وتارة على المعمولة وهو الذي عبر  
 عنه بزيد قائم اما بالاشتراك اللفظي بان يكون القضية موضوعا لهما او بالحقيقة  
 والمجاز بان يكون على موضوع واحد هو الآخر فاطلاقها على الموضوع له حقيقة  
 وعلى الآخر لملاقة بينهما مجازا والثاني اولى لان المعبر هو القضية المعمولة ولما المملوطة  
 فانما عبرت لدلالة المعقولة اقوال اعلم ان القياس قسمان معقول ومملوطة واما القياس  
 المعقول فهو الذي يتركب من القضايا المعمولة واما القياس المملوطة فهو الذي يتركب من القضايا  
 المملوطة والاول منها هو القياس حقيقة والثاني منها انما يسمى قياسا لدلالة على القياس المعقول  
 والتعريف المذكور للقياس يمكن ان يجعل تعريفيا لكل واحد منهما كذا في محله على حسب ما كان في  
 كائنات في حاشية على الفنا في نور المعبره وجعله روضة من رياض الجنة  
 فالقياس المعقول قول معقول من قضايا العقل تأليا يؤدي الى التصديق في آخر  
 والقياس المملوطة ما ذكر ايضا ولا فرق بين تعريفهما في التوجيه الا ان القول والقضايا

والقضايا في الاول من المعقولات وفي الثاني من المسبوبات انتهى والتعريف المذكور  
 للقضية يجعل تعريفا للمملوطة فقط بقرينة الصدق والكذب لان الصدق والكذب  
 صفات المتكلم الذي هو عبارة عن اللفظ قال بعض الافاضل ان القضية قسمان  
 معقولة ومملوطة اما المعقولة فهي التي تتركب من المحكوم عليه وبه والنسبة التامة  
 الجزئية والمملوطة هي التي تتركب من لفظ المحكوم عليه وبه والاولى هي القضية  
 حقيقة والثانية مجازا لدلالة المعقولة وكذا القياس قسمان معقول  
 ومملوطة اما المعقول فهو الذي يتركب من القضايا المعقولة والمملوطة هو الذي  
 يتركب من القضايا المملوطة واطلاقهما على المملوطة او المعقول اما بالاشتراك او  
 في المعقول حقيقة وفي المملوطة مجازا اخذوا ريد منهما المملوطة بقرينة ما في تعريفهما  
 من الصدق والكذب في تعريف القضية ومن القول في تعريف القياس لان المراد بهما  
 ما يراد في القضية بقرينة ما بعده من التسليم والبروز ولا يجوز ان يؤخذ المعقول  
 والمملوطة معا لانه يلزم جمع معنيين اللفظ المشترك في ان واحد او جمع المعنى الحقيقي  
 والمجازي فيه وهذا لا يجوز فان قلت لم لا يجوز ان يراد المعنيين بطريق عموم المجاز  
 بان يراد من القضية والقياس ما يطلق عليه لفظ القضية والقياس قلت مثل هذا  
 في التعريفات بعيد جدا لانه مجاز بلا قرينة انتهى وفي مختصر المطالع للفاضل الكليني  
 القضية كالتعريف والدليل اما مملوطة وهي الجملة الجزئية الحاكية عن الواقع واما معقولة  
 على معناها المؤلفة من المحكوم عليه وبه والنسبة التامة الجزئية التي هي وقوع النسبة  
 او لا وتدعها انتهى قال بعض الاساتيد القضية المملوطة وهي اللفظ المركب بزيد قائم  
 والعقلية وهي المفهوم المعقل المركب كمفهوم زيد قائم والقياس المملوطة وهو اللفظ  
 المركب ايضا بزيد مرفوع وكل مرفوع فاعل والمعمولة وهو المفهوم المعقل المركب  
 بزيد كمفهوم زيد مرفوع وكل مرفوع فاعل وقال الاخر القضية المملوطة كل لفظ زيد قائم  
 والمعمولة كمفهوم زيد قائم في الذهن والقياس المملوطة كل لفظ زيد مرفوع وكل مرفوع  
 فاعل والمعمولة كمفهوم زيد مرفوع وكل مرفوع فاعل في الذهن وقال بعض الكل واعلم  
 انا اذا تصورنا المحكوم عليه وبه والنسبة واعتبرنا اللفظ يسمى قضية مملوطة والا  
 فمعمولة واذا تصورنا المعقولة والكبرى واعتبرنا اللفظ يسمى قياسا مملوطة والا  
 فمعمولة وقال الاخر القضية المملوطة كزيد قائم والمعمولة وهي الذي عبر عنه بزيد قائم  
 والقياس المملوطة كزيد فاعل وكل فاعل مرفوع يقع كالمعقولة والكبرى معا والمعمولة وهو الذي  
 عبر عنه بزيد فاعل وكل فاعل مرفوع فيز سميها عن سميها واخر ما شئت وانما اطينا

في تعريف القضية والمعمولة  
 في تعريف القياس والمعمولة  
 في تعريف القياس والمعمولة



الكلام ليؤدى حق المقام لما فيها من قدر مشترك وقع في الالفاظ والمعاني وهذا  
علة لقدرة اطلقت قال صاحب منافع الاخبار قوله لما فيها من صفات العبارات والمعاني  
متعلق باطلقت وانتشاره الى وجه السبب من ايهما كلام المؤلف ببيان لما اراد ذلك  
القدر المشترك بعد ايهما كلام المؤلف ان كلام من ألف رسالة او كتابا وقراده  
ان وايصال مراد ذلك المؤلف الى المؤلف لم يرس الى من قصد التأليف من الطلبة  
أما ايهما المعاني فظاهر واما ايهما الالفاظ فلكونها دالة على تلك المعاني  
قال بعض المحققين من ايهما كلام المؤلف في الالفاظ ومراده في المعاني بحيث اذا ذكر  
المكالم الالفاظ وصلت الى سمع المخاطب ثم وصل منها مراد المكالم الى ذهن السامع الخاطب  
لأجل الانقحام معناه فلهذا تأمل فتدبر انتهى وقال صاحب في حاشيته على التمهيد  
وهو شرح المسائل قوله من ايهما كلام المؤلف فظاهرة انه ناظر الى الالفاظ  
وقوله ومراده ناظر الى المعاني ولكن يمكن ان ينظر كل الى كل فعلى الاول ان فعلى الثاني  
الاول وهو كونه الرسالة عبارة عن العبارات والالفاظ يكون هذه اللفظ هذه  
في قوله فهذه اشارة الى الالفاظ قوله والعبارات عطف على الالفاظ عطف تفسيري وفائدة  
وفي احتماليها للمعنى اللغوي وبيان معناها الاصطلاحي لان الالفاظ جمع لفظ  
وهو في اللغة بمعنى الرمي وفي الاصطلاح ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما  
قال صاحب منافع الاخبار قوله والعبارات عطف الخافض على العام للتفسير لان العبارات  
كلام مفيد التي تنبئ بعد صفة الالفاظ وتنسب في الملاوة بمعنى القراءة صلة الموصول  
الى بعض الحاشية وتنسب من التلو بالكر بمعنى التبع في الورد الى الالفاظ والعبارات  
التي تنسب وتقر بعد تلاوة هذه الديباجة او التي تتبع هذه الديباجة وتأتى بعدها  
وقال امام ايوب الانصاري قوله التي تنسب بعد ان بعد التلخيص بهذه الجملة وهو  
قوله هذه رسالة وهذه الاحتمال يصح على تقدير تقديم الديباجة على المقصود بتزليل  
غير الموجود منزلة الموجود فالصحة في هذه الالفاظ التي ستوجد الفاظ فيما يحتاج اليه  
انتم فان قيل ان اسم الاشارة موضوع للموجود في الخارج والالفاظ التي تنسب بعد  
ليست كذلك فلا تصح الاشارة بلفظ هذه اليها فلم عبر عنها بهذه اجيب عنه  
بانه لتزليل تلك الالفاظ منزلة الموجود وحاصله ان تلك الالفاظ وان لم تكن  
موجودة تحقيقا لكنها موجودة تنزيلا وذلك كاف في الاستعمال حقيقة بناء على تعميم الموجود  
المعبر في الواقع من التحقيق والتنزيل فيمكن ان يكون حاصلا ان استعمال هذه مقترنا على تزيل  
التجوز والاستعارة تنزيلا لغير الموجود منزلة الموجود وتبيينها في التيقن وتزليل الاستعارة  
هكذا

في حاشية التمهيد على التمهيد

هكذا سببه الالفاظ التي تنسب بالامور الموجودة في الخارج في التيقن واستعمل  
لفظ هذه الموضوع للامور الموجودة في الخارج في هذه الالفاظ فصار  
استعارة مصرحة اصلية ونكتة المجاز فهنا اما للاشارة الى ثبوت هذه الالفاظ  
حيث صارت لكامل علم بها كما انها موجودة عنده ويفيد ريع الاشارة اليها  
واما الى كمال فطانت الطالب كأنه بلغ مبلغا صارت هذه الالفاظ عنده كالموجودات  
ويحقق ان يثبته الى ميز الموجود بالاشارة الخارجية وفي قوله فهذه مباغرة  
في حيث الطالب وقال بعض الاناضل والنكتة في هذا المجاز اما للتنبية على كثرة الطلاب  
كأنه علم الامور لغير الموجود في الخارج مثل الموجودات لكثرة او اما للتنبية  
على غباوة كأنه بلغ في الغباوة الى مرتبة لا يدرك شيئا من الاشياء الا يكون موجودا  
في الخارج وبوجوده الخارجي وبالمباشرة به اما للتنبية على ثبوت هذه الالفاظ بحيث كأنها  
صارت موجودة خارجية او سببه هذه الالفاظ بالامور الموجودة في الخارج في تحقق  
وقوعها ثم استعملت الصيغة الموضوع للامور الموجودة في الخارج في هذه الالفاظ  
فصار استعارة اصلية والنكتة في هذا المجاز اظهار الرغبة في الخرس على وقوعها  
كأنه لكامل خرسه بحيث انه اتى هذه الالفاظ بعد وتحقيق وقوعها ومعنى فغير بهذه  
فان قيل ان اسم الاشارة موضوع للمحسوس بالبراهين وهذه الالفاظ ليست  
كذلك فلم عبر عنها بهذه قلت ان لفظ هذه فهنا استعارة مصرحة سببه هذه الالفاظ  
بالامور المحسوس بالبراهين كمال الظهور والوضوح واستعمل لفظ هذه الموضوع  
للأمر المحسوس في هذه الالفاظ فصار استعارة مصرحة اصلية ونكتة هذا المجاز  
التنبية على غباوة الطالب كأنه بلغ في الغباوة الى مرتبة لا يدرك شيئا من الاشياء  
الا بالاحساس والابصار او التنبية على كثرة الطلاب كأنه بلغ مبلغا صارت  
هذه الالفاظ عنده مثل المحسوسات والمبصرات او التي اراد اشارة الى الالفاظ  
الموجودة المنقوشة بين اليدين ان بين طرفي صحايف الرسالة من ابتداء  
بيان المقصود الى انتهائه وهذا يصح على تقدير تأخير الديباجة عن المقصود فالصحة  
فهذه الالفاظ الموجودة المنقوشة الفاظ فيما يحتاج اليه كذا قال امام ايوب الانصاري  
فعلى هذه الاحتياج في لفظ هذه الى ارتكاب التجوز لا يقال حمل الرسالة على هذه باللمة  
للاخذ بها لانا نقول ان اراد انهما مقترنان ذاتا فسلم ولا ضرر فيه وان اراد مقترنان  
مفهوما فمفهوم لان عنوان الموضوع ومفهوم هو الهندية وعنوان المحمول هو الرسالة  
فتقاربا مفهوما وشرط الحمل بقوى الاتحاد خارجا والتقاء مفهوما وقد وجد ذلك  
فيما نحن فيه قال بعض الافاضل والخيار ان الرسالة واجزاؤها عبارة عن الالفاظ او  
المنقوشة في الكتاب اليه في هذه الالفاظ او المنقوشة لان الرسالة محمولة على هذه والمحمول



متحد مع الموضوع اخرى وعلى الثاني ان على الاطلاق الثاني وهو كون الرسالة عبارة  
 عن المعاني تكون ان لفظ هذه اشارة الى المعاني المرتبة الموجودة في الذهن من غير صيانة  
 الالفاظ لها ووضعها لها على تقدير تقديم الديباجة على المقصود وهذا التأليف والتفريق  
 اوضح في الالفاظ ان اشارة الى المعاني المرتبة الموجودة في الذهن وفي الالفاظ  
 التي وضعت لهذه المعاني يعني مع المعاني والالفاظ المكتوبة الدالة عليها على تقدير  
 تأخير الديباجة عن المقصود او فيها وفي الكتابة ان اشارة الى مجموع المعاني  
 المرتبة الموجودة في الذهن مع الالفاظ الموضوعية المكتوبة ومع النقوش الدالة  
على الالفاظ في الكتابة وهذا معنى تقدير تأخير الديباجة عن المقصود ايضا  
 كما قاله امام ابيوب الانصاري المسمى للمجلد الثاني من محرم افندك حاشية الجاني  
 قال بعض المحققين قوله او فيها وفي الكتابة ان او يكون اشارة الى المعاني المرتبة الموجودة  
في الذهن وفي الالفاظ وفي الكتابة يعني اشارة الى تلك المعاني مع الالفاظ  
 والنقوش الدالة على الالفاظ الدالة على المعاني ولو قال او فيها وفي النقوش  
 لكأنه اولى انتهى فان قلنا لفظ هذه موضوع للمحسوس المشاهدة والمعاني المرتبة  
 الموجودة في المواقف المذكورة ليست كذلك فلا تقع الاشارة بلفظ هذه اليها  
 فلم يبر منها بلفظ هذه اجيب عنه بان انما لتشير بلفظ المعاني منزلة المحسوس المشاهدة  
 مبالغة في كمال تعيينها وتميزها اعتناء بشار الحكم او مرزاة الى انها سهلة التناول  
 قريبة المأخذ كالامور المحسوسة وحاصله ان تلك المعاني وان لم تكن محسوسة مشاهدة  
 تحقيقا لكنها محسوسة مشاهدة تنزيلا وذلك كافي في الاستعمال حقيقة بناء على تعليم  
 المشاهدة المعتبر في الوضع من التحقيق والتنزيل ويحتمل ان يكون حاصلا من استعمال  
 لفظ هذه ههنا على سبيل التجوز والاستعارة تنزيلا للمعقول منزلة المحسوس شيئا  
 به في كمال التعيين والتميز قال بعض الكل فان قيل ان اسم الاشارة موضوع للمحسوس  
 بالبصر والمعاني المرتبة الموجودة في المواقف المذكورة ليست بمحسوسة فكيف يشار  
 اليها بهذه قلنا ان لفظ هذه ههنا استعارة مصرحة شبه المعاني المرتبة الموجودة  
 فيها بالامور المحسوسة بالبصر في الظهور والوضوح واستعمل لفظ هذه الموضوعية  
 في الامور المحسوسة في هذه الامور الغير المحسوسة استعارة اصلية والنكتة في هذا المجاز  
 اما للتبيين على ذكوة الطاب كأنه علم الامور الغير المحسوسة بالبصر مثل الجبروت لذكواته  
 واما للتبيين على غباوة كأنه بلغ في الغباوة المرتبة لا يدرك شيئا من الاشياء الا بالحواس  
 والابصار

و الابصار واما للتبيين على ثبوت المعاني بحيث كأنها ضارت محسوسة ومبصرة بالبصر انتهى  
 لا يقال انها حمل الرسالة على هذه باطله لانها متحدة لاننا نقول ان عنوان الموضوع  
 ومفهومه هو الهندية وعنوان الجول هو الرسالة فتقاربا مفهوما قبل ومن بعد  
 اشارة الى الرسالة لم يجب لان اتصاف الالفاظ او المعاني بعنوان كونها رسالة  
 لم يعلم قبل الحكم بانها رسالة كما لا يخفى انتهى وفيه خفاء لا يخفى كذا في زبدة النظر  
 وجه الخفاء انه لو لم يعلم بوجه ما اتصاف الالفاظ او المعاني بكونها رسالة قبل الحكم  
 بانها رسالة لم يكن الحكم عليها بالرسالة على انه لم لا يجوز ان يحصل الشعور على كونها  
 رسالة من قوله رسالة فيطلق عليها الرسالة قبل الحكم بها كذا في هامش زبدة النظر  
 وعلى هذا الاحتمال الذي ذكره الشيخ الرابع ان المعاني وهو ان يكون المبتدأ والخبر عبارتين  
 عن الالفاظ او عن المعاني لا يحتاج الى تقدير المضاف في احد الطرفين لصحة الحمل  
 فيها ولو عكس بصفة المجهول ان لو عكس الامر بان يكون المراد بالمبتدأ الالفاظ  
مع كونه المراد بالرسالة المعاني وبالعكس لا يحتاج بصفة المجهول ايضا ان لا يحتاج في صحة  
 حمل الخبر على المبتدأ الى حذف المضاف في المبتدأ ان في طرق المبتدأ وهو هذه  
او في الخبر ان في طرق الخبر وهو الرسالة والثاني اولى لكونه بعد الاحتياج فيكون  
 الحمل بين المبتدأ والخبر بالمجاز في الحذف قال صاحب منافع الاختيار قوله ولو عكس  
 ما ذكر من الاثر رتبين بان تكون الى المعاني على الاول والالفاظ على الثاني فافهم  
 ان فاستخرج هذا فانه لو كان اسم الاشارة اشارة الى الالفاظ مع كونه الرسالة  
 عبارة عن المعاني فاما ان يقدّر في جانب المبتدأ فيقال مدلول هذه الالفاظ على تلك  
 المعاني او في جانب الخبر فيقال هذه الالفاظ دوال تلك المعاني وان كان اسم الاثر  
 اشارة الى المعاني مع كونه الرسالة عبارة عن الالفاظ فيقال قد يرد في جانب المبتدأ  
 يقال دوال هذه المعاني على تلك الالفاظ وعلى تقديره في جانب الخبر يقال هذه المعاني  
 مدلولات هذه الالفاظ كذا قاله امام ابيوب الانصاري عليه رحمة الربانية وقال بعض المحققين  
 قوله ولو عكس لا يحتاج الى حذف المضاف في المبتدأ او في الخبر اقول ان لو ارد بالاول الالفاظ  
 وبالثاني المعاني او بالعكس لا يحتاج الى اما على الاول فالتقدير معاني هذه الالفاظ رسالة  
 او هذه الالفاظ دوال رسالة واما على الثاني فالتقدير دوال هذه المعاني رسالة او هذه المعاني  
 مدلولات رسالة انتهى وقال بعض الشراح اما على الاول فالتقدير معاني هذه الالفاظ معاني  
 مختصرة او هذه الالفاظ دوال معاني مختصرة واما على الثاني فالتقدير دوال هذه المعاني  
 الفاظ مختصرة او هذه المعاني مدلولات الفاظ مختصرة انتهى قال صاحب منافع الاختيار  
 قوله فافهم لعله اشارة الى تعيين المحذوف وهو المبتدأ مدلولات على تقدير كونه هذه

والابصار



اشارة الى الالفاظ وكون الرسالة عبارة عن المعاني ودوال على تقدير الاشارة  
الى المعاني وكون الرسالة عبارة عن الالفاظ والمخدوف في الخبر مدلولات على تقدير الاشارة  
الى المعاني وكون الرسالة عبارة عن الالفاظ ودوال على تقدير الاشارة الى الالفاظ  
وكون الرسالة عبارة عن المعاني لكن هذه الاحتمالات الاربعة لا حجة مجرد  
احتمالات عقلية لا ترتكب في هذا المحل وامثاله لعدم الاحتياج اليها فيها واشار اليه  
بلفظ لو انتهى واعلم ان في اشارة لفظ هذه في اوائل الكتب احداً وثلاثين احتمالاً  
وذلك على خمسة انواع احادية وثنائية وثلاثية ورباعية وخمسية الاولى خمسة  
الالفاظ او المعاني او النقدس او الادراكات او الملكات والثانية عشرة الالفاظ  
او الالفاظ والنقدس او الالفاظ والادراكات او الالفاظ والملكات او المعاني والنقدس  
او المعاني والادراكات او المعاني والملكات او النقدس والادراكات او النقدس والملكات  
او الادراكات والملكات والثالثة عشرة ايضا الالفاظ والمعاني والنقدس او الالفاظ  
والمعاني والادراكات او الالفاظ والملكات او النقدس والادراكات او النقدس والملكات  
او الادراكات او المعاني والادراكات او الملكات او النقدس والادراكات او الملكات والرابعة  
خمس ايضا الالفاظ والمعاني والنقدس والادراكات او الالفاظ والمعاني والنقدس والملكات  
او المعاني والنقدس والادراكات او الملكات او الالفاظ والنقدس والادراكات او الملكات  
او الالفاظ والمعاني والادراكات والملكات والاحكامه واحد الالفاظ والمعاني والنقدس  
والادراكات والملكات وهذه الاحتمالات كلها جارية في الرسالة ايضا لكن الشارح  
اقصر على اثنان منها لضعف الباقية قوله في بيان احوال ما يحتاج ظرف مستقر على انه  
صفة الرسالة او رسالة بين الالفاظ كائنة في بيان احوال معان يحتاج اليه ان  
الى معرفة تلك المعاني والتذكير باعتبار لفظ ما قال الاستاذ والمراد بما يحتاج اليه  
المسائل التي يتفرع فيها لما يحتاج اليه والمسائل لهم للنسب وهي معان في بيان مسائل  
يحتاج اليه علمها ومعرفة كل مقرب بمسألة المسئلة فان قيل ان مدخول في اما ان يكون  
ظرف زمان او ظرف مكان لتصحح المعنى الحقيقي للكمة في لآتي وفي معنا عاماً وهذا الظرفية  
المطلقة نظرية مخصوصة زمانية او مكانية فيقتضي ان يكون مدخول ظرف زمان او ظرف مكان  
والبيان ليس بشئ منها فيجمل على المجاز والعلاقة بين البياض والزمان او المكان  
مشابهة فتكون استعارة للاستعارة في مثل هذا تكون في الحروف استعارة بتسمية البعض  
او تكون في المدخول استعارة مكنية عند البعض الآخر المذهب الاول على ان البياض اعم



فهذه الاستعارة تبينة كذا حقق في نظائرها فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه ولا الجانية ويجوز  
ان يكون معنى الكلام الاجلية كما في عنيت امرأة في ظهرك فيكون المعنى فهذه رسالة مسرودة  
ومسودة لبيان ما يحتاج اليه كل معرب انتهى وقال امام ايوب الانصارى وتقدر البيان  
مع اضافة الى الاحوال لتصح الظرفية كما سمي بان يكون الالفاظ التي مع جزء من الرسالة  
الملفوظ مبينة لامور بارضة لمعان يحتاج اليه كل معرب فيكون تلك المعاني مبينة  
بصفة المفعول ويكون الرسالة عبارة عن الالفاظ مبينة بصفة الفاعل لتلك المعاني  
فالبيان بصفة المفعول لكونه مبينا لتلك الالفاظ وبغيرها يشبه الظرف المحيط للظروف  
ويستعمل ما وضع للظرف من الجروف وهو في تقدير الاستعارة التبعية فالمشبه هو المعاني  
والمشبه به هو الظروف ووجه السبب الاحاطة انتهى وقال دده افندي والبيان في الاصل  
مصدر من بان بمعنى يتبين وتظهر او هم من بين كالكلام والسلام من كلم وسلم يطلق  
على اظهار الشيء وعلى ما به الاظهار والمراد ههنا المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير  
انتهى من المنطق الظاهر لا يلتبس ببعضه بعض كما في الحاشية الطيور المظهر عما في الضمير  
به لالة وصنعة اما من الله او من اهل اللغة كما حقق في موضعه انتهى قال صديق كوفي  
البيان في الاصل مصدر بان الشيء بمعنى يتبين وتظهر وقيل البيان يطلق على دليل يحصل به  
الاعلام وعلى علم يحصل من الدليل والبيان هو التعبير عما في الضمير وافهام الغير بما ادركه  
وقيل هو الكشف عن الشيء وهو اعم من المنطق وقال بعضهم بيان الشيء قد يكون بالكلام  
والفعل والاثارة والرمز اذ الكل دليل ومبين ولكن غلب استعماله في الدلالة بالعقل  
او في تحصيل ادراكاتها والضمير راجع الى ما باعتبار معناه او المعنى هذه رسالة في تحصيل ادراكات  
ما يحتاج اليها كل معرب وهذا على تقدير كون الرسالة عبارة عن المعاني وتصحيح الظرفية  
كما ستعرف في التفصيل الآتي ان المعاني المحتاج اليها يحصل ادراكاتها بالمعاني المذكورة  
في الرسالة وبغيرها فمع هذا التوجيه يكون المعاني المحتاج اليها لكونها حاصلة منها  
ومن غيرها يشبه الظرف المحيط كذا في حاشية امام ايوب الانصارى هو المعنى في تحصيل  
ادراكات مسائل يحتاج اليها علمها وتفسيرها لكل معرب كذا قاله الاستاذ عليه  
رحمة الخلاق قال صاحب منافع الاضيار قوله او في تحصيل ادراكاتها من ادراكات  
احوال ما يحتاج اليه الى هذا على تقدير كون المراد من الرسالة المعاني انتهى واعلم  
ان ما يحتاج اليه كل معرب عبارة عن المعاني والرسالة اما عبارة عن الالفاظ او  
عبارة عن المعاني فكيف يصح الظرفية اذ في الكل يلزم الفساد وهذا اما ظرفية المعاني  
للالفاظ

٧٨  
للالفاظ روظرفية المعاني للمعاني وليس ان يجاب بتوجيه العبارة والكل على الاستعارة  
اما في ظرفية المعاني للالفاظ ان المعاني قد يحصل ويبين بالالفاظ الاخرى فيحيط البيان  
بالالفاظ فيكون بيان المعنى اعم فيكون من ظرفية الاعم للاخص واما في ظرفية المعاني  
للمعاني ان المعاني المحتاج اليها يحصل ادراكاتها بالمعاني الاخرى الغير المذكورة في الرسالة  
كما يحصل بالمعاني المذكورة فيها فيحيط التحصيل بالمعاني فيكون التحصيل اعم ايضا فيكون  
من ظرفية الاعم للاخص في كل هاتين الصورتين استعارة تبعية ان جعلت في كلمة في  
او مكنية ان جعلت في مدلولها واما في الاول والثاني لاشتمال الاعم للاخص كذا قاله  
بعض الشراح وقال بعض الافاضل واعلم ان ما يحتاج اليه كل معرب عبارة عن المعاني والرسالة  
اما عبارة عن الالفاظ او عبارة عن المعاني فكيف يصح الظرفية اذ في الكل يلزم الفساد وهذا  
اما ظرفية المعاني للالفاظ او ظرفية المعاني للمعاني فاجاب الثالث بتوجيه العبارة والكل  
على الاستعارة اما توجيه العبارة فتقدر البيان او التحصيل فمع هذا يكون من ظرفية الاعم  
للاخص لان بيان المعاني يحصل بالالفاظ الاخرى فيحيط البيان بالالفاظ فيكون بيان المعاني  
اعم وايضا ان التحصيل يحصل بغير هذه المعاني فيحيط التحصيل بالمعاني فيكون التحصيل اعم  
ايضا واما الحمل على الاستعارة فباشتمال الاعم للاخص انتهى وقال بعض الكمل واعلم  
ان ما يحتاج اليه كل معرب عبارة عن المعاني والرسالة اما عبارة عن الالفاظ او عبارة  
عن المعاني فكيف يصح الظرفية اذ في الكل يلزم الفساد وهذا اما ظرفية المعاني للالفاظ  
او ظرفية المعاني للمعاني فمع الاول يلزم ظرفية الشيء لجانية وعلى الثاني يلزم ظرفية الشيء  
لنفسه فاجاب الرابع عن الاول بتقدير البيان وعن الثاني بتقدير التحصيل انتهى واعلم  
ان ما يحتاج اليه كل معرب عبارة عن المعاني والرسالة اما عبارة عن الالفاظ او عبارة  
عن المعاني فمع الاول يتقدر البيان لتلا يلزم ظرفية الشيء لجانية فحين التقدير يلزم ظرفية الشيء  
لنفسه لما عرفت ان المراد من البيان هو المنطق الفصيح او او يلزم عدم تصحيح المعنى الحقيقي  
لكلمة في لما عرفت فتجوز على الجواز وعلى الثاني بتقدير التحصيل لتلا يلزم ظرفية الشيء  
لنفسه لان المراد بتحصيل ادراكاتها بالمعاني المدركات المحصلة بالمعاني المذكورة في الرسالة  
وبغيرها بجعل اضافة التحصيل والادراكات من اضافة الصفة للموصوف ويجعل المصدر  
بمعنى هم المفعول يقع بجعل الادراكات بمعنى المدركات ويجعل التحصيل بمعنى المحصل فيجوز  
على الجواز ايضا كذا قيل قوله والتفصيل يطلب من الباب الاول جواب سؤال مقدر فكانه  
قيل من اين يطلب التفصيل في حق هذا التركيب فاجاب بقوله والتفصيل يطلب  
من شرح الباب الاول في العاقل فاسيائية في قول المصنف وهو قوله الباب الاول  
في العاقل قال البعض قوله والتفصيل في ان تفصيل وجه ما قدرنا من المضاف على الصورتين



من قوله في بيان احوال ما يحتاج اليه ومن قوله او في تحصيل ادراكها فيما سيا  
اقرب قريب في شرح قول المصنف الباب الاول في العامل وقوله ان كل من يريد معرفة  
اجراء الاعراب في تفسير للمعرب واشارة الى ان المراد به المعرب بالقوة لا بالفعل على طريق المجاز  
المرسل بملامة القوة والفعل بان يذكر المعرب ويراد به من يريد باحث هذا التفسير  
ان للمعرب معنيان احدهما المعرب بالفعل والثاني المعرب بالقوة وهو يحتمل ارادته ومعنى  
الاطلاق لان المطلق قد يذكر ويصح ارادة المقيد ووجه قوله يحتاج الى وفائدة ازالة الابهام  
قال البعض يشير بهذا التفسير الى ان لفظ معرب مجاز مرسل بملامة الاول فيكون من قبيل  
من قتل قتيلا فله سببه والمعرفة من حقيق المصدر على وزن مفعلة مضاف الى المفعول والاجراء  
مصدر مضاف الى الفاعل على الكلمة متعلق بالاجراء على قاعدة نحو متعلق بيريده كما يدل  
عليه قول صاحب فتح الاسرار حيث قال ان كل من يريد اعراب الكلام على القانون الغدرك الجمهوري  
انتهى او ظرق مستقر على انه حال من المعرفة ان كانت تلك المعرفة على قاعدة النحو احوال  
من اجراء الاعراب ان حال كونه اجراء الاعراب كائنا على جميع قاعدة علم النحو او متعلق بالاجراء  
المقيد بالكلمة فيكون من قبيل اكلت من ثمره من تفاح او متعلق بهاء المقدر او وذلك الاجراء  
بناء او منبغ على قاعدة النحو فيميز سببها عن سببها واخرها شئ واقفا فسرنا المعرب  
من يريه معرفة اجراء الاعراب اذ من عرفه اشارة الى القرينة الماشية عن ارادة المفسر الحقيقي  
في لفظ المعرب يعني انه يمتنع ارادة المعرب بالفعل بعد كونه عارفا لان من عرف اجراء  
الاعراب على الكلمة على قاعدة النحو بالفعل لا يحتاج ذلك الى المعاني المذكورة في هذه  
البرسالة احتياجا جاتا فضلا عن كونه ان كونه الاحتياج اليه اشد فانه هو الذي حيث  
الاحتياج بالاشد بقوله اشد الاحتياج بالنصب على انه مفعول مطلق لبيان نوع الاحتياج واضافة  
الى الاحتياج من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف ان احتياجا اشد كذا قاله امم الايوب  
قال بعض الافاضل فاشد اهم تفضل وكونه مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف ان احتياج الاحتياج  
اشد الاحتياج لكثرة الصفة عين الموصوف اذ كانت قائمة مقام او باعتبار المضاف اليه  
لان اهم التفضيل له حكم ما اضيف اليه لكثرة المضاف اليه مقمالة يعني كونه نكرة ومعرفة  
ومفعولا مطلقا وجنا فاطلاق المفعول المطلق عليه فهنا اما من قبيل اطلاق اهم  
على الصفة واما من قبيل اطلاق اهم المضاف اليه على المضاف فالعلاقة جزئية فيهما لان المضاف  
والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة لشدة الاتصال بينهما فكذلك الاحتياج من الطرفين  
لفظا وضع وكذا الصفة مع الموصوف انتهى وقال بعض الكامل فاشد اهم تفضل ومصدرية  
ان كونه مصدرا مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اهم التفضيل له حكم ما

حكم ما اضيف اليه كذا قاله الجاني في مثله في بحث المفعول المطلق انتهى وفي الاحتياج  
قوله اشد الاحتياج ان الاحتياج اشد الاحتياجات منصوب مفعول مطلق لقيام مقام مفعوله  
او لاختاره المصدرية من المضاف اليه لان اهم التفضيل جزء من المضاف اليه ولهذا يراد به  
العموم اذ كان مفردا كما في قوله تعالى ولا تكونوا اول كافره بمعنى اول كفاره انتهى  
وقال بعض المحققين فان قلت لم قال المصنف اشد الاحتياج ولم يقل شديدا الاحتياج  
مع ان الشديدا بالنسبة الى الشئ يكون اشد منه قلت ليصح كون اهم التفضيل مفعولا مطلقا  
لانه اضافة الى ما هو بعض منه فيكون مصدرا بخلاف الصفة المشبهة فانها تضاف  
الى فعلها فلا يصح مصدرية فيها فيلزم وصفتها لكل معرب ولا شك في ذلك كما لا يخفى  
فليقل احتياجا شديدا لا تا نقول لما كان سبب جعل المحتاج اليه ثلثة فمعرفة الاحتياج  
لان في لزم الا مقام بها فقد عليها فيلزم التعبير باسم التفضيل على انه ابلغ في الدلالة  
عليها وبتمام الترغيب اخرى واليق انتهى وقال صاحب زبدة الانظار قوله اشد الاحتياج  
ان يحتاج اليه كل معرب باحتياج اشد او رد كلمة اشد لبيان زيادة الاحتياج لانهم  
لم يبنوا اهم التفضيل من الزيارات انتهى اذ البناء منها مع المحافظة على تمام حروف ما يجه  
منها مستغنى لان صيغة اهم التفضيل لا تسع الزيادة على ثلثة احرف ومع الحفاظ بعضها  
يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الزيارات او الثلاث مجرد فان هذه الحروف الثلاثة  
يحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثة مجرد او تكون من حروف الزيارات ايتا من اصولها  
او من زوايدها او فتمزجا منها فلا يتبين ما هو مشتق منه فلا يتبين المعنى ولهذا قال صاحب  
وسطره ان يبين من ثلاثة مجرد مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره توصيل اليه بالاشد وغيره  
مثل هذا اشد منه استخراجا وهو ان ما يحتاج اليه ان المصرفة اشارة الى ان الضمير  
للموصوف مع صلته ومع ما يتعلق به واليه اشارة بقوله كل معرب اشد الاحتياج قوله كل معرب  
بالرفع على انه فاعل يحتاج وقوله اشد الاحتياج بالنصب على انه مفعول مطلق لبيان نوع الاحتياج  
قوله وهو مبتدأ وخبره قوله ثلثة اشياء والجملة ابتدائية لا عاطفة على ما قبلها والجملة  
الابتدائية في عرف النحاة كل جملة وقعت في ابتداء الكلام او بعد جملة مستقلة لا يصح عطفها  
عليها مصدرة بحرف العطف او لا بعد ان لا يكون لها اعراب وينتهي هذه الجملة استئنافية  
ايضا فالابتدائية والاستئنافية واحدة عندهم وعند اهل التفسير ايضا قال المولى ابو السعود  
في تفسير قوله تعالى وما يشعركم انها اذا جاءكم لا يذمكم كلام متأنف وقال في تفسير قوله  
تعالى وكذا جعلنا لكل نبي عدة كلام مبتدأ وخبره لا يصح واما الاستئنافية عند اهل



فجده - ليس لها اعراب ولم تصد بالاداء جوابا لسؤال اقتضته الاولى بين الاستثنائية  
عندهم والاستثنائية عند النحاة عموم وخصوص مطلق قال في زياده نال الله بما اراده  
ان الاستثنائية عند النحاة الكلام الذي لم يرتبط بما قبله لفظا سواء وقع جوابا لسؤال مقدر  
او لا بخلاف استثنائية اهل المعاني فانه لا بد وان يكون جوابا لسؤال مقدر على ما صرح به ابن هشام  
في معنى اليبس انتهى واشياء غير منصرف بسبب كونها مذكرا بالالف الممدودة وهي قائمة  
مقام العائتين قل صاحب فتح الاسرار وفي اشياء ثلثة مذاهب مذهب الخليل وسيبويه  
في الاصل شيئا في وزن فعلا وفقدت الهمزة الاولى موضع الفاء فصار شيئا  
على وزن افعاء ومذهب الفراء اصلها اشياء على وزن افعلاء يكون الفاء  
وكسر العين جمع شيئين بتشد يد الياء وكسرها فحققت الياء فصار شيء فحذفت الهمزة  
الاولى فصار اشياء فنع هذه المذهبية غير منصرف للالف الثانية ومذهب الكسائي  
انها افعال جمع على كفتح واخراج فتحررت لام وليست بالالف الثانية مع هذا غير منصرف  
لقد علم انه همزة الف الثانية فهد غير منصرف بالإجماع انتهى قال حاجي بابا في شرحه  
على المصباح الاشياء جمع على كقول واقتوال عند الكسائي وعند سيبويه اصله شيئا  
على وزن فعلاء كجرأ واستكرهوا اجتماع الهمزتين بينهما الف فنقل الهمزة الاولى  
الى موضع الفاء فصار اشياء على وزن افعاء فنع الاول منصرف وعلى الثاني غير منصرف انتهى  
وفهم من سرائر الشافية ان شيئا على وزن افعاء عند الخليل وسيبويه واصلها شيئا على وزن  
فعلاء فقدت اللام وهي الهمزة الاولى الى موضع الفاء كراهة اجتماع هزتيهما بينهما الف  
وهو حاجز غير حصين وعلى وزن افعال جمع فعل عند الكسائي ويلزم عن مذهبه مخالفة الظاهر  
من وجهيه الاول غير منصرف بغير علم لان شيئا على وزن افعال لا يوجد فيه علة غير المنصرف  
لا يقال يوجد فيه العلة الثانية لغير المنصرف وهي صيغة مشبهة بالجمع لا تأتقون لا يصدق تعريفها  
عليه وهو الصيغة التي كاء او لها وثمنها مفتوحا وثالثها الف وبعد الالف حرفان متحركان  
او لهما مكسور او ثلثة احرف او لهما مكسور واوسطها ساكنه الا انهم جعلوها غير المنصرف  
تشبيها لها بفعلاء ولظنهم انها على فعلاء والثاني جمع على واو وافعال لا يجمع على افعال على ما في  
اصلة اشياء بكسر الياء قلبت الهمزة ياء لانك رما قبلها والياء الاولى واو الخفة لكونها متساوية  
للان في العلة فقلبت الثانية الفاء على غير القياس ففتحت الواو للالف والقياس ان يجمع على افعال بياء بعد العليم  
منقطة من الالف التي في اشياء وعلى وزن افعال عند الفراء واصلها افعلاء يكون الفاء وكسر العليم  
قال ان شيئا في الاصل شيئين بتشد يد الياء وكسرها على وزن فيعمل بكسر العليم فحقت كما خفت بيته

بيته بتشد يد الياء ثم جمع على افعلاء بكسر العين والتنوين كما جمع بين بتشد يد الياء  
على ابتداء بكسر الياء والتنوين ثم حذف اللام وهي الهمزة الاولى من استثنائية  
لما ذكرنا من كراهة اجتماع همزتين بينهما الف وهو حاجز غير حصين ويلزم عن مذهبه  
مخالفة الظاهر من وجوه حذف الهمزة من غير قياس يقتضيه ذلك وتصغيرها على لفظها  
وجمع الكثرة لا يصغر على لفظها وجمعها على افعال وبكسر الواو وفتح الياء وافتداء  
بكسر العين لا يجمع على افعال بكسر العين فيكون مذهب الكسائي اصح هذين المذهبين  
لانه انما يلزم مخالفة الظاهر من وجهين ومذهب الخليل وسيبويه اصح فلهذا ذهب  
لانه انما يلزم مخالفة الظاهر من وجه واحد وهو موجود في كلامهم امثلة  
كثيرة ولا يلزمها شيء مما يلزم الكسائي والفراء لان كونها غير المنصرف لاجل  
الف الثانية وتصغيرها على لفظها لانها لم يجمع لاجمع وجمعها على افعال ويجمع الواو  
لان فعلاء يجمع على فاعلى كصراء على صحاري وافعال ويجمع الواو اصله اشياء  
ببائين اولهما مكسورة فقلبت الهمزة ياء لانك رما قبلها لان ان كان غير حاجز  
حصين مع انه اخ الكسرة وحذفت الوسطى وقلبت الاخيرة الفاء على غير القياس  
والاولى واو الخفة وفتحت للالف العامل منتقون من الوصفية الى الاسمية  
والمعول والعمل وكل واحد خبر لمبتدأ فحذوف تقديره الاول العامل والثاني المعول  
والثالث العمل او الاعراب او مجموعها بعد التقاطع خبر لمبتدأ فحذوف هو هي  
او بدل الكل من ثلثة اشياء ولا مانع لجعل العامل قبل التقاطع بدل البعض  
منها لا يقتدر العائد الى المبدل منه امر منها لانه لا بد فيه فحينئذ يكون الثاني  
عطفا على الاول بتقدير العائد والثالث عطفا على احدهما كذلك وفي بدل الاحتمال  
من عائد الى المبدل منه ويجوز ان يكون المجموع منصوبا مفعول اعني المقدر  
لكن في صورة المجموع اشكال في العطف لان المعطوف تابع مقصود بالنسبة ولا نسبة  
ولا تبعية في الاعراب لان اللفظ المقصود للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع  
يستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب  
اجبر اعراب كل على كل دفعا للتميز من التجميع بلا مزج وانما قدم العامل على المعول  
لتقدم المؤثر على المتأثر واخر العمل عنهما لتأخر الاثر عن المؤثر والمتأثر اعلم  
ان التقديم اربعة ذوات كتحديد حركة اليد على حركة المفتاح وزمان كتحديد الاب على الابنة  
وطبق كتحديد الجزء على الكل ووضع كتحديد بعض اجزاء الرسالة على بعض قال بعض



المعنى قدم العامل كانه مؤثر والمؤثر مقدم في الوجود والرتبة ضرورة تقدم العلة  
على معلولها واخر العمل كونه نسبة بين الفاعل والمفعول يتوقف تحققهما على تحقق الطرفين  
ووجه الحصر في الثلاثة ارباع الاعراب فعمل مقدم وكل فعل متقدم يتوقف تحققه على ثلثة اشياء  
الفعل والمفعول وحصول النسبة بينهما على صدور الفعل عن الفاعل ووقوعه  
على المفعول انتهى اشار الى ان المتقدم رتبة لعله انه من الوضعي والحصر في الثلاثة  
استقر في وهو الذي لم يوجد مع الاستقراء والتتبع قسم آخر وههنا كذلك واردة  
الحصر هنا مفهوم من السكوت عن ذكر الزيادة لان هذا المحل محل البياض والسكوت  
في محل البياض يفيد الحصر والتفصيل يطلب من حصر الكلمة في الثلاثة وقوله اذا لم يعلم  
علة الحصر ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج في هذه الثلاثة وقيل علة لوجها الحصر  
في هذه الثلاثة او علة لشد الاحتياج الى هذه الثلاثة وما مصدرية توكيدية قال  
امام الايوب قوله اذا لم يعلم اشارة الى الدليل على كونه اشد الاحتياج فخصا بهذه  
الثلاثة دون غيرها من الاصطلاحات فقال لانه المعرب ما لم يعلم العامل بانه ان شئ  
هو وكلمة هو كيفية عمله او ما لم يعلم كيفية عمل العامل من الرفع والنصب والجر والجزم  
وسرائطه ان وجدت او ما لم يعلم شرائط عمله او عمل العامل ومن اوجع الضمير  
الى العامل جزوا عن تفكيك الضمير فقد اخطا وفي ان لفظ متعلق بعمل المؤثر  
او ما لم يعلم بان هذا العامل في ان لفظ من الامم والفعل يعمل فقوله ما لم يعلم  
العامل اشارة الى الاحتياج الى معرفة العامل وقوله وكيفية عمله اشارة الى الاحتياج  
الى معرفة العمل ارباع الاعراب وقوله في ان لفظ يعمل اشارة الى الاحتياج الى معرفة المفعول  
فقوله ما لم يعلم مفعول فيه لقوله لا يمكن قدم المفعول على الفعل للحصر او لا يمكن  
بالامكان العام يعني يتحقق لذلك المعرب اجزاء الاعراب والاجزاء مصدر مضاف الى المفعول  
على الالفاظ المستعملة في المعربات مدة عدم علمه بذلك فاصل العبارة اذ لا يمكن اجزاء الاعراب  
على الالفاظ المستعملة ما لم يعلم العامل وكيفية عمله وسرائطه وفي ان لفظ يعمل او واغنا الحصر  
ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج في هذه الثلاثة لانه لا يمكن لذلك المعرب اجزاء الاعراب  
على الالفاظ المستعملة في المعربات ما لم يعلم العامل الى اخرى وفائدة تعييننا الالفاظ المستعملة  
بالمعربات ستظهر مما سيبيح من منعنا قول المصنف يختلف به آخر المعرب متعلقا بالضوء  
فكل صاحب فتح الاسرار موضوع هذا الكتاب الذي يبحث عن احواله العامل والمفعول  
والاعراب لان كل كلام لا يخلو عنها فثبت الحاجة الى تثبت الحاجة الى معرفة العامل

هذا هو الذي لم يوجد مع الاستقراء والتتبع قسم آخر وههنا كذلك واردة الحصر هنا مفهوم من السكوت عن ذكر الزيادة لان هذا المحل محل البياض والسكوت في محل البياض يفيد الحصر والتفصيل يطلب من حصر الكلمة في الثلاثة وقوله اذا لم يعلم علة الحصر ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج في هذه الثلاثة وقيل علة لوجها الحصر في هذه الثلاثة او علة لشد الاحتياج الى هذه الثلاثة وما مصدرية توكيدية قال امام الايوب قوله اذا لم يعلم اشارة الى الدليل على كونه اشد الاحتياج فخصا بهذه الثلاثة دون غيرها من الاصطلاحات فقال لانه المعرب ما لم يعلم العامل بانه ان شئ هو وكلمة هو كيفية عمله او ما لم يعلم كيفية عمل العامل من الرفع والنصب والجر والجزم وسرائطه ان وجدت او ما لم يعلم شرائط عمله او عمل العامل ومن اوجع الضمير الى العامل جزوا عن تفكيك الضمير فقد اخطا وفي ان لفظ متعلق بعمل المؤثر او ما لم يعلم بان هذا العامل في ان لفظ من الامم والفعل يعمل فقوله ما لم يعلم العامل اشارة الى الاحتياج الى معرفة العامل وقوله وكيفية عمله اشارة الى الاحتياج الى معرفة العمل ارباع الاعراب وقوله في ان لفظ يعمل اشارة الى الاحتياج الى معرفة المفعول فقوله ما لم يعلم مفعول فيه لقوله لا يمكن قدم المفعول على الفعل للحصر او لا يمكن بالامكان العام يعني يتحقق لذلك المعرب اجزاء الاعراب والاجزاء مصدر مضاف الى المفعول على الالفاظ المستعملة في المعربات مدة عدم علمه بذلك فاصل العبارة اذ لا يمكن اجزاء الاعراب على الالفاظ المستعملة ما لم يعلم العامل وكيفية عمله وسرائطه وفي ان لفظ يعمل او واغنا الحصر ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج في هذه الثلاثة لانه لا يمكن لذلك المعرب اجزاء الاعراب على الالفاظ المستعملة في المعربات ما لم يعلم العامل الى اخرى وفائدة تعييننا الالفاظ المستعملة بالمعربات ستظهر مما سيبيح من منعنا قول المصنف يختلف به آخر المعرب متعلقا بالضوء فكل صاحب فتح الاسرار موضوع هذا الكتاب الذي يبحث عن احواله العامل والمفعول والاعراب لان كل كلام لا يخلو عنها فثبت الحاجة الى تثبت الحاجة الى معرفة العامل

الى معرفة العامل وكيفية عمله وبشرطه ان وجد وما عمل فيه حتى يمكن اجزاء الاعراب عليه  
انتهى اقول لما توقف الشروع في العلم على التقديرين بفائدة ما لا يمكن ان يكون طلبه عينا  
وعلى التصور بوجه ما لا يحتاج توجه النفس نحو المجهول المطلق وعلى بياض موضوعه  
ليتماز العلم المطلوب عن غيره اشارة او لا الفائدة بقوله يحتاج اليه كل معرب  
وثانيا التصور بقوله وهو ثلثة اشياء العامل والمفعول والعمل اذا يعلم منه  
انه علم لا يخلو البحث فيه عن هذه الثلاثة وثالثا الى بياض موضوعه بقوله الكلمة  
لان موضوعه هو الكلمة الواقعة في الكلام واثارا ايضا هنا الى عمل اربعة الصور  
بقوله رسالة والفائدة بقوله يحتاج اليه كل معرب والمادية بقوله وهو ثلثة اشياء  
والفاعلية بقوله فوجب ترتيبها وايضا به بايراد لفظ كل على دأبه في هذه الرسالة  
من ان كل بحث يمكن ان يصدق كليا ان يورده بلفظ كل واما ما لم يكن من قبيل الجزم  
ان يدرجه في تحت كل مفهوم كلي جامع وما منع ليسهل ضبطه للطالبين قال بعض الافاضل  
اعلم ان دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع في المقصود من النسخ الكلمة لكونها  
موضوع العلم وتعرف النسخ ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحثه يمتد  
بهذا التعريف عنده ما يريد عليه من مسائل الفن فيطلبه وما يريد عليه مما ليس من مسأله  
فيعرض عنه ولا يبعد عن مطلوبه بالاستشغال به وان يذكروا الغرض من تحصيل النسخ  
ليزود رغبة الطالب في تحصيله ولا يتفرغ عنه بما يعرضه من مشقة التحصيل والمصنف  
ذكر الكلمة لانه لا بد منه ليكون الشروع في الفن واعرض عن ذكر الاخير به لان كتابه  
للمصنف الذي لا يكون تحصيله الا قسريا فلا ينفعه في التحصيل ما يوجب البصيرة  
ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يفسره المصنف على حفظ ما في الكتاب  
وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم ولا الغرض منه انتهى وقال الاخر اعلم  
ان القوم قد ذكروا قبل الشروع في المقصود مقدمة لبياض امور يتوقف الشروع  
في المقصود على وجه البصيرة عليها وعلى تعريف العلم المشروع فيه ليتماز العلم  
المطلوب عن غيره وبيان الموضوع وبيان الغاية والتقديم بها ليحصل زيادة البصيرة  
لان تمايز العلوم في ذاتها تمايزا معتبرا عند القوم بحسب تمايز الموضوعات وذكر  
ايضا ما يجب تحضره للمبتدئ لان وظيفة المبتدئ حفظ القواعد والمسايل بالقر  
وبغير الارادة وكون كتابه للمبتدئ الذي تحصيله قسري لان غاية امره ان يفسر  
المعلم على حفظ ما في الكتاب ولهذا اعرض عن غيرها وما لا يجاز انتهى  
قال بعض الشراح اقول قبل الشروع في المقصود اعلم انه يجب على كل طالب ان يتوجه  
لشئ من علم او غيره ان يتصور ما هيته ذلك بوجه ما والا لم يكن التوجه عقلا

طال ان الشرح الاضطراري يتوقف على الاضطرار والارادة وعلى يتوقف على قصد الفائدة والارشاد ثم يشرح بلا مرجع وكون القصد يق بفائدة يتوقف عليه الشروع ويستحيل بدونها الى مرجع  
سبب الاحتياج في تصانيفه وهذا على فائدة الفائدة واما عند ذكر الشرحين ومنهم اهل السنة فيردون لان مجرد الارادة من جهة كذا في قوله خليل على ما بين مساهل  
طال ان الشرح الاضطراري يتوقف على الاضطرار والارادة وعلى يتوقف على قصد الفائدة والارشاد ثم يشرح بلا مرجع وكون القصد يق بفائدة يتوقف عليه الشروع ويستحيل بدونها الى مرجع  
سبب الاحتياج في تصانيفه وهذا على فائدة الفائدة واما عند ذكر الشرحين ومنهم اهل السنة فيردون لان مجرد الارادة من جهة كذا في قوله خليل على ما بين مساهل  
طال ان الشرح الاضطراري يتوقف على الاضطرار والارادة وعلى يتوقف على قصد الفائدة والارشاد ثم يشرح بلا مرجع وكون القصد يق بفائدة يتوقف عليه الشروع ويستحيل بدونها الى مرجع  
سبب الاحتياج في تصانيفه وهذا على فائدة الفائدة واما عند ذكر الشرحين ومنهم اهل السنة فيردون لان مجرد الارادة من جهة كذا في قوله خليل على ما بين مساهل



واذا اراد الشروع فيه لابد ان يعلم انه فائدة ما وان تكن فائدة في نفس الامر  
 والا لم يكن الشروع عقليا قال سيد المحققين الشروع في العلم فعل اختياري فلا بد ان يعلم  
 اولاً فائدة ما والا لا يمنع الشروع فيه ان يتصور من الواجب استحسانا ان يتصور  
 ماحية ذلك الشيء كونه او رسمه ليكون على نفس بصيرة في الشروع فيه وتزداد تلك  
 البصيرة بامور منها تصور موضوعه ومنها ان يعلم فائدة في نفس الامر ليصير نفسه  
 عن البحث في نظره ومنها ان يكون تلك الفائدة معتد بها بالنظر الى المسئلة التي  
 تكون في تحصيل ذلك العلم والا كان سعيه فيه عبثا عرفا ومنها امور اخرى ذكرها  
 سيد المحققين لانظيل بذكرها فحق الشروع علم باصول يعرف بها احوال الكلمات العربية  
 اعرابا وبناء على ان علم الصرف غير داخل فيه وهو ما تعارف الناس الان فان اريد  
 شموله قيل بطل اعرابا وبناء افراداً وتركيباً وفائدة صوت اللسان عن الخطأ  
 في الكلام وموضوعه الكلمات العربية من حيث الاعراب والبناء على ما تقدم انما  
 وقال الآخر ينبغي للشيخ في علم من العلوم ان يعرف امورا ثلثة - ليكون شروعه  
 في ذلك العلم على بصيرة وتسمية هذه الامور الثلثة في عرف ارباب التدوين بقواعد  
 العلم وهي تصور العلم بتعريفه والتصديق بان هذا العلم موضوعه كذا والتصديق  
 بفائدة ذلك العلم انما قال بعض ارباب التدوين اعلم ان ما يجب تقديمه في كل علم ستة  
 الاول تعريفه ان تعريف العلم الذي نطلب تحصيله وانما يجب تقديم تعريفه ليكون له  
 على بصيرة في طلبه فانه اذا تصور بتعريفه فقد احاط بجميع احاطة اجمالية باعتبار امثاله  
 يفضله ويميزه عما عده بخلاف ما اذا تصور بغيره فانه وان فرض انه يكفيه في طلبه لكنه  
 لا يفيد بصيرة فيه فان من ركب متن عمياء او شك ان يجتنب خطا عند الثاني  
 موضوعه ان موضوع العلم الذي يراد تحصيله وانما يجب تقديم موضوعه ان التصديق  
 بموضوعيته ليمتاز العلم المطلوب عند الطالب فزيد امتياز اذ به ان بالموضوع يمتاز العلوم  
 بانفسها بيان ذلك ان كمال النفس الانسانية في قوتها الادراكية انما هو معرفة حقائق  
 الاشياء واحوالها بقدر الطاقة البشرية ولما كانت تلك الحقائق واحوالها منكثرة متنوعة  
 وكان معرفتها مختلطة منسببة متغيرة وغير مستجيبة اقتضت حسن التعليم وتسهيله  
 ان يجعل مضبوطة متمايزة فتسمى لذلك الاول فسموا الاحوال والاعراض الذاتية  
 المتعلقة بشئ واحد اما مطلقا او من جهة واحدة او باشياء متنابهة معتد بها سواء  
 كانت ذاتي او عرضي علما واحداً ودونوه وسموا ذلك الشئ او تلك الاشياء موضوعا  
 لذلك العلم لان موضوعات مسائله راجعة اليه فصار عند علم كل طائفة من الاحوال متشركة  
 في موضوع علما منفردا متمازاً في نفسه عن طائفة اخرى متشركة في موضوع آخر فجاءت علومهم  
 متمايزة في انفسها بموضوعاتها وسلك الاواخر ايضا هذه الطريقة في علومهم اذ لا مانع  
 عقليا من ان يعة كل مثله علما برأسه ويفرد بالتعليم والامن ان يعة مسائل كثيرة غير متشركة

لا بد ان يعرف امورا ثلثة - ليكون شروعه في ذلك العلم على بصيرة وتسمية هذه الامور الثلثة في عرف ارباب التدوين بقواعد العلم وهي تصور العلم بتعريفه والتصديق بان هذا العلم موضوعه كذا والتصديق بفائدة ذلك العلم انما قال بعض ارباب التدوين اعلم ان ما يجب تقديمه في كل علم ستة الاول تعريفه ان تعريف العلم الذي نطلب تحصيله وانما يجب تقديم تعريفه ليكون له على بصيرة في طلبه فانه اذا تصور بتعريفه فقد احاط بجميع احاطة اجمالية باعتبار امثاله يفضله ويميزه عما عده بخلاف ما اذا تصور بغيره فانه وان فرض انه يكفيه في طلبه لكنه لا يفيد بصيرة فيه فان من ركب متن عمياء او شك ان يجتنب خطا عند الثاني موضوعه ان موضوع العلم الذي يراد تحصيله وانما يجب تقديم موضوعه ان التصديق بموضوعيته ليمتاز العلم المطلوب عند الطالب فزيد امتياز اذ به ان بالموضوع يمتاز العلوم بانفسها بيان ذلك ان كمال النفس الانسانية في قوتها الادراكية انما هو معرفة حقائق الاشياء واحوالها بقدر الطاقة البشرية ولما كانت تلك الحقائق واحوالها منكثرة متنوعة وكان معرفتها مختلطة منسببة متغيرة وغير مستجيبة اقتضت حسن التعليم وتسهيله ان يجعل مضبوطة متمايزة فتسمى لذلك الاول فسموا الاحوال والاعراض الذاتية المتعلقة بشئ واحد اما مطلقا او من جهة واحدة او باشياء متنابهة معتد بها سواء كانت ذاتي او عرضي علما واحداً ودونوه وسموا ذلك الشئ او تلك الاشياء موضوعا لذلك العلم لان موضوعات مسائله راجعة اليه فصار عند علم كل طائفة من الاحوال متشركة في موضوع علما منفردا متمازاً في نفسه عن طائفة اخرى متشركة في موضوع آخر فجاءت علومهم متمايزة في انفسها بموضوعاتها وسلك الاواخر ايضا هذه الطريقة في علومهم اذ لا مانع عقليا من ان يعة كل مثله علما برأسه ويفرد بالتعليم والامن ان يعة مسائل كثيرة غير متشركة

في موضوع واحد سواء كانت متنابهة من وجه آخر او لا علما واحداً ويفرد  
 بتدوينه التام لك فائدة وانما واجب تقديم فائدة العلم الذي يراد ان يشروع فيه  
 دفعا للبحث فان الطالب ان لم يعتقد فائدة اصلا لم يتصور منه الشروع فيه  
 قطعا وان اعتقد فيه فائدة غير ماضية فائدة امكنه الشروع فيه الا انه لا يرتب عليه  
 ما اعتقده بل ما هو فائدة ورتبا لم تكن موافقة لغرضه فيحصله سعيه في تحصيله عبثا  
 وليزداد رغبته فيه اذا كان ذلك العلم مريحا للطالب بسبب فائدة التي عرفها  
 فيوقية حقة من الجهد والاجتهاد في تحصيله بحسب تلك الفائدة الرابع مرتبة ان  
 شرفه وانما واجب تقديم مرتبة العلم الذي يطلب ان يشروع فيه ليعرف قدره ورتبه  
 فيما بين العلوم فيوقية حقة من الجهد الخامس سائله التي هي المقاصد وانما يتبين  
 السائل بالمقاصد لان كل علم مدون له مسائل هي المقاصد الاصلية فيه وهي  
 حقيقة ومبادئ اما مقودية او تصديقية وهي وسائل الى تلك المقاصد ورتبا  
 قدمت جزأ منه لشدة الاحتياج اليه واما عدة موضوع جزأ ثانيا فانه ان الموضوع  
 من المبادئ التصورية وكونه موضوعا له من مقدمات الشروع فيه الخارجية عنه  
 اتفاقا وانتيه المحل وجودة من المبادئ التصديقية المستمدة عندهم اصولا موضوعية  
 كما صرح به ابن سينا في برهان الشفاء وانما واجب تقديم الاشارة الاجالية  
 للمسائل العلم الذي يطلب الشروع فيه ليستنبه الطالب على ما يتوجه اليه من المطالب  
 تنبيهها موجبا لمزيد استبصاره في طلبها السادس تسمية وانما واجب تقديمها  
 لان في بيان تسمية العلم الذي يتوجه الى تحصيله مزيد اطلاع على حاله يقضي  
 بالطالب مع ما سبق الى كمال استبصاره في شأنه انما سبق الفهم لكونه  
 مقصودا في العلوم الالائية كونه ابوها وههنا نكتة كثيرة نبهت عليها لكن لا يسرها  
 المقام وعليك استخراجها بالتأمل الصادق وقال الآخر اعلم ان القدماء  
 يذكرون في صدور الكتاب الرئيس الثمانية الاول التسمية وهي عنوان العلم  
 وكان منه تعريف العلم برسمه او ببيان خاصته من خواصه ليحصل للطالب علم اجمالي  
 بمبادئه ويكون له بصيرة في طلبه والثاني الغرض من تدوينه علم الفهم وتحصيله ان  
 الفائدة المترتبة عليه لتلا يكون تحصيله عبثا في نظره والثالث المنفعة انما يتوجه

في موضوع واحد سواء كانت متنابهة من وجه آخر او لا علما واحداً ويفرد بتدوينه التام لك فائدة وانما واجب تقديم فائدة العلم الذي يراد ان يشروع فيه دفعا للبحث فان الطالب ان لم يعتقد فائدة اصلا لم يتصور منه الشروع فيه قطعا وان اعتقد فيه فائدة غير ماضية فائدة امكنه الشروع فيه الا انه لا يرتب عليه ما اعتقده بل ما هو فائدة ورتبا لم تكن موافقة لغرضه فيحصله سعيه في تحصيله عبثا وليزداد رغبته فيه اذا كان ذلك العلم مريحا للطالب بسبب فائدة التي عرفها فيوقية حقة من الجهد والاجتهاد في تحصيله بحسب تلك الفائدة الرابع مرتبة ان شرفه وانما واجب تقديم مرتبة العلم الذي يطلب ان يشروع فيه ليعرف قدره ورتبه فيما بين العلوم فيوقية حقة من الجهد الخامس سائله التي هي المقاصد وانما يتبين السائل بالمقاصد لان كل علم مدون له مسائل هي المقاصد الاصلية فيه وهي حقيقة ومبادئ اما مقودية او تصديقية وهي وسائل الى تلك المقاصد ورتبا قدمت جزأ منه لشدة الاحتياج اليه واما عدة موضوع جزأ ثانيا فانه ان الموضوع من المبادئ التصورية وكونه موضوعا له من مقدمات الشروع فيه الخارجية عنه اتفاقا وانتيه المحل وجودة من المبادئ التصديقية المستمدة عندهم اصولا موضوعية كما صرح به ابن سينا في برهان الشفاء وانما واجب تقديم الاشارة الاجالية للمسائل العلم الذي يطلب الشروع فيه ليستنبه الطالب على ما يتوجه اليه من المطالب تنبيهها موجبا لمزيد استبصاره في طلبها السادس تسمية وانما واجب تقديمها لان في بيان تسمية العلم الذي يتوجه الى تحصيله مزيد اطلاع على حاله يقضي بالطالب مع ما سبق الى كمال استبصاره في شأنه انما سبق الفهم لكونه مقصودا في العلوم الالائية كونه ابوها وههنا نكتة كثيرة نبهت عليها لكن لا يسرها المقام وعليك استخراجها بالتأمل الصادق وقال الآخر اعلم ان القدماء يذكرون في صدور الكتاب الرئيس الثمانية الاول التسمية وهي عنوان العلم وكان منه تعريف العلم برسمه او ببيان خاصته من خواصه ليحصل للطالب علم اجمالي بمبادئه ويكون له بصيرة في طلبه والثاني الغرض من تدوينه علم الفهم وتحصيله ان الفائدة المترتبة عليه لتلا يكون تحصيله عبثا في نظره والثالث المنفعة انما يتوجه



الكل وهي الفائدة المستبها بالنسبة الى حقيقة لا يعرض له في طلبه فتأمل  
 تبعه فيكون عينا والرابع تعيين الموقف ليظهر قبله في قبول كلامه بالاعتقاد عليه  
 سيما اذا كان عارفا للحق بالرجال والمرضى هو العكس عنه ارباب التحقيق  
 والكمال والخامس انه من ان يعلم هو ان من يقينيات او الظنيات من الضرورية  
 او من عمليات من الشرطيات او غيرها ليطالب ما يليق به من المسائل المطلوبة  
 ومن المقدمات والسادس انه في ان مرتبة هو ان بيان مرتبة فيما بين العلوم  
 ايا باعتبار عدم موضوع او خصوص او باعتبار توقفه على علم آخر وعدم توقفه  
 او باعتبار الاهمية والشرف ليقدم تحصيله عما يجب ويستحسن تقديمه عليه  
 ويؤخر تحصيله عما يجب او يستحسن تأخير عنه والسادس القسمة الى بيان اجزاء العلم  
 وابوابه ليطالب المتعلم في كل باب منها ما يليق به ولا يضيع وقته في تحصيل مطالب  
 اليه والسادس الاغناء التعليمية وهي امور مستحسنة في طرق التعليم احدها  
 التقسيم وهو الكثير من فوق الى اعم الى ما هو اخص منه كما في تقسيم الكل الى الجزئية  
 وثانيها التحليل وهي عكس التقسيم من الكثير الى اخص الى ما هو اعم منه كتحليل زيد  
 الى الانسان والحيوان وتحليل الحيوان الى الجسم وثالثها بيان التحديد من ايراد الشيء  
 واربعا بيان البرهان من الطريق الموصل الى الوقوف على الحق والعمل وانما ذكرناها  
 ازاية للدغدغة عن ارباب التحصيل اما الحصر فاستقر في وجدنا امر آخر واد  
 ذلك فليذكر من ترك فلا بأس عليه لانه امر احتياجي وبالله التوفيق انتهى وقال  
 بعض الاخر مقدمة في ماهية النسخ وبيان الحاجة اليه وموضوعه فالمقدمة ما يتوقف عليه  
 الشروع في العلم ووجه توقف الشروع انما على تصور العلم فليات الشارع في العلم  
 لو لم يتصور اولاً ذلك العلم لكان لها للجهول مطلقاً لا يتصور في الاستماع بوجه  
 فلو لم يتصور المطلق وانما على بيان الحاجة الى العلم فلا لولم يعلم غاية العلم والفرض منه الكلام  
 طلبه عينا وانما على موضوعه فليات نمايز العلوم بحسب نمايز الموضوعات فان علم النحو  
 مثلا انما اتناز عن علم الصرف بموضوعه لان علم النحو يبحث فيه عن احوال الكلمة  
 من حيث الاعراب والبناء وعلم الصرف يبحث عن احوال الكلمة من حيث الاعلال  
 والادغام فلما كان لهذا موضوع ولذا موضوع آخر صار علم النحو يميز به عن علم الصرف  
 كل منهما عن الآخر فلم يعلم الشارع في العلم ان موضوعه ان شيء هو لم يميز العلم المطلوب  
 عنده

والاشارة الى الموضوع في هذا الكلام متروك في اللغة  
 رعاية النسخ وتوضيح معنى العلم في اللغة

انما لا يمكن تصور العلم في اللغة

عنده ولم يكن له في طلبه بصيرة انما في تعريف علم النحو علم باصول يعرف بها  
 احوال اللفظ وتصح اعرابه او احوال الكلم من حيث الاعراب والبناء فالغرض  
 من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصح اعرابه كما قال عبد الغفور او معرفة  
 احوال الكلم من حيث الاعراب والبناء كما قال في حرم الفندي قال بعض المحققين  
 ان النحو يبحث عن احوال الكلمة من حيث وقوعها في التراكيب العربية وقال  
 في موضع آخر علم النحو علم باحث عن احوال الكلمة من حيث انها صالحة للاعراب  
 والبناء فالغرض منه معرفة احوال الكلمة من حيث وقوعها في التراكيب العربية  
 او معرفة احوالها من حيث انها صالحة للاعراب والبناء فهذا كما انه غرض للتعليم  
 غرض للتدوين ايضا وما اشتهر من ان الغرض منه هو عصمة اللسان عن الخطأ في الكلام  
 لا ينافيه ايضا لانها متلازمان فهو امر اعتباري ومن راعى قواعده في النحو سلم  
 لانه عن الخطأ في الكلام فيترتب عليه معرفة احوال الكلمة فهي العصمة عن الخطأ فيه  
 بشرط المراعات فغاية النحو هي معرفة احوالها او العصمة عن الخطأ فيه والاشارة  
 هو المشهور كما سبق والا اول هو الظاهر من اللفظ فان شئت طبق على المشهور  
 لانها متقاربان كما لا يخفى وقال في موضع آخر ان معرفة احوال الكلمة مما يترتب  
 على النحو وكل ما يترتب على الشيء فهو غاية ذلك الشيء فيفيد ان معرفة احوال الكلمة  
 غاية النحو وقال في موضع آخر غير هذا به الموضوع فغاية النحو هي عصمة اللسان  
 عن الخطأ في الكلام على ما هو المشهور عند الجمهور فالمراد بغاية النحو غاية تدوينه وتحصيله  
 مقدمة في تعريف مطلق النحو وهو عند المتكلمين المحققين والاصوليين صفة  
 توجب تمييزاً لا يحتمل متعلقة النقيض لا حالاً ولا مآلاً وقيل هو صفة يتجلى  
 بها المعلوم لمن قامت هي به وقيل هو صفة راسخة يدرك به الكليات والجزئيات  
 وقيل هو ادراك على ما هو به وقيل زوال الخفاء عن المعلوم والجمل نقيضه  
 وقيل هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع وقال الحكماء وهو حصول صورة الشيء  
 في العقل وقالوا ايضا هو ما يبحث فيه عن الاعراض الذاتية لموضوعه وتعرف موضوعه  
 وهو ما يبحث عن اعراضه الذاتية فهو موضوع كل علم هو ما يبحث في ذلك العلم عن غرضه  
 الذاتية كالكمالات لعلم النحو فانه يبحث فيه عن احوالها من حيث الاعراب والبناء  
 فغاية البحث عن اعراض الموضوع الذاتية هو عملها عليه بحسب المآل وقيل المراد من البحث

في تعريف العلم في اللغة

في تعريف العلم في اللغة

في تعريف العلم في اللغة



عن المعارض الذاتية حملها على موضوع العلم او على انواعه او على اعراضه الذاتية  
او على انواعها انتهى وما يسمون ان يعلم ان المراد بالبحث في العلم عن المعارض الذاتية  
للشئ ان يترجم البحث فيه اليها بان يجعل موضوع العلم موضوع المسئلة ويجعل عليه  
ما هو عرض ذاته له او يجعل نوعه موضوع المسئلة ويجعل عليه ما هو عرض ذاتي  
لذلك النوع او ما يعرض لامر اعم لكن بشرط ان لا يتجاوز عموم موضوع العلم  
او يجعل عرضه ذاته او نوعه موضوع المسئلة ويجعل عليه العرض ذاته له او ما يعرضه  
لامر اعم بالشرط المذكور فيكون الظاهر من البحث عن المعارض الذاتية للشئ في العلم  
عمل المعارض الذاتية فيه على ذلك الشئ الذي هو موضوع العلم وتعرف غاية  
وعرضه وعلى المعرفة او العصة اعلم ان موضوعات المسائل ليست موضوع الفن  
فانه مثلا يجوز ان يكون موضوع المسئلة الامم وقسم الامم من المغرب والمشرق  
والمبتدأ والخبر وغير ذلك وموضوع اكثر مسائل العلوم اخص من موضوع العلم  
وموضوع الفن مشتمل على موضوعات مسائله وموضوعات المسائل راجعة الى موضوع العلم  
في الحقيقة وموضوع الفن قد يكون موضوع المسئلة فيكون داخل في المسئلة  
فيكون ذاتيا لان الذاتية ما يدخل في حقيقة الشئ قال دود افندي ثم الفعل اذا ترتب  
عليه امر ترتب اذ اتيا يسمى غاية له من حيث انه على طرف الفعل ونهاية وفائدة من حيث  
ترتبه عليه فيختلفان اعتبارا ويقعان الافعال الاختيارية وغيرها فان كان له مدخل  
في اقدام الفاعل على الفعل يسمى عرضا بالقياس اليه وعلة غائية وحكمة ومصلي  
بالقياس الى الغير وقد يخالف العرض فائدة الفعل كما اذا اخطأ في اعتقادها وهو  
اذا كان قائما بشئ في الكل طبعا يسمى منفعة وقد تطلق الحكمة والمصلحة على غاية الفعل  
ونهاية مطلقا ولا شك ان الغاية اعم من العرض لان الغاية بمعنى نهاية الفعل  
بخلاف العرض فانه يختص بالاختيارية وبهذا يقال افعال الله معللة بالحكم والمصلحة  
والغاية والمنفعة ولا يقال معللة بالاعراض وقد يقال الامر المرتب على الفعل  
يسمى غاية ونهاية باعتبار انه طرف الفعل وفائدة اذا كان نافعا للفاعل وغيره  
وحكمة ومصلي اذا كان مشتملا على نوع اتفاق وصلاح وهذه كلها تسمى الاختيارية  
وغيرها لكن الاخيرة لا تنال من غير الاختيارية الا لما كان الايجاب فيه ناشئا  
عن علم اتفاق كافعال الله تعالى على اصل الحكيم دون الافعال الطبيعية والاختيارية  
وهذه المذكورات قد توافق العلة الغائية والعرض وقد تخالفها فبينها وبين العلة الغائية  
والعرض

والعرض عموم من وجه وقد شغل الغاية بخلق العلة الغائية وقد تكون في جميع الغاية  
وقد يستعمل العرض بمعنى الابعاد سواء تصور ترتبه او لا بان يكون حاصل الفعل  
فقط مقدم الوجود عليه انتهى وقال بعض المحققين ثم ذلك الاثر المترتب ان كان  
سببا لاقدام الفاعل على ذلك الفعل يسمى بالقياس الى الفاعل عرضا ومقصودا  
ويسمى بالقياس الى فعله علة غائية فالعرض والعلة الغائية متحدان بالذات  
ومختلفان بالاعتبار وان لم يكن سببا للاقدام كان فائدة وغاية فقط فالغاية  
والمفائدة والمصلحة والحكمة اعم من العلة الغائية والعرض والمقصود وقال  
في موضع آخر والعرض والعلة الغائية اخص من الفائدة والغاية كما عرفت  
وهذه الاقوال وغيرها من المصلحة والحكمة متقاربة المعاني انتهى وقال الفقيه زاده  
في حاشية على لمعة العظم والفائدة في اللغة ما حصلت من مال او علم او غيرهما  
وفي العرف هي المصلحة على فعل من حيث ثمرته ونتيجته وتلك المصلحة من حيث انها  
على طرف الفعل تسمى غاية له ومن حيث انها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى عرضا  
ومن حيث انها باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وصدر الفعل لاجلها تسمى  
علة غائية والفائدة والغاية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار كما ان العرض  
والعلة الغائية ايضا كذلك لان الحقيقتين متلازمان انتهى قال الشوقي  
في حاشية على الفتاوى والفائدة لغة ما استفدت من علم او مال وعرفا ما يكون  
الشئ به احسن حالاً منه بغيره انتهى ولقد اطننا الكلام ليعيط الناظر  
باطراف المرام لكونه مما تزول فيه اقدام الافهام وبعد بقي ابحاثا طويلا  
على غيرها لتلايف قلب المتعلمين ويتحول خد المحصلين قدله واما احتياج  
الى اخذ جواب سؤال مقدر فكأنه قيل التقسيم غير حاصر لعدم ذكر الاصطلاحات  
التفصيلية والمذكور والمؤند والتشبيه والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك  
ومن شرائط التقسيم الحصر ومعناه ان لا يترك في التقسيم ذكر بعض ما دخل  
في المقسم وههنا لم يذكر هذه المذكورات مع دخولها في المقسم نعم غلب  
التقسيم عن الحصر في صورة ذكره مع من التبعية وقد التفتلية لفظ تارة لكن  
ليس ههنا كذلك كما لا يخفى عليك وحاصل الجواب ان هذه المذكورات كما انها خارجة  
عن الاقسام خارجة عن المقسم ايضا فلا احتكال في الحصر المذكور يعني فخر وجها  
عن الاقسام لا يغفل بالاخصار هذا الاعتراض نقض اجمل على صغر التقسيم والجواب

والعرض عموم من وجه وقد شغل الغاية بخلق العلة الغائية وقد تكون في جميع الغاية وقد يستعمل العرض بمعنى الابعاد سواء تصور ترتبه او لا بان يكون حاصل الفعل فقط مقدم الوجود عليه انتهى وقال بعض المحققين ثم ذلك الاثر المترتب ان كان سببا لاقدام الفاعل على ذلك الفعل يسمى بالقياس الى الفاعل عرضا ومقصودا ويسمى بالقياس الى فعله علة غائية فالعرض والعلة الغائية متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار وان لم يكن سببا للاقدام كان فائدة وغاية فقط فالغاية والمفائدة والمصلحة والحكمة اعم من العلة الغائية والعرض والمقصود وقال في موضع آخر والعرض والعلة الغائية اخص من الفائدة والغاية كما عرفت وهذه الاقوال وغيرها من المصلحة والحكمة متقاربة المعاني انتهى وقال الفقيه زاده في حاشية على لمعة العظم والفائدة في اللغة ما حصلت من مال او علم او غيرهما وفي العرف هي المصلحة على فعل من حيث ثمرته ونتيجته وتلك المصلحة من حيث انها على طرف الفعل تسمى غاية له ومن حيث انها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى عرضا ومن حيث انها باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وصدر الفعل لاجلها تسمى علة غائية والفائدة والغاية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار كما ان العرض والعلة الغائية ايضا كذلك لان الحقيقتين متلازمان انتهى قال الشوقي في حاشية على الفتاوى والفائدة لغة ما استفدت من علم او مال وعرفا ما يكون الشئ به احسن حالاً منه بغيره انتهى ولقد اطننا الكلام ليعيط الناظر باطراف المرام لكونه مما تزول فيه اقدام الافهام وبعد بقي ابحاثا طويلا على غيرها لتلايف قلب المتعلمين ويتحول خد المحصلين قدله واما احتياج الى اخذ جواب سؤال مقدر فكأنه قيل التقسيم غير حاصر لعدم ذكر الاصطلاحات التفصيلية والمذكور والمؤند والتشبيه والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك ومن شرائط التقسيم الحصر ومعناه ان لا يترك في التقسيم ذكر بعض ما دخل في المقسم وههنا لم يذكر هذه المذكورات مع دخولها في المقسم نعم غلب التقسيم عن الحصر في صورة ذكره مع من التبعية وقد التفتلية لفظ تارة لكن ليس ههنا كذلك كما لا يخفى عليك وحاصل الجواب ان هذه المذكورات كما انها خارجة عن الاقسام خارجة عن المقسم ايضا فلا احتكال في الحصر المذكور يعني فخر وجها عن الاقسام لا يغفل بالاخصار هذا الاعتراض نقض اجمل على صغر التقسيم والجواب



منع دخولها في المقسم مستنداً بتحرير المراد من المقسم يعني ان المراد من المقسم  
الذي هو المحتاج اليه ههنا المحتاج اليه الذي يحتاج اليه استدلالاً لا الاحتياج اليه  
الذي يحتاج اليه في الجملة فان قلت ان معنى تحرير المراد ارادة معنى غير ظاهر من اللفظ  
وههنا ليس كذلك فكيف يصح الاستناد بتحرير المراد من المقسم قلت قد يكون المراد  
ظاهراً من اللفظ او من القرينة ويكون اعراض السائل عن توهم خلاف الظاهر  
بسبب من الاسباب بقال بعض الافاضل ومن شرائط التقسيم المحصر فللأجل  
ان ينقض التقسيم بان هذه المذكورات دخلت في المقسم وليست بذات في المقسم  
فيكون تقسيمك هذا غير حاصر للاقسام لوجود الواسطة بينها فذلك ايها القاسم  
ان تمنع كون هذه المذكورات داخلية في المقسم مستنداً بتحرير المراد اي بيان المراد  
بان تقول المراد من المقسم الذي هو المحتاج اليه ههنا المحتاج اليه استدلالاً لا الاحتياج  
لا المحتاج اليه في الجملة فهذه المذكورات كما انها خارجة عن التقسيم خارجة عن المقسم  
ايضا فخرجها عن التقسيم لا يخل بالاخصار وقال بعض الكمل فلان ان يبطل  
التقسيم بان غير حاصر للاقسام المعروف بالفتح وكل تقسيم ثلثه هذا باطل فهذا  
التقسيم باطل بهذا نقض شبيهه بناء على ان متعلق النقص هو الدليل فقط  
على ما هو المشهور وتحقيق بناء على انه مشتمل لفظي بين نقض الدليل  
ونقض التقسيم كما خرج به بعض المجتهدين وقال الآخر هذا التقسيم باطل لانه غير حاصر  
لاقسامه لانه مقارن بجواز قسم آخر للمقسم فهو غير حاصر وكل تقسيم غير حاصر  
فهو باطل فيكون قوله واما احتياجه الى جوابا عن اعراض السائل على حصر التقسيم  
انتهى او كما انه قال المعلق ان المصنف هذا التقسيم صحيح لانه حاصر لاقسام المعروف  
وكل حاصر صحيح فنقد هذا التقسيم صحيح هو المدعى وقوله لانه حاصر لاقسام المعروف  
وكل حاصر صحيح دليله وكل واحد من هذين القولين مقدمة الدليل فاذا كان السائل  
لاسلم انه حاصر ولم يأت بكلام يقتضيه فهو المنع الجرد واذا قال لاسلم ان كل حاصر  
صحيح لم لا يجوز ان يكون غير صحيح بسبب من الاسباب هذا هو المنع مع السند  
وكذا المنعين واراد ان على مقدمة الدليل فيكون مناقضة هذا او كما انه قيل ان المعبر  
كما يحتاج الى معرفة هذه الثلاثة يحتاج ايضا الى معرفة الاصطلاحات النحوية و

٨٥  
ومعرفة المذكور والمؤنث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك فلم اخضر  
المحتاج اليه في هذه الثلاثة وجعل لكل منها بابا على حدة ولم يجعل لكل من هذه  
المذكورات بابا على حدة او فكيف يصح الحصر المستفاد من السكوت في هذه الثلاثة  
او فالحصر المستفاد في معرض البيان ممنوع فاجاب بقوله واما احتياجه الى او كما انه  
قيل ان الحصر المستفاد من السكوت في مقام البيان غير صحيح لان المعبر كما يحتاج  
الى معرفة هذه الثلاثة يحتاج الى معرفة هذه المذكورات فلم اخضر المحتاج اليه  
في هذه فاجاب بقوله واما احتياجه الى او كما انه قيل لا يصح الحصر المستفاد  
من السكوت في مقام البيان لان المعبر كما يحتاج الى معرفة هذه الثلاثة  
يحتاج الى معرفة هذه المذكورات فلم اخضر المحتاج اليه في هذه الثلاثة فاجاب  
بقوله واما احتياجه الى او كما انه قيل ان المعبر كما يحتاج الى معرفة هذه الثلاثة يحتاج  
ايضا الى معرفة هذه المذكورات فلم اخضر المحتاج اليه في هذه الثلاثة وجعل  
لكل من هذه الثلاثة بابا على حدة ولم يجعل لكل من هذه المذكورات بابا على حدة  
كذلك فاجاب بقوله واما احتياجه الى او كما انه قيل ههنا حصر المصنف المحتاج اليه  
لكل معبر في هذه الثلاثة مع ان هذه المذكورات تصلح ان تعتبر محتاجا اليها  
باعتبار كون معرفتها يحتاج اليها كل معبر فاجاب بقوله واما احتياجه الى  
او كما انه قيل ان المصنف حصر المحتاج اليه لكل معبر في هذه الثلاثة فهلا يحتاج  
الى معرفة هذه المذكورات وحاصل الجواب نعم يحتاج الى معرفتها ايضا لكن ذلك  
لا احتياج ليس بهذه المثابة او كما انه قيل ما وجه قصر الاحتياج الى هذه الثلاثة  
دون هذه المذكورات مع انه يحتاج اليها ايضا واجاب بقوله واما احتياجه الى  
قال البعض قوله واما احتياجه الى اخره دفع سؤال يريد على ما ذكر من تعداد  
اجزاء المحتاج اليه لكل معبر واخصارها في هذه الثلاثة وهو ان معرفة الاصطلاحات  
النحوية بالتعريف مثلا ومعرفة المذكور والمؤنث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة  
وغير ذلك بالتعريف مثلا من المحتاج اليه فلم لم يذكر فيما سبق واخصر اجزاء المحتاج اليه  
وانواعه في هذه الثلاثة فاجاب بقوله واما احتياجه الى فهذا عند من فسر الاصطلاحات  
بالالفاظ المصطلية او هو ان معرفة المفردات الاصطلاحية ومعرفة المذكور والمؤنث  
الى بالتعريف وبغيره من المحتاج اليه فلم لم يذكر فيما سبق واخصر اجزاء المحتاج اليه  
وانواعه في هذه الثلاثة فاجاب بقوله واما احتياجه الى وهذا عند من فسر الاصطلاحات



من الاصطلاحات لا بقدر ان يرتكب متى عيىء ويحيط خبط عشواء ومنهم من مقالات  
هذه الذوات المتكررات ان المراد من الاصطلاحات الالفاظ المصطلحة وان الاحتياج  
اليها اشد والله اعلم به وح يرد الشك الى المصنف لا الى غيره قال الاستاذ  
قد له واما احتياجه الى العرب الى معرفة الاصطلاحات الخفية الى الادراك  
جزئيات التعريفات المصطلح عليها بين النحويين المنبثقة الى علم النحوي او الى علم كل  
من المفهومات المصطلحة المتداولة بين النحويين المنسوبة الى علم النحوي ليتوصل به  
الى معرفة الاحكام المختصة بالاعراب فان علمها يفيد معرفة الاعراب او الى تحصيل  
معرفة كل من التعريفات المصطلح عليها التي تنطبق على شيء مطرد ومنهك فيكون  
قال العصام في شرحه على القضية اما معرفة المفهومات الاصطلاحية تقدم الالفاظ  
التي يحكم على مدلولاتها في العلوم العربية فهي مبادى تلك العلوم انتهى وقال قره خليل  
في حاشيته على محمد امين والتعريف بالطريق المعتاد هو التعريف المصطلح عليه الذي ينطبق  
على الشيء مطرد ومنهك ويمكن تعريف المطلق بمعنى تحصيل المعرفة انتهى وبين الشارح  
فيها مشه تلك الاصطلاحات بقوله كتر تعريف الكلمة وتعريف كل قسم بعد تقسيمها وغير ذلك  
وقررها امام الايوب بقوله ان التعريفات والاصطلاحات جمع اصطلاح وهو في اللغة  
الاطلاق وقيل التخصيص وقيل الصلح وقيل النقل وقيل الاخراج وقيل الاتفاق وفي الاصطلاح  
اتفاق قدم على احتمال لفظ في معنى لكن لا يكون في اصل الوضع وقيل اتفاق طائفة على تسمية  
باسم ما ينتقله عن موضعه الاول وقيل اخراج الشيء من المعنى اللغوي الى معنى آخر وقيل  
الصلح على الشيء وقيل تخصيص اللفظ اللغوي بمعنى غير اللغوي وهذا التخصيصان صدر  
من النحوي فهو اصطلاح النحوي وان صدر من الفقيه فهو اصطلاح الفقيه وهكذا وقيل  
الاطلاق اللفظ اللغوي على معنى غير اللغوي او اطلاق الشيء المستعمل في المعنى اللغوي  
على معنى آخر وقيل هو كلام متعارف بين طائفة مخصوصة وقيل هو العلم الحاصل من الممارسة  
والخلاصة على العلم وقيل هو العلم الذي يحصل معلومة باللفظ والاستدلال بخلاف الصناعة  
لانها العلم الذي يحصل معلومة تتبع كلام العرب وقيل هو الوضع الجديد الذي وضعه  
اعل الفن وقيل ما وضعه واضع اصطلاح العرب ولفظ النحوية للتبني على اصطلاح  
اهل العربية مباين لاصطلاح المنطقية لان معنى اكد عند اهل العربية هو المعروف الجامع  
المانع سواء كان بالذاتيات او بالعرضيات او كان بعض اجزائه ذاتيا وبعضها عرضيا  
واما عند المنطقية ما يكون مركبا من المشترك الذاتي اعني الجنس والمحمية الذاتية اعني الفصل  
كذا قاله الرمزي في حاشيته العصام وقال كانقروى في حاشيته الفهامي والحد عند اهل العربية  
اعناعد التعريف الجامع المانع فلا تفعل عن مخالف الاصطلاحية انتهى وقال المصنف  
في شرح المصباح قال صاحب المفتاح والحد عندها دون جماعة من ذوي التحصيل عبارة  
عن القول الجامع المانع سواء كان مركبا من الذاتيات او العرضيات انتهى وعند المنطقية



ما يتركبه من الجنس والفصل والقرينة انتهى ما في شرح المصباح وقال الكارزوني في حاشية  
 شرح المصباح ان العلم ان ادبنا العربية يستعملون الحذف في الابدان به المصنف الجامع المانع  
 لان المصنف ان المصنف بالاعمال جازية لكنه في الابدان ان يريد بالحد الجامع المانع  
 كما قال المصنف في شرح المصباح ان عند صاحب المصباح هو المصنف الجامع  
 المانع انتهى كلامه قال الكارزوني في حاشية المصباح قاله عند اهل العربية بطلب تارة  
 على مطلق المصنف واخرى على المصنف الجامع المانع اعني من الحد والرسم انتهى كلامه  
 قال بعض شراح ديباجة المصباح النحوية مجرورة صفة الاصطلاحات وانما لم يقل النحوية  
 لانها اسندت الى ضمير الجمع وهو الاصطلاحات في يجوز الوجهان كما مر فان قيل النحوية  
 ليست بفعل ولا معناه فانه الاسناد لان الاسناد لا وجود له الا فيهما قلنا ان الياء  
 فيها ياء النسبة فيكون في معنى الفعل اذ التقدير حينئذ الاصطلاحات المنسوبة الى النحوي  
 فلا يقال وفيه ان الاصطلاحات بمعنى المصطلحات فلذا جمعت وان كان مصدرا لفظا  
 وهذا من ذكر المصدر واردة اسم المفعول كاللفظ بمعنى الملقوظ وغيره انتهى والمفهوم  
 عامر النحوية مجرورة لانها صفة الاصطلاحات فان قيل ان الاصطلاحات جمع والنحوية  
 مفردة فكيف تكون صفة منها والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف في الافراد والجمع  
 اذا كانت الصفة فعلا وقائمة به كما سيأتي وهذا كذلك لان النحوية قائمة بها قلت ههنا  
 قاعدة وهي ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع كانت في حكم الفعل في جواز الوجهين  
 الافراد والجمع كما ان الفعل كذلك في قولنا الفاء جاءت او جئن على لفظ الواحد والجمع  
 وههنا النحوية اسندت الى ضمير الاصطلاحات فيجوز الجمع والافراد فافراد الشارح للاختصار  
 وفي منهاج فلاح وهو بعض شراح المصباح النحوية ان المنسوبة الى النحوي وهي بالجر  
 صفة الاصطلاحات وكان القياس النحويات هي تحصل المطابقة لكن يجوز ايضا الافراد  
 لان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع كانت في حكم الفعل في جواز الوجهين ان الافراد والجمع  
 كما ان الفعل كذلك انتهى وقيل النحوية مجرورة بانها صفة للاصطلاحات فان قيل  
 ان النحوية لا يجوز ان يكون صفة للاصطلاحات لعدم شرطها وهو التطابق بينهما  
 وبين الموصوف وهو الاصطلاحات لان الموصوف ههنا جمع والصفة ليست كذلك فالجواب عنه من  
 على معرفة مقدمة وهي ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجماعة كانت في حكم الفعل كما جاز  
 ان يقول الفاء جاءت او جئن على صورة الجمع والواحد كذلك جاز ان يقول الفاء  
 جائية او جائيات واذا عرفت تلك المقدمة عرفت الجواب واما اختيار الشارع  
 الواحد مع ان الواحد والجمع جازان فيه فيكونه اخضر من الجمع وقيل قوله النحوية لا يجوز  
 ان يكون صفة لها لانه مفرد والاصطلاحات جمع قلنا الياء فيه للنسبة فيكون تقديره واما حاشية  
 الى الاصطلاحات المنسوبة الى النحوي فاذا كان بمعنى الفعل فيكون فيه ضمير عائدا الى الاصطلاحات  
 والفعل المنسود الى ضمير الجمع يجوز فيه الافراد والجمع كما يقال الرجال جاءت او جئن انتهى

طالع في شرح المصباح الى الاصطلاحات

انتهى كلامه وقيل انما سأل في توصيف الجمع بالحد لان كل جمع غير جمع المذكر السالم مؤنث  
 لكنه بمعنى الجماعة فتكون النحوية صفة للاصطلاحات ههنا القائل فيكون المصنف  
 جماعة الاصطلاحات انتهى وفي منهاج فلاح ان المصدر لا يشي ولا يجمع فكيف سأل  
 ههنا الجمع قلنا هو المصدر المؤكد لعامله تلايقا فربما ضربته ولا ضربا  
 واما المصدر العددي وهو المحتكم بالناء فيشع ويجمع بالاتفاق فيقال ضربت  
 ضربتيه ومزوبات واما المصدر النوعي فالمشهور الجواز انتهى وقيل فان قيل  
 ان المصدر لا يشي ولا يجمع فكيف يجمع ههنا فالجواب من وجهين اما الاول منه  
 ان المراد من قولهم المصدر لا يشي ولا يجمع هو المصدر الذي لا يكون بمعنى الغير  
 فيجوز ان يشي ويجمع والاصطلاحات ههنا بمعنى المصطلحات فيكون في قوله  
 الاصطلاحات مجازا ان احدهما ذكر المشتق منه واريده المشتق وثانيها ذكر الجذر  
 واريده الكل واما ثانيا فلان المراد منه هو المصدر الذي لا يقصد به الانواع  
 المختلفة واما اذا قصدت فيجوز ان يشي ويجمع والمراد منه ههنا الانواع المختلفة  
 فيكون المعنى واما احتياجه الى معرفة المصطلحات المتداولة المنسوبة الى علم النحو  
 وانما اطينا الكلام ليسهل الفهم عن ذوي الافهام وبالله التوفيق  
 الذي بيده تحقيق المرام والى معرفة المذكر والمؤنث والتثنية والجمع  
 والمعرفة والنكرة وغير ذلك المجموع كالمبني والمربوب والمنصرف وغير المنصرف  
 والعلم والموصول وهم الامثلة وغير ذلك ان الى تصور كل من هذه الاشياء  
 بتقريفه او بوجه ما قبل التعريف قال الاصفهاني في شرح المطالع ان الشيء  
 المطلوب تصوره بالتعريف يجب ان يكون متصورا بوجه ما قبل التعريف  
 والا لا يمنع طلبه انتهى كلامه او المشرح كل من هذه الاشياء بتقريفه  
 او الى ادراك كل من هذه الاشياء بتقريفه او الى بيان كل من هذه الاشياء  
 بتقريفه ويمكن ان يكون قوله ومعرفته المذكر والمؤنث والتثنية والجمع



والمعرفة في تلك المصطلحات التي هي في الحقيقة الخفية كذا  
 قال بعض الناس قال صاحب فتح الاغصان او اما الحاجة الى معرفة غير هذه  
 فليست بهذه الكتابة ولله بحث عنها بحث اقتضا والمقام كتحريف الكلمة  
 وتقسيمها الى اقسامها الثلاثة وتعرفها وغير ذلك وبيان كون بعض الالفاظ  
 معمولية وبعضها غير معمولية اصلا او في بعض المواضع وما يتعلق بها واصطلاحات  
 الخفية كالمذكر والمؤنث والمعرفة والنكرة والمبني وغير ذلك على ما يأتى تفصيلها  
 في محل يليق بها ان شاء الله تعالى وقال صاحب كتاب زبدة الانظار واما الاحتياج  
 الى غيرها من تعريف الكلمة وتقسيمها واصطلاحات الخفية فليس اى فذلك الاحتياج  
 وانما دخل الفاء عليه لان المبدء اذا كان بعد اتيانها يجب دخول الفاء على خبره وعناية بالشرط  
 فيها وهو سببية الاول للثاني او للحكم به ولو جعل المتكلم فشره الرتبة بلزوم الثاني  
 للاول فيكون قوله فليس جواب اما بهذه المثابة بفتح الجيم بمعنى المرتبة والدرجة  
 بفتح الدال والراء والجيم اى بهذه المرتبة والدرجة بمعنى ليس الاحتياج الى معرفة الاصطلاحات  
 الخفية ومعرفة المذكر والمؤنث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة بمرتبة الاحتياج الى معرفة  
 هذه الثلاثة لان الاحتياج الى معرفة هذه المذكورات لم يكن اشد بل في الجملة لا يخطا وتبينها  
 من رتبة هذه الثلاثة لان هذه المذكورات من المبادئ وهذه الثلاثة من المسائل ومن المعلوم  
 ان الاحتياج الى معرفة المسائل يكون اشد من الاحتياج الى معرفة المبادئ او لان معرفة  
 الاعراب بها امر يحتاج الى امر واجب على تفكي معرفة هذه الثلاثة في معرفة الاعراب  
 اولانها من مسميات الفن وليست مقصودة من هذا الفن وان كانت مقصودة  
 في هذا الفن والفرق ظاهر بين من هذا الفن وبين من هذا الفن ومن المعلوم ان الاحتياج  
 الى معرفة المقصود من هذا الفن اشد من الاحتياج الى معرفة المقصود  
 في هذا الفن قال امام ابيوب الانصاري عليه رحمة الربا في قوله فليس بهذه المثابة  
 اى فليس ذلك الاحتياج بهذه المرتبة بفتح ليس كاحتياجه الى الثلاثة وان كان له  
 احتياج اليها في الجملة انتهى كلامه ويقال ان هذه الثلاثة من المسائل وهذه المذكورات من المبادئ  
 فذلك يحتاج للمعرب الى هذه الثلاثة اشد الاحتياج والاهذه المذكورات في الجملة

في الجملة وقيل يقال ان هذه الثلاثة من مسائل علم النحو لها مدخل كلي في معرفة  
 وهذه المذكورات من مبادئ لها مدخل جزئي في معرفة فذلك الاحتياج  
 الى معرفة هذه الثلاثة اشد والى معرفة هذه المذكورات في الجملة يقال  
 ان هذه الثلاثة لها مدخل كلي في معرفة الاعراب لانها من مسائل علم النحو  
 وهذه المذكورات لها مدخل جزئي في معرفة لانها من مبادئ فذلك يحتاج  
 الى هذه الثلاثة اشد الاحتياج والى هذه المذكورات في الجملة وقال الامام  
 واما انتفاء اشدية الاحتياج الى معرفة هذه الاصطلاحات فليقدم دخولها  
 في حقيقة العلم لان حقيقة هو التصديق بثبوت الاعراض الذاتية لموضوع العلم  
 على طريق اثبات الاحوال للموضوع الموجود والتصديقات من قبيل المسائل  
 وهي التي يبرهن عليها في العلم واما تلك الاصطلاحات فمن قبيل المبادئ  
 التصورية وهي التي يتوقف عليها مسائل العلم فذلك احتياج الى تلك المبادئ  
 واما جعل المبادئ الاصطلاحية جزءا منه على ما هو المشهور عند الجمهور  
 فهذا مسمى بناء على شدة الاتصال كذا قال بعضهم وقال السيد اما علم المبادئ  
 جزءا منه فليشدة الاحتياج على ان لكل قدم ان يصطلحوا على ما يترجح عندهم انتهى  
 فلي هذا يريد السؤال على الشارح حيث قال في تهديد قوله فوجب ترتيبها  
 واذ كان شدة الاحتياج الى هذه الثلاثة مقتضية لكمال الاعتناء بشأنها الى  
 واما انتفاء اشدية الاحتياج الى معرفة المذكر والمؤنث والتثنية والجمع  
 والمعرفة والنكرة وغير ذلك فليقدم دخولها في حقيقة العلم ايضا لما عرفت  
 ان حقيقة هو التصديق والتصديقات من قبيل المسائل واما هذه المذكورات  
 فمن قبيل التصورات لانها موصل اليها فذلك تعد من المبادئ اذ من المعلوم  
 ان المبادئ لا تصور الا في الموصل وكذا المقاصد واعلم ان المبادئ يطلق  
 على ما يبدأ به في اوائل الكتب قبل الشروع في الفن لارتباط به في الجملة فهي  
 اعم من المقدمة بمعنى ما يتوقف عليه الشروع في العلم مطلقا او على وجه كمال البصيرة  
 وفور الرغبة في تحصيله واما المقدمة بمعنى ما يبين في تحصيله فهي اعم من المبادئ  
 وقد يطلقون المبادئ على ما يبدؤ به من العلوم في قولهم اجزاء العلوم ثلاثة  
 الموضوعات او وجودها والمسائل والمبادئ يربطون بها تعريفات الموضوعات

ان كذا المبادئ التي هي في الحقيقة الخفية كذا

من قبيل المسائل

كان الاحتياج الى هذه الثلاثة اشد من الاحتياج الى هذه المذكورات



واجزاؤها وجزئياتها واعراضها الذاتية والمعدومات البينة والمبينة هناك  
 راجع وادخلناه في البينة في المصباح على ما كان عليه في العلم لاثبات ما كان عليه في العلم لاثبات ما كان عليه في العلم  
 او في علم آخر تركب منها الاصل المستعمل في العلم لاثبات ما كان عليه في العلم لاثبات ما كان عليه في العلم  
 على ما يتوقف عليه الشئ ذاتا او تفسيرا وهذه اعم مما يمتد جزءا من العلوم لتناولها  
 معرفة القاية وتصوره بوجه خاص او برسم وقد تطلق على معنى آخر وهو ما لا يكون  
 مقصودا بالذات في الفن على معنى ان لا يكون معرفة احواله والنظر فيه مقصودا  
 اوليا في الفن لعدم ترتيب غاية الفن عليه بلا واسطة وان كانت المسائل المتعلقة  
 بها مقصودة اصلية في الفن وانما اطينا الكلام في المقام لانهم جعلوه من منزلة  
 الاقدام سهوا في اعمام بعد اعمام فلا بد من الاطالة في الكلام والمجد له  
 المفضل المتعام ولذا لم يعمد كون الاحتياج الى معرفة هذه المذكورات بهذه  
 المثابة قال امام الايوبي قوله ولذا لم يعمد الاحتياج اليها ليس مثل الاحتياج  
 الى الثلاثة انتهى قوله ولذا متعلق بقوله لم يجعل قدم المحرر وليكون ثم الاشارة قريبا  
 للمثابة رايه لم يجعل المصنف ولم يتخذ لكل منها اسم لكل واحد من هذه المذكورات  
 قال امام الايوبي قوله لكل منها اسم من معرفة المذكر والمؤنث وغيرها انتهى بابا على حدة  
 بذكر الحاء وفتح الدال المهملتين بجميع الاستقلال لم يجعل لكل واحد من الاصطلاحات  
 الخوية والمذكر والمؤنث الخ بابا على استقلال كما جعل صاحب الاشباه والنظائر نقلا  
 حيث قال باب الكلمة تقسيم الكلمة اما هم واما فعل واما حرف باب الاسم باب الفعل  
 باب الحرف باب الكلمة باب التانيث باب المعرفة والنكرة باب البينة والمعرف باب المنصرف  
 الخ وغير المنصرف باب العلم باب الموصول باب الاشارة وجعل صاحب المصباح لتلك  
 الاصطلاحات بابا على حدة وسماه بابا او ك وجعل للمذكر والمؤنث وغيرها بابا  
 على حدة وسماه بابا خاصا حيث قال الباب الاول في الاصطلاحات الخوية كل لفظ  
 دل على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة وهي ثلثة انواع هم وفعل وحرف فالهم ما جاز  
 ان يحدث عنه والفعل ما دخله قد وسوف والسين والحرف ما جاز بمعنى ليس بمعنى هم  
 وفعل الباب الثالث في العوامل اللفظية القياسية البتة الثالث في العوامل اللفظية السمية  
 الباب الرابع في العوامل المعنوية الباب الخامس في فصول من العربية الفصل الاول  
 في المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه والنكرة ما شاع في امته او جماعة  
 الفصل الثاني في التذكير والتانيث المذكور ما ليس فيه تاء التانيث والمؤنث ما فيه شئ من ذلك  
 الفصل الثالث في الاعراب الاصلي وغير الاصلي انتهى وجعل صاحب التسهيل لمعرفة تلك

طبعه في دار الفنون المطبعة في سنة ١٢٠٠ هـ  
 في نسخة بخطه في دار الفنون المطبعة في سنة ١٢٠٠ هـ  
 في نسخة بخطه في دار الفنون المطبعة في سنة ١٢٠٠ هـ

تلك الاصطلاحات بابا على حدة حيث قال باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به  
 الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع وعلى اسم وفعل وحرف والكلام ما تضمن من الكلام  
 اسنادا مفيدا فاللام كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة وجعل صاحب اوضح المسالك  
 لشرح المعرب والبنية بابا على حدة وشرح النكرة والمعرفة بابا على حدة وشرح العلم  
 بابا على حدة حيث قال هذا باب شرح المعرب والبنية هذا باب النكرة والمعرفة هذا  
 باب العلم وجعل صاحب كتاب التفرغ لشرح المعرب والبنية بابا على حدة وللتانيث  
 بابا على حدة والنكرة والمعرفة بابا على حدة ولغير المنصرف بابا على حدة وللعلم بابا على حدة  
 وللموصول بابا على حدة ولا سماء الاشارة بابا على حدة حيث قال هذا باب شرح المعرب  
 والبنية هذا باب التانيث هذا باب النكرة والمعرفة هذا باب ما لا ينصرف هذا باب العلم  
 هذا باب الموصول هذا باب اسماء الاشارة وجعل صاحب الايضاح للمذكر والمؤنث بابا  
 على حدة وللتثنية والجمع بابا على حدة وللتعريف بابا على حدة وللتذكير بابا على حدة حيث قال  
 باب المذكر والمؤنث باب التثنية والجمع باب التعريف باب التذكير كنه ذاهمة  
 في ضبط هذا التحقيق كانه فيه تشييد للفهم في التحقيق وتفسير خدك ولا تقبجر  
 قبلك ما يفعل من الاطالة اذ ليس لنا غرض سوى البيان والله اعلم بالصواب  
 ومن طالع المصباح طلع عليه الاصباح ومن المعلوم اذ اطلع الاصباح فلا حاجة الاضد  
 المصباح بل ذكر المصنف كلمة بل حرف اضرب عن نفي فعل المصنف لكل منها بابا  
 على حدة الى اثبات جعل لكل من هذه الثلاثة بابا على حدة نحو ما جاء في زيد بل عمرو معناه  
 بل جاء في عمرو وهي ح للضرب عن نفي مجي زيدا الى اثبات مجي عمرو عند الجمهور قال  
 الاستاذ قوله بل ذكر اضرب على سبيل الانتقال من عدم الجعل الى الذكر وقال  
 ابن جنه بل حرف اضرب وله حالان الاول ان يقع بعده جملة والثاني ان يقع  
 بعده مفرد فان وقع بعده جملة كانه اضربا عن ما قبلها واذا وقع بعد بل مفرد فهي  
 حرف عطف ومعناها الاضرب ولكن حالها فيه مختلف فان كان بعد نفي ونهي فهي  
 لتقرير حكم الاول وجعل ضده لما بعده وان كانت بعدا يجب فهي لازالة الحكم  
 عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه وجعله لما بعده ان جعل لكل من هذه الثلاثة  
 بابا على حدة وذكر بحث كل منها في كل واحد من هذه المذكورات قال امام الايوبي  
 قوله بل ذكر بحث كل منها في كل واحد من هذه المذكورات وذكر بحث كل من المذكورات  
 انتهى في اشارة الى في خلال باب هذه الثلاثة من العامل والمحول والعمل وفي اكثر النسخ  
 في اشارة بحث هذه الثلاثة فنع هذا يرد السؤال بان بعضها لم يذكر في اشارة بحث هذه



بل في اثناء باب الثلثة كما لا يخفى فالصواب ان يقول في اثناء باب هذه الثلثة وان امكن  
 ان يجاب باعتبار البناء على الاغلب لان ما لم يذكر في اثناء بحث هذه الثلثة اقل قليلا  
 بالنسبة الى ما ذكر وهو انجب قال الفاضل السبكي عليه رحمة النجاة في اثناء باب الثلثة  
 في الصراح ثمة بالكسر يكناه اذا تفرقا من اجزاء باب هذه الثلثة واجابته فياثير  
 ليس المقصود ذكرها في اثناء بحث هذه الثلثة بل ذكرها في بحث هذه الثلثة  
 سواء كانت في اوله او في خاتمه او اثنائه ونظم ومن ارجع الضمير المذكور في بحث كل منها  
 الى المذكور المذكور والثنية والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك فخلص عن هذا السؤال  
 على سبيل التبصير والاستطراد يعني لا على سبيل الملاحظة ان ذكر بعضها في اثناء باب العامل  
 وبعضها في اثناء باب المفعول وبعضها في اثناء باب العمل تبعا لذكر باب هذه الثلثة  
 قال امام الايوب ان ذكر بعضها في اثناء باب العامل وبعضها في اثناء باب المفعول وبعضها  
 في اثناء باب العمل تبعا للآخر انتهى لا يخفى ان الذكر للشيء المتكلم به والذكر في اثناء  
 باب هذه الثلثة انما هو التقيد فيكون في قوله بل ذكرها في مرسل تبين حيث اطلق  
 الذكر واديد التقيد لعلاقة اللزوم لان من نقش يلزم ذكره ويكفي اللزوم العادي  
 عند البينا يتبين فالتقيد ملزوم والذكر لازم فيكون من قبيل اطلاق لهم اللازم والتقيد  
 من الذكر ذكر بمعنى نقش فالتقيد في الفعل بعد التجوز في المصدر فلذلك كان المجاز تبعا  
 البحث في اللغة - التفتيش وفي الاصطلاح يطلق على ثلثة معان الاول حمل الشيء على الشيء  
 واثباته لم سواء كان به بينا او نظريا والثالث اثبات النسبة الايجابية والسلبية  
 بطريق الاستدلال والثالث المباحة والمناظرة والظاهر ان المراد ههنا الاول  
 قال دونه ان هذا البحث لغة التفتيش والتفتيش اصطلاحا هو اثبات المحمولات لموضوعاتها  
 انتهى فمن ثمة قالوا موضوع العلم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارض الذاتية ان يحمل عليه  
 كما لا يخفى على من تتبع واستقرأ كلامه ان المصنف ان الاعراب بالرفع لانه تفسير للعمل  
 المرفوع ثم اعلم ان الجمهور على ان اثنى حرف تفسير وما بعده عطف ببيان لما قبله وان صاحب  
 المفتاح ذهب الى انها حرف عطف فلا يجوز نصب الاعراب على القولين لان المعطوف عليه  
 وهو العمل المرفوع ان العمل الذي هو الاعراب قال بعض المحققين قوله ان الاعراب اراد به  
 دفع الرفع الثاني من العمل بانه بالمعنى الحاصل بالمصدر لا بالمعنى المصدرى ثم لما كان هذا  
 متبادرا ايضا بناء على ان العمل شاملا له لا فقه بما ذكره بان العمل بالنظر الى المعنى الحاصل  
 بالمصدر لا بالنظر الى المعنى المصدرى ولما كان الاشتغال من العمل الى هذا المعنى الحاصل  
 جفتا جدا

جدا احتج الى التفسير وقال الآخر قوله ان الاعراب عطف لتفسير للعمل لدفع احتج ان يراد به  
 المعنى المصدرى ليحسن المقابلة بالعامل والمفعول فيقول الاستاذ قوله ان الاعراب تفسير  
 للعمل لاحتمال ان يراد في اول الامر المعنى المصدرى من غير السؤال في عدم المقابلة  
 بالعامل والمفعول ومعهم الموافقة بقوله الآية وهو الباب الثالث في الاعراب وقيل  
 بيان الحاصل بالمصدر المراد بقرينة المقابلة وقرينة قوله الآية فيكون ذكره عطف  
 ظاهرا باعث التفسير ابهام مطلق العمل او ورود السؤال او بانه ان العمل  
 معنيان احدهما المعنى المصدرى والثاني الحاصل بالمصدر وهو يحتمل ارادته ومصحة  
 اطلاقه لان المطلق قد يذكر ويصح ارادة المقيد او مصحة في العمل بمعنى الاعراب  
 ومرجحة تفسيره بالاعراب او مرجحة عدم صحته غيره ههنا او مرجحة قوله الآية  
 وهو الباب الثالث في الاعراب حيث لم يقل الباب الثالث في العمل او مرجحة  
 قوله العامل والمفعول قال بعض الامامية قوله ان الاعراب تفسير للعمل وباعث الحاصل  
 وزود السؤال بانه اما ان يراد به المعنى المصدرى على ما هو المتبادر  
 من الاطلاق واما ان يراد به الحاصل بالمصدر على ما هو الظاهر من قوله الآية  
 ومن المقابلة بهما ان العامل والمفعول في معنى منهما اراد ههنا وفائدة  
 الخاصة دفعه بان المراد الحاصل بالمصدر وهذا الجواب باختصار الشق الثاني  
 على ما هو الظاهر انتهى وقال الآخر قوله ان الاعراب تفسير للعمل وباعث الحاصل  
 وزود السؤال بانه اما ان يراد به الحاصل بالمصدر على ما هو الظاهر من وقوع العمل  
 في مقابلة العامل والمفعول ومن قوله الآية واما ان يراد به المعنى المصدرى لانه  
 اذا ذكر العمل مطلقا والمطلق يعرف الى الكمال وكما له المعنى المصدرى فيلزم  
 تحقق كل منهما في العمل الواحد فيلزم اجتماع المعنيين المتباينين فيه وفائدة  
 الخاصة دفعه بان المراد الحاصل بالمصدر بقرينة المقابلة التفسير في اللغة  
 الاستبانة والكشف والتبصير عن الشيء بلفظ اسهل وايسر من الاصل  
 وفي الاصطلاح ان يكون في الكلام لئس وخفا ويؤتى بما بينه ويفتره  
 وتفسير الشيء لاحق به ومتمم له وجار مجرى بعض اجزائه والتفسير الاكبر  
 يكون للمعاني الاعتبارية والتفسير الحقيقي للمعاني الحقيقية والمراد من التفسير  
 ههنا التفسير الاصطلاحي والاسمي قال بعض شراح الاظهر والفرق بين التفسير  
 باني وباعث الاول للبيان والتوضيح والثاني لدفع السؤال وازالة التوهم انتهى  
 اقول الامر بالعكس بل في دفع السؤال وازالة التوهم خصوصا

الاستبانة



في البياض والتوضيح والاعراب في اللغة اما معنى البياض والافهام اذا كان من العرب  
عن حجة واما معنى ازالة الفساد اذا كان من عرب معيدة اذا فسدت والهمزة  
للسلب فيكون معنى الاعراب ازالة الفساد الحاصل في الكلام ويحتمل ان يكون المراد  
من قوله امرأه عروب ان محبوب كلامها لان الاسم اذا اعرّب بان رفع الفاعل  
ونصب المفعول وجرت المضاف اليه يكون محبوبا عند المخاطب ومنه قوله تعالى  
وجعلنا من عروباً من محبّيها لئلا يذوقوا جهنم مع عروب كذا في انوار التنزيل وقال  
الفاضل الجاني وهذا مأخوذ من العربية اذا اوضحه على ان يكون الهمزة المتعدية فان الاعراب  
يوضع المعاني المتضمنة للاعراب او من عربت معدة اذا فسدت بمعنى ان يكون الهمزة  
للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني  
ببعض وفي الاصطلاح اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً او تقديرية انتهى  
ان اختلاف آخر صفتها به اعترض على المصنف بان التفسير من وظائف الشراح فليس فسر  
به واجاب عنه بقوله انما فسر انما فسر المعنى لفظاً العمل به كما بالاعراب للتبني  
الاجل التنبية والتضييق على ان المراد به ان على ان مراده بالعمل بالحاصل بالمصدر  
ان الاثر الحاصل من تعلق العامل كذا قاله امام الايوب او الاثر الحاصل من تعلق بنفس المصدر  
كذا قاله بعض المحققين فلهذا في قول او الامر الذي يحصل من الاتباع كذا قاله صاحب الارشاد  
او الاثر الحاصل من تعلق عمل العامل حقيقة ومن تعلق عمل العامل مجازاً وكذلك الاثر  
هو الاعراب بهذا عندى قائل آخر نازح قوله الحاصل بالمصدر وهو معنى الحاصل  
المصدر اي الاتباع من الفاعل وتعليقه بالمفعول وهو الفاعلية القائمة بالفاعل  
والمفعولية القائمة بالمفعول وكذا في الشيء مضافاً اليه القائم بالمضاف اليه والمراد به  
معنا لازم ومقتضاها تسامحاً او مجازاً كما ان لفظ المصدر مجازية بملاحظة اللزوم صرح به  
مولانا التفتازاني في تفسير الفاعلة قال صاحب منافع الاخبار ان قول الشارح انما فسر به  
للتبني على ان المراد به الحاصل بالمصدر يدل على ان المراد بالاعراب المعنى الاصطلاحي وان مراده  
بالحاصل بالمصدر الحاصل بالمصدر المبني للمفعول لان العمل المفسر بالاعراب الهمئية الحاصلة  
للمفعول ان المفعول من المعنى المصدر من الفعل هذا ما قصد الشارح لكن الظاهر ان العمل في قول المصنف  
بمعنى اسم المفعول مجازاً لان الاعراب مفعول العمل كما يقال المضاف يعمل الجرد والجرد من انواع الاعراب  
فان قلت ان المفعول اللفظي المعرّب لا الاعراب كما يقال زيد في ضرب زيد مفعول ضرب قلت المراد بالمفعول  
في هذا القول وامثال المعنى الاصطلاحي لا المعنى لا انه اذا اريد به العمل اللفظي يقال ضرب زيد في زيد  
ولا يقال ضرب زيد بل يقال ضرب زيد في زيد والمفعول اللفظي الذي هو معنى مجازي للعمل  
هو الاعراب وتوجيه الشارح بالنظر الى المعنى اللفظي للعمل والافعال الاصطلاحية مع مصدرين  
ولا حاصله بل العمل والاعراب لفظاً مراد قائم بالنظر الى الاصطلاح فظهر ان قائم هذا التفسير

فظهر ان قائم التفسير بالنظر الى المعنى الاصطلاحي دفع احتمال المعنى اللفظي للعمل وهنا  
انتهى قال التمديد ان المصدر اما ان يراد به الحدث فهو امر اعتباري لا وجود له في الخارج  
ولكن تعلقه بالفاعل في اللازم وبالمفعول في المنهني لازم بحسب الاستحسان وهذا  
تفتحه فاعلاً ومنه لا ولكن لما لم يكن هذا الاقتضاء بالوضع يجوز ترك الفاعل او المفعول  
منسياً ويتعلقهما يسمى المبني للفاعل والمبني للمفعول والمراد بالحيث ان الهمزة المتعدية  
حقيقاً كالمبنيات الحاصلة بالمصادر اللازمة للفاعل فقط او بالمصادر المتعدية للفاعل  
والمفعول او عقلياً كاللحم الحاصل بالضرب فان قائم ذلك الاثر بالفاعل فهذا الحاصل  
بالمصدر المبني للفاعل وان وقع على المفعول فهذا الحاصل بالمصدر المبني للمفعول  
بوقد يراد به اسم المصدر وهو الحدث بلا تعلق للغير فلا يتقنع فاعلاً ولا مفعولاً واعلم  
ان المصدر في هذه المعاني حقيقة بالاشارة اللفظية ولكن الراجح ان غير الحدث  
والمبني للفاعل مجاز انتهى لا المعنى المصدرى بل ليس المراد بالعمل المعنى المصدرى لانه  
يحتاج تفسيره وقوله الآتي قال امام الايوب قوله لا المعنى المصدرى ان لا ان المراد به  
معناه المصدرى الذي هو الحدث ان المعنى الذي هو عبارة عن الحدث وهو المعنى القائم  
بالفاعل يتعلق بالمفعول فيحصل منه اثر فان الحدث ليس بامر قائم بذاته كذا قاله امام  
الايوب قال السيوطي المعنى المصدرى من مفعولة الفعل او الانفعال فهو امر غير قادر الذات  
والحاصل بالمصدر الهمئية القارة المرتبة عليه انتهى قال صاحب الارشاد الفرق  
بين المصدر والحاصل بالحاصل ان المصدر نفس الاتباع الذي هو اثر مفعول والحاصل  
بالمصدر الامر الذي يحصل من الاتباع وقال بعض المحققين بهذا الكتاب والفرق بين المعنى  
المصدرى والحاصل بالمصدر ان الاول هو الاتباع الذي هو الحدث الصادر من الفاعل  
والحاصل بالمصدر هو الشيء الذي حصل منه الاتباع وترتب عليه كالتكسار الزجيج الذي  
حصل من كسره والمراد بالاعراب ههنا العلامة الواقعة في آخر الكلمة باقتضاء المعاني  
فالعلامة الواقعة انما حصلت من ذلك الاتباع فالإتيان هو العمل للفاعل انتهى  
اعترض على المصنف بان التفسير من وظائف الشراح فكان الاتساع ان يقول او لا  
الاعراب بدل لفظ العمل حتى لا يحتاج الى التفسير واجاب الشارح من طرفه بقوله وانما لم يقل  
او لا ان في اول فوجب ترتيبها على ثلثة ابواب او قبل الشروع في قوله فوجب ترتيبها  
على ثلثة ابواب ومنه قال في تفسير قوله او لا ان قبل ان يقول وانما لم يقل فوجب ترتيبها  
ذكر العمل قائماً قال امام الايوب قوله وانما لم يقل او لا وهذا بياض التثنية لذكر العمل  
ثم التفسير بالاعراب مع ان الظاهر ان يذكر الاعراب فقال وانما لم يقل المصنف بدل  
لفظ العمل بالاعراب بالنصب مفعول لم يقل حتى لا يحتاج الى التفسير قيد للمنفق واشترنا  
اليه في تصوير الاعتراض يعني ولو قال او لا الاعراب لا يحتاج الى التفسير ان لا يحتاج بسبب

ان الحكم لان العامل في المعنى المصدرى



الاعراب الى التفسير فانه لو قال العامل والمفعول والاعراب لم ينجح الى التفسير قوله ليوافق  
 متعلق بلم يقل / لم يقل ذلك ليوافق اللفظ الثالث وهو العمل / الا وليمة / ان لفظ العامل  
 والمفعول في الحروف الاصولية وعلى العمدة والميم واللام هذان من جهة المادة وامام من جهة  
 المعنى فيكون جملا ومبرما اولاً وتفصيلاً وتعييناً ثانياً جهة يكون اوقع في الاذهان  
 وقوله واذا كان الخ عتيد لقوله فوجب حيث ذكره بالفاء المودعة لوجوب الذكر  
 واشارته الى ان الفاء في فوجب جوابية ويقال لها الفصيحة لانها اذا كانت  
 صلة للاحتياج اليها / الى هذه الثلاثة او الى معرفتها مقتضية بالنسبة خبر كان  
 كمال الاعتناء صلة لمقتضية لتعريف ان كمال الاعتناء بشانها ان بشان  
 لكونها محتاجا اليها في معرفة الاعراب وكون معرفة هذه الثلاثة  
 لا يحصل الا بها وما كان حاله كذلك يقتضى كمال الاعتناء بشانها مقتضى صفة  
 كمال الاعتناء / الى كمال الاعتناء الذي يقتضى لبيان كل منها ان لبيان كل واحد  
 من هذه الثلاثة في باب على حدة / ان على استقلال ولا يحصل كمال الاعتناء بذكر احدها  
 تبعاً للآخر كما وقع فيما ذكر من الاشياء التي يحتاج اليها في الجملة فوجب ترتيبها  
 الوجوب على ثلاثة اقسام عادية كوجوب قراءة علم الحجة وعقل كوجوب الفرب بعد قول  
 اضرباً وشراً كوجوب الصلوة والصوم ونحوهما والمراد هنا للزوم قال صاحب  
 منافع الاخير المراد بالوجوب الوجوب اللغوي وهو للزوم سواء كانت عقلياً  
 او حسية نية والعقل عدم الانفكاك سواء كان ضرورياً او لا والاستحسان في  
 كونه الشئ مناسباً عند قوم وهو المراد هنا لا العقلي ولا الشرعي ان جعل الرسالة  
 ثابتة بهذا التقدير بيان للمعنى الرئيس وتمهيد لذكر المعنى اللغوي للترتيب والجمل  
 مصدر مضاف الى مفعوله الاول وفاعله متروك وهو المصنف ومفعوله الثاني ثابتة  
 على ثلاثة ابواب من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها / الى ابواب ثلاثة والابواب  
 جمع باب وهو ما يتوصل منه الى الشئ ولم يقلب الواو الفاء في الجمع تبييناً على ان اصل  
 باب بوبى مثل قوله فقل / ان لفظ على في على ثلاثة ابواب يتعلق به / الى بالترتيب  
 بلا تبيين ان بلا ارتكاب اعتبار التفسير لتصحح التعلق فكذا ان تعلق على به بلا تبيين  
 اذا حمل ان الترتيب على المعنى اللغوي / الى معنى اللغوي وهو ان معنى الترتيب  
 انه جعل الشئ ان جعل الجاعل الشئ متصفا بالترتيب وهو ان الترتيب بجميع النبوت  
 ولا شك ان على يتعلق بالنبوت فيقال ثبت زيد في حاله والنبوت لازم ولما نقل الترتيب

وهو ان الترتيب على شرط مطلق  
 او على شرط لا مطلق

نبوت الصلوة على الاثر  
 والنبوت على الاثر

ولا نقل الترتيب الى التفسير صار متقدماً فيحتاج الى تقدير الجمل لكونه  
 صيغة التفسير للجمل كقصة فيكون معنى قوله فوجب ترتيبها على ثلاثة ابواب  
 فوجب جعلها مرتبة على ثلاثة ابواب وان حمل الى الترتيب على المعنى اللغوي / الى  
 على معناه اللغوي وهو ان معنى العرف وضع الاشياء وهي في كتاب الاظهار  
 العامل والمفعول والاعراب في الوضع مصدر مضاف الى المفعول والفاعل  
 متروك / الى وضع الواضع الاشياء بتقديم بعضها / الى بعض الاشياء الذي  
 مرتبة التقديم وتأخير بعضها / الى بعض الاشياء الذي تأخر رتبة فان قلت  
 لم ذكر الشرح لفظ اذ في بيان حمل الترتيب ههنا على المعنى اللغوي وان في بيان  
 حمل الترتيب على المعنى الاصطلاحي قلت ذكر اذ الثلاث الى ان حمل الترتيب  
 ههنا على المعنى اللغوي متطوع ومجزوم وذكر ان الثلاث الى ان حمل الترتيب  
 ههنا على المعنى الاصطلاحي مشكوك وذكر الوضع في تعريف الاصطلاح للثلاثة  
 الى ان تقدم بعض اجزاء الرسالة على بعض ومنى فلا بد من جواب اذ و به فعل  
 من التبيين وهذا الترتيب ان لا فراق حاصل للترتيب بهذا المعنى من معمول  
 متعدد لان التقدم والتأخر انما يتصوران في المتعدد اذ انما اثنان فادنى  
 ما يتحقق فيه الترتيب اثنان وفيه نظر اذ المراد من تعدد صلاح المفعول الواحد  
 على المتعدد معنى تأمل قال اقام الايوب قوله من معمول متعدد فان الترتيب  
 يكون عبارة عن الوضع المتعدد فلا بد من معمول حتى يتعدى اليه ذلك الوضع ولا بد ايضا  
 ان يكون ذلك المفعول متعدد حتى يتصور فيه التقديم والتأخر المستلزم للتعدد  
 فيعتبر ان اذ لزم له من معمول متعدد فلزم ان يعتبر المفعول المتعدد اجزاء الرسالة  
 فيكون معنى ترتيب الرسالة ترتيب اجزائها بوضع بعضها مقدماً وبعضها مؤخراً  
 وتلك الاجزاء هي الاشياء الثلاثة لا غير اذ ليس لها اجزاء غيرها فيكون الثلاثة  
 اجزاء مرتبة لا انما المرتبة عليها قال صوبجوس قوله فيعتبر اجزاء الرسالة بمقتضاه  
 يراد بالرسالة اجزائها او بقدر المضاف الى اجزاء الرسالة فيكون المعنى جعل  
 اجزاء الرسالة مرتبة مجعولا لكل منها في موضع يليق به واذا كان كذلك فينتقل على  
 الى لفظ على في على ثلاثة ابواب الى بالترتيب لان التعلق اللفظي فرع التعلق  
 والترتيب بهذا المعنى لا يستلزمه فينتقل به تعلقاً لفظياً باعتبار تبيين معنى العرف



ان باعتبار ترتيبه مع القصر قدم مع ان الاشتغال اشهر الاحتمال لان معنى القصر  
 اوفق لدعوى الحرف او الاشتغال انما باعتبار كونه الترتيب متضمنا لاحد المعنيين  
 حتى يصح تعلقه بالترتيب بذلك الاعتبار فكل صاحب من الاشتغال وسمي في اصطلاح  
 التضمين ان جعل ذلك المعنى في ضمن الاصل انتهى فمع قوله فوجب ترتيبها على  
 ان فوجبه ترتيب اجزائها ان اجزاء الرسالة فتكون الاجزاء مرتبة والرسالة  
 صاحب الاجزاء المرتبة والاجزاء فخر ولفظا مضاف اليه للترتيب ومنسوب  
 محلا مفعوله والضمير الراجع الى الرسالة مضاف اليه للاجزاء مقصورة حال  
 من الاجزاء او مستحقة عطف على مقصورة فيكون حالا من الاجزاء بواسطة العطف  
 على ثلثة ابواب من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها ان حال كون تلك الاجزاء  
 المرتبة المطلقة مقصورة على ابواب ثلثة بحيث لا يتجاوزها الى غير تلك  
 اصلا وهو القصر الحقيقي لان لفظ العام وهو الترتيب مفعلا اذا نسب الى  
 وهو اجزاء الرسالة مفعلا يفيد القصر على قاعدة الاصول وانما قيدنا الاجزاء  
 بالمرتبة المطلقة لئلا يلزم قصر الشيء على نفسه او حال كون تلك الاجزاء المرتبة  
 المجموعة مستحقة على كل واحد من هذه الابواب الثلاثة وانما قيدنا الاجزاء بالمرتبة  
 المجموعة لئلا يلزم اشتغال الشيء على نفسه فيكون من قبيل اشتغال الكل على اجزائه  
 لا اشتغال الكل على جزئياته او اشتغالها عطف على قصرها والضمير اشارة الى الاجزاء  
 عليها ان على ثلثة ابواب متعلق بالقصر او الاشتغال على سبيل التبادل ان فوجب  
 قصر اجزائها المطلقة على ثلثة ابواب او اشتغالها على كل واحد منها وارجح قصرها  
 واشتغالها الى الرسالة وجعل مقصورة او مستحقة حالاً من الضمير الراجع الى الرسالة  
 على توهم عدم صحة قصر الاجزاء وعدم اشتغالها عليها خطأ لان المعطوف الذي  
 هو قصرها واشتغالها لا يساعدها لا يتجوز قوله مرتبة لان الترتيب صفة الاجزاء  
 وقائم بها دون الرسالة ان حال كون تلك الاجزاء مرتبة قال بعض الساج  
 ولا يتعلق كلمة على بالترتيب بشئ من هذه المعنيين اللغوي والعرفي كذا صرح به  
 بعض المحققين والرسالة في ذلك ان معنى قولهم رتب لبنه على لبنه او رتبها  
 عقيبها فلو تعلقت كلمة على بالترتيب للزم كونه الرسالة عقيب هذه الابواب فليس كذلك  
 فيحتاج

فيحتاج الى اعتبار ترتيبه مع القصر او الاشتغال فيكون الظرف لفظاً والمعنى  
 وجب ترتيب اجزائها في موضعها اللامية مقصورة او مستحقة على ثلثة ابواب  
 واحياناً حمل الترتيب على التجريد فلا يحتاج الى اعتبار ترتيبه مع القصر او الاشتغال  
 ويكون الظرف مستقراً والمعنى وجب ترتيب اجزائها كائنه على ثلثة ابواب كذا قيل  
 انتهى قال السيلكون في حاشية القصة رأت فاقيل من انه لا يتعلق كلمة على  
 بالترتيب بشئ من المعنيين اللغوي والعرفي لا بتضمينه مع الاشتغال او القصر  
 او الجعل تكلف على اختلاف المذهبين من هذين التفسيرين بناءً على وقوع  
 الاختلاف في معنى التضمين على المذهبين احدهما ابقاء المذكور فيقتدر ما يتعلق به  
 الحرف حالا والثاني عكسه وهو جعل المذكور حالا وابقاء ما يتعلق به اصطلاحاً  
 فالسفير الاول بناء على المذهب الاول حيث ان الترتيب المضمّن بالكرسي في محله  
 وجعل متعلق الحرف المضمّن بالفتح حالا وهذا مختار صاحب الكشاف في قوله تعالى  
 ولتكبروا الله على ما هديكم فان التكبير متضمن لمعنى الحمد فيكون المعنى لتكبروا الله  
 حامدين على ما هديكم والتفسير الثاني بناء على المذهب الثاني حيث وضع موضع المذكور  
 متعلق الحرف واحداً المذكور وهو الترتيب حالا وهذا مختار التفات زان  
 في تلك الآية فان التكبير متضمن لمعنى التمجيد فيكون المعنى لتحمداً الله مكبرين  
 قال صاحب مناقب الاختيار قوله على اختلاف المذهبين طرف مستقر خبر مبتدأ  
 فخذوف ان الترديد في التفسير مبني على اختلاف المذهبين احدهما اعتبار اصل  
 ثابتاً والمضمّن قيداً وثانيهما اعتبار المضمّن ثابتاً والاصل قيداً فيه انتهى  
 قال بعض الافاضل قوله على اختلاف المذهبين ان هذا الترديد بقوله او قصرها  
 مبني على اختلاف المذهبين في جعل المذكور اصلاً والمضمّن بالفتح قيداً او حالا  
 او بالعكس والاوّل ارجح لان المضمّن احق بان يجعل قيداً وارجح الثاني بان ذكر  
 صلة المضمّن وترد صلة المذكور يدل على ان المضمّن مقصود اجمع فلا يليق به  
 ان يجعل قيداً ورد بان ذكر صلة المضمّن اغايدل على كونه مقصوداً في الجملة  
 لا مقصوداً اصلياً اذ لولا لم يكن مراداً اصلاً انتهى وقال الآخر قوله على اختلاف المذهبين  
 في تصوير معنى التضمين خبر مبتدأ فخذوف ان هذين التفسيرين واقعا او مبتدآن  
 على اختلاف المذهبين في جعل المذكور اصلاً في الكلام والمخدوف حالانية كقوله تعالى  
 ولتكبروا الله على ما هديكم ان تكبروا الله حامدين على ما هديكم او بالعكس بان يجعل



المحذوف اصله في المذكور جالا كما في قوله تعالى الذي يؤمنون بالغيب وفي  
 في قوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك من ربهم هم المؤمنون به ثم الاصل  
 ان يجعل المذكور اصلا وهنا والمحذوف جالا ثم قيل ان الاول ابرح لان المحذوف  
 بالفتح احق بان يجعل جالا وارجح الثاني بانه ذكر صلة المحذوف المحض وحذف صلة المذكور  
 يدل على ان المحذوف المحض مقصود اصله فلا يليق به ان يجعل جالا ورد بان ذكرها  
 انما يدل على كونه مراد في الجملة ولولا له لم يكن مراد اصله والاولى ان يقال ان وجدت  
 القرينة على ان المراد بالاصالة هذا المحذوف المحض لكونه موقفا عليه للمذكور المحض فيه  
 مثلا فالمحذوف المحض جعل اصلا والمذكور المحض فيه حالا ولو كان عكس ذلك فالمذكور  
 المحض فيه جعل اصلا والمحذوف المحض حالا وهذا هو الدقيق بالاعتبار لا مجال للنزاع  
 لا في الارباع وما ذكره امر لفظ لا يعبأ به وانما سمي بالمذكور وهو الترتيب ههنا  
 المحض فيه لوقوع معنى المحذوف الذي هو المسبب بالمضى بالفتح في ضمنه ولذا جعل المحذوف  
 المحض حالا وتبع للمذكور اولى من عكسه لكن بقي هنا شيء هو ان الحال في تلك الايات  
 من الفاعل وههنا من المفعول وهو الاجزاء المقدرة لما عرفت انها مفعول الترتيب  
 ومن المعلوم ان الحال تبين هيئة الفاعل او المفعول به ثم اراد الشارع ان يذكر كلام  
 الفاضل العصام في نقله للاختلاف الواقع بين القدم في معنى التضمن وحقيقته وفي نقل  
 ما وقع من الرد مع جوابه قال الفاضل العصام ان قال ابراهيم بن عمر بن شاه الاسفاري  
 عصام الدين في حاشية انوار التنزيل وهو تفسير البيضاوي اختلفوا في القدم والعلماء  
 في حقيقة ان التضمن فيقول انه ان التضمن عبارة عن حذف متعلق ما ان متعلق حرف الجر  
 الذي هو على في على ثلثة ابواب وذلك المتعلق هو العقر او الاشتغال او هو المقصودة او  
 المشتملة على ذلك الحرف اجنبية بالنسبة الى العامل المحذوف الذي هو العقر  
 او الاشتغال او هو المقصودة او المشتملة عن العامل المذكور الذي هو الترتيب ههنا  
 ان يفرق بين العامل المحذوف عن صلة ولا مفعول للعامل المذكور واورد عليه ان اورد  
 على القائل بهذا او على تعريف القائل او على هذا التعريف انه ان التضمن  
 الذي هو انما به ما ذكر في او عين كونه عبارة عن حذف متعلق ما هو اجنبية عن العامل  
 وهو ان التضمن المحذوف ان نوع من انواعه واذا كان كذلك فلا معنى للتسمية بالتضمن  
 ان لا علة مناسبة لتسمية بالتضمن حينئذ فانه لا فرق بين سائر المشتقات المحذوفة  
 للحروف الجارة وبين ما يسمى بالتضمن فانه بعينه حذف متعلق حرف الجر ووقع  
 على صيغة المجهول ان وقع هذا الرد عن هذا القائل او وقع هذا الايراد بانه الضمير

الضمير للثان وكلمة الهاء طريقة وتفسيرية للدفع لا بعد ان لا بعد حاصل وبعد  
 بفتح الهاء وسكون العين لعم لا وجب حذف كما استرنا اليه انفا في تسمية قسم  
 متعلق بمحذوف ويجوز كونه متعلقا بلا بعد فعل الاول يكون الطرف مستقرا وعلى الثاني  
 يكون لفظا وسببي حقيقة في حو لا بد لهذه الحروف قال بعض الافاضل قد لا بعد  
 في تسمية قسم ان لا بعد كل البعد في تسمية قسم منه ان من الحذف يعني من انواعه  
 شايع منه تقسم في كلامهم ان في كلام العرب متعلق بشايع قال ابن جني لو اجتمعت  
 تضمينات كلام العرب لصارت مجلدات باسم متعلق بتسمية خاصة لتسم المحذوف يعني  
 يجوز تسمية قسم منه شايع في كلامهم باسم خاص قال امام الايوب يعني ان لا بعد  
 في جواز تسمية نوع خاص من انواع الحذف شايع بالتضمن فنعى هذا المذهب  
 يكون المحذوف هو اللفظ مع المعنى وليس في المذكور ما يدل على هذا المعنى انتهى  
 قال بعض المحققين فحصل الجوابان التضمن نوع مخصوص من انواع الحذف فلذا عرفت  
 التضمن بمحذوف مخصوص فلا بد من ولا بعد فيه كما قيل في تعريف الاشياء الحيوان الناطقة  
 اسمي اقول الاول ان يقول ووقع بان في التضمن تقييد معنى الاصل ولا كذا الحذف  
 فلذا سمي بالتضمن فلا بد عليه انه هو المحذوف فلا معنى للتسمية بالتضمن حتى يحتاج  
 الى الدفع قال حسين كفاية في كلياته الحذف والتضمن وانه اشتركا في انهما خلاف الاصل  
 لكن في التضمن تغير معنى الاصل ولا كذا الحذف وقال جلال السيد طح في الاستبانه  
 والنظام الاخر اسهل من التضمن لان التضمن زيادة بتغير الوضع والاضمار  
 زيادة بتغير تغير الاضمار وخلاف الاصل انتهى قال البعض الحذف عام والتضمن خاص  
 والعام غير الخاص انتهى قال السيد السند التضمن ليس بنوع من التعدير والاضمار  
 بل هو مقابل له وقيل في حقيقة التضمن هو ان التضمن كناية عن المذكور كناية  
 عن متعلق ذلك الاجنبية كناية الترتيب ههنا كناية عن العقر او الاشتغال الذي هو  
 متعلق ذلك الاجنبية اعني على ثلثة ابواب فنعى هذا المذهب كونه معنى العقر او الاشتغال  
 مدلول اللفظ الترتيب فكمائة ذكر الترتيب واريد به احد المعنيين كما ذكر فلا جبان الكلب  
 واريد به انه مضاف فيكون الترتيب مكنيا به واحد المعنيين مكنيا عنه كذا قاله امام الامة  
 قال السيد حافظ فيقال على اللفظ وعلى المعنى الحقيقي المكنى به وعلى المعنى الكنيوي  
 المكنى عنه انتهى قال بعض المحققين قد لا كناية عن متعلق ذلك الاضمار ان كناية عن متعلق  
 ما هو اجنبية عن العامل المذكور انتهى ورد على صيغة المجهول بان المعنى المكنى به  
 ان وقع الرد على هذا القائل بانه لا يجوز ان يكون التضمن نوعا من انواع الكناية  
 فان المعنى المكنى به وهو جبان الكلب في قولك فلا جبان الكلب قد لا يقصد بوجه



ان المعنى المكلف به فان المقصود من قولك فلان جبان الكلب هو اخبار كونه كثير  
 المضيا في سواء كان له كلب او لا قال امام الايوب قوله ورد بان المعنى المكلف به  
 يعني انه رد هذا بانه لا يجوز ان يكون التضمن من انواع الكناية فان المعنى المكلف به  
 وهو جبان الكلب مثلا قد لا يقصد بثبوت فان المقصود من قولك فلان جبان الكلب  
 هو اخبار كونه كثير المضيا في سواء كان له كلب او لا فانه ليس بمقصود ان صاحب الكلب  
 وطهنا بحث وهو انه لو سلم ارادة المعنى الموضوع له في الكناية فلا يخفى انه لا يكون  
 مقصودا ولا يرجع اليه الصدق والكذب ولا يلزم ثبوت في الواقع حتى ان قلنا  
 فلان طويل النجاة كناية عن طول القامة وكثير الرما كناية عن كونه مضيا فالايك  
 ثبوت طول النجاة له انتهى قال صاحب منافع الاخبار قوله ورد بان المعنى المكلف به الخ  
 ان المعنى الموضوع له والمعنى المكلف عنه هو المعنى المقصود وهو لازم ما وضع له يعني  
 انه لا يقصد بالذات ثبوت الموضوع له اصلا بل يقصد بالتسمية وانما المقصود بالذات  
 هو المعنى عنه كما حققه السيد الشريف وعبد الحكيم السيلوني في فقه البياض انتهى  
 قال دود افندي وربما يقال اريد المعنيان معا في التضمن بلفظ واحد على انه كناية  
 اذ يراد بها معناها الاصلي ليتوصل بفهم الى ما هو المقصود الاصلي فلا حاجة  
 الى تقدير الالتي تصوير المعنى وابراره انتهى قال العلامة التفتازاني في شرح التلخيص  
 والكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاة  
 وجبان الكلب ومهزول الفصيل اذا لم يكن له نجاة ولا كلب ولا فصيل ومثل هذا  
 في الكلام اكثر من ان يحصى انتهى كلامه وفي التضمن ان وفي نوع التضمن لابد  
 ان لا يفرق حاصل من قصد اس من قصد المعنى المكلف به فان معنى الترتيب  
 التضمن كونه به عين القصر او الاشكال لا بد ان يكون مقصودا كما لم يكن عنه قال دود افندي  
 ان المعنى به في الكناية قد لا يقصد بثبوت وفي التضمن يجب العقد الى ثبوت كل  
 من المعنى والمضى فيه فتخالفان ان يتخالف التضمن والكناية يتخالف اللزيم  
 فان قصد المعنى المكلف به لازم في التضمن وغير لازم في الكناية واذا تخالف اللزيم  
 يتخالف اللزيم في معنى ثبت المتخالف بين التضمن والكناية فلا يصح القول بانه كناية  
 ودفع ان هذا الرد ايضا ان كما دفع الاول قال بعض الافاضل وهو مصدر من آخذ  
 ببعض ايضا منصوب على المصدرية بفعل وجب الحذف سماعا مثل سقيا والمعنى  
 رجع هذا الوجه الى الاول رجوعا والجملة حال وقال دود افندي اقول كلمة ايضا  
 لا تشمل الا مع السبطين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر فخرج السبطين

ط الذي هو ومن  
 وانه غير بينهما  
 الا انما يتقدم بعضهما

بالسبطين فوجبا في ايضا مقصودا عليه لفظا او تقدير وبالتوافق وجوبا في  
 ومات ايضا وبما كان الاستغناء نحو اختصم زيد وعمر ايضا فلا يقال  
 شيء من ذلك ثم هو مقبول مطلق حذف عاملة وجوبا سماعا او حال  
 حذف عاملة وصاحبها بانه ان كان لا اتجاه له ولا انفي الجنس  
 واتجاه مبني على الفتح مقصود محلا ثم لا وجبها محذوف وهو مصدر  
 من اتجه اصله او تجاه قلبت الواو تاء ثم ادغمت في تاء الافتعال لانه  
 اذا كان في الفعل من الافتعال واو قبلت تاء ثم ادغمت في تاء الافتعال لانه  
 ان لا وجه ولا طريق موجود للرد على هذا القائل قال امام الايوب قوله  
 لا اتجاه له ان لا يرد عليه وجه من الرد اذ لا بعد ان لانه لا بعد كل البعد  
 بحيث يصير الى حد الامتناع في ان يلتزم مجهول من باب الافتعال في بعض  
 ان في بعض انواعها شيء ان خاصة لازمة لذلك النوع وهو نائب الفاعل  
 يلتزم كذا قال امام الايوب وذلك الشيء هو قصد المكلف به للجب صفة  
 ان لا يكون ذلك الشيء لازما وواجبا في جنسها احد في جنس الكناية وحقيقتها  
 من حيث هي كما ان الكناية بالعدة خاصة لازمة لنوع الان في انها ليست  
 بلزومة لجنس الحيوان وحقيقتها قال بعض الحكماء قوله اذ لا بعد ان يلتزم  
 في بعض الكنايات شيء الخ يعني يجوز ان يكون حقيقة الكناية اعم من ان يلتزم  
 فيها قصد المكلف به وان لا يلتزم فيكون الكناية متحان قسم يلتزم فيه  
 قصد المكلف به ويراد البتة وقسم آخر منها لا يلتزم فيه قصد المكلف به ولكن  
 يكون اللام لان لام الامر يمكن بعد الواو للتخفيف نحو ولتأت طائفة اخرى  
 ويمكن امر غائب مذكر معلوم مجزوم به بحذف الحركة وفاعله قوله التسمية ان  
 تسمية هذا النوع من الكناية باسم خاص وهو اسم التضمن قوله باسم متعلق  
 بالتسمية وخاص صفة الاكم قال بعض الحكماء لما كان ماضية الكناية اعم من هذه  
 التسمية يجوز ان يسمى هذا القسم الذي يلتزم فيه قصد المكلف به باسم خاص لهذا  
 القسم لهذا التمييز ان قصد حصول التمييز بين هذا النوع من الكناية وبين غيره  
 بان قصد المكلف به لازم في نوع التضمن وغير لازم في سائر انواع الكناية كما ان الكاتب  
 بالعدة ميز نوع الان بلزومه له عن غير الان من الحيوان بعدم لزومه له فكذا



قال التضمن هو الكناية التي يجب فيها قصد المكلف به قال قوله لهذا التمييز  
 ان لاجل تمييز هذا القسم عن القسم الآخر فلا خلاف بين الكناية والتضمن  
 بل هو قسم منها فلذا عرف بان كناية مخصوصة وقال الآخر قوله لهذا التمييز  
 ان يميز بعض الكنايات الذي يلتزم فيه شيء من سائر الكنايات وقيل قوله لهذا التمييز  
 ان يقصد حصول تبيين بعض الكنايات وجنسها فميز سمينها عن سقيمها واخر ما شئت  
 وقيل في حقيقة التضمن هو ان التضمن عبارة عن ان يقصد بالذكور وهو كالترتيب  
 ههنا بمعنى الحقيقي وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها وتأخير بعضها ويلاحظ بعينه  
 عطف على يقصد معنى آخر وهو العطف او الاشتغال معه اي مع معناه الحقيقي  
 للذكور من غير احتمال ان من غير احتمال المذكور فيه ان في معنى آخر يقع في المعنى  
 الملحوظ معه كما كان في الكناية ومن غير تقدير لفظ آخر ليكون متعلقا للاجنب  
 مثل مقصورة او مستحالة قد يدل عليه صفة لفظ اي من غير تقدير اللفظ له  
 يدل على ذلك المعنى الاخر يقع يدل على ذلك المعنى الملحوظ وقوله ويدل بعينه المجهول  
 استينافيه قوله عليه ان على ذلك المعنى الاخر يقع على ذلك المعنى الملحوظ ثابتا  
 وقوله بذكر متعلقة بكسر اللام متعلق بيدل اي ويحصل الدلالة على ذلك المعنى الاخر  
 بالاجنب الذي هو المتعلق المذكور وهو على ثلاثة ابواب ههنا كما قاله امام الاصول  
 قال صاحب منافع الاخبار قوله من غير احتمال فيه ان من غير احتمال العامل المذكور  
 في المعنى الذي يلاحظ مع المعنى الاصل فلا يكون كناية فيه كما لا يكون حقيقة ولا مجازا  
 فيه قوله يدل عليه ان على المعنى الذي يلاحظ مع المعنى الاصل وجملة يدل صفة لفظ  
 قوله ويدل عليه على صيغة المجهول ان على المعنى الملحوظ بذكر متعلقة كما دل ههنا  
 بذكر على ثلاثة ابواب على معنى الاشتغال او العطف فلا يكون من قبيل الحذف فيكون  
 المعنى الحذف من قبيل مستتبعات التراكيب انتهى قال دده اقدس اعلم ان التضمن  
 ان يقصد بلفظ معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل اخر يناسبه ويدل عليه  
 بذكر شيء من متعلقاته وقائدة التضمن اعطاء مجموع المعنيين حقهما فاللفظ  
 مقصودان يقصد وتبعاً وقال ابن جني لو جمعت تضيينات العرب لاجتمعت مجلدات  
 فان تلك اللفظ اذا كان مستعملا في المعنيين معا كان جمعا بين الحقيقة والمجاز  
 وان كان مستعملا في احدهما ولم يقصد به الآخر فلا تضمن قلت هو مستعمل في معناه الحقيقي  
 والمعنى الاخر

بعض التضمن  
 في قوله  
 او هو معنى العطف او الاشتغال ههنا

بمعانيه كما قيل اذا لم يكن العامل المذكور مستعملا في المعنيين معا كان جمعا بين الحقيقة والمجاز  
 قد يدل عليه ان على المعنى الذي يلاحظ مع المعنى الاصل وجملة يدل صفة لفظ

و المعنى الاخر مراد بلفظ محذوف اخر يدل عليه ذكر ما هو من متعلقاته انتهى  
 قال هو مجزى عن الترادف وحقيقة هذا التضمن ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي  
 مع اعتبار معنى فعل اخر يناسبه ويصح تعلق ما بعده به ويدل عليه بذكر  
 ذلك المتعلق وقائدة التضمن اعطاء مجموع المعنيين فاللفظ مقصودان  
 مع قصد او تبعاً بان يستعمل اللفظ في معناه الاصل فيكون هو المقصود  
 اصالة لكن بتبعية معنى اخر يناسبه من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ او يقدر له  
 لفظ اخر فلا يكون من باب الكناية ولا من باب الحذف بل من قبيل الحقيقة التي  
 قصد بمعناه الحقيقي معنى اخر يناسبه ويتبعه في الارادة او يستعمل في المعنى المناسب  
 ويتبعه المعنى الحقيقي في الارادة وقال حين كفوى في كناية التضمن هو  
 ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى اخر يناسبه ويدل عليه  
 بذكر شيء من متعلقاته والاخر ويدل على الثاني اما بذكر الشيء من متعلقاته  
 او حذف شيء من متعلقات الاول قال بعضهم التضمن هو ان يستعمل اللفظ  
 في معناه الاصل وهو المقصود اصالة لكن قصد بتبعية معنى اخر يناسبه  
 من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ او يقدر له لفظ اخر فلا يكون التضمن  
 من باب الكناية ولا من باب الاشتغال بل من قبيل الحقيقة التي قصد بمعناه الحقيقي  
 معنى اخر يناسبه ويتبعه في الارادة وكل من المعنيين مقصود لذاته في التضمن  
 الا ان القصد الى احدهما وهو المذكور بذكر متعلقة فيكون تبعاً للآخر وهو المذكور  
 بلفظ وهذه التبعية في الارادة من الكلام فلا ينافي كونه مقصودا لذاته في المقام  
 وبه يفرق التضمن الجمع بين الحقيقة والمجاز فان كلاما من المعنيين في صورة الجمع  
 مراد من الكلام لذاته مقصود في المقام اصالة ولذلك اختلف في صحته  
 مع الاتفاق في صحة التضمن والتضمن سماه لاقباس وانما يذهب اليه عند الضرورة  
 واما اذا لمكن اجراء اللفظ على مدلوله فانه يكون اولى وقائدة التضمن هي  
 ان تدل كلمة مؤدتي كلمتين في الكلمتين مقصودتان معا قصد وتبعاً فتارة  
 يحيل المذكور اصلا والمحذوف حالا كما قيل في قوله تعالى وتكبروا اليه على ما هديكم وتارة  
 بالعكس كما في قوله تعالى والذي يؤمنون بما انزل اليك انهم يقرءون به مؤمنين  
 واذا ضمنت معنى كلمة اخرى ووصلت بصلتها لم يبق معناها الاول مراد اذا لم يبق  
 مراد ان لم يجمع بين الحقيقة والمجاز من لفظ واحد وهو غير جائز والقاعدة في التضمن  
 ان يستعمل الفعل المتضمن فيه بنفس حرف هي صلة الفعل المتضمن ليكون هذا الحرف  
 قرينة على التضمن وقال كلنبوي في حاشيته على التهذيب وحقيق ذلك التضمن



انهم ذكروا ان حقيقة التضيي ان يقصد بالفعل او شبهه معناه الحقيقي  
 مع معنى فعل آخر او شبهه يناسبه ويدل عليه بشئ من القرائن كما ستبين ذلك  
 الفعل بغير صلة مثبتة في كتب اللغة وكنتهية اللازم وكجعل المتقدم  
 بنفسه متقد يا بوسط حرف الجر كما ورد على هذا التقدير بانه يستلزم ارادة معنيين  
 من لفظ واحد في اطلاق واحد وهو غير جائز عند الجمهور وان جوزه بعض الثاقبة  
 واجاب عنه المصنف بان معنى فعل آخر مقصود من لفظ آخر مقدر هناك  
 بدون القرينة لانه اللفظ المذكور يتوجه ذلك واورد عليه الشريف المحقق  
 بانه يستلزم كون التضيي نوعا من التقدير والاضمار وليس كذلك بل هو  
 مقابل له فالصحيح في الجواب ان كلا المعنيين مقصودان من اللفظ المذكور لكن  
 معناه الاصل بالذات والمعنى الاخر مقصود بالتبع للتوصل اليه واما الامتناع  
 في ارادة معنيين بالذات وبالاصالة واعتراض ابن الكمال بان كلا المعنيين  
 مقصودان بالذات في باب التضيي حيث لم يؤخذ احدهما للتوصل الى الآخر  
 كما في الكناية فقياس بمد الكناية مع الفارق ثم ذكر ما هو الصواب في الجواب  
 حاصله ان كون المعنى الاخر مقصودا من اللفظ المذكور بالتبع لا ينافي كونه  
 مقصودا بالذات اذ بين قولنا مقصود من اللفظ وبين قولنا مقصود الافادة  
 في هذا المقام فرق ظاهر واقول نظير الحكم المستفاد من اشارة نظم القرآن  
 مع الحكم المستفاد من عبارته فكلا الحكمين مقصود الافادة والاعلام  
 للعباد بالذات مع ان المستفاد من الاشارة مقصود بتلك العبارة بالتبع  
 لا بالذات ويمكن حمل جواب الشريف عليه ايضا انتهى قال بعض الحكماء اعلم  
 ان حقيقة التضيي على ما قالوا ان يقصد بالفعل او معناه او شبهه معناه الحقيقي  
 مع معنى فعل آخر او شبهه ويدل عليه بشئ من القرائن كما ستبين ذلك  
 بغير صلة مثبتة في كتب اللغة وكنتهية اللازم وكجعل المتقدم  
 بنفسه متقد يا بحرف الجر كما في هذا المقام وغير ذلك ورد عليه انه يستلزم  
 ارادة معنيين من لفظ واحد وهو غير جائز عند الحنفية واجاب عنه  
 المفتا زان رحمه الله سبحانه بان معنى فعل آخر مقصود من لفظ آخر  
 مقدر هناك لانه المذكور واعتراض عليه الشريف الجرجاني قدس سره  
 بانه يلزم على هذا كون التضيي نوعا من التقدير والاضمار وليس كذلك  
 بل هو مقابل له ثم قيل الصحيح في الجواب ان كلا المعنيين مقصودان

من اللفظ المذكور لكن معناه الاصل بالذات وبالاصالة والمعنى الاخر بالتبع والامتناع  
 في ذلك كما في الكناية واما الامتناع في ارادة معنيين بالذات وبالاصالة انتهى وهذا الامتناع  
 من فيض الكلام ليكون مدارك لما بعد هذا الكلام والمجمل على فيض الكلام ورد  
 ان وقع الرد على هذا القول ايضا قال بعض الحكماء صاحب الرد شهاب الدين  
 حيث قال ان ما استظهره بييد جعل المتعلق محمولا من غير تقدير عامل لمجرد فهم معناه  
 لا سيما نصب المفعول به واعمال المذكور فيه من غير احتمال في معناه الا ترى انه  
 لا ينصب بحرف فهذا اولى بانه ان الثاني يلزم حينئذ ان حين اذالم يكن ما يدل عليه  
 محققا بتاكيد اقاله امام الايوب روجين اذ كان الدلالة على المعنى الاخرية كمر متعلقه او  
 حين لوحظ معنى آخر معه من غير احتمال فيه ومن غير تقدير لفظ آخر يدل عليه جعل المتعلق  
 بكسر اللام ان جعل المجزور الذي هو المفعول به الغير الصريح لذلك المعنى الملحوظ  
 ان المعنى الاخر الذي يلاحظ مع معناه الحقيقي محمولا من غير تقدير عامل له مثل مقصود  
 او مشتمل لمجرد فهم معناه واللام بمعنى الباء ان ليس محمولية ذلك المتعلق بتقدير العامل  
 بل لمجرد فهم معنى ذلك العامل كذا قاله الاستاذ او معنى ذلك الملحوظ كذا قاله امام الايوب  
 في ضمن عامل آخر متعلق بالفهم وهو العامل المذكور لانه لا بد ان يكون العامل في امثاله  
 مقدرا ولا يكتفى كونه مقصودا في ضمن عامل آخر بل لا بد ان يكون له في نفسه معنى  
 جعل المتعلق المحمولا من غير تقدير عامل لمجرد فهم معناه فيقول لا بأس في ذلك بل كل متعلقات  
 معنى الفعل كذلك مثل ليس مفعولية زيد لها ورويدة هاريد ورويدة زيد باعتبار لفظها  
 اذ هما لسان بل باعتبار معنى يفهم منهما وكذا ليت ولعل في ليت ولعل زيد يوم الجمعة  
 عندنا مسرورا ليس محمولية متعلقهما باعتبار ذاتهما بل باعتبار معنى يفهم في ضمهما  
 وهو آتية وآتية بل يكون المتضمن في معنى الفعل لصدق تعريفه عليه وهو كل لفظ  
 يفهم منه معنى الفعل قال الشريف في شرح المفتاح التضيي جعل معنى الفعل ملحوظا  
 في ضمن معنى فعل آخر من غير ان يكون ذلك معنى مجازيا او حقيقيا لذلك الفعل  
 بل من مستبعات التراكيب واذا عرفت ما ذكرنا من الجواب علمت عدم ورود هذا الرد  
 على ما قاله الشريف انتهى بقى هنا ربطا آخر وهو قوله لمجرد فهم معناه ان عدم تقدير العامل  
 لمجرد فهم معنى ذلك العامل في ضمن عامل آخر ان في ضمن معنى عامل آخر وهو العامل المذكور  
 لا سيما ان خصوصا اذ كان المتعلق بكسر اللام ان المتعلق بذلك المعنى الملحوظ هو ان  
 المتعلق المفعول به ان الصريح المنسوب لفظا فان التضيي جاز في امثاله وهو محمول قس

من غير تقدير عامل



لا يكتفى بمجرد الانقضاء بل لا بد له من عامل قوي نحو زيدا في جاء في القوم خلا زيدا مثلا  
 فان خلافه لازم لا ينصب المفعول به بلا حرف الجر والحذف في مثله غير قياس فخص  
 معنى جاء وز فلو كان معنى التضييق كما ذكره يلزم جعل المفعول به القوي معولا لعامل  
 من غير تقدير ثم ان لا في لاسيما لنفي الجنس وسبب معنى المثل لهما مضاف الى المستثنى  
 وهو هنا اذا المضاف الى كانه في ما زائدة او الى ما وهي نكرة غير موصوفة وما بعدها  
 بدل منها وعلى كلا التقديرين خبرها محذوف وهو موجود قال بعض الافاضل قوله  
 لاسيما للاستثناء بمعنى اخراج ما بعدها عما قبلها فان الحكم فيه بطريق الاولى  
 وحقيقتهما وسبب معنى مثل لهما وما ايتا موصولة او موصوفة او زائدة ويحتمل ان تكون  
 نكرة غير موصوفة والمعنى يلزم حينئذ جعل المطلق معولا من غير تقدير عامل  
 والطال انه لا مثل الشيء او شيء موصولة وم جعل المطلق معولا من غير تقدير عامل  
 اذا كان في قال المفعول زاده وما بعده سببا للترقي في حكم ما قبلها انتهى وذكر  
 في مخرج المفتاح قوله لاسيما يرفع ما بعده بواسطة اخذها موصولة وقد جرت باخذها  
 زائدة وقد ينصب بتوجيه بعيد بان يجعل ما نكرة غير موصوفة وينصب ما بعده بتقدير  
 او على التخييل ان كان شيئا انتهى وذكر في قاضيه على الصنف قوله لاسيما ولا في سببا  
 لنفي الجنس وسبب معنى مثل يقال هما سببان في محل منصوب على انه اسم لا  
 وما ايتا موصولة او موصوفة او زائدة او اعمال المذكور عطف على جعل المطلق معولا  
 بتقدير عامل او يلزم في اعمال العامل المذكور فيه في ذلك المطلق من غير استعمال  
 التثنية عوض عن المضاف اليه من غير استعمال العامل المذكور حقيقة او مجازا  
 في معناه والغير راجع الى عامل في قوله من غير تقدير عامل في ذلك المطلق كذا قال  
 صاحب منافع الاخبار او الغير راجع الى ذلك الملاحظ كذا قال امام الايوب لان اعمال  
 العامل المذكور فيه باعتبار استعماله في معناه لكن بقي هنا ضبط آخر وهو ارجاع من معناه  
 الى المطلق وهو المتبادر الى اذهان الطالبين كما قال بعض السالكين لكن السباق  
 والسباق ينادى الى الاولوية والله اعلم بمراد القائل لانه فحق التأنيله اي به عصام اليه  
 ونقل كلامه شاح رجاء الله وهو اعلم المتأخرين وهو الغير راجع الى احد الامرين  
 المستفاد من كلمة او في جعل المطلق معولا في او اعمال المذكور في بيده كل البعد كذا قال  
 صاحب منافع الاخبار قوله وهو في جعل او اعمال المذكور في بيده كل البعد بحيث يصير

يصير الى حد الامتناع كذا قال البعض قوله وهو ان الاعمال من غير الاستعمال  
 بعيد فان العامل مالم يستعمل في معنى لا يكون عاملا فضلا عن اعماله كذا قال  
 امام الايوب انتهى كلامه في كلام الفاضل العصام ونقل المذاهبة وما اورد  
 على كل منها وما ورد من الدفع لكن الشايع لم يذكر بعينه بل زاد ونقص ثم اورد الشايع  
 ان يحاكم بين الاقوال وبيان تطبيق كل منها الى المأخذ وبيان ما هو المختار  
 فقال قوله في قوله من رد الحاق التضييق بالكناية حيث قال في اثباته قد لا يقصد  
 بثبوت امر قد لا يقصد بثبوت المفعول الكناية كذا قال امام الايوب او الضير  
 في قوله راجع الى الفاضل العصام في قوله الفاضل العصام قد لا يقصد بثبوت  
 امر تحققة امر مراده بالثبوت تحققة في نفس الامر لا ان المراد به امكانه وقوعه  
 في الخارج كذا قال امام الايوب ولو قال لا ان المراد به امكانه وقوعه في الخارج  
 لكان اصوب الا ان يقال اراد بالخارج ما يرد في الاعيان او الامور الحسية  
 والموجودة الخارجية في يراد من قوله نفس الامر خارج ذات المحدث فتأمل  
 قال بعض المحققين قوله في تحققة في نفس الامر وجوده في الواقع والخارج  
 مع قطع النظر عما في الذهن وقال صاحب الشايع شرحه على معنى كلنبوس من الآداب  
 قوله في نفس الامر في الواقع ويعبر عنه بالخارج ايضا وقد يستعمل اعم منه مطلقا  
 على القول بالوجود الذهني ومن وجه اعم منه اسفها ومعناه ما يفهم من قولنا هذا الامر  
 كذا في نفسه في ذاته وبالنظر اليه مع قطع النظر عن ادراك المحدث واخبار المنظر  
 على ان المراد بالامر الشان والشيء وبالنفس الذات وتفصيله شرح المقاصد  
 انتهى قال شاح التجريد فان قلت ما معنى نفس الامر قلت نفس الشيء في حدة ذاته  
 والمراد هو الشيء الموجود بنفسه واذا قلنا مثلا الشيء موجود في نفس الامر كانه معناه  
 انه موجود في حدة ذاته ومعنى كونه موجودا في حدة ذاته ان وجود ذلك الشيء ليس  
 باعتبار المعتبر وفرض الفارض بل لو قطع النظر عن كل اعتبار وفرض كان موجودا  
 انتهى فحاصله على ما عرفت رد واعتراض على القائل بان كناية ما لم ان قصد تحقق  
 المعنى الموصوع ليس بشرط لازم في الكناية واما في التضييق فللازم فلا يصح القول  
 بان كناية هذا الرد امر رد الحاقه بالكناية بهذا الفرق بينه وبين الكناية  
 كذا قال امام الايوب قوله هذا الرد الذي اورد على المذهب الثاني كذا قال البعض  
 في هذا الرد لا يريد ان يرد بناء على ما في كلامه ذهب اليه ان في ذلك الكلام  
 بعض المحققين فاعل ذهب من المتأخرين ببيان البعض المحققين كصاحب الملل



وغيره قوله من ان امكان المعنى الموضوع له وهو المكنى به في الكفاية بيان لما  
قال في المية قوله امكانه هو الذي لا يقتضيه ذاته وجوده ولا عدمه بل يكون  
الوجود بالنسبة اليه على السوية بجميع ما سوى الله تعالى من الموجودات وقيل  
هو الذي لا يلزم من فرض وجوده وجوده ولا عدمه بالنسبة اليه انتهى  
من ان جواز ارادة المعنى الحقيقي ليس بشرط ان ليس امكانه شرطا بل يجوز  
ان يكون متنعنا قال بعض محشي هذا الكتاب قوله من ان امكان المعنى الموضوع له  
ليس بشرط ان من ان جواز ارادة المعنى الحقيقي ليس بشرط ان الكفاية من حيث انها  
كفاية لكن قد يمتنع ذلك في الكفاية بواسطة خصوص المادة كما في قوله تعالى  
الرحمن على العرش استوى فان المعنى الموضوع له للاستواء الاستقرار وهو متنع  
في حقه تعالى فيراد لازم وهو الاستيلاء والملك فمعنى استوى استولى ففي هذه  
الكفاية يمتنع تصدق ربوت المعنى الموضوع له قال صاحب الكشاف لما كان الاستواء  
على العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه كفاية عن الملك فقالوا استوى  
فلان على العرش يريدون ملكا وان لم يقصد على السرير البتة ان اصلا قال  
بعض المحشين ان الاستواء الذي يستفاد من استوى كفاية عن الملك وهو لازم استوى  
بمعنى استقر فمعنى استوى ملك على طريق ذكر الملزوم و ارادة اللازم وانما كذا كثير الزاد  
فقد يجوز وتصديقه لكن لا لانه بل للانتقال للمعنى الكفاية ولا مانع من جواز جمعه  
فيجوز ان يكون عنده رما د كثير انتهى قال بعض الافاضل هذا الرد اما يرد بناء على ما  
ذهب اليه المحققون من ان ارادة المعنى الحقيقي في الكفاية لما لم يكن كونه متعلق الال  
والنفي ومناط الصدق والكذب بل مجرد الانتقال الى المقصود جاز كون اللفظ كفاية  
مع عدم تحقق معناه الحقيقي بل مع امتناع انتهى وقال الاخر قوله من ان امكان الموضوع له  
ليس بشرط سواء كان مكنيا في نفس الامر لجواز ارادة المعنى الحقيقي فيها او لم يكن فضلا  
عن تحققه ان المعنى الموضوع له يعني اذالم يكن امكانه شرطا يكون عدمه بشرط التحقق اولى  
قال بعض الافاضل قوله فضلا معنوله مطلق مخدوف عامله وجوبا سماعا من  
فضل فضلا ومعناه كون ما بعده اليق بالحكم مما قبله هذا فان عدمه بشرط التحقق  
في الكفاية اولى من عدمه بشرط الامكان وتلخيصه ان لعدمه بشرط التحقق فيها  
مزية على عدمه بشرط الامكان لان عدمه بشرط التحقق فيها مفيد بجواز كونه متنعنا  
وعدمه بشرط الامكان فيها مطلق فللمفيد مزية على المطلق والحاصل ان عدمه بشرط الامكان

الامكان

اعم وعدمه بشرط التحقق اخص ومن المعلوم ان الاعم يستلزم الاخص بالضرورة  
فاحفظ فانه ينادى في كل مقام فضل بالضرورة قال بعض المحشين في عدم  
المعنى الموضوع له يتحقق الكفاية ولا يمكن تحقق التضمن بالضرورة فيحتاج الى ان  
ويصح ما ذهب اليه ان وايضا يرد هذا الرد بناء على ما ذهب اليه صاحب الكشاف في الرد  
فاعلى ذهب قوله من ان امكانه بيان لما من ان امكان المعنى الموضوع له  
في الكفاية يعني مع ان جواز ارادة المعنى الحقيقي فيها شرطا في لا يجوز ان يكون  
متنعنا على هذا المذهب مع امتناعه في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى  
فاحجب هذا ارادة المعنى الحقيقي لا يستلزم تحققه وهو ظاهر ولا يلزم عنه الكذب  
لان ارادته لا يكون على وجه القصد اثباتا ونفيا وصدقا وكذبا بل لينتقل منه  
الى المقصود فيراد المعنى الحقيقي ولا يتحقق ويكون كفاية لا تحققة ان المعنى الموضوع له  
يعني لان تحققه شرط فانه يجب ان يتفق في عدمه بشرط التحقق ومختلفان  
في استرط الامكان فاذا كان مراد القائل بهذا الرد من قوله ثبوت هو  
معنى التحقق يكون رده مطابقا بالمذهبين قال بعض المحشين فاذا امكن تحقق  
المعنى الموضوع له ولم يتحقق بالفعل تحقق الكفاية ولم يتحقق التضمن فتعاقبا  
ايضا فليقتضيه المذهبين يرد الرد المذكور ويحتاج الى الدفع واما على ما اختاره  
ان واما بناء على ما اختاره الفاضل العضم فمعنى هذا يكون هذا القول مقبولا  
بقوله فلا يرد بعده في شرح الفرائد ان شرحه على رسالة الفرائد في تحقيق الاستقامة  
وما يستفاد من بناء على ما يستفاد من شرحه ان الفاضل العضم يعني الاقول  
للمتضمن ان الكائن للتخصيص قوله من تحققة ان تحقق المعنى الموضوع له بيان لما  
في الموضوعيين على سبيل التبادل شرط في الكفاية كما كان شرطا في التضمن فينتفخان  
واذا كان كذلك فلا يرد ان الرد المذكور حتى يحتاج الى الدفع ان بقوله اذ لا بعد  
في ان يلتزم الى فان التضمن والكفاية يتحدان في وجوب القصد لتحقيق الموضوع له  
فلا يرد عليه بالفرق المذكور بين كونه مقصودا وغير مقصود فيحتاج الى الدفع  
تفيد للمعنى فالنفي راجع الى المقيد والقييد جميعا ان لا يحتاج الى الدفع قال بعض محشي  
هذا الكتاب في ما اختاره في شرح الفرائد وما يستفاد من شرحه للتخصيص من ان كفاية  
شرط في الكفاية كما كان شرطا في التضمن فينتفخان فلا رد تفريع على الجواب المقدر  
اقيم مقامه كما استرنا اليه اتفاقا حتى يحتاج الى الدفع وضعه للسببية ويحتاج الى الدفع



مطوف على جملة فلا رد وهو داخل في المعنى ان فلا رد يكون سببا للاحتياج  
الى الدفع بقوله اذ لا بد في ان يلزم الى قال بعض الافاضل بقوله حتى يحتاج الى الدفع  
تفريع على المعنى بين كورد الاحتياج الى الدفع بسبب الرد وقال الاخر ان حتى هنا  
ابتدائية وشرطها كونه ما قبلها سببا مؤديا الى ما بعدها فيكون ما بعدها مستببا  
عما قبلها وغاية لما قبلها انتهى فتا طر ولكن يرد ان الموضوع له ان يرد الحاقه  
بالكنائية بالرد الاخر وهو ان الموضوع له في الكناية لا يقصد لذاته وان قصد  
تحققه كالتصنيف بل يقصد للانتقال من المكلف به الموضوع له الى المكلف عنه  
المقصد كما يقصد بطول النجاة معناه الحقيقي للانتقال منه الى المكلف عنه  
الذي هو طول القامة قال بعض الافاضل يفرق بين وبين الكناية بان الكناية  
يصح فيها ارادة المعنى الحقيقي لا لذاته بل ليقول منه الى المعنى المراد واما في التصنيف  
ان واما حاله في التصنيف فمعنى المذكور ان المعنى العامل المذكور والمراد بالمذكور  
هو الترتيب فهنا وبمعناه هو وضع الاشياء بتقديم بعضها وتأخير بعضها  
ان فمعناه الموضوع له والمكلف المضمي بالدفع وهو التقصير او الاشتغال فهنا  
مقصودا لذاته في الافادة حيث لم يؤخذ احد من التوسل الى الاخر في  
حصول الفرق بينهما في ان المقصد للانتقال في الكناية ولذاته في التصنيف فيصح  
الرد المذكور فيحتاج الى الدفع بما ذكر كما قاله امام الايوب قال بعض  
هذا الكتاب بقوله ولكن يرد ان المعنى الموضوع له في الكناية لا يقصد لذاته بل للانتقال  
الى المكلف عنه واما في التصنيف فمعنى المذكور والمعنى المقصود لذاته فيحتاج الى  
تخالف اللازمين واذا تخالف اللازمان تخالف اللزومان فلا يصح القول بان  
كنائية فان قصد المعنى الموضوع له لذاته لازم في التصنيف وغير لازم في الكناية بل  
قصد المعنى الموضوع له للانتقال منه الى المكلف عنه لازم فيها ودفع ايضا بان لا اتجاه له  
اذ لا بد في ان يلزم في بعض الكنايات شيء هو قصد المعنى الموضوع له لذاته لا يجب  
في جنسها ولكن تسمية هذا النوع من الكناية باسم خاص وهو التصنيف لهذا التمييز  
ان يقصد حصول بين هذا النوع من الكناية وبين غيره بان قصد المعنى الموضوع له  
لذاته لازم في نوع التصنيف وغير لازم في سائر انواع الكناية بل يقصد  
لانتقال لازم فيه فكانه التصنيف هو الكناية التي يجب فيها قصد المعنى الموضوع له لذاته

لان الاصل في دفع العاطفة ان لا يكون في سبب

لذاته فلا تخالف بين الكناية والتصنيف بل هو قسم منها فلا يحرف بانه كناية  
مخصصة بقوله ولو فرض الى رد على من ذهب الى ان الموضوع له في غير الموضوع له  
مراداه بل يلفظ واحد على طريق الكناية حاصل الرد ان هذا ضعيف او حينئذ  
يلزم ان يراد بلفظ واحد في اطلاق واحد معناه الموضوع له وغيره معا  
لذاته كما وهو غير صحيح قال البعض قوله ولو فرض الى جواب سؤال مقدر  
تقريره لم لا يجوز ان يلزم ما لا يجوز في جنسها وهو كونه الموضوع له  
وغيره مراداه لذاته كما وتقرر الجواب بما ذكره الشرح من قوله ولو فرض  
في الكناية انهما عن الموضوع له وغيره مراداه ان مقصودا معالذاته كما  
بلفظ واحد للزم ان يراد جواب لو بلفظ واحد في اطلاق واحد في استعمال  
واحد قوله معناه ان ذلك اللفظ نائب فاعل يراد الموضوع له صفة المعنى  
وغيره ان وان يراد غير معناه الموضوع له معان حال كونهما مجتمعين  
في لفظ واحد في للزم ارادة معناه الموضوع له وغيره بلفظ واحد في اطلاق واحد  
لذاته كما ليراد ان معناه الموضوع له وغيره يعني من غير اخذ احدهما للتوسل  
الى الآخر وهو الضمير راجع الى مصدر يراد ان ارادة معناه الموضوع له  
وغيره بلفظ واحد ويصح تذكير الضمير لان الارادة وان كانت مؤنثا بحسب الصورة  
لكنها مصدر وتأتي بالمصدر وتذكيره ما وفيه رجع اليه بمنه المذكور والمؤنث  
في نظر الى الصورة يرجع ضمير المؤنث وبالنظر الى مصدرية يرجع ضمير المذكور  
ولا يلتفت الى تأنيث الارادة بحسب الصورة او الضمير راجع الى كونه الموضوع له  
وغيره مراداه لذاته كما بلفظ واحد في اطلاق واحد فمعنى قوله وهذا بدل وهو  
لكانه اولى لان لهم الاشارة اشارة الى الذات مع الوصف بخلاف الضمير لانه راجع  
الى الذات مع قطع النظر عن الوصف يعني راجع الى الذات فقط او الضمير في قوله  
وهو راجع الى المراد الدال عليه مراداه لان المفرد داخل في التثنية فكان مرجعه  
سابقا او الى المفرد من وهما بعيدا عن اذهان القائلين سيما في نظر الناظر به  
غير صحيح لانه محال ولانه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قال ابو الهيثم يجوز الجمع  
بينهما في الجمع كلفظ الآباء ليراد بها الاب الحقيق والاجداد وانما المستحيل اجتماعهما



مراد من بلفظ واحد في وقت واحد بان يكون كل منهما متعلق الحكم عند لا تفصل الاسد وزيه  
السبع او الرجل السبع لان اللفظ للمعنى بمنزلة اللفظ للشخص والى زكيا لثوب المستعار  
والحقيقة كالثوب المملوك فاستحال اجتماعهما في ثوب واحد والجمع بينهما في الجواز العقلي متنع  
اتفاقا ومن جوده خص بالميزان اللغوي كذا قال بعض محشي هذه الكتب اقله وجه عدم صحة  
ارادتهما بلفظ واحد انه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فانه قيل ان عدم الجمع  
المعنى الحقيقي والمجازي لئلا يتبين كيف يصح الاستدلال اقله ان عدم الجمع لا يرد الموضع له  
وغير الموضوع له بل يراد فيه معنى عام شامل للمعنى والمجازي فلا يراد الموضوع له ولا غيره  
لئلا يتبين ويراد معنى عام وهو مجاز لكونه غير الموضوع له كذا قال المعنى زاد في حاشيته  
على شرح العصام للفرائد قال بعض المحققين قد لا يلزم مع هذا الجمع  
بين الموضوع له وغيره وهو باطل عند الحقيقة بل يراد الغير الموضوع له لتبعية او بالعكس فهو  
ليس باطل مع انه كلا المعنيين مقصودان لئلا يتبين في الافادة كلمة العبارة والدلالة كما في قوله تعالى  
فلا تفعل لهما ان فانه والبالعبارة على حرمة قوله اف وهو مقصودان باللفظ لئلا يتبين ودان بالدلالة  
على حرمة الضرب مثلا وهي ليست مقصودان باللفظ لئلا يتبين مع كلتا الحرمتين مقصودان لئلا يتبين في الافادة  
انما هو قوله وهو غير صحيح ان غير جائز عند الجمهور وان جوده بعض الشافعي كذا في كونه حاشيته  
على التهذيب كما شرح في الفاضل العصام به ان عدم صحة ارادة الموضوع له وغيره معالذاتهما  
او عدم صحة المراد او عدم صحة المفروض في شرح الفرائد بقوله لان الكناية يعنى ارادة الموضوع له  
لانها تارة بل ليتوصل به الى الانتقال الى المراد فحينها التبرئة المانعة عن ارادة الموضوع له لذاته وهي  
ارادة المعنى الغير الموضوع له بقرينة معينة لئلا يراد باللفظ الواحد الموضوع له لذاته وغير الموضوع له  
لذاته انتهى كلامه شرح الفرائد قال القندس في حاشيته على الفاضل وذهب بعضهم الى ان كلا المعنيين  
مرادان بلفظ واحد على طريق الكناية وهذا ضعيف فاذ يلزم ان يراد بلفظ واحد في اطلاق واحد  
معناه الموضوع له وغيره معالذاتهما وهو غير صحيح والعلامة التفنيز ان في شرح  
العلامة التفنيز في التلويح بقوله في بحث الصريح والكناية ان الكناية عند علماء البيهقي  
ان يذكر لفظ ويراد معناه لانه لا يتصل بل ليتصل منه المعنى ثانيا وهذا خلاف في التلويح قال القاسم  
البيهقي وكلام في التلويح يدل على ان الكناية مستقلة في المعنى الحقيقي للانتقال منه الى المعنى المجازي  
ولست مستقلة في المعنى المجازي او لا بل انما يراد بالمعنى الحقيقي انتهى قال السيد السند قدس سره  
في حاشيته الكافي وذهب آخرون الى ان كلا المعنيين مرادان بلفظ واحد على طريق الكناية اذ يراد  
معناها الاصل ليتوصل بفهمها الى ما هو المقصود الحقيقي ولا حاجة الى تقدير التصوير الا تصوير  
المعنى وايراده انتهى قال حسن چلبى في حاشيته على المطول انه لا بد في الكناية من ان يقصد  
تصوير المعنى الاصل في ذهن السامع ليتصل منه الى المعنى المكلف عنه فيكون الموضوع له مقصودا  
في الكناية من حيث التصوير دون التصديق فلا صحة ان اذ عرفت ما سبق من ان المعنى الموضوع له وغيره  
مقصودان لئلا يتبين في خلاف الكناية لاصح كونه ان كونه التصديق كناية ان من افراد الكناية  
للمعنى لانه بينهما ما ذكرتم في ايراد بيان ما هو المختار من الاقوال الواردة في حقيقة التصديق وهذا  
الاخير مما حكاه عن الفضل العصام لكونه سالما عن الايرادات اللازمة على الاقوال السابقة وهذا ما اختاره  
السيد

لئلا يتبين

السيد حيث قال التصديق هو ان يتقدم بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ مع  
معنى فعل آخر يتناسب به وما يدعى ذلك المحل هو الحرف المتعلق بذلك المحل  
لا لفظ الفعل المذكور ولا اللفظ المقدر انتهى ما نقل عنه واليه اشار الشارع  
بقوله فانهم قد كرهه فتعذر فانهم لا يربطوا ما بعده من فافهم قد من ذهب  
اليه فها فتد من العصم في بيان وجه الترجيح وهو سلامة عن الايرادات وهو  
قوله من غير احتمال فيه ان من غير احتمال المذكور في معنى المحل كما هو مذهب من معه  
من جملة الكناية كما سبق اليه وعلم السيد الجرجاني ومن تبعه فلا يلزم ان اذا قال  
ذلك القائل بنق الاستعمال يكون سالما عن الايراد لانه لا يلزم عليه ما يلزم في الكناية  
من انه يلزم المخالفة بينهما من بين التصديق والكناية فلا يكون المخالف بالعكس  
وهو التصديق داخل في المخالف بالفتح وهذا الكناية كما سبق وقوله ان فافهم  
يقول ذلك القائل ايضا في بيان وجه الاحتمال حيث قال من غير تقدير لفظ آخر  
غير المذكور ليدل على المحل فلا يكون حذفا في لا يكون التصديق من قبل الحذف  
حتى يرد الايراد المذكور بسبب كونه حذفا قيد للمعنى ان لا يراد الايراد المذكور  
بل هو حذفي هو الحذف فلا معنى للتسمية بالتصديق قال امام الايوب قوله حتى يرد  
الايراد المذكور ان سبب ورود الايراد على القولين انما هو اذا كان المذكور  
مستعملا في المحل او كان متعلقا بالجمع مقدرا فالجواب ان معنى مستعمل فلا يرد  
سبب الايراد قال ابن الكمال التصديق ليس من باب الاضمار والحذف كما سبق  
الى وعلم السيد السند وليس محذورا من الجمع بين الحقيقة والمجاز كما هو  
المبادر الى الاوهم لان المقصود في الجمع المعنيين مرتبطا احدهما  
بالآخر لا الى كل منهما منفردا عن الآخر كما في مصان الجمع بين الحقيقة والمجاز  
قال القندس في حاشيته على البيضاوي وختمت السيد قدس سره ان اللفظ  
مستعمل في معناه الاصل قصدا واصالة لكن قصد بتبعية معنى آخر يتناسب  
من غير ان يستعمل اللفظ فيه فلا يرد عليه ما يرد على الكناية ومن غير ان يقدر  
فيه لفظ آخر وهذا بناء على ان اللفظ قد يدل دلالة صحيحة بغير الطرق الثلاثة  
الحقيقة والمجاز والكناية على ما اختاره قدس سره لانه مستبعدا التركيب  
كما تبار الخاطبة الحكم وتردده فان قولنا ان زيدا قائم يدل على ان قائما



بالنظر اليه ليس بمحيطة ولا مجاز ولا كناية - فكذا الحال فيما يخص فيه ولا يخفى  
ما فيه فان القياس عليها يستلزم جدا فانها منقولة باشارات التراكيب  
والكلام في دلالة الكلام على المعاني المقصودة من اللفظ وهذا لا يكون الا  
بأحد الطرق الثلاثة - كما حققه المحقق التفتازاني في بحث الكناية في شرح  
التلخيص فالاولى هذه الدرجة الاولى وما اوردته عليه من انه قد حذف  
فلا معنى لتسمية التخصيص فمفهومه بانه لا يحد في ان يسمى قسم من الحذف شائع  
في كلام العرب بحيث قال ابن جني لو جمعت تضييحات كلام العرب لصار الجمع  
مجلدات بهم خاص واما تسمية بخصوص هم التخصيص فلان المحذوف  
اعتبر في صفة والاطراد في وجه التسمية ليس بشرط فلا شك ان اصلا انتهى  
قال البعض قوله فلا صحة نتيجة للايراد المذكور بقوله لكن يرد ان الموضوع له  
الحال فكونه من التخصيص كناية فافهم لعل اشارة الى الجواب بان كونه المعنى الاخر  
مقصودا من اللفظ المذكور بالبيع لا ينافي كونه مقصودا بالذات في مقام الالف  
وهذا على صحة وقوله بالدوا او قوله الفاضل المصنف من غير احتمال فيه واذا قد  
بقوله من غير احتمال فيه فلا يلزم ما يلزم في الكناية من ان يراد بلفظ واحد في اللفظ  
واحد معناه الموضوع له وغيره وقوله او الفاضل المصنف من غير صحة بلفظ  
آخر لنكون متعلقا للاجتماع واذا كان كذلك فلا يكون حذف او فلا يكون التخصيص  
حذف قوله حتى يرد تفريع على المعنى ان لا يرد الايراد المذكور بان قد حذف  
فلا معنى للتسمية بالتخصيص الباب الاول الباب مبتدأ والاول صفة والجواب قوله  
في العامل وقوله الذي عهد بصيغة المجهول اشارة الى ان الالف واللام في الباب  
للعهد الخارجي لتقدم ذكره في ضمن الملاحظات المفردة داخل في الجمع فكان  
ذكره مسبوقا ومقدما وقريئة العهد انه علم جزءا فجزأ معقول ثان لعهد  
من الرسالة متعلق بجزأ او الباب الذي عهد جزءا من الرسالة لفظا  
يتميز من شبه العهد الموصول وهو الذي وهو عبارة عن الباب  
كما استرنا في تفسيرنا آنفا والتميز فيه ان في قوله الذي عهد لفظا في حكم الفاعل  
لكونه نائبة في المعنى او الذي عهد لفظا وكذا قوله او معنى يميز من شبه العهد  
الى ضمير الموصول والتميز فيه اي في قوله الذي عهد في حكم الفاعل ايضا

ايضا لكونه نائبة في المعنى او الذي عهد لفظا وكذا قوله او معنى يميز من شبه العهد  
او معنى يميز من قوله جزءا او الباب الذي علم كونه جزءا لفظا او معنى او علم  
جزئية لفظا او معنى قال بعض الاقوال قوله لفظا حال من الرسالة فان قلت  
فعل هذا يلزم ان يقول لفظية لان ذن الحال بمنزلة المبتدأ والحال  
بمنزلة الخبر فكما ان المطابقة في التذكير والتأنيث لازمة بين المبتدأ والخبر  
لازمة بين ذن الحال والحال قلت ان الرسالة مصدر يعني من ضمير المصدر  
على وزن الدراية ومن المعلوم ان تأنيث المصدر وتذكيره ما واذا لم يؤن  
بالاشتقاق وطهرنا كذلك فيكون قوله لفظا حالا من الرسالة وكذا قوله معنى  
انتهى كلامه اقول ان المصدر وان وقع حالا يؤن بالاشتقاق لانه وصف  
في المعنى والوصف لا يكون حالا كما لا يكون جزءا لعدم الاسناد فيه مع الاسناد  
لازم فيها كما كان لازما في الخبر لكونها جزءا في المعنى ينتج ان المصدر وان وقع  
حالا يؤن بالاشتقاق وطهرنا ليس كذلك فلا يكون قوله لفظا حالا من الرسالة  
وكذا قوله معنى وما يجري في قوله لفظا من السؤال والجواب يجري ايضا  
في قوله معنى فافهم قال صاحب منافع الاختيار قوله لفظا ناظرا الى كون اكرالة  
عبارة عن العبارات المذكورة وقوله او معنى ناظرا الى كونها عبارة عن المعاني  
المذكورة كما سبق قال صوبجوي في حاشيته على الهوامس قوله لفظا  
ان كانت الرسالة عبارة عن الالفاظ وقوله او معنى ان كانت الرسالة  
عبارة عن المعاني انتهى كلامه قال امام الملايوت قوله لفظا ان اذا كانت  
الرسالة عبارة عن العبارات يكون جزءا لها كذلك قوله او معنى ان او كانت  
عبارة عن المعاني يكون جزءا لها كذلك انتهى كلامه قال بعض الافاضل والكتب  
والرسائل واجزاءها عند المختار عبارة عن الالفاظ على ما تقر في قوله  
من ان المختار في اسامي الكتب انها عبارة عن الالفاظ بخلاف اسامي العلوم  
فان المختار فيها المعاني واذا تمهد هذا فالجواب مثلا جزء من الرسالة وهي  
عبارة عند المختار عن الالفاظ لانها من اسامي الكتب وهي عبارة عن الالفاظ  
فالجواب عبارة عن الالفاظ لان الجزء عبارة عما كان الكل عبارة عنه واما العامل



فهو جزء من النور وهو عبارة عن المعاني المخصوصة لانه من هاهي العلم  
وهي عبارة عن المعاني المخصوصة فالعامل عبارة عن المعاني المخصوصة  
واعلم ان اقسام العهد الخارجي ثمانية لانه اما صريح ويقال لهذا  
القسم حقيقي ايضا تقدم ذكره صريحا كالانثى في قوله تعالى وليس الذكر  
كالانثى اذ الانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى قالت رب  
اني وضعتنا انثى واما صريحه ويقال لهذا القسم كنوي ايضا ان تقدم ذكره  
ضمنا كالمذكورة في الآية المذكورة لانه اشارة الى ما سبق ذكره ضمنا بلفظ ما  
في قوله تعالى قالت رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظة ما وان كانت  
تعم الذكور والاناس لكن التحرير وهو ان يعتقد الولد بحزمة بيت المقدس  
ان كان المذكور ووجه الاناس واما تقدم ذكره ويقال لهذا القسم حكمي ايضا  
ان لم يتقدم ذكره لاصريحا ولا ضمنا بل يستفنى عن تقدم ذكره لعلم الخاطب به  
بالقرائن كالامر في قولك خرج الامير اذ الم يكن في البلد الا امير واحد وكما في قوله  
لمن دخل البيت اغلق الباب كما عبر عنه بان ما يترقب بين الناس قائم مقام ذكره واما خصوص  
ان كان المعبود حاضرا كما في وصف المنادي وهم الاشارة بخوبيا اليها الرجل وهذا الرجل  
وكل واحد من هذه الاشارة الاربعه اما شحني ان كان المعبود شخصا معينا  
واما نوعي ان كان المعبود نوعا معينا لان المعبود الخارجي لا يجب ان يكون شخصا  
معينا بل قد يكون نوعا معينا كما في قوله تعالى واذا جاءتهم الحنة قالوا لنا هذه وان نصبر  
سنة يطير وابوس ومن معه وكما في الفاضل الجامي لانه الكلمة على العهد على ان يراد الكلمة  
على العهد على ان يراد الكلمة العربية التي قصد النجاة ببيان احكامها بنا وعلى ان الكلمة  
وتعريفها صا وقا في كلمات سائر اللسان وقال السيلكون في حكمة المطول  
المعبود الخارجي قد يكون نوعا معينا وقد يكون اكثر من واحد فيكون اقسام ثمانية فاذا عرفت  
هذه اقسام العلم ان اللام ههنا للعهد الخارجي الصريح اذ الحصة من مفهوم مدخولها يعين  
بين المصنف والطالب سبعة ذكرها في ضمن قول المصنف فوجب ترتيبها على ثلثة ابواب  
لان الابواب جمع والجمع يدل على المجموع والفرد في ضمة فاللام للعهد الخارجي الصريح المستفنى  
في المستور والنوع في التحقيق فان قلت ما الحصة المعينة ههنا قلت ان لفظة الباب  
هم جنس يصدق على الواحد والكثير ويصدق على ابواب هذا الكتاب وعلى ابواب الكتب  
فاذا دخل عليه لام العهد الخارجي يراد به الفرد المعين الذي ذكر في هذا  
الكتاب فان قلت اذ اعمل اللام على العهد الخارجي واريد من مفهوم مدخوله  
حصة معينة يلزم ان يكون لفظ الباب وكذا

وكذا اكل ما دخل عليه لام العهد الخارجي جازا من باب ذكر العام واردة الخاص  
ولا قابل به قلت قد صرح الشريفة المحقق في بحث اللام بان لا سماء الاهباس  
مع لام العهد وضع آخر بآراء المخصص المعينة فيكون مدخولها حقيقة باعتبار  
هذا الوضع فان قلت اذ كان للام العهد الخارجي اشارة الى باب المذكور  
في ضمن الابواب الثلثة كانت اللام مفيدة لا ولوية الباب الاول فكان قيد الاول  
مستدركا قلنا المراد بالاول اول في مرتبة الاول والآخر راليه فيما سبق  
اول في الذكر لانه المرتبة فلم يكن الترتيب المذكور مستلزما للترتيب المرتبة  
فلا يكون قيد الاول مستدركا قال بعض المحققين اللام في الباب للعهد الخارجي  
التي وضعت للاشارة الى حصة معينة من مفهوم مدخولها والاول ما يكون  
سابقا على الغير غير مسبوق بالغير والسبق ههنا بالذكر فلا يستفنى اللام من قيد الاول  
لانه لم يعلم الاولية على ان لام العهد يشار بها الى اوصاف المعبود بل الى ذاته  
ولو كان الاوصاف لازما لانه فرق بين ملاحظة الشيء وحصوله انتهى كلامه  
قال بعض الافاضل اعترض عليه بانه لا يصح لوصفه بالاول واجيب بانه لما طال  
العهد بالنظر الى الباب الثاني والثالث اخبر عن كل شيء بالثاني والثالث ووصف  
هذا بالاول لما كلفه الاخيرين انتهى اصل الباب ثوب على وزن قول قلت الاول  
انما لتعريفها والفتح ما قبلها والدليل على ان اصله جوب مجي جمع على ابواب  
لان القاعدة اذ لم يعرف اصل الكلمة اصفوا واوسا ثم ياتي ينظر الى اربعة اشياء  
وهي المصدر والتثنية والجمع والتصغير لانها ترد الاشياء الى اصولها وقيل  
وقول بالداوئين ادعت الاولى في الثانية بعد سلب حركتها ثم زيدت الهمزة في اوله  
لتعذر الابتداء بالساكن فصارت اوله ثم ادخل الالف واللام في اوله بدل الالف  
اذ تقدمه اول الابواب الثلثة او اصله اوله ثم ادخل الالف واللام في اوله بدل الالف  
الهمزة الثانية واو او ادعت الواو في الواو او اصله وقول على وزن فاعل  
قلت الواو الاولى همزة فصارت اوله وتا نيث الاول اولى بهم الهمزة مثل آخر  
واخرى ومثل انصر ونصر وله يلتقي لانه احدهما ان يكون بمعنى قبل فيكون منفردا  
وثا نيما ان يكون صفة او افضل تفضيل بمعنى اسبق فيكون غير منفرد للوصفية  
ووزن الفعل والباب في اللغة هم لم يدخل الا مكنة وفي الاصطلاح ما يتوصل به الى المقصود  
والمراد منه ههنا الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة او المعاني المخصوصة فيكون فيه  
استعادة مصرحة اصلية بان سببه الالفاظ المخصوصة او المعاني المخصوصة بالباب



في التوصل بهما الى المقصود لان الالفاظ المحصورة يتوصل بها الى المعاني المحصورة وكذا  
 المعاني يتوصل بها الى معرفة جزئياتها لان المعاني كبريات يتوصل بها الى النتائج بفهم صغرى  
 سرية الحصول كما ان الباب يتوصل به الى الدخول في الدار ثم يتغير لفظ المسبب به اي  
 لفظ البنية للمسبب - اي الالفاظ المحصورة في المعاني المحصورة فصار الالفاظ المحصورة  
 اصلية او شبه الالفاظ المحصورة او المعاني المحصورة بالباب في الاولية وذكر المسبب به  
 واريد المسبب فصار استدارة مصرحة اصلية او شبه الالفاظ المحصورة او المعاني المحصورة  
 في صيغة بالبيت في الانتفاع فصار استدارة مكنية واثبت لازم المسبب به اي الباب  
 الى المسبب فصار استدارة تخيلية ثم اثبت ملايم المسبب به اي الباب الاول الى المسبب  
 فصار استدارة ترسجية او تجريدية وقيل في الباب الاول ترشيح وتجريد على كلا الشبهين  
 وقال بعض آخر شبه الكتاب المثل على المثل بالدار المستمدة على البيوت في الاستحالة  
 وكل نوع من المسائل بالبيت في السمول واوله بالباب الذي يدخل منه فيه تشبيه للمعقول  
 بالمحسوس ثم قوله كائن اشارة الى المطلق المحذوف في قوله في بيان احوال اذعان العامل  
 الى انه طرف مستقر لكوء المقدر من الافعال العامة على انه خبر المبتدأ كذا قال امام الاصول  
 قال البعض في تقدير كائن اشارة الى احدى المعاني الظاهر وهو تقدير المتعلق وثانيها  
 ان الجار اي لفظ في بمعنى وهو الظرفية يعرف هذا بطلان عدمه فيما سيأتي انتهى  
 اقول في تقدير كائن اشارة الى ان الخبر محذوف وقوله في بيان احوال العامل  
 متعلق به وقائم مقام العلاقة بينهما ولذا يسمى خبراً فيكون من قبيل تسمية المتعلق  
 بكسر اللام باسم المتعلق بفتح اللام وتقديره البيان اذ اكان الباب الاول عبارة عن الالفاظ  
 قال بعض الكامل كل الله انعام ورضي الله عنه قوله في بيان احوال العامل جواب سؤال مقدر  
 وهو انك انت ادركت بالباب الاول الالفاظ يلزم مطروفة الالفاظ في المعاني وهي فاسدة  
 لانها حلول الشيء في غيره ولا حلول للالفاظ في المعاني لانه فاسد فتقول المصنف الباب الاول  
 في العامل فاسد وان اردت به المعاني يلزم طرفية الشيء لنفسه لان المراد بالعامل ايضا  
 المعاني وهي فاسدة لانها تقتضي الظرفية الواحدة طرفيتين ومعوق فقول الباب الاول  
 في العامل فاسد فاجاب الناضل الشارح عن السؤال الاول بقوله في بيان احوال العامل  
 وعن الثاني بقوله او في تحصيل ادراكاتها وقال بعض المحققين قوله الباب الاول عبارة عن الالفاظ  
 وفي العامل عبارة عن المعاني والتقدير كان يقال الالفاظ في المعاني وفي عرف النخلة الالفاظ  
 قوابل المعاني وهما المعاني قوابل الالفاظ وهذا غير جائز لانه يلزم في طرفية الشيء لغيره

في قوله كائن اشارة الى احدى المعاني الظاهر وهو تقدير المتعلق وثانيها ان الجار اي لفظ في بمعنى وهو الظرفية يعرف هذا بطلان عدمه فيما سيأتي انتهى

لغيره ولما بينه اذ قوله الباب الاول عبارة عن المعاني والعامل ايضا عبارة عن المعاني والتقدير  
 كما يقال المعاني في المعاني وهذا غير جائز ايضا لانه يلزم في طرفية الشيء لنفسه والحاصل  
 انه عطية الباب الاول في العامل تحتاج الى التأويل بقدر البيان او التحصيل والتقدير  
 الباب الاول في بيان احوال العامل او في تحصيل ادراكاتها فلا يلزم طرفية الشيء لغيره  
 ولما بينه اول نفسه فيكون من قبيل طرفية العام للخاص مثلاً بيان بناء العامل عام لان البيان  
 يكون باحد ثلثة اشياء العبارة والكناية والاثارة والباب خاص وهو ظاهر قوله  
 احوال وانما قد راجع المدقق وعجز اقل الناس بل اكثرهم عن فهم مراده لانه لو لم يقدر  
 بظن من له عقل قصير وطبع سقيم ان الباب الاول في بيان ذات العامل وليس الامر  
 كذلك لان المصنف بين ذات العامل بقوله العامل ما اوجب بوسطه كونه اخر الكلمة  
 على وجه مخصوص من الاعراب بل المراد منها الاحوال العارضة كونه وافتا وناصبا  
 وجارا اقول والباب مبتدأ في العامل خبر والمفارقة المحول للموضوع لا يصح المحل لعدم  
 كونه العامل او مع من الباب لا يصح الظرفية واما عدم صحة المحل فلكونه الاتحاد  
 شرط في الخارج لصحة المحل ولا الاتحاد في الخارج بين اللفظ والمعنى فيقدر لفظ البيان  
 بمعنى الفعل فيكون وصفاً محمولا على الباب محلاً صحيحاً متحداً معه في الخارج وبواسطة  
 البيان يحل العامل على الباب قال الناضل العصام ان شرط الاتحاد في الخارج لصحة المحل  
 واشتراط المفارقة في الذهن لا فائدة انتهى وليكون الظرف اوسع من المظروف لان البيان  
 اعم من الالفاظ لانه يكون بها والاثارة والكناية والالهام فان قيل كونه الباب مبتدأ  
 وعرضا للعامل محال لما تقدم في النسخة ان المبتدأ ذات والخبر وصف من اوصافه فيقال  
 مراد النخلة بالذات ما يقدم به الغير سواء كان جوهر أو غيرهما وان قيل اللام حرف  
 غير مستقل والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل فكيف يكون مبتدأ فيقال  
 المركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل اذ كان غير المستقل محتاجاً الى شيء خارج  
 من المركب وهما ليس كذلك لان اللام الغير المستقل محتاج الى مدحوله الداخلي  
 في المركب ومطروفة الباب في العامل من قبيل مطروفة الدال في المدلول لانه قد سمعت  
 ان المسمى بالباب الاول الالفاظ والمراد بانواع العامل المسند اليه يتصل بها  
 لانواعه والمسمى للمسمى وعلى معان قوله او مسبق له ان العامل معطوف على كائن  
 زاده الشارح اشارة الى ما سيذكره من جواز ايراد اللام بدل في فانه فيقدر متعلق  
 يناسب اللام وهو مسوق ونحوه كسرود ومعقود ومختص وموضوع فلا يحتاج للتأويل  
 المذكور في تقدير الظرفية وهذا اشارة الى نوع آخر من التقدير في المتعلق بخلاف  
 عليه المعنى والعطف بالواو يوجب خلافه قال بعض المحققين المسمى قوله ومسوق عطف



على قوله كائن ونقصه ان لفظ في كما يصح ان يكون للظرفية فيقدر كائن به ان يكون  
 للتعليق بمعنى اللام فيقدر ما يتا سبها كحق وقوة انتهى وعلى نسخة ومسوق  
 بالواو الدالة على الجمع ذهب بعضهم الى ان هذا عطف على قوله كائن بحسب الظاهر وتفسير  
 بمسوق المثال فيكون هذا التقدير الباب الاول مسوق لتبليغ احوال العامل  
 وجعل المعاني والجمال مصدر مضاعف الى معقول ومبتدأ وقوله توسع خبره  
 وهذه اذا جعل الباب عبارة عن الالفاظ وجعل المعاني على هذا التقدير ظروف الالفاظ  
 والالفاظ ظروف المعاني بتقدير البياح توسع شايح ان مجاز شايح انتهى له في مثل  
 هذه العبارة كذا قاله امام الايوبي اعلم ان التوسع ضرب من الحذف الا ان الفرق  
 بينهما ان لا تعميم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه باعرابه وفي الحذف تحذف العامل  
 فيه تدعى ما عمل فيه على حاله في الاعراب والتوسع العامل فيه بحاله كذا في الاستباه  
 والنظار قال بعض الافاضل وجعل الباب مظهوف في العامل صحيح لانا نريد من العامل  
 المعاني ومن الباب الالفاظ والمعاني ظروف الالفاظ كما ان الالفاظ ظروف للمعاني  
 لانهم اختلفوا هل الالفاظ ظروف للمعاني او العكس فالحق التفصيل فالالفاظ ظروف  
 للمعاني باعتبار السامع لانه يسمع اللفظ ثم يفهم المعنى منه والمعاني ظروف للالفاظ  
 باعتبار المتكلم لانه يستحضر المعاني او لا ثم يأتي باللفظ على طبقه ثم ان المقرر ان الظرفية  
 الحقيقية ضابطها ان يكون للظرف اعتداء والمظروف تحيز ان استقرار والامر هنا  
 ليس كذلك فان الظرف معان والمظروف الالفاظ فلا تحيز ولا اعتداء ويجاب  
 بان في الكلام استتارة مكنية فشيء العامل بالظرف والباب بالمظروف وحذف المشبه به  
 ورمز اليه شيء من لوازم وهو في انتهى او يجاب بما اجابه الشارح من ان جعل المعاني  
 ظروف للالفاظ بتقدير البياح توسع شايح قال بعض المحققين وجعل المعاني في جواب  
 مقدور فكانت قبل الالفاظ قوالب المعاني وظروف لها فان كانت مظهوفة لها ايضا  
 يلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه لان الظرف ظرف ظرف وذلك غير جائز لانه يؤدي  
 الى المحال عقلا وتعد الشيء الواحد بالذات وتكرره وقيل لانه يقتضيه المفارقة والتقدم  
 وهو يقتضيه الاثنيته فلا يكون شيئا واحدا طرفا ومظروفا كما لا يخفى وحاصل الجواب  
 انما يلزم ظرفية الشيء لنفسه لو كانت الظرفية ههنا حقيقة وانما هو مجاز عن النسبة  
 الدائرية

قال صاحب كتاب الاختصار في بيان احوال المعاني مسلكه  
 من هذا لان البياح لا يعطى  
 العبارات حقيقة باعتبار  
 اتزانها

الدائرية والمدةولية بين الالفاظ والمعاني ولفظ البياح مقدر والمعاني هذه الالفاظ  
 في بياح تلك المعاني فظروف الالفاظ لانها في ظرفية بالنسبة الى شيء والمظروفية  
 الى شيء آخر فلا منافاة فيه ثم لا يجوز ان يكون الشيء ظرفا لشيء ومظروفا لشيء  
 بعينه مع ان ذلك في الظرفية والمظروفية الحقيقية كذا الاجسام وامانة المظرفية  
 والمظروفية المجازية كذا المعاني بالنسبة الى الالفاظ فلا منافاة في النسبة الى  
 بينهما اعم الدائرية والمدةولية حيث يرد بالنسبة الى شيء بين الظرف والمظروف  
 وكلمة في مستعمل فيها مجازا وتلك النسبة من الطرفين فيجوز حينئذ ادخال كلمة في  
 على ايتها اريد وقيل في الجواب ان كلمة في اذا دخلت على المحسوسات افادت  
 حيثية الظرفية والمظرفية واذا دخلت على المعاني افادت كمال الملازمة فلا يتحقق  
 حقيقة الظرف في الحاصل ان الالفاظ قوالب للمعاني فلهذا اشار الشارح  
 فيما سبقت الى ظرفيتها وظهرنا الى مظرفيتها بالنسبة الى البياح واما بالنسبة  
 الى المعاني ظرف ايضا قال دود اخذ من اعلم ان الغرض من الابواب في الكتب  
 يراد بها الالفاظ والعبارات المخصوصة وبياح مدلولات تلك الالفاظ ظروف  
 وهذا توسع شايح ولا ينافي ما استشهدنا به من كون الالفاظ قوالب لانفس المعاني  
 لان المعاني لما كانت مأخوذة من الالفاظ مستفادة منها كما يؤخذ المظروف  
 من الظرف جعل الالفاظ ظروف لانفس المعاني ثم ان بياح المعاني قد يكون بالالفاظ  
 وقد يكون بغيرها فنصار بياح المعاني كظرف محيط بالالفاظ وظروف الالفاظ  
 انفس المعاني وظروفها بياح المعاني فلا منافاة وقال الاستاذ قوله وجعل  
 ظروف للالفاظ بتقدير البياح توسع شايح جواب عن السؤالين المقدرين الاول  
 ان مدحوله انما ان يكون ظرف زمان او ظرف مكان لصح المعنى الحقيقي لكلمة في  
 والبياح ليس شيء منها والثاني ان كون المعاني ظروف للالفاظ خلاف المشهور  
 لان المشهور ان يكون الالفاظ ظرفا للمعاني فاجاب عنهما بقوله وجعل المعاني  
 ظروف للالفاظ بتقدير البياح توسع شايح فقوله توسع شايح الى الجواب الاول  
 وقوله شايح اشار الى الجواب الثاني فانهم وانما لم يذكر المعاني البياح للتخفيف  
 بنا على شيوخه انتهى في مثل هذه العبارة ووجه كون البياح ظرفا للالفاظ  
 ان في البياح اتساعا باعتبار انه انما يبان بغير ان البياح كما يحصل بها اس  
 بالالفاظ يحصل بغيرها اس بغير الالفاظ كما لا شارة وغيرها قال امام الايوبي  
 قوله كما يحصل بها اس بهذه الالفاظ يحصل بغيرها اس بغير تلك الالفاظ فان المعنى الواحد

قد مر من ان اللفظ لا يراى ان يكون الشيء ظرفا ومظروفا بالنسبة الى شيء واحد غير جائز عندكم ان كل مدح ونوع وقع الشيء الواحد فيه



يعبر بالفاظ متعددة انتهى قال صاحب منافع الاختيار قوله باعتبار ان البياض  
كما يحصل بها من الالفاظ المخصوصة يعني يكون البياض بالاعتبار المذكور كالاعم  
والالفاظ المخصوصة كالاخص فيكون ظرفية البياض للالفاظ ظرفية ما هو كالاغم  
ما هو كالاخص وتحقيق هذا المقام ان البياض صفة للالفاظ وغير متحقق بالالفاظ  
بالالفاظ المخصوصة <sup>المقصود</sup> بغيرها فتكون الصفة المذكورة كما مر يحيط بموصوفها  
فيجوز ان تجعل ظرفا مجازيا لموصوفها انتهى فليكن هذا يكون البياض عبارة عن النطق  
الظاهر وقيل هو عبارة عن المعنى القائم بالمتكلم لان معناه اظهار ما خفي  
عند المخاطب فالاظهار قائم به قال الاستاذ قوله باعتبار ان الجواب عن سؤال  
مقدر وهو اذا كان المعنى ظرفا للالفاظ بتقدير البياض فزاد الفاء  
لان لفظ بياض لا يكون ظرفا لان الاصل في الظرف ان يكون واسما وههنا ليس  
كذلك فاجاب بقوله انه كما يحصل بها يحصل بغيرها وقال بعض المحققين  
قوله باعتبار ان الجواب عن سؤال مقدر وهو انه لا يحيط كون البياض ظرفا  
لان المحسوسية شرط في الظرف والمظروف وههنا لم يوجد ذلك فاجاب بقوله باعتبار ان  
اس البياض كما يحصل بها يحصل بغيرها فكانت اس فافطن ان البياض شئ يحيط بها  
اس بالالفاظ احاطة الظرف اداة التشبيه محذوفة اس مثل احاطة الظرف وهذه التشبيه  
يسمى تشبيها مذكرا وانما كانت محذوفة الاداة مؤكدا من جهة ان حذف الاداة يدل  
على ان المشبه لكثرة مماثلة المشبه به كانه واحد من افراد المظروف اس بظرفية  
الظن حيث قال فكانت الخ اما لجهولية احاطتها بها والضعف في احاطتها بها قال  
بعض المحققين قوله فكانت اس البياض شئ يحيط بها احاطة الظرف بمظروفه يعني للملم به  
ظرفا شئ لان المحسوسية بالبر شرط في الظرف والمظروف جعل لفظ بياض من قبيل  
الاستقارة الملكية حيث شبه البياض بالظرف في الاحاطة لان البياض يحيط بالالفاظ  
تارة وتارة يحيط بغيرها كما ان الظرف يحيط تارة بهذا المظروف وتارة يحيط بغيره  
وقال امام الايوبي قوله فكانت اس في بياض المعنى بسبب هذا الاعتبار بالظرف فصار  
كأنه شئ يحيط بها اس بالالفاظ احاطة الظرف اس مثل احاطة الظرف بالمظروف فيصح  
استعمال الحرف الموصوف للظرفية فيما يشبه بها في الاحاطة على طريق الاستقارة المصحة  
التي هي وقال بعض الافاضل في قوله في العامل مجازية وقرينة الجواز دخول لفظ  
لان مدخوله لا بد ان يكون اما ظرف زمان او ظرف مكان والعامل ليس بشئ منهما  
وقد بين اهل الحكمة معاني في قولنا ان قوله كذا في كذا يدل بالاشارة على معان  
مختلفة كون الشئ في الزمان وكونه في المكان وكون الكل في الجزء وكون الخافض  
في العام وغير ذلك فنقول المصنف الباب الاول في العامل مع قبيل كون الخافض  
في العام على تقدير كون الباب الاول عبارة عن المعاني بان يكون

بان يكون الباب الاول عبارة عن المعاني للالفاظ المخصوصة المعينة  
للباب الاول من هذه الرسالة وبيان يكون المعاني عبارة عن مطلق المعاني  
سواء كانت مدلول للالفاظ الباب الاول ومدلول للالفاظ غيره فلا يلزم  
ظرفية الشئ لنفسه او من قبيل كون الكل في الجزء على هذا التقدير  
بان يكون الباب الاول عبارة عن مجموع المبادي والموضوعات والمساكن  
وبان يكون المعاني عبارة عن المسائل وحدها او من قبيل ظرفية الكل لافراد  
للكل المجموع بان يكون الباب الاول عبارة عن مجموع المعاني المخصوصة  
المدلول للالفاظ المخصوصة المعينة للباب الاول وبيان يكون المعاني عبارة  
عن كل واحد من تلك المعاني او من قبيل كون اللفظ في المعنى على تقدير  
كون الباب الاول عبارة عن الالفاظ كما هو التحقيق فانه شائع التعبير  
من نسبة اللفظ الى المعنى ونسبة المعنى الى اللفظ فيقال هذا اللفظ  
في هذا المعنى وهذا المعنى في هذا اللفظ لانه بين اللفظ والمعنى علاقة تسمى  
كون كل منهما ظرفا للآخر فباعتبار ايراد المتكلم الالفاظ على وفق المعاني  
المرتبة في الذهن من غير زيادة وحفظها بها كأنها مذكورة والمعاني وباعتبار  
اخذ السامع عنها وفهمها منها كأنها مذكورة للمعاني ولهذا يثبت ان الالفاظ  
قوالب المعاني والشايع هو الاول لدلائلها على عدم زيادة الالفاظ كحققة  
الفاضل السيلولة في حاشية التصورات فالجواز ههنا يكون مرسلًا واستقارة  
فالمرسل ههنا ذكر المقيد اعني الشمول الظرفي الجزئي واردة المطلق اعني  
الشمول المطلق ثم ذكر المطلق واردة المقيد الآخر اعني الشمول العموم الجزئي  
فيكون مجازا مرسلًا بمرتين او نقول ذكر المقيد اعني الشمول الظرفي الجزئي  
وارادة المقيد الآخر اعني الشمول العموم الجزئي في ضمن المطلق من حيث ان المقيد  
فرد المطلق فيكون مجازا مرسلًا بمرتين واحدة والاستقارة ههنا تبعية في كلمة في  
والاستقارة مكشوفة مدلولها والاستقارة تمثيلية غير متعارفة في مجموع التركيب فتقرير الاستقارة  
الاصولية والتبعية بان شبه الشمول المطلق بالشمول الظرفي المطلق والشمول  
ثم استعير الشمول الظرفي المطلق للشمول العموم المطلق فصارت استقارة اصلية  
ثم استعير لفظ في الال بالوضع على الشمول الظرفي الجزئي القائم بالظرف المتعلق  
بالمظروف للشمول العموم الجزئي القائم بالعامل المتعلق بالباب الاول فصارت استقارة



تبعية وفي الاستعارة المكنية اربعة مذاهب مذهب السلف ومذهب السكاة  
ومذهب الخطيب ومذهب العصم فتقرر الاستعارة في مدخل كلمة في ههنا  
على مذهب السلف بان شبه العالم بالدار مثلا في الاضاطة والاستيعاب ثم يتغير  
في النفس لفظ المشبه به اعني لفظ الدار للشيء اعني العالم فصار استعارة مكنية  
ثم اثبت له ما هو من خواص المشبه به اعني كلمة في الدالة على الظرفية الحقيقية بحسب  
التخييل وقرينه الاستعارة المكنية لفظا في وهو استعارة تخيلية وهي جارية  
عندكم فالاستعارة بالكناية هي لفظ الدار الغير المصريح به والمستعار منه  
مدلوله والمستعار له هو العالم وتقريرها على مذهب السكاة بان شبه معنى العالم  
بالدار مثلا في الاضاطة والشمول ثم ادخل معنى العالم الذي هو المشبه  
في جنس الدار للمبالغة في التشبيه وادعى بان الدار متعارف وغير متعارف  
فبعد التشبيه والادعاء ذكر لفظ العالم الموضوع ~~في~~ المعناه المتعارف  
واريد الدار الغير المتعارفة التي هي عبارة عن معنى العالم الغير المتعارف فصار  
استعارة مكنية ثم تخيل في العالم ظرفية فشيء تلك الظرفية المكنية بالظرفية المحققة  
لدار في كونها آلة للاضاطة والاستقبال ثم ذكر لفظ الدال بالوضع على المشبه به  
اعني الظرفية المحققة واريد به المشبه به اعني الظرفية المتخييلة وضد الاستعارة  
تخيلية فالاستعارة بالكناية عنده هي لفظ العالم والمستعار منه مائة المتعارفة  
والاستعارة الغير المتعارفة التي هي عبارة عن المسائل الغير المتعارفة  
والاستعارة التخيلية التي هي قرينه الاستعارة المكنية عنده قسم من الاستعارة  
المصرحة صحتها ذهب الى انه ان كان المستعار له متحققا حقا او عقلا فالاستعارة  
تحقيقية والا فتخيلية فالاستعارة التخيلية عنده قد تكون قرينه الاستعارة المكنية  
كما فيما نحن فيه وقد لا تكون قرينه لها عند اطلاق المكنية الشبهة بالبيع وكذا يجوز  
انفكاك المكنية عنها لعدم ملازمة بينهما بان تكون قرينتها امر متحققا كالاثبات  
في قولك اثبت الربيع البقل وتقريرها على مذهب الخطيب بان شبه العالم في النفس  
بالدار في الاضاطة والاستقبال فصار استعارة مكنية واثبت للمشبه الظرفية الدالة  
عليها لفظا في بالوضع فصار استعارة تخيلية فالاستعارة بالكناية عنده هي تشبيه العالم  
بالدار والاستعارة التخيلية اثبات الظرفية للعالم وتقريرها على مذهب العصام  
بان شبه الدار بالعالم في الاضاطة والاستقبال ثم استعمل لفظ الدار للعالم في النفس

وجعل الكلام كناية عن شمول الظرف وفي تقرير الاستعارة التمثيلية الغير المتعارفة  
من ههنا مذهب السيد الشريف ومذهب العلامة التفات الى اما تقريرها على مذهب الشريف  
فبان شبه الهيئة المتعارفة من مجموع الباب الاول والعامل والنسبة بينهما بالهيئة المتعارفة  
عن مجموع زيد والدار والنسبة بينهما قد لنا زيد في الدار مثلا في الاضاطة والاستقبال  
ثم استعمل الالفاظ الدال على المشبه به سواء كانت تلك الالفاظ الالفاظ الثانية او الجارية  
لمجموع المشبه به استعارة تمثيلية غير متعارفة فالاستعارة التمثيلية على هذا المذهب  
اسم الالفاظ المذكورة والمرتبطة في الخيال لكن لم يصرح من الالفاظ التي هي بآراء المشبه به  
الأكلمة في فان مدلولها هذه العدة في تلك الهيئة اذ بعد ملاحظة يقرب الذهن  
الى ملاحظة الهيئة واعتبارها وما عداه يتبع له يلاحظ معه في ضمن الالفاظ منوية  
وان لم تكن مقدرة في نظم الكلام فلا يكون في كلمة في استعارة بل تبقى على حالها  
قبل الاستعارة من كونها حقيقة والالكلام جازا مفردا لا تمثيلا واما تقريرها  
على مذهب التفات الى بان شبه المدلول المطابق والالتزامي للشمول العمومي الجزئي  
بالمادول المطابق والالتزامي للظرفية الجزئية في مطلق الشمول ثم استعمل لفظ  
الدال بالوضع على المدلول المطابق للظرفية الجزئية للشمول العمومي الجزئي فصارت  
استعارة تمثيلية فالاستعارة التمثيلية على هذا التقرير هي لفظ او تقريرها  
على مذهب بان شبه المدلول المطابق والالتزامي للشمول العمومي الجزئي بالمادول المطابق  
والالتزامي للظرفية في مطلق الشمول ثم استعمل الالفاظ الدالة على المشبه به سواء كانت  
مذكورة صراحة او التزاما للمشبه فصارت استعارة تمثيلية فالاستعارة التمثيلية  
على هذا التقرير هي الالفاظ المذكورة صراحة والتزاما ومع هذا التقرير مذهب السيد  
والعلامة التفات الى قريب من النزاع اللفظي قال صاحب منافع الاخبار  
والمجاذ في هذه العبارة واما لها يجوز ان يكون في مدلول الجار وتفسيرها في هذا  
يشير اليه وان يكون في نفس الجار فالاول استعارة مكنية بتشبيه البياض هنا بالظرف  
في الشمول في النفس وبآداء انه من جنس المشبه به وبإثبات لازم المشبه به وهو الظرفية  
التي يدل عليها في الى المشبه وهذا البياض وهذا التشبيه استعارة مكنية عند صاحب التلخيص  
وذلك الاثبات استعارة تخيلية وفي الاستعارة المكنية مذهب آخر يتطلب من حملها  
والثاني استعارة تبعية بتشبيه شمول البياض للالفاظ باضاطة الظرفية للظرفية في مطلق  
والادعاء والاستعارة لفظا في الموضوع للظرفية الجزئية للشمول الجزئي بوضع هذا التشبيه  
وهي استعارة تبعية وان يكون استعارة تمثيلية بتشبيه الهيئة المتعارفة من الباب الاول  
والبياض وشموله للباب بالهيئة المتعارفة من الماء والكوز واطاطة الماء في الهيئة المتعارفة

ان تقرير الاستعارة التمثيلية لا يكون من الاستعارة بل من التلخيص



من الثالث والمشمول وادعاء ان الرميثة الاولى من جنس الرميثة الثانية وبهتارة  
 الالفاظ الثالثة على الثانية للاولى والاقتصار في الذكر من تلك الالفاظ على لفظ في  
 لان الاحاطة بالدولة لها على العدة في تلك الرميثة هذا على ما بينه السيد الشريف  
 في حاشيته على المطول والعلامة التفتازاني وجه آخر بينه الشريف في تلك الحاشية  
 من رامة فيلزم جمع اليها قوله جعل الالفاظ متعلقا بالجمع المذكور ان هذا الجمل كالجمل  
 في عكس في الكون تدسا ويعد جعل الالفاظ ظروفها ان للمعاني وهذه اذا جعل  
 الباب عبارة عن المعاني وجعل العامل عبارة عن الالفاظ قال بعض الافاضل قد عرفت  
 ان المقرر ان الظرفية الحقيقية ضابطها ان يكون للظرف احتواء والمظروف محي  
 ان استقرار والامر في ذلك الجمل ليس كذلك فان الظرف الفاظ والمظروف معان  
 فلا يجوز ولا احتواء ويحاي بان فيه استعارة مكنية فبهرت الالفاظ بالظرفية الحقيقية  
 والمعاني بالمظروفية الحقيقية كما في الاجسام وحذف المشبه به وورثته من لوازم  
 وهذه وجه جعل الالفاظ ظروف للمعاني ان في الالفاظ اتساعا باعتبار ان المعاني  
 مأخوذة من الالفاظ مستفادة منها كما يؤخذ المظروف من الظرف فبهرت الظرفية  
 الحقيقية بهذا الاعتبار ولا محذور في جعل كل منها ظرفا ومظروفا للاخر باعتبار  
 ما عرفت نقلا عن السليكون من ان بين اللفظ والمعنى علاقة تسمى جعل كل منهما  
 ظرفا للاخر فيما عتبار ايراد المتكلم الالفاظ على وفق المعاني المرتبة في الذهن من غير زيادة  
 وحفظها بها كما انها منظوفة للمعاني وباعتبار اخذ السامع المعاني عنها كما انها ظروف  
 للمعاني ولهذا اشترى ان الالفاظ قوالب للمعاني والنايع هو الاول لادلائها  
 على عدم زيادة الالفاظ حيث قالوا ان هذا بناء على ما قالوا ان النجاة كذا قاله  
 لتمام الاصولية في قوله حيث قالوا ان الالفاظ ظروف للمعاني ان الالفاظ قوالب للمعاني  
 بان يثبت المعاني في الالفاظ كما يصب الذهب وغيره في قوالبه فتكون القوالب في الحقيقة  
 ظروف لما وضعت فيها باعتبار انها من بسبب ان يعتبر المعاني تؤخذ عنها ان  
 من الالفاظ لكونها مدولة لها ومعلومة منها وتزيد في المعاني بزيادتها ان  
 بزيادة الالفاظ في ان الموضوع في القالب يزيد وينقص ويكثر ويصغر بقدر  
 مقدار قالبه وتنقص ان المعاني تنقصا منها ان الالفاظ وقيل يصح هذا ان جعل المعاني  
 ظروف للالفاظ بلا تقديره ان بلا تقدير البياض ايضا ان في صح تقديره في سبق

ط ل ان الالفاظ من الاغراض السببية

انها فانهم ان لان النجاة والاصولية تعليل لهما في الصحة فيعملون انفس المعاني  
 ان ذواتها يقع بلا اعتبار في آخر معاني قد انفس المعاني مفعول اول ليعملون  
 وقوله محال مفعول ثان له ان مواضع بحيث يحل فيها الالفاظ كما يحل المظروف في  
 في ظرفه للالفاظ تعليل محال قال بعض المحققين انفس جمع النقص ومحال بتقدير اللام  
 اصله محال على وزن ما بعد غير متصرف انتهى اقول ان انفس جمع قلة على وزن  
 افعال مفعول اول ليعملون ومحال جمع محلى على صيغة متصرفي الجمع مفعول ثان له  
 لان يعملون من قسم المتعدي الى المفعولين ومن الافعال الملتزمة بافعال القلوب  
 في مجرد الفعل على المبتدأ والخبر وكما ان المطابقة بين المبتدأ والخبر في الافراد والجمع  
 لازمة ايضا لازمة بين مفعوليها فتثبت الاثبات بصيغة الجمع بان قال محال لا بصيغة  
 بان قال محلا او محالا ولو قيل كذلك لا يوجد المطابقة بين المفعول الاول والثاني  
 مع انها لازمة لانها في الاصل مبتدأ وخبر فتدوسا مفعول له لقوله يعملون  
 ان للتوسع قال احمد حنفي قوله تدسعا حال من فاعل يعملون اعني الواو بمعنى الفاعل  
 ان النجاة يعملون انفس المعاني محلا للالفاظ متوسمين في ذلك الجمل ان متكمليين  
 بالكلام المجازي لا الحقيقي فان المعاني في الحقيقة ليست ظروف للالفاظ بل بالعكس  
 ووجه التوسع ان المعاني كالظروف للالفاظ قد توسع على المعاني الحقيقية وقد توسع  
 على المعاني المجازي ففعل هذا التعبير المعاني محل للالفاظ حيث قالوا ان النجاة  
 والاصولية تعليل لهما انفس المعاني محال للالفاظ بحسب الاستدلال  
 ان عند استدلالهم على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز وقوله ان الموضوع له  
 مفعول القول لقوله انفس انهم قالوا ان الجمع بين الحقيقة والمجاز متنع لان الموضوع له  
 قال احمد حنفي قوله ان الموضوع له مفعول القول يعني ان النجاة والاصولية  
 انما امتنعوا الجمع بين الحقيقة والمجاز لان المعنى الموضوع له بمنزلة المحل  
 للفظ وكل ما هو ثابت في ذلك فهو متنع والجمع بين الحقيقة والمجاز متنع  
 كما اذا جائك رجل شجاع واسد حقيقي فالعبارة الصحيحة في اداء المراد جاءك  
 رجل شجاع واسد ولو قلنا جاءك اسد وارادت اسدا حقيقيا ورجلا شجاعا  
 لم يجوز لانه جمع بينهما واسم الواحد من اللفظ الواحد لا يكون مستقرا في جملة  
 ان لا يكون ثابتا في جملة كما كانت في الحقيقة والمراد بالمحل المعنى الموضوع له والضمير في جملة  
 راجع الى الشيء الواحد ومتجاوزا عنه ان عن جملة كما كانت في المجاز في حالة واحدة  
 ان لان اللفظ الواحد لا يراد منه الموضوع له وغير الموضوع له في احتمال واحد لانه



لدارية للزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد وهو محتج لان الحقيقة  
من حق الشيء اذا ثبت سميت بها الكلمة المستعملة فيها وصفت له لشيئها وانما  
في معناها والمجاز مأخوذ من جاز المكاء اذا تقدم سميت الكلمة المستعملة  
في غير ما وصفت له لكونها جاوزت معناها الاصلي وهو المعنى المصنوع له كذا قيل  
قال بعض المحققين قد علم ان الشيء الواحد يكون مستقرا في محله على تقدير ان يترادف من اللفظ  
معناه المصنوع كما في كونه اللفظ مستقرا فيه وقوله مجاوزا عنه على تقدير ان يترادف  
من اللفظ معناه المجازي في كونه اللفظ متجاوزا عن المعنى المصنوع له اليه في حالة  
واحدة من في آن واحد قال من في زاده في حاشية على لتعارف العضم المجاز  
ابن من الحقيقة لان الانتقال في المجاز من المألوم الى اللازم فهو كونه على الشيء  
بشيء قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كونه المجاز ابلغ من الحقيقة  
انه يقيد فائدة زيادة في المعنى لا يفيد بها الحقيقة بل لانه يقيد تأكيدها بالاثبات  
المعنى لا يقيد خلافه فليس مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا هو  
والاسد متساويان في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواة للاسد الشجاعة  
لم يفد بها الثاني بل يفيد الاول تأكيد لاثبات الشجاعة للاسد دون الثاني انتهى  
قال صاحب المرات والمجاز خلف الحقيقة في التكلم عند أبي حنيفة وفي الحكم عندهما  
ولذا امتنع المجاز اذا امكنت الحقيقة فاذا امتدرت او هجرت عادة او شربا صبر  
الا اذا تفرق المجاز عند الامام انتهى قال في الاسلام ان الكلام اذا كان له  
حقيقة مستعملة ومجاز متعارف فالحقيقة اولى عند الامام وقال العمل بمعنى المجاز  
اولى انتهى واذا عرفت هذا يصح ان يقال بناء على هذا التوسع ان هذه الالفاظ  
في هذه المعاني وقوله او في تحصيل ادراكاتها من احوال العامل معطوف على قولنا  
في بياح احوال العامل وهذا التقدير اذا كان المراد بكل من الباب الاول  
والعامل المعاني فان يكون المعنى ان المعاني التي يعبر عنها بالباب الاول كائن  
في تحصيل ادراكات احوال المعاني التي يعبر عنها بالعامل قال صاحب منافع الاخبار  
قوله او في تحصيل ادراكاتها من ادراكات احوال العامل معطوف على في بياح ناظر  
الى كونه الباب جزائفي كما كان المعطوف عليه ناظر الى كونه جزاء لفظا  
فلا يلزم ان واذا قدر التحصيل لا يلزم ظرفية الشيء لنفسه ان الذي كما هو  
اللازم بناء على ظاهر الكلام لكونه كل من الطرفين والمفرد في عبارتي عن المعاني

اعلم ان الحقيقة في الاصل هي عينها في قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا هو  
اذا ثبت او بين مفعول ما خذ من قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا هو

وقوله والتحصيل اشارة الى بياح التوجيه الذي لا يلزم بظرفية الشيء لنفسه  
وقوله تحصيل ادراكات احوال العامل كما يحصل من ذلك التحصيل بهذه المعاني  
ان سبب المعاني التي يعبر عنها بالباب الاول كذا قال امام الاعراب او  
معان الباب الاول كذا قال له البعض من حيث انها من اجل هذه المعاني  
التي هي معان الباب الاول مدلولات هذه الالفاظ من مدلولات الالفاظ  
قوله والتحصيل مبتدأ وقوله يحصل خبره ان يحصل تحصيل ادراكات احوال العامل  
ايضا بغيرها ان بغير هذه المعاني المدلولات لالفاظ الباب الاول فكأنه ان  
فصار التحصيل بهذه المعاني اعتبارا كأنه من ان طرف يحيط بها ان بهذه المعاني  
التي يعبر عنها بالباب الاول فصار المعاني المدلولات لالفاظ العامل  
مثل الطرف في الاضافة وصارت المعاني التي هي مدلولات الباب الاول  
مثل المفرد في قوله كونهها محاطا والحاصل ان الظرفية من قبيل ظرفية العام  
لخاص لا شئ في العام عليه قال احمد حنفي قوله كما يحصل من حصوله بهذه المعاني  
ان معاني الالفاظ كتاب الاظهار من حيث انها من حيث كونه تلك المعاني  
مدلولات هذه الالفاظ ان الالفاظ يحصل التحصيل المذكور بمعاني غيرها  
ان غير معاني الالفاظ المتن فكأنه ان التحصيل المذكور شيء ان طرف  
يحيط بها ان بمعاني الالفاظ المتن انتهى والحاصل ان الباب الاول اذا كان  
عبارة عن المعاني كما كان العامل عبارة عن المعاني فيلزم ظرفية الشيء لنفسه  
فلهذا ولعدم كونه البحث عن معاني الالفاظ العامل ولعدم كونه البحث عن المعاني  
التي يعبر عنها بالعامل بل عن احوالها قد راجع احوال في يلزم ايضا ظرفية الشيء  
لنفسه لان الاحوال من المعاني فاصح الى تقدير مضاف آخر وهو الادراكات  
فحين التقدير يلزم ايضا ظرفية الشيء لنفسه لان الادراكات ايضا عبارة  
عن المعاني فاصح الى تقدير التحصيل في يلزم ايضا ظرفية الشيء لنفسه لان التحصيل  
ايضا عبارة عن المعاني او يلزم عدم تصحیح المعنى الحقيقي لكلمة في لانه شرط في حصوله  
ان يكون ظرف زمان او ظرف مكان والتحصيل ليس بشئ منهما او يلزم عدم كونه الطرف

وقوله



اوسع من المظروف فيجوز المجاز والتوسع باعتبار انه كما يحصل بهذه المعاني  
 يحصل بغيرها او وانما قدر الادراكات هنا اذا المراد بالمعاني التي عبر عنها  
 بالباب الاول ما به تحصيل ادراكات احوال العامل لا انفس الاحوال المعنوية  
 ثم اعلم ان الادراك نوع من التحصيل فتقدير التحصيل مستدرك وايضا  
 يرد ان التحصيل والادراك صفة للمدرك وقائم به فاذا كان التحصيل  
 ظرفا لنزوم قيام العرض بالعرض ٨ وايضا يلزم صفة الشيء مع غيره كذا قاله  
 بعض الافاضل ويجوز في امثال هذا التركيب ما يشتمل حرف في ايراد اللام  
 التبعير بايراد اللام وذكرها بدل في ايراد ايراده بني لوجود معناها  
 مع اللام هنا في قوله في العامل او في تركيب المصنف هنا بان يقال الباب الاول  
 وهذا في ذلك المعنى الموجود الاختصاص على ما قاله السيد السند ان ما قلنا من  
 على كلام قاله السيد السند في شرح المفتاح فانه يصح ان يقال الباب الاول للعامل  
 بمعنى انه يخص به او التعليل ان او ذلك المعنى الموجود هنا التعليل فانه يصح ايضا ان يقال  
 الباب الاول للعامل بمعنى انه مسوق لاجل العامل وهذا معنى على ما قيل في قوله مولانا  
 بعض افاض في التفسير ومولانا ابن كمال في شرح المفتاح ان في ايراد في بيانها  
 وهذا النسخ مختلفة وفي بعض النسخ او التعليل على ما قيل في قوله ان في الخ وفي بعض نسخ  
 اخر او التعليل في قوله ان في الخ في هذا قال امام الايوب وهذا ترق لجواز كونه من اللام  
 الذي هو التعليل صحيحا هنا وما ذكرناه هو الصحيح ان في هذا في قوله في العامل او  
 في تركيب المصنف هنا وهذا قوله الباب الاول في العامل ايضا ان كما يصح كونها للظرفية  
 وكونها للاختصاص يصح كونها للتعليل كما في قوله تعالى ان كرف في قوله تعالى انه لكن الذي  
 لم يتبع فيه ان لم يتبع لاجله وهذا من كلام الاميرة العزيز المسمى بالذليحة في مائة للسنة  
 اللات قلن في حقها على طريق الدم انها تراود وفتها عن نفسه فلما سمعت ارسلت اليهن واعنت  
 لهن مكنيا وانت كل واحدة منهن سكتا وتكلمت كيدوس اخراج عليهن فلما رأينه اكبرن وقطن  
 ايديهن ثم قالت امرات العزيز ان هذا العبد الذي لم يتبع لاجله ان لاجل محبة والاستشارة  
 هنا تبعية في كلمة في واصلية في مدلولها فتقدير الاستشارة الاصلية بان شبه التعليل المطلق  
 بالظرف المطلق في الايضال المطلق ثم جعل التعليل المطلق كجس الظرف المطلق ثم استمر الظرف المطلق  
 للتعليل المطلق ثم ذكر الظرف المطلق وقصد واريه مفهوم التعليل المطلق فصارت استشارة اصلية  
 وتقدير الاستشارة التبعية بان شبه التعليل الجزئي بالظرف الجزئي في الايضال الجزئي ثم جعل  
 التعليل الجزئي كجس الظرف الجزئي ثم استمر لفظ في الموضوع للظرف الجزئي للتعليل  
 الجزئي ثم ذكر لفظ في الموضوع للظرف الجزئي وقصد واريه مفهوم التعليل الجزئي فصارت

والمراد بالمراد بالاول التحصيل والادراكات والمراد بالاول التحصيل والادراكات

فصارت استشارة تبعية في الاستشارة الاصلية في مدلولها في قوله  
 الباب الاول في العامل بان شبه التعليل المطلق بالظرف المطلق في الايضال  
 المطلق ثم ادعى التعليل المطلق من جنس الظرف المطلق ثم استمر الظرف  
 المطلق للتعليل المطلق فصارت استشارة اصلية وتقدير الاستشارة التبعية  
 بان شبه التعليل الجزئي بالظرف الجزئي في الايضال الجزئي ثم ادعى اذ كان  
 التعليل الجزئي في الظرف الجزئي ثم استمر لفظ في الموضوع للظرف الجزئي  
 في التعليل الجزئي ثم ذكر لفظ في وقصد واريه مفهوم التعليل الجزئي فصارت  
 استشارة تبعية واعلم انه ان التردد في تقرير الاستشارة في الآية او الحديث  
 لا يقتضي بالادعاء تفضيلا لكنه وحسب قوله في قوله ان حين كونه في هذا للتعليل  
 اذ حين كونه في هذا بمعنى اللام الاجلية والتعليلية يتغير متعلق بمعنى اللام  
 قوله يصلح ان يكون هو ذلك المتعلق صفة المتعلق معلولا لما بهد ها ان  
 ليجوز في التعليل او التي بمعنى اللام الاجلية والتعليلية نحو مسوق  
 ومسود ومنه كونه لاجله فلا حاجة ان اذا كان في التعليل فلا حاجة الى ما ذكر  
 من التوسع ببيان ما في تصحيح الظرفية متعلق بالتوسع وانما تقدير البياح  
 او التحصيل فليكن المعنى المقصود لا مجرد تصحيح الظرفية لان التصحيح ما عبر  
 بتعليل يصح الخ فالصحة المقصود ذكر المباحث الآتية اجمالا في اوكل الرسالة  
 وفي تلك المباحث يبين الاحوال محلها على ما ذكر في العنوان من العامل  
 والمفعول والاعراب مثلا يقال كل فعل يرفع وينصب والفاعل يجب تأخير  
 عن عامله واعراب ما كان اخره الفاعل تقديره في تقدير المباحث الآتية  
 فاقصر على ذكر موضوع الباب ان ما يجب فيه عن اعراضه الذاتية وهو العامل  
 في الاول والمفعول في الثاني والاعراب في الثالث كذا قاله صاحب منافع الاخبار  
 وهكذا خبر مقدم وقوله سائر العبارات مستدرك مؤخر اي وكل واحد  
 من العبارات الباقية مثل الباب الاول في كونها عبارة عن الالفاظ او المعاني  
 وكونها مظهرة لما بعد ها وما بعد ها عبارة عن المعاني وكونها ظاهرا في اعتبار  
 التقدير ان بقية التصحيح الظرفية وتوجيهيتها في جواز ايراد اللام بدل في  
 في تقدير متعلق يصلح معلولا لما بعد ها اذا كان في التعليل فتقوله سائر العبارات  
 من قبيل اضافية الى موضوعها وقوله سائر بمعنى الباقى والجمع بمعنى الكل  
 الافرادى ايراد بالعبارات الباقية ما عدا الباب الاول قال امام الايدى

وقال الايدى



وهكذا ارسل الباب الاول في توجيه الظرفية حين كونها مضافا وفي جواز  
كونها بمعنى اللام وفي جواز التصريح باللام سائر العبارات في العبارات  
الباقية من الباب الاول المعنون بهم مفعول من باب فاعل المفعول  
بها في تلك العبارات المباحث نائب فاعل للمفعول وهو مفعول مركب  
صفة العبارات على طريق صفة جرت على غير من مفعول والمباحث جمع المبحث  
وهذه هنا بمعنى اثبات المحمولات لموضوعاتها قال المصنف فيما سياتي  
في بحث هذا العامل الى المظهر واذا اسند اليه العامل يجب ان يراد به العامل  
ولو كان المظهر مثني او مجموعا كما هنا انتهى قال الشارح والمراد بالعامل الفاعل  
وما يوزنه مما يشابهه كما هنا انتهى ولقد في عبارة المصنف للوصفية فان قلت  
ان العامل هنا ليس بنائب لان النائب لا يتصور في الاسم قلت قال الشارح  
فيما سياتي في بحث الموصول الظواهر باسمها غيبت في الاسماء الظاهرة  
باجمعها غيبت تأمل قال المصنف قوله وهكذا سائر العبارات المعنونة بها المباحث  
في العبارات التي جعلت عنوانا وعلامة في اول المباحث انتهى قال صاحب  
مناخج الاضياء قوله وهكذا سائر العبارات المعنونة على وزن المخرج صفة  
جرت على غير من مفعول للمعنونات لكونه مسندا الى المباحث فلذا جئ بالافراد  
ما اخذ من العنونة على وزن المخرجية بمعنى كناية الى بياحه يعني الانفاذ الى  
تلك في اوائل المباحث لبيان ما ذكر فيها اجمالا او لا كالمقاصد والمواقف  
في تلك العبارات كمفرداتها المعنونة بها المباحث لكتاب المقاصد  
والمواقف وفي كتاب المقاصد ستة مقاصد المقصد الاول في المقدمات  
والثاني في الامور العامة والثالث في الاعراض والرابع في الجوهر الخامس  
في الالهييات والسادس في السميات في المقصد الاول في بيان احوال  
المقدمات او مسوق لها او في تحصيل ادراكاتها وقس عليه غيره وكتاب  
المواقف ايضا ستة مقاصد والمقدمة في المقاصد المقنونة بها  
المبحث مثلا يقال هذه المقدمة في الفصاحة والبلاغة في بيان احوال  
الفصاحة او مسوق لها او في تحصيل ادراكاتها قال المصنف قوله كالمقاصد  
والمواقف يحتمل ان يراد بهما الكتابان المختصان بفعل الكلام على حذف  
المراد بهما فالاول مباحث معنونة بمقصد والثاني بموقف عالها ويحتمل ان يراد  
المقاصد والمواقف الواقعة مفرداتها بارجح الكتابين ويؤيد هذا الاحتمال  
قوله والمقدمة

قوله والمقدمة في لفظ المقدمة الواقعة في اوائل الكتب انتهى  
والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش يقال مقدمة الكتاب لطائفة  
من كلامه قدمت لمام المقصود لا ارتباطا بها وانما هي موقوفة  
عليها او لا كما قاله الشارح في المظهر قد مر في المصنف العامل  
في المحمول في الاجمال والتفصيل وهذا التقديم مناسب لتوقف صحة الكلام  
تتبعيات ادعاء المحمول لا كلها بارجح اضافات على بيان الشارح وبجس  
اضافات على بياننا قال بعض المحققين قد مر لتوقف الخ علة للتقديم  
على كونه في بحث العامل متعلق بالتوقف كما ينبغي مثل توقف  
تعريف الفاعل المحمول على معرفة الفعل الذي هو عامله كذا قال الامام  
اقل الكافي جمعة على وما موصولة او بما جمعة المثل وهو معناه الحقيقي  
والمثل بمعنى العين ويسمى هذا الكافي كاف القرائن والعينية والاستقصاء  
كما في قوله تعالى وحشهدنا محمد بن ابي ابي ابي على بن ابي طالب على ان الشهادة  
على المثل لا تفيد وانما هي على العين وانما جعلنا المثل بمعنى العين كذا قال الامام  
في كتابه في معرفة الرجال ان المثلية تقتضي المفارقة مع ان التوقف الذي  
هنا ليس مثل التوقف الذي في سبيل بل عينية وانما جعلناه بمعنى على  
لما يريد ذلك من السيرة في مقتبالاته وليس مقاصد مع غيره وقوله  
مستتر في بعض النسخ والحكمة صفة ما والعاية محذوف لكونه فضلة والشرعية  
على محذوف كذا في الجمل صفة للموصول اذ لا بد فيها من محذوف ويجوز ان العائدة  
الى ما في محذوف لا يجوز حذف لكونه فضلة فيكون قياسا وقوله كما ينبغي خبر مبتدأ  
محذوف في هذا التوقف مثل ما ينبغي في ما ينبغي وانما بين الجمل  
الفعلية ضيعة نفس الكلام مع الفعول في الانانية في محذوف الى ان هذا الامر  
امر عظيم يحتاج الى الاستدانة من السيرة في مقتبالاته ايضا لشرع العامل وهو علة  
ثانية للتقديم ومتعلق بقوله وفيه اشارات الى التقديم بالشرع كذا قال بعض  
القدماء في السيرة عطف على لتوقف وعلة ثانية مناسبة التقديم قوله لكونه بيان  
لشرع في كونه العامل من ذكرنا بكثر التاء المشددة التي فاعل من التاثير لكونه  
مؤثرا في اجزاء الاعراب على المحمول بخلاف المحمول قوله فانه تقليل للحكم المستفاد



من قوله بخلاف المعلوم ان لان المعلوم متاثر بكسر التاء المستدرة ايضا فاعلم  
 من التاثر ان قابل للتاثر لانه يأخذ الاعراب من العامل قوله ولما كان البيت  
 تمهيد لوجه تقديم تعريف الكلمة واما مباحث البحث بالمقصود الذي هو  
 بحث العامل فقال ولما كان البحث عن احوال العامل موقوفا على معرفة  
 على معرفة العامل لكونه موضوع المسئلة ومعرفة اقسامه من معرفة اقسام العامل  
 لكونه لفظيا ومعنويا سماعيا وقياسيا لكونه كل منها اوصاف الموضوع ولا شك  
 في ان معرفة الامور العارضة للعامل لكونه محولة للمساكن موقوفة على معرفة الموضوع  
 ومعرفة ما بالرفع معطوف على البحث وصحيفة الثانية راجع الى العامل واقسامه من  
 ولما كان معرفة العامل واقسامه من معرفة اقسامه قال اقام الايوب قوله  
 ومعرفة ما بالرفع معطوف على البحث من معرفة اقسامه واقسامه من  
 موقوفة على معرفة اقسام الكلمة فقوله موقوفة فيكون المستفاد من العطف  
 وقوله الموقوفة بالجر صفة معرفة اقسام الكلمة على معرفتها من معرفة الكلمة  
 ضرورية ان معرفة الاقسام موقوفة على معرفة المقسم لانها جزء منه  
 وتوقف معرفة الجزء على معرفة الكل ضروري قوله اذ بعضه بيان لوجه  
 كونه معرفة اقسام العامل على معرفة اقسام الكلمة لانها موقوفة معرفة  
 اقسام العامل على معرفة اقسام الكلمة لان بعض العامل قال البعض  
 قوله اذ بعضه بيان لوجه كونه البحث عن احوال العامل موقوفا على معرفة  
 اقسامه وقال الاخر قوله اذ بعضه علمه لقوله موقوفا على معرفة اقسامه  
 وهذا بعيد عن نظر الطالبي سيما عن فهم القاطنين فقل وبعضه ان العامل  
 اسم وبعضه ان العامل صرف قوله اراد جواب لما اراد المصنف ان يقسم  
 الكلمة اولا ان قبل تعريفها لكونه اقسام الكلمة اقدم في الموقوفة عليها  
 من معرفة الكلمة مصرفا بالكسر حال من فاعل اراد احوال كونه المصنف  
 مصرفا لها ان للكلمة في ضمن بيان الاقسام قال البعض في هذا الكتاب قوله  
 ولما كان البحث عن احوال العامل موقوفا على معرفة اقسامه اقول  
 فيه نظر من وجوه احدها ان التوقف على معرفة الاقسام غير مسلم والثاني ليس  
 جواب هذا الشرط لازماله ولازم مراد اذ اللازم هو ارادة تعريفها لا ارادة

ورغم ان كل من يتبينها في بيان الاقسام حيث مر بها مراد من رعاية النسخ والنك وبغيرها في بيان الاقسام  
 راي النسخ وبغيرها مراد من رعاية النسخ والنك وبغيرها في بيان الاقسام

لا ارادة تقسيمها والثالث انه مخالف لما وقع في المتن من تقديم التعريف  
 على التقسيم لانه مستفاد من الخبر وهو ثلثة - وفائدة الخبر بعد الخبر  
 وان كانتا معاني الوجود والتعريف مقدم عليه فالجواب ان يقال  
 لما كانت الكلمة موقوفة عليه الشروع في العلم لكونها مدارا لمقصود  
 هذه الفن امر المصنف بتفهم علمها وادخل التعريف والتقسيم في المأمور به  
 مشيئا به وبما ذال كلمة ان عليها بعد الامر بالعلم الى ان العلم المطلق بها  
 لا بد ان يكون حازما مطابقا للواقع تافها لكونها موضوع الفن انتهى قال  
 المصنف في شرحه على المصباح ان من الالتفات المصطلحة فيما بينهم هو لفظ الكلمة  
 وانما قدمها على سائر الالتفات المصطلحة لوجهين الاول ان معرفة الكل  
 موقوفة على معرفة الكلمة الثاني ان موضوع البحث هو الكلمة لانه باحث  
 عن عوارضها الذاتية من الاعراب والبناء ومعرفة الموضوع وان لم تكن مقدمة الشروع  
 الا انها تزيد في البصيرة لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات في عرف موضوعها  
 او لا كما على بصيرة في طلبه شروعه واعلم ان المقصود الاصل هو بيان تعريف الكلمة  
 وبيان ما يقتضيه الاصطلاحية وقال السروسي في شرحه على المصباح اقول ان من  
 المصطلحة فيما بينهم لفظ الكلمة فان قيل لم قدمها على سائر الالتفات المصطلحة  
 قلنا لوجهين الاول ان معرفة الكل موقوفة على معرفة الكلمة لانه باحث  
 عن عوارضها الذاتية من الاعراب والبناء ومعرفة الموضوع تفيد زيادة البصيرة  
 لكن الموقوع ليس موقع التعريف قصد انتهى بل موقع وقوع الحكم على الكلمة  
 بالانقسام المستفاد من الخبر وهو ثلثة - ولكل قسم معطوف على مدلول الاسم  
 في لها ان معرفة الكل قسم قال صاحب منافع الاختيار قوله ومعرفة ما بالرفع  
 معطوف على البحث والضمير راجع الى العامل واقسامه ولفظ الموقوفة صفة المضاف  
 وهو معرفة والضمير معرفة الى الكلمة ونقطة ولكل قسم معطوف على الضمير المجرور  
 في لها باعادة الجائر ونتيجة هذه الكلام بقياس المساواة ولما كان البحث  
 عن احوال العامل موقوفا على معرفة الكلمة اراد ان يقسم الى وتصويره كذا  
 البحث عن احوال العامل موقوف على معرفة اقسامه ومعرفة اقسامه ومعرفة ما موقوفة  
 على معرفة اقسام الكلمة ومعرفة اقسامها موقوفة على معرفة الكلمة ينتج البحث  
 المذكور موقوف على معرفة الكلمة لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف

انما قيل في بيان الاقسام حيث مر بها مراد من رعاية النسخ والنك وبغيرها في بيان الاقسام  
 راي النسخ وبغيرها مراد من رعاية النسخ والنك وبغيرها في بيان الاقسام



على ذلك الشئ وهذا القياس قياس مركب من قياس المساواة ومقتضاها  
ان من اقسام الكلمة وهي الفعل والاسم والحرف ويبين بال نصب معطوف  
على يقسم ان و اراد ايضا ان يبين كونه كل منها اقسام الثلاثة عاملا  
كل واحد حال كونه كلاما او كلمة كالفعل والمزاد كل الافراد لا المجموع او بعضا  
او او كونه بعضا او بعضه وهذا الاسم والحرف في اثنائه متعلقين بيبين ان  
في اثنائه بيان كل قسم منها تبعا قال بعض المتأخرين الضمير راجع الى التقسيم  
المنفرد من يقسم كما في قوله تعالى اعدوا له اقرب للتقريب ثم اعلم ان الضمير  
الذي وضع موضعه المظهر ان كان للثاني فلا بد من تقدم ذكره اما لفظ  
مثل ضرب زيد غلام او تقديرا مثل ضرب غلام زيد او معنى سواء كان بدلالة لفظ  
عليه كقوله تعالى اعدوا له اقرب للتقريب او قرينة حال كقوله تعالى ولا يديه لكل واحد  
منها السوس او حكما كالضمير المبهم المفتر بما بعده نحو ربه رجلا ومنه ضمير الثاني  
والعقبة ويعرف ان و اراد ايضا ان يعرف العامل او لا ويقسمه ان العامل  
ثانيا فقال عطف على اراد عطف مسبب على سبب اعلم امر حاضر من تعلم ب خطاب  
عام لكل من يصلح للخطاب من الانام عن نون الغفلة من النسيان فيه اشارة  
الى ان الخطاب ليس على اصله وهو الخطاب لمعين بل هو خطاب عام بقرينة المقام  
وهو التعليم قال امام الايدى وقوله ب خطاب عام اشارة الى ان الخطاب ليس  
على اصله وهو الخطاب لمعين بل هو خطاب عام شامل لكل من هو سائنه ان يكون  
مخاطبا بقرينة المقام وهو التعليم كما في قوله تعالى ولو ترس اذ وقفوا  
وامثاله من الآيات وقال داود و قد قرص في شربه على متن البركوس اعلم خطاب  
عام مجاز من وجهين لانه لو احد معية في الاصل وهذا لكل واحد غير معين  
لعدم الافادة وهذا كالا لزام قبل الامور المهمة لا يخاله عن الغفلة وقيل ان  
مرشد القناء على البناء واعلم ان الخطاب على قسمين خاص وهو توجيه الكلام  
الى معين كقولك يا زيد اقرأ وعام وهو توجيه الكلام الى غير معين كقول الامي  
يا رجلا خذ بيدى والاصل فيه هو الاول ولا بد في ارادة الثاني من القرينة الصادرة  
عن ارادة الاول والقرينة ههنا مقام التعليم لان يعلم هذا البحث مطلوب  
عن كل واحد وقال دده اقتدى وقوله اعلم ذكر في بعض حواشي الكشاف ان اعلم  
خطاب من المستكلم لنفسه بطريق التجريد كما انه مجرد عن نفسه شخصا وخاطبة فان قيل  
هل يجوز كونه التفاتا على وجهين من لم يشترط سبق التعبير بطريق آخر كالسكاني

والزحشري ومن تبعهما قلنا نعم اذ لا منافاة بينهما كما اشار اليه الثقات زان  
في شرح الكشاف والكشاف في شرح البخاري وقد يقال بين التجريد  
على مقايضة المستخرج للمنتزع منه ليرتب عليه ما قصد به من المبالغة في الوصف  
ومقدار الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل ما اريد به من ارادة المعنى في صورة اخرى  
غير ما يستحقه الظاهر ثم ان القدم اذا اعتد بها من واهتموا بشانها  
يتقدمون قبل الشروع فيه كلمة اعلم تنبئها للسامع على ان ما يليق اليه القول  
كلام يلزم حفظه ويجب فينبه السامع له ويصفي اليه ويحضر قلبه وفهمه  
ويقبل عليه بكلية فلا يضيع الكلام وفي معنى حرف التنبيه فاذا اراد الاعتناء  
بآخره ويضيق اليه الفاء تقرير وتثبيتا يعني اذا تقرر هذا وجب عليك  
علمه فاعلم ذلك وليكن على بال منك او فتأمل او اعرفه فانه دقيق والعلم  
يقال لا دارك الكل او المركب والمعرفة للجزء او البسيط ولهذا  
يقال معرفة الله دون علمه وقال حسن زاده نال الله بما اراده قوله  
اعلم ولم يقل اعلم او اعرف لان اعلم يستعمل بعد علم المسائل تنبئها  
على حفظها واعرف يستعمل في العلم الذي تعلق الجزئية فيكون معلوم  
جزئيا واما لفظ اعلم فيستعمل في الكل فيكون معلوما طليا والمثال  
التي وقعت في هذه الرسالة كلية لاجزئية فلذلك اورد المصنف  
كلمة اعلم ولم يورد غيرها وانما قال اعلم ولم يقل بواو العطف او فاعلم  
بالفاء او ثم اعلم لان الواو والفاء وعم كلمات وضعت لربط ما بعدها  
لما قبلها وقبل اعلم بعضه كلام اخباري وبعضه كلام انشائي وكل واحد منهما  
مفاد بلا بعدهما لا بينهما ليس من اجزاء العلم وما بعد اعلم من اجزاء العلم  
فالمناسب ان يقول اعلم دون غيرها ولما اعتنى بشان ما يذكر فقال اعلم  
كما قصد ارب القدم وهم اذا اعتدوا بامر واهتموا بشانها يتقدمون قبل الشروع فيه  
كلمة اعلم تنبئها للسامع على ان ما يليق اليه من القول كلام يجب حفظه وضبطه  
فينبه السامع ويصفي قلبه وفهمه اليه ويقبل عليه بالكلية ولا يضيع الكلام



وفي مبناه تنبيه الظاهر ان هذا الخطاب عام لكل من يستفيد فيتناول  
 الواحد والكثير والحاضر والغائب والمذكور والمذكورة وعلى هذا يكون مجازاً  
 مرسل من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام او من قبيل ذكر المقتيد وإرادة المقتيد  
 وقال بعض الشراح اعلم ان استعمال اعلم على ثلاثة اوجه الاول بالفاء والثاني  
 بالواو والثالث مجرداً عنهما وان استعمل بالفاء يكون تنبيهاً على ان ما قبله  
 مما يجب الاصفاء اليه لوجود معنى الترتيب في الفاء وان استعمل بالواو  
 يكون تنبيهاً على ان ما قبله وما بعده مما يجب الاصفاء اليه لوجود معنى الجمع  
 في الواو وان استعمل مجرداً عنهما يكون تنبيهاً على ان ما بعده مما يجب الاصفاء  
 اليه وقال الآخر فان قلت انما قلنا اعلم ولم يقل اقرأ قلنا المراد في هذا المقام  
 معرفة ما في الكتاب لا القراءة عند ظهور الاوراق فقط فيكون الامر بالعلم  
 امرأ مشتملاً للقراءة دون غيره فان قلت قال اعلم ولم يقل اعرف مع ان المعرفة  
 مطلوبة ايضاً فقلت نعم الا ان المعرفة تستلزم في الامور الجزئية والاعلم  
 في الامور الكلية وههنا البحث عن الكليات المنطبقة على جزئياتها  
 فاختار على المعرفة لذلك فان قلت لم قال اعلم ولم يقل افهم مع ان الفهم  
 يستعمل ايضاً في الامور الكلية قلنا ان الفهم يقال لحق من قرأ مرة ولم يفهم  
 ثم ابتدأ ثانياً يقال له افهم فيا طيب المصنف رحمه الله لم يقل ابتداءً وان كان يقرأ  
 بعض الطلبة مرة او ثانياً او ثالثاً فهذا قال اعلم ولم يقل افهم وقال صاحب  
 في شرحه على البناء فان قيل لم قال اعلم ولم يقل اقرأ قلنا انما لم يقل اقرأ  
 لان القراءة على تصحيح الحروف بلسانه بحيث يسمع نفسه ولا يلزم من القراءة  
 معرفة المعنى بل هو مجرد سرد اللفظ فلهذا قال اعلم ولم يقل اقرأ وقيل انما قال  
 اعلم ولم يقل اقرأ لان العلم يستلزم القراءة والقراءة لا تستلزم العلم  
 فمراد المصنف تعليم المعاني لا تعليم الالفاظ فلهذا قال اعلم ولم يقل اقرأ  
 انتهى هذا غاية التحقيق في كلمة اعلم وارجو من الله وفقنا بتحقيق مسائلنا في  
 بعد هذا اولا منصوب على الظرفية بمعنى قبل وهو منصوب لا وصفية له ولذا

ولذا دخل التنوين مع انه افضل التفضيل في الاصل بدليل الاولى والاوائل  
 كالنضج والفضائل والافاضل وهذا معنى ما قل في الصحاح كذا في التلويح  
 وقوله ان قبل الشروع في المقصود اشارة الى ان الاول بمعنى اول الشروع  
 ان قبل الشروع وليس هو دخلاً في الشروع بان يكون ابتداءً فيكون  
 من الظروف المنقطعة عن الاضافه كقبل وبعد كذا قاله امام الايوب  
 قال البعض قدله ان قبل الشروع ان قبل شروعه شيء الى ان اولاً  
 بمعنى قبل والتنوين عوض عن المضاف اليه قوله في المقصود الذي  
 هو الابواب الثلاثة وما ذكر قبله من قبيل المبادي لتوقف المقصود عليه  
 انتهى والتنوين تنوين الضم كما نرى في الشارح بقوله في الصحاح  
 يفتح الصاد وهذا الاصح في الضبط ان ذكر في كتاب الصحاح  
 والقاموس اذا جعلت ان اندك اذا جعلت انت قوله اول ان لفظ اول  
 مفعول اول جعلت ومفعول الثاني قدله صفة ان لم صفة على وزن افعول  
 بان يكون كتم تفضيل بدليل كونه مؤنثه الاولى كالنضج وكونه جمعة الاول  
 كالافاضل لم تصرفه ان لم تستعمل منصرفاً فانه غير متصرف في الوصفية ووزن  
 قال البعض قدله لم تصرفه ان لم تجعله منصرفاً لتحقيق العينية الفرعيتين هما  
 في الوصفية ووزن الفعل كما مر اذا اصل اول او في بوزن افعول قلبت الهمزة  
 واواً ثم ادخمت واذا تحقق في الاسم علتان فرعيتان لم يصرف تقول لقيته ان  
 زيدا مثلاً عاماً اول بغير التنوين ولذا لم يجعله ان لفظ اول صفة بان جعلته  
 من جملة الظروف بان يكون بمعنى قبل صرفه ان تستعمل منصرفاً بالتنوين  
 لا لعدم الوصفية والصغير راجع الى اول قال البعض قدله صرفه ان جعلته منصرفاً  
 تقول لقيته عاماً اولاً بالتنوين ومعناه ان معنى الاول في الاول ان في القول  
 الاول او معنى الاول في المثال الاول او معنى الاول في الاستعمال الاول وهو  
 استعماله غير منصرف اول من هذا العام ان لقيته اول من هذا العام فالاول يكون  
 دخلاً في العام وجزأ منه ان في ابتداء هذا العام قوله ومعناه مبتدأ وقوله اول  
 من هذا العام خبره وفي الثاني ان ومعناه في القول الثاني او في المثال الثاني



اولى الاستحسان الثاني وهو ان يقال له منصرفا قبل هذا العام اي لقيته في العام الذي  
 هو قبل العام الذي انت فيه فالاول ليس جزا وادخل في العام بل يكون خارجا  
 قبله كما هو المراد ههنا فان الاول ليس بداخل في الشروع قال صاحب منافع  
 الاختيار قوله واذا لم يجعله صفة صرفته تقول لقيت عاما او لا فلفظ اولا في هذا  
 الاعتبار يدل مع عاما او متعلق بلقيت فاما متعلق بالمطلق واو لا بالمتعبد  
 فلا يكون من تعلق الجارين بمعنى واحد بهما بل واحد من غير تبعية قارن  
 القاموس ان التحقيق انه ليس بمشتق من لفظ مستقل لكن فيه معنى التفضيل  
 فلذلك استعمل كافتل التفضيل فاذا استعمل ظرفا محضاً كما في هذا المتن  
 وفي قولهم لقيته عاما او لا اذا جعلته بدلا من عام او متعلقا بلقيت او كما  
 مبينا على الظن كما في القايات واذا استعمل غير ظرف كان غير منصرف كما في قولهم  
 لقيت عاما او لا اذا جعلته صفة لعام فعلى التقدير الاول يكون المعنى لقيته  
 عاما سابقا على هذا العام في الجملة سواء كان قبيل هذا العام او قبل قبيله  
 وعلى التقدير الثاني لقيته اول من هذا العام اي عاما قبيل هذا فعلم  
 ان معنى الوصفية فيه خفي فلذلك اذا استعمل على وجه يشعر معنى الوصفية كان  
 غير منصرف كما اذا استعمل غير ظرف سواء كان نعتا او خبر مبتدأ او حالا او غيرها  
 واذا استعمل ظرفا محضا كان منصرفا سواء كان مفعولا فيه او بعد لامر انتهى  
 وتحقيق الفرق بين المنصرف وغيره ان لفظ اول لما لم يكن مشتقا من شيء على القول  
 الصحيح نفي فيه معنى الوصفية فلم يعتبر بها الا مع ذكر الموصوف ظاهرا فاذا قلت  
 لقيته عاما اول يعتبر اول صفة للعام ومعناه اول من هذا العام اي عام  
 قبيل هذا العام الذي نحن فيه بان يكون هذا العام عام ثانياً والعام الاول  
 عام سابع وسبعين واذا قلت لقيته عاما او لا يجعل بدلا من العام او ظرفا محضا  
 متعلقا بلقيته ومعناه عاما سابقا في الجملة مع هذا العام بان يكون في الصورة  
 ا لمة كورة عام سبع وتسعين او عام ثمان وسبعين وهكذا قيل كذا في حسن حجة  
 على التلويح والفرق بين العام والسنة العام محسوب من اول يوم حسبه فيه  
 الى مثله من السنة القابلة واما السنة فيجب من اول المحرم كذا في المواهب  
 ان الكلمة

كان منصرفا

ان الكلمة منصوب لفظا على انه يسم ان وخبره فيما سيأتي ثلثه هو الاكبر مع الخبر  
 صيغة ان وهي مع صلتها منصوب محلا على انه مفعول اعلم ان اعلم قبل الشروع  
 في انعام الكلمة على ثلثه كذا قاله امام الايوب قال حسن زاده قال الله  
 بما اراده في الكلمة ثلثه لفظا فكله فمصدر على وزن بنقة وهي لغة الفصحى  
 ولغة اهل الحجاز وكلمة على وزن سبذرة وكلمة على وزن حمرة وهما  
 لفظا تحميم انتهى قال المصنف زاده في معنى مصدر على وزن سبذرة اسم جنس  
 شامل للتفصيل والكثير والمساها لهما ولا يسمي الكلمة بالجنس اي لتعريف الجنس  
 لانه حيث هو مفعول لا من حيث وجوده في ضمن اليعنى بل من حيث وجوده  
 اي الجنس في ضمن الكل اي كل الافراد بقرينة خارجية وهي ان ملاحظة  
 مستعمل الافراد يستفاد بها صرحا في مقام تخصيص الكلمة بهذه الالفة ان  
 بعلام والفضل والحرف ادخل واقتضى في المعنى لم يكن اللفظ مستعملا  
 في المطلقة بل في المخلوطة فكيف يكون مجازا اراد بهذا ان الاستفراق ليس  
 معنى اللام حقيقة بل هو من فروع الجنس وقال المصنف في الامعان اعلم  
 ان لام التعريف موضوع للجنس والاثارة الى الحقيقة وهو معنى واحد  
 لا ينفك اللام عنه لكنه يتعدد باعتبار اربعة اعتبارات من حيث هو مفعول  
 ويسمى لام الجنس واعتباره من حيث وجوده في ضمن فرد معين ويسمى لام العهد  
 الخارجي واعتباره من حيث وجوده في ضمن كل الافراد ويسمى لام الاستفراق  
 واعتباره من حيث وجوده في بعض الافراد ويسمى لام العهد الذهني وقد سمي  
 ذلك لام الجنس ايضا نظرا الى المعنى الموضوع له بحسب الحقيقة وهذا  
 المعنى الاخير والنكرة بحسب الخارج سواء تم قال واما طريق التمييز بين هذه  
 فان ينظر ان وجد عهد وقرينة خارجية على ارادة فرد معين فاللام للعهد الخارجي  
 والا فلا استفراق الا ان يمنع مانع فلفظ الحقيقة الا ان يمنع مانع فلفظ العهد  
 انتهى كلامه فعلم منه ان اللام موضوع لمعنى واحد وهو الجنس والمعاني السائرة  
 مشتقة منه قال صاحب منافع الاختيار قوله لا يسمي الجنس اى الحاصلية والمفهوم  
 من حيث وجوده في ضمن الكل اي كل الافراد فيكون لا يسمي للاستفراق لكن بمنع كل مجموعي  
 وان كان الشايع ان لام الاستفراق بمنع كل الافراد لان الشايع لا يصح في مقام التقييم

كان منصرفا



اذ يلزم 2 ان يكون كل فرد من افراد المقسم منتزعا الى الاقسام وهذا باطل باعتبار كل  
 من التقييمية 1 2 تقسيم الكل الى جزئيات وتقسيم الكل الى اجزائه اذ المقصود  
 ان وانما حملنا لاسمها على الجنس من حيث وجوده في ضمن الكل لان المقصود الاصح  
 هو هذا التقسيم لان المصنف قصد الحكم على الكلمة بالانقسام المستفاد  
 من الخبر وهو ثلثة كذا قيل او رد عليه انه لا حكم يترتب على الكلمة هنا  
 لان الاحكام انما تترتب على الاقسام او لا وبالذات وبواسطة الاقسام  
 تترتب على المقسم ثانيا وبالعرض وذلك بعد تعريف الاقسام ومعرفة كل قسم  
 كما لا يخفى قال البعض قوله ولا مبالا للجنس من حيث وجوده في ضمن الكل  
 اذ المقصود التقسيم الى وهذا مخالف لما وقع في المتن من تقدم التعريف  
 على التقسيم لانه مستفاد من الخبر وهو ثلثة وفائدة الخبر بعد الخبر وان كانتا  
 معاني الوجود والتعريف مقدم فالصواب ان يقال هنا ولا مبالا للجنس  
 من حيث هو هو اذ المقصود التعريف لا التقسيم انتهى وقال بالآخر  
 قوله ولا مبالا للجنس من حيث وجوده في ضمن الكل اذ المقصود التقسيم الى  
 اقول بل من حيث هو هو اذ المقصود التعريف او لا والتقسيم ثانيا  
 اذ المقام مقام بيان الموضوع بحيث يصلح به ان يكون متبعا عنه في هذا الفن  
 وهو لا يكون الا بالتعريف فيكون مقصودا اصلنا انتهى قال صاحب شافع  
 الاختيار قوله اذ المقصود التقسيم من مقصود المصنف التقسيم فلذلك  
 اورد التعريف في اثباته وهو 1 2 التقسيم انما يكون للافراد وبالافراد  
 لا للماهية وبالماهية ان لا يكون للماهية وبالماهية لان الماهية  
 من حيث هي لا تحتاج الى التقسيم ونفط الماهية مأخوذ من ما هي  
 والمراد بها ما يقع جوابا عن ذلك السؤال سواء كان موجودا في الاعيان او لا  
 وحقيقة الشيء ما به الشيء هو هو وقد يخفى بالموجودات العينية كذا قاله  
 مفتي زاده في حاشيته على التصورات في تقسيم الكل الى تمام ما هيته ما تحته  
 وما دخل فيها وما خرج عنها قال صاحب شافع الاختيار قوله وبه للافراد  
 لا للماهية ان الماهية بالاصالة في المقسم الافراد والماهية مرآت للملاحظة

116  
 مرآت للملاحظة الافراد بخلاف التعريف فان المقصود بالذات منه معرفة الماهية  
 من حيث هي على ان لا يكون غير اعتبار تحققها في ضمن الافراد لا باعتبار عدم تحققها  
 في ضمنها فالاصل ان يكون لان المعروف للجنس من حيث هو هو بالمعنى المذكور  
 لا بجمع الاعتبار عدم تحققه في ضمن الافراد لانه لو اعتبر لما جاز اذ خال لفظ كل  
 على التعريف لان التعريف عين المعروف وانما الفرق بينهما بالاجمال والتفصيل  
 لكن بمعرفة ذلك كما في قولهم المتابع كل ثوب باعرب سابق وهذا امر يكون  
 التقسيم للافراد من حيث هو هو 1 2 البعض وهو رأي من عرف التقسيم  
 بانه من قيد الى ما صدق عليه المقسم كما في حاشية الداودية في تقسيم الحكم  
 لانه على رأي يكون للافراد لكن القيد مضمومة الى الافراد لا الى الماهية  
 والمراد بذلك البعض التميزاذا في التعريف 1 2 وتعريف المقسم على هذا  
 الرأي وهو الكلمة هنا يعني 1 2 مذكور بالتبع لا بالاصالة وهو المقصود  
 وانما ذكر التعريف لتوقف التقسيم عليه يشهد به جعل المصنف الكلمة اسم  
 وثلثة خبرها فتفطن كذا اقول البعض 1 2 وقال بالآخر قوله والتعريف يعني  
 للتقسيم رتبة وان تقدم ذكر 1 2 اورد في لتوقف التقسيم عليه يشهد به جعل التعريف  
 معترضا بين اسم 1 2 وخبرها فتأمل انتهى اقول ان التعريف لكونه مقصودا اصليا  
 لما عرفت ادخل بين اسم 1 2 وخبرها معشقة ارتباطا احدها بالآخر وقدم  
 على التقسيم المستفاد من الخبر وهو ثلثة فيكون التقسيم تبعيا وان كانا  
 معاني الوجود والتعريف مقدم عليه وانما ذكر التقسيم لزيادة الايضاح  
 قوله في هذا المعنى كذا في التقسيم للافراد لا للماهية اذ يقع رأي البعض  
 كذا قاله امام الايوبي قال لا استباح قوله فلهذا ان يقع عمل لاسمها للجنس  
 من حيث وجوده في ضمن الكل في الضمير 1 2 في قوله وهي اللفظ  
 استند اسم 1 2 في كلامه استخدام في خلاف الظاهر والاستخدام هو ان يكون  
 للفظ معنى واحد في اجزائه او بمعنى واحد في اجزائه 1 2 الرامع الى ذلك معناه الاخر  
 فيكون المراد بالكلمة لغير ادعائها لكونها في مقام التقسيم وبالضمير الرجوع اليها  
 ما نصبتا من حيث هي على لكونها في مقام التعريف كذا قاله امام الايوبي  
 اقول الاستخدام بعد في اللفظ خدمة رجل لرجلين او لامرأتين او خدمة امرأة



لا مزية بين اولي جليلين وفي الاصطلاح ان يكون للفظ معنيين سواء كانا حقيقيين  
او مجازيين او احدهما حقيقيا والاخر مجازيا فاريدها بالظاهر احد معنيين  
وبالنظر للمراجع اليه احد معناه الاخر كقولك انك عرفت انزل السحاب  
بارض قوم رعيته وانه كانوا غضايا لان المراد بالسحاب المطر وبالنظر  
المراجع اليه النبا فيكون المراد بالكلمة الافراد يكونها مفردا والقسمة  
وبالنظر للمراجع اليها المفرد كقولها في مقام التعريف او من حيث قوله  
هو من الجنس مبتدا وضمير قوله هو من الجنس من شخص بالجنس والجملة  
مضاف اليه حيث قال بعض الافاضل قوله هو من الجنس هو من شخص  
بالجنس فلا يلزم حمل الشئ على نفسه وقال الاخر الصير الاول عبارة عن الجنس  
والثاني عن مفهومه فلا يلزم حمل الشئ على نفسه وقال بعض الكل الصير الثاني  
تأكيد للاول انتهى قال الاستاذ قوله او من حيث هو مفرد على قوله  
من حيث وجوده في ضمن الكل اما اولام الكلمة للجنس من حيث مفهومه الكل  
لامن حيث وجوده في ضمن كل الافراد لا من حيث وجوده في ضمن بعض الافراد  
يعني من حيث حقيقة الشئ على من حيث هو لامن حيث وجوده في ضمن كل الافراد  
ولامن حيث وجوده في ضمن بعض الافراد انتهى قال بعض المحققين قوله  
او من حيث هو مفرد على من حيث وجوده في ضمن الكل اي او يكون  
لا من الجنس من حيث هو مفرد مع قطع النظر عن الافراد في مراد ماهية الكلمة  
فلا يحتاج الى ان قال المصنف في شرح الكافية ليست اللام في الكلمة للمفرد  
الخارجي او لم يبعد بين المعنى وبين من ابدى القول كلمة ولكن سلم فانه يكون  
هذا لبعض الكلمات اذ لا يبعد جملتها من حيث ليست للمفرد الذي انتهى وقال  
في شرح اللباب ومنهم من ذهب الى ان اللام للعهد الخارجي ولا يشترط  
ذكر المفرد سابقا اذا كان متعينا فخرج الامر اذا لم يكن في البلد الاثير  
واحد فالكلمة اشارة الى المصطلح فيما بينهم او التقييم او يكون لامها  
للجنس من حيث هو لان التقييم كالتعريف للماهية انتهى ان التعريف  
للماهية يكون التقييم لها وهذه اشارة على التعريف المطبوع وهو التقييم  
ضمير قوله الى المفهوم الكلي بناء على ما مر من القول الذي حققه في ذلك القول

هذا هو المقصود من قوله هو من الجنس هو من شخص بالجنس والجملة مضاف اليه حيث قال بعض الافاضل قوله هو من الجنس هو من شخص بالجنس

ان ذلك القول القائل بالرفع فاعل حقيق لان المفرد اذا اتصل  
بالفعل حقه التقديم على الفاعل العصام بكسر الهمزة مصدر على وزن صرف  
يعني الفاعل واللام عوض عن المضاف اليه ان عصام الذي وحافظ  
في اوائل شرح الكافية حيث قال في شرح قوله وهو مهم الى ان المصنف قد به  
تكميل تعريف الكلمة بتصويرها ثانيا بضم قيود اليها بحيث يحصل لها اقسام  
فانه لا حكم في التقييم على ما حقق فيكون التقييم من تنمة التعريف هذا كلامه  
فعل هذا الاستخدام في الصير كذا قاله امام الايوب اقول تفصيل ما قاله العصام  
ان المصنف لم يقصد بالجذر الذي هو مهم وفعل وحرف بيان الحكم على الكلمة  
بالانقسام والافلا حكم يترب على الكلمة ههنا لان الاحكام انما ترتب على الافعال  
او الالفاظ بالذات وبدونها الاقام ترتب على المعنى ثانيا وبالعرض وذلك  
بعد تعريف الاقام ومعرفة كل قسم كما لا يخفى بل قصد به تكميل تعريف الكلمة  
بتصويرها ثانيا بضم قيود اليها يحصل اقسامها كما حقق ان لا حكم  
في التقييم وانه من تنمة التعريف ان لا يعتبر فيه الحكم بل هو مقصور سائر  
وان وجد فيه حكم بحسب الظاهر وانه التقييم من تنمة التعريف بناء  
على ما قاله من ان التقييم الشئ قد يفيد زيادة انكشافه فذكر التعريف ههنا  
شاملا للتقييم ثانيا بضم قيود ملاحظة تفصيل الاقسام ويمكن ايضا  
ان يكون المراد بالجذر المذكور الحكم على الكلمة بالانقسام ويحصل به تكميل التعريف  
ايضا وقال في موضع آخر وما سمعت عرفت ان التقييم ايضا للمفرد لا للفرد  
وقال عبد الوهاب في شرحه على الوليد وما قيل ان التعريف للماهية والتقييم  
للافراد بخلاف المسألة والمراد ان التقييم لتحصيل ماهية الافراد فلا ينافي  
كون التقييم للماهية كما هو التحقيق انتهى قال عمر القفادي في بحث القضية  
ان التعريف للماهية دون الافراد انتهى كلامه قال القاضى الجاني في شرح تعريف  
التواضع ان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد انتهى قوله  
لا للافراد لان الافراد من حيث هي لا تحتاج الى التعريف وقوله وبالافراد  
ولا بالافراد لان التعريف لا يكون الا بذكر الجنس والفصل والافراد لا يكون لها جنس  
ولا فصل فلا يكون التعريف بها قال بعض شراح المصباح لا نسلم ان يكون التعريف  
للماهية مطلقا لان التعريف على قسمين تعريف بالحد وتعريف بالرسم وكل واحد منهما  
اماتام او ناقص فهذه اربعة اقسام والتعريف بالحد القائم ما يتركب من الجنس والفصل  
والقريبين كتعريف الانسان بالحيوان والناطق والناقص ما يكون بالفصل القريب

هذا هو المقصود من قوله هو من الجنس هو من شخص بالجنس والجملة مضاف اليه حيث قال بعض الافاضل قوله هو من الجنس هو من شخص بالجنس



وحده وبه وبالجنس البعيد كتحريف الاناء بالنطق او بالجنس الناطق والتحريف  
 بالرسم بالخاصة وحدها او بها وبالجنس البعيد كتحريف الاناء بالنطق  
 فاذا عرفنا هذا فاعلم ان التحريف الذي يكون للمماثلة وبالمماثلة هو التحريف  
 بالحد التام دون غيره فتحريف الكلمة اما بالحد الناقص او بالرسم التام وقال  
 بعض شراح متن ابي عذري ان كل ماهية لها فصل فلها جنس البتة كما هو  
 مذهب المتقدمين واما المتأخرون فاختاروا ان الفصل اعم من ان يتميز عن المشاركة  
 الجنسية كفصل الاناء والحيوان فانه يتميز الشئ عما يشاركه في الجنس المشاركة  
 الوجودية كما جزاء الماهية المركبة من امرين متساويين او امور متساوية  
 فانها تتميز الشئ عما يشاركه في الوجود كما اذا فرضنا ان ما عليه ب مركبة من جنس  
 زوج متساويان في الصدق على شئ واحد كان كل واحد منهما يتميز ما عليه ب  
 عما يشاركه في الوجود وهذا الخلاف بين الفريقين مبني على افتراض تركب الماهية  
 من امرين متساويين او امور متساوية عند المتقدمين وجواز عند المتأخرين  
 ومن ذكر الجنس في التحريف مع الفصل فاختار مذهب المتقدمين ومن ترك  
 الجنس وذكر الفصل فاختار مذهب المتأخرين وقال الفاضل العفيم وذكر  
 المعرف الجامع المانع لا يتوقف على ذكر الجنس لتحققه بمجرد ذكر المميز بهذا  
 خلاصة كلام وهذا كلام لقد بلا شك لان بيان المعرف الجامع المانع  
 لا يتأتى بدون ذكر الجنس كما هو مذهب محقق المناطق لان كل فصل لا بد له  
 من جنس عند علم ولهذا عرفوا الفصل بانه المميز عما يشارك النوع في الجنس  
 وان اجاز المتأخرون منهم تركب الماهية من امور متساوية صادقة  
 على شئ واحد يتميز كل منها ذلك الشئ عما يشاركه في الوجود وهذا احتمال  
 يمنع لا وجود له في الخارج كما نرى عليه المحققون فكيف يتحقق المعرف الجامع المانع  
 بمجرد ذكر الفصل بدون الجنس لان الحاصل بذكر المميز المانع فقط والجمع  
 انما يحصل بذكر الجنس والحاصل ان كلامه هذا لا حاصل له وان عند اهل العربية  
 يستعمل بمعنى مطلق المعرف شواذ كما جامع ما نفا ام لا وان المعرف الجامع  
 المانع لا يتأتى بدون الجنس والفصل قال الكارذوني عليه رحمة الرباني  
 في حاشيته شرح الهندك اعلم ان ارباب العربية يستعملون الحد بمعنى المعرف  
 الجامع المانع لان الصواب ان التحريف بالاعم جائز لكنه يجوز لاحد ان يريد  
 بالحد المعرف الجامع المانع كما قال المرتضى الشيرازي في شرح المفتاح الحد عندنا ان  
 عند صاحب المفتاح هذا المرف الجامع المانع انتهى كلامه فالحد عند اهل العربية  
 كما ذكرنا

في غيرنا لا ينفك ناطق تارة على مطلق المرف واخرى على المرف الجامع  
 الذي اعم من الحد والرسم وعلى هذا فلا يرد ما قيل ان معرف الكلمة  
 ليس بحد تام اذ الحد التام ما يكون مركبا من جميع الدلائل وهو ليس  
 كذلك لجواز ان يكون المميز او المشترك خارجا عن ماهية الكلمة لا نقول  
 المراد من الحد المميز مطلقا اعم من ان يكون جامعا ما نفا ام لا والمعرف  
 الجامع المانع اعم من ان يكون حدا او رسما كما قاله بعض الاساتذة  
 وتاوهما من التاء اللاحقة بالكلمة وهو مرفوع مبتدأ وخبر قد له  
 للوحدة الشخصية الظاهر ان مراده انها موضوعية لها ويقتل ان يكون  
 المراد ان لها دخلا في الوضع لها لا انها موضوعية برأسها لها ويمكن  
 ان يراد ان لها دخلا في الوضع لها في الجملة مع قطع النظر عن كونها  
 موضوعية برأسها لها اوسع ما انضمت على اليه قال فينه زاده ثم ان التاء  
 تامة للوحدة كقمة والتأنيث مثل تامة وللتذكير مثل تامة وللغرض مثل عدة  
 والنقل مثل كافية وللصدرية مثل تامة وللماثلة مثل علامة والمراد  
 بالتاء هنا الوحدة الشخصية انتهى قال الرضي واعلم ان للتاء سبعة اقسام  
 تاء التأنيث نحو تامة التأكيد نحو مائة تاء النقل نحو كافية وتامة  
 تاء التعظيم نحو علامة تاء الوحدة نحو كلمة تاء المصدرية كقول النحاة علم النحوية  
 تاء الغرض نحو عدة واقامة وبهجرة انتهى قال محرم وهذا الوحدة على ثلاثة  
 اقسام الوحدة الجنسية كالحيوان والوحدة النوعية كالانسان والوحدة الشخصية  
 كرجل وزيد انتهى الكلية بالجر صفة الشخصية او لا للوحدة النوعية كما ذهب  
 اليه الفاضل الهندك حيث قال والتاء للوحدة المنهجية ولا للوحدة الجنسية  
 كما هو الظاهر المتبادر من قول الفاضل الجاني ولا للوحدة الشخصية الجزئية  
 بل المهيئة للفرد خاص فانه يلزم ان لا يصح في الكلمة الا على فرد واحد وهو  
 متناق للكلية كما قاله امام الايتوب اقول قد لا الشخصية احتراز عن النوعية  
 والجنسية وقوله الكلية او غير المهيئة احتراز عن الشخصية المهيئة فانها  
 ليست معنى التاء اصلا ولو فرض فليس يبراد ههنا قطعا للزوم ان لا يصح في  
 الا على واحد معين وقوله اللاتمة بالجر صفة الكلية التي تلزم حقيقة الكلمة  
 فان حقيقة الجنس لا يمنع وقوع الشركة بين افرادها فيكون الحاصل من دلالة اللام

في الوحدة الشخصية المانعة



على الجنس ومن دلالة التاء على الوحدة الشخصية ان المراد بالكلمة التي  
قصد تعريفها هو كل يصدق على كل واحد من افرادها الشخصية بالوحدة  
لانها التي يصدق على افرادها الغير الشخصية بالوحدة مثل ان يكون ملكية  
او كلمات فاننا اذا قلنا ضرب زيد عمراً فليكون فيها ثلث كلمات وكل واحدة منها  
موصوفة بالوحدة بخلاف الاثنين او الثلث منها فانها غير موصوفة بالوحدة  
ولا شخصية بها فالكلمة صادقة على الاولى دون الاخرى فانها موصوفة  
بالاثنين او الثلاثة قوله ولا تناقض بينهما وبين الجنس ان ولا تناقض بين الشخصية  
الكلية وبين الجنس جواب عما قيل ان الشخصية جزئية والجنس كلي  
فيلزم ان يجتمع في لفظ واحد فاجاب عنه انه لا تناقض بين الشخصية  
الكلية وبين الجنس كما قاله امام الايوب يعني ان المراد من الشخصية  
الشخصية الكلية ولا تناقض بينهما وبين الجنس قال الاستاذ قوله ولا تناقض  
بينها وبين الجنس ان ولا تناقض بين الوحدة الشخصية الكلية وبين الجنس  
جواب سؤال مقدر وهذا ان الجنس يقع على القليل والكثير والوحدة  
تناقضه فكيف يجتمعان في لفظ واحد وحاصل الجواب ان المراد بالوحدة  
الوحدة الشخصية الكلية لا الوحدة الشخصية الجزئية حتى يكون منافياً  
ان حتى يقع المناقاة بينهما وبعبارة اخرى ان الجنس يشعر بالحقيقة  
من حيث هي مع قطع النظر عن الفرد والافراد والوحدة تشعر بالفرد  
فبينهما منافاة وحاصل الجواب ان الجنس ان الحقيقة قد يتصف بالوحدة  
الشخصية الكلية والمراد بالوحدة الشخصية الكلية ولا منافاة  
بين الحقيقة من حيث هي وبين الوحدة الشخصية الكلية وبعبارة اخرى  
ان بين الكثرة التي هي مدلول الجنس ولازم وبين الوحدة التي هي  
مدلول التاء ولازمها منافاة فكيف يصح حمل اللام على الجنس والتاء  
على الوحدة المناقاة له وحاصل الجواب ان المراد من الوحدة الشخصية  
الكلية لا الوحدة الشخصية الجزئية ولا منافاة بينهما وبين الجنس  
وبعبارة اخرى ان الجنس تحت امور كثيرة لازمة للوحدة تناقضه فكيف  
معاً فاجاب بقوله ولا تناقض الخ انتهى كلامه قال بعض المحققين قوله وتاؤ

ان تاء الكلمة للوحدة الشخصية فان قلت كونه الكلمة للجنس على ما افاده آت  
ينافي الوحدة الشخصية اذ الجنس يطلق على الواحد والكثير واما الوحدة  
والشخصية فلا تطلقان الا على واحد معين فبينهما منافاة قلنا المراد بالوحدة الشخصية  
الشخصية ليس الوحدة الجزئية المناقاة للجنس بل المراد هنا الكلمة اللازمة  
لحقيقة الكلمة يعني ان حقيقة ما هيية واحدة شخصية معينة من بين سائر الماهيات  
كلية تطلق وتقال على كل واحد من افرادها فهذه الكلمة لازمة لحقيقة الكلمة  
كما تكون لازمة لكل الحقايق والحال لا تناقض بين الوحدة الموصوفة بهذه الصفة  
وبين الجنس انتهى كلامه اقول قوله وتاؤ معاً للوحدة الشخصية الكلية الخ  
جواب سؤال مقدر وهذا ان تاء الكلمة للوحدة لان كل كلمة وكلها كقمة وقمر  
ولامها الجنس فبينهما منافاة لدلالة الجنس على الكثرة المناقاة للوحدة فاجاب  
بقوله وتاؤ معاً ليس للوحدة الشخصية الجزئية بل للوحدة الشخصية الكلية  
اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تناقض بينهما وبين الجنس والواو للمالية كما ان راليه  
بعض المحققين اتى ولا تناقض في لفظها بصفة النافية وتحت حتى راجع الى مصدر  
وهو المناقاة وهو فاعل لا تناقض والجملة منصوبة فخلا على من الجمل الذي  
هو قوله للوحدة الشخصية الكلية وهو جازم عند جملانا الفاضل الجاني لكونه  
مشابهاً بالتا على لكونه جزءاً ثانياً من الكلام والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم  
من شبهة الجبر الى الجبته اعلم ان الواو والرابطة للمال الى ذى الحال لدلالة  
في الاصل على المقارنة والجمع ختفاً منها مع هيية الجملة الحالية فيقال بمقارنة  
لعدم المناقاة بينهما وبين الجنس كما يؤك الشمس طالعة في جاء في ذى والشمس  
طالعة بمقارنا لطلوع الشمس او لكون الشمس طالعة وفائدة هذه الجملة  
الحالية تقترح بما علم التزاماً اما لدفع احتمال المناقاة بينهما وبين الجنس  
او لتفصيل عدم المناقاة المستفاد مما قبله التزاماً قال بعض الافاضل  
قوله ولا تناقض اذا كان حالاً حالاً في ذى الحال مجاز وعلاقة اطلاق وتلك التبعير  
بالمجاز لمعاية القاعدة المعهودة ومعنى ذكر الشئ مطلقاً ومجلاً او لا والتقييد  
والتفصيل ثانياً اوقع في النفوس فان قيل اذا كان الحال قرينة للمجاز فيتوقف  
عليها توقف الكل على الجزء عند اهل البيا فيلزم الدور لتوقف صحة الحال عليه



فيقال ان وجود المجاز والعلم به يتوقف على وجود الجلال وصحتها بعد العلم  
بوجودها مطلقا يتوقف على وجود المجاز المعلوم به فوجود المجاز والعلم به  
موقوف على وجودها مطلقا - وموقوف عليه لصحتها فيتعين جهتا التوقف  
قوله بينهما مقصود به الظرفية للتأني والغير مضاف اليه لبيان راجع الى الوحدة  
الشخصية الكلية وقوله وبين الجنس الواحد عاطفة وبين زائدة جى به للمجرد  
تصح العطف فلا يكون مقطوعا بين السابح والامضافا الى ما بعده كما توهم  
والا فيلزم ان يكون كل من بين مضاف الى متعدد وهو غير جائز لان البنية تقتضي  
الطرفين كما في الرخصة في بحث العطف والجنس مجرور لعطف على الغير المجزئ  
في بينها لا مضاف اليه لبيان التأني كما توهم قال الرخصة فان قيل ان التأني تعلق  
للوحدة لان الكلمة وكلما كثرة وتكرر اللام فيه للجنس فيناقضان لدلالة الجنس  
على الكثرة المتناقضة للوحدة فالجواب ان اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد  
ولكن ستمنا قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهذا الذي يحس فيه  
لفظ كل كقوله تعالى ان الانسان لغير خاشع الا الذين آمنوا واولئكم هم المستثنون  
لان عند الجهور من النجاة يخرج ما لولاء لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا  
الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة والثاني ما عطفه الجنس من غير دلالة  
على العلة ولا على الكثرة بل ذلك احتمال عكس كما في قوله تعالى لنك الله الذئب  
ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قوله ادخل  
السوق واشتر الكرم وكل الجز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة  
اولا لدلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني من ما عطفه الجنس  
من حيث على لان الحد انما يذكر لبيان ما عطفه الشيء لا لبيان استغراقه استغراقا  
وقال بعض الاقائل ان التاء الكاشفة في اسماء الاجناس مثل كلمة وقرة  
وجاهة ليست للوحدة الفردية الشخصية الجزئية بل هي للوحدة الفردية  
الشخصية الكلية وهذا لا يناقض الكثرة التي يقتضيها الجنس لان التاء الدالة  
عليه للوحدة الشخصية الكلية لا للوحدة الشخصية الجزئية - قال الشاعر في كلمة  
الامتنان وهذه التاء كناية عن المرة نحو ضربت فانها للوحدة الشخصية بلا خلاف  
مع صدق ضربته على كل ضرب واحد فيكون كلية الا ان يقرن بها ما يفيد التبعين كما

كما في قولنا هذه الضربة ضربة شديدة وانما صحت بعدم التأني مع كونه  
ظاهرا لمن كان له يد في علم الميزان ومعلومه السباق لحقائه على بعض  
فيلزم زماننا حيث حكم بالتأني والفاء لا لدقة وعمدته بل لاكتفائه  
بالنقطة الاولى التي سميها العرب بالنقطة الحقاء او لسهولة طه لمصلحة او نحو ذلك  
وانه المستعان وعليه التكلان لامن حيث هو من الجنس وهذا من شخص  
بالجنس يعني لامن حيث ارادة الحقيقة - ولامن حيث وجوده من الجنس  
في ضمن الافراد فان المراد من الشخصية الكلية كونهما جزئيا حقيقيا من افراد الكلمة  
فالشخصية الكلية بهذا المعنى كل ايضا يتصف بها كل واحد من الافراد كما ان زيد  
مثلا مشخص من افراد الاناس وعمره ايضا مشخص مثله وكلاهما موصوفان  
بالشخص فللتأني بين كلية الشخص وانما التأني بينهما من بين الشخصية  
الكلية وبين المركب فان الاول موصوف بالوحدة والمركب موصوف  
بالكلمتين او بالكلمات فيبين الموصوف بالوحدة والموصوف بالمركب تناف  
كذا قاله امام الايوبي اقول قوله وانما التأني بينهما وبين المركب من وانما يكون  
التأني بين الوحدة الشخصية الكلية وبين المركب وقال بعض المحققين قوله  
وانما التأني بينهما وبين المركب من وانما يكون التأني بين الوحدة وبين المركب  
الذي هو منه ها وقال الاخر قوله ولما التأني بينهما من بين الوحدة الشخصية  
الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة وبين المركب من كلمتين مثلا كوزيد قائم وقام زيد  
وعلم زيد او بين الوحدة من وانما التأني بين الوحدة الشخصية الجزئية  
من المعينة لفرد واحد والجنس من وبين الجنس فان الوحدة بهذا المعنى يكون  
جزئيا حقيقيا لا يصح اشتراكه بهذا المعنى مع فرد آخر وهذا المعنى مضاف للجنس  
فان الجنس كلي لا يمنع اشتراكه بين الافراد كما قاله امام الايوبي قال بعض المحققين  
قوله او بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس من او يكون التأني بين الوحدة  
الشخصية الجزئية الموجودة موصوفها في الخارج وبين الجنس المتصف بالكلية  
على ما لا يخفى ان يقول وبين المركبة والجنسية فتأخر عن الكلمة والكلام اراده  
بيانه المناسبة بين اصل اللفظ المأخوذة منها وبين تسمية الالفاظ بها فقال  
ابن الكلام مأخوذة ان هو مشتقان من الكلام فيكون الكلام بجميع احواله  
ان قصد ايقاع الجراحة في جسد الانسان وعبرة قال الفاضل العصم الجرح



بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح بالضم فهذا اسم الجرح وقوله للتأثير في القلب  
متعلق بالمأخوذ انما اخذ منه لوقوع التأثير في كل من الجرح والالفاظ اس كمال الجرح  
يؤثر في الاجاب ويؤثر الالفاظ في القلب كذا قاله امام الايوب قال بعض الحكماء  
قوله ثم الكلمة والكلام مأخوذان من الكلم بسكون اللام اس بفتح الكاف وسكون  
من باب ضرب بمعنى الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه من باب قطع وبالضم لم لاثر الذي  
حصل في الجرح بسبب الجرح يقال كلمة اذا جرحه وفي الحديث قد قطع بكلامهم  
ودعاهم واللام في قوله للتأثير اس لتأثير معانيها متعلق بالاخذ وبيان للنسبة  
بين المأخوذ والمأخوذ منه في القلب اس في قلب السامع وذلك التأثير  
كأنه الجرح في اجاب الجرحين واستدل البعض على ان الكلم بالكسرة بمعنى الجرح  
بقول علي ابنه طالب رضي الله عنه وقال وقد عبر على رضي الله عنه عن بعض تأثيرات الكلمة  
والكلام في قلب السامع بالجرح قال جراحات الشئان لها الاتياف ولا يتياف  
ما جرح الشئان قال بعض الحكماء قوله ثم الكلمة والكلام مأخوذان ومشتقان  
من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح مطلقا يقال جرح جرحا من باب الثالث اذا حدث  
الاشارة في الجرح للتأثير متعلق مأخوذان وبيان للنسبة للاخذ والاشتقاق  
بين المأخوذ والمأخوذ منه يعني كما ان في الجرح تأثير في الجرح كذلك في الكلمة  
والكلام تأثير في القلب اس في قلب السامع اقول قوله ثم الكلمة والكلام  
مأخوذان من الكلم بمعنى الجرح للتأثير في القلب يعني ان الكلمة بمعنى الكلام به  
وكذا الكلام بذلك المعنى مشتقان من الكلم لتأثير معانيهما في القلب وتأثير  
القلب بهما كما ان الجرح يؤثر في الاجاب بالاتياف وتأثير الاجاب فيه فالتأثير  
في مطلق التأثير وقد عبر على ابن طالب رضي الله عنه عن بعض تأثيراتها بالجرح  
حيث قال جراحات الشئان لها الاتياف ولا يتياف ما جرح الشئان فان قيل  
ما الفرق بين الكلم والكلام قيل الفرق بينهما ان الكلم ينطلق عن المفيد  
وغير المفيد واما الكلام فلا ينطلق الا عن المفيد كذا في الجمل في مروق المعاني  
وقوله قال الشيخ الرضوي وقوله اس ذلك للاخذ اشتقاقا بمعنى بيان لوجه العدول  
من لفظ مشتقان كما هو في الجامي الى لفظ مأخوذان لما قيل ان المشهور  
في المناسبة المعنوية بين المشتق والمشتق منه ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق  
وليس كذلك ههنا فان التناوب بين الكلم بمعنى الجرح وبين الالفاظ ليس الا  
باعتبار التأثير المخصوص الذي هو لازم معنى الجرح وهو التأثير الذي يقتضيه  
الآلم وليس هذا التأثير مدعولا مطابقا للتأثير في الالفاظ ولا يقتضيه ولا التبرعيا

بل هو يحصل في افراد المأخوذ والمأخوذ منه هذا في بعض الحوائج وقال العاصم  
في توجيه كلام الجامي اللهم الا ان يقال انه يكفي في الاشتقاق ان يكون المعنى  
المشتق منه لازما لمعنى المشتق انتهى قال بعض الفضلاء المراد من نقل كلام الشيخ  
بيان استبعاد الاشتقاق وان قال بالاشتقاق صاحب الكشاف ولم يرض به  
الشيخ الرضوي قوله وهو مشتق بعيد بعد المناسبة المعنوية التي يتوقف عليها  
الاشتقاق بين المشتقين فهنا لا ينبغي اعلم ان الاشتقاق على وجهين  
احدهما الاشتقاق بطريق العمل وهو انقطاع كلمة من اخرى للنسب وثانيهما  
الاشتقاق بطريق العلم وهو ان تجد بين المشتق والمشتق منه تناسب اللفظ  
والمعنى وايضا الاشتقاق على قسمين الاشتقاق على وجه الاطلاق وهو ان يكون  
معنى المشتق منه جزءا من المشتق كاشتقاق ضارب من الضرب فانه يقع هذا  
الوصف لكل من اتصف بالضرب من زيد وعمر و بكر او يكون معنى المشتق منه  
لازما لازم المشتق كاشتقاق الكلمة والكلام من الكلم والثاني الاشتقاق  
على وجه التسمية وعلى وجه الترجيح وهو ان يكون معنى المشتق منه لازما للمشتق  
ولا يكون صالحا في كل افراده كالقارورة بفهم الراوي مع المدسستين من القرار  
بفتح القاف آرام ايتمت فانه لا يسمي بالقارورة كل ما يستقر فيه الاشياء من الاول  
وتأثيره حتى جرس ما هو الاصل من تأثير الضربة اذا كان مرجعه مؤثرا  
ولو صورة قال صاحب الاختصار الكلمة بمعنى الكلام لا تطلق على اقل من ثلثة اللفظ  
انتم فيكون فيها معنى الجمع لان اقل الجمع ثلثة عند العربية وهي حسب الصورة  
مؤنث اس سببية به ولذا ارجع ضم المؤنث اليها فغني تنبيه على ان الكلمة  
جنس تحت انواع ثلثة وان المعروف هو الجنس لا غير فلهذه النكتة عدل  
عن التذكير باعتبار الجرح فلا ينافي ما تقر ان الضمير اذا وقع بين مبتدئ ومؤنث  
ولتوضوارة وبين خبره فذكر في الاصل تذكيره باعتبار الجرح الذي هو محمول القاء  
الاولى وهي اعترافية لعدم ذكر المعطوف عليه اشارة الى ان هذه الجملة  
معتزة لكونها بين اسم ان وضمها قال بعض المحققين قوله الاول اعترافية  
دخلت على الجملة المعترضة وهي الجملة التي تعرضت بين شيئين لاقادة الكلام  
تقوية وتثبيتا وتشديدا وقد وقعت المعترضة في مواقع منها ما بين اصلها  
المبتدأ والخبر كقول الخاس ان الثمانين وبلغتها قد اوجبت سمي لا ترجمان  
فان بلغتها يعني الثمانين الذي هو اصله مبتدأ وبين اوجبت التي هي الاصل  
خبر كذا قاله ابن الهمام اللفظ اس والكلمة في الاصطلاح هي اللفظ وهو



خبر المبتدأ الذي هو لفظ على فائدة الجملة تعرضت بين ثم ان وجزها انتهى  
كلامه وقال السيد في تفرقة الجملتين المعترضتين الجملة المستقلة لتقرير معنى  
يتعلق بها او باحد اجزائها نحو زيد طال عمره قائم انتهى وقال دود اقتضى  
الجملة المعترضه وهي التي تعرض بين شيئين لا فائدة التقوية او التأكيد  
او التحسين او التنبيه او الاستعظام او التقرية او الدعاء او المطالبة  
او الاستعفاف او بيان السبب لامر فيه عزاب والواو الداخلة عليها ليست  
بجالية ولا عاطفة وقد تدخل عليها الفاء ايضا وتقع تلك الجملة بين الفعل  
ومرفوعه وبينه وبين مفعوله وبين المبتدأ والخبر وبين ما اصلهما المبتدأ  
والخبر وبين الشرط وجوابه وبين القسم وجوابه وبين الموصوف وصفته  
وبين الموصول وصلته وبين اجزاء الصلة وبين المتضامتين وبين الجار  
والمجرور وبين الحرف الناسخ وما دخل عليه وبين الحرف وتوكيده  
وبين حرف التنفيس والفعل وبين قد والفعل وبين حرف النفي ومنفعية  
وبين جملتين مستقلتين وقد يعبر باكثر من جملة او جملتين وصرح صاحب  
جواز بسبع على ما ذكره ابن مالك وقال ابو علي لا يعترض باكثر من جملة  
والمعترضه كثيرا قلنا تلبس بالحالية ويميزها منها على ما ذكره ابن مالك  
في شرح التسهيل وابن هشام في معنى اللبيب امتناع قيام المفرد مقامها  
وجواز اقترانها بالفاء وبالواو مع تصديرها بالمضارع المبتدأ وان الشرطية  
ولن والسين وسوف وكونها طلبية وقول الحوفي في قوله تعالى اذهب  
الى ربك سيدك ان الجملة حالية مردودة هذه هي الفروق اللفظية والفروق  
المعنوية فاثبات رايه صاحب الكشاف في قوله تعالى ثم اتخذتم العجل وانتم  
ظالمون حيث قال في معنى الاعتراض وانتم قوم عادوكم الظلم وفي معنى الحال  
وانتم تصفون العبادة في غير موضعها وبينه بعضهم بان الحالية قيد لعامل الحال  
ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست  
بهذه المزية وقال الطيبي الاعتراض ابلغ من الحال لان فيه عموم الاحوال  
بخلاف الحال وهي قيد لعامله بقى معناها فائدة وهي ان ابن هشام قال في المعنى  
البيانين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاحات النحاة والزمخشري

والزمخشري يقول بعضها غير معلقة بل ذلك من لا يعرف هذا العلم كاي حيوان  
توهمه انه ان لا اعتراض الا ما يقوله النحاة وهذا الاعتراض بين شيئين  
متطابقين وبينهما ما بين تلك الاصطلاحات على وفق المطلق حيث قال  
من اهل البياض من يقول الاعتراض ان يؤتى في اثناء كلام او كلامين  
متصلين مع جملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الابهام  
وليس المراد بالكلام المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما  
من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا  
للاول او تأكيد او بدلا منه ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء كلام  
او في آخره او بين كلامين متصلين مع او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها  
من الاعراب لنكتة سواء كانت دفع الابهام او غيره ومنهم من يقول هو  
ان يؤتى في اثناء كلام او كلامين متصلين مع جملة او غيرهما لنكتة ما انتهى  
كلامه قال في موضع آخر وقال وبعض الفضلاء يجوز ان تكون الواو لتبنيانية  
والاعتراضية في آخر الكلمة وحالية لكن قيل وقدم في آخر الكلام مذهب ضعيف  
قال التفتازاني في شرح المفتاح وما يجب التنبيه له الطريق بين الواو  
الاعتراضية والحالية ثم قال وهو ان لا يكون القيد في الاعتراضية في تقييد الحكم  
ولا يغير معنى الاختصاص بما قبله واشار صاحب الكشاف الى ان الحالية  
قيد لعامل الحال وقد صدق في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها  
لكن ليست بهذه المزية انتهى كلامه قال وجه الذي ان الاعتراض ما لا يتعلق  
بما قبله وحيث لم تعرض من الاعتراض انتهى كلامه وهذا كذا لان كون التعريف  
ما يتوقف عليه التقييم منها قال صاحب الكشاف في قوله وهي اللفظة جملة الاعتراضية  
بينهم ان وجزها مصدر وبالواو وقيل لتمام كونهما خبرا ان ولم يقل اللفظة  
مع ان المبتدأ مؤنث لانه لم يقصد التأنيث مع سواء التذكير والتأنيث والتنبيه  
والجمع في المصدر وان اريد به معنى المشتق صرح به الفاضل العصامي نقل عن الكشاف  
في شرح الكافية وصرح الرضي انه اذا اريد به معنى المشتق يجوز مطابقة للمراد  
انتهى وعليه قولهم الاصطلاحات النحوية وغيرها من المصطلحات انتهى كلامه  
قال الرضي واللفظ في الاصل مصدر ثم جعل بمعنى الملقب وهو المراد به هنا  
كما يستعمل القول بمعنى القول ان قيل لم لم يقل اللفظة ليوافق الجزر المبتدأ في الثاني  
فالجواب انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الجزر صفة مشتقة غير سببية نحو عند



حسنة او في حكمها كما لم ينسب اليها الجوانب فيجوز حذف هذه الدار مكان طيب وزيد  
 شئ عجيبة وقوله اللفظ فنسبنا له وان كان يجمع الصفة الى اللفظ بها  
 كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعبر الاصل في مثله نحو امرأة صوم ورجلان صوم  
 ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع انتهى قال فينه زاده وانما قال اللفظ  
 ولم يقل اللفظة لانه لم يعتمد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق  
 فيما مع كون اللفظ اخصر من ان وجوب مطابقة الخبر للمبتدأ مشروط بثلاثة اشياء  
 الاولى الاشتقاق او المنسوبة والثانية الاسناد الى الضمير الراجع الى المبتدأ  
 بشرط كونه نكرة والثالثة عدم التباين بين المذكر والمؤنث كخرج وصبر وقد اتفقت  
 هنا الشروط الثلاثة جميعا كما لا يخفى على اهل النهر انتهى قال اللفظ زاده في حكمه  
 على الجنب والمطابقة غير لازمة لان مطابقة الخبر للمبتدأ لا راجع الضمير من الخبر والضمير  
 يطابق المرجع اليه وتفاعل المصدر متروك فلذا لا يشترط المطابقة انتهى كلامه  
 قال المصنف في شرح القهاب ثم اللفظ وان كان يجمع اللفظ الا انه مصدر  
 في الاصل فلا حاجة الى الحاق التاء تحميلا للمطابقة بين المبتدأ والخبر المشهور  
 في عبارة القدم هو اللفظة بالتاء والمصنف رحمه الله عدل عنها لما ذكره من انه اخصر  
 وادفع للاجمال اما الاول فظاهر واما الثاني فقد يتصور وجهين الاول انه  
 لو قيل الكلمة وهي اللفظة الموضوع لكافة اللفظ ان الكلمة لفظ واحدة وضمت  
 كلمة اللفظة الواحدة كما ان معنى الضربة ضرب واحد وحينئذ فان اريد باللفظ  
 اقل ما يطلق عليه اللفظ فهو فاسد لان اوله حرف واحد فيلزم ان يكون مثل كلمة  
 الاستفهام فقط كلمة دون غيرها لان مدى التعريف ذلك وان اريد عدد فخصم  
 ينتهي اليه كما هو على حرفين مثلا هو في اللفظ ما فوقه وان اريد ما هو على عشرة حروف  
 مثلا ورد عليه مادونه وان اريد المتوسط ورد الاعمى والاشغل في اللفظة اجمال  
 ليس في اللفظ فاللفظ ادفع للاجمال والثانية ان اللفظة ان اريد بها معنى اللفظ  
 واللفظ اولى لانه اخصر وان اريد غيره فالوحدة المستفاد من التاء ان كانت  
 باعتبار اقل ما يطلق عليه اللفظ كحرف واحد فهذا فاسد وان اريد باعتبار آخر  
 من الاوزان التي يوجد فيها وحدة باعتبار ما ثلثا كما او غيره ففيه اجمال فاللفظ  
 اولى قال ابن الجوزي في ابحاث المفضل قوله لفظ في قوله الكلمة هي اللفظة الدالة  
 على معنى مفرد ان اريد بها اقل ما يطلق عليه اللفظ كحرف واحد لان اقله حرف واحد  
 وان اريد عددا فخصم فاللفظ اولى للاختصار وادفع للاجمال هذا كلامهم  
 مناقشة الاولى ان ما ذكره من انه ان اريد اقل ما يطلق اللفظ ففاسد لان

لان اخذ الاقل في الحد جازم ليكون تبينها على انه لا يكون اقل منه ومن هذا البقي  
 قد لزم الكلام ما تضمنه كلفته على ما مر جوابه ولا يخفى ان الاصل في الوحدة  
 على الوحدة الحقيقية فلا اجمال الثانية انه يجوز ان يراد بالوحدة ما هو اعم من كل  
 من هذه الامور بمعنى ان كل ما يوجد من هذه الامور فالكلمة صادقة عليه  
 والقول بانه ان اريد هذا الخرج ذلك وبالعكس فاسد الثالثة انه يجوز ان يكون  
 معنى الواحد والمفرد ههنا واحدا فاللفظة معناها اللفظ المفرد ان الذي لا يدل  
 جزؤه على جزء معناه فاللفظة اذن اولى من اللفظ لانها تنفي عن ذكر المفرد  
 فاللفظة بهذا الاعتبار اخصر من اللفظة الرابعة ان ما ذكره في الوجه الاول  
 في تقرير كونه ادفع الاجمال غير جيد لان دليلا لا يطابق دعواه لان الدليل  
 حاصلة ان ارادة هذا يوجب اخراج ذلك وبالعكس وقد كان دعواه الاجمال  
 الذي يمينه انه لا يعلم ان المراد ما هو وان شئ هو هذا وقد يعارض  
 بان في اللفظ ايضا احتمالان من وجهيهما احدهما انه للمصدر او للمفعول  
 وثانيهما انه للمصدر او جمع لفظ واجيب عن الاول بان هذا الاجمال مشترك  
 لجرى ان هذا الاحتمال في اللفظة ايضا كالضربة فهما في الاجمال سببان بقي  
 كونه اخصر لما بين المعارض وكما اولى وهذه الثانية بانه الكتي في دفع كونه  
 جها بان الحد الحقيقي دون الافراد واللفظ اولى وههنا نظر اما اولاً  
 فلان القول ببقاء كونه اخصر لما بين المعارض ممنوع اذ قد سبق انه لو قيل  
 اللفظة بالتاء لكافة بمنزلة ان يقول اللفظ المفرد فيستغنى عن ذكر المفرد  
 فيكون اخصر لما واما ثانيا فلانه كما يمكن التحويل في دفع الجمعية على كونه الحد  
 باعتبار الحقيقة كذلك يمكن التحويل في اندفاع المصدرية وتعيين المفعولية  
 على ذلك على انه لا معنى لتعيين اللفظ بالمفرد لبطان تعيينه بان لا يدل جز لفظ  
 على جزء معناه عند ابقائه على معناه المصدرى انتهى كلامه قال المصنف في شرح الكلمة  
 واللفظ ليس بجمع لفظ بل مصدر لفظ ثم صار بمعنى الملفوظ كما خلق بجمع الملقوق  
 وهو وان كان جازما لكنه مجاز مشهور والمجاز المشهور يلحق بالحقيقة فيصح الحد به  
 ولم يقل اللفظة لان التاء يقيده اقل ما يلفظ به وهو حرف واحد فيلزم ان لا يكون



المركب من حرفين واكثر كلمة فان قيل فائدة مطابقة المبتدأ في التانيث قلت اللفظ  
 في الاصل مصدر فلا يغير بالتانيث ونحوه وان ساء وجمع الملقب كالسج والحق  
 اذا كانا بمعنى المنسوج والمخزق فان قيل قوله اللفظ جزئي وفرد من الكلمة وقد جعله  
 جنس لها وكذا الموضوع جزئي وفرد منها وقد جعله فصلا لها والجنس والفصل  
 اجزاء المحدود ولا جزئية والحدود مدلول الكلمة والجنس مدلول اللفظ  
 وهو ليس فردا منها لانه اعم منها لانه قد يكون مهلا كدبر والفرد منها اللفظ  
 في هذا جنس ليس فردا وكذا الفصل مدلول الموضوع وهو فصل وغيره يوجب فهم  
 من اللفظ والموضوع فرد منها فليس فصلها فردا منها والوضع قد يعلم من الاستقراء  
 كمن لم يتلفظ به الواضع اصلا فالاصل مدلول الكلمة مدلول اللفظ الموصوف  
 بمدلول الموضوع لانه فان قيل لفظ الكلمة واللفظ فردان من افراد الكلمة واللفظ  
 فيكون الشيء فردا من افراد نفسه فيكون موضوعا لنفسه ودالا على نفسه وهو محال  
 لانه يكون موقفا لنفسه قلت لا يلزم لان اللفظ من حيث انه صوت يمتد على مخارج الحروف  
 فرد ومدلول ومن حيث يعينه دال وكذا الكلمة من حيث انها اللفظ الموضوع لفظ  
 مدلول وفرد لكلمة ومن حيث الحفوية دالة فان قيل الكلمة من حيث انها دالة ايضا  
 اللفظ الموضوع لفظ فيصدق عليها الكلمة ويلزم ما ذكرنا قلت اذا اخذت الكلمة  
 من حيث يصدق عليها انها اللفظ الموضوع لفظ لا يتحقق دالة بل تفسير مدلول للكلمة  
 فردا منها كزبد فانما هو مدلول الكلمة من هذه الجينية والدالة هي الكلمة من حيث  
 هي ومن الجب ان المظهر في افتتاح كتابه بقوله قال جماعة لا يصلح اللفظ لشرح الكلمة  
 لانها واحدة اذ الكلمة ما يتكلم به واللفظ ما يتلفظ به ثم اجاب بانها وان اتحدتا  
 معنى اختلفا لفظا فصح تعريفها كذلك الاسد هو الليث فانه سلم انه واحد معنى وليس كذلك  
 لان اللفظ اعم من الكلمة نعم هو مع قيود ثلثة يشاويها اقول اذا ارادوا الدلالة  
 على حقيقة الشيء وتمييزه عن غيره حدة حصول تلك الدلالة وطريق الحد للشيء  
 ان يؤتى بجنسه او باعم يشمله وغيره دال على جوهره الاقرب ليكون اول على حقيقة  
 لتضمنه جميع ذاتيات العامة كاللفظ فيما نحن فيه فانه عام دال على جوهر الكلمة واقرب اليها  
 من العرض والصوت ثم يقرن به جميع فصوله ليحصل حقيقة ويميزه عما عداه والفصل  
 هو

هذا الدال على جوهره الخاص به هذا عرف النفاذ والنفاء والحد من حد الشيء  
 العلم بجنسه وفصله معا فيكون المشترك من معنى الكلمة جنسها لها والمميز المقتضى بها  
 فصلا وجميع حدود المفردين كذلك وان لم يركب منها حتما لان اللفظ لم يبين  
 مع المفارقة اس والكلمة في الاصطلاح هي اللفظ تترك ببيان المعنى اللفظي  
 للكلمة هو اللفظة المفردة سواء كان مهلا او موضوعا لشهرته وانباء  
 المعنى الاصطلاحي عنه كذا قاله الكردي في حاشية (المعجم) وقال الرمنسي  
 في حاشية وتترك ببيان معناها اللفظي وهو اللفظة لظهوره واما ما قيل  
 من ان المعنى اللفظي للكلمة والمعنى الاصطلاحي متماثلان بالذات فذكر المعنى الاصطلاحي  
 مقف عن ذكره فليس بشيء لان المعنى اللفظي هو اللفظة المفردة سواء كانت  
 مهلا او موضوعا فان اللفظ اعم من الموضوع المراد ومعناها الاصطلاحي  
 مختص بالموضوع فلا يمتد ان انتهى كلامه وبدأ بتعريف الكلمة لانه يبحث  
 في هذا الكتاب عن احوالها كذا هو موضوع الخبر كذا قيل وحاصل قوله لانه  
 يبحث في هذا الكتاب عن احوالها شكل اول كبر ومطوية بقرينة الكلمة  
 كما يبحث في هذا الكتاب عن احواله وكل ما يبحث في هذا الكتاب عن احواله  
 لا بد من الابتداء بتعريفه في هذا الكتاب فينبغي الكلمة لابد من الابتداء في تعريفها  
 في هذا الكتاب ولا يخفى ان كبرى هذا الدليل محل منع الا ان يقال ان معنى الكبرى  
 ان كل ما يبحث عنه لابد من معرفته او لا وتبريقه لا استدلاله الواجب فان قلت  
 المعرفة الواجب قد حصلت قبل التعريف اذ لا يمكن تعريف الشيء بدون معرفته  
 بوجه ما قبل التعريف قلت نعم تلك المعرفة حاصلة للمتعلم لا للمفكر لا للمتعلم  
 السامع وتعالى بعض الافاضل بدأ بتعريفها لانها موضوع علم الخبير بحيث  
 عن احوالها فلا بد من تعريفها او لا بالحد او بالرسم لتعين عند الطالب  
 فيبحث عن احوالها ويتميز العلم عنه فمعه لم تعرف ولم تصور باحوالها  
 لم يبع البحث عن الاحوال المنسوبة اليها من حيث انها منسوبة اليها ولما ثبت  
 وجوب تصورهما عرفا لتحصيل ما هو الواجب ان قيل الواجب ما قبل التعريف  
 لتوقف تعريف كل شيء على تصور احواله ذلك التوقف بالقياس الى المعلم المفكر  
 لا بالقياس الى المتعلم ان قيل المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه لانه لا يتم التعريف

فان التباد منها عند الاطلاق المعنى اللفظي مدلول

٩ ان من الارواح الذاتية لها فهم موضوع هذا العلم لان موضوع العلم هو ما يبحث فيه



يشترط الى ما يملكه المحاسب قلنا لا يلزم من لزوم علم المحاسب لزوم علم المتعلم  
 لجواز ان يكون المتعلم سافعا غير محاسب فاذا كان التعريف بالقياس الى غير اصل المعرفة  
 وبالقياس الى المحاسب زيادة المعرفة. وقد اراد اللفظ في الاصل ان في اصل اللفظ  
 او في الوضع اللغوي او في اللغة بمعنى الرمي سواء كان من القم كما في قولهم  
 اكلت التمرة ولفظت التمرة او من غيره نحو لفظت الرمي الدقيق او رمت  
 و اضاف الى المعنى الى الرمي من قبيل اضافة القام الى الخاص وعلى بيان  
 ولكن المراد بالاضافة البيانية. ما هو المتعارف حتى يرد العموم والخصوص  
 من وجه شرط فيها وهو مفقود بل لهما معنى آخر وهو ما يكون الغرض منها  
 بيان المضاف وهو المذكور في حاشية الى الفم على شرح التذييل كما قاله  
 قره خيل في حاشية الفناوي وقال كان قد روي اختلاف الناظرين في بيانها  
 منهم من بناها على ما اثار الى ابو الفم في حاشية التذييل من ان البيانية  
 قد تكون بمعنى بيان المضاف لا ما كان بمعنى من البيانية كما هو المشهور عند  
 النجاة و البيانية بالمعنى الثاني انما يكون اذا كان بين المضاف والمضاف اليه  
 عموم من وجه كما في خاتم فقه. واما الاول فيوجد فيما كان المضاف اليه  
 اخصا مطلقا من المضاف كما هو في قوله لا حملوا البيانية. فهنا على البيانية  
 بالمعنى اللغوي لا على ما هو المشهور المصطلح عند النجاة ومنهم من بناها  
 على ما هو المشهور بين النجاة وتختلف في مادة الاجتماع والافتراق  
 قال النجاشي في القصاص الانبجس الى هذه الاضافة بيانية  
 فاطلها من فيها خالية عن التكلف الا ان ائمة العربية جعلوها لامية  
 ولا يظهر ما ادعاهم اليه وقال بعض ائمة المراد بالاضافة فهنا معنى ما كان  
 المقصود منه بيان المضاف لا ما كان بمعنى من البيانية قلنا قلت ما الفرق  
 بين الاضافة البيانية بمعنى ما كان المقصود منه بيان المضاف وبين الاضافة  
 البيانية بمعنى ما كان من البيانية قلنا الثاني مشروط بالعموم والخصوص  
 من وجه والاول جاز في اضافة الاسم مطلقا الى الاخص وقيل بعض شراح  
 قصيدة البردة انهم قالوا يشترط في الاضافة البيانية الاصطلاحية  
 ان التسمية للعموم والخصوص من وجه وكون المضاف اليه اصلا للمضاف

او في عرف اللغوي

وهذا المضاف وفي اللغة قد يكون بينهما عموم مطلق وقد يكون من وجه  
 يمكن يشترط على صورة قولهم ان لا يكون المضاف اليه اصلا في الاضافة الثانية  
 قد يكون بينهما عموم مطلق فيجتمع مع الاضافة البيانية ولا يكون المضاف اليه  
 اصلا للمضاف قال الاستاذ سميت بيانية لان المضاف اليه فيها بيتين  
 ان المضاف من اى جنس هو لئلا يحتمل الجنس الآخر وهذا لا يحصل  
 بمجرد الدلالة النفسية بل يحتاج الى تصريح الجنس وعلامتها ان يكون المضاف اليه  
 صادقا على المضاف قال بعض المحققين وعلامتها ان يصح حمل احداهما على الاخر  
 كى في خاتم فقه. يقول هذا الخاتم فقه. وهذه الفقه خاتم كذا هذا وقيل  
 و اضافة المعنى الى الرمي بيانية لغوية او بمعنى من اراد المستفاد من جهة الرمي  
 او بمعنى افراده الخ من جعلتها الرمي او بمعنى هو من جنس الرمي وهذا  
 على تقدير كونها بيانية بمعنى من واما على تقدير كونها بيانية لغوية فيكون  
 بالمعنى بمعنى هو الرمي او بالمعنى الذي هو الرمي مطلقا او سوا كان من القم  
 او غيره لما عرف من اطلاقاتهم اللفظ بمعنى الرمي مطلقا قال رحمه الله اعلم  
 انه يفهم من اطلاقاتهم في كتب اللغة ان تكون اللفظ في اللغة ثلثة معان  
 احدها الرمي مطلقا سواء كان من القم او غيره وكان الجاني قدس سره  
 اختار هذا حيث اطلق الرمي او لا وفتر قولهم لفظت التمرة بربيتها  
 المطلق ثانيا وذلك لما عرف من اطلاقاتهم ان يقال لفظت التمرة اذا رمى  
 التمرة لا من القم بل اخرجه من التمر قبل ادخالها الى القم والثاني  
 من القم والثالث النطق ولا يخفى ان اعتبار واحد من المعنى الثاني  
 والثالث اصلا للمعنى العرفي انبجس واقرب من اعتبار المعنى الاول  
 لكن لم يعتبر الجاني المعنى الثاني كما هو الظاهر من عبارة ما ذكرنا  
 من انه عرف من اطلاقاتهم اللفظ بمعنى الرمي مطلقا ولا المعنى الثالث  
 وهو ظاهرا في الخاتم يعتبر لان اللفظ بمعنى النطق لا بد وان يتعدى بالباء  
 قال في القاموس لفظه بجر نطق به فاللفظ بمعنى النطق المتأنيب بالمعنى الاصطلاحي  
 هو اللفظ بالشيء لا اللفظ المطلق به ومن الصلة فانه باعتبار هذا المعنى  
 هذه المتكلمة وهذه الكلمة قلنا قلنا يكفي في المطلق فيجوز نقل اسم متعة المتكلم  
 وهو اللفظ بمعنى النطق الى ما ينطق به من اللفظ العرفي ولا يخفى قربه



ما يخرج من الفم لا يقال لفظا... ان اللفظ استعاضة عن اللفظ...  
 اللفظ المستتر لكونه في حكم الالفاظ وقوله من شأنه ان يخرج من الفم يدخل  
 ما صدر من الجواهر كحذو المعجزات والكرامات انتهى قال صاحب شافعي الاخبار  
 قوله صوت من شأنه ان لا يدخل اللفظ المستتر فانها ليست بالالفاظ ولا كلمات  
 حقيقة بل حكمها عند المصنف قوله من شأنه ان لا يدخل الالفاظ الدالة عن المعاني  
 الصادرة من البهائم والجواهر بطريق المعجزة والكرامة او غيرها وقوله  
 معتمدا على الخرج بكسر الميم الثانية حاله من الممكن ان يخرج وهو لا يخرج  
 عن الصوت الذي لا يعتمد الخرج فانه ليس بحرف فلا يكون لفظا فان اللفظ مركب  
 من الحروف كذا قاله امام الايوب قال الخارج في حاشية الاصح قوله معتمدا  
 على الخرج يخرج مثل اصوات البهائم والطيور انتهى وقال بعض الافاضل  
 قوله معتمدا على الخرج اخرج به عن الصوت الخارج من الفم غير معتمدا على الخرج  
 كصوت السن وغيره انتهى قال صاحب الافتتاح وفي الاصطلاح هو صوت  
 بالقوة او باللفظ يتقصد به حصول حرف واحد فصاعدا انتهى وقال المصنف  
 واللفظ صوت يعتمد على خرج الحروف فالصوت الساذج لا يسمى حرفا  
 وان خرج من الفم اذ لم يعتمد على خرج الحروف انتهى قال صاحب شافعي الاخبار  
 قوله معتمدا على الخرج يخرج مثل اصوات عادية للبهائم والطيور يعني ان اللفظ  
 منقول من معنى الرمي او لا او بعد جملة بمعنى المفعول الى هذا المعنى الاصطلاحي  
 فيقول الاول من قبيل نقل اسم المتعلق بالكسر الى المتعلق بالفتح وعلى الثاني  
 من قبيل نقل اسم العام الى الخاص وتسمية اللفظ المشهور بين النحاة  
 او غيرهم من القوم او تسمية الذي اشتهر بين النحاة او غيرهم من القوم  
 وتسمية اللفظ المشهور من القوم او تسمية الذي اشتهر بين النحاة او غيرهم من القوم  
 وهو ان تسمية المشهور ما هو موصولة بتلفظ به الصيغة راجع الى ما لا يسمي  
 فاعل يتلفظ وانما قيد به لتقريب تصوير اللفظ من الفهم يعني الطاهر  
 ما يتلفظ به مطلقا كمن قال لم يكن تلفظ غير الاشياء من الملك والجماد فليدرك ذلك  
 لتقريب تصوير اللفظ من الفهم والالفاظ مطلقا لتلفظ فالقيد المذكور للتصوير  
 لا للتقيد قوله وهو ما يتلفظ به الاشياء الخ من قبيل تسمية المسبب باسم السبب  
 فان التلفظ بسبب حصول اللفظ يعني ما يتلفظ به مفعول حقيقة ان يتلفظ  
 من حيث الحقيقة فيكون متميزا او منصوبا على المصدرية ان تلفظ حقيقة او الخيرية  
 او حقيقة كانه او حكما معطوف على حقيقة وهذا التوجيه اولي واللفظ الحقيقي كزبد  
 وضرب والحق كانه في زبد ضرب اذ ليس من مقوله الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له

قال به لا يقال لفظا... ان اللفظ استعاضة عن اللفظ...  
 قال به لا يقال لفظا... ان اللفظ استعاضة عن اللفظ...  
 قال به لا يقال لفظا... ان اللفظ استعاضة عن اللفظ...

الفهم المستتر لكونه في حكم الالفاظ وقوله من شأنه ان يخرج من الفم يدخل  
 ما صدر من الجواهر كحذو المعجزات والكرامات انتهى قال صاحب شافعي الاخبار  
 قوله صوت من شأنه ان لا يدخل اللفظ المستتر فانها ليست بالالفاظ ولا كلمات  
 حقيقة بل حكمها عند المصنف قوله من شأنه ان لا يدخل الالفاظ الدالة عن المعاني  
 الصادرة من البهائم والجواهر بطريق المعجزة والكرامة او غيرها وقوله  
 معتمدا على الخرج بكسر الميم الثانية حاله من الممكن ان يخرج وهو لا يخرج  
 عن الصوت الذي لا يعتمد الخرج فانه ليس بحرف فلا يكون لفظا فان اللفظ مركب  
 من الحروف كذا قاله امام الايوب قال الخارج في حاشية الاصح قوله معتمدا  
 على الخرج يخرج مثل اصوات البهائم والطيور انتهى وقال بعض الافاضل  
 قوله معتمدا على الخرج اخرج به عن الصوت الخارج من الفم غير معتمدا على الخرج  
 كصوت السن وغيره انتهى قال صاحب الافتتاح وفي الاصطلاح هو صوت  
 بالقوة او باللفظ يتقصد به حصول حرف واحد فصاعدا انتهى وقال المصنف  
 واللفظ صوت يعتمد على خرج الحروف فالصوت الساذج لا يسمى حرفا  
 وان خرج من الفم اذ لم يعتمد على خرج الحروف انتهى قال صاحب شافعي الاخبار  
 قوله معتمدا على الخرج يخرج مثل اصوات عادية للبهائم والطيور يعني ان اللفظ  
 منقول من معنى الرمي او لا او بعد جملة بمعنى المفعول الى هذا المعنى الاصطلاحي  
 فيقول الاول من قبيل نقل اسم المتعلق بالكسر الى المتعلق بالفتح وعلى الثاني  
 من قبيل نقل اسم العام الى الخاص وتسمية اللفظ المشهور بين النحاة  
 او غيرهم من القوم او تسمية الذي اشتهر بين النحاة او غيرهم من القوم  
 وتسمية اللفظ المشهور من القوم او تسمية الذي اشتهر بين النحاة او غيرهم من القوم  
 وهو ان تسمية المشهور ما هو موصولة بتلفظ به الصيغة راجع الى ما لا يسمي  
 فاعل يتلفظ وانما قيد به لتقريب تصوير اللفظ من الفهم يعني الطاهر  
 ما يتلفظ به مطلقا كمن قال لم يكن تلفظ غير الاشياء من الملك والجماد فليدرك ذلك  
 لتقريب تصوير اللفظ من الفهم والالفاظ مطلقا لتلفظ فالقيد المذكور للتصوير  
 لا للتقيد قوله وهو ما يتلفظ به الاشياء الخ من قبيل تسمية المسبب باسم السبب  
 فان التلفظ بسبب حصول اللفظ يعني ما يتلفظ به مفعول حقيقة ان يتلفظ  
 من حيث الحقيقة فيكون متميزا او منصوبا على المصدرية ان تلفظ حقيقة او الخيرية  
 او حقيقة كانه او حكما معطوف على حقيقة وهذا التوجيه اولي واللفظ الحقيقي كزبد  
 وضرب والحق كانه في زبد ضرب اذ ليس من مقوله الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له



لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من خصوصه وانت واجزأوا عليه احكام اللفظ  
من كونه مستمدا اليه ومؤكد او معطوف عليه الى غير ذلك فكان لفظا حكيما لا حقيقة والمخبر  
من الفعل والمبتدأ وغير ذلك لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الان في بعض الاحياء وكلما كان  
واحدة في اللفظ يقتضيه هذا التعريف اذ في ما يتلفظ به الان في بعض الاحياء وكلما كان  
والجواب وانما تركنا تعريفه المشهور وهو ما يتلفظ به الان في بعض الاحياء وكلما كان  
التعريف دورى ان منسوب الى دور مهروب عنه وهو توقف على ما يتوقف عليه بمرتبة او  
بمراتب وبسبب الاول دور مصرها والثاني دور مصرها وما في هذا التعريف على تقدير وجوده فيه  
من القسم الثاني والثالث وهو اعتبار حقيقة وهو مبتدأ وما يتلفظ به اخره واجملة معترضة  
بين المبتدأ الذي هو تعريفه وبين الجزاء الذي هو دورى وفائدة تبيين تعريفه المشهور  
وانما صدر بها بالاداء فاعلموا كونها جزءا وتعريفه المشهور دورى ونفع سؤال يرد عليه  
وهو انه لم تركت تعريفه المشهور مع انه اذا وجد الشيء تعريفه المشهور وغير المشهور  
فذكر المشهور اول فكيف يصح تركه فاجاب بقوله وتعريفه المشهور دورى لتوقف اللفظ  
الذي هو مصطلح يتلفظ من اجزاء التعريف على اللفظ الذي هو المحدود ولو توقف  
اللفظ المذكور محمدا على اللفظ لكونه من اجزاء لزم الدور كما قاله امام الايوبي حاصلا  
ان المعروف يتوقف على التعريف وهو على قوله ما يتلفظ لانه جزء وقوله ما يتلفظ على اللفظ  
لانه مأخوذ اشتقاقا فينتج من قياس المسألة ان المعروف الذي هو اللفظ يتوقف على لفظ  
كذا في حاشية قوله في قال صاحب منافع الاخبار ان معرفة المعروف وهو اللفظ يتوقف  
على معرفة التعريف ومعرفة التعريف على معرفة اللفظ وفي توقف على معرفة اللفظ لانه اصله  
انما قال بعض المحققين قوله لتوقف اللفظ على اللفظ لتوقف معرفة اللفظ على معرفة  
فلم يعرف اللفظ به ان باللفظ لزم الدور انما قال الاستاذ قوله وتعريفه المشهور دورى  
لتوقف اللفظ على اللفظ انما لا يمكن ان يعرف للتعلم اللفظ بهذا التعريف لانه  
دورى لتوقفه معرفة اللفظ على معرفة اللفظ فلم يعرف اللفظ لزم توقف على معرفة وتوقف  
معرفة على معرفة اللفظ فيلزم معرفة تقدم اللفظ على نفسه وذلك ان تقول في تعريف الدور المذكور  
ان اللفظ متوقف على اللفظ على ما هو مقتضى التعريف ومن البين ان اللفظ متوقف على اللفظ  
فيلزم توقف اللفظ لان المتوقف بالكسر اعني اللفظ على المتوقف بالفتح اعني اللفظ في الشيء  
اعني اللفظ متوقف على ذلك الشيء وهو ظاهر وان تقول ان اللفظ متوقف على اللفظ  
فلو توقف اللفظ على اللفظ ليلزم الدور وان تقول ان اللفظ متوقف على اللفظ  
المتوقف على اللفظ فيلزم توقف اللفظ على نفسه لان المتوقف على المتوقف في الشيء  
متوقف على ذلك الشيء وان تقول معرفة المحدود الذي هو عبارة عن اللفظ  
موقوفة على معرفة الجرد ومعرفة موقوفة على معرفة اجزائه ومعرفة موقوفة  
على معرفة مثل هذا الادور مهروب عنه او مثل هذا الادور مصر مهروب عنه  
وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه بمراتب كما ان الدور المصر مهروب عنه  
وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه بمرتبة وان تقول معرفة المعروف بفتح الراء  
الذي هو اللفظ متوقف على معرفة التعريف ومعرفة التعريف على اجزائه

ومعرفة التعريف على اجزائه ومنها التللفظ بمعرفة اجزاء التعريف  
على معرفة المعروف فهو محال وان تقول معرفة اللفظ موقوفة على معرفة تعريف  
ومعرفة موقوفة على معرفة جزئه الذي هو اللفظ بمعرفة موقوفة على معرفة اللفظ  
فهو محال وان تقول ومعرفة المعروف بالفتح تتوقف على معرفة التعريف  
ومعرفة التعريف تتوقف على معرفة المعروف بمعرفة المعروف يتوقف على معرفة  
المعرف فهو محال قال السيد حافظ ويرفع الدور بين التعريف والمعرف  
بان توقف المعروف عليه من جهة مجهولية وما هيته وتوقف التعريف  
عليه من جهة معلومية فينتج انهما التوقف فلا دور وقال بعض الافاضل  
ويرفع الدور من بين التعريف والمعرف بان توقف المعروف عليه من جهة التعريف  
وتوقف التعريف عليه من حيث الذات فالعرف الموقوف عليه ذاته  
الموقوف عليه فتقارير جهتي التوقف وقيل في رفعه ان التعريف واقع  
بعد العلم بالمعرف بالفتح فلا يتوقف على العلم بالمعرف بالكسر واما توقف  
على اللفظ فلا يقدح لانه لا يصح ان يقال ان موقوف موقوف الشيء متوقف  
لذلك الشيء لانقطاع التوقف مع يلزم المذكور قال السيد عبيد الله  
اعلم ان العلم بالمحدود متوقف على العلم باجزاء الحد ومعرفة الحد اقدم  
من معرفة المحدود عند العقل وفي جامع الكنوز على الولدية والحد يجب ان يتفكر  
قبل المحدود وقال صاحب رياض والسيد السند ان الحد معلوم قبل المحدود  
لا يقال انه اذا كانا تعريفه المشهور دوريا يلزم منه ان يكون مردودا مع انه  
موقوف ومرغوب بين النجاة لانا نقول انه وان كان دوريا لكنه اسهل  
في الضم من غير المشهور فلا يكون مردودا قوله ولا مجال دفع لما يتوقف  
من الجواب يعني انه لا مجال ولا مكانه كما قاله امام الايوبي اقول يعني انه  
لا مجال ولا محل لجولاء الفكر ودورانه اولا اختياره فهنا في مقام  
تعريف اللفظ اذ في تعريف اللفظ قال المصنف زاده لفظا فهنا لم اشارة  
بموضوع ثلاث رتبة الى المحاكاة خاصة ولذا اريد به الى المقام يكون مجازا  
حيث شبه المقام بالمكان في مقام المحاكاة وجعلته فيه استعارة مصرحة للجواب  
المشهور ان الجواب الذي اشتهر في دفع الدور والجواب مأخوذ من جاب الفلاة  
اذ لفظت سبي الجواب جوابا لقطع كلام القائل قوله في امثاله ان في امثال  
هذا التعريف مما يشتمل على المحدود في التعريف متعلق للجواب المشهور وامثاله



كتابية عن هذا التعريف ان ولا مجال لهذا الجواب المستور في هذا التعريف  
 وهو ان الجواب المستور كونه المراد مما في من اللفظ الذي ذكر في التعريف  
 مما يشتمل على المحدود لفظيا به يقال ان المراد بتوقف الحدود على ما هو  
 من اجزاء التعريف بتدقيق معناه الاصطلاحي بتوقف اجزاء التعريف على معناه  
 اللغوي كذا قاله امام الايوب انما يراد مما ذكر في التعريف المانع للنفوس  
 لانه المتبادر عند الاطلاق لكونه اصلا للمعنى الاصطلاحي ومن المعلوم ان حمل  
 الفاظ التعريف على متبادرها واجب وحاصل الجواب ان اللفظ انما يتوقف  
 على اللفظ الذي هو بمعنى الرمي مطلقا ان سواء كان من اللفظ او لا من اللفظ  
 والمتوقف على اللفظ انما هو اللفظ الذي هو بمعنى الرمي من اللفظ فالمتوقف  
 غير الموقوف عليه وفي الجملة فتقاير اللفظان فلا يلزم الدور قال عبد الغفور  
 قوله مما يتلفظ به الانسان المتلفظ كفتن واباء للتقدير وليس فيه دور  
 لان المتلفظ مشتقة اللفظ اللغوي الذي هو الكلام والحروف والمخبر  
 هو اللفظ الاصطلاحي وقوله لما عرفت انه متعلق بلا مجال ان للمانع الذي  
 وجد في هذا التعريف دون امثاله وهذا ان اللفظ الذي اخذ في التعريف  
 الرمي ان المتلفظ بمعنى الرمي مطلقا ان سواء كان من اللفظ او من غيره وهذا  
 هو الرمي الا ان كذا قاله امام الايوب اقول قوله لما عرفت انه الرمي ان لما عرفت  
 من ان اللفظ اللغوي هو الرمي مطلقا فلا يصح تفسير الاصطلاحي ان تفسير اللفظ  
 الاصطلاحي الذي هو في خصوص الرمي من اللفظ به ان باللفظ اللغوي الا ان  
 الذي هو الرمي مطلقا كما لا يخفى ان التعريف بالاعم غير جائز قال بعض الحكماء  
 قوله فلا يصح تفسير الاصطلاحي الا ان لا يصح تعريف اللفظ الاصطلاحي به ان باللفظ  
 لانه تفسير وتعريف بالاعم غير جائز كما لا يخفى لان مساواة التعريف للمعروف  
 شرط فقال الاخر قوله فلا يصح تفسير الاصطلاحي به لان التعريف يكون تعريفيا بالاعم  
 وهو غير جائز لان مساواة التعريف للمعروف شرط فلا يحرر فلهذا قال كما لا يخفى  
 على من له ادنى تأمل كذا في الامتناع ان وهذا معقول من الامتناع بهينه اقال  
 عبد العزيز الشيرازي قوله ولا مجال للجواب المستور الى اقول نعم الا ان يكون المراد  
 بما في التعريف هو الصوت المشتمل على بعض الحروف ولا يلزم اخراجه ما دخله  
 من ثباته في التعريف كما لا يخفى انتهى قال الشيخ في حاشية الامتناع فان قيل

قوله مما يتلفظ به الانسان المتلفظ كفتن واباء للتقدير وليس فيه دور  
 لان المتلفظ مشتقة اللفظ اللغوي الذي هو الكلام والحروف والمخبر  
 هو اللفظ الاصطلاحي وقوله لما عرفت انه متعلق بلا مجال ان للمانع الذي  
 وجد في هذا التعريف دون امثاله وهذا ان اللفظ الذي اخذ في التعريف  
 الرمي ان المتلفظ بمعنى الرمي مطلقا ان سواء كان من اللفظ او من غيره وهذا  
 هو الرمي الا ان كذا قاله امام الايوب اقول قوله لما عرفت انه الرمي ان لما عرفت  
 من ان اللفظ اللغوي هو الرمي مطلقا فلا يصح تفسير الاصطلاحي ان تفسير اللفظ  
 الاصطلاحي الذي هو في خصوص الرمي من اللفظ به ان باللفظ اللغوي الا ان  
 الذي هو الرمي مطلقا كما لا يخفى ان التعريف بالاعم غير جائز قال بعض الحكماء  
 قوله فلا يصح تفسير الاصطلاحي الا ان لا يصح تعريف اللفظ الاصطلاحي به ان باللفظ  
 لانه تفسير وتعريف بالاعم غير جائز كما لا يخفى لان مساواة التعريف للمعروف  
 شرط فقال الاخر قوله فلا يصح تفسير الاصطلاحي به لان التعريف يكون تعريفيا بالاعم  
 وهو غير جائز لان مساواة التعريف للمعروف شرط فلا يحرر فلهذا قال كما لا يخفى  
 على من له ادنى تأمل كذا في الامتناع ان وهذا معقول من الامتناع بهينه اقال  
 عبد العزيز الشيرازي قوله ولا مجال للجواب المستور الى اقول نعم الا ان يكون المراد  
 بما في التعريف هو الصوت المشتمل على بعض الحروف ولا يلزم اخراجه ما دخله  
 من ثباته في التعريف كما لا يخفى انتهى قال الشيخ في حاشية الامتناع فان قيل

قائم قيل المتلفظ بجي بمعنى الكلام في الاصطلاح لفظت بالكلام وتلفظت به  
 من حيث كانت به فليجاب بما قال قلت كونه هذا اصلا برأسه غير مسلم بل هو  
 من حيث ذلك الاصطلاح لا من حيث ان معناه البري من اللفظ ولذا لم يجعلوه  
 اصلا للاصطلاح ولا مجال لقول من قال ان يكون معناه في التعريف  
 هو الصوت المشتمل على بعض الحروف لانه يتوقف على اثبات اللفظ بهذا  
 المعنى في اللغة ولم يثبت ولو اراد ما في الاصطلاح فهو حاصل بعد التعريف  
 فيدور انتهى كلامه قال صاحب منافع الاختيار اقول قوله قلت كونه هذا  
 اصلا برأسه غير مسلم ظاهره لا يفيد لان الاعتراض على التعريف المستور  
 بالنقص انما يطال التعريف باستزاده الباد والجواب بالمنع والقول بان  
 بجي بمعنى الكلام منه وقوله قلت كونه هذا الاصطلاح السند وقد تقررت محله  
 ان منع المنع ومنع ما يؤيده غير مفيد فمراده بغير مسلم معناه اللغوي فلهذا  
 اقرب عنه بقوله بل هو من على الاصل الخ اوتقول ان ما تقر من ان منع المنع  
 ومنع ما يؤيده لا يفيد اذ لم يثبت نقيض المتدفع وقوله بل هو من على الاثبات  
 للنقيض من رأيه هذا لكن الحق الحقيقي بالقول ان الجواب بقوله المتلفظ بجي الخ  
 جواب تام لا اعتبار عليه لانه ثبت في اللغة ان المتلفظ بمعنى الكلام فقط وان كان  
 اللفظ بمعنى الرمي وذلك دليل على ان المتلفظ بمعنى اصل الكلام لان المزيد  
 على الاطلاق يخالف الاصل ولو سلم انه من حيث ذلك فلا ينافي الجواب اصلا  
 لانه منته يتوقف على جبي المتلفظ في اللغة بمعنى الكلام سواء كان اصلا برأسه  
 او من حيث عليه لا على كونه اصلا برأسه لانه اذا جاء اللفظ في اللغة بمعنى النطق  
 لا يتوقف معرفة المتلفظ على معرفة المعنى الاصطلاحي لا مكان معرفة كونه بمعنى النطق  
 بالرجوع الى كتب اللغة كما في الفاظ اكثر التعريفات وذلك ظاهر لا ستر عليه  
 واما عدم جعلهم اللفظ بمعنى النطق اصلا للاصطلاح فيجوز لان يكون الفكر  
 على ما هو الشائع فيه متعلق العام الى الخاص واما جعل اللفظ بمعنى النطق  
 اصلا للاصطلاح لكنا النقل من الخاص الى العام وهو غير شائع واما الفرق  
 بين المعنى اللغوي لللفظ الذي هو بمعنى النطق وبين معناه المعروف الذي اختاره  
 فهو ان الاول معنى حديثي والثاني متعلق واما اذ جعل اللفظ بمعنى النطق فالفرق  
 بالاجمال والتفصيل انتهى واعلم ان التعريف بالاعم غير جائز عند المتأخرين لانهم

المتلفظ  
 بجي بمعنى الكلام



ما واة التعريف للمعرف في الصدق وقال تحقق الدولة بشرط المساواة  
 في مطلق المعرفة بالكسر ليس منه صفة المحققين فانهم قالوا المقصود من التعريف  
 التصدير سواء كان بوجه ما و اداعم او اخص نعم بشرط في المعرفة التام  
 ثم ان المراد بالمساواة في العموم والخصوص يعني كلما صدق عليه المعرفة بالكسر  
 صدق عليه المعرفة بالنفع وهو معنى الاطراد ان اذا وجد الحد وجد المحدود  
 ويلزمه ان يكون مانعا عن دخول غير الافراد فيه وكلما صدق عليه المعرفة بالنفع  
 صدق عليه المعرفة بالكسر وهو معنى الانفكاك ان اذا انتفى الحد انتفى المحدود  
 ويلزمه ان يكون جامعا لافراد الماهية المعرفة بالنفع كما في شرح التسمية  
 للتحرير التفاضل في تحقيقه على ما ذكره في التلويح ان الطرق هو صدق المحدود  
 على ما صدق عليه الحد وهو صدق على الحد وهو صدق على كل ما وجد الحد  
 وجد المحدود وبالاطراد يصير الحد مانعا عن دخول غير المحدود فيه واما بالعكس  
 فاخذه بعضهم عن عكس الاطراد بحسب متفاهيم العرف وهو جعل المحدود موضوعا  
 مع رعاية الكلية بينهما كما يقال كل اثنان ضاحك وبالعكس اكل ضاحك  
 اثنان وكل اثنان حيوان ولا عكس اكل ليس كل حيوان اثنان فلهذا قال  
 صاحب التوضيح ان كل ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود عكس القول  
كل ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود قلنا كل ما صدق عليه المحدود صدق عليه الحد  
 فصار حاصل الطرق حكما كليا بالحد ودعي الحد والعكس حكما كليا بالحد على المحدود  
 وبعضهم اخذه من ان عكس الاثبات نفي ففسره بانه كلما انتفى الحد انتفى المحدود  
 ان كلما لم يصدق عليه الحد لم يصدق عليه المحدود فصار العكس حكما كليا  
 بما ليس بمحدود على ما ليس بمحدود والحاصل واحد وهو ان يكون جامعا لافراد  
 المحدود كلها وفي قوله والحاصل واحد اشعار بان الجمع هو عكس وفيه خلاف  
 ذهب بعضهم الى انه لازم للعكس ايضا والعبارة تختم على هذا المذهب  
 كما قال سيد المحققين وهو الموافق لما ذكره وهذا التحرير في الشرح المذكور  
 في هذا المقام كلام في الترجيع ما لو اثنان الصامية والحكامة على التلويح  
 فليراجع كذا في شرح حسن باث على متن كلبشوى من الادب قال سيد المحققين  
 في شرح التسمية والمعرف ما يستلزم تصوره تصور الشئ بكنهه او امتياز

بالكلية

او امتياز من جميع امتيازاته ثم المعرفة بالكسر قبل المعرفة بالنفع والشئ  
 لا يعلم قبل نفسه فتبين ان يكون غير المعرفة بالنفع ولا يتلوا كما ان يكون  
 شئ وباله او اعم منه او اخص منه او مباين له لا سبيل الى انه اعم من المعرفة  
 بالنفع لانه قاصر عن افادة التعريف فان المقصود من التعريف اما تصور  
 كنه المعرفة وحقيقته واما امتياز من جميع ما عداه فالاعم من الشئ  
 لا ينفيد شيئا منها وانه اخص للكونه اخص لانه اقل وجودا في العقل  
 فان وجود الخاص في العقل يستلزم لوجود العام فيه وربما يوجد العام  
 في العقل بدون الخاص وايضا شروط تحقق الخاص ومعانداته اكثر  
 فان كل شرط ومعاند للعام فهو شرط ومعاند للخاص ولا ينفكس وما يكون  
 شروط ومعانداته اكثر يكون وقوة في العقل اقل وما هو اقل وجد  
 في العقل فهو اخص عند العقل والمعرف بالكسر لا بد وان يكون اجلي من المعرفة  
 بالنفع ولا الى انه مباين له لان الاعم والاخص لما لم يصلح للتعريف مع قربهما  
 الى الشئ فالباين طريق الاولى لانه في غاية البعد عنه فوجب ان يكون  
 المعرفة بالكسر مساويا للمعرف بالنفع في العموم والخصوص فكل ما صدق عليه  
 عليه المعرفة بالكسر صدق عليه المعرفة بالنفع وبالعكس وما وقع في عبارة القوم  
 من انه لا بد ان يكون جامعا ومانعا ومطرودا ومنفكرا راجع الى ذلك فان معنى الجمع  
 ان يكون المعرفة بالكسر متنا ولا لكل فرد من افراد المعرفة بالنفع بحيث لا يخرج  
 منها فرد وهذا المعنى لازم للكلية الثانية القائمة كلما صدق عليه المعرفة بالكسر  
 صدق عليه المعرفة بالنفع ومعنى المنفك ان يكون بحيث لا يدخل فيه شئ  
 من امتياز المعرفة بالنفع فهو ملازم للكلية الاولى والاطراد الملازم  
 بنفائثوث ان من وجد المعرفة بالكسر وجد المعرفة بالنفع وهو عين الكلية الاولى  
 واللافتكاك الملازم في الانفكاك ان من انتفى المعرفة بالكسر انتفى المعرفة  
 بالنفع وهو ملازم للكلية الثانية فانه اذا صدق قولنا كل ما صدق عليه المعرفة  
 بالكسر صدق عليه المعرفة بالنفع فوجب ان يصدق قولنا كل ما لم يصدق عليه المعرفة  
 بالكسر لم يصدق عليه المعرفة بالنفع وبالعكس انتهى كلامه قال دوه افندي قوله  
 فان قيل هذا الحد غير مانع ان غير مطرد والاطراد الملازم في النبوت ان كلما صدق



صدق المحدود وغير جامع ان غير متفكس والانفكاس في التلازم في الانتفاء  
 ان كلما انتفى الحد انتفى المحدود انتهى كلامه قال مصنف في شرح لب الالفاظ  
 الحد في اللغة المنع ومنه سمي البواب حدودا ثم نقلوه الى القول المطرد  
 والمنفكس والمنع بطرد الحد وجد الحد وجد المحدود وبكسر انه كلما وجد  
 المحدود وجد الحد وما شملهم يقولون يجب ان يكون مانعا وجامعا فراجع  
 الى هذا لان حاصل معنى المطرد والاطراد المنع من دخول الاختيار وحاصل  
 معنى العكس والانفكاس ان الجمع لتمام الافراد انتهى قال عبد الوهاب في شرحه  
 على الوليدية ويشترط في التعريف الحقيقي مساواة التعريف للمعرف في الصدق  
 على مذهب المتأخرين وبعض المتقدمين فيبطل التعريف بعدم الجمع للافراد  
 وبعدم المنع للاختياره اربيطل بعدم مساواة و البعداء المحققون جوردوا  
 التعريف بالاعم المطلق والاعم من وجه وبالاخص المطلق والاخص من وجه  
 اذا كان ناقصا حدا كان اوجها واما الحد التام فقد اتفقوا في الشرط المساواة  
 قال في شرح المواقي شرط للمعرف التام ووجه غير هذا كان اوجها اما بجمع  
 التعريف بالاعم المطلق ففي موضع يراد فيه بالتعريف تميزا للمعرف عن تميز الاختيار  
 لا شتبا ظهر به ان لا شتبا للمعرف ببعض الاختيار كما انوا شتبا لثالث بالذرة  
 عند السامع و اريد تميزه عنها فقط يقال المثلث شكل المضلع وهو  
 اعم من المربع والمستطيق والمخمس مثلا لكنه يخرج الدائرة فقط من لكن  
 يميز المثلث عن بعض الاختيار وهو الدائرة وكل خط من المثلث يسمى ضلعا  
 هذه امثال لما كان اعم مطلقا واما التعريف بالاعم من وجه فكلونا الاشياء  
 الحيوان الالبيض واما التعريف بالاخص ففي موضع يراد فيه بيان الافراد  
 المشهورة للمعرف كتعريف الحيوان بما يجرى فله الاسفل عند المنع فهذا  
 التعريف بالاخص فانه يخرج منه التماس وهو قد غير مشهور واما التعريف  
 بالاخص من وجه ففي موضع يراد بالتعريف بيان المعارف بما هي مشهورة بغير  
 المشهورة وغير المشهورة ويميز عن بعض الاختيار كتعريف العالم بمن  
 قلبيوة عظيمة وعمامة مدورة فانه يخرج عنه كثير من الفضلاء ويدخل فيه كثير  
 من الجهلاء انتهى كلامه قال بعض الافاضل ويشترط لصحة التعريف شرطا منها  
 مساواة التعريف

ساواة التعريف للمعرف الذي هو الجمع والمنع ومنها خلوة عن الحالات  
 كالحدود والتكسيل واجتماع التقييدية وارتفاعها وسلب الشيء  
 عن نفسه وظرفيته لنفسه والتبرجيج بدلا من غيرها من الحالات  
 ومنها كونها اجلي من المعارف عند العقل انتهى قال عبد الوهاب وشرائط  
 التعريف ثلثة امور مساواة المعارف بالكسر للمعرف الذي هو الجمع والمنع  
 وخلوة عن الحالات وكونه اجلي من المعارف انتهى فلا يجوز التعريف  
 في الاخرى كما في التهذيب والمراد بالاجلي ان يكون معرفة المعارف بالكسر  
 حاصلة قبل معرفة المعارف بوجه من الوجوه فقد علم من الشرط الاول  
 والاخير المذكورين انه لا يجوز ان يكون المعارف للشيء نفسا لما هيته المعروفة  
 لان المعارف بالكسر معلوم قبل المعارف والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا اعم  
 لمقصود من افادة التعريف لانه يتصور الاعم لا يتلزم تصور الاخص  
 ولا اخص للكونه اخصي فان الاعم اكثر وجودا وما هو اكثر وجودا اعرف  
 عند العقل والاخر لا يصلح للتعريف ولا مساويا لها في المعرفة والجهالة  
 لعدم افادة التعريف اصلا ولا مابا يالها كليا او جزئيا لاتفاقهم  
 على عدم صحة التعريف كذا قال حسن پاشا في شرحه على متن كلينيوس  
 قال بعض الحكماء ان التعريف بالاخص غير جائز عند المتأخرين لعدم جمعه  
 وكذا لا يجوز التعريف بالاعم لعدم منه اعتبار المعارف واما عند المحققين  
 ان التعريف بالاخص جائز اذا كان المقصود به بيان الافراد المشهورة للمعرف  
 وان التعريف بالاعم جائز اذا كان المراد امتياز المعارف عن بعض ماعداه  
 فهذا كذلك فيصير تفسير الاصطلاح باللفظ فيكون للجواب المشهور بحال انتهى  
 قال صاحب الانتاج وفي هذا التعريف نظر اذ يلزم منه ان يكون الحركات الاعرابية  
 لفظا لصدقه عليها فوجب صدق الكلمة عليها لانها حينئذ اللفظ الموضوع لصفة  
 مفردة هي التفاعلية والمفعولية والاضافة فان اجب عن النظر المذكور بان المراد  
 من اللفظ مستقبل اي شيء يتلفظ به من غير الاتصال بشيء آخر والحركات الاعرابية  
 ليست بهذه المثابة قلنا يخرج عن كثير من الاسماء والحروف كياء الضمير والفاء وواو  
 وياء النسبة والتصغير وغير ذلك انتهى خرج به ان خرج عن تعريف الكلمة بذكر اللفظ

ان كان التعريف بالاخص لا يجوز ان يكون المعارف للشيء نفسا لما هيته المعروفة لان المعارف بالكسر معلوم قبل المعارف والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا اعم لمقصود من افادة التعريف لانه يتصور الاعم لا يتلزم تصور الاخص ولا اخص للكونه اخصي فان الاعم اكثر وجودا وما هو اكثر وجودا اعرف عند العقل والاخر لا يصلح للتعريف ولا مساويا لها في المعرفة والجهالة لعدم افادة التعريف اصلا ولا مابا يالها كليا او جزئيا لاتفاقهم على عدم صحة التعريف كذا قال حسن پاشا في شرحه على متن كلينيوس قال بعض الحكماء ان التعريف بالاخص غير جائز عند المتأخرين لعدم جمعه وكذا لا يجوز التعريف بالاعم لعدم منه اعتبار المعارف واما عند المحققين ان التعريف بالاخص جائز اذا كان المقصود به بيان الافراد المشهورة للمعرف وان التعريف بالاعم جائز اذا كان المراد امتياز المعارف عن بعض ماعداه فهذا كذلك فيصير تفسير الاصطلاح باللفظ فيكون للجواب المشهور بحال انتهى قال صاحب الانتاج وفي هذا التعريف نظر اذ يلزم منه ان يكون الحركات الاعرابية لفظا لصدقه عليها فوجب صدق الكلمة عليها لانها حينئذ اللفظ الموضوع لصفة مفردة هي التفاعلية والمفعولية والاضافة فان اجب عن النظر المذكور بان المراد من اللفظ مستقبل اي شيء يتلفظ به من غير الاتصال بشيء آخر والحركات الاعرابية ليست بهذه المثابة قلنا يخرج عن كثير من الاسماء والحروف كياء الضمير والفاء وواو وياء النسبة والتصغير وغير ذلك انتهى خرج به ان خرج عن تعريف الكلمة بذكر اللفظ



الدوال الاربع فان كل منها دالة على شيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر  
لكن ليس الدال فيها هو اللفظ كذا قال امام الايوب ثم ان هذا مبني على تحريم  
الخروج عن مقتضاه الذي هو سبق الدخول قال المصنف في شرح الكافية ولم يدخل  
الدوال الاربع لانها ليست لفظا فيكون ذكر اللفظ في حد الكلمة لتعريفها  
لا لا حترار لانه انما يحترس من الداخل فقال ابو محمد الاندلسي وان كان اللفظ  
جنس الكلمة احترس من الدوال الاربع لان الجنس اذا كان احصى من الفصل  
من وجه فالامتناع انما يحصل بهما وهذا كذلك لان الدوال الاربع كل منها  
موضوع لمعنى انما قال الرضا يجوز الا حتراف بالجنس كما يكون بالفصل اذا كان  
بينهما عموم من وجه كما هنا لان اللفظ يكون موضوعا وغير موضوع والموضوع  
ايضا قد يكون لفظا وقد لا يكون والدوال جمع دالة بالرفع فاعمل خروج والاربع  
صفة الدال قال صاحب منافع الاخبار قوله خرج به الدوال الاربع فانه قلت  
ان الصحيح ان يقول الدوال الاربع بالثاء لان العدد يتبع مفرد معدوده وهو  
الدوال هنا ومفرد الدال لان موضوعه الخط او العقد او مثله قلت ان كونه  
مفرد الدال متبع لان افراد الدال ليست بدرجة بل الاربعه اقسامه وهو خطوط  
والعقود والاثارات والنصب فيكون الجمع باعتبار الانواع فتكون هذه  
الجميع افراد للدوال فيكون مفرد الدوال مؤنثا باعتبار الجمع كما تحطوط فان الدال  
فيها هو الخط كذا قال امام الايوب والخطوط جمع خط وهو الطريق الفاصل  
بين ارض زيد وارض عمرو مثلا والعقود فان الدال فيها العقد كذا قال امام  
الايوب والعقود جمع عقدة وهو الجبل الذي يعتقد في الاصحح ليكون تذكرا  
لبعض الاشياء والاثارات فان الدال فيها الاشارة باليد او غيرها  
من غير تكلم كذا قال امام الايوب والاثارات جمع اشارة وهي اما بالعين  
او باليد او غيرها لا انتباه وهذه وغيرهما والنصب فان الدال فيها العلامة  
المصوبة كذا قال امام الايوب والنصب بضم النون وفتح الصاد جمع نصب  
بكونه الصاد وضم النون ما وضع لمرفق الطريق اما في الماء او غيره  
قال بعض المحققين فلما ذكر في تعريفها اللفظ خرج به ان اللفظ في تعريفها كلمة  
الدوال الاربع كما تحطوط والعقود الحسابة والاثارات والنصب  
لان كل واحد من هذه الاربع يوضع لمعنى مخصوص ولكنه ليس من جنس العقود  
فانما قال المصنف في شرحه على التباين وذكر اللفظ اخراج الدال الذي  
ليس بلفظ كالدوال الاربع ومن جعلها الخطوط التي هي الصور المنقوشة

انما قال السيد عبد الله في شرح التباين وكل من علم من اللفظ والموضوع ان الدوال الاربع هي الخطوط والعقود والاثارات والنصب  
انما لا ينبغي ان يحد في كلمة ويوجد حذوا بدو الاخر كما لا بد ان الدوال الاربع هي الخطوط والعقود والاثارات والنصب  
على العكس وهذا مبني على ان الدوال الاربع هي الخطوط والعقود والاثارات والنصب

على الانفاظ المخصوصة الدالة على معان مخصوصة ولا يخفى ان المكتوب غير اللفظ  
فافهم وقوله معرفة بيان لوجه العدول عن تنكير اللفظ وهذا عبارة الكافية  
الى تعريفه فقال ذكر اللفظ على طريق التعريف باللام قال بعض المحققين قوله  
معرفة باللام ان جعل اللفظ المذكور في تعريف الكلمة معرفا باللام التي على  
لكنه للتفصيل ان يكون نصا وتعيينا كذا قال البعض اقول قوله للتفصيل  
عنه لتعريفه باللام ان يكون نصا وتعيينا ودليلا واطلاعا على الجنسية والماتية  
ان على كونه المراد باللفظ هو الجنس والماتية لان اللفظ اسم جنس واللام  
لتعيينه وقيل لان اللفظ اسم جنس واسم الجنس موضوع للماتية واللام لتعيينها  
قال بعض المحققين قوله للتفصيل على الجنسية والماتية انى للافادة على ان المراد  
باللفظ هو الجنسية والماتية التي تقتضيها الطرف انتهى قال امام الايوب  
قوله للتفصيل انما يحصل النص والتعيين على الجنسية والماتية ولا يحتمل الافراد  
فان قوله لفظ يكون تكملة بآية در منه الفرد كرجل وان كان للجنس الماتية بتعريفه المقام  
ويكون التعريف وعطف قوله والماتية على الجنسية لتعريف الجنسية فان المراد بالجنس  
في اجزاء التعريف هو الماتية من حيث هي لا من حيث وجوده في من الافراد  
انتهى كلامه وقال بعض الافاضل ان المتكلم موضوع للجنس من الماتية المطلقة  
كما هو مذهب المحققين كالقائض العقد والسيد السيد قدس سره ومن تبعهما  
من المحققين والوحدة مدلوله تنوين التثنية ويؤيده تجديده عن معنى الوحدة  
به دخول لام التعريف عليه فانه يدل على ان الدال على الوحدة مفرد تنوين التثنية  
او المفرد المنتهى الى الماتية مع قيد الوحدة لا بعينها كما هو مذهب القدماء  
كابن الحاجب والرضا والزمخشري والنقائز انتمى وعلى هذا لا يرد ما يقال انه  
لا معنى للتفصيل هنا لاقتضائه سبق ذكر الجنس ولم يوجد فلا يكون العدول  
من وضع الى الموضوع ايضا للتفصيل كما قال لاقتضائه سبق ذكره جنس الوضع  
بل دلالة على الانقطاع فلا يكون يحتمل خروج ما يكون وما سلكه من تعريف الكلمة  
فان قدس لام التعريف في قوله للتفصيل يدل على الماتية الحسولية او التحصيلية  
فلا بد ان يقول بل التحصيلية فمدلولها علة لما قبلها في الذهن واما في الخارج فيا  
فحينئذ قد ظهر العلة الغائية للتعريف باللام فاعلمت المادية والصورية  
والفاعلية فلا بد ان يقول تمام معنوم جعل اللفظ معرفا باللام بمنزلة علة الصورية  
واجزاء هذا المعنوم بمنزلة المادية له وعلمته الفاعلية هي المصنف قال بعض الافاضل



قال ان العلة عند هم اربعة - العلة الفاعلية وهي مفعولها مفعول هذا اللفظ باللام  
والعلة الصورية وهي مفعولها مفعول قوله عرفه باللام وهو تعريفه باللام والعلة  
المادية وهي مفعولها اجزاء هذا المفعول والعلة الغائية وهي مفعولها التخصيص  
على الجنسية والمادية انتهى ولذا قال الاستاذ فرجع الصيغة المستمرة في عبارة  
عن العلة الفاعلية والتعريف باللام عبارة عن العلة الصورية واجزاؤه  
عبارة عن العلة المادية والتخصيص على الجنسية والمادية عبارة عن العلة الغائية  
وهذه كالسرير فان فيه علة مادية وهي قطع الخشب وعلة صورية وهي  
الهيئة الاجتماعية حين انشأه بعض القطع مع بعض وعلة فاعلية وهي الفاعل  
النجار وعلة غائية وهي الغاية والغرض من تأليف السرير وهو جلوس السيد  
عليه فانه علة باعثة من حيث التصور فالعلة المادية وهي ما به الشيء بالقوة  
كاجزاء الخشب للسرير والعلة الصورية وهي ما به الشيء بالفعل كهيئة السرير  
القائم بالفعل والعلة الفاعلية وهي الخارج المؤثر عن الشيء كالنجار الخارج  
عن السرير والعلة الغائية وهي الخارج المؤثر بالفتح عن اثرية المؤثر بالكر  
كجلوس السلطان على السرير وهو خارج عن السرير المنسوب الى اثر النجار  
ولذا متعلق بقوله عدل قدم للحجر وصدر بالواو الذي في اول عدل وفعل يقوم  
كونه علة لما قبله وحاصل القبارة وعدل لهذا عن قولهم ان وايضا  
لغرض التخصيص اعرض المصنف عن قول النجاة في تعريف الكلمة لان عدل  
اذا عدت بمن يكون بمعنى اعرض وصنع ان اتيانهم بلفظ الماضي المجهول الى قوله  
ان المصنف متعلق بعدل الموضوع بصيغة المفعول وباللام لكونه نصا على كونه  
نصا للفظ وان لا يحتمل غيره من الاستيناف كما احتمله عبارة الكافية - قال  
هذا في قوله الموضع صفة اللفظ ولذا عدل عن قولهم وصنع الى قوله  
الموضوع انتهى ان اللفظ الذي قصد وضعه في قوله الموضع وضعه وانما قال  
الموضوع بصيغة المفعول التي اشتقت من الماضي المجهول عند الامام الاعظم ولم يبين  
الفاعل لاختلافهم فيه فعند الاصطفي ان الواضع هو الله تعالى وذلك انه تعالى وضع اللفظ  
ووقف عباده عليه اما بالتعريف بالوصف او بخلق الاصوات في جسم واستماع ذلك او  
جماعة من الناس او بخلق غير ضروري في احداهما ووافقه كثير من المحققين وقال

122  
وقال التفتازاني وهو الظاهر وقال الامام انه الحق وقيل الواضع هو آدم  
عليه السلام ثم حصل التعريف بالاثارة والتكرار كما في الاطلاق فيقولون  
اللفظ بتريدي الالفاظ مرة بعد اخرى مع قرينة الاثارة وغيرها  
وعند ابي اسحاق الاسفرائني ان الواضع الالفاظ التي يقع بها التبيين الى الاصطلاح  
هو الله تعالى والبيان محتمل والظاهر ابو بكر توقف وقال القاضي العبد  
هو الصحيح وفيه ايضا تنبيه على ان دلالة الالفاظ ليست بذاتها بل  
عبارة به سليمان وبعض المعنوية فانه باطل للقطع بدقوع وضع اللفظ للشيء  
وضده كالتعريف للحيض والظهور فلو كانت الدلالة بذاته لزم ان يكون الفندان  
مقتضى ذات اللفظ وهو باطل فان قيل اذا كان دلالة اللفظ بوضعه لا بذاته  
يلزم الترجيح بلا مرجح فان تخصيص الواضع لفظا القرب باللام ولفظ القتل  
بازالة الجيدة تخصيص من غير تخصيص اذ يجوز ان يكون الواضع فاعلا مختارا  
ويجوز منه الترجيح بلا مرجح والتخصيص لا يخص لان ارادته مرجح كذا في النهاية  
على من ابا غنوي قال الفاضل الرمزي في تفسير قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها  
واعلم انهم بعد ما اتفقوا على ان دلالة الالفاظ وضعية اختلفوا في تعيين الواضع  
فذهب قدم الى انه هو الله تعالى ويسمى هذا المذهب مذهب التوفيق وذهب  
بعضهم الى انه هو الناس ويسمى هذا المذهب مذهب الاصطلاح وبعضهم الى التوزيع  
ان بعضه توفيق وبعضه اصطلاح وبعضهم الى التوفيق انتهى كلامه وقال  
بعض الافاضل واصله اللفظ هو الاشياء وهذا مذهب الاصطلاح او هو الله  
كما هو مذهب الاصطفي والصحيح ان الواضع هو الله وقد ورد في الحديث  
قرأ طه ويحسن قبل ان يخلق السموات والارض بالقي عام وفي كلام المصنف  
اشارة الى الاختلاف المذكور حيث قال الموضوع من الذي قصد وضعه  
ففيه معنى الحدث وادريه منه زمان الحال لا قصد منه معنى الثبوت ولان اسم  
موقوف على قوله ولذا وعلة ثانية للمعدول ان وعدل عنه ايضا لان اسم المفعول



اول اهم تفصيل اصله ادلى على وزن انفراد غم وضار ادلى على المقصود  
ان ازيد في الدلالة على المقصود من دلالة الماضى وهو ان المقصود البقاء  
ان بقاء موضوع اللفظ للمعنى او بقاء الوضع للمعنى في الحال ان في زمان التكلم  
فانه لو وضع اولاً ثم انقطع ذلك الوضع كما في المنقولات وغيره لم يكن هذا  
مقصوداً من تعريف الكلمة قال البعض قوله وهو ان المقصود البقاء  
في الحال ان ثبوت معناه في زمان الحال وقوله المتبادر بالرفع صفة البقاء  
ان البقاء في الحال المتبادر منه ان من هم المفعول ولقائل ان يقول انه لا يلزم  
في كونه اللفظ الموضوع كلمة بقاء الوضع في الحال بل يكفي وجود مرة  
فلا يكون البقاء مقصوداً فالاولى الاكتفاء بالتبادر بخلاف الماضى فانه  
ان كان البقاء في الحال يفهم منه ان من الماضى بالاستصحاب وهو بقاء  
ما كان على ما كان لانعدام المغير فاننا اذا قلنا نزيد معنى في الزمان الماضى  
لا يفهم منه بقاء نفسه الى زمان الاخبار لاحتمال وقوعه في زمان بعد  
بالنسبة الى زمان الاخبار ثم زال ولم يبق في زمان الاخبار وانما يفهم بقاء  
من عدم تحقق ما يغيره وهو قرينة خارجية لا يدل عليه اللفظ قال بعض المحققين  
قوله وهو ان المقصود البقاء ان بقاء الوضع للمعنى في الحال ان في زمان  
وقوله المتبادر بالجرح صفة الحال منه ان من هم المفعول فان معنى زمان الحال  
الذي يدل على البقاء هو ما يتبادر من هم الفاعل والمفعول بخلاف الماضى  
فانه ان الحال يفهم منه ان من الماضى بالاستصحاب وهو الحكم ببقاء امر  
في الزمن الاول ولم يظن عدمه كذا قاله حسين كنفوس في كلية وقيل هذا بقاء  
على ما كان عليه لكن هذا معنى الصعوبة والمسئلة بقرينة سوق الكلام انتهى  
كلامه قوله ولان الاصل معطوف على ما قبله وعلته ثالثة للعدول وبيان الوجه اخر  
له وهو تنصيص للنقطة المقصودة ببناء على ان الاصل في الصفة ان في وقوع  
نقطة الشيء قال بعض المحققين قوله ولان الاصل في الصفة ان في وقوع  
عن قولهم وضع الى قوله الموضوع لان الاصل والاولى في كونه الشيء صفة  
الافراد ان هو الافراد بكسر الزهراء ان اتيانه مفرداً لا اتيانه جملة وان كانت

122  
واحد كانت الجملة بعدد وقد عرفت صفة لكن ذلك الوقوع لكونها في مقام المفرد  
فان الاصل في الجملة الاستقلال فوقها مربوطه خلاف الاصل فيها والمتبادر منها  
ان تكون مبتدأ او مفعول فيه بخلاف ان هم المفعول فانه لا يحتمل ههنا غير النقيصة  
لكونه مفرداً ومصرفاً باللام كذا قاله امام الايوب يقول قوله ولان الاصل  
في الصفة الافراد ان وعدل ايضا لان اللام في كون الشيء صفة هو الافراد  
ليوافق الركبان ان هو الموصوف والصفة وليكون اخيراً واسرع قبولا للربط  
ان للربط الصفة للموصوف ومن المعلوم ان الصفة في المعنى خبر لكونها مستنداً به  
والموصوف مستنداً لكونه مستنداً اليه والاصل في الخبر ان يكون مفرداً ليوافق  
الركبان ان المتبادر والخبر وليكون اخيراً واسرع قبولا للربط ان للربط الخبر  
المبتدأ وكذلك الصفة قال الاستاذ قوله ولان الاصل في الصفة الافراد  
لان العرض من الوصف ببناء حال الموصوف وهو حاصل بالمفرد ولا يحتاج  
الى الجملة ولان المفرد لعدم استقلاله اشتد ارتباطاً به بخلاف الجملة انتهى  
وقال الاخرى ان الاصل في الصفة الافراد لكونها غير سببية مع عدم افادة  
تقوى الحكم اذ لو كانت سببية نحو جاء في رجل الكرم ابو او مفيداً للتقوى  
نحو جاء في رجل الكرم فهو جملة وتلقا واما نحو جاء في رجل كرم فليس بمفيداً للتقوى  
بل قريب من جاء في رجل الكرم في اعتبار التقوى لان كرم متضمن الصنيع  
مثل كرم فينكره الاسناد ويتقوى الحكم وقوله والوضع شروع في بيان  
اجزاء التعريف وعرف اولاً مطلق الوضع الذي يتوقف على معرفة معرفة الوضع  
المقصود وهو الوضع الشخصي فقال الوضع المطلق ان سواء كان لفظياً او غيره  
وسواء كان اللفظ شخسيا او غيره كذا قاله امام الايوب قال صاحب منافع  
الاخبار قوله والوضع المطلق ان غير المفيد باللفظ او غيره او الشخصي او النوعي  
وهو في اللغة يعني لمعان منها جعل الشيء في حيز وهو المنقول عنه للمعنى  
وهو ما بيته بقوله والوضع المطلق تعيين شيء لشيء التبيين امتياز الشيء  
عن غيره بحيث لا يشاركه غيره فيه قال صاحب منافع الاخبار قوله تعيين شيء ملفوظ  
او غيره كالدوال الاربع ملفوظ بخصوصه وهو الوضع الشخصي او بعمومه وهو الوضع النوعي  
لكن المنقسم الى تعيين الوضع اللفظي لانه لم يسم توصيف وضع الدوال  
بالشخص او النوعي قوله لشيء ملحوظ بخصوصه وهو الوضع الخاص للموضوع له الخاص



والوضع العام للموضوع له الخاص او ملحوظ بعموم وهو الوضع العام للموضوع له العام  
واما الوضع الخاص للموضوع له العام فمقتضى عقلا لكنه ليس بوجوده في الواقع  
بمعنى ادراكه اذ لا يتصور مع ادراك الشيء الاول بان حصلت صورته عند عقل السامع  
فهم ان فهم منه لامت عليه يعلم ضروري الشيء الثاني قال عبد العزيز الشيرازي  
قوله والوضع المطلق تعيينه شيء الى اقول قيد به لتبادر الشخص عند اطلاقه  
واختار المتعينين في التخصيص المشهور لكونه اسبب بدخول وضع مشترك  
او اللفظ المراد في التعريف واختار الادراك في الاطلاق للزوم به هنا  
والاطلاق لا يكفي بلا تكلف ثم اكتفى به عن المحسوس انتهى ولو بغيره ولو للفصل  
ان ولو كان حصول فهم الشيء باعانة غير ادراك الاول من صميمه شيء من الحقائق  
وغيره كالحروف فانها لكونها غير مستقلة بالمفوضية بحيث في الفهم المغير الموضوع  
وهذا القيد لتلاخيص وضع الحروف كما قاله امام الايوب قال بعض المحققين  
قوله ولو بغيره ولو للموصلية ان ولو كان فهم الشيء من الاول بواسطة ادراك  
غير الاول وهذا القيد لتلاخيص ان الحرف مع ادراك لا يفهم معناه بل اذا ادرك  
مع صميمه فخرج وضع الحروف عن تعريف الوضع انتهى كلامه اللطيف قال الساج  
رحمه الله في حاشيته الامتحان قوله ولو بغيره فلا يرد ان الحرف مع ادراك لا يفهم  
معناه بل اذا ادرك مع صميمه فينتقض جمعا واما الجواز فلا تعيين فيه اصلا كما ينبغي  
فلا نقف به معنا فافهم انتهى كلامه العزيز عززه الله تعالى في دار الاخرة قال  
البعض قوله ولو بغيره ان ولو كان فهم الشيء بواسطة الغير فلا يرد ان الحرف  
مع ادراك لا يفهم معناه بل اذا ادرك مع صميمه انتهى قال بعض محققين هذا الكتاب  
قوله ولو بغيره اقول هذه صميمه للشارح وهي مستغنى عنها مبناها توهم عدم  
صدق تعريف الوضع على الحرف وليس هذا التوهم بخصوصا للشارح رحمه الله تعالى  
رحمة واسعة بل صريحه اكثر شراح الكافية منهم الفاضل الجامي عليه رحمة السامع  
الا الشيخ محمد المحقق الحقاقي والخبر المصدق الرباعي الشهير المعروف  
بالبركوس الفايز بالنوال الوافي هكته الله في كنه مفتحة الازهار فدفع  
هذا التوهم في كتابه الامتحان بلا تكلف ولا تعسف ولا اعتبار قيد زائد وصرح  
عدم خروج الحرف عن التعريف وبين بقوله لان احتياج الحرف الى متعلقة في الدلالة  
وفهم معناه لان التعيين والجعل المذكورين في التعريف فيحتاج اليه المستعمل  
لا الوضع وبعد هذا التصريح والتبيين لم يبق شراح فهم مراد الفاضل التعريف

فهم هذه الصيغة فحصل الدفع ان فهم الشيء الثاني عند ادراك الاول علة غائية  
ومقتضى الوضع والتعيين فاللازم حين الوضع تصويره لا وجوده الخارجي بالفعل  
فوجد الوضع لهذا الغرض سواء ترتب الغرض في الواقع او لا كبناء سرور  
للجلوس يوجد السرير بدون الجلوس انتهى قال صاحب منافع الاختيار  
قوله ولو بغيره زاده لتلاخيص وضع الحروف لكن يرد انه يدخل في التعريف  
تعيين الجواز للصيغة المجاز لان الجواز عين له بحيث مع ادراك الاول فهم  
المعنى المجازي بقرينة مع انه ليس في الجواز وضع اصلا على ما سيصح واجاب  
عنه الشارح في حاشيته على الامتحان بانه لا تعيين للمعنى المجازي فلا يدخل  
في التعريف لكن قال بعض اهل العلم للمعنى المجازي تعيين للمعنى المجازي واخرج تعيينه  
عن الوضع بقيد بنفسه وقال البعض ان الوضع شامل لتعيينه المجازي وبقوله  
الوضع النوعي حتى قال المحقق الثاني انه موضوع بازاء المعنى المجازي وضما  
توجعا على ما بين في الاصول وقال سيد المحققين في حاشيته هذا القول اقول  
قد مر ان الوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه ولا وضع بهذا المعنى  
في الجواز لا شخصيا ولا نوعيا وما ذكر في بعض كتب الاصول مبني على ان الوضع  
هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى من غير ان يعتبر معه قيد بنفسه فنعى القول  
في الجواز تعيين وعلى القول الثالث فيه وضع مطلق وانما المتعلق عن الوضع المقيد  
بنفسه فنعى هذين القولين لا يتم جواب الشارح للعالم به متعلق بفهم ان  
فهم الشيء من مع عالم بالتعيين المذكور ومنع في ذلك العلم لامن دلالة العقل  
كالعلم على انه في وراء الجواز لا فقط من اجتماع الصوت فانها دلالة عقلية  
لا وصفية لعدم سبق العلم بالوضع وهو شرط في الدلالة الوصفية كما قاله  
امام الايوب قال الشارح في حاشيته الامتحان قوله للعالم به ان بالتعيين  
ولا بد منه متعلق بفهم فان قيل ان العلم بالتعيين لكونه نسبة بين المعين  
والمعين له متوقف على فهم الشيء فلو توقف فهم على العلم به يلزم الدور  
وهو باطل قلت ان العلم به انما يتوقف على حصول الشيء في الذهن ابتداء  
والمتوقف على العلم به انما هو حضوره في القلب من الاول فالمتوقف عليه  
للعلم به هو الفهم بمعنى الحصول والموقوف هو الفهم بمعنى الحضور فلا يلزم الدور  
المذكور المذكور انتهى كلامه قال بعض المحققين قوله للعالم به قيل عليه بان العلم



بالتعيين لكونه شبه بين المعين والمعين لم يتوقف على فهم الثاني فلو توقف  
 فهمه على العلم بالتعيين يلزم الدور انتهى وايضا يلزم تفصيل الحاصل وكل واحد  
 منهما باطل واجيب ان العلم بالتعيين انما يتوقف على حصوله في الذهن ابتداء  
 اجمالا والفهم المتوقف على العلم بالتعيين انما هو حضوره في الذهن من لفظ  
 الموضوع له تفصيلا فحاصل الجواب ان العلم بالتفصيل للثاني متوقف على العلم  
 بفصل الجواب عن كل واحد اذا حصل العلم الاجمالي وسيحصل التفصيل انتهى  
 كلامه وقال الاخر قد لا يعلم به فيه سؤال وجواب مشهور ان تقرير السؤال  
 ان العلم بالتعيين لكونه شبه بين المعين والمعين لم يتوقف على فهم الثاني  
 فلو توقف فهم الثاني على العلم بالتعيين ايضا يلزم الدور ان يتوقف الشيء  
 على نفسه حيث توقف العلم بالتعيين على فهم الثاني المتوقف على العلم بالتعيين  
 فيلزم توقف العلم بالتعيين على نفسه لان المتوقف على المتوقف على الشيء متوقف  
 على ذلك الشيء وذلك ان تقول في تقرير لزوم الدور المذكور ان فهم الثاني  
 متوقف على العلم بالتعيين على ما هو مقتضى التعريف ومن البين ان العلم  
 بالتعيين متوقف على فهم الثاني فيلزم توقف فهم الثاني على فهم الثاني  
 لان المتوقف على فهم الثاني على المتوقف على العلم بالتعيين على الشيء اعني  
 فهم الثاني متوقف على ذلك الشيء وهو ظاهر وتقرير الجواب ان العلم بالتعيين  
 انما هو حضور الثاني في القلب من الاول فالمتوقف عليه للعلم به فهو العلم  
 بمعنى الحصول والمتوقف هو العلم بمعنى الحضور فليس فيه الحضور المذكور  
 انتهى قال عصمة الله فان قلت لا شك ان العلم بذلك التعيين لا يتحقق  
 الا بعد فهم المعنى فلو كان فهم المعنى بعد العلم بذلك التعيين يلزم الدور  
 قلت العلم بالتعيين متوقف على فهم المعنى ابتداء لان هذا اللفظ الموضوع  
 وفهم المعنى من هذا اللفظ الموضوع متوقف على العلم بذلك التعيين فلا دور  
 في الموضوع اللفظي من الذي من اقسام الوضع المطلق بدعيان واما الوضع  
 الغير اللفظي فهو منقسم الى قسمين كما مر ولم يتقرر له لعدم تعلق القصد به  
 كما قال صاحب منافع الاخبار شخصه ان احدهما شخص منسوب الى الشخص  
 بمعنى التعيين وهو ان اللفظ الشخص تعيين لفظ معين او معين بحروف

او معين بحروف مخصوصة وتركيب مخصوص فان لفظ ضرب مثلا معين  
 وهو غير لفظ نقر وايضا البناء الجادة المكسورة غير اللام الجارة قوله  
 بنفسه ان اللفظ متعلق بالمعين وفهمه بقوله ان ما دونه من اللفظ وجوهه  
 ان اللفظ عطف على ما دونه المتعلق بحروفه مع قطع النظر عن نصه قوله  
 بما دونه وجوهه للاختصاص عن المعين بهيئة فهو الوضع النوعي لا انه  
 للاختصاص عن الجار كما كان في عبارة التخصيص ان الجار خارج عن الوضع  
 كما هو مختار المصنف كذا قاله امام الايوب قال بعض المحققين قوله بنفسه  
 ان ما دونه المتعلق بحروفه وجوهه وفهمه الصغار كلها واحدة الى اللفظ  
 المعنى متعلق بالتعيين ان المعنى من المعاني جزئيا او كليا مستقلا بالمعنى  
 او غير مستقل بها وسواء كان الكل جملا جملة افراده او لا فيدخل فيه ما كان  
 الوضع والموضوع له كلاهما خاصية كالاعلام الشخصية وما كان كلاهما  
 عامية كالكليات الموضوعية لمفهوم كلي شامل للافراد وتلك الافراد  
 موضوعية لتلك الكليات وما كان الوضع فيه عاما والموضوع له خاصا  
 كحروف المعاني والمضرات والموصولات واسماء الاشارات فان كلاهما  
 موضوع للمعاني جزئية جملة جملة - معني شاق لتلك المعاني الجزئية كذا قال  
 امام الايوب قال بعض محققين هذا الكتاب في قوله متعين لفظ معين بنفسه  
 ان ما دونه وجوهه المعنى يقول ان مع قطع النظر عن الهيئة كقرب فان  
 موضوعه من معاني شخصيات محدث مخصوص بالحدث مقترن بالزمان الحاضر  
 ولا يدخل الهيئة في ذلك الوضع كما لا دخل له في وضع طبيعة ومنها نوعيا  
 لم يمانع ما من وجود الهيئة ووجه كبره والمراد به عدم كونه المادة لحدث  
 احدها جزءا من الاخر في وضع كل منهما ولا فلا شبهة في كونه المادة لحدث  
 مشروطا بمقتضى الهيئة من الهيئات المستمرة كما ان وضع الهيئة مشروطا  
 بمقتضى الهيئة من الكليات قال ابن كمال في الكافية ما شبه التلويح  
 ان وضع الهيئة مشروطا بمقتضى الهيئة من الكليات المستمرة كما ان وضع الهيئة مشروطا  
 كونه في كماله كما في الاسمي فان طبيعة من اجل موضوعه لكونه كبر غير مصر  
 وكونه في كماله غير متين في شريطة مقتضى الهيئة من الكليات المستمرة ولذا  
 لانه لا يملك الهيئة على كونه في كماله من مقتضى الهيئة من الكليات المستمرة



وقد لا يكون لكل من المادة والهيئة - ومنه مستعمل بل يكون لمجموعها وضع  
واحد شخصي لمعنى مخصوص كما في الحرف فينتفى بالاول تعريف الشخص  
جمعا وتعرف النوني منها وبالثاني تعريف الاول جمعا ويمكن ان يقال لكل هذا  
غير مسلم عند المعرف لجواز ان يقال انه لما لم يكن لهيئات الاسماء والحروف  
دلالة على معانيها عند مجردة عما من مادية لها المخصوصة كانه المناسب ان يجعل  
موضوعها للمادة لكونها معروضة - لا للهيئة لكونها عارضة ولكن  
بشرط مقارنتها لها فيكون مادة رجل مثلا موضوعه لذكر من يه آدم  
جاء زحده البلوغ وكونه واحدا ومكبرا بشرط مقارنتها لهيئاتها المخصوصة  
وجعله بالرفع مطوف على التعيين من وقصد الواضع فيه ان يجعل ذلك اللفظ  
المعين بازائه من بازاء ذلك المعنى المعين وسيجي فوائده القيد كذا قاله  
امام الايوب قال بعض الحكماء قوله وجعله من اللفظ بازائه من المعنى  
عطف تفسير لما قبله وتوحي من والثاني من اللفظ نوعي هو من النوني  
تعيين هيئة افرادية بكرة الرهزة مثل تعيينه هيئة فعل بالحركات لمعنى او تركيبة  
من او تعيين هيئة تركيبة كتعيين هيئة زيد قائم لمعنى فانه عين هيئة فعل  
لزمان ماض وعين هيئة زيد قائم لا يستاد القيام الى زيد قال بعض الحكماء  
قوله هو تعيين هيئة افرادية مثل تعيين هيئة ضرب بالحركات وهيئة يضرب  
بالحركات والكون او تعيين هيئة تركيبة كتعيين هيئة زيد ضارب لمعنى  
فانه عين هيئة ضرب المعنى الماض وعين هيئة يضرب لمعنى الحال او الاستقبال  
وعين هيئة زيد ضارب لمعنى الشارح الضرب الى زيد انتهى قال عمر التوقاوي  
في شرحه على ايساغوجي في الموضوع مطلقا تعيين من الشيء من اورد في الاول  
فهم الثاني للعالم بالوضع وهو الاخصر واما الموضوع اللفظي فتعيين لفظ  
معيّن بتعريفه وجعله بازائه وهو على نوعين شخصي ونوعي والموضوع  
الشخصي هو الذي يكون نفس ذلك اللفظ بخصوص موضوعه المعناه وهو  
اما ان يكون الموضوع له خاصين او لا والاول كوضع الاعلام  
فان الواضع لاحظا وتعلقا بآراء زيد بخصوصه مثلا في وضع لفظه  
بازائه في الثاني لا يخلو اما ان يكون الموضوع والموضوع له عين او

او يكون الموضوع عاما والموضوع له خاصا والاول كوضع الالفاظ بازاء المعنوية  
الكلمية كوضع الاسم والفعل والحرف على معانيها فان الواضع لاحظا مفهوم  
مثلا على الوجه الكلي بانته ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة  
ووضع لفظ الاسم بازائه في الالة الملاحظة والموضوع له كلاً على كليان والثاني  
كوضع الالفاظ والحروف فان الواضع لاحظا مفهوم او لا  
جميع الالفاظ والحروف اليها مفهوم كلي وهو مقترن بمراتب رتبة وضع  
لفظ هذا لكل واحد واحد من الافراد الداخلة تحت هذا المفهوم الكلي  
وكذا في وضع لفظ انما مثلاً لاحظا او لا جميع الافراد بمفرد متكلم واحد وضع لفظ  
بازائه كل واحد من الافراد الداخلة تحت هذا المفهوم الكلي  
والموضوع له كل واحد من جزئياته هذا هو التحقيق فليكن هذا يكون لفظي  
والخصرات والحروف في الجزئيات حقيقة لانها موضوع لها وبعضهم جعل  
الموضوع له المفهوم الكلي لمعنى عن جميع الافراد لكن شرطه ان يكون في الجزئيات  
والافراد فليكن هذا يكون لفظي لانها حقيقة له وهذا المذهب مردود  
على حاشية في الرسالة الوضعية واما كونه الموضوع خاصا والموضوع له عاما  
فلا يخالف في كونها لان الجزئ لا يكون له كلاً حفظ الكلي ولذا عرفت ذلك  
بالاستدلال انتهى قال قريش ويروي عن هذا القسم في الاوقوع له بل حكوا به حتى لته  
لان الموضوعات لا يعقل كونها مرأة كلاً حفظ كلياتها بخلاف العكس انتهى  
بمعنى حكمه ان بعض الحكماء سمي له كونها الخاص مرأة للعالم عقلا وليس كذلك  
او المراد بالمرأة هي هنا بالطرقة العقلية والاستلزام واستلزام كونه العام  
مرأة للخاص او في اذ الاستلزام لا يكون الا بطريق الدلالة والاولى للعالم  
على ان يكون بخلاف العكس اذا كان العام جزءا للخاص فانه يدل بالتفصيل بالمرأة  
بها من المرأة ما يصلح ان يجعل له شيء بوطنة عروض احدهما بالآخر فلان العام  
لا يخلو لانه بما يخصه الخاص بهيئة لكونه معروضا ولا يلزم شرحه بلا شرح  
لكن لا يلزم ان يكون له الشريعة ان كونه الموضوع خاصا والموضوع له عاما  
تحتل بالمرأة المستخص لا يكون ان يلاحظ به كلياً وقد افيد ان الدليل لا ينطبق  
على الدعوى لان امتناع ان يلاحظ الكلي بالمستخص لا يدل على استحالة الموضوع الخاص  
للموضوع له العام اذ يصح ان يكون الاخص الذي هو خطبه الاعم غير مستخص  
على ان امتناع الالة كونه موضوع وكيف لا وقد جوز قدس سره كونه الاخص مرفقا للاعم

في بيان هذا الموضوع



فلم لا يجوز ان يكون الشخص مرآة لملاحظة الكل الا ان يقال من المنع ليس  
على العموم والخصوص بل ان الجزء لا استقلاله وتأمله لا يرتبط بالغير  
ومرآة للملاحظة - للشئ لانه ان يكون مرتبطا به هذا الكلام وجوب كونه المرآة  
مرتبطا بالشئ غير يتقيد ولا يمتنع كذا في مقام الوضعية وقال عمر التوقادي  
والوضع المنطقي هو الذي لا يكون بخصوصه موضوعا بازاء معناه بل يكون  
نوع ذلك اللفظ موضوعا لنوع معناه كالاوضاع التي تعلق بالهيئات  
والصنيع والمركبات كالغرائب مثلا فان الواضع عين ذلك اللفظ  
اي صيغة في علم لنوع معناه اي الذات المأخوذة من بعض صفاتها  
وقس عليه سائر المشتقات وكذا ازيد قائم فان الواضع وضع نوع من المركبات  
اي الجملة الجزئية لنوع معناه اي الاخبار عن الواقع وقس عليه سائر المركبات  
انتهى كلامه قال دده اخذني وفتنتا فائدة جلييلة وهي ان الوضع اما شخص  
ان اعتبر الخصوص في جانب اللفظ بان يكون مخصوصا وحينئذ اما ان يكون  
الوضع والموضوع له خاصيتين بان يتصور معنى جزئيا ويعين اللفظ بازائه  
كالاعلام الشخصية او يكونا عليهما بان يتصور معنى كلياً ويعين اللفظ  
بازائه كعامات النكرات او يكون الوضع عاماً والموضوع له خاصاً بان يتصور  
معنى كلياً ويلاحظ به جزئياً ويعين بهذه الملاحظة الاجمالية اللفظ دفعة  
واحدة لكل واحد من تلك الجزئيات كالطفرات والموصولات وسماء الاثرات  
وسماء الافعال والحروف وبعض الظروف كايين وحيث وغيرهما مما يتصل  
بمعنى الحرف فاطلاقها على تلك الجزئيات له خصوصية بطريق الحقيقة ولا يطلق  
كذلك على ذلك المعنى الكلي اذ لم توجد له ولهذا الوجه يمكن تقدير معاني  
لفظ واحد من غير اشتراك وتعد الاوضاع ومن لم يعرف الوضع العام  
لمعنى خاص وقع في حيرة وبيس وقال ان الفئات وسماء الاثرات  
موصوفة عتاق لمعان كلية الا ان الواضع شرط ان لا تشمل في جزئيات تلك الكليات  
ولوضع ما قاله لكائنه اذ كانت وهو مجازات لاحقاق بينهما اذ لا يصح سميها  
فيما وصفت لهما من المفهومات الكلية ولو كانت كذلك لما اختلفت اللفظة  
في عدم التزام المجاز للحقيقة ولما اختلف من نفي الالتزام الى ان يتم  
في ذلك بامثلة نادرة واما كون الوضع خاصاً والموضوع له عاماً فغير معقول

فغير معقول لاستحالة كون الجزء آلة لملاحظة الكل واما ندعي ان اعتبار العموم  
في جانب اللفظ وهو ثلثة انواع كالشخص الاول وضع خاص مع خصوص الموضوع له  
كوضع اعلام اجناس الصيغ من فعل يفعل وغيره من جميع الهيئات الممكنة  
الطرياق على تركيب فعل فانها كلها اعلام لاجناس الصيغ الموزونة  
هي بها وقد لوحظت حين الوضع بعنوان كلي فهو مفهوم بطلاء على تركيب فعل  
فوضع كل منها وضعاً نوعياً في ذلك العنوان علماً لجنس ما يوزن به  
من الصيغ فالوضع في كل منها خاص مع خصوص الموضوع له وخصوصه لا ينافي  
الوضع الندعي لان العموم في الوضع الندعي في جانب اللفظ وخصوصه في  
انما هو باعتبار الوضع لان مقابلة عموم الوضع ولا شبهة ان ذلك العموم  
ليس الا باعتبار ملاحظة المعنى حين الوضع على وجه العموم والثاني وضع عام  
مع عموم الموضوع له كوضع عامة المشتقات والثالث وضع عام مع خصوص  
الموضوع له كوضع عامة الافعال فانها موضوعة بالنوع بملاحظة عنوان كل  
شئ من خصوصية كل نسبة جزئية من النسب القائمة فالموضوع تلك الجزئيات  
الملاحظة بذلك العنوان بالكل في الوضع عام والموضوع له خاص فالوضع  
عند الاطلاق يراد به تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسيه سواء كان ذلك التعيين  
بان يحدد اللفظ بعينه بالتعيين او يدرج في القاعدة للدلالة على التعيين وهو  
المراد بالوضع المأخوذة في تعريف الحقيقة والمجاز والقسم الاول من الندعي  
ويحتمل ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة  
بنفسه على معنى يفهم منه بواسطة نفسه له انتهى كلامه قال رحمه الله اعلم ان كل واحد  
من الشئين الموضوع والموضوع له اعم من ان يكون ملوفاً بخصوصه او في ضمن امر عام  
فقد عرفت ان يكون الاقسام اربعة الاول ان يكون الموضوع والموضوع له كلياً  
ملوفاً بخصوصهما كوضع لفظ زيد للذات الشخصية وهذا القسم هو المسمى  
بالوضع الخاص والثاني ان يكون كلياً ملوفاً لغيره في ضمن امر عام كوضع  
على صيغة الفاعل مثلاً من المشتقات للذات القائمة به الحرف الذي مشتق منه



تلك الصيغة فيكون ضاربا مثلا بهذا الوضع موضوعا للذات القائمة به الضرب  
ويسمى بالوضع العام والثالث ان يكون الموضوع ملحوظا في ضمن امر عام والموضوع  
ملحوظا بخصوصه كوضع لفظ هذا لكل مشار اليه مفرد مذكر ويسمى بالوضع العام  
والموضوع له الخاص والرابع ان يكون الموضوع ملحوظا بخصوصه والموضوع له  
في ضمن امر عام ويسمى بالوضع الخاص والموضوع له العام ولم يتحقق له فرد  
في الخارج وان امكن ان يوضع على طبيعة الفاعل مثلا للشخص المبتلى انتهى  
كلامه عليه الله تعالى في دار الآخرة مداره واعلم ان كل ما يدل على المعنى بجاذبه  
فهو وضع شخص كما في المفردات الواقعة في الافعال والاسماء والجمادات  
والمتغيرات وكل ما يدل على المعنى بهيئة فهو وضع نوعي كما في المجموع والثالث  
الواقعي في الافعال والاسماء وكما في المركبات اسنادا ويا او اضافيا  
بان يقال في الماضي كل صيغة فعل فهو ملحق نسب به الحدث في الزمان الماضي  
وكذا ضرب وقيل وغيرهما من الماضويات وفي المضارع كل صيغة بفعل  
فهو ملحق نسب به الحدث في زمان الحال او الاستقبال وكذا يضرب ويقبل  
وغيرهما من المضارعات وفي اسم الفاعل كل صيغة فاعل فهو ملحق نسب به  
مصدره وكذا يضرب وقابل وغيرهما من الفاعليات وفي اسم المفعول كل صيغة  
مفعول فهو ملحق نسب به مصدره وكذا مضروب ومقتول وغيرهما من المفعوليات  
وقس على هذه جملة المطلق والمستقر ونفي الحال والاستقبال وتأكيده نفي  
الاستقبال والامر والنهي فانها او حاضرا وفي الزمان والمكان وفي الآراء والمضروب  
والصغير ومبالغة اسم الفاعل وفي التفضيل والصفة المشبهة وغيرهما من المشتبهات  
كل تشبيه فهو موضوع لا حاد ومفرد وكذا في الجمع وفي المركبات كل تركيب اسنادي فهو  
موضوع لا اسنادي والاسناد الى المسند اليه اسنادا كاملا وكل تركيب اضافي فهو موضوع  
لا اختصاص بالمضاف بالمضاف اليه اختصاصا كاملا وقس عليه سائر المركبات كذا في بعض  
حواله وقد روي عن قال السيلوني ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية  
فهو الوضع النوعي ويحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يوضع قانونا  
كلما يعرف منه وضع الالفاظ مفردة ومركبة فهو الوضع النوعي وتلك الالفاظ قياسية

يحتاج في معرفتها الى علم التعريف والنحو انتهى كلامه قال الرضي ان قيل  
ان الواضع لم يضع الا المفردات لما المركبات فمن اين دالة المتعلق  
بعد وضع المفردات لا الى الواضع في الجواب اننا لانعلم ان المركب ليس بموضوع  
وبناء على ان الواضع انما يضع الفاظا معينة سماعية وتلك على التي يحتاج في معرفتها  
الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كلما يعرف بها الفاظ فهي قياسية وذلك القانون  
اما ان يعرف به المفردات القياسية وتوابعها كما بينت ان كل اسم فاعل من الثلاث مجرد  
على وزن فاعل ومن باب افعال على وزن مفعول وكذا اسم المفعول والامر والاسماء  
والجمع وكذا ذلك ويحتاج في معرفتها الى علم التعريف وانما ان يعرف به  
المركبات القياسية وذلك كما بينت انتهى كلامه قال محمد اقدم اعلم ان الوضع  
اللفظي ثلثة انواع وضع جسم كالجواهر فانه وضع لفظي جسم لا يحتاج الى  
اللفظ بل لادارة ووضع نوعي كالانسان فانه موضوع للحيوان الناطق  
وهو وضع شخصي كزبد فانه وضع للحيوان الناطق مع الشخص او الشخص معين  
انتهى كلامه فان قلت ما الفرق بين الذات والشخص قلنا الذات اعم منه  
لان الذات يطلق على الجسم وغيره والشخص لا يطلق الا على الجسم كذا قاله  
البرقي والمتبادر مبتدأ اس والذي يبادر ويتأرجع الى الفهم  
من انواع الوضع عند الاطلاق ان عند ذكر الوضع غير مقيد بالنوع وغير  
محدد بالمتبادر مبتدأ ان الوضع الشخص اس الوضع اللفظي الشخص  
فيه المبتدأ الثاني وهو مع جملة اسمية صفية غير المبتدأ الاول وهو مع  
جملة اسمية كبرى ابتدائية اذ قال المتبادر لانه يمكن ان يراد من الوضع  
الوضع النوعي قال امام الايوبي قوله هو الوضع الشخص اس لا غير  
من انواع الوضع فيكون المراد بالوضع المذكور في تعريف الكلمة هو  
الوضع الشخص بناء على هذا المتبادر فلا يرد على تعريف الكلمة شيء  
من الخفاء انتهى كلامه قال بعض المحققين قوله والمتبادر من لفظ الوضع  
عنه الاطلاق هو الوضع الشخص لا الوضع النوعي فان قلت كيف ذلك  
ولا دالة للعام على خصوص بعضه فافهم قلنا ان لفظ الوضع  
حقيق في الوضع الشخص المتبادر ومجاز في النوعي وان صح التقسيم



انما هو باعتبار عدم الجواز ان ما يطلق عليه الوضع اللفظي في العرف وهو  
نوعان شخعي ونوعي انتهى وقال بعض الافاضل وههنا مغالطة مشهورة  
ترد على كل تقسيم وعلى ان تقسيم الوضع اللفظي الى الشخعي والنوعي باطل  
لانه تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان مورد القسمة الوضع اللفظي وكل وضع  
لفظي اما شخعي واما نوعي فهو ذات القسمة اما شخعي واما نوعي واما كان  
يكون تقسيم الى الشخعي والنوعي تنبها للشيء الى نفسه والى غيره وجوابها  
ان الوضع اللفظي الذي هو مورد القسمة اهم من الشخعي والنوعي فان المراد به  
مطلق الوضع اللفظي من غير نظر الى كونه شخسيا او نوعيا وحقيقة ان مورد القسمة  
هو مفهوم الوضع اللفظي لا ما صدق عليه مفهوم الوضع اللفظي والمحكم عليه  
في قولنا وكل وضع لفظي اما شخعي او نوعي ما صدق عليه مفهوم الوضع اللفظي  
لانفس مفهوم فلا يلزم النتيجة قوله والاستعمال مبتدأ ومطوف على قوله الوضع  
فانما تعريفه بعد تعريف الوضع بتمهيداً للمباحث الآتية لا لاحتياج تعريف الكلمة  
اليه كاحتياجها الى معرفة الوضع استعمال في الاصطلاح ذكر اللفظ الموضوع  
فيه المبتدأ ان ذكره بعد العلم بانه موضوع ليفهم متعلق بالذكر معناه ان يحصل  
للسامع فهم المعنى الذي وضع له بغير معناه الحقيقي وهذا استعمال في الحقيقة  
او مناسبة ان اولي فهم معنى معينا سب المعنى الموضوع له وهذا استعمال في الجواز  
والكنائية كذا قاله امام الايوب الانصاري عليه راحة الربا في المجلد الثاني  
للمهرم على الفاضل الجاني قال الشارح في حاشية الامتحان قوله ليفهم معناه ان  
معناه الموضوع له او مناسبة ان معناه الجواز والكنائية انتهى كلامه قال عبد العزيز  
الثيروي في حاشية الامتحان قوله او مناسبة ليدخل استعمال الجواز والكنائية لانه  
ان لا استعمال يتم في الحقيقة بخلاف الواقع فانه يخص الحقيقة فيكون الجواز  
كلمة باعتبار حقيقة وقيل بموضوعية ثانيا فيكون كلمة حقيقة وفي حيث  
انتهى كلامه العزيز عززه الله تعالى في دار الآخرة ورفع الله تعالى عنه قال  
صاحب منافع الاخيار فنبه استعمال الوضع عدم وخصوص مطلق  
بحسب الحقيقة لانه كلما تحقق استعمال تحقق الوضع بلا عكس كل ما تحقق  
الوضع قبل استعمال فهو تفرع على تعريف الوضع والاستعمال

يعني اذا كان استعمال في اصطلاحهم بهذا المعنى والوضع بذلك المعنى  
فلا استعمال فرع الوضع فانه ما لم يتحقق الوضع لا يتصور فيه الاستعمال  
كذا قاله امام الايوب اقول قوله فهو الجواز الاستعمال تفرع على تعريف  
ان واذا كان تعريف الاستعمال كذلك فهو فرع الوضع قال بعض محققين قوله  
قوله والاستعمال ان معناه ذكر اللفظ الموضوع لمعنى ليفهم معناه ان موضوع له  
او مناسبة ان معناه الجواز او الكون كذا نقل عنه واذا كان معنى الاستعمال  
كذلك فهو ان الاستعمال فرع الوضع اذ هو يتوقف على الوضع اما توقفه على الوضع  
اذا فهم معناه فظاهر لاخذ الوضع في تعريفه واما اذا فهم مناسبة فان المناسب  
تابع يقتضيه المتبوع وهو معناه الحقيقي حقيقة او حكما انتهى كلامه قال السيد  
في كتابه للتعريفات الفرع خلاف الاصل وهو اهم بيتين على غيره انتهى كابتداء الاحتمال  
على الوضع قال البعض قوله فهو ان استعمال فرع الوضع لترتبة وابتناء عليه  
لان اللفظ اذا لم يوضع لم يستعمل فيه والفرع ما بين على غيره ذكره ان  
ذكر المصنف ما نقله عنه من اقام الوضع وتعريفه بهذا التعريف الى قوله  
فهو فرع الوضع في الامتحان ان بعينه ما نقله عنه ثم اراد الشارح ببيان توجيه ما فيه  
من بطلان بعض عباراتهم فقال عدل ان المصنف فيما ذكر في الامتحان من تعريف  
عن التخصيص ان عن اتيان لفظ التخصيص ولم يقل تخصيص شيء شيء كما هو  
في عبارات القدم في العلم فيه فقال تبين شيء شيء به لخصيص شيء قال البعض  
قوله عدل ان المصنف في الامتحان عن التخصيص الى التبيين لان استعمال الوضع  
متعلق ببدل ان لان استعمال مادة الوضع باللام متعلق بالاستعمال دون الباء  
ان حال كونه استعمال الوضع باللام متجاوزاً عن استعماله بالباء قال بعض المحققين  
قوله دون الباء معناه متجاوزاً عن استعماله بالباء ومعنى دون في الاصل  
ادنى مكان من الشيء ثم استعمل للتفاوت في الاحوال والترتيب ثم اشبع فيه  
فلا يستعمل في كل متجاوزة الى حد كما ههنا وتخطى حكم الحكم انتهى كلامه قال  
امام الايوب قوله دون الباء ان وليس استعماله بالباء فيقال وضع له وموضوع له فلا يقال



موضوعه وهو موضوعه بآبائه - اس يرد ذلك الاستعمال اشارة التخصيص قال  
 بعض المحققين قوله بآبائه - اس يرد ذلك الاستعمال عن التخصيص انتهى كلامه وقال  
 امام الايدوب قوله بآبائه - اس يرد ذلك الاستعمال ذكر التخصيص المستعمل بالبناء  
 في تعريف الوضع المستعمل باللام يلزم من مخالفة بين الحدة والمحدود انتهى كلامه  
 وقال بعض الافاضل قوله لان استعمال الوضع باللام كما في قول المصنفين  
 الموضوع لمعنى الخ - ووجه استعماله بالباء بآبائه - اس يجنب ذلك الاستعمال عن ذكر التخصيص  
 وادته في تعريف الوضع انتهى واقول في قوله لان استعمال الوضع باللام دون الباء  
 بآبائه نظر لان هذا لا يكون وجهها لعدول اصل العادل وهذا المصنف في الامتنان  
 لعدم استعمال الوضع باللام في اللب والشرح اخذ منه قوله وليشمل مطلقا على قوله  
 لان استعمال الوضع وبيان لثمة اخرى للعدول الى التفسير لا لتعريف التخصيص  
 بقرينة المقام وصنع اللفظ المشترك اس اللفظ المشترك الموضوع لمعان متقدمة  
 بوضع متقدمة في كل منها لا بوضع شامل لكل منها كما في الكلمات نحو لفظ العين  
 فانه مشترك في الوضع للذهب والشمس وغيرهما وكل من هذه المعاني مشترك  
 في ان يكون معاني لهذا اللفظ مشترك في المعاني واللفظ مشترك فيه ووضع اللفظ  
 المرادق اس وليشمل وضع اللفظ المرادق مع لفظ آخر في ان يكونا موضوعين  
 لمعنى واحد كالقعود والجلوس وكالليث والاسد وهما المشترك في الالفاظ  
 والمشاركة في المعاني على عكس الاول ويلزم من شمول تعريف وضعهما  
 شمول تعريف الكلمة بهما بلا تكلف متعلق بشمل ان بلا ارتكاب شيء من التكلف  
 كالقعود وغيره فان تعيين لفظ لمعنى في المشترك لا ينافي تعيينه لمعنى آخر  
 وكذا تعيين لفظ لمعنى لا ينافي تعيين لفظ آخر لذلك المعنى في المرادق بخلاف التخصيص  
 فانه يحتاج في الشمول على كل من المشترك والمرادق الى تكلف في معنى التخصيص  
 فان الباء في قولهم تخصيص شيء شيء ان كانت داخلة على المقصور عليه  
 كي بعد الاصل في استعمال التخصيص على طريق الحقيقة

على طريق الحقيقة يكون المعنى ان هذا اللفظ مقصور على ذلك المعنى  
 بمعنى انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره لكونه معنى التخصيص المركب من الايجاب  
 والسلب فيخرج عن تعريف الوضع وضع الالفاظ المشتركة فان اللفظ  
 كما وضع لمعنى وضع ايضا لمعنى آخر فيبطل الجزء السلب للتخصيص  
 فانه يقع ان يقال ان اللفظ يوجد في هذا المعنى ولا يقع ان يقال انه لا يوجد  
 في غيره وان كانت داخلة على المقصور على طريق المجاز بان يكون  
 بمعنى التمييز يكون المعنى ان هذا اللفظ متنازع عن سائر الالفاظ في ان يكون  
 موضوعا لهذا المعنى فيخرج عنه وضع الالفاظ المترادفة فان اللفظ فيها  
 كما كان موضوعا بمعنى يكون اللفظ الآخر موضوعا له ايضا فلا يكون متنازعا  
 بوضعه بل يكون مشتركا مع لفظ آخر في هذا الوضع فيحتاج الى التجريد  
 في معنى التخصيص في الشمول لوضع كل منهما بانه مستعمل في جزئه الايجاب  
 ومعه ما يوجد فيه ويجرد عن جزئه السلب وهو ما لا يوجد في غيره في  
 الشرح في تعليلاته قوله وليشمل التخصيص وضع المشترك والمرادق  
 بلا تكلف لانه لو قيل تخصيص شيء شيء يرد عليه ان الباء ان كانا داخلا  
 على المقصور خرج عنه وضع المرادق لعدم انحصار معناه في واحد  
 من المرادق فانه وان كان داخلا على المقصور عليه خرج عنه وضع المشترك  
 لعدم انحصاره في شيء من المعنيين فيحتاج في دفعه الى تكلف تجريد التخصيص  
 عن جزئه السلب او حمل التخصيص على الاضمان لا الحقيقي او جعل معنى كل  
 من المرادقين من حيث انه من آثار جعل ذلك المرادق لا يوجد في المرادق  
 الآخر وجعل المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد انتهى قال  
 عبد القادر فان قلت ان كانت الباء داخلة على المقصور خرج عنه وضع المرادق  
 لعدم انحصار معناه في واحد من المرادقين لوجوده في كليهما وان كانت داخلة  
 على المقصور عليه خرج وضع المشترك لعدم انحصاره في شيء من المعنيين  
 لوجوده في كليهما والحاصل ان الجزء السلب الذي يفيد التخصيص لا يوجد  
 في كل وضع قلنا يمكن ان يجاب عنه بتجريد التخصيص عن جزئه السلب وبان التخصيص

فيكون المعنى ان هذا اللفظ مقصور على ذلك المعنى  
 بمعنى انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره لكونه معنى التخصيص المركب من الايجاب  
 والسلب فيخرج عن تعريف الوضع وضع الالفاظ المشتركة فان اللفظ  
 كما وضع لمعنى وضع ايضا لمعنى آخر فيبطل الجزء السلب للتخصيص  
 فانه يقع ان يقال ان اللفظ يوجد في هذا المعنى ولا يقع ان يقال انه لا يوجد  
 في غيره وان كانت داخلة على المقصور على طريق المجاز بان يكون  
 بمعنى التمييز يكون المعنى ان هذا اللفظ متنازع عن سائر الالفاظ في ان يكون  
 موضوعا لهذا المعنى فيخرج عنه وضع الالفاظ المترادفة فان اللفظ فيها  
 كما كان موضوعا بمعنى يكون اللفظ الآخر موضوعا له ايضا فلا يكون متنازعا  
 بوضعه بل يكون مشتركا مع لفظ آخر في هذا الوضع فيحتاج الى التجريد  
 في معنى التخصيص في الشمول لوضع كل منهما بانه مستعمل في جزئه الايجاب  
 ومعه ما يوجد فيه ويجرد عن جزئه السلب وهو ما لا يوجد في غيره في  
 الشرح في تعليلاته قوله وليشمل التخصيص وضع المشترك والمرادق  
 بلا تكلف لانه لو قيل تخصيص شيء شيء يرد عليه ان الباء ان كانا داخلا  
 على المقصور خرج عنه وضع المرادق لعدم انحصار معناه في واحد  
 من المرادق فانه وان كان داخلا على المقصور عليه خرج عنه وضع المشترك  
 لعدم انحصاره في شيء من المعنيين فيحتاج في دفعه الى تكلف تجريد التخصيص  
 عن جزئه السلب او حمل التخصيص على الاضمان لا الحقيقي او جعل معنى كل  
 من المرادقين من حيث انه من آثار جعل ذلك المرادق لا يوجد في المرادق  
 الآخر وجعل المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد انتهى قال  
 عبد القادر فان قلت ان كانت الباء داخلة على المقصور خرج عنه وضع المرادق  
 لعدم انحصار معناه في واحد من المرادقين لوجوده في كليهما وان كانت داخلة  
 على المقصور عليه خرج وضع المشترك لعدم انحصاره في شيء من المعنيين  
 لوجوده في كليهما والحاصل ان الجزء السلب الذي يفيد التخصيص لا يوجد  
 في كل وضع قلنا يمكن ان يجاب عنه بتجريد التخصيص عن جزئه السلب وبان التخصيص



بحسب الجمل لا يجب الحكم ولما كانت الاوضاع في المشترك والالفاظ المترادفة  
 مرتبة لم يتحقق في الازمنة المرتبة للاوضاع الا المجمع الواحد والمجموع له  
 الواحد وبان التخصيص اضاف لا حقيق وبان معنى كل من المرادفين من حيث انه  
 من آثر جعل ذلك المرادف لا يوجد في المرادف الاخر وان المشترك بحسب كل جعل  
 لا يوجد الا في معنى واحد انتهى وقال العصام يتجه عليه انه ان اريد بتخصيص  
 شئ جعل المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد  
 جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك انتهى قال الرمزي  
 في حاشية العصام قوله جعل المعنى مخصوصا بالموضوع بان يراد بالشئ الاول  
 المعنى وبالثاني اللفظ الموضوع ويكون الباء داخله على المقصور عليه في اللفظ  
 جعل المعنى بحيث يقتصر على اللفظ الموضوع بان يوجد فيه ولا يوجد في غيره  
 فيخرج وضع اللفظ المرادف كليث واسد فلا يكون جامعا ويمكن الجواب  
 عنه بان المعنى مخصوص باللفظ المرادف عند واضعه اذ ليس عنده لفظ آخر  
 بهذا المعنى فتدبر قوله وان اريد جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى بان يراد  
 بالشئ الاول اللفظ وبالثاني المعنى ويكون الباء داخله على المقصور عليه  
 ايضا فيخرج عنه وضع اللفظ المشترك كليث العين فلا يكون جامعا ايضا  
 ويمكن الجواب عنه بمثل ما مر ايضا فلا تغفل انتهى قال الكردي في حاشية  
 و الباء داخل في المقصور عليه ان هو جعل شئ بازاء شئ آخر بحيث لا يتجاوز  
 بهذا الجمل وان جاز ان يتجاوز به جعل آخر فلا يرد المشترك اذ في المقصور  
 ان هو جعل شئ منفردا بالآخر بين سائر الاشياء بحيث لا يتجاوز به هذا الجمل  
 ايضا لكنه يجوز ان يتجاوز به جعل آخر فلا يرد المترادف انتهى قال  
 المعنى زاده وضع اللفظ عبادة عن تخصيصه بالمعنى ان جعله بحيث يقتصر  
 على ذلك المعنى لا يتجاوز ولا يراى به غيره عند الاستعمال انتهى كلامه  
 ذكر السيد قدس سره في شرح المفتاح وهو في الكشاف الاصل في لفظ  
 الاختصاص والخصوص ان يشمل ادخال الباء على المقصور عليه فيقال  
 اختص الجود بزيد ار صار مقصورا على زيد الا ان الاكثر في الاستعمال ادخال الباء

على ان اللفظ المشترك على الجمل من كونه موضوعا وموضوعا ودالا ومعدلا

ان التخصيص شئ يخرج جملته فاما شئ آخر حيث ان ذلك الجمل

على المقصور كقولك خص زيد بالمال بناء على تخصيص معنى الاختصاص بالافراد  
 انتهى قال الحفناوس في حاشية شرح على قدس شبي على متن الوضعية  
 ودخول الباء على المقصور جائز كدخولها على المقصور عليه باتفاق العلما  
 السيد والسيد والخلاف بينهما انما هو في الغالب في الاصطلاح فذهب  
 السيد الى ان الغالب فيه دخولها على المقصور وذهب السيد  
 الى ان الغالب فيه دخولها على المقصور عليه وصرح الاول بعدم الفرق  
 بين تعلق الباء بالتخصيص وما اخذ منه ونقل مثلا الياس الكردي  
 عن العصام ان الباء التي صلة التخصيص وما تصرف منه لا يدخل  
 الا على المقصور عليه فان جاز ما ظاهره دخولها على المقصور قال السيد  
 من معنى التمييز وجعلت الباء صلة للمضمر فيه صلة اخرى فيقال في قد  
 يخصك بالعبادة فيترك بها تخصيصا يابها وبعبارة يقال هنا ميز  
 هذا اللفظ عن سائر الالفاظ مختصا اياه بالمعنى به ان اللفظ فعلت  
 من هنا وما تقدم من الاقوال السابقة ان في دخول الباء ثلثة قد ذهب  
 وان الخلاف بين العلما انما هو في الباء المتصلة بالعرض وما اخذ منه  
 انتهى قال عصمة انه اعلم ان ههنا اعتراض مشهور ببيان مع جوابه  
 موقوف على ما سبق من مقدمة وهي ان تخصيص شئ بشئ مشتمل على حكمين  
 ايجابي وهو ان هذا الشئ لذلك الشئ وسلب وهو انه ليس لغيره  
 فاذا عرفت هذا فالمراد اما تخصيص المعنى بالموضوع فيخرج وضع اللفظ  
 المرادف من التعريف فان المعنى في صورة المترادف ليس مخصوصا بالموضوع  
 واما تخصيص الموضوع بالمعنى فيخرج وضع اللفظ المشترك عن التعريف  
 فان اللفظ في صورة الاشتراك ليس مختصا بالمعنى الواحد بل موضوع  
 لمعنى آخر ايضا ولهذا قال بعض المحققين الاولى ان يقال الوضع تعيين الشئ  
 انتهى كلامه واما تغير التخصيص في كلامه فلان لا يرد هذا الاعتراض واما  
 تغير الباء الى اللام في شئ ليظهر تعلق المعنى بقوله وضع انتهى كلامه  
 قال الفاضل العصام قوله الوضع تخصيص شئ بشئ الاولى تعيين شئ بشئ  
 ليظهر تعلق المعنى بقوله وضع ولما يتجه هذا الاعتراض انتهى قال بعض الافاضل  
 انما اختار المصنف في تعريف الوضع المطلق تعيين شئ بشئ لان لفظ الوضع



اذا ذكر فيتمتع باللام الجار مجازا فيقول المصنف طهنا واما التخصيص فيستعمل  
بالباء والتعيين فيستعمل باللام فاستعمال الوضع باللام يشعر كونه بمعنى التعيين  
المستعمل باللام وايضا اختار المصنف التعريف بتعيين شيء لشيء الى لانه  
لو اختار التعريف بتخصيص شيء لشيء الى لم يشمل تعريف الوضع وضع المشترك  
والمراد في الايتكاف فاختار التعريف بالتعيين ليشمل التعريف وضع المشترك  
والمراد في بلا تكلف قوله اس قول صاحب الامتناع في تعريف الوضع  
او قول المصنف الامتناع للعالم به ببدل من القول اس بالتعيين تغيير  
للمعروف زائد على المشهور غير لقوله قوله اس زائد على التعريف المشهور  
ولا بد من الحال انه لا بد منه اس من قوله للعالم به في التعريف ليخرج  
الدلالة العقلية او من الزائد وهو للعالم به قال امام الايدى قوله  
منه اس من زيادة ذلك في التعريف ليخرج الدلالة العقلية كما عرفت  
وكذا في قوله المشهور وتعدم احتمال خلافه متعلق خبر بعد خبر ويجوز  
تعدده لفظا بلا عاطف من غير تعدد المبتدأ لجواز اجتماع الاعراض الغير المتناهية  
في محل واحد اس زائد متعلق بفهم اس بقوله فهم الثاني كذا قال امام الايدى  
قال بعض الخلفاء فقوله قوله مبتدأ خبره قوله زائد وقوله للعالم به مقول القول  
والضمير الجوز راجع الى التعيين واليه اشار بقوله اس بالتعيين زائد  
على التعريف المشهور للوضع غير المذكور فيه ولا بد منه اس من قوله للعالم به  
او من الزائد وهو للعالم به او من قيد للعالم به واللام متعلق بفهم انهم  
كلامه اقول لا يجوز كونه قوله للعالم به مقول القول اذ القول هنا بمعنى القول  
لا بمعنى المصدر فلا يحتاج الى القول وايضا لا يجوز جعل قوله متعلق  
خبر مبتدأ مخوف بلا داع قوله اس قول المصنف للوضع النوعي كذا قال امام الايدى  
قال بعض الخلفاء فقوله قوله اس قول صاحب الامتناع في تعريف الوضع النوعي  
او قول المصنف في تعريف الوضع النوعي او قول المصنف في الامتناع في تعريف  
افرادية بدل ايضا من القول اس هيئة منسوبة الى الافراد بكسر الهمزة ليس المراد  
بالافراد ما يقابل التثنية والجمع بل المراد ما يقابل التركيب قال بعض الافاضل

قال بعض الافاضل لفظ الافراد قد يطلق ويراد به ما يقابل التثنية والجمع  
ايضاح الواحد وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف وقد يطلق ويراد به  
ما يقابل التركيب وقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة والمراد طهنا  
اللفظ الثالث بقرينة القابلة كما في الافعال اس كما لزمه وقته الافعال  
مثل هيئة الماضى والمستقبل والامر والنهي مجرد او مزيدا مثبتا  
او منقيا فان هيئة فعل مثلا موضوع لزمان الماضى وهيئة يفعل  
لزمان الحال او الاستقبال كذا قال امام الايدى قال بعض الخلفاء  
قوله كما في الافعال اس كما في صيغ الافعال جميعا نحو ضرب وضربا وضربوا  
بمعنى تعيين هيئة افردية كما في صيغ الافعال وقال بعض الافاضل  
ان للفعل هيئة افردية موضوعة لاحد الارزمنة الثلاثة بوضع نوعي  
وهيئة تركيبية موضوعة للنسبة ايضا بنوعي وسائر المشتقات  
اس وكما في سائر المشتقات لمن اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة  
وسم التفضيل فان هيئة فاعل مثلا موضوعة لذات مبرمة مأخوذة  
مع بعض صفاتها او موضوعة للذات المنسوب اليها الحدث او موضوعة  
لذات موضوع حدث مخصوص والحال واحد كذا قال امام الايدى  
قال بعض الافاضل قوله وسائر المشتقات اس وكما في سائر المشتقات  
من الافعال بقرينة قوله كما في الافعال وحى كاسم الفاعل والمفعول  
والصفة المشبهة وسم التفضيل فان هيئة الفاعل وضعت  
لذات نسب اليه مصدر ما شئت منه اللفظ الذي فيه هذه الهمزة  
وقيل وضع اسم الفاعل مثلا بان قيل كل اسم فاعل موضوع لذات مبرمة  
غاية الابهام نسب اليه الحدث الذي هو مدلول المصدر الذي شئت منه  
هذه والمصدر اس وكما في الاسم المصغر فان هيئة فيل بضم الفاء وقع  
مع ادخال الياء بين العين واللام موضوع لفظ التفسير والمنسوب اس  
وكما في الاسم المنسوب فان هيئة فعلى بياء مشددة موضوعة لفظ المنسوب  
كذا قال امام الايدى قال بعض الخلفاء قوله والمصدر والمنسوب موضوعان



والوصفية نحو زيد القائم فان هيئة الاول موضوعة لاسناد الغلام الى زيد  
وظيفة الثانية موضوعة ايضا لاسناد القيام الى زيد اسنادا ناقضا وغير كامل  
لانه لا اسناد بين طرفيهما اى طرفى الاول والثانى بمعنى تعلق احدهما  
بالآخر بحيث يصح السكوت عليه لان الاسناد التام هو تعلق احد الطرفين  
بالآخر بحيث يصح السكوت عليه اى على ذلك التعلق سواء كان ايجابا  
او سلبا او غيرهما فاما الانشائيات وتفسيره بايقاع المحكوم على المحكوم عليه  
او سلبه عنه خطأ لانه لا يشمل الاسناد في الكلام الانشائي فلا يصح  
تفسيرهم الكلام الى الخبر والانشائي قال الفاضل الجاسى الاسناد  
نسبة احدهن الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخابرة فائدة  
ثلاثة يصح السكوت عليها وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين  
حقيقة او حكما دخل في تعريف الكلام وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد  
مثل زيد ابوه قائم او قائم ابوه او قائم ابوه فان الاخبار في هذه الجمل  
مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعمى قائم الاب ودخل فيه ايضا  
مثل جنى مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيها مهمل ليس بكلمة  
فانه في حكم هذا اللفظ مهمل وهذا اللفظ مقلوب زيد انتهى كلامه  
وقال صاحب الثباب الاسناد وهو الحكم المفيد فائدة ثالثة باحد جزئي المركب  
على جزء الآخر انتهى قال امام الايوب قوله او غيرها اى او كانت غير كلامية  
كهيات التراكيب الاضافية نحو غلام زيد والوصفية نحو زيد القائم فان كلا  
ما ذكر من الهيات مركبة لدلالة جزء الفاظها على جزء معانيها انتهى قال  
بعض المحققين قوله او غيرها اى او كانت غير كلامية كانه المركبات الخمسة الباقية  
وهي تركيب اضافي نحو غلام زيد وتركيب تعدادي نحو خمسة عشر وتركيب توصيفي  
نحو كيان الناطق وتركيب مزجي نحو جليلي وتركيب صوتي نحو يهينه وضج  
اى وخرج عن تعريف الكلمة بهذا القيد اى بقيد الموضوعات المهملات وهى الالفاظ  
التي لم توضع لمعنى قال السيد في كتاب التعريفات المهملات وهى الالفاظ الغير  
على معنى بالوضع كالديز والميز فانها لفظان لكنهما ليس بموضوعين لمعنى قال  
بعض المحققين قد له المهملات بضم الميم الاولى وفتح الثانية وبكونها الهاء جمع هائلة



كذلك وانما سمي بها لانها لفظ لا يعرف له معنى ومقتضيات الطبع ان  
 وخرج بهذا القيد ايضا لان لفظ التي اقتضاها طبع الان عند عروض  
 قال بعض المحققين والمقتضيات بضم الميم وسكون القاف وبفتح الصاد وفتح مقتضية  
 بضم الميم وسكون القاف وبفتح الصاد والياء والطبع المزاج بضم الميم  
 كانه بفتح الهزلة والياء المعجمة ما يدل على الجمع مطلقا من سواء كان  
 وجمع الصدر اولا وبفتح الهزلة او ضمها والياء المهمل ما يدل على وجمع الصدر  
 وهو السعال بضم السين كذا قاله بعض شراح ابي اعني قال امام الايوب  
 قوله كانه بفتح الهزلة او بضمها وبالمهمل ما يدل على عروض وجمع الصدر  
 وبالفصحى والياء المعجمة ما يدل على التلذذ والسرور فانه ليس هذا اللفظ  
 موضوعا لتلك المعنى بل فهم السمع منه عند عروض هذا المعنى بدلالة الفعل  
 انتهى فان قلت مقتضيات الطبع من المهمات فلا حاجة الى قوله ومقتضية  
 الطبع قلت صرح بها لمزيد الاهتمام ببيان خروجها لان فيها مزيد التباس  
 بالكتابة لانه لا يقرأ كذا قيل فتأمل والمحرفات ان وخرج منها ايضا بهذا القيد  
 لان لفظ الموضوعات التي غيرت الفاظها عن الوضع ان عن وضعها الاول  
 ويراد ذلك المعنى عن لفظ آخر غير اللفظ الذي وضع له انتهى قال  
 بعض المحققين قوله والمحرفات بضم الميم وفتح الحاء وبفتح الراء المشددة  
 معرفة كذا في بعض مغيرة عن الوضع ان عن اصل وضعها غلطا بالتحريك  
 ان حال كونه المحرفات صادرة عن اللفظ بسبب عروض الغلطا لا بالقصد  
 الى التحريف بملاحظة معنى مقصود مثل ملاحظة ايهام اللفظ عن السامعين  
 كذا قاله امام الايوب فلم يبق يقيده بقوله غلطا لزم ان يخرج مطلق المحرفات  
 و لا يجوز لانه لا يجوز ان يكون المحرف بالكسر وانما المعنى آخر ولذلك  
 المعنى الاول هو وضع اخر من الوضع الاول وخرج لا يخرج بهذا القيد كذا قيل  
 قال الاستاذ قوله غلطا ببيان لنفس الامر لا قيد اخر لان المحرفات لا يكون الا غلطا  
 وانتهى بحال المعنى زيادة قوله غلطا ان غلطا ضا ذرا عن المتكلم سواء انتهى في الحاشية  
 ولم يذكر خروج صادل بالعقل لانه وان كان موضوعا فلا وجه للخروج والافاضل

هذا هو اللفظ الذي في اللغة من غير قصد الى وضع غيره

وقالوا في هذا

والافاضل في المهمات او في مقتضيات الطبع فيخرج كما يخرج المهمات  
 ومقتضيات الطبع كالمستديم ان مثال المحرف غلطا لفظ المستديم بالياء المشددة  
 بين السين والواو ونسخة المستديم بالياء الساكنة بين السين  
 غير صحيح كذا قيل والمحرف بفتح الراء المشددة صفة المستديم ان الذي حرف  
 وغير بصيغة المجهول عن المستديم ان عن لفظ المستديم بالهزلة المشددة وهو  
 الموضوع لشيء يتشابه منه فان المحرف الاول بتقليل واثبات لكونه المستديم  
 المحرف غلطا فانه لو لم يكن غلطا لم يخرج ولا يليق بان يخرج والمحرف بكسر الراء  
 المشددة لهم فاعل من التحريف والاول مفعوله وقاعله مستتر فحة راجع الى الالف  
 واللام بمعنى الذي ان الذي حرف وغير بصيغة المعلوم يعني ان الشخص الذي  
 حرف وغير اللفظ الاول وهو لفظ المستديم عن اللفظ الثاني وهو لفظ المستديم  
 او الذي نطق بمشغوم بدل مستديم لم يقصد خبر ان لم يقصد ذلك المحرف  
 بكسر الراء المشددة يعني لم يقصد ذلك المعنى جعله ان جعل الاول والجعل مصدر  
 معناني الى مفعوله المعنى متعلق بالجعل ان لم يقصد وضعه بآراء معنى بل قصده  
 ان بل قصد المحرف ذلك المعنى به ان بالاول بتدعيم انه ان بسبب توهمه ان الاول  
 بمفعوله ان موضوع لذلك المعنى قال عبد الفتور ولا يدخل في الموضوع اللفظ  
 المحرف بالفتح لان المحرف الاول لم يقصد جعله بل قصد المعنى به لتدعيم انه  
 بمفعول به وبقى الحرف ان وبقى بهذا القيد الحرف في تعريف الكلمة ولو قال  
 ودخل بهذا القيد الحرف لكان الاولى وانسب قال امام الايوب قوله وبقى الحرف  
 ان داخل في تعريف الكلمة غير خارج عنه كما تدعيم انتهى قال بعض المحققين وبقى الحرف  
 في جواب سؤال مقدر فكانه قيل الحرف لم يتعين المعنى ولم يجعل بآراء بل جعل الحرف  
 آلة لفهم معنى متعلقة ومحتاجا اليه و تعريف الوضع الشخص المتبادر عند الاطلاق  
 هو تعيين لفظ المعنى وجعله بآراء كما سبق فلما ذكر الوضع في تعريف الكلمة لزم  
 كونه الحرف خارجا عن تعريفها مع انه من افرادها وحاصل الجواب الجواب الذي جابه  
 السامع ان الحرف بى ولم يخرج عن تعريفها انتهى قال بعض محققين هذا الكتاب قوله  
 وبقى الحرف لان احتياجه الى اقول هذا باجمعه مأخوذ من الامتنان ومن العجب كل العجب



بعد تسليم هذا القول زيادة قوله ولو بغيره في تعريف الوضع لئلا يخرج الحرف عن الوضع  
وبيانه فانه ثمة في حاشية هذا وفي حاشية الامتحان بقوله فلا يرد ان الحرف مع ادرك  
لا يفهم معناه بل اذا ادرك مع ضمنية وقد عرفت عدم خروجه بلا زيادة هذا البعد  
فيما سبق فلا تغفل انتهى قال بعض الافاضل قوله وبقي الحرف جواب سؤال مقدر كأنه قيل  
يخرج من تعريف الوضع وضع الحرف بحيث لا يفهم معناه مع ادرك بل بغيره واعلم  
ان حاصل هذا السؤال تعريف الوضع غير جامع لافزاده لخروج وضع الحرف منه ويلزم منه  
عدم جامعية تعريف الكلمة ايضا لخروج الحرف عنه بقيد الموضوع وعدم صحة تقسيم الكلمة  
ايضا الى الاقسام الثلاثة اذ الحرف ليس قسما منها بسبب عدم تحقق الوضع بهذا المعنى  
فيه كذا قال عصمة الله فاجاب بقوله وبقي الحرف في التعريف انتهى قال الاستاذ قوله  
وبقي الحرف الى دفع توهم المتوهم فكانه توهم ان وضع الحرف خري بقوله بنفسه  
من تعريف الوضع الشخصي فدفعه بقوله وبقي الحرف وبقي وضع الحرف بحذف المضاف  
يعني وبقي داخلا في تعريف الوضع الشخصي وضع الحرف انتهى وقال الاخر قوله  
وبقي الحرف الى جواب سؤال مقدر في تعريف الوضع بانه غير جامع لافزاده لانه يخرج عنه  
وضع الحرف حيث لا يفهم معناه مع ادرك بل اذا ادرك مع ضمنية واجاب عنه بقوله  
وبقي الحرف داخلا في تعريف الوضع غير خارج عنه انتهى وقيل قوله وبقي الحرف الى دفع رد  
على صاحب الامتحان بان تعريف الوضع غير جامع لخروج وضع الحرف اذ لا يصح تعليله  
مع ادرك الاول فهم الثلاثة للعالم به انتهى قال صاحب منافع الاخبار قوله وبقي  
الحرف الى لا موضع حسنا له هنا لانه لا يفتح الاعتراض الوارد في تعريف الوضع المطلق  
وتعريف الوضع الشخصي بان وضع الحرف خارج عنه هذين التعريفين مع انه من افراد المقربين  
ويلزم منه خروج الحرف عن تعريف الكلمة بقيد الموضوع مع انه من افرادها اما كونه  
من الافراد فلا هو واما خروجه عنها لان تعيين الحرف لمعنى ليس بحيث مع ادرك  
الاول فهم معناه بل اذا ادرك مع ضمنية ولا تعيينه بتعيين لفظ معين بنفسه لمعنى ولم يحل  
بازائه لانه لو عين بنفسه لمعنى وجعل بازائه لفهم السامع معناه بلا احتياج الى ضمنية  
ولم يحتج المستعمل والشارح مع احتياجه اليها ولا فائدة في عدم احتياج الواضع  
وهو ظاهر بل الدفع بزيادة قوله ولو بغيره في التعريف الاول واما الدفع عما التعريف الثاني  
بمعنى ملازمة السائل بان فهم المعنى كما يحتاج الى التبيين يحتاج الى حصول المعنى في ذهن  
ومعاني الحروف لكونها جزئية ببيان وآلات لفهم غيرها لا يحصل فيها الا بذكر الضمنية  
فعدم فهمها لا لعدم التبيين المذكور بل لعدم الحصول في ذهن واما خروج الحرف

من تعريف الكلمة لكونه من خارجا عن تعريف جزئية ارجو تعريف الكلمة  
انتهى كلامه قال احمد حنفي قوله وبقي الحرف جواب سؤال مقدر كأنه قيل  
تعريف الوضع وهو تعيين معنى الشيء مع ادرك الاول فهم الثاني  
قاسد لانه غير جامع لافزاده وكيف يصح والى ان الحرف مع كونه من افراد  
قد خرج عنه لانه مع ادرك لفظ الحرف كمن مثلا لم يفهم المعنى عالم بنفسه  
المعلق اليه فاجاب عنه الشارح بقوله وبقي الحرف وبقي الحرف  
في تعريف الوضع ولم يخرج عنه انتهى كلامه  
والله اعلم بمراده قوله لان احتياجه الى احتياج الحرف الى متعلقه  
بكسر اللام المشددة الى المتعلقة المخصوص وهو قوله وهو البصرة  
في قوله سرت من البصرة الى الكوفة كذا قاله المصنف في شرحه على الكافية  
في الدلالة الى دلالة على معناه الجزئية والافراد بكسر الهاء كذا قاله  
المصنف في شرحه على الكافية قال امام الايوب قوله لان احتياجه الى  
الحرف الى متعلقة لكونه غير مستقل بنفسه في الدلالة خبر ان الحرف في الدلالة  
على معناه الموضوع له وفهم معناه الى وفي فهم معناه الجزئية قال  
امام الايوب قوله وفهم معناه الى وفي فهم السامع لذلك المعنى الموضوع له  
بعد علمه بانه موضوع لذلك المعنى انتهى قال قره ديه وى ان ذكر متعلق الحرف  
انما وجب ليحصل معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا باذعان متعلقة  
وهذا لا لملاحظة لان الواضع بشرط في دلالة على معناه الافرادى  
ذكر متعلقه ولولم بشرط ذلك لا يمكن فهم معناه والحكم عليه وبه فانه لا يربط  
الى طائل وايضا حيث لا دليل على هذا الاستطراد في الحروف سوى التزام  
ذكر المتعلق في الاستعمال وذكر المتعلق في الحروف للدلالة على التبيين الى  
ليس احتياجه الى متعلقة في تعيين اللفظ لذلك المعنى قال احمد حنفي قوله لا

في تعريف الوضع



عطف على في الدلالة واللام عوض عن المضاف اليه ان تعيين لفظ الحرف  
لمعنى واحدا هو المعنى ليس احتياجا الى متعلقه في تعيين لفظ الحرف لمعنى  
من المعاني اقول الا حسن جعل في كلا الموضوعين معنى اللام للتقليل  
احتياج الحرف الى متعلقة لاجل هذا لاجل ذلك واجعل ان ولا في جعله  
بازائه قال احمد حنفي قوله واجعل عطف على التبيين ان لان الحرف الى متعلقة  
ليس بجعل الحرف بازاء معنى من المعاني فلو كان احتياج الحرف الى متعلقة لتعيين  
لمعنى من المعاني بجعل الحرف بازاء معنى من المعاني لزم انه يخرج عن تعريف الوضع  
المذكورين بصفة التبيين واجعل ان المذكورين في تعريف الوضع  
الشخصي فان الحرف معنى لغناه وجمول بازائه قال احمد حنفي قوله المذكورين  
نعت للجمل والتبيين ان التبيين واجعل المذكورين في تعريف الوضع الشخصي  
بقوله تعيين لفظ معنى بنفسه ان بجادته وجوهه وجعله بازائه انتهى قال  
امام الايوب قوله لان التبيين واجعل المذكورين في تعريف الوضع فاحتاج اليه  
ان الى ذكر المتعلق المستعمل بالرفع فاعل يحتاج الى احتياج اليه من المتكلم  
لان الاستعمال من صفات المتكلم كذا قاله حين كفى في حليته قال البعض  
قوله المستعمل بكسر الميم الثانية فاعل يحتاج الى الواضع ان لانه وضعه يصدق  
تعريف الكلمة على الحرف ويمكن ان يقال فيصدق تعريف الوضع الشخصي  
على وضع الحرف ويلزم منه صدق تعريف الكلمة على الحرف لكون الوضع جزءا  
من تعريفها وايضا يمكن ان يقال فيصدق تعريف الوضع المطلق وتعريف الوضع  
الشخصي على وضع الحرف ويلزم منه صدق تعريف الكلمة على الحرف لكونه الوضع جزءا من تعريفها  
واقعا المجاز فلا وضع فيه ان فانه ليس به اهل في تعريف الكلمة لانه لا وضع فيه فان احتمال  
لفظ الاسد مثلا في الرجل الشجاع ليس لكونه معينا موضوعا لذلك المعنى وجمول بازائه  
بل لكونه مذكورا للتفسير بانه يراد به معنى يناسب المعنى الموضوع له كذا قاله امام الايوب  
اقول قوله واما المجاز فلا وضع فيه واما المجاز فيخرج عن تعريف الكلمة بغير الموضوع  
لانه لا وضع فيه قال الاستاذ قوله واما المجاز فلا وضع فيه فيخرج عن تعريف الكلمة بغير الموضوع  
لانه لا وضع فيه قال بعض المحققين قوله واما المجاز فلا وضع فيه جواب سؤال مقدم كان قبل  
ان تعريف الوضع المذكور غير مانع لا غير لانه يدخل فيه وضع المجاز لانه على المجاز  
ويلزم منه عدم ما نفيه تعريف الكلمة لكونه الوضع جزءا من تعريفها فاجاب بقوله واما المجاز  
فلا وضع فيه لان المراد

لان المراد بوضع اللفظ تعيينه للمعنى بحيث يدل عليه من غير قرينة ان يكون  
العلم بالتعيين كافيا في ذلك فالمعنى في الحقيقة هو الوضع وفي المجاز  
عدم الوضع وتعيين المجاز للمعنى المجازي ليس من افراد الوضع بل  
من افراد الاستعمال اخرين قال التفتازاني في التلويح في بحث المجاز  
والمراد بوضع اللفظ تعيينه للمعنى بحيث يدل عليه من غير قرينة ان  
يكون العلم بالتعيين كافيا في ذلك فان كان ذلك التبيين من جهة واضع اللفظ  
فوضع لفظه والا فان كان من الشارع فوضع شرعي والا فان كان  
من قدم مخصوص كاحل الصناعات من العلماء وغيرهم فوضع عرفي خاص  
وسمي اصطلاحيا والا فوضع عرفي عام فالمعنى في الحقيقة هو الوضع  
بشيء من الاوضاع المذكورة وفي المجاز عدم الوضع في الجملة ولا يشترط  
في الحقيقة ان يكون موضوعا لذلك المعنى في جميع الاوضاع ولا في المجاز  
ان لا يكون موضوعا لذلك المعنى في شيء من الاوضاع انتهى وقال على قد شبي  
في شرحه على الوضعية ان اللفظ الموضوع لمعنى يكفي في صحة احتمال معناه  
كذلك موضوعا لذلك المعنى ولا يحتاج الى القرينة بخلاف المجاز فانه يحتاج  
الى قرينة بمجرد الاستعمال لتصرف القرينة عن ارادة المعنى الحقيقي الذي  
وضع اللفظ للاستعمال فيه انتهى وقال بعض الكمال قوله واما المجاز فلا وضع فيه  
جواب سؤال مقدم كان قبل يصدق تعريف الوضع على تعيين المجاز  
لمعنى المجازي مع ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع فلا يكون مانعا  
لا غيرا فاجاب بقوله واما المجاز فلا وضع فيه لعدم تعيين الجوهر والهيئة  
لمعنى المجازي فيه انتهى قال الشارع في حاشية الامتياز قوله واما المجاز  
فلا وضع فيه اصلا ان لا جوهر ولا هيئة والتعيين المعبر فيه عبارة عن الاستعمال  
لا الوضع انتهى لا شخصا له لا وضع لا شخصا لعدم التبيين بالجوهر  
ولا نوعيا ان لا وضع نوعيا لعدم التبيين بالهيئة قال امام الايوب قوله  
لا شخصا له لا وضع شخصا بان يكون جوهره موضوعا ولا نوعيا له ولا



لهيئة مخصوصة كذا ذكره الشريف في حاشية المطول قال الشريف في الحاشية  
وليس في الجواز وضع شخصي ولا نوعي وان وجب فيه علاقة معتبرة  
بحسب نوعها انتهى كلامه بعينه وقوله نعم قد يقال ببيان التوجيه كلام القائل  
بموضوعية الجواز يعني كلام من قال ان الجواز موضوع بالنوع صادق صحيح  
لكن ليس بمعنى انه موضوع بل بمعنى ان كل لفظ موضوع لمعنى من الالفاظ  
الحقيقية يجوز استعماله في استعمال ذلك اللفظ الموضوع في غيره  
في غير ذلك المعنى يعني في غير معناه الموضوع له اذا وجد علاقة من عند  
وجود مناسبة بين المعنى الموضوع له وبين ذلك المعنى المراد الغير الموضوع له  
من العلاقات المعتبرة من العلاقات المخصوصة التي اعتبرها اهل البيان  
كالشبهة والسببية وغيرهما لا انه يجوز استعماله فيه عند وجود مناسبة  
بعيدة غير العلاقات المعتبرة فانه يكون معنى ولفظا لكن هذا هو القول  
بان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره اذا وجد علاقة استعمال فيه نظر  
انه قد مر ان الاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او مناسبة فلا يكون  
القول بان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره اذا وجد علاقة استعمال  
بل ببيان الجواز الاستعمال اللهم الا ان يقال مراده بقوله هذا استعمال هذا  
بيان جواز استعمال قوله لا اوضح فيه نظر انه وان لم يكن وضعا بصرى لفظ النوع  
والتيبين لكنه وضع بحسب المعنى والمآل وكلام القائل يشعر ببيان  
هذا المقدار في الموضوع كذا قاله صاحب منافع الاضمار قال بعض الحكماء  
قوله نعم قد يقال جواب سؤال مقدر كانه قيل ان بيان صاحب الامتحان  
هو نفي الوضع عن الجواز بخلاف البيان اثبات العصام ذلك حيث قال  
تعيين الجواز للمعنى الجازي من افراد الوضع بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ  
للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او مقترنا مع قرينة فاجاب بقوله نعم قد يقال  
ان قد يجوز ان يقال اراد بالقائل المولى العصام ان الجواز موضوع بالنوع

بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره اذا وجد علاقة من العلاقات  
المعتبرة لكن هذا هو القول لا وهذا المعنى وهذا ان كل موضوع  
لمعنى يجوز استعماله في غيره استعمال لاوضع فلا يكون بخلافه انتهى وقال الآخر  
قوله نعم قد يقال جواب سؤال مقدر كانه قيل ان الجواز موضوع بالنوع  
عند التفاتنا الى معنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره الى فلم نفي  
صاحب الامتحان الوضع مطلقا عن الجواز فاجاب بقوله نعم قد يقال  
فاراد بالقائل العلامة التفاتنا الى ان الجواز موضوع بالنوع الى بالوضع  
النوعى بمعنى ان كل موضوع الى لفظ موضوع لمعنى يجوز استعماله الى ذلك اللفظ  
الموضوع في غيره الى في غير ذلك المعنى لكن هذا الى هذا المعنى وهذا ان كل موضوع  
لمعنى يجوز استعماله في غيره استعمال لاوضع الى ليس بوضع انتهى وقال بعض الحكماء  
قوله نعم قد يقال جواب سؤال مقدر كانه قيل ان الجواز موضوع بالنوع  
عند التفاتنا الى معنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره فلم انكر صاحب الامتحان  
الوضع مطلقا في الجواز فاجاب على طريق التسليم اولاً والرد ثانياً حيث قال  
اولاً قد يقال الى وقال ثانياً لكن هذا استعمال لاوضع فاراد بالقائل العلامة  
التفاتنا الى انتهى قال الاستاذ قوله نعم قد يقال الى جواب سؤال مقدر كانه  
قيل ان هذا البيان الى بيان عدم الوضع مطلقا في الجواز بخلاف البيان  
مولى الفاضل العصام حيث قال تعيين الجواز للمعنى الجازي من افراد الوضع  
بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او مقترنا مع قرينة  
فاشار الى جوابه بقوله نعم قد يقال الى قد يوجد من يقول ان الجواز موضوع  
بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله الى الموضوع في غيره الى  
في غير ذلك المعنى اذا وجد علاقة الى وقت وجود علاقة من العلاقات المعتبرة  
عند اهل البيان وعلى ثمانية وعشرون اراد بالقائل المولى العصام كما فهم  
لكن هذا الى كونه الجواز موضوعا بالنوع بذلك المعنى استعمال لاوضع الى ليس بوضع



انتهى قال امام الايوب قوله لكن هذا احتمال لا وضع استدراك من قوله نعم  
قد يقال بمعنى ان القول بان موضوع بالوضع صحيح صادق بالمعنى الذي ذكرناه  
لكن هذا القول بهذا المعنى من قبيل الاستحالة لا من قبيل الوضع فانه ليس فيه  
تعيين لذلك المعنى بل فيه مجرد الواضع عنه وجود العلاقة المحتملة في معنى  
يناسب الموضوع له فكان واضع لفظ الاسد للحيوان المفترس جواز احتمال  
في معنى آخر وقت اعتبار علاقة انتهى وقال البعض قوله نعم قد يقال  
الحي رد على من قال ان المجاز موضوع بالنوع وأشار الى رده بقوله لكن هذا  
استعمال لا وضع فكلمة نعم بمعنى النون والعين وسكون الهمزة محقة  
لمضون ما سبقها ومضمة قد انتهى قال بعض الافاضل قوله نعم قد يقال  
ان المجاز موضوع بالنوع الى جواب سؤال مقدر بطريق التسليم  
كأنه قيل ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع للمعنى يجوز احتمال  
في غيره الى فيدخل في التعريف جواز احتمال المجاز في المعنى المجازي  
مع انه ليس من افراد الوضع فاجاب بقوله نعم يعني سلماً قد يقال ان المجاز  
موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع للمعنى يجوز احتمال في ذلك الموضوع في غيره  
اي في غير ذلك المعنى اذا وجد علاقة من العلاقات المعبرة عند اهل البيان  
لكن هذا هو الجواز بمعنى جواز احتمال الموضوع في غير ذلك المعنى استعمال لا وضع  
لان المراد بالوضع التعيين الذي يكون منشأ للدلالة والفهم كما يشعر به قوله للعالم به  
وهذا الجواز ليس كذلك قال العلامة ان المعنى المجازي يفهم منه بواسطة القرينة  
لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز احتمال اللفظ في المعنى المجازي  
لكانت دلالة عليه وفهم منه عند قيام القرينة بجامها انتهى قال دود اقدس والوضع  
النوعي قد يكون بشوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين  
للدلالة بنفسه على معنى يفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم بان كل شيء آخر  
الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو لفرد من مدلول ما الحق باخره  
هذه العلامة وكل اسم غير الى نحو رجال ومسلمين ومسلمات فهو  
يلعب من مستحيات ذلك الاكم وكل جمع عرّف باللام فهو جميع تلك المستحيات  
ان

الى غير ذلك ومثل هذا من باب الحقيقة بل اكثر الحقايق من هذا البقيل  
كالصغر والخصوب وعامة الافعال والمشتقات والمركبات وبالجملة  
كل ما يكون دلالة على المعنى بالهيئة وقد يكون بشوت قاعدة دالة  
على ان كل لفظ متعين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة  
عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقاً مخصوصاً ودال عليه  
بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت  
من الواضع جواز احتمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالة عليه وفهم منه  
عند قيام القرينة بجامها ومثله مجاز لتجاوز المعنى الاصلي انتهى قال  
القصاص في شرح الوضعية ان الوضع مشترك بين معنيين احدهما تعيين  
بازاء المعنى وعلى هذا فالجواز موضوع لمعناه المجازي وثانيهما تعيين الشيء  
للدلالة على معنى بنفسه وعلى هذا لا وضع للمجاز فان تعيينه للدلالة عليه  
بقرنية كما افاده العلامة الثاني المحقق التفتازاني في شرح التبيين لكن استفاد  
من التلويح ان خروج تعيين المجاز عن هذا التعريف يجب ان يكون  
بقيد الدلالة وان قيد بنفسه لعد اذا حقق فيه ان تعيين المجاز لمعناه  
ليس للدلالة اذ الدلالة في المجاز حاصلة بالقرينة سواء وجد هذا التعيين  
اولاً فبين كلامه تناف ويكفي التفحص عنه بانه لا مانع من تعدد اسباب الدلالة  
على شيء الا يرس ان الدال بالالتزام للوضع لمدلوله الا لشيء كان له سبب  
دلالة ولا يتنافى كون هذا الوضع للدلالة حصولها به وانه فلا مانع من كون  
هذا التعيين لذلك الدلالة فمع كلامه في التلويح ان تعيين المجاز ليس  
لتحصيل اصل الدلالة فان اصل الدلالة من غير تعيين فهو لتحصيل نوع  
من الدلالة وهذا الدلالة المعبرة في طريق الافادة والاستفادة وهي  
الحاصلة بالتعيين لاجل ذلك المدلول بخلاف تعيين الحقيقة فانه لتحصيل  
اصل الدلالة غالباً وقد يكون لتحصيل الدلالة المعبرة دون اصلها  
كما اذا عين لفظ للامر الموضوع له او جزؤه فان الدلالة كانت حاصلة بدون  
وما ينبغي ان يثبت عليه انه اثبت العلامة الثالثة قدس سره في التلويح الوضع



للمجاز وسماها فائدة جليدة وانكره في شرح المفتاح حيث قال لم يثبت  
 من يوثق به القول بكون المجاز موضوعا وانما قالوا انه لا بد فيه من اعتبار  
 نوع العلاقة ففهم منه البعض ان هذا معنى الوضع الحقيقي ولم يثبت الاشراف  
 عدم القرينة ولا يبعد كل البعد ان يوفق بين كلاميه بوقوعهما في العلمين  
 انتهى حاصله ان يخالف كلاميه لتخالف اصطلاح العلمين فان التبيين  
 في المجاز في اصطلاح الاصول وضع وفي اصطلاح المعاني ليس بوضع  
 وفي الاصطلاح والوضع بهذا المعنى الثاني هو المشهور ويرد عليه  
 تقسيم الدلالة الوضعية واعتبار اشراط اللفظ وانفراجه وتراوفا اللفظ  
 وتباينها في غير ذلك وما ذكره موافق لما ذكره سيد الحقيقة في حاشية شرح  
 ان الوضع مشترك بين معنيين يبين اللفظ بازاء المعنى وتبين اللفظ  
 بازاء المعنى بنفسه انتهى كلامه قال العصام في حاشية المجاز ان تعيين  
 للمعنى المجازي ليس من افراد الوضع بالمعنى الاضطراري وهو ان يبين  
 للدلالة على معنى بنفسه وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاصح وهو تعيين  
 للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع قرينة انتهى كلامه  
 قال الرمزي في حاشية العصام قد صرح السيد الشريف في شرح المفتاح  
 ان من لم يجعل المجاز موضوعا باللفظ زاد في التعريف قيد بنفسه  
 فيكون مرادنا وذلك لان الوضع تعيين شيء لشيء وهذه المجاز  
 يعتبر مع القرينة انتهى كلامه قال قره ديه ويحتاج ان يعلم ههنا  
 ان للوضع معنيين احدهما جعل الشيء بازاء المعنى ليدل عليه بنفسه وهو  
 الاضطراري المتبادر الفارق بين الحقايق والمجازات المعبر في اصطلاحاتهم  
 من عند الترادف والاشتراف ومن الدلالة التثنية الوضعية ان دل على تمام  
 ما وضع والعقلية ان دل على جزئه او على خارج اللازم الذهني وعند التطبيقين  
 الاول مطابقة والثاني تضمن والثالث التزام واعلم ان الدلالة اما لفظية او غير لفظية والاول

والاول اما وضعية او عقلية او طبيعية وكذا الثاني واللفظ عند القرينين  
 اللفظية الوضعية وثانيهما جعل الشيء بازاء المعنى ليدل عليه ولو بمعدنة  
 قرينة وهذا المعنى الاصح الثالث دل الحقيقة والمجاز وينقسم كل من المعنيين  
 الى الوضع الشخصي وهو وضع اللفظ المحرر بخصوصه لمعنى كلي او جزئي  
 والوضع النحوي وهو وضع اللفظ المحرر بنوعه بثبوت قاعدة دالة  
 على تعيين اللفظ للمعنى للدلالة بنفسه كقولنا كل صيغة فاعل فهو من قام به  
 مصدره وكل ما يدل بالهية من هذا القبيل او بثبوت قاعدة دالة على ان اللفظ  
 المحذوع لمعنى فهو متعين لمتعلقه عند القرينة والمجازات كلها من هذا القبيل  
 وما حقه الشريف ان المجاز لا وضع فيه لاشخصيا ولا نوعيا فبني على المعنى  
 الاول للوضع وعلى الوضع الشخصي وما قاله التفازل ان فيه وضعا  
 نوعيا فحق المعنى الثاني له وعلى النحوي ففهم عدم المناقاة بين اثباته  
 في التلويح للمجاز وضعا وانكاره في شرح المفتاح واعلم ان معنيين التبيين  
 من الوضع الشخصي والنحوي باعتبار الموضوع وان الاقسام الاربع  
 الباقية التي عرفت سابقا باعتبار الموضوع له وقد جمعتها بهما فلا يكتفى  
 بتخصيص العصام بها الى الوضع الشخصي وبالوضع العام للموضوع لخاص  
 الى النحوي ولا يرد ما قاله انه لا يحتاج الى النحوي متبعا الى زيد فليست له  
 انتهى لعل وجهه ان في المشتقات قد بين احد طرأ باعتبار المادة والآخر  
 باعتبار التلفظ قياس مع الفارق وقد يقال ان تعدد زيد معلوم بالعقل  
 وتعدد الهيئات معلوم بالحوس والمعلوم بالعقل من العلوم الفلسفية  
 والمعلوم بالحوس من العلوم العربية والمعتبر معلوم العربية لا الفلسفية انتهى  
 قال صاحب الاضاح في شرح البكافية والوضع تعيين اللفظ للمعنى بحيث يدل عليه  
 بغير قرينة سواء كان التبيين من جهة واضع اللغة او غيره فيحمل الحقيقة  
 والشرعية والاصطلاحية والعرفية كالاسد والصلوة واللفظ الدالة وذلك  
 لان الاسد وضع في اللغة للمعنى المعروف فهو حقيقة لغوية والصلوة في الاصل  
 الدعاء ثم نقلها الشرع الى الاركان المعروفة والافعال المشهورة فصارت حقيقة شرعية

فان كان قد عرفت ان المجاز لا يحتاج الى وضع نوعي ولا شخصي ولا ان كان قد عرفت ان المجاز لا يحتاج الى وضع نوعي ولا شخصي ولا ان كان قد عرفت ان المجاز لا يحتاج الى وضع نوعي ولا شخصي ولا ان كان قد عرفت ان المجاز لا يحتاج الى وضع نوعي ولا شخصي



واللفظ في اللغة الرمي ثم نقل في اصطلاح النحاة الى ما يتلفظ به الانسان الخ  
فصار حقيقة اصطلاحية والادابة في اصل اللغة ما يدب في الارض ثم نقلها  
العرف الى ذات القديح الاربع من الخيل والبغال والحمير فصارت حقيقة  
عرفية فليح هذا يلزم ان لا تكون الجازات والالفاظ المشتركة كلمات  
لاختيارها الى القرينة قلنا الجاز موضوع باعتبار وضع الاصل الحقيقي  
واما المشتركة فتدبر بنفسه على معنى احتياجه الى القرينة لتعيين المراد  
منه للتابع لاجل الدلالة انتهى كلامه قال عبد الوهاب في شرح الوليد  
والقرينة المطلقة ما يفصح عن المعنى المراد لا بالوضع وعلى امانته او معينة  
اما المانعة فهي ما يمنع عند ارادة المعنى الحقيقي حقا او عقلا او شرعا  
او عادة واما معينة فهي ما يبين المراد ويوضحه في الجاز لا بد له من قرينتين  
مانعة ومعينة والكناية لا بد لها ايضا من قرينتين للامتنان  
و قرينة معينة للمراد والمشتد لا بد له من قرينة معينة له واما الحقيقة  
فلا يلزم ان يكون لها قرينة انتهى والنفي في تعريف الكناية وهذا الكلمة  
المستعملة في لازم ما وضعت له بلا قرينة مانعة راجع الى القيد وهو  
مانعة والمقيد مدحول لا والمعنى بقرينة غير مانعة فلا يلزم من نفي القرينة  
المانعة نفي القرينة مطلقا وانما يلزم لو كانت النفي راجعا الى المقيد  
انتهى قال قره دهر في شرح العلاقة والنفي راجع الى القيد فلا يرد على  
بقول المفتاح ولا بد لها من دلالة حال للمراد انتهى ونقل عنه في عبارته  
المفتاح اشعار بان قرينة الكناية لا تكون لفظية ولا كيفية جاز انتهى  
وقا يشق ان يثبت عليه في هذا المقام بان القرينة المعينة غير مختصة بالكناية  
بان يوجد في كل من الجاز والكناية بخلاف القرينة المانعة فانها مختصة  
بالجاز اذ هي ما به الامتياز بينهما كما صرح به في حاشية العاصم قال  
السيد حافظ في حاشيته على علي قدس سره اعلم ان القرينة مع العلاقة مصححة  
والقرينة المجردة مرجحة في الجاز والقرينة مع الوضع مصححة الاستعمال في الحقيقة  
والقرينة المجردة مرجحة فيها واعلم ان الاحتياج الى القرينة المانعة في

١٥٠  
في الجاز مجرد صحة الاستعمال والمنفي عنه في الحقيقة لصحة الاستعمال  
لانها حاصلة بالوضع دون القرينة واعلم ان مصحح الاستعمال قسمان  
وضع في الحقيقة وعلاقة في الجاز انتهى ولوقيل ان الواجب من جانب  
ان الجاز موضوع بالوضع سمي به ان القول بان كل موضوع لمعنى محدد  
استعماله في غيره اذا وجد علاقة وضع وان لم يكن وضعه عندكم قال بعض  
قوله وقيل سمي به ان هذا المعنى او هذا القول وهو ان كل موضوع لمعنى  
يجوز استعماله في غيره اذا وجد علاقة انتهى فعلم منه ان الوضع النحوي  
قسمان الاول تعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى وهو في غير الجاز والثاني  
ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره اذا وجد علاقة وهو في الجاز قال  
بعض الافاق مثل قوله ولوقيل سمي به ان هذا الجواز وضعه مفعول ثان لسمى  
وهو من ملحقات افعال القلوب ان ولوقيل سمي به وضعه كما سماء العلامة  
التفانز الى لكن قال بعده ما حاصله ان الوضع عند الاطلاق يراد به تعيين  
او الرسمية وهذا المراد بالوضع المأخوذ في تعريف الحقيقة والجاز انتهى قال  
امام الايدوب قوله ولوقيل ان الواجب من جانب من قال ان المعنى موضوع  
واذعي انه ليس بمعنى ما قلت بل بناء على اننا سمي به ذلك القسم المخصوص  
وضعا وان لم يكن وضعه بالمعنى انتهى ذكرتم فلامتاحة ان فيصيح هذا القول لانه  
لامتاحة ان لا مناقشة ولا منازعة في الاصطلاح ان في تسمية قوم واتفاقهم  
في اطلاق لفظ على معنى خاص والمشاكلة بشبهه الحاء من الشح بمعنى البخل  
و المنع ولكن قد نقل عن ابن الكمال ان قولهم لامتاحة في الاصطلاح لم يريدوا به  
الرخصة العامة بل ارادوا به الرخصة في الجملة يعني انهم جوزوا للاحداث احداث  
مصطلحات غير مصطلحات القدماء ولا منع فيه والله اعلم قال حسين كفوي في كلياته  
قوله فلامتاحة في الاصطلاح ان لا مضايقة فيه بل لكل احد ان يصطلح على ما يشاء



إلا أن رعاية المداققة في الأمور المشهورة بين الجمهور أولى وأجبت انتهى  
أو قوله فلا مشاحة في الاصطلاح أو لامضايقة ولا منازعة فيه كذا في شرح  
المواقف قال صاحب منافع الاختيار قوله فلا مشاحة في الاصطلاح  
أو لا محنة ولا منع فيه انتهى قال عبد العزيز البنيوي قوله فلا مشاحة  
في الاصطلاح وعن شميم السني لا ولا تسمى وضعا وتقيينا إلا ما ذكرنا  
أنه فظهر أن ما ذكرناه هذا فقد ظهر أن الوضع قال البعض قوله فظهر  
أن الوضع الخ تفرع على قوله وأما المجاز فينتج أنه انتهى قال إمام الأيوبي  
الأنباري عليه رحمة الرباني قوله فظهر أن الوضع الخ ينتج لما سبق  
من بيانه تعريف الوضع والاستعمال وبأن كل واحد منهما مبني للآخر  
بحسب المفهوم أو إذا كان كذلك ظهر أن الوضع يخص الحقيقة ولا يوجد  
في غيرها من المجاز والكناية لأنه لا يقيس فيها قال صاحب منافع الاختيار  
لا يخفى عليك أنه مبني على أنه لا يقيس في المجاز كما أجاب به في حاشيته  
على الامتنان عن الاعتراف بنقص تعريف الوضع لعدم كونه مانعا عن دخول  
المجاز فيه وقد عرفت ما في الجنب عليه والاستعمال أو أن الاستعمال يعمها  
أو يعم الحقيقة والمجاز والكناية يعني أن بين الوضع والاستعمال عموم وخصوص  
مطلق بحسب الحقيقة فإن الحقيقة لما كانت عبارة عن الكلمة المستعملة فيها وضعت له  
وجد فيها الوضع والاستعمال بخلاف المجاز والكناية فإنها لما كانت بعيدتين عن الكلمة  
المستعملة في غير ما وضعت له يوجد فيها الاستعمال لا الوضع وأعلم أن ما ذكره  
الشراح ههنا هو بعينه عبارة الامتنان كذا قاله إمام الأيوبي وقوله لم يمتنع  
بالوضع المفهوم من الموضوع الذي ذكره مرقا يعني أن اللام متعلقة في الحقيقة  
بالوضع لأن الجار والمجرور يتعلق في الحقيقة بالمصدر لكونه أصلا وفي الظاهر  
بالفعل الاصطلاحي كما يقال الجار والمجرور في قولك زيد في الدار خبر في الظاهر  
والجار في الحقيقة ما يتعلق به وقيل إن الموضوع لكونه بمعنى الماضي لا يجوز أن يدل فيجب أن يقدر

و يتعلق قوله لم يمتنع اليه كما اشرنا اليه قال بعض الأفاضل قوله لم يمتنع  
بالموضوع على أنه مقول به غير صحيح لئلا أنه مقول له لعدم كونه اللام هنا  
للتعليل بل صلة الموضوع وأعلم أن الصلة تطلق في هذه النسخ على ثلاثة معان  
الأول صلة الموصول أو حشوه لما قال ابن يعيش رحمه الله أكثر الخبيرين  
سمي صلة الموصول صلة وسيبويه حشوا بمعنى أنها ليست أصلا وانما هو  
زيادة تتم الاسم وتوضح معناه والثاني الزائد والثالث حرف الجر الذي  
يسمى به الفعل الخ المفعول مثل مررت برزيد فالباء صلة أو وصلة كما في الأبناء  
والنظار الخ الخودية للسيوطي نقلا عن الأندلسي والمراد ههنا بها المفعول الأخير  
فاحفظ فانه من الحور المقصورات كما في حاشيته أنوار التنزيل للشهاب  
بخلاف اللام في قوله هم حروف الهجاء الموضوعات لغرض التركيب فانه  
للتعليل كما يدل عليه الغرض لا للصلة كما زعم بعض أرباب الحديث ويخالف  
في مفهوم حروف الجر وهو ما وضع لأقضاء الفعل أو معناه إلى الاسم  
أو المأول به أو عمل عليه فانه يحتمل الوجهين كما صرح به في مثله وهو في الاصطلاح  
ما يقصد به وهو ههنا ما يقصد بلفظ كما يسمى ولما كان هذا اللفظ متقدما  
أراد الشراح بيانه فقال هو أو لفظ المفعول في الأصل أو في أصل اللفظ  
مصدر ميمي لكونه على وزن مفعول من عنى عن معناه أو قصد قصد أو قال  
عن المسمى كونه في الأصل في اللفظ مصدر ميمي عن المقصد  
ثم نقل أن ذلك اللفظ ابتداء أو قبل جعله بمعنى المفعول مع بقائه عن معناه المصدر  
فيكون هذا النقل من قبيل نقل السبب إلى المسبب أو السبب اللام الخ المزموم  
أو السبب المتعلق بالكسر إلى المتعلق بالفتح أو بعد جعله من قبل جعل ذلك اللفظ  
بمعنى المفعول فيكون هذا النقل من قبيل نقل السبب إلى المسبب أو السبب اللام الخ المزموم  
بمعنى المقصود سواء قصد به أولا أو اما المصطلح فهو المقصود به قال الشراح  
قوله هو أو لفظ المفعول في الأصل أو في أصل الوضع مصدر ميمي ثم نقل أن اللفظ ابتداء



ان قبل جعله بمعنى لا المفعول او نقل بعد جعله الى المعنى من المفعول الى ما يقصد  
 متعلق بالنقل الى الى شئ يقصد تفهيم شئ وهذا هو معناه الاصطلاحي  
 فيكون هذا المعنى الاصطلاحي هو الحاصل بالمصدر بمعنى ما يتعلق به المقصد  
 شئ الى بلغة او غيره قال بعض الحكماء قوله الى ما يقصد متعلق بنقل شئ  
 وهو اهم من ان يكون لفظا او غيره الى الى ما يقصد شئ صريحا او ضمنا او تبعا  
 فدخل فيه المعنى المطابق والمضغ والالتزامى كذا قاله الافصح قال  
 صاحب منافع الاختيار قوله الى ما يقصد شئ ويراد به صريحا او ضمنا او تبعا  
 سواء كان بحسب الوضع او لا فدخل فيه المعنى المطابق والمضغ والالتزامى  
 وغيرهما كما اذا سئل وارادته حضورك قال هذه افندي اعلم ان اللفظ  
 اذا وضع باراء الشئ فذلك الشئ من حيث انه يدل عليه اللفظ يسمى مدلول  
 ومن حيث يقصد باللفظ يسمى معنى ومن حيث يحصل منه يسمى مفهوما  
 ومن حيث كونه الموضوع له يسمى مستمرا والمستمرى اعلم من المعنى في الاحتمال  
 لتناوله الافراد والمعنى قد يخص بنفس المفهوم مثلا يقال لكل من زيد وبكر  
 وعمر معنى للفظ الرجل ولا يقال انه معناه والمدلول قد يقع من المعنى  
 لتناوله المدلول المضغ والالتزامى دون المعنى او اهم زمانا مطوف  
 على قوله مصدر ميمي الى او هو في الاصل اهم زمان كما دل عليه الوزن بمعنى  
 زمان المقصد او مكان الى او اهم مكان بمعنى مكان المقصد ثم نقل الى  
 ذلك اللفظ من احدى اليه الى الى ما يقصد شئ لوجود المناسبة بين  
 والمنقول اليه ولا شك في وجود المناسبة بين المقصود شئ  
 وبين الزمان او المكان بحيث يصح ان ينقل اهم احدى الى الاخر فلا يرد  
 بان لم يكن من قبيل نقل اهم العام الى الخاص كما هو الشايع في المنقولات  
 لانه غير واجب بل الواجب وجود المناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه  
 وهذا قد وجد كذا قاله الاستاذ قال امام الايدوب قوله ثم نقل الى  
 من احدى الطرفين اليه الى الى معنى ما يقصد شئ المناسبة بين المفعول بالظرف زمانا  
 او مكانا فيكون هذا النقل من قبيل نقل اهم المحل الى الحال انتهى قال بعض الحكماء

قوله ثم نقل الى الى المعنى من احدى اليه الى الى ما يقصد شئ لوجود المناسبة  
 بين المعنى المنقول عنه والمنقول اليه ولا شك في وجود المناسبة بين المنقول  
 والظرف بحيث يصح ان ينقل اهم احدى الى الاخر انتهى وقال الاخر  
 قوله ثم نقل الى الى لفظ المعنى من احدى اليه الى الى ما يقصد شئ لماناسبة  
 بين المقصود شئ وبين زمانه او مكانه بحيث يصح ان ينقل اهم احدى  
 الى الاخر لا يقال ان زمان الحدث ومكانه يباين مفعوله فيكون ما يقصد  
 باللفظ تحت المقصد حتى يصح نقله اليه لانا نقول ان بين المفعول  
 والظرف مناسبة يصح ان ينقل اهم احدى الى الاخر او اهم مفعول  
 بالرفع على انه مطوف على ما قبله الى او هو في الاصل اهم مفعول  
 لفظا او معنى في الاصل الى وهو في اصله القريب حين كونه اهم مفعول  
 معنى بشئ يد الياء كرمي وفي اصله البعيد معنوي كرمي اجتمعت  
 الواو والياء وسبقت احدىهما الاخرى بالكون فقلبت الواو  
 ياء وكسر ما قبل الياء لصحة بناء الياء واو غنت وضار معنى كرمي  
 قال امام الايدوب وفي اصله البعيد معنوي كرمي فقلبت الواو ياء  
 لاجتماع الواو والياء في كلمة مع تقدم الساكن منهما ثم ادغمت الياء  
 في الياء ثم كسرت الضمة لصحة بناء الياء ثم خفت الى ذلك اللفظ  
 على غير القياس بحذف احدى اليائين وتبدل الكسرة فتى وقب الياء  
 الاخرى الفا كذا في الافصح ونقل الى ثم نقل ذلك اللفظ الى ما يقصد  
 فيكون هذا النقل من قبيل نقل العام الى الخاص يقع من قبيل نقل اهم العام  
 الى الخاص وقال الفاضل القصم في حاشية الجامي وهو ان كونه لفظ المعنى  
 اهم مفعول اقرب الوجود في لفظ المعنى اربع احتمالات مصدر ميمي او اسم فاعل  
 او اهم مكان او اهم مفعول لكن الاقرب الى الطبع كونه لفظ المعنى اهم مفعول  
 لانه المقصود من اللفظ وهم التفضيل او الاضيف يضاف الى الجمع حقيقة كما لرجال



او معنى كالقدم كما يقال زيد افضل الرجال او زيد افضل القدم  
انتهى قال امام الايوب قوله وهو ان هذا الوجه ينبغي ان يكون اصل  
المفعول او كونه في الاصل اسم مفعول او كونه في الاصل معنى كرمي  
اقرب الوجوه ان اقرب الوجوه الثلاثة الى المفعول اليه بحسب المعنى  
لعدم الاحتياج الى ارتكاب النقل من اصل معناه لاتفاق المفعول  
والمفعول اليه في كونهما بمعنى المفعول كذا قال امام الايوب قد البصير  
وهذا اقرب الوجوه بحسب المعنى لقرب وجه المناسبة الى الفهم لكن لا نظير  
للتخفيف من ذلك اللفظ لانه تخفيف غير قياسي ولذا كان ابعد ما يجب  
اللفظ قال امام الايوب قوله لا نظير لتخفيف من جعله تخفيفا من مثله  
ولذا قال وهو ابعد ما لفظا لعدم النظر انتهى قال الرافعي في حاشية  
قوله وهو اقرب الوجوه معنى الخ لا يذهب عليك انه لابد ان ينقل  
من هذا المعنى الى المعنى الاصطلاحي اعني القصد بالسبع فان المعنى اسم مفعول  
اعم منه فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص لكنه اقرب من النقل حين كونه  
مصدرا ميمتا فانه يحتاج الى جعله معنى المفعول ثم نقل الى المعنى الاصطلاحي  
وكذا اقرب منه حين كونه اسم مكان فان مناسبة العام للخاص اسهل من منته  
الفرق لمفعوله فيكون اقرب الوجوه معنى قوله وابتعد ما لفظا لانه تخفيف  
غير قياسي انتهى قال بعض الافاضل قوله وهو ان هذا الوجه ينبغي ان يكون  
في الاصل اسم مفعول بمعنى المقصود مطلقا ثم نقل الى المقصود بفتح اقرب  
الوجوه بحسب المعنى لان فيه نقل اسم العام الى الخاص كما هو الشايع في النقل  
لكن لا نظير في قواعد العرب لتخفيف ولذا اخره وقيل لكن لا نظير ولا قياس  
في كلام العرب لتخفيف ولذا اخره وخرج به ان خرج بذكر المعنى في تعريف الكلمة  
او خرج بقوله المعنى عن تعريف الكلمة حروف الهجاء من حروف ركب منها  
اللفظ فاضافة الحروف الى الهجاء اضافة السبب الى المسبب قال عبد القادر  
قوله

تكرار اللفظ في نقل العام الى الخاص لا يوجب نقل اسم المفعول الى المعنى الاصطلاحي

قوله حروف الهجاء من حروف تعد باسمها كالف وبا وهي حروف اللبابة  
المقابلة لحروف المعاني انتهى قال الفارسي قوله وخرج به حروف الهجاء  
من بعض حروف الهجاء لان هذه القضية مهمل والمهملة في قدة الجزئية  
فلا يرد ما يرد الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى احراز عن الحروف  
الموضوعة بازاء المعنى كهمزة ولام الجر ولام الابتداء وحروف العاطفة  
قال الكشي في حاشية العصام اقول لا يخفى على ذي فطرة سليمة  
ان همزة الاستفهام ولام الجر ولام الابتداء وواو العطف وفاؤه  
وامثالها ليست من حروف الهجاء وانما هي كلمات في بعضات الحروف  
ولا يجوز اخراجها لكونها كلمات وحروف الهجاء وهي التي تعد باسمها  
ويركب منها الكلمات وهي التي بقيت على حالها من غير ان يكون كلمات  
وعلى خارجة بقوله المعنى بلا شبهة لعدم كونها موضوعة لمعنى فالحكم  
بجميع حروف الهجاء صحيح انتهى قال امام الايوب وقوله الموضوعة  
لغرض التركيب بالرفع على انه صفة الحروف احراز عن الحروف الموضوعة  
لمعنى كهمزة الاستفهام ولام الجر وجواب القسم والعاطفة فانه كلام  
من حروف الهجاء لكنها لا تخفى عن تعريف الكلمة لانها موضوعة للغرض  
التركيب بل موضوعة بازاء المعنى فقوله الموضوعة لغرض التركيب  
لا بازاء المعنى احراز عن امثالها من الحروف المفردة الموضوعة بازاء المعنى  
كذا في العصام انتهى لعل مراده بقوله فان كلاهما من حروف الهجاء  
بحسب المصطلح لان كلاهما غير موضوعة لغرض التركيب بل موضوعة بازاء المعنى  
قوله ثم ان ذكره الخ جواب عن اعتراف المعترض بان الوضع ينبغي عن ذكر المعنى  
لانه داخل في مفهومه فلا حاجة الى ذكر المعنى بعد ذكر الوضع في تعريف الكلمة  
واجاب عنه بقوله ثم ان ذكره الخ قال بعض المحققين قوله ثم ان ذكره الخ جواب سؤال  
مقدركا انه قيل ان المعنى داخل في مفهوم الوضع فذكر المعنى في تعريف الكلمة  
مستدرك فاجاب عنه بقوله ثم ان ذكره الخ وبعبارة اخرى قيل ان ذكر المعنى



بعد الاستدراك لان الوضع يقع عن ذكره لان المعنى داخل في مفهومه واعراب  
عنه بقوله ثم ان ذكره الى وقال الآخر قوله ثم ان ذكره جواب سؤال مقدر  
فكانه قيل ان المعنى داخل في مفهوم الوضع اذ الوضع تعيين شيء لشيء والشيء  
الثاني هو المعنى فلا حاجة الى ذكر المعنى بعد ذكر الوضع فهنا فاجاب بقوله  
ثم ان ذكره الى او كما انه قيل ان المعنى داخل في مفهوم الوضع فيكون الوضع  
مفنيا عن المعنى ويكون المعنى مستدركا فالاولى الفصل في الوضع وعدم ذكر المعنى  
بعده فاجاب بقوله ثم ان ذكره الى او كما انه قيل ان قيد الوضع مفني عن المعنى  
لانه داخل في مفهومه فيكون ذكره بعد الوضع مستدركا فيلزم احتمال التعريف  
على المستدرك حاصل الجواب لما شئتم كونه ذكر المعنى بعده مستدركا ولزوم  
استعمال التعريف عليه وانما يكون ذكره مستدركا ويلزم احتمال التعريف عليه  
لولا ان ذكره بعد تقريرا بما علم التزاما انتهى قال امام الايوب وقوله  
ثم ان ذكره اشارة الى دفع تدعيم الاستدراك في التعريف بذكر المعنى  
فقال ان ذكر المعنى وزيادة بعد الوضع من بعد ذكر الوضع في ضمن قوله  
الموصوع مع كونه من كونه المعنى داخل في مفهومه من في مفهوم الوضع  
وتعريفه كونه الوضع عبارة عن تعيين شيء لشيء وهو من الاسماء الاضافية  
فلا بد في حقه تحقق الشئيين اللفظ والمعنى ولما كان الوضع لا يكون الا المعنى  
فان قيل انه المعنى لو كان داخل في مفهومه لكانه معنى تفنيا لا التزاما  
هذا باطل فالاولى ان يقول مع كونه مأخوذا في مفهومه قلنا ان المعنى  
في تعريف الوضع كالبر في تعريف البصر فيكون خارجا فان البصر مضاف الى  
في تعريف البصر وهو عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا والمضاف الى خارج  
عن المضاف وكذا فيما نحن فيه فان المعنى مضاف الى بواسطة اللام وما قيل  
ان الاضافة بلفظ حرف الجر تختص بالفعل وانما يقتضيه فتحصن باللام  
ليس بشئ يقتضي خبر ان هو ذكر المعنى وزيادة يقتضي بما ان بالمعنى الذي  
علم ان ذلك المعنى التزاما من لا يقتضي معنى ان لفظ المعنى وان علم التزاما  
به لانه الوضع عليه دلالة التسمية لكنه لم يعلم بذكره صريحا ومثل هذه الزيادة

ومثل هذه الزيادة لا يكون مستدركا كذا قاله امام الايوب فان قيل هذا  
ان قوله التزاما لا يصح لان شرط الالتزام ان يكون المدلول الالتزامي  
خارجا عن الموصوع له وهنا جزء لا خارج بشهادة قوله مع كونه داخل  
في مفهومه فبين كلاميه تناف قلنا التركيب الاضافي يستعمل في ثلثة اوجه  
لان المضاف اذا اخذ من حيث ذاته يكون المضاف والمضاف اليه خارجا  
واذا اخذ من حيث هو مضاف فالامثلة داخله والمضاف اليه خارج  
ففي هذين التقديرين يقع هذا القول لكن المراد هنا الثاني لا الاول  
فتكون الاضافة الى المعنى داخل في مفهوم الوضع ويكون المعنى الذي  
كان مضافا اليه بواسطة اللام خارجا عنه فلا يكون بين كلاميه تناف  
ويصح قوله التزاما واذا اخذ من حيث المجموع يكون الاضافة والمضاف اليه  
داخلين وحي لا يصح هذا القول لكنه ليس بمراد هنا قال بعض الحكماء  
الاولى ان يقول ضمنا اذ المعنى جزء داخل في مفهوم الوضع يشهد قوله  
مع كونه داخل في مفهومه الا ان يقال مجرد دخول الشئ في المفهوم لا يوجب  
كونه جزءا منه ثم القصر بما علم التزاما لا بد فيه من ثلثة فهي لان دلالة الالتزام  
لم تكن معتبرة بل كانت مبهورة من متروكة في التعريف عند عدم انضمامها  
لانها غير متناه واما في الاشعار والمراسلات فمعتبرة غير مبهورة ولذا  
قال في التعريف قال بعض الحكماء قوله لان دلالة الالتزام مبهورة في التعريف  
وكذا مبهورة في العلوم عند الجمهور واما في الاشعار والمراسلات فغير مبهورة  
فالاولى للشارح ان يقول في التعريف والعلوم ومعنى قولهم دلالة الالتزام  
مبهورة ان احتمالها مبهورة لان نفسها مبهورة فلو ترك المعنى في التعريف  
لدلالة الوضع عليه لزعم ارتكاب ما كان متروكة ومبهورة في التعريف  
فلا غير لابق فتأمل انتهى وجه التأمل ان الغرض من التعريف التبيين وهو  
لا يحصل اذا ارتكبت دلالة الالتزام في التعريف فيفوت الغرض او وجه الغرض  
من التعريف تبيين ماهية المسمى بالفتح وهو لا يحصل اذا ارتكبت دلالة الالتزام  
في التعريف لعدم تناظرها فيفوت الغرض قال الاستاذ واما كونه دلالة الالتزام



مبرورة في التعريف فانما هو بالنظر الى مطلق اللزوم وهو غير متناه  
 او بالنظر الى مطلق البين وهو غير منضبط بل مختلف باختلاف الاشخاص  
 والكلام ههنا فيما هو بين بالنسبة الى كل الاشخاص على ان قد لهم  
 دلالة الالتزام مبرورة معناه ان استقامتها مبرورة لان نفس الدلالة  
 مبرورة والكلام في الثاني انتهى وقال الاخر قد لا دلالة الالتزام مبرورة  
 في التعريف لان فيها خفاً ينافي الايضاح المقصود من التعريف اذ دلالة الالتزام  
 عسيرة الضبط لا يحتاج الى القرينة انتهى قال صاحب الافتتاح والمقترن  
 ان يقتضى بان الوضع يقع عن ذكر المفعول لانه لا يمكن الالمع ويمكن ان يجاب عنه  
 بان يقال نعم لا ان دلالة عليه بالالتزام والدلالة الالتزامية مبرورة  
 في التعريفات فتدله فعل هذا ان يقع ذكر المفعول لذلك الصريح متعلق  
 بقوله يرد عليه ان على المص ان السات يلزم منه قال بعض المحققين  
 ولما كان ذكره بعده تصرحاً بما علم التزاماً توجه عليه سؤال قتره  
 بقوله فعل هذا يرد الخ والفاء في فعله فصحة والجواب متعلق بقوله  
 يرد وهم الاشارة الى ان ذكره تصرحاً بما علم التزاماً  
 يعني اذا كان ذكره تصرحاً بما علم التزاماً فيلزم على هذا الرد عليه بان  
 الخ انتهى وقيل الفاء في قوله فعل هذا منسائية ان نشأ من هذا ورود  
 بان يلزم انتهى قال امام الايوب وقوله فعل هذا يرد عليه انه يلزم  
 ان اذا اندفع الايراد فزيادة لفظ المفعول يانه تصرح بما علم التزاماً  
 لانه تصرح به تصرح حتى يرد سؤال الاستدراك يرد عليه سؤال  
 اخر بانه اذا كان الذكر صريحاً فيما علم التزاماً امر الجواب في التعريفات  
 يلزم منه ان يذكر ان المص في تعريف الكلمة الدلالة ان يلزم ذكر لفظ  
 الدلالة وزيادته ايضا ان يلزم ذكر المفعول وزيادته لان دلالة الوضع  
 متعلق بقوله يلزم وعلته ان لان دلالة لفظ الوضع المذكور ضمناً على وجود  
 الدلالة التزامية لان فهم الشيء من ادراك الشيء يلزم ان يكون الشيء  
 بحالته

بحالته يلزم من العلم به العلم بشئ آخر ايضا ان كما ان دلالة الوضع  
 على وجود المفعول التزامية بل دلالة الوضع ترقى على لزوم ذكر المفعول  
 وزيادته يلزم ذكر الدلالة وزيادتها لان الشيء في التعريف  
 كلما كان اخفى كان ذكره وزيادته اوجب واذا اقتضى خفاً فهم المفعول  
 ذكره صريحاً يكون اقتضاه ذكر الدلالة اولى لان دلالة الوضع  
 على المفعول ان على وجود المفعول اوضح منها ان من دلالة الوضع عليها  
 ان على وجود الدلالة قال عبد العزيز النير في اوضح منها عليها  
 والضمير الاول راجع الى دلالة الوضع والثاني راجع الى الدلالة المتأخوة  
 لدلالة الوضع عليها انتهى قال بعض المحققين والضمير الجور  
 بين وهذا المفضل عليه يرجع لنفس دلالة الوضع والضمير الجور يعلى بعد  
 للدلالة اي كان يلزم ذكرها يعني ان كلاً من الدلالة والمفعول يدل عليه  
 الوضع التزامية لكن دلالة الوضع على المفعول اوضح من دلالة الوضع  
 لذكره متعلق باوضح ان يكون المفعول مذكوراً في مفهومه ان في مفهومه  
 وهو تعيين الشيء الثاني المذكور في قوله تعيين شيء لشيء الى وذلك  
 لان الشيء الثاني فيه عبارة عن المفعول قال بعض المحققين والمص وقوله  
 لذكره في مفهومه ان ذكر المفعول في مفهوم الوضع تعليل للاوضحية ان بخلاف  
 الدلالة فانها لم تذكر في مفهومه وعلى لارته للموضع مرتبة عليه انتهى  
 قال عبد العزيز النير في قوله لذكره في مفهومه اقول علته للاوضحية  
 والضمير الاول راجع الى المفعول والثاني راجع الى الوضع الشخص  
 بقرينة تبادره فان قلت حين كونه مذكوراً في مفهومه يكون المفعول  
 جزءاً من مفهوم الوضع فيكون دلالة عليه تضمينية والشارح جعلها التزامية  
 في ذكر دلالة المص على البصر انتهى قال الشارح في حاشية الامتياز  
 فان قيل فان ذكره في مفهومه كان جرم معناه فيكون تضمينية قلنا تذكر دلالة المص  
 على البصر تعف على الجواب انتهى وفي الحاشية وجهه ان البصر في تعريف المص

في تعريف المص

في تعريف المص



ليس عدم البصر الخ ليس جزءا من معناه فانه مضاف اليه والمضاف اليه خارج  
عن المضاف فلذا المبنى في تعريف الوضع مضاف اليه بوسطه اللام انتهى  
ويمكن ان يقال في الجواب مجرد ذكر الشيء في المفهوم لا يوجب كونه جزءا منه  
كما سبق من ان دلالة الوضع على وجود المبنى الترابية والحاصل ان وجوب  
الذكر اذا كان مبيها على اخفائية دلالة المذكور عليه وواضحته ومتفاوتا  
في الوجوب بتفاوتهما يكون ذكر الدلالة الزم من ذكر المبنى لان دلالة  
المذكور وهو الوضع على وجود الدلالة اخفى من دلالة المبنى وجود المبنى  
فان المبنى للزم قريبا للوضع بخلاف الدلالة فانه لازم بعيد واذا كان التصريح  
بما علم الترابية باللائم القريب اوجب يكون التصريح بما علم باللائم البعيد  
اولى بوجوب الذكر كما قاله امام الايدوب قال بعض الحكماء قوله فعل فلذا  
يرد عليه ان فيرد على المصنف بناء على هذا ان ذكر المبنى للتصريح بما علم  
الترابية او على هذا الجواب انه لا يلزم من ذكر المبنى لذلك التصريح  
او من هذا الجواب ان يذكر المبنى الدلالة في تعريف الكلمة ايضا  
ان كما ذكر المبنى لان دلالة الوضع عليها ان على الدلالة الترابية جزاء  
يربطا ان كما ان دلالة لفظ الوضع على المبنى الترابية بل دلالة الوضع  
على المبنى يعني ان كلام الدلالة والمبنى يدل على الوضع الترابية لكن  
دلالة الوضع على المبنى اوضح منها من دلالة الوضع عليها ان على الدلالة  
لذره ان المبنى في مفهومه ان في تعريف الاصطلاح للوضع كما سبق  
في تعريفين شيء لشيء فان الشيء الثاني هو المبنى الذي ذكر  
في مفهوم الوضع بخلاف الدلالة انتهى قال البعض قوله كما سبق ان كما سبق  
مفهومه او كما سبق ذكره في مفهومه او كما سبق في مفهومه فليس سميها  
عن سميها واختار ما شئت وقال بعض الكل قوله ذكره في مفهومه ان دلالة  
ويمكن ان يكون المراد لذكر المبنى قيدا في مفهومه لاجزائه كما يوجه قوله  
فيما سبق مع كونه داخل في مفهومه كما سبق من كونه داخل في مفهومه لا يقال  
كونه داخل في مفهومه يوجب كونه جزءا منه مع انه ذكر المبنى في مفهومه قيدا  
لاجزاء

لاجزاء لاننا نقول ان مجرد دخول الشيء في المفهوم لا يوجب كونه جزءا منه  
بل يوجب انتهى قال الاستاذ قوله كما سبق ان مثل المبنى الذي سبق ذكره  
في مفهوم الوضع والمبنى في هذا المقام ان في مقام تعريف الكلمة  
او في تعريف الكلمة وفي اختلافهم في ذكر بعض القيود وتركه قوله  
والوضع طرف مستقر خبر مقدم بتقدير المتعلق مكره قدم للحصر ان التحقيق  
المذكور للمصنف لا يغيره بل لا يغيره في اول النظر عن كونه التحقيق  
المذكور له وقوله في هذا المقام طرف مستقر خبر بعد خبر بتقدير المتعلق  
مكره ايضا في التفسير للحصر ان التحقيق المذكور في هذا المقام  
ملا في غيره قوله تحقيق مبدء مقرر والجملة استنباطية والتحصيل بتقدير خبر  
وقوله فيكون صفة موصفة وكاشفة لا حقيقة بما عرفت انفا في الامتنان  
متعلق بالمذكور وهذا جواب سؤال مقدركا انه قيل ان كان للمصنف  
في هذا المقام تحقيق مذكور في الامتنان حتى راجعناه وطالعناه ليتضح لنا  
المقام حق الا تصاح فاجاب بقوله والمصنف في هذا المقام تحقيق مذكور  
في الكتاب المسمى باسم الامتنان قوله ومن اراد التفصيل ان جواب عن سؤال  
مقدركا انه قيل ومن اراد التفصيل والتحقيق فانه ان كتاب رجع  
واجاب بقوله ومن اراد التفصيل والتحقيق فليس رجع بسكون اللام  
لاخر غايته لان لام الامر يمكن التحقير بعد الفاء والواو وعلم نحو  
ولتأت طائفة اخر لم يمتوا فليصتوا وعلم ليقتضوا ومن اراد التفصيل  
والتحقيق فوجب عليه الرجوع اليه من الالزام ان يعني الى الكتاب المسمى  
باسم الامتنان فانه ذكر فيه اختلافهم في تعريف الكلمة بزيادة القيود  
وتركها وذكر بعضها بدل بعض فقال فالزقشون والمطرز ذكر آخر قيود  
اللفظ والدلالة والمبنى والمفرد والوضع والبن الحاصب من بقية حذفوا  
الدلالة والكشفوا بذكر الاربعة اللفظ والوضع والمبنى والمفرد والمصنف



البيضاوي صاحب كتاب اللب وهو من الامتحان فقال الكلمة ما وضع  
لفرد وذكر في وجه ترك المعنى والدلالة ان دلالة الوضع على المعنى اوضح  
من دلالة على الدلالة ثم بعد ما ذكره اختار تعريف الزمخشري والمطري فقال  
الزائد مقدم لكن يتبع ان الاية المصنفة تتبع بعد ما يتحقق الزائد في هذه  
الرسالة وفي الاظهار اوصف رسالة الاظهار ابن الحاجب في ترك الدلالة  
وذكر المعنى فقال في اللفظ الموضوع للمعنى مفرد والجاء الاول والثاني  
في متعلقان يتبع لكن الاول متعلق بالمطلق والثاني بالمتعدي بالحاجب  
فلا يرد انه لا يجوز تعلق الجارين بمعنى واحد وهو المطفئ بفعل  
واحد فلم تعلق بهذين الجارين يتبع مع انهما بمعنى واحد فقال  
البيضاوي والجاء الاول متعلق بتبع المطلق والثاني بتبع المتعدي بالحاجب  
فلا يرد تعلق الجارين بمعنى واحد بفعل واحد لا يجوز فلم تعلق هذان  
الجارين بتبع مع انهما بمعنى واحد وهو الظرفية لانه متعلق بتبع  
ان يتبع في هذه الرسالة لان الثاني لكل مقام مقال ولعل موافقة  
للمقام ان فوائده قيد الوضع والمعنى والمفرد في جمع الافراد ومنع الاختيار  
ازيد من غيرهما فان الدلالة ليست كذلك بل ليس لها فائدة في الادخال  
والاخراج والله اعلم كذا قال امام الايوب قال بعض حجة هذا الكتاب  
قوله ثم ان ذكره بعد الوضع مع كونه داخل في مفهومه يقتضي بما علم القرا  
لان دلالة الالتزام بمجودة فعله هذا يرد عليه الى اقول هذا يحتاج الى تمهيد  
مقدم على ان الوضع معنى عرفي وهو المشهور ومعنى لغوي وهو الابداع  
كما يدل عليه توصيف حروف الهجاء بالمتنوعة اذ لم يوجد فيها العرفي  
واذا ثبت هذا فنقول ليس المراد منه ههنا العرفي لاحتياجه في تعلق المعنى به  
الى التجريد او التضمين وهما خلاف المتبادر الذي وجب الحمل عليه فثبت  
ان المراد المعنى اللغوي فان قلت المتبادر هو العرفي قلت ليس كذلك  
او تعلق المعنى به صارفة عن ارادة العرفي فعله هذا قول الشارع ههنا

١٥٧  
ههنا ثم ان ذكره بعد الوضع مع كونه داخل في مفهومه يقتضي بما علم  
القراما الى ليس على ما ينبغي ولا يرد قوله فعله هذا يرد عليه انه يلزم  
ان يذكر الدلالة ايضا الى اذ لا مدخل للوضع في ذكر المعنى وترك الدلالة  
اصلا بل هي اما لا اختياره اصطلاح ابن الحاجب ولذا ذكر المعنى وترك الدلالة  
اتباعا له او لا رادته <sup>المص</sup> <sup>المص</sup> اصطلاح اذ لا مطابقة فيه ومقبول ان كان ليداع  
خذ هذا المقال فانه سأل عن القيل والقيل انتهى قال صاحب منافع الاختيار  
قوله لكن يتبع في هذه الرسالة ابن الحاجب في ترك الدلالة يفهم منه ان المص  
جزم في الامتحان بان التحقيق ان ذكر الدلالة لازم وتركها ههنا التيقية  
لابن الحاجب وليس الامر كذلك بل حاصل ما ذكره فيه ان الاول  
اي ذكر الدلالة والمعنى جميعا او تركهما معا والاقتصار على ان الكلمة  
لفظ مفرد او موضوع كما لا ينبغي على من رجع اليه ولولا مخافة الاملال  
لنقلت ما فيه وذكرت ماله وما عليه والمناصب ذكر المعنى لدخله في الافراج  
وترك الدلالة لعدم دخلها فيه ولان الادخال انتهى وقيل قوله لكن يتبع  
في هذه الرسالة ابن الحاجب في ترك الدلالة جواب عن الايراد بقوله  
فعل هذا يرد عليه بعد التسليم بطريق الاستدراك وحاصل الجواب التيقية  
لابن الحاجب كذا استغنى مفرد وسأل ان يسأل بان التدوين القائم  
في معنى يتبع عن ذكر المفرد لان التدوين فيه للوحدة فلما قال المعنى علم  
ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا الجواب عنه ان التدوين انما يفيد اذا كان الواحد  
والا لم يكن المعنى المفرد وليس كذلك لان الواحد عام والمفرد خاص ولا دلالة  
للعام على الخاص باحدى الدلالات المعبرة وانما قلنا ان الواحد عام والمفرد  
خاص لان الواحد قد يكون مركبا والمفرد لا يكون مركبا صفة <sup>المص</sup> <sup>المص</sup> اللفظ المفرد  
مجرد عن ان صفة المعنى لكونها نكرتين فلا احتمال في كونه صفة لللفظ في هذه  
الرسالة لكون اللفظ ههنا معرّف بخلاف عبارة الكافية فان اللفظ لكونه  
مكرر فيها يصلح ان يكون موصوفا للمفرد بناء على ان الافراد والتركيب يتصف بهما



اللفظ والمعنى بعد الوضع كذا قاله امام الايوب قال شاذ في الارشاد  
 فالعلامة التفتازاني عليه رحمة الرباني جعله صفة للفظ كالمنطقيين  
 في أنهم جعلوا المفرد والمركب صفة للفظ وابن الجايب جعله  
 صفة للمعنى ولكل وجه لانه كما لا يدل جزء اللفظ المفرد  
 على جزء معناه لا يدل جزء لفظ المعنى على جزء المعنى فاللفظ المفرد  
 ما لا يدل جزؤه على جزء معناه المقصود وهو معنى المفرد  
 ما اس المعنى الذي لا يدل جزء لفظه اس ذلك المعنى على جزء  
 اس على جزء المعنى وذلك المعنى يقال له المعنى المفرد كقوله زيد  
 فان جزءه ثلاثة الحيوان والناطق والشخص ولفظ ايضا  
 ثلاثة الزاير والياء والذال ومعلوم ان الزاير لا يدل على الحيوان  
 والياء على الناطق والذال على الشخص بل مجموع لفظ زيد  
 يدل على مجموع قوله الحيوان والناطق مع الشخص ويقال  
 لهذا المعنى المفرد قال امام الايوب عليه رحمة علام الغيوب  
 قوله وهو اس المعنى المفرد ما اس المعنى الذي لا يدل جزء لفظه  
 اس لا يقصد دلالة جزء اللفظ الذي وضع لذلك المعنى على جزء  
 اس على جزء المعنى الذي هو الموضوع له فيدخل في النفي بلا يدل  
 اقسام منها ما لا جزء لللفظ والمعنى كلفظ ق بكسر القاف اذا قرئ  
 كونه عائداً لنهاية الخط الذي لا جزء له بان كان المضاف اليه خارجاً عن المضاف  
 ومنها ما للفظ جزء لكن لا جزء للمعناه كلفظ النقطة الموضوع كنهاية الخط الذي لا جزء  
 بذلك ومنها ما لا جزء للفظ لكن لمعناه جزء كقوله الاستفهام اذا كان عائداً لشخص  
 ومنها لكل من اللفظ والمعنى جزء لكن لا دلالة لجزء اللفظ على جزء معناه مثل زيد  
 على الشخص ومنها ما له جزء للطرفين مع دلالة جزء لفظه على جزء معناه لكن لا يقصد  
 تلك الدلالة كالحيوان والناطق اذا كان عائداً لشخص من الانسان فيبقى  
 هذا المركب ما يقصد الدلالة بعد وجود الجزء والدلالة مثل رامي الحجارة انتهى

انتهى قال الشارح في حاشية الاستحسان قوله ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه  
 الضمير ان راجعاً الى ما العبارة عن الشيء المراد منه مجموع الحروف والهيئات  
 والحركات فيكون اضافته اللفظ من قبيل اضافة الجزء الى الكل اذ اللفظ  
 عنده هو الحروف فقط انتهى كلامه قال صاحب الافتناح وهو اس المفرد  
 في اللفظ الواحد وفي الاصطلاح عبارة عما لا يدل جزء لفظه على جزء المعنى  
 على جزء معناه انتهى قوله المرتب المجموع صفة الجزء قال البعض الجزء  
 ما كان مرتباً في السمع انتهى قال ذوده افندي الواحد فاعمل معنى المتوحد  
 وقد يطلق الواحد على الذي هو مبدأ العدد والفرق بين الواحد والاحد  
 ان الواحد اسم لمن لا يشترك شيء في صفاته والاحد اسم لمن لا يشترك في ذاته  
 واصل واحد واحد حذف الواو وابدلت منها الهززة انتهى قال صاحب الافتناح  
 اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع اعني فيقال هذا مفرد  
 اس ليس بمثنى ولا مجموع وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد  
 اس ليس بمضاف وقد يطلق ويراد به ما يقابل المركب فيقال هذا مفرد اس ليس  
 ليس بجملة وقد يطلق ويراد به ما يقابل المركب بقرينة وقدر في تعريف  
 بمركب انتهى والمراد بالمفرد هنا ما يقابل المركب بقرينة وقدر في تعريف  
 الكلمة تأمل فان قيل في السؤال قائم الفاضل الجاني قال بعض المحققين  
 قوله فان قيل اس فان سئل والسائل الفاضل الجاني انتهى مورد السؤال  
 قوله الموصوف لمعنى مفرد ومنشأوه اتصاف المعنى بصفة الافراد او مورد  
 تعريف الكلمة ومنشأوه كونه المفرد صفة للمعنى او توصيف المعنى بالمفرد  
 والمأل واحد كذا قيل اقول منشأوه كونه الصفة قيداً لموصوفه فاذا قلت  
 جاء زيد العالم يكون زيد متصفاً بالعلم قبل المجيء او منشأوه كونه الوضع متصفاً  
 ذاتاً على الافراد تأمل قال بعض المحققين اعلم ان السؤال اذا كان قديماً يسأل السائل  
 بقوله ولتأمل ان يقول واما اذا كان متوسطاً يسأل السائل بقوله فان قلت  
 واما اذا كان ضعيفاً يسأل السائل بقوله فان قيل واما اذا كان اضعف يسأل  
 السائل بقوله لا يقال انتهى هذا اس اتصاف المعنى بصفة الافراد قال امام الايوب  
 قوله هذا اس كونه المفرد بصفة للمعنى انتهى حرره افندي قوله هذا اس توصيف



بالاfrاد انتهى قال بعض <sup>من</sup> هذا الكتاب قوله هذا <sup>ان</sup> توصيف المعنى بالاfrاد  
في تعريف الكلمة انتهى قال البعض قوله هذا <sup>ان</sup> المعنى مفرد وقال الآخر  
قوله هذا <sup>ان</sup> تعريف الكلمة <sup>ان</sup> يتعدى كنه المفرد <sup>من</sup> صفة للمعنى  
او قوله هذا <sup>ان</sup> التركيب الوضفي فيتم سمينها عن سقيمها واخر  
ما شئت <sup>ان</sup> يوصف <sup>ان</sup> يقع الوهم وهذا الطرف المرجوع من الحكم وقيل  
هو احتمال وقوع النسبة على سبيل المرجوعية <sup>ان</sup> اللفظ <sup>ان</sup>  
بان اللفظ لان الجار يحذف من <sup>ان</sup> لتخفيف الشغل الكامل بالطول  
لكنها مع الجملة التي بعدها في تعدد الحكم الواحد <sup>ان</sup> الجار لا يدخل  
الا على الاسم ليس بها ولا يمدحونها فاذا ذكر الجار حصل الشغل فحذف  
للتخفيف موضوع للمعنى المتصف <sup>ان</sup> للمعنى الذي انصف بالاfrاد <sup>ان</sup> بصفة الافراد  
قبل وضع ذلك اللفظ وان يوصف <sup>ان</sup> الشيء يكون معنى ومفردا قبل وجود  
كذا قاله امام الايوب قال فحرم افندى قوله يوصف <sup>ان</sup> اللفظ موضوع  
للمعنى المتصف بالاfrاد <sup>ان</sup> يوصف هذا التوصيف <sup>ان</sup> المعنى متصف بالاfrاد  
قبل وضع اللفظ <sup>ان</sup> يوصف اللفظ لذلك المعنى المتصف به قبل وضع  
انتهى كلامه قال طائفة من قوله يوصف <sup>ان</sup> اللفظ الى آخره وهذا  
مبنى على ما يقال من ان الفعل او شبهه اذا اعتبر بصفة يستفاد منه حقيقة  
ان ذات المتعلق بالفتح متصف بمفهوم الصفة قبل تعلق الفعل او شبهه به  
فاذا قلت ضربت شخصا قائما يفرهم منه <sup>ان</sup> هذا الشخص متصف بالقيام  
قبل تعلق الضرب به فقولنا الموضوع للمعنى مفرد يدل على ان الوضع بعد اتصاف  
ذلك المعنى بصفة الافراد حينئذ لا يصدق تعريف الكلمة <sup>ان</sup> على شيء من افراد  
اذ لا توجد كلمة يكون اتصافها بالوضع بعد اتصاف معناها بالاfrاد  
انتهى كلامه الشريف المفيد الموضع للمقام قال عصمة الله عليه ربه الله  
في حاشية الجاني عليه رحمة البارئ قوله يوصف <sup>ان</sup> اللفظ الى ذلك

وذكر لان الوضع تعلق بالمعنى المتعبد بصفة الافراد والفعل او شبهه اذا تعلق  
بشيء متعبد بصفة يستفاد منه في عرف اللغة <sup>ان</sup> تقييد هذا الشيء بصفة يقيم  
على تعلق الفعل عليه ولا يستفاد خلاف ذلك الا بغير من التجوز وانحاسي  
هذا المعنى توهمها معنى <sup>ان</sup> معنى حقيقي ولا يصرف عنه الا بالتجوز كما يصرح به  
للاثر الى صفة <sup>ان</sup> الى ظهور ارادة التجوز بحسب المقام وقال بعض المحققين  
ان مثل هذا الابهام لازم في هذا المقام من تعلق الوضع بالمعنى لان المعنى  
هو المتصف بالمقصودية <sup>ان</sup> فكم هو الوضع بالمتصف بالمقصودية <sup>ان</sup>  
مع ان هذا الوصف بعد الوضع بل بعد الاستعمال وكان لم يتقرر له لانه  
بصد تزيف جعل المفرد صفة للمعنى لينتج له ان يقطع عن المفرد ويجعله  
صفة لللفظ مع انه غير ظاهر من العبارة سيما اذا ثبت ما قاله الشيخ الرضي  
ان الافراد صفة للمعنى عند النجاة وانما هو صفة لللفظ عند المنطقيين ولا يدخل  
لتوجه ما يتوجه على تعلق الوضع بالمعنى في ذلك الغرض وليس الامر كذلك  
والحال ليس الحكم كذلك <sup>ان</sup> معنى ليس اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالاfrاد  
بل يوضع اللفظ بازاء المعنى اولاً ثم ينظر ان دل جزء اللفظ على جزء معناه  
فذلك المعنى قد انصف بالتركيب وان لم يدل جزء لفظه على جزء معناه فذلك  
يكون متصفا بالاfrاد قال الاستاذ قوله وليس الامر كذلك <sup>ان</sup> ليس اللفظ موضوعا  
للمعنى المتصف بالاfrاد قبل الوصف بل الامر ان يوضع اللفظ بازاء المعنى اولاً  
ثم ينظر ان دل جزء اللفظ على جزء المعنى فذلك المعنى متصف بالتركيب وان لم يدل  
جزء لفظه على جزء معناه فذلك المعنى متصف بالاfrاد انتهى وقال الآخر قوله  
وليس الامر كذلك <sup>ان</sup> والحال ليس اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالاfrاد  
بل يوضع اللفظ بازاء المعنى اولاً ثم يتصف المعنى بالاfrاد على ما اقتضاه التركيب  
على ما بين واريد المعنى المتصف بالاfrاد بعد الوضع وهذا المراد بقوله فان اتصاف المعنى  
بالاfrاد انما هو بعد الوضع انتهى قال بعض المحققين قوله وليس الامر كذلك الى  
فيه نظر لتخرج ابي الحاجب والفاضل الجاني والشيخ الرضي بان اتصاف المعنى  
بالاfrاد وكذا الطبيعي ولعل مراد القائل ان الافراد الذي باعتبار المعنى الوضفي  
انما هو بعد الوضع واليه اشار بقوله فان اتصافه <sup>ان</sup> لان اتصاف المعنى به <sup>ان</sup> بالاfrاد



بل بالمعنوية بل حرفي عطف للاضراب على سبيل الانتقال من اتصافه به الى اتصافه  
 بالمعنوية بل بالمعنوية اتصافه بالمعنوية اتصافه به بل اتصافه فان حرف مبدئ  
 بالفعل ملحق عن الفعل وما كانه عن الفعل قال الرضخ فاذا الغيت في الكافة  
 يكون حرفا عند الجمهور ونكرة مبرمة بمنزلة ضمير الشأن عند ابن درستوية  
 فيكون بهما والجملة بعدها خبرها واذا عملت فزائدة حرفية انتهى  
 والفرق بين ما الكافة وما المزية ان ما الكافة لها معنى وهو  
 حصر الحكم في المذكور ونفيه عن غير المذكور نحو انما العالم زيد حصرت العلم  
 في زيد ونفيه عن غير زيد بل ليس العالم الا بزيد وليس ما زائدة مع فاذا قلنا  
 انما زيد عالم ينصب زيد فا زائدة لان لم يغير ان ولا معناه لانه ليس  
 معنى هذا الكلام حصر العلم في زيد ونفي العلم عن غير زيد بل اخذت بحصوله  
 به مظهر كذا قيل واعلم انه يلحق ما الكافة بالحروف المستبعدة بالفعل فتبطل  
 عملها وتدخل هذه الحروف حينئذ على الافعال كما تدخل على الاسماء  
 لان لزوم دخولها على الاسماء لاجل العمل فعند ابطال العمل يستوي  
 دخولها على الافعال والاسماء نحو انما ضرب زيد ونحو انما ضارب زيد  
 واللفظ هو ضمير مرفوع محلا مبتدأ بعد الوضوح ظاهر كلام سيبويه ان بعد مبدئ  
 على الفتح مجرور محلا بنى مقدرا والجار مع المجرور ظرف مستقر والضمير المنقول  
 من متعلقة المحذوف في راجع الى المبتدأ مبني على الفتح مرفوع محلا  
 فاعله وهو مفعلة جملة فعلية او مركب مرفوع محلا خبر المبتدأ وهو مفعلة  
 جملة اسمية صغرى مرفوعة محلا خبران ولهم وخبر جملة اسمية كبرى  
 لاجل لها تقليدية وكذا اظهر كلام ذينغ زاده نال الله بما اراده في اعراب  
 كلام ابن الحاجب في بحث وجوب تقديم الفاعل على المفعول وهو او وقع  
 مفعوله بعد الاوجب تقديم حيث قال بعد ظرف مستقر منصوب المحل خبر لوقع ان تضمن  
 معنى صار كما في حاشية المطول للمولى حسن چلبه وفي اعراب كلامه في بحث المبتدأ  
 وهو او الصفة الواقعة بعد حرف النفي الى حيث قال بعد ظرف مستقر منصوب المحل  
 خبر الواقعة ان كانت بمعنى الصائرة والوضع مضاف اليه بعد اس انما هو

اس انما هو كائن بعد الوضع على انما هو مقصور على كونه بعد الوضع لان المفرد  
 ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه بالوضع فيكون مجازا باعتبار ما يؤول اليه  
 نحو اني آرائني اعني فخر كذا قاله وجه الدين وقال عصمة الله قوله انما هو بعد الوضع  
 رتبة وان كان معا يجب الزمان انتهى قال السيلكوت في اصل كلام القائل  
 ان لو وجد مفردا صفة للمعنى لفهم منه ان اللفظ موصوف للمعنى المتصف  
 بالافراد زمان تعلق الوضع لا بسبب الوضع وليس كذلك فان اتصافه به بسبب  
 فالمراد بقوله بعد الوضع البعدية الذاتية انتهى قال امام الايوب قوله بل بالمعنوية  
 اس بل اتصافه بكونه معنى وصحة اطلاق المعنى عليه انما هو اس ذلك الاتصاف  
 بعد الوضع اس بعد وجود اللفظ وبعد وضعه له فان العلم بكون المعنى مفردا  
 يتوقف على العلم بلفظه فلا يتصور ان يكون مفردا ومركبا قبل كونه موصوفا  
 للفظ وكذا كونه متصفا بكونه معنى فان المعنى ما يقصد باللفظ وهذا ايضا  
 موقوف على وجود اللفظ قبله انتهى قال بعض المحققين قوله بل بالمعنوية  
 انما هو بعد الوضع اس بل اتصاف ما وضع اللفظ له بالمعنوية وكون الموضوع له  
 معنى انما هو بعد الوضع اذا المراد بالمعنى هو المقصود باللفظ وهذا لا يكون  
 الا بعد وضع اللفظ له ووجه كون اتصاف المعنى بالافراد منحصر بما بعد الوضع  
 لان افراد المعنى عدم كون جزئه مدلولاً لجزء اللفظ الموضوع قد اوقف  
 على الوضع بالضرورة انتهى وقال الآخر قوله بعد الوضع اس مقصور على ان يكون  
 بعد وضع الواضع اللفظ بازاء المعنى فيحتاج على صيغة المجهول الى ان يرتكب  
 فالى حرف جر مبني على السكون متعلق بيجتاج وان بنى الهمزة وسكون النون  
 ناصبة ويرتكب على صيغة المجهول منصوب بها فيه متعلق بمرتكب ومفعول فيه له  
 والضمير راجع الى اتصاف المعنى بصفة الافراد او الى تعلق صيغة المعنى بالمفرد او  
 الى كون المفرد صفة للمعنى او الى قوله لمعنى مفرد او الى صيغة الافراد وصفا للمعنى  
 او الى وصف المعنى بالمفرد او الى تعريف الكلمة على تقدير كون المفرد صفة للمعنى او  
 فيزسمينها عن سقيمها واختر ما شئت بقوله تشديد الواو من التثقل وبالرفع  
 نائب فاعل يرتكب وجملة في تؤوليل المفرد محلها القريب مجرور بالي ومحلها البعيد  
 مرفوع نائب فاعل يحتاج وهو مفعلة تفريع اس اذا كان هذا هو علم ذلك فيحتاج  
 الى ان يرتكب فيه الجواز باعتبار الاول كذا قال امام الايوب وقال محرم افندي

فيكون  
 فيكون  
 فيكون



واذ كان في هذا التعريف حصول الالهام المذكور فيحتاج الى ان يرتكب  
 فيه ارس في دفع الالهام تجوز ارس تكلم بالمجاز يقال تجوز زيد اذا تكلم  
 بالمجاز والتجوز ههنا ان يجعل الافراد مصفا للمعنى قبل وضع اللفظ  
 بآثاره مجازاً باعتبار اتصافه به بعد الوضع حقيقة انتهى كلامه قال  
 بعض محكي هذا الكتاب قوله فيحتاج الى ان يرتكب فيه ارس في تعريف الكلمة  
 تجوز ارس مجازاً أولى بحيث اطلق على شيء لم يكن موصوفاً به الا ان باعتبار  
 ان من شأنه ان يتصف في الاستقبال انتهى كلامه وقال الآخر قوله فيحتاج  
 الى ان يرتكب فيه ارس في هذا التركيب الوصفى تجوز ارس التكلم بالمجاز  
 وذلك باعتبار ما يؤول اليه فيكون مجازاً مرسل كما يرتكب ارس هذا التجوز  
 في قتيلا في مثل قوله عليه السلام يوم يذروا في غزوة حنين وقتل القتال  
 تحريضاً للمؤمنين عليه واغتراراً للغزاة وللعمل بقوله يا ايها النبي حرّض  
 على القتال من قتل قتيلا فله سببه بنتحين ارس من قتل شخصاً من اهل الحرب  
 فله سببه وسببه فبشر عن الشخص الذي يقتل في الزمان الآتي بالقتل  
 بسبب المكشوفة للقتل والاستشهاد في قوله قتيلا سمي به مجازاً لقربه بالقتل  
 باعتبار ما يؤول اليه او باعتبار ان من شأنه ان يقتل ارس بالقوة وسمي  
 بهذا مجازاً أولاً ومثل قوله ان ارأى اعصر خيراً ان ارأى في المنام  
 عسيراً يصير خيراً والمقصود الغيب كذا في بعض الكتب وفي رواية من قتل  
 قتيلا وعليه بينة فله سببه قال عصمة الله فبشر عن الشخص المقتول في الآتي  
 بالقتل مجازاً بسبب المكشوفة انتهى قال عيسى الصفور قوله في مثل  
 من قتل قتيلا فان المعنى من اراد قتله او من اشرف على القتلية ويصير  
 مقتولاً فافهم انتهى قال بعض الافاضل قوله في مثل من قتل قتيلا فان هذا  
 التركيب يوحى ان يكون الشخص مقتولاً قبل القتل ويمكن ارتكاب التجوز  
 فيه على ثلثة اوجه الاولى ان يراد بالقتيل مجرد الذات لا الذات مع وصف القتلية والثاني  
 ان يراد بالقتيل القتل بالقوة ارس من شأنه ان يكون قتيلاً والثالث ان يراد  
 بالقتيل الذات المتصفة بالقوة الناشئة من هذا القتل والوجهان الاخيران  
 جائزان في المعنى المفرد لا الاول هما المفرد بالقوة او بالصفة المتصفة بالافراد  
 الثالث من وضع اللفظ انتهى قال بعض المحكي قوله كما يرتكب التجوز في مثل  
 قوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سببه اذ المراد بالقتيل الرجل المي الذي اطلق عليه  
 باعتبار ان من شأنه ان يتصف بالقتل في المستقبل ارس باعتبار ان من حاله و

من قتل قتيلا فله سببه

ولتعداده ان يتصف به في المستقبل انتهى وقال الآخر قوله كما يرتكب  
 في مثل من قتل قتيلا وهو مجاز باعتبار ما يؤول وسيى هذا المجاز مجازاً  
 مرسل انتهى قال صاحب فتح الاسرار قوله عليه السلام من قتل قتيلا  
 اذ القتل كيف يقتل فهو مجاز الاول وهو ظاهر ويصح كونه حقيقة باعتبار انه  
 قتيلا بهذا القتل لا يقتل سابقاً وتطيره جواب المتكلمين عن المفارقة المشهورة  
 ان ايجاد المعلوم في حال لان اليجاد ان كان حال المعلوم فهو صحيح بين القتيضين  
 او حال الموجد فهو تحصيل الحاصل باننا نختار الثاني واليجاد للموجود  
 انما هو معنى ليس اللفظ موصوفاً للمعنى المتصف بالافراد والتركيب بل يوضع  
 اللفظ بازاء المعنى اولاً ثم ينظر ان ذلك جزء اللفظ على جزء المعنى فذلك المعنى  
 قد اتصف بالتركيب وان لم يدل جزء معناه فذلك يكون متصفاً بالافراد  
 انتهى وذا ارس ارتكاب التجوز في المجاز في التعريف لان التعريف لتبيين  
 ماهية المرفق بالفتح وقيل لتفهم ماهية المرفق وقيل لاعلام المرفق للمبتدئ  
 لا للمختبر وقيل لتصوير مفهوم المرفق وتعيينه في ذهن السامع فلا حكم فيه  
 وحين الارتكاب لا يوجد كل منها قال بعض الافاضل قوله وذا ما لا يجوز  
 في التعريف لان التعريف يبين الحقيقة لا المجاز ويجب صونه عن المجاز  
 انتهى وقال بعض الكل وذا ما لا يجوز في التعريف لانه يخل فهم المقصود  
 من التعريف وهو التبيين وهو تفتيش المجهول في الذهن وتصويره  
 انتهى قوله تفتيش المجهول ارس المجهول التصور وهو المرفق بالفتح  
 قلت في جوابه لا يجوز بتشديد الواو من التفتيش فيه ارس في اتصاف المعنى  
 بصفة الافراد ارس في توصيف المعنى بالمفرد ارس في كون المفرد صفة للمعنى  
 ارس في جعل الافراد مصفاً للمعنى قال امام الايوب قوله لا يجوز فيه ارس  
 في تعريف الكلمة على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ارس في قوله المعنى مفرد  
 ارس في هذا التركيب الوصفى انتهى قال الاستاذ قوله قلعة لا تجوز فيه  
 ارس لا يمكن ارتكاب التجوز في هذا التركيب او لا يجوز حمله على المجاز باعتبار الاول



ابطال الارتكاب التجوز قوله لان زمان وقوع شبه الوضع الى اللفظ  
 تلك اضافات تعليل لعدم التجوز فيه / لان زمان وقوع شبه الوضع  
 وانقاص المعنى / و زمان انقاص المعنى بالافراد بكسر الهمزة / <sup>الافراد</sup> /  
 بل بالمعنوية / بل انقاصه بالمعنوية / بل زمان انقاص المعنى بالمعنوية واحد  
 خبر ان يقع في زمان هذه الامور الثلاثة واحد / بل زمان واحد فان انقاص المعنى  
 بالافراد موجود عند الوضع فلا يكون في المستقبل فيكون / بل ذلك الانقاص  
 حقيقة لا مجازاً / وانما يكون / بل ذلك الانقاص مجازاً لو كان / بل لو فرض  
 حصول الافراد بعد زمان الوضع / بل بعد زمان وضع الواضع بل في زمان الوضع  
 قال الاستاذ قوله وليس كذلك / بل والحال ليس الامر كذلك / بل ليس حصول  
 بعد زمان الوضع بل في زمان الوضع قوله نعم الخ جواب سؤال مقدور وهو  
 ان يقال ان للوضع تقدم ذاته على الافراد كتقدم العلة على المعلول وهو  
 بناء حصول الافراد في زمان الوضع فيلزم ان يكون ذلك الانقاص  
 مجازاً / فاجاب بقوله نعم / بل ستمنا ان للوضع تقدم ذاته على الافراد  
 / بل على افراد المعنى بل على المعنوية / بل تقدم ذاتي على معنوية المعنى  
 والمراد بالتقدم الذات معدكون الشيء محتاجا اليه / والمتأخر الذات  
 معدكون الشيء محتاجا الى آخره / وذا / بل ولكن ذلك يعني التقدم الذات  
 غير معتبر في المجازية بل المعبر فيها التقدم الزمان وهو مفقود وهنا  
 فيلزم ان يكون ذلك الانقاص حقيقة قال بعض <sup>هنا</sup> هذا الكتاب  
 اقول وهذا الجواب باطل لانه يشعر لو كان التقدم الذاتي معتبراً فيها  
 لينا في حصول الافراد في زمان الوضع وليس الامر كذلك الا سير  
 ان للعلة القاعة تقدم ذاته على المعلول وذا غير معتبر مع كونها  
 مقارن له في الزمان نحو ضرب زيداً / وبيان لان التأديب مقدم على الضرب  
 بالذات وذا معتبر ويوجدان في زمان بل الجواب الصواب ان يقال وذا غير متناف  
 لحصوله فيه كما في العلة التامة انتهى قال الاستاذ قوله نعم جواب سؤال  
 مقدور وهو ان للوضع تقدم ذاته على الافراد بل على المعنوية ولو كان هذا معتبراً

والحال ليس حصول الافراد كذلك بل بعد زمان الوضع بل في زمان الوضع

معتبراً في المجازية / يكون ذلك الانقاص مجازاً / فاجاب بقوله نعم ان للوضع  
 تقدم ذاته الخ وقال الاض قوله نعم جواب سؤال مقدور فكانه قيل  
 لما كان للوضع تقدم ذاته على افراد المعنى بل على معنوية لزم ان يكون  
 افراد المعنى بل معنوية بعد الوضع فيحتاج الى ارتكاب التجوز فاجاب  
 بقوله نعم ان للوضع تقدم ذاته على الافراد بل على المعنوية ولكن ذلك غير معتبر  
 في المجازية فلا يحتاج الى ارتكاب التجوز في هذا التركيب الوصفي انتهى  
 قال المصنف زاده قال الله بما اراده في حاشية التصورات كلمة نعم يقع النون  
 والعين وبكون الميم من حروف الايجاب والاثبات موضوع لتقرير ما سبق  
 انتهى فكانه قيل وان لم يورد على هذا التركيب بناء على هذا التقرير  
 لكن ان للوضع تقدم ذاته على الافراد كتقدم العلة على معلولها وهو  
 بغير المقصود الذي هو حصول الافراد في زمان الوضع فيكون مجازاً  
 فاجاب عن هذا بتسليم التقدم الذات للوضع على الافراد حيث قال  
 ان للوضع تقدم ذاته على الافراد بل على المعنوية وذلك غير معتبر في المجازية  
 فلا يضر ذلك بالمقصود فلا يكون مجازاً او كانه قيل وان لم يورد على تعريف الكلمة  
 للمصنف بناء على هذا التقرير لكن ان للوضع تقدم ذاته على الافراد بل على المعنوية  
 فلا يخلو عن الاضطراب الذي هو الاحتياج الى ارتكاب التجوز في هذا  
 التعريف فاجاب عنه بتسليم التقدم الذات للوضع على الافراد حيث قال  
 ان للوضع تقدم ذاته على الافراد بل على المعنوية وذا غير معتبر في المجازية  
 فلا يحتاج الى ارتكاب التجوز فيه وقال السيلكون قوله نعم تقرير لما قبله  
 / بل الامر كذلك او تقرير لما بعده والجملة على التقديرين متساوية انتهى فاعلم الاول  
 كانه قيل ستمنا حصول الافراد في زمان الوضع وعلى الثاني كانه قيل ستمنا  
 ان للوضع تقدم ذاته على الافراد بل على المعنوية وذا غير معتبر في المجازية وقال  
 في حاشية عهد الفهور قوله نعم الخ تقرير لما تقدم وبيان لمتساوية استثناء السائل  
 انتهى وهذا كله هنا ان التقدم الذات معتبر في المجازية فيكون ذلك الانقاص  
 مجازاً فاجاب بقوله نعم ان للوضع تقدم ذاته على الافراد بل على المعنوية وقال في موضع آخر



قوله نعم بيا نـ لئلا غلط القائل انتهى يعني ان للوضع تقدم ذاته على الافراد  
بل على المعنوية وهذا هو لاقتضاها التجوز فيه فاجاب بقوله نعم ان للوضع  
الحق قال بعض الافاضل قدله نعم ان للوضع تقدم ذاته على الافراد الخ بيا نـ  
لئلا غلط القائل يعني ان للوضع تقدم ذاته على الافراد بل على المعنوية وهذا  
يقضي ان يكون مجازاً فاجاب بقوله نعم ان للوضع تقدم ذاته على الافراد  
بل على المعنوية ولكن ذلك غير معتبر في المجازية فلا يقضي كونه مجازاً انتهى  
وقال الاخر قدله نعم ان للوضع تقدم ذاته على الافراد الخ ومعنى جملة مستأنفة  
جواب سؤال مقدر نشأ من قوله انما هو بعد الوضع لما عرفت ان المراد  
بقوله بعد الوضع البعدية الذاتية كما انه فيكون ان كونه بعد الوضع يقضي  
ان للوضع تقدم ذاته على الافراد بل على المعنوية ولو اعتبر ذلك  
في المجازية لكان ذلك الاتصاف مجازاً فاجاب بقوله نعم ان للوضع تقدم  
ذاته على الافراد بل على المعنوية ولكن ذلك غير معتبر في المجازية فلا يكون  
ذلك الاتصاف مجازاً انتهى قال بعض محققين هذا الكتاب قدله نعم ان للوضع  
تقدم ذاته على وصف الافراد بحيث ان الوضع مقدم ذاتاً على الافراد  
مقارن له زماناً يعني ان الافراد يتوقف على الوضع ويحتاج اليه بحيث  
لا يحصل بدون الوضع وهذا معنى التقدم الذاتية الا انه مقارن له بحسب الزمان  
يحصل حين الوضع لانه اذا وضع لم ينفك يحصل الافراد بحيث لا يتأخر منه  
وكذا على المعنوية فذا ارى التقدم الذاتية غير معتبر في المجازية الأولية  
بل يلزم فيها التقدم الزماني والتأخر الزماني انتهى قال صاحب الاسرار  
ولما كان للوضع تقدم ذاته على معنوية المفعول وافراده كالتقدم العلة على معلولها لزم  
ان يكون معنوية وافرادها بهذا الوضع فكان يحصل التحصيل بهذا التحصيل  
وذا جائز والمحال تحصيل الحاصل بغير هذا التحصيل فلا يحتاج الى ارتكاب التجوز  
بما يؤيد اليه لان زمان الوضع ومعنوية المفعول وافراده واحد ولو كان  
حصول المعنوية والافراد بعد الوضع لا يحتاج اليه وليس فليس انتهى وقوله  
كما ان زمان القتل الى قوله قاتل حقيقة تنظر لقوله ان زمان وقوع  
سنة الوضع الى قوله فيكون حقيقة والكاف بمعنى المثل ولفظاً ما زائد له رفع

له رفع المشابهة بكان من الحروف المشبهة بالفعل اس كما لا تجوز في مثل من قتل  
قتيلاً لان زمان القتل من القاتل والمقتولية اس وزمان المقتولية للمقتول  
واحد فبر ان اس واحد في مثل من قتل قتيلاً وزمان واحد في زمان هذه الامور الثلاثة  
مثل زمان هذه الامور في الكون واحد او في الكون زماناً واحداً وذلك  
الاتصاف في مثل القتل في الكون حقيقة لان القتل علة لواحد لا يقع اس  
القتل يعني لا يمكن وقوع القتل على الحي حين هو اس الحي قدله هو مبتدأ وخبر  
قوله حي اس شخصي فلي يلزم حمل الشيء على نفسه بل يقع على المقتول بذلك  
القتل لا يقتل سابق فزمان قاتل القتل في مثل من قتل قتيلاً حقيقة اس فيكون  
القتل فيه حقيقة لا مجازاً وذلك كما ان القتل الذي او كالتحليل الذي  
او كالتحليل الذي او كالكلام الذي حقيقة اس حق المصنف روح ذلك التنظير  
فيما اس في حاشية علقه اس علق المصنف ذلك الجواب على الامتحان  
اس على الكتاب المسمى باسم الامتحان في بحث المخطوف حيث قال عند قوله  
ويطوف المخطوف مثل من قتل قتيلاً فان القتل لا يقع على الحي حين هو  
بل على المقتول بذلك القتل فزمان الوقوع والمقتولية واحد فالقتل  
حقيقة بخلاف من قتل حياً فان الحي مجاز باعتبار الكون فان لم تفهم هذه الدقة  
فاجعل القتل مجازاً باعتبار الاول كما فعله شراح الحديث وقس على هذا المخطوف  
انتهى قال بعض المحققين هذا وانتهى خبر بان عدم استعانة المفعول المتوهم  
لا يستدعي ارتكابه التجوز لجواب ان يكون معنى التعريف هكذا اللفظ  
المؤمنوع المفعول متصرف بالافراد باعتبار هذا الوضع وكان هذا المعنى حقيقة  
للتعريف عند المصنف كما اذا قلت اوجد الله تعالى هذا الموجود فاردت ان الله  
اوجد هذا الشخص المتصرف بالوجود باعتبار هذا الابداد الصادر عنه تعالى  
المتعلق به كان معنى حقيقياً على مذهب بعض الافاضل فمعنى هذا الحديث الشريف  
من قتل شخصاً قتل باعتبار هذا القتل الصادر عنه المتعلق بهذا الشخص فله  
سلبه اس سلبه وثبوته وما يلزم منه من ارتكابه التجوز في الحديث ممنوع  
لجواز كون المفعول حقيقياً كما في اوجد الله الموجود على مذهب انتهى وقال  
الاخر وعام الحديث قال النبي عليه السلام من قتل قتيلاً قله سلبه معناه من قتل شخصاً



قتل باعتبار هذا القتل الصادر عنه المتعلق بهذا الشخص فله سلبه من سلاحه  
 ومثله وما يفرهم منه الخ وخرج عن تعريف الكلمة وهذا اللفظ المصنوع لم يكن مفرد  
 بهذا القيد من سبب اعتبار هذا القيد او بسبب هذا القيد او باعتبار هذا  
 القيد او بملازمة هذا القيد يعني قيد المفرد قال الفاضل الجاني وقيد الافراد  
 لاضراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية مثل زيد قائم وقام زيد او غير كلامية  
 كما في المركبات الخمسة الباقية من الكلامية وهي تركيب اضافي نحو غلام زيد  
 وتركيب تعددي كخمس عشرة وتركيب توصيفي نحو الحيوان الناطق وتركيب  
 مزجي نحو بعلبك وتركيب صدقي نحو سيبويه قال بعض المحققين قوله وخرج بهذا  
 القيد من بقية المفرد المركبات بجميعها كلامية كانت تلك المركبات كزيد قائم  
 او غيرهما من او كانت غير كلامية كغلام زيد فان قلت الواضع قد عين المفردات  
 لا المركبات فيخرج المركبات بقية الوضع قلت تعيين المفردات التي هي اجزاءها  
 يستلزم تعيين المركبات فاذا عين لفظ زيد وقائم فكيف فقد عين المجموع للمجموع  
 لا محالة ومثل قائم التي هي مركبة من هم وقيام التانيث في الآخر ومثل بصرى  
 وباء وان التانيث الذي هو مركب من هم وباء التانيث في الآخر اي وخرج بهذا القيد مثل قائم  
 وبصرى مما بيان لمثل قائم وبصرى وقيل ببيان لمثل وكلمة ما عبار عن الالفاظ المركبة  
 وحال منه كذا الضمير راجع الى ما باعتبار لفظه تأمل معنى اي معنى مركب يدل جزاء لفظه  
 اي ذلك المعنى على جزءه اي ذلك المعنى وذلك المعنى يقال له معنى مركب فان القائم  
 في الاول يدل على معنى من له القيام والتاء تدل على التانيث والجر في الثاني تدل  
 على التانيث المعروف او على المحل المعروف والياء تدل على النسبية لكن  
 اي الا ان مثل قائم وبصرى لشدة امتزاجه متعلق بقوله بعد الآتي  
 والضمير راجع الى ما او الى مثل قائم وبصرى اي لشدة امتزاج جزاء مثل قائم  
 وبصرى قال الاستاذ قوله مما ببيان لمثل في قوله مثل قائم وبصرى  
 وقوله لكن لشدة امتزاجه واللام يتعلق ببيعة بعده قدّم للكسر  
 والضمير يرجع الى المثل في قوله مثل قائم وبصرى اي الا ان ذلك المثل  
 لشدة امتزاج احد جزئيه بالآخر ببيعة فعل مضارع مجهول نائب عن  
 ما استكن فيه راجع الى ما او الى مثل قائم وبصرى يعني راجع الى المثل المذكور

الى المثل المذكور لفظا واحدا منصوب على انه مفعول ثان لقوله بعد  
 لان اللفظ قد يتقدم الى مفعولين يقال عدة الاغنام مائة فان قيل  
 في السؤال والاعتراض يخرج عن تعريف الكلمة بقيد المفرد ايضا من كما يخرج  
 المركبات وما بعد لفظا واحدا لشدة امتزاج عن تعريف الكلمة  
 مثل ضرب وضارب ومضروب فاعل يخرج قوله لان صيغة كل منها متعلق  
 يخرج وعلة له اي لان صيغة كل واحد من هذه الثلاثة كقائمة اي كما تدل  
 مادة كل منها على معنى تدل زر صيغة كل منها على معنى فان مادة كل منها  
 تدل على الحدث وصيغة الاول على الزمان وصيغة الثاني والثالث  
 على الذات المستند بها الحدث اطرادا اذا كان الامر كذلك فلا يكون  
 اي معنى مثل ضرب وضارب ومضروب او معنى مثل هذه الصيغة او  
 معنى كل منها مفردا مع انه اي مثل ضرب وضارب ومضروب او مثل هذه  
 الصيغة او كل منها كلمة اتفاقا عند النخاعة قال البعض قوله فلا يكون  
 اي مثل ضرب وضارب ومضروب مفردا مع انه اي مثل ضرب وضارب  
 ومضروب كلمة اتفاقا اي اتفاق النخاعة انتهى قال صاحب منافع الاضمار  
 قوله فلا يكون مفردا لدلالة جزئه ومفرد كل من الهيئة والمادة على جزءه  
 ومفرد كل من النسبة الى الفاعل والحدث اذا كان الامر كذلك فينتقض  
 اي تعريف الكلمة بمثل ضرب وضارب ومضروب جمعا اي حال كونه جمعا  
 لافراد المعرف يعني لا يكون جمعا لافراده اقول حاصل الاعتراض ان تعريف الكلمة  
 لا يصدق على مثل ضرب وضارب ومضروب مع انه كلمة كدونه معناه غير مفرد  
 لدلالته على الحدث والزمان كذا قاله عبد العزيز الشيرازي قلت في جوابه  
 ان الصيغة ليست بلفظ لا حقيقة ولا حكما عند المصنف رحمه الله اقول  
 حاصل الجواب ان لفظ ضرب مثلا يدل على معنى واحد وهو الحدث  
 واما الزمان فيدل عليه بصيغة وهيئة التي غير لفظ وفي هذا الجواب  
 ايها المخرج ما هو متعدد المعنى عن تعريف الكلمة كذا قاله عبد العزيز  
 الشيرازي قال صاحب منافع الاخبار قوله قلت ان الصيغة ليست بلفظ فيكون



كل منها مفرداً لانه يصدق عليه انه لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه  
لان جزء السمع يكون من جنسه والصفة ليست من جنس اللفظ فلا تكون  
جزأ من اللفظ كما الحركات / وكما لا تكون الحركات لفظاً في اللغة  
حيث جعل الحركات الاعرابية حروف معان قال المصنف في الامتحان  
والحركات كصفات للصوت والحرف فلا يصدق عليها اللفظ وكذا الصفة  
وكلامنا على مذهب من يجعل الحرف نفس الصوت الحكيك لا كيفية له وهو  
القول الاصح بالقبول انتهى قال الشيخ الفريسي في قوله والحركات  
كصفات للصوت اقول جواب مقدر وهو ان الحركات الاعرابية حروف معان  
كما قال به بعض الفضلاء والحروف نفس الصوت على ما اختاره المصنف  
فيلزم ان يكون تلك الحركات ارفاظاً والجواب واضح فاعلم ان جعل  
كصفات للصوت لانفسه بعد ان يختار مذهب من جعل الحرف نفس الصوت  
فلا ينبغي فان اللابيق بهذا المذهب جعلها جزءاً من ذلك الصوت فتأمل  
قوله لان المختار متعلق بليست وعلته له عنده / انتهى عند المصنف مذهب  
وهو الجمهور / انتهى في ذلك المذهب جمهور العلماء قال البعض قوله مذهب من  
وهو مذهب الجمهور / انتهى في ذلك المذهب جمهور العلماء يجعل صفته  
ان يجعل ذلك المذهب مفعول اول ليكمل ومفعوله الثاني قوله نفس الصوت  
في هذا قالوا اللفظ صوت من شأنه ان يخرج من الفم معتمداً على المخرج الحكيك  
صفة الصوت / انتهى الموصوف بالحركات والسكنات / انتهى الحكيك بكيفية معينة  
مخصوصة عارضة لذلك الصوت واللفظ هو ذلك الصوت المعروف لتلك الهيئة  
التي بها يختار اللفظ عن سائر الاصوات واللفظ انما هو الصوت المعروف  
لكيفية لا كيفية له / انتهى ليس اللفظ كيفية قائمة بالهواء تعرض للصوت  
او ليس المختار عنده مذهب من يجعل اللفظ كيفية قائمة بالهواء تعرض  
للصوت وذلك المذهب كما / انتهى مثل المذهب الذي هو قوله في ذلك المذهب مذهب  
الشيخ ابن سينا حيث قال ان اللفظ كيفية قائمة بالهواء تعرض للصوت بها يختار  
عن مثله في الحدة / انتهى في المجموع انتهى قوله كيفية قائمة بالهواء / انتهى

انتم قال الامة ان الصفة ليست بلفظ بل هي في حيز اللفظ انتهى

ان هيئة وصفه قائمة بالهواء قوله تعرض / انتهى تلك الكيفية قوله للصوت  
متعلق بتعرض قوله بها / انتهى بسبب تلك الكيفية يختار / انتهى للصوت قوله  
عن مثله / انتهى عن الصوت الآخر مثله قوله في الحدة / انتهى في الحقيقة والثقل عطف  
على الحدة قوله يتميز / انتهى مفعول مطلق ليمتاز قوله في المجموع متعلق بالتبميز  
قال بعض المتأخرين قوله لا كيفية له / انتهى لا يكون اللفظ كيفية عارضة للصوت  
قوله كما عهد / انتهى هو كونه اللفظ عبارة عن تلك الكيفية العارضة للصوت  
لانفس الصوت انتهى وقال الآخر قوله لا كيفية له / انتهى لا اللفظ هيئة  
وصفه للصوت وهذا / انتهى كونه اللفظ كيفية له كما / انتهى هو ان ذلك الشيء  
مذهب الشيخ ابن سينا انتهى قال البعض قوله لا كيفية له / انتهى لا اللفظ  
كيفية لذلك الصوت كما / انتهى من ان اللفظ هو كيفية للصوت وهو ان  
ذلك الشيء مذهب الشيخ ابن سينا فيصدق / انتهى اذا كان كذلك يصدر عن مثل ضرب  
ومضارب ومضروب يعني اذا لم تكن الصفة لفظاً يصدر عن مثل ضرب ومضارب  
ومضروب تعريف المفرد وتعريف الكلمة فلا ينتقض تعريفهما به ولا يخرج  
ايضا عن تعريف المفرد والكلمة ببقاء المفرد مثل عبد الله حال كونه علماً  
لشخص انسان قال العلامة التفتازاني في شرحه لا يختص الاصول ان عبد الله  
اسم باتفاق الحاجة وكل اسم كذلك فهو كلمة لانه متعلق بلا يخرج وعلته له  
ان لان مثل عبد الله قوله الضمير راجع الى ما العبارة عن الشيء المراد منه  
الالفاظ مع مرتفع تقدير فاعل للظرف وهو له لاعتقاده على الموصول  
او الموصوف ويجوز في هذا الموضع كونه الظرف جزءاً مقدماً وما بعده مبتدأ  
مؤخراً كما في مثل اقام زيد / انتهى من الالفاظ التي كانه لكل منها معنى قال البعض  
قوله مما بيانه لثقل وحال منه / انتهى كما كانه له والضمير راجع الى ما العبارة عن الشيء  
وقيل راجع الى ما العبارة عن الالفاظ فيكون تذكير الضمير باعتبار لفظ لا يدل  
جزء لفظ صفة لغيره وضمير لفظه راجع الى ذلك اللفظ ان لا يدل جزء لفظه المرتب  
المسموع على جزئه / انتهى من اللفظ وذلك اللفظ معنى مفرد فان الجزء الاول من مثل عبد الله



حين العلمية لا يدل على العبودية والثاني على الألوهية بل المجموع يدل على الشخص  
الذي سمي به قال فاصل امير اعلم ان عبده الله اذا جعل عالما كان بمجموع  
العلم واحد حقيقيا باعتبار المعنى لان مستحاه لا يدرك باحد جزئية وسمي  
تقديرا باعتبار اللفظ لانه في اللفظ بمنزلة غلام زيد انتهى قال بعض الشراح  
كان لعبده الله جزء والى على معنى لكن لا على جزء المعنى المراد اذ ليس شيء  
من العبودية و الألوهية جزء للشخص المعنى لان المراد ذاته المستحصنة  
انتهى وقال الآخر كان للفظ ولعنا جزء لكن لا دلالة لجزء لفظه على جزء  
قوله وفي هذا المقام الخ من مقام تعريف الكلمة جواب سؤال مقدر فكانه  
قيل ان في هذا المقام تحقيق وتفصيل واذا كان في هذا المقام تحقيق وتفصيل  
فمن ان كتاب يطلب هذا التحقيق والتفصيل فاجاب بقوله وفي هذا المقام  
تحقيق وتفصيل يطلب ذلك التحقيق والتفصيل من الامتحان من الكتاب  
المسمى باسم الامتحان قوله وفي هذا المقام خبر مقدم وقوله تحقيق  
مبتدأ منقوض والجملة سلتينية معانية والتخصيص بتقديم الخبر تأمل قال صاحب  
منافع الاخبار قوله في هذا المقام تحقيق الخ وحاصل تحقيقه اجمالا ان بعض النحاة قال  
ان مثل عبد الله عالما كلمة لعدم دلالة جزءه على جزء معناه العلم ولعدم مثل هذا  
من اقسام العلم المحدود وقال بعض آخر منهم انه كالمحتاج لكونه معربا باعرابين  
وقولهم المركب كل هم مركب من كلمتين والحق عند هذا الاول اعترفوا بان  
لا دلالة لجزء العلم على معنى اصلا فصا وكذا زيد فكما لا يجوز ان يجعل كلمة لا يجوز  
هذا ايضا ولو كفي دلالة قبل العلمية لكان بعلبك كلمتين وهو كلمة باتفاق  
من الفريقين وايضا يدل عليه منع صرف مثل ابى هريرة وشهر رمضان مع كون العلم  
مجموع المضاف والمضاف اليه صرح به الزمخشري لانه لو كان كلمتين لبقى الجزء الثاني  
بعلة واحدة وصلى التانيث في الاول والالف والنون الزائدتان في الثاني بل  
بلا علة لان شرطها العلمية وحينئذ لا توجد لان جزء العلم ليس بعلم وقولهم  
معرب باعرابين ممنوع لان اعرابه حين العلمية واحدة الحقيقية وهو ما ظهر في

في الجزء الاول كونه الثاني مستغلا باعراب الحكاية وقولهم المركب كل هم  
مركب من كلمتين مجازا باعتبار الكون انتهى ثلاثة اقسام مختصة فيها  
حصر استقراء وهو الذي لم يوجد مع الاستقراء قسم اخر وهو ما كذا  
لا عقليا وهو الذي يمكن له قسم اخر في العقل على ما اختاره الرافض  
واحتال قسم اخر وهو ما دل على معنى بسبب غيره لا يكون لفظا بل شيئا اخر  
من الاثارة الحسية او غيرها يمكن عقلا كانه فقه الاستقراء كذا ذكره الفصل  
ولا جعليا وهو الذي يجعله الجاعل منحصر مع احتمال آخر كحصر المصنف  
اجزاء الرسالة في الابواب الثلاثة وبيانهم الاختصار بدليل دائريين النفي  
والاثبات ليس لانه عتلى بل للتقريب الى الفهم وكون ثلاثة مذكرا ثبت  
تاوه ويجوز حذف المحدود لتخفيف الكلام كذا ذكرنا في حديث الناس شركاء  
في الثلاث الماء والكلاء والنار كذا قال صاحب منافع الاخبار قوله مختصة فيها  
لما كان الغالب في التقييم قصدا كحصر فيما يكره من الاقسام وقد يختلف عنه  
ايضا صرح بان المراد منها الحصر واردة الحصر اما مفهوم من كون الهند اليه  
معرفا باللام وايا من السكوت في معرض بياح الاقسام لان السكوت هنا  
من ذكر غيرها يفهم منه الاختصار قال السيلكوتي لان السكوت عن ذكر قسم آخر  
في محل بياح الاقسام يفهم منه الاختصار انتهى قال محرم افندي وهذا الحصر  
يعني حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة حصر عقلي اعلم ان الحصر على ثلاثة اقسام  
حصر عقلي وهو الحصر الدائريين النفي والاثبات كحصر الكلمة في الاقسام الثلاثة  
وحصر استقراء وهو الذي لم يوجد مع الاستقراء والتبع قسم اخر كحصر الاضافة  
المعنوية في الانواع الثلاثة اللامية والبيانية والظرفية وحصر جعل وهو  
الذي يكدر بجعل الجاعل كاختصار خلق الاف في الانا صير الاربعة وكما اختصار  
في اجزائه انتهى قال عبد الوهاب في شرحه على الولدية قيل اعلم ان الحصر اربعة اقسام  
حصر عقلي كحصر العدد في الزوج والفرد وحصر قطعي كحصر الكلمة في الثلاثة وحصر  
كحصر الرسالة في المقدمة والمقالات الثالث والخاتمة وحصر استقراء كحصر الابواب  
والفصول انتهى قال السيلكوتي في حاشيته عبد الغفور ان كان الجزم بالاختصار حاصلا



بمجرد ملاحظة مقدم الاقام من غير استعانة بما ذكره آخر بان يكون واثر  
بين النفي والاثبات فعقل وان كان مستفاداً من دليل يدل على امتناع  
قسم آخر فقطي راسي يبين وان كان مستفاداً من تنوع فاستقر ان حصل  
من ملاحظة تمايز وتماثل اعتبارها القاسم فجميع انتهى قال طاشكندس  
والحصر منحصر في الاستقراء والعقل لانه ان لم يوجد العقل قسم آخر بمجرد  
ملاحظة الاقام فعقل والافا استقر وقد قيل حصر الحصر في الحصرين  
استقر في الاحتمال ان يدفع الامر الثالث الذي جوزه العقل بدليل وكونه  
لابالاستقراء لكنه لم يوجد ورد بان موجود وهو حصر المفهوم في الواجب  
والممكن والمتنوع لان ما يقتضي الوجود والعدم قسم رابع لكنه باطل لاستلزام  
اجتماع النقيضين ورد الرد بان مضمحل ياد في توجه فكانه بمجرد ملاحظة  
الثلاثة يجزم العقل الانحصار في ان الحصر مظهرنا عقل ام يستقر في ذهب  
صاحب الرضى الى انه عقل واثر بين النفي والاثبات ولا يمكن الزيادة  
فيها ويرد عليه ان تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلاثة تقسيم واحد ولا يقتضي  
في التقسيم الواحد الى الاقسام كون المقسم دائراً بين النفي والاثبات  
واجب بان الكلمة منقسمة الى المستقل وغير المستقل والمستقل الى المقترن  
وغير المقترن فهذه تقسيمان بحسب الحقيقة لا تقسيم واحد ورد بان الكلام  
في تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلاثة لا في تقسيم ذلك التقسيمين وذهب  
بعضهم انه يستقر في يحتاج الى بيان انتهى قال عصمة الله فان قيل هو القسمة  
كلمة وكل كلمة اما هم او فعل او حرف فان كان بها لم يكن فعلاً او حرفاً  
وان كان فعلاً لم يكن بها او حرفاً وان كان حرفاً لم يكن غيره فلم يصح التقسيم  
الى هذه الاقسام فالجواب ان حد الاوسط لم يتكرر في هذا الشكل  
او يقال ان الصغرى طبيعية وهي غير منتجة انتهى قال عبد الوهاب ومظهرنا  
مفادته مشهورة ترد على كل تقسيم مثلاً لو قسمنا الكلمة الى الاسم والفعل  
والحرف فيقول السائل هذا التقسيم باطل لانه تقسيم الشيء الى نفسه والغير  
لان مورد القسمة كلمة وكل كلمة اما هم او فعل او حرف فمورد القسمة

اما هم او فعل او حرف واما ما كان يقسم تقسيمها الى الاسم والفعل والحرف  
تقسيم الشيء الى نفسه والغيره وجوابها ان الكلمة التي هي مورد القسمة  
اعم من الاسم والفعل والحرف فان المراد بها مطلق الكلمة انتهى فتلاوة  
بالرفع خبر ان بتأويل ثلاثية بالحق الياء المصدرية ان اعلم ثلاثية الكلمة  
لان الخبر ان كان جابداً يؤيد بالحق الياء المصدرية كذا قاله الرضى  
او بتأويل كونها ثلاثية بتقدير الكون ان اعلم كون الكلمة ثلاثية لان الخبر  
ان كان جابداً يؤيد بتقدير الكون لان كل خبر جابداً يصح نسبة الى المبتدأ  
بلفظ الكون كذا قاله ابن هشام وتقدر فيها للممكن او عوض عن المجرى المحذوف  
وهو الاقسام بقرينة المقام لان المقام مقام التقسيم دون مقام الحكم  
لوقوع هذا التعريف اولاً في السلف بعد تعريف الكلمة قسمها ولم يحكم  
عليها بشيء تقديره ثلاثية اقسام ومميز ثلاثية الى عشرة لا ينصب بل هو  
مجرد ورنها لاضافة وتجميع وقيل بالرفع بدل منها بدل البعض من الكل  
او خبر مبتدأ محذوف تقديره القسم الاول منها فعل اصطلاحي والاول راجع  
لعدم ارتكاب التكلف الفرق بين الفعل وهم الفعل فهو ان الفعل موضوع  
لحدث وللمنتزعين به ذلك الحدث على وجه الابهام في زمان معين ونسبة تامة  
بينهما على وجه كونها مراًة لملاحظتها وكل من هذه الامور جزء من مفهوم الفعل  
ملحوظ فيه على وجه التفصيل وهم الفعل موضوع لهذه الامور ملحوظ على وجه الاجمال  
وتعلق الحدث بالمسند اليه على وجه الابهام معتبر في مفهومه ايها ولذا يقتضي  
الفاعل والمفعول وتعيينها كذا قال دده احدى قال الشيخ الرضى فان قيل  
ان حكمت على الفعل والحرف ان كل واحد منها كلمة والكلمة لهم فيجب ان يكونا  
اسمين قلت ان اردت بقولك ان الكلمة لهم ان لفظها لهم لدخول علامة الاسماء  
كاللام والتفريق عليها فهو مفادته لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث  
ولفظ الكلمة لهم وهذا لا ينتج ان الفعل لهم لعدم اتخاذ الوسط وان اردت به  
ان معنى الكلمة لهم لانها لفظ وال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا لهم لانه يصح ان يكون  
عنه ولو بانته وال على معنى كما تقول مرسل وال على معنى مفرد او تقول ضرب فلان  
فتقول هذا ايضا مفادته لان معنى كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة لهم ان الفعل



لفظ بالفعل الذي سمي به الفعل الاصطلاحي لتضمنه اياه / او الحدث الذي  
 بالمصدر / او الحدث الذي هو فعل يقوم بالفاعل / او الحدث الذي هو الفعل اللغوي  
 لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف / او الحدث الذي هو الفعل الحقيقي  
 او الحدث الذي هو المعنى المقيد به في الفعل حتى يراى عند الاطلاق هذا المعنى  
 وهو معنى في نفسه مستقل بالمفهومية لا يحتاج في الفعل عن لفظ الفعل الى اخر  
 فاعترض عليه بان الذي للحدث هو الفعل بفتح الفاء والفعل بالكسر هم لقسمة  
 من الكلمة وهو الفعل الاصطلاحي واجيب بان هذا انما يريد لو كان المراد  
 بالحدث هو مدلول مصدر فعل يفعل وانما المراد الضرب مثلا فتدبر ان  
 الضرب الذي هو عبارة عن الكيفية المخصوصة وقصر الشارح ببيان معناه التضمن  
 الى الحدث مع ان الظاهر ان الزمان المتيقن من الازمنة الثلاثة ايضا معناه  
 التضمن وذلك لان في كون الزمان مدلولاً للفعل تارة في الظاهر انه مدلول الربيعة  
 التي هي ليست بلفظ على الاصح او لان في كونه مستقلاً بالمفهومية اختلافا  
 والمشهور ان الزمان ايضا مدلول الفعل تضمننا كذا قوله عصمة الله وقال  
 الكارزوني في حاشية الهندس ان الزمان ليس بجزء من مدلول الفعل  
 بل الجزء وهو نسبة الحدث الى الزمان انتهى وقال الكروي وليس نفس الزمان  
 جزءاً من مفهوم الفعل اصلاً فتدبر انتهى وقال الشارح في حاشية الامتياز  
 ولما كان الزمان مدلول الربيعة التي ليست بلفظ لم يتعذر لكونه مدلولاً  
 تضمنياً للفعل وجعلهم اياه تضمناً باعتبار ان الربيعة كالجزء منه فالجواب  
 بالتضمن بطريق التشبيه في المطابق هو مجموع الحدث والنسبة فقط على ما هو  
 الظاهر من كلامه انتهى وقال بعض الكمل والحق ان اللفظ اعني المادة مع الربيعة  
 المخصوصة دال على حدث مخصوص وهو المقيد بزمان مخصوص انتهى اقول  
 المشهور في كتب الفصاحم ان الفعل موضوع بالمادة للحدث وبالربيعة للزمان  
 وباقتضا والحدث للفاعل فيكون اقتضا ومفهوم الفعل ثلثة لا محالة الحدث  
 والزمان والنسبة الى فاعل ما وقال عبد العزيز الشيرازي قوله فعل سمي به  
 باسم مدلوله التضمن اقول الفعل صيغة الفعل والاسم الفعل والمدلول الحدث

لفظ وضع المعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع فهو كما في ضرب زيد  
 وكل لفظ هكذا هم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا  
 لا ينتج ان الفعل هم لعدم اتحاد الوسط فان قيل فاذا كان نحو ضرب  
 في قولك من حرف جر و ضرب فعل ماض لسمي فكيف اخبرت عنهما بان الاول  
 حرف والثاني فعل وهل نقدر الان تناقض قلت لم ترد ان من في هذا  
 التركيب حرف و ضرب فعل بل المعنى ان من اذا احتمل في المعنى الذي وضعه  
 او لا تخد خبرت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل ماض في نحو ضرب زيد  
 ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل  
 بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل  
 لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذلك وكذا قولك الفعل لا يستدعي اليه  
 ان الفعل اذا كان بلفظ نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع فهو  
 وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه ان الشئ الذي لا شعور به  
 اصلاً لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور به ومعناه اذ هو  
 ما لا تعرفه فحق جميع ذلك مبدآن احدهما محكوم عليه بشئ وهو المذكور  
 في لفظك والآخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكنى بلفظك عنه  
 فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين انتهى  
 سمي صفة فعل على طريق مزج الشرح بالمتن ان سمي الفعل باسم مدلوله  
 والاسم الفعل وما اضيف المدلول وهو الفعل ان باسم معناه التضمن  
 صفة المدلول ان سمي الفعل باسم مدلوله التضمن لدلالته عليه  
 يعني التسمية به مجاز من قبيل تسمية الدال باسم المدلول قال بعض المحققين  
 قوله سمي باسم مدلوله التضمن اقول ليس كذلك بل باسم مدلوله المطابق  
 كما سيجي انتهى وهو ان مدلوله التضمن الحدث ان الحدث الذي هو  
 جزء مدلول ذلك الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف او الحدث الذي  
 هو جزء المعنى الموضوع اليه او الحدث الذي هو المدلول عليه بالمادة  
 او الحدث الذي هو المعنى القائم بالغير كما ضرب او الحدث الذي سمي لفظه



و هذا الفعل هو فعل دل على الحدث فقط يعني ان الفعل يدل على ثلاثة معان  
الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما فدلالة على الاول والثاني بنفسه  
وعلى الثالث بذكر الفاعل وكذا على المجموع فالمراد بالفعل ههنا هو الدال  
على الاول كما عرفت فدل على الثلاثة لثلاثي بنى الترتيب ولا الثالث كما عرفت  
انتهى قال الكردي في حاشية القصاص ودلالة الفعل على معنى في نفسه  
انما هي باعتبار جزء مدلوله الذي هو الحدث ويسمى هذا المعنى تفعيلا للفعل  
لكونه جزءا من مجموع مفهوم الفعل من حيث انه مجموع لامر حيث انه مفهوم  
فلا يرد ما قيل ان المقصود لا يوجد بدون المطابق لكونه جزءا منه وحيث  
لا مطابقة لمعنى الفعل بدون انضمام ذكر الفاعل الى المخصوص الى الفعل  
فلا تضمن هذا اذا كان المراد بالنسبة في مفهوم الفعل وهو مجموع الحدث  
والزمان والنسبة النسبة التي هي على معنى عا ما اذا كان المراد بها  
النسبة الى فاعل ما كما هو المشهور فلا يرد اصلا لكون المعنى المطابق  
للفعل مستقلا بالمفهومية حيث انتهى قال الكردي وسمى الفعل  
فعلا لتضمنه معنى الفعل وهو المصدر انتهى قال قصب زاده انما سمي فعلا  
لدلالته على الفعل اللغوي وهو الحدث انتهى وقال الفاضل الجاني  
سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر قال البعض قوله سمي  
باسم مدلوله التضمين وهو الحدث فيكون من قبيل تسمية الكل باسم الجزء  
وفيه اشارة الى ان فعل ينفع الفاء مصدر بمعنى الحدث وبكسرهما هم على وزن  
جثر صرح به التفتازاني والجوهري اي اسم للكلمة مخصوصة بل لنوع  
مخصوص من الكلمة وهي الحائض والمضارع والامر والنهي وغير ذلك فيكون  
المراد من الحدث المعنى المصدر كالقرب فلا يرد عليه ان الذي يحكي الحدث هو الفعل  
بالفتح والفعل بالكسر اسم انتهى والفعل يدل بوجه حروفه على الحدث وبوزنه الزمان  
ونظرا لمص الى الثاني فقال مادل بهيئة على احد الازمنة ونظرا لاجاب الى الاول  
فقال في الكافية الفعل مادل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة ولكل وجهه وهو قولها  
قال صاحب منافع الاختيار قوله سمي به بهم مدلوله التضمين اقول دلالة اللفظ  
على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج اللازم الترادف اقدم  
المصنف الفعل على الاسم حال كونه باثباته التقديم على عكس ما ان على عكس التقديم  
الذي كان في الحاشية في الكتاب الحسي باسم الكافية من تقديم الاسم على الفعل

على الفعل لحصول الكلام من نوعه دون اخويه غوزيد قائم والمقصود  
من معرفة الحكم الكلام والاحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره  
كذا قال الرضي وكونه محتاجا اليه وكونه مستغنى عنه ومستقلا بالافادة  
بخلاف غيره وكونه اصلا في الاعراب لان الكلام في العامل علة للتقديم  
في الظاهر وفي المال والمعنى علة لما نسبة التقديم بحمل التقديم  
على معنى مناسبة التقديم فيكون مجازا مرسل من قبيل ذكر المسبب  
وارادة السبب فقرينة الحاشية هي كون نفس التقديم بهيما جليا  
معلوما بحس السمع او بحس البصر مع امتناع الاستدلال على البهره الجلي  
لان الغرض من الاستدلال تحصيل العلم بالمعنى وهو حاصل قبل الاستدلال  
فيكون الاستدلال تحصيل لا يصل وهو محال وقدرية المعينة على انه لما امتنع  
عمل التقديم على حقيقة فاما ان يصرف له وجوب التقديم او الى مناسبة  
ورجحانه لكن كون الكلام في العامل انما يفيد المناسبة والرجحان  
لا الوجوب لجواز التأخير الذكر بعد واما دعوى صحة التقديم فهي  
به يهية كدعوى نفس التقديم فيمتنع حملها ايضا ان ناسب تقديم  
على الاسم لان كلام المصنف في بيان العامل وهو ان والحال ان الفعل  
اصل في الفعل بخلاف الاسم فانه اصل في الاعراب وتابع له في العمل قال  
بعض المحققين فانما يكون الفعل اصلا في العمل فلكون النسبة الى المرفوع  
مأخوذة في مفهوم كلمة واما كون الاسم اصلا في الاعراب فلكون النسبة  
الى المرفوع مأخوذة في مفهوم بعضه كاسم الفاعل والمفعول وغير مأخوذة  
في مفهوم بعضه كاتا وانت والذين لا تنظر اشارة الى قولهم لمن قام به الفعل  
اول من وقع عليه الفعل كيف والمرفوع عنيهما قال الشيخ فينا سياتي في  
في بحث المصدر ردا للبرهنة السيد محمد الله النسبة الى المرفوع مأخوذة  
في وضع غير المصدر من الفعل والصفة انتهى فانها جعلت لطيف الصفة للمرفوع  
عقليا لا وضعيا وهذا سهوا وهو مأخوذة في مفهومها الا ترى الى قولهم  
لمن قام به الفعل اول من وقع عليه الفعل كيف والمرفوع عنيها غاية ان النسبة  
المأخوذة في وضع الفعل الجرس والانشاء تامة فكونه جملة وفي وضع الصفة تقييده



غير تامه فلا تكون جملة قال السيلوني نقلنا عن الرضوي والنسبة الى المرفوع  
غير مأخوذة في مفهوم المشتقات بل عرضت لها في الاستعمال انتهى قال  
عصه الله ان النسبة الى الفاعل الحقيق داخله في مفهوم الاسماء المشتقة  
انتهى قال بعض الافاضل اما كون الفعل اصلا في العمل فلكون النسبة الى الفاعل  
تامة فيه لدخولها في وضعه واما كون الاسم اصلا في الاعراب فلكون النسبة  
ناقصة اذا وجدت فيه لعدم دخولها في وضعه وما لم توجد النسبة فيه فكونه  
اصلا في الاعراب بالطريق الاول فلذلك قيل الفعل كله عامل والاسم بعضه  
عامل انتهى قال بعض الكل اما كون الفعل اصلا في العمل فلكون كنهه عاملا  
فذلك يجب الاصاله في العمل واما كون الاسم اصلا في الاعراب فلكون بعضه  
عاملا وبعضه غير عامل وذلك يجب الاصاله في الاعراب والبتعية في العمل  
انتهى قال الاستاذ اما كون الفعل اصلا في العمل فلكون النسبة الى المرفوع  
مأخوذة في مفهوم الفعل واما كون الاسم اصلا في الاعراب فلكون النسبة  
الى المرفوع غير مأخوذة في مفهوم الاسم بل عرضت له في الاستعمال فميز  
سميها عن سميها واخر ما شئت قوله ولان كنهه من الفعل عامل عملة  
ثانية للتقديم معطوف على قوله لان الكلام لا ينع ان الكلام فقط ان حكم  
بعمل حرف الجر الزائد المكرر لئلا يرد توارد الجارين على الجور الواحد  
وهو ان كنهه ولئلا يلزم العطف على ما هو كالجزء من الكلمة لشدة الاتصال  
بين الجار والمجرور وفائدة الزائد التبيين على تجديد التقديم هنا او التنبيه  
على الاستقلال في العلية هنا وان كانت بالبتعية او التبيين على كون العلية  
بالبتعية قال بعض المحققين اما زاد الجدل مع ان ما كان في صدر المعطوف عليه  
يعتبر في صدر المعطوف للتنبيه على الاستقلال في العلية وان كانت بالبتعية يعني ان ذلك  
عملة مستقلة للتقديم كما قبله نعم يلزم منه توارد العليتين المستقلتين على معقول واحد  
لكنه غير باطل هنا لكون العلة الثانية مصدرة بالواو العاطفة ولها يكون باطلا لو لم تصدر  
بالواو العاطفة قال البعض قوله ولان كنهه عامل معطوف على قوله لان الكلام في العامل وعله  
ثانية للتقديم والحد من العلة في امثاله النكته فلا يلزم توارد العليتين على معقول واحد انتهى  
وذكر دليلنا ثانيا للتقديم لورود السؤال على الدليل الاول بان كون الكلام في العامل لا يوجب  
تقديم على الاسم انتهى قال صاحب منافع الاختيار قوله ولان كنهه عامل واعاد اللام في المعطوف  
يشير باستقلاله في العلية مع انه ليس كذلك لانه لو لم يكن الكلام في العامل لا يستلزم كون كنهه  
عاملا مقدما فالاول ترك اللام وجعلها عملة واحدة انتهى اس واما قوله لان كنهه عامل فليس له

قل فعل ماض وما حرف كافر وكما لا لغاء في باب افعال القلوب قال بعض الافاضل  
وكما لا لغاء في باب افعال التحقيق والظن بخلاف الاسم لان بعضه عامل وبعضه  
غير عامل قال بعض مطرد والاسم غير مطرد لاحقا ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد  
لان ما لا يطرد في كلامهم مجرى مجرى الشاذ النادر عن القياس الخارج عن الاصل  
ولان المطرد بمثابة الكل وغيره بمثابة الجزء والكل مقدم على الجزء  
كما سيخرج به والكاف للقران والعينية او بمعنى المثل او بمعنى اللام وما عبارة  
عن الشيء المراد منه كونه كله عاملا والسين للاستقبال ويخرج فعل مضارع  
من التصريح وغيره المستتر راجع الى المصنف وغيره راجع الى ما قال البعض  
قوله كما اس وذل الشئ كنهه سيخرج اس المصنف به اس بذلك الشئ من ان كنهه  
عامل وقال الاخر قوله كما سيخرج به اس وذل مثل الشئ الذي سيخرج المصنف  
بذلك الشئ بقوله والفعل كله عامل على ما سيجي من ان كل فعل يرفع وينصب  
معمولات كثيرة وانما قال سيخرج لما يدل لحدوثك الى هذا قريبا وهو ان الفعل  
تفسير لم يرجع الغير لبعده بتوسط التحيية اليقين ولما كان فضله اس تمييز الفعل  
وتفريقه قال محرم افندس في موضع آخر قوله ولما كان فضله اس فرقة  
لان الفصل في اللفظ القطع فلان الفرق انتهى كلامه وهو تمهيد  
لوجه عدول المصنف عن تعريف القدم الفعل واخذ تعريف اهل الميزان  
او جواب سؤال مقدر ومعلوم عدل المصنف عن تعريف القدم واخذ  
تعريف اهل الميزان مع ان القدم من التخييين والمصنف منهم لاس الميزانين  
والمناطقين ومثاله المصنف اليها من قبيل المخالفة الى جمهورها وهي  
في قدة الخطاء فاجاب بقوله ولما كان فضله من الاسم متعلق بالفصل  
بالدلالة خبر كان على احد الازمنة الثلاثة متعلق بالدلالة بالهئية اس بهيئة  
الكلية متعلق بالدلالة ايضا واما فضله من الحرف فهو باستقلال المعنى  
قوله وكان ظاهرا عبارة القدم عطف على قوله كان فضله من الاسم بالدلالة  
على احد الازمنة والالف واللام في القدم عوض عن المضاف اليه اس ولما كان



ظاهر عبارة التقديم النفاة وتلك الواو اعتراضية والصغير راجع الى عبارة التقديم  
 الاقتران من اقتران الفعل خبر لقوله على باحد الارضين الثلاثة متعلق بالاقترا  
 غير مفيد خبر كانه الثاني كذلك من ذلك الفصل الذي هو الدلالة بالهئية  
 قال البعض قوله لذلك والمشار اليه الدلالة بالهئية باعتبار كونه فضلا  
 فلا يرد بان المشار اليه هنا مؤنث بحسب الصورة وسلم الاشارة هنا مذكر  
 فكيف يكون المؤنث مشاراً اليه للمذكر او المشار اليه هنا من خبر المصدر  
 وتأنيث المصدر وتذكيره ما ولا يرد الى اوقاتا جزء من المشار اليه لا عارض  
 له فلا يرد الى تأمل بل مفيداً عطفاً على غير مفيد واضراب منه فيكون قوله  
 مفيداً خبر كانه الثالث المنفرد والمستفاد من العطف والاضراب اس بل كانه  
 ظاهر عبارة التقديم مفيداً اقتران لفظة اس الفعل كعبارة ابن الحاجب  
 والبيضاوي في وجه الجمع مع انه من الثاني والحال ليس كذلك اس  
 ليس اقتران لفظة بل اقتران معناه قال البعض قوله ليس كذلك  
 اس ليس المراد اقتران لفظة بل المراد اقتران معناه وقال الآخر  
 قوله بل مفيداً اقتران لفظة مع انه ليس كذلك اس ليس كانه ظاهر  
 عبارة التقديم مفيداً فصل الفعل من الاسم اقتران لفظة باحد الارضين  
 لان عبارتهم الفعل ما وضع مفرداً لو اقترن وضعاً باحد الارضين  
 مع انه ليس كذلك اس ليس فصل الفعل اقتران لفظة باحد الارضين بل فصل  
 دلالة لفظة على احدها انتهى كلامه وكذلك اس ويكون ظاهر عبارة التقديم  
 مفيداً اقتران لفظة احيى فعل ماض مجهول من باب الافتعال اس احيى  
 في عبارة التقديم الى التأويلات اس الى ارتكاب التأويلات والتغييرات التي  
 اس التأويلات التي ذكرت هي فعل ماض مجهول مفرد مؤنث وتأنيثه  
 المستتر منه هي راجع الى الموصول وهو التي وهو عبارة من التأويلات  
 اس ذكرت تلك التأويلات في الامتحان اس في الكتاب المسمى بهم الامتحان قال

قال المصنف فيه بعد ما ذكر ما نقله الشيخ من هذا لانه من التأويلات اس لو دل  
 على اقتران معناه التضييع وهذا للشراف اولوا اقترن في الفهم والذهن  
 بمعنى احدى الارضين وهذا للجائي ومن تبعه اولوا اقترن بنفسه بدلالة  
 احدى الارضين او دالة بان لا يتحمل على هئية دالة عليه وهذا هو  
 اظهرهما واقل تكلفاً واكثر للمراد انتهى قال بعض المحققين قوله ولذا  
 اس وكذلك فصل الفعل من الاسم بالدلالة على احدى الارضين بالهئية وكان  
 ظاهر عبارة التقديم غير مفيد لذلك بل مفيداً اقتران لفظة مع انه ليس كذلك  
 احيى في عبارة التقديم الى التأويلات اس الى ارتكاب التأويلات والتغييرات  
 التي اس التأويلات التي ذكرت هي اس تلك التأويلات في الامتحان  
 اس في الكتاب المسمى بهم الامتحان قال المصنف فيه ولما كان فصل الفعل  
 من الاسم بالدلالة على احدى الارضين بالهئية وظاهر هذا لا يفيد بل يقتضي  
 اقتران لفظة وليس كذلك لانه من التأويل اس لو دل على اقتران معناه  
 التضييع وهذا للشراف اولوا اقترن معناه في الفهم والذهن بمعنى احدى  
 وهذا للجائي ومن تبعه اولوا اقترن بنفسه بدلالة احدى الارضين او دالة  
 بان لا يتحمل على هئية دالة عليه وهذا هو اظهرهما واقل تكلفاً واكثر  
 للمراد او مفيداً عطفاً على قوله بل مفيداً اس او كانه ظاهر عبارة التقديم  
 مفيداً اقتران المعنى باحد الارضين الثلاثة كعبارة ابن الحاجب في تعريف الضم  
 وهو الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الارضين الثلاثة اذا كان  
 ظاهر عبارة التقديم مفيداً اقتران المعنى فوجب حينئذ اس حين كانه ظاهر  
 عبارة التقديم مفيداً اقتران المعنى او حين اريد افادة اقتران المعنى  
 او حين اريد اقتران المعنى او حين مفيدة اقتران المعنى او حين كونه مفيداً  
 اقتران المعنى فخير سمينها عن سمينها واخر ما شئت قال صاحب ضائع الاختيار  
 قوله فوجب حينئذ تفريع على ما قبله لاجواب لما كانه بل جواب قوله الآية وهو  
 عدل عنها ان يراد به اس بالمعنى في تعريف التقديم الفعل المعنى التضييع لانه المعنى المستتر  
 بالمفهوم المقادير باحد الارضين الثلاثة مع ان الظاهر المعنى المطابق قال  
 بعض المحققين قوله فوجب اس حين وصف المعنى بالاقترا ان يراد به اس بالمعنى

قوله وهذا اس الوجهان الاخيران لا الاضيق فقلت كذا ذكره عبد العزيز البزاز في حاشيته



في عبارة التقديم المعنى التضييع للمعنى المطابق مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى  
 كما صرح به المحقق الرازي في موهبات شرح الرسالة الشريفة ليخبر الذين  
 المعروف بمركباته قال بعض الافاضل والمعنى المطابق غير مراد معنا لان المقترن  
 هو المعنى التضييع دون المطابق لانه لا اقتران بالزمان لتام معنى الفعل  
 والزم اقتران الشيء بنفسه وذلك لان الزمان مدلول للفعل فلو اقترن  
 تمام معنى الفعل بالزمان لزم اقتران الزمان بالزمان وهذا اقتران الشيء  
 بنفسه وهو غير جائز لانه يؤدي الى المحال عقلا وتعد الشيء الواحد وتكرره  
 ويمكن ان يقال المعنى المطابق للفعل مقترن بالزمان الخارج عن مدلوله لان الحال  
 يقتضيه باخديه والماضي والاستقبال ويرد عليه انه ليس مدلول لفظ الفعل  
 والمعتبر ذلك معناه انتهى وقال الاخر ولما وصف التقديم المعنى بالاقتران  
 بالزمان وجب ان يراد به المعنى التضييع لانه اذا اراد المعنى المطابق وهو  
 بجميع الكثرة والزمان والنسبة يلزم اقتران الزمان بالزمان ودخول  
 في هذه الكثرة لعدم استقلال المعنى المطابق لاقتضاء النسبة ذاتا المنسب  
 الكثرة والفاعل انتهى والفعل باعتبار معناه المطابق لا يدل على معنى  
 مستقل بالفهم لدخول النسبة الى الفاعل المعينة فيه وهي غير مستقل بالمفهومية  
 قال الفاضل العصام والفعل لا يدل على المعنى المطابق بنفسه بناء على ما عدا  
 ان الفعل موصوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين فالحال يتركز  
 الفاعل المعينة لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابق بدون  
 ذكر الفاعل لا متناع فهم الكل بدون الجزء فدلالة الفعل بنفسه ليس الا  
 على الحدث على ما قالوا او الزمان ايضا على ما هو الظاهر واورد عليه  
 انه بعد توقف الدلالة المطابقة على التضييع لا معنى للدلالة التضييعية بنفس اللفظ  
 كيف وقد حقق ان التضييع لا يوجد بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة  
 التضييعية بنفس اللفظ لا يقتضيه وجودها بدون المطابقة المتوقفة على التضييع  
 لان معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية والحدث معنى مستقل بالمفهومية  
 وانما توقف فهمه على التضييع هو كونه عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية  
 منه اعني المطابق ببقائه لا شك في انه يفهم عند سماع لفظ ضرب الحدث والزم ما  
 مع انه لم يفهم معنى المطابق فكيف يتم ما اتفقوا عليه من ان التضييع لا يوجد بدون المطابق

وهذا مما تجتهد فيه العقلاء قريبا بعد قرن وقد بذلنا فيه جهدا لطفانا الله وعون  
 في شرح الرسالة الوضعية انتهى كلامه الذي هو المعنى التضييع الحدث  
 المعنى لغة بالفعل وهو ارادة المعنى التضييع وان يراد به المعنى  
 التضييع او كون المعنى التضييع مراد به او كون المعنى التضييع او هذا  
 المراد تكلف محض لان المتبادر من معنى الفعل المعنى المطابق وهو  
 عبارة عن الحدث والزمان والنسبة وحمل الفاظ التعريف على المتبادر  
 واجب فاردة المعنى التضييع هو الحدث تكلف محض لا يرتكب في التعريف  
 قال بعض المحققين قوله وهو تكلف لانه خلاف المتبادر اذ المتبادر من المعنى  
 عند الاطلاق المعنى المطابق وقال الاخر فقد حمل المعنى في التعريف  
 على المعنى التضييع على خلاف المتبادر اذ المتبادر من المعنى عند الاطلاق  
 المعنى المطابق مع انه لا يحيل اللفظ في التعريفات على خلاف المتبادر  
 لا يشترط به بزيادة المعنى التضييع ووبالمراد ان المعنى التضييع هو الذي لا  
 المراد الذي هو بالتكليف بجملة التكليف الاول لا يدل على ذلك المراد اللفظ ان  
 لفظ تعريف التقديم فاعل لا يشترط عدل عنها بجهاب لما امرض عن عبارة التقديم  
 لان عدل اذا عدا من بعض يكون بمعنى امرض قال بعض محققين هذا الكتاب قوله  
 ولما كان فضله من الاسم بالذات على احد الازمنة بالهيمية وكان ظاهرا  
 عبارة التقديم وهي الاقتران باحد الازمنة غير مفيد لذلك بل مفيد اقتران لفظ  
 مع انه ليس كذلك الخ اقول هذه منزلة زلت فيها الاقدام وتجبرت  
 افهام الاقدام وعجزت عن كتب حلها الاقلام وتميز الحق فيها يستدعي  
 مقدمة هي ان للفعل لفظ ومادة هي موضوع للحدث بوضع شخصيه وهي  
 فردية هي موضوعه لا احد الازمنة بوضع نوعي وهي تكميلية هي موضوعه  
 للنسبة ايضا بوضع نوعي فهمها مدلولات ثلثة متغايرة هي ودوالها وادواتها  
 والمسمى بالفعل انما هو الاول واما الاخيرتان فليستافلا ولا جزأ منه لعدم كونها  
 من قبيل اللفظ بل هما مقارنتان له وصفا فلا ينفكا عنه اصلا ولذا اخذ التقديم  
 الاقتران باحد الازمنة في تعريفهم وجعلوه فضلا من الاكم لكن توهم كثير من المتأخرين  
 بسبب هذه المقارنة ان النسبة والزمان جزآن من معنى الفعل فاشكل عليهم



ظاهر تعريف القدم حيث لا استقلال في معناه ولا مقارنة باحد الازمنة  
 اذ لا يقال في العرف اقتران الشئ بجزئته فانقضى التعريفات الثلاثة للاقسام  
 الثلاثة واحتجوا الى التأويل فاوّل ببعض منجم بحمل الاستقلال في التعريف  
 الى استقلال معناه المتضمن الذي هو الحدث على زعمهم وتبعه الفاضل الجامي  
 مع انه على تقدير التسليم لا يصدق عليه التضمن لانه انما هو جزء مدلول مطابق  
 للفظ وهذا ليس كذلك واوّل المص في الامتحان باقتران نفسه  
 به لانه احد الازمنة الثلاثة او داله بان يستعمل على هيئة دالة وقال قبل هذا  
 التأويل ما قاله الشارح معنا وهو لما كان فصله من الكلام الخ معترضا  
 على قول البيضاوي لو اقترن وصفا باحد الازمنة الخ واخذ الشارح منه وقال  
 لما كان الخ معللا بعدول المص عن تعريف القدم الفعل واخذ تعريف الفعل  
 المميز ان فاذا عرفت ما ذكرناه من عدم كون النسبة والزمان جزأين من الفعل  
 علمت ان فصل الفعل من الكلام باقتران معناه المطابق وظاهر تعريف القدم  
 مفيداً به وان معناه المطابق مستقل فلا يرد الاشكال على تعريف القدم  
 ولا يحتاج الى التأويلات والتغييرات فخذ هذا معنى فانظر بنظر انصاف لعلك  
 ترصه لان الحق احق ان يتبع ومن فقرعات هذا اللفظ انتقاض تعريف  
 بالفعل كما هو المشهور وتسمية الحدث معنى تضمنياً وغير ذلك فاحفظ  
 فانه ينفصل في مواضع كثيرة من مصنفات المتأخرين فانها مشحونة بهذا  
 اللفظ انتهى قال صاحب فتح الاسرار ولما كان المقصود تمييز كل قسم عن الآخر  
 فايراد جنس مشترك بينهما وبينه تمييزاً كلا واذا يسمى حدة عند الادباء  
 لان الحد عندهم ليس الا المعرف الجامع المانع وكان يميز الفعل بدلالته  
 على احد الازمنة الثلاثة وكان عبارة القدم غير ظاهرة فيه محتاجة الى تأويل  
 ذكره الشارح عدل عنها فقال ما دل الخ وقال الجامي والفعل مختار عن الحرف  
 بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران واللام مختار عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل  
 بعدم الاقتران فقال ما دل الفاء للتعقيب الزمان ومدخولها معطوف على عدل  
 من باب عطف المسبب على السبب فالجاء اراد المصنف العدول فقال في تعريف الفعل  
 ما دل الخ وانما قدرنا الاداة في نظم الكلام لان العدول عنها انما يحصل بان يقال

بان يقال في اول الامر ما دل الخ فليس قوله ما دل الخ عقيب العدول  
 بل عقيب الارادة وقد جوزه بعضهم ان يكون الفاء للتفسير في ان العدول  
 عنها هو العدول في اول الامر ما دل الخ وقيل يجوز كونه جواباً للشرط  
 مخذوف ان اذا كان الامر كذلك فقال ما دل قال بعض المحققين قوله  
 عدل عنها فقال ار اراد المصنف العدول عنها فقال بذكر السبب وارادة  
 المسبب لان الارادة سبب للعدول وانما قدرنا الارادة في نظم الكلام  
 لان الفعل الاختياري لا يوجد بدون الارادة وقيل لان فعل العبد  
 مسبوق بالارادة الزمانية قال صاحب مناخ الاختيار قوله عدل عنها  
 فقال الفاء بها طرفة اي اول عدل بارادة العدول وتفسيرية ان لم يأوّل  
 لان العدول بالفعل لا يغير وما ار لفظ ما في ما دل عبارة عن معتبر به  
 عما ار عن معنى كانت الكلمة عبارة عن معتبراً عنه ار عن ذلك المعنى  
 وهذا اللفظ الموضوع للمعنى مفرد وهذا بناء على مذموب البعض ان التقسيم  
 للأفراد لا للمعاني اذا كان الامر كذلك فتذكير الضمير الراجع الى ما  
 في لفظه دل باعتبار لفظه ار باعتبار لفظها ومعناه ار وباعتبار معناه  
 اومع اعتبار معناه وذلك كما ار كاللزام الذي حققه ار ذلك الكلام  
 الفاضل العصام بالرفع فاعل حقق لان المفعول اذا اتصل بالفعل حقه  
 التقديم على الفاعل قال الفاضل العصام لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما يكون  
 الكلمة عبارة عنه فتذكير الضمير الراجع الى ما دل ليس لمجرد داعي اللفظ  
 بل لداعي اللفظ والمعنى انتهى حاصله ان لفظه يذكّر لفظاً ومعنى اما لفظاً  
 فظاهر واما معنى فمما عبارة عما كانت الكلمة عبارة عنه وهو لفظ وضع  
 لمعنى مفرد فكان كلمة ما مذكراً بمعنى ايضاً فتذكير الضمير الراجع الى ما  
 باعتبار لفظه ومعناه معا قال بعض الافاضل قوله كما حققه الفاضل العصام  
 حيث قال اقول تذكير بناء على لفظ الموصول لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما يكون  
 الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتأنيث مفهوم الكلمة ليس لذاته كتنائث  
 معنى منه بل لوانث الضمير الراجع اليه يكون ذلك التأنيث لرعاية لفظ الكلمة  
 فتذكير الضمير الراجع الى ما دل ليس لمجرد داعي اللفظ بل لداعي اللفظ والمعنى

في تعريف القدم  
 في تعريف القدم







في كيفية حاصله مع ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها واما ان يراد بالمادة  
 ان هي تحملها ما يتبادر منها اي مجموع الحروف الاصلية والزائدة واما ان يراد بها  
 الحروف الاصلية فقط بناء على ثبوتها في تصاريح الكلمة فيكون الهمية هي هذا التقدير  
 هي العارضة لها انتهى قال المفتح زاده ان الفعل والجماد في الحديث وبهيمية  
 على الزمان على ما قال بوضع الهمية وكون الهمية جزءاً من اللفظ انتهى وذلك  
 المن كالمقطب اقول الهمية ليست جزءاً من اللفظ لانها عارضة عليه والعارض يحيل  
 ان يكون جزءاً كما سيجي تحقيقه اعلم ان دلالة الفعل على الزمان بحسب هيئته  
 بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهمية وان اختلفت المادة كضرب  
 ويضرب واتحاد الزمان عند اتحاد الهمية وان اختلفت المادة كضرب  
 وطلب كذا قاله القطب والسعد في شرح الرسالة السنية  
 لشيخه الميرزا المعروف بهر الكاظمي وقال الكروي في حاشية القصص اختلف  
 في معنى الفعل قال ابو حيان في تذكرته اختلفوا على ثلاثة مذاهب احدها  
 انه يدل على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته ان يكون على شكل  
 مخصوص ولذلك يختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ ولا يختلف  
 الدلالة على الحدث باختلافها وثانيها انه يدل على الحدث بالصيغة  
 واختلافها من كونها واقفاً وغير واقع ويخرج مع ذلك فيدل على الفعل  
 بالضرورة كدلالة السقف على الخائط وثالثها على وهو ان يدل  
 على الزمان بذاته لان صيغته تدل على الزمان الماضي والمستقبل  
 بالذات ودلالته على الحدث بالانجرار والضرورة انتهى كلامه  
 فاحفظ وتأمل فيه فانه لا يوجد في الكتب انتهى كلامه قال السيوطي  
 ان في هيئته الفعل امور ثلاثة نفس الحدث والفاعل ونسبة الحدث  
 الى الفاعل وقد يتركب الحكم باعتبار المجموع وقد يتركب باحد الاجزاء  
 فينسب الى المجموع قال السيد قدس سره ان هيئته الفعل مستقلة  
 في الدلالة على الزمان قطعاً انتهى كلامه يعني ليس للمادة دخل في تلك  
 الدلالة بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهمية في صورة يتحد المادة  
 فلو كان

فلو كان للمادة دخل كما تحقق اختلاف الزمان عند اتحادها لا يتحقق  
 في بعض الصور انتهى قال المفتح زاده يمكن ان يقال ان استقلال الهمية  
 في الدلالة غير مسلم لان الدلالة بالوضع والهمية ليست بلفظة اصالة  
 حقة وضعت وذلك بالاستقلال وان قيل وضعت بم تابعة المادة فيكون  
 مدخل للمادة فيها اس في الدلالة فكيف تستقل في الدلالة الا ان يقال  
 ان مدار الدلالة هي الهمية وان كانت للمادة مدخل في الجملة وكذلك مدار الدلالة  
 في الاكم مثل الآن وهذا واس مادته وان كان مدخل للهمية في الجملة فتأمل  
 انتهى وقال في موضع آخر ان الفعل موضوع بملاحظة هيئته في الوضع  
 ليعني في زمان معين من الازمنة الثلاثة فيدل بهيمية على زمان معين فيها  
 لان هيئته الفعل موضوع مستقلاً لزمان معين وتدل عليه اذ الهمية  
 الفعلية قد توجد في الاكم مع انها لم تدل على شيء منها ولو وضعت لما لم تدل  
 فلهذا قال ما دل بهيمية دون بسناد الدلالة الى الهمية انتهى قال السيد  
 والهمية ليست بلفظ اصالة بل بتسمية المادة وهي موضوع للزمان  
 المخصوص وهذا الزمان الواقع فيه مدلول المصدر وهو الحدث  
 لا يطلق الزمان انتهى واعلم ان العلماء اختلفوا في ان الهمية جزء  
 من الفعل ام لا فذهب البعض الى انها جزء من الفعل ففيه نظر لان فيه  
 جعل المحدود جزءاً من الحد فيلزم كون الشيء جزءاً لنفسه وجوابه ان المراد  
 بالهمية الاولى الاصطلاحي اى الخاص وهذا الصيغة وبالثانية اللفظية  
 اى العام وذهب الآخرون الى انها ليست جزءاً من الفعل لانها عارضة عليه  
 والعارض يستحيل ان يكون جزءاً تاملاً وضماً منصوب على الحالية من بهيمية  
 لانه المفعول به بواسطة حرف الجر اى حال كونها موضوعاً وذكر الشيخ  
 الاحتمال الآخر بقوله اى دلالة وضع اشارة الى احتمال ان قوله وضع  
 منصوب على المفعولية المطلقة المجازية لدل بتقدير المضاف او زمانه  
 اى او زمان وضع اشارة الى احتمال انه منصوب على المفعول فيه  
 لدل بتقدير المضاف اليها او دلالة وضعية لاعلمية اشارة اليها  
 الى احتمال انه منصوب على المفعولية المطلقة المجازية لدل لكن بتقدير الموصوف  
 او حال كونه اى الفعل موضوعاً او وضعياً اى او حال كونه وضعياً اشارة  
 الى احتمال انه منصوب على الحالية من فاعل دل والى ان المصدر واقع



حالا يدل بالاشتقاق لانه وصف في المعنى والوصف لا يكون حالاً كما لا يكون  
 خبراً لعدم الاستناد فيه مع ان الاستناد لازم فيها كما كان لازماً في الخبر  
 لكونها كالجزء في الحال والله اعلم حقيقة الحال قال ابن الجاحظ وكل ما دون  
 على حقيقة مع ان يقع حالاً انتهى قوله ما دل على حقيقة من على صفة سواء كان  
 الدال مشتقاً او جامداً وقوله مع ان يقع حالاً من غير ان يدل الجامد بالاشتقاق  
 لان المقصود من الحال ببيان الهيئته وهو حاصل به وهذا رد على جمهور  
 النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا تأويل الجامد بالاشتقاق  
 ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق ذكره الفاضل الجاني  
 قوله او وضعا لم يرد ان ياء النسبة محذوفة اذ لم يثبت حذفها بل اراد  
 انه بمعنى الوضع يجوز حذف المضاف من واو وضع كذا قاله المولى عصام الدين  
 في حاشية الفوائد الضبائية في بحث المصدر قال في زينة زاده قوله وضعا  
 منصوب مفعول مطلق لدل او دلالة وضعية او دلالة وضع بفتح الموصوف  
 او المضاف او مفعول فيه له او زمان وضع بفتح بفتح المضاف عند الجمهور  
 وتنزيل المصدر منزلة الظرف عند الجاهل على او حال من فاعل دل بمعنى موصوفا  
 او وضعا انتهى ويجوز كونه حالاً من الخبر وهو ما قلنا لكونه شبيهاً بالفاعل  
 في كونه جزئياً في هذا مذهب الفاضل الجاني ومن تبعه قال بعض نحويين  
 هذه الكتابة بقرينة دلالة وضع او زمانه الخ اقول ذكر فيه وجوها اربعة  
 من الاعراب معاني اية المفعول مطلق حذف واقيم هو مقامه ومضافا اليه  
 المفعول فيه حذف مع في واقيم هو ايضا وصفة مؤنث بهم منسوب حذف موصوفة  
 المفعول المطلق ايضا وحال من فاعل او مفعول وفيه وجه خامس  
 لم يذكره مع انه اظهر واقدس منها لعدم احتياجه الى الحذف والتأويل  
 وهو ان يكون تمييزاً من نسبة دل الى الهيئته ولو قيل اراد اظهار ما خفي  
 واخفا ما ظهر ياتي عنه قوله الآية ولكن لم يذكر دلالة عليه بنفسه  
 هذا الوضع على احد الازمنة الثلاثة من على احد من الازمنة الثلاثة  
 زاد لفظ الاحد لانه لا يدل على جميع الازمنة الثلاثة بل على احدها وقد عرفت  
 الفرق بين الاحد والواحد سابقا الازمنة جمع الزمان وهو عند الحكماء  
 عبارة

عبارة عن مقدار حركة الفلك الاعظم وعند المتكلمين عبارة عن متجدد معلوم  
 يقدر به متجدد اخر كما يقال آتلك عند طلوع الشمس فان طلوع الشمس معلوم  
 ومجيئه موصوف فاذ اقرن ذلك الموصوف بذلك المعلوم زال الابهام فان قيل  
 ان الزمان الذي هو عبارة عن مقدار حركة الفلك الاعظم وبه الليل والنهار  
 لا يمكن انقسامه لكونه واحداً متصلاً سبباً كالماء الجاري فكيف انقسم هنا  
 الى الثلاثة قلنا الانقسام بالنسبة الى مبدأ معين فالمقدار الذي انت فيه  
 من ذلك السبب هو زمان الحال وهو في الحقيقة آن واحد كالماء البصر  
 وهو اقرب ونظيره الجزء الذي لا يجزئ بالنسبة الى الاجسام  
 وفي العرف نهاية الماضي وبداية المستقبل او المقدار الذي يغير بينهما  
 حالاً في العرف اللغوي المقدار الذي يقدم عليه هو الماضي والذي تأخر عنه  
 هو المستقبل وفي الاصطلاح وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل  
 متعاقبة من غير مهلة وتراخي والاستقبال في العرف هو الزمان الذي  
 يترقب وجوده بعد هذا الزمان ان قيل الثلاثة مذكورة لان تذكير العدد  
 من الثلاثة الى العشرة بالتاء والاربع من كونها بمعنى التانيث مؤنثة  
 فلا مطابقة بين العدد والمعدود بل بين الصفة والموصوف فيجاب  
 بوجود الاول ان العدد تابع لفرد معدودة والثاني ان الثلاثة جمع  
 في المعنى لان اقله ثلاثة عند العربية وعند المنطقية اثنان والثالث  
 ان الازمنة مؤنثة في اللفظ والثلاثة مؤنثة في اللفظ فتحقق المطابقة  
 بهذه الوجوه قال في زينة زاده قال الله بما اراده لا يقال الازمنة مؤنثة  
 والثلاثة مذكورة فكيف يقع المذكر صفة للمؤنث لا تأنفق الثلاثة عدد  
 والازمنة معدود والعدد يتبع مفرد معدوده وهو الزمان انتهى  
 قال صاحب الاضاح الثلاثة مخفوضة لانها صفة الازمنة فان الثلاثة  
 وان لم تكن جمعاً لانها تدل على التبيين ولا تقييد في الجمع لكنها شبيهة بجمع  
 حيث تدل على الافراد كما يجمع فكانت صفة للجمع كما كانت موصوفة في قوله تعالى  
 وعلى الثلاثة الذين خلفوا ويحتمل ان يكون عطف بيان لها وان يكون  
 بدلائلها انتهى ففي تقدير جعلها صفة من الازمنة يلزم ان يكون الزمان تسعة  
 لان اقل الجمع ثلاثة فاذا كانت الثلاثة صفة من الازمنة فيوجد الجمع الثلاث منها

ان كل واحد من هذه الازمنة  
 قد يكون مطلقاً او مقيداً  
 فلو كان مطلقاً لكان  
 في كل واحد من هذه الازمنة  
 قد يكون مطلقاً او مقيداً



فحصل سعة الزمان فلذا جعلوها صفة مفرد الازمنة التي هي الزمان ففعل هذا  
قالوا العدد يتبع مفرد معدوده وهذا هو جواب قوله ان مطلق الماض  
والحال والاستقبال تفسير للازمنة الثلاثة احوال ما انت فيه في زمان التكلم  
بالدلالة على الزمان والماضي ما تقدم عليه والاستقبال ما تأخر عنه كذا قاله  
العصام قال السيد فالماضي حدث له العدم بعد الوجود والمستقبل حدث  
معدوم له انتظار الوجود وليس في مدلول الشيء منها زمان معين  
بل الزمان المعين من لوازم مدلولها انتهى كلامه على الكندي قوله احوال  
ما انت فيه يريد ان الزمان هو حركة الفلك ودورانه وبه الليل والنهار  
لكونه امراً واحداً متصلاً سبباً كالماء الجاري لا يمكن انقسامه الى الامور  
الثلاثة الا بالنسبة الى مبداء معينة فالمدار الذي انت فيه من السيار  
هو زمان الحال وهذا هو المسمى بالان واحد منه كل شيء وهو اقرب انتهى  
قال التفتازاني في المحقق الماض وهو الزمان قبل زمانك الذي  
انت فيه والحال وهو اجزاء من اواخر الماض واولائل المستقبل متعاقبة  
من غير مهلة وتراخ والاستقبال وهو الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان  
وذلك لان الفعل دال بصيغة على احد الازمنة الثلاثة من غير احتياج الى قرينة  
تدل على ذلك بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه بقرينة خارجية كقولنا زيد قائم  
الآن او امس او غدا انتهى كلامه قوله قبل زمانك الذي انت فيه ان قبل زمانك  
الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون باجزاء الزمان فان تقدم بعضها اجزاء  
الزمان على بعضها انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون  
للزمان زمان كذا قاله الفاضل الجامي عليه رحمة الباري قوله قبلية ذاتية  
مفعول مطلق مع قوله قبل وفيه اشارة الى ان قبل بمعنى التقدم قال صاحب  
منافع الاختيار قوله ان الماضي والحال والاستقبال احوال زمان انت فيه  
وقت التكلم والماضي زمان قبل زمان انت فيه والاستقبال زمان بعد زمان  
ولم يفسرها لشبهة آخرها انتهى قال بعض الشراح قوله ما دل بالدلالة  
الاولية بهيئة ووزانه وضعها بحسب اصل الوضع ان الاصل الذي  
هو الوضع فان الاستقبال الخارج يقال له الوضع لكنه وضع طار وههنا بحث  
لا بد من التبيين وهو ان القوم يقصدون في تعريفات هذا الفن امرين احدهما  
اصل الوضع ان الامر كذلك بحيث اصل الوضع وعنه ما يريدون بالدلالة الدلالة

الدلالة الاولية ان الوضع انتهى وقال الآخر قوله بهيئة اي بصيغة لا بالهيئة  
غيرها قوله وضعها اي بحسب الوضع الاول على احد الازمنة الثلاثة المعهودة  
عندهم وهي الماضي والحال والاستقبال كضرب ويضرب انتهى كلامه اقول الاول  
مثال لما يدل بهيئة على الزمان الماضي والثاني مثال لما يدل بهيئة على الزمان  
الحال وعلى الزمان المستقبل ايضا لكونه مشتقاً بينهما قوله بان وضع هيئته  
الافرادية لم يوضع نوعي اشارة الى احتمال كون قوله وضعها حالاً من بهيئة  
وان لم يذكره الخارج لظهوره وان قوله وضعها موصوف وصيغة خذوف  
وهي قوله نوعياً مع بياض طريق وضعه بهيئة قال البعض وهذا بياض لطريق  
وضع الفعل بهيئة فالجاء للطرق متعلق بقوله وضعها واثار صاحب فتح الاركان  
الى بياض طريق دلالة بهيئة وانما متعلق بدل على طريق مزج الشئ بالمتن حيث قال  
بان دل بهيئة الافرادية عليه بوضع نوعي كادل بمادة وهي الحروف على الحدث بوضع  
شخصي ولم يذكر هذه الدلالة كما ذكرها القوم لانه لا حاجة اليه في التمييز المذكور  
قال الفاعل بوضع حدث مقيد بالزمان واما النسبة فمعناه ايضا عند الجمهور رفعناه  
المطابق لمجموع هذه الثلاثة والتفصيل كل واحد منها ومن اراد التحقيق والتفصيل  
فليرجع اليه الجاء بان وضع متعلق بوضع وان مصدرية ووضع فعل باض مجهول  
مفرد مذكر منصوب بحلابها لوقوعه موقع يوضع قوله هيئته اي مع قطع النظر  
عن مادته نائب فاعله الضمير راجع الى الفعل وقوله افرادية بكسر الهمزة وسكون الفاء  
صفة للهيئته واحتمل ان يكون التركيبية قوله بوضع نوعي متعلق بوضع اي بطريق  
وضع هيئته الافرادية لاحد الازمنة الثلاثة بوضع نوعي كما دلت اركان وضع  
مادة الفعل مع قطع النظر عن هيئته ومادة نائب فاعل وضع المفهوم من كانه  
المادة ما يكون الشئ بها بالقدرة للحدث الزمان متعلق بوضع المفهوم بوضع  
شخصي متعلق بوضع المفهوم اي بوضع معين كضرب فان مادة موضوعة وضعها  
شخصياً لحدث مخصوص ولا دخل للهيئته في ذلك الوضع كما لا دخل لها في وضع هيئته  
و المراد بعدم الدخول عدم كون احدهما جزءاً للآخر كذا قاله الخارج في حاشية النجاة  
قوله ولكن لم يذكر الخ جوب سوال مقدراً كانه قيل لم لم يذكر المصنف دلالة الفعل  
على الحدث بنفسه بالوضع الشخصي كما ذكرها القوم مع انها من جمهور النجاة  
والمخالفة لجمهور النجاة في قوة الخطا اي ولكنه اي الا انه لم يذكر المصنف دلالة  
اي دلالة الفعل عليه اي على الحدث بنفسه اي الفعل بان يقول ما دل على معنى نفسه



لا خراج الحرف لانه لا يدل على معنى بنفسه بل بانضمام غير هذا الوضع الى  
بالوضع الشخص قال بعض نحوي هذا الكتاب قوله ولكن لم يذكر دلالة عليه  
بنفس هذا الوضع بنفس وضع الهيئته وهو من كونه جعل وصفا يتميز عن شبه دلالة الهيئته  
كما ذكرناه آنفا والشارح كما لم يطلع به قال لم يذكر انتهى قال صاحب منافع الاخبار  
قوله بهذا الوضع ان بوضع الهيئته كما ذكرها من هذه الدلالة يعني الدلالة بنفسها  
مفعول ذكر وفاعله قوله القوم ان قوما الخاء كاي صاحب من يتبع حيث قالوا الفعل  
ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة والمراد بدلالة الفعل على معنى في نفسه  
ان دلالة عليه باستقلاله يعني دلالة عليه من غير احتياج الى انضمام كلمة اخرى اليه لا يستلزم  
والمراد بالمعنى الحدث وفي نفسه ظرف لفعل متعلق به دل بيجل في معنى الباء واليه اشار الشارح  
بقوله لم يذكر دلالة عليه بنفسه قال صاحب منافع الاخبار قوله كما ذكرها القوم ان  
كما ذكرنا الدلالة بنفسه لكن هذا الكلام يدعي ان القوم ذكروها مع ذكر وضع الهيئته  
وهو لم يذكر وضع الهيئته فالاولى ترك بهذا الوضع انتهى اقول لا حاجة الى تركه  
لانه من كونه جعل وصفا يتميز عن شبه دل الى الهيئته كما قال بعض نحوي هذا الكتاب آنفا  
قوله لعدم الاحتياج متعلق بلم يذكر اليه متعلق بالاحتياج فالضمير الى الذكر الدال عليه  
ذكرها وفي بعض النسخ اليها فالضمير راجع الى تلك الدلالة لانه تعليل لعدم الاحتياج اليه  
والضمير لثان ان لان الثاني والحال بما ذكره ان بقية الهيئته الذي ذكره المصنف  
في تعريف الفعل او بسبب بقية الهيئته الذي ذكره المصنف في تعريفه او بقية الازمنة الذي  
ذكره في تعريفه او بقوله وضع الذي ذكره المصنف في تعريفه او بقوله بيهيئته وضعها على احد  
الثلثة الذي ذكره المصنف في تعريفه وهذا اول قوله بما ذكره متعلق بقوله يخرج الحرف  
عن تعريف الفعل قد تم المتعلق بالكره المتعلق بالمعنى المتعلق بقوله لعدم دلالة الحرف  
على لقوله يخرج ومتعلق به على الزمان ان على معنى الزمان اصلا قيد النفي وتعميم الدلالة  
ان بالكلية يعني لا بمادة ولا بهيئته ولا وضعها ولا اعتقاد ولا استقلا لا قال صاحب  
زبدة الانظار يخرج بقوله بيهيئته عن تعريف الفعل ما لم يدل على الزمان اصلا كالحرف  
قال الاستاذ قوله اصلا منصوب مفعول مطلق لاصل المقدار ان قطع قطعا يعني  
قطع عدم دلالة قطعا وهو ما من مجهول نائب فاعله فيه عائد الى عدم الدلالة  
المفهوم من لا يدل احوال من الممكن في لا يدل ان مقطوعة او يتميز من النسبة المقطرة  
في الجملة ان يجب الفعل كما يخرج الاسم عن تعريف الفعل به وانما يخرج الاسم عنه لان متعلق  
ان من الاسم يعني لان بعضه تعليل وبيان لخروج الاسم عن تعريف الفعل ما ان الاسم الذي لا يدل  
ان ذلك الاسم على الزمان متعلق بلا يدل اصلا ان دلالة قطعية يعني لا بمادة ولا بهيئته  
ولا وضعها ولا اعتقاد ولا استقلا وانما ايضا ان عاين غلب في معنى مثل ما سبق  
ان مثل الحرف في عدم الدلالة على الزمان اصلا قال بعض الافاضل واعراب ايضا

واعراب ايضا نصب يتقدم على حكم المذكور وهو عدم الدلالة على الزمان  
اصلا فقد حكم المذكور يستلزم كون اللاحق وهو بعض الاسم مثل السابق  
في الحكم فيكون مجازا مرسل في يعرف الهمام منه مثل السابق بطريق  
ذكر المنزوم واردة اللازم وهو لا يستعمل الابين الشينين لاقتضاء  
معنى المثل والمثابرة لهما ان يلزم ان يكون بينهما توافيق وتناسب  
وهنا الشينان الحرف وبعض الاسم والتوافق في عدم الدلالة على الزمان  
اصلا وعدم الاستغناء لعدم استلزام عدم الدلالة في احدهما عدم  
الدلالة في الاخر وقال الاخر قوله ايضا اقول كلمة ايضا لا تستعمل  
الامع الشينين بينهما توافيق ويمكن استغناء كل منهما عن الاخر فخرج بالشينين  
عند جاء في ايضا مقتصر عليه لفظا او تقديره وبالتوافق خرج جائز ومات  
ايضا وبما كان الاستغناء يخرج اخضع زيد وعمر ايضا فلما قيل في ذلك  
ثم بعد مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سميا احوال حذف عاملها  
وصاحبها انتهى وقال بعض المحققين كلمة ايضا مصدر من اض يفيض ايضا  
بمعنى رجع منصوب على المصدرية بفعل وجب الحذف سميا على مثل سقيا  
والمعنى رجع بعض الاسم الى الحرف رجوعا واكجلة حال كرجل وضرب وانما مثل  
بمثالين اشارة الى عدم الفرق في عدم الدلالة على الزمان بين اسم عيين  
واسم معنى فان الاول اسم عيين والثاني اسم معنى او انما مثل بمثاليين مع انه  
لا فرق بينهما في عدم الدلالة على الزمان اصلا قلنا ليقع المثال على كل من قسمي الاسم  
من اسم عيين واسم معنى قال بعض المحققين قوله كرجل وضرب مصدر انما الى مثالين ليقع  
المثال على كل من قسمي الاسم من الجاعد وغير الجاعد تأمل وقا ابن كمال الكامل  
في حاشية التلخيص ان لفظا من الالفاظ لا يدل على تمام معناه الا بوضع المادة  
سواء كان بوضع واحد كما في الحروف او بوضعين شخصيتين كما في الاسماء الجاعدة  
او احدهما شخصي والاخر تدعى كما في الافعال ونحوها من الاسماء المشتقة  
ثم قال الكامل المذكور ان وضع الهيئته قد يكون مشروطا بمقارنة مادة مخصوصة  
فيكون شخصا بوضع ما تدعى كما في الاسماء فان هيئته رجل مثلا منصوبة  
لكونه مكبر غير مصغر وكونه واحدا غير ثنوية وجمع بشرط مقارنتها للمادة المخصوصة  
ولذلك لا تدل تلك الهيئته على ما ذكر في اسد وترو كذلك لا تدل هيئته على



في رجل وقد لا يكون لكل من المادة والهيئة وضع مستقل بل يكون لمجموعهما  
وضع واحد شخصي لمفهوم كانه الحروف انتهى اقول بهذا غير مسلم  
عند المص لجواز ان يقال انه لما لم يكن لهيئات الاسماء والحروف دلالة  
على معانيها عند تجردها عن مادتها المخصوصة كانه الانسب ان يحصل  
موضوعاتها للمادة كدونها معروضة ولكن بشرط مقارنتها لها فيكون هيئة رجل  
مثلا موضوعية لذكر من بن آدم جاوز حدة البلوغ ولكنه واحد ومكرر  
بشرط مقارنتها لهيئتها المخصوصة ذكره الشارع في حاشية الامتحان وكذا  
مادة الضرب موضوعية لذات بشرط مقارنتها لهيئتها المخصوصة قال البعض  
قانه الاول يدل بمادته وهيئة على ما يتجاوز حدة البلوغ والثاني على الحدث  
تأمل ولا من من الاسم يعني بعض ما اسى الاسم الذي يدل اس ذلك الاسم  
عليه اس على الزمان لكن دلالة هيئة اس الا ان دلالة ذلك الاسم على الزمان  
بمادته اس ذلك الاسم يعني بمادته وجوده لا دلالة عليه بهيئته اس ذلك الاسم  
يعني ليس دلالة عليه بهيئته قال بعض المحققين قوله لكن بمادته اس لكن يدل  
ذلك الاسم عليه بمادته لا بهيئته اس لا يدل بهيئته كاس قانه يدل بمادته  
على الزمان السابق كالماضي وعنده اس وكفد قانه يدل بمادته على الزمان  
والآن اس وكالآن قانه يدل بمادته على الزمان الحال قال دود افندي  
قوله والآن مبني على الفتح والجماع في الاصل آن على وزن قال معناه حان  
ثم جعلوه اسما للزمان التكلم وعرف بالالف واللام تبينها على تعيين  
وتقييده بزمان التكلم فبنى على ما كان عليه من الفتح انتهى وقال بعض المحققين  
قانه اس يدل بمادته التي هي الف والميم والسين على يوم قبل يومك  
كنت فيه حالاً ولا مدخل لهيئته في هذه الدلالة وكذلك عذراً قانه يدل بمادته  
على يوم بعد يوم هذا وكذلك الآن قانه يدل بمادته على الزمان الذي كنت فيه  
حالاً ولا مدخل لهيئته في الدلالة فلما ذكر في تعريف دلالة الزمان بالهيئة  
خرج منه القسمان للاسم قال السيد في حاشية قطب الدين لم يرد الشارع  
ان المادة وحدها دالة على تلك الازمنة حتى يلزم ان يكون مقابلها باسرها  
دالة على ما يدل عليه لفظ الزمان وهو باطل قطعاً بل اراد ان المادة لها دخل في الدلالة  
على الزمان بخلاف الفعل لان الهيئته هنا مستقلة بالدلالة على الزمان وكذا اس وكما

اسم كما يخرج عن تعريف الفعل بما ذكره اس وعذراً والآن يخرج الصبح  
والقبول قانه الاول يدل بمادته على الزمان الذي هو اول النهار والثاني  
يدل بمادته على الزمان الذي هو اخره كذا ذكره عبد العزيز الفيروز قال  
بعض المحققين قوله وكذا يخرج الصبح والقبول قانه الاول يدل بمادته  
على المشروب في اول النهار والقبول يدل بمادته على المشروب في اخر النهار  
فالمراد بالزمان في التعريف ما هو مدلول الهيئة والصفة لا المادة والجوهر  
اي احد الازمنة الثلاثة ولهذه النكتة قيد الزمان فلهذا يكون احد الازمنة  
الثلاثة وبهذا الاعتبار خرج مثل الصبح والقبول عن تعريف الفعل ايضاً  
لان زمان الاول رول النهار والثاني اخره وليس شيء منهما من الازمنة الثلاثة  
وضعا انتهى وقيل قوله وكذا يخرج الصبح اس المشروب اول النهار والقبول  
اس المشروب اخر النهار فانها واث كانهما والذين وصفا على زمان لكن ليس هذا  
الزمان باحد الازمنة الثلاثة على التبيين بل يحتمل كلا منهما انتهى قال بعض الشراح  
اعلم ان مثل الصبح والقبول لو كان دلالة على الزمان بالهيئة فقط لكأن  
كل ما يكون على وزن فعل يدل على ما يدل عليه وليس كذلك ولو كان دلالة بالمادة  
فقط لكأن الصبح يدل على ما يدل عليه الصبح في دلالة على الزمان لا بالمادة  
فقط بل بالمادة بشرط الهيئة وقال الآخر وانما قيد هذا الفعل بهيئته لاجزاء ما يدل  
على زمان لا بمجرد هيئته بل يكون لمادته تدخل في الدلالة كاس وعذراً والآن والصبح  
والقبول انتهى قال بعض الكمل ان ما يصلح لان يجبر به ان دل باللفظ بمقارنة الهيئة  
العارضة له على زمان معين من الازمنة الثلاثة فهو الفعل فخرج عن الحد ما لا يدل على الزمان  
كرجل وضرب وقيل بفتح الصاد والفاء وسكون الراء والفاء وما يدل بمقارنة الهيئة  
على مطلق الزمان كالزمان وما يدل على زمان غير معين من الازمنة الثلاثة كالصبح والقبول وما يدل  
والقبول وما يدل على زمان غير معين من الازمنة الثلاثة كالصبح والقبول وما يدل  
على زمان معين من الازمنة الثلاثة كالطهارة كاس وعذراً والآن ويمكن ان يقال  
مثل اس وعذراً لا يدل على زمان من الازمنة الثلاثة قانه المراد بالزمان المعين المعتبر  
في التعريف مطلق الماضي والحال والمستقبل تأمل قال الاستاذ وانما قيد هذا الفعل بهيئته  
الثلاثة اس مطلق الزمان والحال والمستقبل تأمل قال الاستاذ وانما قيد هذا الفعل بهيئته  
لاخر اخرج ما يدل على الزمان لا بهيئته بل بحسب مادته وجوده كاس وعذراً والآن والصبح  
والقبول قانه دلالتها على الزمان بعبارة واضحة لا بهيئتها بخلاف الفعل قانه دلالة  
على الزمان بحسب هيئته بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة وفرق الشارع  
مثل الصبح والقبول بكذا عن هذه النكتة اي اس وعذراً والآن مع ان الكل يدل بمادته



على الزمان قلنا ان هذه الثلاثة ظروف دونها قال بعض الاستاذ يخرج عن حد الفعل  
كذا الصبح والقبول لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة  
او الماضي والحال والمستقبل وقال المصنف في الامتحان وبما قد اوردنا في الثلاثة خرج نحو الصبح  
والقبول وقيل ان مثل الصبح والقبول يخرج بقوله على احد الازمنة الثلاثة - لانه لا يدل  
على زمن من الازمنة الثلاثة وانما يدل على الزمان الذي هو اول النهار وآخره وقد  
اخرج الازمنة الثلاثة بالماضي والحال والاستقبال فيخرج من هذه عن حد الفعل وكذا  
ايضا يخرج الحرف واللام عن تعريف الفعل كما ذكر يخرج اسما والافعال وكذا يخرج  
اسما الفاعل والمفعول اسما تثنية لهم اصله سبحانه سقط ثونه بالاضافة الى الفاعل  
والمفعول وانما يخرج اسما والافعال وسما الفاعل والمفعول عن تعريف الفعل  
لان حقيقة كل واحد منها من هذه الثلاثة من اسما والافعال وسما الفاعل والمفعول  
غير موصوفة خبران للزمان او لغير الزمان حتى يدل كل منها عليه من على الزمان وصفا  
من يجب الوضع عنه لا يدل كل منها عليه وصفا بل انما يدل كل واحد منها من هذه  
عليه من على الزمان عقلا من يجب العقل او يدل كل منها بفعلية الاستعمال والحال  
هذه من هذه الدلالة يعني الدلالة عقلا وبفعلية الاستعمال غير مقبولة  
في التعريفات قال بعض المحققين قوله وهذه من الدلالة عقلا وبفعلية الاستعمال  
غير مقبولة في الفعل لان الدلالة على هذا المنوال كثير في الكلام وقال بعض الاستاذ وزيادة  
ليخرج اسما والافعال لكونها منقولة عن المصادر في الاستعمال الى معان الافعال  
لانه لا يفهم منها الا لفظا بل معان هي معاني الافعال فحذف المضاف ايجازا وقال  
بعض الكل وزيادة وصفا ليخرج اسما والافعال لكونها منقولة الى الفاظها والدال  
على احد الازمنة الثلاثة مستحياتها لاهي واجاب عن عدم انفعال الالفاظ منها بانه  
يجوز ان يكون ذلك بطريق التسع بترك ملاحظة الوصلية والاستعمال الى معنى الفعل  
هذه الكلام يفهم منه الجواب عن الرد بان نزال معدول عن انزال والمعدول والمعدول  
لا بد وان يتجدد في المعنى وهي غير متحد من فيه على هذا التقدير اذ معنى نزال حينئذ  
لفظه انزال وليس هذا معنى انزال وقال بعض المحققين وزيادة وصفا ليخرج الاسماء  
الدالة على الزمان مستحي لا كما سم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل  
واما هم الزمان وان دل على الزمان لكن على الاطلاق لا على احد الازمنة الثلاثة  
فيخرج بقوله على احد الازمنة الثلاثة وقال الآخر وزيادة وصفا ليخرج اسما والافعال لانها لا تدل  
وصفا على احد الازمنة الثلاثة لانه لا تدل على المصدر والمفعول بل مستحي لا لانها لا تدل  
على الفعل الاصطلاحي ايجازا فقرأ للمصنف زيادة وصفا لا بد منه صريحا او ارادة تأمل كذا ذكره  
عبد العزيز النويري ويخرج اسما الفاعل والمفعول لان دلالتهما على الحال المتبادر منهما بفعلية الاحتمال

بفعلية الاستعمال بحيث يحتاج ارادة غيره الى القرينة وعلى الماضي والاستقبال بالقرائن  
لا بالوضع فخرجها عن التعريف بقيد الوضع انتهى فان قيل ان قولهم الى الزمان  
وهو تنقضي اجمالي على التعريف في الظاهر المتبادر لكن منع لقوله لان حقيقة كل  
غير موصوفة للزمان في الحقيقة مستند لا شارة قولهم ولكن لما كان انتهاء  
عامة هذا المنوال انتفاء التعريف منعا قال في آخر السؤال فينتهي التعريف  
منعا تاما كذا قاله العارفي سلمه البارز ان كلاً من كل واحد من سمي الفاعل  
والمفعول اسما تثنية لهم اصله سبحانه سقط ثونه بالاضافة الى الفاعل والمفعول  
حقيقة خبر ان في ان كلاً في زمان الحال لاقتضا ومعنونه الوقوع فيها ويجاز  
في زمان الاستقبال باعتبار الاول لكونه معدوما قال الاستاذ قوله ان كلاً  
من سمي الفاعل والمفعول حقيقة في الحال ويجاز في الاستقبال لاقتضا ومعنونه  
الوقوع في الحال وتهيئ له في الاستقبال مجاز باعتبار الاول لكونه معدوما  
وبعلاقة الجزئية لان الحال اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة  
من غير مهلة وتراج انتهى قال السعد في شرح الغني والمراد بالي لاجزاء  
من طرفي الماضي والمستقبل يعقب بعضها بعضا من غير فطر مهلة وتراج والى كم  
في ذلك هو العرف لا غير انتهى فكان مقدار الاجزاء التي هي من طرفي الماضي  
والمستقبل المسماة بالحال مفقودة الى العرف قال دود افندي والى كم  
في ذلك الى يريد ان يبين مقدار الحال مفقود الى العرف بحسب الالفاظ فلا يتبين  
مقدار خصوص فانه ياكل ويحس ويحج ويكتب القرآن ويجاهد الكفار ويعد  
كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير ازمتهما وهذا من هبها المتكلمين  
القائلين بان الزمان مفهوم محض مركب من اوقات موهومة لانه اجزاء موجودة  
قالا ان عندهم جزء موهوم لم يهضم آخر هو الزمان واما عند الحكماء القائلين  
بان الزمان موجود متصل بالحال عندهم وهو الآن عرض حال في الزمان  
لا جزء منه قالان بحسب ظاهر مقالاتهم عرض حال في زمان موجود ثم ان ما ذكره  
الشارح من تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة  
الى الامور اللاحقة الا ان يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحد منها  
وقوع في الحال وقد يقال ان الحكم في ان الحال على ما قاله هو العرف والى  
فلا وجود لها في الحقيقة كما ليس لها صيغة خاصة لانه اذا معنى آخر جزء من الماضي  
لحقة اول جزء من المستقبل من غير ان يعبر بينهما شيء سمي حالا انتهى قال السعد



المذكور والمراد بالاستقبال ما يتربى وجوده بعد زمانك الذي انت فيه  
انتم قالوا قد افندى قوله والمراد بالاستقبال ما يتربى وجوده الى ان المراد به  
الزمان الذي يتربى وجوده انتهى بالاتفاق ان باتفاق النخاعة قوله يشعر  
بغير قولهم خبر ان في ان قولهم وقوله كونه حقيقة ان حقيقة كل من سمي الفاعل  
والمفعول مفعول يشعر والهيئة خبره لفظا مضاف اليه لكونه مرفوع محلا  
اسمه وخبره قوله موضوع للزمان ان لمعنى الزمان فلا يخرج كل منهما عن تعريف  
الفعل بقيد الهيئة اذ كان الامر كذلك فينتقض التعريف ان تعريف الفعل  
به ان بكل من سمي الفاعل والمفعول او بدخول كل منهما في تعريف الفعل مضافا  
ان حال كونه غير مانع لا اختيار للمعرف او حال كونه مانعا عن دخول غير الامر  
بان لم يكن مانعا لا اختياره لدخول ما ليس من افراد المعرفة في التعريف او حال كونه  
مانعا عن دخول غيره او حال كونه مانعا لدخول غيره في التعريف بان لم يكن مانعا  
لا اختياره لدخول بعض الاسماء فيه او حال كونه مانعا لا اختياره يعني لا يكون مانعا  
لا اختياره فكل تعريف شانه كذا باطل فهذا التعريف باطل قال بعض المحققين  
قوله فينتقض التعريف للفعل به ان بكل منهما مضافا بان لا يمنع التعريف من دخول  
الاختيار الى سمي الفاعل والمفعول انتهى قال صاحب الامتحان وزيادة وضفا  
ليخرج اسم الفاعل والمفعول لكونه دلالة على الحال المتبادر منهما بغلبة الاستعمال  
وعلى الاخير ان الحاشية والاستقبال بالقرائن لا بالوضع كذا قيل وهذا مشكل لقولهم  
انها في الحال حقيقة والاستقبال مجاز بالاتفاق والمتبادر من اماراتها انتهى  
يعني تبادر الحال مناهما بلا قرينة من امارات الحقيقة فيكونا الذين بحسب الوضع  
لا بحسب الاستعمال فلا يخرجها بزيادة وضفا فينتقض بهما التعريف مضافا كذا قاله  
الاستاذ فتأمل تدركه قلت في جوابه بتحرير المراد معنى قولهم ان النخاعة انه  
مقول قولهم الى قوله في الاستقبال ان كل من سمي الفاعل والمفعول حقيقة  
خبر ان في الحال متعلق بحقيقة ومجاز عطف على حقيقة في الاستقبال متعلق بمجاز  
قوله معنى قولهم مبتدأ انه ان كل من سمي الفاعل والمفعول والضمير فيه مبني على الفهم  
مفعول محلا خبر ان وخبرها قوله حقيقة والجمله مرفوعة المحل خبر للمبتدأ في المعنى  
في الخبر الكائن في الحال لا في الدلالة عليها ومجاز في الحقيقة ان في الحدث الكائن  
في الاستقبال باعتبار الاول لكونه معدوما لا في الدلالة عليه فيكون في الحال  
وفي الاستقبال من قيل ذكر المحل واردة الحال فيلزم من هذا كون كل منهما موضوعا  
لمعنى غير الزمان فعلى ما في الباب ان ذلك المعنى الموضوع له كائن في الزمانين قال

قال عبد العزيز البزركي حاصل التحقيق المذكور في الشرح ان الواضع  
قد وضع لفظ الضارب والمضروب مثلا لمن قام به الضرب ولم يقع عليه الضرب  
من غير اشتراط الحال والاستقبال والحاشية لكن لما لم يصدق هذا ان المضروب كان  
اللا في الوجود اشتراط الفعل في الحال فقط لم يقولوا انه ليس ان في الدلالة  
على الحال حقيقة وفي الدلالة على الاستقبال مجاز بل مرادهم انه حقيقة  
في المعنى الكائن في الحال ومجاز في المعنى الكائن في الاستقبال مثلا ان كلا  
من الضارب والمضروب ليس في الدلالة على الحال حقيقة وفي الدلالة  
على الاستقبال مجاز بل انه حقيقة في الضرب الواقع في الحال ومجاز في الضرب  
الواقع في الاستقبال باعتبار الاول لانه معدوم كذا قيل اذ كان الامر كذلك  
فلا يلزم من هذا كونه من كل من سمي الفاعل والمفعول بموضوع للزمان  
ان لمعنى الزمان ان جهة يشعر قولهم كونه حقيقة بموضوع للزمان والاولى  
ان يقول كونهما بتأنيث الضمير الرجوع الى الهيئة ويقول موضوع بتأنيث الموضوع  
وعلى التقاسيم بما سبق فيكون المعنى فلا يلزم من هذا كونه حقيقة كل منهما  
موضوع لوقال لطف في الامتحان لا دلالة للاسماء بحسب الوضع في الزمان  
وان مهم في بعضها عند فهم معانيها عطف على الاول واما غير معين ولا يخرج  
عن تعريف الفعل بقيد الهيئة من الافعال المنسقة الى المحررة من الزمان  
ان من مع الزمان محذوف وقيل بل بعض من هذا الكتاب قوله  
ولا يخرج الافعال المنسقة من الزمان لقول وكذا الافعال المنسقة في الحدث  
كوليس له دلالة على في الاصل فان قيل كيف يتصور الخروج قلت لان الكلام  
في الفعل الدلالة على الهيئة في احد الازمنة الثلاثة بعد وجود الدلالة بالمادة  
على الحدث ثم اعلم انه في الافعال الناقصة مذهبنا الاول انشائها  
من الحدث وتخصها للزمان فلهذا سميت ناقصة والثاني عدم الاشلاح  
وكلاهما مبني على الاول واما ان يكون على الاول فيضد من التام لان الناقص  
ونقصا بها على الثاني لعدم تمامه بمرور الوقت فلهذا سميت بالاستقبال ان بحسب احتمال  
المستعمل وقدره ووقفه لكونه شبهة في ان يكون هذا بحسب ما اوردناه  
وقدره متعلق بالمنسقة واما لم يخرج عن تعريف الفعل فلهذا الافعال المنسقة  
المنسقة من الزمان قوله لا دلالة على حقيقة كل واحد منها ان من هذه الافعال  
عامة لقوله لا يخرج ومتعلق به في الاصل ان في اصل الهيئة او قبل الاشلاح











يعني لا نسلم الاشتراك فيه ولو سلم الاشتراك فيه في أصل الموضوع فالمرجع  
 إلى مرجع المضارع عن تعريف الفعل كمنوع لأن اللفظ الدال على الاثنين من الزمان  
 دال على الواحد منه فكذا في نفس الاثنين إذا دل واحد جزواً على الاثنين فالدلالة  
 عليه من على الواحد أهم منه من الاثنين والمطابق وإنما إذا لم يكن من المضارع  
 مشتركاً أصلاً من لا وضاعاً ولا لفظاً ولا معنى فهذا ناظر إلى مذهب  
 من قال أنه موضوع لأحدهما بل قال من المضارع عطف على قوله لم يكن والثبات  
 بعد الثاني في أحدهما من الحال والاستقبال وفي الآخر من وكان في الآخر مجازاً  
 بأن يكون موضوعاً لأحدهما وفي الآخر دلالة على الموضوع له حقيقة وعلى الآخر  
 مجازاً لعلاقة بينهما قال بعض المحققين قد لا يكون مشتركاً أصلاً في هذا  
 إشارة إلى جواب ثالث وهو أن المضارع لم يضع حقيقة للمزمانين بل الاشتراك  
 بل كان في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً فيدل بهيئة على أحد الأزمنة الثلاثة  
 فقط وأما دلالة على الزمان الآخر فليست وضاعاً بل مجازاً إذا كان الأمر كذلك  
 فلا إمكان أن فلا يلتزم به موجود أصلاً من قطعاً وأعلم أن المضارع يدل تارة  
 على الاستقبال وتارة على الحال أما بالاستشراك اللفظي بأن المضارع موضوعاً لهما  
 أو بالحقيقة وبالمجاز بأن يكون موضوعاً لأحدهما وفي الآخر دلالة  
 على الموضوع له حقيقة وعلى الآخر مجازاً لعلاقة بينهما والثاني أولى لأن المقبر  
 هو الحال لأنها المتبادر وأما الاستقبال فإما اعتبر بقرائن المقال كذا قيل  
 قال مضافاً فيه ثلث مذاهب الأول الاشتراك الذي مناه أنه حقيقة  
 في كل منهما الثاني أنه حقيقة في الحال مجازاً في الاستقبال الثالث عكسه يعني هو  
 حقيقة في الاستقبال مجازاً في الحال والمحققون من الخاة يرجحون الثاني  
 على القولين الباقيين إذ هو ينصرف إلى الحال إذا عرفت عن قرائن الاستقبال  
 ولا ينصرف إليه إلا بقريضة وهذا شأن الحقيقة والمجاز انتهى قال بعض المحققين  
 المتبادر من قولهم أنه مشترك بين الزمانين ومن قول الطعن الآتي والمضارع  
 عند مجردة عن حرف الاستقبال والحال يحتمل الحال والاستقبال أنه حقيقة في الحال  
 والاستقبال يعني أنه من الالفاظ المشتركة ثم قال وقال بعضهم هو حقيقة في الحال  
 مجازاً في الاستقبال وهو أقوى لأنه إذا خلا من القرائن لم يحل إلا على الحال ولا ينصرف  
 إلى الاستقبال إلا بقريضة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وقيل هو حقيقة في الاستقبال  
 مجاز

مجاز في الحال لفظاً الحال حتى يختلف العقلاء فيه فقال الحكماء أن الحال ليس زمان موجود  
 بل هو مفضل بين الزمانين ولو كان زماناً لكان التصديق ثلثيناً والحال عند الخاة  
 غير الآن المختلفة كونه زماناً بل هو ما على جميع الآن من الزمان مع الآن سواء كان أيضاً زماناً  
 أو أحد المشتركين بين الزمانين وقيل أن المضارع موضوع للحال واستقباله في الاستقبال  
 مجاز وقيل بالعكس والصحيح أنه مشترك على أفراد هذا ولكن يتبادر الفهم إلى الحال  
 عند الإطلاق من غير قريضة يعني عن كونه أصلاً في الحال وإيضاً المناسب أن يكون لهما  
 صيغة خاصة كالماضي والمستقبل قال دودو أفندي قوله والصحيح أنه مشترك بينهما  
 الخ اعترض بعضهم أن الفعل في معرفهم ما دل على أحد الأزمنة الثلاثة فليكن م  
 من هذا أن لا يكون مشتركاً بين الحال والاستقبال ويمكن أن يقال أن المضارع  
 بعيد عن عليهما أنه دل على أحد الأزمنة الثلاثة لوجود الواحد في الاثنين والمراد  
 الدلالة لا بعيد فعلاً ولأنه دال بحسب كل وضع وأحدنا لم قدله هذا ولكن يتبادر  
 الفهم إلى الحال يؤكده كونه حقيقة فيها كما ذهب إليه ابن جني وكثير من المحققين لأنه  
 من أقدم إمارات الحقيقة على أن اللفظ إذا دار بين الاشتراك والمجاز فالجواز  
 راجح كما قرر في أصول الفقه قوله وإيضاً المناسب أن يكون لهما صيغة خاصة  
 قديماً انتهى خصوا الماضي بفعل والمستقبل بفعل فتبين أن يكون المضارع  
 للحال انتهى لكن بدلت بعض عباراته ليكون مناسباً للمقام قال صاحب الفلاح  
 فقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لأنه إذا خالف القرائن لم يحل  
 إلا على الحال وهذا شأن الحقيقة والمجاز وقال بعضهم هو حقيقة في الاستقبال  
 مجاز في الحال لفظاً الحال والاول هو المختار كذا ذكره الرضي ومنهم من زعم  
 أنه ظاهر في الحال ومجاز في الاستقبال ومنهم من عكس والصحيح أنه مشترك  
 لأنه يطلق عليهما إطلاقاً واحداً كإطلاق المشترك ولما كان الخ متمم لوجه  
 ذكر المصنف خاصة الفعل بعد تعريفه بتمييز الأفراد من تمييز أفراد الحمد والذي  
 هو الفعل عن غيرهما بالخاصة متعلق بتمييز من بما يختص بالحمد ووضح بالفتب  
 خبر كان منه من التمييز متعلق بأوضح ما كونه متعلق بالتمييز والتمييز بالخاصة  
 مفضل وبالحكمة مفضل عليه فإن قلت ما وجه الاوضعية قلت لعل وجهه أن الحمد  
 إذا ذكر لا يكون محسوساً بالبصر بل يحتاج إلى العقل في الذهن والخاصة كغيرها  
 ذكرت محسوسة بالبصر كقوله ضرب ولم يضرب ولما يضرب وأن يضرب وغير ذلك ومن يبين  
 أن تمييز المحسوس أوضح من تمييز غيره قوله وانتفاع المبتدئ من انتفاع من يتدبره شيء  
 من العلوم عطف على قوله تمييز الأفراد من قبل عطف اللازم على المعلوم أوحى قبل عطف السبب  
 على السبب من وكان انتفاع المبتدئ به من بالخاصة أكثر من أن يزيد منه انتفاع







علامة للفعل يلزم من وجود الفعل وجود الفاعل  
وجود الرفع لانه علامة له قال الاستاذ الفرق بين الحذف والخاصة ان الحذف  
مطر والمنكس والخاصة مطرد غير منكس والمراد بالاطراد ان يضيف لفظ كل  
الى الحذف ففعله موضوعا ويجعل المحذوف محذولا كقولك في قولنا الفعل ما دل  
بهيمته وضعا على احد الازمنة الثلاثة وكل ما دل بهيمته وضعا على احد الازمنة  
الاربعة فهو فعل وكذا نقول في الحذف كل ما دخل قد فهو فعل والمراد بالعكس  
ان يجعل مكانه هذه في تقيضها فنقول كل ما لم يدل بهيمته وضعا على احد الازمنة  
الاربعة فليس بفعل ولا يصح ان يقول في الخاصة كل ما لم يدل به فعل قد فليس  
بفعل وقد يقال للعكس جعل الموضوع محذولا والمحذول موضوعا مع بقاء الايجاب  
والسلب بحاله وهذه عبارة المنطقيين فيطرد قضية الحذف والمحدود كلية  
مع جعل المحذوف موضوعا محذولا لكل فعل وال بهيمته وضعا على احد الازمنة الثلاثة  
ويعكس كلية محذولا لكل ما دل بهيمته وضعا على احد الازمنة الثلاثة ففعل وقضية الخاصة  
تعمكس كلية ولا تطرد وكذا كل ما دخل قد فعل فلا يقال كل فعل يدخله قد قال  
بعض الافاضل واعلم ان معرفة الفعل قد يكون بالحذف وقد يكون بالخاصة والفرق  
بين الحذف والخاصة ان الحذف مطرد بمعنى انه كلما صدق المحذوف صدق المحدود مثلا  
ان كلمة صدق عليها انها دلت بهيمتها وضعا على احد الازمنة الثلاثة صدق عليها  
انها فعل ومنكس بمعنى انه كلما صدق المحذوف صدق الحذف بمعنى انه كلما صدق عليه  
انه فعل صدق عليه انه كلمة دلت بهيمتها على احد الازمنة الثلاثة وان الخاصة  
مطرود بمعنى انه كلما وجد خاصة الشيء وجد ذلك الشيء مثلا ان كلمة وجد فيها  
قد صدق عليها انها فعل وغير منكسة لانه لا يمكن ان يقال كل فعل صح دخول  
عليه فان بعضا من الافعال لم يصح دخول قد عليه كالماء المتقي لا يستمر النقي  
بلا قاطع وانما لم يعكس الخاصة لجواز كونها غير شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له  
انهم قال السيلكون في حاشية عبد الغفور فرقي ابن الكاجب رحمه الله في الايضاح  
بين الحذف والخاصة بان الحذف مطرد ومنكس دون الخاصة فانه لا يلزم ان يكون  
لجواز عدم شموله غير مقدم على المبتدأ من قوله ومن خواصه غير مقدم على المبتدأ  
وهو ان المبتدأ دخول قد وقدم الخبر للتبني من اول الامر  
على ان ما ذكره بعض منها وليس التقديم لخصه في الفعل على ما لا يوجد في الفعل  
ولا يوجد

ولا يوجد في غيره ولو كان التقديم للخصر للخصر المستفاد من تقديم الخبر على المبتدأ  
بذكر لفظ الخواص لان خصه الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره وهذا بعيد مع الخصر  
لانه اثبات الحكم المذكور ونفيه عما عداه قال بعض الافاضل وليس التقديم ههنا للخصر  
كما ظن ففعل ومن خد اخصه مشتمل على خبر ما ذكره من الاشياء الثمانية الآية في الفعل  
على تقديم الخبر على المبتدأ بل اخصه مبنية على المستفاد من لفظ الخواص لان خاصة الشيء  
ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره فانه يفيد خبر ما ذكره في الفعل فيلزم عليه اما التكرار  
او بيان الفرق بين الحصرين ان كانا المستفاد من التقديم غير المستفاد من لفظ الخواص  
والفرق ههنا ان التقديم يفيد خبر ما ذكره في الفعل وكلفا الخواص يفيد خبر ما ذكره  
في اختصاصه به وبين الحصرين تلازم فيقع احداهما تأكيد للآخر وقال الاخر وليس التقديم  
ههنا للخصر كما ظن ففعل ومن خد اخصه مشتمل على خبر خد اخصه فيما ذكره بناء على تقديم  
الخبر على المبتدأ بل اخصه مبنية على المستفاد من الخواص لان خاصة الشيء ما يوجد فيه  
ولا يوجد في غيره فانه يفيد خبر ما ذكره في الفعل فبين الحصرين فرق عظيم وقال بعض  
مخس الفاضل الجاني قدم الخبر على المبتدأ للتبني من اول الامر على البعضية وليس التقديم  
للخصر والا للخصر المستفاد من التقديم وذلك لان قوله خواصه مفعول عنه لا فادته  
ذلك اخصه فتد كان التقديم للخصر لكانه تحصيل الحاصل الا ان يحمل على التوكيد او على اختصاصه  
الحصر من اول الامر وما ذكرنا لم يتجه ان التنبية على البعضية لا يستلزم ذكر من لمصوله  
من مثله ما ذكره بل لابد من ذكر من ليصير ربط صيغة الجمع الدال على الكثرة بما ذكره  
من غير ارتكاب تجوز فلو لم يذكر من لم يصح الربط والحكم على المبتدأ لان الخواص جمع كثر  
لا تشمل فيما دون العشرة من غير تجوز فلم يصح الحمل على المبتدأ واعلم ان التنبية المذكور  
مبنية على ان ملاحظة الربط متأخرة عن ملاحظة العطف والالم بعد كلمة من الا  
ان كل واحد ما ذكره بعض من الخواص وليس التنبية المذكور امرا حقيقيا لازما للتقضى  
حتى يقرض له بالبياح وقد يذكر وان كان تقدم ملاحظة الربط يمنع لان افادة ان كل واحد  
ما ذكره بعض من الخواص من توضيح الواضحات بل من توضيح ما هو اوضح من ان يخفى  
فلا حاجة الى البياح فالعاقل لا يرضى بحمل العبارة على ما نفيد لان ذلك تحصيل الحاصل  
وقال الاستاذ لا يقال ان التبني من مفهوم من كلمة من متعلق بكل واحد من المعطوف  
والمعطوف عليه فلم يكن تبنيها على ان ما ذكره بعض من الخواص لاننا نقول ان ذكره التبني  
بمقارنة مدخولها تبنيها على ان ما ذكره بعض منها ان التبني متعلق بكل واحد من المعطوف











او يراد احد التقديرين مع تقدير كونه من المتبعض كذا في قوله تعالى  
 قال بعض الحكماء قد لا يراد من المتبعض قط بل ان حق المبتدأ التقديم الى  
 اس وايضا قد لا يفسر معنى من ان يكون في اول خواصه للتبعض ومعه باطل  
 لانه يحتمل على هذا انفكاكه عن احد الامرين على تقدير ارادة بعضه المجموع لعدم  
 مقارنته باحد الامرين بسبب وجود العطف لا استقلال المعطوف كونه جملة  
 مع انه لا ينفك عنه على تقدير تلك الارادة انتهى قال صاحب منافع الاختيار  
 قوله وان من المتبعض معطوف على ان يكون الواو الى معنى ان حصول المعنى  
 المقصود منها مبني على امرين احدهما ان يكون الواو لعطف الجزاء على الجزاء  
 وثانيهما ان يكون من المتبعض انتهى قال صاحب زبدة الاغراب لفظ من اسم  
 بمعنى البعض قاله القاصم في الاطول في بحث البيان مرفوع محلا مبتدأ مضاف  
 الى الخدام وصلى مضاف الى الضمير او لفظ من مع المجرور خبر مقدم والدخول  
 مرفوع مبتدأ مخبر والجملة استئنافية او اعتراضية انتهى فكل صاحب فقه في اللغة  
 ويجوز ان يكون من ههنا بمعنى البعض مضافا الى الخواص فيكون قوله من خواصه  
 مبتدأ والدخول خبره ذكره السيد السند في مثله في حاشية المطول وقال  
 المصنف في شرحه على الباب ههنا وجه سهل وهو جعل من تبعية وجعل الطرف  
 مبتدأ وما بعده خبره على ما يهمل اليه في قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا  
 وقال صاحب الافصح والظرف اعني ومن خواصه خبر المبتدأ الآتي قد علم عليه  
 للاعتناء رافع لما بعده ولك ان يحتمل مضمون الظرف مبتدأ على معنى وبعض  
 خواص الفعل ما ذكره في هذا المقام اعني دخول قد الى آخر الكلام  
 ولا يستبعد في وقوع الظرف مبتدأ بقاء ويل معناه على ما مر صوره في قوله تعالى  
 ومن الناس من يقول ان يبعث الله رسولا فنحن لا نؤمن به وما نؤمن به  
 خبره ولا بد من ذكر من ليصح ربط صيغة الجمع الدال على الكثرة بالامر الثاني  
 من غير ارتكاب تجوز فلم يذكر من لم يصح الربط والحكم على المبتدأ لان الخواص  
 جمع كثر لا يستعمل فيما دون العشرة من غير تجوز فلم يصح الجمل على المبتدأ فلا يرد  
 ان التبيين على البعض لا يستدعي ذكر من حصوله من مشاعرة ما ذكر  
 او وان لم يكن الواو في المعطوفات المعطوف على الجزاء بانه كان لعطف الجزاء  
 على الجزاء مع كون من المتبعض كذا في قوله تعالى ومن الناس من يقول ان يبعث الله رسولا فنحن لا نؤمن به  
 احد الامرين مراد ولم يكن من المتبعض كذا في قوله تعالى ومن الناس من يقول ان يبعث الله رسولا فنحن لا نؤمن به

او وان لم يكن احد الامرين مراد ولم يكن تقدير كونه من المتبعض كذا في قوله  
 من حاشية الشارع بقا او وان لم يوجد مجموع الامرين على طريق رفع الايجاب  
 الكلي وذلك اما بانتفاء جميعها او بانتفاء واحد منهما فيكون هذا الكلام  
 مستقلا مع ثبوت صورته في بعضه بقوله بل على بعضه كل منه الى آخره كذا ذكر  
 صاحب منافع الاختيار فلا دليل على بعضه المجموع او فلا يوجد دليل يدل على افادة  
 بعضه مجموع هذه الاشياء الثانية يعني فلا يوجد دليل يدل على افادة كون مجموع  
 هذه الاشياء الثانية بعضا من خواص الفعل او فلا دليل موجود على بعضه  
 مجموع هذه الاشياء الثانية لان كلمة من لم تقدر هذه البعضية اذالم تكن هذه  
 التقديرات السابقة مرادة فلزم بعضية افراد المجموع لا خصوصية اية بعض  
 التي هي البعضية التي هي تلك البعضية المقصودة من عبارة المصنف  
 بل انما يوجد دليل يدل على بعضية كل منه او على افادة بعضية كل واحد من المجموع  
 يعني على افادة كون كل واحد من المجموع بعضا من خواص الفعل قال الاستاذ  
 قوله بل على بعضية كل منه او بل الدليل موجود على بعضية كل فرد من افراد المجموع  
 يعني على كل فرد من افراد المجموع بعضا من خواص الفعل قوله على تقدير الخ منقول  
 للفعل المحذوف بتقدير بناء او بل يوجد الدليل على بعضية كل منه بناء على تقدير  
 او خبر مبتدأ محذوف بتقدير المبنى او هذا يعني وجود الدليل على بعضية كل منه في  
 او هذه البعضية مبنية على تقدير يعني كون كل واحد من المجموع بعضا من خواص الفعل  
 مبني على تقدير وفي بعض النسخ بل على بعضية كل منها بقاء نيث الضمير المجرور  
 او بل الدليل موجود على بعضية كل واحد من هذه الاشياء الثانية يعني بل الدليل  
 موجود على كون كل واحد من هذه الاشياء الثانية بعضا من خواص الفعل بناء  
 على تقدير كونه من في اول خواصه كائنا للتبعض او لغيره التبعض قوله وحده  
 حال من التبعض كونه بمعنى منفردا او حال كون التبعض منفردا عن معنى الابداء  
 قال البعض قوله وحده حال من لفظ من كونه بمعنى منفردا او حال كونه من في اول خواصه  
 منفردا عن معنى التبعض فلا يرد ان الاصل في الحال كونه نكرة لانها في المعنى خبر والاصل  
 في الخبر كونه نكرة كونه عمدة للافادة فالاصل في الحال كونه نكرة مع ان الوجد معرفة  
 بالاصناف الى الضمير فكيف تصح حاشية انتهى وقال الآخر قوله وحده حال من تقدير كونه

البيان في قوله من المتبعض



للتبعية ان حال كون ذلك التقدير منفردا عن تقدير آخر من كون الفاعل هو  
 على الجزاء وكونه حق المبني للتقدير مع ما يتعلق به انتهى قال صاحب شافع الاخبار  
 بقوله للتبعية وحده ان فقط يقع لوكا في التبعية ولم يكن الواو لعطف الجزاء  
 على الجزاء الى آخره لكان في هذا الكلام دليل على بعبية كل منها والحال هي ان  
 بعبية كل منه ليست برتلك البعبية بمزادة من عبارة المصدر التي هي قوله  
 ومن خواصه ان يكونها من بعبية كل منه متعلق بقوله ليس وعلته له من اوضح الواضح  
 لمصدرها بالمشاهدة فلا حاجة الى بيانها وذكرها بل بعبية المجموع مرادة لكونها  
 اخفى الحقيقت فيحتاج الى بيانها وذكرها وعلى تقدير عدمه من عدم كون من التبعية  
 متعلق بقوله فلا دليل عليها المؤخر ايضا من على تقدير كونها للتبعية فلا دليل عليها  
 من على بعبية كل منه ايضا من كما لا دليل على بعبية المجموع قال صاحب شافع الاخبار  
 قوله ايضا من كالم يكن دليل على بعبية المجموع في اللفظ والعبارة اخلاقي  
 بقوله فلا دليل عليها وان التوصلية حصلت هي من ولو حصلت بعبية كل منه  
 بالمشاهدة من بمشاهدة ما ذكر بحسب البصر من خواص الفعل يقع بمحاضرة الطلاب  
 ما ذكر من خواص الفعل ومن ارجع الضمير المستتر في حصلت الى بعبية المجموع فقط  
 نقص في التبع والربط والله اعلم من تتبع وما قلنا انما قلنا ان دخول المجموع  
 من مجموع هذه الاشياء الخالية ببعض منها من خواص الفعل لان منها من خواص  
 الفعل متعلق بقلنا باعتبار مقوله قال البعض قوله لان منها متعلق بقوله  
 ودخل مقوله دخول المجموع باعتبار قيوده الآتية - وعلته له كذلك انتهى من لان بعضها  
 من خواصها التي لم يذكر من لم يذكر اخصاف تلك الخواص هنا من بيان  
 خواص العقل كناية الثانية الساكنة الى متعلق الحاضر لنا نيتا المسند اليه  
 من الساكنة في الاصل كضربت وضربت لان التاء في ضربتا ساكنة في الاصل  
 فحركت لالف التثنية في كنهها عارضة والواو كالمعوم واما المتحركة  
 ففي الآخر تخص الاكم كلمة وفي الاول تخص المضاف كذا في شرح  
 ميزان الادب قال صاحب الافتتاح واحترز بالساكنة عن المتحركة  
 لان المتحركة لا تدخل على الفعل بل تخص بالاكم وانما اختص الساكنة بالفعل  
 والمتحركة بالاكم للتفاوت باعطاء الخفيف وهذا الساكنة على الثقيل وهو الفعل

في قوله لا دليل عليها  
 في قوله لا دليل عليها  
 في قوله لا دليل عليها  
 في قوله لا دليل عليها

وهذا الفعل له لالة على الحدث والزمان والنسبة الى الفاعل وباعطاء الثقيل  
 وهو المتحركة على الخفيف وهذا الاكم انتهى قال صاحب المتوسط وانما اختص  
 من ان ساكنة الساكنة بالفعل لان وجهها لانه على ان فاعل الفعل مؤنث  
 وانما قيد التاء بالساكنة لان المتحركة والخطبة على الاكم انتهى وانما قصر المرفوع  
 من وكما قصر المرفوع البارز المنفصل نحو ضربت بضم التاء ويضربون واما المرفوع  
 المستتر في البارز المنفصل فيعم الاكم والفعل والمجرور يعم الاكم والحرف والمنصوب  
 المنفصل يعم الثلاثة كضربه والضاربة وانه كذا في شرح ميزان الادب قال  
 المصنف في الامتحان احترز بالمرفوع عن المنصوب ليعم الثلاثة نحو ضربه والضاربة  
 على رأي عبد القاهر وانه وعن المجرور فانه لا يوجد في الفعل وبالبارز  
 عن المستكن فانه يعم الفعل والاكم نحو زيد ضرب وضارب وبالمفصل عن المنفصل  
 فانه يعمهما ووجه الاختصاص قصد الاختصاص فيما يكسر التاء انتهى  
 قال المصنف والبارز احترز عن المستتر فانه يلحق الاكم والمفصل احترز  
 عن المنفصل فانه يلحق الاكم ايضا نحو زيد هف هف ضارب على والمرفوع احترز  
 عن المجرور والمنصوب اذا لم يلحق الاكم والحرف نحو ضارب وضارب  
 ويذكر وبه وقد يتوهم ان الاحترز غير مستقيم لانه انما يحترز عن شيء له معنى  
 فيما يحترز فيه عن ذلك الشيء وليس بشيء اذ لو اريد بما عه له فيه وصدره عليه  
 في الزايف وهو فاسد وان اريد ان له ما عا بالنظر الى ظاهر اللفظ بحيث  
 يتحقق السمول له هناك لولا التقييد فسلم ولا يتفقه للقطع بالشمول لولا التقييد  
 وقال صاحب الافتتاح واحترز بالمرفوع عن المنصوب والمجرور فان الضمير المنفصل  
 ليس بمختص به بل يتصل به وبالحرف نحو ضربك واشتريه وبالكلمة ايضا  
 عند الشيخ عبد القاهر نحو الضاربك والضاربة والمجرور لا يتصل بالفعل اصلا  
 وانما يتصل بالحرف والاكم نحو ضربت بك وعلامك واحترز بالبارز عن الضمير المرفوع  
 المستكن فانه يعم الفعل والاكم وبالمفصل عن الضمير المرفوع المنفصل فانه يعمهما ايضا  
 وانما اختص اتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل لامتناع ثبوته في الاكم والحرف  
 واما في الحرف فظاهر واما في الاكم فلا لانه لو اتصل بالاكم يلزم اجتماع الفتح في الشيء







بالجزء السبع واما الثالثة فلان لا يوجد في غير ما يختص به  
 في قوله يختص به لان النفي في قوله ولا يوجد في غير ما يختص به  
 كما هو القاعدة فالمراد اثبات الوجود ونفيه في الغير يراد الاثبات فيه  
 فيكون معنى ولا يوجد في غير ان يأخذ في غيره وقال غير من الذين قوله ما يختص به  
 ولا يوجد في غيره وانت خبير بان قوله ولا يوجد في غيره مستدرك لا اعتباره  
 في معنى الخاصة رآ ان يقال ذكره تقرعا بما علم منها او لتجريد الخاصة  
 عن معناها اعترض عليه بان هذا التعريف تعريف الشيء بنفسه اجيب  
 عنه بان المعروف بالشيء خاصة اصطلاحية وما وقع في التعريف خاصة لغوية  
 وقال طائفة من قائله ما يختص به بمعنى ما يوجد فيه على طريق ذكر الاخص  
 وارادة الاعم ولو حمل على الاخص لاستدرك قوله ولا يوجد في غيره  
 لا اعتبار ذلك في مفهوم الخاصة وذلك فيه شائبة من الدور والاحتاج  
 في دفعه الى انه تفسير لفظه قصد به تحصيل التصديق في انه لما ذاب وضع  
 وهذا التصديق يتوقف على العلم بالاختصاص وهذا العلم لا يتوقف الا  
 على ماهية المختص فلا دور وقال بعض المحققين فان قلت تعريف الخاصة  
 بما يختص به يستلزم الدور اذ معرفة الخاصة تتوقف على معرفة الا  
 المذكور في التعريف ومعرفة الاختصاص تتوقف على الخاصة فذا دور  
 قلنا قلنا قوله ولا يوجد في غيره عطف تعريف للاختصاص في حاصل كلامه  
 ما يوجد في ذلك الشيء ولا يوجد في غيره فلا دور وقيل قوله ولا يوجد في غيره  
 لقوله يختص به على ان يعبر النفي راجعا الى القيد كما هو الظاهر والاكثر الشائع  
 وقال بونوي قوله ولا يوجد في غيره انما اتي به ايدائا بان المطلوب بالخاصة في هذا  
 ليس ما يصح اطلاق الحد عليه لانه ليس بنفسه فلا يصدق قوله لنا كل ما لم يدخله فليس  
 بفعل وقال الاستاذ قوله ولا يوجد في غيره النفي راجع الى القيد اي وجود ما يختص به  
 في غيره وقاله آفة النفي الكلام كثير اما يتوجه الى القيد قوله لا يوجد في غيره

طائفة من القيد والمقيد بالخاصة

على ما هو عليه  
 في قوله  
 لا يوجد في غيره  
 لا يوجد في غيره  
 لا يوجد في غيره

وقد يتوجه الى القيد فلو اعتبر النفي القيد او اثباته كقوله تعالى ولم يصروا  
 على ما فعلوا و منهم يفتنون ولم يصروا عالمين يعني ان عدم الامر ان يتحقق البتة  
 مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه وقد يتوجه الى القيد والمقيد جميعا  
 كقوله تعالى وما للظالمين من حليم ولا شفيع يطاع ابر لا شفاعة ولا اطاعة  
 ولا غير ذلك وقال منعه زاده في حاشيته على الحسينية اعلم ان النفي الداخل  
 على المقيد يحتمل على ثلثة وجوه نفي القيد وابقاء المقيد ونفي القيد  
 والسكوت عن المقيد ونفي القيد والمقيد جميعا والمبادر الوجه الاول انتهى  
 كلامه في التسمية بالقيد لانه خارج من الكلام لانه لا مسند ولا مسند اليه وهذا  
 وصلى امر الخاصة اما شاملة لجميع افراد امر جميع افراد ذلك الشيء  
 قال الاستاذ قوله وصلى امر الخاصة اما شاملة لجميع افراد امر افراد ما هي  
 خاصة له ويقال لها عرض لازم لانه يمنع انكاره عن الماهية كالكتاب  
 بالقدرة الثلاث يعني ان الكتابة خاصة لازمة له هي ووضعت في قوله  
 ودأبه وركبت في طبيعته ولذلك كانت شاملة لجميع افراد امر او غير شاملة  
 امر او صلي غير شاملة لجميع افراد ذلك الشيء قال الاستاذ قوله او غير شاملة  
 امر او صلي غير شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له بل تكون مخصوصة ببعضها وبقيل لها  
 عرض منارقي حيث لا يمنع انكاره عن الماهية كالكتاب بالفعل الثلاث يعني  
 ان الكتابة بالفعل لا توجد في جميع الافراد بل تختص ببعض افراد وتسمى  
 هذه بنوعيتها خاصة لا اختصاصا بها بما هي واحدة كالان والفعل وترسم  
 بانها كلية تعالى على ما تحت حقيقة واحدة قد لا عرضيا لاذتيا وما ذكر من الخاص  
 هنا امر في بيان خاص الفعل قوله وما ذكر مبتدأ وجبه قوله من القسم الثاني  
 امر من قبيل القسم الثاني يعني من قبيل الخاصة الغير الشاملة لان قد لا توجد  
 في جميع افراد الفعل لانها لا تدخل الجاند ولا المقصود الاثبات ولا الجزاء المنفي  
 ولا ما دخله جازم او ناصب او حرف تنفيس وقال ابن هشام وكلمة قد  
 تختص بالفعل الجزاء مثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس وقال ابن جني  
 وكلمة قد تختص بالفعل وقد تدخل على الماض بشرط ان يكون متصرفا وعلى المضارع  
 بشرط تجرده من جازم وناصب وحرف تنفيس انتهى وكذلك حرف التنفيس



لانه لا يدخل الماصح مطلقا ولا المضارع الذي دخله جازم وتأنيب وتكرار حال البوابة  
بأنها على أن فعل تدخل وأنت فعل لا تدخل في الاستاء وقد لم وما ذكر ابن الجراح  
التي ذكرت أو وهذه المذكورة هنا في بيان حواشي الفعل من القسم الثاني  
أو من قبيل الخاصة الغير الشاملة لأن ما ذكر لا يوجد في جميع أفراد الفعل بل يوجد  
في بعضها وقيل لأن ما ذكر لا يكون شاملا لجميع أفراد الفعل بل يكون مخصوصا ببعضها  
ويقال له عرض مفارق حيث لا يمتنع انفكاكه عن ماهية الفعل واحد أو التعريف  
لا يكون شيئا من الأشياء الاشياء لا شاملا أو الاشياء شاملا لأفراد ما هو حقه لم  
لكنه من الذاتيات دخول قم المنة ليست بمعنى حجب فانها لم لازم الظرفية  
أو صحة دخول قد الحرفية بمعنى كونه الحرفية باعتبار صحة دخولها على الفعل من خاصه  
أو كلمة قد باعتبار دخولها على الفعل من خاصه أو دخول قد من خاصه وهذه  
الاحتمالات بنيت على تقدير كونه كل واحد من هذه الاشياء اللاحقة ببعضها من خاصه  
وهذا لا يمنع كون المجموع بعضا من خواصه قال ابن جني قد لفظ مشترك يكون سها  
وحرفا فاما قد الاسمية فلها معنيان الاول ان تكون بمعنى حجب تقول قد  
بمعنى حجب أو الياء المتصلة بها مجرورة المحل بالاضافه ويجوز فيها اثبات  
نون الوقاية وحذفها والياء في الحالين مجرورة المحل هذا من حيث هو  
والكسر البصريين الثاني ان تكون اسم فعل بمعنى كفى ويلزمها نون الوقاية  
مع ياء المتكلم كما تلزم مع سائر لجهاء الافعال والياء المتصلة بها مجرورة المحل  
وهذا القسم نقله الكوفيون عن العرب واما قد الحرفية فحرف تختص بالفعل  
وقال ابن هشام قد على وجهين اسمية وحرفية واما قد الاسمية فهي أيضا  
على وجهين اسم وفعل واسم مرادف لحب واما الحرفية فمختصة بالفعل  
ومن اراد التفصيل فليراجع الى معنى اللبيب الاولى للمصنف حذف الدخول  
في دخول قد لعدم الاحتياج لتعليل كونه أولى اليه متعلق بعدم الاحتياج  
أو لعدم احتياج المصنف في افادة مراده الى ذكر الدخول الاولى يعمل مقام  
الراجع ويكون خلافه جائزا على سبيل المرجوحه فهذه الاولوية راجع  
الى اختلاف المصنفين في ذكر الدخول وقد ذكر صاحب الكافية وصاحب اللباب  
الدخول ولم يكتفيا على قول قد لان المتبادر من الحكم باختصاصه بنى ان يكون

والله اعلم بالصواب

اي يكون المختص وصفا للمختص به يقال له وليس قد والسبب وسوف الخ يتصرف  
الفعل وأن كان حاصله فيه وقد حذف صاحب اللب من الامتحان وصاحب  
كتب الابواب لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعليل لعدم الاحتياج اذ لا يصدق  
تعريف الخاصة فاعل يصدق أو تعريف الخاصة الحرفية عليها أو على كلمة قد  
فان قلت تعريفها لا يصدق عليها لانها من الامور المقارنه للفعل لا من الامور  
الموجودة في الفعل فلا بد من الدخول ليا من التأنيل ويل المذكور الذي  
ذكره في الحاشية الآية في بحث الاسم في الامتحان قلت لا امن منه بذكره  
ايضا لان الدخول للكونه صفة الداخل لا يوجد في الفعل بل يوجد فيه  
لازم الدخول وهو كونه الفعل مدخولا عليه واحد التأنيل  
ليس أولى من الآخر فانهم قال بعض محققين بهذا الكتاب قوله اذ يصدق  
تعريف الخاصة عليها تعليل لا أولوية حذف الدخول اقول لا يكتفي في اولوية  
حذف صدق تعريف الخاصة عليها بل تحتاج الى صدق على كل واحد من ليا غائية  
مطوف عليها وهو غير مسلم اذ السبب منها اعم من سبب الاستفعال  
وغيره من حروف المباني كما اعترف به في حاشية هنا فلا يصدق عليها  
تعريف الخاصة فلا يجوز الحذف وتعليل المصنف في الامتحان بهذا الصدق لحذف  
صاحب اللب لا يكون سنداً لثانيه هنا لان لكل مقام مقال انتهى قال العارفي  
سلكه البارز وانما قال الاولى ولم يقل الصواب لصدق تعريف الخاصة على الدخول  
كما اشار بقوله كما يصدق أو تعريف الخاصة عليه أو على الدخول ثم صدق  
تعريف الخاصة على قد منوع لجواز ان يقال اذا وجد قد عارفا عن الفعل  
برأسها في موضع ما انها وجدت في غير الفعل ولذا لا يقال انها قد توجد  
في الفعل ولا توجد في غيره واما دخول قد فليس كذلك لانه لا يوجد عارفا  
عن الفعل بل اذا وجد وجد في الفعل فقط ولهذا احتج الى ذكر الدخول  
تأمل وانصف انتهى قال بعض الافاضل الفائق على الاقران والامثال قوله  
اذ يصدق تعريف الخاصة عليها أو على قد اذ يقال ان قد هي ما يختص بالفعل  
ولا توجد في غيره وقوله كما يصدق عليه أو على دخولها اذ يقال ان دخول قد



هو ما يختص بالفعل ولا يوجد في غيره وقال الآخر قوله اذ يصدق تعريف الخاصة  
عليها او على قد بانها تدجده في الفعل ولا توجد في غيره وقوله كما يصدق ان  
تعريف الخاصة عليه او على دخول قد بانها يوجد في الفعل ولا يوجد في غيره والايجاز  
او وال حال ان الاختصاص في العبارة مطلوب او مطلوب المصنفين او  
مطلوب المصنف والمراد بالخاصة هنا الخاصة النحوية لا المنطقية لان الخاصة  
المنطقية وهي المحمول على الشئ الخارج عنه او الامر الخارج المحمول وقد بانها  
كلية تقال على افراد تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عاماً لا تصدق او  
الخاصة المنطقية عليها او على قد والدخول لا شرطاً او المحل على المنطقية او  
لكونه المحل شرطاً او لا شرطاً او المنطقتين المحل فيها او في الخاصة المنطقية  
بخلاف الخاصة النحوية لعدم شرطها المحل فيها ولذا قال بعض المحققين  
وهي الشارطة ليس بوجود فضلاً عن الشروط اذ لا يقال الفعل قد  
ولا الفعل دخول قد كما يقال الانسان ضاحك وقال بعض الكل قوله اذ يصدق  
تعريف الخاصة عليها او على كلمة قد تعليل لا لونية حذف الدخول او لانه  
يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه او على الدخول والخاصة المنطقية  
لا تصدق عليها او على الدخول وقد لا شرطاً المحل فيها او في الخاصة المنطقية  
تعليل لا تصدق او لعدم الصدق بغير لكونها مشروطاً بالمحل على ما هي  
خاصة له فيكون المراد بالخاصة هنا الخاصة النحوية لا المنطقية ولوقال فيما سبق  
اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه لعدم شرطها المحل فيها او  
في الخاصة النحوية ولوقال هنا وتعريف الخاصة المنطقية لا يصدق عليها  
لا شرطاً المحل فيها لحيس المقابلة انتهى قال صاحب منافع الاحياء  
قوله لا شرطاً المحل فيها لانها عند المنطقتين الامر المختص بالشئ الخارج عنه  
المحمول عليه وتعرف بانها كلية تقال على افراد تحت حقيقة واحدة فقط قولاً  
عرضياً سواء وجد في جميع افراد كالكتاب بالقوة بالنسبة الى الانسان او في افراد  
كالكتاب بالفعل بالنسبة اليه والفرق بين المعنيين عموم وخصوص مطلق فان الاول  
عام لكل ما يختص بالشئ سواء كان داخل فيه كالناطق بالنسبة اليه او خارجاً عنه  
كالضاحك

كالضاحك بالنسبة اليه سواء كان محمولا عليه كالامثلة السابقة او غير محمول  
كاملة المتن والثاني خاص بالامر المختص بالشئ الخارج عنه المحمول عليه كما سبق  
ذكره او ذكر المصنف ما ذكرنا من حذف الدخول الى هنا او ذكر المصنف  
عدم صدق الخاصة المنطقية عليها في الامتنان او في الكتاب المسمى بهم الامتنان  
حيث قال فيه قد حذف المصنف او البين في الدخول الواقع في الكافية  
لعدم الاحتياج اليه الخ وجه الاختصاص او سبب اختصاص كلمة قد بالفعل  
باعتبار الدخول بغير سبب كون كلمة قد مختصاً بالفعل باعتبار دخولها عليه  
قوله وجه الاختصاص مبتدأ وخبره قوله كونها او كلمة قد موضوعه لتحقيق  
الحديث بالفعل او لافادة ثبوت الحدث بالفعل في الماضي والمضارع نحو قد قام زيد  
وقد يعلم ما انتم او تحقيقه بمر او موضوعه لتعليل الحدث بالفعل بغير لافادة  
تعليل الحدث بالفعل في المضارع نحو قد يجد البعير او توقعه او موضوعه  
لتوقع الحدث بالفعل بغير لافادة انتظار وقوع الحدث بالفعل في الماضي والمضارع  
لكنه مع المضارع اوضح نحو قد يخرج زيد او تقرب الحدث الماضي او موضوعه  
لتقريب الحدث الماضي بغير لافادة تقرب الحدث الماضي الى الحال او الى زمان  
نحو قد قامت الصلوة او قد قرب قيام الصلوة المفروضة وقد تكون لتكثير الحدث  
الفعل في موضع الجمع نحو ان الكريم قد يجد او يكثر خبره وانما تركه لكونه معنى غريباً  
قال الاستاذ قوله وجه الاختصاص او على اختصاص دخول قد بالفعل  
كونها او قد موضوعه لتحقيق الحدث بالفعل في الماضي والمستقبل نحو قد افلح  
المؤمنون وقد تعلم انه ليجزئك الذبيبة يقولون وقال ابن عاقل في تفسير قوله تعالى  
ولقد علمتم الذين اعتمدوا عنكم قد عرف تحقيق وتوقع وتيقيد في المضارع التعليل  
الا في افعال الله تعالى فانها لتحقيق فيها او تعليل او موضوع لتعليل الحدث بالفعل  
كعدمهم قد يصدق الكذب او توقعه او موضوعه لتوقع الحدث بالفعل  
نحو قد فعل في جواب هل فعل لان الانسان ينتظر الجواب او تقرب الحدث الماضي  
الى الحال او موضوعه لتقريب الحدث الماضي الى زمن الحال نحو قد قال المؤمنون  
قد قامت الصلوة او حال وقتها و كقولهم رأيت زيدا قد علم على الخروج  
او عازماً عليه وقال بعض الفضلاء النعم قوله وجه الاختصاص او اختصاص  
بالفعل كونها او قد موضوعه لتحقيق الحدث بالفعل في الحال نحو قد زير تعليل



في السماء وقال الفاضل الجاني وقد سهل التحقيق مجرداً عن معنى التقليل نحو  
قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك اوتقليله ايراداً لتقليل الحدث الفعلي في الاستقبال  
مع الدلالة على التحقيق نحو ان الكذب قد يصدق او توقعه ايراداً لتوقع الحدث  
الفعلي في الاستقبال ايضا نحو قد يقدم الغائب اذا كنت تتوقع قدومه  
او تقرب الحدث الماضي الى الحال او لتقريب الحدث الماضي الى زمن  
الحال نحو قد قام زيد انتهى وقال النحوي قد له وجه الاختصاص ايراداً  
بالفعل كونها ايراداً لتحقيق الحدث الفعلي في الحال كقوله تعالى قد يعلمون  
منكم او تقليله في المستقبل مع افادتها التحقيق نحو ان الكذب قد يصدق  
او بالحقبة يصدق منه الصدق وان كان قليلاً او توقعه في الماضي قبل لا يتوقع  
الا المنتظر والماضي قد وقع فلا تنتظر قلنا ايراداً لتوقع انه كان لتوقع  
ثم صار ماضياً نحو قد قامت الصلوة لقوم كانوا قد قاموا خلف الامام  
انه يتوقع منه الخطاب او لتقريب الحدث الماضي الى الحال مع افادتها  
التحقيق انتهى واختلف عبارات النحويين في معنى قد فقل على حرف توقع  
وقيل حرف تقرب وهي تدرب الى الحال اذا قلت قد فعل ومنه قول المودون  
قد قامت الصلوة ولا بد قد من معنى التوقع قال سيبويه واما قد في ان فعل  
وقال ايضا في باب ما يفتل وقيل حرف تقرب مع الماضي وتقليل مع المستقبل  
وقال بعضهم اية دخلت في المضارع لفظاً ومعنى فهي للتوقع وان دخلت  
في الماضي لفظاً ومعنى اريد معنى التحقيق نحو قد قام زيد وقد علم ما انتم  
عليه قال الشيخ ايراداً في الماضي والمضارع لفظاً ومعنى في الماضي لا يندرج  
انها حرف تحقيق اذا دخلت في الماضي وحرف توقع اذا دخلت في المستقبل  
وقال بعضهم قد حرف اخبار تكون مع الماضي لتحقيق ومع المضارع للتوقع متارة  
وهذا الكثير فيها وقد تكون مع التحقيق وهو قليل وقد تكون للتقليل وهو  
ايضاً قليل والاخبار في جميع ذلك لا تخالفها فهي الخاضع بها الذي يسمى به  
قلت وجملة ما ذكره النحويون لقد قسمه معاني الاصول في التوقع وقد ترد  
للدلالة على التوقع مع الماضي والمضارع وذلك في المضارع واضح نحو قد خرج  
زيد فقد هنا تدل على ان الخروج متوقع من مستظرف واما مع الماضي فيدل على انه  
كان متوقفاً منتظراً ولذلك شتم في الاشياء المراقبة وقال الخليل ان قول

قد لا يكون قد قامت الصلوة

ان قول القائل قد فعل كلام لقدم ينتظرون ومنه قول المودون قد قامت الصلوة  
لان الجماعة منتظرون لذلك الثاني التقريب ولا ترد للدلالة عليه  
الامع الماضي ولذلك تنضم غالباً مع الماضي اذا وقع حالا نحو قد فعلت لكم  
وان ورد دون قد فقل على مع مقدرة وهو ذهب المبرك والفرج  
وقوم من النحويين وقيل لاحكامه الى تقديرها وهو الاظهر وكلام النحويين  
يدل على ان التقريب لا ينفك عن معنى التوقع وكذلك مال ابن مالك  
في التسهيل وقد تدخل على فعل ماض موقع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال  
وقال ابن الجوزي اذا دخل قد على الماضي اثر فيه معنيين تقريبه من زمن الحال  
وجعله خبراً منتظراً فاذا قلت قد ركب الامير فهو كلام لقدم ينتظرون حديثك  
هذا تفسير الخليل الثالث التقليل وترد للدلالة عليه مع المضارع نحو ان الخليل  
قد جرد وقال ابن اياز تنبيه مع المستقبل التقليل في وقوعه او في متعلقه فالاول  
كقوله قد يفعل زيد كذا اريد ليس ذلك منه بالكثير والثاني كقوله تعالى قد يعلم ما انتم  
عليه والمضارع والله عز وجل اعلم اقل معلومة سبحانه ما انتم عليه وانما هو ان قد  
في هذه الآية لتحقيق كما ذكره غيره وتارة بضم في افادة قد معنى التقليل  
فقال قد تدخل على وقوع الفعل مما عند الله وتقليل المعنى لم يستفد من قد بل لو قيل  
الخليل يجوز فهم منه التقليل لان الحكم على شانه بالجود ان لم يحل على صدور ذلك  
منه قليل كانه الكلام كذا بالان اخبره يدفع قوله الرابع الكثير وهو معنى غريب  
وقد ذكره جماعة من النحويين واستدلوا عليه قول الشاعر اشهد الغارة  
السعيد او تخلف جرداً معروفاً في الحديث شرباً في التحقيق وترد للدلالة  
عليه مع التقليل الماضي والمضارع في الماضي نحو قد فعلت المصارع ومع المضارع  
نحو قد تعلم ليجزئك الذين يقولون واما حاصل انها تنفك مع الماضي احد ثلاثة معان  
الندقة والتقريب والتحقيق ومع المضارع احد اربعة معان التوقع والتقليل  
والكثير والتحقيق كذا في المعنى الذي في هروفي المعاني وقال ابن هشام وتقليل  
لم يستفد من قد بل لو قيل الخليل يجوز فهم منه التقليل فانه لو لم يحل هذا القول  
على ان صدور ذلك من الخليل قليل بل لو عمل على ان صدور منه كثير كانه ذلك الكلام

ان قد لا يكون قد قامت الصلوة لان الجماعة منتظرون لذلك الثاني التقريب ولا ترد للدلالة عليه الامع الماضي ولذلك تنضم غالباً مع الماضي اذا وقع حالا نحو قد فعلت لكم وان ورد دون قد فقل على مع مقدرة وهو ذهب المبرك والفرج وقوم من النحويين وقيل لاحكامه الى تقديرها وهو الاظهر وكلام النحويين يدل على ان التقريب لا ينفك عن معنى التوقع وكذلك مال ابن مالك في التسهيل وقد تدخل على فعل ماض موقع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال وقال ابن الجوزي اذا دخل قد على الماضي اثر فيه معنيين تقريبه من زمن الحال وجعله خبراً منتظراً فاذا قلت قد ركب الامير فهو كلام لقدم ينتظرون حديثك هذا تفسير الخليل الثالث التقليل وترد للدلالة عليه مع المضارع نحو ان الخليل قد جرد وقال ابن اياز تنبيه مع المستقبل التقليل في وقوعه او في متعلقه فالاول كقوله قد يفعل زيد كذا اريد ليس ذلك منه بالكثير والثاني كقوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه والمضارع والله عز وجل اعلم اقل معلومة سبحانه ما انتم عليه وانما هو ان قد في هذه الآية لتحقيق كما ذكره غيره وتارة بضم في افادة قد معنى التقليل فقال قد تدخل على وقوع الفعل مما عند الله وتقليل المعنى لم يستفد من قد بل لو قيل الخليل يجوز فهم منه التقليل لان الحكم على شانه بالجود ان لم يحل على صدور ذلك منه قليل كانه الكلام كذا بالان اخبره يدفع قوله الرابع الكثير وهو معنى غريب وقد ذكره جماعة من النحويين واستدلوا عليه قول الشاعر اشهد الغارة السعيد او تخلف جرداً معروفاً في الحديث شرباً في التحقيق وترد للدلالة عليه مع التقليل الماضي والمضارع في الماضي نحو قد فعلت المصارع ومع المضارع نحو قد تعلم ليجزئك الذين يقولون واما حاصل انها تنفك مع الماضي احد ثلاثة معان الندقة والتقريب والتحقيق ومع المضارع احد اربعة معان التوقع والتقليل والكثير والتحقيق كذا في المعنى الذي في هروفي المعاني وقال ابن هشام وتقليل لم يستفد من قد بل لو قيل الخليل يجوز فهم منه التقليل فانه لو لم يحل هذا القول على ان صدور ذلك من الخليل قليل بل لو عمل على ان صدور منه كثير كانه ذلك الكلام







متعلق به والصير في به راجع الى ذلك الذي اسير به الى كون قد لتحقيق  
 الحدث الفعلي او غيره او راجع الى كون قد لتحقيق الحدث الفعلي او غيره  
 اس ولو علم اختصاصه قد بالفعل بدليله لازم الدور المتقدم وهو  
 توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبة او بمراتب توقفا متبعا وهو محال  
 لانه يلزم تقدم الشيء على نفسه واما الدور المسمى وهو توقف الشيء  
 على ما يتوقف عليه في آن واحد وهو جائز كما في نطاق القبة قال الفارابي  
 سلمه البارى قوله فان قيل ذلك اس كونه قد لتلك المعاني الاربعه معلوم  
 من الاختصاص اس من اختصاصها به فكيف يعلم الاختصاص منه اذ لم يخبر  
 اس به ذلك الواضع اس واصله قد ولو عرف الاختصاص به اس ولو لم يضر  
 علم الاختصاص منه لزوم الدور لانه اذا عرفت يلزم توقف ان يعلم  
 الاختصاص الى ان يعلم ذلك وذلك لا يعلم الا من الاختصاص ولهذا  
 توقف علمه علمه اقول فيه نظر لانه يجوز ان يضع الواضع لفظه الى ذلك  
 وغير ذلك لكن لا يفهم ذلك من لفظه بل يحتاج في الفهم والدلالة  
 الى ضم ضميمه وهذا ليس بمحض لان يعلم من الوضع ولهذا عرفت اختصاص  
 به لم يلزم الدور ويصح وجه الاختصاص لعل وجه الامر بالفهم في الآتي  
 لهذا اعلم ايها الطالب ان ما قررت لك يقرر ايضا في زيل كل ما ذكر  
 من السبب وغيره تفكر وتأمل وقال بعض الحكماء قوله فان قيل ذلك اس  
 ما ذكر من وجه اختصاصه قد بالفعل وهو كون قد لتحقيق الحدث الفعلي  
 او غيره ذلك معلوم من معروف من الاختصاص اس من اختصاصه قد  
 بالفعل فكيف يعرف الاختصاص منه اذ الواضع لم يخبر به ولو عرف الاختصاص  
 به اس من ذلك لزوم الدور اس لزوم الدور المهروب عنه وهو الدور  
 المتقدم لا الدور المسمى وقال البعض قوله فان قيل اس فلو قيل ذلك اس  
 كونه قد لتلك كورات معلوم من الاختصاص اس اذ لم يخبر به اس بكون قد  
 لتلك كورات الواضع حتى يكون ذلك معلوما من الوضع ولم يلزم الدور  
 ولو عرف اس ولو علم الاختصاص به اس بكون قد لتحقيق الحدث الفعلي  
 الاخر المذكورات لزوم الدور وقال صاحب منافع الاخبار قوله

قوله فان قيل الى آخره هذا معارضه تقديرية تقديرها هكذا ان كان ذلك  
 دليل على ان يكون كونه قد لتحقيق الحدث الفعلي او غيره وجهها للاختصاص ففندك  
 دليل على خلافه وهو لما كان كونها لتحقيق الحدث الفعلي او غيره معلوما  
 من الاختصاص فلو عرف الاختصاص به اس بكونها لتحقيق الحدث الفعلي  
 او غيره لزوم الدور لكن المقدم حق فالثاني مثل ما اجاب به منع المقدمة  
 الاستثنائية وهي حقيقة لكن التحقيق في الجواب ان اللازم من الدليل  
 فلو عرف الاختصاص به اس لو كان كونها لتحقيق الحدث الفعلي او غيره  
 للاختصاص وجهها ودليلا لزوم الدور وليس هذا خلاف المدعى لانه  
 ان كونها لتحقيق الحدث الفعلي او غيره وجهه وعلته لوجود الاختصاص  
 في الخارج لان كونها له دليل له قلت انا ذلك اس كونه قد لتلك المعاني  
 الاربعه او كون قد لتلك كورات او الوجه المذكور معلوم ومعروف  
 بالاستقراء وتتبع موارد الاستعمال اس كلام العرب وكلام البلغاء  
 لامن الاختصاص اس لا يكون معلوما من الاختصاص فلا دور ان اذا كان  
 معلوما بالاستقراء لامن الاختصاص فلا يوجد الدور المحذور منه او الدور  
 المهروب منه وهو الدور المتقدم فافهم المدعى وجه الفهم ان ذلك معلوم  
 من الاختصاص وهو من الاستقراء لان كون قد لتحقيق الحدث الفعلي  
 او غيره ليس علة لعلم الاختصاص بل لنفسه حاصل الكلام ان كونها  
 لتحقيق الحدث الفعلي او غيره علة لنفس الاختصاص وهو علة لعلم كونها  
 لتحقيق الحدث الفعلي او غيره فلا دور او وجه الفهم ما ذكره الفارابي فيما سبق  
 انما قال البعض وجهه يعرف بطلان الامتناع او هذا البحث مفصل فيه  
 ومن اراد التفصيل والتحقيق فارجع اليه ودخول السين اس سين الاستقبال  
 التريب والسين مفيدة للاستقبال اذا استقر انما يكون في المستقبل احترز به  
 عن سين الاستفعال لان سين الاستفعال يوجد في الفعل وغيره نحو مستخرج  
 بخلاف سين الاستقبال فانه يختص بالفعل نحو قوله تعالى فيكفيكم الله الآية  
 وانما ضربنا السين سين الاستقبال بقرينة سوف لانه للدلالة على الاستقبال  
 ايضا لانه يدل على الاستقبال لا بقرينة اقول ان كون اللاحق قرينة لل سابق  
 ليس بمستحسن ولو قدم سوف على السين لكان احسن لكن قدم وارثك البيع

وقال الامام ان هذا المنطق وان كان كماله للمحققين في المباح ايضا كما حصل من قبل على  
 ففندك دليل على خلافه وهو لما كان كونها لتحقيق الحدث الفعلي او غيره معلوما



لاجراء ضابطة مشهورة الاقرب فالاقرب تدبر قال بعض الافاضل قوله  
 اى سين الاستقبال وكون المراد به سين الاستقبال بقرينة سوف ولذا  
 عرفه بلام العهد انتهى قال صاحب المقاليد انما ذكر السين معرفا لكونه  
 اهم جنس كلام لانه يحى للاستقبال والطلب والتحول والسؤال  
 والاعتقاد والوجدان فادخل عليه اللام للاستشارة الى السين المعهود  
 وهو سين الاستقبال انتهى كلامه قال بعض الافاضل وانما ذكر السين  
 معرفا باللام لانه يحى للاستقبال والطلب واصابة الشئ على صفة  
 والتحول والوقوف بعد كاف المؤنث ويسمى السين الكسكة  
 نحو سحرج ولتجدد ولتجدد ولتتشر البغات والكرم تكس فلا بد  
 من ذكره بقرينة عهد لتعين سين الاستقبال ثم كلامه ودخول سوف  
 وهو مبني على الفتح لعدم مغير الصورة الحرفية بخلاف السين فان صورة  
 حرفيته سه فغيرت الى سين وجعل لهما وصار متصرفا بدخول اللام  
 فاعرف كذا في شرح الارشاد قال في معنى اللبيب وسوف مرادف للسين  
 واوسع منها على الخلاف كما انه قد مر هذا في كثره حروفه لكنه غير مطرد  
 كذا في فتح الاسرار وانما لم يقل وحرف الاستقبال وهي السين وسوف  
 كما قال غيره بل قال ودخل قد الى اخره للاختصار ذكره شارح الارشاد  
 ولو قال وحرفي الاستقبال كما قال صاحب اللباب لكنا اوضح ويسميان  
 اى السين وسوف حرفي التنفيس حرفي تشيئة حرف سقط نونها لانهما  
 الى التنفيس اى ويسميان حرفي التنفيس لانها تقبلان المضارع من الزمن  
 الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال او لانها يتقبلان  
 الفعل من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو المستقبل  
 والاحسن ان يقول حرفي الاستقبال لانه اوضح منه قال الاستاذ قوله ويسميان  
 حرفي التنفيس اى التأخير وهذه التسمية لانها تدل على تأخير الفعل  
 من الحال الى الاستقبال وعدم الضيق في الحال انتهى كلامه وقال الاخر  
 قوله ويسميان حرفي التنفيس اى التوسيع وقال بعض الافاضل  
 التنفيس بمعنى التفرج يقال نفست الله تعالى اى فرج فيلزم التوسيع  
 انتهى كلامه وقال الزحشرى وغيره ويسميان حرفي الاستقبال والشارح  
 اخذ قول المحررين

قول المحررين مع ان الاحسن اخذ قول الزحشرى وغيره لان قد لهما اوضح  
 من عبارتهم ذكره ابن هشام في معنى اللبيب قال بعض الافاضل قوله ويسميان  
 حرفي التنفيس والواضح حرفي الاستقبال ومعنى التنفيس التوسيع وهذه  
 التسمية لانها تقبلان المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع  
 وهذا الاستقبال ذكره ابن هشام وتدل الاخر قوله ويسميان حرفي التنفيس  
 والاحسن حرفي الاستقبال لانه اوضح ومعنى التنفيس التوسيع وهذه التسمية  
 لانها يتقبلان الفعل من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع  
 وهو المستقبل وقال بعض الكمل قوله ويسميان حرفي التنفيس  
 ان يقول حرفي الاستقبال لانه اوضح منه ومعنى التنفيس تأخير الفعل  
 الى الزمن المستقبل وعدم الضيق في الحال وهذه التسمية لدلالة  
 على تأخير الفعل من الحال الى الاستقبال ذكره شارح الارشاد قال  
 بعض المحققين قوله والسين وسوف يسميان حرفي التنفيس اى التأخير  
 لانها للاستقبال في الزمان الاستقبال تأخير بالنسبة الى الحال ثم  
 اشار شارح الى الفرق بينهما بقوله لكنه دفع توهم يتولد من قوله  
 ويسميان حرفي التنفيس فكأنه توهم الطالب منه ان التنفيس فيهما  
 مساو قد فعه بقوله كنه اى الا ان التنفيس في الثاني اى سوف زائد  
 على التنفيس الذي في الاول بناء على ان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى  
 قلت هذا دعوى مجرد عن الدليل لان العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل  
 عن معنى واحد في وقت واحد فصح ذلك تعاقبها وعدم تعاقبها ومن  
 قوله تعالى وسوف يؤت الله المؤمنين اجرا عظيما وقوله تعالى ان الله  
 واعتصموا به فسيدهم ربهم في رحمة منه فانها في الآيتين استعمالا بمعنى واحد  
 في وقت واحد وهذا يوم الحشر لكن الفرق هو ان يقال السين فرج سوف  
 في استعمل سوف نظر الى الاصل ومن استعمل السين نظر الى الحجاز لا يقال السين  
 لو كان فرعا لها كما في قوله لا يستعمل بالبناء اليها لانهما من الفرع  
 ما تفوق الاصل بكثرة الاستعمال نحو نعم وبئس فانها غير عامين وبئس بغير الفين



فيهما وهي اكثر من اثنتين منها كذا اقله ستمائة في الدين في شرح الزبدي اقول لاسم  
هذا دعوى مجرد عن دليل بل دعوى عن دليل لانه قال الله تعالى وسوف يستوفون فطال  
الامر والزمن وقال الله تعالى سيقول السفهاء ومن الناس ما يولونهم عن قلوبهم  
كانوا عليها فتى العدل قال بعض المحققين قوله لكنه في التفسير في الثاني  
ان سوف ازيد لان سوف للاستقبال البعيد كما عرفت وجه الاختصاص ان  
سبب اختصاص السين وسوف بالفعل يقع سبب كون السين وسوف  
مختصين بالفعل باعتبار دخولهما على الفعل قوله وجه الاختصاص مبتدأ  
وخبره قوله كونهما السين وسوف موضوعين لتخصيص الحدث بالفعل  
لتخصيص المدلول بالفعل بالاستقبال لدلالتهما على الاستقبال متعلق بالتخصيص  
والاخص ان يقول لتخصيص الحدث المضارع بالاستقبال لكونه او من منه  
لكنه اراد المناسبة بما قبله فتأمل المعلوم صفة الكون بالاستقراء  
بحسب التبع والاستقراء وفي ذلك القدر اشارة الى ان معلومية كونها  
لتخصيص الحدث بالفعل بالاستقبال ليست بمتع ولا جعل بل بحكم الاستقراء  
و بتتبع موارد الاستقبال وكلام العرب وبهذا اندفع السؤال السابق  
فلا تغفل قال بعض المحققين قوله وجه الاختصاص وجه اختصاصها بالفعل  
كونها السين وسوف لتخصيص الحدث بالفعل لدلالتهما على تخصيص الحدث  
الفعل بالاستقبال متعلق بالتخصيص فذا انما يوجه في الفعل لانه غيرهما  
لتخصيص الحدث بالفعل فلم يعلم باختصاصهما وانما هو المعلوم بالاستقراء كما فيما سبق  
فاندفع الدور ايضا وقال البعض قوله المعلوم صفة التخصيص بالاستقراء وبهذا  
اندفع السؤال السابق وكذا حال كل الآتي فلا تغفل انتهى قال صاحب  
منافع الاضياء قوله المعلوم بالاستقراء صفة لتخصيص الحدث بالفعل يعني ان اختصاص  
السين وسوف معلوم بكونهما لتخصيص الحدث بالفعل وكونهما له معلوم  
بالاستقراء لا بالاختصاص حتى يلزم الدور انتهى يعني لا يلزم الدور وقد علمت  
ان كونها لتخصيص الحدث بالفعل معلوم بالاختصاص وهو معلوم بالاستقراء  
ولا ينافي ان كونها لتخصيص الحدث بالفعل معلوم بالاختصاص ان يكون  
كونها له وجهها وعلته وذلك لا سببا للاختصاص ودخول ان بكسر الهمزة  
وسكون النون وهي للشيء لانه شرط الحق في امر كونه ان ايضا

ان كلمة ان ايضا من خواص الفعل باعتبار دخول على الفعل او دخول ان ايضا  
من خواص الفعل وانما اختص به لانه لم يلفظ ان موضوع لتعليق الشيء  
لتعليق مضمون جملة فعلية جزائية بالحدث بالفعل ان بمضمون جملة فعلية شرطية  
بذلك بالدخول على الفعل ودخول لم ولما من خواص الفعل باعتبار  
دخولهما او دخول لم ولما ايضا من خواص الفعل وانما اختصاصها لانهما  
لم ولما موضوعان لتعليق الحدث بالفعل ان لتعليق المدلول المنسوب الى الفعل  
ودخول لام الامر واللام مضاني الى الامر فيجري مجرى بالاضافة لان اللام  
تكرر قابلة للاضافة ان لام الامر او لام مستعمل في معنى الامر اخصر باضافة لا  
الى الامر عن لام الجزر واللام لا يثبت ولام التاكيد مع لام الامر ايضا من خواص  
الفعل باعتبار دخوله عليه او دخول لام الامر من خواص الفعل وانما اختصاص  
لان لام الامر موضوع لتعليق الحدث بالفعل ان لتعليق المدلول المنسوب الى الفعل  
ودخول الاء النفي لا للنفي او لا المستعمل في معنى النفي او لا الكائن في النفي  
او لا النفي في النفي او لا الدال على النفي او لا صاحب النفي فيرسمها عن ستمائة  
واختر ما شئت اخصر بالاضافة عن لاء النفي وانما اختصاصها لانه ان لاء النفي  
موضوع لتعليق تركة الحدث بالفعل ولا يقصور على صيغة المجهول ان  
ولا يتقبل كل منهما نائب فاعل لا يتصور ان كل واحد من تلك المعاني ان  
من تخصيص الحدث الفعلي وتعليق الشيء به كوني الحدث بالفعل وتطلب تركة  
الا يتصور في الفعل ان لا يتصور لكل واحد من تلك المعاني ان  
لزم تخلف الاثر عن المقدور كذا في الاثر ان لا يلزم ان لاء النفي  
اما ملاس بالاضافة ان بالاضافة لا الى النفي بتكثير المضاف متعلق بالاضافة  
ان بارادة واحد من افراد لا بتعيين كذا في ذي زاده ان بطريق جعل المضاف  
وهو لا تركة بارادة واحد من افراد لا بتعيين وذلك لئلا يلزم تعريف المعرفة  
والا ان لم يجعل المضاف تركة يلزم تعريف المعرفة فهو تحصيل الحاصل  
وتحصيل الحاصل باطل فتعريف المعرفة باطل قال بعض المحققين قوله ثم انه  
ان النفي اما مجرور بالاضافة لا فيقيد بغيره الا في تسمية المضاف  
قبل الاضافة ضبط الامر بالاضافة ان بان فيقيد المضاف وهو لا تركة بان انريد  
بلا المسمى بلا والا ان وان لم يقيد المضاف تركة يلزم تعريف المعرفة وهو محال

وطالب الحدث



يعني وان لم يقدر المضاف نكرة واضيف المعرفة الى المعرفة فيلزم تحصيل الحاصل  
لان الاظهر من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون  
تحصيل الحاصل ولا يخفى ان تحصيل الحاصل محال ينتج هتحيمة اضافة المعرفة  
الى المعرفة ولذا يقدر هذه الاضافة بتكرير المضاف على طريق الوجوب وقال  
الآخر قوله ثم انه ان الذي في قوله لاء الذي اما يجوز بالاضافة ان يكون مضافا اليه  
للا اضافة الاضافة به تنهيصا على ان المراد بها كون الشيء مضافا اليه حال كونها  
ملازمة بتكرير المضاف الذي هو لاء الذي والا ان لم تكن الاضافة  
بتكرير المضاف يلزم تعريف المعرفة او محال انتهى قال بعض الافاضل قوله  
ثم انه ان الذي اما بالاضافة ان اما من صفة ان يكون مجزوا باضافة لا  
بتكرير المضاف لئلا يلزم تعريف المعرفة والا ان لم يكرر المضاف يلزم  
تعريف المعرفة وهذا محال انتهى وقال الآخر قوله ثم انه ان الذي في لاء الذي  
اما ملازم بالاضافة ان باضافة لا اليه وتلك الاضافة ملازمة بتكرير المضاف  
ان يتقدم بتكريره لئلا يلزم تعريف المعرفة والا ان لم يقدر بتكريره يلزم  
تعريف المعرفة وهذا باطل انتهى قال بعض الكامل ثم انه ان الذي في لاء الذي  
اما ملازم بالاضافة ان باضافة لا اليه انتهى بتكرير المضاف الى جواب السؤال  
مقدرة وهذا لا معرفة لكونه علما والعلم من المعارف فباضافة الى المعرفة  
باللام الذي هو المضاف اليه حصل قبل فلهذا تحصيل الحاصل  
فاجاب السارح من طرف المصنف بقوله بتكرير المضاف الى ان يتأويل المضاف  
بنكرة بان يجعل واحدا من جملة من سمي بلا لانه ان المضاف تعليل  
لقوله يلزم ومتعلق به علم بنوع اللام والعين لنفسه ان المضاف  
اذ المقصود به لفظه والقاعدة ان اللفظة واحدة وقصد به نفسه صار علما  
لنفسه ولما كان علما لنفسه كان موضوعا لنفسه كسائر الالفاظ وضا  
غير مقصد من قبيل علم الشخص لكونه موضوعا للشيء بعينه  
غير متناول غيره قال البعض قوله لانه علم لنفسه اثبات للحلازمة والعلم  
بجميع العلوم والنفس بعين الذات ان لانه علاقة لذاته وهذا عند الجمهور  
ومنه ان المضاف قوله او بجوابه بخلافه ان السجدة عطف على قوله بتكرير المضاف ان

او ملازم بالاضافة بجوابه بخلافه ان السجدة من غير تنكير المضاف بناء على انه  
لامانع من اجتماع التعريفين المتغايرين قال الثالث في حاشية الامتحان  
قوله بخلافه ان السجدة من غير تنكير المضاف بناء على انه  
او لامانع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا ورده الفاضل العصام بان المستفيض  
ان المشرور في هذا الغرض هو الوصف دون الاضافة فيفيد هذه الاضافة  
بتكرير المضاف ضبطا لامر الاضافة انتهى قال البعض قوله بخلافه ان السجدة  
من اضافة اسم الذات المعينة الى ما يقوم به انتهى وقال الآخر قوله بجوابه  
بخلافه ان السجدة يعني قدوم يجوز ان اضافة العلم بلام تأويل وهذا الرأس  
كما ان عين الرأس الذي او مثل الرأس الذي هو ذلك الرأس قال البعض  
قوله كما هو والكاف بمعنى اللام وما عبارة عن الشيء المراد منه القول وضمير هو  
راجع الى ما اسبق لقوله هو رأس الرضى او رأس الشيخ الرضى في شرح الكافية  
قال في بحث الاضافة وعندي يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لامانع  
من اجتماع التعريفين اذا اختلفا وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به  
بمعنى يجوز الصدق وقال في باب النفاق قلنا وليس المحذور اجتماع التعريفين  
المتغايرين وان محذور في اجتماع هذين التعريفين بل الممتنع اجتماع التعريفين  
مع حصول الاستغناء باحدهما قال العصام في شرح الكافية في بحث الاضافة  
لايضاف العلم فالاولى وشرطها ان الاضافة الى العلم تنكير المضاف وزعم الرضى  
انه يجوز اضافة العلم لانه لامانع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا ومنه  
زيد الخيل والآخر صاحب الغنم فاضيفوا مع تعيينهم لا فائدة انهم مالكو  
ان شيخ وفيه ان المستفيض في هذا الغرض هو الوصف دون الاضافة  
وقد ينكر العلم قليلا قال المبرد وفي الاعلام انها تنكر ثم تفرق بالاضافة الى المعرفة  
باللام وقال في بحث الاضافة فمن المعارف ما يقبل التنكير فينكر ثم يضاف وما لا يقبل  
من الجهرات والمضمرات فلا يضاف اصلا وقال الفاضل العصام في حاشية الجاني  
في بحث الاضافة قوله وان كان المضاف علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي  
بذلك الاسم ان يجعل مدلوله واحدا من جملة من سمي به بان يراد بهذا الاسم مفهوم  
يصدق على جملة يكون مدلول العلم واحدا منها واقله المسمى بهذا الاسم وقد عطف



في بعض الاعلام بمفهوم خاص لا شتهار مستحاه بمفهوم فيستعمل العلم في هذا المفهوم  
فيصير فكرة كما يراى بالتمام الجواد وبهذا النوع ان طريق تنكير العلم لا يختص فيكون  
فانه قد يكون بمرادة اشهر او صافه فيبانه لتكثير العلم تفريق للطريق الواحد  
ولا يذهب عليه ان ما يستفاد من قولهم ان العلم يصير فكرة بالبطريق  
الذكر ينال ما يستفاد من تعريف النكرة بما وضع كغير معين فان العلم  
بهذا الطريق لا يخرج عن كونه موضوعا لمعينة ولا يدخل فيها وضع لغير معين  
فلا بد من ان يراى بتكثير العلم جعله في حكم النكرة وقال في بحث الجواز  
لا يصح اضافة العلم او الوصف عطف على بالاضافة ان او ملائس يكون انتهى  
وصفا لئلا او مجرور بكونه وصفا لئلا او البيان عطف على القريب او البعيد  
ان او ملائس بكونه انتهى عطف بياض لئلا او مجرور بكونه عطف بياض له  
قال الغصان في بحث عطف البيان فلا يجعل عطف بياض ما يحتمل كونه وصفا  
انتهى بتأويل الدال على النهى لان النهى مصدر فلا يدل على ذات لا فيحتاج  
الى تأويل الدال على النهى ولان لا علم والنهى مصدر حدث لا يقع الوصف  
وعطف البياض بل بتأويل الدال على النهى مثلا يقال لا الدال على النهى  
ان هذا الوجهان الاخيران يقع كونه بالوصف وكونه بالبياض ملائس  
بتأويل الدال على النهى فيكون قوله بتأويل الدال على النهى مقيدا للاخيرين  
والاحسن ان يقول بتأويل النهى بالتأويل كونه لا بمعنى التأويل قال دود  
افندي واستاد النهى الى لا يجاز عطف لان التأويل هو الحكم بواسطة لا  
وسيقى مجازا حكما ايضا انتهى قال الاستاد قوله بتأويل الدال على النهى  
فيه للاخيرين ان بتأويل لا الدال على النهى كذا في الامتحان ان مثل ذلك  
وقع او ذكر في كتاب الامتحان للمصنف او مثل ذلك قاله المصنف  
في كتاب امتحان الازكيا او مثل ذلك وقع او ذكر في الكتاب المستق  
باسم الامتحان قال السيد بالرفع فاعل قال السيد صفة السيد  
سيد العلماء المتأخرين وسندها في حاشية الكشاف مفعول فيه  
لقال ان امثالها هم ان الضمير راجع الى كلمة لا ان امثال كلمة لا مما كان  
على حرفين كما وباتوا فاذا اريد بها ان بتلك الامثال انفسها ان تلك الامثال  
نائب فاعل اريد وبها مفعوله قدم للحصر قوله اذا اريد انفسها مفعول فيه  
لتراد

لتراد الموحى قد علم عليه المحرر من اذا اريد بها ذواتها بدو جعلها احياء واعلام  
قد تراد في آخرها ان آخر تلك الامثال الهرة بالرفع نائب فاعل تراد وهو  
مع جملة ففلية مر فدمحة محلا خبران وعلى مع اسمها وجزها جملة لجمية منصوبة  
محلا مفعول قال ان ان امثالها قد تراد في آخرها الهرة اذا اريد نفسها بها مثلا  
يقال ماء النقي وماء الموصول وماء الموصوف وماء الاستفهام وباء الاستفهام  
وباء الاستفهام وباء الملازمة وباء الطرق وتاء التانيث وتاء التكرار  
وتاء الطويل وفاء الجزائية وفاء الجوابية وفاء الفصيحة كما يقال لا اله الا  
واصله ما ذكره المرحوم في بحث العلم ان اللفظ الثاني كذا ولو اذ جعل علما  
ضيق آخره فاذا ضيق لام لا يراى الف فيجب قلبها هرة فيقال لا وكذلك ماء  
وشرح بانه يتوسى فيه كونه علما لنفسه ولغيره فالمفهوم منه وجوب الهرة  
لا جوارها فاحفظه امر من حفظ يحفظ ان فاحفظ ايها الطالب ما قاله السيد  
السند فانه يناديك في مواضع كثيرة وقوله كلمة مبتدأ والضمير راجع الى الفعل  
وقوله عامل خبره والجملة اعتراضية او استثنائية ان كلمة عامل باعتبار وضعه  
فلا يرد قلما وطالما ما الكافية كذا قال صاحب فتح الاسرار قوله على ما سيجي والجار  
مع المجرور متعلق بنسبة حكمية بين المبتدأ والخبر والتقدير حكمنا هكذا على ما سيجي  
مشير الى هذا الحكم او خبر مبتدأ محذوف ان هذا الحكم مبني على ما سيجي قال صاحب  
زبدة الاعراب قوله على ما سيجي والجار مع المجرور متعلق بنسبة حكمية بين المبتدأ  
والخبر والتصوير حكمنا هكذا على ما سيجي انتهى قال البعض قوله على ما سيجي  
والجار مع المجرور متعلق بالنسبة الحكمية بين المبتدأ والخبر ان حكمت عليه ان على كل فعل  
بانه عامل على ما سيجي او مفعول له لمفهوم الكلام بتقدير بناء ان حكمت عليه  
ان على كل فعل بانه عامل بناء على ما سيجي او حكمت بذلك او حكمت هكذا او حكمتا  
هكذا بناء على ما سيجي والسبب في سجي حرف استقبال وفا على سجي راجع الى ما  
والجملة صفة ما او صلة في بحث العامل النيات ان في البحث الذي يتعلق بالعامل  
النيات وما سيجي فيه قوله لكل فعل يرفع مفعولا واحدا وينصب مفعولات كثيرة  
وهم عطف على فعل ان القسم الثاني من الاقسام الثلاثة للكلمة اسم اصطلاح  
قوله مأخوذ خبر مبتدأ محذوف ان مأخوذ بمعنى مشتق من السمو يشير الى انه مفعول  
لا مفعول والسمو بكسر السين او ضمها بضم الميم وسندها المذاق وقيل بلا شيد ها  
ولا يخفى ان الاشتقاق لا يختص بالمشتق بل يجري في الجواند وهو المراد هنا  
ان مأخوذ ينبع من التفرق فيه قال محرم افندي قوله مأخوذ من السمو بكسر السين



او ضحا عند البصريين من سما سيمو مثل غزا يغزو وسوا على وزن قنوا  
حذفت الواو احتياطاً ونقل سكون الميم الى السين وحركتها الى الميم لغرض  
عن الذواو المحذوفه طمزة الوصل فيجى بالهزة ليكن الابتداء بها فصار  
سما كذا في شرح الشافية قال عبد الحكيم السيلكون قوله مأخوذ من السمو  
بضمين وتشديد مصدر سما سيمو كعدا يعلو علواً انتهى قال بعض المحققين  
قوله مأخوذ من السمو بضم الميم وتخفيف الواو او بفتح الميم وتشديد الواو  
وكذا العلو في الاعتبار به وقوله الآخر قوله مأخوذ من السمو يؤيده كونه  
جمعاً لسماء وتصغيره سمي وقيل مأخوذ من الوسم لكنه يأباه التفسير المذكورين  
ان التغير من جمع بالاسماء لا بالاوزام والتغير من تصغيره بالشيء لا بالوسيم  
وقال دده اقدى والاسم في الاصل سمو به ليل جمع على لسانه وتصغيره  
على شمي وتكلمه على سميت ولا اوسماء ووسيم ووسمت ولو كان اصله  
كما قاله الكوفيين وسما كان كل منها على العكس وقال الاستاذ  
قوله مأخوذ من مشتق خبر مبتدأ محذوف اس وهو مأخوذ من السمو  
كما قاله البصريون لان الوسم كما قاله الكوفيين اما حجة البصريين  
فقد قالوا ان تصغيره سمي وجمعه لسماء والجمع والتصغير يرد الاشياء  
الى اصولها فلا يقال وسيم ولا اوسام واما حجة الكوفيين فقد قالوا  
ان اسم علامته على المسمى والعلامة يؤذن بانه من الوسم وهو العلامة  
وهذا وان كان صحيحاً من حيث اللفظ لكنه فاسد من حيث التفرق ويدل  
عليه فائدة الخلاف فانه من قال الاسم مأخوذ من السمو يقول لم يزل الله تعالى  
سجانه موصوفاً قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وعند فناءهم ولا تأثير لهم  
في لسمائه ولا صفاته وهذا قول اهل السنة ومن قال الاسم مشتق من الوسم  
كان الله تعالى في الازل بلا اسم ولا صفة فلما خلق الخلق جعلوا له اسماء وصفاتاً  
فاذا افناهم بقى بلا اسم ولا صفة وهذا قول المفسرة وهو ما اجمعت عليه  
الامة وهو اعظم في الخطأ من قولهم ان كلامه مخلوقه تعالى عن ذلك  
وقال الربيع بن رستم وبخلاف بينهما انه على تقدير كونه من السمويين الرفعة  
يلزم ان يكون علوه اس منه تعالى ثانياً في الازل لا بتأثير الخلق وانه على تقدير كونه

200  
من القسم بمعنى العلامة يلزم ان لا يكون ثانياً في الازل بل يجعل الخلق اسماً فاحفظ  
وبهنا كلام لا يتجمل المقام وهو اس الاسم العلوي اس بمعنى العلوي والارتفاع  
في اللغة لان العرب تقول كل ما علاه فهو سماوات وانما سمي الاسم  
الذي هو قسم من اقسام الكلمة او سمي هذا القسم من اقسام الكلمة  
به اس بالاسم الذي هو بمعنى العلو والارتفاع في اللغة قوله لاستقلاله  
اس لاستقلال هذا الاسم او هذا القسم متعلق بمحذوف وهو ناسب  
وتقليل لذلك المحذوف لا المسمى فان التسمية بدورها جلي لا تخفى  
الى التقليل اس ناسب تسمية به لاستقلاله على اخويه اس هذا الاسم  
او هذا القسم اس على نظيره لان الاخ يستعمل في ذوات العقول وهو  
ثنية اخ فاصله اخويه سقط فانه بالاضافة الى الضمير والمراد من اخويه الفعل  
والحرف والحاصل ان هذا القسم شبه بالاسم الذي معناه العلو فاستمر  
لفظ الاسم لهذا القسم كما في الحرف قوله من جهة كونه متعلق بالاستقلال  
وقيل ظرف مستقر حال منه او صفة موضحة له مسنداً اليه غرضه زيد  
وتركب الكلام عطف على كونه مسنداً اليه والتركيب مصدر من باب التفكير  
مضاف الى الكلام اس ومن جهة تركيب الكلام منه اس من الاسم فوزيد ضارب  
وهو حال مع الضمير المجرور في منه لانه مفعول به بوجه لفظ الجار اس حال كون  
منفرداً عن اخويه قوله بخلافها ظرف مستمر مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف  
والضمير راجع الى اخويه اس وهو ملاس بخلاف اخويه يعني لا يكونان مسنداً اليه  
ولا يتركب الكلام منهما لان الاسناد داخل في مفهوم وهو ما يقتضيه كلفين  
بالاسناد وهو يقتضيه المسند اليه والمسند فالحرف لا يكون مسنداً اليه ومسنداً  
لانها لا يكونان الا في اللفظ الدال على معنى مستقل في الفهم والفعل لا يكون  
مسنداً اليه لانه عرض لا يقوم بنفسه فكيف يقوم غيره به ولكنه لما كان له  
دلالة على معنى مستقل في الفهم كان مسنداً دائماً ولا يكون مسنداً اليه ابدى قال  
الكارج فيما سياتي ان الفعل موضوع للاسناد مفهوم مصدره الى سمي  
والمسند اليه لا يكون الا ذاتاً فلو كان مسنداً اليه يلزم الخروج عن وضعه واللفظ  
الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معاً في حالة واحدة والحرف لا يصلح ان يكون



مستند اليه <sup>و</sup> مستند لعدم دلالة على معنى مستقل في الفهم لان معناه  
 غير مستقل ولما كان الاستناد داخل في مفهوم الكلام يقتضيه المستند اليه والمستند  
 وهما لا يوجدان الا في حين او في لهم وفعل لنرم عدم تركيب الكلام منهما وتفصيله  
 ان المستند اليه والمستند كلاهما مفقودان في الحرف والحرف لما عرفت  
 ان الحرف لا يدل على معنى مستقل في الفهم فصلا عن ان يكون مستند اليه  
 مستند لا لانهما لا يكونان الا في اللفظ الدليل على معنى مستقل في الفهم  
 والمستند اليه في الفعل والفعل وفي الفعل والحرف مفقود اما في الفعل  
 والحرف فلما عرفت ان الحرف لا يدل على معنى مستقل في الفهم يعني  
 ليس له دلالة على معنى مستقل في الفهم واما في الفعل فلان الفعل  
 عرض لا يقوم بنفسه فكيف يقوم غيره به ولكنه لما كان له دلالة على معنى مستقل  
 في الفهم كان مستندا دائما ولا يكون مستندا اليه ابدا ولا يتركب الكلام  
 الا من حينين احدهما مستند اليه والاخر مستند او من اهم مستند اليه وفعل  
 مستند لان الكلام المصطلح لا يصلح بدون هناد والاستناد المأخوذ  
 في تعريفه لا بد له من مستند اليه ومستند وهما لا يحصلان الا في اسميين  
 او في اسم وفعل فالكلام موقوف على الاستناد وهو موقوف على المستند اليه  
 والمستند وهما لا يوجدان الا في حينين او في لهم وفعل فالكلام موقوف  
 على حينين مستند اليه ومستند وحيث اهم مستند اليه وفعل مستند فلا يتركب الكلام  
 من الحرف لاجزاء ولا كلاما ولا يتركب الكلام من الفعل كلا بل جزاء وهو ان  
 الكلام ما اس كلفه تغير لما واشارة الى انها موصوفة عبارة عن الكلمة  
 قال الاستاد قوله اس كلفه تغير للفظ ما واشارة الى انها موصوفة لا موصولة  
 لان الموصوفة تارة والموصولة معرفة والقرينة على كونها موصوفة وقومها في التعريف  
 جها وجزءا وقال بعض المحققين غا فسر بها بالنكرة لا بالقرينة لكونها كلمة ما موصوفة  
 لا موصولة رد الفاضل الهندى لان الاصل في الخبر ان يكون تارة لكونه معرفة لا فائدة وعلى  
 انما تحصل بالاخبار بما لم يعرف ان المستند عمدة للبيان فلهذا كان اصله التعريف وانما فسرنا  
 بالقرينة جعله يجوز ان يعود الضمير الى المصنف فيكون من قبيل اضافته الى الفاعل  
 وذكر المفعول متروك اس بقرينة جعله اياه ان الهم ويجوز ان يعود الى الهم فيكون  
 من قبيل اضافته المصدر الى المفعول وذكر الفاعل متروك قال البعض قوله اس كلفه

في تعريفه لا بد له من مستند اليه ومستند وهما لا يحصلان الا في اسميين او في اسم وفعل فالكلام موقوف على الاستناد وهو موقوف على المستند اليه والمستند وهما لا يوجدان الا في حينين او في لهم وفعل فالكلام موقوف على حينين مستند اليه ومستند وحيث اهم مستند اليه وفعل مستند فلا يتركب الكلام من الحرف لاجزاء ولا كلاما ولا يتركب الكلام من الفعل كلا بل جزاء وهو ان

اس كلفه بقية جعله المصنف الكلام قال صاحب منافع الاخبار قوله  
 اس كلفه الخ اشارة الى ان كلمة ما كلفت على معناه الحقيقي بل هو من قبيل  
 ذكر العام واردة الخاص لان معناه الحقيقي شيء او شيء وفائدة التفسير  
 كونه التعريف مستملا على الجنس القريب وقوله البعض وانما اختياره في تعريف الكلام  
 الكلمة يعني جعل ما عبارة عن الكلمة دون اللفظ والشيء لان الكلمة جنس  
 قريب واللفظ جنس بعيد والشيء جنس ابعد فلما اريد من كلمة ما احدا لاخيرين  
 لكأن جنس التعريف اما جنس بعيد او جنس ابعد والحال ان الاولى  
 ان يذكر في التعريف جنس القريب كذا استفيد من بعض حاشية الفتاوى الطبية  
 قسما منها احد من اقسام الكلمة قوله بقية جعله مستملا منها بيان للعلاقة  
 بالمصنف للتفسير في ان المقسم الكلمة والمقسم معتبر في الاقسام الا انه عبر بها  
 اختصارا وقوله قسما منها مفعول ثان لجعل كذا قيل دل والضمير المستتر في  
 راجع الى ما باعتبار لفظه لانه وان كان مؤنثا باعتبار معناه لكنه مذكرة  
 باعتبار لفظه فتد كير الضمير باعتبار لفظه قال الهندى اعلم ان الما في  
 الواقع في الحد وهو هنا قوله دل يراد به الاستمرار على معنى متعلق بدل  
 والمراد بالمعنى المعنى المطابق لانه المتبادر عند الاطلاق والمقتضى بالارادة  
 عند عدم صراف عنه كذا قاله صاحب الاسرار وصفا من دلالة وضع  
 او زمان او دلالة وصيغة او حال كونه موضوعا او وضعيا اذ المتبادر  
 لفظا اذ معنى لام التعليل متعلق بتركب المحذوف والمتبادر لهم مفعول من تبادر  
 معنى تارة واللام فيه عند الجمهور لهم موصول بمعنى الذي فاصله الذي تبادر  
 لانه حين دخول اللام عليه فعل معنى فيكون تقدير الكلام انما تركب المصنف  
 قيد وصفا للذي تبادر وتارة الى الفهم او لا او لما تبادر الى الفهم او لا  
 يعني لان المفهوم او لا من الدلالة المفهومة من دل في تعريف الهم بيان للمتبادر  
 ومتعلق به التي صفة الدلالة من الدلالة التي وصف على صيغة الماضى المجهول بها  
 من الدلالة ان يتركب الدلالة الكلمة بالرفع نائب فاعل وصف والجملة الفعلية لا محل لها  
 من الاعراب صفة الموصول قال الاستاد قوله التي اهم موصول بمعنى على السكون  
 محروك محلا صفة الدلالة اعلم انهم اختلفوا في ان الموصول وحده مقل يقبل اعرابا  
 او مع الصلة فالجمهور على الاول بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول اذ كان معربا  
 نحو ليقم ايهم في الدار على ما في نسخة اللبيب واختاره المحققان ويؤيده

في تعريفه لا بد له من مستند اليه ومستند وهما لا يحصلان الا في اسميين او في اسم وفعل فالكلام موقوف على الاستناد وهو موقوف على المستند اليه والمستند وهما لا يوجدان الا في حينين او في لهم وفعل فالكلام موقوف على حينين مستند اليه ومستند وحيث اهم مستند اليه وفعل مستند فلا يتركب الكلام من الحرف لاجزاء ولا كلاما ولا يتركب الكلام من الفعل كلا بل جزاء وهو ان



ما قاله السيد في حاشية التقريرات من ان الموصولات صالحة لان يجر بها في ذاتها لكنها  
لا بها ما يحتاج الى حصة تبينها فالمحكوم او المحكوم عليه هو الموصول والصلة  
خارجة عنه مبينة له وقوله المتبادر في قوله اذ المتبادر يجب الصورة واللفظ  
مبتدأ وخبره قوله ما يكون الكلمة وهو بحسب المعنى فاعلم قوله ما يكون  
الكلمة والكلمة بالرفع اسم تكوين وكلمة بالنصب خبره والجملة مرفوعة محلا  
صفة ما الموصوفه التي هي عبارة عن الدلالة او دلالة تكون الكلمة كلمة باعتبارها  
والضمير راجع الى ما المعبر به من الدلالة وتأنية باعتبار معناه او باعتبار  
تلك الدلالة وهي والضمير ايضا راجع الى ما باعتبار معناه او تلك الدلالة  
وهو مبتدأ وخبره قوله الدلالة اللفظية الوضعية لما عرفت ان غيرها غير منضبطة  
لاختلافها في الطبايع والقول بخلاف الدلالة اللفظية الوضعية فانها  
منضبطة قوله الاستاذ قوله وهي ان تلك الدلالة الدلالة الوضعية لا غيرها  
من العقلية والطبيعية لان غيرها غير معتبرة في العلوم لعدم انضباطه وقيل  
لان غيرها غير مستعمل في العلوم لعدم انضباطه قوله او التي معطوف على محمول  
اللام وهو متبادر بحسب المعنى فيكون التقدير او تكرر قيد وضعا للذي  
اكتفى او لا اكتفى قال البعض قد لا او التي معطوف على المحذوف وهو تكرر المفهوم  
او ما سبق من تكرر المصنف قيد وضعا بالمتبادر او التي وقال الآخر قوله  
او التي معطوف على مقدر وهو اكتفى او التي المصنف بالمتبادر  
او التي انتهى لكن ياتي عنهما قوله الآتي وهو اكتفاء لانه مفعول له لتكرر  
تأمل بما ذكره وما موصولة عبارة عن لفظ وضعا وضمير المستتر تحت ذكر  
راجع الى المصنف وضمير البارز راجع الى ما ارب بالوضع الذي فكر المصنف  
ذلك الوضع في تعريف الفعل حيث قال في تعريفه ما دل بهيته وضعا قوله  
ولما كان في تمهيد لوجه عدول المصنف عن قولهم في نفسه الى قوله مستقل بالفهم  
قال البعض قوله ولما كان في توطئة لعدول المصنف عن عبارة القوم وتوجيه  
وتأويل الكلام المقدم على التقدير به كون المعنى في نفسه هذا ينبغي على تقدير  
رجوع الضمير في قوله في نفسه الى المعنى كما ذكره ابن الجايب في ارضان المفصل اخذ الكون  
من كائن فقد راس كون المعنى باعتباره وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار تعلقه بالغير  
يعني كون المعنى باعتباره وبالنظر اليه من غير احتياج الى اعتبار امر خارج عنه فيكون

فيكون بانقرضتاما كما يقال الفصل في نفسه عزيز ان لا باعتبار امر خارج  
من انه يزيل البرودة ونحوها قال الاستاذ قوله كون المعنى في نفسه اخذ الكون  
من متعلق في نفسه في قولهم انكم ما دل على معنى في نفسه لان في نفسه متعلق  
بكائن محذوف وصفه بلغة انكم ما دل على معنى كائن في العقل لان الخارج  
والمراد منه انه يخدم ملحوظا به انه لا يتبعه الغير كما في الحرف فان معناه انه  
للاضطرته متعلقة ملحوظة بتبعيته وهذا ينبغي على تقدير رجوع ضمير  
في قولهم انكم ما دل على معنى في نفسه الى المعنى او في نفس الكلمة ان او كون المعنى  
في نفس الكلمة الدلالة على من غير احتياج الى ضمنية في دلالة الاخر اذ في هذا  
معنى على تقدير رجوع ضمير نفسه الى ما دل كما اختاره الفاضل الجاني في تعريف الاسم  
حيث قال في هذا الكتاب الضمير المحذوف في نفسه يحتمل ان يرجع الى اللفظ ما  
التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه خبر  
ويحتمل ان يرجع الى المعنى تبينها على صحة ارادة كلا المعنيين وقال في تعريف العقل  
لكن المطابق لما ذكره في وجه المحصر في اول الكتاب ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى  
والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى  
التي لا استقلالها بالمفهومية قال الاستاذ قوله او في نفس الكلمة ان او كون المعنى  
المستعمل فيه لغة او مجازا في ذات الكلمة وانفرادها والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة  
ان تكون الكلمة دالة على المعنى المستعمل بذاتها وانفرادها بلا احتياج في الدلالة  
على ذلك المعنى الى انضمام كلمة اخرى او بلا اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة ولما كان  
صفه الكلمة من تلك الكلمة والادلة عليه بحيث لا يحتاج في الفهم عنها الى كلمة اخرى  
فكونه مستقلة الفهم عن الكلمة الدالة عليه الى كلمة اخرى ولذا كان راجعا خبر كانه وان  
كما ان الكلمة لا تحتاج في الدلالة عليه الى كلمة اخرى مستقلة بالمفهومية او مستقلة  
قوله كون المعنى في نفسه الى ان يكون المعنى مستقلا بالمفهومية او مستقلا  
في الفهم عن الكلمة الدالة عليه بحيث لا يحتاج في الفهم عنها الى كلمة اخرى  
وايضا لما كان هذا ان يكون المعنى مستقلا بالمفهومية قال البعض قوله وكما كان هذا  
معطوف على قوله كانه كون المعنى ولما كان هذا ان الرجوع الى كونه مستقلا بالمفهومية  
غير ظاهر خبر كانه الثاني من ظاهر قولهم ان القدم متعلق بعدم الظهور او ببيان له  
في نفسه بدل من قولهم وقيل بقول قولهم قوله وكما هذا غير ظاهر الى ذكر  
هذا العقل في جانب الشرطية ليشترط عليه قوله عدل عنه الى قوله مستقل بالفهم فان سابق هذا  
القول وان كان يترتب عليه قوله عدل عنه لكنه لا يترتب عليه العدول الى قوله مستقل بالفهم



كما لا يخفى على جوابه ان المصنف رحمه الله تعالى قد مر في قوله تعالى وما بال  
 من المصنف مستعمل بالضمير من قوله تعالى وما بال المصنف مستعمل بالضمير  
 بمعنى المصدر من المصنف المستعمل فيكون معنى المصنف قال التفتازاني في المصنف في الفن  
 الثاني والفهم ان كان معنى المصنف للفاعل اي الفاعلية فهو صفة الاسم  
 وان كان معنى المصنف للمفعول اي المفعولية فهو صفة المفعول واعترض بان لا يستعمل  
 انه ليس معنى المصنف فان معنى المصنف من اللفظ او الفهم المصنف من اللفظ  
 وهو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه معنى ما في الباب ان اللفظ مستعمل في الفهم  
 منه قال صاحب الاصلاح اعلم ان بابا في النسب مع ثناء او ثبات او اذا الحقنا اخر الكلام  
 افاد معنى الضمنية وقال المصنف في الفهم بالمفعولية لان الفهم صفة المصنف  
 ووجه المعنى او لان الفهم بمعنى المفعول وقوله يصري بمفعول له لقوله عدل في المصنف  
 وقوله قد لم يصري على فعله بالمفعول وقوله وايضا جاز عطف على قوله يصري  
 او انما عدل عنه للايضاح للمعنى في نفسه وهو كونه مستقلا بالمفعولية  
 وهو متعلق بايضاح او بايضاحا وتصري على طريق التنازع قال بعض المحققين  
 قد لم وايضا جاز للمعنى في نفسه وهو كونه مستقلا بالمفعولية وقال الآخر  
 وايضا جاز للمعنى في نفسه وهو كونه مستقلا بالمفعولية قوله يعني يفهم ذلك المعنى في  
 تفسير وايضا جاز لقوله مستعمل بالفهم في ارجاع الفهم الى المعنى وارجاعه  
 الى جاز هذا ناطق ارجاع الضمير الى المعنى من غير حاجة الى من غير احتياج الى تعقل  
 الى التعقل مصدر من باب التعقل لا المتعلق بفتح اللام اسم مفعول والتفسير راجع الى المعنى  
 ان لا تعقل السامع متعلق بذلك المعنى بخصوصه طرف مستقر صفة المتعلق او حال منه  
 او مفعول مطلق للفعل المدلول عليه بالمتعلق والتفسير راجع الى المتعلق اي يفهم  
 ذلك المعنى من غير حاجة الى ادراك السامع حال ما يتعلق به معنى الاسم الملا بين  
 بخصوصه او حال كونه ملايا بخصوصه او متعلقا بخصوصه او يفهم منه ذلك المعنى  
 من غير حاجة الى ملاحظة السامع حال ما يتعلق بالمعنى المقصود او حال المعنى المتعلق  
 بالمعنى المقصود ولهذا من التفسير في قول المصنف هنا بفتح اللام ويجوز بحرفها يعني يفهم ذلك  
 المعنى من ذلك اللفظ بلا احتياج الى ملاحظة حال متعلق بما يعينه او يفهم  
 وشخصه قال الاستاذ قد لم يعني يفهم ذلك المعنى من غير حاجة الى تعقل متعلق  
 بخصوصه اي يريد المصنف بقوله متعلق بالفهم انه يفهم ذلك المعنى من غير حاجة  
 الى تعقل متعلق بخصوصه لكونه مستقلا في الفهم عنه او يريد به انه يفهم ذلك المعنى  
 منه من غير حاجة الى تعقل متعلق بالمعنى من حيث الوضع علم ذلك بالاستقراء  
 مثلا معنى زيد هو الحيوان الناطق المستخص بالشخص المخصوص له يفهم منه ذلك المعنى

قال صاحب الاصلاح والفهم المستعمل في الفهم  
 قال صاحب الاصلاح والفهم المستعمل في الفهم  
 قال صاحب الاصلاح والفهم المستعمل في الفهم

ذلك المعنى من غير حاجة الى تعقل متعلق بالمعنى المخصوص له وهو فعله مثل جاء في زيد او غيره  
 مثل زيد قائم او مصدرها ومعنى رجل هو من يتجاوز حدة البلوغ يفهم  
 ذلك المعنى منه من غير حاجة الى تعقل متعلق وهو فعله فقط مثل جاء في رجل  
 او فعله وصفته مثل جاء في رجل عالم او مصدرها ومعنى ضارب من له الضرب  
 او ذات له الضرب يفهم ذلك المعنى منه من غير حاجة الى تعقل متعلق وهو فاعله  
 و مفعوله مثل جاء في رجل ضارب غلامه عمر او مفعوله وموصوفه مثل مرت  
 برجل ضارب زيد او فعله مثل جاء في ضارب اوكل من المتشخصات له اوكل  
 من افراد المتشخصة او معناه الحدث المدلول عليه بما ذكره يفهم ذلك المعنى  
 منه من غير حاجة الى تعقل متعلق بالمعنى المخصوص له وهو فاعله وقال الاستاذ  
 ان الضارب انما يفهم منه الذات او لا و الحدث ثانيا بطريق الالتزام انتهى  
 قال بعض الافاضل لا يرى اذا قلت اعجيب لا ابتداء مثلا ومعنى لا ابتداء هو البدء  
 يفهم ذلك المعنى منه من غير احتياج الى تعقل متعلق الذي هو المضاف اليه له  
 مثل ابتداء السير او ابتداء الكتاب او ابتداء القراءة او غير ذلك وقال  
 بعض شراح الكافية لا ابتداء مثلا اذا لاحظ السامع مقصودا من لفظ  
 بالاستقلال كانه معنى مستقلا بالمفعولية منه به يعني يفهم المعنى من لفظ الابتداء  
 بالاستقلال من غير حاجة الى تعقل متعلق بكسر اللام فينبذ يكون المعنى مستقلا  
 بالمفعولية ولنزوم تعقل متعلق اجمالا وتبع للمعنى المستقل بالمفعولية  
 من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار معنى لفظ الابتداء فقط فلا حاجة  
 في الدلالة عليه الى ذكر اللفظ الدال عليه واذا لاحظ السامع من حيث هو حاله  
 بين السير والبصرة مثلا وجعل آلة لتعرف حالها كما كان معنى غير مستقل بالمفعولية  
 ولا يصلح ان يكون محكوما عليه به ولا يمكن ان يتعقل الابتداء متعلق بخصوصه  
 كالسير والبصرة ولا ان يدل عليه الابتداء لفظا دال على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء  
 موضوع كونه كلي يمكن ان يتعقل مقصودا و ملحوظا بالاستقلال فيستقل بالمفعولية  
 ويصلح ايضا ان يكون محكوما عليه به او يعنى يفهم من ذلك المعنى من لفظ ابتداء  
 الدال صفة اللفظ عليه اي على ذلك المعنى هذا ناطق ارجاع الضمير الى ما  
 من غير حاجة الى من غير احتياج الى ذكر اللفظ الآخر الدال صفة اللفظ الثاني



على المتعلق معه يقال الاستاذ قوله او يفهم من لفظه من غير حاجة الى ذكر اللفظ  
 الدال على المتعلق او او يريد المصنف بقوله مستقل بالفهم انه يفهم من لفظ الدال عليه  
 من غير حاجة الى ذكر اللفظ الدال على المتعلق معه كونه مستقلا في الدلالة على معناه  
 المقصود منه وقيل لاستقلاله في الدلالة على المعنى المقصود منه او يريد به انه يفهم  
 من لفظ الدال عليه من غير احتياج الى ذكر اللفظ الدال على متعلقه المخصوص من حيث الوضع  
 علم ذلك بالاستقراء قال بعض الافاضل الا يرس اذا قلت اعجبني الابتداء مثلا فالابتداء  
 مستقل في الدلالة على معناه باعتبار نفسه وقال صاحب فتح الاسرار قوله مستقل بالفهم  
 يعني يفهم منها ذلك المعنى بلا احتياج الى انضمام كلمة اخرى اليه فيستند  
 ذات له القرب وهو يفهم منه من غير احتياج الى انضمام كلمة اخرى اليه فيستند  
 يكون مستقلا بالمفهومية منه ملحوظا في حد ذاته للحد ذاته او معناه الحد الاول  
 عليه بما دونه يفهم ذلك المعنى منه من غير احتياج الى انضمام كلمة اخرى اليه كفا عليه  
 وكرجل فان معناه من يتجاوز حد البلوغ وهو يفهم منه من غير احتياج الى انضمام  
 اليه فيكون مستقلا بالمفهومية لكونه مقصودا بالملاحظة او لكونه ملحوظا مقصودا  
 او لكونه تعقل ذلك المعنى مقصودا بالذات وملحوظا في الواقع وخرج عن تعريف الكم  
 قوله بهذا القيد ان بقيد مستقل ان سبب هذا القيد مفعول خرج وفاعله  
 قوله الحرف قدم المفعول للمقرر قال البعض قوله بهذا القيد ان بقيد كون معناه  
 مستقل بالفهم الحرف فان معناه تقيد لخرج ان لان معنى الحرف غير مستقل بالفهم  
 كما سيجي ان لما سيجي او بتاء على ما سيجي او هذا مبني على ما سيجي او هذا  
 عين ما سيجي او هذا مثل ما سيجي في بحث الحرف او في القسم الثالث او  
 تعريفه غير مقترن وهو من الاتصاف او المقارنة ان غير مقصد ذلك المعنى او  
 غير مقارن والمراد بعدم الاقتران بحسب الوضع ولذا قال وضعنا ان من جهة  
 الوضع الاول او بحسب الوضع الاول وهو وضع اهل اللغة لا بحسب الوضع  
 الثاني وهو وضع النحاة فدخل فيه لسماء الافعال قال عصمة الله في حاشية الفوائد  
 الفياضية ههنا مظنة سؤال وهو ان حد الكم غير جامع لخروج لسماء الافعال عنه  
 بقيد عدم الاقتران فان معانيها مقترنة باحد الازمنة وغير مانع ايضا لدخول الافعال  
 المستلحة عن الزمان فيه او معانيها المستقلة فيها بعد الاستلحاق مستقلة غير مقترنة  
 باحد الازمنة فاذا اردت دفع قيد غير ان المراد بعدم الاقتران بحسب الوضع الاول

انتهى وانما تركه ان ترك المصنوع قوله وضعنا اكتفاء مفعول له لاجله لتركه  
 ان لاجل الاكتفاء بما ان بالوضع الذي ذكره ان ذكر المصنوع ذلك الوضع  
 قال البعض قوله بما ان بلفظ وضعنا ذكره ان ذكر المصنف لفظ وضعنا  
 في تعريف الفعل حيث قال وهذا ما دل بهيئة وضعنا على احد الازمنة  
 الثلاثة فيه ان في الفهم ان في فهم السامع ذلك المعنى او في كون المعنى مفهوما  
 او في فهم المعنى لانه الواقع ونفس الامر قوله عما متعلق بالفهم ان  
 عن لفظ الذي دل ان ذلك المعنى عليه ان على ذلك المعنى قال البعض قوله  
 عما دل عليه متعلق بالفهم ان عن اللفظ الدال على ذلك المعنى كذا قاله  
 صاحب فتح الاسرار باحد الازمنة الثلاثة ان غير مقترن مع احد الازمنة  
 الثلاثة لان الباء اذا وقعت صلة للاقتران تكون بمعنى مع ينعى تكون للمحصاة  
 وهي التي تكون بمعنى مع او التي تقع وضع مع موضعها الازمنة جمع الزمان  
 على وزن الاضافة والثلاثة صفة الازمنة او رده بصيغة التفكير وان كان  
 الموصوف مؤنثا لان العدد يتبع موصوفه في الافراد ان كان جمعا  
 يعني ان كان مفردة فذكر كما فيما نحن فيه لان الازمنة جمع زمان وان كان  
 مؤنثا يورد مؤنثا نحو جاءته النسوة الثلاثة وكما في قوله تعالى سخرها  
 عليها سبع ليال وثمانية ايام قال صاحب فتح الاسرار قوله باحد الازمنة  
 الثلاثة ان يفهم احدها يعني لا يفهم ذلك المعنى من ذلك اللفظ الا مع احد الازمنة  
 الثلاثة وان كان ذلك المعنى واقعا في احدها في نفس الامر والظاهر  
 المناسب لما سبق ان لتعريف الفعل الذي سبق في كتاب المصنوع هذا او  
 في كتاب الاظهار او في هذا المقام او لقوله الذي سبق في هذا المقام وهو  
 ما دل بهيئة وضعنا على احد الازمنة الثلاثة قوله والظاهر المناسب  
 مبتدأ خبره قوله ان يقول ان يقول المصنوع ههنا بدل غير مقترن او  
 بزيادة طهيئة وتبدل مقترن بدال غير دال بهيئة على احد الازمنة الثلاثة  
 بل الاظهر الانسب وبطل للتر في ان بل الاظهر الانسب لما سبق ان يقول  
 ان المصنوع في تعريف الكم بزيادة قول بمادة ما دل بمادة على معنى مستقل بالفهم  
 غير دال بهيئة وضعنا على احد الازمنة الثلاثة ليحسن المقابلة بتعريف الفعل



وقيل ليجس المقابلة بين الاعم والفعل وقال صاحب منافع الاخبار  
قوله بل الاظهر الخ لان تمام المقابلة به فيه انه يدعي ان الاعم لا يدل  
برهينة على معنى مستقل مع ان ما يدل عليه الاعم برهينة معنى مستقل  
ايضا مثلا لفظ ضارب يدل برهينة على ذات واسبة الضرب اليه لكن  
مجموع المعنى مستقل لعدم احتياجه الى خارج منه لكنه ان الا ان المصنف  
اراد بترك الظاهر اختيار بعض عبارات القوم التنبية بالنصب  
مفعول اراد على انه ان شاء الله يمكن اصلاح عبارة القوم في تعريف الاعم  
والمراد بالقوم ابن الحاجب والبيضاوي ومن تبعهما في الجملة ان  
اصلاحا كما في الجملة بذكر قيد اس سبب ذكر قيد وهو قيد الفهم  
عن لفظ الدال عليه وانما قلنا قيد في الفهم عن لفظ الدال عليه ولم نقل  
قيد فيه لان الضمير عين مرجعه في قول الاعم في الفهم قوله اهلوه ان ترك القوم  
ذكر ذلك القيد جملة صفة قيد كما اصل الكاف متعلق بمحذوف وهو  
ضمير مبتدأ محذوف ايضا تقديره وهذا هو اصلاح عبارة القوم كما في  
كما اصل لفظه ما زائدة والكاف للتبسية والمثبة به مدخولها والمثبة  
الكلام المرتب عليه من اصلاح عبارة القوم الفاضل الجاني ومن تبعه  
فاعل اصل ومفعوله قوله عبارة ابن الحاجب في تعريف الاعم به ان يذكر ذلك  
القيد او بذلك القيد حيث قال ان غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة  
في الفهم عن لفظ الدال عليه او حيث زاد الفاضل الجاني ذلك القيد  
على تعريفهما الصريح وعلى تعريفهما في ضمني دليل الحصر قوله به متعلق باصل وقوله  
يعني الخ دفع للسؤال الوارد على تعريف الاعم وجواب بخرير المراد تقرير السؤال  
طعن تعريف الاعم باطل لانه غير جامع لافراد المعرف لانه يخرج عن تعريفه مثل الضرب  
والضارب ويخرج ايضا مثل ضارب في قولنا زيد ضارب امس او في الماضي  
زيد ضارب لكون معناه مقترن باحد الازمنة الثلاثة مع انها من الافراد فكل تعريف  
شانه كذا باطل فتعريف المص باطل فلما شمل هكذا اراد ان يخرج الجواب منه بخرير  
مراد المص فقال يعني ان يقصد المص قال البعض قوله يعني دفع لما يرد على تعريف المص من خروج  
مثل الضرب والضارب عنه مع انه من اقسام المعرف وجواب من طرف المص بخرير المراد  
مع عدم الاقتران قال الكشاف قوله يعني الخ لما كانا فهنا مظنة سؤال وهو ان الاعم  
غير جامع لافراد المعرف لخروج مثل الضرب والضارب وخروج مثل ضارب في قولنا  
زيد ضارب امس وفي الماضي زيد ضارب عنه بقيد عدم الاقتران فان معناه مقترن

مقترن باحد الازمنة الثلاثة اراد ان يدفع ذلك فقال يعني الخ ويعني فعل تفسيره فاعلم  
منه مستتر تحت راجع الى الحكم الذي هو عبارة عن المصنف ان يقصد المصنف قصد  
زمانيا ان المراد ان مرادى قال البعض قوله يعني ان المراد ان مراد المصنف او مراد  
صاحب التعريف بعدم الاقتران المستفاد من قوله غير مقترن في تعريف الاعم او الذي  
هو محصل قوله غير مقترن وقال بعض المحققين قوله يعني ان المراد بعدم الاقتران  
الخ اشارة الى جواب اعتراض ورد على تعريف الاعم بانه اذا دل هم على حدث مستقل  
فذلك الحدث لا يكون الا في التزام مقترن به كلفظ الضرب فكيف يصح قوله  
غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة لجوابه ان في التعريف قيد مقترنا اذا المراد بعدم  
عدم الاقتران غير ان وجهها قوله المراد عنه فهم ذلك المعنى ان المعنى المستقل بالفهم  
قوله من لفظ الاعم المتعلق بالفهم وقوله الدال بصفة هم الفاعل صفة اللفظ  
لان اصله دليل على ان ناصر حذفته حركة اللام الاولى فادخلت في الثانية ثم ادخل  
الالف واللام فصار الدال عليه اس على ذلك المعنى فلا يتقدم ان اذا كان المراد به ذلك  
فلا يضر في ان البعض قوله فلا يتقدم تنزع على تحرير المراد ان لا يضر ولا يمنع في عدم الاقتران  
ان عدم اقتران الاعم هذا ناظر الى قوله غير مقترن في تعريف الاعم كون المعنى فاعل لا يتقدم  
قوله المعنى هم الاعم وقوله مقارنا فيه بالزمان متعلق بمقارنا في الواقع ان  
في التحقيق ونفس الامر اذا كان الامر كذلك فلا يخرج عن تعريف الاعم قال البعض  
قوله فلا يخرج معطوف على قوله لا يتقدم من قبيل عطف اللازم على الملزوم او المسبب  
على السبب مثل الضرب والضارب مع ان الضرب لا يتبع الضارب ان الضرب  
في احد الازمنة الثلاثة اذا كان الامر كذلك فيقتضي ان الضرب لا يتبع فيه يقتضي  
ذلك الضرب به ان باحد الازمنة يعني مع ان معنى الضرب انما يتبع في احد الازمنة  
فيقتضي به في الواقع ان في التحقيق ونفس الامر قال البعض قوله فيقتضي عطف على يتبع  
من قبيل عطف المسبب على السبب قوله لكونه متعلق بلا يخرج وعلة له ولا يبعد  
كل البعد ان يكون علة لقوله فلا يتقدم فيقتضي الضمير في قوله لكونه راجع الى المعنى الذي  
سبقه هنا فافهم وتضمن غير مقترن باحد الازمنة في الفهم اس في فهم ذلك المعنى  
من لفظ الدال عليه وان اقترن في الواقع قوله ولا يكون عطف على قوله كون المعنى  
فهو فاعل لا يتقدم بوجهه العطف ان لا يتقدم ايضا كون المعنى مفعولا على دل عليه



قبل فهم الزمان من لفظ آخر كما في تركيب زيد ضارب امس قال البعض  
هذا ناظر الى قوله زيد ضارب امس قوله او بعده معطوف على قوله  
قبل فهم الزمان او اولاً كونه مفهوماً بعد فهم الزمان من لفظ آخر  
يعني او لا يتضح كونه مفهوماً بعد فهم الزمان من لفظ آخر كما في  
في تركيب في الماضي زيد ضارب قال البعض هذا ناظر الى قوله في الماضي  
زيد ضارب فلا يخرج من اذالم يتضح كونه مفهوماً قبل فهم الزمان من لفظ  
آخر او بعده فلا يخرج عن حد الاسم قال البعض قوله فلا يخرج من اذالم يتضح  
فهم الزمان من لفظ آخر فلا يخرج عن حد الاسم مثل ضارب في قولنا زيد ضارب  
امس فان معنى ضارب هنا مفهوماً قبل فهم الزمان من لفظ امس قوله او في الماضي  
زيد ضارب معطوف على قوله زيد ضارب امس او فلا يخرج مثل ضارب في قولنا  
في الزمان الماضي زيد ضارب فان معنى ضارب هنا مفهوماً بعد فهم الزمان  
من لفظ الماضي قال الفاضل العصام قوله في الفهم عنها لانه التحقيق في كونه  
المصادر مثلاً افعالا انتهى قال الكروي في حاشية العصام قوله في الفهم عنها  
لانه التحقيق ان لفظ الواقع ونفس الامر فلا يلزم ان المصادر افعالا لان دلالتها  
على الازمنة بالانضمام ووجه المطابقة والتضمن بخلاف الافعال فان دلالتها على الازمنة  
بالتضمن الحاصل في ضمن المطابقة لانها تدل بما تدل عليه الحدث وبصيغتها  
على الازمنة فالحدث والزمان كلاهما يفهما من لفظ الفعل لان كل واحد منهما  
جزء مدلوله بخلاف المصدر فان المفهوم منه الحدث فقط وانما يدل على الزمان بالانضمام  
فيكون مدلوله مقارناً للزمان في الواقع ونفس الامر لانه الفهم من اللفظ  
حتى يلزم ان يكون المصادر والصفات والجمل وغيرها داخلية قسم الافعال  
وقال عصمة الله قوله في الفهم عنها متعلق بيقينه فلما اعتبر الاقتران في الفهم  
عن الكلمة خرج ما يقتضيه باحد الازمنة في الواقع لانه الفهم كالمصادر وما اقترن  
بعبء الفهم لكن لا فهم المعنى والزمان من كلمتين على الترتيب او معاً كيف ما اتفق كضارب امس  
في قولنا زيد ضارب امس انتهى كلامه في حاشية الفاضل الجامي عليه رحمة الله تعالى

وقال وجيه الدين قوله في الفهم عنها انما يقيد به لتلازمهم الفاعل  
في مثل زيد ضارب امس الآن وامثاله لانه يدل على معنى في نفسه مقترن  
باحد الازمنة الثلاثة لانه الفهم عنها وتقال ان الاقتران المقتضى  
في حد الاسم والمثبت في حد الفعل هو الاقتران عند فهم ذلك المعنى عن لفظ  
الدال عليه فلا يتضح في عدم الاقتران كون الزمان مقارناً بالمعنى وكونه  
مفهوماً قبل فهم ذلك المعنى او بعده من لفظ آخر فلا يخرج عن حد الاسم  
مثل الضارب في قولنا في الماضي زيد ضارب او زيد ضارب امس وقول  
عبد الغفور قوله ان يقتضيه ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها  
لما اعتبر المقارنة في الفهم عن كلمة خرج عن حد الفعل ما يقتضيه باحد الازمنة  
الثلاثة بحسب التحقيق كضرب مصدر وما يكون بينه وبين الزمان ترتيب  
في الفهم كضارب امس وما يكون مقارناً في الفهم لكن لا يكون فهمهما  
عن كلمة كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان انتهى قال السيلوني  
في حاشية عبد الغفور قوله لما اعتبر الخ في المقارنة المظروفة للفهم  
خرج الثاني وبالفهم الذي هو طرف المقارنة خرج الاول وبتقييد الفهم  
بكونه عنها خرج الثالث ولو اخرج الاول عن الثاني لكان اظهر ليكون النشر  
على ترتيب اللفظ انتهى وقول بعض الفريسي قوله غير مقترن فيه امس في الفهم  
عن الكلمة لما اعتبر عدم المقارنة في الفهم عنها دخل في حد الاسم ما يقتضيه باحد الازمنة  
بحسب التحقيق كضرب مصدر وما يكون بينه وبين الزمان ترتيب في الفهم  
كضارب امس وما يكون مقارناً في الفهم لكن لا يكون فهمهما عن كلمة  
كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان فعدم الاقتران المظروف دخل الثاني  
وبالفهم الذي هو طرف عدم الاقتران دخل الاول وبتقييد الفهم بكونه عنها  
دخل الثالث مع فعدم الاقتران المظروف لا يخرج الثالث عن حد الاسم  
وبالفهم الذي هو طرف عدم الاقتران لا يخرج الاول عنه وبتقييد الفهم  
بكونه عنها لا يخرج الثالث عنه وخرج عن حد الاسم بهذا القيد او بتقييد غير مقترن  
باحد الازمنة او بتقييد عدم الاقتران به الفهم بالرفع فاعل خرج او خرج



عن حد الاكم بهذا القيد الفعل لان معناه مقترن باحد الازمنة الثلاثة  
فيه بحث وهو ان الزمان ايضا مدلول الفعل تقنيا كما هو المشهور وهو  
غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة لان الشئ لا يقارن بنفسه اذ المقارنة  
تقتضي المفارقة فيصدق على الفعل انه مادل على معنى مستقل بالغير غير مقترن  
باحد الازمنة الثلاثة فلم يخرج عن حد الاكم بهذا القيد واذا تقرر  
فيما بينهم ان معاني الافعال الناقصة من النسبة الجزئية بين الاكم والجزر  
مع احدى الازمنة الثلاثة ولا شك ان المعنى التضمني المستقل بالمفهومية فيها  
ليس الا الزمان والزمان غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فيصدق عليها  
تعريف الاكم ولم يخرج بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والكم  
ان عدم اقتران المعنى باحد الازمنة الثلاثة في حد الاكم معتبر بطريق السبب  
الكللي يعني لم يكن شئ من معانيه لا المطابق ولا التضمني مقترنا باحد الازمنة  
الثلاثة في خروج الفعل عن حد الاكم او بعض من معانيه التقينية مقترن  
باحد الازمنة الثلاثة وهذا الحدث واما الافعال الناقصة فهي ايضا  
خارجة عن حد الاكم بهذا الاعتبار لان بعضها من معانيه وهو النسبة  
بين الاكم والجزر مقترن باحد الازمنة الثلاثة ومعناه التضمني وهو الزمان  
مستقل بالمفهومية و يكون حاصل تعريف الاكم انه مادل على معنى مستقل  
بالغير سواء كان ذلك المعنى مطابقا او تقنيا ولم يكن شئ من معانيه  
مقترنا باحد الازمنة الثلاثة سواء كان معناه مطابقا او تقنيا مستقلا  
بالغير او لم يكن كذلك عصمة الله قال بعض الافاضل وخارج ايضا  
الافعال المنسقة عن الزمان عندهم وبشئ غيرها فان معانيها  
الحالية بحسب الوضع الاول مقترنة باحد الازمنة فانها في الوضع الاول  
موضوعة لهذه المعاني المقترنة باحد الازمنة ودخل في حد الفعل  
به اس بهذا القيد مادي على دخل اس الاكم الذي خرج عن حد الفعل  
مثل رجل لما لا يدل على الزمان اصلا وزمان وامس مثالان لما لا يدل  
على الزمان بهيئة بل يدل على مجادته وجوهه قال الاستاذ وقوله وزمان  
وامس

وامس اس ودخل ايضا مثل زمان وامس فان هيئة كل منهما لا تدل وضعا  
على الزمان وانه دل عليه مجادته وجوهه ورويد مثال لما لا يقترن  
باحد الازمنة في الفهم عنه بحسب الوضع الاول قال الاستاذ وقوله ورويد  
اس ودخل ايضا مثل زويد فان معناه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة  
في الفهم عنه بحسب الوضع الاول وكذا دخل نظائر من سمي بالافعال  
فان معانيها غير مقترنة باحد الازمنة الثلاثة في الفهم عنها بحسب  
فانها في الوضع الاول موضوعة لهذه المعاني الغير المقترنة باحد الازمنة  
الثلاثة ودخل ايضا مثل يزيد ويشكر علميين فان كلاما من معاني العلم  
مستقل غير مقترن باحد الازمنة بحسب الوضع الاول الذي بازا والمعنى  
الفعل قال بعض الحكماء وقوله وخارج عن حد الاكم بهذا القيد اس بغير غير مقترن  
باحد الازمنة الفعل لانه مقترن به ودخل في حد الاكم به اس بهذا القيد  
سائر ما اسهم خروج عن حد الفعل مثل رجل فانه لا يدل على الزمان لا بمجادته  
ولا بهيئة وزمان وامس اس ودخل ايضا مثل زمان وامس فان دالتهما  
على الزمان بمجادتهما وجوههما لا بهيئتهما كما قاله القطب في شرح  
الشمسية قال بعض الافاضل وقوله وزمان يعني انه دخل في حد الاكم  
به لان الزمان فيه معناه الموضوع له وفي فهم هذا المعنى لا يحتاج الى الاقتران  
الى الزمان لكون الزمان على هذا المعنى ولا يتصور في الشئ ان يقارن  
خمس تأمل وقوله امس يعني انه دخل ايضا في حد الاكم لان دلالة امس  
على الزمان الماضي بمجادته لا بهيئته ورويد يعني انه دخل ايضا في حد الاكم  
لان معناه مقترن باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني لا بحسب الوضع الاول  
اس الوضع الغير المسبوق فان معناه الحالية بحسب الوضع الاول غير مقترن  
باحد الازمنة الثلاثة فانه في الوضع الاول موضوعة لهذه المعاني الغير المقترنة  
باحد الازمنة الثلاثة والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول  
قد دخل بهذا الاعتبار اسما في الافعال في حد الاكم ومثل يزيد ويشكر علميين  
فان معانيها العلم غير مقترن باحد الازمنة بحسب الوضع الاول وخارج ايضا



عن الزمان عنه فان معانيها الخالية بحسب الوضع الاول مقرنة باحد الازمنة  
وقال صاحب منافع الاختيار قوله و زمان وامسى لعدم اقتران معانها  
وهو الزمان مطلقا في الاول والزمان المخصوص في الثاني باحد الازمنة  
لان ليس في معانها زمان اخر حتى يقرن به قوله ورويه فان اقترانه معناه  
باحد الازمنة ليس باعتبار الوضع بل بالاستقبال الشايع ثم نقول قوله و من حركاته  
اشارة الى كبره خواص الالهام من التبيين ولفظ الخواص للكثرة فلم ان الذكر  
بعض الخواص و خواص كثيرة فمنها التثنية والجمع والتفصيل والنسبة والفاعلية  
والمفعولية وعدو الضم اليه والمبتدئية والنداء والوصف والتأكيدها المفعول  
و الحوق تاء التانيث المتحركة وما يتفرع عليها ودليل اختصاص هذه الاشياء  
من كونه في المطولات وانما اختار المذكور لانه من معظم الخواص  
لتضمن كل واحد من خواص كثيرة اذا اختصص التثنية بضم افراد التنوين  
و معانيها و يتضمن لام التعريف انواع التعريفات من العهد الخارجي والجنس  
وغيرها تذكر امر من الفعل قال البعض قوله تذكر من الذكر بضم الدال وهو  
الاحظ الى الحاضر ما ذكره في الفعل الذي ذكر في خواص الفعل دخول التنوين  
اللام خواص كثيرة بحيث يوجد فيه ولا يوجد في غيره و بعض تلك الخواص دخول التنوين  
وهو في الاصل مصدر نونته او ادخلته نونا ضمي ما به ينون الشيء اعني  
النون تنويناً / شارة كدونه وعروضه لما في المصدر من معنى الحذف ولهذا  
سعى سبويه المصدر حذفاً فان قلت الاولى طرق التنوين لان الدخول يكون  
في الاول والآخر قلت انما قال كذلك لانه في الدخول في المعطوفين للاخيرين  
في الحكم للاغلب او قال كذلك لجواز ان ينسب ل احدهما مقام الاخر كما في العارضة  
سنة الباء اقول ان الدخول فيه مجاز من اللحق بعلاقة العرفه وهو  
ان التنوين في الاصطلاح نون ساكنة او بزيادة اتم فلا تضرها الحركة العارضة  
مثل ثاء الاولى وهي شاملة لنون من ولدن ولم يكن وامثالها  
فاخرها به لا تتبع حركة الاخر او آخر الكلمة فان هذه النونات  
او آخر تلك الكلمات لا تدافع حركات او آخرها وانما قال تتبع حركة الاخر

ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لوقتها به من غير  
تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت  
فاخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر  
الحرف الاخر ولم يقل اخر الالام ليشمل تنوين الترميم والغاية في الفعل  
لا للتأكيده بل للتأكيده الفعل يعني ان النون الساكنة الواقعة في الاخر  
انما سميت تنويناً اذا كانت داخلية عليه لا لتأكيده الفعل فخرج به  
نون التأكيده المخففة ولا يتقص التعريف بالنون في نحو رجل انطلق  
فان المراد بتبعية حركة الاخر ليس مجرد وجودها بعدها بل بتبعية  
لها في الوجود فتقبل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعا  
لحركة لام الرجل بهذا المعنى قال بعض المحققين قوله ومصدر التنوين  
نون ساكنة اصالة تتبع حركة الاخر او تنحى حركة الاخر لفظا لا خطا  
لا للتأكيده بل لا يكون لتأكيده الفعل نحو ليسجنه وليكوني جملة هذه  
صفة ثالثة للنون او معطوف على مقدر كذا قال صاحب الافصح  
فخرج بقيد السكون وبقيد تتبع الاخر وبقيد عدم الخط ايضا النون الاولى  
في تصنيفه للتفصيل وهو الذي يجيء مع الضيف متطفاً قاله في القاموس قال  
البعض قوله لا للتأكيده بل لا تتبع للتأكيده ما فهم من السوق وقال  
صاحب منافع الاختيار قوله لا للتأكيده احتراز عن نون التأكيده  
المخففة كنون لنعفا وهي كالتنوين قراءة وكتابة لكن لا تحرك  
لا لتقاء الساكنين كما يحرك التنوين بل يحذف كما في قوله لا تهين الفقير عليك  
ان تركع يرمما والدهر قد رفعه بابقاء فتحة ما قبلها ليدل عليها والاعقل  
لا تهين الفقير والمراد ان مراد المصنف بالتنوين ههنا ما في التنوين الذي  
هو سوس الترميم فكانه قال ومن خواصه دخول التنوين سوس الترميم كما قاله  
البعض في له او كانه قال ومن خواصه دخول التنوين باقائه لا تنوين الترميم  
كما قاله الفاضل الجامي فيكم الاستثناء متصلا لانه في كلام موجب تام فينتصب المستثنى



وهو ما يلحق القافية المطلقة من الحركة من حركتها احد حروف المد  
 بدل عنها لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدلت منها التنوين يحصل الترخيم  
 لان التنوين غنة في الحلقوم قال الشيخ رضي سمي به لان حرف الاطلاق يصلح  
 للتخيم بما فيها من المد فيبدل منها التنوين اشارة بترك الترخيم لخلو التنوين  
 من المد وقال الفاضل الجامي وهو ما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها  
 متحركا مستقبعا باسباع حركته لواءه (الف والواو والياء) وسميت هذه القافية  
 الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحق التنوين بهذه القافية  
 انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلتي اللوم عاذل  
 والعتاب فقد لي ان اصبحت فقد اصابت فروع هذا البيت الباء  
 وحصل باسباع فتحها الالف وعوض عن هذا الالف عند التفع والتنوين الترخيم  
 انتهى فقل اقل امر حاضر مؤنث من الاقلال وعاذل منادى حذف منه حرف الالف  
 او يا عاذل بمعنى لائمة ثم رخم في ذوق التاء من آخره فبقى عاذل بفتح اللام  
 والفتح اقل لؤمك وعتابك على ما افعله وتأكل فيه فان كنت مصيبا بينه  
 كذا قاله محرم افندي قال الاستاذ قوله والمراد من مراد المصنف بالتنوين هنا  
 ما من التنوين الذي هو سوس الترخيم او غير تنوين الترخيم وهو ما يلحق وآخر  
 الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد وقال صاحب الافتتاح وهو ما ينوب  
 مناب حرف الاطلاق من حرف المد واللين الذي يقع في آخر الابيات  
 لحسن الانشاد وتروى التفع اذ النون وان كانت فيها الغنة لكنه ليس فيها  
 من امتداد الصوت بخلاف ما في الالف واختيرها وذلك نحو قول الشاعر اقل اللوم  
 عاذل والعتاب فقد لي ان اصبحت لقد اصابت والاصل عتابا واصابا والفتحة  
 من ما سوس التنوين الفاء وهو ما يلحق القافية المقيدة بالسكون وانما سمي  
 هذه التنوين غاليا لخروج الشعر بداسطة عن الوزن قال الفاضل الجامي  
 وهو ما يلحق القافية المقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد به لانه  
 ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت

وهو ما يلحق القافية المطلقة

كقول الشاعر وقام الاعماق خاوس المخترق مشبه الاعلام لما الخفق  
 فان روى القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها  
 فحركات عند التفع والتفع والكر والحق بها النون فتقبل المخترق والخفق  
 وسمي هذا القسم من التنوين الفاء لان الفلو هو التجاوز عند المد  
 وقد تجاوز البيت بلحق هذا التنوين من حدة الوزن انتهى فقله وقام الاعماق  
 مجرور بواو ربت وجوابه مخدوف او قطعة او سلكة والقائم المكان المظلم  
 المفترق القائم وهو الغبار والاعماق جمع عمت بفتح العين وهو ما بعد من اطراف  
 المفازة والخاوس من خوس البيت اذا كان خاليا والمخترق بضم الميم وفتح الراء  
 والقفاف وبكر ايضا المحل الذي تحرقه الريح وتخرقه بسهولة بين مهب الريح  
 بحيث لا شيء فيه يمنع الريح من المرور والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به  
 في الطريق والتماع مبالغة اللامع واراد بالتماع الشراب الكافق ارا المضطرب  
 من خفق اذا اضطرب رب مهمه مظلم الجوانب في المفازة او بعيد الاطراف  
 خالي الطريق عن الاستخبار ومثبه الاعلام او ملتبس غير متبهر لما السراب  
 قطعة كذا قاله محرم افندي قال صاحب الافتتاح وهو ما يلحق القافية المقيدة بالسكون  
 في قول روي وقام الاعماق خاوس المخترق فان الاصل المخترق ساكن قائم لحقه  
 التنوين واراد المصنف بالتنوين الذي هو من خواص الاكم ما سوس تنوين الترخيم  
 والفاء فانها من تنوين الترخيم والفاء غير مختصين بالاكم بل يدخله والفعل  
 والباء داخله على المعصوم عليه اي ما له الحامدة وهو الاكم او غير معصومين  
 بالاكم قال بعض المحققين قوله والمراد من مراد المصنف بالتنوين ههنا ما سوس الترخيم  
 والفاء من ما سوس تنوين الترخيم والفاء فانها من تنوين الترخيم والفاء غير مختصين  
 او غير معصومين بالاكم لانها يدخله الفعل ايضا ولان المعصومين وصنفهما  
 هو تنوين الترخيم في الاول والدلالة على الوقف في الثاني وهذا المعنى ليس مخصوصا به  
 وقال (لاخر قوله والمراد به او والتنوين الذي ذكره ههنا اراد المصنف به ما سوس الترخيم  
 والفاء او ما عدا تنوين الترخيم والفاء فانها تعليل كونه المراد ذلك لان تنوين الترخيم  
 والفاء غير مختصين بالاكم او غير معصومين به لانها يدخله تارة في الفعل وتارة  
 اخرى في الاكم فلا يكونان من خواص الاكم قوله ولم يستثنها ارا لم يستثن المصنف تنوين الترخيم



والفالي جواب سؤال ناش من قوله والمراد الخ كانه قيل اذا كان المراد بالتشويه  
ما سوى تنوين الترميم والفالي كانه لا ياتي ان يستثنى الياء من البيضاوس  
واجاب بقوله ولم يستثنى الياء من البيضاوس في لغة حيث قال والتنوين  
سوى الترميم والفالي لانها من لان تنوين الترميم والفالي متعلق بغير تنوينها  
وتعليل كونهما متعلقين بل ايراد ان بعده قدم عليه المحرر ان يكون تنوين  
الترميم والفالي في غاية الندرة من كائنان في غاية الندرة فهو خبر  
لان الثانية - والندرة على وزن الكثرة من خفي المصدر في غاية الندرة  
والقلة لا يرد ان تنوين الترميم والفالي جملة خبر ان الاولى عند الاطلاق  
ان عند ذكر التنوين غير مقيد بالترميم والفالي والتكمين والتكثير والعوض  
والمقابلة مثلا صرح ان صرح المصنف به ان بعدم ايرادتها عند الاطلاق  
لكنها في غاية الندرة او صرح بهذا الجواب لكن بعنوان اخر وتقرية وقع  
في الامتحان حيث قال والجواب انها في غاية الندرة فلا يرد ان عند الاطلاق  
فانهم اقول يمكن ايضا ان يقول ان تعريف التنوين للمفرد الخارجي  
بارادة التنوين المذكور غالبا على السنة النحاة وهذا معنى الترميم  
والفالي ولهذا لا حاجة الى الاستثناء هذا مما تفردت بعناية الله تعالى  
وباق التنوينات يختص باللام اما اختصاص تنوين التكمين باللام وهو  
ما يكون التكمين مدخوله في الاعراب او ما يدل على التكمين مدخوله في الاعراب  
فلا ان ارفقت وواقع لان تنوين التكمين يكون التكمين مدخوله او يدل على  
مدخوله والضمير راجع الى تنوين التكمين قوله ان لتقرر ان بتقرر مدخوله  
وثباته وقوة هذا تفسيره باللام لان التكمين يلزم التقرر فيكون من قبيل ذكر المزمع  
وارادة اللزوم قال البعض قوله ان لتقرر تفسيره للتكمين وقوله واصالة  
محظف تفسيره لتقرر ان واصالة مدخوله وكما له في الاعراب حيث لم يشبه الفعل  
والحرف فيكون منصرفا مثل زيد وعمر ورجل قال صاحب منافع الاخير  
قوله ان لتقرر واصالة في الاعراب فلا يوجد في غير المنصرف لعدم تقرر شبهه  
بالفعل ولان في اللام الياء شبه بالحرف او الفعل فيكون خاصة غير شاملة كسائر  
ما ذكر انتهى قال بعض المحققين اقول هذا التفسير يغير لتفسير المصنف في الامتحان  
في آخر اللب

في آخر اللب بالدلالة على امكانية الاعم في الرسمية لعدم المشابهة العقل فيكون  
علامة الانصراف فيختص بالمنصرف انتهى ولا يمكن الجمع بينهما لكن يرجع ما في آخر الامتحان  
باتفاق السراج فلا يكون تغيير الترميم في بقا ولا وجهها لا اختصاص تنوين التكمين  
بل الوجه فيه وفي غير من التنوين ما سذكره ان شاء الله ويغير لتفسير الفالي  
بالدلالة على امكانية الكلمة ان يكون الاعم بحيث لم يشبه الفعل بالعلتين المقترنتين  
في منع العرف وحينئذ لا يتصور معناه في غير المنصرف وليس المراد بالاعراب  
هنا اثر العامل بل المراد به استعداد في الاخر للحركات العلية وعدم الامتناع  
عنها لفظا او تقدير او يقابله البناء الذي من الاعراب الذي لا يوجد  
ان الاعراب في الحرف اصلا من لا اصاله ولا تبعها ولا في الفعل اصالة  
من ولا يوجد الاعراب في الفعل اصالة بل يتبع كما في الفعل المضارع  
فلزم كونه خاصا باللام قال صاحب الافتتاح اما اختصاص تنوين التكمين  
باللام فلا يفرق بين المنصرف وغير المنصرف وذلك غير مقصور الا في الاعم  
لان المنصرف ومنه لا يكونان الا في الاعم واما اختصاص تنوين التكثير  
باللام وهو ما يكون لتكثير المعنى المطابق للمستعمل الكائن في مدخوله  
او ما يدل على تكثير المعنى المطابق للمستعمل الكائن فيه قال الفاضل الجاني  
وهو الفارق بين المعرفة والنكرة وهو الدال على ان مدخوله غير معين  
فلا ان ارفقت وواقع لان تنوين التكثير يكون لتكثير المعنى المطابق للمستعمل  
الكائن في مدخوله او ما يدل على تكثير المعنى المطابق للمستعمل الكائن في مدخوله  
تخصيصه بالتنوين ~~ان~~ انك سكوتك سكوتات في وقت ما يعني ان السكوت  
مطلوب في ان سكوتك في ان وقت كان فلا اطلب منك سكوتات معينة في وقت  
معين واما صبه بغير التنوين فعناء اسكت السكوت الان يعني اطلب منك  
سكوتات خاصة في هذا الوقت فلا ينافي سكوتك في غير هذا الان واما التنوين  
في احمد وابطراهم فليس للتكثير بل هو للتكمين قال الشيخ الرضوي وانا لا ارى  
منها من ان يكون تنوين واحد للتكمين والتكثير معا فاقول التنوين في رجل  
يعني التكثير ايضا فاذا جعلته علما تحض للتكمين والاحمال هو ان المعنى المطابق  
المستعمل لا يوجد في شيء من الاشياء الا يوجد في الاعم قال بعض المحققين قوله  
واما اختصاص تنوين التكثير فلا يفرق بين المنصرف وغير المنصرف الا في الاعم



اقول فيه بحث من وجهين الاول تنوين فيه للتثنية وتوافق المعنى المطابق  
المستقل لم يكن للتثنية لان معناه غير مستقل على زعمهم وهو معنى المكنة  
سكوناً مع ان المص صرح به في آخر الامكان والثاني ان عدم وجود  
معنى مطابق مستقل في الفعل مبني على توهم كونه النسبة جزءاً من معنى الفعل  
وقد ذكرنا بطلانه تفصيلاً في تعريف الفعل فلا يصح احصر الاستفاد من قوله  
وهو لا يوجد الا في الاكم فلا يتم وجه اختصاص تنوين التثنية ايضا انتهى  
قال صاحب الاقتراح واما اختصاص تنوين التثنية فلا بد من جعل في الكلمة  
ليدل على تكثيره وصالحه للتعريف وذلك لا يكون الا بالجمع الدوام كقوله  
وعدم صلاحية له وهذا التنوين لا يوجد الا في الاصوات والجمع والافعال  
وقد عرفت ان علم لك ما سبق من بيان خواص الفعل ان ذلك ان  
كونه لتثنية المطابق المستقل او ذلك الوجه وهو كونه لتثنية المطابق  
المستقل معلوم بالاستقراء يجب التسليم والاستقراء وبهذا اندفع سؤال  
الدور في لوقال وذلك معلوم بالاستقراء لكان اصوب لانك لما تعرف  
ان كونه لتثنية المطابق المستقل معلوم بالاستقراء وكذلك لما تعرف ان  
معلوم بالاستقراء بل علم لك ما سبق ان ذلك معلوم بالاستقراء او افاض  
تنوين العوض بالاكم عن المضاف اليه لتعاقبها على اخر الكلمة يعني حذف المضاف اليه  
ويعوض عنه هذا التنوين نحو يومئذ وحينئذ اضلها يوم اذ كان كذا وحين  
كذا فحذف المضاف اليه فاعطى التنوين عوضاً عنه لعدم ما يجعل المحذوف كالذكر  
وقيل فحذف كان كذا منها لطول الاكم فبقيا يومئذ وحينئذ وقيل الفاضل  
عليه رمة الباء تنوين العوض وهو ما لحق الاكم عوضاً عن المضاف اليه  
لتعاقبها على اخر الكلمة كيوئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ  
واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذف الجملة للتحقيق  
الحق بها استنوب عوضاً عن الجملة لتبليغ المعنى بالاكم وكذا حينئذ  
وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم فلا اختصاص الاضافة اي في ثابت  
لاختصاص الاضافة به اي بالاكم وسيجيء بعد قريباً في تفسير قوله ومضافاً  
وجهه اي وجه اختصاص الاضافة بالاكم قال بعض المحققين قولاً واما اختصاص

قوله واما اختصاص تنوين العوض عن المضاف اليه فلا اختصاص الاضافة  
وسيجي وجهه اقول هذا الوجه ايضا مبني على عدم وجود معنى مطابق  
مستقل في الفعل فلا يتم واذا لم يتم هذا لم يتم وجه اختصاص تنوين العوض  
والحاصل ان هذه الوجوه المذكورة في اختصاص التنوينات الثلاث  
لا تدل على عدم وجودها في الفعل بل تدل عليه في الحرف فقط بل الاول منها  
وهو وجه تنوين التثنية لم يصح اصلاً واما عدم وجودها في الفعل فلما كانا  
لشرطه في وضعه وهو المقارنة بهيئة مخصوصة من الهيئات المعبرة فيه  
لان التنوين مطلقاً يغير الهيئة فلا تدخل عليه خذ هذا فاحفظ فانه ما قدرت به  
فالصواب ان يقال اختصاص التنوين مطلقاً بالنسبة الى الحرف عدم استقلال معناه  
وبالنسبة الى الفعل منافات التنوين مطلقاً لشرطه في وضعه وهو المقارنة  
بهيئة مخصوصة بل هذه الهيئة ايضا مانعة في الحروف اذ هي معبرة في حروف  
لكن لا وضع لها على حدة كما في الفعل واما حروف الجاني فهي خارجة عن البحث  
اذا الكلام في الكلمة وهي ليست بكلمة فعلم هذا كونه وجه اختصاص التنوين  
مطلقاً بالنسبة الى الحرف اثنين الاول عدم استقلال معناه والثاني  
المقارنة بهيئة مخصوصة لها اذ هي شرط فيها والتنوين يغيرها فلا توجد  
واما اختصاص تنوين المقابلة بالاكم وهو ما يكون لمقابلته نون الجمع المذكور  
او ما يقابل ويعوض عن النون الذي في الجمع السالم قال الفاضل الجاني  
وهو ما يقابل نون الجمع المذكور لم كلمات فان الالف والتاء فيه علامة الجمع  
كما ان الواو علامة في جمع المذكور السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك  
فزيد التنوين في آخره ليقابله فلانه ارفقت ان تنوين المقابلة يكون  
لمقابلته نون جمع المذكور السالم اي في مقابلة نون جمع المذكور السالم الذي  
هم موصول مبني على السكون مجرور محلاً صفة جمع المذكور السالم اي جمع المذكور  
السالم الذي هو لا يوجد في شيء من الاشياء الا يوجد في الاكم اقول لا يقال  
ان يفعلون جمع مذكر سالم وهو فعل كيف يقال لا يوجد الا في الاكم  
لاننا نقول ان التثنية والجمع من خواص الاكم وما يوجد في الفعل باختيار فاعلم  
الذي هو الاكم وسبب ذلك ان الفعل يدل على ماهية الحدث ولا تعد فيها شيء  
او يجمع قال بعض النحويين وسبب ذلك ان الفعل قد دل على وقوعه في القليل والكثير



الا ترى انك تقول ضرب زيد عمرى يكن ان يكون ضرب مرة واحدة ولكن ان يكون  
 ضرب مرات فهو اذن دليل على القليل والكثير والمثنى والجمع انما يكون مدلولهما  
 مفردا نحو رجل الا ترى ان لفظ رجل لا يدل الا على واحد فكما ان الفعل على شئ واحد  
 بعينه لم يكن لتثنيته وجمعه فائدة فان قيل ان الفعل يثنى ويجمع في قولك يفعلان  
 ويفعلون في جواب ان ذلك باطل لانه لو كان يثنى ويجمع كما زان يقول  
 زيد قاما وقاموا اذا وقع منه القيام مرة واحدة والعرب لم تقل ذلك  
 فبطل ان يكون مثنى وجمعا في ذلك فانه علة لكونه المقدر ان يكون  
 مقابلة لثلاث جمع المذكر السالم لان جمع المذكر السالم لما وجد فيه ا  
 في الجمع المذكر السالم لم حرف وهو النون قوله يسقط ان ذلك الحرف صفة الحرف  
 بالاضافة ان يضاف الى المثنى احدى صالحي سقطت  
 منه بالاضافة جعل على شئ مجهول جواب لما في مقابلة ان في مقابلة  
 الحرف السالم بالاضافة في جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم قوله حرف  
 نائب فاعل لجعل والمراد بالحرف المثنى وهو التنوين يسقط صفة الحرف  
 ان يسقط ذلك الحرف بها ان بالاضافة يعني باضافة جمع المؤنث السالم  
 الى شئ آخر تقول مررت بمسلمات بالتنوين فاذا اضيفت كلمات المقوم  
 يسقط التنوين قوله ليكون الفرج وهو جمع المؤنث السالم علة لقوله جعل  
 متعلق به على وتيرة الاصل ان على طريقة الاصل واسلوبه وطوبى لذكر  
 السالم اذا كان الامر كذلك فلا يوجد ان تنوين المقابلة في شئ من الاشياء  
 الا يوجد في جمع المؤنث السالم الذي هو جمع المؤنث السالم الذي لا يوجد  
 ان جمع المؤنث السالم في شئ من الاشياء يعني لا يوجد في الفعل والحرف  
 الا يوجد في الاسم فلزم اختصاص تنوين المقابلة بالاسماء بشهادة الاستقراء والتبع  
 الى عدم وجود جمع المؤنث السالم الا في الاسم معلوم بشهادة الاستقراء والتبع  
 بمراد الاستقالات هذا ان جعل تنوين جمع المؤنث السالم للمقابلة بناء  
 على راي ابن الحاجب ومن تبعه فهو يجعل مخدعات غير منصرف للتأنيث  
 والعلمية ولما جعله غير منصرف جعل تنوينه للمقابلة لا للممكن ولما جعل  
 تنوينه للمقابلة لزم جعل تنوين جميع جمع المؤنث السالم للمقابلة وانكر النحوي

لا تعرف ان طلبة في علمه من ضرورة لينة الشبهة وطبيته في علمه في علمه من ضرورة لينة الشبهة

وانكر النحوي ان وانكر الكثا المثنى بزخم بكسر الزاي وفحتها  
 قرية كبيرة من قرى خوارزم وهذا هو القاسم محمد بن عمرو بن محمد  
 بن عمر الخوارزمي المعنزي وقال العلامة اكل الدين في شرح الكشاف  
 انه قد تآب من مذهب الاعتراف وكان حنفيا وسقطت احدي رجلية من ثلج  
 ارضا به في بعض الاسفار فكان يمشي بها في خب وقيل انه كان اخذ في صباه  
 اصفورا وشد في رجله حبلا فانفلت من يده ودخل في ثقب وبقي بعضه  
 في خارجه فخره به فانكرت رجله فقالت له امه هناك قطعت رجلك  
 فوقك كذلك ولد بزخم سنة سبع وستين واربعمائة وتوفي  
 بخرجانية خوارزم سنة ثمان وثلاثين وخمس مائة وزخم بكسر الزاي  
 وفحتها قرية كبيرة من قرى خوارزم وخرجانية قرية خوارزم تنويه  
 فحله من امثله للممكن ومن اراد التفصيل فليرجع الى الامتحان وللخص  
 في هذا المقام تفصيل مذکور في الامتحان ومن اراد ذلك فليرجع اليه كي يحصل  
 السبع من الفياض الممان قال المصنف فيه والمقابلة لنون الجمع المذكر السالم  
 كلمات وهذا عند ابن الحاجب واغالم يجعله تنوين الممكن لوجوده في مخدعات  
 مع منع الصرف للتأنيث والعلمية وعند النحوي مخدعات منصرف وتنوين  
 للممكن ولا وجود عند المقابلة لان تائه غير متحضر للتأنيث لدلالة على الجمعية  
 فلذا يكتب بالتاء فصرفت عن المنع ومنعت لتقدير اخرى فصارت كالنقاة  
 انتهى كلامه قال شيخنا في ميزان الادب ولم يذكر تنوين المقابلة كما في غوسل  
 في نها في مقابلة نون مسلمون عند ابن الحاجب لان التحقيق انها للممكن كما قال  
 غيره لا يقال لو كان للممكن لسقط من مخدعات لكونه غير منصرف للعلمية والتأنيث  
 لا نقول بل هو منصرف كما قال النحوي لان تاءه ليس كخض التأنيث  
 لدلالتهما على الجمعية ايضا فصرفت عن منع الصرف ولو سلم فيجوز ان يكون  
 عدم سقوطها ضروريا للتأنيث ان يصير الكسر المتبوع في جمع المؤنث السالم تابعا  
 فان نفسه تابع لجره وغير المنصرف بالعكس كما ستعرف انتهى قال شيخنا في الباب  
 ان عرفات منصرف لانه وان كان علما الا انه ليس معه علة اخرى حتى يكون ممنوعا  
 عن الصرف ولا يجوز ان يكون السبب الاخر تائنا اذا التائنيث ان كان بالتاء الظاهرة







الى العدول ولا الى التمسك بالاستقرار والافضاء وانما اختص حرف الجر  
 باللام او واما اختص دخول حرف الجر باللام لانه ان حرف الجر موضوع  
 لافضاء معنى الفعل ان لا يصل معنى الذي هو الحدث او لافضاء معنى شبه  
 ان شبه الفعل وهو ما دل على الحدث من الاسماء المتصلة بالفعل والظرف  
 كاسم الفاعل واسم المفعول وصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر الى الهم  
 متعلق بافضاء ان الى الاسم الصريح او الى المؤول به ان باللام نحو سرت الى ان تطلع  
 الشمس ان سرت الى طلوع الشمس لافضاء اما يحصل قوة التأثير للفاعل  
 بواسطة حرف الجر كما اذا كان الفاعل متقدما او يحصل قابلية التأثير للمفعول  
 وتعلق معنى الفاعل به كما اذا كان الفاعل لازما واما ما كان من قوة التأثير  
 وقابلية التأثير فلهذا من تامة الفاعل والمؤثر كما صرح في محله قال الفاضل  
 الجاني ودخول حرف الجر لفظا او تقديرية يختص باللام لانه لافضاء معنى الفعل  
 الى اللام فينبغي ان يدخل اللام ليفض معنى الفعل اليه وقال صاحب الافصح  
 وانما اختص دخول حرف الجر باللام لانه اثره وهو ان يختص به  
 اذا الجور مجزئ عنه في المعنى لان المعنى في نحو قولك مررت بزيد زيدا مفعولا  
 والفعل لا يكون مجزئ عنه اذ وصفه الواضع لان يجزئ دائما فلم يختص  
 دخول حرف الجر به كزعم تخلف الاثر ان الجر عن المؤثر بكسر الكاف والمثناة  
 ان حرف الجر وهو الظاهر والشارح للباب للظاهر وروى وجه اختصاص  
 حرف الجر باللام ان اثره الجر وقد يقرر انه مختص به اولان حرف الجر  
 موضوع لا يصل معنى الافعال وما في معانيها الى الاسماء فلا بد من اذن  
 الاعمى باللام وقد يقال لان الجر علم المضاف اليه والفعل والحرف لا يقع  
 مضافا اليه وقال شارح التلخيص للسيراني في وجه اختصاص حرف الجر  
 باللام ان الجر علم للمضاف اليه والفعل لا يقع مضافا اليه وكذا الحرف لا يقع  
 كلامه فان قلت لم لم يقل او معناه قلت وانه كثيرا ما يكتفى بذكر الفعل  
 ونحوها كذا ذلك وذلك ان جعل تدرج معنى الفعل في شبه الفعل فلا يدخل ان  
 اذا كان معنى حرف الجر افضاء المعنى الى اللام او المؤول به فلا يدخل او اذا كان  
 لافضاء الى اللام او المؤول به فلا يدخل حرف الجر شيئا من الاشياء الا يدخل  
 اياها ان اللام او المؤول به يدل على قول الجاني فينبغي ان يدخل اللام اليه

لانه يفيد الاولوية لا الاختصاص وروى عن وقوع الترويح دليل اختصاص  
 حرف الجر باللام بان هذا ان دليل اختصاص حرف الجر باللام او دليل  
 دخول حرف الجر باللام او دليل كونه مختصا باللام او هذا الدليل وهو  
 افضاء معنى الفعل او شبهه الى اللام او المؤول به او هو كونه لافضاء معنى الفعل  
 او شبهه الى اللام او المؤول به او هو قوله لانه لافضاء معنى الفعل او شبهه  
 الى اللام او المؤول به او هذا التعليل او هذا العلة وهو قوله لانه لافضاء  
 معنى الفعل او شبهه الى اللام او المؤول به فميزه سمينها من سمينها واختر  
 ما شئت قال اليمض قوله وروى ان جعل لافضاء وجهها للاختصاص  
 بان هذا ان جعل لافضاء وجهها للاختصاص قال الاخر قوله وروى  
 ان كون لافضاء وجهها للاختصاص بان هذا ان كون لافضاء وجهها للاختصاص  
 منقوض ان يستلزم للنقض والابطال لان النقص يلزم الابطال بالضرورة  
 ان بالضرورة في باب الافعال وتضعيف العين ان تضعيف العين في باب التفضيل  
 اللذين يقع ما قبل الياء تلبية الذي صفة الهمزة والتضعيف معا دخلتا  
 للتقديرية ان التقديرية معنى الفعل اللازم الى المفعول به او لتقديرية فعل الفعل  
 الى المفعول به فان الهمزة في باب الافعال لتقديرية معنى الفعل اللازم الى المفعول به  
 وفي غير هذا الباب ليست من باب التقديرية والتضعيف في باب التفضيل  
 لتقديرية معنى الفعل اللازم الى المفعول به وفي غير هذا الباب ليس من باب التقديرية  
 قوله فانها ان لان الهمزة والتضعيف تعليل لمنقوض او تعليل للنقض بهما وقوله مع انهما  
 ان الهمزة والتضعيف طرف ليدخلان الالة للافضاء ان موضوعان لافضاء معنى الفعل  
 الى اللام الذي هو المفعول به ليدخل الهمزة والتضعيف خبران الفعل منصوب على انه  
 مفعول يدخل وفاعله الف التثنية ان يدخل على الفعل اذ كلمة يدخل لازم للتضعيف  
 بدو حرف الجر قال صاحب منافع الاخبار قوله وروى هذا الكلام بان هذا الكلام  
 بالمعنى الاصطلاحي وهو ابطال الدليل يستلزم خصوص الف او يتخلف الحكم عنه كما فيما نحن فيه  
 لان ما له هذا الدليل جاز في الهمزة والتضعيف مع انهما غير مختصين باللام وكل دليل ثابته هذا باطل  
 فهذا الدليل باطل وقوله عليه قوله فلا يصح ان وقوله ولو سلم ذلك فالحمل على النقص التفضيل  
 وهو المنع كما قبله بعض المحققين تمتع لا يخفى على اهله قوله فلا يصح ان يكون منقوضا  
 بها ان اذا كان منقوضا بهما فلا يصح ان تغريح على انهما يدخلان الفعل مع كونهما



للافضاء وهو الاوجه اربا اذا دخل الفعل مع انهما للافضاء فلا يصح جعل الافضاء والجل  
بمعنى التفسير خصيصا مضاف الى مفعوله الاول ومفعوله الثاني قوله وجه اوله وعلته  
وسببا للاختصاص ان لا اختصاصا حرف الجر باللام قوله وكذا فيهما ان الهمزة والتعريف  
يعني والجواب من النقص المذكور بكونهما جزءا من حروف المباشرة وهي الالفاظ المباشرة  
الكلمة عليها وركبت منها في حروف الهمزة في قول السيد في حاشية الكشاف وهي الالفاظ  
المبسطة التي تركبت منها الكلمات اثنى عشر حرفا في الالفاظ المذكورة لمعنى  
يقابل للام والفعل كما قاله السيد قوله وحرف الجر عطف على ضميرها في كونهما  
وكون حرف الجر كلمة بالنسبة خبر الكون المستفاد من العطف قوله وكذا فيهما مبتدأ  
وقوله لا يدفع خبره ان لا يدفع هذا الجواب بهذا ان النقص المذكور قال بعض المحققين  
قوله وكذا فيهما في معنى والجواب من الرد المذكور بكونهما جزءا من حروف المباشرة وحرف الجر  
كلمة لا يدفع هذا الجواب قوله هذا ان الرد المذكور وقال الاخر قوله وكذا فيهما في دفع  
الجواب مقدر من الرد المذكور تقريره فلهذا ان الهمزة والتعريف جزء من حروف المباشرة  
وحرف الجر كلمة فيبينها تفاوت قد دفع بقوله وكذا فيهما في لا يخفى ان معنى مقدر وفيه  
مع صاحب ثبت كامل وان كان خفيا على غيره ولذا علمه بقوله لوجود الافضاء متعلق  
بلا يدفع وعلته وتعليل لعدم الدفع قال بعض المحققين قوله كما لا يخفى والمراد بعدم الحذف  
هو البديهي ان لا الجلي ولذا علمه بقوله لوجود الافضاء متعلق بلا يدفع قال البعض  
قوله لوجود الافضاء متعلق بلا يخفى وعلته لعدم الحذف في كل واحد منهما ان الهمزة والتعريف  
وحرف الجر وفي بعض النسخ في كل منهما بغير التثنية ان الهمزة والتعريف بوجه  
الظاهر ولما كان جعل الافضاء وجها للاختصاص متعارفا بالصحة الاول والثاني  
وقال ولو سلم بغيره لا سلم ولو سلم ذلك ان صحة جعل الافضاء وجها للاختصاص  
في حرف الجر قال بعض المحققين لما كان الجواب بكونهما جزءا من حروف المباشرة وحرف الجر  
كلمة صالحة للدفع للرد المذكور ارادوا ثانيا فقال ولو سلم ذلك ليدفع الجواب المذكور  
الرد المذكور في النقص المذكور ولما كان كونه الافضاء وجها للاختصاص في حرف الجر  
ارادوا ثانيا وقال ولو سلم ذلك ان كونه الافضاء وجها للاختصاص في حرف الجر  
قال صاحب منافع الاخبار قوله ولو سلم ذلك ليدفع الجواب المذكور النقص المذكور  
ومدار التسليم ان الجواب بتعيين صفى دليل الاختصاص ان لا يرفع كونه كلمة لافضاء  
معنى الفعل الى فلا يجري هذا الدليل في الهمزة والتعريف فلا يستفاد وجها للجواب  
بمعنى

ان النقص المذكور

بمعنى صفى دليل النقص وهي ان هذا الدليل جبار الى سند تحرير صفى  
دليل الاختصاص قال السيد ان لا ينفك المطلوب وهو اختصاص جميع حروف الجر  
في شبه لان الافضاء في حرف الجر واجب واقيم دليله مقامه ان لا افضاء معنى الفعل  
الى الاسم انما يوجد ان ما يوجد انما يوجد في البعض ان بعض حروف الجر  
دونه الكل ان حال كونه متجاوزا عن كل حروف الجر لان الافضاء لا يوجد  
في جميع حروف الجر كما لا يخفى في حيث حروف الجر والمقصود ان والحال ان مقصود المحقق  
ببيان اختصاص الكل ان كل حروف الجر فان من حروف الجر ما لا يتعلق به  
كالتركة ورب وما شائنا فلا يوجد فيها الافضاء لعدم التعلق اذ كان الامر كذلك  
فلا يتم التقريب هذا هو الدليل على وجه يستلزم المطلوب فاذا كان المطلوب  
غير لازم والملازم غير مطلوب فلا يتم التقريب كما قال السيد اقول هذا هو الدليل  
على طريق يستلزم المدعى وبعبارة اخرى اراد الدليل على طريق يدافع المدعى وبعبارة  
اخرى اراد الدليل موافقا للمدعى على طريق يستلزم النتيجة وبعبارة اخرى كونه المدعى  
لازما من الدليل وبعبارة اخرى كونه النتيجة لازمة للمدعى قال البعض  
قوله فلا يتم التقريب ان تقرير الدليل الذي هو الافضاء الى المدعى الذي هو  
اختصاص حروف الجر انتهى ان فلا يتم تقريب هذا الدليل لانه لما كان دليل الاختصاص  
الذي هو الافضاء موجودا في بعض حروف الجر ووجه للاختصاص غير مختار  
لا يعضها قال دليل غير مثبت للمقصود فجعل الافضاء وجها للاختصاص غير مختار  
عند المصنف والمختار عند المصنف في وجه الاختصاص وفيه ان في حرف الجر  
وفي امثاله ان امثال حرف الجر كقوله والسين وسوف وغيرهما وكما لتكوين  
ولام التعريف وغيرهما قوله والمختار مبتدأ وخبره قوله الاستقراء ليس الا  
ان ليس وجه الاختصاص الا الاستقراء ان كان المراد بالوجه ما يعرف به الاختصاص  
فلا استدلال على الاختصاص انما يكون بطريق الاستقراء لسلامته عما ذكر كما صرح ان  
صرح المصنف به ان يكون وجه الاختصاص فيه وفي امثاله الاستقراء ليس الا  
وتصريحه وقع في الامتحان ان في امتحان الاوكيا في بيان خواص الفعل حيث قال  
قال لصواب فيه وفي امثاله الاستقراء ليس الا ومن خواص الامم لأم التعريف ان  
دخل لام التعريف وهذا ان قوله المصنف لأم التعريف اظهر من قوله لهم



ان القوم او الخاة اللام لان التقية باللام تشمل لام التعريف وغيرها  
مع ان المقصود لام التعريف لان غيرها كلام الابداء ولام جواب لو ولام الامر  
ولام جواب القسم لا يختص باللام وان قولهم باللام ظاهر لانهم ان القوم  
متعلق باظهر وعلته او متعلق بظاهر مقدر وعلته كي استرنا اليه انفا  
ارادوا به ان يقولهم اللام او باللام لام التعريف يجعل الالف واللام عوضا  
عن المضاف اليه واعتمدوا ان القدم في ذلك ان اللام على الاستظهار  
لان اللام اشهرت فيما بينهم في هذا القسم بحيث ينصرف الذهن اليه  
عند الاطلاق قال المصنف في الامتحان وانما فسرنا اللام بلام التعريف  
لتبادر الذهن اليها لفيلتها وشهرتها وما عداها كلام الابداء ولام  
جواب لو لا يختص باللام وانما كان قد نبه من التنبيه ان قد نبه المصنف  
في الامتحان ان في الكتاب المسمى بلام الامتحان على انه ان الاستظهار  
والضيراحم ان وجرها قوله لا يكون و الجملة منصوبة المحل مفعول به ان  
على انه لا يصلح ان يكون قرينة قال الفاضل العصام في شرح الفريدة  
و القرينة ما يفصح عن المراد لا بالوضع ان هي عبارة عما يدل على المعنى المراد  
بالدلالة العقلية لا مدخل للوضع سواء كانت حالية او مقالية وقال في موضع  
اخر قبله ان القرينة ما نصبه المتكلم للدلالة على مقده وقال الفاضل الجاني  
و القرينة هي الامر الدال على المراد لا بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع  
بازاء شيء انه قرينة عليه للمبتدئ من اصحاب التحصيل لاني اصحاب الحرف  
والصناع وهو من ابتداء في كل شيء يقال له في ابتداء مبتدئ فيكون  
من الفاظ العجم يعني ان الاستظهار لا يكون مقصودا عن المراد لان مبتدئ  
في شيء من العلوم فذكره لازم لاجله ولو قال المصنف حرف التعريف لكان  
اشمل لدخول الميم في قوله عليه السلام في جواب قول شخص من قبيلة حمير  
او من قبيلة طي ان امير امصيا في امير امصيا من امير امصيا في امير  
لكن لم يقرضه لكونه فرعا للام وكثيرا ما يذكر حال الاصل ويترك حال الفرع  
مع العلم ان في هذا ان في قول المصنف ولام التعريف قوله في هذا ظرف  
منقول من فروع كلامه وانما اشار به بالنصب اهم ان قدم خبرها في ظرف  
منقول من فروع كلامه

لتدسهم في الظرف ما لا يتوسع في غيره كالقريب المحرم للشخص فيدخل فيها لا يدخله  
الاجانب قال عهد الفقهاء وذلك لتدسهم فيه لان كل حدث لا بد ان يكون في زمان  
او مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره  
من الاجانب واجرى الحمار والمجرور مجراه لنا سببه للظرف اذ كل ظرف في التقدير  
جار ومجرور الى ان المختار متعلق باشارة عنده ان عند المصنف ما في الكلام  
الذي ذهب اليه ان ذلك الكلام سبب لانه مقتضى به في هذا الفقه ومنهجه  
يكون اقوى المذهب ولان الحق في هذه المسئلة انه وان كان الخليل اعل  
مرتبة في العلم من سبب من ان حرف التعريف بيان لما في قوله ما ذهب اليه  
هو ان حرف التعريف اللام وحده ان اللام يعني حال كونه منفردا ومستعلا  
في التعريف حيث لا يشاركه شيء من الحروف كالهمزة فيكون معنى وحده لام الهمزة  
زيد عليه ان على اللام همزة الوصل نائب فاعل زيد لتقدير الابداء متعلق بزيد  
بالكس لان اللام زيد او لا ساكنا ولم يتحرك وان كان الاصل في الكلمات الموضوعة  
على حرف واحد الحركة لانه لو حررت بالهمزة لزم الثقل ولو بالفتح لا لثبوت بلام الابداء  
وبالكس لا لثبوت باللام الجارة فزيد همزة الوصل لانه كثير ما تنادى عند علم الابداء  
بالساكن ليكن الابداء وقال الفاضل العصام فان قلت ما فائدة وضع النقط  
او الساكن الاوكل مع يحتاج الى زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام قلت حصول الحذف  
في اثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الاعدام ونصر مذهب سيبويه بان التعريف  
نقيض التثنية ودليله حرف ساكن فينا سب ان يكون دليله حرفا ساكنا قلت بل الانب  
ان يكون دليله متصفا بنقيض ما اتصف به دليل نقيضه لا ما ان ليس المختار  
عند المصنف الكلام الذي ذهب اليه ان ذلك الكلام المبرد بالرفع فاعل ذهب  
قوله من انه ان حرف التعريف بيان لما ذهب اليه المبرد الهمزة المفتوحة  
لما مر ان الاصل في الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة والفتحة لما كانت  
اخف اختيرت وحدها ان حال كونها منفردة ومستقلة في التعريف بحيث لا يشاركها  
شيء من الحروف كاللام فيكون معنى وحدها لام اللام لانه لما رأى انه كثير ما  
تشتمل بنفسها مؤنونة لمعنى من المعاني كالاستفهام والنداء وغيرها قال فيكون  
للتعريف وحدها زيد عليها ان على الهمزة يعني زيد بعد الهمزة اللام بالرفع  
نائب فاعل زيد وانما زيد اللام بعد هذا الفرق بينها وبين الهمزة من حرف التعريف او



بين الهمزة للتعريف وبين طرفة الاستفهام <sup>من</sup> وبين الهمزة للاستفهام  
ولما ذهب اليه الخليل <sup>من</sup> وليس المختار عنده ما ذهب اليه الخليل  
ابن احمد استاد سيبويه قوله من انه <sup>من</sup> حرف التعريف ببيان لما كلفه  
الهمزة واللام معا يعني ال كهل <sup>من</sup> كما ان هل مع الحرفين مفتوح الاول ساكن  
حرف الاستفهام كذلك ان <sup>من</sup> معهما ايضا حرف التعريف لانه لما راس في جميع الكلام  
ان الهمزة لا تنفك عن اللام في الكتابة درجا وابتداء ولو كانت زائدة  
لجاز حذفها في بعض الاستعمالات كما هو حال حروف الزوائد ذهب الى انها اصلية  
غير زائدة كاللام وجه الاختصاص ان دليل اختصاص لام التعريف باللام  
او علة اختصاص لام التعريف باللام او سبب اختصاص لام التعريف باللام  
انه ان لام التعريف قد له لتعيين <sup>من</sup> المعنى المطابق المستقل بالمفهومية متعلق  
بموضوع مقدر <sup>من</sup> ان موضوع لتعيين اه وليس للتعليل بل صلة له وكذا  
الكلام في امثال هذه العبارة فلا يردها قاله بعض الخشخشي من ان هذا التعليل  
ضعيف جدا لا تتقاضاه بمثل عند الاسد الرازي ومثل الحق الوجه فان اللام  
في الاول لتعيين المعنى <sup>من</sup> الالترافي لانه لتعيين المعنى المجازي <sup>من</sup> اللازم للمعنى المطابق  
وفي الثاني لتعيين المعنى التضمن الذي هو جزء مدلول الصفة اعني الذات الاولى  
ان يقال التعريف والتكثير يتقاربان على الاعم وكذا اعلامتاها فاما لم يكن في الفعل علامة  
التكثير لم يدخل عليه اللام ولا يرد ايضا ما قاله الفاضل العصام في حاشية الجاني من ان التعريف  
قد يكون لتعيين المدلول الالترافي عند الاسد الرازي وقد يكون للتضمن كما في الصفات  
فانها تدل على الحدث والنسبة والذات ولا حظ للاولين من التعريف وان اجاب  
عنه في الامتياز بان دلالة الاسد على السجاء انما تكون الترابية ان لو اريد به الموضوع له  
وقد صرحوا بان الدلالة على المعنى المجازي مطابقة وان التعريف انصفا ليس للذات المجردة  
بل للذات المنسوبة اليه الصفات بشهادة الاستفهام وذلك لتعيين معلوم بشهادة الاستفهام والتبع  
لا يحكم العقل والجعل او بشهادة التبع والاستفهام وذلك لتعيين معلوم بشهادة الاستفهام والتبع  
لا من الاختصاص فلا دور فافهم وهو <sup>من</sup> المعنى المطابق المستقل لا يوجد في شيء  
من الاشياء الا يوجد في الاعم وذلك انه لا يوجد في الحرف معنى مستقلا اصلا واما في الفعل  
فانما يوجد المعنى المستقل بنفسه لا مطابقا لان معنى الفعل مركب من الحدث والزمان قوله

قوله ولما كان المراد بالهمزة لوجه مدلول المصنف عن قولهم الاسناد اليه قوله  
وكونه مبتدأ وفاعلا <sup>من</sup> ولما كان مرادهم بقولهم <sup>من</sup> اس العقم او النجاسة في تقدير  
خواص الاعم او في بيان خواص الاعم الاسناد اليه بقول قولهم او بدل منه قوله المراد  
اهم كانه وجبه قوله كونه <sup>من</sup> والصير راجع الى الاعم باعتبار جبه الاعم وهو المعنى  
لا باعتبار خصوصية التوحي فالجواب كونه الشيء مسندا اليه خبر المكون وذلك لكون  
همزة الاسناد للصيرورة وهو ان كونه مسندا اليه معنى الترامي مجازي <sup>من</sup> اس  
بقولهم الاسناد اليه او للاسناد اليه لان الاسناد الى الشيء يستلزم كونه ذلك  
الشيء مسندا اليه فاذا اريد بالاسناد اليه كونه مسندا اليه يكون من قبيل ذكر الملتزم  
وارادة اللازم فيكون مجازا مرسلأ والمجاز حقيقة اولى من المجاز لان الحقيقة  
اصل والمجاز فرع واظهر منه في الدلالة على المعنى المراد لان دلالتها عليه معلومة  
بخلاف دلالة المجاز فانها غير معلومة فكانت لادلالته قال بعض الافاضل قوله  
والحقيقة اولى من المجاز لانه دلالتها على المعنى المراد صريحة بخلاف دلالة المجاز  
واظهر منه كذلك وقال بعض الكثر قوله والحقيقة اولى من المجاز لانها مثبتة  
واظهر منه كذلك وقال بعض الكثر قوله والحقيقة اولى من المجاز لانها مثبتة  
في مقامها بخلاف المجاز فانه مثبت في غير مقام فكانت غير مثبتة في الاول  
كامل وفي الثاني غير كامل قال القطب في شرح الشمية واذا كان اللفظ مستقلا  
في موضعه <sup>من</sup> الاصل فهو مثبت في مقام معلوم الدلالة وقال السيكوتي قال  
فهو مثبت في مقام فهو مثبت الكامل بخلاف المجاز فهو مثبت في غير مقام فكانت  
غير مثبتة وكذا في معلوم الدلالة قوله واظهر منه لان دلالتها معلومة بخلاف دلالة المجاز  
عدل جواب لما عني <sup>من</sup> اس بقولهم الاسناد اليه <sup>من</sup> اس عرض المصنف عنه لان عدل  
اذا عني <sup>من</sup> اس يعنى <sup>من</sup> اس عرض الامة قوله <sup>من</sup> اس المصنف يعنى عدل عنه وما الى قوله  
ومن هذا صرح كونه مبتدأ وفاعلا <sup>من</sup> اس عدل عنه الامة قوله وكونه مبتدأ وفاعلا لكون المراد  
بقولهم الاسناد اليه كونه مسندا اليه وهو معنى الترامي مجازي والحقيقة اولى واظهر  
قال بعض الخشخشي قوله ولما كان المراد بقولهم الاسناد اليه كونه مسندا اليه وهو معنى  
الترامي مجازي له والحقيقة اولى واظهر عدل عنه الامة قوله وكونه مبتدأ وفاعلا قوله  
لا يخفى عليك ان هذا المعنى معنى حاصل من الاسناد للمسند اليه ولا يقال للحاصل بالمصدر  
معنى مجازي المصدر ولو سلم فهو حقيقة عرفية لاتفاق العقم على ارادة هذا المعنى من قولهم  
الاسناد اليه فلا يكون وجها للمدول وايضا ان المفاد يغير المراد اذا نظر



ان المفاد كون العدول الى كونه المسند اليه لا الى كونه مبتداً وفاعلاً والمراد هو  
 الثاني فالوجه فيه انه لما كان هذا التفسير من الاسناد اليه من اصطلاح المعاني  
 لم يكن مفيداً للمبتدئ مع قصد المصنف في هذه الرسالة زيادة الايضاح  
 ومكانه التفسير في هذا الفن عن المسند اليه مخفراً في المبتدأ والفاعل عدل الى اصطلاح  
 فته ليكون مفيداً وانما لم يقل ان المصنف كونه مسنداً اليه بدل كونه مبتداً  
 وفاعلاً مع كونه والتفسير مع كونه راجع الى كونه مسنداً اليه او الى ذلك القول  
 وهو كونه مسنداً اليه استعمل منه اشتداد لشموله على نائب الفاعل وهم بابانه  
 واسم باب كانه وهم ما ولا المشبهتين بليس والمفعول الاول لا فاعله المقلوب  
 المتقدمة الى مفعولين والمفعول الثاني لا فاعل المقلوب المتقدمة الى ثلثة  
 مفاعيل ومفعوله الاول بمنزلة الفاعل لانه العالم ومفعوله الثاني والثالث  
 بمنزلة المفعول لانها معلومان كذا قاله العصم او لشمول لكل من المبتدأ  
 والفاعل لان الاصل في المسند اليه المبتدأ والفاعل او لكون التفسير في هذا الفن  
 عن المسند اليه مخفراً في المبتدأ والفاعل واخص منه لفظاً وكتابة قوله تبيينها  
 مفعوله لقوله لم يقل ان لاجل التبيين على ان الاصل في المسند اليه ان اللابيق  
 والواجب فيه المبتدأ والفاعل والبوات منها كناية الفاعل وهم بابان  
 وهم باب كانه وهم ما ولا المشبهتين بليس والمفعول الاول لا فاعل المقلوب  
 المتقدمة الى مفعولين والمفعول الثاني لا فاعل المقلوب المتقدمة الى ثلثة  
 مفاعيل مروج لهما بعضها فرع للفاعل كناية الفاعل وبعضها فرع للمبتدأ  
 كما سم باب ان وهم باب كانه وهم ما ولا المشبهتين بليس والمفعول الاول  
 لا فاعل المقلوب المتقدمة الى مفعولين والمفعول الثاني لا فاعل المقلوب  
 المتقدمة الى ثلثة مفاعيل والمبتدأ والفاعل اصلان لهما فلا صلات لهما ذكرهما وادخل خبرهما  
 الفروع قدم ان المصنف الاول ان المبتدأ مع اصالة الثاني على القول الرابع لان عامل الاول  
 وعامل الثاني لفظاً إشارة مفعوله لقوله قدم ان لاجل قصد الاشارة الى ان هذه هي الاول التقديم  
 على المسند غالباً لانه يجب تأخير من بعض المواضع لا مبرعاً من وجوب التلذذ ان الفاعل الثاني خبر  
 عن المسند ايضاً والا يلزم الالتباس بالمبتدأ قال الاستاذ وقوله قدم ان سبب تقديم المصنف الاول  
 ان المبتدأ إشارة مفعوله للجهل تقدم ان لاجل الاشارة الى ان هذه هي الاول التقديم لانه باق  
 على ما هو الاصل في المسند اليه وهذا التقديم على المسند غالباً للتلاخيص بقوله ان التفسير  
 ماله صدر الكلام مثل

في التفسير على ما ذكره في التفسير

مثل اي زيد وجب تقديم الخبر على المبتدأ وحق الثاني ان الفاعل الثاني خبر عن المسند  
 وقال بعض الاقوال قوله قدم ان قدم المصنف الاول ان المبتدأ واخر الثاني  
 في الذكر على ما ذكر في المرفوع اشارة الى لاجل الاشارة الى ان هذه هي الاول  
 عن نفسه وحقته ولا يقد وما وجب عليه التقديم على الثاني عند سيبويه واخص  
 واما القول لانه باق غالباً على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم وحق الثاني  
 ان الفاعل الثاني خبر عن الاول لانه ليس بتقديم على المسند ثم الظاهر ان الرابع  
 ان التفسير ان خبر كونه او التفسير في كونه راجع الى الاسم اذ المقصود بيان خواص الاسم  
 قال البعض وجه الظهور ان هذا التفسير غائب والاصل في خبر الثاني رجوعه الى ما تقدم  
 ذكره لفظاً او معنى وما تقدم ذكره فيها الاسم فرجوعه الى الاسم ظاهر وانما قال الظاهر  
 لاحتمال رجوعه الى شئ في هذه الاسم كما وجهوا فاذا رجع التفسير الى الاسم فبقية مرجعه  
 لفظاً وادارجع الى الشئ كما لا يظن به فيكون كالمذكور ويتقدم مرجعه مع الاول  
 اختياره عند الفقد والاشارة اختيار الفاعل الجاني وان رجع ملك عبد الفقد  
 واختار ما اختاره عند الفقد فقال يتم الظاهر ان التفسير راجع الى الاسم فيرد عليه  
 ان اذا رجع التفسير الى الاسم فيرد على المصنف الاشكال والاعتراض او يقع البر  
 على المصنف ان الاختصاص ان كان اختصاص من كونه مبتداً وفاعلاً بالاسم حينئذ  
 حين رجوع التفسير الى الاسم او حين اذ رجع التفسير الى الاسم معلوم خبران عقلاً اي العقل  
 او من جهة العقل بوجلا حفظ العقل او بحسب العقل او بحسب العقل في معلوم عقلاً او حساً  
 من الاضافة الى التفسير الرابع الى الاسم لان كونه الاسم مبتداً وفاعلاً لا يوجد الا في الاسم  
 او لان كونه مبتداً وفاعلاً لا يكون خاصة للتفسير فيكون الاختصاص من معلوم عقلاً او لان كونه الاسم  
 مبتداً وفاعلاً مخصوص بالاسم اذ لا يحسن ولا يتحقق في الفعل والحرف كون الاسم مبتداً  
 وفاعلاً بالضرورة او لان كونه مبتداً وفاعلاً لا يوجد في غيره ضرورة في الحكم باختصاص  
 كونه مبتداً وفاعلاً بالاسم لفقد ذلك قال فلا يفيد الخبر ان الحكم او فلا يفيد الخبر  
 عن كونه مبتداً وفاعلاً او فلا يفيد الاخبار بان متعلق بالخبر ان يطرئ هذا ان كونه الاسم  
 مبتداً وفاعلاً من خواصه ان من خواص الاسم ان لا يكون له خبر بان من خواصه مفيد  
 فلا حاجة الى الخبر عنه ان كونه مبتداً وفاعلاً لكونه لفقد لانه في غاية الظهور او فلا يكون  
 الخبر بان من خواصه مستلزماً للفاضة اذ ان من خواصه معلوم قبل الخبر بان بقاءه  
 فالخبر بان من خواصه بحيث لا يقطع له فائدة او فلا يفيد الخبر بان من خواصه لبداهة  
 او فلا يكون الكلام الخبر بان من خواصه مفيداً في هذا قطبان من خواصه صفة  
 للخبر الذي هو معنى الكلام الخبر بتقدير متعلق بالباء معرفة ان الملايين يكونون والتفسير



راجع الى كونه مبتدأ وفاعلا فيز سمينها عن سمينها واخته ما شئت قوله وان معرفة  
بعد معرفة الاسم عطف على قوله ان الاختصاص الى ان وايضا يريد عليه بان معرفة  
الاختصاص يعني بان معرفة الاختصاص كونه مبتدأ وفاعلا او بان معرفة الاختصاص  
المبتدائية والفاعلية انما تحصل بعد معرفة الاسم قال عبد العزيز الشيرازي  
في حاشية الامتحان قوله وان معرفة بعد معرفة الاسم عطف على ورود الاول  
ان معرفة كونه مبتدأ وفاعلا يتوقف على معرفة الاسم فيلزم معرفة الخاصة بالتحقق  
انتم قال البعض قوله وان معرفة بعد معرفة الاسم عطف على قوله ان الاختصاص  
ان وايضا يريد عليه ان معرفة كونه مبتدأ وفاعلا بعد معرفة الاسم والى حال الفرض  
والمقصود منها معرفة الاسم بالخاصة كما سبق الاشارة الى ان ذلك الفرض انتقد كلامه  
حيث قال ولما كان تمييز الافراد بالخاصة اوضح منه بالجد وانتفاع المبتدئ بها  
اكثر منه بالجد ولذا قال ومن خواصه قال البعض قوله كما سبق الاشارة الى ان سبق  
الاشارة قبل بيان خواص الفعل قوله اليه ان الى ذلك الفرض انتقد كلامه  
ان والى حال ان الفرض والمقصود منها معرفة الاسم باختصاص الخاصة بالاسم  
واذا كان معرفة اختصاص كونه مبتدأ وفاعلا بعد معرفة الاسم وانما الفرض معرفة الاسم  
بالاختصاص الخاصة فيلزم الدور المحال وهو الدور التقدمي لتوقف معرفة  
اختصاص كونه مبتدأ وفاعلا على معرفة الاسم وبالعكس قال العارفي سلمه الباري  
قوله فيلزم الدور المحال لانه اذا عرفت يلزم توقف ان يعلم الاختصاص الى ان يعلم  
الاسم والاسم لا يعلم الا من الاختصاص ولهذا توقف علم الاسم على علم الاختصاص  
انتم كلامه قال بعض الاساتيد واذا كان معرفة الاختصاص موقوفة على معرفة  
الاسم وبالعكس فيلزم الدور ان توقف الشيء على ما يتوقف عليه لتوقف  
معرفة كل منهما على معرفة الآخر وقال الآخر قوله فيلزم الدور المردود والمهروب  
وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه توقفاً تقدمياً ان واذا كان معرفة الاختصاص  
موقوفة على معرفة الاسم وبالعكس فيلزم الدور التقدمي المستلزم للمحال وقال  
بعض الحاشية قوله فيلزم الدور ان واذا كان معرفة خاصة الاسم موقوفة  
على معرفة الاسم بالخاصة وبالعكس فيلزم الدور لتوقف معرفة كل منهما على معرفة الآخر  
وقال الآخر قوله فيلزم الدور التقدمي وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه  
بمرتبة او بمراتب لتوقف معرفة كونه مبتدأ وفاعلا على معرفة الاسم وبالعكس على توقف

يعني لتوقف معرفة الاسم على معرفة كونه مبتدأ وفاعلا ولذا قيل قوله فيلزم الدور  
التقدمي لتوقف معرفة الخاصة على معرفة الاسم وبالعكس فيز سمينها  
عن سمينها واخته ما شئت قوله ويدفع على صيغة المجهول ان ويدفع هذا الرد  
او هذا الايراد او هذا الاعتراض او هذا الاشكال او يدفع الرد المذكور  
او الايراد المذكور او الاعتراض المذكور او الاشكال المذكور او يدفع ذلك  
الايراد بانه ان بطريق هو انه ان غير كونه او الضمير كونه راجع الى الاسم  
باعتبار جنسه ان الاسم يعني باعتبار ملاحظة جنسه الاسم صفة الجنس  
في اشارة اليه الفاضل الجاني بقوله ان كونه الشيء مبتدأ اليه لا باعتبار خصوصه  
النوعي يعني لا باعتبار ملاحظة خصوصه النوعي وهو ان جنسه الاسم او  
جنس الاسم للاسم الشيء لا بد من معرفة المعرف بالفتح بهذا القدر وهو  
الشيئية قبل التعريف لتلا يلزم طلب المجهول ثم يحصل به التمييز عن ماعدا  
ان الاسم فيفيد الجزر ويحصل الفرض بلا إشكال فان قلت ان اللفظ  
والكلمة ايضا من جنس الاسم فالعقرب على الشيء فتصور قلت ان عبارة الشارح  
بمنه على التمثيل ان وهو الشيء مثلاً فتأمل قال الاستاذ اقتصر ان على الشيء  
مع ان جنس الاسم يعلم اللفظ والكلمة اللهم الا ان يقال ان عبارة الثالث ومع  
على التمثيل ان وهو الشيء مثلاً وقال بعض الحاشية الاولى ان يقول راجع  
الى الاسم باعتبار جنس الاسم كاشيء واللفظ والكلمة اللهم الا ان يقال  
ان قوله وهو الشيء في تقدميه وهو كاشيء انتم فان قلت اذا رجع الضمير  
الى الشيء يلزم الاضمار قبل الذكر لان الشيء لم يسبق قلت ان الشيء وان لم يسبق  
صراحة لكن لكي لا يظهوره كان كما لم يرد صراحة في اشارة اليه الفاضل العظام  
او انه محمول على الاستخدام في الضمير كما قاله البعض والاستخدام هو ان يرد  
بلفظ معناه فيراد به احدهما ثم يرد بضمير الراجع اليه الشئيه او فيكون المراد  
فيكون المراد بالاسم الاسمية وبالصغير الراجع اليه الشئيه او فيكون المراد  
بالاسم خصوصه النوعي وبالصغير الراجع اليه ملاحظة جنسه الاسم فيز سمينها  
ملاحظة خصوصه النوعي وبالصغير الراجع اليه ملاحظة جنسه الاسم فيز سمينها  
عن سمينها واخته ما شئت فينتظم ان حين رجوع الضمير كونه الى الاسم  
باعتبار جنسه الاسم اوجبه اذ رجوع الضمير كونه الى الاسم باعتبار جنسه الاسم  
لا يلزم المحذور ان الاول عدم افادة الجزر والثاني لزوم الدور اذ حاصل



عبارة المصنف حيث كونه مبتدأ وفعلا مخفيا بالام فلا يكون المختص  
معلوما محلا فلا يلزم عدم افادة الجزاء ايضا اذ الم يذكر الام في الخاصة لم يتوقف  
معرفة الخاصة على معرفة الام فلا يلزم الدور ايضا قال بعض المحققين لا بد في  
هذا الاشكال بكون الضمير راجعا الى الام باعتبار جنس الاسم لانه ان اريد بجنس الاسم  
وهو الاسم في الاشكال باق على حاله وان اريد الاسم منه من الام فلا يكون  
قوله كونه مبتدأ وفعلا خاصة لا في الاشكال باق والصواب في قول المصنف  
ان يقول والكون مبتدأ وفعلا بلا ضمير فلهذا المقال فانه حقيقة الحال ومنه  
البال بلفظ كرم المقال وانما يلزم ان لا يلزم ان لا يلزم ان وانما يلزم  
لو رجع الى ضمير كونه او الضمير كونه ان لو فرض رجوعه اليه ان الى الام  
باعتبار خصوصية ان الام ان باعتبار ملاحظة خصوصية الدعوى وهو الاسم  
لان الاسم نوع من الكلمة فالمعنى ان اذا رجع الضمير الى الام باعتبار جنس الاسم  
فماصل معنى عبارة المتن وهو قول المصنف كونه مبتدأ وفعلا قال الاستاذ  
قوله فالمعنى ان معنى كونه مبتدأ وفعلا على تقدير رجوع الضمير الى الام باعتبار  
جنس الاسم قوله فالمعنى مبتدأ وضمير قوله كونه الشيء مبتدأ وفعلا قال بعض  
افقوله هذا ليس بشيء اذ لا معنى لكون الشيء مبتدأ وفعلا من خواصه كما لا يخفى  
على اهل البصيرة بل الضمير راجع الى الاسم قطعا والمعنى كونه الام مبتدأ  
وأي علا من خواصه ولا شك ان هذا كلام مفيد ودعوى بدهية هذا الحكم  
وعدم افادته ذصول عن معنى الخاصة اذ لا يلزم من وقوع كونه الام مبتدأ  
وفاعلا كونه خاصة له البتة اذ الاختصاص امر زائد على وجود الشيء للشيء  
فتأمل حق التأمل وجه الاختصاص ان وجه اختصاص كونه الام مبتدأ وفعلا  
بالام ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم مصدره ان الفعل يقع موضوع  
لفرض اسناد مفهوم مصدره وهو الحدث الى شيء وهو الفاعل والسند اليه  
ان والحال المسند اليه مبتدأ وفعلا ان حال كونه مبتدأ وفعلا قوله المسند اليه  
ببتدأ وضميره قوله لا يكون الا بالام لا مفهومها ان لا يكون دلالة على شيء من الاشياء  
الا يكون والاعنى ذات تحقيقا او تايلا والفعل لكونه عرضا لا يدل عليها  
ولا تايلا فلا يكون مسندا اليه بل يجب ان يكون مسندا دائما فلو كان ان  
فد فرض كونه الفعل مسندا اليه بان كان ان الفعل يقع بطريق كونه مبتدأ  
او فاعلا

او فاعلا جه الكون يلزم الخروج جواب لو ان يلزم خروج الفعل عن وصفه  
ان الفعل يقع عن الفرض من وضعه وذا غير جائز اذ اللفظ الواحد ان لان اللفظ  
الواحد قال الاستاذ قوله اذ اللفظ الواحد تعييل لقوم الخروج وقال البعض قوله  
اذ اللفظ الواحد تعييل للخروج لا يراد منه ان من اللفظ الواحد الذات على تقدير كونه  
مسندا اليه والمفهوم ان وايضا لا يراد منه المفهوم على تقدير كونه مسندا معا مفهوم  
على الحالية اذ كلمة مع اذا اتصلت مفردة تنون وتكون من الاحوال  
المؤكدة للاجتماع المستفاد من الواو ان حال كونها مجتمعت فيه  
في حالة واحدة طرف لا يراد ان في استعمال واحد ان في استعمال واحد  
وفي زمان واحد عجب وضع واحد وهو الوضع الذي يدل اللفظ  
باعتباره على المعنى المطابق لان بين الذات والمفهوم تضادا لا يجوز  
جمعهما في لفظ واحد ولانه لا يجوز ارادة المعنيين بلفظ واحد في ذكر واحد  
فثبت ان الفعل لا يقع مبتدأ وفعلا ايضا قال بعض المحققين اقول ليس  
الموضوع لاسناد مفهوم الفعل بل هو الهيئة التركيبية المقارنة له  
في وصف الحدث وهي ليست بفعل ولا جزأ منه بل لازمه المقارن في اصل  
في لا يلزم الخروج عن وضعه لو كان مسندا اليه لعدم وضعه للاسناد  
ولا ارادة الذات والمفهوم معان لفظ واحد لان دال المفهوم وهذا  
الهيئة يفاير دال الذات فلا يكون وجهالا اختصاص بل الوجه فيه كون لازم  
المقارن للفعل موضوعا للاسناد التام وهو الهيئة الموضوعية للاسناد  
مفهوم مادته فلو كان الفعل مسندا اليه كان منافيا لوضع لازم المقارن  
ومنافي اللازم مناف للملزوم قوله والخرق منصوب بانه موقوف على ان  
وهو الفعل ان وان الخرف لا يصلح ان يكون مسندا وايضا لا يصلح ان يكون  
مسندا اليه لانه لا يدل على معنى مستقل في الفهم يقع ليس له دلالة مستقلة او ليس  
استقلال في الدلالة فكيف يكون مسندا ومسندا اليه كما سيجي وان لما سيجي في بحثه  
فالكا في معنى اللام فهو علة لعدم صلاحية فثبت ان فاعلا لم يكن الفعل مسندا اليه  
والخرف لا مسندا ولا مسندا اليه بفتح الاختصاص ان اختصاص كونه مبتدأ وفعلا  
بالام ان بفتح اختصاص البنائية والفاعلية به ضرورة مفعول له لبت ان لا اجل الخروج  
والهداية اقول هذا تكرار عين الدعوى والكلام في دليله فلم يثبت به الاختصاص



فالأولى ان يقال واما وجه عدم كون الطرف مستندا اليه فيجب كذا قال بعض  
 فان قلت الثبوت والاثبات انما يكون بالدليل والدليل انما يقع على النظر لا الضرورة  
 انما يقع على الكسب لا البديهة فلا يصح قوله ثبت الاختصاص بالأم ضرورة  
 قلعت الثبوت ههنا بمعنى الظهور او العلم لكن يبقى شيء وهو انه يستدل في هذا المقام  
 على الاختصاص بثبت الاختصاص بالنظر والاكتساب لا بالضرورة فتأمل حتى يأتيك  
 الجواب ومنه فلو اصررنا بكونه مضافا لكون الشيء مضافا اقول اشار بذلك  
 الى مرجع التخصيص عن الاشكالية الواردة على رجوعه الى الاسم  
 كما ذكره انفا وقد عرفت بعدم اندفاعها بهذا الارجاع ههنا لك بل الصواب  
 ان يفتر بالكون مضافا بلا ضمير وان لم يسأله بعبارة المصنف لانه  
 محل صحيح كذا قال بعض المحققين وانما قال كون الشيء مضافا ولم يقل كون الاسم  
 مضافا كما مر من المذهب وبوجه وانما لم يقل في قوله كونه مبتدأ وفاقلا كذلك لا يضاف  
 ما اجمله الجاني وتسهيل الفهم للمبتدئ كذا قال العارفي سلمه البار وجه الاختصاص  
 ان دليل اختصاصه كون الشيء مضافا بالأم او دليل اختصاصه بالاسم  
 كون الاضافة المنعوية فيه لوجه الاختصاص مفيدة خبر الكون للتعريف  
 للام حرف متعلق بمفيدة والتعريف مجرور به لفظا ومضوبا مجمعا  
 مفعول به غير متخرج لا مفعول له لعدم كون اللام ههنا للتعليل كما تقدم  
 في مثله بعض اصحاب التحصيل بل صلة لمفيدة بلا مريد والصلة تطلق في هذا  
 الفن على ثلثة معان الاول صلة الموصول والثاني الزائد والثالث حرف الجر  
 الذي يتقدم به الفعل الى المفعول مثل مررت بزيد قالها صلة او وصلة  
 كما في الاسماء والنظائر تقلا عن الالاء والاراد ههنا بهذا المعنى الا حيزا حظه  
 فانه من الحروف المتصوات والمستورات كما في جارية اثار التثنية للثبات بخلاف  
 اللام في قولهم حروف الهجاء الموصولة لغرض التركيب فانه للتعليل كما يدل  
 عليه الغرض لا للصلة كما زعم بعض ارباب الجوزية وبخلاف اللام في قولهم  
 في تعريف الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل فانه يحتمل الوجهين كما صرح به  
 الفاضل الجاني قدس سره السامي ان مفيدة بتعريف المضاف مع المضاف اليه  
 المعرفة نحو غلام زيد او التخصيص ان او مفيدة للتخصيص بمعنى مفيدة بتخصيص  
 مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل وقوله اللذين يستدعيان صفة التعريف  
 والتخصيص معا لا استقلال المعنى ومطابقة المعنى بمعنى وموافقة للمعنى  
 وذلك من قولهم طابعت الفعل بالفعل اذا توافقا او قالوا ذلك اذا توافقا  
 بشهادة

وانما قلنا الاولى لاجل ارجاع غير متخرج الى وجه الاختصاص بكونه مضافا الى الاسم

في الاستدلال على ان الاسم هو الذي يستدل به في الاستدلال على ان الاسم هو الذي يستدل به في الاستدلال

بشهادة الاستقراء ان كون الاضافة المنعوية مفيدة للتعريف او التخصيص  
 معلوم بشهادة الاستقراء لا يحكم العقل والجعل او ذلك معلوم بشهادة  
 الاستقراء والتبعية لامن الاختصاص فلا دور في فهمه قال البعض قد لا  
 بشهادة الاستقراء ان ذلك الاستدعاء معلوم بشهادة الاستقراء  
 وليس ذلك معلوما من الاختصاص حتى يلزم الدور والحال ههنا ان  
 استقلال المعنى ومطابقة لا يوجد ان في شيء من الاشياء الا يوجد ان  
 في الامم قال بعض المحققين اقول قد عرفت وجودها مع الفعل فلا يتم  
 وجه اختصاصه الاضافة فالوجه في عدم وجودها فيه منافاة الاضافة  
 للزوم المقابلة وهو حقيقة اذ في مفترقة لها فالقول بعدم استقلال المعنى الفعل  
 توهم يشهد على بطلانية بعد شهادة تصريح التخصيص في تعريفاتهم وتقسيماتهم  
 كراة اعتراف المتكلمين انفسهم بانه نسبة والزمان مدلولان للمربية  
 وانها ليست من قبيل اللفظ والفعل لفظ اتفاق وان المركب من اللفظ  
 وغيره غير لفظ وان وضعها مختلفان بان وضع المادة لحدث بوضع شخص  
 والزمان بوضع نوعي فثبت من هذا ان النسبة والزمان ليسا جنسان  
 من معنى الفعل وهذا الحدث فقط فيكون مستقلا في نفسه فيكون القول بعد من توجه  
 مناقضا لا قول انفسهم وقال بعض المحققين الناظر الى المقام بنظر دقيق من بهر  
 عميقة الجنب قد له وجه الاختصاص ان وجه اختصاصه بالام ان  
 اما مفندية او لفظية في الاضافة المنعوية لا تخلو اما ان تقتضى التعريف ان  
 كون المضاف معرفة او تقتضى التخصيص ان كون المضاف العام مختصا فالذي  
 يوجب اختصاصه الاضافة بالام كون الاضافة المنعوية مفيدة للتعريف  
 او التخصيص فقد له مفيدة خبر مضوب لكون اللذين مصيصة التثنية صفة  
 للتعريف والتخصيص يستدعيان استقلال المعنى في الملاحظة لانه التعريف  
 والتخصيص صفتان والصفة لا بد لها من موصوف والموصوف لا بد ان يكون  
 ذاتا والذات لا بد ان يكون مستقلا بالملاحظة فلزم استقلال المعنى الذي هو  
 موصوف التخصيص والتعريف ومطابقة ان مطابقة المعنى بالتعريف والتخصيص  
 لانها صفتا المعنى فيلزم المطابقة بين الصفة والموصوف بشهادة الاستقراء  
 وهما ان الاستقلال والمطابقة لا يوجدان معا الا في الام لان الفعل وان وجد فيه  
 الاستقلال لكنه لم يوجد فيه المطابقة اذ المطابقة صفة قائمة بالمعنى الذي هو الذات  
 ولا ذات في الفعل لان مدلوله هو الحدث واما الحرف فلم يوجد فيه الاستقلال المطابقة

في احوال كونهما مجعدين وانما زاد قوله في توقيع النزاع في اختصاصه من التخصيص بالام فيقول الحان انه بعد في الفعل ان لا يوجد ان



فاجتمع الاستقلال والمطابقة - انما هو في الاعم لا غير فاعمل وقال بعض الافاضل  
 والحرف لا يدل على اللفظ المتعلق والفعل يدل عليه تقنا الامطابقة - وقال الاخر  
 قوله وجه الاختصاص ان علة اختصاص اللفظ بالامكان كون الضافة المفيدة  
 مفيدة للتعريف ان تعريف المضاف ان كان المضاف في اللفظ لا يعرفه لان وصفها  
 لمعروفة المضاف فيما امكنه وذلك المعرفه ذوات النكرة او التخصيص ان  
 او مفيدة لتخصيص المضاف ان كان المضاف اليه نكرة لا في التخصيص  
 تفصيل الشكك الذين يقع ما قبل اليه الساكنة - تشيئة الذي وصفه للتعريف  
 والتخصيص معا يستدعيان استقلال اللفظ ومطابقة اللفظ اللفظ المدلول  
 لللفظ الموضوع له بشهادة الاستقراء من استقلال اللفظ ومطابقة معلومان  
 بشهادة التسليم والاستقراء والحقان هما من استقلال اللفظ ومطابقة لا يوجد  
 الا يوجدان في الاعم وقال بعض الكمال قوله وجه الاختصاص ان سبب اختصاص  
 الضافة بالامكان كون الضافة المعنوية مفيدة للتعريف ان تعريف المضاف  
 ان كان المضاف اليه معرفة فعلام زيدا او التخصيص ان او مفيدة لتخصيص  
 ان كان المضاف اليه نكرة فعلام رجل الذين تشيئة الذي وصفه للتعريف  
 والتخصيص يستدعيان ان يقتضيان استقلال اللفظ بالمعنوية ومطابقة اللفظ  
 اللفظ المراد للمعنى الموضوع له بشهادة الاستقراء من استقلال اللفظ ومطابقة  
 ومطابقة معلومان بشهادة التسليم والاستقراء والحقان هما من استقلال اللفظ ومطابقة  
 لا يوجدان في شي من الاشياء الا يوجدان في الاعم المقابل للفعل والحرف وقال  
 الاخر قوله وجه الاختصاص ان باعث اختصاص الضافة بالامكان كون الضافة  
 المعنوية وهي ما كان يتقيد بحرف الجر مفيدة للتعريف ان تعريف المضاف  
 مع المضاف اليه المعرفة فعلام زيدا او التخصيص ان او التخصيص المضاف الى  
 النكرة فعلام رجل قوله الذين يستدعيان صفة التعريف والتخصيص  
 استقلال اللفظ وايضا يستدعيان مطابقة اللفظ اللفظ اللفظ حسب الصدق  
 وشي منهما ان التعريف والتخصيص لا يكون ولا يوجد الا في الاعم لا يستدعيان  
 استقلال اللفظ ومطابقة لا يوجدان في الفعل والحرف الا يوجدان في الاعم الذي  
 يقابل الفعل والحرف وقال بعض الكمال قوله وجه الاختصاص ان وجه اختصاص  
 الضافة بالامكان كون الضافة المعنوية مفيدة للتعريف ان تعريف المضاف  
 وتعيين قوله او التخصيص عطف على التعريف ان او مفيدة لتخصيص المضاف  
 بالمضاف اليه معنى مفيدة لكونه المضاف محضها بالمضاف اليه والفرق بين التخصيص  
 والتعريف ان التخصيص تعيين لم يبلغ درجة التعريف وكان التخصيص

اذ النكرة وان جاز تخصيصها بحيث لا يتركها فيه غير ما كقولهم انما خلق السماء  
 الا انه لا يبلغ درجة التعريف اذ هي وضي بخلاف التخصيص ففقط التخصيص  
 على التعريف عطف مطلق على مقيد الذين صفة التعريف والتخصيص معا يستدعيان  
 صفة الذين استقلال اللفظ مفعول يستدعي وفاعله الف التثنية ومطابقة اللفظ  
 ولو قال استقلال اللفظ المطابق لكان احقر واظهر بشهادة الاستقراء ان  
 كون الضافة المعنوية مفيدة للتعريف هو التخصيص معلوم بشهادة الاستقراء  
 لان الاختصاص فلا دور وهو ان التعريف والتخصيص لا يوجدان الا في الاعم  
 لا يستدعيانها واقتضاهما استقلال اللفظ ومطابقة وقال بعض الافاضل  
 قوله وهو ان التعريف والتخصيص لا يوجدان الا في الاعم لانها من خواص الاعم  
 لما عرفت ان خاصية الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره فيسمى سميها سميها  
 واخر ما شئت قوله واللفظية الى جواب سؤال مقدم فكانه قيل ان ما ذكره  
 في وجه الاختصاص لا يشمل الضافة اللفظية اذ لا تقيد تعريفا ولا تخصيصا بل تقيد  
 التخفيف فقط فاجاب بانها فرع المعنوية ان فرع للمعنوية بناء على ان اللفظية  
 تقيد التخفيف فقط والمعنوية تقيد التعريف والتخصيص معا والتخصيص  
 والتخفيف ففكر اللفظية من حيث الافادة جزء المعنوية وجزء الشيء يكون فرع  
 لانه يحتاج اليه كاحتياج الابن والام فحينئذ لو لم تكن اللفظية مختصة بالام بل تكون  
 عامة للفعل والاعم لزوم زيادة الفرع على الاصل وهو محتجج واذا ثبت الاختصاص  
 للاصل فثبت للفرع ضرورة ولذا قال الشارح ففحص ان اذا كان الامر كذلك  
 ففحص الضافة اللفظية بما ان باكم كما يخص على ان الضافة المعنوية  
 ولقد على فاعل تختص الثاني به ان بالامكان لان مخالفة الفرع الاصل باطله وقال  
 بعض المحققين قوله واللفظية فرع المعنوية الى معنى ان الضافة ايا لفظية واما  
 معنوية ولا أولى فرع الثانية فلا تخالفا وفي هذا اغناء للسامع عن السؤال  
 وهو ان اللفظية لا تقيد التعريف والتخصيص فلا وجه لاختصاصها بالاسم فاجاب  
 بقوله واللفظية فرع المعنوية ان والضافة اللفظية فرع الضافة المعنوية  
 ففحص ان اذا كانت فرعها ففحص ان الضافة اللفظية بما ان باكم كما يخص  
 قوله على ان الضافة المعنوية فاعل تختص الثاني وانما ابرزه للاشارة الى اجوبته  
 للبعيد ان كما تختص الضافة المعنوية به ان باكم وبعضه ان بعض افراد الاعم  
 عاقل ان بها بهمة بالفعل الذي هو الاصل في العمل كما ان الفاعل سمي حقيقة



فاعمل لتفهم وانما ابرهه للاشارة الى ان كل حرف من الحروف  
 به من بالهم وببعض من بعض افراد الهم عامل في الفعل  
 في الفعل كاسم الفاعل ~~ببعض من بعض افراد الهم~~ وهو ان اسم الفاعل  
 والمفعول والصفة المشبهة وغيره عمل الفعل وببعض من بعض افراد الهم  
 غير عامل لعدم مشابهته بالفعل كانه لا يلفظ انا في الضمير الموصوف للمتكلم وحده  
 وانت اس وكلفظ انت في الضمير الموصوف للذي ليس وكلفظ الذي  
 في اللفظ الموصوف للموصول فان كلا منها وان كانا من افراد الهم لكنه غير عامل  
 لعدم المشابهة فيها كذا قال امام ايوب الانصارى عليه رحمة الرباني قال بعض  
 قوله وببعض غير عامل كاسماء الضمائر كانا وانت وكاسماء الموصولة كها والذي  
 وكلها في قوله من لم يعمل الجنب عامل في الخبر وعلى من جعله عاملا فلا يصح التمثيل انتهى  
 قال بعض شراح عوارض الجدي والرافع بهما هو الابتداء وهو مجزئ الهم القوم  
 او المأوكل به عن المعامل اللفظية للاستناد غير الزائدة هذا عند البصريين واما  
 عند غيرهم في الابتداء عامل في الابتداء المبتدأ عامل في الخبر وقيل احداهما عامل في الآخر  
 وقيل الابتداء مع المبتدأ عامل في الخبر والاول اصح فلذلك اختار المصنف به انتهى  
 وقال بعض شراح المصنف قوله وببعض غير عامل كانا وانت والذي فان شيئا  
 منها لا يكون عاملا في شيء من المفعولات والقسم الثالث حرف مطلقا اس سواء كان  
 حرف جر وفرو والمراد بالحرف هنا ما كان بعضا من الحروف المعاني لا المعاني تأمل  
 وهو ان لفظ الحرف في اللغة اس عنده اهل اللغة بمعنى الطرف وهو وجه لا طرف  
 وعدم وجوده في غيره اولى مما ذكره الفاضل الجاني من انه في طرف امره جانب  
 مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع فانه يوجد فيهما ايضا  
 لكونهما في جانب مقابل له وفيما لا يقع عمدة من الاسماء مثل زيد في ضرب زيد  
 نعم الاطراد في وجه التسمية ليس بواجب لكن وجوده اعجب واعذب قوله والجانب  
 عطف تفسير له ثم نقل اس لفظ الحرف الى ما اس الى اللفظ الذي كان في طرف الكلام  
 اس في طرف منه فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص ومن قبيل تسمية الخاص باسم العام  
 ومن قبيل تسمية الحال باسم الحمل اس تسمية الخاص باسم العام يعني شبه القسم الثالث  
 بطرف الشيء في الطرفية والجانبية في تسمية لفظ المشبهة للمثبه وهو هذا القسم  
 كما ستفاد الاسد للرجل الشجاع في قوله رأيت اسدا في الحمام فاطلاق الحرف

في قوله  
 اس لفظ  
 الحرف  
 الى ما  
 اس الى  
 اللفظ  
 الذي  
 كان  
 في  
 طرف  
 الكلام

على هذا القسم بخلافه التسمية قال بعض الافاضل لما كان القسم الثالث عاجزا  
 عن الاشارة بغير تسمية شبه بالحرف وهي الناقصة التي تجزئ عن طلي المبالغة وقطع المسالك  
 على ما قاله الجريسي وقال الاصل الحرف الناقصة الضعيفة التي ليس فيها لحم وشحم  
 قوله غير جزء منه من طرف الكلام حال من الضمير المستتر تحت نقل الراجع الى الحرف  
 ان حال كونه غير جزء منه غالبا وانما قد ناهى بالبال الى الحرف قد يكون جزءا من طرف الكلام  
 غير زيد لا جرح فان لافيه جزء من الجرح وهو لا جرح قال القطب في شرح التسمية  
 ان الجرح في قوله زيد لا جرح لا جرح وقال السيد في حاشيته على ان لافيه زيد لا جرح  
 جزء من الجرح قال بعض الافاضل قد يكون غير جزء منه حال من الضمير المستتر تحت نقل  
 في الضمير عند راجع الى طرف الكلام ولعل في حال من الضمير المستتر تحت نقل  
 لان الحرف قد يكون جزءا من طرف الكلام غير زيد لا جرح فان لافيه جزء من المحكوم به  
 وهو لا جرح وفي حال الاخر قوله غير جزء منه حال من ما لانه مفعول بوسط حرف الجرح  
 الذي هو اس حال كونه غير جزء من طرف الكلام او من الكلام وقال الشيخ راجع  
 في حاشيته كلاما متحيا في قوله غير جزء منه حال من الحرف او من ضميره او من الضمير الراجع  
 اليه تحت نقل اجتزأ به عن المسند والمسنود اليه فان كلامها جزء منه وداخل فيه  
 واليس في جانبه وقال بعض الشراح قد يكون غير جزء منه محمول على الاعلى فلا يرد ان قوله  
 غير جزء منه من الكلام حاشا لما ذكره المصنف في بحث الكلام من جزئية الحرف من الكلام  
 ولما ذكره ابن الحاجب في الفاضل المسمى في آخر الكافية من جزئية الحرف من الكلام  
 لكن يرد انه ليس المحمول اليه هذا بل هو ما ذكره المصنف كما اعترف به فالصواب  
 ان يقال ثم نقل الى ما ذكره في كلامه في ان يكون جزءا من الكلام من دون ان  
 عطف وفي الاصطلاح نقل الى ما ذكره في كلامه في ان يكون جزءا من الكلام من دون ان  
 آخر وكذا الفعل في قوله زيد لا جرح اما الحرف فلا جرح كونه جزءا من الكلام من دون ان  
 وقال البعض قوله غير جزء منه هذا محمول على الاعلى يرد الى قوله المصنف في قوله  
 الى الحرف قد يكون جزءا منه ولا مستقل بنفسه اس الحرف او ذلك اللفظ يعني وجوده  
 وما ذكره لا يبرهنه قال بعض المحققين قوله ولا مستقل بنفسه اس ولا مستقل في الدلالة  
 بدونه المتعلق بخلافه اخرى هو ولا مستقل في الدلالة على معناه بذاته بل يحتاج  
 في الدلالة عليه الى انضمام لفظ اخر لعدم استقلاله في الدلالة عليه وقال الشيخ في حاشيته  
 الا متحيا وقوله مستقل عطف على جزء ولا تأكيد للنفي اعتراف بقوله ولا مستقل بنفسه  
 عن مثل زيد في ضرب زيد وان كان في طرف الكلام لكنه لا استقلاله كانه ليس في جانبه  
 ومستقل بانه وهو في الاصطلاح ان في اصطلاح النحاة ما به كلمة او الكلمة التي دل



ان الكلمة التي دلت في تقدير الضمير بناء على لفظ الموصول كذا قاله الخاسي في مثله قال  
 ألفاظ الموصول في جمل ما في التعريف عبارة عن المتضمن كالشئ المذكور وجعلها  
 موصوفة او لم يجرها موصولة - لسهولة امتزاج الالفاظ والحق ويجوز ان تكون  
 موصولة - ان الكلمة التي دلت وقال امام الايدى ان لفظ في التعريفات  
 الثلاثة يحتمل ان يكون موصولا وان يكون موصوفا فان كان موصولا يكون بمعنى  
 لكونه بمعنى الذي فيكون الجملة التي بعده لا محل لها من الاعراب صلبة وان كان  
 موصوفا يكون نكرة ومعربا لكونه بمعنى شئ فيكون الجملة التي بعده معربا محلا لكونها  
 صفة له ولكن لما وقع ههنا في مقام التعريف يحل على الموصول لكون المقصود منه  
 التعريف وقال شارح لب الالهام في مثله قوله ما دل على لفظ دل على معنى  
 شامل للفعل واللام ويخرجان بقوله غير مستقل بالفهم ان بالمقدمة او بالمقدمة  
 عن الدال عليه بل يحتاج في انقائه منه الى ضم معنى آخر اليه هذا المتعلق فذكر المتعلق  
 في الحرف ليحصل الدلالة لا ليحصل الفرض من وضعه كما في الاسماء اللازمة للاضافة ففهمنا  
 فاستقل بالمقدمة لفظا لانه متعلق بلفظ الفرض من وضعه المتعلق به ليحصل  
 الجنس صفة الشئ فلا يحصل الفرض الا بذكره بعده فذكره ليحصل الفرض لا ليحصل الدلالة  
 كذا قال شارح لب الالهام في معنى موصولة بالضم قوله ولا مقصود منه ان من  
 بالملاحظة ان بملاحظة العقل اياه بل ملحوظ من حيث هو حالة بين شيئين وآلة  
 لمعرفتهما كذا في الامتحان قوله مقصود عطف على مستقل ولا تأكيد للمعنى المستفاد من الغير  
 قال البعض قد لا ولا مقصود بالملاحظة عطف على قوله غير مستقل بالفهم من قبل  
 عطف اللازم على الملزوم او عطف تفسير له او عطف عليه بطريق التفسير او عطف عليه  
 وتفسير له وعلى تقدير كونه عطف تفسير ما عت التفسير ان لعدم الاستقلال بالفهم  
 معنيان احدهما احتياجه في فهمه عما دل عليه الكلمة اخرى او عدم دلالته الحرف  
 عليه بغير ضمنية او عدم تحصيله دفعا ولا خارجا لا بالمتعلق والثاني عدم القصد  
 بالملاحظة وهو يحتمل ارادته ومصحح اطلاقه ومبرحه عدم صحة غيره ههنا لان المعنى  
 المطابق للفعل غير مستقل بالفهم بحيث يحتاج في فهمه من الفاعل لكنه مقصود  
 بالملاحظة وفائدة دفع لا يهاجم المعنى الاول والله اعلم بالصواب قوله بل هو  
 ان ذلك المعنى او فهمه آلة الخ على ان بل للترقي من قبل زيد عالم بل تحرير وتابع  
 عطف تفسير لآلة قال الاستاد وعطف التابع على الآلة للتفسير الشهيرة في المعنى المراد  
 انتهى باعث التفسير ايهام مطلق الآلة ومصحح اطلاقها لان المطلق قد يذكر

كذا قال الخاسي في تعريف الالهام

ويصح ارادته ومبرحه ما بعد ما وفائدة دفع الالهام قال بعض الافاضل قوله وتابع  
 عطف تفسير لآلة وباعثه الخاص ورود السؤال بانه اما ان يراد بها الواسطة  
 بين الشئين على ما هو المتبادر من الاطلاق واما ان يراد بها المتابع الظاهر  
 مما بعدها لان معناه لا يكون واسطة لفهم غيره لان الواسطة تقتضي البينية  
 بل تابعا لفهم غيره فانيتهما اريد ههنا وفائدة دفعه بان المراد بها  
 التابع او باعث التفسير ان للآلة معنيان احدهما الواسطة والثاني التابع  
 وهو يحتمل ارادته ومصحح اطلاقه ومبرحه تفسيرها بالتابع او عدم صحة غيره  
 بقدرية ما بعدها لان اللام لا يتعلق بالآلة لانها لم تنس بل يتعلق اذا كانت  
 بمعنى التابع وفائدة دفع احتمال ارادة الاول قال بعض الافاضل قوله  
 بل هو ان ذلك المعنى آلة ارتباط بين الفعل واللام قال المصنف زاد  
 في حاشية التصورات معنى في الظرفية المخصوصة التي هي الية بين المتعلق والمتعلق  
 فلهذا معنى قوله بل آلة بل هي الية وتابع عطف على آلة لتصحح الحارة  
 بعدها لان الجار الذي بعدها لا يصح تعلقه بها بل بالتابع المقدر الذي هو  
 لازمها وقال بعض المحققين وقوله تابع اشارة الى ان اللام في قوله لفهم  
 حرف مجر متعلق بالآلة لفهم معنى التابع منه كذا قال في زيادة لانها لم تنس  
 والجار لا يتعلق بهم الجنس ما لم يفهم معنى المستق من لعدم دلالة على معنى الفعل  
 حتى يفهم الجار معناه الى ضرورة كذا قيل حال غيره ان ذلك المعنى قد انضاف  
 تنبها على ان معنى الحرف او فهمه تابع لفهم حال غيره لا لفهم غيره على ان فهم المعنى  
 الجزئي للحرف منه تابع لفهم حال غيره او ان فهم حال المعنى الجزئي تابع لفهم  
 حال معنى غيره قال بعض الافاضل قوله لفهم غيره ان المعنى يفهم السامع حاله  
 غيره ان لفهم عقله حاله معنى غيره والتفاتة اليه بتبعية وانما قد رنا المضاف  
 اعني المعنى تنبها على ان معنى الحرف تابع لفهم حال معنى غيره لا لفهم حال غيره اعلم  
 ان معنى التبعية اما التأخير في الفهم عن فهم معنى الغير زمانا واما ان يراد بها  
 ان فهم المتبوع لا يكون بدون التابع سواء كان فهم التابع قبل فهم المتبوع او بعده  
 واما ان يراد بها ان فهم التابع يحتاج الى فهم المتبوع والمراد ههنا الاول ففهمنا  
 مع الثاني وقال صاحب منافع الاخبار قد لفهم حال غيره قد ر الخ الى ان المعنى يكون معنى  
 الية للمعنى - نفس المتعلق لكن يرد عليه ان معنى الحرف عبارة عن حال المتعلق فيلزم  
 ان يكون معنى الحرف الية لمعنى نفسه ويجاب نعم لكن اللام متلزم لا محذور فيه  
 لان معنى الحرف له اعتباران احدهما ان العقل كالملاحظة ويحصل وتاثيرها



انه حاله لا يتعلق به من حيث ملاحظة العقل اياه وحصوله فيه آلة لمعرفة نفسه من حيث  
كونه متعلقا وموجبا لانكشافه فيكون بينهما تغايرا اعتبارا به يلتزم المعنى وهذا  
ان ذلك الغير المتعلق بنوع اللام لا ما يتعلق به معنى الحرف ويوجد معه كالبصرة  
في شدة من البصرة لمعنى الابتداء وقيام زيد في ان زيدا قائم لمعنى التحقيق لان  
وبينا ان وضع الحرف على المذهب المنصور من قبيل وضع العام والموضوع له  
الخاص وذلك بان يلاحظ ويتعلق امر عام مشترك بين الجزئيات المستحصنة  
ثم يوضع اللفظ لكل واحد من هذه الجزئيات المستحصنة بملاحظة ملاحظة  
الواضع لفظ ان لاحظا أولا معنى التحقيق الكلي العام لكل واحد من افراد  
من تحقيق قيام زيد في ان زيدا قائم وعالمية زيد في ان زيدا قائم وغير ذلك  
ثم يوضع ذلك اللفظ بازاء كل واحد بخصوصه وشخصه بقوله في ترتيب مخصوصة  
وكونه في هذه التراكيب دلالة ان معنى تحقيق قيام زيد مثلا لا على التحقيق الكلي  
الذي له افراد بل ذلك معنى لفظ التحقيق مصدر حق ملاحظة ذلك الكلي عند  
ليكون آلة للموضع للجزئيات المستحصنة لا لآلة الموضوع له وكذا اللفظ من وضع  
بملاحظة الابتداء الكلي لكل واحد من جزئيات المستحصنة مثل ابتداء السيرة من البصرة  
في سرت من البصرة وابتداء الدرس من اول الكتاب في درست من اول الكتاب  
فمعنى ان تحقيق مضمون جملة دخلت عليها فهو غير متعلق باللفظ بل يحتاج في انفسها  
عنه الى ضم ذلك المضمون اليه بفهم تلك الجملة اليه وآلة لفهم حال ذلك المضمون  
من كونه حقا ثابتا عند التكلم وكذا معنى من الذي هو الابتداء الجزئي لا يفهم منه  
ما لم ينضم اليه المتعلق مثل البصرة فهو آلة لفهم حال البصرة وهو المبتدئية في ملاحظة  
بعد ملاحظة البصرة وتابعة لملاحظة الابتداء الكلي معنى لفظ الابتداء ملحوظ قصدا  
والمعلق تابع لملاحظة فعل الاسم ملحوظ اصالة فمعنى الحرف يتبع فيقع الاول محكوما عليه  
وبه دونه الثاني كما قاله صاحبنا في كذا كذا المصنف في شرحه على الكافية ان الحرف  
وضع لمعنى متعلق بمذكور لا يعقل به وذن ذكره من حيث الوضع علم ذلك  
باستقائه انه لم يستعمل الا بذكر متعلق له معه وذكره معه دائما يدل على انه لا يدل ولا يعقل  
معناه بدونه المتعلق المذكور معه بخلاف اخويه في معنى وهو الابتداء مثلا انما يتحقق  
اذا ذكر متعلقه المخصوص وهو البصرة في قولك سرت من البصرة وقال في موضع آخر  
وهو مذكوره وقال المعنى زاده في حاشية استقاررة الفصاح فمعنى الحرف لكونه من جزئيات  
وغير مستقل بالمعنوية له تعلق بالمذكور لمعنا الجزئية فيه وقال في موضع آخر

وقال في موضع آخر ان الحرف يحتاج معناه الى ذكر المجرور قال المعنى زاده  
في حاشية التصورات فقد علم ان عدم الاستقلال في معنى الحرف ليس من كل متعلق  
لمعناه بل مذكوره المخصوص فقط واقول قوله وهذا من ذلك الغير المتعلق  
ان متعلق معنى الحرف يجوز بفتح اللام وكسرها وهو السيرة والبصرة في قولك  
سرت من البصرة كما قاله محمد افندي قال صاحب الهندوس المتعلق باللام  
لان العامل متعلق بالكسر والعمول متعلق بالفتح وهذا هو المصطلح اذا كانت  
يتعلق بالعمول لانه ذات في اعتبار المتعلق من جانب الحدث اولى من اعتبار  
من جانب المفعول لدلالة على الذات وفي حاشية المطول المحققون على كسر اللام  
في المتعلق وان صح الفتح ايضا لان المراد به مفعول العامل والمتعارف ان المفعول  
متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح قال صاحب مناقب الاخبار قوله وهذا  
المتعلق والمراد به ما يلزم لفهم معنى الحرف كمتعلق حرف الجر ومجروره والمعلق  
والمعطوف عليه لحروف المعطوف والاسم والخبر لحروف المشبهة وخبرها وقال  
الاستاذ بقوله وهذا المتعلق من والمراد بالغير هو المتعلق بمعنى ليس المراد بالغير  
ما يقايره مطلقا بل ما يكون له تعلق به ويكون خالفا من احواله فلا يرد ان  
كيف يكون آلة للملاحظة امر يفاد قوله مع اذا قصد ذلك المعنى بالملاحظة  
تفصيل لقوله ولا مقصود بالملاحظة في المعنى ليس معناه مقصود آبا للملاحظة  
لانه اذا قصد معنى الحرف بالملاحظة او المعنى انما يقصد معناه بالملاحظة  
لانه وقت قصده بالملاحظة هذا اذا كان في تعليلية او في المعنى ليس مقصودا  
بالملاحظة كسب ان اذا قصد معناه ان معنى الحرف بالملاحظة او المعنى انما يقصد  
معناه بالملاحظة لسببه انه وقت قصده بالملاحظة مع قطع النظر عن كونه  
حالة بين شيئين وآلة لفهمهما هذا اذا كان في سبب كان وقيل هذا اذا كان  
ابتدائية وحيث السببية قال بعض الحكماء قوله مع اذا قصد بالملاحظة متعلق  
لعدم التقيد بالملاحظة وخاصة متفرد عليه وقال الآخر قوله مع اذا قصد  
معنى الحرف بالملاحظة من ملاحظة الفعل تفرع عن قوله ولا مقصود بالملاحظة  
وعلى كون المعناه غير مقصود بالملاحظة والى واحد وقال البعض قوله مع اذا قصد  
ذلك المعنى بالملاحظة مع قطع النظر عن كونه حالة بين شيئين وآلة لفهمهما وهذا  
مقابل قوله ولا مقصود بالملاحظة صار ان معنى الحرف جواب اذا معنى مستقلا بالمعنوية  
قوله ومعنى اسم بالتركيب الاصناع عطف على قوله معنى مستقلا عطف تفسير لان المعنى المتعلق  
ابهام لانه يشمل معنى فعل واسم فرفع بذلك ان يكون معنى اسم مستقلا بالمعنوية



قوله مثلاً الخ تمثيلاً لغير مستقل باللفظ واللفظ غير مقصود  
 بالملاحظة أو تمثيلاً لغير مستقل باللفظ قال بعض الحوكت قوله مثلاً آخر تمثيلاً على قول  
 المصنف غير مستقل باللفظ بل اللفظ غير وقول الآخر قوله مثلاً الخ تفرج  
 على قول الثالث ولا مقصود بالملاحظة قال شارح الاسرار قوله مثلاً بمعنى  
 مقبول به لفعل مقدر أو أذكر مثلاً أو مفعول مطلق لا مثل للمثالي أو تمثيل  
 لأنه أعم بمعنى التمثيل ففي الأول جعل بمعنى المفعول وفي الثاني بمعنى أو قال الأستاذ  
 قوله مثلاً بمعنى مثلاً منصوب مفعول به لا ذكر المقدر أو بمعنى التمثيل مفعول مطلق  
 لا مثل المقدر فعل الأول ما بعده بدل وفي الثاني عطف بيان كذا في اليهودي  
 فليت شفرى ما المانع على الأول لكون ما بعده عطف بيان ثم وجدت في تفسير المولى  
 أبو السعود قوله الله تعالى في دار الخلود أنه قال ان ضرب في قوله تعالى واضرب لهم  
 مثلاً أصحاب القرية إذا كانوا بمعنى اذكر كيف أصحاب القرية بدلاً من مثلاً أو بياناً له  
 واقتصر القاص على كون ما بعده عطف بيان في قوله تعالى ان الله لا يستحي ان يضرب  
 مثلاً ما بغوضة حيث قال ما بغوضة عطف بيان لمثلاً وجعله أبو حيان بدلاً منه  
 وقال بعض الأفاضل قوله مثلاً نصبت مقدر أو اضرب مثلاً أو امثل لك تمثيلاً في الأول  
 ما بعده بدل وفي الثاني عطف بيان كذا في اليهودي قال حرث اخندي قوله مثلاً منصوب  
 على المصنف وهو يمثّل مثلاً من غير لغة معني من اس معنى لفظ من في قوله سرت من البقرة  
 ولو قال فمع من مثلاً في قوله سرت من البقرة لكان أولى قوله مع من مبتدأ وجزه  
 قوله ابتداء مخصوص أو ابتداء معين فخصه بآية اعتبار الخصوصية بيان للواقع لا دخله  
 في عدم الاستقلال بالمعنى بل المدارك ملحوظة تبعاً للأبواب فان ابتداء المخصوص  
 يقع الحكم به وعليه لأنه ابتداء ملحوظ قصد فيه لتعلق المخصوص وليس مرأت لتعرف  
 حال شئ ومعنى كونه مخصوصاً انه اعتبار فيه خصوصية الطرفين سواء كان جزئياً حقيقياً  
 كما طرفه جزئياً حقيقياً أو كلياً كما طرفاه كلياً كذا قال السيلكوتية في حاشية  
 التصورات قال المفعول زاده في حاشية التصورات والخصوصية بملاحظة الطرفين  
 والطرفان إذا كانا كليين يكون المخصوص كلياً وان كانا جزئيين يكون جزئياً انتهى  
 أو ابتداء مخصوص من الابتداءيات الجزئيات أو من العام أو من الابتداء الكلي أو  
 ابتداء مخصوص من ملحوظ صفة بعد صفة لقوله ابتداء في ملحوظ من غير قصد في ملحوظ  
 تبعاً للتعلق وأشار الثالث إلى بقوله من حيث هو أو الابتداء المخصوص حالة  
 بين السير والبصرة مثلاً لأن حيث معني قائم بالسير بالقياس إلى البصرة  
 فانه بهذا الاعتبار معني ملحوظ في ذاته ونسبة إلى السير والبصرة ملحوظة تبعاً إلى

وهو ملحق بالابتداء

أو باعتبار أنه رابطة بينهما ملحوظة تبعاً لهما في قياس النسبة بين المحكوم عليه  
 والمحكوم به في زمان حيث أنها قائمة بالطرفين ملحوظة بتبعيتهما لا يمكن حصولها  
 في الزمن بدونها مدلوله للرباط وتعلق الابتداء من هذه الجهة لا يمكن إلا  
 بتعلق الطرفين وقوله وهذا لا يمكن إلا بذكر الطرفين صريحاً أو لا يمكن إلا بتعلق  
 متعلق بخصوصه وذلك بين لأن تعلق النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور  
 بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك التعلق لا يمكن إلا بذكر المتعلق صريحاً  
 لكونه متعلقاً بالذات وبعدم وضع من فان ما كان وضعه عاماً لا يفيد الخصوص  
 بدون صفة ومعنى مقاربة بحسب الموضوعات كقدم المراجع في صير الغائب والكلم  
 في صير الحكم والآثار فيهم لا في غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف  
 بمنزلة تلك القامات وان الابتداء من هذه الجهة مدلول صرفي مع كونه جزئياً  
 اضافياً وأعلم ان الحروف لما كانت رابطة بين الأفعال والأسماء فبأنها  
 تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة بنية عن الالتفات إليها قصد لأن النسب  
 والتعلقات من حيث أنها تعلقات بين الأطراف لا يمكن ملاحظتها قصداً وما يفيد بها  
 من الابتداء والانتها والفرقية والتعليل والتأكيد والتقرير والاستفهام  
 فهي من لوازم تلك المعاني في موضوعات لتعلق الخاص بين السير والبصرة بطريق  
 ابتداء من حيث التعلق بين الشئين بطريق الطرفين وان موضوعه للربط  
 الخاص بين المسند والمُسند إليه بطريق يفيد تأكيد الحكم قال بعض الكلبين قوله  
 مثلاً معني من الخ تمثيل لعدم اشتغال مع الحرف مطلقاً من الجزئيات ومعني من  
 خصوص ملحوظ معني الة بملاحظة التعلقين ولم يكن ملحوظ قصداً والمحكوم عليه  
 يقتضيه ان يكون ملحوظ قصداً فقد علم ان مدني الاشتغال هو المخصوص الذي  
 لم يكن ملحوظاً قصداً بل تبعاً للتعلق واما المخصوص الملحوظ قصداً فلا مانع له وكذا  
 إذا دخل هذا المعنى المخصوص بعد ان لا يتم ملحوظ قصداً ففصل لأن الحكم عليه بنية  
 وقال الآخر تمثيل من حيث هو حالة بين السير والبصرة أو من حيث هو رابطة بينهما  
 ملحوظة تبعاً لهما موجب ذلك في أحدهما بالقياس إلى الآخر أو من حيث هو متعلق  
 بهما بأن يكون الابتداء السير ومن البصرة وقال البعض قوله من حيث هو حالة  
 بين السير والبصرة يعني من حيث كون السير متصلاً بالبصرة وحال فيها والبصرة حالة  
 وكون ابتداء السير منها وقال الأستاذ قوله من حيث هو أي الابتداء المخصوص حالة أو نسبة  
 بين السير والبصرة والة عطف على حالة أو من حيث هو الة وتابع لمعنى حالهما  
 ان السير والبصرة أو لملاحظة حالهما ففعل هذا يمكن ان يكون قوله والة لمعنى حالهما  
 عطف تغيير لقوله حالة بين السير والبصرة فانهم قال الأستاذ قوله والة لمعنى حالهما







عن لزوم كون الحروف مجازات لاحقايق لها قال البعض قوله ولذا  
اس ولاجل عدم كون معنى الحرف مقصودا بالملاحظة ولا مستقلا بالمفهومية  
لا يصلح ان معنى الحرف ان يحكم عليه اس معنى الحرف وبه اس ولا يصلح ايضا  
ان يحكم به وكذا الحرف بمعنى ولاجل عدم دلالة على معنى مقصود بالملاحظة  
وعلى معنى مستقل بالمفهومية لا يصلح ان يحكم عليه وبه ومن ارجع الضمير المستتر  
تحت لا يصلح والضمير البارز في عليه وبه الى الحرف فقد خرج عن طريق المجازة  
وان امكن قوله واذا لوحظ ذلك الابتداء اس الابتداء المخصوص الذي  
هو معنى من معنى اذا لوحظ العقل عطف على المفهوم من قوله معنى من ذلك  
ست من البهرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين السيرة  
والبصرة والآلة لمعرفة حالها اس اذا لوحظ ذلك الابتداء من حيث هو حالة  
بين السيرة والبصرة والآلة لمعرفة حالها صار معنى غير مستقل بالمفهومية  
ومعنى حرف واذا لوحظ ذلك الابتداء قال البعض قوله واذا لوحظ  
ذلك الابتداء الخ تمثيل لقوله اذا قصد بالملاحظة صار معنى مستقلا ومعنى اعم  
قوله قصد منصوب على الحالية من نائب فاعل لوحظ وهذا هو الابتداء اس  
حال كونه مقصودا من لفظ من من غير احتياج الى ضم كلمة اخرى اليه صار اس  
ذلك الابتداء معنى باللفظ مستقلا معنى بالمفهومية من لفظ ومعنى اعم  
اس ملتصقا اليه بالذات وبالاصالة بمعنى ملحوظ في ذاته ولزم تعقل متعلق  
اجمالا وتبعاً لذلك المعنى من غير احتياج الى ذكره قال البعض قوله قصد حال  
من نائب فاعل لوحظ وهذا هو الابتداء اس حال كونه مقصودا بالذات لا من حيث  
هو حالة بين شيئين صار جوابا اذا معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظ في ذاته ولزم  
تعقل متعلق اجمالا وتبعاً من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء  
فعلا فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لانه متعلق كذا في الفوائد  
الضمانية قال بعض المحققين قوله قصد حال من ذلك الابتداء الذي هو نائب فاعل لوحظ  
وهو مجهول لاحظ صار ان الابتداء الملحوظ قصداً وبالذات معنى مستقلا بالمفهومية  
ملحوظ في ذاته ولزم تعقل متعلق اجمالا وتبعاً لذلك المعنى المستقل بالمفهومية من غير حاجة  
الى ذكره قابلاً لاجرة خبره لانه ويجوز تعدده لفظاً بلا عطف وهو اولى لشدة الاتصال  
لان المجموع بمنزلة مفرد فلو اتصل العطف لكأنه عطف كلمة على بعض تلك الكلمة اس مستقلاً

لحكم عليه اس على ذلك الابتداء وبه اس ابتداء معنى قابلاً لان يكون  
محكوما عليه ومحكوما به ومن ارجع الضمير عليه وبه الى الحرف فقد خرج  
عن طريق المجازة وان امكن قوله ومعنى لفظ الابتداء عطف على قوله معنى  
مستقلا بالمفهومية من قبيل عطف لازم على ملزوم او عطف تفسير له فان قلت  
فهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتداء وبين مفهوم من  
الا بملاحظة الاول قصد والثاني تبعاً مع مدلول الابتداء كلى ومدلول من خبره  
كي قال المعنى زاده في حاشيته التصورات ان لفظ من موضوعه لفظ الابتداء  
الا ان الواضح شرط في دلالتها عليه ذكر متعلقها ولم يشترط ذلك في لفظ الابتداء  
في يكون معناه كلياً فكونه مقولاً على كثيرين فيخرج من المعنى الشخص ومن ادخل فيه  
قال انما يكون كلياً لو كان مقولاً على كثيرين بمعنى واحد وليس كذلك قلت مدلول من  
الابتداء من حيث اضيف الى السيرة والبصرة وليس افراد الابتداء الا خصوصاً  
وليس له افراد حقيقة واشار الى ان هذا بقوله تقول ابتداء سيرى من السيرة  
وقع في يوم كذا اس في يوم الجمعة مثلاً تقول فعل مضارع في طب فاعله ضمير مستتر تحت  
وهذا انت عبارة عن الخطاب المفرد المذكور والجملة لا محل لها من الاعراب لثبوتها  
وابتداء مرفوع لفظاً على انه مبتداء وسيرى مجرور تقدير على انه مضاف اليه للابتداء  
ومن البصرة ظرف مستقر مرفوع المحل صفة الابتداء بتقدير المتعلق معرفة ووقع  
فعل ماضٍ مبني على الفتح وفاعله المستتر راجع الى الابتداء والجملة مرفوعة المحل  
على انها خبر المبتداء وهو مع خبره منصوب المحل مفعول تقول وفي يوم متعلق بوقع  
وكذا الكناية قال صاحب عوامل العتيق ويعرف المعنى الاول لبي صحة وضع الابتداء  
في موضعه وفسره ثارحه بقوله اس الكلام الذي ذكر فيه من سوء حذف بعد ذكر  
خبر ابتداء سيرى البصرة او لم تحذف كما مر في تفسير المصنف انتهى وهذا مرني هذا  
القول هذا مثال كونه محكوما عليه ومثال كونه محكوما به تقول معنى من ابتداء خصوص  
جزئي من جزئيات المفهوم الكلي وهذا ابتداء الفاية فلما لزم كون معنى الحرف  
والكون مصدر كان مضاف الى اسم وهو معنى الحرف وخبره قوله ملحوظ في من  
معنى الاكم والفعل اس الحدث والذات كالسيرة والبصرة وقس عليه غيره كذا قيل  
من غير قصد متعلق بقوله ملحوظ لزم جواب لما ذكر المتعلق بالفتح والكسر وهو السيرة  
والبصرة قوله ليلا حظ معناه اس لان يلاحظ معنى المتعلق متعلق بلزم وعلة له



وهو اثبات للملازمة فقصد حال من معناه لانه فاعل يلاحظ اى  
حال كونه مقصودا من لفظ او وقت فقصد المتكلم قال البعض قوله  
من غير قصد لكون معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية ولا مقصودا بالملاحظة  
لزم جواب لما ذكر المعلق بالفتح وهو البصرة والذي كرمصدر  
مضاف الى مفعوله وفاعله متروك اس ذكر المتكلم متعلق بمعنى الحرف قوله  
ليلاحظ معناه اس معنى المعلق متعلق بالذكر قوله فقصد حال من فاعل يلاحظ  
اس حال كونه مقصودا بالذات لا بالفتح ومعنى الحرف اس وليلاحظ معنى الحرف  
صحت اس في ضمن معنى الفعل واللام اذا كان الامر كذلك فيحصل الدلالة  
اس دلالة الحرف على معناه الملحوظ في ضمن معنى الاعم والفعل قال الاستاذ قوله  
فيحصل الدلالة عطف على ليلاحظ معناه اس فيحصل الدلالة بمعنى فلان يحصل  
الدلالة على معناه في ضمن معنى الاعم والفعل قوله وان كان هذا الى جواب  
سؤال مقدر فكأنه قيل ان ما ذكره المصنف من قوله على معنى غير مستقل بالفهم  
هو المراد بقولهم على معنى في غيره فلم يعدل عن قولهم على معنى في غيره الى ما ذكره  
مع انه اخبر بما ذكره فاجاب بقوله وهذا اس ما ذكره هو المراد اس  
مراد قدم الفاعل بقولهم اس القدم على معنى في غيره قال بعض الافاضل قوله  
وهذا الى جواب سؤال مقدر فكأنه قيل ان كونه معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية  
هو المراد بقولهم على معنى في غيره فلم يعدل عن قولهم على معنى في غيره الى ما ذكره مع انه  
اخبر بما ذكره فاجاب بقوله وهذا اس كونه معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية  
هو اس كونه معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية المراد بقولهم اس القدم على معنى في غيره  
وقال الاضرب ولما كان كونه معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى الاعم والفعل هو المراد  
بقولهم على معنى في غيره كما يكون مراد ما ذكره من قوله على معنى غير مستقل بالفهم قيل  
عليه لم يعدل عن قولهم على معنى في غيره الى ما ذكره مع انه اخبر بما ذكره فاجاب بقوله وهذا  
قوله لم يعدل عن قولهم على معنى في غيره كما افاده ما ذكره مع انه اخبر بما ذكره فاجاب بقوله وهذا  
عن قولهم على معنى في غيره الى ما ذكره مع انه اخبر بما ذكره فاجاب بقوله وهذا  
كون معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى الاعم والفعل هو اس كونه معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى الاعم  
والفعل المراد بقولهم اس الفاعل او القدم على معنى في غيره في تعريف الحرف وقال الاستاذ قوله وهذا  
الى جواب سؤال مقدر فكأنه قيل ما لوحظ من معنى الابتداء من حيث هو حالة بين السير والبصرة والمعرفة

هو المراد بقولهم على معنى في غيره كما يكون مراد ما ذكره مع انه اخبر بما ذكره فاجاب بقوله وهذا  
عن قولهم على معنى في غيره الى ما ذكره فاجاب بقوله وهذا اس ما لوحظ من معنى الابتداء  
من حيث هو حالة بين السير والبصرة والمعرفة حالها هو اس ما لوحظ من معنى  
الابتداء من هذه الجثية المراد اس مراد الفاعل بقولهم اس الفاعل على معنى في غيره  
وقال صاحب منافع الاخبار قوله وهذا اس فهم المعنى تبعا لفهم الغير المعبر عنه  
بغير مستقل بالفهم فقوله بل الالف لفهم غيره كشف وايضا غير مستقل بالفهم  
وليس قيد زائد في التعريف مخزجا او مدخلا لكن لما لم يكن هذا اس ما ذكره  
المصنف من قوله على معنى غير مستقل بالفهم هذا بيان لسبب عدوله عن قولهم  
على معنى في غيره الى ما ذكره من قوله على معنى غير مستقل بالفهم او هذا المراد  
ظاهرا بالنصب خبر لم يكن من ظاهره اس من ظاهر قولهم على معنى في غيره عدل  
جواب لما عنه اس عن قولهم على معنى في غيره الى ما ذكره متعلق بعدل في الظاهر  
وفي المعنى متعلق باعرض المفهوم من عدل لما عرفت ان العدول اذا عرفت بين يكون  
بمعنى الاعراض كذا يتبادر وفي التحقيق متعلق بما لم يعدل اس اعرض المصنف عنه  
وما الى ما ذكره اس الى شئ ذكر المصنف ذلك الشئ من قوله على معنى غير مستقل  
مع ان قولهم اخبر من قوله قال بعض الافاضل قوله لكن لما لم يكن هذا اس كونه  
معنى الحرف غير مستقل بالفهم ظاهرا من ظاهره اس من ظاهر قولهم على معنى في غيره  
عدل جواب لما عنه اس عن قولهم على معنى في غيره اما عرض المصنف عنه وما الى ما ذكره  
من قوله على معنى غير مستقل بالفهم وقال الاضرب قوله لكن لما لم يكن هذا اس كونه معنى الحرف  
ملحوظا في ضمن معنى الاعم والفعل ظاهرا من ظاهره اس من ظاهر قولهم عدل جواب لما  
اس اعرض المصنف عنه اس عن قولهم هذا وما الى ما ذكره من قوله على معنى غير مستقل  
بالفهم بل الالف لفهم غيره وقال الاستاذ قوله لكن لما لم يكن هذا اس ما لوحظ  
من معنى الابتداء من حيث هو حالة بين السير والبصرة والمعرفة حالها هو اس ما لوحظ من معنى  
من ظاهره اس من ظاهر قولهم عدل جواب لما عنه اس عن قولهم الى ما ذكره من قوله  
على معنى غير مستقل لانه اس ما لوحظ ظاهرا من ظاهره ايضا ما مفعول له بعدل اس  
لاجل الايضاح واظهر ان عطف تغيير لا ايضا ها او معطوف عليه اس وايضا عدل عنه الى ما ذكره



أظهرنا رأياً لا لاجل الظاهر للمراد من مراد القدم بقولهم على معنى في غيره وهو كون  
معنى الحرف غير مستقل بالفهم أو هو كون معنى الحرف ملحوظاً في معنى الاسم والفعل  
أو هو ما لاحظ من معنى الابتداء من حيث هو حالة بين السير والبصرة والتمعرفة  
حالة ما قال البعض قوله للمراد من مراد القدم يكون معنى الحرف في غيره وهو  
كونه غير مستقل بالفهم واللام فيه حرف جبر متعلق بإيضاحها وأظهرنا رأياً على سبيل التبادل  
أو التنازع والمراد مجرور به لفظ مفعول به غير متخرج متعلقة لا مفعول له لعدم  
كون اللام هنا للتعليل كما توهمه بعض الأخوان من رهاب التحصيل بل صلة متعلقة  
بلامرية وخرج به من بقوله غير مستقل بالفهم أو بما ذكره المصنف من قوله غير مستقل  
بالفهم على دخل في تعريف الحرف بقوله ما دل على معنى الفعل الاسم وخرج بقوله غير مستقل  
بالفهم عن التعريف من عن تعريف الحرف أو عن التعريف الحرف الفعل والاسم فاعل  
خرج فإن قلت أنت أن أريد من لو أريد بالدلالة المدلوله عليها به لفي تعريف  
الحرف أو المفهومة ما دل في تعريف الحرف أو المستفادة من قوله دل في تعريف الحرف  
من أن أراد المصنف بالدلالة المطابقة من الدلالة المطابقة فيكون حاصل  
التعريف ما دل دلالة مطابقة على معنى غير مستقل بالفهم وأعلم أن اللفظ الدال  
بالوضع أياً دلالة مطابقة وأما دلالة تضمنية وأما دلالة التزامية لأنه أياً أن يدل  
على مجموع ما وضع له وأما أن يدل على جزء ما وضع له وأما أن يدل على لازم ما وضع  
وكل ما يدل على مجموع ما وضع له فهو دلالة مطابقة وكل ما يدل على جزء ما وضع له  
فهو دلالة تضمنية وكل ما يدل على لازم ما وضع له فهو دلالة التزامية فاللفظ  
الدال بالوضع أياً دلالة مطابقة وأما دلالة تضمنية وأما دلالة التزامية كما لا يخفى  
فانه يدل على كميون الناطق بالمطابقة وعلى أحدها بالتضمن وعلى قابل العلم وضمة  
الكتابة بالتزام لازم دخول الفعل في التعريف من في تعريف الحرف فلا يكون مانعاً  
للاختلاف وكل تعريف ثلثه هذا أجل وهذا التعريف باطل قوله لدلالة متعلق بلزم  
وعلمه له وهو اثبات للضرورة على الحدث المستقل من على الحدث الذي هو معنى مصدق  
وعلى النسبة الغير المستقلة من النسبة إلى فاعل معين كما هو المشهور وأما النسبة  
إلى فاعل ما كما هو رأي البعض فهي مستقلة لأنها تتعلق بتعقل فاعل ما وهو  
منفرد بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معناه المطابق مستقلاً كما ذكره (الفاضل العظم)

كما ذكره الفاضل العظم قال الكروني في حاشيته هذا إذا كان المراد بالنسبة النسبة  
إلى فاعل معين وأما إذا كان بها النسبة إلى فاعل ما كما هو المشهور فلا يبرأ  
اصلاً لكون المعنى المطابق للفعل مستقلاً بالمفهومية فينبغي أنتم وقال الفاضل  
الجامي في بحث الفعل اعلم أن الفعل مشتمل على ثلاثة معان أحدها الحدث  
الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة إلى فاعل ما ولا شك  
أن النسبة إلى فاعل ما معنى حرفي هو الـ للملاحظة طرفها فلا تتصل بالمفهومية  
وقال عبد العزيز النيرون أن الفعل يدل على ثلاثة معان الحدث والزمان والنسبة  
إلى فاعل ما فدلالة على الأول والثاني بنفسه وعلى الثالث بذكر الفاعل كما  
على المجموع فالجوع من مجموع معناه المركب من الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة  
أو المجموع من الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة غير متعلق لأن المجموع  
مركب من المستقل وغير المستقل وأما المركب من المستقل وغير المستقل  
غير متعلق لأنه تابع للاختصاص فدخل في تعريف الحرف الفعل فلا يكون مانعاً للاختلاف  
قال بعض المحققين أقول لا ورود له أصلاً إذ دلالة للفعل على النسبة بل الدال  
عليها الهمية المقارنة له وهي ليست بفعل ولا جزء منه كما حققنا في تعريف  
أن أردت التفصيل فارجع إليه انتهى قال الأستاذ قوله لدلالة على الحدث  
المستقل من دلالة على مجموع مدلوله المطابق الذي وضع له وهو الحدث  
المستقل بالمفهومية والنسبة الغير المستقلة فالجوع من مجموع مدلوله المطابق  
غير مستقل من نا وقص غير مستقل بالمفهومية لدخول النسبة إلى فاعل معين فيه  
وهو معنى حرف ناقص لتوقفه على ذكر المتبیین اعني الحدث والفاعل ودلالة  
على معنى مستقل بالمفهومية إنما هو باعتبار جزء مدلوله الذي هو الحدث ويسمى  
هذا المعنى نخصاً لكونه جزءاً من مجموع مفهوم الفعل من حيث أنه مجموع لا من حيث  
أنه مفهوم الفعل فلا يبرأ ما قيل أن التضمن لا يوجد بدون المطابقة لكونه جزءاً منها  
وحيث لا مطابقة لمعنى الفعل بدون الضمنية ولا تضمن هذا إذا كان المراد بالنسبة  
النسبة إلى فاعل معين وأما إذا كان المراد بها النسبة إلى فاعل ما كما هو المشهور  
فلا يبرأ أصلاً لكون المعنى المطابق للفعل مستقلاً بالمفهومية كما ذكره الكروني  
في حاشيته العظم قال بعض المحققين قوله فالجوع من المجموع المركب من الحدث



والنسبة غير مستقل لعدم استقلال الجزء الذي هذه النسبة فالمركب من المستقل  
 وغير المستقل غير مستقل كما كان المركب من الداخل والخارج خارجا فان قيل لاشتمال  
 ان المركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل كيف ان المعروف باللام مركب من المستقل  
 وهو اسم الجنس وغير المستقل وهو حرف التعريف مع ان تمامه مستقل لدفعه  
 محكوما عليه وبه قلت المركب من المستقل وغير المستقل على قسمين قسم يكون ما يحتاج اليه  
 غير المستقل داخلا في المركب ولا يحتاج الى الخارج وقسم ما يحتاج اليه غير المستقل  
 خارجا عن المركب والقسم الاول كالعرف باللام والمحتاج اليه مدخول اللام  
 وهو داخل في المركب فلهذا كان ذلك المركب من المستقل وغير المستقل مستقلا  
 والقسم الثاني كالنقل والمحتاج اليه فاعمل ذلك الفعل وهو خارج عنه اذا فعل  
 ليس جزءا من الفعل فلهذا كان ذلك المركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل  
 فلهذا لا يصلح لان يحكم عليه وبه قال السيد قدس سره في حاشية التفسير  
 والفعل التام كضرب مثلا يشتمل على حدث كالضرب وعلى نسبة مخصوصة بينه  
 وبين الفاعل وتلك النسبة ملحوظة بينهما على انها آله - للملاحظة ما مرارة لغز  
 ما لهما على قياس معنى الحرف وهذا المجموع اعني الحدث مع النسبة الملحوظة بذلك  
 الاعتبار معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يحكم عليه بشئ نعم جزؤه اعني الحدث  
 وحده مأخوذ في معنى الفعل على انه منتهى الشئ آخر فصار الفعل باعتبار جزء معناه  
 محكوما به واما باعتبار مجموع معناه فلا يكون محكوما به اصلا فالفعل  
 انما امتاز عن الحرف باعتبار اشتمال معناه على ما هو منتهى غيره بخلاف الحرف  
 اذ ليس له معنى ولا جزء معنى يصلح لان يكون منتهى او منتهى آليه وقال السلكية  
 في حاشية عهد الفطور فان مدار امتياز الحرف عن اخويه اعناه على كون المعنى  
 الحرفي ملحوظا بالسمع والمعنى الاسمي والفعل ملحوظا بالذات والامتنياز باحتياج  
 الى الضميمة وعدم احتياج اخويه متفرع عن ذلك وقال الاخر قوله لزم  
 دخول الفعل لزوما بيننا بالمعنى الاخص في التعريف ان في تعريف الحرف معنى  
 لزم كون الفعل حرفا لدلالة ان الفعل على الحدث المستقل ان على مصدره والنسبة  
 الغير المستقلة وهي النسبة الى الفاعل فالمجموع ان مجموع المعنيين من الحدث والنسبة  
 غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يحكم عليه وبه اقول الجواب عنه ان الفهم يفهم منه  
 النسبة تفصيلا به لالة الهيئة المقارنة عليها لا به لالة الفعل عليها وهي ليست بفعل

هذا اذا قلنا ان نسبة الفعل الى الفاعل هي النسبة التي هي في تعريف الحرف

وهي ليست بفعل ولا جزؤه منه فلا ورود له اصلا وقال بعض الكل قد له  
 لزم دخول الفعل في تعريف الحرف فلا يكون مانعا لاختيار دلالة ان الفعل  
 على الحدث المستقل بالفهم والنسبة الغير المستقلة ان دلالة على النسبة الغير  
 المستقلة بالفهم مثلا اذا قلنا علم زيد فلفظ علم دل على المستقل بالفهم وهو  
 العلم وايضا دل على النسبة ان نسبة العلم الى زيد فذلك النسبة هي النسبة  
 الغير المستقلة اذ النسبة لا تفهم الا بذكر المسند والمسند اليه فبذكر المسند  
 الذي هو الفعل لا يفهم مدلوله الذي هو النسبة بل يحتاج فيه الى ذكر المسند اليه  
 الذي هو الفاعل يعني لا تفهم تلك النسبة الا بذكر المتبیین اعني الحدث  
 والفاعل في المجموع ان مجموع معنيين الفعل اللذين هما الحدث والنسبة  
 غير مستقل لان المجموع مركب من المستقل وغير المستقل والحال المركب من المستقل  
 وغير المستقل غير مستقل لانه تابع للاختصاص فدخل الفعل في تعريف الحرف فلا يكون  
 مانعا لاختياره لا به ان لا يفرق حاصل في دلالة ان الفعل عليه ان على المجموع  
 او على المعنى المطابق الذي هو المجموع من ذكر الفاعل يعني لا ينفك منه ومن متعلق  
 بلا لفهم معنى الانتفاء منه لانه من معنى الفعل وفي متعلق بمحذوف كما استرنا اليه  
 في الاول يكون الطرف لغوا وعلى الثاني مستقرا وفي متعلق بلا ومن محذوف او  
 من متعلق بلا ينتفي البعد المفهوم من السباق وفي متعلق بمحذوف او بالعكس او  
 من متعلق بلا بد لفهم معنى لا ينفك منه كما استرنا اليه ايضا فيكون في متعلق بمحذوف  
 وهو حاصل او بالعكس او من بعد وفي محذوف او بالعكس او بها متعلقان  
 به فان قلت ان بد معنى والجمع اسم لا فعل ولا شبهه ولا معناه فكيف يتعلق حرف الجر  
 قلت ان مثل هذا معرب انتزاع تنوينه تشبيها بالمضاف قال بعض المحققين قد له من ذكر الفاعل  
 متعلق بالنفي لانه من معنى الفعل فيكون مثل ما انت بنوعه رتبة بمحذوف وما انت بذى علم  
 كامل فكان حاصل قوله لا به في دلالة عليه من ذكر الفاعل الفراق معدوم في دلالة عليه  
 من ذكر الفاعل وقل امام الايدوب في مثله ولما كان معنى النفي الفراق هو معنى عدم  
 كانه معناه ان ذكر الفاعل لازم وواجب في دلالة عليه ان لم يكن النسبة التي هي جزء  
 مدلوله المطابق الذي هو المجموع لا تحصل الا بالفاعل كما بينه في تعريف النفي  
 من لزوم ذكر الفاعل وجوبه في دلالة عليه الشريف ان السيد الشريف الجرجاني  
 في حاشية المطول في آخره قدس سره في صيغة الجوهل من التقديس بمعنى التفسير وترد  
 فاعل التقديس لان هذا الفعل لا يصلح الا له تعالى ونائبه قد له سره ان الشريف الجرجاني

ان هذا المجموع هو الذي هو المجموع من ذكر الفاعل يعني لا ينفك منه ومن متعلق



والسبب في ذلك انما هو انما يكون في النفس من الشيء ان ازال الله  
 شكله المكتوم في النفس لولا ان له شكل او طهر الله وبترو وجهه وذاته المكتوم  
 والحفي في القبر عن الغايب ككون وجهه وذاته مسوداً ومبتلاً بصورة الغير  
 او بغيره الله تعالى عن عذابه المكتوم لوقوع ذلك او بغيره الله تعالى عن ذنبه المكتوم  
 لوقوع ذلك ايضا او ازال الله ذنبه ابيه واقعة المكتوم في نفسهما ببركته قال  
 السيد السند قدس سره في حاشية المطول فنقول ان الفعل ماعدا الافعال الناقصة  
 كضرب مثلا يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل وهو  
 النسبة الحكيمية ملحوظة من حيث انها حاكمة بين طرفيها وآلة لتعرف حالها مرتبطة  
 احدهما بالآخر ولما كان هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل لا تحصل الا بالفاعل  
 وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف فكما ان لفظة من موضوعه وضما عا مآ  
 لكل ابتداء معين مخصوص كذلك لفظة ضرب موضوعه وضما عا مآ لكل نسبة للحدث  
 الذي دل على عليه الافي على بخصوصها الا ان الحرف لما لم يدل الا على معنى غير مستقل  
 بالمفهومية لم يقع في حكم ما عليه وبه اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا بالذات ليتمكن  
 من اعتبار النسبة بينه وبين غيره واحتاج الى ذكر المتعلق رعاية بمجازات الالفاظ  
 بالصورة الذهنية والفعل لما اعتبر الحدث فيه وضم اليه انتسابه الى غيره نسبة تامة  
 من حيث انها حاكمة بينهما وجب ذكر الفاعل لتلك المجازات ووجب ايضا ان يكون  
 مستقلاً باعتبار الحدث اذ قد اعتبر ذلك في مفهومه وضما ولا يمكن جعل ذلك الحدث  
 مستقلاً اليه لانه على خلاف وضعه واما مجموع معناه المركب من الحدث والنسبة المحصورة  
 على غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يقع في حكم ما به فضلا عن ان يقع في حكم ما عليه  
 كما يشهد به التأمل الصادق واما الاكم فلما كان موضوعا لمعنى مستقل ولم يعتبر معه  
 نسبة تامة لا على انه منسوب الى غيره ولا بالعكس مع الحكم عليه وبه فان قلت كما ان الفعل  
 يدل على حدث ونسبة الى فاعل ما على ما قررت كذلك اسم الفاعل مثلا يدل على حدث  
 ونسبة الى ذات ما فلم مع كون اسم الفاعل محكوما عليه دون الفعل قلنا لان المعبر  
 في اسم الفاعل ذات ما من حيث نسب اليه الحدث فالذات المبرمة ملحوظة بالذات وكذلك  
 الحدث واما النسبة فهي ملحوظة لا بالذات الا انها تقييدية غير تامة وغير مقصورة باصالة  
 من العبارات فقيدت بها الذات المبرمة وصار المجموع كشيء واحد فجاز ان يلاحظ  
 فيه تارة جانب الذات اصالة فعمل محكوما عليه وتارة جانب الوصف اس الحدث  
 اصالة فعمل محكوما به واما النسبة التي به فلا يصلح الحكم عليها ولا بها وحدها الصميم  
 والمعبر في الفعل نسبة تامة تقتضي انفرادها مع طرفيها عن غيرها وعدم ارتباطها به وتلك

لان وجه الحدث على ان يكون مستقلاً

وتلك النسبة على المقصودة الاصلية من العبارة فلا يتصور ان يجري في الفعل  
 ما جرى في اسم الفاعل بل يتعين له وقدم مستقلاً باعتبار جزء معناه الذي هو  
 الحدث وان اريد اس ولواريد بالدلالة في تعريف الحرف التضمنية اي الدلالة  
 التضمنية على في اللفظة ملاحظة الجزء في ضمن الكل فيكون حاصل التعريف  
 مادل بالتضمن على معنى غير مستقل بالفهم زاد الفاد اس لزم زيادة الفاد  
 في تعريف الحرف يعني لزم فاد عدم دخول الحرف في تعريفه وفاد دخول الفعل  
 في تعريف الحرف او لزم فاد عدم جامعيته وعدم مانعيتها قال الاستاد  
 قوله زاد الفاد اس لزم زيادة الفاد في تعريف الحرف يعني لزم عدم دخول الحرف  
 في تعريفه ودخول الفعل في تعريف الحرف وهو زيادة الفاد لكونه من الطرفين  
 وقال البعض قوله زاد الفاد وهو كون التعريف تعريفياً بالمباين قوله لعدم صدق  
 اس تعريف الحرف متعلق لزيد وعلة له مع الحرف اس على الحرف الذي هو الحرف  
 وعلى افرادة قوله لعدم دلالة اس الحرف بتقليل لعدم صدق على الحرف على معنى تضمني  
 غير مستقل بالمفهومية فلزم فاد عدم دخول الحرف في تعريفه وفاد عدم  
 جامعية التعريف مع صدق اس تعريف الحرف على الفعل مع انه من الاعيان لدلالة  
 اس الفعل على الصدق التعريف على الفعل على معنى تضمني غير مستقل بالمفهومية وهو  
 اس المعنى التضمني الغير المستقل للفعل النسبة الى فاعل معين كما دل على معنى تضمني  
 مستقل وهو الحدث يعني لزم مع هذا التقدير اس على تقدير ارادة التضمنية فاد  
 دخول الفعل في تعريف الحرف وفاد عدم مانعيتها التعريف اس عدم كونه مانعاً  
 للاختيار قال بعض الحكماء يعني لزم على تعريف الحرف ايضا فاد عدم كونه مانعاً  
 للاختيار اذ مع هذا التقدير دخل في التعريف الفعل لان الفعل يدل بالتضمن على معنى  
 غير مستقل وهو النسبة الى فاعل معين اذ الفعل يدل على تلك النسبة في ضمن  
 مجموع معناه الفعل وقيل يدل عليها في ضمن الدلالة على المجموع قال العارفي سلمه الباري  
 وانما عمل المعين عند الشريف جزء المعنى الموضوع له للفعل والكل لا يفهم ما لم يفهم  
 الجزء وان اريد اس ولواريد بالدلالة في تعريف الحرف الاصح اس الدلالة الاصح من المطابقة  
 والتضمنية او ما يعنى المطابقة والتضمنية لزم ما اس الفاد وما فاعل لزم لزم  
 اس ذلك الفاد في المطابقة اس في ارادة الدلالة المطابقة من دخول الفعل في تعريف الحرف  
 اذ يصح ق عليه انه دل على معنى غير مستقل باعتبار معناه المطابقي ومن كون التعريف غير مانع



لا خياره ولا يلزم ما لزم في التضمنية من عدم دخول الحرف في تعريفه وعدم صدق  
التعريف على الحرف لعدم الدلالة والمخدور عين المخدور في المطابقة ولهذا قال  
ما لزم في المطابقة ولم يقل ما لزم في التضمنية قال بعض الحواريين قوله لزم ما  
ارسله وما قال لزم قوله لزم من ذلك الشيء من فاد دخول الفعل في تعريف  
الحرف قال البعض وما عبارة عن دخول الفعل في التعريف انتهى ولا مجال هنا  
لارادة الالتزامية التي هي الدلالة على الخارج اللازم لان المراد هنا الدلالة المعبرة  
في مفهوم المقسم وهي دالة اللفظ على معناه الموضوع له والدلالة الالتزامية  
ليست بهذه المثابة حتى ذهب بعضهم الى ان دالة اللفظ عليها عقيلية فلا يراد  
ان يحصر الاعتراض على الشقوق الثلاثة غير صحيح اذ هنا شق رابع وهو الارادة  
بالدلالة الدلالة الالتزامية ولو قال وان اريد مطلقا للدلالة اعم من المطابقة  
والتضمنية لزم ما لزم في المطابقة لكأن افند واظهر قلته جوابه المراد من  
مراد المصنف او المعرف بالدلالة في تعريف الحرف الا اعم من الدلالة الا اعم  
من المطابقة والتضمنية بقرينة اشارة المصنف اليه في تفسير قول البيضاوي  
لودل بقوله من لو وجد جنس الدلالة قال الشيخ الى ان المراد مطلق  
الدلالة اعم من المطابقة ولا مجال للدلالة الالتزامية ولو قال المراد مطلق الدلالة  
اعم من المطابقة والتضمنية لكأن اظهر ايضا بقوله فقط مقدر جواب سؤال  
مقدر فكأنه قيل وقد عرفت انه اذا اريد الا اعم لزم ما لزم في المطابقة فكيف  
يراد الا اعم فاجاب بقوله ولفظ فقط مقدر فيندفع ما لزم في المطابقة به قال بعض  
قوله ولفظ فقط مقدر جواب سؤال مقدر فكأنه قيل واذا اريد الا اعم يلزم ما لزم  
في المطابقة فاجاب بقوله ولفظ فقط مقدر من ولكن يندفع ما لزم في المطابقة  
بتقدير لفظ فقط او بلفظ فقط المقدر وعلى بعض الكل قوله فكمع المراد الا اعم  
من المطابقة والتضمنية ولا مجال للالتزامية جواب باختيار الشق الثالث  
ودفع المخدور بقوله ولفظ فقط مقدر فاندفع ما لزم في المطابقة بقوله فقط  
وقال الآخر قوله قلت انا المراد من الدلالة مطلق الدلالة الا اعم من المطابقة  
والتضمنية ولفظ فقط مقدر من ولكن لفظ فقط مقدر فيندفع ما لزم في المطابقة  
بقوله فقط قال الشيخ في حاشية الامتحان المراد الا اعم ولكن يندفع ما لزم  
بقوله فقط انتهى قال بعض الافاضل بقوله ولفظ فقط مقدر جواب سؤال مقدر  
فكأنه قيل واذا كان المراد الا اعم يلزم ما لزم في المطابقة فاجاب بلفظ فقط مقدر  
من ولكن يندفع ما لزم في المطابقة بان يقال ان لفظ فقط مقدر في يكون حاصل التعريف

حاصل التعريف ما دل على معنى غير مستقل فقط من بغير علاقة غير والفعل ليس كذلك  
بل فيه علاقة الحدث المستقل تدبر كذا قاله العارفي سلمه البارى قال بعض الحواريين  
ففع هذا حاصل التعريف ما دل على معنى غير مستقل فقط غير دال على معنى آخر  
فخرج الفعل فدخل جميع الحروف انتهى كلامه قال عبد العزيز الشروى والحاصل  
ان الفرق بين مفهوم الحرف والفعل راجع الى قيد فقط في مفهوم الحرف  
لانها لا تدل على معنى غير مستقل لكن الحرف يدل عليه فقط والفعل عليه وتشتغل  
بنفسه فيخرج به الافعال قوله ولكن لا قرينة ظاهرة تدل عليه او على تقدير  
المراد من ذلك ان لا يكون مقدر استدرار من قوله يندفع المقدر كما اشار اليه  
فلفظ فقط يندفع على كونه مقدر استدرار من قوله يندفع المقدر كما اشار اليه  
من يندفع ما لزم في المطابقة بتقدير لفظ فقط ولكن الى ان يكون قوله اندفع المقدر  
كما اشار اليه ايضا بعض الكل من اندفع ما لزم في المطابقة بتقدير لفظ فقط  
قال بعض الحواريين ولكن لا قرينة موجودة تهرنا ظاهرا او لفظية ومقالية صفة  
لقرينة تدل ان تلك القرينة صفة بدو صفة لها عليه من على تقدير فقط او على فقط  
او على ذلك المقدر واذا لم تجد قرينة لا يصح التقدير لان المقدر لا يدل من قرينة  
وهذا القول مشعر ببقاء الاعتراض وصدق الجواب كما صرح المصنف ذلك بعدم  
ظهور القرينة على التقدير اوفى القرينة على التقدير او عدم وجود قرينة ظاهرة  
تدل عليه في الامتحان من في الكتاب المسمى بهم الامتحان او في كتاب الامتحان  
حيث قال ولكن في قرينة الحصر خفا فان المراد بقرينة الحصر قيد فقط قال الشيخ  
قوله ولكن في قرينة الحصر بقوله فقط خفا لا يطلع عليها قوله وصرح في جواب  
سؤال مقدر وهو انه كيف يصح نفي القرينة على التقدير وقد ورد الاعتراض  
على محله وهو قرينة فاجاب بانه صرح من المصنف فيما من في منهاته وحاشه  
علقه من علق المصنف تلك المنهات عليه من على الامتحان من ان مجرد  
ورود الاعتراض لا يكون من مجرد ورود الاعتراض قرينة خبر لا يكون وهو مع همه  
وخبر خبران فالجواب ان يقال ان المراد بالمعنى في تعريف الحرف المعنى المطابق  
ولا يراد بالفعل لان دلالة المعنى المطابق الغير المستقل انما يكون حيث يذكر الفاعل  
وبدون ذكره انما يدل على المعنى التضمني من الحدث وهو مستقل فلم يدخل في تعريف الحرف  
لاننا بعدد دلالة اللفظ المفرد ودلالة الفعل حيث يذكر الفاعل من قبيل دلالة المركب  
فاستقام الكلام وانحلت الاوهام قال العارفي سلمه البارى واختلف العلماء في وضع الفعل



قال بعضهم الفعل موضوع للمدح والذم والثناء والنسبة الى فاعل ما فعله هذا القول  
لا يريد ما قاله الخارج لانه لانه الفعل في المجموع بلا ضم ضمنية ولكن يلزم  
ان ينافي المشهور ومعاون يدل الفعل على المعنى المتضمن مستقلا وعلى الطائفة  
بغير ضمنية كما قرر في محله وبعضه من الحرف غير عامل كمثل وقد فانها لا يخلو في شيء  
من الاسم والفعل لعدم التشابه فيهما والمكان في المقصود بيان احوال العامل  
وبيانها موقوف على بيان ذاته لان الشيء ما لم يعرف لا يوجد عن احواله  
اراد ان يبينه فقال ثم اعلم ان العامل موقوف على اسم ان دخل الكلمة في الفعل  
ان اعلم اذا اتصل بالفاعل يكون جوابا واذا اتصل بالمتعلق يكون سؤالا وان كان  
عاريا عنهما يكون تبنيها من بعد ما علق وما مصدرية من بعد علمك الكلمة  
بانها اللفظ الموضوع لغير مفرد وواقفها من بعد ما علق اقسام الكلمة  
بان بعضها فعل وبعضها اسم وبعضها حرف وما يتعلق بها من بعد ما علق ما يتعلق  
بالاقسام الثلاثة والمراد بما يتعلق بها تحديد كل قسم منها ثم ان تعلق التحديد  
بشيء يتعلق بتوضيح فان تحديد الشيء بالشيء توضيح لذلك الشيء وجه تعلق التحديد  
باعتبار الكلمة والجزمية لان التحديد اخصى والمحدد اعم والافضل مركب  
من الاعم والافضل لتحقيق الاخصية ولذلك يقال الاعم جزء والافضل والكل جزء الجزاء  
والجزء كل الكل وذلك فيما كان الاعم او الكل داخل في ماهية الجزاء وهذا  
الوجه في التحديد باعتبار الدلالة قال البعض قوله وما يتعلق بها بالاقسام  
من بعض خواصها وتحديداتها ثم ان جهة التعلق مختلفة فتعلق الخواص  
بالاقسام تعلق تنظيم فان الاقسام لا تتم حقيقتها الا بالخاصة لانها علامة لها  
كما ان القرينة علامة للاستعارة فكما ان الاستعارة لا تتم حقيقتها الا بالقرينة  
لا تتم حقيقة الاقسام الا بالخاصة ان كانت صاحب الخاصة وتعلق التحديد  
بها تعلق توضيح فان تحديد الشيء بالشيء توضيح لذلك الشيء وقال بعض الافاضل  
قوله وما من شيء يتعلق به ذلك الشيء بها ان بالاقسام من خواص بعض قسم  
كالفعل والاسم فلي هذا بقدر قبل الضم مضاف الى وما يتعلق ببعضها او بجزء  
الجميع على جميع المنطوق او يحل على الاكثر لان اكثرها صاحب الخاصة ومن المعلوم ان للام  
حكم الكل وقال الاخر قوله وما يتعلق بها من خواص كل قسم ويكون كل قسم عابلا  
في كلا او بعضا ووجه تعلق الخواص بالخاصة والمعرضية لان الخواص عارض والاقسام

فان قيل قوله ان العامل موقوف على اسم ان دخل الكلمة في الفعل  
ان اعلم اذا اتصل بالفاعل يكون جوابا واذا اتصل بالمتعلق يكون سؤالا وان كان  
عاريا عنهما يكون تبنيها من بعد ما علق وما مصدرية من بعد علمك الكلمة  
بانها اللفظ الموضوع لغير مفرد وواقفها من بعد ما علق اقسام الكلمة  
بان بعضها فعل وبعضها اسم وبعضها حرف وما يتعلق بها من بعد ما علق ما يتعلق  
بالاقسام الثلاثة والمراد بما يتعلق بها تحديد كل قسم منها ثم ان تعلق التحديد  
بشيء يتعلق بتوضيح فان تحديد الشيء بالشيء توضيح لذلك الشيء وجه تعلق التحديد  
باعتبار الكلمة والجزمية لان التحديد اخصى والمحدد اعم والافضل مركب  
من الاعم والافضل لتحقيق الاخصية ولذلك يقال الاعم جزء والافضل والكل جزء الجزاء  
والجزء كل الكل وذلك فيما كان الاعم او الكل داخل في ماهية الجزاء وهذا  
الوجه في التحديد باعتبار الدلالة قال البعض قوله وما يتعلق بها بالاقسام  
من بعض خواصها وتحديداتها ثم ان جهة التعلق مختلفة فتعلق الخواص  
بالاقسام تعلق تنظيم فان الاقسام لا تتم حقيقتها الا بالخاصة لانها علامة لها  
كما ان القرينة علامة للاستعارة فكما ان الاستعارة لا تتم حقيقتها الا بالقرينة  
لا تتم حقيقة الاقسام الا بالخاصة ان كانت صاحب الخاصة وتعلق التحديد  
بها تعلق توضيح فان تحديد الشيء بالشيء توضيح لذلك الشيء وقال بعض الافاضل  
قوله وما من شيء يتعلق به ذلك الشيء بها ان بالاقسام من خواص بعض قسم  
كالفعل والاسم فلي هذا بقدر قبل الضم مضاف الى وما يتعلق ببعضها او بجزء  
الجميع على جميع المنطوق او يحل على الاكثر لان اكثرها صاحب الخاصة ومن المعلوم ان للام  
حكم الكل وقال الاخر قوله وما يتعلق بها من خواص كل قسم ويكون كل قسم عابلا  
في كلا او بعضا ووجه تعلق الخواص بالخاصة والمعرضية لان الخواص عارض والاقسام

والاقسام معروض وقال الاستاذ قوله وما يتعلق بها والمراد بما يتعلق بها  
تحديداتها فتعلق التحديد بها تعلق توضيح فان تحديد الشيء توضيح لذلك الشيء  
وتعلق تنظيمها ايضا فان الاقسام لا تتم حقيقتها الا بالتحديد وقيل قوله  
وما يتعلق بها عطف تفسير للاقسام والضمير بها يعود الى الكلمة فيكون  
المراد بما يتعلق بها اقسامها ثم ان تعلق الاقسام بها تعلق توضيح  
فان تقسيم الشيء الى اقسام توضيح لذلك الشيء وكذا جعل بعض الناطقة التقييم  
من جملة التعريف وقال بعض شراح المسلم من المفارضة انه من قبيل الرسم  
لانه تعريف بالخاصة اذ تقسيم الشيء الى كذا خاصة من خواصه وهو كلام صحيح  
فيمر سمينها عن سقيمها واخر ما شئت ان مفهوم العامل قد راجع الى تبيينها  
على ان المراد بالعامل هنا مفهوم لا ما صدق عليه لان المقام مقام التعريف  
قوله ان مفهوم العامل موقوف به لا علم الذي من العامل الذي هو العامل  
المقصود من هذه الرسالة او في هذه الرسالة اصالة اذ المعلوم والاعراب  
مقصودان تبعا قال بعض المحققين قوله ان مفهوم العامل من مفهوم لفظ العامل  
الذي هو من العامل المقصود في الباب الاول وقال بعض الناطريين ان المقام  
قوله ان مفهوم العامل الذي هو من مفهوم العامل المقصود هنا فثم  
ان لفظه هنا اوفى قوله ثم اعلم للتراخي الزماني لان معرفة مفهوم العامل  
بعد معرفة ما ذكرنا زمانا من اذ انما يتقدمنا بعد ما علمت ان فثم للتراخي الزماني  
او الرتبة لان معرفة مفهوم العامل بعد معرفة ما ذكرنا رتبة يعني ان كان  
للتراخي الزماني لا يكون للتراخي الرتبة وان كان للتراخي الرتبة لا يكون للتراخي  
الزماني قال بعض الافاضل قوله فثم للتراخي الزماني او الرتبة يعني ان زمان  
معرفة مفهوم العامل مؤخر عن زمان معرفة الكلمة واقسامها وما يتعلق بها  
او رتبة معرفة مفهوم العامل مؤخر عن رتبة معرفة الكلمة واقسامها وما يتعلق بها  
اذ لا شك في تأخر رتبة الموقوف وزمانه وقال الاخر قوله فثم للتراخي الزماني  
او الرتبة فان معرفة العامل موقوفة على معرفة اقسامه وهما موقوفان على معرفة  
اقسام الكلمة وهي موقوفة على معرفة الكلمة فالموقوف على الموقوف على الشيء موقوف  
على ذلك الشيء فزمان معرفة الموقوف مؤخر عن زمان معرفة الموقوف عليه وكذا

ر











اوليس تلك القاعدة فتذكر الضمير بناء على لفظ الموصول على الاطلاق  
اربع طرق الكلي بل ثبوت تلك القاعدة اذا لم يوجد صارف وما منع عنها  
اربع بل ثبوتها على طريق الاغلب فانه اذا وجد صارف عنها بعدل عنها والحال  
ههنا ان في مقام التعريف قد وجد صارف وهو كون التعريف للماهية وانما لم يذكر  
ذلك الصارف لما عرفت ان ما عرفت في تعريف الكلمة في قوله اذا التقى كالتعريف  
للماهية من ان التعريف للماهية وكون التعريف للماهية صارف من ان يكون  
عين الاول يمكن ان يقال لما عرفت في هاشيتنا لقوله وبالثاني المفهوم  
ههنا لكنه بعيد كذا قاله العارفي سلمه البارز وقال عمر التوقادكي الشيخ  
اذا ذكر معرفة واعيد معرفة فالثاني عين الاول واذا ذكر نكرة واعيد نكرة  
فالثاني غير الاول مثل قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا فلذا  
قال ابن عباس رضي عنهما زبده الناس من يغلب عسر يسرين واذا ذكر  
معرفة واعيد نكرة فهو غير الاول مثل صحفنا عن بن زهل وقتنا القوم اخذوا  
عنه الايام ان يرجعون قدما كالذي كانوا يجاهوا واذا ذكر نكرة واعيد معرفة  
فالثاني عين الاول كقوله تعالى انا ارسلنا الى فرعون رسولا ففزع فرعون الرسول  
انتم قال السيد واليسر الثاني غير الاول والعسر الثاني عين الاول لان العسر  
واحد واليسر اثنان في الدنيا والاخرة قال صاحب منافع الاضيار قوله لما عرفت  
وهو ان التعريف للماهية والمراد من المتقدم الافراد هو ضمير فصل راجع الى مفهوم  
العامل كذا قيل فيه ان شرط ضمير الفصل كون ما بعده موقفا باللام او افعلا من كذا  
كما في الرضى وارتضاه الفاضل العصم انكره الا ان يقال ان كون ما بعده موقفا  
باللام مبني على اطلاقه سواء كان موقفا باللام حقيقة او حكما وان ما بعده ههنا وان لم يكن موقفا  
باللام حقيقة لكنه موقفا باللام حكما على تقدير كون ما موصولا لان الموصول والموقف باللام  
سواء في مرتبة التعريف قال السيلوني في حاشية الحاشية ان ضمير الفصل يفيد قسمة  
على المسند اليه انتهى وهو ما يقع بين المبتدأ والخبر اذا كان الخبر معرفة او افعلا من ولو دخل  
على ما عامل سمي به لفصله بين كونه ما بعده نعتا وخبرا في بعض المواضع كما ههنا ليس  
كونه ما بعده نعتا فثبت كونه ما بعده ههنا خبرا لما قبله لا غير ما اورد في ههنا الى ان ما موصوفه  
انما اختار كونه

كونه ما موصوفه لوقوعها هنا في التعريف قال صاحب منافع الاضيار  
قوله ان شئ فسر بالنكرة لكونه خبرا والاصل فيه ان يكون نكرة وابقى  
على محله ليشتمل التعريف على العامل المفرد سواء كان ذلك الشيء لفظا او  
عاقلا فلفظا او غيرا ان غير اللفظ انما هو ما ملا معتبرا قال الاستاذ وذهب  
الى ان التعريف ليدخل العامل المفرد في التعريف قال صاحب زبدة الانظار قوله  
بعد ما بين في بيان ان التعريف ليطبق العامل فيشتمل اللفظ وغيره قوله لم يقل  
لفظا بل سمي في تعريفها خاصة وقال صاحب الافصح وانما قال ههنا ولم يقل  
هو لفظا ليعلم ان العامل المفرد اوجب ان يقتضيه بواسطة في العروض ان  
سبب بواسطة ملازمة بالتشديد وهو لفظ قوله بواسطة بالتشديد لا بالاضافة  
الى ما بعده فلو كان بالتشديد لزم تشديدا في قوله بواسطة فلو كان بالتشديد لزم تشديدا  
او قوله بواسطة زيادة في قوله الجهم من البصريين فانهم عرفوا العامل  
المطلق بما اوجب كونه آخر الكلمة على وجه مخصوص كذا قاله الفاضل العصم  
او من التوقيين مما اوجب معرفته العامل بما اوجب كونه آخر الكلمة على وجه مخصوص  
كذا نكتة بضم القاف في حاشية الجاهلي او من النجاة قال صاحب المصباح  
والعامل عند النجاة ملازم كونه آخر الكلمة على وجه مخصوص ولا بد من  
وانما لا يوجب حاصلا متعلقا من زيادة قيد الواسطة على قوله الجمهور  
لزم من زيادة قيد الواسطة واللا يتقضى التعريف ان وان لم يرد يتقضى  
تقضى العامل بها ان سبب دخول الواسطة في تعريف العامل قوله لانها  
ان الواسطة تعليل بقوله يتقضى لعل لتعليل للانتقاض موجبة من مقتضى  
للاعتبار ان مقتضى كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب اذا تعلقية  
والاعتبارية والاضافية موجبة ومقتضى كون آخر الكلمة على وجه مخصوص  
من الاعراب ان يتقضى ان العامل على وجه مخصوص فلا يكون تعريف العامل  
ما نفع لا عبارة كما يظهر من كلامه من كلامه المصنف الا في حيث قال والمراء  
بالواسطة مقتضى الاعراب الاولى ان يقول في سطر من كلامه لكن ايجابها ان لا  
ان ايجاب الواسطة للاعتبار ليس من هذا الايجاب سبب الواسطة بل لذاته  
بلا واسطة الفروع خرجت الواسطة من تعريف العامل بقيد الواسطة لان ايجاب  
ليس لذاته بل بسبب الواسطة قال بعض المحققين قوله بالتشديد ان بالتشديد آخر



غير مضاف الى ما بعدها قوله بواسطة زيادة في قول الجمهور غير مذكورة في تعريفهم  
ولا بد منها من ذكر الواسطة في تعريف العامل قوله والا من وان لم تكن الواسطة  
مذكورة فيه ينتقض التعريف من تعريف العامل بها من بواسطة مضاف الى لا يمنع  
اخباره لدخول الواسطة فيه قوله لانها علة ينتقض من لان الواسطة موصولة  
من مقتضية كون اخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب ايضا ان كان العامل  
موصولة وعلى لست منها من العامل فينتقض التعريف بها مضاف الى يظهر  
من كلامه ان المصنف حيث قال فيما سبقت والمراد بالواسطة مقتضى الاعراب كقولها  
ان الواسطة استدراك من قوله لانها موصولة ليس من ذلك الايجاب بسبب الواسطة  
في العروض بل ذاتي لها انتهى قال البعض قوله ليس بسبب الواسطة بل على  
قرينة والى على موجب بعيد في هذا وفيه وهو ان الواسطة على ثلثة اقسام  
الواسطة في الشئ موصولة ما بسبب انصف في بعض حقيقة سواء كان تلك الواسطة  
متصلة بذلك العرض حقيقة ايضا كالتي في ثبوت الحرارة والبارد او كقوله  
كالسكين في القطع والعلم في الكفاية لا تكون متصلة اصلا كالبارد في  
في ثبوت البياض للنجاس والثلج ولا بعض الكمال الواسطة في الثبوت وعلى  
ما يكون واسطة في ثبوت ان رضاء للمعروض وعروضه سواء انصف تلك  
الواسطة بذلك العرض او لا تكون الاله النفاذ واسطة في حقوق اللون  
للجدار او اللون او لم يتصف به او لا كانت شئ في ذلك انتهى والواسطة في العروض  
وعلى ما بسبب انصف شئ بعرض جازا لكن يتصف تلك الواسطة بذلك العرض  
حقيقة فيكون انصاف تلك الواسطة بذلك العرض او لا وبالذات وعلى الواسطة  
ثانيا وبالعرض كالسكين في حقوق الحركة الى ليس والراكب فعلى هذا تنبأ ان الواسطة في  
للا واسطة في العروض فان انصاف ذي الواسطة بالعرض ان كان حقيقة فهي واسطة  
في الثبوت وان كان جازا فهي واسطة في العروض والواسطة في الاثبات على ما يحصل  
به التصديق بالشئ كاللؤلؤ في حقوق العلم بالثبوت والمراد بالواسطة  
ههنا الواسطة في العروض لان العامل انصف بالايجاب في ركب الواسطة وانصاف الواسطة  
به حقيقة اقرا كون بالمتصل لانه مفعول لقوله او جيب على صاحب المصباح  
و مفعول او جيب قوله كون وفاعله ضمير الموصول لانه من ماعى الموصول على خلاف  
حال الثاني لو قد في مقام التعريف لكون المقصود منه التعريف في هذه ايجز  
بالشئ اخر الكلمة القابلة للاعراب سواء كانت تلك الكلمة فعلا

فعلا او حيا وسواء كانت تلك الكلمة حقيقة او حكما مثل زيد ابوه قائم او  
قائم ابوه او قائم ابوه فان الاخبار في هذه المركبات مع انها مركبات  
في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب كذا قال الفاضل الجامعي في تعريف الكلام  
وقال بعض الاساتذة في قوله حقيقة او حكما مثل ابوه قائم في زيد ابوه قائم ومثل  
قائم ابوه في زيد قائم ابوه ومثل قائم ابوه في زيد قائم ابوه فانها في هذه הכל  
مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب وقال صاحب زبدة الانظار  
قوله حقيقة او حكما مثل زيد قائم ابوه وابوه قائم او قائم الاب وسواء كانت تلك الكلمة  
معربة او مبنية كقوله فان معنى الاصل وان كان كلمة لكن العامل لا يقتضي كون اخره  
على وجه مخصوص من الاعراب لانه ليس في هذا للاعراب فلا يكون معمولا لكن المضاف منه  
يكون معمولا اذا وقع بعد ان المصدرية وبعد الجازم شرطاً وجزاً وهو قليل بالنسبة  
الى ما يكون معمولا دائما والقليل كالقادر والناور كالمعدوم ومنه الاصل هو حرف  
والمضاف والامر بغير اللام عند الجمهور والجملة من حيث هي على لسان حيث وقولها  
موقع المفرد فانها بهذا الاعتبار معربة محلا ففعلها ان يكون معنى الاصل بهذا الاعتبار  
قال بعض الافاضل قوله فعلا او حيا حالان من الكلمة وقوله حقيقيا او حكما  
حالان ايضا من الكلمة وكذا قوله معربة او مبنية لان تقدير الحال يجوز كالجنس لانها  
في المعنى خبر وعلى بعض المصنفين قوله فعلا او حيا حالان من الكلمة ان حال كونها  
فعلا او حيا وانما لم يقل او حيا مع ان الكلمة شاملة عليها لعدم كون الحرف معمولا  
اصلا من حيث هي على كذا في الباب الثاني بل يكون معمولا من حيث هو علم حكم  
تدبر كذا قال العارفي سنة الباري وقوله حقيقيا او حكما حالان من الاعم  
ان حال كون الاعم حقيقيا كزيد وعمر او حكما كتضرب في قولك تجيب ان تضرب  
فانه في حكم الاعم بناء على عجب ضربك وكقوله تعالى وان تصوموا خير لكم  
فانه في حكم الاعم ايضا بناء على صياحكم خير لكم وكما جملة الواقعة موقع المفردات  
بدليل ان لها خدام الاعراب فتكون متأثرة بالعامل والفعل لا يكون حكما بل حقيقيا  
دائما وقوله معربة او مبنية حالان من الكلمة كفعلا واسما على وجه ان طرز وطرز  
لفظ او تقدير او حتى خصوص للمعنى المقتضى او مستخرج معين كائن من الاعراب  
او التقدير من وجوه الاعراب رفع ونصب وجزم ومن تبعه كذا قال صاحب المصباح



قال صاحب الزبدة الاظهار عليه وجه الففار قوله مع وجه مخصوص  
لفظا او تقدير او محلا حقيقة او حكما في مراد به اثر يحدث في الآخر  
يقال له الاعراب ولذا فتره وبيته بقوله من الاعراب قال الاستاذ  
وذكر الوجه ايهام فان الوجه يستعمل في المعنيين وجه الانسان ووجه  
المعنى القريب والطريق ووجه المعنى البعيد واربذ هنا البعيد بقرينة قوله  
من الاعراب وقال بعض الكمل الوجه اما من الوجه بمعنى الطريق لاطلاق  
مع الاعراب لانه يوصل سامع ماله الاعراب الى مقتضى الاعراب اعني الفاعلية  
والمفعولية والاضافة كما ان الطريق يوصل سالكه الى المقصود والى اصل  
وجه الشبه لا يصل الى المقصود واما من الوجه بمعنى العضد المعنى فوجه الشبه  
كون المعاني المذكورة معلومة بالاعراب كما ان الانسان يعرف بوجهه كذلك الانسان  
في الفضل الاول وهنا وجوده الاول شبه الوجه بالطريق في الكون سببا للمعرفة  
فكما يعرف المقصود بالطريق كذلك يعرف الانسان بوجهه وادعى الوجه من جنس  
الطريق ثم استقر الوجه في الطريق وذكر الوجه وقصد واربذ مفهوم الطريق  
فصارت استقارة مكنية والثاني شبه الاعراب بالوجه في الكون سببا للمعرفة  
فكما يعرف الانسان بوجهه كذلك يعرف المعنى المقتضى بالاعراب وادعى الاعراب  
من جنس الوجه ثم استقر الوجه في الاعراب وذكر الوجه وقصد واربذ  
مع الاعراب فصارت استقارة اصلية والثالث شبه الاعراب بالطريق  
في الكون موصلا فكما يوصل الطريق سالكه الى المقصود كذلك يوصل  
الاعراب سامع او سامع ماله الاعراب الى المعنى المقتضى الذي  
هو الفاعلية والمفعولية والاضافة وادعى الاعراب من جنس الطريق  
ثم استقر الطريق في الاعراب وذكر الاعراب وقصد واربذ معنى الطريق  
فصارت استقارة مكنية والرابع شبه الطريق بالمخصوص الى الوجه المعروف  
في الكون سببا للمعرفة فكما يعرف الانسان بوجهه كذلك يعرف المقصود  
بالطريق وادعى الطريق من جنس الوجه ثم استقر الوجه في الطريق بالمخصوص  
وذكر الوجه وقصد واربذ مفهوم الطريق بالمخصوص فصارت استقارة اصلية  
والخامس شبه المعنى المقتضى بالعروس في الخفاء بوجه لطيف والرغبة والاطلاع

والوجه الوجه المقتضى فالشبه استقارة بالكناية واثبات الوجه استقارة  
تخييلية وآلاد من سبعة المعنى المقتضى بالمرأة الجميلة في مفيد الفائدة البليغة  
وعليان المحبة والاستيقاق وفي عشرة الدخول عليه والاطلاع عليه بلا واسطة  
فكما يدخل الرجل على المرأة الجميلة بالنكاح ويطلع عليها به والدخول ووقع التقاب  
كذلك يدخل الطالب السامع على المعنى المقتضى ويطلع عليه بالاعراب لانه حقي  
في اللفظ فيعرف به لانه علامة له كما ان المرأة الجميلة مخفية في النقاب  
فيعرف بالنكاح والدخول ووقع التقاب ثم استقرت المرأة الجميلة في المعنى  
فصارت استقارة مكنية فاثبات لازم المشبه به اعني الوجه للمثبه فصارت استقارة  
تخييلية وآلاد مع شبه الوجه الخيل من جنس الوجه المحقق بوجه الانسان  
في الكون سببا للمعرفة وادعى الوجه الخيل من جنس الوجه المحقق ثم استقر  
الوجه المحقق في مفهوم الوجه الخيل وذكر الوجه المحقق وقصد واربذ  
مع الوجه الخيل فصارت استقارة اصلية قوله من الاعراب بيان للوجه  
المخصوص او هذا بيان له وفيه اشارة الى ان من للتبيين وعلامة صحة  
وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنب الرجل من الاولان فانك لو نكحت  
فاجتنب الرجل الذي هو الوجه المقتضى بالاعراب استقام المعنى قوله وزيادة  
المخصوص الذي هو الاعراب يدل قوله من الاعراب استقام المعنى قوله وزيادة  
عطف على قوله بيان ان وهذا زيادة على قولهم ان قول الجمهور من البصريين  
قال الفاضل القصاص شرح في البصريين العامل المطلق بما اوجب كون اخر الكلمة  
على وجه مخصوص يرد عليه انه لو اريد وجه مخصوص مطلقا لورد مثل غلامي ولو اريد  
وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور من اخذ العامل في تعريف الاعراب وان اريد  
وجه مخصوص من المقتضى يا بابه ذكر اخر الكلمة انتهى او من الكونيين فانهم عرفوا  
العامل بما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص كما خلة عصية الله في حاشية الجاني  
او من النخاة قال صاحب المصباح والعامل عند النخاة ما اوجب كون اخر الكلمة  
على وجه مخصوص انتهى وفي بعض النسخ على قول بعضهم فهذا خطأ بل الصواب  
المطابق والموافق لما سبق ان يقول على قولهم بدون ذكر البعض لان هذه الزيادة  
على قول كلهم لا على قول بعضهم اللهم الا ان يقال هذه النسخة سهو من قلم النسخ  
قوله لئلا ينتقص علمه لزيادة قال البعض قوله لئلا ينتقص علمه للبيان والزيادة



على سبيل التبادل ان لا لا يتحقق قولنا مركب من كذا المصدرين ولا النافية  
 ان اغا زاده لتلا يتحقق تعريف العامل المطلق بقاء المتكلم في مثل كلامي ان كلامي  
 بصرف اليا والمتكلم قائم على مقتضى الذي هو المتكلم في ان لا ياء المتكلم فيه  
 موجب بواسطة الجائز ان يواسطه بما ينسب للكسرة لان اليا فصل من الكسرين  
 بسبب الشبهة او بضم الكسرة على الكسرة والاتصال ان يواسطه اتصاله  
 بآخر الفلام كون آخر الفلام مفعول يوجب وقوله مذكور آخر للكون لكن الكسر  
 ان الا انه ليس باعراب بل هو حركة مناسبة لا يطق عليها الاعراب كذا  
 ليست اثر العامل قال بعض الحكماء وقوله من الاعراب زيادة على قول بعضهم  
 ان النجاة اغا زاده المصنف لتلا يتحقق التعريف ان لتلا يرد الانتقاض  
 على تعريف العامل بقاء المتكلم في مثل كلامي ان الام المضاف الى ياء المتكلم  
 قائم ان ياء المتكلم فيه يوجب ان يقتضيه بواسطة الجائز ان يواسطه كونه  
 من جنس الكسرة والاتصال ان يواسطه اتصاله بآخر الفلام كون آخر الفلام  
 مفعول يوجب وفاعله ضمير ياء المتكلم ان المضاف اليا والمتكلم مذكور  
 خبر الكون لكن الكسرة في آخر الفلام فصل من ياء المتكلم ليس ذلك الكسر باعراب  
 بل هي حركة مناسبة فليس ايجاب اليا كون آخر الفلام مذكور  
 بواسطة المعاني الحقة او المثل به التامة بل بواسطة الجائز فلا يتحقق  
 تعريف العامل منها بدخول ياء المتكلم فيه مع انه من الاعراب فوالم يكن  
 الكسرة في آخر الفلام باعراب فيخرج ياء المتكلم عن تعريف العامل به ان بقوله  
 من الاعراب او بقوله من الاعراب لا يحضر عليه ان الكلام في تعريف العامل  
 فلا يجوز ذلك اليا واخلاق المعرف فضلا عن ان يكون داخل في التعريف فكيف  
 يخرج عن التعريف بقيد من الاعراب لانه يلزم اخراج الخارج بقوله فان قيل  
 قائلة الشارح الاول وهو صاحب كشف الاسرار ان فان مثل قوله  
 ذكر قيد من الاعراب ومنشوء خروج ياء المتكلم به وقيل فورد قوله  
 من الاعراب ومنشوء قوله فيخرج قال العارفي سلمه الباري ومحصل هذا  
 السؤال قول المصنف من الاعراب زائد ويا علا في يخرج بقوله بواسطة  
 قوله اشارة ان مورد هذا السؤال قول الشارح لتلا يتحقق بقاء المتكلم  
 تفكر المراد ان مراد المصنف بواسطة في تعريف العامل المعاني الحقة في الاسماء  
 ان الفاعلية والمفعولية والاضافة بقوله المراد مبتدا وقوله المعاني الحقة خبره  
 او المراد بها المثل به التامة في الافعال وهي في المضارع فقط قال بعض الحكماء

لا يتحقق

قال بعض الحكماء قوله المراد بالوسط ان مراد المصنف بها المعاني الحقة كذا الاسماء  
 او المثل به التامة ان المراد بها المثل به التامة كذا المضارع المتقضية  
 صفة لكل من المعاني الحقة او المثل به التامة على سبيل التبادل وقيل صفة للوسط  
 للاعراب متعلق بالمقضية وهذا بناء على حصر المراد الذي سببته ان سبب المص  
 ذلك المراد بقوله المراد بالوسط ان يخرج ياء المتكلم ان واذا كان المراد  
 بالوسط المعاني الحقة او المثل به التامة فيخرج ياء المتكلم بتقدير الوسط  
 عن التعريف فلا حاجة الى ذكر قيد من الاعراب فانه ان ياء المتكلم وان كان  
 ان ولو كان لان ان للمفعولية موجبا ان مقتضاها للكسرة بواسطة لكنه في الضمير  
 راجع الى مصدر موجبا ان لكن ايجابه ليس بهذه الطريقة ان بواسطة المعاني الحقة  
 او المثل به التامة بل بواسطة الجائز والاتصال اقول سمنا الخروج لكن  
 ليس بغير بل لا بد ان يخرج لانه من الاعراب مقتضاها ليس باعراب ولا بها و  
 والتسمية به حركتها فلا يورود له كذا قال بعض الحكماء فقلت في جوابه  
 كون المراد بها ان بالواسطة قوله ما ذكر من المعاني الحقة او المثل به التامة  
 المقضية للاعراب بقوله المراد منهم الكون وخبره قوله ما ذكر وقوله كون المراد مبتدا وخبره  
 قوله انما فهم مجهول فهم من الاعراب ان من قول المصنف من الاعراب الذي حكمته  
 بزيادته ولولا ان الاعراب لم يفهم ان كون المراد بها ما ذكر  
 والا يفهم بعد بقاء المصنف فافهم لعل وجه الامر بالفهم ان كون المراد بها ما ذكر  
 لم يفهم من الاعراب اللغوي بل يفهم من الاصطلاح ولهمذا بقى السؤال فيكون  
 قول المصنف من الاعراب زائد لا طائل تحته ومن ثم اقول مستقيما باللكه انه  
 وان خرج ياء علا في من التعريف بتقرير المراد بها لكن المصنف اراد بقوله من الاعراب  
 ان يخرج قبل تقرير المراد بها لتلا يتحقق ظاهر التعريف به قبل التقرير كما هو  
 دأبه في هذه الرسالة ويمكن ان يكون مراده بقوله فافهم هذا مع الاول او بدون  
 كذا قاله العارفي سلمه الباري قال بعض الحكماء قوله قلت كون المراد بها ما ذكر  
 افا فهم من الاعراب ولولا ان لم يفهم اقول هذا الجواب مع انه مستغنى عنه بما ذكرناه  
 لاصحة له لان حاصله ان فهم المراد من الوسط موقوف على ذكر من الاعراب فاسد انهم اذا توقف للفهم  
 للفظ وهو الدور ومستلزم الفاسد فاسد فذكر من الاعراب فاسد انهم اذا توقف للفهم  
 المذكور مع الذكر المذكور وهو ظاهر وايضا لو سلم جميع ذلك لا يجدي نفعه في دفع السؤال  
 وقيل قوله ولولا ان ولو لم يذكر قوله من الاعراب لم يفهم كون المراد بها ما ذكر



قوله في فهم المراد بوجه الامر بالغير كون الواسطة نكرة وبهم يظهر فساد من قال  
وتقدّر قوله من الاعراب من وجوه الاعراب رفع ونصب وجر وحزم فمن تبيينه  
وقيل قوله كون المراد بهما ما ذكرنا في فهم من الاعراب ان يكون المراد بالواسطة  
المعاني الحفية او المشابهة التامة المتضمنة للاعراب معقود على الفهم من الاعراب  
لا يفهم من غير واما الالادة من وجه مخصوص مما اقتضاه المقطع او الشبه التام  
فبعبارة البعد وقيل قوله انما فهم من الاعراب ان من لفظ الاعراب الذي ذكره  
المصنف في التعريف او الذي زاده المصنف قوله فافهم المراد بوجه الامر بالفهم  
كون الواسطة نكرة فيكون الواسطة اعم من المعاني الحفية والمشبّهة التامة  
ومن المجازة والاتصال فمحتاج الى ذكره ليخرج يا والكلام في مثل خلاص  
وقيل قوله ولولا ان لم يكن الاعراب مذكورا او لم يذكر الاعراب لم يفهم  
كون المراد بهما ما ذكره قوله فافهم لعله اشارة الى رد هذا الجواب بانه قادم  
اريد بالواسطة المعنى الذي لم يدخل يا والكلام في نفس الامر في التعريف  
والكلام انما هو باعتبار نفس الامر وقيل قوله فافهم اشارة الى التبيين  
على دقة ما ذكر وقال صاحب منافع الاخبار قوله فافهم وجهه ان المصنف  
فشر الواسطة صريحا فلو لم يذكر الاعراب لعلم ان المراد ما ذكره وخرج يا والكلام  
بغير ذكر الاعراب فلا يلزم ذكره لكن لنرم ان الاشارة ترم بذكره ان يذكر المصنف  
الاعراب في التعريف او يذكر قيد من الاعراب او يذكر المصنف قوله من الاعراب  
او يذكر لفظ الاعراب الدور المردود وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه  
توقفاً تقدمياً لذكره متعلق بقوله لزوم الدور وعلة له العاقل في تعريفه  
ان الاعراب وهو شيء جاء من العامل يختلف به آخر المطر فيما بعد في الباب  
الثالث فذكر الاعراب في تعريف العامل يستلزم الدور اذا العامل مذکور  
في تعريف الاعراب كما يجب فيما بعد فيوقف معرفة العامل على معرفة الاعراب  
ومعرفة الاعراب على معرفة العامل فيلزم تقدم الشيء على نفسه في حصوله  
قبل حصوله او فذكر الاعراب في تعريف العامل يوجب الدور لان العامل مذکور  
في تعريف الاعراب فيوقف علمه على علم العامل فلو علم العامل به لزم توقف علم العامل  
فيلزم تقدم الشيء على نفسه قال بعض الحكماء قوله لكن لزوم الدور وجهه ان الاعراب  
لما جعل قيداً في تعريف العامل فيوقف معرفة العامل عليه وقد اخذ العامل في تعريف  
فلزم التدقق من الجانبين الا ان يقال ان ولكن يجوز ان يقال في الجواب ان هذا

٢٤٢  
ان هذا ان تعريف العامل هنا بما اوجب بواسطة كون اخر الكلمة على وجه مخصوص  
لفظ من منسوب الى اللفظ يعني تعريف لفظه يقصد به انما تعريف اللفظ  
تعيين صورة حاصلة ان تعيين الصورة مع بين الصور الى صفة في الذهن ليعلم  
ان اللفظ موضوع بانها لا تحصيل صورة غير حاصلة كما في التعريف الحقيقي والتبيين  
وتمييزها ان ويقصد ايضا تمييز هذه الصورة الى صفة عما ان افرادها الى صفة  
التي عداها ان جاوزت تلك الافراد هذه الصورة الى حاصلة التي عينت من بين  
افرادها الى صفة فتد كبر الصير في عدا باعتبار لفظ ما قال عمر التوقادك  
مع من اساعدي في تعريف اللفظ ما انبأ عن الشيء بل لفظ اظهر عند السامع  
من اللفظ المسؤل عنه مرادف له كقولنا الغضنفر الاسد لم يكون الاسد  
عنده اظهر من الغضنفر منق من قبيل التصديقات لان المقصود منه تعيين الصورة  
من بين الصور الى صفة في الذهن ليعلم ان اللفظ موضوع بانها لا تحصيل  
صورة غير حاصلة كما في التعريف الحقيقي والتبيين فتد احضار صورة  
حاصلة في الخزانة بان زالة الغفلة عند البينة ما ناسب منه الاصل لم يعرف  
البينة قبله والتعريف لا زالة الغفلة وقال الكندي في حاشية العصم التعريف  
ثلاثة اقسام لفظية ورسمية وحقيقية فاللفظ ما يكون لفظا او مخ من المصنف  
عند السامع وان كان الامر بالعكس عند غيره مثل ان يقول القود القصص  
وتظهر تعريف اللفظ فقط دون المعنى ولذا سمي لفظيا وهذا هو الذي يتعلمه  
اهل اللفظ والرسمي يكون بالعارض واللوازم كقولك الانسان الحيوان  
الضاحك والفرض منه تعيين المفردات وتمييزها عن الاعيان والحقيقي  
ما يكون بجميع الذاتيات مثل قولك الانسان الحيوان الناطق والكلمة اللفظ  
الموضوع للمعنى المفرد والفرض منه معرفة الحقائق الموجودة بقدر الطاقة  
البشرية انتد كلامه ملخصا قال البصير قد يقصد به تعيين صورة حاصلة في الذهن  
لا تحصيل صورة غير حاصلة وتمييزها ان ويقصد ايضا تمييز الصورة الحاصلة  
عما ان من الافراد التي عدا ان جاوزت تلك الافراد ان الصورة الى صفة فينجوز فيه  
ان في التعريف اللفظي التفاضل ان ذكر احد شي في تعريف الآخر والآخر في الآخر  
فوالقصاص القود والقود القصاص قتل من قتل من قتل

والمراد من الحيوان الناطق



عمداً من غير خطأ فلما جاز ذكر القود في تعريف العصاص والعصاص في تعريف القود  
 يجوز ذكر الأعراب في تعريف العامل والعامل في تعريف الأعراب إذا كان في الأمر كذلك  
 فلا دور في فلا يلزم الدور وإنما يلزم الدور أن في الحال  
 والثالث لو كان هذا في تعريف العامل بما ذكر تعريفاً شاملاً في منسوبة  
 إلى الاسم كتعريف الماوية الاعتبارية التي يجوز اجزائها باعتبار تركيبها  
 ثم وضعنا لهذا المركب اسماً كالصرف والنحو كذا قاله عمر التوادي يقصد به  
 أن بالتعريف الاسمي صفة لقوله تعريفاً شاملاً تحصيل الصورة من الصورة الغير  
 الكاملة قال صاحب الايضاح في التعريف الاسمي وهو ما لا يكون أفراد المعرف  
 موجوداً في الخارج كتعريف الكلمة والتعريف الحقيقي فهو ما يكون أفراد المعرف  
 موجوداً في الخارج كتعريف الانسان وقال السيد السند والتعريف اللفظي  
 جاز في الفعل والحرف أيضاً كقولك ضربت في الأرض اسماً فرت وصليت المسجد  
 في في واما التعريف بحسب الاسم فهو كالتعريف بحسب الحقيقة في الشئ لا الجريان  
 اللفظي معاني الاسماء اذ لا بد منها من ملاحظة المعنى اجمالاً ثم يتوجه الى الصورة  
 تفصيلاً وذلك انما يكون في المعاني المستقلة بما لمعنومية دون معنى الحرف لعدم استقلاله  
 بالكلية دون معنى الفعل لا استتماله على ما يستقل في النسبة المحصورة بالمعروف  
 بينهما ان التعريف بحسب الحقيقة تحصيل صورة ما في وجوده في الخارج اما باللفظ  
 او بوجهه والتعريف بحسب الاسم تحصيل صورة ما يعلم وجوده سواء عدمه اولا  
 انتهى كلامه اقول الاول يكون للماهية الحقيقية والثاني للماهية الاعتبارية  
 كذا قاله هذه افندي قال بعض المحققين قوله الا ان يقال في الجواب ان هذا  
 التعريف للعامل تعريف لفظي يقصد به ان بالتعريف اللفظي تعيين صورة  
 حاصلة في الذهن قبل التعريف وتمييزها من الصور الحاصلة عما عداها  
 ان عن غيرها فيكون المعرف معلوماً قبل التعريف اللفظي وحاصلاً وانما التعريف  
 للاختصاص وتمييزه عن غيره فلما كان معلوماً قبل التعريف لا يلزم من ذكر  
 في التعريف دور اذ لم يتوقف معرفته على التعريف فيجوز فيه ان في التعريف اللفظي  
 التناكس بان يجعل المعرف تعريفاً والتعريف معرفاً نحو ان يقال العصاص القود  
 وان يقال القود العصاص ولهذا قال الجوهري في مكتب العصاص القود في مكتبة  
 العصاص

العصاص فلا دور في فلا يلزم الدور وانما يلزم الدور لو كان هذا في  
 تعريف العامل بهذا تعريفاً شاملاً يقصد به ان بالتعريف الاسمي  
 تحصيل الصورة وتمييزها ابتداءً بهذا التعريف وقال البعض قوله هذا العصاص  
 والقود والعناصر من تحصيل التناكس وفي ضمنه تمثيل التعريف اللفظي فلا دور  
 في فلا يلزم الدور وانما يلزم الدور ان في الحال  
 من قبيل دخول ان المحفظة على حرف الشرط عند قوله تعالى ان لو كانوا يعلمون  
 صريحاً ان في الثالث لو كان هذا ان تعريف العامل تعريفاً شاملاً يقصد به  
 تحصيل الصورة الغير الحاصلة وقال بعض الاستيلاء قوله فلا دور في فلا يلزم  
 لزوم الدور وانما يلزم الدور ان في الحال  
 ان تعريف العامل بما ذكر او هذا التعريف للعامل لا يصلح ان في التعريف الاسمي  
 اولاً ان يكون تعريفاً شاملاً لان معرفة العامل علة لقوله لا يصلح او لعدم الصلاح  
 قال في هذه قوله لان معرفة العامل متعلقة بقوله لا يصلح وعلته لعدم صلاحية  
 تعريف العامل للتعريف الاسمي لا تحصيل من لا تحصيل معرفة العامل في الاشياء  
 الا تحصيل معرفة جميع اقسامه في العامل وكيفية اعمالها من معرفة كيفية  
 اعمال اقسامه من الرفع والنصب والجر والجرم وشراطينها من معرفة شرائط  
 اعمالها لان المبتدئ اذا اراد ان يعرف ان ضارباً مثلاً من افراد العامل  
 وعرف من هذا التعريف لم يتيسر له معرفة كماله ما لم يعلم انه امر على  
 من المتعدي من رفع العامل وينصب المفعول اذا اعتقد على احد الاشياء الستة  
 واريد به الحال او الاستقبال اذ ليس له تقدم بالفعل بل انما يحصل هو في  
 في معوله بعد وجوده عليه في الاستقبال وهو خلاف المقصود لانه هو المعرفة  
 بالتعريف والاذعان ثم الاستقبال والاعمال على وفق اهل الكتاب وقس عليه  
 سائر الافراد كذا قاله الخارج في حاشية الامتحان كما صرح به ان بان معرفة  
 العامل لا تحصيل الامعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشراطينها  
 او بعدم حصول معرفة العامل في الاشياء الامعرفة جميع اقسامه وكيفية  
 اعمالها وشراطينها او بحصول معرفة العامل معرفة جميع اقسامه وكيفية  
 اعمالها وشراطينها او بهذا الدليل وهذا ان معرفة العامل في ان في صرح المصنف  
 به في الامتحان ان في كتابه الامتحان حيث قال ونقص تعريف العامل  
 لان معرفة العامل لا تحصيل الامعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشراطينها



اقول ليس هذا تعريفاً لفظياً الذي يشتمل ارباب اللفظ والمقصود منه  
 تعريف اللفظ فقط دون المعنى لظهور كونه مفهوماً اصطلاحياً اتفق النحاة  
 عليه فيكون تعريفاً اسماً يقصد به تفصيل الصنعة ويصلح له اذ لا يلزم من  
 معرفة جميع اقسام الحرف على التفصيل كما هو ظاهر المقتضى من الامتحان  
 كيف ولولزم ذلك لم يكن تعريف الشيء اصطلاحاً لكان بل اللانم فيه  
 العلم الاحتمالي يعني يوضح للعامل بالقياس الى افراد مفهوم كل محمول  
 على كل افراد العامل فيعرف فيه وهذا هو المراد بما ذكره في الامتحان لظاهره  
 فالسؤال باق على حاله بل الجواب فيه ان يقال ان هذا القيد الاخير ليس  
 جزءاً من التعريف لتمامه به وانه بل زيد بقصد زيادة الايضاح واما تقبل المص  
 بظاهر هذا القول لتترك البيناً وتترك العامل فاقناعي لا تحققي  
 لان لكل مقام مقال فلا يكون سنده للشارح كذا قال بعض المحققين  
 وقل الاضراً قول لا يلزم الدور ولا يحتاج الى هذا الجواب بل مقتضى  
 من الاعراب خارج عن التعريف بحيث لو لم يذكر يتم التعريف بلا نقص لانه  
 جزء لو ذكرتم والا فلا قدوة وتفصيل الفرق الى جواب سؤال مقدر  
 كانه قيل في ابي كتاب ذكر تفصيل الفرق بين التعريف الاسمي والتعريف  
 اللفظي فاجاب عنه بقوله وتفصيل الفرق بين التعريف الاسمي وبين التعريف  
 اللفظي قوله وتفصيل الفرق مبتداً وخبره قوله قد كونه في الامتحان  
 في بحثه تعريف الكلمة وقوله ايضاً اري ذكر ان معرفة العامل لا تحصل  
 الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وسر المظهر او كما ذكر عدم حصول  
 معرفة العامل بشيء من الاشياء الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها  
 وسر انطباعها قال المصنف في الامتحان في تعريف اللفظ ما يقصد به تمييز صورة  
 حاصله حق ذلك التعريف ان يكون مراد في اوضح من المعروف عندنا في طلب  
 فهو والتاكيد عند القصاصة القول قال لم يوجد ذكره في لا يقصد به تفصيل  
 بل تعيين المعنى فهو في حكم المفرد فيوصف بالترادف تبعاً وهذا في تعريف اللفظ  
 فقط فلما سمي لفظياً ويشتمل ارباب اللفظ والتعريف الاسمي ما يقصد به  
 تفصيل صورة حق ذلك التعريف ان يكون في المعنويات اللفظية والاصطلاحية  
 فامر بها سهل فان اللفظ اذا وضع في اللفظ او الاصطلاح لمفهوم مركب فاما  
 كانه داخل فيه كان ذاتياً فتعريفه به يسجداً بحيثاً وما كان خارجاً عنه كان

فانه ان التام هنا مقام الفكر في الامتحان  
 في الفرق وادانها بغيرها لفظاً عام

كان عرضياً وتعريفه به رسمياً بحيثاً فتعريفها في غاية السهولة انتهى كلام  
 ملخصاً وهذا غاية تفصيل الفرق بينهما وفقك الله وفق من التوفيق  
 وهو جعل الله فعلها به موافقاً لما يحبه ويرضاه بمطالعته  
 بمطالعة الامتحان او بمطالعة تفصيل الفرق بينهما وهذه الجملة صريحة مستقلة  
 في معنى الاشياء ومجانبة النسبة على طريق الاستقارة المبرحة الاصلية والتهنية  
 بان يشبه النسبة الانشائية الكائنة في ليوفقت بالنسبة الاخبارية الكائنة  
 في وفقك الله في تحقق الوقوع فهذا التبيين استقارة اصلية عند المحققين  
 ثم استقلت الصيغة الموضوعية للنسبة الاخبارية اعني وفقك الله في النسبة  
 الانشائية اعني ليوفقت فهذه الاستقارة تهنية والثبوت في العدول عن الحقيقة  
 الى المجاز والاستقارة اما التفاضل كانه دعي ولا يجب وتحقق وقوعه ومضى  
 واما اظهار الرغبة والحرص على وقوعه كانه كمال حرصه بخيل وقوعه فبشر  
 بالمأخض واما الاحتراس عن صورة الامر لانها اشارة الادب مع الله تعالى  
 كذا قاله عمر التوقادي في مثله قال بعض الافاضل قال المراد من الكامل شبه  
 النسبة الغير المتصفة بالمطابقة واللامطابقة بالنسبة الاخبارية في المطابقة  
 اشارة للتفاضل او لاظهار الحرص على التمييز الفعلي وهو وفقك الله باعتبار النسبة  
 في ليوفقت استقارة مبرمة تهنية فان قيل ما يقول السيد السند لمثل هذه  
 الاستقارة قلنا ان مثل هذه الاستقارة عنده شبه الغير الكامل بالحاصل  
 في تحقق الوقوع تفاؤلاً وحرصاً ولما كان المراد بالواسطة او لما كان علم المعرف  
 الذي التفتيش له اراد ان يبينه فقال والمراد بالواسطة او لما كان علم المعرف  
 يتوقف على علم تعريفه وعلم التعريف يتوقف على علم كل جزء من اجزائه اراد المصنف  
 ان يبين بعض الاجزاء فقال والمراد بالواسطة اقرأ قوله مقتضى بالكسر  
 اربكس ما قبل الياء مع صيغة اسم الفاعل من باب الافتعال الاعراب ارب  
 موجب وطالبه واصله المقتضى الى الاعراب من قبيل اضافة الصفة الى مفعولها  
 قال صاحب الافتتاح اعلم ان العامل غير مقتضى الاعراب لان المقتضى له غاية بصير  
 العرب قابلة له وثبت له صلاحية لقبول الاعراب كالفعلية والمفعولية والاضافة  
 والعامل ما اوجب الاعراب كلفه في نفي زيد فان نفي هو الموجب للكون آخر زيد على هذه الحركة  
 قال امامه لا يوجب قوله والمراد مبتدأ وقوله بالواسطة متعلق به وقوله مقتضى الاعراب بهيئة العامل

والاعراب في اللفظية والاصطلاحية  
 والاعراب في اللفظية والاصطلاحية



مضاف الى مفعوله خبر للمبتدأ والجملتين جواب لسؤال مقدر نشأ من قوله  
 بواسطة فكانه قيل ما المراد بالواسطة فاجاب بقوله والمراد بها مقتضى الاعراب  
 اس بعد المفعول القائم بالمفعول حاصل من ورود العامل عليه ومن تعلقه به ويتقضى  
 ذلك المفعول كون آخر الكلمة المعنوية معزبا عن الاعراب والى ذلك المفعول يخرج  
 اذا كان المراد بالواسطة مقتضى الاعراب فيخرج بها من مقتضى الوصل عن التعريف  
 عن تعريف العامل ما في على يخرج اس العامل الى لا يعمل تلك العوامل فينكر الضم  
 في لا يعمل باعتبار لفظها بالاصالة بل على بل على الاصل اس بواسطة العمل على العمل  
 الاصل لا بواسطة مقتضى الاعراب فيخرج هذا لا يريد ما قيل ان يخرج قوله فيخرج  
 على والمراد بالواسطة مقتضى الاعراب لا يصح ومن ادعى انه يصح فيلحق بالمتحيز  
 المطبق انتهى و لو كان المراد بالعامل ههنا ما يعمل بالاصالة فيخرج عن التعريف  
 ما لا يعمل بالاصالة بل على الاصل ولو قدم هذا على قوله والمراد بالواسطة  
 مقتضى الاعراب لكان احسن قال قصب زاده والمراد بالعامل ههنا لذاته فلا يريد  
 السؤال بالحروف الجارية الى لا يعمل لانهما لا تعمل لذاتهما بل لامر عارض  
 كالحل كما سنبينه ان شاء الله تعالى انتهى كلامه قال البعض قوله بالعمل على الاصل  
 اس بطريق العمل على العامل الاصل قوله من الحروف الجارية الزائدة بيان لما في قوله  
 ما لا يعمل او بيان لما لا يعمل بالاصالة وحلت الزوائد في العمل على الاصل للاشتراك  
 في الصورة ومقتضى معانيه فيها بغير من التأويل ومثل رب اس ومن مثل رب  
 عمل رب على الزوائد للاشتراك في عدم الافضاء او على الاصل للاشتراك في افادة  
 المفعول وفاقا لمثل رب ليعلم ان له نظيره في عدم التعلق وعدم الافضاء وكذا خلا  
 وعدا ولولا ولعل ومن المضاف بالاضافة اللفظية وحمل المضاف بالاضافة  
 اللفظية في العمل على المضاف بالاضافة المعنوية لان المضاف بالاضافة اللفظية فرع  
 بالاضافة المعنوية فيعمل الفرع في العمل على الاصل ومن ان بكرة المهزلة وسكون النون  
 حرف شرط جازع حقه الدخول في المضارع اذا جازم من خصوصياته فان دخل في المضارع  
 عمل في حمله نحو ان ضربت وتقبل ضربتك واقتل ومن ان بفتح المهزلة وسكون النون  
 حرف مصدر في حقه الدخول في المضارع ايضا اذا التام من خصوصياته ايضا فان دخل  
 في المضارع عمل في حمله النصب نحو اعجب ان ضربت وتقبل الدخول في حقه ان وان  
 الواقع موقع المضارع وحمل العمل على ان وان الدخول في المضارع للاشتراك في الصورة والحرف  
 قال المصنف في الباب الثاني ان المضاف اذا وقع بعد الجازم شرط وجب ان يحكم على حمله بالجزم لظهور ذلك

او الحرف

الاضاف الى المضاف

في المصروف نحو ان ضربت وتقبل ضربتك واقتل واذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على حمله  
 بالنصب لظهور ذلك الاعراب في المصروف ايضا نحو اعجب ان ضربت وتقبل فان ضربت  
 في المثال الاول مجزوم محلا لوقوع موقع تقرب المجزوم شرطاً وضربته مجزوم محلا  
 لوقوع موقع اضربك المجزوم جزاء وضربته في المثال الثاني منصوب محلا لوقوع موقع تقرب  
 المنصوب لفظه قوله فيكون تغريع على خروج ما ذكره قال البعض قوله فيكون تغريع  
 على يخرج المذكور اس فيكون تعريف العامل تعريفاً خبرياً يكون للعامل الاصل  
 وقوله فيلزم تغريع على التغريع وهو جعل شيء عقيب شيء لاحتياج اللاحق  
 الى السابق قوله كون ذكرها في عمل يلزم والذكر مصدر مضاف الى المفعول وفي عمله  
 متروك اس ذكر المصنف المذكورات في العمل بالمثل او ذكر المصنف المذكورات  
 او ذكر المصنف الامور المذكورة في العمل بالمثل فيما ظن ان ذكرها اس في الموضع الذي  
 سيأتي اس ذلك الموضع قوله استطراد اس تبعاً للاصل خبر الكون والاستطراد  
 هو ان يكون التكلم في صدق من الكلام فيسبح له فن لا ضربتاً به خارج عما هو  
 بصدده كما اذا كنت في وصف زوبان رجل مثلاً كذا وكذا ثم سبحت حديث  
 من مثلاً عمرو فتقول وعلى ذكر عمرو فانه رجل من مثلاً كذا وكذا ثم ترجع  
 كلامك الاول كذا قاله هذه اخذ قال السيد في تعريفاته الاستطراد وهو  
 الانتقال من معنى الى معنى آخر متصل به لم يقصد بذكر الاول التوصل الى ذكر الثاني  
 وقال السيلكون في حاشية التصورات ان الاستطراد ما لا يكون مقصوداً ذكره  
 اس فيلزم ذكرها فيما سيأتي لانه قصد بل بتبعية الاصل مع كونه اس مع كون ذكرها  
 من مقاصد الفن متعلق بالاستطراد او علالة عليه قال البعض قوله مع كونه  
 وهو تقوية للسؤال عن التعريف اس مع كون ما ذكره في العمل بالمثل من مقاصد الفن  
 اس في النحو ولزاد اس المصنف في تعريف العامل بعد قوله عن المصنف طرف لزيد  
 من الاعراب يدل من قوله او مقول القول او حمل عليه مراد لفظه لفظي به كذا  
 اس ولزاد لفظ او حمل عليه بان يقول هكذا على وجه مخصوص من الاعراب او حمل عليه  
 فيكون او حمل عليه معطوفاً على اوجب والضمير في عليه راجع الى ما في قوله ما اوجب  
 لاصاب جواب لو اصله لا صوب نقلت فتحه الواو الى الصاد ثم قلبت الواو  
 الف لتكون سكون ما قبلها غير اصله فصارت لاصاب اس للاختار المصنف في تعريف  
 الصواب اس في تعريف الصحيح لان الصواب يأتي بمعنى الصحيح كما يأتي الخطا بمعنى السقيم



كذا قاله العصم اولي لم يلزم الاصابة الى المطالب الصحيح وهو عدم خروجها  
 عن التعريف قال الاستاذ قوله ولو زاد ان المصنف بقوله ان المصنف  
 من الاعراب او حمل عليه لاصاب لانها حينئذ لا يخرج عن التعريف كذا ان الحكم  
 كذا يعني مثل ذلك الاعتراض اعترض ان المصنف يعني سئل فاطلاق السؤال  
 على الاعتراض مريحا او كناية باعتبار ان فيه معنى الاستغناء كذا قاله ده افندي  
 في الامتحان ان في الكتاب المستثنى باسم الامتحان قال البعض قوله كذا اعتراض  
 في الامتحان ان الاعتراض المصنف فيه والافرض منه تقوية للسؤال على تعريف  
 البيضاء وى متعلق باعتراض حرف الجر الجار مع المجرور ظرف مستقر حال  
 من التعريف لان الجار والمجرور اذا كانا ما قبله معرفة يكونان حالا واذا كانا  
 نكرة يكونان مفعولا كذا قاله عمر التوقادي وقيل خبر مبتدأ محذوف ان هذا يعني به  
 تعريفي البيضاء وى او صفة للتعريف بتقدير المتعلق معرفة ان الكائن حرف الجر  
 قال البعض قوله حرف الجر متعلق بالتعريف قال المصنف فيه وهذا التعريف  
 ان تعريف حرف الجر ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى الاكم ولو تقدير  
 لا يتناول الزائدة ولا مثل رب فليكون هذا كذا لا يصلح فيلزم كون ذكر غير الاصطلاح  
 استطرادا مع كونه من مقاصد الفن ولو زاد او حمل عليه لاصاب انتهى كلامه  
 قوله وهذا التعريف مبتدأ وقوله لا يتناول الزائدة خبره ويمكن ان يقال جواب  
 من طرق المصنف ان يمكن الجواب بان يقال انه ان المصنف اشار بضم زائدة  
 الى الخطا طرقتها ان المذكورات مما يخل بالمثل او المحولات المذكورة او الامور  
 المذكورة مما يخل بالمثل بان احراجها بيان لطريق تلك الاشارة ان بان اخرج  
 ان المصنف لتلك المذكورات عن التعريف ان عن تعريف العامل وفيه نظرا  
 لانه لا بد ان يكون لها مفعول لا يخرج عن مقتضى الارتكاب للاشارة المذكورة تخلف  
 غير مفعول ولو زاد او حمل عليه لاصاب وبان ادخلها ان المذكورات في التقسيم  
 ان في تقسيم العامل كما ان التقسيم الذي يحج ان ذلك التقسيم الجار والمجرور  
 ظرف مستقر خبر مبتدأ محذوف ان هو كذا او الكاف لهم معنى المثل خبر مبتدأ محذوف  
 ان هو مثل ما ويحي فعل مضارع فاعله مستتر محتمل راجع الى ما الذي هو عبارة  
 عن التقسيم كما اشارنا اليه آنفا والجملة صفة ما او صلة وهذا ان الجواب  
 بقوله

او يقال ان الجواب بان

بقوله ويمكن او الجواب المذكور مفهوم من كلامه ان من كلام المصنف في الامتحان  
 في بحث المجرورات في اوله عند الكلام على تعريف الاضافة ومفاد كلامه ولما انتفت  
 الاصابة في اللفظية ذكرها البيضاء وى على وجه يشعر بالخطا طرقتها عن المصنف  
 بان اخرجهما عن التعريف وادخلها في التقسيم انتهى كلامه فتأمل الجار مع المجرور  
 ظرف مستقر حال من الكلام وقيل خبر مبتدأ محذوف ان هو كذا يعني به كلام المصنف  
 في الامتحان او صفة للكلام بتقدير المتعلق معرفة ان الكائن في بحث المجرورات  
 وهو قوله ان مقتضى الاعراب تفسير لرجوع منه وهو قوله في الاسماء ظرف مستقر  
 حال من المبتدأ لانه في عمل حكم لا شتماله على علامة الفاعل او لكونه مثا بها  
 بالفاعل في كونه مبتدأ اليه مرفوعا قال امام الايوب وقوله في الاسماء  
 ظرف مستقر حال من المبتدأ لكونه عبارة عن التوارد وقال سيد المحققين في هو  
 شرح المفتاح وقد هو زجاعة من النجاة الحال من المبتدأ وقد قال سيد  
 في قول التخصيص الفصاحة في المفرد خلوصه ولا يحسن جعل الظرف حالا لمفرد  
 من المبتدأ بناء على جوازها منه على تأويل لان المقصود تفسير فصاحة  
 لا الفصاحة حال كونها في المفرد وان كانه الحال واحد انتهى والمقصود وهنا  
 بتبيين مقتضى الاعراب في الاسماء والافعال لا المقتضى حال كونه في الاسماء والافعال  
 وان كان الحال واحد قال صاحب فتح الاسرار قوله في الاسماء حال من المبتدأ  
 على ما ذهب اليه ابن مالك من جواز الحال من المبتدأ او جواز تأويله بما هو  
 مفهوم من الكلام ان حكمت عليه ان على المقتضى حال كونه في الاسماء والفاعل  
 حال كونه في الحال معنى الفعل ان معنى التصنيع للفعل وهو بثبوت الخبر للمبتدأ  
 وهو معنى ثبوت لا معنى الفعل الذي هو تاسع عامل القياس المفهوم صفة  
 لانه اكتسب التعريف من المضاف اليه المصنف باللام فيكون صفة له من جهة الخبر  
 وهو التوارد متعلق بالمفهوم اليه ان الى المبتدأ لا عامل في الحال لان كون العامل  
 المفهوم الذي يخل في المبتدأ والخبر عاملا في الحال لا يقول احد من المتقدمين والمتأخرين  
 وما يقال من ان العامل في ذى الحال هو العامل في الحال ليس بكلي بل اكثر من  
 واختلاف عامل الحال وذيها جائز عند من جواز الحال من المبتدأ فلا يرد ان العامل  
 في ذى الحال العامل المفهوم وهو المبتدأ والعامل في الحال معنى الفعل وهو الثبوت  
 المفهوم من جهة الخبر الى المبتدأ فلا يكون العامل فيه عاملا فيها فلا يكون موافقا لقول

ان الجواب بان  
 ان الجواب بان  
 ان الجواب بان



من ان العامل في ذي الحال عامل فيها لكن يرد ان معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر  
 الى المبتدأ لا يصلح ان يكون عاملا لعدم وجود لفظ يدل عليه في الذكر  
 او التقدير فيلزم حينئذ جعل الظرف معولا من غير عامل ولو سلم كونه عاملا  
 فيلزم ان يكون العامل المعنوي ثلثة ثلثها المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ  
 مع ان العامل المعنوي مخصص في الابتداء في المبتدأ والخبر والتجوز في المضارع  
 او ظرف له عطف على حال من المبتدأ او ظرف لفقد متعلق لذلك المعنى ومنقول  
 له وهو ان يكون قوله في الاسماء ظرفا لذلك المعنى اظهر من كونه حالا لان فيه  
 جزالة المعنى وسلامة عن السؤال الذي يرد على كونه حالا من المبتدأ  
 قال بعض المحققين قوله او ظرف عطف على حاله ان ذلك المعنى المفهوم  
 من نسبة الخبر الى المبتدأ وهو ان يكون ظرفا له اظهر من كونه حالا لان المقصود  
 ههنا تبين مقتضى الاعراب في الاسماء والافعال لا مقتضى حال كونه في الاسماء  
 والافعال فيكون في كونه ظرفا جزالة المعنى لانه كونه حالا انهم قال بعض الكل  
 قوله في الاسماء حال من المبتدأ عند من جواز الحال من المبتدأ وهو سبويه  
 واتباعه والعامل في الحال معنى الفعل وهو الثبوت الذي هو النسبة الحكمية  
 بين المبتدأ والخبر المفهوم صفة المعنى من نسبة الخبر اليه ان الى المبتدأ قوله  
 او ظرف له عطف على حال من المبتدأ او ظرف لذلك المعنى المفهوم من نسبة الخبر  
 الى المبتدأ وههنا افعال ثالث وهو كونه ظرفا مستقرا خبر لمبتدأ مخذوف او هذا  
 في الاسماء لكن الشارح لم يتعرض له لعدم سلامة عن الحذف والسلامة من الحذف  
 وهو ان يكون ظرفا له اظهر من كونه حالا لعدم الاحتياج الى التأويل وسلامة  
 عن السؤال الذي ورد على كونه حالا وقال البعض قوله او ظرف له عطف  
 على حال من المبتدأ او ظرف لذلك المبتدأ وهو ان يكون ظرفا لذلك المبتدأ  
 اظهر من كونه حالا لان القدر بالحال من المبتدأ قول بعض النحاة منهم ابن مالك  
 ولان الضمير في الظرف راجع الى المبتدأ وهو الى مقتضى والضمير عين مرجعه  
 فكان المبتدأ هو المقتضى وهذا اسم فاعل يعمل في الظرف بلا شرط لكونه معولا ضعيفا  
 يكفيه راية الفعل مع عمل ضمير حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بشيء مبغى  
 كما يحتمل لئلا قال اسم الا يعرب وقوله في الاسماء ظرف مستقر حال من المبتدأ او ظرف

فان قيل في قوله او ظرف له عطف على حال من المبتدأ او ظرف لذلك المعنى المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ او ظرف لذلك المعنى المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ

او ظرف لفقد متعلق بالنسبة اليه بين المبتدأ والخبر انهم وقال بعض الشراح  
 قوله في الاسماء حال من المبتدأ او ظرف لفقد متعلق بالنسبة الحكمية والكلامية  
 بين المبتدأ والخبر انهم قاله السيلكون في حاشية عبد القادر ان النسبة عبارة  
 عن الثبوت في المبتدأ والانتفاء في الخبر وفي صفة المدلول قوله وهو مبتدأ وخبره  
 قوله توارد المعاني والمعاني مجرورة بصفة المعاني بتأويلها بالمعنى فتكون المعاني بذلك التأويل  
 فاعلم المختلفة مجرورة بصفة المعاني بتأويلها بالمعنى فتكون المعاني بذلك التأويل  
 مفرد فحصل المطابقة بين الصفة والموصوف ان توارد جماع المعاني المختلفة  
 عليها ان على الاسماء قوله او كل واحد تفسير لتوارد المعاني المختلفة عليها  
 واشارة الى ان جمع المعنى باعتبار الانواع كما يشتر به التقصيف بالمتنوعة  
 لا الافراد قوله من الفاعلية والمفعولية والاضافة بيان لكل واحد وقيد  
 واراد بالفاعلية والمفعولية كون الشيء فاعلا ومفعولا لان حرف النسبة  
 يجعل اسم الفاعل بمعنى المصدر قال عبد القادر فالاول ان يقول والاضافة  
 اليه لان الاضافة شاملة للطرفين ومقتضى الخبر كونه الاصل مضافا اليه لا مضافا  
 قوله حقيقة او حكما قيد لكل واحد من الفاعلية والمفعولية والاضافة فتوجيه  
 التقييد بان يقال كل واحد من الفاعلية ان يكون الشيء فاعلا حقيقة كالفاعل  
 الاصل او حكما كالمحركات اليه والمفعولية ان يكون الشيء مفعولا حقيقة  
 كالمفعول المحرك الاصلية او حكما كالمحركات اليه والاضافة ان يكون الشيء  
 مضافا اليه حقيقة كالاضافة المعنوية او حكما كالاضافة اللفظية فانها فرع  
 كذا قال ابي حنيفة في سلمه البارى قال بعض المحققين كجاء قوله حقيقة او حكما تميم  
 لكل واحد من الفاعلية والمفعولية والاضافة او سواء كانت الفاعلية حقيقة  
 كالفاعل الاصل او حكما كغائب الفاعل فانه زيد في ضرب زيد حين كونه مفعولا  
 مفعولا به حقيقة واذا كان الفعل مجهولا وقيل ضرب زيد خرج عن كونه مفعولا به  
 وصار في حكم الفاعل وكفيعول باب اعطيت فانه فاعل حكما لان فيه معنى الفاعلية  
 لانه عطا او اخذ واذا كان الفعل مجهولا وقيل اعطيت زيد خرج عن كونه مفعولا به  
 وقال بعض الافاضل قوله حقيقة او حكما تميم لكل من الثلاثة او سواء كانت الفاعلية  
 حقيقة كالفاعل مطلقا او سواء كان فاعلا اصليا او نائباعنه او حكما كالمبتدأ والخبر  
 وغيرهما او سواء كانت المفعولية حقيقة كالمفعول المحرك او حكما كالمحركات اليه وغيرهما

فان قيل في قوله او ظرف له عطف على حال من المبتدأ او ظرف لذلك المعنى المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ او ظرف لذلك المعنى المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ



وسواء كانت الاضافة حقيقة كالاضافة مطلقا او سواء كانت لفظة او  
معنوية او حكما كالاضافة بمضاف وشبه المضاف وهو كل اسم لا يتم معناه  
الا بانضمام امر اخر اليه مثله في باب المتناهي نحو يا خير من زيد وجه المضاف  
بينهما من حيث ان الاول عامل في الثاني لانه مضاف لا يخلو اما ان يجعل متصلا  
لزيد او يجره فان كان الاول كان زيد مع الجار في موضع المفعول به مثله  
في مررت بزيد وان كان الثاني كان اظهر لان الثاني قد انجز بالاول  
انجزار المضاف اليه كذا في صاحب الافتتاح وقال المصنف في الامتحان بولم  
المضاف بالمضاف اليه كذا في صاحب الافتتاح وقال المصنف في الامتحان بولم  
اراد البينا وي شبه المضاف لم اتصل به شيء من تمام مفعول لم غويا حسنا  
وجهه و يا خير من زيد او نعت له غويا حلما لا يتجمل او ظرف غويا لا يخلو  
ذات غير ان انتهى كلامه قال الفاضل العفيم في حاشية الجاني فاعرف ان شبه المضاف  
في باب المتناهي العامل فيها بعده وقال الاستاذ قوله حقيقة او حكما تعميم  
لكل واحد من الفاعلية والمفعولية والاضافة فتدبر التعميم بان يقال  
كل واحد من الفاعلية او يكون الشيء في علا حقيقة او حكما يشمل المضاف  
بالفاعل او حكما كالمبتدأ والجبر وهم كائن ما ولا المشبهتين ليس وجبرا  
بالفاعل او حكما كالمبتدأ او حكما لا حقيقة او حكما لا يشمل  
التي لنق الجنب وغيرها والمفعولية او يكون الشيء  
الملحقات به ايضا كالحال والتمييز والمستثنى وغيرها والاضافة او يكون الشيء  
مضافا اليه حقيقة او حكما لا يشمل زيد في مررت بزيد كي يشمل غويا  
في غلام زيد قال الفاضل الجاني فان مررت مضاف الى زيد بوساطة حرف الجبر  
لفظ انتهى فيكون زيد مفعولا مضاف اليه لمررت حكما واذا كانت الاضافة  
بنفسها مصدرا لم ينجح الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية  
واصلها اضيافا بكسر الهمزة وسكون الضاد نقلة فتحة الياء الى ما قبلها  
ولما انفتح ما قبلها وكانت في الاصل متحركة قلبت الياء فاجتمع الفان اولهما منقلبة  
عن الياء وهي عين المصدر وثانيها زائدة وهي الف افعال فحذف الالف الاولى  
الى هي العين فبقيت الالف الزائدة فيلزم التاء كالمعوض عن الياء وقيل ان المحذوف  
الالف الزائدة كما قاله الفلاح في مثله وفهم من شرح المقصود انه حذف الفاء الجوف  
عند الاخفش لان تغييرها مطروء بخلاف تغيير الف الزائدة والالف المصدر عند سيبويه  
لانها زائدة فحذفها اولى من حذف الاصل وعوض عنها التاء وقال عز الملة والدين  
في نظيره

في نظيره والمحذوف عين الفعل عند ابي الحسن الاخفش لان تغييره مطروء  
بخلاف تغيير الف الزائدة وحق العلامة ان يتفق والالف المصدر عند سيبويه  
لانها زائدة فحذفها اولى من حذف الاصل وبما تعميم يثبتون الياء فيقولون  
اضيافا وعوض عنها التاء ثم ادخل الالف واللام وقال بعض المحققين  
قوله حقيقة او حكما او سواء كانت الفاعلية حقيقة او حكما كالمبتدأ  
والجبر وغيرها وسواء كانت المفعولية حقيقة او حكما كالمفعول به او حكما  
وجبر ما التجازية وجبر كان واخواتها وسواء كانت الاضافة حقيقة او حكما  
كمررت بزيد فان الجبر ورفعه مضاف اليه حكما وقيل قوله حقيقة او حكما  
تعميم للاضافة او ان الاضافة حقيقة كغلام زيد او حكمية كمررت بزيد فان الجبر  
مضاف اليه حكما قال ابن الكاحب والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بوساطة  
حرف الجبر لفظا نحو مررت بزيد او تقديم غويا غلام زيد وقال بعض الكل قوله  
او كل واحد الخ تفسير للمعاني المختلفة اول قوله المعاني المختلفة ثم قيده بكونه  
من الفاعلية والمفعولية والاضافة سواء كانت من تبعية او ابتدائية او حال كونه  
بعضا منها او ناشيا منها وذلك التقييد للاشارة الى ان المعتبر ورود كل واحد منها  
على اسم واحد لا يجموعها لانه باطل كما لا يخفى وقال مصنفك في شرح الكافية والمعلقة  
اما الفاعلية او الفاعل وشبهه واما المفعولية او المفعول وشبهه واما الاضافة  
اليه ولم يجر شيء وشبهه ولم يقل انه لم يجر شيء وشبهه لان قولنا طالعا واما  
في يا طالعا جبلا ويا ابنا لزيد لما شبهها بالمضاف حتى نصها بكون جبلا ولزيد مشبهين  
بالمضاف اليه لا محالة لكن لم يجر شبه المضاف اليه لا مكان ان يجر بالاصالة  
اذ جبلا مفعولا به ولزيد مضاف اليه قوله كل واحد مبتدأ وجره قوله وورد ان متداول  
يشير الى ان التوارد مصدر بمعنى هم الفاعل فيكون مجازا مرسل من قبيل اطلاق  
هم المشتق منه على المشتق على من ذهب البصريين وقيل فيكون في التوارد مجازا واحدا  
ذكر المشتق منه واريه المشتق وثانيها ذكر الجزء واردة الكل ولو قال متوارد لكان  
اصوب لان اسم فاعل التوارد متوارد لا واردة على اسم واحد متعلق بوارد قوله  
من الاسماء بيان لاسم واحد ومعنى بداولة عليه تعاقيب له متناوبا او جبه عليه متعاقبا  
على طريق البدلية غير مجتمعة لتفاداه تقول جاءني زيد ورأيت زيدا ومرت بزيد فتعاقب  
لزيد مرة الفاعلية واخرى المفعولية وبعد اخرى الاضافة وتقول ضرب زيد ومرت بزيد  
وضرب غلام زيد فتعاقب لزيد مرة الفاعلية واخرى المفعولية وبعد اخرى الاضافة



وكذا في سائر الاسماء قوله بناء بالرفع والنصب ان هذا التفسير او فتراه كذلك  
بناء قال الاستاذ قوله بناء على مصحح للتفسير فلا يلزم التفرع عليه ان وانما فتراه  
كذلك بناء على ان الجمع وهو هذا الاسماء اذا قبل بالجمع وهو هذا المعاني قوله  
يقضي خبر ان ان يقتضي كون الجمع مقابلا بالجمع انقسام الاحاد الى اجمع الى الاحاد  
ان الاحاد الجمع قال صاحب فتح الاسرار وظاهر ان هذه العبارة ليست  
من انقسام احاد الجمع الى اجمع الجمع كما في فاسموا برؤسكم ان ليس واحدا  
برأسه على ان يكون لكل واحد من الخاطبين رأس واحد من الرؤوس وليس المعاني  
مع الاسماء مثله حتى يكون لكل اسم من الاسماء معنى واحد من المعاني بل يكون  
لاسم واحد معان ثلثة متعاقبة مثل ضرب زيد وضربت زيداً وضرب غلام زيد والاسماء  
كثيرة معنى واحد منها نحو ضرب زيد واكرم عمرو واهان بكر انتن وفي حاشية المطول  
و ينبغي ان يعلم ان ما ذكرنا من ان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد الى الاحاد  
لا يقتضي ان يلزم في كل مقابلة مقارنة الواحد للواحد لان انقسام الاحاد كما يجوز  
ان يكون على السواء يجوز ان يكون على التفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دوابهم  
يفهم منه ان كل واحد منهم باع ماله من الدواب فيجوز ان يكون لواحد دواب متعدة  
ولواحد دابة فقط ولذا قيل في قوله تعالى فاعلوا وجوهكم وايدكم ان غلب  
ير كل شخص ثابت بالكتاب قوله فالمقتضى الى تفرع على تفسير توار المعاني المختلفة  
عليها قال البعض قوله فالمقتضى الى تفرع على قوله من الفاعلية والمفعولية  
والاضافة - حيث بينت بمره البينانية المعاني وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة  
ولم يقل من توار الفاعلية والمفعولية والاضافة في التحقيق ان في الواقع ونفي الامر  
او في الحقيقة لا في الظاهر قوله فقد ان مقتضى ضمير فصل المعاني المختلفة يشير الى ان اضافة  
التوار الى المعاني من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف فيكون التقدير ان المعاني  
المختلفة الواردة في المتداولة عليها والمراد من المعاني المختلفة الفاعلية والمفعولية  
والاضافة ومع تداولها عليها يتعاقبها متناوبة غير مجتمعة لتضادها كما قاله  
صاحب زبدة الانظار وقال صاحب فتح الاسرار عم اللفظ التوار مضمر اما مع الفاعل  
واضافته من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف لان مقتضى هذا المعاني لا تواردها كما يظهر  
او بمعنى والنسبة مجازية باعتبار ان اقتضاء المعاني الاعراب عند تواردها عليها ومع تواردها  
عليها مجتمعة عليها متعاقبة على طريق البدلية وقال الاستاذ قوله فالمقتضى في التحقيق ان

٢٥١  
ان في الواقع ونفي الامر مع المعاني بسبب تواردها عليها فيشير الى ان اضافة  
التوار الى المعاني من قبيل اضافة السبب الى المسبب فيكون التقدير  
ان المعاني المختلفة بسبب تواردها عليها وانما رايه ان ارجح فيما بعد  
كما يشعر به ان يكون مقتضى المعاني قوله ان المصنف فاعل يشير الى ان المعاني  
او يدل عليه قوله فانها الى اخرى وكما يشعر به قوله ان المصنف ان وايضا  
يشعر به قوله وهي تقتضي الى اخرى قوله لا تواردها عطف على المعاني ان  
ليس مقتضى في التحقيق هو تواردها قال البعض قوله لا تواردها معطوف  
على قوله هو المعاني قال بعض المحققين قوله فالمقتضى في التحقيق هو المعاني  
كما يشعر به قوله فانها الى اقول هو صرف مقتضى عن مقتضاه مع عدم  
لان اقتضاء التوارد بالذات واقتضاء المعاني بالواسطة اذ هي في حد ذاتها  
لا تقتضي وهو ظاهر غني عن البيان ورجوع الضمير الى المعاني لكونها مقتضية  
بالواسطة بعد تفرع المراد كراة لا يشعر خلافه انتن قوله بعد تفرع المراد كراة  
وهو قوله بواسطة ورود الفاعلية وقوله بواسطة ورود الاضافة بعد قوله وهو  
في الاسماء لكن اضافة ان الا ان المصنف اضاف التوارد اليها ان الى المعاني  
قوله ان رة مفعول لاجله لقوله اضافة ان لاجل الاشارة حذف اللام  
من قوله ان رة يكون زمان الاضافة والاشارة ولي عليها واحد الى ان مقتضاها  
ان المعاني ان للاعراب بسبب تواردها ان المعاني عليها ان على الاسماء  
يشير بذلك الى ان النسبة مجازية باعتبار ان اقتضاها الاعراب بسبب تواردها  
عليها قال الاستاذ يشير به الى ان اضافة التوارد الى المعاني من قبيل اضافة  
السبب الى المسبب وقال العارفي سلمه الباري انه لما كان اقتضاها له بسبب تواردها  
عليها فقط انتقض تقريب العامل بالمعاني المختلفة لكونها موجبة بواسطة تواردها  
عليها كون اخر الكلمة الى ولهذا يكون قوله فيما سبق ولا بد منها والانتقض التفرع  
لفعلها حتى والاصوب ان يقال انما قال كذلك ولم يقل المعاني اشارة الى ان المعاني  
ليست من ذاتها الاسماء بل من التوارد والعارضات عليها ثم الاصح ان يقال  
ان اضافة قوله توارد المعاني من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف والتقدير  
هكذا المعاني المختلفة الواردة كما يشير الى هذا في تفسير قول المصنف ورود الفاعلية  
ان بواسطة الفاعلية الواردة والنسبة في جعل الاضافة هذه من قبيل ماسية  
من قولنا والاصوب ان يقال الى تفكر اللهم الا ان يفرق بين السبب والواسطة  
وهو ليس بشيء قوله فانها تفصيل للمعاني المختلفة في ضمير لها وانما رايه بقوله



في اللغة المختلفة قال الاستاذ وهو تفسير لمرجع ضميرها وقال فيغ زاد الفاء  
 للتفصيل والضمير راجع الى المعاني بتأويل الجيعة وقال امام الايدوب والفاء  
 في فانها عاطفة لعطف المعلوم على العلة لان توارد المعاني تكون علة للاقتضاء  
 امور خفية غير ظاهرة هي بل امور مدركة عقلا كذا قال صاحب زبدة الانظار  
 وقال صاحب زبدة الانظار قوله امور خفية لانها لا تدرك الا بالعقول انتهى  
 الاشياء منسوبة الى الحقائق عارضة للاسماء مستدعي على اسم الله تعالى  
 على طريق انقسام الاحاد الى الاحاد كذا قال صاحب زبدة الانظار  
 وقال صاحب زبدة الانظار وهو ما يعرف به وجود الشيء ويمتنع انفكاكه  
 في الرشد في اساس البناء والعلامة وهي ما يوجد في الشيء وفي غيره  
 ويمتنع انفكاكه وتكون شاملة انتهى قوله صاحب زبدة الانظار قوله مستدعي على اسم الله تعالى  
 ويتقضى كل واحد منها علامة على حدة من العلامات التي هي انواع الاعراب على ما سيجي  
 وهذا مبني على انقسام الاحاد الى الاحاد وهو ظاهر ان كل امر منها يستدعي علامة  
 مستدعي علامة على حدة من العلامات التي هي انواع الاعراب  
 استعمل في استعمال وهذا مبني على انقسام الاحاد الى الاحاد  
 وهو ظاهر ان كل امر منها يستدعي علامة على حدة استعمل في استعمال  
 الى ان الجمع وهو على ما قبل بالجمع وهو امر فاقضى الانقسام السابق  
 ظاهرة اذا لم يوجد مانع فاعل يمنع فان كان المانع حالاً من امر عارضاً  
 او من ظهور العلامة مانع فاعل يمنع فان كان المانع حالاً من امر عارضاً  
 في آخر الكلمة غير الاعراب الحقيقي كالف عصباً ويا قاض وداعي فتدبر  
 كالمفصلة العلامة بغيرية منسوبة الى المقدور فيشمل المقدور للتقدير والاستعمال  
 وفي نفسها ان كان المانع في نفس الكلمة ككونها مبنيّة لا تقبل الاعراب  
 او كان المانع الاعراب الحقيقي فحلية ان فتلح العلامة فحلية ان منسوبة  
 الى المحل كما يبي في الباب الثالث في بحث صفة الاعراب لتعرف ان لا تعرف  
 تلك الامور لان الحقيقت تدرك بعلاماتها كذا قال صاحب زبدة الانظار  
 صاحب زبدة الانظار قوله لتعرف ان تكون تلك المعاني المختلفة سبب  
 هذه العلامة معرفة واللام علة للاستدعاء انتهى والحاصل ان توارد المعاني المختلفة  
 على الاسماء مقتضى الاعراب فان تلك المعاني امور خفية وكل امور خفية تقتضي علامة ظاهرة  
 فتوارد المعاني تقتضي علامة ظاهرة والعلامة عليها هو الاعراب ثم اراد ايضا ما ذكر

في فانها عاطفة لعطف المعلوم على العلة لان توارد المعاني تكون علة للاقتضاء

في فانها عاطفة لعطف المعلوم على العلة لان توارد المعاني تكون علة للاقتضاء

في فانها عاطفة لعطف المعلوم على العلة لان توارد المعاني تكون علة للاقتضاء

فقال مثلاً نصب بمقدور اس اضرب لك مثلاً او امثل تمثيلاً فنع الاول ما بعده  
 بدل منه وعلى الثاني بيان له كقوله تعالى فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم  
 كذا في اليهودي قال صاحب زبدة الاعراب قوله مثلاً ثم مصدر وهو التمثيل  
 بمعنى الممثل به منصوب بالمفعولية والتقدير اضرب له مثلاً فيكون ما بعده عطفاً بياناً اذا قلنا ضرب زيد  
 فيكون مفعولاً مطلقاً للتقدير امثل تمثيلاً فيكون ما بعده عطفاً بياناً اذا قلنا ضرب زيد  
 غلام عمرو ففرض عامل لانه اوجب كونه اخر زيد بمنزلة الكلمة في التعريف معونها  
 بمنزلة وجه مخصوص فنع ايضا واخر غلام باعراب محكي مفتوحاً وانما لم يقل مرفوعاً  
 ومنصوباً جرياً على ما تأثر به المبتدئ واشعاراً بجواز ان القاب البناء في المعربات  
 كذا قال صاحب زبدة الانظار وقال بعض الشراح ويطلق المضموم والمفتوح  
 والمكسور ايضا على المبني بخلاف المرفوع والمنصوب والمجروح فانها لا يطلق  
 الا على المعرب ويطلق الضمة والكسرة ايضا على الحركة البنائية بخلاف الرفع والنصب  
 والجرح فانها لا تطلق الا على الحركة الاعرابية فوجدنا في زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد  
 وقال الفاضل المحقق الاول ان يقال مرفوعاً او منصوباً او مجروحاً الا ان المصنف  
 اختار مذهب الكوفيين لانهم يذكرون القاب البناء في المعرب وبالعكس انتهى  
 فيه نظراً لا نقول ان المصنف اختار مذهب البصريين لامذهب الكوفيين لان البصريين  
 يطلقون الضم والنصب والكسر مطلقاً من بناء اولاً مع غير الاعراب بلا قرينة وبها تطلق عليها  
 كذلك كما حقه في الاستعمال نعم ان هذا التعجيب عند عدم القرينة وهي موجودة هنا  
 فتأمل فهذا التعجيب مبني على الذهول والغفلة قرناه بواسطة ورود الفاعلية  
 قوله اس بواسطة في الفاعلية الواردة اشارة الى ان اضافة ورود على وزن وفول  
 من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف كبرد قطيفة وضافة الواسطة بياناً من قبيل  
 اضافة العام الى الخاص كشجر الاراء كما اشرنا اليه آنفاً قال صاحب زبدة الاعراب  
 قوله بواسطة ورود الفاعلية الواردة الى هي الواسطة على ان يكون  
 اضافة الواسطة بياناً من قبيل شجر الاراء وضافة ورود من قبيل جرد قطيفة  
 على زيد وبواسطة ورود اشارة الى ان قوله المفعولية معطوف على قوله الفاعلية على غلام  
 سبب متعلق بهما ان زيد وغلام اس تعلق القيام اس قيام الضرب بالاول اس بزيد  
 وتعلق الوقوع اس وقوع الضرب بالثاني اس غلام قال البيضاوي الضرب اتيان على اخر  
 قال البعض قوله تعلق القيام اس قيام الضرب بالاول وهو زيد او ما يقوم به الفاعلية والثاني اول  
 لما فيه من التعميم وان كان الاول اليق للمقام وتعلق الوقوع بالثاني وهو غلام وما يقع عليه المفعولية



والثاني اولى انتهى اعلم ان ضرب اذا كان معنولاً خاتماً كان بمعنى الالم واذا كان معنولاً عاماً كان بمعنى الاطمانه فوضعت الضارب قد ضرب زيداً تقديره ألمت زيداً مثال الاطمانه فوضعت الضارب تقديره اهنت الضارب لان ضرب جميع الضارب غير ممكن والاطمانه بجميع الضارب ممكن كذا في فروع حتى و اوجب غلام جمله معطوفة على جمله ففرض اوجب لما على جمله اوجب لعدم العائد الى المبتدأ وهو مما لا بد منه ايضاً ان كان اوجب ضرب كونه اخر زيد معنوماً واخر غلام معنوماً كذا قاله صاحب زبدة الانظار وقل صاحب فتح الاسرار قوله ايضاً مصدر ارض الواجب الحذف سماعاً بمعنى عاد او عاد الحكم المذكور الذي هو الايجاب وهنا عوداً وقال عقب زاده قوله ايضاً نصب على المصدرية فانه من المفعول اليه يجب حذف فعلها مثل سقيا ورعيا من آض يضيض ايضاً ان عاد يقال آض الى اصله ايضاً ان رجوع رجوعاً وغلب في معنى مثل ما سبق وقال شيخ زاده قوله ايضاً نصب على المصدرية فانها من المصادر اليه حذف فعلها مثل سقيا ورعيا قال الجوهري آض يضيض ايضاً اذا عاد ورجع كون آخر عبره مكسوراً بواسطة ورود الاضافه الى بواسطة الاضافه الواردة عليه ان على عمزو ولما كان للاضافه معنيان كونه مضافاً وكونه مضاف اليه وكان المراد هنا الثاني اراد ان يثبت عليه فقال ان كونه ان العمود منوها اليه ان مضاف اليه لفظاً او لما وقع في عباراتهم عنده بيان المعاني الحقيقية - الاضافه - وذكروها على وفق كلامهم وكان المبتدأ ومنها كون الشيء مضافاً وليس بمراد لانه ليس مما يقتضيه الجرب المراد كونه مضافاً اليه وهو ليس بظاهر منها لعدم الصلة بين اختلاف اللفظ يدل على اختلاف المعنى وسيجي ان حذف الجر في غير المواضع الثلاثة - ليس بقياس فترها بقوله ان كونه الى بيان المراد وتصريحا للمقصود على انه لو ذكر الصلة لم يظهر المراد منها ايضاً بلا قرينة لكونه معنى مجازياً الترميز اميالها كما ذكرنا في بحث الخواص ولا قرينة ظاهرة هنا فيحتاج الى التفسير فافهم كذا قال الشارح في هامشه هنا بسبب تعلقه ان الغلام متعلق بورد به ان يعود الى العامل يحصل من التحصيل ان يوجب ويوجد المعاني الخفية - ظاهراً ان يحصل معنى الفعلية والمفعولية والاضافه فالفاء جزاء شرط مخذوف مفهوماً من الكلام السابق تقديره اذا علمت الايجاب المذكور وعلمت فالعامل يحصل المعاني الخفية المذكورة لانها في الاسماء حال من مفعول يحصل وهو قوله المعاني الخفية ان حال كونها في الاسماء وقال زين زاده هو مفعول فيه ليحصل وقال امام الايوب هو متعلق بموله يحصل بسبب تعلقه ان العامل متعلق يحصل بها ان بالاسماء وهي ان المعاني الخفية تفسير لمرجع ضمير هي تقتض ان

على طريق القيم وتعلق مفهوم بالذات على طريق الوضع كما في آراء المرام اظهر انه قد  
طبل يتخلف

وقال بعض الافاضل ولو فرض بقوله المرتضى مفهوم الضرب بالاول

مضافا كونها اس كونه اس العرو مضافا اليه اس مضافا اليه لفظلام او لما وقع في عباراتهم عند بيان  
 اس كونه اس العرو مضافا اليه اس مضافا اليه لفظلام او لما وقع في عباراتهم عند بيان  
 المعاني المتفقية - الاضافة - وذكروها على وفق كلامهم وكان المبادر منها كون الشيء  
 مضافا وليس بمراد لانه ليس مما يقتضيه الجربل المراد كونه مضافا اليه وهو ليس بظا  
 منها لعدم الصلة <sup>في</sup> اختلاف اللفظ يدل على اختلاف المعنى وسيجى ان حذف الجربل  
 في غير المواضع الثلاثة - ليس بقياس فسرهما بقوله اس كونه الخ بيانا للمراد وتصريحا  
 للمقصود على انه لو ذكر الصلة لم يظهر المراد منها ايضا بلا قرينة لكونه معنى مجازيا  
 التزم اميالها كما ذكرنا في بحث الخواص ولا قرينة ظاهرة هنا فيحتاج الى التفسير  
 فافهم كذا قال الشارح في هامشه هنا بسبب تعلقه اس الفلام متفق بورود به اس العرو  
 في العامل يحصل من التحصيل اس يوجب ويوجد المعاني الخفية - ظاهرا اس يحصل معنى الغائية

والمفعولية والاضافة فالقاء جزء شرط مقدوم من الكلام اذا كان  
اذا علمت الايجاب المذكور وعلمت فالعامل يحصل المعاني الخفية المذكورة في انفا في الاسماء  
حال من مفعول يحصل وهو قوله المعاني الخفية اي حال كونها في الاسماء وقال في غير زاده  
هو مفعول فيه ليحصل وقال امام الايدوب هو متعلق بقوله يحصل بسببه تعلقه اي العامل  
متعلق يحصل بها اي بالاسماء وعلى ان المعاني الخفية تفسير لمربع غير هي يتحقق اي

في المعاني الخفية نصب علام في علام منصوب على نهج جرد قطيعة. يعني تقتضي  
 وضع علام على في العلام الاعراب الذي هو اثر العامل في المفعول لا المفعول المصدر  
 الذي هو كونه الشيء مفعولاً وهو احد معنييه ايضا كما سيظهر وقيل الاعراب في اللغة  
 البياض وانما سمي اعراباً لكونه مبيّناً للمعاني الخفية قوله فالعامل الخ تفريع على التفرع  
 الذي هو قوله فالعامل يحصل من التحصيل ان يوجد ويوجب بكسر الهمزة  
 الاعراب مفعول يحصل بالواسطة ان يوصله المعاني الخفية قال بعض المحققين  
 قوله فالعامل يحصل الاعراب بالواسطة هذه الجملة فذلك ما سبق من كلام المصنف  
 انتهى ان محصله ومحصوله وحال الآخر قوله فالعامل الى آخره نتيجة ما سبق من كلام المصنف  
 وجعل العامل والجعل مصدر مضاف الى مفعوله الاول ومفعوله الثاني قوله محصلاً  
 بهم فاعل من التحصيل وموجبا عطفاً على محصلاً من قبيل عطفاً لازم على ملزوم  
 او عطفاً تفسير لمحصلاً ان مقتضيا للمعاني الخفية بالذات وعلايمها ان وموجبا  
 لعلام المعاني بالواسطة قوله وجعل العامل مبتدأ وخبره قوله انما هو ان ذلك الجعل  
 اعتبار التحديقين قال بعض المحققين قوله وجعل العامل فالواو للاستيناف والجعل  
 مبتدأ اول والعامل مضاف اليه لجعل فحده القريب مجرور مضاف اليه لجعل ومحل البعيد  
 منصوب مفعول اول له وقوله محصلاً مفعول ثان له وقوله وموجبا عطفاً  
 على قوله محصلاً قوله للمعاني صلة محصلاً وموجبا على سبيل التبادل وعلايمها  
 عطفاً على المعاني والتفسير ارجع اليها قوله انما هو فان حرف مبدء بالفعل ملحق بالعمل  
 وما كافة عن العمل والفظ هو ضمير مرفوع محلاً مبتدأ ثان وقوله اعتبار التحديقين  
 خبر المبتدأ الثاني وهو مع جملة اسمية صغرى مرفوعة محلاً خبر المبتدأ الاول  
 وهو مع جملة اسمية كبرى لا محل لها للاستيناف واما في التحقيق ان في الواقع  
 وفي نفس الامر وفي الحقيقة لا في الظاهر فالمحصل والموجب هو المتكلم  
 لان الفاعل المؤثر في اخر الكلمة هو ان الفاعل المؤثر المتكلم قال صاحب  
 زبدة الانظار فالعامل يحصل ويوجب الاعراب بالواسطة المعاني الخفية ظاهرة  
 واما في التحقيق فالموجب له هو المتكلم واللسان والعامل هو ان العامل  
 الالة للتأثير ان الواسطة لتأثير المتكلم قال بعض المحققين قوله واما في التحقيق  
 ان اما المحصل والموجب في التحقيق والحقيقة لا في الظاهر الفاعل المؤثر مبتدأ اول  
 وقوله هو ان الفاعل المؤثر ضمير الفصل مرفوع محلاً مبتدأ ثان لانه حكم على ضمير الفصل  
 بانه مرفوع المحل على الابد قوله المتكلم خبر مبتدأ ثان وهو مع جملة اسمية صغرى

الفصل في ما خذ من قتلهم فذلهم

و شرط کردن تا بعد مقتضای بالامام و افضل من کذا فی السریه  
و ارتقاء ان افضل الصالحین

de



مر فوعة فحلا خبر المبتدأ الاول وهو معه جملة اسمية كبرى لا محل لها جواب اما  
وقوله في التحقيق مفعول فيه للنسبة الحكمية بين المبتدأ والخبر واصل العبارة  
واما الفاعل المؤثر فهو المتكلم في التحقيق قدم الظرف ليعلم من اول وقلة  
انه في التحقيق انتهى لكن عنده جواب اما مقدر وقوله الفاعل المؤثر في دليله  
في اثرنا اليه انما والفاعل هو الفاعل الآلة اس الوسيلة للتأثير والتأثير  
المتكلم في هذا الكلام قال الفاضل العصم في شرح الكافية ولا يخفى ان تعريف العامل  
الظلي وهو ما اوجب كونه اضر الكلمة على وجه مخصوص مبني على ان الفاعل  
المؤثر في اضر الكلمة هو العامل وهذا اعتبار الخويين وتعريف ايه الحاجب  
ايضا ما به يتقدم المبنى المتقضى للاعراب مبني على ان العامل هو الآلة اذ دخول الباء  
ثابت في الآلة دون الفاعل وهذا هو التحقيق اذ الفاعل المؤثر هو المتكلم والفاعل  
هو الآلة لكن الخويين جعلوا الآلة كأنها هي الموحدة للمعاني وعلاماتها على ما ذكر  
المرضى وجعلها اس الآلة بمعنى العامل الخويين فاعل جعل كأنها اس الآلة على  
اس الآلة الموحدة للاعراب بواسطة المعاني الخفية اس نزلت منزلة المتكلم  
في كونها موحدة كالتكلم وهذا بناء على ما اس على الكلام الذي او الراس الذي  
هو اس ذلك الكلام او ذلك الرأس اس رأس الرضى اس رأس الشيخ الرضى في شرح  
الكافية قال الرضى وان كان الفاعل المؤثر في الحقيقة هو المتكلم الا ان الخويين  
جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان عاملة لاعلة مؤثرة ولهذا سموا عاملا  
ويكن الاعتدال لاهل الحجاب بناء على اصطلاحهم ان العامل كالعلة الموحدة  
بان يقال بآه الاستعانة ودخولها في الآلة اكثر منه في الموجد فالوجد لهذه المعاني  
هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الموجد وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو  
المتكلم لكن الخويين جعلوا الآلة كأنها هي الموحدة للمعاني وعلاماتها على ما تقدم  
فلهم سميت الآلات عوامل انتهى كلامه وقال الفاضل العصم في شرح الكافية  
بل الآلة في ايجاد الاعراب واحدا هو اس الآلة وتذكير الضمير باعتبار ان الثاني  
جزء من الآلة لان الآلة بذلك الاعتبار مذكور واما باعتبار ان الثاني في الاصل للتأنيث  
فتكون بذلك الاعتبار مؤنثة في يلزم تأنيث الضمير وقيل وتذكير الضمير بتأويل المذكور  
او باعتبار الخبر وقيل وتذكير الضمير الفاعل مع انه راجع الى الآلة بتأويل المذكور قال  
الاستاد واعلم ان الضمير اذا وقع بين التذكير والتأنيث يجوز تذكيره وتأنيثه وقال  
بعض الافاضل والتذكير مع ان المرجع مؤنث لعدم الاعتداد بتأنيث ما لا معنى له بدون  
قانه يجوز

قانه يجوز تذكير ما يتعلق به اس لسان المتكلم وقوله وجعل العامل مبتدأ  
وخبره قوله مبني ومضاف الى مفعوله الاول وقوله الآلة مفعوله الثاني مبني  
على التنزيل اس نزلت منزلة المتكلم في كونها موحدة كالتكلم ايضا اس جعل الآلة  
بمعنى العامل موحدة مبني على التنزيل او جعل الآلة موحدة مبني على التنزيل او جعل  
الفاعل موحدا مبني على التنزيل او جعل الآلة عاملا مبني على التنزيل فينزل سبيلها  
عن سبيلها واخر ما بينت واعلم ان قوله للاعراب خبر مقدم لان وقوله مفعول  
هم مؤخر لان اس مفرومين تمام اس احدهما عام للاعراب اللفظي والتقدير  
والملح وهو اس المبنى العام للاعراب ما اس الاثر الذي اقتضاه اس ذلك الاثر  
عروضي بمعنى فاعل اقتضاه من اضافة الصفة الى موصوفها ومراعاة به الفعلية  
والجندلية والاضافة والمثابرة التامة قال البعض قوله وهو اس المبنى العام  
ما اس الاعراب الذي اقتضاه اس ذلك الاعراب عروضي معنى من المعاني الخفية  
والمثابرة التامة بتعلق العامل متعلق باقتضاه اس بسبب تعلق العامل  
بالمجول قال البعض قوله بتعلق العامل متعلق باقتضاه او حال من فاعله لا يعرف  
قوله اس لعلنا بتعلق باقتضاه ايضا اس خبر متبوع بقوله لما اقتضاه اس لان يكون  
ذلك المتقضى بنوع الضاد وهو الاثر الذي هو الاعراب دليلنا عليه اس على ذلك  
المعنى العارض وهو المتقضى بغير الضاد فالعنى العارض معك الفاعلية مقتضاه  
الرفع وذلك الرفع دليل على الفاعلية وقس عليه غيره وهو اس ما اقتضاه  
اس المتقضى بنوع الضاد الذي هو الاعراب تابع لمقتضيه بغير الضاد الذي هو  
الفاعلية والجندلية والاضافة قال البعض قوله تابع لمقتضيه بغير الضاد وهو  
المعاني الخفية والضمير راجع الى ما اقتضاه قوله فيوجد تفرع على قوله وهو ما اقتضاه  
عروضي معنى اس فيوجد ما اقتضاه في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام  
عند البصريين وذلك الضمير اس المفاير هو الاكم والمضارع والمراد اس مراد  
المصنف اس في قوله وهي تفتحه نصب علام على الاعراب او في قوله والمراد  
بالواسطة مقتضى الاعراب او في قوله على وجه مخصوص من الاعراب قال البعض  
قوله والمراد اس مراد المصنف او المصنف به اس بالاعراب هنا اس في تعريف العامل  
هذه المعنى اس المبنى العام لعدم لانه لا يخرج بهذا المعنى فرد من افراد الاعراب وقاص  
اس وثانيها خاص عطف على قوله عام ومراده بهذا المعنى ما يتعلق عليه اعراب اصطلاحها  
وهو ما اختلف اضر الكلمة به اعني الحركات وما ينوب عنها بالاعراب اللفظي والتقدير  
وهو اس المبنى الخاص للاعراب ليس يخرج عنها خروج ما كان المبنى كما لا يخفى



عن من تتبع كلامه من كلام المصنف في الامتحان في بحث المرفوعات حيث قال  
في الوجه في تقييد النافع الاعراب بالمبتدئ العارض ان يجعل للاعراب معنيين علم  
وهو ما اقتضاه عروضا معنى بتعلق العامل ليكون وليا عليه فان لم يمنع  
من ظهوره شيء فلفظ وان منع حاله في اخره فتقديرى او في نفسه محلى وصفنا  
تابع لمقتضيه فيوجد في غير الحرف والظاهر والامر بغير اللام وخاصة بالاولين  
والانواع للعام <sup>انواع الاعراب</sup> وكذا محليتها وافعالها والمعرية الاصطلاح ما يشتمل على  
انتهى كلامه قال في الخاتمة قالوا التقديرى لما يكون فيما يستحق الاعراب في نفسه  
لكن في اخره مانع والمحلى فيما لا يستحق فالحال في نفسه واقدر معنى كون الاعراب  
محليا ومقدرا في النفس ان نفس اللفظ محل للاعراب لتوارد المعاني المقتضية  
عليه لدلالة على المعنى المستعمل بالمطابقة لكن في نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب  
مطلقا او مخصوصا فكونه مبتدئا او مضافا اليه او مفعولا محليا فلم يوجد فيه  
ذلك الاعراب اصلا ما دام ذلك المانع باقيا وبقي مجرد المحلية والاستحقاق  
فبقي محليا حتى لو زال ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا نحو يا زيد وادعوزيدا  
وزيدا ضارب عمرو ومررت بزيد وقوله تعالى واختار معك قوم بخلاف  
معنى الاصل فان لم يكن محل للاعراب اصلا لعدم توارده المعاني عليه لعدم دلالة  
علم المعنى المستعمل بالمطابقة وهذا التحقيق مما تفوت به بتوفيق الله تعالى  
والجمهور قصر المانع على البناء وقالوا معنى كونه محليا انه محل لوقوع فيه معرب  
فظهر الاعراب فيه عليهم ان المحل قد يكون في المعرب لانهم اتفقوا على ان يقولوا  
ان زيدا في مرتب بزيد وضرب زيد سديد وعمرو ضارب زيد منصوب المحل والماضي  
تأبط شرا علما فانفتح رانه معرب اعرابه تقديرى لكونه المانع في الاخر فقط  
وهو الاشتغال بالحكاية والمفعولية زالت بالعلمية بخلاف المانع في نحو يا زيد  
ومررت برجل ضارب زيد فان البناء وكونه مفعولا محليا ومضافا اليه  
مانع في نفس اللفظ لانه الاخر يمنع من ظهور النصب قال بعض الحكماء قوله اعلم  
ان معنى الهمزة وتشديد النون حرف من الحروف المشبهة بالفعل للاعراب  
لحرف متعذر غير مقدم لان قوله معينين لهم مفعولان عام من الاول معنى علم ما  
ان الاعراب اقتضاه من ذلك الاعراب عروضا معنى فاعل اقتضا والمراد به النافعية  
والمفعولية والاضافة والمطابقة التامة بتعلق العامل متعلق باقتضا  
واما اقتضى ذلك لكونه من الاعراب وليلا في الظاهر عليه ان على ذلك المعنى العارض

وهو ان الاعراب تابع لمقتضى الاعراب والمقتضى بكسر الضاد الذي هو الفعلية والمقتضى  
والاضافة والمثابته التامة اذا كان الامر كذلك فيوجد ان الاعراب في غير الحرف والمائة  
والامر بغير التام عند البصريين وذلك الغير التام والمضارع والمراد به ان الاعراب هنا  
ان في قوله وهي تقتضي نصب علام على الاعراب هذا المفعول هو المفعول العارض وخاص ان  
والثاني مفعول خاص بالاعراب اللفظي والتقدير وهو ان المفعول الخاص بالاعراب ليس  
بمراد هنا ان في قوله وهي تقتضي نصب علام على الاعراب خروج الاعراب المفعول كما لا يخفى  
على من تتبع كلامه ان كلام المصنف في الامتحان في بحث المرفوعات وهو في الافعال  
قوله ان مقتضى الاعراب ان قوله المشابهة خبر لمبتدأ محذوف بقرينة السابق  
والجمله معطوفة على جملة وهو في الاسماء وتفسير لم يرجع ذلك المبتدأ واشترنا  
الذي المحذوف هنا التامة للاسم وهي المشابهة لفظا ومعنى وهي لا قوله ان  
لهم الفاعل ان لاسم الفاعل يشير الى ان الالف واللام فيه عوض عن المضاف اليه  
ان انما يشتر الفاعل في الفعل اذا كان ذلك الفعل مشابها لاسم الفاعل بمثابته  
تامة كما سيجي في المصنف او المصنف من المصنف به ان يكون المشابهة  
التامة للاسم الفاعل حيث قل فانه مشابه للاسم الفاعل لفظا ومعنى وهي لا ولا توجد  
على الا في المضارع ولذا قال وهي ان المشابهة التامة للاسم كائنة في الفعل المضارع  
ان وهي مقصورة على الكينونة في المضارع لان تعريف المسند اليه بايراده ضمرا  
ففيه قصر المسند اليه بالمسند والعصر المفهوم من قوله فقط تأكيد وفائدة التأكيد  
وفيه تدعيم كون المشابهة التامة في سائر الافعال بحسب الظاهر ومنشأ القدر  
عدم وجود طرق العصر المبينة في علم المعاني قال بعض الكامل قوله فقط تأكيد  
للعصر المستفاد من تعريف المسند اليه انتهى الفاء فيه جزاء شرط محذوف وقط  
بنفع القاف وسكون الطاء ام فعل بمعنى انته بكسر الهمزة وسكون النون ونفع التاء  
وكسر الهاء عن صيغة الامر من انتهى سقط ياءه للوقوف كما ذكره سعد الدين  
حيث قال وقوله فقط من لحياء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بنا لفاء  
تزيينا للفظ وكأنه جزاء شرط محذوف انتهى ان اذا قدرت المشابهة على الكينونة  
في المضارع فانه عن قصرها على الكينونة في سائر الافعال واليه اشار بقوله لانه ساكن  
الافعال ان ليس المشابهة التامة للاسم مقصورة على الكينونة في الافعال السائرة  
والباقية بل لا توجد فيها قال بعض المحققين بقوله لانه سائر الافعال ان ليس المشابهة  
التامة للاسم مقصورة على الكينونة في الافعال السائرة والباقية بل لا توجد فيها وقال  
بعض الكامل قوله لانه سائر الافعال غير لقوله فقط ان ليس المشابهة التامة كائنة



و موجود في الافعال البائرة والباقية على ان يكون اضافته البائرة من قبيل  
 اضافته الصفة الى الموصوف وعلى ان البائرة بمعنى الباء انتهى وقوله الاستاد  
 قوله فقط فادعى طنة لانه لا يثبت التحسين للفظ كما زعم ابن هشام ولا جركية  
 كما اختاره سعد الدين في شرح التلخيص فمعه هذا يكون حاصل ذلك القول  
 اذا وصف بها المضارع فانه عن وصف بائر الافعال وانما قدرنا الشرط  
 تصحيا للقاء ذكره ابن كيات في حاشية شرح المحتاج والمذكور في شرح  
 قوله فقط من معنى الافعال بمعنى انه وكثيرا ما يحدس بالقاء تزينا للفظ وكأنه  
 جزء شرط مخذوف وانما لم يقل ان المصنف وفي المضارع مقول القول ان  
 وانما لم يقل وفي المضارع مكان قوله وفي الافعال او بدل قوله وفي الافعال  
 او لا منصوب على الظرفية بمعنى قبل وهو منصرف لا وصفية له ولذا دخل التنوين  
 مع انه اخبر التفضيل في الاصل بدليل الاولى والاوائل كالصفة والفضائل ان  
 قبل ان يقول وفي الافعال او قبل ان يذكر وفي الافعال او قبل الشروع  
 في المشابهة التامة قال بعض المحققين قوله وانما لم يقل اولا بياض التلمذة  
 لذكر قوله وفي المضارع ثم البياض بمعنى وفي المضارع فقط مع ان الظاهر  
 ان يذكر وفي المضارع مع لا يحتاج الى البياض ان لا يحتاج بسبب ذكره  
 الى بياض المراد بقوله وفي المضارع فقط قال البعض قوله لا يحتاج  
 الى بياض بقوله وفي المضارع ثانيا فانه لو قال وفي المضارع لم يبيح الى البياض  
 ثانيا قال الاستاد مقوله وانما لم يقل وفي المضارع اولا الى جواب سؤال  
 مقدور فكانه قيل لا ينبغي ان يقول وفي المضارع بقوله وفي الافعال  
 مع لا يحتاج الى بياض بقوله وفي المضارع فاجاب بقوله وانما لم يقل وفي المضارع  
 اولا قوله مع لا يحتاج الى بياض تفريع على المنقح بقوله وفي المضارع لما  
 احتاج الى بياض وقال بعض الكل قوله مع لا يحتاج الى بياض وجهه للسببية  
 ولا يحتاج معطوف على جملة لم يقل وهو داخل في المنقح قوله لتحسين المقابلة  
 بالاسماء على قوله لم يقل ومتعلق به ان لم يقل ذلك لتحسين مقابلة لفظ  
 بلفظ الاسماء في قوله وهو في الاسماء قال الاستاد قوله لتحسين المقابلة  
 بالاسماء على قوله لم يقل فالتعليق للنفي ان انتهى ان يقول وفي المضارع لاجل  
 تحسين المقابلة بالاسماء مع انه قال وفي الافعال لتحسين مقابلة الافعال  
 بالاسماء قال صاحب زبدة الانظار ولم يقل اولا وفي المضارع المشابهة التامة  
 للاسم مع يكون اخيرا لانه يفوت نكتة صير تلك المشابهة للمضارع وحسن المقابلة

في حاشية على شرح التلخيص

و المضارع ما في اوله احدى الزوائد الاربعة المشهورة ويندرج في الحال الاستقبال  
 اما بالاشتراك او بالحقبة والمجاز وانما سمي المضارع به لان المضارعة  
 هي المشابهة مشتقة من الضرع فكان كلاً الشبهين مضارعا من ضرع واحد  
 فهما اخوان رضاعا بسبب تلك المشابهة فاتفقوا على ان يندرجا في الاخر الاخران  
 و الاخر الى الاخر القيل فكل منهما اصل فيما اتفق له انتهى كلامه قال صاحب  
 الفلاح ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين  
 ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فيكون المشابهة بين المفعول  
 والاصطلاح مرعية انتهى وقيل المضارع ما يشبه باسم فاعل في الحركات والكنات  
 ووقوعه صفة للنكرة وفي دخول لام الابتداء وباسم الجنس في العوم والخصوص  
 مع الجنس يختص بلام العهد كما يختص بسوف او بالين وبالعين  
 في الاشتراك بين الحال والاستقبال مع ان العين يشترط بين المعاني  
 مثل الذهب والباصرة والجارية كذلك المستقبل يشترط بين الاستقبال  
 والحال وانما ان اراد المصنف الفعل بصيغة الجمع القلة حيث قال  
 وفي الافعال مع ان المناسب للمضارع ان يقول المضارع الافراد بكسر الهمزة  
 وسكون الفاء ان الاتيان بصيغة الافراد بان يقول وفي الفعل المشابهة  
 وقوله للمشاكله تحليل للاتيان ان للمشابهة والموافقة بالاسماء بحسب اللفظ  
 قال السيلكون المشاكلة هي التفسير عن الشيء بلفظ غير لوقوعه في صحته  
 وقال دوه افندي المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره في صحته او صحته ضد  
 وقال الحنفي في كتاب الفروق الفرق بين المشاكلة والمشابهة الاولى الموافقة  
 لفظا والثانية الموافقة لفظا ومعنى انتهى قال عبد الوهاب في شرح الولفية  
 والمشابهة اتفاق في الكيفية انتهى والمشاكلة اتفاق في الشكليات قال البعض  
 المشابهة هي الاتفاق في الكيف بين الشيئين والمشاكلة هي الاتفاق في الشكل  
 بين الشيئين قوله او للتنبيه عطف على قوله للمشاكلة ان اوان بصيغة الجمع  
 للتنبيه مع ان اتيام المصنف بصيغة الجمع لاجل حصول التنبيه على تنوع المضارع  
 ان عن تكثير المضارع باعتبار نوعه كالجحد المطلق والمستغرق الا غير ذلك  
 كسفي الحال والاستقبال الا غير ذلك قوله اول للنظر عطف على قوله للتنبيه او على قوله  
 للمشاكلة ان اوان بصيغة الجمع للنظر قال البعض قوله اول للنظر اللام ايضا متعلق  
 بالفي على طريق المناوئة كما يدل عليه كلمة او وعلية ثالثة لقوله ان بصيغة الجمع

في حاشية على شرح التلخيص







لما زنته في الحروف بالضرورة ولذلك لم يقبل المصنف وعدد الحروف بعد قوله  
في الحركات والكلمات وترتيبهما من وترتيب الحركات والكلمات وفي بعض  
النسخ وفي عددها وترتيبهما من وترتيبها في عددها وترتيبها ولو قال  
وفي عددها وترتيبها وعدد الحروف لكان أصوب تأمل قال مولانا السروسي  
في شرح المراح اذا عرفت هذا فاعلم انه لما سمي المضارع مضارعا لان المضارعة  
المثالية ومحدث به الاسم من جهة اللفظ والمفعول والاستقبال فكما انها اخوان  
بعضا اما اللفظ فلهما بهمة اسم الفاعل في الحركات والكلمات وفي ترتيبهما  
وعدد الحروف وقال صاحب التدوير قد لا يقال له مضارع لانه مثابه  
بالاسم في الحركات والكلمات وفي ترتيبهما فان عدد الحركة والسكون في المضارع  
على عدد الحركة والسكون في اسم الفاعل وعلى ترتيبهما فيه انتهى كلامه والمراد  
بالوزن هنا الوزن العروضي لا الوزن القريبي فالوزن العروضي وهو ما يعتد به في  
مجرد مقابلة المتحرك بالمتحرك والسكن بالسكن بدون التغير عن الاصول  
بالفاء والعين وعن الزائد بلفظه والوزن القريبي وهو ما يعتد به في مقابلة المتحرك  
بالمتحرك والسكن بالسكن مع التغير عن الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزائد  
بلفظه قوله وصيغة الجمع معنا معنى الكلمات جواب سؤال مقدركا انه قيل الكلمات  
جمع واقله ثلثة فيلزم ان يكون في كل واحد من المضارع واسم الفاعل ثلاث سواكن  
مع انه ليس كذلك فاجاب بقوله وصيغة الجمع او كما انه قيل ان الكلمات جمع واقبله  
ثلثة فيلزم ان يكون في المضارع ثلث سواكن وكذا في اسم الفاعل مع انه ليس كذلك  
او كما انه قيل وانما اتى السكون بصيغة الجمع مع انه واحد في الالف في السكون  
غالبها فاجاب بقوله وصيغة الجمع او كما انه قيل وانما جمع السكون مع انه واحد  
في الالف واثنان في الهمزة غالبها فاجاب بقوله وصيغة الجمع قال مولانا السروسي  
فان قيل ان الكلمات جمع واقله ثلثة فيلزم ان يكون في اسم الفاعل ثلث سواكن  
قلنا وصيغة الجمع وقال عبد الرحمن اذا عرفت هذا فاعلم ان السائل ان يقول اما الاول  
فموزنة في الحركات والكلمات يقتضيه في اسم الفاعل ثلث سواكن مع انه ليس كذلك  
فكيف يصح صيغة الجمع المحلى بلام الاستفراق والجواب عنه ان صيغة الجمع المحلى  
بلام الاستفراق الخ وقال بعض مشايخ المصباح فان قيل ان قوله في الحركات والكلمات  
يقتضيه ان يكون في اسم الفاعل ثلث سواكن مع انه ليس كذلك فكيف وصيغة الجمع المحلى  
بلام الاستفراق اما بكسر الهمزة وتشديد الميم للتزويد بالنظر الى بالقياس

ان بالقياس الى الافراد يعني الهمزة وسكون الفاء جمع الفرد والالف واللام  
عوض عن المضاف اليه الى افراد كل من المضارع واسم الفاعل او الى افراد المضارع  
واسم الفاعل فان لكل فرد من افرادهما سكونا وبجمعه يحصل الكلمات او  
الى افراد السكون الحاصل في افراد كل من المضارع واسم الفاعل ومن قصر  
الى افراد المضارع فبني على التمثيل يريد عليه ان الجمع بالنظر الى الافراد  
الغير المتساوية في مقام التثنية وضبط الاقام بعيد عن اذهان ذوي الافهام  
اولئك كلمة عطف على بالنظر ان للموافقة هو الاطراد بالحركات او للحركات  
قال البعض قوله اولئك كلمة بالحركات اولئك السكون في بعضها او  
لارادة ما فوق الواحد من الجمع فيكون المراد من الجمع الجمع المنطوق قال  
بعض المحققين قوله وصيغة الجمع الى الكلمات اما بالنظر الى الافراد  
الى افراد المضارع مثلا او الى افراد اسم الفاعل مثلا او الى افراد كل من اسم الفاعل  
والمضارع او للمساكلة والاطراد بقوله في الحركات يعني ان الالفين بصيغة الجمع  
للمناسبة بين قوله في الحركات وبين قوله في الكلمات في الوزن قال دوده  
افندي لما قال في الحركات بلفظ الجمع لوجودها في كل منهما قال والكلمات  
باعتبار الافراد اولئك كلمة وقال بعض الافاضل قوله وصيغة الجمع الخ  
جواب سؤال مقدركا انه قيل ان الحركات في كل مضارع وكل اسم فاعل  
اقلها ثلثة بحسب الاصل والكلمات اكثرها في كل مضارع وكل اسم فاعل  
كيتخرج ويستخرج فالظاهر اتيان السكون المراد به الجنس في موضع  
الكلمات فاجاب بقوله وصيغة الجمع وان كان السكون بصيغة الجمع  
وهي الكلمات بالنظر الى الافراد الى افراد السكون او افراد المضارع  
اولئك كلمة بالحركات فيكون الكلمات بمعنى السكون مجازا والمساكلة فالتزم  
فيكون لانه للجنس على تقدير اتيانه بصيغة الجمع للمساكلة وعلى تقدير اتيانه  
بصيغة الجمع بالنظر الى الافراد يكون للاستفراق بمعنى كل الافراد واما لام الحركات  
للاستفراق بمعنى الكل المجموع كما هو المناسب للمقام وان كان فكيف الاستفراق  
والسابع كون لام الاستفراق بمعنى الكل الافراد ويمكن الحمل على السابغ  
لما كان اعتبار الموافقة في كل واحد من الحركات كذا قال صاحب مناقب الاخير  
قال المصنف رحمه الله في الامتنان في بحث الجرورات واما التفسير في تفسير الجمع



بلام الاستفراق وهو ههنا الكائنات باللفظ ان بالكون ههنا والمفتر بالمر  
هو الخارج الاول للثبوت للبيضاوي لا الضملاان الجمعية ظرف مستقر حال ههنا لمبتدأ  
وهو التفسير باللام والنفدية بمسألة اليمين نحو والله لا اتزوج النساء من حيث  
يحدث بتزويج الواحدة وقال عبد الرحمة في شرح المراح ان الالف واللام اذا دخل  
على الجمع يتناول ذلك الجمع على الواحد ايضا كما اذا حلف رجل بان يقول والله  
لا استترس العبيد يثبت باستتراء عبيد واحد انهم والمراد بها للام الاستفراق  
لأنها اذا دخلت على اسم لا يحل التعريف بمعنى العهد ولا يمنع العمل او صحت لعدم  
حتى يستقل اعتبار الجمعية اذا دخلت على الجمع كذا قال المصنف في امعان الانظار  
قال الخارج في حاشية الامتحان قوله باللام ان باللام الاستفراق حيث لا عهد  
انتم قال بعض الاناضل وفهم من امعان الانظار ان لما دخل لام التعريف امتنع  
الاستفراق اذ يكون معناها حينئذ كل فرد من افراد الكون وهذا بيت الفاد  
والضمحل معنى الجمعية وادابها طبيعة العامة فمعناها مفهوم الكون وهو  
ما ليس له حركة وقال صدر الشريعة اعلم ان اللام اذا دخل على الجمع ولا يمكن  
حملها على العهد والاستفراق يراد به الجنس او تبطل معنى الجمعية كما في قوله تعالى لا يحل  
النساء من بعد انتم ان من بعد التسع فهو كما لا ريب في حقنا ومن بعد اليوم  
حتى لو ماتت واحدة لم يحل له نكاح اخرى كذا في القاض قال الزور في شرح  
المراح ان الالف واللام اذا دخل على الجمع يمتنع معنى الجمعية ويتناول ذلك الجمع  
على الواحد لانه يراد به الجنس وقال قصب زاده الالف واللام يمتنع الكائنات  
من معنى الجمعية فيصح اطلاقها على الواحد والاثنين وقال بعض المحققين لا يقال لام التعريف  
تبطل الجمعية فهذه الجمع والمفرد سواء لان نقول هذا عند امتناع الاستفراق وعدم العهد  
وانتفاء الامر من النوع ولو سلمنا سواء هذا الجمع والمفرد فنوع لما في لفظ الجمع  
من الاستفراق بالتعدد وان بطل معنى الجمعية كيف وهذا الجمع لا يكاد يستعمل فيما لا يتعدد  
غاية انه يصدق على الواحد والكثير فان قيل بطلان الجمعية باللام اذ الم يكن للاستفراق  
والعهد اذ كان في موضع النفي واما اذا كان في موضع الاثبات فلا كما ذهب اليه البعض  
ونص عليه المحقق ابن كمال باث زاده في اوائل شرح الهداية لما قالوا في مسألة الخلع  
والاقرار والوصية في قولها اخلني على ما في يدي من الدراهم وقوله او صيت لفلان  
بالدراهم مع انه ينصرف الى ثلاثة دراهم في هذه الصور الثلاث لانها اقل الجمع قلت

قلت ما ذكره في الاصول مع الدليل على بطلان معنى الجمعية باللام لا يفرق بين ان يكون  
في موضع النفي والاثبات نص عليه في الهداية والنهاية والمبسوط في كتاب الشهادة  
انتم و ذلك ان تقول الكون في الاصل مصدر فيحتمل القليل والكثير كالمصدر  
فانهم قالوا في قوله تعالى وجعل لكم السمع والابصار وقوله تعالى كانت رتقا  
لم يجمع السمع ويث رتقا وان كانت مرتين لكونه في الاصل مصدر قال  
صاحب منافع الاخبار قوله واما التفسير باللفظ الخ بمعنى ان تفسير الكائنات  
بالمفرد بناء على الضملاان الجمعية باللام انتهى وفيه اشارة الى ان اللام الجارة  
في الضملاان بمعنى على البنائية قوله فليس بمفيد ان فذلك التفسير ليس بمفيد  
وكذا النفدية ههنا ان فيها نحن فيه من تصحيح ايراد صيغة الجمع الى المثل به في النفدية  
بين المضارع وهم الفاعل وفيه نظر لانه يجوز ان يراد من الجمع الذي دخل عليه  
اللام النخصة مجازا كما حققه الاصوليون في كتابهم حيث قالوا ان اللام الداخلة  
على الجمع حقيقة في العهد والاستفراق مجازا في الجنس فيبطل حينئذ معنى الجمعية  
ويراد به الواحد كما في قوله تعالى لا يحل لك النساء وقوله تعالى انما الصدقات  
للفقراء فمن عرف معنى الاية وذاق معناها علم هل يجوز غير الواحد ام لا  
فقول الخارج ليس بمفيد ههنا ليس بمفيد ويمكن ان يكون صيغة الجمع باعتبار النوع  
غير ما ذكر من الافراد والمثكلة قال صاحب منافع الاخبار قوله فليس بمفيد ههنا  
لانه باللام الحذف للاستفراق وهي تستلزم التقدير وهو ليس بموجود في سكون كل  
من المضارع وهم الفاعل ما لم ينظر الى الافراد كما سبق واما التفسير بالمفرد بناء  
على ان جعل الجمع بمعنى المفرد مجازا وجعل اللام للجنس كما في قوله تعالى لا يحل لك النساء  
من بعد نفقته كما كان في صورة المثكلة وقال بعض المحققين قوله فليس بمفيد ههنا  
ان في بيانه المثل به في الاول بين المضارع وهم الفاعل ان فذلك التفسير ليس بمفيد  
ههنا بل فاسد كما افاد في نحو والله لا اتزوج النساء وانما دخل الفاء عليه لان المبتدأ  
اذا كان بعد ما يجب دخول الفاء عليه رعاية لظن الشرط فيها وهو سببية الاول  
لثاني او للحكم به ولو جعل المتكلم وفتره الرخصة بلزوم الثاني للاول قوله او ليس  
تقليل لعدم المفيد او علة لعدم كونه مفيدا كذا قال البعض قوله معنى الضملاان  
مهم ليس ان لانه ليس معنى الضملاان جمعية الجمع المحلى بلام الاستفراق وسقط اعتبارها  
وقوله بطلان التقدير ان بطلان اعتبار التقدير وسقوط خبره ليس أصلا بل بالكلية  
قال الاستاذ قوله اصلا منصوبه مفعول مطلق لاصل المقدار ان قطع قطعا وهو ما ضمه



تكتب في علم فيه هاء البطلان التقدير قوله هي يجوز ان لا يكون معنى الاضمحلال بطلان التقدير  
ولا يجوز ان يقال ان في يجوز قيد للمنفى فالنفي راجع الى القيد والمقيد جميعا قال بعض الافاضل  
قوله هي يجوز ان في تفرع على المنفى يعني لو كان معنى الاضمحلال بطلان التقدير لجاز ان يقال  
بسبب البطلان وقال الاضاح ان هي ههنا ابتدائية وشرطها كون ما قبلها سببا مذكورا  
الى ما بعدها وقيل شرطها كون ما بعدها سببا عما قبلها وغاية لما قبلها فتأمل  
وقال بعض الكمال قوله هي يجوز ان في وجهه للسببية ويجوز ان يقال ان معطوف على جملة  
ليس معنى الاضمحلال بطلان التقدير وهو داخل في المنفى ان لم يكن معنى الاضمحلال بطلان  
التقدير يكون ذلك البطلان سببا لجواز ان يقال ان في وقال البعض قوله هي يجوز  
ان يقال ان في تفرع على المنفى ان بناء على بطلان التقدير يجوز ان يقال ان في لكن التقدير  
لم يبطل فلم يجوز ان يقال ان في وقال الاضاح قوله هي يجوز ان في تفرع على المنفى ان لم يكن  
معنى الاضمحلال بطلان التقدير ولو كان معناه بطلان التقدير لجاز ان يقال جاء الرجال  
اذا جاء واحد انتهى ويمكن ان يقال قوله هي يجوز ان في تفرع على النفي ان بناء  
على عدم معناه بطلان التقدير لا يجوز او فلا يجوز ان يقال جاء الرجال اذا جاء واحد قال  
الاستاذ قوله هي يجوز ان يقال ان في تفرع على النفي ان بناء على ان معناه ليس بطلان  
التقدير لا يجوز ان يقال ان في وقال الاضاح قوله هي يجوز ان يقال ان في تفرع على النفي  
ان لم يكن معنى الاضمحلال بطلان التقدير ولم يجوز ان يقال جاء الرجال اذا جاء واحد  
انما فيز سميها عن سميها واختار ما شئت قوله بل معناه ان لم يكن معنى الاضمحلال  
عطف على قوله ليس معنى الاضمحلال وابيات بعد النفي قوله بل معناه مبتدأ وخبره قوله  
بطلان معنى الجمع المحلى بلام الاستفراق فيما ان في موضع وتركيب سبب على صيغة ما في  
وتأنيبه المستر عبارة عن الفعل ان سبب الفعل اليه ان في ذلك الجمع نحو قولنا  
جاء الرجال ونسبت المجيشية الى الرجال قوله وكونه ان الجمع عطف على بطلان معنى الجمع  
او الواو بمعنى مع ان لم يكن معناه كونه بمعنى الكل الافراد ان لا احاطة الافراد  
على سبيل الافراد لا الاجتماع على الصحيح في المكون الصحيح ان الحكم في الجمع المخرق  
الغير المحصور انما هو على الاحاد دون المجموع بشهادة الاستفراق والاستفراق انتهى  
فاذا عرفت معنى الاضمحلال ههنا عرفت ان تفسير الجمع ههنا بالمفرد ليس بعقيد بل فاسد  
وكذا التقدير بمسئلة البين اذا لزم فيها الجنس لا للاستفراق لان البين للجمع وتزويج  
كل من شاء ان لا يكون بطلان على وجهه الى الف عنه به ولا عهد خارجيا فجمع الجمع على الجنس  
في زيادة صفة على الواحد كما في كثير من الاضمحلال فينا ليس معناه فينا عن فيه فلا تقديري

فلا تقديري فضلا عن الافادة ان بعض المحققين قوله بمعنى الكل الافراد بل كراهية  
وسكون الف وكقولنا كل نار حارة ان كل واحد واحد من افراد النار حارة  
لا المجموع كقولنا كل نار حارة ان مجموعها قال بعض الافاضل اعلم ان الكل المجعول  
يدل على المجموع ان على جملة الافراد من حيث كونها بمجموعة بحيث لا يستقل فرد منها  
بالحكم كقولنا كل بن عقيم يحملون الصخرة العظيمة ان هيئتهم المبيعة من الافراد  
لا كل فرد منهم على حدة ومنه قوله تعالى وتحت عرش ربك فوق يومئذ ثمانية  
فانه حكم بالكل على هيئته المركبة من كل من ثمانية مجتمعين لا على كل منهم باستقلاله  
وقال من في زاده في حاشية التصديرات ان لفظ كل اذا اضيف الى النكرة فهو  
لعموم افرادها واذا اضيف الى المعرفة فليعم اجزاها فيصح كل رجل يشبه هذا  
الرجل فيختلف كل الرجال ويصح كل الرجال يحمل هذا الحجر بخلاف كل رجل  
في يكون ما ان الكل المجعول جزئيا حقيقيا لمنعه عن وقوع الشركة فيه فيكون  
مثل كل الرجال يحمل هذا الحجر قضية شخصية فلا يتصور الكلية في الموضوع  
حتى يكون سوراً محيطاً لا افراد الموضوع ويصح الحكم عليها انتهى قال ديوركي  
في شرح العوامل الجديد اعلم ان لفظ كل اذا اضيف الى النكرة يكون لاحاطة الافراد  
واذا اضيف الى المعرفة وان كان الاضافة للعهد الخارجي يكون لاحاطة الاجزاء  
والا فلا فان قلت بما تقول في كل الطعام كان حلالا لبني اسرائيل مع انه فيه لاحاطة الافراد  
اقول انها قاعدة بطلان عنها بعض قاعدة اكثرية لا كلية انتهى بقوله ههنا شرط وهو  
ان يكون اللام للاستفراق يعلم بوضع لفظ كل موضعها مع صحة المعنى قوله في ان يعتبر  
حال من كونه بمعنى الكل الافراد لانه خبر بواسط العطف والحال من الخبر حاش  
عند الفاضل الجاني لانه مشابه بالفاعل في كونه جزئيا من الكلام فيكون حكمه في حكم الفعل  
ان حال كونه كائنا في ان يعتبر لفظ كل حرف تاصب ويعتبر فعل مضارع محمول  
من الافعال منصوب به قوله كل فرد نائب في عمل ليعتبر منه ان من الجمع كان  
بفتح الهمزة وسكون النون مخفف من كان بفتح الهمزة وتشديد النون وهم صميمشان  
مقدرا ان كان ان في الحال ثم ان الظاهر ان لا يقدر بعده ضمير الثالث لعدم الداعي اليه  
وقال ابن مالك انه يعمل فيهم مقدرا لانه لا يلزم ان يكون ضميرشان ويؤيده  
لزم لم وقد لا بعده اذا كان فعلا على ما صرح به الرضوي مثل قوله تعالى لم تكن بالاس  
ومثل كان وزوت الاطلاق ليس معه ان مع الفرد بغيره ان غير الفرد قال المصنف



في الامعان الانظار وههنا قد ذكر بلام الاستفراق التي بمعنى كل وهو للاحاطة على سبيل  
 الافراد ومعنى الافراد ان يعتبر كل مستقيا بغيره كانه ليس معه غيره انتهى قال صاحب  
 منافع الاخبار قوله لو لم يكن معنى الكل للفرد كالمصنوع وقد يكون بمعنى الكل المجموع كما سبق  
 قوله في ان يعتبر الى آخره متعلق بكونه بمعنى الكل الافراد بمعنى ان الجمع المحل للام  
 يكون بمعنى كل فرد ويتعلق الحكم به على الافراد كما في استفراق المفرد وهو التحقيق  
 وقيل استفراق المفرد اشتمل من استفراق الجمع واما ما قاله المحقق المصنف وما ذكره في  
 انه تفسير الجمع بالمفرد ليس بعيب بل فاسد وكذا التقوية بمسندة اليقين في عدم  
 فهم كلام المصنف والقوم لان نفي الافادة ناظرة الى اعمدة التفسير بالمفرد لا الى اصل  
 التفسير بالمفرد كما مر في الحكم بالفاء من فاد التفكير فوضار وبضرب ومخرج  
 وفيه ضربان وهو يستفاد باللفظ غير الثلاثة نحو ضارب وضارب وباللفظ الثلاثة  
 نحو طلب طلبا وضارب ضربا وامثال ذلك كثيرة كذا قال صاحب الاقتراح في شرح  
 مثل بفتح الميم وتشديد الشاء وفتح اللام فعل ماض من التثنية او مثل المصنف ههنا  
 بمثلين من الاصليين لان اصول الافعال اثنان ثلاث ورابعي فاورد لكل منهما  
 مثالا واحدا واما المزيدات فتعلم من الاصول نحو جتمع ويجمع ومستفعل  
 ويستفعل او لان اصول الافعال اثنان واحكام فروعها كما صولها في الشبه  
 المذكور فلا يرد ما قاله صاحب فتح الاسرار من انه لو مثل بمثلين احدهما  
 من الثلاثة والاخر من السدس اشارة الى بقدر السكون في بعض الافراد الذي  
 هو السدس الكاوجه وقال صاحب منافع الاخبار قوله من الاصليين او من الاصل  
 والاصل الرباعي ووال البعض قوله من الاصليين او الثلاثة والرباعي المجموعين  
 ولا يذهب عليك ان هذه المشابهة مخصوصة بهما بل جارية في المزيدات ايضا  
 وانما ذكرها لانهما هما قال امام الايدوب قوله مثل او مثل المصنف بمثلين  
 اصليين او الثلاثة والرباعي المجردين وهما اصلان في الابواب واشارة الى ان الزوائد  
 من الابواب كذلك واما الشبه الثلاثة وههنا من الشبه الثلاثة معنى او شبه المضارع  
 لاسم الفاعل من جهة المفعول او من حيث المفعول فتايت لقبول كل واحد منهما او  
 من المضارع وهم الفاعل لقوله لقبول مصدر مضاف الى فاعله وقوله الشيع  
 او السكون منصوب لفظا مفعول لقوله لقبول وقوله والانتشار عطف على الشيع  
 وتفسيره من قبيل عطف اللازم على الملزوم لان الشيع يلزم الانتشار به المعاني

الافعال الثلاثة

بين المعاني اراد بها الحال والاستقبال في المضارع لانه يقبل الشيوع والانتشار  
 بين معنيين المعنيين عند التجرد عن قرينة دالة على احدهما فيكون المراد بالجمع  
 الجمع المنطوق بالنظر الى هذين المعنيين وهو ما فوق الواحد و اراد بها الحال  
 والاستقبال والماض في اهم الفاعل فانه يقبل الشيوع والانتشار بين هذه المعاني  
 عند التجرد عن قرينة دالة على احدهما ايضا فيكون المراد بالجمع الجمع العرفي بالنظر  
 الى هذه المعاني واقله ثلاثة قال الشارح فيها شيعة والقرينة حرف الاستقبال  
 في المضارع وامن في الاسم وحرف الحال والآن وغدا فيها كذا قيل او اراد بها  
 الفاعلية والمفعولية والاضافة في اهم الفاعل فانه يقبل الشيوع والانتشار  
 بين هذه المعاني عند التجرد عن احد من العدايل ويتخصص بواحد منها عند دخوله  
 كذا في المضارع فانه يقبل الشيوع بين الحال والاستقبال والتقليل والتكثير  
 عند التجرد عن القرائن وعندها يتخصص بواحد منها كذا فهم من بعض الشرح  
 اقول اراد بها الحال والاستقبال والتقليل والتكثير في المضارع كذا قال صاحب الاقتراح  
 لانه يقبل الشيوع والشمول بين هذه المعاني عند التجرد عن قرينة دالة على احدها  
 فيكون المراد بالجمع الجمع العرفي بالنظر الى هذه المعاني و اراد بها الحال والاستقبال  
 والماض في اهم الفاعل فانه يقبل الشيوع بين هذه المعاني عند التجرد عن قرينة  
 دالة على احدها ايضا فيكون المراد بالجمع الجمع العرفي بالنظر الى هذه المعاني ايضا  
 فلا يرد ما قاله بعض المحققين من ان الاولى ان يقول بين المعاني بل بين الافراد  
 حتى يشمل المضارع وهم الفاعل اذ لا اشتمل في اهم الفاعل بين المعاني بل بين الافراد  
 فعند انتهى اقول ولو سلم ذلك فذكر الشيء لا ينافي ما عداه فيكون المعطوف  
 وحرف العطف ههنا مخدوفان بقرينة قوله فيما شيعة حيث قال فيه بين الافراد  
 او بين المعاني والافراد فيكون المراد من المعاني معاني المضارع فقط فهو راس ذلك  
 البعض ومنه غلط ذلك البعض قوله الشارح فيما شيعة وهو بين الافراد ولو قال  
 بين الافراد والمعاني لكان اولى وقيل قوله الشيوع او الشمول والتفسير بالعطف  
 بقوله والانتشار في معنى الشيوع ليس الا لانتشار عقل الشارح واعتداله بسرية البرد  
 الى راسه قوله والاحتمال لهما من المعاني عطف على الانتشار عطف لازم على ملزوم ايضا  
 قال البعض قوله والاحتمال لهما عطف تغير للانتشار قوله على سبيل البدل متعلق بالانتشار  
 والاحتمال على سبيل البدل قال امام الايوب والمراد من الشيوع هو الانتشار والاحتمال



على سبيل البدل انتهى ان لا يحتمل كل منهما الا معنى واحد لكن ذلك المعنى لا يتعين فيه الابقرينة  
فاذا لم يوجد قرينة احتمله وغيره من بقرينة المعاني لا دفعة واحدة كالعلم بل على سبيل التناوب  
لان النكرة في مقام الاثبات تعم عموماً بحيث لو وقع في حيز نفي عموماً شمولاً قال  
بعض الافاضل ان النكرة اذا وقعت في حيز نفي قصد بها عموم الافراد وشمولها وكذا اذا وقعت  
في الاثبات وقال الفاضل الجاني ان النكرة اذا وقعت في حيز النفي افادت عموم الافراد  
وشمولها وكذا كل نكرة وقعت في الاثبات قصد بها العموم وقال صاحب فتح الاسرار قوله الشيوخ  
ان الانتشار والاحتمال لما صدق عليه انتهى ان للانتشار اليه صدق عليها هم الفاعل  
عدل ان اعرض المصنف عن العموم ان عن التعبير بالعموم فقبحه بالشيوخ بدله قوله الشيوخ  
صفة العموم وقوله في كلامهم ان النحاة ظرف للشيوخ وقوله اليه ان اللفظ الشيوخ  
متعلق بعدل ان عدل عنه وما الى و لو قال عدل عن التعبير بالعموم مع انه شايخ في كلامهم  
لكان أولى قوله اذ لا عموم حقيقة في كل منها تعليل للمعقول او لعدل وعلة له ان لانه  
لا عموم في كل واحد من هم الفاعل والمضارع اذ العموم احاطة الافراد وليس فيها  
تلك الاحاطة بهذا التعليل ليس بصواب لان هذا العموم يتصور في كل من هم الفاعل  
والمضارع اذا تجرد عن الادوات المذكورة في المتن ويرد على هذا كون الشيوخ بمعنى العموم  
حيث جعل المصنف لفظ الخصوص مقابلاً لفظ الشيوخ ويرد على هذا ايضا ما قال  
في الصحاح من قوله والعام ضد الخاص وعم الشيوخ يعم بالعموم كما ان يشمل الجماعة يقال  
عمهم العطية ومن قولهم شاع الخبر شيع شيوعه اذ اذاع وانتشار انتهى والحاصل  
ان معنى العموم في هم الفاعل والمضارع عند تجردهما عن الادوات تحقق ووجود لفظ  
واصطلاحاً فالصواب في التعليل من عدول المصنف عن ايراد لفظ العموم ان يقال عدل عن العموم  
الشيوخ في كلام النحاة تفننا في العبارة واعلام كون صلاحية هذا اللفظ مثل هذا  
المقام والقول في صدق التعليل اذ لا عموم حقيقة في كل منهما ناشئة من جهة قلة الشيوخ  
وعدم تفهم المراد والله اعلم بالصواب كذا في احمدنا في قال بعض المحققين قد لا  
اذ لا عموم حقيقة في كل منهما اقول لان العموم انما يكون بين الافراد وهو لا يوجد  
في الفعل المضارع والشيوخ اعم منه فيشمل الفعل المضارع وهم الفاعل وقال صاحب  
منافع الاختيار قد لا عموم حقيقة في كل منهما برفع الايجاب الكل والافاضل الكل  
ليس بصحيح اذ العموم حقيقة موجودة في هم الفاعل وانما لم يوجد في المضارع لان العموم  
يصدق المفهوم على الافراد ولا افراد في الافعال فلا عموم فيها وقال البعض الفرق بين العموم والشيوخ  
ان الشيوخ ما ينشأ من الافراد على سبيل البدل والعموم ما يتناول الافراد على سبيل الجمع والحمل على حمل العموم  
في كلامهم على الشيوخ كما جمعه صاحب فتح الاسرار حيث قال ولعلمهم ارادوا بالعموم معنى الشيوخ قوله

قوله والحمل مبتدأ وخبره قوله بقرينة كل البعد وهذا جهاب سؤال مقدمته يرد  
ان العموم في كلامهم يحتمل على الشيوخ فكان الاولى موافقتهم في التعبير بما يقول  
بان هذا الحمل بعيد وجه البعد ان ذكر العموم وارادة الشيوخ مجاز بلا قرينة  
وهو غير جائز فالصريح من اول الامر به ان يلفظ الشيوخ أولى من الصريح  
بلفظ العموم ومن جملة على الشيوخ قال البعض قوله أولى من الحمل على الشيوخ  
وقال صاحب زبدة الانظار قوله الشيوخ ان الشمول الى الافراد  
على سبيل البدل والاحتمال والاستقبال لكن المراد به العموم بقرينة قوله  
والخصوص وارادة العموم من الشيوخ بقرينة غير مستبعد والعدول للتكثير  
فتفكر انتهى قال في هامشه وجهة اشارته الى انه يمكن ارادة العموم من الشيوخ  
ليحسن المقابلة الا انه لا عموم حقيقة في كل منهما فيلزم ارادة العموم أولاً  
ثم الشمول منه ثانياً مجازاً فيلزم ارتكاب المجازين فيحصل نكتة واحدة تدبر  
قوله فان الامم تفصيل الشيوخ والخصوص فيه قال امام الايوب قوله فان الامم  
والفاء في فان تفصيلية بمعنى لفظ التفصيل على الاجمال قوله ان هم الفاعل اشارة  
الى ان الالف واللام في الامم للمعبرين بها بقرينة سبق ذكره وهو هم الفاعل  
كذا قاله امام الايوب والى انه عوض عن المضاف اليه المحذوف قوله عند تجرده  
ان الاسم وعند ظرف متعلق ببيان المؤخر ومضاف الى مجرد المضاف الى الضمير  
مع عند تجرده عن اللام ان اللام التعريف واللام الموصول قوله يفيد الشيوخ فمراد  
بين الافراد ان بين افراده يعني ان هم الفاعل عوضاً رب اذا شتم نكرة بغير لام تعريف  
وبغير لام الموصول يكون شاملاً لافراد كل من هو متصف بالضاربة ولا يكون مقتضياً  
بضارب معين من الافراد وعند دخول حرف التعريف عليه ان على الامم قوله عند  
متعلق بقوله يتخصص وظرف له وجمله يتخصص مرفوعة محلا على انها معطوفة على جملة يفيد  
ان يفيد التخصص يعني يصير خاصاً للبعض الآخر الذي اقتضاه الظاهر كذا قال  
صاحب فتح الاسرار وقال صاحب زبدة الانظار قوله يتخصص ان يتخصص بواحد  
من الافراد انتهى وهذا ينتقض ايضا بالمطالع فان يشارك الامم في الشيوخ اذا كان  
مجرداً عن قد لانه يحتمل القريب والبعيد واذا دخل عليه قد يتخصص بالقرب كذا  
في الافتتاح وانما قال ان ما قال انما قال المصنف حرف التعريف قوله ولم يقل معطوف على قوله  
وانما قال ان وانما لم يقل المصنف عند دخوله بحذف الامم الظاهر ان حرف التعريف قوله



قوله بالظن مع ان المقام لم سبق المرجع متعلق بلم يقل قد لا ترجع صفة الظن  
الى اللام مع كونه اس الصير اخبر من اللام الظاهر في الاستاد قد لا يكون  
اللام بعد دخوله وقوله اخبر اس اخبر من قوله عند دخول حرف التعريف  
وهو ظاهر قوله وعلى مقتضى الظاهر اس ومع كونه على مقتضى ظاهر حال الكلام  
وهو المصنف او مقتضى ظاهر عبارة المصنف وهو ان يقول عند دخوله  
سبق المرجع قوله للتبني علة لقول المصنف حرف التعريف او لتقليل للنفي  
اس انتفى النفي بالظن الذي المقام له بان يقول عند دخوله بدلا عن اللام الظاهر  
اعني حرف التعريف لاجل التبني او انتفى ان يقول عند دخوله بدلا عن عند  
دخول حرف التعريف لاجل التبني او لم يقل عند دخوله لاجل التبني او  
تقليل للتبني باللام الظاهر اعني حرف التعريف بدلا عن الظن الذي  
المقام له وقال البعض قوله للتبني الظاهر ان اللام متعلق بقوله انما كان  
حرف التعريف وعلة له ويمكن تعلقه بلم يقل اس للتبني المصنف على ان اعتبار  
المشابهة او مشابهة المضارع للام الفاعل مفعول به للمثابهة واللام  
زائدة لتقدمية عليها قوله عند دخوله اس اللام لان تكثير ضمير اللام  
يجوز كما فعله الثاني مع في خواص اللام او حرف التعريف ظرف للمثابهة  
او للاعتبار عليه اس على اسم الفاعل وقوله مسنن جزان على اعتبار كون اللام  
متعلق بقوله مسنن قوله حرف تعريفي جز الكون ولو صورة ولو للوصلية  
اس ولو كان اللام على صورة حرف التعريف او ولو كان اللام حرف تعريفي في الصورة دون  
او ولو كان حرف التعريف صورة لانه موصول في الحقيقة قال بعض المحققين بدعيه ان اعتبار  
هذا ليس مبنيا على اعتبار كون اللام حرف تعريفي لانها معتبرة سواء كانت حرف تعريفي او اسم موصول  
كما اعتبره في هبة حيث قال فانه يختص بمعين سواء كان اللام حرف تعريفي او اسم موصول  
فانه مقرر يجب ان يكون ضللة معلومة عند المخاطب ايضا كون اللام على صورة حرف التعريف  
لا يخلو الى اعتبار المعبر المصنوع بدونه اعتباره فلا معنى للتبني عليه فلا يكون هذا وجهها  
لقول المصنف حرف التعريف بل الوجه فيه للتبني على اختياره مذهب المازن في اللام  
الداخل على الصفات وهو كونها حرف تعريفي كغيرها لا مذهب الجمهور وهو كونها  
اسم موصول كما اشار اليه بتقديمه في بيان الاختلاف في الباب الثاني قوله المستلزم بالجزم  
صفة اللام وجه الاستلزام كون اللام من جملة خواص الاسم او بالنسب صفة  
حرف التعريف وجه الاستلزام كون حرف التعريف من جملة خواص الاسم او صفة للاعتبار المشابهة

كذا قاله الحق او صفة للاعتبار كون اللام حرف تعريفي كذا قاله صاحب منافع الاختيار  
قوله اعتبار كون المدخول عليه وهو اسم الفاعل مفعول المستلزم ولو للوصل  
صورة اس ولو كان لهما صورة لانه فعل في الحقيقة يعني ولو كان المدخول عليه  
اسما يجب الصورة واللفظ لانه فعل يجب الحقيقة واللفظ والآثار  
وان لم يستلزم اعتبار كون المدخول عليه لهما او وان لم يعتبر كون اللام  
حرف تعريفي او وان لم يكن اعتبار المشابهة مبنيا على اعتبار كون اللام  
حرف تعريفي اخرايتها شئ لكن مرجع الاخيرين واحد قوله فالدخول عليه مبتدأ  
وجزه قوله ليس باسم فاعل فضلا عن المشابهة اس عن مشابهة المضارع له اس  
لام الفاعل بل مفعول اس المدخول عليه فعل في اللفظ والتحقيق اس في الحقيقة  
ونفس الامر وقيل قوله والتحقيق بمعنى الحقيقة عطف تفسير للمعنى ويمكن  
ان يكون المراد بالتحقيق المذهب التحقيق هذا مبني على ما اس الكلام الذي  
او على الرأي الذي هو ذلك الكلام او ذلك الرأي رأى الجمهور اس  
جمهور النخاة او جمهور النخبيين او جمهور العلماء النخبيين كما سيجي  
في الباب الثاني وانما لم يقل اولا اس قبل الشروع في قوله يفيد الشروع  
او قبل ان يتقدم اللام او قبل ان يذكر قوله اللام يعني لم يقل اولا حرف التعريف  
بدل اللام وثانيا عند دخوله بالظن بدل حرف التعريف الذي وقع بعد قوله  
عند دخول او برقع حرف التعريف عن هذا الموضع ووضع موضع اللام  
او بدونه ذكره بعد قوله عند دخول مع ذكره في موضع اللام لعدم الحاجة علة للنفي  
اس انتفى قول المصنف لاجل حرف التعريف لاجل عدم الحاجة او علة للنفي اس  
عدم القول لعدم الحاجة قوله الى هذا التبني متعلق لعدم الحاجة الى التبني  
على كون اعتبار المشابهة لاسم الفاعل عند دخوله عليه مبنيا على اعتبار كونه اللام  
حرف تعريفي عند الجزم اس عند جزمه عن اللام يعني عند جزم اسم الفاعل عنه  
ثم اعلم انه في اختيار اللام على حرف التعريف قوله في اختيار اللام خبر مقدم لان  
قوله اشارة اسم مؤخر لها الى ان الاختلاف جار على معنى الواقع فجاز لان الجريان  
بمعنى السيلان ملايم الماء لا الاختلاف لانه بمعنى الماء في الكثرة والمنفعة  
في الكلام لمقارنة مكينة وتخييلية حيث شبه الاختلاف بالماء في الكثرة والمنفعة  
فهذا التبني لمقارنة مكينة ثم ملأه ملايم المشبه اعني الماء الى المشبه اعني الاختلاف  
فهذا الاسناد استقارة تخيلية في حرف التعريف متعلق بالجار قوله انه امر متعذر



بتقدير من البيانية المبينة للاختلاف الالف عند المبرد خبر ان في انه او اللام  
عند سيبويه عطف على الالف او كلاهما ان الالف واللام عند التحليل عطف على القريب  
او البعيد قوله جار مجزاة في ان الاختلاف الجار في قوله في الموصول ان  
في اسم الموصول ايضا ان كما كان جاريا في حرف التعريف او مثل جريانه في حرف  
قال صاحبنا في انما سنده جار في الموصول ايضا لكن المعنى من كلام ابن الحاجب  
والله في الجاني ان الموصول مجموع الالف واللام والاختلاف انما هو في حرف التعريف  
وسمي انشاء الله تعالى في بيان احوال الصفة الكلام عليه فانظر المصنف  
كما وما عبارة عن الشيء المراد منه الاختلاف المبرر في الموصول ايضا ان كشي  
شرح به ان ذلك الشيء الفاضل المصنوع في شرحه للكافية في بحث الموصول  
قال البصير قوله كما وما عبارة عن جريانه في الموصول ايضا مخرج به والضمير دافع  
الا ما الفاضل المصنوع فاعمل مخرج حيث قال على ما نقله الشيخ في حاشية الاتقان  
لم ينقل اختلاف في ان الموصول هل هو الالف او اللام او كليهما كما اختلف في حرف التعريف  
والظاهر ان لا فرق بينها وتخصيص الاحتمالات بوجه التعريف تحكم انتهى كلامه  
وقال في الامتحان ان الموصول مجموع الالف واللام كما في شرح المفتاح للشرقي  
والتمتاز في لا اللام وحده على ما هو المختار انتهى كلام المصنف ايضا فيه  
قوله وان المختار عطف على قوله ان الاختلاف الجار في او ايضا في اختياره  
اشارة الى ان المختار من الاقوال الثلاثة عنده ان عند المصنف مذهب سيبويه  
في اختاره في حرف التعريف قال البصير قوله كما في حرف التعريف ان مثل اختياره  
مذهب سيبويه في حرف التعريف او كلمة ما اختاره عن دليل يرجح مذهب سيبويه  
الكافي في التعليل كما في قوله تعالى كما تقدم لكم انما يطهركم انتهى قال الشيخ  
في بحث خواص الاسم ثم ان في هذا اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه  
من ان حرف التعريف هو اللام وحده انتهى قال بعض المحققين اقول انما يوجد  
الاشارة الجريانه للاختلاف في الموصول واختياره فيه مذهب سيبويه لم يختار  
المصنف في هذا اللام مذهب الجمهور وهو كونه موصولا واما اذا اختار مذهب  
وهو كونه حرف تعريف كما هو الظاهر مما تقدم هنا وتقدم في بيان الاختلاف فيه  
في الباب الثاني فلا يوجد الاشارتان المذكورتان بل يوجد الاشارة الى اختياره  
مذهب سيبويه في حرف التعريف فقط انتهى فوجاه في ضارب هذا المثال مطابق للمثل

او صالح لان يكون مثالا للمثل او لما نحن فيه فانه ان كان ضارب يحتمل زيدا  
وعمر او غيرهما ان غير زيد وعمر من ذات يتصف بالضاربة ككبره وخاله وغيرهما  
قال صاحب زبدة الاقطار قوله نحو ضارب فانه يحتمل جميع الافراد  
ما صدق عليه ضارب على سبيل البدل واحاد وموحد لا بطريق الاستفراق  
ولاشاء ومنه وهكذا كما لا يخفى ونحو الضارب هذا المثال صالح لان يكون مثالا  
لما نحن فيه فانه ان كان الضارب يكتفى بعينه ان بواحد من الافراد على التبيين  
بغير بواحد معينه من افراد كل من اتصف بالضاربة قال البصير قوله يكتفى بعينه  
ان بضارب معين سواء كان اللام فيه حرف تعريف او موصولا لكونها  
متساويين في افادة التبيين فان قلت ما الفرق بين الموصولات وبين التسمية  
الموصولة المختصة بواحد قلت ان تخصيص الموصولات بحسب الوضع وتخصيص التسمية  
الموصولة ليس بحسب الوضع فيتحصر في الالف بحسب الوضع بمضمون الصلة  
وتكون معرفتها اشارة الى ان هذا التخصيص الى الاختلاف في اللام الداخلة  
على الصفات قال صاحب منافع الاخبار قوله سواء كان اللام حرف تعريف وهو  
عند المازني والاضطرر او موصولا وهو عند الجمهور الا اذا كان اسم الفاعل  
بين المبتدئ كالعالم والمؤمن فيكون اللام حرف تعريف بالاتفاق كما كان في سائر  
الصفة المشبهة انتهى اما كون الضارب مختصا بعينه اذا كان اللام حرف التعريف  
فقط هو واما كون الضارب مختصا بعينه اذا كان موصولا فثبت فانه ان  
لان الموصول معرفة يجب ان يكون صلة من صلة الموصول معلومة عند المخاطب  
وهذا تحقيق المشبه به ثم شرح في تحقيق المشبه وفي تحقيق وجه الشبه في ضمه  
فقال كذلك المضارع فقد كذلك اما ظرف مستقر مرفوع فملا غير مقدم والمضارع  
مبتدأ مدح وهذا اذا كان الكافي حرفية ويحتمل ان يكون مفعلا بمعنى مثل فيض يكون  
بالعكس ان مثل الاسم المضارع في هذه الاحوال كذا في الامام الايب قال صاحب الافصح  
قوله كذلك ان مثل ذلك او كما في ذلك في الكافي على الوجه الاول هم بمعنى المثل مضاف الى اسم  
فيجوز ان يكون مبتدأ او خبرا وعلى الوجه الثاني حرف جر متبوع بجروره ان يكون خبرا انتهى  
ان يفيد الشروع والخوض كاسم الفاعل فانه عند مجرده ان المضارع عن حرف الاستقبال كالسين  
رسوف ولاوليه في النفي والحال ان حرف الحال كالا لاما لا ابتداء عند الكوفيين والرحماني  
واي ما لا وغيرهم وفي التثنية ان لا يجره ان يذهبوا به ان قد تذهبوا به هذا اذا لم يدخل  
على سوف واذا دخلت عليها تحضت للتاكيد مثل رسوف يوطيك قدم ان المصنف



الاول حرف الاستقبال على حرف الحال قوله لاختصاصه من الاول علة للتقديم  
او متعلق بقدم وعلته لم يهـ اس بالمضارع بخلاف الثاني من حرف الحال فانه من الثاني  
تعليل للمضي لغة يوجب في الاسم عوضا رب انا وما قـ ثم انت وغيرهما ايضا من كما يوجد  
في المضارع نحو ما يضرب قوله ولان الاحتياج عطف على قوله لاختصاصه به وعلته ثابته  
للتقدم من اس وايضا قدم الاول لان احتياج المضارع الى الاول من اس الى حرف الاستقبال  
اشد من الاحتياج الى الثاني من اس الى حرف الحال قوله لعدم تبادر الاستقبال علة لاشد  
او علة لشد الاحتياج الى الاول من اس لعدم تقاضهم الاستقبال او لا او لعدم تبادر  
فهم السامع الى الاستقبال ولعدم سرعته اليه لان التبادر من صفة الفهم لا الاستقبال  
قال البعض قوله لعدم تبادر الاستقبال من حرف الحال بخلاف الحال قوله  
عند النحوي اس عند مجرد المضارع عن حرف الحال المتبادر من المفهوم اولا او الذي تبادر في السامع  
فانه من اس الى حال علة لغنى لغة اس لان الحال المتبادر من المفهوم اولا او الذي تبادر في السامع  
اليه قال البعض قوله فانه المتبادر من المتبادر الى ذهن السامع اذا كان الامر كذلك فلا يشك  
الحاجة من فلا يشك الحاجة الى حرف الحال متعلقة بلا يشك قوله بحقل وهو ما عطف عليه بدل  
او عطف ببيان جملة كذا المضارع ويحتمل ان يكون ههنا في الحال والاستقبال من الزمان فانها  
اما معناه الموضوع له بان يكون موضوعا لكل منهما بالاشتراك او بان يكون احدهما معناه الموضوع له  
والاخر غير الموضوع له يدل عليه جازا والمراد بان الحال اجزاء من او اخر المانع او اكل المستقبل يعقب  
بعضها بعضا من غير مهلة وتراجع والحاكم في ذلك العرف والمراد بالاستقبال ما يترقب وجوده  
بعد زمانه الذي انت فيه كذا قد استدلوا بان المضارع يحتمل الحال والاستقبال  
عند مجرد اذ المضارع اذا احتمل في مقام الدعاء مجردا عنهما متعين للاستقبال ولا يحتمل الحال أصلا  
حيث وكذا الحال اذا احتمل في التعاريف فيقال المراد باحتمال الحال والاستقبال احتمالهما مع قطع  
عن العوارض فوقه في هذه الموضوعين عارض لم فلا يضره قدم من المصنف الاول من الحال  
على الاستقبال على خلاف البيان السابق وهو يقتضي خلاف قوله لان الاحتمال علة للتقديم  
او لقوله قدم اليه من الاول ارجح من اس اشد راجح من الاول قوله لتبادر علة للخارج من  
لتبادر الى حال عند التجرده عنهما بخلاف الثاني من اس الى حال يحتمل ان يكون المراد  
خو يضرب رآه او عدا فانه لما تجرد عن حرف الاستقبال والحال يحتمل ان يكون المراد  
انه يضرب في الحال او في الاستقبال وعند دخولهما اس ودخول احدهما من حرف الاستقبال  
والحال وانما احتياج الى هذا التفسير لان حرف الاستقبال والحال لا يوضحلان معا على المضارع  
بل يدخل احدهما لانهما لو دخلا معا على المضارع لزم دخول الضمتين على شيء واحد وهو  
غير جائز او اذ فاز لفظ الاحد لان في هذا التفسير إشارة الى حذف المضاف والمضاف اليه  
لان الاحد مضاف من وجه ومضاف اليه من وجه تدبر قال البعض قوله اس ودخول احدهما

عند النحوي

اس ودخول احدهما من حرف الى والاستقبال بتقدير المضاف ولولم يهـ المضاف  
لزم دخول الضمتين على شيء واحد وهو غير جائز عليه اس على المضارع يختص  
اس المضارع يختص كيدون فخصا بالاستقبال ان دخل عليه حرف الاستقبال او الحال  
اس يختص بالحال ان دخل عليه حرف الحال نحو يضرب مثال لما اختص بالاستقبال  
وما يضرب مثال لما اختص بالحال قوله وللبادرة الفهم معطوف على قوله لقبول  
اس والسبب المفعول لبادرة فهم السامع في الانتقال عند سماعها اس لمسارعة  
فهمه او لمسا بقتة فيه قال البعض قوله وللبادرة الفهم اس والسبب المفعول  
لبادرة فهم العالم بوضعها عند سماعها او لبادرة فهم الطالب في الانتقال  
عند المطالعة فيها اس في المضارع وهم الفاعل عند التجرد اس عند تجردهما عن القران  
المطلقة الدالة على احد الازمنة الثلاثة والقران جمع قرينة وهي في العرف  
الامر الدال على الشيء بلا موضع على ما هو المشهور واما على اختيار العضم  
فهي الامر الدال على الشيء بلا احتمال قال عبد الوهاب في شرح الوليدية القرينية  
المطلقة ما يفصح عن المراد لا بالوضع وعلى اما مائدة او معينة اما المائدة فهي  
ما يتبع عنده ارادة اللفظ الحقيقي حقا او عقلا او شرعا او عادة واما المعينة  
فهو ما يعين المراد ويوضحه ولعل المصنف اراد القرينية المعينة سواء كانت حالية  
تفهم من سياق الكلام وسباقه وتظهر لدس المحاورة او مقالية لها حفظ من اللسان  
وقيد بالقلم قال بعض الكواشي قوله حالية اس معنوية حال من القران لانها  
مفعول به بد واسطة عن اوجه الكلمة كان المحذوف مع اسمها او مقالية اس لفظية  
عطف على حالية انتهى وقال البعض قوله حالية او مقالية اس حالية كانت القران  
او مقالية فكان مع اسمه محذوف وهذا الحذف جائز لما تقدم فيها سيا في وهي  
القرينية المقالية قال ابن مالك في التسهيل اذا دار الضمير بين الاقرب والاشد  
منه للاقرب لكن هذا الكلام ليس على الإطلاق بل اذا لم يكن المانع للاقرب وان كان  
مانع فلا بعد وهذا لم يكن المانع للاقرب حرفي الاستقبال في المضارع اس في الفعل  
المضارع نحو سيضرب وسوف يضرب ولا يضرب ولان يضر في النفي وامس في الاسم  
اس في هم الفاعل نحو ضارب امس وحرف الحال نحو ما يضرب والاف نحو ضارب لان  
وعدا اس ضارب عدا فيهما اس في المضارع وهم الفاعل قوله الى الحال نحو زيد ضارب  
وزيد يضرب متعلق بالمبادرة قوله لا يقتضي معنواهما من المضارع وهم الفاعل

عند النحوي



تقليل للمبادرة او متعلق بقوله لمبادرة وعلة له قوله الوقوع مفعول به لاقتضاء  
وقاعله منزهة لانه مجرور لفظا مضاف اليه له ومرفوع في الا فاعله في الحال  
طرف للوقوع لان المفعول من المضارع اخبار وقوع الضرب وكذلك من المفعول  
والوقوع يحل على الوقوع في الحال عند سماعها كذا قال الامام الايوب قال  
صاحب زبدة النظار وغيره فان الاكم له صلاحية الفاعلية والمفعولية والاضافة  
قبل دخول احد من العوامل واختصاص بواحد منها عند دخوله كذا في المضارع فان له  
صلاحية للحال والاستقبال والتقليل والتكثير عند التجرد عن القران وعند ما يقتضيه  
بواحد منها لكن هاتان المشابهتان لكونها غير تامتين لانهما من المشابهات المفعولية  
وقد عرفت ان التامة هي المشابهة لفظا ومعنى والتمثال لا يتم شرع في بيان مشابقتها  
من جهة الاستقبال فقال واما الثالث اس واما البنية الثالث وهو اس البنية الثالث  
البنية اس بنية المضارع لاسم الفاعل لانه لا من جهة الاحتمال فتثبت لوقوع كل منهما  
اس لوقوع كل واحد من المضارع ولهم الفاعل مع فاعلهما صفة حال من كل فانه وان كان  
مضافا اليه لفظا لكنه فاعله في الحقيقة او خبر لوقوع بتضمنه معنى الصيرورة على ما صرح به  
المولى حسن جلي في حاشية المطول ولا يجوز كونها مفعولا به لوقوع لانه لا من جهة  
قال امام الايوب قوله واما الثالث مبتدأ وقوله فلو وقع كل طرف مستقر مرفوع محلا  
على انه خبر اس فخالص لوقوع كل منهما في الوقوع مصدر مضاف الى فاعله وقوله صفة  
منسوب لفظا به انه مفعول له وقال الشيخ زاده في شرح قواعد الاعراب ان وقع يتقدم بنفسه  
كقوله في وقت الكبير وقد يتعمل بالادوات كقوله وقع عن كذا ومن كذا ذكره الجوهري  
في الصحاح انتهى كلامه فنع هذا قوله صفة مفعول به له وان انكره في زاده اعتمادا على ان  
لنكرة متعلق بصفة وكذا قوله بحسب الظاهر متعلق بصفة واما في التحقيق وهو بنية حقيقة  
على وجه الحق كذا في الاخير قال البيهقي قوله واما في التحقيق اس في الحقيقة والحق اذ في نفس الامر  
جزء من كل منهما جزء اول صفة جزء منها اس من الصفة يعني ان كلا من المضارع والفاعل  
جزء اول من الصفة لان الصفة في كل منهما هو اسم الفاعل مع ضميره المستتر الذي هو فاعله  
وكذا الفعل المضارع مع فاعله هو الصفة قال بعض الحواشي قوله بحسب الظاهر اما  
في التحقيق جزء اول منها اقول يعني ان مراد المصنف من وقد عرهما صفة لنكرة وقوعهما  
مع ضميرهما وهو ليس بتحقيق بل التحقيق وقوع الجزء الاول منهما كذا في رجل ضارب  
او جازي رجل يضرب فان كل واحد منهما يقع ان يقع صفة لرجل بحسب الظاهر واما في التحقيق  
جزء اول منها كذا في شرح المفتاح وانما قلنا واما في التحقيق جزء اول منها فانها اس

اس الصفة قال البيهقي قوله فانها قليل لقوله واما في التحقيق جزء اول منها  
في الاول اس في المثال الاول وهو جازي رجل ضارب مركبة من اسم الفاعل  
وقاعله وفي الثاني اس وانها في المثال الثاني وهو جازي رجل يضرب جملته  
اي مركبة من المضارع ومن فاعله قال البيهقي في حاشية العصم بنحو ان يقتض  
اسم الفاعل مع فاعله باليس جملته وهو الذي لم يقع بعد كلمة الاستفهام او النفي  
رافعا لظاهره ولا صلة للموصول وكونه جملته فيها اذا وقع اسم الفاعل بعد كلمة الاستفهام  
او النفي رافعا لظاهره او وقع اسم الفاعل صلة للموصول وقال حسن جلي في بحث التقوي  
التحقيق ان يقال الكلام ما لا يحتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات والجملة ما لا يحتمل  
على نسبة اصلية مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة الا اذا وقع صلة للام فانه  
مقدر بالفعل فيكون له نسبة اصلية او وقع في مثل اقام الزيدان فانه مع كونه جملة كلام  
واما ما عداها فليس له نسبة اصلية بل على سبيل التثنية بالفعل لا شئ له على معناه  
وقال في منهواته المراد بالاسناد الاصلية اسنادا لجزء الما لمبتدأ واسنادا لشيء الما قبله  
بحيث لو اسند الى ضميره لتغير في التكلم والخطاب والغيبة فانه اذا لم يتغير فيها  
فقد ثبت الخالي عن الضمير فاعتبر كانه لم يوضع لان يند بل انما يحصل بسبب لغرض  
فيكونه مناداة عارضا لا اصلية انتهى فان قلت لم لم يكن اسم الفاعل مع فاعله جملة  
قلت لان اسم الفاعل اشبه بالخالي عن الضمير من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب  
والغيبة بخلافه قائم وانت قائم وهو قائم كما لم يتغير الخالي عن الضمير بخلافه رجل  
وانت رجل وهو رجل بخلاف الفعل كذا في شرح اللباب قال جعفر المحمدي قوله فانها  
في الاول مركبة وفي الثاني جملة اقول لا تركيب في الاول لعدم دلالة جزئه على جزء معناه  
فلا يوجد التركيب اذ كان الامر كذلك فاطلاق الصفة اس واما كانت في الاول مركبة  
وفي الثاني جملة فاطلاق المصنف الصفة عليهما اس على اسم الفاعل والمضارع  
مع قطع النظر عن الفاعل قوله في طلاق الصفة مبتدأ وخبر قوله مبني على المسامحة  
على احتمال اللفظ في غير حقيقة بلا قصد علاقة مقبولة ولا نصب قرينة دالة عليه  
اعتمادا على ظهوره للفهم في المقام فوجود العلاقة يدفع المسامحة قال احمد نازلي  
المسامحة احتمال اللفظ في غير معناه المتبادر ولو بلا علاقة اعتمادا على فهم  
انتهى قال السيد في كتاب التبريرات السامح هو ان لا يعلم الغرض من الكلام  
ويحتمل في فهمه لا تقدير لفظ آخر وقال حسن جلي المراد من المسامحة احتمال اللفظ  
في غير ما وضع له حقيقة من غير قصد علاقة اعتمادا على ظهور المراد في ذلك المقام



لظهور المراد وهو كونهما صفة مع فاعلها لعدم جواز انفكاك الفاعل  
 عن فاعله في الاحوال العارضة له وان كان الفاعل اعتباريا قد لا يظهر المراد  
 حده للمساهمة او متعلق بمبنى وعلة رتبة او مبني على التجوز اس التكلم بالمجاز  
 مرسل قد لا يطلق اسم الكل لمراد بالاسم الصفة وبالكمل الفعل والفاعل  
 او اسم الفاعل والفاعل قد لا يطلق اسم الكل على الجزء الاسم لفظ الصفة والكل الفعل  
 فقط قال البعض قد لا يطلق اسم الكل على الجزء الاسم لفظ الصفة والكل الفعل  
 مع فاعله او اسم الفاعل مع فاعله والجزء الفعل او اسم الفاعل فقط وهذا بيان لنوع المجاز  
 وعلاقة وقال الاخ قد لا يطلق اسم الكل اسم الفعل والفاعل او اسم الفاعل فقط  
 والفاعل والمراد بالاسم لفظ الصفة قد لا يطلق اسم الفعل فقط او اسم الفاعل فقط  
 انتهى وسرط اطلاق اسم الكل على الجزء كونه الدال على الجزء والاعلى اجمالا قد لا  
 وله قول آخر مستقر مرفوع المحل بمطابقة لوقوعه في واما الثالث لجواز دخول  
 لام الابتداء للتأكيد عليها اس على كل واحد من المضارع واسم الفاعل نحو ان زيد  
 مضارب او ليضرب فان قيل اللام الابتدائية حقها ان يتقدم اول الكلام  
 وهذا ليس كذلك قلنا كراهة اجتماع حرفي التأكيد من اية واللام وتوارد  
 بلا فاصلة فلذلك لا يقال ان لزيداً مضارب وكذا لا يقال ان لزيداً يضرب  
 ثم اراد ان يثبت على الحاصل من السابق فقال فهذه المثابرة الثلاثة  
 والفاء في هذه فذلكم وهو ما يدخل في الاجمال بعد التفصيل قوله ان المثابرة  
 اس مثابرة المضارع لاسم الفاعل خاصة لفظا او معنى او هو لا  
 اس من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال تقتضي ان تجوز تلك المثابرة قد لا تطلق  
 المضارع مفعول تقتضي والتطفل مصدر من باب التطفل وهو كونه الشيء  
 طفلا اس تابعا ولذلك يقال للمصعب طفلا لانه يتبع والده في الشيء اس تبعيته  
 ط اس تبعيته المضارع هذا تقييد باللائم لان الطفل يلزمه التبعية فيكون من قبل  
 ذكر الملزوم واردة اللازم للاسم اس الاسم الفاعل لان الالف واللام للعهد  
 الخارجى بقرينة سبق ذكره وهو اسم الفاعل فيما تخرج لما به التبعية قوله  
 اس في شيء اشارة الى ان ما موصوفه عبارة عن الشيء الذي هو الاعراب  
 هو اس الاسم اس اسم الفاعل هذا هو الملازم للسباق والموافق لكلامه في الامتحان  
 في بيان وجه اختصاص التدوين بالاسم ومن عكس فقد عكس كذا في الحاشية  
 في الرابع الاول

وقال بعض النحاة قد لا يطلق الاسم على الكل لمراد بالاسم الصفة وبالكمل الفعل والفاعل  
 او اسم الفاعل والفاعل قد لا يطلق اسم الكل على الجزء الاسم لفظ الصفة والكل الفعل  
 مع فاعله او اسم الفاعل مع فاعله والجزء الفعل او اسم الفاعل فقط وهذا بيان لنوع المجاز  
 وعلاقة وقال الاخ قد لا يطلق اسم الكل اسم الفعل والفاعل او اسم الفاعل فقط  
 والفاعل والمراد بالاسم لفظ الصفة قد لا يطلق اسم الفعل فقط او اسم الفاعل فقط  
 انتهى وسرط اطلاق اسم الكل على الجزء كونه الدال على الجزء والاعلى اجمالا قد لا  
 وله قول آخر مستقر مرفوع المحل بمطابقة لوقوعه في واما الثالث لجواز دخول  
 لام الابتداء للتأكيد عليها اس على كل واحد من المضارع واسم الفاعل نحو ان زيد  
 مضارب او ليضرب فان قيل اللام الابتدائية حقها ان يتقدم اول الكلام  
 وهذا ليس كذلك قلنا كراهة اجتماع حرفي التأكيد من اية واللام وتوارد  
 بلا فاصلة فلذلك لا يقال ان لزيداً مضارب وكذا لا يقال ان لزيداً يضرب  
 ثم اراد ان يثبت على الحاصل من السابق فقال فهذه المثابرة الثلاثة  
 والفاء في هذه فذلكم وهو ما يدخل في الاجمال بعد التفصيل قوله ان المثابرة  
 اس مثابرة المضارع لاسم الفاعل خاصة لفظا او معنى او هو لا  
 اس من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال تقتضي ان تجوز تلك المثابرة قد لا تطلق  
 المضارع مفعول تقتضي والتطفل مصدر من باب التطفل وهو كونه الشيء  
 طفلا اس تابعا ولذلك يقال للمصعب طفلا لانه يتبع والده في الشيء اس تبعيته  
 ط اس تبعيته المضارع هذا تقييد باللائم لان الطفل يلزمه التبعية فيكون من قبل  
 ذكر الملزوم واردة اللازم للاسم اس الاسم الفاعل لان الالف واللام للعهد  
 الخارجى بقرينة سبق ذكره وهو اسم الفاعل فيما تخرج لما به التبعية قوله  
 اس في شيء اشارة الى ان ما موصوفه عبارة عن الشيء الذي هو الاعراب  
 هو اس الاسم اس اسم الفاعل هذا هو الملازم للسباق والموافق لكلامه في الامتحان  
 في بيان وجه اختصاص التدوين بالاسم ومن عكس فقد عكس كذا في الحاشية

قال بعض النحاة قد لا اس الاسم اقول هذا التفسير مع كونه خلاف التعارف  
 لانه يقال الاصل في الاسم الاعراب وفي الفعل العمل يقتضي ان يجعل الحال محلا  
 وهو الاعراب بسببه دخول كلمة في معنى ضمير ما الذي هو عبارة عن الاعراب  
 على ذلك التقدير والمحل حالا وهو الاسم وهذا وان جاز في الظرفية  
 والمظهر وفيه المجازيتين لكن لا يحسن بلا داع واما ما ذكره المصنف في الامتحان  
 في بيان وجه اختصاص التدوين بالاسم هذا الضمير الى كلمة ما وضمير في الى الاسم  
 اذ لكل مقام مقال في الاول اصل في اس في ذلك الشيء وفيه متعلق بالاصل  
 كما جعل الشارع الاول اصل في اس في ذلك الشيء وفيه متعلق بالاصل  
 لانه لتضمنه معنى الرجوع لان الشيء اذا كان اصلا في شيء كونه اعتبارا حجاجا  
 وتركه مرجوحا قوله قد لا اس في ذلك الشيء تفسير لمرجع ضمير هو راجع الى ما  
 الاعراب ولا كان للاعراب مضمين احدهما بالفعل وثانيها بالقوة فيك  
 اس معنى اراد به هنا فاجاب بقوله والمراد اس مراد المصنف به اس بالاعراب  
 هنا اس في قوله وهو الاعراب قال البعض قد لا يطلق ضمير الاعراب  
 في الفعل مستعدا للاخر اس في بقية اخر الكلمة للحركات العاملة في المنوبة  
 لفظا وقد سيرا قد لا وعدم الامتناع عطف على مستعدا والاخر وتفسير له  
 من قبيل عطف اللازم على الملزوم اس والمراد به هنا عدم امتناع آخر الكلمة  
 عنها اس عن الحركات العاملة سواء كانت مستعدا للاخر لها وعدم الامتناع عنها  
 لفظا اس لفظيا معنى من جهة اللفظ او تقديرا اس تقديرا معنى من جهة التقدير  
 والمراد به هنا ايضا ما اس الاعراب الذي يقابله اس في ذلك الاعراب والضمة البارز  
 مفعول يقابل وفاعله قوله البناء اس كونه بنينا لا المراد به هنا اثر العامل  
 معنى المراد بالاعراب هنا الاعراب بالقوة لا بالفعل من الاستعداد وهو  
 عبارة عن قوة قرينة بالفعل متوسط بين الامكان الذاتية وبين الفعل  
 وامر موجود والمراد هنا القوة القرينة الى الفعل التي لا توجد قوة اقرب منها  
 اليه ولو قال مستعدا للاخر للحركات والحروف العاملة وعدم الامتناع عنها  
 لكأن الحمل الا ان يقال انه اكتفى بالحركات عن الحروف لظهوره قال صاحب فتح الاسرار  
 والمراد بالاعراب هنا المعنى المصدر بمعنى كونه معربا قابلا للحركات والحروف العاملة لفظا  
 او تقديرا او يقابله البناء والاسم في البناء متعلق وتابع للفعل والحرف ليس اصل فيه لا اثر  
 كما فيما سبق وقال بعض النحاة قد لا اس في ذلك الشيء تفسير لمرجع ضمير هو راجع الى ما



منها لفظاً او تقديرًا و يقابلها البناء لا اثر الفاعل اقول هذا هو المعنى الخاص للاعراب  
 و الارادة به هنا لا يجوز لان المقام ببيان مقتضى الاعراب وهو اثر الفاعل وايضا  
 هذه الارادة منافية لقوله انما و خاص بالاعراب اللفظية والتقديرية وهو ليس  
 بمراد هنا انتهى لان المقام فيها واحد وهو بيان مقتضى الاعراب فاما مراد  
 فاعل و هو مراد هنا و ما لم يكن مراداً هنا لم يكن مراداً هنا فليس المراد فيها  
 الا المعنى العام الذي هو اثر الفاعل فلا يجوز ارادة الخاص كما لا يخفى على ذور الافهام  
 قال صاحب منافع الاضمار قوله لا اثر الفاعل كما لا يخفى لعل وجهه ان اثر الفاعل  
 في الهم حركة او صرفه و المضارع لا يتبع الهم في حركة الاعرابية وحروف الاعرابية  
 بل في استعادة الحركات الاعرابية لكن في الاعراب بمعنى استعادة الاخر للحركات  
 العاملة الخ محل نظر لان الاعراب اختلاف الآخر باختلاف العوامل عند بعض  
 النحاة ونفس الحركات والحروف العاملة عند اكثر المحققين و منهم المصنف  
 و الشارح معترف بهذا البيان اللهم الا ان يقال ان استعادة الآخر الخ  
 بمعنى مجازي لم ويشعر به قوله والمراد به هنا قوله كما تقتضيه منقول مطلق لقوله  
 تقتضيه في قوله تقتضيه تطفل المضارع في هذه المثلثة تقتضيه تطفل المضارع  
 للاسم اقتضاها كانت كما تقتضيه الكاف حرف جر و ما مصدرية او كاتقتضياها او كانه  
 على ما هو الشايع في مثل هذه العبارة وجعل ما موصولة او موصوفة بالجملة المنقولة  
 لا يراد به الشارح لا يهاجم بخلاف المقصود يكون ما حينئذ عبارة عن المثلثة  
 فيكون معناه فلهذا المثلثة كما لا يخفى اليه تقتضيه والمقصود جعل هذا القول  
 مشبهاً لاقتضائها لا جعله مشبهاً لها او حال من فاعله وهذا الوجهان  
 في امثاله مشهوران والمختار عند ابن هشام هو الاخير لسلامته عن الخذف  
 قال البصير قوله كما تقتضيه اقتضا المثلثة تطفل المضارع للاسم الفاعل  
 كاتقتضائها تطفل اسم الفاعل يريد ان التطفل من الجانبين كما ان للمضارع تطفل لأم  
 في الاعراب فلا اسم الفاعل تطفل للمضارع في الفعل المضارع متعلق لتطفل  
 قوله فيما في شيء تصنع لما به التطفل هو المضارع اصل فيه في ذلك الشيء  
 قوله وهو بيان لما في ذلك الشيء العمل ولذا لا يعمل في المفعول اذا كان بمعنى الماضي  
 قوله ولهذا متعلق باعتبار المؤخر قدم للحصر واصل العبارة واعتبر لهذا ان لاقتضا  
 هذه المثلثة هذين التطفلين معا او لاقتضا هذه المثلثة تطفل اسم الفاعل  
 للمضارع اعتبر من المصنف هذه المثلثة من المثلثة بينهما

من بين اسم الفاعل والمضارع والقدم اعتبر و المثلثة الثانية وهو البصير  
 قوله بنية من بين المضارع طرف لا اعتبر و بين اسم الجنس فقط دون بنية  
 وبين اسم الفاعل قال صاحب المخرج وايضا يقال له مضارع لانه مشابه  
 باسم الجنس في العموم والخصوص يعني ان اسم الجنس يختص بلام العهد  
 كما ان المضارع يختص بسوف او بالسين انتهى ان يختص بواحد  
 بلام العهد بعد ان كانت شائعة في جماعته كما ان المضارع يختص بسوف  
 او بالسين بالاستقبال فانه اذا قلت جاءني رجل يكون مثلاً  
 لكل ذكر من بني آدم جاء وزهدا للهووع على سبيل البدل واذا قلت فعل  
 الرجل مشيراً الى ذلك الرجل الجاء يختص بواحد منهم وانك اذا قلت  
 يضرب يصلي لي لا ورلاستقبال واذا قلت سيضرب او سوف يضرب يختص  
 بالاستقبال واذا قلت ليضرب يختص بالحال فهذا كلام صاحب الدندور  
 ملخصاً قال سعد الدين في شرح الفنى وايضا يسمى المضارع مضارعاً  
 لانه مشابه بمطلق الهم في وقوعه مشتركاً وتخصسه بالسين وسوف  
 واللام كما ان رجلاً يحتمل ان يكون زبداً وعمرأ وغيرهما فاذا قلت الرجل  
 اخضى بواحد هذا كلامه ملخصاً قوله ونظر المصنف مبتدأ وقوله اوق خبره  
 وايضا نظر المصنف بالقبول متعلق بقوله اوق من اليق قدّم للحصر  
 من ونظر المصنف اوق و اوق واللام متعلق بهما على سبيل التنازع  
 لو كانت من لو فرض المثلثة كما اعتبر و من القدم لم يكن جواب لو  
 قوله من المثلثة من المضارع هم لم يكن قوله لكل واحد منهما من اسم الفاعل  
 و هم الجنس متعلق بالمثلثة وقوله تامه خبر لم يكن فيلزم عدم اعطائها  
 الاعراب كما اعتبر و من القدم يعني كما اقرت و في بيان وجه اشتراط الجانبيين  
 من الاحال و الاستقبال وهذا ملاس بالبيان اضافات في عمل اسم الفاعل  
 متعلق باشتراط من في عمله في الفاعل الظاهر في المفعول به و اما رفته  
 للفاعل المستكن فلما يشترط فيه فانه لا اعتبار به لا يكاوي بالي عن عمل عامل  
 هو مستتر تحت داخل تحت تصرفه وانه اعتباراً فخص لا يطر فيه اثر العامل  
 بل هو ايضا اعتباراً فخص فلا يتوقف عمله على وجود ما يقوى فيه حيث كان  
 من القدم لو كان من اسم الفاعل بمعنى الماضي و هم الفاعل الذي بمعنى الماضي



فقد عطف في ما بعده أبداً ولا يجوز أن يقال أصلاً نحو هذا من زيد امرئ لا يقبل  
ضارب زيد كذا في الضمة لم يكن جواب لولا المشابهة من مشابهة هم الفاعل  
للمضارع لفظاً ومعنى من جانب اللفظ والمعنى تمامه خبر لم يكن وهم  
المشابهة بل سقطت قوتها من قوة المشابهة لعدم وجود كمال المشابهة  
ومع المشابهة لفظاً ومعنى وإشتمالاً فهي كقوتها بمعنى الماضية قوله وضعفت من  
قوتها عطف على قوله سقطت وتغييره من قبيل عطف اللام على الملزوم في كلا  
الجانبيين من جانب اللفظ وجانب المعنى وسره ان هم الفاعل اذا كان بمعنى الماضية  
لم يكن موافقاً للمضارع في المعنى لما كان موافقاً في اللفظ ولا يكون موافقاً  
للماضية في اللفظ لما كان موافقاً في المعنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل هم الفاعل  
واما عمل باسطة في ذراعيه في قوله تعالى وكلهم باسطة ذراعيه بالوصف بمعنى انه  
بمعنى الماضية فلا تارة وان كان بمعنى الماضية في الظاهر الا ان المعنى على الحال  
بدليل انك لو اوقعت بسطة موقع باسطة فكلهم بسطة ذراعيه لفتح وذلك  
لان الحال الماضية يمكن على صورة الحاضرة بان الكلام يقدر المتكلم بهذا  
كان موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كان موجود الآن وليس  
المراد به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يمكن الآن على ما يلفظ به لجواز ان اللفظ  
في ذلك الوقت بلفظ قال السرور في شرح المخرج ان هم الفاعل اذا كان بمعنى الماضية  
يعمل واذا كان بمعنى الماضية لم يعمل لان عمله مشروط بكونه بمعنى الحال والاستقبال  
وسره من وجه عمل هم الفاعل اذا كان بمعنى المضارع دون الماضية ان هم الفاعل  
اذا كان بمعنى المضارع يشبه لفظاً كما يشبه معنى واذا كان بمعنى الماضية لم يكن موافقاً  
للمضارع في المعنى ولا للماضية في اللفظ يعني لا يكون موافقاً في المعنى لما كان موافقاً  
في اللفظ ولا يكون موافقاً في اللفظ لما كان موافقاً في المعنى فسقطت قوة المشابهة  
وضعت في كلا الجانبين حاله ان هم الفاعل ولما لم يعمل هم الفاعل اذا كان بمعنى الماضية  
لم يعمل الاعراب بخلاف المضارع فانه اعرب وان لم يعمل يوجب الاعراب فيه  
لان هم الفاعل يعمل اذا كان بمعنى الماضية فاعطى له الاعراب عوضاً منه من العمل قال قاضي  
الحاصل انه اذا كان بمعنى الحال والاستقبال يتم المشابهة بينهما حيث يكون صورة ومعنى فاخذ  
كل واحد منهما حكم الآخر معاوضة اما اذا كان بمعنى الماضية فلا او لا مشابهة بينهما لثلاث المشابهة  
لانه لا يوافق المضارع في المعنى والماضية في اللفظ فلا يلزم من اعمالهم ما قد يشبه باللفظ  
اعمالهم ما ضعف شبهة به وقال صاحب فني الاسرار ولقد احسن المصنف اعتبار المشابهة  
الثلاث بين المضارع وهم الفاعل والقوم والمضاربة الثانية بينه وبين هم الفاعل كلفظ العمل  
فلم يتم

فلم يتم المشابهة من الجانبين فلما اعتبرها بين المضارع وهم الفاعل  
تم المشابهة من الجانبين انتهى من جانب اللفظ والمعنى قوله في كلا الجانبين  
طرف لقوله لم يكن قوله ولانه من الثاني والحال عطف على قوله لانها وعلية ثانية  
لكون نظر المصنف ادق واحق حينئذ من حين اذا اعتبر الشبه الثاني بين المضارع  
وبين هم الفاعل او حين اعتبر الشبه الثاني بين المضارع وهم الفاعل  
لا يظهر من هذا الشبه ان من الشبه الثاني ان فاعل لا يظهر والجملة مرفوعة محلا  
خبر ان في لانه واهمها خبر الثاني ويقدم قبل الجملة خبر غائب يسمى ضمير الثاني  
ينشر بالجملة بعده ان لا يظهر عمل هم الفاعل مع لا يعمل هم الفاعل الرفع  
والنصب لعدم اخذه العمل من المضارع حين اعتبر الشبه الثاني بينهما ومن المعلوم  
ان رجلا لا يعمل الرفع والنصب ولو قال ولانه حينئذ لا يعمل هم الفاعل لانه حينئذ اعتبر  
اخذه العمل من المضارع حينئذ لكان اظهر بخلاف هم الفاعل لانهم حينئذ اعتبر  
الشبه الثاني بين المضارع وبين هم الفاعل كما اعتبره المصنف يظهر من هذا  
الشبه اثر في هم الفاعل مع يعمل الرفع والنصب لا اخذه العمل بوساطة المشابهة  
قوله والمقصود الاول وفيه الحال والمقصود مبتدأ والجمع خبره من والى الى المقصود  
او مع ان مقصود المتكلم من هذا التشبيه ان التشبيه الثاني بين التشابه مع  
الجمع بين التشبيه من المشبه والمشبّه في امر او في ذلك الامر القدر الذي اشتركا فيه  
بين شيئين متشابهين في امر او المراد من ذلك الامر القدر الذي اشتركا فيه  
واشتراكا في المضارع وهم الفاعل المتساويين في العمل او الاعراب او  
بجرد الجمع بين شيئين في امر وانهما متساويان في وجه الشبه كما لمضارع وهم الفاعل  
المتساويين في العمل او الاعراب من غير قصد الى الحاق الناقص في وجه الشبه  
وهو المشبه بالكامل من الزائد في وجه الشبه وهو المشبه به مع غير قصد  
الى كون احدهما ناقصاً في ذلك الامر والآخر زائداً سواء وجدت الزيادة في احدهما  
والنقصان في الآخر او لم توجد مع بل قصد لتساويهما في ذلك الامر من غير التفات  
الى القدر الذي زاد به احدهما على الآخر ان كان في احدهما زيادة في الواقع  
انما لا قضاء المقام المبالغة في ادعاء التساوي واما لان الغرض افادة اصل الاشتراك  
فيلحق الزائد ان وجد والصلوب ان يحذف قوله من غير قصد الى الحاق الناقص بالكامل



فان الجمع بين الشيئين معنى عنه وحيث كان المقصد الجمع المذكور فيجوز ان  
واذا كان المقصود من هذا التثنية الجمع بين الشيئين في امر فيجوز  
في التثنية ايضا لان الشيئين وان تساويا وجه الشبه يجب  
قصد المتكلم الا انه يجوز له ان يجعل احدهما مشبها والآخر مشبها به  
لغرض من الاغراض والسبب من الاسباب مثل زيادة الاطلاق وكون الكلام فيه  
ويجوز في مثل هذا التثنية الذي وقع في باب التثنية التفاضل العكس  
بخلاف التثنية الذي وقع في غير باب التثنية فانه لا يجوز فيه التفاضل  
مع فيجوز في مثل تثنية ما كان مشبها به بما كان مشبها كتثنية المضارع  
باسم الفاعل في الاعراب ويجوز عكسه كتثنية اسم الفاعل بالمضارع في العمل  
او كتثنية اسم الفاعل بالمضارع في العمل ويجوز عكسه كتثنية المضارع  
باسم الفاعل في الاعراب فيقال المضارع باسم الفاعل في الاعراب ويجوز عكسه  
فيقال اسم الفاعل بالمضارع في العمل او يقال لهم الفاعل بالمضارع في العمل  
ويجوز عكسه فيقال المضارع باسم الفاعل في الاعراب وهذا القول كناية  
عن جواز التفاضل في هذا التثنية يعني كنه يجوز التفاضل في مثل عن جواز  
التفاضل في هذا التثنية فهو موقوف لاثبات التفاضل في هذا التثنية  
مع طريق الابلغية يعني يريد جواز التفاضل في هذا التثنية وقصد المبالغة  
في هذا الجواز فسلط هذا القول طريق الكناية لانه اذا جاز التفاضل في مثل  
فقد جاز التفاضل في هذا التثنية قال بعض الافاضل هذا القول كناية  
عن جواز التفاضل في هذا التثنية او كنه يجوز التفاضل في مثل عن جواز التفاضل  
في هذا التثنية كما في مثلهم حيث اشتد الاكرام لمثل المني طب وهم يريدون  
اثبات لانه وقصد المبالغة في ذلك فسلط طريق الكناية لانهم اذا اشتد  
لمن سدد فقد اشتد له وقال الاخر والاحسن ان يكون هذا القول من باب  
الكناية وفيه وجهان احدهما انه جواز الشيء بجواز ملزومه لان وجود الملزوم  
الذي هو جواز التفاضل في مثلهم يستلزم وجود اللازم الذي هو جواز التفاضل  
في هذا التثنية والثاني ان الفرض من جواز التفاضل في مثلهم هو جواز التفاضل  
في هذا التثنية

في هذا التثنية قال بعض الكمل قوله والمقصود من هذا التثنية ان  
التثنية الذي هو التثنية الغير المعروف بالجمع ان جمع المتكلم بين الشيئين  
على المشبه والمثبه به في امر هو وجه الشبه وقصد من ذلك الامر ما ازاد به  
احدهما على الآخر في ذلك الامر وان كانت تلك الزيادة موجودة في نفس الامر  
اما لاقتضا، المقام المبالغة في ادعاء التساوي واما لان الفرض وجود  
اصل الاستدراك فيلحق الزائد ان وجهه فتحقق التساوي في المراد بين الطرفين  
من غير قصد الى الحاق الناقص في وجه الشبه الى الكامل فيه فيجوز في التثنية  
التثنية ايضا لان اداة التثنية قد تشمل مجرد قصد التثنية كما في القول  
كتثنية غرة الفرس بالصبي لاجل وقوعه في مظهر لا لاجل المبالغة في الضياء  
فانه لا يكون من باب التثنية ولا يصح العكس فيه ويصح في مثل هذا  
التثنية التفاضل في العكس كتثنية الصبي بغرة الفرس فالاحسن ترك  
التثنية المعروف ذاتها الى الحكم بالتثنية الذي هو تثنية غير معروف  
فتروا التثنية بان يعدل عن صيغته وادائه والحكم بالتثنية بان يؤتى بما يدل  
على التثنية والتساوي وذلك بان يعبر بالتفاضل المقصود لمصطلح مدلوله  
من الجانبيين فيكون من التثنية المقصود لتقريب المثبه من المثبه به وذلك  
الترك للاختلاف من ترجيح احد المتساويين في ذلك الامر المستتر فيه  
حتى صار كل منهما مشبها ومثبها به فلا مرجح وهو باطل والاختلاف عن الترجيح  
الباطل يقتضيه ترك صيغة التثنية اذ لو اتى بصيغة أفاد ترجيح احدهما  
فيه وهو يناقض المدعى المقصود فلهذا يعدل الى ما يدل على التساوي  
والتثنية قيل وذلك الترك للاختلاف من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه  
على الآخر لان في التثنية ترجيحي وفي التثنية تساوي القول ان غير  
تثنية بمعنى اذا جبرى ومما مع في مثل ما في الكاس عينه تكب فوائده  
ما ادرك ابا الخير اسبلح جفوة ام من عبرة كنت لثرب فان الشاعر اراد  
جمع الجمع والملازمة في الجملة وانه لا يترجح احدهما على الآخر فيجوز ان  
اذا قصد الجمع بين الشيئين في امر فالاحسن العدول الى التثنية  
ويجوز التثنية ايضا لكن اذا وقع التثنية في باب التثنية صح في مثل  
ان في مثل هذا التثنية التفاضل العكس بخلافه فيما عداه كتثنية غرة الفرس







لفظا ومعنى وسمي لا وصي التثنية الغير المعروف الجمع اس مجرد الجمع بين  
 اللذين قصدت تاويلها في امر من الامور من غير قصد الى الحاق الناقص  
 في ذلك الاخر بالكمال في ذلك الامر اذا قصد الجمع بين الشيئين في امر فيجوز  
 في مثله اس في مثل هذا التثنية التناكس حيث يقال كما تقتضيه وقال بعض  
 الاضمة قوله و المقصود من هذا التثنية الجمع بين الشيئين اس المثلبة والمثبة  
 فهنا اقتضا هذه المثلبة تطفل المضارع لاسم الفاعل وتطفل اسم الفاعل  
 للمضارع في اسم في وجه الشبه يعني كونه كل واحد منهما اس الاقتضائي نسبة  
 بين التثنية اس المقصود بالكر والمقتض بالفتح من غير قصد الى الحاق الناقص  
 اس المثلبة بالكمال اس المثلبة به فيجوز في مثله اس في مثل هذا التثنية التناكس  
 اس العكس يعني تثنية اقتضا هذه المثلبة تطفل اسم الفاعل للمضارع باقتضا  
 هذه المثلبة تطفل المضارع لاسم الفاعل بان يقال فهذه المثلبة تقتضيه  
 تطفل اسم الفاعل للمضارع في العمل كما تقتضيه تطفل المضارع لاسم الفاعل  
 في الاعراب والله اعلم بالصواب وقال البعض قوله والمقصود من هذا التثنية  
 جهة وجهه قوله الجمع بين الشيئين اس المثلبة والمثلبة به فهنا المضارع ولهم الفاعل  
 في امر فهو الاعراب او العمل من غير قصد الى الحاق الناقص اس المثلبة  
 وهو المضارع او اسم الفاعل فيجوز في مثله اس في مثل عدم الحاق الناقص بالكمال  
 التناكس بان تقول هذه المثلبة تقتضيه تطفل المضارع وهذه المثلبة  
 تقتضيه تطفل اسم الفاعل وقال الآخر قوله والمقصود من هذا التثنية ان  
 ان الشبه معنى الجمع بين الشيئين اس المثلبة والمثلبة به في امر اس في وجه الشبه  
 من غير قصد الى الحاق الناقص اس المثلبة بالكمال اس المثلبة به فيجوز في مثله  
 اس في مثل هذا التثنية التناكس حيث يقال كما يقتضيه وقال بعض الناظرين  
 الى المقام قوله والمقصود من هذا التثنية اس هذه المثلبة الجمع بين الشيئين  
 اس المضارع واسم الفاعل هنا في امر اس في امر واحد وهو العمل والاعراب  
 من غير قصد الى الحاق الناقص وهو اسم الفاعل فهنا اذا كان الامر كذلك فيجوز في مثله  
 اس عدم الحاق الناقص بالكمال لكون المثلبة كاملا في كلا الطرفين التناكس  
 اس يجوز تثنية اسم الفاعل بالمضارع وبالعكس وتسمية المضارع للاسم في الاعراب

وتسمية للاسم للمضارع في العمل انتهى وانا متخير في هذا البحث بل الناظر في  
 لكن اظن ان حقيقة معنى كما يظهر ذلك اس ذلك الجواز من بفتح الميم وسكون الفاء  
 اسم موصول منصوب محلا مفعول به ليظهر ويجوز كونه حرف جر متعلقا بـ فيكون  
 مكسورا تتبع فعل ماض من باب التثنية مبنية على الفتح وقاعله المستتر راجع الى من  
 وهو مع فاعله جملة فعلية لا محلي لها صلة للموصول ويجوز كونه مصدرا على تقدير  
 كونه من حرف جر فيكون التثنية في مجروراته كلامهم اس البيايين لا التثنيين  
 كما ان فاعله الفاء فصيحة داخلية على جواب شرط مقدر تقديره اذا علمت  
 ان تلك المثلبة اقتضت تطفل المضارع لاسم الفاعل فيما هو اصل فيه  
 فاعرابه اس المضارع ليس بالافصلة بل بالتبع لاسم الفاعل بسبب المثلبة  
 المذكورة ثم اراد المصنف ان يمثله بمثال فقال فاذا قلنا مثلا ان يضرب  
 وكذا لم يضرب ويضرب فلن اس لفظان وكذا الم والعامل المفعول اوجب  
 كونه آخر يضرب بمنزلة الكلمة في تعريف العامل مفتوحا اس منصوبا او مجزوما  
 او مرفوعا بمنزلة على وجه مخصوص من الاعراب فيه بوسط المثلبة  
 متعلق باوجب اس بالمثلبة التي على الواسطة فالاضافة بيانية ومن قبل  
 اضافة الصفة الى موصوفها لاسم الفاعل اللام تقوية للعمل فلك ان تقول  
 بتعلق وعدم تعلقه بالمثلبة واللام مجرور به لفظا ومنصوب محلا مفعول به  
 غير صريح او صريح للمثلبة لما وصل النوبة الى بيان ما هو المقصود وهي  
 احوال افراد العامل قال ثم اعلم ان في اشارة الى ان العامل معطوف  
 على اسم ان وهو الكلمة وعلى ضربين مرفوع المحل عطف على ثلثة فيكون من قبل  
 عطف الشيئين على معمولي عامل واحد قال الاستاد فيه اشارة الى ان العامل  
 منصوب عطف على المعطوف عليه للعامل السابق وهو اس المعطوف عليه الكلمة  
 فتكون جملة على ضربين معطوفة على المعطوف عليه لقوله هو ما وهو ثلثة وقال  
 صاحب منافع الاخبار فيه اشارة الى ان العامل منصوب على انه معطوف  
 على اسم ان وهو الكلمة والجملة التي بعده منصوبة محلا عطف على جملتها بطريق  
 عطف الشيئين على معمولي عامل واحد اس بعد ما علمت وما مصدرية اس بعد  
 مفهوم العامل اس تعريف العامل الاصلي وبعد ما علمت ما يتعلق وما عبارة



عن الوساطة فقد كبر الضمير في يتناول باعتبار لفظ ما به من العامل فتكون  
الواسطة من متعلقات العامل لانها جعلت لتأثير العامل في المحل كالنجاح  
او بمفهوم العامل فتكون الوساطة من متعلقات مفهوم لانها جزء من مفهوم  
وهو كل لها ومن البين ان الجزء من متعلقات الكل قال بهن المحقق قوله  
وما يتعلق به من مفهوم وقال البعض قوله وما يتعلق به من مفهوم العامل  
لان الوساطة جزء من مفهوم وقال البعض قوله وما يتعلق به من مفهوم العامل  
عطف على قوله مفهوم العامل من قبيل عطف الخاص على العام والمراد بما قوله  
والمراد بالواسطة الى ان العامل المراد به من العامل ما به العامل  
الذي يحتمل الاصح من العامل الاصلي وهو البناء في الحروف الجارة وان في الحروف  
المشبهة بالفعل وان في الجواز من هذه في العامل السامي وفي القياس  
الفعل مطلقا كذا قاله البعض ويصح ايضا ما من العامل الذي يليق به  
من بالاصح بطريق عدم المجاز من ما يطلق عليه لفظ العامل سواء كان اصليا  
او ملحقا به قوله لذكره قيد لتعريف الى الملقى ان بقرينة ذكر المصنف المحقق  
في الاقسام من في اقسام العامل قال البعض قوله لذكره في الاقسام علة لتعريفه  
بما يليق به من لذكر المصنف بما يليق به في الاقسام قوله ولذا ان لا يخل  
ان المراد بتعريفه علة لقوله اعاده قدم عليه المحرر اعاد المصنف العامل  
والاعادة ذكر الشيء مرة بعد اخرى قال البعض قوله ولذا اعاده ان يكون  
المراد ما يحتمل بالاصح وما يليق به اعاده مظهر من حال كونه مظهرا مع سبق  
المراجع قوله ولانه ان كان عطف على ولذا علة ثانية للاعادة يراد به  
ان العامل فيما سبق من في مقام التعريف او في ثم العامل بالواجب الى قال  
البعض قوله فيما سبق من في التعريف المفهوم ويراد به هنا ان في مقام التعريف  
او في ثم العامل على ضربين قال البعض قوله هنا ان في التعريف الافراد بنوع النكرة  
وسكون الفاء جمع الفرد من افراد العامل اذ التعريف للافراد على ما هو رأي البعض  
كما سبق في الكلمة وقيل لام التعريف هنا للاستفراق فتكون معناه كل فرد من افراد  
والمستفراق المفرد يخل من استفراق المثنى والمجموع بجمع انه يتناول كل واحد  
واحد من الافراد وينافي خروج الواحد والاثنين والاثنتين ولا ينافي  
خروج الواحد والجمع يتناول كل جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل

بدليل صحة لارجلين في الدار اذا كان فيها رجل وبدليل صحة لارجال في الدار  
اذا كان فيها رجل او رجلاان ومن لارجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلاان  
اقول هذا في النكرة المنفية مسلم واما في المرفوع باللام فلا بد اجمع المرفوع  
بلام الاستفراق يتناول كل واحد من الافراد على ما ذكره اكثر ائمة الاصول  
والخود ودل عليه الاستفراق قال صاحب زبدة الانظار ولما فرغ من بيان  
هذه العامل وما يتعلق به شرع في بيان تقيمه فقال ثم العامل من افراد بناء  
على ان التقييم للافراد على رأي ولذا اظهر مع سبق المرجع او مفهوم وذاته  
بناء على ان التقييم كالتعريف للماهية والحقيقة على رأي اخذ والافراد  
دونه الاضمار ليعود المرجع انتهى قال عبد الوهاب في شرح الولدية  
وما قيل ان التعريف للماهية والتقييم للافراد فبني على المسامحة والمراد  
ان التقييم لتحصيل ماهية الافراد فلا ينافي كون التقييم للماهية كما هو  
التحقيق انتهى اقول التحقيق عند الفاضل العصام ان يكون التقييم كالتعريف  
للماهية للافراد ذكره في اوائل شرحه للكافية فمع هذا يكون المراد هنا  
ايضا المفهوم للافراد قال صاحب فتح الاغوار والمراد بالعامل هنا المفهوم  
لان التقييم للماهية كما عرفت وصرح به المحقق في بعض تصانيفه اظهر  
بعد المرجع وقال بعض الافاضل اظهره تنبيهه على المغايرة لان التقييم  
للافراد على ما هو المشهور والتعريف للماهية وحديث اعادة الشيء  
معرفة يراد به عين الاول فقاعدة يعدل عنها كثيرا وقال الآخر اخرج  
الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر الاتيان بالغير وان  
بالظاهر لان المقام مقام التقييم والتقييم للافراد لا لتحصيل الماهية  
والاصح في الضمير ان يكون عين المرجع وهو هنا يراد به الماهية فلذا  
اتي بالظاهر للتنبيه على القايير في الجملة وقاعدة اعادة الشيء معرفة  
بأنه ان يكده غير الاولى مشروطة بارتفاع الموانع وهذا مانع وهو  
كون المقام مقام التقييم وقال عقبه زاده لما فرغ المصنف من بيان هذه الكلمة  
من الوسائط التي هي مقتضيات الاعراب شرع فيها هو سبب له فقال ثم العامل  
عطف على اسم ان انتهى والعامل سبب للاعراب كما ان المقتضى سبب له قال



امام الايوب ولما فرغ من تحقيق تعريف العامل بحسب مفهوم شرع في تقسيم  
الذي هو بحسب وجوده في الخارج فقال نعم العامل وهو مبتدأ وخبره قوله  
على ضربين اس على نوعين لان الضرب والنوع والقيم من الترادف كذا في الثقافة  
قال صاحب زبدة الانظار قوله على ضربين اس نوعين يقال هذا ضرب من الترادف  
اس نوع منه وقال صاحب الافصاح قوله على ضربين اس على صنفين في القاموس  
الضرب الصنف من الشيء احدهما لفظ اس منسوب الى اللفظ نسبة الى  
وهو العامل الى العام وهذا اللفظ فلا يلزم نسبة الشيء الى نفسه كذا قال  
الديوركي وثانيهما معنوي اس منسوب الى المعنى وقال بعض شروح عوامل الفقيه  
فان قلنا ان اللفظ معنوي المنسوب الى اللفظ فلا يجوز ان يكون لفظيا  
والا لزم نسبة الشيء الى نفسه وهذا ممنوع وكذا في المعنوي قلت التحقيق  
في الجواب ان العامل اللفظي لفظ والمنسوب اليه يراجه معناه المصدر  
اي اللفظ فالمغايرة حاصلة بين المنسوب والمنسوب اليه واما في المعنوي  
فالمنسوب هو المعنى الخاص والمنسوب اليه العام فلا يلزم نسبة الشيء الى نفسه  
وقيل في جوابه ان هذه التسمية ليست بلفظية هي يلزم ذلك بل هي اصطلاحية  
فلا يلزم ذلك المحذور انتهى كلامه قال الاستاذ قوله لفظ من نسبة الى  
الى العام الذي هو اللفظ مع قطع النظر عن موصوفه الذي هو العامل  
والا يلزم نسبة الشيء الى نفسه في الخارج واعلم انه قد يذكر المعنى الكلي  
في الاقسام اس كقولك الانسان اما ابيض او اسود واما انسان اسود  
وقد يتخفى وهذا مراد كقولك الانسان اما ابيض او اسود اس اما عامل لفظ  
ابيض او انسان اسود وهذا حذف مراد اس نعم العامل اما عامل لفظ  
او عامل معنوي فيكون الواو في معنوي بمعنى او فاللفظ في الفاء فيه تفصيلية  
اس فالعامل اللفظي قد تم لان مفهوم وجودي اولاً اقسامه اكثر او اكثر  
انواعه فيهم تفصيله فانه يجر ويجزم وينصب ويرفع والمعنوي يرفع فقط  
او لتقدم اللفظ على المعنى بالنسبة الى السامع ما اس العامل الذي يكون له  
ان يلبس المتكلم فيه اس في ذلك العامل خط يعني ما يمكن ان يلفظ باللسان فيدخل  
فيه العامل المقدور والمخدوف فالخاضع ان العامل اللفظي ما يكون ان يتلفظ باللسان  
قوله

قوله لا يكون بمعنى يعرف بالقلب عطف على قوله يكون فيه للسان حفظ وتفسيره  
بمعنى عطف تفسير للتعريف اس ما لا يكون بمعنى يدرك بالعقل وهو العامل  
اللفظي ايضا على ضربين اس على صنفين سمعي اس الاول عامل سمعي  
اس منسوب الى السامع من العرب وقياس اس والثاني عامل قياسي اس  
منسوب الى القياس الى غيرة فالسمعي اس العامل السمعي الاول العامل  
الى السامع من العرب وهو في اللغة مناسب الى السامع وفي الاصطلاح  
اس في اصطلاح النحاة قوله اس العامل السمعي ضمير فصل لرفع احتمال  
ان يكون قوله الذي صفة لقوله فالسمعي يتوقف اعماله بكسر الهزة وسكون العين  
مصدر اعمل من باب الافعال مضاف الى مفعوله الذي هو ضمير الموصول  
اس الضمير الزاجع الى الموصول وهو الذي بخصوصه بمعنى الحاء صفة مشبهة  
وبعضها مصدر كذا قال الخطابي في شرح المختصر والضمير للموصول اس بوزنه  
وشخصه او على وجه الخصوص لا العموم قال بعض شراح الجاني قوله بخصوصه  
احتراز عما يتوقف بعمومه وبه لا يتوقف وقال البعض قوله بخصوصه احتراز  
عما يتوقف اعماله بعمومه على السامع كاللفظ مطلقا فان اعماله بعمومه يتوقف  
على السامع وبخصوصه لا يتوقف وقال الاستاذ قوله بخصوصه ظرف مستقر  
حال من الضمير في اعماله فيكون الضمير في بخصوصه راجعا الى الموصول او مفعول  
مطلق ليتوقف فيكون الضمير في بخصوصه راجعا الى اعماله اس حال كونه  
ملابا بخصوص مادته او توقفا بخصوصا او جعله عاملا وموثرًا بميل  
خاص به على السامع مطلقا سواء سمع من العرب او غيره والمراد به  
اس بالسامع في التعريف اللغوي اس معناه اللغوي وهو السامع مطلقا  
كما استرنا اليه آنفا وفي المعروف بالفتح الاصطلاحي وهو السامع من العرب  
كما استرنا اليه ايضا فلا دور بان يتوقف السامع في التعريف على السامع  
في المعروف بالفتح وبالعكس وعدم لزوم الدور هنا ثابت لاختلاف  
جهتي الوقوف لا يقال انه لا ييج تعريف الاصطلاحي باللغوي لانه تعريف بالاعم  
والتعريف بالاعم غير جائز لان مساواة التعريف للمعرف في الصدق شرط  
لانا نقول هذا مذهب المتأخرين والمصنف اختار مذهب المتقدمين فانهم

الاول عامل سمعي

الاول عامل سمعي والثاني عامل قياسي



١٧٨  
 التعريف بالاعمال قال صاحب منافع الاختيار والمراد به اللغوي وما سبق  
 من السماعي الاصطلاحي قوله فلا دور وجه توهم الدور اخذ  
 بعض المعرف وهو السماع في التعريف فيتوقف المعرف على التعريف  
 المتوقف على بعض المعرف قوله ولا يمكن ان يذكر في عمله الخ في عمل  
 العامل السماعي عطف على قوله يتوقف الخ وتفسيره بفتح عطف تفسير  
 للتعريف ان الذي لا يمكن ان يذكر في عمله قاعدة نائب فاعل ليدكر  
 لانه مضارع فيقول كلية صفة القاعدة قوله موضوعها ان موضوع تلك  
 القاعدة الكلية مبتدأ وخبره قوله غير محصور في عدد معلوم بل يقال  
 هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا وليس لك ان تتجاوز كذا تقول الباء تجز  
 ولم تجزم بخلاف القياس في انه يمكن ان يذكر في عمله قاعدة كلية موضوعها  
 غير محصور كما تقول ضرب يرفع وينصب لانه فعل متقد وكل فعل متقد  
 يرفع وينصب فضرب يرفع وينصب فتقولك وكل فعل متقد يرفع وينصب  
 قاعدة كلية موضوعها غير محصور فلا يقال يمكن ان يقال الباء تجز لانه حرف  
 من الحروف الكسرة وكل حرف من الحروف الكسرة تجز فالباء تجز فلا فرق  
 في امكان ذكر القاعدة الكلية في حق عملها لان المراد من القاعدة الكلية  
 قاعدة كلية موضوعها غير محصور فلا شئ في حصر موضوع القاعدة الكلية  
 في السماعي بخلاف موضوعها في القياس فانه غير محصور كما لا يخفى قال بعض  
 قوله ولا يمكن الخ عطف تفسير للتعريف ان يذكر مضارع فيقول في عمله اي في عمل  
 العامل السماعي بفتح في حق عمله قاعدة نائب فاعل يذكر كلية صفة اختيارية  
 للقاعدة قوله موضوعها ان موضوع تلك القاعدة مبتدأ وخبره قوله غير محصور  
 في عدد معلوم بل يقال في حق عمله هذا العامل يعمل كذا وهذا العامل ايضا يعمل كذا  
 وليس لك ان تتجاوز عن ذلك القول كقولنا ان الباء تعمل اجر ولم تعمل  
 الجزم قال بعض شراح عوامل العتيق والسماعي في العرف ما لم يذكر فيه قاعدة  
 كلية موضوعها غير محصور بل يقال هذا يعمل وليس لك ان تتجاوز ان شئ على صحة  
 من العرب مثلا قولنا الباء تجز ولن تنصب مقصور فيما سمع من العرب والقياس  
 خلاف السماعي مثلا قولنا الافعال اللازمة ترفع الاكم الواحد على الفعلية  
 والافعال المتقدمة ترفع هما واحد على الفعلية وتنصب هما واحد على المفعولية  
 قياسا مطروقا فلان تجز هذا الحكم في كل فعل سواء سمع من العرب او لا  
 وقال

وقال بعض شراح عوامل الجديد والسماعي ما لا يمكن ان يذكر في حق عمله  
 قاعدة كلية موضوعها غير محصور بل يقال هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا  
 كقولهم الباء تجز كما لو لم يتجاوز خبره وكذا غيرها من السماعية  
 بخلاف القياس اذ هو ما يمكن ان يذكر في حق عمله قاعدة كلية موضوعها  
 غير محصور كقولهم جلس يرفع الفاعل ولا ينصب المفعول وقس عليه  
 لانه فعل لازم وكل فعل لازم يرفع الفاعل ولا ينصب المفعول وقس عليه  
 غيره من القياسية وقال البعض قوله ولا يمكن ان يذكر في عمله قاعدة كلية  
 موضوعها غير محصور من تنمة تعريف العامل السماعي بفتح عطف تفسير لهذا  
 التعريف وقال صاحب منافع الاختيار قوله غير محصور ان غير منحصر افراد  
 في عدد محوكل فعل يرفع وينصب واما قولنا كل حرف جبر كما واحد  
 فليس موضوعه غير محصور بل هو محصور لانه عشرون ولهذا لم يكن  
 قياسيا واما صفة هذا القول فلا شبهة فيها وليس المراد به ان العامل السماعي  
 ما ان شئ يتبادر ان يتفاهم ذلك الشئ او لا يفتح يتأخر الى الفهم  
 او لا من طاهره ان العامل السماعي متعلق بمتبادر بحسب اللغة  
 متعلق ايضا بمتبادر قوله من سماعية صيغة ان العامل السماعي  
 حال من الضمير المستتر في يتبادر وقيل بيان لما يتبادر وقيل بيان لما  
 والمأل واحد قوله اذ قد يكون تعليل لعدم كون المراد به ما يتبادر  
 من طاهره او تعليل لقوله وليس المراد به الخ كذا قاله البعض ما  
 موصوف مبنى على السكون مرفوع محلا لهم يكون عبارة عن عاقل  
 قوله صيغة منه او الضمير راجع الى ما سماعية خبر المبتدأ والجملة  
 مرفوعة محلا صفة ما قياسيا خبر يكون قوله بذكر القاعدة الكلية  
 متعلق بقياسيا قوله في عمله ان في حق عمله متعلق به كذا الضمير راجع الى ما  
 كالصفة المشبهة ببيان لما صيغة سماعية فان صيغتها سماعية لانها  
 سبعة عشر لكن يذكر في عملها قاعدة كلية مثلا حسم يرفع الفاعل اذا وجد  
 شرط لانه صفة مشبهة وكل صفة مشبهة ترفع الفاعل اذا وجدت شرطها  
 فحسم يرفع الفاعل اذا وجد شرط وهو المطلق كما سيجي ان على ما سيجي  
 او مثل ما سيجي في بحث العامل القياسي من ولا يفرقة كون صيغة سماعية



نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل كذا قيل قول كذا سيجي والكاف  
 بمعنى الكل وما عباره عن ذكر القاعدة الكلية في عمل الصفة المشبهة وقوله سيجي  
 في السبعة للاستقبال ويجي فعل مضارع من جاء بجي وضمير المستتر تحت راجع  
 الى ما حيث قال المصنف فيما سيجي كل صفة مشبهة ترفع الفاعل وانما قدم  
 او ما قدم السماعي الاقدم على القياس يعني قدم المصنف العامل السماعي  
 على العامل القياسي عكس ما حال من فاعل قدم اس حال كونه عاكسا بالشيء  
 الذي هو مقتضى القياس على السماعي في المصباح صفة ما ار الكائن  
 في المصباح حيث قال صاحب المصباح قدما القياس على السماعي لاطراوه  
 قال بعض مشايخه لا خفاء ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد  
 في كلامهم يجرس مجرى الشاذ النادر عن القياس الخارج عن القاعدة  
 ولان المطرد بمثابة الكل وغير بمثابة الجزئية والكل مقدم على الجزئية  
 وقال صاحب زبدة الانظار ومن قدم القياس نظر الى اطراده ولكل  
 وجهة فهو موثيا ومنع الاطراد الحصول تحت القاعدة الكلية قبله لسهولة  
 ضبط افراد السماعي على التقديم او التعليل او تقليل لقوله  
 قال البعض قوله لسهولة ضبط افراد السماعي متعلق بقوله وعلة له فانهم  
 قوله المقصود صفة الافراد وهذه الصفة من قبيل صفة جرت على غير  
 من على له فالطابقة فيها في التعريف والتكثير فقط لا في غيرها كما يستغف  
 قوله معرفتها من افراد السماعي ناسب في كل المقصود بقوله ليجرس من الافراد ليجرس  
 على لضبط افراد ٢٥٠ وعللة المقصود معرفة افراده قال البعض قوله ليجرس  
 على لكون الافراد مقصودة معرفتها يعني لاجزاء الاحكام والآثار المترتبة  
 عليها من افراد السماعي وتلك الاحكام كونها واقفا ذاتا صبا وجارا  
 وجازما قوله لقلتها من افراد السماعي على لسهولة ضبط افراده قال  
 صاحب منافع الاضيار قوله لقلتها متعلق بسهولة وراضمير راجع الى الافراد  
 قوله واخصارها عطف على لقلتها من ولا يخصر افراده من قبيل عطف اللازم  
 على الملزوم لا لقلتها ليزمها الا لخصار بخلاف افراد القياس من افراد العامل  
 القياسي فانها من لانه افراد القياس على للمنى لغة قال البعض قوله فانها من افراد  
 تعليل

هذا جواب التثنية في قوله كذا قيل قول كذا سيجي والكاف  
 بمعنى الكل وما عباره عن ذكر القاعدة الكلية في عمل الصفة المشبهة وقوله سيجي  
 في السبعة للاستقبال ويجي فعل مضارع من جاء بجي وضمير المستتر تحت راجع  
 الى ما حيث قال المصنف فيما سيجي كل صفة مشبهة ترفع الفاعل وانما قدم  
 او ما قدم السماعي الاقدم على القياس يعني قدم المصنف العامل السماعي  
 على العامل القياسي عكس ما حال من فاعل قدم اس حال كونه عاكسا بالشيء  
 الذي هو مقتضى القياس على السماعي في المصباح صفة ما ار الكائن  
 في المصباح حيث قال صاحب المصباح قدما القياس على السماعي لاطراوه  
 قال بعض مشايخه لا خفاء ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد  
 في كلامهم يجرس مجرى الشاذ النادر عن القياس الخارج عن القاعدة  
 ولان المطرد بمثابة الكل وغير بمثابة الجزئية والكل مقدم على الجزئية  
 وقال صاحب زبدة الانظار ومن قدم القياس نظر الى اطراده ولكل  
 وجهة فهو موثيا ومنع الاطراد الحصول تحت القاعدة الكلية قبله لسهولة  
 ضبط افراد السماعي على التقديم او التعليل او تقليل لقوله

تعليل للحكم المتفاد من قوله بخلاف اكثر خبر ان من يخص متعلق بعبارة  
 تقديره اكثر من افراد السماعي بعيدا من ان يخص وبعيداً حال  
 من فاعل اكثر قال ده ده افندما في حاشية شرح السد على الزجاني  
 قوله من اكثر من ان يخص قيل عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفعلا عليه  
 اذ ليس مشاركا لما قبلها في المعنى اعني الكثرة واجيب ان كلمة من متعلقة  
 لما يتضمنه اسم التفضيل بدو الاشياء الثلاثة ولا شك ان التفضيل مراد  
 فالمعنى اكثر مما يمكن ان يخص الا انه سأل في العبارة اعتقاد على ظهور المراد  
 اظهر هذا الكلام المعنى المقصود وان اريد تصوير التقدير اكثر  
 من متعلق الاخص انتهي وما يتعلق به الاخص مشاركا للكثرة قوله  
 ولان من اقام القياس عطف على قوله لسهولة ضبط افراد وعلة ثانية  
 للتقديم ومن هم بمعنى التبعية من ولان يقص اقام القياس فيكون  
 الطريق المستقيم ان بالليل الى المعنى وما بعده خبرها او حرفي فيكون  
 الطرف المستقر مقدم لان ولانها من المعنى وما بعده وهو قوله ما ار القسم  
 الذي يتوقف معرفة من ذلك القسم على معرفة بعض اقسام السماعي  
 ولذا ناسب تقديم السماعي على القياس وهو ان بعض اقسام السماعي  
 المتوقف عليه لمعرفة ذلك القسم من اقسام القياس يعني بعض اقسامه المتوقف عليه  
 لمع ذلك القسم حرف الجر خبر له هو قوله كالطرف المستقر بيانه لما وهو  
 المجموع من الجار والمجرور المتوقف متعلقة العلم ووجه توقف معرفة الطرف  
 المستقر على معرفة حرف الجر ان الجار وقع جزئاً من مفهوم ذلك الطرف قال  
 البعض قوله كالطرف المستقر من هو كالطرف المستقر فضمير هو راجع الى ما  
 فيما يتوقف ولا كاصل انه تمثيل لكون بعض افراد القياس موقوفاً وبعضهم لا  
 من وبعضهم لا افعال وهو المنقول عن الجار والمجرور نحو عليك او طرف  
 عدا ما ملك ووجه توقف معرفة بعض اقسام الافعال على معرفة حرف الجر  
 ان الجار انصاف وقع جزئاً من مفهوم بعض اقسام الافعال والمضاف معنى من  
 وكالمضاف معنى نحو غلام زيد وهو ما ناسب اسم الى اسم آخر يتعدى حرف الجر  
 ووجه توقف معرفة المضاف معنى على معرفة حرف الجر ان حرف الجر جزء من مفهوم  
 انصاف والاسم التام بالاضافة اس وكالاسم المبهم التام بالاضافة المفعول نحو

هذا جواب التثنية في قوله كذا قيل قول كذا سيجي والكاف  
 بمعنى الكل وما عباره عن ذكر القاعدة الكلية في عمل الصفة المشبهة وقوله سيجي  
 في السبعة للاستقبال ويجي فعل مضارع من جاء بجي وضمير المستتر تحت راجع  
 الى ما حيث قال المصنف فيما سيجي كل صفة مشبهة ترفع الفاعل وانما قدم  
 او ما قدم السماعي الاقدم على القياس يعني قدم المصنف العامل السماعي  
 على العامل القياسي عكس ما حال من فاعل قدم اس حال كونه عاكسا بالشيء  
 الذي هو مقتضى القياس على السماعي في المصباح صفة ما ار الكائن  
 في المصباح حيث قال صاحب المصباح قدما القياس على السماعي لاطراوه  
 قال بعض مشايخه لا خفاء ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد  
 في كلامهم يجرس مجرى الشاذ النادر عن القياس الخارج عن القاعدة  
 ولان المطرد بمثابة الكل وغير بمثابة الجزئية والكل مقدم على الجزئية  
 وقال صاحب زبدة الانظار ومن قدم القياس نظر الى اطراده ولكل  
 وجهة فهو موثيا ومنع الاطراد الحصول تحت القاعدة الكلية قبله لسهولة  
 ضبط افراد السماعي على التقديم او التعليل او تقليل لقوله



ونحو مثلها زبداء في قولك على التمرة مثلها زبداء وهو ما تم بالنسبة  
 الى الصفة بتقدير حرف الجر ووجه توقف معرفة الاسم التام بالاضافة والمفعول  
 على معرفة حرف الجر ان حرف الجر جزء مفهوم ايضا قوله ولان الفعل  
 اما معطوف على القريبة وهو قوله لان مع اقسام القياس واما على البعيد  
 وهو قوله السهولة ومتعلق بقوله وعلته ثالثة للتقديم فافهم وشبهه  
 عطوف على الفعل لان سببه الفعل فوضوحا دل على الحدوث من الاسماء المتصلة  
 بالفعل بسبب الاشتقاق وتلك الاسماء كاسم الفاعل واسم المفعول  
 والصفة المشبهة والفعل التفضيل والمصدر ومعناه اما عطوف على الترتيب  
 واما على البعيد لان معنى الفعل وهو كل لفظ يفهم منه معنى الفعل  
 كاسماء الافعال والظروف المستمرة والمنسوب واسم المستعار وبغيرها  
 قد يحتاج فعل متعارف معرفة فذلك من باب الافتعال وفاعله المفعول  
 عنه هي راجع الى الفعل وسببه ومعناه يعني راجع الى هذه الثلاثة وهو  
 جملة فعلية من فروعها في العلم متعلق يحتاج في بعض المعولات  
 متعلق بالفعل وقوله الى حرف الجر متعلق يحتاج والحال نحو حرف الجر  
 من تمام العامل لان تمام المفعول ما سيجي ان على ما سيجي او مثل ما سيجي  
 او ما سيجي في بيانه اسناد المطلق الى الجار والمجرور وفي شرح قول المصنف  
 وقد سبب المطلق الى الجار والمجرور اذا كان الامر كذلك فلا بد من  
 لافراق حاصل من معرفة حرف الجر قبلها ان قبل معرفة الفعل وسببه  
 ومعناه يعني حرف الجر قد يحتاج اليه الفعل وسببه ومعناه في العلم في بعض  
 المعولات وكل ما يحتاج اليه الشيء في العلم لابد من معرفته قبل معرفة  
 حرف الجر لابد من معرفته قبل معرفتها ومن اراد الدعوى فيجعل النتيجة دعوى  
 بان يقول حرف الجر لابد من معرفة قبل معرفتها لان حرف الجر قد يحتاج اليه  
 الفعل وسببه ومعناه في العلم وكل ما يحتاج اليه في العلم لابد من معرفته  
 قبل معرفة حرف الجر لابد من معرفة قبل معرفتها قال البعض قوله من معرفة  
 قبلها ان معرفة حرف الجر قبل الفعل وسببه ومعناه قوله فلا بد من معرفة  
 ولان الفعل وعلى قوله لان مع اقسام الى الترتيب فافهم وشبهه  
 وقوله قوله فلا بد من معرفة قبلها وناسب تقديم الاسماء على القياس قوله  
 ان قيل ان قيل فان قيل ان حرف الجر يحتاج اليه الفعل وسببه ومعناه

على حرف الجر قبل التوقف على الاضافة والافادة

لا يحتاج هذه الثلاثة الحرف الى العلم

ومعناه زبداء ان مستمر اذا لا بد له ان حرف الجر حيلة لقوله يحتاج  
 من متعلق بفتح اللام بناء على ما سيجي في بحثه قال البعض قوله على ما سيجي  
 ان هذا مبني على ما سيجي في الحق بقوله ولا بد له هذه الحروف من متعلق  
 كما يحتاج ان احتياجا كما انما كما يحتاج هذه الثلاثة يعني الفعل وسببه ومعناه  
 اليه ان الى حرف الجر اذا كان الامر كذلك فلا بد ان لافراق حاصل  
 من معرفتها ان هذه الثلاثة قبله ان قبل معرفة حرف الجر لا احتياجا حرف الجر  
 الى هذه الثلاثة في الافضاء وهذا معارضة للدليل المنتج تقدم حرف الجر  
 على الفعل وسببه ومعناه واعلم ان تقرير الدليل الاول هكذا حرف الجر الى  
 قد يحتاج اليه الفعل وسببه ومعناه في العلم في بعض المعولات وكل ما يحتاج اليه  
 في العلم لابد من معرفة قبلها حرف الجر لابد من معرفة قبلها فالصنف  
 والنتيجة المذكورتان والكبرى مطلوبة ثم ان الصنف مسلمة فاما الكبرى  
 فيتوجه عليها المنع بان لا نسلم ان ما يحتاج اليه في العلم لابد من معرفته قبلها  
 اذ لا يتوقف اليه العامل الا اذا كان جزءا منه والجواب عن المنع تصحيح حرف الجر  
 جزءا وقوله وطعن تمام العامل قيد في الكبرى المطلوبة به لا يتوجه عليها  
 المنع المذكور واما دليل المعارضة فتقريره هكذا الفعل وسببه ومعناه  
 يحتاج اليها حرف الجر دائما وكل ما يحتاج اليه الشيء لابد من معرفته قبله  
 ينتج الفعل وسببه ومعناه لابد من معرفتها قبله كذا في بعض الصنف  
 والمراد بالدليل مجموع الصنف والكبرى ويسمى ايضا القياس لان القياس  
 عبارة عن مجموع الصنف والكبرى ومن المعلوم انه لا يلزم من صدق القياس  
 النتيجة لان صنف القياس قضية واحدة والى ان النتيجة تلزم من القضية  
 مع استحقاق كلنبوس في رسالته الادبية والدليل عند المنطقيين طوطي  
 من قضيتين يستلزم لذات حقيقة العلم المتعلق بهما علميا بقضية اخرى  
 اعني يلزم العلم بالنتيجة من العلمين السابقين لزوما عاويا عند الاشعرس  
 بمعنى ان عادة الله جرت على خلق العلم بالنتيجة عقيب العلمين السابقين  
 وان لم يجب خلقه عليه ولزوما اعداديا عند الحكماء بمعنى انه يجب عليه تعالى

لا يحتاج الى العلم



خلق العلم بالنتيجة عقيب العلمين السابقين لا ينهيا بيقين ان الذين  
اعداداً تاماً <sup>بشيء تاماً</sup> تخلق النتيجة يلزم الجهل وهو من مبدء الفيتا من حال  
ولزوماً توليدياً عند المقترنة بمعنى ان العلمين السابقين يؤكدا ان العلم  
بالنتيجة في المحدث بالمباشرة ليس الا العلمان السابقان وهما يؤكدا ان  
ويوجدان العلم بالنتيجة فهو مخلوق للعبد بواسطة العلمين السابقين  
لا بغير واسطة عند علم وكذا ما عقلياً عند الاتمام التام بمعنى ان انفكاك  
العلم بالنتيجة عند العلمين السابقين حال في نفس الامر وان كان كل  
من العلوم فمحدثاً لله تعالى من غير واسطة بناء على تحقق اللزوم بين بعض  
افعاله تعالى وبعضها ظهر ولا يلزم ان يجب على الله تعالى لعدم وجود خلق  
العلمين السابقين انتهى كلامه قلت في جوابه وحاصل الجواب بمنع الكبير  
المطلوب بان يقول لا ينتم كل ما يحتاج اليه الشيء لابد من معرفة قبله وانما  
لا بد لئلا يعلم المحتاج اليه من امر ان الفعل من حيث الماهية <sup>من حيث</sup> من حيث  
المعنى والحقبة معلوم من ان ما سبق <sup>من</sup> من التعريف الذي سبق  
وهو مادل بهيئة وضما على احد الازمنة الثلاثة <sup>من حيث</sup> من حيث الصيغة  
معلوم من الصريح ان من علم الصريح الذي يتعلم صفة الصريح ويتعلم فعل  
مضارع مجهول من باب التفعّل عادة <sup>من</sup> من تعلّم عادياً والعادة هي  
ما استمر الناس على حكم العقول وعادوا اليه مرة بعد اخرى قبل الحكم  
فلا يلزم معرفة بعض اقسام القياس قبل معرفة بعض اقسام السماعي لانه  
معلوم اولاً فلا يلزم تقديم القياس على السماعي وكذا شبهه <sup>من</sup> من الفعل  
بين كالفعل شبهه في كونه معلوماً من حيث الصيغة من الصريح بخلاف حرف الجر  
فانه من حرف الجر غير معلوم قبله <sup>من</sup> من قبله اصلاً <sup>من</sup> من قطعاً لان ما قبله تعريف  
لمطلق الحرف <sup>من</sup> من الحرف غير او لا ينبغي غير معلوم مما سبق من تعريف الحرف  
قطعاً لانه تعريف لمطلق الحرف قال حسن المصنف هذا كذب بلا شبهة لانه علم  
بوجه عام فيما سبق من تعريف الحرف واما خصوصية كونه جازماً او غير ذلك  
فلم يعلم وذلك لا يستلزم نفي العلم بحرف الجر اصلاً انتهى قال الاستاذ قوله  
غير معلوم <sup>من</sup> من غير معلوم بوجه خاص قبله <sup>من</sup> من سابق اصلاً <sup>من</sup> من قطعاً واما بوجه عام

فان العلم بالنتيجة عقيب العلمين السابقين لا ينهيا بيقين ان الذين اعداداً تاماً تخلق النتيجة يلزم الجهل وهو من مبدء الفيتا من حال ولزوماً توليدياً عند المقترنة بمعنى ان العلمين السابقين يؤكدا ان العلم بالنتيجة في المحدث بالمباشرة ليس الا العلمان السابقان وهما يؤكدا ان يوجدان العلم بالنتيجة فهو مخلوق للعبد بواسطة العلمين السابقين لا بغير واسطة عند علم وكذا ما عقلياً عند الاتمام التام بمعنى ان انفكاك العلم بالنتيجة عند العلمين السابقين حال في نفس الامر وان كان كل من العلوم فمحدثاً لله تعالى من غير واسطة بناء على تحقق اللزوم بين بعض افعالته تعالى وبعضها ظهر ولا يلزم ان يجب على الله تعالى لعدم وجود خلق العلمين السابقين انتهى كلامه قلت في جوابه وحاصل الجواب بمنع الكبير المطلوب بان يقول لا ينتم كل ما يحتاج اليه الشيء لابد من معرفة قبله وانما لا بد لئلا يعلم المحتاج اليه من امر ان الفعل من حيث الماهية من حيث المعنى والحقبة معلوم من ان ما سبق من التعريف الذي سبق وهو مادل بهيئة وضما على احد الازمنة الثلاثة من حيث الصيغة معلوم من الصريح ان من علم الصريح الذي يتعلم صفة الصريح ويتعلم فعل مضارع مجهول من باب التفعّل عادة من تعلّم عادياً والعادة هي ما استمر الناس على حكم العقول وعادوا اليه مرة بعد اخرى قبل الحكم فلا يلزم معرفة بعض اقسام القياس قبل معرفة بعض اقسام السماعي لانه معلوم اولاً فلا يلزم تقديم القياس على السماعي وكذا شبهه من الفعل بين كالفعل شبهه في كونه معلوماً من حيث الصيغة من الصريح بخلاف حرف الجر فانه من حرف الجر غير معلوم قبله من قبله اصلاً من قطعاً لان ما قبله تعريف لمطلق الحرف من الحرف غير او لا ينبغي غير معلوم مما سبق من تعريف الحرف قطعاً لانه تعريف لمطلق الحرف قال حسن المصنف هذا كذب بلا شبهة لانه علم بوجه عام فيما سبق من تعريف الحرف واما خصوصية كونه جازماً او غير ذلك فلم يعلم وذلك لا يستلزم نفي العلم بحرف الجر اصلاً انتهى قال الاستاذ قوله غير معلوم من غير معلوم بوجه خاص قبله من سابق اصلاً من قطعاً واما بوجه عام

واما بوجه عام فمعلوم مما سبق لان العام يستلزم الخاص انتهى كلامه قال البعض  
قوله غير معلوم قبله <sup>من</sup> من قبل الفعل اصلاً <sup>من</sup> من لا من حيث المادة ولا من حيث الصيغة  
لانه ليس بصيغة بل كلمة وهي من اصطلاح النحوي لا غير انتهى وقال الآخر قوله  
غير معلوم اصلاً <sup>من</sup> من غير معلوم مما سبق من حيث الماهية ومن الصريح من حيث  
فلا بد من معرفة قبل معرفتها انتهى قال الحق في كتابه الفرق قوله اصلاً  
<sup>من</sup> من في زمان من الازمنة بمعنى قطعاً فنصبه على المصدرية انتهى <sup>من</sup> من قطعاً قطعاً  
وقيل قوله غير معلوم قبله <sup>من</sup> من قبل الفعل اصلاً <sup>من</sup> من لا من حيث الماهية ولا  
الصيغة <sup>من</sup> من معنى الفعل والمراد به كل لفظ يعين منه معنى الفعل وان كان صلياً  
كان <sup>من</sup> من ولو كان غير معلوم منها <sup>من</sup> من ما سبق ومن الصريح الا انه ان كان  
معنى الفعل آخر فعل ماض مجهول من باب التفعّل <sup>من</sup> من اخر من حرف الجر  
ويجوز كونه معلوماً في بعد الضمير في انه الى المصنف <sup>من</sup> من اخر المصنف  
مع الفعل معنى الفعل من حرف الجر فحذف مفعول اخر لظهوره للاطراد  
بكر الهمزة وبكسر الطاء المشددة على وزن الافتعال بمعنى التابع يقال  
اطرد الامر اذا تبع بعضه بعضاً <sup>من</sup> من كونه مطرداً وتابعا للفعل وشبهه في العمل  
لانه قياس كالفعل وشبهه فكما اخرها اخره اطراداً قال بعض المحققين قوله للاطراد  
ان للموافقة للفعل وشبهه في الكون نوعاً من القياس والاطراد مصدر من باب الافتعال  
<sup>من</sup> من للاطراد قال امام الاعظم في كتابه المقصود فاذا كان فاء الفعل من افتعل  
حرفاً من حروف الاطلاق <sup>من</sup> من يفسر تاء الافتعال وانتهى لان خروج كل منهما واحد وهو  
ما بين طرفي السات واصول الثنايا والتاء من الحرف المنخفضة وهذه من المستعينة  
واما تقديم المصنف سائر السماعي <sup>من</sup> من باقية العامل السماعي من ما عدا حرف الجر  
على القياس قال المصنف قوله واما تقديم سائر السماعي من الحروف المشبهة  
بالفعل والجوانس وغيرهما من السماعي <sup>من</sup> من واما تقديم سائر السماعي  
على القياس <sup>من</sup> من فلا طراد لحرف الجر <sup>من</sup> من فهو للموافقة لحرف الجر ومعتد  
ومستند له قال بعض المحققين قوله واما تقديم سائر السماعي الى جواب السؤال  
بعد تمامية الدليل للتقديم حيث علل بان العامل القياسي يتوقف على العامل السماعي  
والمراد منه الحرف فلم يقدم سائر السماعي فاجاب بقوله واما تقديم الخ انتهى  
اقول ليس المراد منه الحرف الجرمي عرفت انه بعض اقسام وهو <sup>من</sup> من العامل السماعي

فان العلم بالنتيجة عقيب العلمين السابقين لا ينهيا بيقين ان الذين اعداداً تاماً تخلق النتيجة يلزم الجهل وهو من مبدء الفيتا من حال ولزوماً توليدياً عند المقترنة بمعنى ان العلمين السابقين يؤكدا ان العلم بالنتيجة في المحدث بالمباشرة ليس الا العلمان السابقان وهما يؤكدا ان يوجدان العلم بالنتيجة فهو مخلوق للعبد بواسطة العلمين السابقين لا بغير واسطة عند علم وكذا ما عقلياً عند الاتمام التام بمعنى ان انفكاك العلم بالنتيجة عند العلمين السابقين حال في نفس الامر وان كان كل من العلوم فمحدثاً لله تعالى من غير واسطة بناء على تحقق اللزوم بين بعض افعالته تعالى وبعضها ظهر ولا يلزم ان يجب على الله تعالى لعدم وجود خلق العلمين السابقين انتهى كلامه قلت في جوابه وحاصل الجواب بمنع الكبير المطلوب بان يقول لا ينتم كل ما يحتاج اليه الشيء لابد من معرفة قبله وانما لا بد لئلا يعلم المحتاج اليه من امر ان الفعل من حيث الماهية من حيث المعنى والحقبة معلوم من ان ما سبق من التعريف الذي سبق وهو مادل بهيئة وضما على احد الازمنة الثلاثة من حيث الصيغة معلوم من الصريح ان من علم الصريح الذي يتعلم صفة الصريح ويتعلم فعل مضارع مجهول من باب التفعّل عادة من تعلّم عادياً والعادة هي ما استمر الناس على حكم العقول وعادوا اليه مرة بعد اخرى قبل الحكم فلا يلزم معرفة بعض اقسام القياس قبل معرفة بعض اقسام السماعي لانه معلوم اولاً فلا يلزم تقديم القياس على السماعي وكذا شبهه من الفعل بين كالفعل شبهه في كونه معلوماً من حيث الصيغة من الصريح بخلاف حرف الجر فانه من حرف الجر غير معلوم قبله من قبله اصلاً من قطعاً لان ما قبله تعريف لمطلق الحرف من الحرف غير او لا ينبغي غير معلوم مما سبق من تعريف الحرف قطعاً لانه تعريف لمطلق الحرف قال حسن المصنف هذا كذب بلا شبهة لانه علم بوجه عام فيما سبق من تعريف الحرف واما خصوصية كونه جازماً او غير ذلك فلم يعلم وذلك لا يستلزم نفي العلم بحرف الجر اصلاً انتهى قال الاستاذ قوله غير معلوم من غير معلوم بوجه خاص قبله من سابق اصلاً من قطعاً واما بوجه عام



ايضا نصبت على المصداقية وهو من المعامل المطلقة التي يجب حذف فعلها مثل  
 ورعيها فالمتقدير احد ايضا بمعنى رجوع رجوعا او عاود حكم ما سبق الى المذكور  
 وبعبارة اخرى عاد قيد المتقيد في المتأخر عودا على الجنبية المذكورة او اجملا  
 خلا على ما سبق كذا قال الحق في كتابه الفروق ان المعامل اللفظي في التقسيم  
 ان كان المعامل اللفظي متصفا بغير متقسم على نوعين تفنن في العبارة  
 لتلا يتضح ويتنظر عن سماعه وينبعث منه الشوق الاول عاملا في الالام  
 والثاني عاملا في العقل المضارع الذي لم يكن مبنيا بنوع جماعة النبا  
 وذن التاكيد قدم العامل في الالام لكونه اكثر بخلاف العامل في المضارع لانه  
 اقل قال صاحب الضوء قدم العامل في الالام على العامل في الفعل لكثرة هذه  
 وقلة ذلك والعامل في الالام وانما قال والعامل في الالام دون وهو بالضم لاصحاح  
 عدد الضمير الى القريب اعني العامل في المضارع لقربه ايضا من المعامل السماعي  
 في الانقسام ان كان المعامل السماعي متصفا على نوعين متقسم على قسمين  
 احدهما عاملا في سهم واحد فقط والآخر مشتق من الوحدة بمعنى الانفراد  
 واصله واحد على انه صفة مشبهة بمعنى وحيد ومنفرد قلبت واوه طمزة على خلاف  
 القياس وهو اول العدد ولكنه لا يدل على المرتبة بخلاف الاول والفرق بين الالام  
 في الواحد ان الالام سهم لم لا يشترك شيء في ذاته والواحد سهم لم لا يشترك  
 شيء في صفاته والفرق بين الواحد والمفرد ان المفرد قد يكون حقيقيا وقد يكون  
 اعتباريا كما هم الجنس وقد يقع على جميع افراد الجنس والواحد لا يكون الاحتمال  
 كذا قال الحق في كتابه الفروق وبناء على ما قاله قال المصنف في سهم واحد  
 ولم يقل في اسم واحد وايضا لم يقل في سهم مفرد ولا بينهما عاملا في سهمين اعني ان يريد  
 بالاسمين المعنويين المبتدأ والخبر في الاصل الجار والمجرور حال من مفعول اعني  
 لان الجار والمجرور الذي كان ظرفا مستقرا اذا وقع بعد الموصولة المحضة يكون  
 حالا واذا وقع بعد النكرة المحضة يكون صفة واذا وقع بعد النكرة الغير المحضة  
 او الموصولة الغير المحضة يجوز الوجهان كذا في شرح قواعد الاعراب قوله  
 ان قيل دخول العامل اللفظي الذي يتلوه في الالام في المبتدأ والخبر تفسير لقوله في الاصل  
 ودفع للاختصاص الذي هو في اصل اللفظ ويسميان ان المبتدأ والخبر بعد دخول  
 المعامل ان بعد دخول العامل اللفظي السماعي عليها هما خبر المبتدأ والخبر  
 المعامل الداخل عليها ان يسمى الاول ان يسمى المبتدأ بعد دخول العامل عليه

عليه لئلا لذلك العامل ويسمى الثاني ويسمى الخبر بعد دخول العامل  
 عليه خبر المبتدأ ان لذلك العامل يسمى المبتدأ في الاصل هما لذلك العامل  
 ويسمى الخبر في الاصل خبر لذلك العامل اذا دخل عليها وانما في سهم واحد  
 من السماعي قدمه ان قدم المصنف العامل في سهم واحد على العامل السماعي  
 في سهمين لكون معموله ان العامل في سهم واحد على التقديم واحد بالانصب  
 خبر الكون قدم هذه العلة لكونها مناسبة للسياق اذا المقصود بيان العامل  
 موصوفا بصفة العالمية وذلك لا يتحقق الا بالنظر الى المفعول قوله ولكونه  
 ان العامل في سهم واحد على ثانيا اكثر من العامل في سهمين لئلا ان  
 من جهة الاستعمال واو في ثمة عطف على اكثر لئلا من قبيل عطف اللازم  
 على الملزوم ان ولكونه اكثر من جهة الفائدة فيكون علة ثالثة للتقديم  
 وقوله ولما مر بكسر اللام على انه حرف جر علة رابعة للتقديم قوله من ان التقديم  
 غير ان غير العامل في سهم واحد بيان لما مر على القياس ان على العامل القياس  
 متعلق لتقديم في قوله من ان التقديم غيره وقوله ان التقديم غيره على القياس  
 للاطراد له مراد في لما مر لان مامر وهو واما تقديم سائر السماعي  
 فللاطراد لحرف الجر قال صاحب الضوء قدم العامل في سهم واحد على العامل  
 في اسمين لتقديم الواحد على الاثنين حروف بصيغة الكثرة ان كلمات لا تدل  
 على معنى مستقل بالعلم تجربه يعني تجر كل واحدة منها لا مجموعها من حيث هو  
 مجموع ان لا تدل الا على صفة صفة اصرارية للحروف فان قلت ان قوله حروف  
 جمع وقوله تجر مفرد فكيف يصح ان يكون صفة قلنا اذا اسند العامل الى ضمير  
 الجمع المذكور المكسر الغير العاقل يجب كون عاملة مفردا مؤنثا اذ انما يتأنيث الضمير  
 المسند اليه المراجع الى الجمع المذكور بتأويل الجماعة فيه واذا انما لكون المراجع  
 مفردا بتأويل الجماعة او جمعا مؤنثا لا يذ ان بان الضمير المستتر فيه ضمير جمع  
 المكسر الغير العاقل اجزاء له مجرى المؤنث لعدم اتصاله في التذكير  
 فتكون تجر صفة الحروف وقيل انما ساع تصيغ الجمع بالمفرد لان كل جمع غير جمع المذكر السالم



مؤنث لكونه بمعنى الجماعة فتكون بحرف صفة الحروف بهذا التأويل فيكون المعنى  
جماعة الحروف فان قيل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع فكيف يجمع ههنا فالجواب ان المراد  
منه هو المصدر الذي لا يقصد به الانواع المختلفة واما اذا قصدت فيجوز ان يثنى  
ويجمع والمراد منه ههنا الانواع المختلفة فتأمل قوله اسمها واحد اسم لاهرها  
ولا قفلا ولا اسم بل تجرسما واحد تفسير لم يرجع الضمير البارز وتعيين  
لمرجع الضمير المنسوب سماعا اسم بجانب من العرف قال البعض قوله سماعا  
يعني تعمل عمل الجر في اسم واحد للسمع واقفا تعمل الجر لينا سب اسم لان يناسب  
قال البعض قوله لينا سب اسم واقفا تعمل الجر لينا سب اسم لان يناسب  
يعني لما نسبة عليها اسم الحروف فاعل لينا سب اللفظ الذي هو صاحب المدخل  
اعني ما يبد ها صفة العمل قوله عليها اسم الحروف مفعول لينا سب وقوله  
المعنى الذي هو صاحب المعنى المعلق وافضاؤه المدخولها صفة العمل  
الثاني وعمل الجر لاجل المنااسبة قال البعض قوله لينا سب عليها اللفظ  
يعني بالعمل اللفظ احداث الجر وايجاده لفظا في مدخولها عليها المعنى  
وهو الافضاؤه انتهى اسم لينا سب اثرها اللفظ اثرها المعنى الذي  
هو صاحب المعلق وافضاؤه المدخولها قوله في الاصح متعلق لينا سب  
اسم في حرف الجر الاصح الذي لا يبدله من متعلق قوله والتعليل عليه اسم على الاصح  
عطف على لينا سب في غيره اسم في غير الاصح وهو الحروف الجارة التي المعلقة  
بئ قال الاستاذ قوله في الاصح اسم وعمل الجر لاجل المنااسبة حاصل  
في حرف الجر وحصول عمل الجر للمحل اسم لاجل المحل عليه اسم على الاصح في غيره  
اسم في غير الاصح ما لا يفض ومعرب ولعل والزائد وغيرها وجه المحل  
متأبهة للاصل في الصورة والحرفية ومقصور معانية فيه بغزب من التأويل  
سعي اسم هذه الحروف حرف الجر من قبيل اضافة السبب الى المسبب مثل قريته  
المجاز التسمية عند هم تطلق على تعيين اللفظ بازاء معنى بخصوصه لا يتناول غيره  
وعلى الطلاق الشيء ومنه قد لهم سعي زيد انسانا اسم يطلق عليه لفظ الانسان  
وعلى ذكر شيء اسم يقال سميت زيدا باسم اذا ذكرته به والسعي يطلق ويراد

والاضافة

ويراد به المفهوم الاجمالي الحاصل في الذهن عند وضع الاسم ويطلق ويراد به  
ما صدق عليه هذا المفهوم فاذا اضيف الى الاسم ويراد به الاول والاضافة  
بمعنى اللام واذا اضيف الى العلم يراد به الثاني والاضافة بيانية قال البعض  
قوله حروف الجر من قبيل اضافة المؤثر الى الاثر او من قبيل اضافة السبب  
الى المسبب وحروف الاضافة اسم وايضا سعي حروف الاضافة من قبيل  
اضافة السبب الى المسبب ايضا وايضا سعي حروف الاضافة  
لوجودها اسم الاضافة والجر في مفهومها اسم في تعريف هذه الحروف قال  
الرحم ويسمى بعضهم حروف الاضافة لانها تضيف الافعال الى الاسماء اسم  
توصل اليها قوله بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر  
كما سميت بعض الحروف حروف الجر وبعضها حروف النصب ويقال في الارشاد  
وحروف الجر تجوز وتعدي معاني الافعال الاسماء ولذا سميت بهذا الاسم ولعلها  
الجر ويقال في روح تحفة الكومية ويسمى بالكوفيين حروف الاضافة لانها  
تضيف الفعل الى الاسم اسم ترتبط بينهما وقال صاحب منافع الاخبار قوله  
لوجودها اسم لوجود الجر والاضافة اسم معانيها في مفهومها اسم هذه الحروف  
وهو اسم حرف الجر الدال عليه حروف الجر لان التعريف ايضا يكون للماهية  
للافراد قال الاستاذ والضمير راجع الى حرف الجر الدال عليه حروف الجر  
ولا يصح رجوعه الى حروف الجر باعتبار الحرف لان التعريف للماهية للافراد  
التي تدل عليها صفة الجمع ولا يمكن ادعاء العلمية اذ لا يقال الباء حروف الجر  
بل يقال اسم حرف الجر وقال الآخر والضمير راجع الى حرف الجر الدال عليه  
بحرف الجر وقال بعض المحققين قوله وهو الفرد الضمير المذكور مع ان المراجع  
في الظاهر حروف الجر ولذا باعتبار مفرد فما والمرجع حروف لا حاطة الجمع  
مفرد ولا يجوز ان يرجع الى المفهوم في قوله لوجودها في مفهومها لقرنه  
انتهى وقال الآخر قوله وهو اسم مفهومها وقال البعض قوله وهو اسم حرف الجر  
الذي سبق في حرف الجر او عائد الى مفهومها ما وضع اسم حرف وضع  
او حروف وضع كل واحد منها للاضفاء الفعل متعلق بوضع وعلة له او لوضع  
اسم لفرض ايصال الفعل وسببه او لاضفاء معناه اسم معنى الفعل والفرق بين شبه الفعل  
ومعناه ان شبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كام الفاعل ولهم المفعول  
ومعنى الفعل كل لفظ يفهم منه معنى الفعل ولا يكون من صفة قال الرحم في هذا الحال



شبه الفعل على عمله وهو من تركيبه ومعناه ما يدل على عمله وليس من تركيبه  
 انتهى كلامه وإنه كثيراً ما يكتفى بذكر الفعل عن ذكر شبهه وذلك أن تدرج  
 شبه الفعل في معناه وإنما جعلنا تعديلاً للمصلحة الوضع لأن الاتصال ليس  
 ما ومنع له حرف الجر كما يظهر من بيانه معانيها كذا قال العصام في شرحه  
 على الكافية وقال مصنفك في شرحه عليها وأراد بالفعل الفعل ومتصلاته  
 ظاهرة نحو مرتب زيد وأنا ما ربه ومرورى بزيد حسن أو مقدراً ومنه  
 زيد في الدار اذ تقديره حصل في الدار وأراد بجمع الفعل الطرف المستقر  
 وهم الاشارة على ما مر في الحال نحو زيد في الدار لا كرامك وهذا في الدار  
 أبود والمفظة به إلى أكرامك بواسطة اللام في الدار من حيث أنه مستقر  
 يعني العامل في أكرامك في الدار من جهة أنه بمعنى مستقر وصار عوضاً عنه لفظاً  
 وبهتته وكذا المفظة به والعامل للدار وهذا في الدار أبود لأنه  
 في معنى استير عمل ذلك من الفعل ومعناه فيما يلي حرف الجر كعملها في الطرف  
 والحال في قولك سرت يوماً وزيد في الدار يوماً وهذه أزيد قاعاً  
 قال الأستاذ قوله ما من حرف وضع من ذلك الحرف لافضاء الفعل من لاجل  
 الاتصال معناه وكذا في معناه في لافضاء لاد في ملازمة أو بالتأخر أو التجرؤ  
 أو معناه عطف على الفعل من أو لافضاء معناه وهو كل لفظ يفهم منه معنى الفعل  
 كما سمي الفاعل والمفعول والصحة المستبهة والمصدر والطرف والجار  
 والجرور وحرف النداء وها والتبني وهم الاشارة والنفي وقال الأخر وهو  
 ما دل على الحدث كالأسماء المتصلة بالفعل والطرف وقال بعض المتأخرين قوله ما من  
 حرف وضع فعل ما ضاع صيغة المجهول من عتيق ذلك الحرف لافضاء العقل أو لافضاء  
 من معنى الفعل والمراد به كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسم الفاعل وهم المفعول  
 والصحة المستبهة وغير ذلك إلى الاسم متعلق بافضاء الافضاء الوصول إلى الاتصال بالفعل  
 إلى الاسم والمراد بالاتصال الفعل إلى الاسم تقديره إليه حتى يكون الجرور مفعولاً به لذلك الفعل  
 فيكون منصوب المحل فلهذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى وأرجلكم كذا قال  
 الشيخ رضي الله عنه في قوله تعالى وأرجلكم كذا قال  
 أو بوجهين يتبع بهما قوله أو عمل عطف على وضع أو أو ما عمل عليه من على ما وضع  
 فيتناول الزائد ومثل ربه ووجه المحل سبب في أن يراد أن يبين عدد هاتين وهن

من تلك الحروف في حروف تجربتها واحد عشر ومن عاملاً بالاستقرار من يستقر  
 المحل ولما كان هذا العدد نحو لا على غيره معني لم يذكر غيره لفظاً ههنا عن التكرار  
 الأول من هذه الحروف الباء ذكره بكم لوجوده وهو يذكر باعتبار لفظه  
 ويؤتى باعتبار الحرفية وتأويل الكلمة قال بعض الافاضل ان كل حرف على حرف واحد  
 مثل ب و ل في بزيدي ولزيد يعتبر عنه عند التقادير بكم المعروف بينهم كالباء واللام  
 وان كل لفظ ثنائي اذا كان آخره الفاء واذا اضيف إلى شيء يجوز ان يزاو بعده  
 طرفة نحو ما والنفي وللا الذي فاحفظه قوله هو الباء كائن للصاق ان  
 للاتصال ولم يجعل اللام صلة للوضع لعدم الجزم بوضع الباء والمراد من تقدير  
 هو وفي امثاله اعلام ان الاتصال وغيره خبر لمبتدأ فحذف لافضة للباء وغيره  
 لان المحل محل التقادير لا بيان محل بيان معانيه كما سيظهر ان في قول البعض  
 والمراد من زيادة لفظ هو فيه وفي امثاله اعلام ان الاتصال وغيره ما يأتي  
 خبر لمبتدأ فحذف لافضة للباء وغيره لان المحل محل التقادير لا بيان معانيه كذا سمع  
 انتهى قال احمد بن زكريا اعلم ان قوله الباء ومن الخ ثلث احتمالات اما كون المجموع  
 خبر لمبتدأ مضمرة وهو صريح الرجوع إلى عشرين او كونه بدل العشرين بدل الكل من الكل  
 او كونه عطف بيان له وعلى جميع التقادير الاعراب الثلاثة اعراب للمجموع لان المعنى المقصود  
 للاعراب قائم بالمجموع لا بكل جزء من اجزائه على ما لا يخفى على من تأمل انهم كلامه الفرق  
 بين كون الباء للتعدية وبين كونها للاتصاق من حيث تكميل الفعل وعدم تكمله وذلك لان  
 اذا قلت مرتب بزيد ومعنى الجرور هو المجاوزة يقتضيه متعلقاً بالباء مكمل لذلك المعنى  
 بخلاف ما اذا قلت خرجت بزيد فيخرج الحرف بنفسه ما يقتضيه متعلقاً انما يتعلق المقصود  
 بالباء فتلك هي للتعدية كذا في شرح لب الباب ولما كان الاتصال عبارة عن جعل شيء مصلحاً  
 بغيره اراد ان يعين ما هو مصلح فقال من لافادة لصوق امر للصوق مصدر لصق ان  
 لافادة اتصال متعلق او فعل لغوي قال البعض قوله من لافادة لصوق امر للجرور توضيح  
 وتفسير لمعنى الاتصال الكائن في الباء وبيان لمعنى اللام وقال بعض المحققين لما كان المراد بالاتصال  
 اتصال معنى الفعل إلى جرور الباء في ان لافادة لصوق امر معنى لافادة اتصال معنى الفعل  
 إلى جروره ان جرور الباء قوله وهو الخ جواب سؤال مقدر وهو انتم قلتم ان الباء للاتصاق  
 والباء في مرتب بزيد لا تغيد الاتصال فاجاب عنه بقوله وهو ان الاتصال وبعبارة اخرى  
 قوله وهو الخ جواب سؤال مقدر وهو ما تقول في غير مرتب بزيد فان الباء لا يمكن ان يغيد الاتصال  
 وهو ظاهر واجاب بقوله وهو ان الاتصال اما حقيقى كونه اذا اتصل به ألم أو ملاق  
 بزيد مرضي وهو امسكت اكبل بيدي من قبضت اكبل بيدي اصله يد بين بصيغة التثنية  
 فلما اضيف اليه ياء المتكلم سقط نون التثنية لكونها نائباً عن التثنية ويحمل ان يكون

في قوله ما من حرف وضع من ذلك الحرف لافضاء الفعل من لاجل الاتصال معناه



مع صيغة المفرد كذا قاله البعض لم يكف بمثال واحد للاتصاق الحقيقي اشارة  
 الى ان الاول مثال لما كان الفعل في مقدراً والثاني مثال لما كان ملفوظاً او اشارة  
 الى تعدد المثال وكثرة له او مجازية عطف على اما حقيقى ان او هو مجازى نحو مرت  
 يزيد فان البناء فيه تفيد التصاق مرورى بزيد مجازاً من التصق مرورى بمكان  
 او بموضع يقرب منه الى ذلك المكان لان كلمة من اذا اتصلت بكلمة القرب تكون  
 بمعنى الى زيد بالرفع فاعل يقرب وهذا تفسير لم يرت بزيد لان التصاق المرور  
 في الحقيقة بمكان لا بزيد وقيل تفسير الحقيقة المفعلة قال مصنفه في شرح اللباب  
 حقيقة المفعلة التصق مرورى بمكان يقرب منه زيد بخلاف نحو به او فان الاتصاق معتبر  
 فيه ومنه ان من الاتصاق المجازى القسم فان معنى اقسمت بالله الاتصاق القسم  
 باسم الله اذ لا يتصور التصاق بذات الله بخلاف به واء كذا قال مصنفه في شرح اللباب  
 ولذا اتمعت بقوله لم يذكر الموضع قدم للحصر او ولاجل كون القسم داخل تحت الاتصاق  
 المجازى لم يذكر لم يذكر المص باء القسم قال البعض قوله ولذا ان يكون  
 القسم داخل تحت الاتصاق لم يذكر المص باء القسم قول السراج في بيان  
 ولم يذكر باء القسم لانه داخل في الاتصاق قال بعض المحققين قوله ومنه ان  
 ومن كون الباء للاتصاق القسم ان كونها للقسم فان معنى اقسمت بالله التصق قسمي  
 بلفظ الله كذا قال صاحب المسكاة وقال صاحب خلاصة الافكار والاسم الذي  
 يلصق به القسم ليعظم به هو القسم به وهو لفظ الله في اقسمت بالله قوله  
 ولذا ان ولاجل كونها للقسم داخل تحت كونها للاتصاق متعلق بقوله لم يذكر  
 قدم للحصر ان لم يذكر المص باء القسم وقال الآخر قوله ومنه ان الاتصاق  
 المجازى القسم فان الباء في نحو اقسمت بالله يلصق معنى القسم الى الاسم المقسم به  
 وهو لفظ الله في زاً فيكون المفعلة المصق قسمي باسم الله اذ لا يتصور التصاق القسم  
 بذات الله ولذا ان ولاجل كون القسم بعضاً من الاتصاق المجازى وداخل فيه لم يذكر المص  
 باء القسم وقيل قوله ومنه ان من الاتصاق القسم في قوله اقسمت  
 بلفظ الله اقسمت هو القسم ولفظ الله هو القسم به وهو الاسم الذي  
 يلصق به القسم ليعظم به قوله ولذا متعلق باسم يذكر بعده لتقديره بالواو  
 او ولاجل كون القسم بعضاً من الاتصاق لم يذكر المصنف باء القسم  
 وقيل قوله ومنه ان من الاتصاق القسم في قوله اقسمت بالله لافعل  
 فالجمله الاولى اعني اقسمت على القسم ولفظ الله هي المقسم به

ولفظ الله هي المقسم به والجمله الثانية اعني لافعل هي المقسم عليها وقيل  
 قوله ومنه ان من الاتصاق القسم نحو اقسمت بالله من التصق قسمي  
 بلفظ الله وقيل قوله ومنه ان من الاتصاق القسم نحو اقسمت بالله ان  
 التصق حلفي بلفظ الله ولذا ان وكذا القسم بعضاً داخل تحت الاتصاق  
 على تقديره لم يذكر لم يذكر المص في هذا الكتاب باء القسم وقيل  
 قوله ومنه ان من الاتصاق القسم ان باء القسم ولذا ان ولاجل كون باء القسم  
 داخل تحت الاتصاق لم يذكر المص باء القسم كذا قال السراج في بيان  
 قال بعض شرح عوامل الجديد المسمى بتحفة الاخوان ولم يذكر باء له قوله  
 في باء الاتصاق لما اراد السراج ببيان الفرق بين المصاحبة وبين الاتصاق  
 فقال وهو ان الاتصاق يستلزم المصاحبة فان كل ملصق شيء فهو  
 مصاحب به بلا عكس يعني ان المصاحبة لا تستلزم الاتصاق فكيف بينهما  
 عدم وضوح مطلقاً والعامة المصاحبة والخاص الاتصاق حال هذه الحاشية  
 قوله وهو ان كونها للاتصاق يستلزم المصاحبة ان يستلزم كونها المصاحبة  
 بلا عكس يعني ان كونها للمصاحبة لا يستلزم كونها للاتصاق وقال الاستاذ قوله  
 بلا عكس ان حال كون ذلك الاستلزام ملائماً بلا عكس يعني ان المصاحبة لا تستلزم  
 الاتصاق وقال الآخر قوله بلا عكس ان بدون يستلزم المصاحبة الاتصاق وقيل  
 قوله بلا عكس ان يستلزم وقال البعض قوله بلا عكس لقول وهو  
 عدم يستلزم المصاحبة للاتصاق فاذا قلنا اشتريت الفرس بدينار مع سرجه  
 فمعناه مصاحبة السرج واشترت الفرس في الشراء فان الباء فيه للمصاحبة  
 وهي التي تكون بمعنى مع والفرق بين الباء التي بمعنى المصاحبة وهي المعية وبين  
 ان مع لا بداء المصاحبة لا بقاء والباء لدوامها فوجود الثابت لازم حين الكلام  
 بالباء دون مع قال الاستاذ قوله فاذا قلنا اشتريت الفرس بدينار مع سرجه الى غير  
 لقوله بلا عكس لان الالف تفسيرية بقرينة قوله لا يلزم ان يكون الى  
 ولما كان بين المصاحبة وبين الاتصاق عموم وخصوص مطلقاً اجتماعاً في مادة  
 واقتفاء في مادة اشارة الى افتراق المصاحبة في تلك المادة بقوله لا يلزم  
 ان يكون السرج ملصقاً به او بالفرس حال الشراء ان حال شراء الفرس



يعني وقت صدور شراء الفرس بل يجوز ان يكون في مكان آخر فيه بحث الجواز ان يكون  
 اشتراء الفرس في مكان يقرب مع السرج ولا يصاحب السرج والفرس.  
 في الاشتراء كما قاله عصام الدين ذكرنا ان ذكر المصنف الحقيقي المذكور من قوله  
 لافادة المصنف او ذكر المصنف عدم الاستلزام في الامتحان ان في الكتاب المسمى  
 باسم امتحان الازكياء قوله ولما كان الالتصاق اصلا وغالبا في اليباء بيان  
 لوجه اكتفاء المصنف بذكر الالتصاق وعدم ذكره كرمعانية وقيل تمهيد  
 لوجه اكتفاء المصنف انما ذكره انما ذكر الالتصاق كون الالتصاق اصلا  
 وغالبا في اليباء قوله في الامتحان متعلق بذكر حيث قال الالتصاق  
 اصل وغالبا في اليباء قوله ولذا ان يكون الالتصاق اصلا وغالبا  
 متعلق بقوله اقتصر وعلة للاقتصار قدم عليه الحكم والعقد وسببونه  
 فاعل اقتصر معناه قبل العالمية الراغب في السبب وهو التفاح او الرابع  
 اياه ان الداجريه سمي به امام النجاة عمدة به عثمان الشيرازي  
 كما له رغبته فيه او كثره شته اياه قوله عليه ان الالتصاق متعلق باقتصر  
 قوله الكثر جواب لما ان كثر المصنف به ان يكثر الالتصاق ولم يكثر المصنف  
 عطف على قوله الكثر من قبيل عطف اللازم على الملزوم او العكس واعلم ان لما  
 اذا كان ظرفا حقيقيا بمعنى حين يقتضيه جملتين ما ضيق يكون وجود مضمون  
 سببا لوجود مضمون الثاني فيكون المصنف اكتفى المصنف به لكونه اصلا وغالبا  
 في اليباء قوله ولان مقصوده ان مقصود المصنف ومراعاة عطف على قوله ولذا  
 وعلة لكونه للاقتصار الاصل منه المقصود قوله مقصوده الاصل ثم ان  
 وخبرها قوله بيان العامل ان بيان عاملية لا ببيان معانية ان ليس  
 مقصوده الاصل ببيان معاني اليباء ثم اراد ببيان وجه تقديمه على غيره فقال  
 قدم ان قدم المصنف اليباء على غيره قال بعض شراح عوامل الجديد  
 قدمه على الغير لبساطة ان اليباء باعتبار دخوله على اسم وباعتبار اسماء  
 واعلم ان البسيط على ثلثة اقسام بسيط حقيقي وهو ما لا جزء له اصلا  
 كالباري تعالى وعرفه وهو ما لا يكون اجزاؤه مركبا من الاجسام المختلفة  
 الطباع واصنافي وهو ما يكون اجزاؤه اقل بالنسبة الى الاخر كذا في الحق

في تعريفاته و منها من قبيل الاول قال صاحب منافع الاختيار قوله لبساطة  
 الخ ان لعدم الجزالة وعدم اعادة اللام في المعطوفين للشيء الى ان علة  
 التقديم على المجموع وكثرة عطف على لبساطة ان ولكن الباء في الاستعمال  
 ان في استعمال المتعمل وعدم خروج عطف على القريب او البعيد ان لعدم  
 خروج الباء عن كونه ان الباء حرف الجر لكونه وسمة ضمير البارز قوله ولذا  
 ان ولاجل عدم خروج عن كونه حرف الجر او لعدم خروج عن كونه حرف الجر  
 متعلق بقوله يكسر على صيغة مضارع مجهول ان يكون اللام مكسورا وانما  
 ان مستمرا اذا اتصل باللام سواء كان داخل على المضمرة او غيره قوله ليوافق  
 متعلق بقوله يكسر وعلة لكونه مكسورا والضمير المستتر تحت راجع  
 الى مصدر يكسر وهو الكسر من قبيل اعدوا صفوا قرب للتقوى  
 و ضمير هو في الآية راجع الى مصدر اعدوا وهو العدل ان لان يوافق  
 ان كسر قوله علم ان الباء مفعول يوافق ان لكونه الكسر على وجه اثره  
 اللغظة بخلاف اللام وان كان بسيطا فانه ان لان اللام يخرج عنه  
 ان عن كونه حرف الجر قوله ويكون ان اللام عطف على يخرج للابتداء  
 والامر به واللام قوله ولذا ان لاجل خروج اللام عن كونه حرف الجر  
 الخ خروج عن كونه حرف الجر علة لقوله لا يكسر ان لا يكون مكسورا  
 في المضمرة ان عند دخوله على المضمرة قوله الا في ياء المتكلم ان يكون  
 عند دخوله على ياء المتكلم خولي قال ابن هشام في منغ اللبيب و شارحه  
 مناجلة العاملة للجر مكسورة فربما بينها واللام للابتداء ومنفوعة مع كل مضمرة  
 رجوعا بها مع الاصل فان شان المضمرات يرد الاشياء الى اصولها  
 الا مع ياء المتكلم فكسورة لاجل اليباء وهذا هو الفصيح ولغة خراطة  
 كسر اللام مع ضمير غير المتكلم ايضا انهم وقال بعض الكل في صوغ البقائير  
 ان الاصل في البناء سيما بناء الحروف هو الكون لحقته و لكونه عينا والسم











كائن في ترقية الفضل منه <sup>من</sup> من عمرو اليه <sup>من</sup> الى زيد اقول المنع مكابرة  
فالمعنى في الله وهو لا يثبت او الثبوت وفي الاصطلاح هو طلب الدليل  
على مقدمة الدليل واعلم ان فرق بين المنع والنقض اذ المنع طلب الصحة  
باعتراض جهل من مطلوبه وذلك لا يقتضي ابطاله واما اذا كان المطلق  
به يريها فلا يسمع جهله فيحتاج الى ابطاله المزيل لبداهة مطلوبه والنقض  
الحكم بالبطال وان لم يتحقق المادة يمنع مقدمات دليل النقض فلا بد من التحقق  
و فرق بين النقض الاجمالي والمكابرة <sup>المكابرة</sup> ان منع الدليل ان كان مقرونا  
بشيء يدل على المقدمة المنوعة يكون نقضا اجماليا ولا فكابرة فتأمل فتدبر  
واعلم ان المنع والممانعة والمناقضة والنقض التفصيلي الفاظ مترادفة  
عند الاذنين معناه طلب الدليل على مقدمة الدليل وقد يطلق لفظ المنع  
على طلب البيان مجازا وهو انعم من جهة انه مشترك بين منع النقل ومنع المدعى  
ومن جهة ان البيان مشترك بين الدليل والمنطوق في فن البيانيين وبين تفصيل النقل  
باختصار الكتاب واللفظ المنع عندهم معنى آخر يسم المناقضة والنقض المعارضة  
وهو الدخول في مقابلة الدليل بطريق المطالبة او الابطال وقيل المكابرة  
بضم الميم وفتح الباء وهي ما لا ينفع في اظهار الصواب وقال بعض الكمل قوله  
فيه <sup>من</sup> في تعريف من الابتدائية بعلامته و رسمه نظر وبحث انه <sup>من</sup> لان هذا  
التعريف لا يتم <sup>من</sup> لا يحصل له شيء وجريان في عدم التفضيلية مع انه من الافراد  
ذكره <sup>من</sup> ما ذكره هنا من قوله في المكان الى هنا في الامتناع <sup>من</sup> في امتحان الامتياز  
واجاب عنه <sup>من</sup> عن هذا البحث او عدم التمسك ببعض الكمل في حاشية الامتناع  
قوله بان عدم التمسك متعلق باجابه ممنوع <sup>من</sup> مردود اذ مثل زيد <sup>من</sup> لان مثل زيد  
افضل من عمرو في تقدير ترقى الفضل منه <sup>من</sup> من عمرو اليه <sup>من</sup> الى زيد اقول المنع ان  
اراد بعض الكمل اياه مكابرة <sup>من</sup> ان يثبت من كبره وتفاخره وقال الاخر قوله فيه  
<sup>من</sup> في تعريف من الابتدائية نظر انه <sup>من</sup> لا هذا التعريف لا يتم في عدم التفضيلية <sup>من</sup>  
لا يجمع افراد المصنف لعدم شموله بخوم التفضيلية ذكره <sup>من</sup> ذكر المصنف عدم التمسك  
في الامتناع <sup>من</sup> في كتاب الامتناع واجابه عنه <sup>من</sup> عن هذا النقض بعض الكمل <sup>من</sup> به  
عيسى الشروني في الامتناع <sup>من</sup> في شرح اللب المسمى باسم الامتناع بان عدم التمسك ممنوع  
<sup>من</sup> مردود اذ مثل زيد <sup>من</sup> لان مثل زيد افضل من عمرو كائن في تقدير ترقية الفضل منه

منه <sup>من</sup> من عمرو اليه <sup>من</sup> الى زيد اقول المنع مكابرة <sup>من</sup> المنع بعدم تمسك  
تعريف من الابتدائية في عدم التفضيلية مكابرة <sup>من</sup> محض منازعة ومجرد  
مجادلة لغرض الزام الخصم لا لغرض اظهار الصواب وقيل قوله فيه <sup>من</sup>  
في تعريف القائل <sup>من</sup> من الابتدائية نظرا عنه <sup>من</sup> التعريف الرسمي لان التعريف  
بالعلاقة رسمي <sup>من</sup> انه <sup>من</sup> لان هذا التعريف لا يتم <sup>من</sup> لا يجرى في عدم التفضيلية  
كناية عن عدم التمسك في عدم التفضيلية مع انها من الافراد اقول المنع <sup>من</sup>  
منع بعض الكمل اياه مكابرة وهي غير مسبوقة عند اهل التوجيه وقيل  
قوله فيه <sup>من</sup> فيما قاله القائل نظر <sup>من</sup> انه <sup>من</sup> لان ما قاله القائل لا يتم في عدم التفضيلية  
<sup>من</sup> لا يتم على عدم التفضيلية وكذا لا يشمل على من المنشئة مع انها من الافراد  
او لا يصحقي على عدم التفضيلية وكذا لا يصحقي على من المنشئة مع انها  
من الافراد واجاب عنه <sup>من</sup> عن هذا النظر بعض الكمل وهو عيسى الشروني  
الملقب ببلد العزير الشروني <sup>من</sup> بان عدم التمسك ممنوع اذ مثل زيد افضل من عمرو  
كائن في تقدير ترقى الفضل منه <sup>من</sup> من عمرو اليه <sup>من</sup> الى زيد اقول المنع <sup>من</sup>  
منعه <sup>من</sup> مكابرة <sup>من</sup> مناعة لغرض الزام الخصم والتقدير المذكور <sup>من</sup> التقدير  
الذي ذكره بعض الكمل هنا او انما وهو كونه مثل زيد افضل من عمرو في تقدير  
ترقى الفضل منه اليه قال البعض قوله في التقدير المذكور <sup>من</sup> الذي ذكره بقوله  
في تقدير ترقى الفضل منه اليه <sup>من</sup> فاسد لا يمكن اصلاحه اذ لا يستفاد من هذا التقدير  
اؤيديه الفضل في زيد منه في عمرو بل يستفاد ان عمر افضل من زيد  
منهاه وذا خلاف المقصود وايضا يلزم من هذا التقدير ان عمر افضل من زيد  
ومنه افضل من زيد وليس كذلك وايضا ان آريه بترقى الفضل منه اليه  
انفصالي عنه <sup>من</sup> ووصوله اليه <sup>من</sup> ففاسد اذ لا يكون الفضل مشتركا بينهما <sup>من</sup> اؤيديه  
مع انه لا بد منه <sup>من</sup> وانه آريه انه ترقى منه <sup>من</sup> غير انفصالي عنه <sup>من</sup> وتصدق <sup>من</sup> عمرو  
وانتم اليه <sup>من</sup> طريقة الاعلى فهذا يقيد اعلوية فضل زيد لا اؤيديه <sup>من</sup> وآريه  
ان التقدير ترقى الفضل وزاد من فضل عمرو فان كان المراد بالفضل المترقى فضل زيد  
يكون المعنى فضل زيد ترقى الى زيد وان كان المراد فضل غيره يكون المعنى فضل غيره ترقى



ان زيدا وفاء لها اظهر من ان يحضر كما لا يخفى كذا قاله الشارع في هاتين قال  
 صاحب مباح الاخير قوله والتقدير المذكور فاسد ليكون المبنى فائدا لا ينافي  
 ما افاده هذه العبارة ان مفادها انصاف زيد بالفضل الزائد على فضل عمر  
 والتقدير المذكور يفيد انتقال الفضل من عمرو الى زيد بطريق الصعود  
 ويمكن الجواب عن اصل الايراد بان العلامة لا تقتضي المساواة كما في التعاريف  
 ولا يفرضها التخلّف في بعض الصور انتهى واقول هذا التعريف هو تعريف القائل  
 بمن الابتدائية مبني على مذهب المتقدمين لانهم يجوزون التعريف بالاعم فلا يلزم  
 من صدق المصنف صدق التعريف لجميع افرادة واما التمييز عما عدا في الجملة  
 كاف في التعريف عندهم فلا يضّر عدم محله ولما كان في توطئة وتهدية  
 لوجوه اكتفاء المصنف بذكر ذلك المبنى من بين المعاني وترجيحه وعدم ذكر  
 سائر معانيه قال البعض قوله ولما كان في شروع لبيان الاعتناء من طرف  
 على ترويه سائر معاني من هذا المبنى وهذا لا يتبادر الى ذهن البعض قوله هذا المبنى  
 هو معنى الابتدائية في من غالبها فيها هو في كلمة من حيث قال العلماء المحققون  
 كالسيد وابدن السراج والاضحى والاضحى وطائفة من الخذاق وغير ذلك  
 انه هو هذا المبنى الاصل فيها والبيان من معاني من راجعة اليه الى الاصل  
 او الى هذا المبنى ذكره ايضا قاله المحققون ابن كمال الكامل فاعل ذكر قوله  
 في الاصول زيدا في علم الاصول فاعل ذكر قوله اكتب في المصنف جواب لما ذكره  
 من يذكر هذا المبنى او يذكر معنى الابتدائية او يذكر الاصل وقد عرفت ان في الحال  
 قد عرفت اننا اقربا قال البعض قوله وقد عرفت ان في الحال انك قد عرفت  
 قبيل هذه الصيغة في اكتفاء المصنف على معنى واحد للبناء تأييد للاكتفاء ان مقصوده  
 ان المصنف بيان العامل في بيان ذات العامل لا استيفاء المعاني ان ليس مقصوده  
 بيان معاني العامل كاملا فالاستيفاء البيان كذا قال البعض او ليس مقصوده  
 استكمال المعاني او انما في المعاني هو استيفاء المعاني او قبض المعاني وكل ذلك صحيح  
 لهذا قدمها من قدم المصنف كلمة من على ما ياتي من الحروف او على الى ليناسب على  
 للتقديم والضمير المستتر راجع اليه من قبيل اعدوا هو اقرب للتقدم ان لان يناسب التقديم  
 او لان يناسب تقديمها معناه ان من في هذا لا يتبادر الى ذهن بعض السراج قد مرها  
 لان معناه

هذا المبنى

لان معناها الابتدائية فيناسب تقدمها في الجملة ان مناسبة كائنه في الجملة فيكون  
 نظرا مستقرا منقولا مطلقا مجازيا ليناسب وفيه اشارة الى جزئية المناسبة  
 لان كلية المناسبة غير موجودة لتقدم الباء وقيل فيه اشارة الى اولى المناسبة  
 لان كمال المناسبة غير موجودة لتقدم الباء فافهم قال البعض قوله في الجملة  
 لتقدم الباء على من ولو لم يقدم لكأن المناسبة كلية كذا سمع اعلم ان في الجملة  
 يستعمل في الكلمة وبما الجملة يستعمل في الكلمة والثالث منها كلمة الى على ان كلمة الى  
 كائنه لانها من لانتهاء الفاية قوله في المكان متعلق بالانتهاء نحو خرجت  
 الى السوق وفي الزمان نحو اتممت الصيام الى الليل من اتممت الصيام  
 من اول اليوم الى اول الليل بلا خلاف ان يكون الانتهاء في الزمان والمكان  
 بلا مخالفة بين الهمزية والكوفية او كونها لانتهاء في الزمان والمكان  
 بلا مخالفة بينهما وفي غيرها من غير الزمان والمكان نحو قلبك اليك فان الانتهاء  
 فيه ليس في الزمان ولا في المكان بل هي لانتهاء المطلق فالمبنى هو منتهى  
 هم فاعل من انتهى اصله منتهى على وزن مفتعل حذف ضم الياء لاستثقالها عليها  
 ثم حذفته الياء لاجتماع الساكنين فنقل التنوين الى الهاء فصارت منتهى  
 ميله وشوقه فاعل منتهى من منتهى ميل قلبك للتكلم وشوقه الى قلب المخاطب فيكون  
 قلب المخاطب منتهى اليه قال السيرافي في شرح الكتاب قوله وقلبه اليك ان  
 مائل اليك والمخاطب كأنه منتهى اليه باعتبار الشوق والميل اليه لم يذكر  
 ان المصنف كونها من كلمة الى بمعنى مع كما ذكر القدم كقوله ان الله تعالى  
 ولا تأكلوا اموالكم الى اموالكم استدل لان على كون اليمين مع ان لا تأكلوا  
 اموال اليتامى مع اموالكم لقلة المبالاة بما لا يحل لكم قوله لان ذلك ان كونها  
 بمعنى مع في هذه الآية علة للنفي ان لم يذكر متعلق به او علة لعدم الذكر  
 وهو الاوجه فتدبر ان غير مسلم حذر ان لان ذلك احتمال الحرف بمعنى الاكم وهو بعيد  
 والاكم معناه بل الحق عنده ان عند المصنف كونها من كون الى في هذه الآية على معناه  
 ان معنى الى وهو الانتهاء بتضمين مع الهمزة مع ولا تأكلوا اموالهم مضمومة الى اموالكم  
 قال ابي السعود في التفسير ان لا تأكلوا اموالهم مضمومة الى اموالكم انتهى فاختار  
 جعل المصنف بنحو الهمزة حالا وابقى الاصل على معناه وترد الوجوه الاخرى قال مصنفه

ذكرها على سبيل الحكاية ايضا



في شرح عوامل العتيق فتقدير هذه الآية لا تنحصر اموالهم في الاكل الى اموالكم وقال السبكي  
في شرح الباب ذكر بعضهم ان اليمين مع هذه الآية والتحقيق انها بمعنى انتهاء الفايه باعتبار النقص  
او لا تنحصر اكل اموالهم الى اموالكم فالجواب في موصفه في ذكره ان ذكر المصنف  
كونها مع منافعها بتخصيص الضم حقا في الامتحان من في كتاب الامتحان حيث قال  
والحق انها بمعنى الانتهاء بتخصيص الضم انتهى بينه ولا تنحصر اموالهم مضوم الى اموالكم  
ان مخرجه بها ولو سلم بينه لا سلم كونها بمعنى مع ولو سلم فقلته بمرققة كونها  
بمعنى مع لم يكر كونها بمعنى مع بغير فاعلم بغير لقلته قال صاحب منافع الاختيار  
قوله ولو سلم فقلته ان ولو سلم كون اليمين مع في الآية الكريمة فلم يكر  
لقلته في حرف الجزاء واقيم عليه مقام كما هو في الآية وقال البعض قوله ولو سلم  
فقلته ان ولو سلم كون اليمين مع لكن عدم ذكره لقلته ومدار التسليم جواز  
استعمال الحرف بدل الاسم اقول وقد استدلوا على كونها بمعنى مع ايضا بقوله تعالى  
ويذكركم قوة الى قوتكم وبقوله تعالى من انصاري الى الله وبقوله تعالى واذا دخلتم ارب  
الى شيئا فلهنهم وبقوله تعالى فاعلموا وجهم حكم وايدكم الى المرافعة معهما وبكلام  
عند الدود الى الدود اهكذا اجتمعت القليل مع القليل صار كثيرا فالاولى للشارح  
ان يقول فلفظ عية كقوله ابتداء بدل قوله فقلته قد مرها الى على لفظ عن مقابلتها  
او الى حال كونها بمعنى الانتهاء لكن في الكلمة من التي هي للابتداء في مقابلتها الى بالنظر  
الى مفهومها الى بالنظر الى مفهومها ايضا او لمقابلتها مفهومها لمفهوم من فيكون  
بينهما مناسبة المقابلة بالنظر الى مفهومها فكما قدم كلمة من على من لزم تقديم كلمة الى  
عليها فلهذا كان قد مرها عليها والحاصل قدم المصنف كلمة الى على كلمة من كما قدم كلمة من  
عليها لرعاية مناسبة المقابلة بينهما بالنظر الى مفهومها لان مفهوم الى الانتهاء  
ومفهوم من الابتداء ومن الابد بينهما من الانتهاء مقابل للابتداء ففسري مقابلة المفهوم  
الى لفظه وانما لم يقل مقابلة مفهومها لمفهوم من اشارة الى ان نظر النحويين  
الى الفاظ لا الى المعاني وان كانت المقابلة بينهما بالنظر الى مفهومها ولم يذكر  
حتى لو كلمة حتى مرها من مع كلمة الى كما ذكر القدم مع انها لو كلمة حتى بمعناها  
ان بمعنى كلمة الى لانها مشتركان في انتهاء الفايه قوله لكثرة مجيها من كلمة الى على  
لعدم الذكر ومثقف بلم يذكر بمعنى مع بخلاف الى كمنع البارة حتى الصبح ارميه  
وقال

وقال لكثرة مجيها بمعنى مع لكانه انبى بقوله فقلته لكن تفنن في العبارة  
تتميزا للعلوب قال البعض قوله لكثرة مجيها بمعنى مع وهذا اسم لا قد علمت  
بجى الحروف بمعنى الاسم ليس بجيد قوله ولا انها من كل جهة عطف على قوله لكثرة مجيها  
وعلمه ثانية لعدم الذكر لما تدخل الالف على المظهر ارمي الام المظهر فلا يبال حناه  
كما يقال اليه لانها لو دخلت على المظهر لا لتبصر المظهر المجرور بالمضرب لجواز وقوعها  
بعد ما ارميها على خلاف المبرد فانه جواز دخول حتى على المضرب مستدلا بما وقع  
في بعض اشعار العرب على سبيل الذرة وهو قوله فلا والله لا يبقى انا سفي  
حنان يا ابن يزيد والجهور يحكمون بشدة وذه فلا يجوزونه قيا سا قال بعض الافضل  
وانما لم يدخل حتى على المضرب لئلا يؤدي الى اختلاط الضائر وذلك لان ما بعده  
كما يقع مجرورا يقع منصوبا ومرتعا فحق اظن السمة حتى رأسها يجوز الوجه  
الثلاثة الجزية والنصب على ان يكون حتى للعطف على السمة والرفع على تقدير  
الجزء المجزوف كانه حتى حتى رأسها مأكول ولو لم يمنع لادرس الى الالباس كذا قالوا  
فلا تحقق ان اذا كانا معا كذا فلا تحقق كلمة حتى قوله التقديم ان كونها مقدما  
مفعول لا مستحق قال بعض المحققين في الاستحقاق على صيغة المفعول المذكور القاب  
جواز قوله التقديم ان فلا يكون قد مرها لا يبقا على ما يتعلق بالتقديم  
ان على السطح الذي هو من غيرهما قال البعض وما عبارة عن الحروف  
الى على من وعلى الى حتى قد تم على صيغة الما في المجهول من التقديم ونائبه المستر  
راجع الى ما روي على صيغة الما في المعلوم وقا على المستر راجع الى المصنف  
ومفهومه محذوف ان قدم اياه الى ذلك السطح فيكون ضم المفعول المحذوف  
راجع الى ما كان الاول ارجح عليها ان على كلمة حتى قال صاحب منافع الاختيار قوله  
على ما تقدم عليها والضمة المستر راجع الى ما والضمة المجرور الى حتى وما تقدم عليها  
عن وعلى واللام وفي والكاف وهي تدخل الظاهر والضمير وان كان على قوله  
في الكاف والرابع منها كلمة عن ذكرها على سبيل الحكاية ايضا على ان كلمة عن  
كافية للبعد ان بعد شيء من المجرور بها لم يذكر الضمير لانهما من كلمة عن  
معنى بالتقديم قوله ان عن البعد صفة لمع ذكره ان المعنى الذي غير البعد القاسم  
فان قيل ذكر في شرح التسهيل بل ذكره ابن مالك في التسهيل حيث قال ومنها عن  
التي وزد وللمبدل والاستغناء والتعليق والواقعة بعد وفي والمجاورة والحق



مصدر من باب الفاعلة قوله ان كانت لتدبره عن شئ آخر تفسير للمجازة  
 ان المجازة مفعول الفعل وتبذره عن المجزور بها قال الرمامين والمراد بالمجازة  
 بعد شئ عن المجزور بها وقيل ومعناها بعد شئ عن المجزور عن سبب ايجاد  
 مصدر الفعل المتعدي بها وقال الفاضل العفصم في تفسير قول ابن الحاجب للمجازة  
 ان المجازة شئ وتبذرت عن شئ آخر وهي ان المجازة عن الشئ انما تكون  
 ما تكون الا تكون حقيقة تميز من نسبة تكون الى صفة المستتر ان يجب الحقيقة  
 لا بسبب التبع قوله بزوال الاول خبر تكون بتقدير المتعلق والمصدر مضاف  
 الى فاعله انما تكون بحسب الحقيقة ملابا بزوال الشئ الاول وهو مفعول الفعل  
 عن الثاني ان عن الشئ الثاني وهو المجزور عن كرميت السهم عن القدس  
 الى الصيد ان مجازة عنه ووصوله اليه فان السهم زال عن الشئ الثاني الذي  
 هو القدس ووصل الى الشئ الثالث الذي هو الصيد والاول ان البعد علم  
 وشا مل لها ان المجازة الى العتق تكون بالزوال والوصول وانما علم لما كان  
 للمجازة الى كانت فتذكر الضم المستتر بناء على لفظ الوصول وقيل والضم المستتر  
 راجع الى ما باعتبار لفظ قال البعض قدومه ولما كان عطف على مجزور اللام في لها  
 لانه اذا عطف على الضم المجزور اعيد الحذف والتقدير في عام لما كان ان شئ كان وقيل  
 الاخر قوله ولما كان وما عبارة عن الشئ المراد به المجازة فتكون التذكير باعتبار لفظ  
 ومعناه بالوصول ان بوصول الاول الى الثالث بلا زوال الاول عن الثاني كما خذت انما  
 عنه ان عن الاشارة العلم فان العلم وصل الى الشئ الثالث الذي هو الاخذ بلا زوال عن الشئ  
 الذي هو المأخوذ او بالزوال وحده عطف على بالوصول بلا زوال ان او بالزوال حال كونه  
 منفردا عنه او بزوال الاول عن الثاني بلا وصول الى الشئ الثالث الذي هو الاخذ لانه اخذ  
 زال عن الشئ الثاني الذي هو المديون بلا وصول الى الشئ الاول الذي هو السهم وهو الاول  
 ماله قال بعض شراح علم الجدي والبعث والمجازة ثلثة الاول زوال الشئ الاول عن الثاني  
 والوصول الى الشئ الثالث نحو ميت السهم عن القدس الى الصيد فتزال السهم وهو الاول  
 عن القدس وهو الثاني ووصل الى الصيد وهو الثالث والثاني عن الثاني وهو الاستمرار وصل  
 ووصول الى الثالث نحو اخذت عنه العلم لان العلم هو الاول لم يزل عن الثاني وهو الاستمرار وصل  
 الى الثالث وهو الطالب والثاني بزوال الاول عن الثاني وعدم وصوله الى الثالث وهو الميت  
 الدين لانه الدين هو الاول قد زال عن المديون وهو الثاني ولم يصل الى الثالث وهو الدين لانه اخذ  
 انتهى وقال المصباح فالبعث والمجازة اما بسبب الزوال عن الشئ الثاني والوصول  
 الى الثالث وذلك في مثل زميت السهم عن القدس الى الصيد فان السهم قد تجاوز وبعد  
 ووصل الى الشئ الاخر او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم وصل الى الاخذ مع شئ

مع شئ في المأخوذ او بالزوال وحده نحو اذيت عنه الدين ان بعد عن الدين  
 بسبب التأدية انتهى كمله المفيد وقال الاخر والبعث والمجازة عن الشئ  
 اما بسبب الزوال عن الشئ الثاني مع الوصول الى الشئ الاخر وذلك في مثل  
 زميت السهم عن القدس الى الصيد لان السهم قد تجاوز عن الشئ الثاني  
 مع الوصول الى الشئ الاخر او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم اذ العلم  
 وصل الى الشئ الثالث مع شئ في الثاني او بزوال عن الشئ الثاني وحده نحو  
 اذيت عنه الدين فان الدين زال عن ذمة المديون مع عدم الوصول الى الشئ الاخر  
 قال بعض المحققين قوله في المجازة انما تكون حقيقة انما توجد في جهة الحقيقة  
 حال كونه حقيقة بمعنى منسوبة الى الحقيقة او انما توجد من جهة الحقيقة  
 بزوال انما توجد بحسب الحقيقة بزوال الاول ان بسبب زوال الشئ الاول عن الثاني  
 انما هو الشئ الثاني وهو المجزور عن ووصوله الى القدس الى الصيد فان السهم تجاوز  
 الى الشئ الثالث كرميت السهم عن القدس الى الصيد وقيل قد كرميت السهم عن  
 وبعد عن القدس بسبب زواله عن ووصل الى الصيد وقيل قد كرميت السهم عن  
 الى الصيد ان بعد السهم عن القدس بسبب الزوال ووصل الى الصيد والاول  
 ان البعد ان معنى البعد عام انما مل لها ان المجازة ان المجازة الى كانت  
 بالوصول وهو الزوال وانما علم لما كان ان المجازة الى كانت بالوصول بلا زوال  
 ان بلا زوال الشئ عن الشئ الثاني كما خذت عطف على ان عن مفعلي او بملادى العلم سواء كان  
 عربيا او لا فان العلم تجاوز عن الحقيقة بسبب الاخذ ووصل الى العلم لكن لم يزل  
 عن العلم يعني ان العلم كما حصل فيك من مملكت وقد تقيى اليك فحصل بهذا المنة المجازة  
 او بالزوال ان بزوال الشئ الاول عن الشئ الثاني عوده ان حال كون الزوال منفردا  
 عن الوصول يعني بزوال الشئ الاول عن الشئ الثاني بلا وصول الى الشئ الثالث  
 كما آتت عنه ان عن المديون الدين فان الدين زال عن المديون بلا وصول الى الدين يعني  
 ان الدين تجاوز وبعد عن المديون بسبب زوال الدين عن المديون وقيل بسبب التأدية  
 ولم يصل الى الدين الى الدين فانه اخذ ماله في ذكره الكاف يعني المثل او التسمية او بمعنى على  
 او بمعنى علم ان مثل الشئ الذي ذكر المصنف رحمه الله ذلك الشئ وهو كون الاول  
 عام لما كان بالوصول بلا زوال او بالزوال وحده او ذكر كون الاول عاما للاخيرين  
 او ذكر كون الاول عاما للمجازة التي في المثالين الاخيرين او ذكر كون الاول عاما لغير  
 اذينة عند المصنف او ذكر كون الاول عاما لما كان بالزوال وحده في الامتثال حيث قال  
 بعد قوله انما يكون في جهة الدين للبعد آثره على المجازة لعدم لغير اذيت عنه الدين



انتهى كلامه قال صاحب منافع الاختيار قوله كما ذكره في الامكان وما ذكره فيه  
 وعن لبعد اثره على المجاوزة لعدم كاديت عنه الذي انتهى كلامه وقوله  
 اخذت عنه العلم مثله في كون المجاوزة فيه بحسب التدعيم قوله فذكرها الفاء  
 فيه جوابية لشرط محذوف والذكر مصدر مضاف الى المفعول وفاعله متروك  
 والضمير راجع الى المجاوزة او اذا كان الامر كذلك فذكر المصنف المجاوزة بعده  
 او بعد البعد او بعد معنى الاول قوله للاظهار ظرف مستقر مرفوع خلا خبر لقوله  
 فذكرها او كائن للاعلام بان المجاوزة قسم منه قال البصير قوله للاظهار  
 انما للتصريح بما علم ضمنا وقال صاحب منافع الاختيار قوله فذكرها بعد للاظهار  
 او ذكر المجاوزة بعد ذكر البعد للاظهار بعض صور البعد بالتخصيص بعد التعميم  
 وما ذكره من الشيء الذي ذكر القوم ذلك الشيء قوله من عودها بيان لما ذكره  
 او بيان لما من عدم المجاوزة قوله للاخيرين متعلق بالتعميم او لما كان بالوصول  
 بلا زوال او بالزوال وحده او لما كان بالوصول بلا زوال او لما كان بالزوال وحده  
 او للمجاوزة التي كانت في الثاني الاخيرين قاله الاستاد السلام في الاخيرين  
 حرف جر متعلق بالتعميم والآخرين خبر وربه لفظا ومنصوب خلا مفعول به غير صريح  
 للتعميم لا مفعول له لعدم كون السلام هنا للتقدير كما تقدم بعضه من قوله بل صلة التعميم  
 بلا مزية فانما هو من ما ذكره فلا يسر بالتعميم او بتعميم المجاوزة قوله وما ذكره  
 الواو فيه استينافية معانية وما موصول مرفوع المحل مبتدأ اول وذكروا  
 ما ض جمع مذكر غائب مبني على الضم لا محال منه الاعراب والواو مرفوع خلا  
 فاعله راجع الى التقدم والضمير مبني على الضم منصوب خلا مفعول راجع  
 الى الموصول وجملة لا محال لها من الاعراب صلة الموصول او ذكر ما ض مبني  
 على الضم لا محال له من الاعراب والواو مرفوع خلا فاعله راجع الى التقدم  
 والضمير مبني على الضم منصوب خلا مفعول راجع الى الموصول وجملة لا محال لها من الاعراب  
 صلة الموصول وقوله فانما هو الفاء جوابية وان بكسر الهمزة وتشديد النون حرف شبهة بالفعل  
 ملحق عن الفعل وما كانه عن الفعل وهو ضمير مرفوع خلا مبتدأ ثان وبالتعميم ظرف مستقر  
 مرفوع خلا خبر المبتدأ الثاني وهو جملة اسمية صغرى مرفوعة خلا خبر المبتدأ الاول  
 وهو

٢٩٠  
 وهو جملة اسمية كبيرة لا محل لها استينافية معانية قال البصير قوله وما ذكره  
 من عودها للاخيرين الى جواب سؤال مقدر نشأ من قوله فذكرها الى فليكن  
 بتقديره ان اردت وايضا قال قوله وما ذكره مبتدأ وخبر قوله فانما هو  
 بالتعميم قوله كما هو السلام حرف جر متعلق بالتعميم وما عبارة عن الشيء المراد  
 به المجاوزة فليكن تذكير الضمير باعتبار لفظه ومعناه قال الاستاد قوله لا  
 ان للمجاوزة التي هو ان تلك المجاوزة وتذكير الضمير باعتبار لفظ الموصول  
 بحسب التدعيم او بحسب المجاز لا بالتعميم لما هو بحسب الحقيقة قال  
 صاحب منافع الاختيار قوله لما هو بحسب التدعيم او لما هو حاصل  
 بحسب القدر يدل عليه قوله لا بحسب الحقيقة وقوله السابق وهو انما تكون  
 حقيقة الى بين لما لم يذكر في بيان معنى البعد وذكروا في موقعه  
 المجاوزة ارادوا بها معنى البعد مجازا بذكر الخاص واردة العام  
 وقال البصير قوله لا بحسب الحقيقة تصرح للجزء السلي من الحصر في قوله  
 فانما هو بالتعميم كما صرح به او بالتعميم لما هو بحسب الحقيقة الفاضل للتعميم  
 في شرحه على الكافية لابن الحاجب حيث قال بعد قوله ابن الحاجب وعن  
 للمجاوزة اما حقيقة كدر ميت السهم عن القدس فانه يفيد مجاوزة السهم  
 عن القدس واما تدعيها فقد اخذت عنه العلم فانه يتقدم مجاوزة العلم  
 عن المعلم ووصوله الى المتعلم ونحو اذيت عنه الدين فانه يتقدم مجاوزة الدين  
 عن المدين ووصوله الى الدين يتقدم ان ما يأخذه الدين من مثل الدين  
 الذي بعده الدين قال الاستاد قوله كما صرح به او بالتعميم لما هو بحسب الحقيقة  
 ايضا الفاضل للتعميم فاعل صرح او كما صرح به الفاضل للتعميم في شرحه على الكافية  
 قد مر ان تقدم المصنف كلمة عن كلمة على كمالها من كمالها عن كلمة عن كلمة  
 ومتعلق بتقدم قوله اذ قد يجوز تقليل للنسبة او لانه يجوز استعمال كل منهما  
 او من وعن في محل الاخر ولو كان في ذلك الاستعمال بالاعتبارين او باعتبار  
 مبدء وباعتبار ان مبدء قال الاستاد قوله ولو بالاعتبارين جواب سؤال مقدر فكان قيل  
 ان استعمال من في محل عن باعتبار المبدء واستعمال عن في محل من باعتبار المبدء فلا يخرج  
 من بالاستعمال في محل عن عن المبدءية وايضا لا يخرج عن بالاستعمال في محل من عن المبدءية فليكن

في الاخيرين ما ذكره في التعميم



تساوي عن جهة فاجاب بقوله ولو بالاعتبارين يعني يكفي في المنازعة جواز احتمال  
كل منهما في محل الآخر قليلا ولو بالاعتبارين وقال بعض المحققين قوله اذ قد يجوز  
استعمالهما من وعن علة للمناسبة لان جواز احتمالهما في محل واحد متعلق  
بالاحتمال ولو بالاعتبارين من ولو كان ذلك الاحتمال باعتبار المبدء وباعتبار المبدء  
وقال بعض الافاضل قوله ولو بالاعتبارين جواب سؤال مقدم وهو ان احتمال  
في محل باعتبار المبدء والاحتمال في ذلك المحل باعتبار المبدء فكيف تتساوى  
عن من واجاب عنه بقوله ولو بالاعتبارين يعني يكفي في المنازعة جواز احتمالهما  
في محل واحد قليلا ولو بالاعتبارين وقال الآخر بقوله اذ قد يجوز احتمالهما  
في محل واحد كليهما في محل الآخر يعني يجوز احتمال من في محل من وبالعكس قال  
صاحب فتح الاسرار قوله وعن قدمه على المنازعة من حيث يجوز احتمال  
كل منهما في محل باعتبار انه مبدء ومبعد وقال بعض الشراح ثم ان كل واحد منهما  
قد يقع موقع الآخر من يقع موقع عن وبالعكس وقال الشارح فيهما مبدء ولا يجوز  
استعمال من في موضع لا يصلح الالفة التقديرية كما لا يجوز احتمال من في موضع لا يصلح  
الالفة الابتدائية وقال عبيد القاهر كل موضع لم يصلح الالفة التقديرية كان مخصوصا  
بعض فلا يجوز ان تقول ادتيت الدين من زيد لان هذا موضع التقدير فقد  
واذا كان موضع لا يجب ان يكون مختصا للتقديرية جاز ان يقع فيه ايتهما ثبت  
وان كان موضع لا يجب من المجاوزة لم يجز ان يقع فيه عن فلا تقول زيد افضل  
عن عمرو لانه لا يقتضيه ان احدهما قد انفصل عن صاحبه وقال الشيخ رضي  
واذا قصدت من مجرد كون المجزوء بها موضع انفصل عنه الشيخ وخرج منه لا كونه مبدءا  
لشيء منه جاز ان يقع موقعه عن لانها مجرد المجاوزة تقول انفصلت منه وعن  
ونهيته من كذا وعن وسقاه من الغيبة وعن الغيبة اربعه عنها واما من التفصيلية  
فهي وان كان مجرد المجاوزة لكنها لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علما في التفصيل  
وكيف حروف الفعل التفصيل فلا يتغير كوسقاه ارسقي فلان شخصا غائبا  
رسقي زيد عمرا مثلا عن الغيبة بالغيب المعجم والعطش وحرارة الجوف ارسقاه  
عن العطش وحرارة الجوف والمعنى اربعه بتثنية الغيبة المهمة ماضى من التثنية

والضمير المستتر راجع الى الفلان الساقى والبارز راجع الى الشخص الغائب  
او المستتر راجع الى زيد والبارز الى عمرو عنها من عن الغيبة بالارواء  
بكر الهمزة وسكون الراء مصدر من باب الافعال وهو بالتركة صديقه  
قانه رفق يعني صديقه قانه من سبيله حرارتان اوزاق ايلين ويجوز  
ان الاحتمال في هذا المحل من بمعنى سقاه من جهة الغيبة قال مولانا السروسي  
في شرح المصباح خرجت من البلد اذا اريد الرجوع اليه من الى البلد  
ويقال خرجت من البلد اذا لم يرد الرجوع اليه قال صاحب بابا في شرح  
قواعد الاعراب فان قيل ما الفرق بين من ومن في مثل خرجت من البلد  
ومن البلد قيل ان من تدل على الانقطاع ومن لا تدل عليه كقولك خرجت  
عن البلد اذا لم ترجع اليه ومن البلد اذا رجعت اليه والى من منها  
كلمة على ذكرها على سبيل الحكاية ايضا كائنة للاستغناء عن الاستغناء في معنى  
ان لا فائدة كذا الشيخ عاليا على معنى لا فائدة كون ما قبلها عاليا على ما بعدها  
قوله حقيقة منصوب على انها مفعول مطلق مجاز للاستغناء بتقدير المضاف  
ان استغناء حقيقة او منصوب على انها تميز من الاستغناء من جهة الحقيقة  
كريد على السطح وهو يخرج السين في التركة او اوستة قوله او مجاز اعطف  
على حقيقة كعليه ومن اركان على فلان دين كان ثقله فكان يقع الهمزة  
وتشديد النون حرف من الحروف المشبهة بالفعل يقتضيه من منصوبا وخبر  
مرفوعا مبني على الفتح لا محل له من الاعراب وثقله منصوب لفظا له والخبر  
راجع الى الدين والثقل بكسر التاء وفتح القاف خلاف الكفة وقوله يحل  
فعل مفعلا مع مجهول مرفوع محلا بما مل من مفعول وتحت ضمير هو راجع الى من كان  
من على الفتح مرفوع محلا نائب القاعل ليحل ومفعول جملة فعلية مرفوعة محلا  
خبره ووجهه جملة اسمية لا محل لها من الاعراب ابتدائية وقوله عليه متعلق  
بمحمل والضمير راجع الى الفلان الغائب من يحل على عنقه او على ظهره كما قاله  
قره يحيى في شرح عوامل العتيق وفي مكااة المصباح كان الدين شيء ركب على ظهر  
المديون قال الفاضل العصم بعد قول ابن الحاجب وعلى الاستغناء حقيقة نحو زيد  
على السطح او تدل على عدمه دين كانه ركب الدين وهو يحل ثقله ومنه كان

في بيان الفرق بين من ومن



على ركب حتماً متصفاً وقال صاحب فتح الاسرار بعد قول المصنف وعلى ذلك قوله  
ان لا استعلاء شيء على شيء حقيقة نحو زيد على السطح او قدحا نحو عليه دين  
كأنه ركب له والدي وهو يحل ثقله وقال البعض قد له كأن ثقله يحل عليه اشارة  
بلفظ كأن المفيدة للتنبيه الى ان المجاز من قبيل الاستعارة على طريق التنبية  
قد مرها من قدم المصنف كلمة على على اللام مع كونها من اللام من البسائط  
ان من جملة البسائط قد له لنا بسطها من كلمة على على التقديم ومتعلق بتقديم  
لعمري ان لكلمة على قد له في انهما من عن وعلى ظرف للتنبية وبيان لوجهها  
قد يكونان من عن وعلى معنى قد لا يكونان حرفين بل يكونان اسمين بدخول  
حرف الجر عليهما فان دخول حرف الجر من خواص اللام وبقوله قد يكونان  
اسمين اشارة الى ان كونهما حرفين اكثر من كونهما اسمين قال بعض الشراح  
وقد يكونان اسمين بدخول من عليهما ولو كانا حرفين جريا لما دخل عليهما  
من لا متناع دخول حرف الجر على حرف آخر اللهم الا ان يكون على طريق الحكاية  
نحو قول الشاعر وهو قطري الكارخي ولقد اراني للرماح دريئة من عن يمين  
مرة وامامي من البحر الكامل الاستشهاد في هذا البيت اشارة عن يمين جانب  
الواو في ولقد ابتدائية واللام حالية وقيل الواو عاطفة واللام توطئة  
للتعظيم واران في فعل ومفعول وفاعله مستتر وهو انا وللرماح متعلق  
باران ودريئة منصوب لانه مفعول ثان لاراني ودريئة بفتح الدال المهملة  
وكسر الراء وسكون الياء وفتح الهمزة على وزن الخطيئة وهي الكلمة التي  
يتعلم عليها الطعن والرمي فمرة ظرف لاران وامامي معطوف على يمين وجملة  
لا محل لها من الاعراب لانها جملة مبتدئة قال بعض المحققين نحو ولقد اراني  
للرماح دريئة من عن يمين مرة وامامي الواو في ولقد للتعظيم واللام للتأكيد  
وقد للتأكيد واران فعل مضارع مرفوع تقديره بما مل معنوس وفاعله ضمير مستتر  
يعود الى يوم الوعد المذكور في البيت قبله والنون وقاية والياء منصوب المحل  
مفعول وللرماح متعلق باران ودريئة مفعول ثان لاراني ودريئة هي الكلمة  
التي يتعلم عليها الطعن ومن عن يمين ان من جانب يمين فمعهم يمين جانب بدليل  
دخول من عليها ومرة مصدر من نصب على المصدرية وامامي معطوف على يمين  
واخا

ان كانا حرفين جريا لما دخل عليهما

واخا اقتصر على ذكر اليمين للعلم بان اليسار كاليمين واما اظهر فان الفارس  
لم يتمكن من اخذه ومنع البيت والله لقد رأيت نفسي مراراً كثيرة للرماح  
بمنزلة الكلمة التي يتعلم عليها الطعن فتأنيت من الجوانب كلها ورجعت  
ونحو قول الشاعر وهو مزاحم بن عمرو العقيلي عند ابن يسوق ومزاحم  
بن الحارث عند البطيوس والترميدى وهو شاعر جليل عند ابن سيدة  
واسلامى عند ابن جاتم يصف القطاة غدت من عليه بعد ما تم ضوضاها تصل  
وعن قبض بيده فجعل من البحر الطويل الاستشهاد في هذا البيت ان على هم  
بمعنى فوق غدت بفتح الغين المعجمة وتشديد الدال وسكون التاء فعل ماض  
مفرد مؤنث من الافعال الناقصة شبه مستتر فيه يعود الى القطاة ومن عليه  
متعلق بتصل بعده والضمير البارز يعود الى الضمير المذكور في البيت قبله  
وبعد ظرف لتصل وما في ما تم مصدرية وتم فعل ماض اصله نعم اعلى لعلالة  
اصله مدد وضوضا فاعله والضمير في ضوضا يعود الى القطاة وجملة تم  
صلة ما المصدرية وما المصدرية مع صلتها مضاف اليها لقوله بعد والضمير  
بكر الضاد المعجمة وسكون الميم بعدها همزة اما هم الضمير في العطش  
واما الضمير الذي وهو اسم ما بين الوردين وهو ضمير مذكور صبرها على الماء  
الى غاية الورد قال صاحب القاموس والضمير بكسر الضاد ما بين الشربين  
والوردين وهو مأخوذ من الضأ وهو مثل العطش وزنا ومعنى او اشد العطش  
او اشد منه واخيه وقال بعض شراح ابنيات المفضل واستعارها  
يستعمل الابل وقد شتمت هنا في القطاة وقال بعض شراح ابنيات المفضل واستعارها  
الضمير وهو للابل خاصة وقال الجلال مدة بقاء الابل في الطير بلا شرب وقال  
الصحاب الضمير ما بين الوردين وهو جرس الابل عن الماء الى غاية الورد وتصل  
بفتح المضارعة وكسر المرحلة وتشديد اللام بمعنى تصدت وفاعله المستتر  
يعود الى القطاة وجملة خبر غدت وغدت مع اسم وجره جملة فعلية لا محل لها  
من الاعراب لانها جملة مبتدئة ان صارت تصد الماء وتصوت جوفها من العطش  
بعد تمام عطشها او بعد تمام مدة صبرها على الماء فاذا ذهبت الى الماء تسرع  
غاية السرعة لتسرع الى فرضاها وعن قبض معطوف على من عليه ان وتصل  
عن قبض والعين بفتح العين المثناة التحتية بعدها ضاد معجمة واراد به الضمير



طهرها وبيضاء صفة لقيض و البيضا بفتح الموحدة وسكون المثناة التنية  
والله المفاضة التي تبيد وتهلك من سلكها بفتح المفاضة التي تهلك من ظلمها  
و مجهل صفة لبيدا او بدل منه والمجهل بفتح الميم وسكون الجيم المجهل مصدر ميمي  
او لهم مكانه من الموضع الذي يجهل الناس فيه الطريق ويخاف عن الضياع  
في ذلك الموضع او وتصوت من جانب فرخ ملا بس بصحرا مجهل وقال  
بعض الكل ونحو قول الشاعر وهو مزاحم بن الحرث العقيلي شاعر للمامي  
معاصر للجري والفرزدق والبيت في وصف القطاة غدت من عليه بعد ما تم  
ضوءها تصل وعن قبيض بيضا مجهل وغدت بجمع سارت فعل من الافعال التامة  
والضير المستر راجع الى القطاة ومن عليه متعلق بغدت والضير راجع  
الى الفرخ وبعد ظرف لغدت وما مصدرية وتم فعل ماض وضوءها فاعله  
والضير راجع الى القطاة وجملة تتم صلة ما المصدرية او بعد ما تم  
ضوءها وهو مودة صبرها على الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب وتصل  
بفتح التاء المضارعة وكسر الصاد المهملة وتشديد اللام فعل مضارع مفرد  
مؤنث وفاعله المستر راجع الى القطاة والجملة منصبة فخلا حال من فاعل  
استصوتت من شدة العطش جوفها لان الصليل في الاصل صوت الشئ  
اليابس من الصلال والصلصال وهو كل شئ جاف يصوت اذا قرع كالفتار  
وعن قبيض عطف على من عليه او سارت من جانب قبيض والقيض بفتح القاف  
وسكون الياء المثناة وبالضاد المجهل القشرة العليا اليابسة على البيض  
او هي التي خرج ما فيها من الفرخ في البيت شأ هو على لحيمة على من قد له  
بيدا صفة قبيض والبيدا بفتح الباء الموحدة وسكون الياء المثناة والله القطاة  
والمفاضة التي تهلك من يد ظلمها ومجهل صفة بيذا والمجهل بفتح او كره المفاضة  
لا اعلام فيها بفتح مدها وقال الاستاذ ونحو ذلك ان كدريته ظل فرخها  
لثي بشر ورس كاليتيم المعيل غدت من عليه بعد ما تم ضوءها تصل وعن قبيض  
بيضا مجهل قائمه مزاحم بن الحرث العقيلي قال ابن يسعون اظنه ادري الجاهلية  
والاسلامية اذ لك مبتدا والخبر محذوف كأنه قال اذ لك الحاصب جمل ام كدريته  
قوله كدريته فيه نظر لانه شبه الى الكدير كالحجر لقلبة الكدرة على الوان القطاة  
فالوجه فيه

فالوجه فيه ان يكون منصوبا الى الكدرة والكدرية بضم الكاف نوع من القطاة  
ولونها نظرب الى السواد ثم وصف القطاة وقال ظل الخ وظل فعل من الافعال  
الناقصة وفرخها هم ظل ولقي بفتح اللام وتنوين القاف خبر والجملة صفة الكدرة  
وبشروى الباء فيه يتصل بلقي لانه تأويل ملقي وشروى هم موضع وكاليتيم  
ظرف مستقر منصوب فخلا حال من الضير في لقي او حال من الفرخ او مرفوع فخلا  
خبر مبتدأ محذوف او وهو كاليتيم والمعيل بصفة اسم المفعول الفقير من حال يعيل  
عيلة وقيل من التصيل وهو تقليل الغداء او صارت فرخها مطروجا مهجلا  
بشروى كاليتيم المعيل وسببه الفرخ باليتيم حين افترده القطاة قوله غدت  
من عليه جملة اخرى صفة لكدرة فغدت ان جعل بجمع صارت ففيه ضمير لهم راجع  
الى القطاة ومن عليه بجمع من فوقه خبره وتصل خبر آخر او حال من فاعل غدت  
او تصل خبره من عليه متعلق به او متعلق بغدت وبعد ما ظرف له اول غدت ويجوز  
ان يكون خبر لغدت وان جعل تائغا ومن عليه متعلق به وبعد ظرف له وما مصدرية  
وتتم ضوءها صلبتها وتصل حال من فاعل غدت والصليل صوت كل شئ يابس او تصوت  
من شدة العطش جوفها وقيل للاضحية كيف قال غدت من عليه والقطاة تذهب  
للماء ليلا فقال لم يرد الغد والحقيق وانما ذكره مثلا للتجويل والقرب بكسر القمية  
وعن قبيض مطوف على من عليه والقيض بالقاف والضاد المجهل القشر الاعلى  
من البيض قوله بيذا صفة قبيض والبيذا القشر الذي يبيد ويهلك  
من دخله ومجهل بفتح الميم وسكون الجيم صفة بيذا على وزن فعلاء من باد  
بيبه لا ينصرف للتأنيث ولزم وصفه بالذكر وهو قوله مجهل لان تأنيثه غير حقيقي  
فكان المجهل في الاصل مصدرا وصف به او فيقال من بدأ بيذا وعلى هذا الوجه  
صرف ان جعل علما على برية معلومة فكيف مجهل به لانه قال مضغك في شرح الباء  
ثم المشهور ان قوله غدت من عليه من بيب مزاحم العقيلي والبيت هكذا  
غدت من عليه بعد ما تم ضوءها تصل وعن قبيض بيضا مجهل وانه في وصف القطاة  
وايها يرجع ضمير غدت ومن عليه قال ابن السكيت معناه من فوقه وفي الديوان  
الضرب بالكسر مودة ما بين الوردتين وتصل بالصاد المهملة بين ل جاءت الخيل  
تصل عطشا اذا سمعت جوفها صليلا او صوتا قوله وعن قبيض عطف على قوله من عليه  
والقيض قشر البيضة الاعلى من تحت القشرة وتطارت غدة الى الماء



من فوق فرخها اكتنفه بعد تمام مدة ما بين الوردتين وتركها ولدها لشدة حاجتها  
الى الماء صالة عطشاً ومصوتاً جوفها لفرط عطشها وعذت وطارت عن قشر  
بيضها التي انكسرت وخرج منها الفرج بيضاء مجمل وقال مصنف في شرح الكافية  
وكقوله عذت من عليه بعد تمام ضوؤها تفضل وعن قيص بيضاء مجمل يصف  
قطاة تركت فرخها واسرعت في طلب الماء للعطش واستعار الضوئاً لها  
اذ هو للابل خاصة وتفضل اس تصدت من شدة العطش والقيض قشر البيض  
ومجمل صفة بيضاء وقال بعض الافاضل الاكابر نحو قول الشاعر وهو المزارع  
القيض بضم العين عذت من عليه بعد تمام ضوؤها تفضل وعن قيص بيضاء مجمل  
قوله عذت من القطاة قال ابن السكيت في قوله من عليه اس من فوقه يعني  
من فوق الفرج والضم ما بين الوردتين كذا في ديوان الاديب ومنه تفضل اس يابسة  
من العطش بالصاد المهملة يقال جاءت الكليل تفضل عطشان اذا سحقت  
لجوفها صليلاً اس صوتاً والقيض قشرة البيض الا على تقول عذت القطاة  
وطارت غدوة الى الماء من فوق فرخها الذي اكتنفه بعد تمام مدة ما بين الوردتين  
وتركت ولدها لشدة حاجتها الى الماء صالة عطشاً ومصوتاً جوفها لفرط  
عطشها وعذت وطارت عن قشر بيضتها التي انكسرت وخرجت منها الفرج بيضاء  
مجمل ومفازة لا علم فيها ولا منارة يهتدي بها الياء في بيضاء متعلق بنبت  
ومجمل صفة بيضاء وقد جعل على لسانه فدخل عليه حرف الجر وهو من وقوله اما لكم  
فدريته بجل فرخها لقي بمشورة كاليتم المليل لم يبيها اس في عطش على انها  
اس في مجملها يعني عن الياء متعلق بالمجي اس بمعنى لفظ عن كقوله اس الشاعر  
وهو تخيف العامري اذا رضى على بن قشير فاذا ظرف مستقبل خافض لشرط  
منصوب يجوابه هذا عند الجمهور وقيل ان عامل اذا شرط كمت وحيثما فلا يكون  
مضافاً الى شرطه لئلا يلزم اعمال المضاف اليه في المضاف وقيل ان عامل اذا  
شرط مع كونه مضافاً اليه ولا مانع في كون المفعول عاملاً في عامل كما في سماء الشرط  
نحو من تخرب أرضه فان من عامل في تخرب وهو عامل في من واختاره مكي  
كما في منزهات حاشية انوار التنزيل لعدد من جمل فعل الاول اذا مبنية على الكون  
منصوب المحل مفعول لا يجنب وجمل رضى مجرورة المحل مضاف اليها لا اذا وعي غيره  
مفعول فيه لفظاً وجمل رضى حينئذ لا محل لها من الاعراب فعل الشرط او مجرورة المحل  
مضاف اليها

مضاف اليها لا اذا واجب فعل ماض والنون وقاية والياء مبنية على الكون منصوب محلاً  
مفعولاً ومضافاً اليه والجملة لا محل لها من الاعراب لكونها جواباً لشرط غير جازم  
وفعل الشرط مع جوابه جملة شرطية روظلية مجرورة تقدير بدل الكل من القول  
او عطش ببيان له او مرفوعة تقدير خبر مبتدأ محذوف اس هو او منصوبة تقدير  
باعتى المقدور والجملة الاسمية او الفعلية لا محل لها ابتداءً ولا يجوز ان يقال  
انها منصوبة تقدير مقول القول كما يفعله بعض القاصرين من المتأخرين  
والمعتمد لان المصدر هنا ليس على معناه بل بمعنى المفعول لعدم صحة المعنى  
اذا لمعنى المصدر لا يصح ان يكون مثلاً لا قطعاً وقال الاستاذ ولا يقال انها  
منصوبة تقدير مقول القول كما توهم اذا القول هنا بمعنى المفعول لا معناه  
المصدر فلا يحتاج الى المفعول وذكر في بعض حواشي التلويح ان افضل تقريباً لاس  
وهو قول القائل لمن دونه افضل عطش بياض او بدل من القول انزل كلامه ورضيت  
فعل ماض مفرغ من غايته وعلى بفتح الياء المشددة وعلى فيه حرف جر بمعنى عن  
مبنية على الكون لا محل له من الاعراب ومتعلق برضيت والياء الثانية  
للمتكلم مبنية على الفتح فحملها القريب مجرور وعلى وحملها البعيد منصوب مفعول به  
غير متزع لرضيت وبنوا مرفوع بالواو فاعله اصله بنوه جمع ابن حذف نونه  
لاجل الاضافة الى قيسر وهو بضم القاف وفتح الشين المعجمة بن كعب  
بن ربيعة اس اعني غير لعل واشارة الى ان على بمعنى عن اس اذا رضيت  
بمعنى وقوله لعمر الله اللام فيه للابتداء وعمر الله مبتدأ خبره محذوف وجواباً  
للسؤال جواب القسم منه تقديره لعمر الله قسمي والتميم بفتح العين وضما  
ولا يستعمل في القسم الا بالفتح لان القسم موضع التخييف لكثرة استعماله  
قال ص جلي في حاشية المطول قوله لعمر الله اللام للابتداء وعمر الله مبتدأ  
حذف خبره وجواباً لسؤال القسم منه تقديره لعمر الله قسمي والتميم بفتح العين وضما  
بفتح العين وضما البقاء ولا يستعمل في القسم الا بالفتح وقال بعض الافاضل  
قوله لعمر الله مرفوع على الابتداء اس على كونه مبتدأ واللام فيه لتوكيد الابتداء  
اس لتوكيد مفعول الابتداء الذي هو القسم والجر محذوف والتقدير لعمر الله قسمي  
والجملة معترضة بين اذ وجوابها ومعناه اقسم ببقاء الله تعالى ودوامه والبقاء  
والدوام صفة الله وعلى صفة الله يقسم فقسم الشاعر بقوله لعمر الله قوله اعجبني



وضاعا جواب اذا والضمة في رضاها يرجع الى بن كثير قال الاستاذ قد  
 كقولنا اس الشاعر وهو خفيف العامر اذا رخصت بن كثير لعمري اعجب رضاها  
 من البحر الوافر فاذا ظرفية ورخصت فاض مفرد مؤنث وعلى بفتح الياء المشددة  
 يفتح عن بكسر النون المشددة وينو اجمع بن ومرفوع لفظا بالواو فاعلى رخصت  
 وكثير بضم الثاني وفتح الشين المجرى اسم قبيلة وجماعة فيكون مفرد اللفظ  
 مجموع المعنى واعجبنا رضاها جواب اذا والضمة في رضاها عائد الى بن كثير  
 والسادس منها اللام ذكرها باسمها لوجوده وعلى اللام كائنة للتعليل  
 اس لبيان علة بن لبيان كون الشئ علة للشئ بفتح لبيان كون ما بعدها  
 علة لما تعلقت به والمراد من العلة ما لاجله الشئ وهذا منصوص على التمييز  
 من العلة بر من جهة اللفظ او بحسب اللفظ او منصوص على التسع  
 اس في اللفظ كضربت زيدا للتأديب فان المتكلم لاحظ اولاً في ذهنه  
 التأديب ثم شرع في الضرب والعلة الذهنية ما يكون علة في اللفظ  
 معلولاً في الخارج كالتأديب مع الضرب قوله او خارجاً عطف على ذهنا  
 كخرجهت لما فتحت فان الخافه وقعت في الخارج ثم شرع في الخروج والعلة  
 الخارجية ما يكون علة في الخارج قال بعض الشراح بعد قوله واللام للتعليل  
 وهو بيان كونه الشئ علة للشئ فان كان المدخول علة لتعلقه في ذهنه  
 والمتعلق علة للمدخل خارجاً يسمى لام التحصيل نحو ضربت زيدا للتأديب  
 وان كان المدخول علة لتعلقه في ذهنه والخارج يسمى لام الحصول  
 نحو فتحت عن الحرب جينا ونحو خرجت لما فتحت وقال بعض الشراح قوله  
 اس لبيان علة شئ كثير الى ان كينونة اللام للتعليل باعتبار بيانه ودلالته  
 على كون مجزؤه علة قوله وهذا تمييز من العلة كضربت زيدا للتأديب  
 فان التأديب علة عامة للضرب متقدمة عليه في اللفظ متأخرة عنه في الخارج  
 مترتبة عليه والفرق بين الضرب والتأديب بالاعتبار فان من حيث انه  
 فعل يؤتم ضرب ومن حيث انه يترتب عليه الاثر عند ما لا ينشئ تأديب  
 كقولهم رماه فقتله قوله او خارجاً عطف على قوله وهذا كخرجهت لما فتحت  
 فان الخافه متقدمة في الوجود على الخروج فاعلى عليه وقال الاخر قوله اس لبيان  
 علة شئ تمييز للتعليل وهذا نصيب على التمييز من العلة كضربت للتأديب

اس كالتأديب في ضربت زيدا للتأديب فان التأديب علة للضرب في اللفظ  
 لانه يات على عليه وان كان في الخارج معلولاً له قوله او خارجاً عطف على ذهنا  
 كخرجهت لما فتحت اس كالتأديب في ضربت لما فتحت فان الخافه علة للخروج  
 في الخارج لانها حاملة عليه واعلم ان الفعل الذهنية تسمى بالبواعت  
 الى الجواهل والعلل الخارجية تسمى بالحوامل على البواعث كما يقال اللام  
 الداخلة على الاول للام تحصيلي والداخلة على الثانية للام حصولي قال  
 بعض الافاضل والعلة قد تكون باعثة الى الكاملة يستلزم وجودها  
 وجود المعلول وقد تكون حاملة على الباعثة ولم يذكر المصنف هنا كونها  
 اس اللام للعاقبة الفرق بين لام العاقبة واللام الغرض ان لام العاقبة واجب  
 بخلاف لام الغرض كقوله اس لانه تعالى فالتقطه ال فرعون اس فرعه آل فرعون  
 جوار فرعون من بين الماء والشجر اخذته به الى امرأة فرعون ليكون  
 فاللام للعاقبة والضمة المستمرة راجع الى موسى ثم اس لانه يكون قال ابن جني  
 وهذه اللام عند اكثر البصريين صنف من اصناف لام كي نحو ضمت لتكرمه  
 وهو في عند الكوفيين تامة نظيرها وعند ثعلب تامة لقيامها مقام ان  
 نحو عند البصريين جارة والناصب مقدر بعدها وهذا ان المضرة لهم  
 وخير الجمع راجع الى آل فرعون لان الآل اهم بمعنى الجمع كالقدم والرهط  
 فيكون رجوعه اليه باعتبار معناه عدواً من بعد ما جرى اليهم رسالة  
 وحزننا بذهاب ملكهم فان ذلك الكون ليس علة للالتقاط ولكن صار  
 عاقبة ومثل قول القائل الا يا ساكن القصر المعلق ستدفن عن قريش التراب  
 له ملك ينادي كل يوم لدوا للموت وابعدا للخراب فكلمكم يصير الى ذهاب  
 فان الموت ليس علة للموت والخراب ليس علة للبناء ولكن صار عاقبة  
 ومالهما الى ذلك فالا بفتح الهزة وتخفيف اللام حرف افتتاح مبنية على السكون  
 لا محل له من الاعراب ويا حرف نداء مبنية على السكون لا محل لها من الاعراب وساكن  
 مبنية على الضم كدندني مفرد معرفة منصوب المحل لا دعوا المقدر وجوبا والقصر  
 مجرور مضاف اليه ساكن وهو بالتركية كوش وبابه نصر والمعلق بضم الميم وفتح اللام  
 المشددة بمعنى المرفوع صفة القصر وسدفت السين فيه حرف استقبال مبنية على الفتح  
 لا محل له من الاعراب وتدفن فعل مضارع مجرول مفرد مذكر في طب ونائب فاعلى انت

اس لانه يكون قال ابن جني



المبدل من الكاف الخطاب القاعم مقام الفاعل الذي هو الناس والخطاب  
لذلك الساكن اسيد فند الناس وعن قريب متعلق بتدفع قوله في التراب  
ففي حرف جر متعلق بتدفع والتراب مجرور به لفظا منصوب محلا مفعول به  
غير صريح لتدفع لا مفعول فيه لعدم كون في هذا للظرفية كما توهم بعض اصحاب  
التحصيل بل صلة تدفع بلا مرية وله ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مقدم والضمير  
البارز راجع الى الله تعالى والمستتر في الظرف المستقر راجع الى مبتدأ مؤخر  
وهو قد علم ملك بفتح الميم واللام وينادي فعل مضارع معلوم من نادى  
وفاعله المستتر راجع الى الملك والجملة مرفوعة محلا صفة ملك وكل يدوم  
مفعول فيه لينادي ولدوا امر من ولد يليه من باب ضرب يضرب مثل عدوا وابنوا  
ايضا امر من يخبر به بالياء من باب ضرب يضرب مثل عدوا وابنوا  
امر محققين والكوفيين واكثر البصريين متعلق بقوله لم يذكر كونها وعلة لعدم  
المراد لان المحققين ذهبوا على انها راء لام العاقبة راء اللام التي اوردوها للام  
العاقبة كائنة للتعليل في الالية والبيت مجازا لاحقية لعدم صلاحية  
مجرورها لان يكون علة حقيقة وبينا في الالية انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط  
ان يكون لهم عدوا وحزنا بل انما هو المحبة والتبغ غير ان ذلك الكون لما كان  
نتيجة التقاطهم له وعثرته حيث لم يترتب عليه سوء شبه بالداي الذي يفعل  
الفعل لاجله بجامع الترتيب فاللام مستعار لما يشبه التعليل كما استعمل الاسد  
لم يشبه الاسد فتكون استقارة تبعية لان الاستقارة باعتبار لفظ المستعار  
تنقسم الى قسمين اصلية ان كان هم جنس وهو ما دل على نفس الذات من غير  
اعتبار وصف سواء كان هم عين او هم معنى وتبعية ان كان فعلا او ما يشق منه  
او حرفا وانما كانت في ذلك تبعية لان المقصود الاهم في الافعال معانيها المصدرية  
وفي الاسماء المشتقة المفعي القاعم بالذات لانفس الذات وهو المفعي المصدرية  
ايضا وفي الحروف متعلق معانيها ايضا ما يعبّر بها عنه تفسير معانيها فيقال من معانيها  
ابتداء الفاية وفي معانيها الظرفية وفي معانيها الفرضية فان هذه المعاني ليست  
تحت معاني الحروف والاكائت اسماء وانما يرجع اليها معانيها بنوع يلتزم  
فتعد التشبيه الذي تعتمده الاستقارة في الاوكل في المفعي المصدر او لا تعتمده الفعل  
او المستقربا وفي الثاني في المتعلق او لا تعتمده في الحروف تبعا وكيفية في الالية انه

انه شبه ترتيب العداوة والحزن على الالتقاط بترتيب العلة الفائية عليه ثم استعمل في الحب  
اللام الموضوع للدلالة على ترتيب العلة الفائية الى على الملبه به على معلولها بجز  
الاستقارة او لا وبالاصالة في العلية والفرضية ثم في اللام ثانيا وبالتبعية لها واما  
اعتبار صاحب التخصيص متعلق معنى الحرف في الالية المجرور فهو غير صريح على مذهبه  
من وجوه ترد المسببة في الاستقارة المخصوصة اصلية كانت او تبعية غاية ما فيه  
ان التشبيه في التبعية في نفس مفهوم اللفظ قال المولى سعد الدين وانما يتوجه على ان يكون  
استقارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلية الفائية  
ولم يصح بغير الملبه ودل عليه بذكر ما يخص الملبه به وهو لام التعليل وقد اختار  
السكاك جعل ذلك من باب الاستقارة بالكناية على مذهبه من انها ذكر الملبه واردة  
الملبه به ادعاء في الفعل وما شئت منه والحرف قرينة كذا في مثلا على شرح المفعي  
وبينا في البيت انه لم يكن داعيهم الى الولد الموت بل انما هو التناسل وبنا  
النوع الانساني غير ان الموت لما كان نتيجة ولد علم وعثرته حيث لم يترتب عليه  
سواء شبه بالداي الذي يفعل الفعل لاجله بجامع الترتيب فاللام مستعار لما يشبه التعليل  
فتكون استقارة تبعية وان لم يكن داعيهم الى الهناء والخراب بل انما هو الانتفاع والالتكان  
غير ان الخراب لما كان نتيجة بناهم وعثرته حيث لم يترتب عليه سوء شبه بالداي الذي  
يفعل الفعل لاجله بجامع الترتيب فاللام مستعار لما يشبه التعليل فتكون تبعية  
وتحقيقا في البيت انه شبه ترتيب الموت على الولادة بترتيب العلة الفائية عليها  
ثم استعمل في الملبه اللام الموضوع للدلالة على ترتيب العلة الفائية الى على الملبه  
على معلولها بجز الاستقارة او لا وبالاصالة في العلية والفرضية ثم في اللام ثانيا  
وبالتبعية لها وانه شبه ترتيب الخراب على البناء بترتيب العلة الفائية عليه  
ثم استعمل في الملبه اللام قال الاستاد قوله مجازا بطريق الاستقارة التبعية بالاشبه  
او لا تركيب ما ليس مطلوبا على الفعل عليه بالعلية والفرضية في مطلق الترتيب  
والحصول بعد طلب النفع فيه فدل على جنس الملبه به حجة كانه صار لفظ العلية والفرضية  
مستقارا له فتبعية ذلك بغير الترتيب المحض الذي هو ترتيب كون موصى عام عدو  
وحزنا لهم على الالتقاط بمنزلة العلية والفرضية المخصوصة فاستعمل اللام منها له  
وبان يشبه او لا ترتيب ما ليس مطلوبا من الفعل على الولادة بالعلية والفرضية  
في مطلق الترتيب والحصول بعد طلب التناسل وبنا النوع الانساني فيدخل  
في جنس الملبه به حجة كانه صار لفظ العلة والفرضية مستقارا له فتبعية ذلك



يصير الترتيب المحض الذي هو ترتيب الموت على الولد بمنزلة العلية والفرضية المحض  
 في سفير اللام منها له وبان يشبه أو لا يترتب ما ليس مطلوباً من الفعل على البناء  
 بالعلية والفرضية في مطلق الترتيب والحصول بعد طلب الانتفاع والاستحسان فيدخل  
 في جنس المسئلة به حتى كأنه صار لفظ العلية الفرضية مستعاراً فيتمية ذلك يصير  
 الترتيب المحض الذي هو ترتيب الخراب على البناء بمنزلة العلية والفرضية  
 المحض فاستعمل اللام منها لم يعلم ان كونه البقاء علة للولادة والانتفاع علة  
 للبناء في الذهن واما في الخارج فمطلوبان وكذا التبيين في الآية فانه علة للانتفاع  
 في الذهن واما في الخارج فمطلوبان فافهم التحقيق فانه دقيق كما ذكره  
 كما ذكر المصنف كونهما للعاقبة في الامتحان بل كما ذكره البيضاوي في متن الامتحان  
 او التخصيص او اوصى كائنه للتخصيص كائنه لبيان اختصاصه للجمهور  
 والبيان مصدر مضاف الى مفعوله او لبيان المتكلم اختصاصه في قوله  
 وارتباط عطف تفسير للاختصاص في الخبر راجع الى شيء او مناسبتة للجمهور  
 متعلق بالارتباط وعلة له او متعلق بالاختصاص والارتباط على سبيل التبادل او استتار  
 او لبيان اختصاص ما قبل اللام وارتباط لما بعدها وهو مجرورها والاختصاص  
 ثلثة اقسام لانه اما ان يكون باعتبار الملكية نحو المال لزيد او المال ملك  
 فخص لزيد او باعتبار التملك نحو ذهب لزيد ديناراً او ذهبه ديناراً  
 فخص لزيد او باعتبار الاستحقاق نحو اكل للفارس الجبل بضم الجيم وتثنية اللام  
 في التركي طواره او دقوس جوده دينور قال صاحب التمام الجبل جيمه ضربه  
 دابة جوده دينور او الجبل فخص للفارس فبشر الكلام في صورة توهم ان الجبل  
 مقصور على الفرس لا يجاوز عنه لكان استحقاق الجبل او باعتبار النسب  
 بنحو النون والسين في التركي خصله دينور قرابت معنائه در على قول بدر طرفة  
 اولان قرابة مخصوصه يقال نسب في بنه فلان او في الابهاء خاصة كذا في القاموس  
 هو الابن لزيد او الابن فخص لزيد فيه حل في لام الاختصاص لام الملك والتمليك  
 والاستحقاق والنسب قال بعض المحققين والاختصاص ثلثة اقسام لانه لا يخلو  
 اما ان يكون باعتبار الملكية نحو المال لزيد يعني المال فخص لزيد لكونه فالكه او  
 باعتبار التملك نحو ذهب لزيد يعني ذهبه فخص لزيد او باعتبار الاستحقاق نحو اكل للفارس يعني الجبل فخص  
 للفارس

في سفير اللام منها له وبان يشبه أو لا يترتب ما ليس مطلوباً من الفعل على البناء  
 بالعلية والفرضية في مطلق الترتيب والحصول بعد طلب الانتفاع والاستحسان فيدخل  
 في جنس المسئلة به حتى كأنه صار لفظ العلية الفرضية مستعاراً فيتمية ذلك يصير  
 الترتيب المحض الذي هو ترتيب الخراب على البناء بمنزلة العلية والفرضية  
 المحض فاستعمل اللام منها لم يعلم ان كونه البقاء علة للولادة والانتفاع علة  
 للبناء في الذهن واما في الخارج فمطلوبان وكذا التبيين في الآية فانه علة للانتفاع  
 في الذهن واما في الخارج فمطلوبان فافهم التحقيق فانه دقيق كما ذكره  
 كما ذكر المصنف كونهما للعاقبة في الامتحان بل كما ذكره البيضاوي في متن الامتحان  
 او التخصيص او اوصى كائنه للتخصيص كائنه لبيان اختصاصه للجمهور  
 والبيان مصدر مضاف الى مفعوله او لبيان المتكلم اختصاصه في قوله  
 وارتباط عطف تفسير للاختصاص في الخبر راجع الى شيء او مناسبتة للجمهور  
 متعلق بالارتباط وعلة له او متعلق بالاختصاص والارتباط على سبيل التبادل او استتار  
 او لبيان اختصاص ما قبل اللام وارتباط لما بعدها وهو مجرورها والاختصاص  
 ثلثة اقسام لانه اما ان يكون باعتبار الملكية نحو المال لزيد او المال ملك  
 فخص لزيد او باعتبار التملك نحو ذهب لزيد ديناراً او ذهبه ديناراً  
 فخص لزيد او باعتبار الاستحقاق نحو اكل للفارس الجبل بضم الجيم وتثنية اللام  
 في التركي طواره او دقوس جوده دينور قال صاحب التمام الجبل جيمه ضربه  
 دابة جوده دينور او الجبل فخص للفارس فبشر الكلام في صورة توهم ان الجبل  
 مقصور على الفرس لا يجاوز عنه لكان استحقاق الجبل او باعتبار النسب  
 بنحو النون والسين في التركي خصله دينور قرابت معنائه در على قول بدر طرفة  
 اولان قرابة مخصوصه يقال نسب في بنه فلان او في الابهاء خاصة كذا في القاموس  
 هو الابن لزيد او الابن فخص لزيد فيه حل في لام الاختصاص لام الملك والتمليك  
 والاستحقاق والنسب قال بعض المحققين والاختصاص ثلثة اقسام لانه لا يخلو  
 اما ان يكون باعتبار الملكية نحو المال لزيد يعني المال فخص لزيد لكونه فالكه او  
 باعتبار التملك نحو ذهب لزيد يعني ذهبه فخص لزيد او باعتبار الاستحقاق نحو اكل للفارس يعني الجبل فخص  
 للفارس

او باعتبار النسب نحو الابن لزيد يعني الابن فخص لزيد قال ابن جني التحقيق  
 ان معنى اللام في الاصل هو الاختصاص وهو معنى لا يفارقها واذا تأملت  
 سائر المعاني وجدت راجعة الى الاختصاص وانواع الاختصاص متعددة  
 لا تترى ان معانيها المشهورة التعليل قال بعضهم وهو راجع الى معنى الاختصاص  
 لانك اذا قلت جئتكم لاكمال ذلك اللام يعني ان جئتكم فخص بالاكمال  
 اذا كان لاكمال سببه دون غيره فتأمل ذلك والله اعلم وقد جعل بعضهم الاستحقاق  
 اصل معانيها ولا ظهر ان اصل معانيها الاختصاص واما الملك فهو نوع  
 من انواع الاختصاص وهو اقوى انداعه وكذا التملك والاستحقاق  
 والنسب وقال الاستاذ والاختصاص ثلثة اقسام لانه اما ان يكون  
 باعتبار الملكية بكم المليم وسكون اللام وبكر الكاف وفتح الياء المشددة  
 ككون الشيء مملوكاً لشخص او ككون الشيء منسوباً الى الملك نحو المال لزيد او المال  
 ملك فخص لزيد او باعتبار التملك نحو ذهب لزيد ديناراً او ذهبه ديناراً  
 فخص لزيد او باعتبار الاستحقاق نحو اكل للفارس الجبل فخص للفارس هذا  
 عند من يفرق بين لام الاستحقاق وبين لام الاختصاص بان يعتبر الاولى بين الذات  
 والصفة نحو الحمد لله والعزة لله والملك لله والامر لله والكل للفارس والثانية بين الذات  
 نحو اكل للفارس والامر للفارس وللأختصاص عند من يفرق بينهما والاختصاص  
 اعم من الاستحقاق لان في كل استحقاق اختصاص ولا ينعكس قال بعض شراح المغني  
 ولام الاستحقاق على الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله والعزة لله والملك لله والامر  
 لله ولام الاختصاص على الواقعة بين الذاتين نحو اكل للفارس وهذا الخبر للمصنف  
 والمبشر للخطيب والشرح للذاتية والتميز للمعبد انتهى وقيل والاختصاص للمعبد  
 من جملة معاني اللام اما باعتبار الملكية اسماً ما يكون باعتبار الملكية نحو المال لزيد  
 او التملك اسماً او يكون باعتبار التملك نحو ذهب لزيد ديناراً او الاستحقاق  
 نحو اكل للفارس او النسب اسماً او يكون باعتبار النسب فيكون الاختصاص اعم  
 من الملك والتمليك والاستحقاق والنسب لان في كل ملك اختصاص ولا ينعكس  
 وكذا الثلثة الباقية وقال بعضه الكل والتخصيص اما باعتبار الملكية نحو  
 المال لزيد او باعتبار التملك نحو ذهب لزيد او باعتبار الاستحقاق نحو اكل  
 للفارس هذا عند من يفرق بين لام الاستحقاق وبين لام الاختصاص واما عند من يفرق  
 بينهما فاللام في نحو اكل للفارس للاختصاص او باعتبار النسب نحو الابن لزيد اسماً



ان ما ذكره من معنى اللام من الملة والتمليك والاستحقاق والنسب كلها  
 داخله في الاختصاص قوله فليس معنى الاختصاص تفرج على التفسير اذا كان  
 لام الاختصاص لبيان اختصاصه وارتباطه للمجرور فليس معنى الاختصاص  
 المفهوم من التخصيص او اذا بينا المراد من قوله او التخصيص بقولنا لبيان اختصاصه  
 وارتباطه فليس معنى الاختصاص المفهوم من جملة معنى اللام او اذا ضربنا  
 قوله او التخصيص بقولنا لبيان اختصاصه وارتباطه فليس معنى الاختصاص  
 المحصر بل مجرد الارتباط والمناسبة كما ظهر بضم الظاء المعجمة وفتح النون المشددة  
 فلهذا من جهول من باب نصر من ظن كونه معنى الاختصاص المحصر قال المصنف  
 في شرح الباب والمراد بالاختصاص المحصر بخلافه للمعنيين وهذا المحصر  
 للمعنى والمنبر للخطيب والسمع للذات ونحو ذلك قال الاستاذ قوله فليس  
 معنى الاختصاص المحصر الذي هو ثابت الحكم المذكور ونفيه عما عداه او نفي الحكم  
 عن المذكور واثباته لما عداه لان ذلك يتوقف على وجود الادوات والشروط  
 كما هو المعروف في علم المعاني نعم لا ينبغي ان يكون له مدخل في ذلك والاختصاص  
 المذكور غير مراد ايضا فتبين ان يكون بمعنى الارتباط والمناسبة وعلى هذا يكون  
 للاختصاص معنى ثلثة معان اختصاص بمعنى المحصر واختصاص بمعنى التخصيص  
 واختصاص بمعنى الارتباط كما ظهر ذلك المحصر قوله فليل القاء للفظ وقيل  
 معطوف على ظن او القاء للتعقيب ان كما ظهر البعض وذهب اليه قوله الحمد لله  
 مبتدأ وخبره قوله مشتمل على حصر الحمد فيه في الله تعالى قال بعض الاقاصم قوله  
 فليس معنى الاختصاص المحصر وانه كان ظاهرا للاختصاص المحصر الذي هو  
 الاثبات للشيء والنفي عن غيره بل هو الارتباط والمناسبة كما ظهر ان المحصر  
 فليل عطف على ظن قوله الحمد لله ان لفظ الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه في  
 الله تعالى وهذا مقول القول قوله بناءً مقول له ليقيل او مشتمل ان لاجل  
 او البناء بمعنى المبنى خبر مبتدأ محذوف ان هذا المحصر مبني على لام الاختصاص  
 ان على كون اللام الجارة في الله للاختصاص لانهما تنيد حصر الحمد في الله تعالى او على افادة  
 لام الاختصاص في الله المحصر او على لام الاختصاص في قوله الله كما ذكره الفاضل  
 العصام وما عداه عن شيء المراد منه الدخول المذكور من قوله ليس معنى الاختصاص  
 في هذا وخبر المقول راجع اما قال البعض قوله كما ذكره الفاضل العصام في

في شرح الكافية المراد من الموصول عدم كون معنى الاختصاص المحصر  
 ان قوله كما ذكره قيد للمعنى بل ليس قال في حاشية الجاني بعد قول  
 ابن الكاجب واللام للاختصاص ظاهرة انه للام ثبات للشيء ونفيه عن غيره  
 معنى انه المحصر وهو عليه القول وذكر بعض العلماء المتأخرين ان معنى الاختصاص  
 مجرد المناسبة لا المحصر اذ لا يصح في زيادة لعدم اذ كانا اخابرا ايضا وفيه  
 انه لا يتقن الاختصاص الاضافة في موارد يقتضي لها فلا داعي الى صرف الاختصاص  
 عن الظاهر انتهى ومن المعلوم ان ما ذكره الفاضل العصام في الحاشية في  
 ما ذكره في الشرح وقال السبكي قوله للاختصاص ان المحصر كما ذهب  
 اليه البعض والارتباط والمناسبة كما هو التحقيق قوله بل المحصر  
 مبني على قوله بناءً لان تقديره هذا المحصر مبني فيكون تقدير بل المحصر  
 مبني بل هذا المحصر مبني على تعريف المسند اليه ان لا على لام الاختصاص  
 كما قيل قال صاحب منافع الاحياء قوله بل المحصر مبني على تعريف المسند اليه  
 وهو لا ينافي افادة اللام ايضا قوله فانه علة لبناء المحصر على تعريف المسند اليه  
 ان لا تعريف المسند اليه يفيد اختصاصه بالمسند اليه بالبناء على تعريف المسند اليه  
 يفيد حصره بالمسند كما في القول على الله استشهدا على ان تعريف المسند اليه  
 يفيد اختصاصه بالمسند قوله فيلزم عليه ان اذا افاد تعريف المسند اليه  
 اختصاص المسند اليه بالمسند فيلزم على هذا القول ان البعض قوله  
 فيلزم عليه ان اذا كان ذلك الاشتمال مبني على لام الاختصاص فيلزم على ذلك  
 القول وقال صاحب منافع الاحياء قوله فيلزم عليه ان على القول بان احتمال  
 الحمد لله على المحصر بناءً على لام الاختصاص اما التزام التكرار في تكرار المحصر  
 ان كان المتفاد من لام الاختصاص وتعرف المسند اليه حصر راجعاً الى  
 واحد كذا قال احمد نازي او تكرار الاختصاص من احد هي الاختصاص الذي افاده  
 تعريف المسند اليه كما هو الحق وثانها الذي افاده اللام الجارة او يلزم عليه  
 بيان الفرق بين المحصرين ان كان المحصر المتفاد من لام الاختصاص غير المحصر  
 المتفاد من تعريف المسند اليه والفرق هو ان اللام الجارة تفيد حصر المحصر  
 في الله تعالى وتعرف المسند اليه يفيد حصر الحمد في اختصاصه به تعالى وبين المحصرين  
 تلازم فيقع احدهما تأكيداً للآخر وفائدة ذلك التأكيد دفع حصر بعض الحمد فيه

في شرح الكافية  
 في تعريف الاختصاص  
 في تعريف المسند اليه



يحمل لام التعريف على الجنس والجنس يحقل البعض والكل والتبني على ضمير كل الحمد  
 فيه تعالى يحمل لام التعريف على الاستفراق الحقيقي كذا قيل وقول ما يفيد  
 ان حصر الحمد فيه ثمة مستفاد من مجموع لام الاختصاص وتعريف المسند اليه  
 حيث قيل اول بلام الاختصاص وتعريف المسند اليه على حصر الحمد فيه تعالى  
 فكيف بين الفرق بين الحصرين وكيف يوجد الفرق بينهما ثبت ان معنى الاختصاص  
 الارتباط والمناسبة لا الحصر قال بعض الحكماء قوله فيلزم على ان اذا كان الامر كذلك  
 فيلزم على هذا القائل اما التزام التكرار فيمكن ان الاختصاص احد على الاختصاص  
 الذي افاده تعريف المسند اليه كما هو الحق وثانيها الذي افاده اللام الجارة  
 على ما قيل ان كان المرجع واحداً والتكرار بالرفع او النكر والاول مصدر  
 والثاني هم في القاموس التكرير والتكرار والتكرار بالرفع او النكر والاول مصدر  
 قيل التكرار ذكر الشيء مرة بعد اخرى او يلزم عليه بيان الفرق بين الاختصاصين  
 ان كان المرجع متعدداً والحال لم يبدى الفرق قوله وفي تخصيص هذين المعنيين  
 طرف مستقر من فروع محلا خبر مقدم وقوله تبني مبتدأ مذكر قدم للحصر او ليكون  
 المتعلق بالنكر وهو على اقرب الى المتعلق بالرفع وهو تبني او ليصح المبتدأ  
 وهو الاقرب والمراد من المعنيين التقليل والتخصيص كذا قيل والتخصيص  
 مصدر مضاف الى مفعوله وفاعله متروك اس وكاش في تخصيص المصنف  
 هذين المعنيين للام قوله بالذکر من بين معاني اللام متعلق بالتخصيص تبني  
 مصدر بمعناه من باب التفعيل على انهما اس على ان هذين المعنيين الاصل  
 خبران والغالب عطف تفسير للاصل افاد به دفع ما يتوهم من كونها الاصل  
 انهما لازم في جميع الصور وليس كذلك بل اعلم ان قد تحقق العاقبة بدونها  
 كذا قيل فيها اس في اللام قال صاحب زبدة الانظار وفي الذكر بهما بين معانيها  
 اشاراً بكثرة استعمالها فيهما قدما اس قدما المصنف اللام على في اس على لفظ  
 لب طمها اس اللام بخلاف في علة للتقديم والسابع منها في ذكرها على سبيل  
 لعدم وجود سببها يعبر به عنها على اس كلمة في كاشفة للظرف اس كاشفة لظرفية  
 مدخولها اس في معنى ان المراد بكونها لظرفية كون مدخولها ظرفاً ومحلاً للشيء وهو المتعلق  
 وانما حصر الظرف بالظرفية لان الظرف لفظ الوعاء واصطلاحاً هم وال على ما قيل فيه شيء  
 من الزمان والمكان ولا يصح ارادة كل منهما لان الحروف موضوعه نسبة جزئية كذا قاله  
 احمد تارن

في قوله بالذکر من بين معاني اللام متعلق بالتخصيص تبني

احمد تارن حقيقه منصوب على التمييز من الظرفية اس من جهة الحقيقة  
 او بحسب الحقيقة او غير كانت المحذف اس من جهة ظرفية المدخول له  
 حقيقة بان يكون زماناً او مكاناً يدخل فيه المظروفه كالقوله في قوله  
 قال منعه لانه نال الله بما اراده في حاشية الحسينية ان مدخول في لا يخلو  
 من ان يكون ظرف زمان او ظرف مكان لتصح المعنى الحقيقي لكلمة في لان في وضع  
 بوضع علم وهو الظرفية المطلقة لظرفية مخصوصة زمانية او مكانية فيقتضي  
 ان يكون مدخوله ظرف زمان او ظرف مكان انتهى وان لم يكن مدخولها  
 ظرف زمان او ظرف مكان فيضار الى المجاز ثم اعلم ان الحقيقة في اللغة  
 من حق فلان الامر اس اثبت او من حقيقة اذا كنت فيه على يقين واذا كان  
 اللفظ مستعمل في موضوع الاصل فهو شيء مثبت في مقام معلوم الدلالة  
 وفي الاصطلاح لفظ مستعمل فيما وضع له من حيث انه ما وضع له وتأوها للنقل  
 من الوصفية الى الالمانية قال حسن علي ومعنى تاو النقل من الوصفية الى الالمانية  
 ان اللفظ اذا صار بنفسه لهما قبلية الاستعمال بعد ما كان وصفاً كان له حية  
 فرعا لوصفية فيشبه المذنب لان المذنب فرع فيجعل التاء علامة للفرعية  
 كما جعل علامة لكثرة العلم بناء على ان كثرة الشيء فرع تحقق اصله وقال صاحب  
 المراح جعلت التاء علامة للمؤن لان التاء من المخرج الثاني من الخارج الكلية  
 وهو الوسط والمذنب ايضا لان في التخلق او كانت حجازاً بان يكون زماناً  
 او مكاناً كالخبرة في الصدق لان الصدق ليس بزمان ولا مكان حتى تكون  
 ظرفية حقيقة بل هي مجاز بطريق الاستعارة بان يحمل الصدق كالظرف في الاحتمال  
 لكونه سبباً للخبرة ومشتقاً لها والمجاز في اللغة من جاز الشيء يجوز اذا تقدم  
 واذا حمل اللفظ في المعنى المجازي فقد جاز مكانه الاول وموضوعه الاصل وفي الاصطلاح  
 لفظ مستعمل في غير ما وضع له من حيث انه يخرجه قال قره ديه في شرح العلاقة  
 ثم اعلم ان الحقيقة في اللغة اما من حق بمعنى ثبت فيكونه فينبغي ان يكون على وجه علم  
 او من حقيقة اذا اثبتت فحينئذ بمعنى المفعول ثم نقل الى الكلمة الثابتة او المعلومة او المثبتة  
 فيما وضعت له وقيل نقلت او لا الى الاعتقاد المطابق للواقع ثم الى القول المطابق  
 ثم الى المعنى الاصطلاح ما ذكر وتأوها للنقل عند الجمهور وللمثبت

في قوله بالذکر من بين معاني اللام متعلق بالتخصيص تبني



عنه السكك والمجاز في اللغة مصدر بمعنى فاعل او مفعول من جاز المكان اذا تعداه  
ثم نقل الى اللفظ الجائر عن مكانه الاصلي او الى المجوزية ومنهم من استبعد هذا فعمله  
اسم مكان من جاز المكان اذا سلكه ولكن الاول اولي لا لوجود النقص  
على الثاني بالحقبة اذ لا يلزم الاطراء والانعكاس في التسمية بل لتناسب المقابلة  
وقال في الاطوار وسي الجواز بالمصدر المسمى باللفظ في جواره عن مكانه الاصلي  
حتى كأنه عين الجواز بخلاف الكناية وفي الاصطلاح ما ذكر ومنه ان الجواز او من كونها  
للظرفية جازاً قوله تعالى حكايه عن فرعون حيث اوعده السحرة الموتين بوجه  
وقال ولا صلبكم في جذوع النخل والجذوع جميع الجذوع بالكثر وسكون الالف  
قوله فان التحقيق تبيل للحكم المستفاد من قوله ومنه كذا قاله البعض ان فان التحقيق  
عند المنسرين او عند المعانين او عند المخبرين او عند المحققين قال المصنف  
في الامتحان قال المحققون انها من كلمة في للظرفية فيه من قوله تعالى ولا صلبكم  
في جذوع النخل على ضرب من بناء على نوع او كون التحقيق ذلك مبني على ضرب  
من الاستقارة قوله على ضرب من الاستقارة جواب عما يقال ان فعل الصلب يتعدى  
الى المفعول الثاني على فلم يعد معنا بكلمة في وتقرير الجواب ان هذا مبني  
على ضرب من الاستقارة لتكن المصلوب في الجذوع تكن المظروف في الطرف من  
التمكن المصلوب في الجذوع كتمكن المظروف في الطرف والاولة ان يجعل من باب الاستقارة  
التيمة بان سببه متعلق كلمة على وهو التمكن بطريق الاستقارة متعلق كلمة في  
وهو التمكن بطريق الظرفية ثم يتغير التمكن المشبه به للتمكن المشبه بالاستقارة  
الاصلية فاعبته واستعمل في التمكن المشبه بكلمة في الموصوفة للدلالة على تمكن الظرفية  
الذي هو المشبه به فخرت الاستقارة اولاً واصالة في تمكن الظرفية وبتيمة كلمة في  
في الدلالة عليه كذا قاله الشيخ زاده اوبيا له وجه استقارة كلمة في المعنى على قال  
ملاحط في شرح معنى اللبيب والاولة ان يجعل من باب الاستقارة التبيية  
وذلك بان يشبه المصلوب للتمكن في الجذوع بالمظروف للتمكن بطرفه فاستعمل معه  
اداة الظرفية وقال مصنف في شرح الباب فقوله تعالى ولا صلبكم في جذوع  
النخل سببه فيه الجذوع بالظروف الاوعية ولتعمل فيها كلمة في والجافع يمكن  
المصلوب معناه كيمكن الماء في الكوز وقال سعد الدين في شرح التلخيص جعل  
الجذوع في قوله تعالى ولا صلبكم في جذوع النخل استقارة بالكناية عن الظروف  
والامكنة

والامكنة ويجعل احتمال في قرينة على ذلك وقيل قائله الفاصل الجاني  
قال البعض قوله وقيل في مقابل التحقيق قائله ابن الحبيب والبيضاوي  
انها من ان كلمة في حية من في قوله تعالى ولا صلبكم في جذوع النخل  
بمعنى على قال بعض الكمل وهو عبد العزيز الثيرون ويقال له عيسى  
الثيرون قال البعض وهو عيسى الثيرون ومولانا السيد عبد الله  
اعلم ان كل موضع قوله فيه ظرف مستقر وقوله معنى الاحتمال والاستقلاء  
فاعله والجملة مجرورة بحلا صفة لموضع ويجوز ان يكون الطرف المستقر  
جاء مقدما ومعنى الاحتمال والاستقلاء مبتدأ مؤخر من كائن في ذلك الموضع  
معنى الاحتمال والاستقلاء يصلح خبر ان ان يصلح ذلك الموضع لفي  
ان لا احتمال في وعلى ان ولا احتمال على ان لا يصلح ان ذلك الموضع  
لفي ان للفظ في وعلى ان ولللفظ على فيه من ذلك الموضع قوله منه ظرف  
مستقر من فروع حلا خبر مقدم ومبتدأ مؤخر وهو قوله من الله تعالى في ذلك الموضع  
في الفلك هذا ناظر الى الاحتمال وقوله تعالى فاذا استويت انا ان اذ اركبت  
انت كذا في تفسير ابن عباس او اصدت انت كذا في تفسير ابن السعد او من المؤمنين  
ومن معك من اطلق واشبا على كذا في تفسير ابن السعد او من المؤمنين  
كذا في تفسير ابن عباس على الفلك وهذا ناظر الى الاستقلاء قال ملا جلي  
واعلم ان الكلام ليس فيما يصلح فيه احتمال في تحصيلت في الارض وعلى الارض  
لانه على يقصده المتكلم من الظرفية او الاستقلاء واما تحصيلت في الدار  
فالموضع فيه لفي دون على ان اركبت على الفرس الموضع فيه لفي دون في والذئ  
يميز بين موقعيهما ان كل ما كان فيه معنى الاحتمال او ما نزل منزلة فهو موضع في  
وكل ما كان فيه معنى الاستقلاء حقيقة فهو موضع على وكل ما كان فيه معنى الاستقرار  
والاستقلاء فهو صالح لهما وقال مصنف في شرح الباب وضبط الكلام  
ان كل ما فيه معنى الاحتمال والاستقلاء والاحاطة فهو مقام في وكل ما فيه معنى الاستقلاء  
دون الظرفية فهو مقام على وكل ما فيه معنى الاستقرار فهو صالح للامرين قال تعالى  
حتى اذا كنتم في الفلك وقال فاذا استويت انا ومن معك على الفلك في جذوع النخل  
من هذا القبيل وقال سيد عبد الله في شرح لب الباب وقد جيء في معنى على قوله تعالى



ولا صلبكم في جذوع النخل ويجوز ان يكون في الآية للظرفية ايضا على ضرب  
 من الاستقارة ليحك المصلوب في الجذوع والتحقيق ان كل موضع فيه معنى التعلق  
 فهو موضع في جذوع النخل والدار وكل موضع فيه معنى الاستعلاء فهو موضع على  
 جذوع النخل وكل موضع يحتمل الاستقرار والاستعلاء فهو صالح لهما منه  
 قوله تعالى اذ كنتم في الفلك وقوله تعالى فاذا استويتم انت ومن معك على الفلك  
 وقال صاحب المفصل ان جعلها في الآية بمعنى على عمل على الظاهر والحقيقة انها  
 على اصلها يمكن المصلوب يمكن الكائن في الطرف وقال ابن الحارث كل ما فيه  
 معنى الاستقرار او ما نزل منزلة فهو موضع في وكل ما فيه معنى الاستعلاء  
 ذو معنى الاستقرار وهو موضع على وكل ما فيه معناها فهو موضع الحرفين  
 نظر الى معنيين غرست على الارض وفي الارض قد هما ار قدم المصنف كلمة في  
 على الكاف مع بساطته ان الكاف قوله لانه ان الكاف علة للتقديم ومتعلق بقدم  
 لا يدخل على المصنف خلافا للبعد اذ لو دخله لا دى الى اجتماع الكافين  
 اذا شبهت بالمى طب فطر المنع في الكل وقد دخل في الشعر المصوب المنفصل  
 قال فاجل واحسن في آسيرك انه ضعيف ولم يأسر كاياك آسير وهو  
 من باب اقامة بعض الضائر مقام بعض وعلى الجور ايضا قال فلا آسر بعلا  
 ولا حلايل كولا كهن الاحلايل وقال واظم او عال كها او اقربا كذا في الرضى  
 الا يدخل في التثنية دخولا كائنا على قلة فيكون ظرفا مستقرا مفعولا مطلقا مجازا  
 ليدخل المفهوم من الاستثناء قوله في الضمير المرفوع فني بمعنى على متعلق بیدخل  
 ان على الضمير المرفوع فيكون مفعولا به غير الصريح ليدخل ولا يقال انه يلزم  
 تعلق الجاري بمعنى واحد بفعل واحد وهذا لا يجوز فكيف يكون في بمعنى على ويتعلق به  
 لاننا نقول ان على في على قلة متعلق بقدر لا يدخل كما استرنا اليه انفا حتى يلزم  
 تعلق الجاري بمعنى واحد بفعل واحد ولو سلم ان الجاري الذي هما بمعنى واحد متعلقا  
 هنا بفعل واحد وهو يجوز هنا بان يكون الاول متعلقا بالمطلق والثاني بالمقيد قال الاستاد  
 قوله لا يدخل ان الكاف على المصنف بل يدخل على المظهر عند الجمهور فلا يقال انه يستغنى عنه  
 بملكه وعنه وشبهه بغيره اريد تشبيهه بمعبر بالضمير يورد بوجه مثله وعنه وشبهه فلا يحتاج  
 الى التبعير عنه بانه لا يدخل في سعة الكلام دخولا كائنا على قلة فيكون ظرفا مستقرا مفعولا مطلقا مجازا  
 ليدخل قوله في المرفوع ان الضمير المرفوع ظرف ليدخل ان مفعولا فيه له وانما

وانما يتصل الدخول في مع ان الاصل في الدخول ان يتصل به في اشارة  
 الى ان الدخول اذا اتصل به في خلاف الاصل يفيد الجزئية وبمعنى يفيد الكلية  
 فاحتمرر بالاستعمال في الدخول على سبيل الكلية ورعى المناسبة بينه فله وسهل  
 المصنف الدخول في فيما يأتي حيث قال وان كان المبتدأ بعد اما وجب  
 دخول الفاعل فيه قال بعض المفسرين قد لا يدخل ان الكاف على المصنف  
 في سعة الكلام عند الجمهور لكن احدهما اذا الكاف في المضاف الى المضاف اليه فله  
 في الضمير المرفوع خلافا للبعد فانه يجوز دخوله على المصوب المنفصل قال  
 الفاضل الجاني فانه اجازة ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشارة العرب  
 وقال بعض الافاضل قد لا يدخل ان الكاف على المصنف بل يدخل على المظهر  
 عن الجمهور فلا يقال انه استغنى عنه بمثل وعنه الا يدخل في السعة على قلة  
 في الضمير المرفوع ان على الضمير المرفوع قد ما انا كانت وقد يكون ان الكاف  
 هما بمعنى المثل ان يكون الكاف حرفا كثيرا وقد يكونان معا بمعنى المثل  
 ودليل حرفية وقد علم صلة في قوله جازي الذي كزير منه مثل الذي  
 في الدلالة على احتمال عدم الدلالة كزير شائع ويتبع اسميها اذا اجترت كما في قوله  
 يصحكن عن كالبير المنهم واذا ارتفعت كما في قوله اتشهدون ولن ينهي ذوق  
 كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل وسيبويه لا يحكم باسميها الا عند الضرورة  
 واما الاخفش فيجوز اسميها بلا ضرورة وتبعه الجزولي كذا في الرضى قال صاحب  
 اليهودي والاسمية بمعنى المثل لا تقع عند سيبويه والمحققين الا في الضرورة  
 نحو يضحكن عن كالبير المنهم ووسمها الكثيرون منهم الاخفش الفارابي في يجوز  
 في زيد كالاسد كون الكاف مرفوعا المحل على الجزئية والمجوز الاسد بالاضافة وقال  
 صاحب المنع واما الكاف الاسمية الجارة فمرادف لمثل ولا تقع كذلك عند سيبويه  
 والمحققين الا في الضرورة وقال الفاضل الجاني وقد يكون الكاف هما بمعنى المثل  
 نحو يضحكن عن كالبير المنهم من اسنان مثل البير الذائب للطائفة انهم فالكاف  
 بمعنى مثل بغيره دخول حرف الجر لا يدخل على مثله والمصراع الاول قوله  
 ثلاث بيض كفتاج جم قدله بيض جمع بيضا و صفة مخذوف من وبيض قوله فتاج  
 بكسر الفون جمع نجي ومضى بقوله قوله جم بضم الجيم جمع جماء ومضى اليه لاقن لها  
 والمنهم الذائب وقوله ثلاث مبتدأ خبره يضحكن عن اسنان مثل البير الذائب في الرقة  
 والظافة كذا قاله امام ابيوب الانصاري في حاشية الجاني وقال السيلوني في حاشية

الذي في قوله جازي الذي كزير منه مثل الذي  
 في قوله جازي الذي كزير منه مثل الذي  
 في قوله جازي الذي كزير منه مثل الذي  
 في قوله جازي الذي كزير منه مثل الذي



قوله قد يصح عن كالبهذه المنهم وقوله بيض ثلاث كنجاج هم بيض صفة محذوف في البيت  
 جمع بيضاء والمراد بالنجاج ههنا بقرات الوحش وكثيرا ما يشبه بها النساء في العيون  
 والاعناق والجم جمع جماء وهي التي لا قرن لها قوله للطائفة متعلق بمثل انتهى قال بعض  
 قوله ويكون لهما بيض المثل لقول الشاعر وهو النجاج بيض وفاق كنجاج هم يصح  
 عن كالبهذه المنهم الاستشهاد في البيت ان الكاف يكون لهما بيض مثل بيض مبتدأ  
 او خبر مبتدأ محذوف وفاق صفة الكاف حرف جر نجاج هم كلام اصناف مجرورها  
 والجار مع المجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ او صفة بيض كنجاج فعل وفاعل  
 عن كالبهذه المنهم متعلق ببيض كنجاج وهو صفة محذوف تقديره اشنان  
 مثل البرد ومجمل يصح خبر مبتدأ (و حال من المتكلم في الجار والمجرور كذا)  
 في العيني شرح ابيات المفضل قوله ولقد استعملت بقوله لم يسر ابداء ولا اجل  
 انه يكون لهما لم يسر ابداء بخلاف في خانه يدخل على المظهر كما يدخل على المظهر ولا يكون  
 لهما بل يكون حرفا دائما والثامن منها الكاف ذكرها باسمها لوجوده قوله في  
 ان الكاف اشارة الى ان قوله للتشبيه ظرف مستقر مرفوع محلا خبر مبتدأ محذوف  
 او كائنه للتشبيه وهو في اللغة الدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى فالامر الاول  
 هو المشبه والثاني هو المشبه به والمفعول وجا لثبوت في اصطلاح علماء البيان هو  
 هو الدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى بحيث لا يكون في وجه الاستشارة الحقيقية  
 ولا على وجه الاستشارة بالكناية ولا على وجه التجريد مثال الاول رأيت اسد الحمير  
 ومثال الثاني انشبت النية اظفارها ومثال الثالث لغيت بزيت اسدا  
 واعا قدنا الاستشارة بالحقيقية والكناية لان الاستشارة الحقيقية كائنات  
 الاظفار للنية في المثال المذكور ليس فيه شيء من الدلالة على مشاركة امر لاخر  
 على رأي البعض اذ المراد بالاظفار معناها الحقيقي وتفصيل هذا البحث مذكور  
 في كتب البيان فليطلب ثم كذا قاله قره يحيى في شرح عوامل العتيق نحو زيد  
 كالاسد او زيد مشبه بالاسد في الشجاعة قد مر ان قدم المصنف الكاف على  
 ان على لفظه متعلق بقديم لسانه ان الكاف على للمقدم قوله ولان  
 عطف على لسانه وعلى ثنية للمقدم بواسطة العطف لا يدخل على المظهر  
 اصلا فلا يقال حناه كما يقال اليه لانه لو دخل على المظهر لالتبس الضمير المجرور  
 بالمضغوب لجواز وقوعها بعد حته خلافا لمراد فانه يجوز دخوله على المظهر مستدلا  
 بما وقع في بعض اسفار العرب على سبيل النذرة وهو قوله فلا والله للبيبي اناس

فنه حنك بالابن زيد والجهر يحكمون شذوذه فلا يحق زونه قياسا قال  
 الشيخ انض اذا كان مع عاطفة جاز دخولها على المظهر نحو جاءني القدم  
 حته انت ورايت القدم حته اياك ومررت بالقدم حته ابني والقاسم منها  
 حته ذكره على سبيل الحكاية لما من غير مرة قوله فقد ار لفظه حته كائن للفاية  
 ان لانتها مع لانتها الفاي مكانية او زمانية ومثاله في المكان نحو  
 اكلت السمكة حته رأسها بالجر ومثاله في الزمان عند غمت البارحة حته الصباح  
 بالجر واعا يجز في الغالب اخر حته رأسها او متصل بأخر حته الصباح  
 قال صاحب اللباب حته لانتها مكانية او زمانية ومثاله في المكان  
 نحو اكلت السمكة حته رأسها ومثاله في الزمان عند غمت البارحة حته الصباح  
 واعا يجز حته الخ واعلم ان الاكثر في حته تجويز كون ما بعده حته مقبلا  
 بأخر اجزاء ما قبلها عند غمت البارحة حته الصباح كما يكون جزا منه نحو اكلت السمكة  
 حته رأسها بالجر قال الاستاذ قوله حته للفاية ان للدلالة على ان ما بعده  
 غاية ونهاية لما قبله سواء كان جزا منه او غير جزا وقال صاحب المراتب قوله  
 حته للفاية ان للدلالة على ان ما بعده غاية لما قبلها سواء كان جزا منه او لا  
 والاول نحو اكلت السمكة حته رأسها والثاني حته مطلع النجم اعا عند الاطلاق  
 ولاكثر ان ما بعدها داخل فيما قبلها وقال صاحب الفتا ان مجرور حته اما ان يكون  
 آخر جزء من المع نحو اكلت السمكة حته رأسها او ما يلاقي آخر جزء عند غمت  
 البارحة حته الصباح بخلاف في خانه لا يجب ان يكون مجرورا كذلك ومن ثم  
 جاز غمت البارحة الى نصفها او ثلثها ولم يجز غمت البارحة حته نصفها او ثلثها  
 وان مجرورها داخل في حكم ما قبلها وان الى تدخل على المظهر والمضغوب جميعا عند  
 الى زيد واليه حته لا يدخل الا على المظهر فتكون عاطفة وبسته ما بعدها  
 بخلاف الى اما العاطفة فتجوز في القدم حته زيد بالرفع وكذا النصب  
 والجر نحو رأيت القدم حته زيد بالنصب ومررت بالقدم حته زيد بالجر  
 واما الابتدائية فتجوز كذلك ضربت النساء حته عنده فارجح او حته ضربت  
 عنده وقال سيد علي ان حته في حته ثلثة معان الاول للجر نحو اكلت السمكة  
 حته رأسها او للعطف نحو جاءني القدم حته زيد او الابتدائية نحو ضربت النساء

هذا الخبر في المتن



حجة عنه فارجع - فليقتدر كونه حرف جر ان المجرور اما ان ينتهي به المذكور  
 قبلها كالرأس في اكلت السمكة حجة رأسها فان الرأس ما ينتهي به السمكة  
 لانه الجزء الاخير منها او ينتهي المذكور قبل حجة عند ذلك المجرور نحوفت الباحة  
 حجة الصباح فان الصباح شئ ينتهي الليلة عنده لانه ليس يجر منها لان الصباح  
 من اجزاء النهار بل ملاقى بها وقال صاحب المشكاة وحجة في معنى الى في كونها  
 لانتهاء الا ان مجرور حجة اما شئ ينتهي المذكور قبلها به نحو اكلت السمكة  
 حجة رأسها فان رأس السمكة شئ ينتهي السمكة به اذا اكل من جانب الذنب  
 او شئ ينتهي المذكور قبلها عنده نحوفت الباحة حجة الصباح فالرأس ينتهي  
 السمكة لان الرأس جزءها والصباح عنده ينتهي الليلة لان الصباح ليس  
 جزء من الليلة بل مقارن لآخر جزء منها ومن اجل ان حجة لانتهاء الغاية  
 لو قلت حجة نصفها او ثلثها لم يجر لان حجة في قولك حجة نصفها او ثلثها ليست  
 لانتهاء الغاية لان نصف الشئ او ثلثه لا يكون غاية لذلك الشئ وحق حجة  
 واللايق بها ان يدخل ما بعده حجة رأسها داخل في حكم ما قبلها فان ما بعده حجة وهو الرأس  
 في قولك اكلت السمكة حجة رأسها داخل في حكم ما قبلها وهو الاكل وقال  
 قره يحيى وحجة لانتهاء الغاية كالي الا ان مجرور حجة اما شئ ينتهي المذكور  
 قبلها به نحو اكلت السمكة او اكلت الواحدة حجة رأسها او انتهاء اكل  
 حجة رأسها او شئ ينتهي المذكور قبلها عنده نحوفت الباحة حجة الصباح  
 ولو قلت حجة الليلة حجة نصفها او ثلثها لم يجر ولو قلت حجة الباحة حجة نصفها  
 او ثلثها يجوز لان ذلك ليس بشرط في الحجة وان الحجة اختلفت في ان ما بعدها  
 هل يدخل فيما قبلها كاكل السمكة وكذا انهم الصباح في المثالين المذكورين  
 وكذا عند ابن الحاجب وجاز الله العلامة وعند اكثر النحاة لا يدخل هكذا  
 قال ابن جني وابد النظر الفارابي الا ان هذا الاختلاف لا يستقيم مطلقا بل الوجه  
 ان يقال ان كانه المذكور بعدها بعضا مما قبلها يدخل كالرأس مثلا وحق هذا  
 اشارة في كلام المبرد في المقصد وفي كلام ابن التزات في الفصول وقال  
 صاحب فتح الابرار قوله وحجة للغاية ان يكون مجرور غاية لحكم ما قبله مع انه  
 لا يتجاوز حجة اكلت السمكة حجة رأسها فالرأس ما كمل وينتهي عنده ولا يصل  
 نحوفت الباحة حجة الصباح فالندم ينتهي عند الصباح ولا يصل اليه ولا يصل فيه

والاصل فيه ان مدخوله اما حجة اخير ما قبلها او شئ يملأ الجزء الاخير  
 ففي الاول يدخل المجرور بها في حكم ما قبلها وفي الثاني لا هذا هو الحق وقال  
 عبد القاهر ومن تبعه يدخل مطلقا وعند اكثر لا يدخل مطلقا فلا يجوز  
 كونه مدخولا للجزء الوسط بخلاف الى فان المجرور به يجوز ان يكون جزءا  
 وغيره والجزء ان يكون الوسط وغيره وفيها لا يدخل المجرور في حكم ما قبلها  
 الا بالقرينة وقال صاحب المصباح وحجة في معنى الى ان مجرور حجة اما شئ  
 ينتهي المذكور قبلها به او عنده انتهى وهذا معنى قولهم ان مجرور حجة اما ان يكون  
 آخر جزء من الشئ او ما يملأ آخر جزء منه وقال صاحب اللباب والليكن مجرورا  
 الا آخر جزء مما قبلها او ما يملأ آخر جزء منه او مما قبلها قال بعض المحققين  
 قوله نحو اكلت السمكة او اكلت الواحدة حجة رأسها بالجد مثال لما كان  
 ما بعده آخر جزء مما قبله فان الرأس آخر جزء من السمكة اذا اكل من جانب الذنب  
 ومثال لما كان ما بعده يدخل فيما قبله فان ما بعده حجة وهو الرأس في مسألة السمكة  
 داخل فيما قبله وهو الاكل فيها كذا في المفتاح ومثال لما كان ما بعده يدخل  
 في حكم ما قبله فان ما بعده حجة وهو الرأس في مسألة السمكة داخل في حكم ما قبله  
 وهو الاكل كذا في المشكاة ومثال لما كان المذكور بعده بعضا مما قبله  
 او مثال لما ينتهي المذكور قبله بمجرور فان الرأس في مسألة السمكة غايتهما به  
 السمكة لانه الجزء الاخير منها وقد جازت في مسألة السمكة الوجه الثلاثة  
 الجري كونه جازا والصبح حجة عارفا والرفع حجة كونه ابتدائيا والجر حجة وفي  
 ان حجة رأسها ما كمل ونحوفت الباحة حجة الصباح حجة الصباح بالجر مثال  
 لما كان ما بعده ملاقيا لآخر جزء مما قبله وليس آخر فان الصباح ليس آخر جزء  
 من الباحة بل ملاقى لآخر جزء منها وانما يدخل اذا كان المذكور بعده بعضا مما قبله  
 كالرأس مثلا او مثال لما لم يكن ما بعده داخل في حكم ما قبله فان ما بعده حجة وهو الصباح  
 في مسألة الباحة لا يدخل في حكم ما قبله وهو النيم او مثال لما لم يكن المذكور  
 بعده بعضا مما قبله او مثال لما ينتهي المذكور قبله عنده مجرور وقال الآخر قوله نحو اكلت  
 السمكة حجة رأسها مثال لما كان ما بعده داخل فيما قبله اذا الرأس ما كمل او مثال  
 لما كان مجرور آخر جزء مما قبله او مثال لما ينتهي المذكور قبله بمجرور ونحوفت الباحة



حتى الصباح مثال لما كان ما بعده لم يدخل فيما قبله اذ الصباح ليس بما تقدم ان  
ليس بمقدور للتقدم فتقدم بعض الاشياء به لا يضر او مثال لما لم يكن مجرور  
آخر جزء مما قبله او مثال لما ينتهي المذكور قبله عند مجروره فان الصباح ينتهي  
بنتهي البارحة عند لا لانه ليس بحرف منها لان الصباح من اجزاء النهار بل الملاق  
بها لكن جعل بعض الافاضل هذين المثالين مما يدخل ما بعده فيما قبله حيث قال  
ان ما بعده حتى يدخل فيما قبله كاكل الرأس وكذا نيم الصباح في المثالين المذكورين  
في في عدم الكفاية بمثال واحد اشارة الى تعدد مثاله وقوله لكنه ان لفظ حتى  
متعلق بتقدم المعطر بعده قدم للحرف عاملا غير الكوة قوله اصليا في الجارية  
صفة عاملا قدم ان تقدم المصنف لفظ حتى على لفظ رب فان رب ليس بعامل  
اصل بل عمله للمعنى الغير كما تقدم والفاء من هذا رب بضم الراء وقع الباء  
المشبهة في المشهور ذكره على سبيل الحكاية لما مر غير مرة فقد مر لفظ رب كائن  
للتقليل ولما احتمل كونه للتقليل لا للاحضار عنه ولا لانتفاء فتره بقوله ان لانتفاء  
التقليل ان كائن لانتفاء التقليل لا للاحضار عنه نحو رب رجل كريم لقبيته نحو مرفوع  
بانه خبر مبتدأ محذوف ان مثاله عند رب حرف جر رجل مجرور بها كريمة مجرور  
بانه صفة لرجل والجار مع المجرور يتعلق بلقبيته منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح  
للقبيته لكن اخر لقبيته الذي هو المتعلق بفتح اللام لان لرب صدر الكلام يستعمل  
رب قليلا للتقليل ويستعمل غالبا يستعمل زمانا غالبا او احتمالا غالبا فيكون  
قوله غالبا ظرفا او مفعولا مطلقا ليستعمل للتكثير واللام بمعنى في متعلق يستعمل  
والتكثير مجرور به لفظا ومنصوبا محلا ظرفا متعلقه لان معنى التكثير مفعول لا باع  
ان ويستعمل غالبا في معنى التكثير هذا المعنى وان كان مجازيا الا انه صار بالشعور  
كالحقيقة العرفية قال الشيخ مصطفي وهذا التقليل اصله ثم يستعمل في معنى التكثير  
كالحقيقة في التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وقال الفاضل الجاني وهذا الذي ذكر  
من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج  
الى القرينة انتهى قال امام الايوب وانما قال كالحقيقة وكالمجاز ولم يقل حقيقة  
ومجاز لعدم الاطلاع على معناها الحقيقي ولكن الاستعمال الاول مشبه بالحقيقة في عدم  
الاحتياج الى القرينة والثالث مشبه بالمجاز في الاحتياج اليها كما في مقام المدح ان  
في موضع المدح وعدة الآثار ان المتأخر الذي لا يناسب معنى التقليل اصلا نحو قول الشاعر

نحو قول الشاعر وهذا امر القيس ألا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما  
يوم بدارة جلجل ألا بفتح الهمزة وتخفيف اللام للتنبيه ورب للتكثير وصالح  
صفة يوم والتقدير الارب يوم صالح لك منهن وللأستحسان لئلا يجنس  
وسمى بفتح مثل يقال على سبيل المثال في محل نصب على انه لهم لا وما ايتا موصولة  
او موصوفة او زائدة ويوم بالجر على زيادة ما وواضحة من اليها وعلى انه بدل  
من ما روي فيه الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ويجوز شرطها في الضرورة  
على الموصولية او صفة من على الموصولية او والنصب على الاستثناء لان الاستحسان  
بمعناه الا وهو اخرج الشيء عن حكمه دل فيه ولا سيما هذا المعنى حاصل فيه  
لانك اذا قلت اكرم من القدم لا سيما زيدا فقد اخرجت زيدا من جملة من اكرم بانه اكرم  
او على اوصاف ما اثبت لهم اذ المعنى اكرموني وزيد وان اشار له فيه او منع اكرام  
عظيم ليس فيهم فيكون مستثنى غير بزيادتها ودخول الواو عليه لا ينافي كونه  
معنى الا لان معنى الاستحسان خصوصا فكأنه قال وخصوصا هذا اليوم ان واختص  
هذا اليوم من بين سائر الايام خصوصا لكثرة البغى في الطيب فانه في الاشكال ان  
احدهما بان المراد يفضل هذا اليوم على سائر الايام الصالحة والاستثناء يدفع  
فيكون في خلاف المقصود وبما يرد الواو في قوله ودارة جلجل اسم مفعول مخاطب  
فيكون في انك قلت مع اولئك النساء ولكن لا مثل  
امر القيس فنه فيقول كم يوم طيب لك كنت مع اولئك النساء ولكن لا مثل  
اليوم الذي كنت معها فيه بهذا الموضع مع كان عيشك معهن اطيب واكثر منه  
في غيره فنه ايدل على ان رب للتكثير لانه في كسرة الايام الصالحة المشتملة على فضائل  
وخصائص كثيرة تحصل من اولئك النساء الحسنة الناعمة المتقنة الكريمة الحسنة  
كذلك حاشية الفقه على المصباح قال الاستاذ قدله كلمة مقام المدح وعدد الآثار مثاله  
نحو قول الشاعر وهذا امر القيس الارب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جلجل  
الابنية الهمزة والتخفيف للتنبيه ورب للتكثير وصالح صفة يوم والتقدير الارب يوم صالح  
لك منهن والاول للجمال ولاننى الجنس وسى بمعنى المثل لهما مضاف الى المستثنى وهو  
هذا يوم فحينئذ ما زائدة او الى ما وهي نكرة غير موصوفة وما بعده بدل منها وعلى كلا  
التقديرين خبر محذوف وبدارة جلجل ظرف مستقر مجرور المحل صفة يوم ودارة جلجل اسم مفعول  
خاطب امر القيس فنه وقال الآخر مع البيت الارب يوم طيب صالح في مباشرة  
هذه السنة لكن لا مثل يوم معنى معهن في هذا الموضع فانه كان اطيب له او معناه كم يوم  
صالح طيب لك كنت مع اولئك النساء ولكن لا مثل اليوم الذي كنت معهن بهذا الموضع



يعني كانه عيشة من هذه الموضع اطلب من سائر الايام ومقام القسم مثال  
محذوب تال او قارئ وهو اسم فاعل من المحذوف الواو حذف لامه للتفعل بلفظه  
اسم بخاصة هذه التال لان اللفظة تليها للمحذوف القراء فاعل يمين والجملة  
صفة لتال وفعل رب محذوف مؤخر اس رب تال بلفظه القراء لقيمة وانما ارتكبا  
محذوف فعله ولم يجعل قوله بلفظه فعله لان مجرور رب يلزم ان يكون موصوفاً على الوجه  
ولان فعله يلزم ان يكون ماضياً على ما هو المشهور وذلك المحذوف لدلالة القرينة  
الحالية عليه وهي كونه جواباً لسؤال تقدم ذكره كان قائلاً قال فعل من تال بلفظه  
القراء لقيمة فحذف هذا الفعل الخاص بهذا لقيمة بقرينة ما تقدم كان حذف الفعل  
الخاص في قسم الله هذا ابتدأت لدلالة القرينة الحالية وذلك لان التسمية لا تقع  
الا في ابتداء الكلام اس رب تال بلفظه القراء لقيمة وتلك اللفظة لعدم رعايتها  
بالقرينة والحروف وعدم تعظيمه ولتساويه لانه من الكهانة فتذكر وانصف وانما لم يذكر  
مثال التثنية الذي في مقام المحذوف لان التثنية شاذة في قسم الله المحذوف  
لفظ رب محذوف والقسم وقع لانه اس رب تال القسم لان الواو علة للتقديم بدل من الباء  
في والله لا فعلين وانما ابدل الواو منه اذ الجمعية والاصاق من واو واحد فانها  
يتقاربان معنى ولان كلاهما حرف شقوس قال قره يحيى وانما ابدل الواو من الباء  
لتقاربهما في المخرج لانها شقويان وفي المعنى لان معنى الجمع والاصاق متقاربان  
واعلم ان ذكر الواو مقام الباء محذوف الفعل فلا يجوز ان قسم والله لكثرة  
لغيره في القسم والتاء اس ولان التاء لانه معطوف على الواو بدل من الواو  
لما بينهما من التقارب في المخرج نحو جاء وتراث والاصل وجاء ووراث  
بمخالف رب فانه لا يبدل من شيء فيستحق التقديم وقوله لوجوب الخطا رتبة  
الفرع بتتابع الاضافة من حيث الاختصاص المحذوف قد علم المحذوف قوله عن رتبة الاصل متعلق  
بالخطا اس عن رتبة اصله والمراد بالفرع التثنية وبالاصل الباء قال الاستاذ  
قد علم لوجوب الخطا رتبة الفرع وهو التاء علة للتقديم المؤخر متعلق  
بقدم المؤخر قد علم عن رتبة الاصل وهو الباء متعلق بالخطا اس لوجوب  
الخطا رتبة الفرع عن رتبة الاصل اختصاص الواو اس واو القسم بالظاهر  
اس بالاسم الظاهر بان تكون داخله عليه لا على المحذوف فلا يقال ذلك لافعلين مثلاً بل يقال  
والله لا فعلين بخلاف الباء فانه يدخل عليها وذلك الظاهر سواء كان اللفظة او غيرها  
واختصاص التاء بلفظة الله بخلاف الاصل اذ لا اختصاص فيه بواحد منهما فحصل

فحصل الفرق بينهما عموماً وخصوصاً قال الفاضل الجاني وواو القسم تختص  
بالاسم الظاهر سواء كان الاسم انظماً من اسم الله او غيره والتاء تختص باسم الله  
والباء اسم منهما قوله ولذا استعلق بقوله لم يكسر ابداء ولا خطا رتبة واختصاصه  
بلفظة الله لم يكسر ابداء كما كسرت الباء واللام تبعاً لعلها ولم تكسر كاف التثنية  
لكونه نوحياً كما قال الاستاذ قوله ولذا لم يكسر ابداء ولا خطا رتبة واختصاصه  
بلفظة الله لم يدخل عليه الكسر بل فتح على الاصل في الموضع على حرف واحد  
وانما كسرت الباء موافقة لعلها كما تقدم فكان التاء لما اخطت رتبة واقتضت  
بلفظة الله دون غيرها كما عملها قليلاً ليس كالباء فكانها لم تعمل فتحت  
على الاصل لعدم تحقق علة الكسر الموجود في الباء فيها بناء على الاعتبار الذي  
قلنا وقال بعض المحققين قوله ولوجوب الخطا رتبة الفرع وهو الواو  
والتاء لان الواو فرع الباء والتاء فرع الواو فيكونان فرعاً للباء متعلقين  
باختصاص المؤخر عن رتبة الاصل وهو الباء اختصاص الواو بالظاهر بالاسم الظاهر  
والتاء بلفظة الله اس واختصاص التاء ببعض الظاهر وهو لفظه الله وتكون الاخر  
قوله ولوجوب الخطا رتبة الفرع وهو الواو والتاء اختصاص الواو بالظاهر اس  
بهم الظاهر والتاء بلفظة الله اس واختصاص التاء بلفظة الله قد علم ولذا لم يكسر ابداء  
اس ولوجوب الخطا رتبة الفرع عن رتبة الاصل لم يجعل كل واحد منهما مكسوراً  
ابداء بل يجعل مفتوحاً او لم يجعل التاء مكسوراً كما لم يجعل الواو مكسوراً او لم يكسر  
التاء كما لم يكسر الواو وقال صاحب منافع الاخيار قوله ولذا لم يكسر التاء التثنية  
وهي راجعة الى الواو والتاء اس ولوجوب الخطا رتبة الفرع عن رتبة الاصل  
لم يكسروا واو القسم وتاؤه ابداء قيد للنفي لا للمنفى فيكون سلباً كلياً  
لا رفع ايجاب كلي والحادى عشر منها واو القسم قد علم عن تائه لكونه اصلاً ولذوله  
على اسم الله وغيره بخلاف التاء لما عرفت والثاني عشر منها تائه اس تاء القسم قوله  
ولم يكسر باء الخ جواب سؤال مقدر كأنه قيل ان القسم ذكروا بباء القسم في مثل هذا  
المقام فلم لم يتبعهم المصنف فقال جواباً ولم يكسر باء اس بباء القسم قال الاستاذ  
قوله ولم يكسر باء الخ جواب سؤال مقدر كأنه قيل ان ابن الحبيب وغيره ذكر باء  
ولم يكسر المصنف باء تبعاً لهما فاجاب بقوله ولم يكسر باء لما عرفت متعلق لم يكسر



وعلة لعدم الذكر ان لا اجل ما عرفت انت قال البعض قوله لما عرفت متعلق بلم يذكر  
وجواب بتسليم عدم الذكر بناء على البيان الاول وما على البيان الثاني جواب  
بعد التسليم قوله من ان مقصوده ان مقصود المصنف في هذا الكتاب بيان ما عرفت  
بيان العامل لا بيان المعنى ان ليس مقصود المصنف بيان معنى العامل قوله  
وانه معطوف على مدخول من وبيان لقوله لما عرفت ان وما عرفت من انه انما القسم  
داخل في الالتصاق ان في باد الالتصاق قال الشيخ مصطفى في شرح عوامل الجديد  
ولم يذكر في القسم لدخوله في باد الالتصاق قال بعض الحاشية قوله وان عطف  
على مدخول من وبيان لما عرفت ان ومن ان القسم داخل في الالتصاق قد مرها ان  
ان قدم المصنف واوا القسم وتاؤه على حاشا ان على لفظ حاشا لانه ان  
لفظ حاشا علة للتقديم ومتعلق بتقديم قد يخرج عن الجارية ان لانه لا يخرج عن الجارية  
كثيرا وقد يخرج عن الجارية ان على كونه حرف جر بخلافها ان واوا القسم وتاؤه  
لانها لا يخرج عن الجارية والى الجارية عند سيبويه ويقوى حرفية نحو حاشا  
بلا نون الوقاية ولو كان فعلا لم يخرج ذلك الا بالحق النون لانه لا يقال رمى بل يقال  
رماني فكان يلزم ان يقال حاشا في وعدم صحة دخوله ما المصدرية عليها مثل ما عدا  
وما خلا وعند المبرد تكون تارة فعلا متديا وتارة تكون حرف جر ويؤيد فعليتها  
بجى اللام بعدها نحو حاشا لله قال صاحب الاقناع واختلف في كونها حرف جر  
وعند سيبويه انها حرف جر ويدل على ذلك قوله حاشا ابى ثوبان ان لا ضنفا على الملح  
والشتم وعند المبرد انها فعل ماض بمعنى جانب نحو جاءني القوم حاشا زيد ان  
جانب مجيئهم زيد وقال قره يحيى وهي حرف جر عند سيبويه وهو الاصح وفعل ماض  
بمعنى جانب عند المبرد نحو جاءني القوم حاشا زيد ان جانب مجيئهم او الجاني منهم  
او بعض منهم زيد وقال ملا طبع في شرح المعنى حاشا على ثلثة اوجه احدها ان تكون  
فعلا متديا متصرفا تقول حاشيت بمعنى استثنيت فيه الثاني ان تكون تنزيهية  
نحو حاشا لله ما علمنا عليه من سوء وهي التي يراد بها معنى التنزيه وحده والا  
ففي الموجهين الآخرين معنى التنزيه ايضا قال نجم الاثمة واذا اتصل حاشا في التنزيه  
وفي غير فمعناه تنزيه الامم الذي بعده من سوء ذكره في غير اوفيه فلا يستثنى به الا  
في هذا المعنى الثالث ان تكون للاستثناء وذلك حيث يتعلق الاستثناء بما فيه  
تنزيه

تنزيه لما عرفت من ان التنزيه معنى لا يفارقها فذهب سيبويه واكثر البصريين  
انها حرف دائما بمنزلة الا لكنها تجر المستثنى وتنصبه وما ذاك الا ان سيبويه  
انما حفظ فيها الجر دون النصب وذهب الجرمي والمأزني والمبرد والافطس  
وابوزيد والفرأ وابو عمرو الثيباني الى انها تتصل كثيرا بحرف جر او قليلا  
فعلا متديا جامدا لتضمنه معنى الا فينتصب المستثنى بعدها وقال السبكوت  
في حاشية الجامي واذا اتصل حاشا في الاستثناء وفي غير فمعناه تنزيه الامم الذي  
بعده من سوء ذكره في غير اوفيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى كذا في الرافعي انتهى  
قال وحسين زاده في شرح المعنى وربما اراد تنزيه شخص من سوء فينتدون  
بتنزيه الله سبحانه من سوء ثم يبرون ما ارادوا تنزيهه عن معنى ان الله منزّه  
عن ان لا يظهر ذلك الشخص عما يصح ويصيبه فيكون اكده وبلغ قال الله تعالى  
قلن حاشا لله ما علمنا من سوء وقال شافع ميزان الادب وحاشا للتنزيه  
مجرورها عن مكرهه ذكر قبلها نحو اساء القوم حاشا زيد فهي ليست  
لمطلق الاستثناء وكثيرا ما يبدأ بتنزيه الله تعالى ثم يذكر من اراد تنزيهه على معنى  
ان الله تعالى منزّه عن ان لا ينزهه من اراد تنزيهه فيكون ابلغ نحو قلن حاشا لله  
ما علمنا عليه من سوء وقال صاحب الشكاة وحاشا موضوعا للتنزيه ان  
للحكم بالطهارة عن البقع نحو اساء القوم حاشا زيد بمعنى ان زيدا منزّه عن الاساءة  
ما بين القوم انتهى وقال في الكشاف حاشا كلمة تفيد معنى التنزيه في باب الاستثناء  
تقول اساء الله حاشا زيد وهي صروف من هروفي الجر فوضعت موضع التنزيه  
والبرائة فمعنى حاشا الله برأه الله وتنزيه الله انتهى وفي الاستثناء والظاهر  
وحاشا يكون حرف استثناء ولهما مصدران بمعنى التنزيه نحو حاشا الله ولهذا  
قرئ تنويه وفعلا ماضيا بمعنى استثنى يقال حاشا يحيى وفي شرح المعنى  
انما تكون حرف جر في الاستثناء وهو ان لفظ حاشا كائن للاستثناء ان كان  
لاستثناء ما من الامم الواقع قبله ان قبل حاشا قال الفاضل الجامي وحاشا  
لاستثناء ما بعده عما قبلها فاذا جررت بها ما بعده تكون حرفا جارا وبهذا  
الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد واذا نصبت بها تكون فعلا  
وكذا عدا وخلا وقال في زاده اعلم ان الاستثناء يمنع دخول المستثنى في حكم الورد  
على المستثنى منه فيكون حاصل الاستثناء رفعه للايجاب الكلي لان الاستثناء ايجاب  
بعد النفي ونفي بعد الاثبات وقال بعض الشراح ونحو في اللغة الحرف سمي بالاستثناء



مصروفاً عن الحكم الاول وفي الاصطلاح اخراج الشيء من الشيء لولا الاخراج  
 لوجب دخوله فيه وهذا يتناول المتصل حقيقة وحكي ويتناول المنفصل  
 حكماً فقط ومعناه ان معنى حاشا تنزيه المستثنى ان تبعيد المستثنى  
 الذي هو مجروده عما ان من الفعل الذي نسب فعل ما في مجهول ونائبه المستر  
 راجع الى ما الى المستثنى من الذي ذكر قبله قال الاستاذ ومعناه ان معنى  
 حاشا تنزيه المستثنى ان تنزيه المستثنى عما ان من حكم نسب الى المستثنى من  
 وقال الاخر ومعناه ان معنى لفظ حاشا تنزيه المستثنى ان تطهير المستثنى  
 عما ان من مكرهه ووقع نسب الى المستثنى من سواء كان النسبة اليه  
 اسنادية نحو ضرب القوم عمر حاشا زيد بالجر والمفعول ان هو ان زيد  
 منزه ان مطر عن ضرب عمر مضاف الى مفعوله قال البعض قوله ان هو منزه عن ضرب  
 الفرض منه بياض لمعنى الاستثناء هنا او ايقاعية نحو ضرب القوم حاشا زيد  
 ان منزه من ان يكون مطروباً وهو ان لفظ حاشا فعل اصطلاح جامد لتضمنه  
 معنى الا في الاقل ان في اقل الاستعمال عند اكثر النحويين ان هو حرف جر في الاكثر  
 وهو فعل في الاقل قال البعض قوله وهو فعل في الاقل ان في الاستعمال الاقل  
 كما يشير الى ان المستثنى بقدومه وهو محقق بعد غير وسواء وحاشا في الاكثر  
 قال البعض قوله كما يشير الى المستثنى اليه المصنف في بحث الاستثناء بقوله والمستثنى  
 مجرور به حاشا في الاكثر وقال الاستاذ قوله كما يشير الى المستثنى اليه  
 ان الى كونه فعلاً في الاقل في بحث المستثنى غير ان عدم ذكره صريحاً قدّمه ان قلم لم يص  
 لفظ حاشا على انه منزه متعلق بقدومه او بالفتحة على قوله لانه ان حاشا متعلق بقدومه  
 وعلته للتقديم وان بكسر الهمزة وسكون الفون للوصلية شاركتها ان ولو شاركت حاشا  
 بحد ومنه في الخروج ان في خروج عن كونه جاراً او عن كونه حرف جر لكنه ان الا ان  
 لا يخرج عن العالمية ان عن كونه عاملاً بخلافهما ان من ومنه في انما يخرج جان عن العالمية  
 ويكيدان جميعاً مع اول المدة او جميعها فيكون كل منهما مبتدأ او ما بعده حاشا قال البعض  
 قوله بخلافهما ان من ومنه في انما يخرج جان عن الجارية يخرج جان عن العالمية وقال  
 بعض النحويين بخلافهما ان من ومنه في سبي بقدومه وقد يكونان جميعاً مع اول المدة  
 او جميعها فثبت عدم المشاركة بينهما لانه انما يكون بينهما مشاركة في كونهما حاشا عن العالمية

لكنه لم يخرج عنها يرد عليه بان كلامها لا يخرج عن العالمية حين هو حرف الجر  
 واما الخروج بالاسمية والدخول في الفعلية فكلام آخر والوجه في تقديم  
 كثره هو انما القول بالوجودية والعدمية والمركبية والبسيطة فمذموم  
 كما لا يخفى على في الرابع عشر من حروف الجر من بضم الميم وسكون الهمزة  
 قال عبد الحكيم السيلوني في حاشيته من بضم الميم وقديماً على السكون  
 قيل هو مخفف من رجوعهم الى ضم الهمزة في هذا اليوم ولولا لكثرة وتصغيرهم  
 اياه على مثله وجهه على امثاله وفيه ان لم يثبت في احتمال الفصحى وانه يجوز به  
 ان يكون الضم للاتباع وقيل انه كلمة برأسها وهو الحق لان الاصل عدم النقص  
 وقال صاحب المنهج واصل من منه بدليل رجوعهم الى ضم الهمزة من عند ملاقاته اليه  
 نحو من اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسر ولان بعضهم يقول من زمن طويل فيضم  
 مع عدم الكس وقال ابن مالك على اصله لانه لا يتصرف في الحرف ولا شبهه  
 ويرة تخفيفهم اية وكان وكساً ورب وقطاً وقال المالك اذا كانت مذمومة  
 فاصلاً منه او حرفاً فهي اصل وقال الرضوي واما تحريك الهمزة في قوله اليوم  
 بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا بد ان اصله من جواز ان يكون للاتباع  
 ومنه ان من سواء كان بعد ساكن او لا لغة عنصرية فعل هذا يجوز ان يكون  
 اصله الضم فحذف فكما اصبحت الى التحريك للساكنين رد الى اصله انتهى  
 والله اعلم قال صاحب جنى الداني على حروف المعاني من لفظ مشترك يكون  
 لها وجهان هذا من ذهب الجمهور وذهب بعض النحويين الى انه اسم في كل موضع  
 واذا اخرج ما بعده فهو ظرف منصوب بالفعل قبله وردت بانه لو كان ظرفاً لجاز  
 ان يتفنع الفعل الواقع بعده عن العمل فيه باعماله في ضمير يعود اليه فكنت تقول  
 منكم سرت فيه كما تقول يوم الجمعة سرت فيه وان تعدت في الضمير قلت  
 سرت وامتناع العرب من التكلم بذلك دليل على انه حرف جر وقد هتدل في حرفية  
 بايصاله الفعل الى كم ومعنى نحو منكم سرت كما تقول من سرت وهذا الخلاف جار  
 في من الدنيا ومن ذهب الجمهور ان من مخدوف النون واصلها من ومنه قوله ذلك  
 باوجه الاول ان من اذا صغرت يقال فيها منيد برود النون والثاني ان من  
 يجوز فيها الضم والكسر عند ملاقاته ساكن مخدوف اليوم والضم انحراف وليس ذلك الا  
 لان اصلها من والثالث ان من غنم يصح ان من قبل متحرك باعتبار النون المخدوفة



لفظاً لانية وذهب ابن ملكون الى ان منه ليست مخدوفة من منه قال لان الحذف  
والشك في لا يكون في الحروف وروى الكسوبي تخفيفاً وادواتها وقال  
صاحب وصف المباني الصحيح انه اذا كان بها فهو مقتطع من منه واما اذا كان  
حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه قدمه ابن قدام المصنف لفظ منه على منه مع انهم ارا النجاة  
قالوا ان اصله من منه مخدوف تخفيفاً فصارت منه لان منه تخفيف منه  
بدليل تصغيره من منه قوله بعد التسمية للتصغير وقيد له والالف واللام عوض  
عن المضاف اليه وبه متعلق بالتسمية والتصغير راجع الى منه من بعد تسمية الشئ  
بمنه قال البعض قوله بعد التسمية به طرف للتصغير من بعد جعله محلاً بغيره  
عن الحرفية لان الحرف لا يصف وقال صاحب منافع الاخبار قوله بعد التسمية به  
اشارة الى ان الحروف لا تصغر مادامت حروفاً لان التصغير من خواص الاسم  
وقوله على منيد فمعلق بالتصغير ومنيد بضم الميم وفتح النون وسكون  
اياء وبجريك الدال مجرور به لفظاً ومنصوب محلاً منقول به غير صحيح للتصغير  
وبدليل جمعه من منه على امناذ لان كلامه التصغير واجمع يرد الاشياء الى اصولها  
وفي النهاية قالوا منصرف وفي هذا نظر اذ قالوا اصل منه منه ويلزم على قولهم  
ان يكون ان المخففة من اي واو آت حركات انتهى قلت الذي يظهر ان مرادهم ان مكانه  
اصلها منه كاختها فحذفت نونها وتركت اختها على اصلها الا تراهم قالوا ان اغلب  
على منه الاسمية والاعراب على منه الحرفية فلو كان منه فرع منه كما هو في هذا الحكم  
وعقيق هذا ما لا يخفى الذي وقيل مقتضى في الكتاب انهم قلوا بان كل ما كان  
اصل اذ الاصل هو ان لا يتحرك في الحروف وذكر المالك ان هذا كان محلاً فاصله منه  
وان كان حرفاً فهو اصل منه وقال في شرح المصباح وقول الحاصي به منه لوضعه وضع  
الحرف ثم جعل منه عليه ضعيف لان اصله منه في حذو منه بدليل يفتح اذا لقيت ساكن  
فحذفت الجمة رجوعاً الى اصله واذا كان اصله ثلاثياً لا يكون وضع الحرف ومنه  
اولى بالاسمية اذ الحذف والتصغير لا يلحق الحروف الا المضاعفة قوله لطفة تعليل  
للتقديم ومتعلق بتقديم والتصغير راجع الى منه اي لطفة منه لانه اقل حروفاً من منه  
قوله ولانه عطوف على لطفته وتعليل ثان للتقديم من ولان منه لغة عامة العرب  
بخلاف منه فانه من منه فخص لغة الحجازيين من المسويين الى الحجاز وهو

٢٠٨  
ومنه اللغة والحديث والجماعة وقراها والطائفة مع واديا ومعهود من قري مكة  
وخبر من قري المدينة وسكن الحجاز حجازاً لانه حجازيين التمامة والتي فبب  
لغة عامة العرب يستحق التقديم قوله على ما فعل فيه علوية ويجوز كونها بناءية  
وسريانية من ذكرنا هذا الكلام حال كونه مقارناً بالكلام الذي صح به من  
ذلك الكلام ومعه كون منه لغة عامة العرب بخلاف منه لاختصاصه بالحجازيين  
او معه قوله قدمه الى هذا الفاضل العصام في شرح الكافية في بحث الظنون المبينة  
او في بحث الظنون في المبنيات حيث قال قدمه على منه مع ان النجاة زعموا ان اصل  
منه خفف فصار منه بدليل تصغير بعد التسمية به على منيد وجمعه على امناذ  
لانه لغة عامة العرب بخلاف منه لاختصاصه بالحجازيين قوله على ان قولهم من  
النجاة علوية لقوله لانه لغة عامة العرب يقولون لغة لغير صيغة القول وهو ان اصل  
منه بدليل تصغير الخ غير متوق به من غير مقتضى عليه فبسبب عدم مقتضى هذا القول يستحق التقديم  
ولو شيق به لوجب تقديم منه على منه لان تقديم الاصل على الفرع اولى قال  
العصام قدمه على منه اما لانه لغة عامة العرب بخلاف منه لاختصاصه بالحجازيين  
واما لان قول النجاة غير متوق به قوله لما ارسل قال صاحب المفتح من  
لما قاله صاحب مني اللبيب وهو ابن هشام قوله انه بياض لما ارسل من ان قولهم  
منيد وامناذ غير منقول عن العرب قال الرضي قال صاحب المفتح قولهم منيد  
وامناذ غير منقول عن العرب انتهى قال صاحب منافع الاخبار قوله انه غير منقول  
بما ان تصغيره على منيد وجمعه على امناذ غير منقول عن العرب لان قولهم ان اصله  
منه غير منقول عن العرب لان هذا القول ليس من وضعهم حتى يستدل بعده  
انتهى قال الفاضل العصام ومنه نقول تغيير قول النجاة انه لو سمي بمنه ولم يكن اصله منه  
لشدة آخره لانه القاعدة في التسمية بشئ آخر غير المدة واذا صغر منه منه  
لقيل منه واذا جمع لقيل منه اذ قلنا قيل منه وامناذ رداً الى الاصل في التسمية ولا يخفى  
ان فيه تلوياً اذ لو ثبت انهم جعلوا عند التسمية به منه لكان ان اصله منه بلا حجة  
الى التثنية بتصغيره وجمعه ثم منه على السكون واذا لقي الساكن يفتح حرفه فيقال منه اليوم  
ولان ان نقول قدم منه منه فقال منه ومنه لما قال ان بناء منه لكونه على وضع الحرف  
ومنه محمول عليه ولو ثبت هذا ثبت انه ليس اصل منه منه والا كيف يكون اصلاً في البناء  
وسبقنا على منه انتهى وهذا المقام مما دل فيه اقدم اولى الافهام وفتحنا الله بتحقيقه  
بالنظر المنظم والخامس عشر منها منه بضم الميم والذال المعجمة وسكون النون



وصوله لفظ مستتر يكون حرف جر ويكون اسما كما تقدم في هذا المشهور انهما حرفا جر  
او انجر ما بعدهما وسما ان اذا ارتفع ما بعدهما وقيل هما اسمان مطلقا وعامة العرب  
على الجبر بها ان كان ما بعدهما حالا لا تحذف السبعة وان كان ماضيا والكلمة في  
فانرفع وقيل الجبر او منتهى الجبر وقيل الرفع واختلاف في منه فقال الفراء اصلها من ذو  
من الجارة وذو الطائفة وقال غيرهم اصلها من اذ من الجارة واذا النظر فيه  
وقال محمد بن سعد الفزلي اصلها من اذ من الجارة وكذا هم الاشارة كذا  
في الجني الذي قوله هي اس من ومنه اشارة الى ان قوله للابتداء اس لا ابتداء الفاية  
اس لتعيين ابتداء الفاية طرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف اس هي كائنان للابتداء  
والجملية الاسمية لا محل لها استينافية او اعتراضية كائنان للابتداء زمان الفعل اس لا ابتداء  
زمان فعلها الذي تعلقا به قوله حال كونها اس من ومنه اشارة الى ان قوله في الزمان  
طرف مستقر منصوب المحل حال من منه ومنه اس من صحتها المستكن في قوله للا ابتداء  
اس حال كونها كائنين في الزمان وقوله الماضى مجرور تقديره اصفة الزمان قال  
مصنف في شئ المصباح وكلاهما بمعنى واحد الا ان منه تخفيف منه وكل منهما اذا كان  
حرفا فمعناه معنى من لا فراق بينهما الا ان من لا ابتداء الفاية في الكلام وهذا لا ابتداء  
الفاية في الزمان انتهى فيكون كل منهما عدليا لمن قال صاحب معنى اللبيب  
حرفا جر بمعنى من ان كان الزمان ماضيا بان كان ظرفا معمولا لفعل ويكون معرفة  
ولا على وقت معلوم وبمعنى ان كان حاضرا ولا يكون الا معرفة - والحالة الثانية  
ان يليها اسم مرفوع وقال الاخر فان كان ما بعدهما مرفوعا فكل منهما مبتدأ  
ما بعده خبره وان كان ما بعدهما مجرورا فكل منهما مضاف الى ما بعده وما بعده مجرور  
على الاضافة - لكننا ذكر ههنا كلاما وجيزا وضبطا مفيدا وهذا ان لكل منهما بملاحظة  
ما بعدهما حالتان الاولى ان يكون ما بعدهما مجرورا واختلاف كلمة القوم في ثبوتها  
في هذه الحالة فقال بعضهم هما اسمان مضافان الى ما بعدهما وقد ذكرنا هذا القول  
انفا وقد نص بعض المحققين على ان كلا منهما في هذه الحالة حرف جر لكن فيه تفصيل  
وهو ان حرف الجر هذا بمعنى من ان كان الزمان ماضيا وبمعنى في ان كان الزمان  
حاضرا الحالة الثانية ان يكون ما بعدهما اسما مجرورا وقال الشيخ الرضي قلنا اذا انجر  
ما بعدهما فغيرها من ههنا ان الجهور على انهما حرفا جر وبعض النحويين على انهما اسمان  
واذا لم ينجر فلا خلاف في كونهما اسمين وقال احمد نازله قوله في الزمان الماضى  
اس حال كونها داخلين على اسم دل على زمان هو ماضى في الواقع قوله معنى اس يقصد

انه اس الثا ان اذا اريد يشير بلفظ اريد الى ان كون الزمان ماضيا موقوف  
على ارادة المتكلم بما بعدهما اس بعد ضولهما ومجرورها اس من ومنه قال البعض  
قوله ما اس بهم كانهما بعدهما اس من ومنه الزمان الماضى بان يكون زمانا ماضيا  
لم يبق منه جزء قوله فمناها اس من ومنه جواب اذا قال الاستاذ قوله فمناها  
جواب اذا واما المقدور على سبيل التبادل اس اما اذا اريد بما بعدهما الزمان  
فمناها وقال البعض قوله فمناها تفريع على الارادة ان مبتدأ زمان الفعل  
اس ان مبتدأ زمان فعلها الذي قبلها والذي تعلقا به قال الاخرى والمبتدأ  
بفتح الميم بمعنى الابتداء اس ان ابتداء زمان الفعل مثبتا او منفيا اس مثبتا كانه  
ذلك الفعل او منفيا او سواء كانه ذلك الفعل مثبتا او منفيا هو اس ذلك المبتدأ  
ذلك الزمان الماضى الذي اريد بما بعدهما قوله لا جميعه عطف على ان مبتدأ الخ  
والضمير راجع الى زمان الفعل اس ليس معناها جميع زمان الفعل كما اذا اريد  
بما بعدهما الزمان الحاضر كما اذا قلت انت سافرت انا من البلد منذ سنة كذا  
او اذا قلت ما رأيت اس فلانا منذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية  
ولفظ كذا كناية عن غير العدد لاعتداد العدد اس سنة وقع فيها الحرب مثلا  
او سنة وقع فيها القحط مثلا والحال لم تكن انت لانه بصيغة الخطاب في تلك  
السنة اس السنة الماضية فانه ان كان المراد بالسنة المذكورة السنة التي يصدر  
هذان الكلامان فيها يكون داخل في الزمان الحاضر فيكون للظرف المختصة  
بمعنى في واذا قلت بشرط ان تكون هذه السنة ماضية يكون من لا ابتداء كونه المعنى  
جواب اذا اس معنى سافرت من البلد منذ سنة كذا او ما رأيت منذ سنة كذا  
او معنى هذين المثالين او معنى هذين الكلامين او معنى هذين القولين قال البعض  
قوله يكون المعنى اس حين ما قلته من المثالين كونه معنى هذين المثالين مبتدأ خبر في  
كان هذه السنة اس ابتداء مسافرتي كان هذه السنة كما في المثال الاول او مبتدأ خبر في  
كان اس ذلك المبتدأ او كل واحد من هذين المبتدئين هذه السنة اس السنة الماضية  
قوله وامتد عطف على كان اس وامتد ذلك المبتدأ او كل واحد من هذين المبتدئين  
قال الاستاذ قوله وامتد اس زمان الفعل بقرينة ما بعده وهو لم يمتد زمان الفعل  
الى الآن اس الزمان التكلم او الى وقت القول او الى وقت التكلم والامتد في الترتيب  
او زامق قوله واما اذا اريد بما بعدهما اس مجرورها اس من ومنه معطوف على اما



اذا اريد لما عرفت ان عدل اما هذه مقدار الزمان الحاضر او زمان لم يمتد بتمام  
 وانت في بعض اجزائه ولو للتوصلية باعتبار البعض او ولو كان حضور الزمان  
 باعتبار بعض اجزائه او ولو كان الزمان حاضرا باعتبار بعض اجزائه وقوله بان بعض  
 او بعض اجزاء الزمان او بعض الزمان تقدير لما بعد لو واشارة الى ان كون الزمان  
 ماضيا لا يضر تلك الارادة قال البعض قوله بان معنى البعض بيان الطريق اعتبار البعض  
 فيكون الباء للظرف قوله فمناها جواب اذا او جواب اذا او اما على سبيل التبادل  
 ظرفية لفعليها / لمذكور قبلها / من مذوقه قال بعض الافاضل قال الله عز وجل  
 الكامل قوله ظرفية لفعليها الذي تعلق به من غير اعتبار معنى الابتداء مع التاوي  
 او لم يزدوا الفعل على الزمان الذي اراد بهما بعدتها ولم يزدوا هذا الزمان على ذلك  
 الفعل كذا قاله احمدنا زنى قال بعض المحققين قوله مع التاوي او بين زمان الفعل  
 وهذا الزمان بان يكون جميع زمان الفعل هذا الزمان بلا زيادة ولا نقصان  
 مثلا ان زمان عدم الرؤية في ماراية فدر شهرنا متا وبالشهر وفي ماراية  
 مذمنة كذا غير متا وبل زمان الفعل اوسع من السنة المعهودة لا مقداره  
 وقال الاخر قوله مع التاوي او بين الظرف والمظروف اوسع المطابقة  
 بين الظرف والمظروف جميعا مثلا ان عدم الرؤية في ماراية فدر شهرنا  
 متا وبالشهر وفي ماراية مذمنة كذا غير متا وبل الفعل اوسع من السنة  
 المعهودة لا مقداره ولا يدخلان على المستقبل لوصفهما للماضي والحال  
 الذي هو المعبر بالحاضر قال البعض وانما بين المصنف رحمه الله كون  
 مدخول مذ ومنذ ماضيا وبين الشارح رحمه الله كونه ماضيا ولم يفرقنا  
 لكون مدخولهما مستقبلا لعدم دخولهما على المستقبل لكون وصفهما  
 للماضى او الحال كذا استفيد من الهندس وهو بعض شراح الكافية  
 لابن الحاجي عليه رحمة البارك كما اذا قلت انت لانه على صيغة الخطاب  
 ماراية او فلانا فدر شهرنا او في شهرنا او ماراية مذنية مذنية  
 او في يومنا او الحال كذا انت لانه بصيغة الخطاب ايضا في ذلك الشهر  
 او في ذلك اليوم هذا مقابل لقوله ولم تكن في تلك السنة قوله يكون

يكون اليوم ار معنى هذا القول او معنى هذين القولين لانه وان كان  
 في الظاهر قول واحد لكنه في الحقيقة قولين جميع زمان عدم رؤيته  
 تلك اضافات هذه او جميع زمان عدم رؤيته وهو ضمير فصل قوله  
 جميع زمان عدم رؤيته مبتدأ خبره قوله هذا الشهر الذي انت فيه والجملة منصوبة المحل  
 خبر منصوب ليكون او جميع زمان عدم رؤيته هذه هذا اليوم قوله الحاضر ان  
 عندنا او ما كان المتكلم والمخاطب فيه صفة لجمع الشهر واليوم قوله  
 لانها او الشهر واليوم علمه لكون المعنى ذلك واشارة الى تحقيق معنى الظرفية  
 المحضة يعني ان الظرفية المحضة في المثالين انما تحقق اذا كان الزمانان  
 المذكوران او الشهر واليوم لم ينقضيا او لم يعضيا بعد ظرف من الظروف  
 المكانية لكن بتغيير هذا الزمان الحال بعلاقة الظرفية او الآن يعني في زمان  
 التكلم او بعد هذه الحالة قال البعض قوله لانها متعلق بمحذوف تقديره  
 انما يتحقق الظرفية لانها لم ينقضيا او لم يعضيا بعد او الآن قوله ولم يمتد  
 زمان الفعل عطف على لم ينقضيا الى ما ذكرنا ان الزمان الذي كان فيها  
 بعد الشهر واليوم فانها لم كانا كذا لم يصح ان يكونا مثالين للظرفية المحضة  
 قال لان المذكوران كلاهما او انهما مثالان للظرفية لكن هل يمكن  
 ان يجعل الاول مثلا للاول والثاني للثاني فحكم صاحب الدافية على الامتناع  
 حيث قال ولا يحتمل ان يكون المراد بالمثل الاول في الكتاب اجزاء الفايه  
 وبالمثل الثاني الظرفية لان العرب لا تزيد بهما اذا دخل على اللفظ المثال  
 على زمان انت فيه الا الظرفية انتهى واليه اشار الفاضل الجامي بقوله ويمكن  
 ان يجعل الاول مثلا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف  
 او ما رأيت مذ دخول شهرنا بان يجعل الابتداء من المدخول يعني لكون الشهر  
 غير زمان مبتدأ اول واخر يصح ان يكون دخوله ابتداء للزمان فيكون المراد  
 منه الزمان الماضى فلا يصح ان اذا لم ينقضيا ولم يمتد زمان الفعل فلا يصح  
 اعتبارهما او الشهر واليوم مبتدأ او لزمان الفعل والحاصل انه اذا كان  
 بعد مذ ومنذ الزمان الماضى يعني الابتداء الى الآن وان كان بعد هذا الوقت الحاضر  
 فلا يصح الابتداء فيرد جميع زمان الحاضر يكونان عرضيين كثيرا وقد يخرجان عن الجارية



ويكونان حينئذ قال بعض الافاضل قوله وقد يكونان حينئذ معطوفين مقدّر  
تقديره كثير انما يكونان حرفين وقد يكونان حينئذ او مستأنف من جواب سؤال مقدّر  
تقديره يفهم بقرينة البحث انها لا يكونان الا حرفين وهل يكونان حينئذ  
ام لا فاجاب بقوله وقد يكونان حينئذ بمعنى اول المدة اذا اراد بما بعدها  
الزمان الملاحظ كما في المثال الاول او بمعنى اول مدة زمان الفعل الذي  
قبلها او بمعنى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليها فيكون معنى ما رأيت  
عند سنة كذا اول زمان عدم رؤيته هذه السنة قال بعض المحققين قوله  
بمعنى اول المدة بان يراد بما بعدها الزمان الماضي وقال الآخر قوله بمعنى اول  
المدة على تقديره ان يراد بما بعدها الزمان الماضي او بمعنى جميعها ان جميع  
اذا اراد بما بعدها الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض كما في المثال الثاني  
او بمعنى جميع مدة زمان الفعل الذي قبلها او بمعنى جميع مدة زمان الفعل  
المتقدم عليها فيكون معنى ما رأيت قد شئنا او يومنا جميع اجزاء مدة  
زمان عدم رؤيته هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لا ازيد ولا نقص  
والفرق بين المدة والوقت والزمان مع تقارب معانيها ان المدة المطلقة  
اوسع من هذه الالفاظ من حيث انها عبارة عن امتداد حركة الفلك وانصافها  
من مبدئها الى منتهاها والزمان امر محدد يطلق على كل جزء من اجزاء المدة  
المطلقة والوقت عبارة عن الزمان الذي يقع فيها عمل من الاعمال الزمانية  
كقوله الشيخ زاده وقال دود افندي وقد يفرق بين الوقت والمدة والزمان  
بان المدة المطلقة امتداد حركة الفلك من مبدئها الى منتهاها والزمان مدة  
مستومة والوقت الزمان المفروض الامر وقال بعض المحققين قوله او جميعها بان يراد  
بما بعدها الزمان الحاضر وقال الاخر قوله او جميعها على تقديره ان يراد بما بعدها  
الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض قوله فيكون كل واحد منهما ار مذ ومنذ  
تفريع على قول المصنف وقد يكونان حينئذ مبتدأ قوله وبما بعدها عطف على كل منهما  
ان ويكون ما بعدها منذ ومنذ خبر هذا الجمهور البصريين في ان البياء ان بياء كونهما  
اسمين استطرادى ان تبقى لبياء كونهما حرفين قال البعض قوله ففقد البياء  
من قوله وقد يكونان حينئذ استطرادى ان تبقى انتهى والاستطراد هو ان يكون في

في صدره من الكلام فيسخ في اخره يناسبه خارج عما هو بسببه كذا قال  
دود افندي وقال السيلكون في قافية القصود ان الاستطراد ما لا يكون مقصودا  
ذكره ان فيلزم ذكره هنا لانه قصد بل بتبعية ذكر كونهما حرفين قد هما ان تقدم المص  
منه ومنذ على خلا وعد متعلق بقوله لان خروجيهما ار ومنذ ومنذ على التقديم ومتعلق  
بتقدم عن الجارية متعلق بالخروج الذي هو علم ان وجهها قوله اقل من عدم خروجيهما  
كما اشار اليه بقوله وقد يكونان حينئذ قال البعض قوله اقل من خروج خلا وعدا كون الخروج  
اقل مستفاد من كلمة قد ومن قوله الآية في مقابلة وهو الاكثر بخلاف عد او خلا فان خروجيهما  
عن الجارية اكثر كما قال المص في ما سياتي ويكونان فعلين وهو الاكثر قال البعض قوله  
بخلاف عد او خلا وانما لم يقل بخلافهما بارجاج الضمير اليهما لاحتمال الارجاج الى مذ ومنذ  
وارب دس عشر منها خلا قد ار تقدم المصنف فلفظ خلا على عدة لتقدم الحاء على التقديم  
ار لتقدم الحاء على العين في الهجاء اولى بالخروج فان الحاء من ادنى الخارج والعين  
من اوسطها فالترتيب من الادنى الى الاعلى اولى من عكسه كما سبق على بعض الادباء قال  
البعض قوله لتقدم الحاء على التقديم فخرج الحاء على حيز العين والسابع عشر منها عد قوله  
هنا ار خلا وعدا اشارة الى ان قوله للاستثناء ان كانا لا استثناء ما بعدها عما قبلها  
ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف ويكونان فعلين وهو ان كونهما فعلين  
الاكثر من كونهما حرفين فيجوز التفصيل ارجحى قام تفصيلهما في بحث المتن قد هما  
ار تقدم المصنف خلا وعدا على لولا ار على كلمة لولا قوله لان كونهما ار كلمة لولا على  
للتقديم حرف خبر المفعول وخبر ان وقوله مختلف بفتح اللام هم مفعول من باب الاقتفال  
ار مختلف بين سيبويه ولا خفت فيه ربح كون لولا حرف جر قوله مع قلنا ان كلمة لولا  
قيد للتقديم في الاستعمال ربح قلنا في الاستعمال بالنسبة اليهما والثامن عشر منها لولا قوله  
على ان كلمة لولا اشارة بتقديره الى ان قوله لا امتناع شيء ظرف مستقر خبر مبتدأ محذوف  
ار كاشفة للدلالة بامتناع شيء وهو جوابها لوجود غيره ار غير ذلك الشيء وهذا المبتدأ للواقع  
بعدها وحاصل معناها ارتباط الجملة على معنى ان الثانية امتنع مضمونها يحصل مضمون الجملة  
الاول كذا قال السيد عبد الله قال امام الايدى قوله لوجود متعلق بالامتناع ان يكون الشيء  
ممتنعا لوجود غيره ار غير ذلك الشيء يعني ان نظريتنا شئنا اجمعا متنع والاخر موجود وكان  
وجود ذلك الموجود على امتناع الممتنع نحو لولا ان لهذا زيد قدم هلال زيد وامتناع  
لوجوده لولا حرف جر فانها ار لان كلمة لولا لا يجوز على صفة المجهول ان يقع الجربها  
ار كلمة لولا قال صاحب منافع الاخبار قوله فانها يجوز بها اشارة الى ان المجرور الظرفية  
ومتعلق بالفعل المقدّر بقرينة عدّها من الحروف الجارية وان الجملة المقدّرة مبرورة في نفسها



من الحكم المستفاد من العدد المذكور وهو لولا حرف جر فانها تجري بها اذا اتصل قال  
 امام الايوب وهو متعلق وتلقى للمفهوم مما سبق وهو انه لما حكم بان لولا حرف جر فم  
 منه انها تجري ولما لم يكن جره على اطلاقه بل بشرطه اراد ان يفيد عمل الجربانه انما  
 اذا اتصل بها اربكامة لولا ضمير مطلقا رسوا كأنه غايها او غايها او متكلما كما يشار  
 اليه بتكثير الضمير واما مع المظهر فهي حرف الابداء فيكون ذلك المظهر مرفوعا  
 على انه مبتدأ وجزه يكون مخذوقا وجوبا فاذا قلت لولا زيد لهلك عمرو فزيد مبتدأ  
 وجزه موجود مخذوق الجبر وقام لهلك مقامه فلا جرف فيه واما مع المظهر فهي حرف الجبر  
 لانه لا مجال للمحل الضمير على كونه منصوبا لانه لا نا صبه فتعين جرو ربه كما ارسل  
 الا فقال الذي ورد في بعض اللغات وهو غير الاكثر وانما قال في بعض اللغات لان الشاع  
 الكثير ان يقع بعدها صيغة ضمير منفصل نحو لولا انت لولا هو بتمامها لكون ما بعدها  
 مبتدأ والاصل فيه الرفع والافتصال مخذوقه تعالى لولا انتم لكانا مسلمين وقد جاء  
 بعدها صيغة ضمير مجرور متصل على خلاف المشهور نحو لولا لولا لولا ولولا بتمامها  
 فذهب سيبويه الى لولا في ذلك الاستعمال معترضا بانه وحالة ارجارة للضمير وقل  
 ابو الحسن الاخفش انها غير معترضة بها لان تغير الشيء عن باب به قليل ولكن الضمير مرفوع  
 بطريق استقارة ضمير المجرور مكانه المرفوع كما عكسوا في قولهم ما انا كانت لقولهم  
 في عيسى وعيسى ورد هذا التأويل بان نيا به ضمير عن ضمير يخالفه في الاعراب انما ثبت  
 في الكلام اذا كان منفصلا واما في المتصل فانما جاءت بثلاثة شروط كون المنسوب عنه  
 منفصلا وتوافقهما في الاعراب وكون ذلك في الضرورة كما في قول ثعلب انا يجاورنا الا  
 ناديا والاستشهاد انه جاء بعد الا بالضمير المتصل مكانه المنفصل للضرورة وحقه ان يقال  
 انا اياتي مكان اياتي ولا اكثر ان يقال لولا انا ولولا انت ولولا هو با تيان الضمير  
 المرفوع المنفصل بعدها فالظاهر بعد هاء في محل الرفع على الابداء مخذوق الجبر كما في قوله  
 تعالى لولا انتم لكانا مسلمين تقديره لولا انتم موجود لكانا مسلمين الآية كذا في شرح  
 قواعد الاعراب قال الشنقي في شرح مغني اللبيب واذا ولى لولا مضمرة تحت ان يكون  
 ضمير رفع لانه حال محل ظاهر مرفوع وان لا يكون الا ضمير منفصلا وسمع قبلا لولا  
 ولولا في لولا بالافتصال خلافا للمبرد في انكار سماعه قال الشلوبيني اتفق ائمة  
 البصريين والكوفيون على انهم يقولون لولا ولولا ولولا فانكار المبرد بذهابه  
 قال سيبويه والجمهور في تحت ذلك على جاز لا للضمير تحتية به دون الظاهر فلا تجزعه كما  
 اختصت تحت والكاف بالظاهر جرتاه دون الضمير قال سيبويه ولا يبعد ان يكون لبعض  
 مع بعضها حال ينفك لا ينكر ان تغير لولا الداخلة على الضمير حرفا مع انها مع غيره عاملة بل

بل حرف مبتدأ بعدها ولا يتعلق به عند سيبويه وان كان حرف جر قال الرضي  
 وفيه نظر فان الجار اذا لم يكن زائدا فلا بد من متعلق في قوله لولا ظاهرا ولا يصح  
 تقديره واعرب ابن النخعي فقال يمكن ان يتعلق لولا بفعل الجواب وينتبه على ذلك  
 معنى الامتناع وحمل المجرور بهارفع بالابداء والجبر مخذوف وقال السيرافي الجار  
 والمجرور اربكامة في محل الرفع بالابداء كما في مجمل زيدا قال الرضي وفيه نظر  
 لانه ذلك انما يكون اذا كان الجار زائدا واما اذا لم يكن زائدا فلا بد من متعلق  
 فيكون مقفلا لذلك المتعلق لا مبتدأ والحق ان الحرف الزائد ايضا لا دخل له في المحل  
 وانما المحل لدخول فقط وما او حكم خلاف ذلك من كلامهم فتنسج على المسامحة وقال  
 الاخفش الضمير مبتدأ فنه مرفوع المحل ولولا غير جارة ولكن هم انا بوالضمير المجرور  
 عن المرفوع كما عكسوا فانما بعد المرفوع عن المجرور اذ قالوا ما انا كانت ولانا  
 كانت فان قيل ان مذهب سيبويه يرجح بان فيه تغيير واحد يجعل لولا حرف جر  
 بخلاف اخفش فانه يلزم منه تغيير اثنى عشر ضميرا قلنا ويرجح مذهب بان تغيير الضمائر  
 بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجملها حرف جر  
 وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستوعلا اطعون من ارتكاب خلاف الاصل  
 غير المستعمل وان قل ويرد على الاخفش ان النيا به انما وقعت في الضمائر المنفصلة فانما  
 لشبهها بالاسماء الظاهرة في الاستعمال باللفظ بها بخلاف الضمائر المتصلة فانما  
 لانصافها كما جاز ما قبلها في عدم الاستقلال فلا تنقسم فيها الانا به ويرد ايضا على سيبويه  
 بان الضمير فرع عن الظاهر واذا لم يمر الاصل فكيف يجز الفزع وقال الرضي وان رجح  
 مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر  
 بخلاف مذهب الاخفش فانه لم يلزم منه تغيير اثنى عشر ضميرا يرجح مذهب الاخفش بان تغيير  
 الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب الخ وقال الفاضل الجاني  
 وقد جاء في بعض اللغات لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا  
 لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا  
 ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت  
 فان في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع واقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا  
 حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع موقع المرفوع فالأخفش تعرف فيما بعد لولا وسيبويه  
 في نفسه نحو لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا لولا  
 المنسوب بل اورد بلفظ المنفصل وقيل لولا انما كان في الاكثر فيسبويه تعرف في العامل ان  
 تعرف في لولا حيث جعل غير العامل عاملا كذا قال صاحب فتح الاسرار او تعرف في نفس لولا  
 كذا قاله الفاضل الجاني قال البعض قوله تعرف في العامل انما في نفس لولا في يكون حرف جر

المقام  
 في الضمائر



وقال الاستاذ قوله تصرف في العامل بان غير لولا عن حاله الاول التي هي عدم عامليتها  
 الى عاملية مثل لولاك لولاكم لولاك لولاكم لولاك لولاكم لولاك لولاكم لولاك لولاكم لولاك لولاكم  
 لولاكم لولاكم لولاكم لولاكم لولاكم لولاكم لولاكم لولاكم لولاكم لولاكم لولاكم لولاكم لولاكم لولاكم  
 حيث الحق بالحر في الجارة فالضائر على حالها من جرور متصل اذ لو كان منضم  
 لجاء ان يلحق نون الوقاية مع الياء ولو كان مرفوعا لكان من صيغ ضائر الرفع وقال  
 الاخر قوله تصرف في العامل حيث جعله حرف جر وقال صاحب منافع الاختيار قوله  
 تصرف في العامل ان في عامل الضمير قوله لتلا يلزم التأويل لتقليل للتصرف في العامل  
 ودليل له ان لتلا يلزم التصرف كذا قال صاحب فتح الاسرار او لتلا يلزم التغيير  
 كذا فهم من الرفع والشمخ في الفاظ كثيرة وهي انواع الضمير كذا قال صاحب  
 فتح الاسرار قال بعض المحققين قوله في الفاظ كثيرة وهي انواع الضمير المجرور  
 من الغيبة والكلام والخطاب وذلك باستقارة بعضها لبعض الآخر واستقارة  
 بعضها مكانه الآخر او بقيام بعضها مقام بعض او بدفع بعضها موقع بعض  
 والمآل واحد قوله جعل لولا الخ تفسير للتصرف في العامل اذ كان الفاء هنا  
 للتفسيرية او تصوير للتصرف في العامل ومطوف على قوله تصرف في العامل  
 اذ كان الفاء للمطوف ان جعل سبويه لفظ لولا حرف جر يعني نزل من التنزيل  
 ان نزل سبويه لفظ لولا منزلة حرف الجر في اللفظ والعمل واللفظ  
 لا في معنى الافضاء لانه غير متعلق بشئ عند سبويه قال الرضي وفيه نظر فان الجار اذا لم يكن  
 زائدا فلا بد له من متعلق قال لبعض مقوله نزل منزلة حرف الجر من حيث  
 والعلل لان حيث المعنى وقال صاحب منافع الاختيار قوله يعني نزل منزلة حرف الجر  
 حرف جر يشير الى ان لولا ليس عاملا بحسب الاصل ولذلك استعمل في الاكثر غير عامل  
 لكن قد ينزل منزلة حرف جر لا فائدة ما افاده اللام ويجعل حرف جر وليس مراده من هذا  
 التفسير انه لولا ليس حرف جر في مثل لولاك بل نزل منزلة فقط لانه مخالف للمنقول  
 قوله لانه ان لفظ لولا تقليل للتنزيل ومتعلق بنزله في المآل اذ في المعنى واقع خبران  
 موقع لام التعليل ان واقع موضع لام للتعليل او واقع موضع اللام الذي يفيد  
 التعليل قوله فان المعنى تعليل لوقوع موقع لام التعليل ان لان معنى نحو لولاك لهلك  
 عمرو او معنى المثال السابق لم يهلك عمرو لوجودك فاللام بدل لولا قال الرضي والضمير  
 عند سبويه مجرور ولولا عنده حرف جر مظهرنا خاصة قوله والاخص عطف على سبويه  
 ابو ابي الحسن الاخص تصرف في الضمير ان في الضمير المجرور المتصل بعدها حيث جعله  
 بدلا من الضمير المرفوع وابقى لولا على حاله وهو عدم عاملية او حيث جعله مستعارا للمفعول  
 او حيث جعله مستعارا مكان المرفوع او حيث جعله مستعارا مقام المرفوع قوله

قوله لان الاشكال بكسر الهمزة وسكون الهمزة بمعنى الاشتباه والشيء قليل للتصرف  
 في الضمير ان لان الاشكال في عاملية لولا جاء من قبله بكسر القاف وفتح الياء بمعنى  
 والجانب ان من طرف الضمير وذلك بان يقال مثل يجوز كون لولا عاملا في الضمير ام لا  
 قال سبويه يجوز وقال الاخص لا يجوز فهو ان اذا جاء من قبله فذلك الضمير  
 احق اسم تفضيل اصله احقق وادغم وصار احق ان اخبر واليق واولى  
 بالتأويل من التأويل لولا وجعله عاملا يقول جامع هذه التطور او صله  
 الى دار السور الاول ان يقدم الشارع مذهب الاخص بتبنيها على انه هو  
 المذهب المنصور لما قال المحقق العصام ان التصرف فيما بعد لولا اولي من التصرف  
 في غيره لانه معمول والمعمول محل تصرف الاعراب وايضا انه متأخر والمتأخر اولي  
 في التصرف قوله جعله ان جعل الاخص ذلك الضمير تفسير للتصرف في الضمير او تصوير  
 للتصرف في الضمير ومطوف على قوله تصرف في الضمير مستقارا للمرفوع ان للضمير المرفوع  
 بناء على ان بعض الضمائر استغنى لبعض قال بعض الشراح على غير جارة عند الاخص  
 والضمير المجرور مستعار للمرفوع فان الضمائر مطلقا قد يستعار بعضها لبعض  
 كما في قوله انهم انهم عكسوا واستعاروا المرفوع للمجرور في قوله انهم انهم المجرور  
 ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع منفصل مستعار للضمير المجرور المتصل  
 وكذلك الضمير لولاك كانه في صورة المجرور المتصل ثم يستغنى للمرفوع المنفصل  
 على عكس قوله كانه قال الاستاذ فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع مستعار للمجرور  
 وقال البعض قوله ما انا كانت اصله ما انا مثلك فخذ المثل تحقفا ووضع الكاف  
 موضعه فصار ما انا كك فاجتمع الثلثان فخذ الضمير المجرور ووضع موضعه انت فصار  
 ما انا كانه وقال صاحب منافع الاختيار قوله كما في قوله ما انا كانه تظهير لا تمثيل  
 بين ضمير المجرور للمرفوع في لولاك كما يستغنى المرفوع للمجرور في ما انا كانه  
 واما على مذهب سبويه فلا استقارة في لولاك ثم شمع المصنف في بيان مسألة اخرى  
 فقال والاكثر في الاستعمال ولما انفرد منه ان الضمير الذي بعد لولا يجوز فيه الانفصال  
 والاحتمال لكن اكثر الاستعمال هو الانفصال اراد ان يحج ان يذكر دليل الانفصال  
 بقوله لولا انت بان انفصال الضمير ان وجه كون الضمير المرفوع الذي بعد لولا منفصلا  
 في اكثر الاستعمال ثابت لكونه ان لكون الضمير الذي بعد لولا او لكون ما بعد لولا ان لكون  
 الاسم الذي وقع بعد لولا قال بعض الافاضل قوله والاكثر لولا انت بان انفصال الضمير  
 لكونه يعني ان الاولى ان يحج بعد لولا غير التحضيضية ضمير مرفوع منفصل لكونه مبتدأ  
 جند في جرة ان خبر المبتدأ وهو موجود لكون الوجود مدلولها وادخل في مفهومها لانه لا متنازع

الضمير المرفوع المستعار للمفعول  
 المستعار للمفعول  
 المستعار للمفعول



لوجود غيره قال الاستاد قوله حذف خبره لحصول القرينة المعلومه من معناه  
المذكور ولحصول القائم مقام الخبر وهو الجزاء لانه للشرط قوله وجوبا  
حذف واجب وحذف وجوبيا لان قوله وجوبا يحتمل ان يكون منصوبا على المفعولية المطلقة  
المجازية كقوله حذف بتقدير مضاف ويحتمل ان يكون منصوبا على المفعولية المطلقة  
المجازية لقوله حذف لكن بتقدير الموصوف قال البعض قوله ولا كسر لولا انت الخ  
جواب سؤال مقدر ناش من قوله كما ورد في بعض اللغات وهو مقابل لقوله كما ورد  
في بعض اللغات ولولا انت بدل لولا انت في المثال السابق قوله بانفصال الضمير  
ذلك القول ملابس بانفصال الضمير قوله لكونه من الضمير على لكونه بانفصال الضمير  
مبتدأ حذف خبره وجوبا وانما وجب حذف الخبر لحصول القرينة المعلومه من معناه المذكور  
ولحصول القائم مقام الخبر وهو الجزاء لانه للشرط قوله وكسرها من لكثرة احتمال كلمة لولا  
مطلق بتقدم المدح وعلته للتقديم المأخوذ بتقدم اللمة على المعلوم هنا للضمير قوله  
وكسرها متعلق بتقدم اللمة وعلته لفهم من وكسرها لولا في الاحتمال وكسرها في الفاظ كثيرة  
بالنسبة الى كسر اللمة في قوله قد منها من قدم المص كلمة لولا على كسر اللمة في قوله لان كسرها  
من كلمة لولا علة لكثرة قول البعض قوله لان كسرها من لولا لتقليل لكثرة لولا بالنسبة اليه حرف جر  
وان لا يوصله كما في كسرها حرف جر مشروط بانفصال الضمير بها من لولا لما قال المص اذا انفصلت  
ضمير كسر اللمة من كسرها للضمير الفاظ كثيرة من الضمير والكلام والخطاب والافراد والشيء والجمعي  
قال بعض المتأخرين لكن للضمير الفاظ كثيرة من حيث الافراد والشيء والجمعي فثبت ان ما يوجد بالكثر كثير  
ومناسب للتقديم وما يوجد بالتقليل قليل ومناسب للتأخير بخلاف ما الاستفهامية لعدم تفرعها بالشيء  
وبغيرها قال صاحب منافع الاختيار بخلاف ما الاستفهامية فانها لفظ واحد لا تفرع فيها بالشيء والجمعي  
والتأنيث واما دخول كسر حرف جر على ان وما المصدريتين وصلتهما فمختلف فيه وسيجي ان شاء الله  
فلهذا لم يقرضهما المص والشارح هنا وقال البعض قوله بخلاف ما الاستفهامية اذ هي قليلة  
وعلى كسر شرطها فلم يفتحه في الاستقلال في باب التأنيث والتأنيث في قوله كسر حرف جر  
ثابت قائم من لفظ كسر على صيغة المجهول من يقع الجر به من لفظ كسر في قوله لتقليل  
من وقع دخوله على ما الاستفهامية لا مطلقا قوله فقد من لفظ كسر في قوله لتقليل  
للفرقة مستقر خبر مبتدأ محذوف ان كان في لبيان علة شيء فكسرها اصل كسرها حذف الالف كما حذف مع سائر  
حروف الجر حذف الالف وفتح الالف مع كسر الالف وفتح الالف مع كسر الالف وفتح الالف مع كسر الالف  
من الالف ففكست هذه اشارة الى ان كسر الالف لا يفتح الالف مع كسر الالف وفتح الالف مع كسر الالف  
حرف جر خبر الكون وفاعل يدل قوله حذف الف ما الاستفهامية بين حذف الف على القاعدة في حذف الف  
عند دخول حرف الجر عليها وعوض عن الفها وكسرها في الوقف وهذا الحذف واجب اذا كانت جرورة  
جرر الجر ووجهه ان الاستفهام لما كان لها صدر الكلام لكونها استفهام لم يفتح معها ولم يكن تأخير الجار  
منها فتقدم عليها وركب معها كسرها واحدة ممنوعة للاستفهام لتلايق الاستفهام  
عن مرتبة التصدير وحذف الفها لكونه دليلا على تركيبها مع الجارة ولاجل وجوب حذف الفها

٢١٥

الاستفهامية المركبة بحرف الجر وفي حاشية الحاشية والفقول ان الوجه في طاء التكت  
بمعناها لما حذف الف ما استفهامية جعلت فتح الميم دليلا عليها فقد وقف على الف  
ولم يفتح الميم لزم الوقف على الحركة فزيد بالهاء لحفظ ذلك الفتح لاني في كونه وصلا  
جائزا في الوقف وانما حاز حذف الفها لانه اذا فعلت لان الفها صارت وسطا بالتركيب مع ذ  
فيكون في وسط الكلمة والحذف في الوسط لم يفتقد من الحوادث فاشبهت ما الاستفهامية بالاضمالية  
في اثبات الالف كما ان كسرها في لم بكسر الهمزة وفتح الهمزة اصلها لما بادخل الهمزة الجارة  
للتقليل في ما الاستفهامية من حذف الفها لكثرة الاحتمال في الاستفهام او ليلفت به ما الاستفهامية  
والجرية ولم يفتح بان حذف في الجرية دون الاستفهامية مع حصول القرينة به ايضا اذ ليس  
تلك الكثرة والاكثر احق بالتخفيف وانما من شدة اتصالها بحرف الجر حتى صارت كالجارية  
فبرز بالحذف في صورة المفرد مثل نعم اولان ما الاستفهامية تامة فتقع الفها طرفا فالله في حكم الوسط  
ثم عدل عنها طاء والسكت فصار لم ونعم وكما في عم اصله عن ما ادغم الفها في الميم كسرها  
في الفتح اذ لا تقاب بينهما في المخرج في الفتح جعلتهما كالمتساويين فيه فصار نعم ما قد وقع فيه  
حرفان من جنس واحد وطا الميم في الاول ساكن والثاني متحرك وادغامه واجب فادغم الميم الاول  
في الثانية واعطى التشديد بدل لام المدغم فيه فصار نعم فحذف الفهم الاستفهامية وهو حذف فحرف  
فصار نعم قال الدماميني في شرح التسهيل لعل المراد من تقل كلامه بياض واثبات لكونه في حرف جر  
او في كلام القائلين اتفاق في كونه حرف جر ان فيه من كسرها في لفظ كسرها احوال من الاول والثالث  
احد من الاول والثالث ان كسرها حرف جر انما من هذا القول قول الكوفيين والقول الثاني منها ان  
من دام وانما وقد ان كونه حرف جر انما من هذا القول قول الكوفيين والقول الثاني منها ان  
لفظ كسر حرف جر انما وقد ان كونه حرف جر انما من هذا القول قول الكوفيين والقول الثاني منها ان  
منها ان كسر لفظ كسر كسرها حرف جر انما من هذا القول قول الكوفيين والقول الثاني منها ان  
تارات وتغير كسرها حرف جر انما من هذا القول قول الكوفيين والقول الثاني منها ان  
اتارة اعادة مرة بعد مرة والجمع على تارة وتارات وانها يحتمل ان تكون على واد او ياء وتارة اما طرف  
او مصدر على قياس ما قيل في قوله ضربت مرة والمرة واحد المراد الذي هو مصدره قوله ضربت مرة او مفعول  
على قياس ما قيل في قوله ضربت مرة والمرة واحد المراد الذي هو مصدره قوله ضربت مرة او مفعول  
من ذهب ففتح مرة اخرى في وقت دس مرة وذهب قال في الارشاد عن قوله قال في سورة طه ولقد  
عليه مرة اخرى من وقتا غير هذا الوقت والمرة في الاصل هم لم يوروا المرحه ثم اطلق على فعله من الفعل  
مستندية كانه اول مرة ثم شاع في كل فرد واحد من افراده ما له افراد مستندية فصار علما في كل من جعل  
مفعولا كما في معناه مع سائر الاشياء ففعل هذا بنا والمرة ويقرب منها الكثرة والتارة والقد كانه في  
ابنه الشيخ في الارشاد فيكون ناصبا للفعل المضاف مع تارة اخرى بين مرة غير مرة اولى وهو ان كونه  
ناصبا للفعل تارة او وهذا القول قول اكثر البصريين والعشرون من حروف الجر لعل من لفظ لعل  
قوله فقد من لفظ لعل اشارة الى ان قوله لعل في ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف ان  
كان في لاشائه وكونه حرف جر ثابت فانه من لفظ لعل يحركه في الجربة ان يلفظ لعل ان فانه يحركه  
الهمزة في هذه اشارة الى ان قوله في لغة طرف لما فهم من السباق وعقيل مجرور مضاف اليه لغة  
ان في اللغة الع تبث لقبيلة عقيل لانه في جميع اللغات او في لغة قبيلة عقيل ولذا ان وكونه حرف جر







والافعال في حالة واحدة مما لم يثبت وايضا الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق بها  
 مظهرنا لا ظاهرا ولا مقدرا فهي مثل لولا الداخلة على المظهر المجزور عند سبويه  
 جارة لا متعلق لها وفي البيت الذي استدلنا به ان روى بفتح اللام الاخيرة  
 يحتمل ان يقال لهم لعل وهو ضمير ان مقدرا وابي المغوار مجزور بلام مقدرة  
 حذفته لتوالي اللامات من لعله لابي المغوار منك جواب قريب ويجوز  
 ان يقال ثانيا في لعل محذوف واللام المفتوحة جارة للمظهر كما نقل  
 عن الاخفش انه سمع من العرب فتح لام الجارة الداخلة على المظهر ونقل ايضا  
 ذلك عن يونس وابي عبيدة والاحمر وان روى بكسر اللام فضمية الثاني ايضا  
 مقدرة مع حذف ثاني لاني لعل للاجتماع الامثال ثم ادعت الاولى في لام الجر  
 واللام الاولى في لعل زائدة عند البصريين اصلية عند الكوفيين لان الاصل  
 عدم التقرف في الحروف بالزيادة اذ مبناها على الخفة والبصرية نظروا  
 الى كثرة التقرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة التاء فيها فان سمي بها  
 لم تنصرف عند البصريين للتسكين والعلمية وكذا عند الكوفيين لسبب العجمة  
 والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم ولما فرغ من بيان حروف الجر  
 شئ في بيان احكامها من لزوم المتعلق وعدم جواز الحذف وغير ذلك فقال  
 ولا بد بقوله ان لا يفرق تفسير للمعنى المفهوم من لا بد وقوله حاصل اشارة الى ان  
 لهذه الحروف طرف مستقر لكون المقدرة من الافعال العادة على انه خبر المبتدأ  
 او الى المتعلق المحذوف له قال بعض المحققين قوله ان حاصل لهذه الحروف  
 اشارة الى ان خبر لا محذوف لان الجر في الحقيقة متعلق الظرف لا الطرف  
 والتعبير به بالجر لقيام مقام الجر المحذوف وقال بعض الافاضل قوله حاصل اشارة  
 الى ان قوله لهذه الحروف طرف مستقر مرفوع فلا خبر لا يتغير المتعلق وقال الاض  
 قوله ان لا يفرق حاصل لهذه الحروف بناء على حاصل المعنى من متعلق يعمل في مجزورها  
 بواسطتها قوله بفتح اللام طرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف ان هو كائن او لا  
 بفتح اللام او مجزور المحل صفة لمتعلق ان كائن بفتح اللام وقال الاستاذ قوله  
 قوله بفتح العين ان اقرا قوله متعلق بفتح العين ولو كلف صيغة محذوف  
 ان ولو كان المتعلق محذوف والظاهر ان الاولى والارجح ان يقول لا بد بالنصب

٢١٦ والتنوين لظهور تعلق الجارية اسبدا بالتنوين لانه المتعلق العرب  
 وتعلق الجارية ببدل التنوين غير ظاهر لانه المتعلق المبتدأ ولانه مبتدأ والمبتدأ  
 هم لا فعل او شبهه او معناه وقال بعض الكمل قوله وانظروا لا بد  
 ان يكون متوقفا معربا منصوبا لظهور تعلق الجارية اسبدا بالتنوين  
 ولو لم يكن متوقفا لم يظهر تعلق الجارية لانه ح مبنية على الفتح والمبتدأ هم لا فعل  
 ولا شبهه ولا معناه وقال الاض ان بدل التنوين مبنية على الفتح فلا يجوز تعلق الجارية  
 عند الجمهور وقال ذيق زاده ولا يجوز تعلق الجارية ببدل على فذهب الجمهور  
 لانه يجب ان يتوقف اسم لا يكون مضافا اليها بالمضاف وقال في كتاب آخر  
 ويتعلق الجارية بهم لامع كونه مبنيا على الفتح وان لم يجوز الجمهور  
 انتهى اقول الاولى لظهور تعلق الجارية به فتأمل قال البعض قوله  
 لظهور تعلق الجارية بقوله لهذه وفي قوله من يتعلق به اسبدا بالتنوين  
 و لظهور كونه اسبدا بالتنوين شبه المضاف لان شبه المضاف يجب كونه  
 منصوبا متوقفا عند الجمهور وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه او هو  
 كل اسم تعلق به شئ مفرد من تمام معناه او هو ما اتصل به شئ من تمام  
 نحو لا خير من زيد عندنا قال الاستاذ قوله وكونه شبه مضاف لمجي ما يتم  
 معناه به بعده قال صاحب منافع الاخبار قوله وكونه شبه مضاف  
 عطف على تعلق الجارية عطفا المفعول على الفاعل قال بعض محققين هذا الكتاب  
 اقول انما يظهر هذا التعلق وكونه شبه المضاف لولزم تعلقه بالمتن  
 كما تدل على ذلك وليس كذلك بل هو متعلق بالمتن لانه من معنى الفعل  
 فيكون مثل ما انت بنوع ربك مجنون وما انت بنوع ربك مجنون وما انت  
 شبه المضاف ولا كونه لا بد ان يكون مفردا نكرة متصلة فيجب كونه مبنيا  
 على ما ينصب به فكأن حاصله الفراق مفرد من لهذه الحروف من متعلق فلا يرد  
 السؤال ولا يحتاج الى التعلقات التي ذكرها الشيخ في هذا فاحفظه فانه  
 ما تفرقت بلطفه تعالى قال الشيخ في قوله المص ومن معنى الفعل التي  
 ان ومن معنى الفعل حرف التي كما ولا نحو ما انت بنوع ربك مجنون وما انت



بذي علم كامل فمخ المثل الاول انتي منك الجنون ملا با انت بنعمة وكرم  
 ومع المثل الثاني انتي منك العلم الكامل لانه كنت ملا با بذي علم  
 كامل قال ذينه زاده و يجوز ان يكون الجار متعلقا بلا لفهم معنى الالتقاء  
 منه او بلا ينتي البد المفهوم من السباق كما في انوار التنزيل وهو  
 تفسير البضاوي بيض الله وجهه ورفض الله عنه قوله قال البرقي في  
 في شرح الكافية في بحث المنصوب بلا التي لني الجنس والغرض من نقل كلام البرقي  
 تقوية ما فعله من جعل الظرف مستقرا بقوله اس لافراق حاصل يجب صرف مثل  
 اس مثل بد في لا بد عن الظاهر اس عن ظاهره الذي هو متعلق الجار به  
 والتفصيل فيه ان الظاهر لا بد بالتدوين لظهوره متعلق الجار به وكونه  
 شبه مضاف وان لم يوجد بالتدوين فيجب صرف مثله عن الظاهر  
 لئلا يلزم هدم القاعدة وهي ان يكون اسم لا منصوبا منونا اذا كان  
 شبه مضاف قال صاحب منافع الاخبار فنقول انه لو تعلق لام لهذه  
 او من في من متعلق ببد لكونه مصدرا بمعنى الفراق وهو الظاهر  
 لكان اسم لا مبنيها بالانصاف لذكر معموله بواسطة حرف الجر ولزم  
 ان يكون منصوبا مع التدوين لاسيما في شروط عملها وهنا وهي كون اسم  
 نكرة وكونه مضافا او مبنيها به وكونه غير مفصول عنها فلما كان الرواية  
 في اسم لا طنا وامثاله الفتح بلا تدوين لزم الصرف عن ظاهره وقال الاستاذ  
 قوله يجب صرف مثله اس يجب تغيير مثل هذا التركيب تقول صرفت الشيء  
 اس غيرته قوله عن الظاهر اس عن ظاهره الذي هو الظرف للنفذ  
 وذلك بتعلق الجار ببد بلا تدوين وقال بعض المحققين قوله يجب صرف مثله  
 اس مثل هذا التركيب قوله عن الظاهر اس عن ظاهره وهو كونه ظرفا لفظا  
 متعلقا ببد المبنى يعني باسم لا المبنى وهو بد هنا وقال الاخر قوله يجب  
 صرف مثله اس مثل هذا المقام عن الظاهر اس عن ظاهره وهو كون الظرف  
 ظرفا لفظا متعلقا ببد بلا تدوين انتهى ويجوز ان يقول في ربط قوله ويجب صرف مثله  
 اس مثل بد في لا بد وقوله عن الظاهر اس عن ظاهره الذي هو كونه منونا وجعل  
 مستقرا متعلقا ببد بالتدوين فيكون الظرف لفظا ايضا وهو امتي ببيان الجار  
 قوله

٢١٧ قوله جعل الظرف اس الجار مع المجرور ببيان للصرف عن الظاهر كما فعله الشارع  
 بقوله اس لافراق حاصل قال صاحب منافع الاخبار قوله جعل الظرف اس  
 بفصل الجار عن اسم لا وجعل الجار مع المجرور ظرفا مستقرا خبر لها فيكون  
 اسم لا مبتدئا لكونه نكرة مفردة اس غير مضافة ولا مشابهة بها ومتصلة بلا وهذا  
 التوجيه ما اختاره المجرور وقال البعض قوله جعل الظرف اعني به قوله لهذه  
 وقوله من متعلق مستقرا متعلقا بكسر اللام بمحذوف مثل حاصل كما قدره الشارع  
 قال بعض المحققين قوله جعل الظرف اس بطريق هو جعل الظرف وهو لهذه  
 الحروف هنا مستقرا متعلقا بمحذوف لانه اذا كان الظرف لفظا متعلقا بمحذوف  
 يكون مفعولا له وح يلزم ان يقدر خبر محذوف للمصدر واما اذا كان الظرف  
 مستقرا يكون خبرا للمصدر ولا يلزم حين اذا كان كذا ان يتركب الحذف  
 وقال الاخر قوله جعل الظرف اس يجعل الجار والمجرور اعني لهذه مستقرا  
 متعلقا بمحذوف كما اشار اليه الشارع وكما فعله الشارع فيكون من  
 متعلقا ببد واللام بمحذوف قال بعض شراح عوامل الجدي واللام ومن متعلقان  
 ببد ويجوز ان يتعلق اللام ببد ومن يحصل او بالاعكس انتهى والشارح على  
 قال ذينه زاده قوله من متعلق ظرف مستقر مرفوع محلا خبر بعد خبر لا كما ذكره  
 الشريف في شرح المفتاح في امثاله او خبر مبتدأ محذوف اس هذا يعني البد  
 المنفي كائن من متعلق كما في حاشية المطول للمولاي صلي وفيه احتمال اخر  
 فرجع اليه وقال الاستاذ قوله جعل الظرف اس الجار مع المجرور والباء للطرف  
 اس بطريق هو جعل الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف يعني ان المصدر اذا كان  
 مبتدئا وحي بعد ما يصلح ان يكون متعلقا به وكان خبره عاما محذوف كما في هذا  
 المقام يجوز ان يجعل الجار متعلقا به ويقدر خبره بعد الجار والمجرور وان يجعل  
 مع مجروره ظرفا مستقرا خبرا له لان هذين التقديرين ما لهما واحد كما قاله  
 صاحب منافع الاخبار وكل مصدر وهو بد هنا يتعدى بحرف وهو لام لهذه  
 او من في من متعلق من الحروف الجارة ظرف مستقر مجرور محلا صفة حرف اس كائن  
 من الحروف الجارة قوله وكل مصدر مبتدأ خبره قوله يجوز جعل هذا الجار



الذي كانه واسطة لعمل المصدر مع مجروره من هذا الجار واجعل مصدر  
 مضاف الى مفعوله الاول ومفعوله الثاني قوله خبراً وقاعله متروك  
 وهو الجاعل وهو مظهرنا المصنف ان يجوز جعل الجاعل مفعول الجار حال كونه  
 مقارناً بمجروره خبراً عن ذلك المصدر لوجود الاتحاد الخارجي بينهما  
 وهو متعلق بقوله خبراً قال البعض قوله عن ذلك المصدر الذي يتقدم  
 بحرف من الحروف الجارة قوله لان فيه امر في هذا الجار مع مجروره علة  
 لجواز جعل هذا الجار مع مجروره خبراً عن ذلك المصدر او علة للجواز ومتعلق  
 بجوز قال البعض قوله لان فيه متعلق بقوله يجوز وعلة للجواز وقال  
 صاحب منافع الاضمار قوله لان فيه معنى المصدر وهو الحدث دليل للجواز  
 المذكور بتصحيح حمل الظرف المستقر على المصدر قوله لتضمنه من هذا الجار  
 مع مجروره تغليب لقوله فيه معنى المصدر ضميره من ضمير المصدر يعني ضميراً  
 راجعاً الى المصدر قال صاحب منافع الاضمار قوله لتضمنه ضميره دليل  
 لكون الظرف مستقلاً على معنى المصدر كانه قوله لا تشريب عليكم من لالوم  
 ولا هلاك حاصل عليكم فالتشريب مصدر يتقدم بعلى فصح جعله مع المجرور  
 خبراً عنه وقد رله متعلق عام على قاعدة الظرف في المستقر ولا يصح جعل الجار  
 متعلقاً بالمصدر لاقتضائه التنوين مع تركه فهذا استشهاد على قوله كل مصدر  
 يتقدم الخ قال بعض المحققين هذا استشهاد على صرف مثله على الظاهر  
 بجعل الظرف مستقلاً متعلقاً بمجرور لان الظرف بعد المنى لا يتعلق بالمنى  
 عند الجمهور والاكامة مثابها للمضاف فانصب كانه لاخبراً من زيد قوله  
 قوله وحكى ابو علي عن البغداديين ردة للفاضل العصم حيث قال ذلك الفاضل  
 عن بعض البغداديين جواز تعلق الظرف بالمنى المنى وان لم يجوز الجمهور  
 قال دينة زاده في هامشه واما ما نقل عن بعض البغداديين من جواز التعلق  
 بهم لا مع كونه مبنياً فلم يستحسنه الرضى انتهى بل احتس ما قاله من ان كل  
 الخ قوله وقته من فيما حكى ابو علي عن البغداديين من جواز تعلق الظرف  
 بالمنى

في قوله لا تشريب عليكم

بالمنى المنى او في ذلك الجواز نظر اي بحث قوله لوجود اعراب المثنى المضاف  
 علة للنظر يعني ان المثنى به بالمضاف لا ينبغي قال البعض حاصله ان المثنى به  
 بالمضاف ليس بمعنى جهة يجوز التعلق بلا خلاف بين النجاة قال الاستاذ  
 قوله بلا خلاف متعلق بوجوده او ظرفاً مستقراً خبر مبتدأ في قوله من هذا المصدر  
 ملابس بلا خلاف من ملابس بعدم المتألفه بين النجاة والمثنى به لعدم ظهور  
 تعلق الجار به وجعله مع مجروره خبراً عنه وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا  
 امر مثله في لا بد معرب منصوب لفظاً لهم لا لتعلق الجار به بلا مانع وخبره مخذوف  
 امر موجود لكنه ان الا انه ان التخرج على صيغة الماضي المجهول من باب  
 الافعال امر توكيد قوله تنوينه امر مثله هذا نائب فاعل ان تخرج قوله تشبيهاً لمفعوله  
 لقوله ان تخرج يعني ان الان تخرج لقصد تشبيه مثل هذا بالمضاف في ان تخرج التنوين  
 وفي محكي ما يتبعه بعده قال صاحب منافع الاضمار قوله تشبيهاً بالمضاف ان  
 تنزيله منزلة المضاف لمشاركة له في اصل المعنى لكون الجار لاما وهذا المعنى هو  
 الاضمار من وليس المراد بقوله تشبيهاً بالمضاف التشبيه بالمعنى المصطلح فتأمل  
 وهذا من المذكور او ما ذكر كلامه من كلام الرضى ملخصاً من حال كونه مبتدأ  
 على طريق الخواصة قوله هو من المتعلق اشارة الى ان قوله اما فعل خبر مبتدأ مخذوف  
 او شبهه بكسر الشين عطفاً على فعل وقوله امر به الفعل ما من هم دل على الحدث  
 من ما دل على الفعل الذي هو الحدث قوله من الاسماء المتصلة بياناً لما قوله بالفعل  
 متعلق بالمفعول من المتصلة بالفعل بسبب الاشتقاق وتلك الاسماء كالم الفاعل  
 وهم المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر قال صاحب منافع الاضمار  
 قوله من الاسماء المتصلة بالفعل هذا من تمام تعريف خبر الفعل يخرج به الفعل والمفعول  
 وهي المصدر والصفات من هم الفاعل وهم المفعول والصفة المشبهة وهم  
 وانما سميت هذه اسماً متصلة بالفعل لاتصالها وما سبقتها لفظاً ومعنى  
 اما باستحقاق الفعل منها كانه المصدر واما باستحقاقها من الفعل كانه الباقي والفعل  
 وشبهه المتعلقان بحرف الجر اعم من ان يكون مفعولاً او مقدراً قوله او معناه امر معنى الفعل  
 مطلق على الترتيب لقرب او على البعيد لسببه واصلته ولما كانه الظاهر من اضافة المعنى  
 الى ضمير الفعل كونه مفعولاً وهو ليس بمراد هنا انظر المراد بانه جاز  
 سمية للدال بهم المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى القرينة بقوله والمراد



منه من معنى الفعل ما / من المعنى الفعل الذي سيذكر المصنف  
 ذلك عند قول المصنف التاسع معنى الفعل الذي هو آخر العامل القبيح قوله  
 من أنه من معنى الفعل بياح لما اوبياح لما سيذكره كل لفظ غير مشتق ولا مشتق منه في الحال  
 بقرينة ان جعل المصنف ذلك قسما لكل منهما وقد يرايه ما يشمله كما في تعريف الفعل  
 بينهم بينه وبينه قوله من ذلك اللفظ قوله معنى الفعل الاصطلاحى نائب الفاعل  
 ليغهم كاسماء الافعال والظرف المتقد والمفعول وهم المستعار وهم الاشارة  
 وغير ذلك وسيجيء تحقيقه من وسيجيء تحقيق معنى الفعل في آخر العامل القبيح قوله  
 الا الزائد بالجر بول من هذه الحروف او بالنصب استثناء من هذه الحروف  
 يعنى ان الكلام غير واجب والمستثنى منه قد يورث فيوز فيه النصب على الاستثناء ويختار  
 البديل وليس كذلك لان نفي النفي اثبات فيكون الكلام موجبا تاما والمستثنى  
 بعد الا غير الصفة فيجب فيه النصب ولا يجوز الجرح فالمعنى لزم لهذه الحروف المتعلق  
 الا الزائد قال احمد نازي قوله بالجر على البديل او بالنصب على الاستثناء وقوله  
 استثناء ولو على الجرح او مصروف الى النصب فانهم وقال الاستاذ قوله بالجر  
 من قوله الزائد ملابس بالجر او اقرا قوله الزائد بالجر او وهو ملابس بالجر  
 لانه بدل بعض من هذه الحروف وهو المختار وما قاله بعضهم من انه لو كان  
 بدل بعض وجب الضم من البديل منه كما في ضربت زيداً رأسه فالجواب انه  
 لم يجر الى الضم هنا لقرب الاستثناء المتصل لا فائدة ان المستثنى بعض  
 كذا في الرضخ وقال البعض قوله بالجر على البدلية من هذه بدل البعض من الكل والواجبة  
 الى الضم لكون الاستثناء متصلا كذا استفيد قوله او بالنصب عطفا على الجرح او  
 بالنصب وقوله استثناء ناظرا الى الثاني على ما فهم من فتح الاسرار قال امام الايب  
 قوله الا الزائد بالجر بدل من لهذه واستثناء منها من الا الحرف الذي يكون الزائد  
 منها من هذه الحروف بمعنى انه ليس له دلالة على معناه الموضوع له بل له فائدة اخرى  
 من التاكيد ومع الموافقة لاستعمال العرب وغير ذلك فوكفى بالبدل بالبدل ليس مستوعلا  
 وهنا في معناه لان مجروره فاعل كفى بل الباء فيه زائد بمعنى انه ليس المراد به معناه الموضوع له  
 بل المراد به اما التاكيد او تحسن اللفظ او الموافقة لاستعمال العرب لان عاداتهم انهم  
 يدخلون الباء في فاعل كفى هذا مثال للفاعل من لزيادة الباء فيه قال صاحب منافع الاختيار  
 قوله مثال للفاعل فيه مسامحة والمقصود مثال للزائد في الفاعل ويحتمل ان يكون  
 على حقيقة من مثال للفاعل الذي زيد فيه حرف الجر نحو حبسك درهم وهذا  
 مثال للمبتدأ من لزيادة الباء فيه قال صاحب منافع الاختيار قوله مثال للمبتدأ

قوله مثال للمبتدأ فيه مسامحة ايضا والمقصود مثال للزائد في المبتدأ ويحتمل  
 ان يكون على حقيقة من مثال للمبتدأ الذي فيه حرف الجر وقال امام الايب قوله  
 مثال للمبتدأ من وهذا مثال لزيادة الباء في المبتدأ لان حبسك مجرور  
 لفظا بالباء ومرفوع على ان المبتدأ هو درهم خبره وقال حرم اقدس  
 في بحث المجزوات الاصل في مثل حبسك درهم وكفى بالبدل حبسك درهم وكفى بالبدل  
 مرفوع بالابتدائية والفاعلية ثم زيد الباء كفاية بمعنى الكفاية فيها انهم  
 قوله والارب اشارة الى ان رب مع ما عطف عليه عطف على الزائد قوله  
 البعض قوله والارب اشارة الى تعيين المصروف عليه وهو قوله الزائد  
 وقال صاحب منافع الاختيار قوله والارب الى اخره اشارة الى ان  
 باعادة الا الى ان رب الى اخره معطوف على الزائد لا على المثال واللازم  
 ان يكون رب الى اخره زائدا وهو باطل واستثناء المصنف هذه المستثنيات  
 عما قبلها صحيح فان لها من لهذه المستثنيات بدلا من فراق قوله من المتعلق  
 متعلق بدلا قال الاستاذ قوله فان لها بدلا من المتعلق فالفاء فيه للتفصيل بمعنى  
 وقوله لها ظرف مستقر خبر مقدم لآن والضمير راجع الى هذه المستثنيات  
 وبدلهم لها وقوله من المتعلق متعلق بدلا وقال البعض قوله فان لها بدلا  
 من المتعلق تفصيل للحكم المستفاد من استثناء هذه الحروف بقوله الا الزائد  
 معنى واستثناء هذه الحروف عما قبلها صحيح فان لهذه الحروف بدلا من المتعلق  
 والمراد منه هذه الحروف الحرف الزائد ورب وحاشا وخلا وعدا ولولا ولعل  
 لارب وحاشا وخلا وعدا ولولا ولعل فقط كحاشا والفراق من المتعلق  
 موجود ولولا لم لها فانها من هذه المستثنيات تفسير لم يرجع الضمير  
 لبدء قال في زاده قال الله بما اراده الفاء هنا للتفصيل لا لتعلق من  
 هذه المستثنيات اصلا من قطعا معنى لانه في الحال ولا في الاصل قال البعض  
 قوله اصلا من لا مذكورا ولا محذورا من من بياح وكل شيء شانه كذا استثناء  
 صحيح فاستثناء المصنف هذه المستثنيات عما قبلها صحيح قوله من الفعل او شبهه او معنا  
 بياح لمعنى المستفاد من شيء لانه نكرة قوله من لا توصل من لا تفضي تفسير باللازم  
 لان عدم التعلق يلزمه عدم الايصال قال البعض قوله من لا توصل تفسير لقول المصنف  
 لا تعلق وبياح لمعنى عدمه من لا توصل تلك المستثنيات وذلك الشئ الذي هو الفعل او شبهه



او معناه انما صار الى اهم متعلق بقوله لا توصل يكتفى الى ذلك الاسم المستثنى  
يخرج يذكر بعد ما متصلا بها بل يتقدم ذلك الشيء بنفسه لا بواسطة الحرف وذلك  
الشيء فاعل يتقدم والضمير بنفسه راجع الى ذلك الشيء قوله الى ما يليها  
متعلق بمتقدم هذا دليل عدم اتصالها بذلك الشيء الى ما يليها او هذا دليل على عدم  
اتصالها بذلك الشيء الى ما يليها ان لان هذه المستثنى يتقدم الشيء بنفسه  
الى ما يليها اولاً لانه يتقدم الشيء بنفسه اليه قال بعض الكل مقدم بل يتقدم  
ذلك الشيء بنفسه اليه عطف على قوله لا توصل ذلك الشيء الى ما يليها لا اضرب  
منه وقال صاحب منافع الاضمار قوله بل يتقدم ذلك الشيء من الفعل او بطله  
او معناه بنفسه في بعضها وهو رب والزائد واما فيما بقي مما لا يتعلق بالشيء  
فلا يتقدم الشيء بنفسه ولا بالوسط الى المجرور عند المصنف لان جاتا  
وخلاوعدا لا يتقدم افعالها بانفسها الى مجروراتها وهو ظاهر وان لولا  
ولعل لا فعل لهما ولا تقدم فعله الخارج تقييد مقدم بل يتقدم ذلك الشيء  
بنفسه اليه كيداً يمنع الظلمة في الغلط فائدة الزائد في فائدة الحرف الزائد  
او الجار الزائد اما التاكيد انما كيد انتساب شيء الى مجروره او تاكيد  
ورود على انتساب المجرور الى شيء كما زيد بقايم وما جاء في من احد فان من  
في هذه المثال لتاكيد الشيء كذا قاله احمد نازي او تحسن اللفظ وهو امر ذوق يعرف  
باهل السبقة او غير ذلك كتحسين السجع وكاستقامة الوزن وكتبيين المعطوف عليه  
وكتقوية عمل العامل الضعيف وغير ذلك قال صاحب المنافع قوله او غير ذلك  
ككون الكلمة او الكلام سبباً مترتباً لاستقامة وزن الشعر او حسن السجع  
او غير ذلك ولفظ او في هذه المواضع لمنع الخلو فقط لانه قد يجمع الفائدة المصنوعة  
وهي التاكيد والفائدة اللفظية وهي كتحسين اللفظ الى ولا يجوز خلوه عن الفائدة  
معاً والالكان عينا وهو لا يجزى في كلام فصيح فمعنى كونه الكلمة حرفاً كانت او اسماً  
زائداً في التركيب ان لا يحل اصل المعنى بدونها لان لا يكون لها فائدة اصلاً انهم قال  
صاحب فتح الاسرار والزائد ما لا يحل استقامته باصل المعنى انهم قال البعض ولا منافاة  
بين كون الزائد زائداً وبين كونه مفيداً فانه زيادة بالنظر الى اصل المعنى الذي ورد عليه التاكيد  
فان اصل المعنى لا يحصل من نفس الزائد ولا يتضرر بازالة الزائد فهو زائد بالنسبة  
اليه وافادته بالنظر الى التاكيد الوارد على اصل المعنى انهم كلامه المفيد  
قوله وفائدة رب عطف على قوله فائدة الزائد قوله وفائدة رب مبتدأ  
وجزه قوله التعليل قليلاً او الكثير كثيراً لا باعث كفاية بعض الكل

لا امر ليس فائدة رب تقديرية العامل المجرور امر يتبين فائدة تبادلية العامل الذي  
يذكر بعده لا يجب الصدرة قوله وعمل الزائد جواب لسؤال مقدر كأنه قيل  
اذا لم يكن للزائد افضاء فذلك الشيء الى ما يليه فكيف يعمل عمل الجرفيه فاجاب  
بان الزائد محمول في العمل امر في عمل الجرفيه لوجه اليه قال الاستاذ قوله وعمل  
الزائد من الحرف الزائد او الجار الزائد جواب سؤال مقدر تقديره اذا كان  
الزائد لا افضاء فيه فلا شيء يعمل عمل الجرفيه فاجاب بان عمله عمل الجرف لا بطريق  
الاصالة بل بطريق الحمل في العمل امر في عمل الجرف متعلق بحمل وهو على صيغة  
المجهول وقوله لئلا نأتى نائب الفاعل له قوله على غيره من غير الزائد متعلق بحمل  
وقوله مما بيان للمعنى من الاصل المعنى وضع للافضاء او لا افضاء ومنه المتعلق  
الى المجرور قوله للاشتراك تعليل للحمل ومتعلق بحمل قوله في الصورة بيان  
لوجه الاشتراك قوله والحرفية عطف على الصورة قوله وتصور معانيه  
اس الفيه عطف على الاشتراك وتعليل لان الحمل لا على الصورة ولا على الحرفية  
لعدم صحة كونها وجه اشتراك من ولتصور معانيه فانه في الزائد قوله  
بضرب متعلق بتصور من ينفع من التأويل طرف مستقر صفة لضرب من كائن  
من تأويل مدخول الزائد وتوضيحه ان الباء في هل زيد بقايم زائدة لصحة الحمل  
بدونها فان اول بقايم بالمصدر لا تكون زائدة لعدم صحة الابهاء من هل زيد  
موصوف بقيام وكذا الزائدة في جسد درهم على ان الحب بمعنى الحب  
لعدم الاحتياج اليها فان اول بقايم على اصل معناه لا تكون زائدة للاحتياج  
اليها في تصحيح الحمل من موصوف بجسد درهم قال الاستاذ وتوضيحه ان الباء  
في هل زيد بقايم زائدة لصحة الحمل بدونها فان لوحظ معناه المصدر فيه لا تكون  
زائدة لعدم صحة الابهاء من هل زيد موصوف بقيام وكذا الزائدة في جسد درهم  
على ان الحب بمعنى الحب لعدم الاحتياج اليها فان لوحظ المعنى المصدر من  
لا تكون زائدة للاحتياج اليها في تصحيح الحمل من موصوف بجسد درهم ورب  
من وعمل رب وعمل الجرفيه وتوضيحه ان الباء في هل زيد بقايم زائدة لصحة الحمل  
من العطف قوله للاشتراك متعلق بالحمل المستند وقوله في عدم الافضاء متعلق امر في عدم افضاء  
ذلك الشيء الى المجرور كقول لا يباين هذا التعليل لعمل رب لكون الافضاء علة  
للعمل الاصل فيلزم ان يكون عدم الافضاء ايضاً علة للعمل فلا يظهر علية الافضاء

صغيرة او حكم فافهم

الاحتياج الى الجار الزائد



قال الاستاذ قوله في عدم الافضاء اس في عدم افضاء العامل الى مجرور او  
 على رب عليه غيره اس غير الزائد وهو الاصل للاستعارة لا للاستعارة رب مع غيره  
 في افادة المعنى وهو التقليل او التكثير او حمل رب على من يكسر الميم وسكون  
 النون الاستغراقية صفة من للاستعارة في افادة التاكيد اس التقرير فان من  
 الاستغراقية من الزائدة الداخلة على اسم من الاسماء الغير المقصودة  
 على العموم مثل رجل فاذا قيل ما جاء في رجل يحتمل الاستغراق وعدمه واذا قيل  
 ما جاء في من رجل زال الاحتمال وقرر كلمة من على الاستغراق فكذلك كلمة  
 فانه اذا قيل رجل صالح لقية يحتمل القلة والكثرة واذا قيل رب رجل قرر رب  
 على القلة وزال احتمال الكثرة هذا ما فهمته كذا في اعمدنا في قال صاحب منافع  
 الاختيار قوله للاستعارة في افادة التاكيد لان رب لكونها لانشاء التكثير كثيرا  
 تغيب التاكيد في ضم التكثير ذهب الى هذا اس الى انها لا تتعلق به كذا قال  
 وحسين زاده في شرحه على معنى اللبيب قال البعض قوله ذهب الى هذا اس الى عدم  
 تعلق رب بعامله وقال صاحب منافع الاختيار قوله ذهب الى هذا اس الى عدم  
 كون رب لتعدية العامل انتهى قال الاستاذ قوله ذهب الى هذا اس الى عدم كونها  
 معدية لعاملها او الى عدم تعدية رب او الى عدم كون رب للافضاء الرمانى بتقدير  
 اليا هو العلامة شمس الدين ابو عبد الله بن يوسف بن علي الكرماني عم البغدادى  
 شارح صحيح البخارى مولود في جمادى الآخرة سنة ١١٩٠ اخذه من والده وجماعة  
 بكرمان كذا قاله من لا يحلج وقال في موضع آخر هو احمد بن علي ابن محمد ابو عبد الله  
 النخعي المعروف بالشراى الدمشقي وقال ملا زاده هو ابو الحسن علي  
 ابن عيسى النخعي شيخ العربية ولد ببغداد سنة ست وثمانين ومئتين واحد  
 و الرمانى في عل ذهب وابن طاهر عطف على الرمانى اس و ذهب ابن طاهر  
 وتبعهما في الرواية وابن طاهر المصنف فاعل تبع رحمه اس المصنف الله فاعل رحم اس  
 ليرحم الله قال البعض قوله في تتبعهما المصنف رح في هذا المقام حيث عداهما لا يتعلق  
 به قال صاحب منافع الاختيار قوله الرمانى وابن طاهر وتبعهما المصنف يعني ان هؤلاء  
 ذهبوا الى ان رب لا يتعلق به لان شرط التعلق عدم تعدى العامل بنفسه الى المجرور  
 وفعل رب مستند بنفسه كما تقدم و ذهب الجمهور الى انها اس كلمة رب معدية  
 بضم الميم

بضم الميم وفتح العين وتثنية الدال المكسورة اسم في عل لعاملها الذي تعلق به  
 والجمهور راجع الى كلمة رب قال صاحب منافع الاختيار قوله و ذهب الجمهور  
 الى انها معدية لعاملها اس ان رب معدية وموصلة لعامل مدخولها وهو  
 فعل رب الى مجرورها واسا رح ساكت عن بيان وجه عدم تعلق حاش  
 وخلا وعدا ولولا ولعل بي من المذكورات وذكر المصنف طنائ طائفة على هذا  
 المقتضى على ما نقله الشارح في حواشي الامم ما حاصله ان حاشا وخلا وعدا  
 لا تتعلق لانها لا توصل العامل الى مجرورها بل تنزيلة منها وعلى ضد من التعلق  
 واللا يصلح وان لولا ولعل ايضا لا تتعلقان بالشي لان معناه جاريا معناها  
 غير جاريا فكما انه لولا في لولا لا تليها لعمرو لا تتعلق بالشي ولا توصل الى مدخولها  
 كذا لا لا تتعلق بالشي في لولا لا تليها لعمرو وكما انه لعل في لعل الله يفقر دينه  
 بنصب الجلالة لا تتعلق كذا لا لا تتعلق عند جبر الجلالة في ذلك الهماس فوائد اخرى  
 من ارادها فيلزم جمع الى حواشي الامم ان كسر الحروف الجارية المعدية لعاملها  
 اس كما كان كسر الحروف الجارية معدية لعاملها اس استبة كلمة رب كسر الحروف  
 الجارية في الكون معدية للعامل قوله و قد بعض الراى وتثنية الدال المقصود  
 على صيغة المبالغة المجهول يعني وقع الرد على الجمهور او على قولها او رد ما قاله الجمهور  
 صاحب الرد ابن همام في معنى اللبيب في الباب الثالث في ذكر ما لا يتعلق من الحروف  
 بانه اس بطريق هو انه اس الثالث والحال ان كسر الهمزة وسكون النون  
 للشرطية ارادوا اس الجمهور به اس محذوف رب كذا قال وحسين زاده او بعاملها  
 الذي هو معدية رب بفتح الدال المشددة قال البعض قوله به اس بعامل رب العامل  
 اس العامل الملقب لا المقتدر او العامل المذكور لا المحذوف يعني ان ارادوا  
 انها عدت العامل المذكور قال البعض قوله العامل المذكور وهو فعل او شبه  
 او معناه وهذا القيت فهد اس العامل المذكور مستند مهم في عل من باب التفتك  
 اصله مستند بنفسه لا بواسطة رب اس فهو خطأ لان العامل المذكور مستند  
 بنفسه لا بواسطة رب والحق في نفسه راجع الى العامل المذكور قال صاحب منافع  
 الاختيار قوله فهو مستند بنفسه فلا يتعدى بحرف الجر وايضا اس كما يكون العامل المذكور  
 مستند بنفسه قد يستوي ففعل متعارف مبني للمفعول اس الاستفعال اس قد يستعمل  
 العامل المذكور قوله معولة بالنصب مفعول لقوله يستوفي اس يطلب العامل المذكور  
 معولة كما ملا قال الاستاذ قوله قد يستوفي معولة اس ياخذ العامل المذكور معولة كما ملا الان استبان

قال ملا طنج في النسخ الذي في مجرورها مفعول انتهى الى و ذهب الجمهور الى انها تتعلق في حرف جر معدية لعاملها كما



لاخذ كمالا وقال الاخر قوله قد يستوفي معوله ان يأخذ العامل المذكور معوله  
 تماما اذا استيفاء الاخذ تماما وقال بعض الافاضل قوله قد يستوفي معوله ان يأخذ  
 العامل المذكور معوله الذي هو حقه والصيغة معوله راجع الى العامل المذكور قوله  
 كان في رب رجل كنية ان ذلك الرجل غليل لا يستطاع معوله اذا كان الاخر كذا  
 فلا حاجة الى التسمية ان الى تسمية العامل المذكور بواسطة رب قوله وان ارادوا  
 ان الجهور عطف على قوله ان ارادوا به ان يحدد رب كذا في وجهي زاده او يعللها  
 المحذوف ان العامل المحذوف والمقدر يعني ان ارادوا انها عدت العامل المحذوف  
 وهو ان العامل المحذوف حصل او مثله ان مثل حصل من استقر او كان كما صرح به  
 ان يكون عاملها المحذوف او يكون مقدرها المحذوف او يكونها معدية للعامل المحذوف  
 جماعة فاعل صرح منهم ان من الجهور فهو ان المحذوف يعني فهو خطا لان المحذوف  
 قد يراد بالاضافة ان تقديره يستغنى عن صيغة المضارع المجهول من الاستغناء  
 عنه من ذلك المثلث مع الكلام نائب فاعل يستغنى قوله ولم يعلق على صيغة  
 المضارع المجهول عطف على قوله يستغنى قط مفتوح القاف ومضمون الكلام المشدود  
 ان ابدأ معنى في وقت من الاوقات حتى كانت معدية به وراد ايضا ان كالتدوال اول  
 يعني وقع الرد على الجهور كما وقع الرد عليهم بالترديد بانه لو كان المراد كما اكدوا  
 ان الجهور من ان رب معدية لعاملها كثر الحروف الجارة قال صاحب منافع  
 الاختيار قوله لو كان كما ذكرنا يعني تعلق رب كثر الحروف الجار لم يجر العطف  
 ان عطف على جواب لو على محل جهورها ان كلمة رب رفعا وصفا منصوب  
 على طريق الحذف والايصال ان لم يجر العطف بالرفع والنصب او على طريق  
 التمييز من الشيء ان من جهة الرفع والنصب او من جهة الرفع والنصب  
 او على طريق الكالية منه معنى مدفوعا ومنصوبا ويجوز كونه منصوبا على طريق الكالية  
 من محل جهورها وان كان ابد والكال قد جاز العطف على محل جهورها  
 في الفصح ان في الكلام الفصح كما جاز ان يقال رب رجل صالح واخاه اكرمت  
 او رب رجل صالح واخوه اكرمتا ان الرجل والاخ وانما قال اكرمتا بالضمير  
 لان الجملة اذا كانت خبرا يلزم لها الربط لما قبلها فجورها معوله في الاول  
 وقوله واخاه بالنصب معطوف على محل جهورها ومبتدأ في الثاني وقوله واخوه  
 بالرفع معطوف على محل جهورها قال الحق قوله واخاه بالنصب بالالف على انه معطوف  
 على محل جهور رب وهو رجل ومحل النصب على المفعولية وقوله واخوه رفعا بالواو

بالواو على انه معطوف على محل جهور رب وهو رجل ايضا ومحل الرفع على المبتدائية  
 والجهور على تقدير فصاحتها ان اخاه في الاول مفعول اكرمت المذكور لا عطف  
 على محل رجل ومتعلق برب محذوف كما حذف غالبا والواو لعطف جملة اخاه اكرمت  
 على ما قبله من الجملة وان اخوه في المثال الثاني معطوف على مبتدأ محذوف للعطف على محل  
 جهور رب وتقدير المثال رب رجل صالح اكرمت هو واخوه اكرمتا ولا يجوز العطف  
 في الفصح في مثل يزيد واخاه مررت لانه يلزم العطف على محل جهور رباء قبل ذكر العامل  
 وهو لا يجوز بل يجوز بعد ذكر العامل قال صاحب منافع الاختيار اما عدم جواز العطف  
 على محل جهور حرف الجر المتعلق بالنصب في مثل يزيد واخاه مررت فلا اعلم وجهها  
 مستغنى عن الفاعل وغاية ما يمكن عند ان العطف على محل جهور حرف المتعلق لا يجوز  
 قبل ذكر العامل المتعلق فلا يجوز مثل يزيد واخاه مررت بل يجوز بعد ذكر العامل  
 فيجوز مثل مررت يزيد واخاه بالنصب اخاه بالالف ونظيره ان العطف على محل اسم ان  
 بالرفع قبل ربط الخبر لا يجوز وبعبارة اخرى وقال البعض قوله ولا يجوز يزيد واخاه مررت  
 ان ولا يجوز العطف على محل جهور رباء في مثل يزيد واخاه مررت او بالعطف على محل جهورها  
 يلزم ان يكون محل المتعلق نصبا في المعطوف بلا واسطة الجار وهو لا يجوز لانه فعل لازم  
 وهو لا يعمل الا بواسطة الجار وقال الاخر اما عدم جواز اخاه بالنصب فلانة مررت  
 لازم لا يعمل في المتبوع وهو زيد بلا حرف جر فكيف يعمل في التابع وهو بلا حرف جر  
 وقال بعض الكامل قوله ولا يجوز يزيد واخاه مررت ان لا يجوز العطف من غير اعادة الجار  
 على محل زيد وقال بعض المحققين فان قلت لم لا يعطف عليه بالنصب باعتبار محله وهو  
 النصب لانه مفعول به قلت يمنع من ذلك كون العامل لازما لانه لا يتقدم والنصب  
 في المفعول يقتضي تعدية بنفسه واذا لم يتعد للمتبع بنفسه فاولي ان لا يتقدم للتابع  
 فان قلت اليس هذا ينتقض بمثل لولات وزيد بالرفع فانه روعي فيه المحل فعطف عليه  
 عطفا مستترا عند سببه قلت ليس هذا من فرض المسئلة لان العطف على المحل المرفوع  
 هنا عند القائل به واجب لا جائز فانه عطف على المحل المجرور فان لم يجد الجار لزم خلاف  
 قاعدة مقررة عندهم وهي ان لا بد في العطف على الضمير المجرور من اعادة الجار وان اعيد لزم  
 عمل لولائه الا كما لظاهره وهي لا تعمل فيه او ولا يجوز ايضا يزيد واخوه مررت بطلان اخوه  
 على محل زيد لان محله منصوب لا مرفوع قال البعض واما عدم جواز اخوه بالرفع فلعدم الحكم  
 على زيد بالمبتدائية فانه مفعول لمررت قوله بهما متعلق بلا يجوز والضمير راجع الى الرفع والنصب



او لا يجوز العطف في مثله بالرفع والنصب بل يجوز بالجر قال بعض المحققين قوله بهما  
بالرفع والنصب بل يتعين الجر وما قاله البعض من ان قوله بهما متعلق بمررت والضمير راجع  
الى زيد واخاه خطأ وخطأه خطأ لان متعلق مررت في الظاهر قوله بزيد في الاول والثاني  
لا قوله بهما وتوهمه وذلك لزوم التكرار قوله بهما لانه تكرار فتأمل قوله فمجرد الزائد  
ورب في تفصيل لاحوال مجزوات المستثنيات انما قدم بيانه هذا مع ان العكس انب  
للاصالة اخرجاه من البين لقلة زيل وكثرة زيل عكسه ولئلا يلزم الفصل بين الشئيين فانهم  
قال البعض اعلم انما قدم بحث مجزوات المستثنيات مع انها مؤخره في الذكر على بحث مجزوات ما سبق  
بعد الاستثناء بساطة بحث مجزواتها بالنسبة الى بحث مجزواته اذا ساد المتعلق اليه وحذف  
من توابع هذا البحث وقيل وهذه البيانه ما يقتضيه سوق الكلام فيكون بيانه احوال  
مجزوات ما عدها تبعاً والتفاتاً منها ويمكن ان يكون المراد تفصيلاً لاحوال المجزوات  
كلها وقال امام الايوب قوله فمجرد الزائد ورب الى تفصيل لاحوال كل من المستثنيات  
قوله باق هم في عمل من بقي اصله باق استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتى الساكنة  
من الياء والتنوين فحذفت الياء دون التنوين لكون التنوين علامة التثنية بخلاف الياء  
وتثنت التنوين الى الثاني فصار باق على ما ارى على حال كانه المجزور عليه اى  
على ذلك الحال قبل دخولهما الى الزائد ورب قوله من كونه بيانه لما باعتبار احديته  
اذهو مشتمل على حال مجزور الزائد وحال مجزور رب بقرينة قوله ومثل رب اى  
كون مجزور الزائد بقرينة بيانه فمجرد رب بقوله ومثل رب اى البعض قال  
صاحب منافع الاختيار قوله من كونه اى كون المجزور الى قوله تعالى الى التهلكة ناظر  
الى مجزور الزائد فقط وحاصله ان مجزور الزائد اما مرفوع على انه فاعل او مبتدأ  
او خبر واما منصوب على انه مفعول به فاعلا او مبتدأ كما مر في كنى باليد وحينئذ درهم  
او خبر اى اى من كونه خبراً كما زيد بقاى اى كفى ما زيد بقاى ومانا فيه او مفعولاً اى  
او من كونه مفعولاً الا ان زيدا وتما في المنصوب اقيس منها في المرفوع لكونه الجار  
مؤمنه لمعنى المفعولية كذا في الحدائق كقوله تعالى اى كفى ما زيد بقاى ولا تلقوا بأيديكم  
الى التهلكة اى ولا تلقوا انفسكم الى التهلكة خلافا لبعض الخاة فانهم قالوا ان الياء  
في هذه الآية ليست بزائدة في المفعول بل الياء لالة والسببية والتقدير ولا تلقوا  
الى التهلكة بايديكم تحذف المفعول كما في النكت للسيوطي وقيل الياء زائدة اذا اريد  
بالايدى الانفس واذا اريد الجوارح فالياء ليست بزائدة بل للاستعانة والمفعول تحذف  
اى الانفس والتقدير ولا تلقوا انفسكم باستعانة ايديكم الى التهلكة ومثل رب رجل  
صالح لقية او رب رجل صالح لقيت فمجرد الرب في مفعول في الثاني اى في المثال الثاني و

فمجرد الزائد ورب الى تفصيل لاحوال كل من المستثنيات

وهو رب رجل صالح لقيت بدونه الضمير وجعل الشرع على خلاف اللف اخذ  
عن الترتيب ولان الفصل الواحد سهل من الفصلين ومبتدأ في الاول اى  
في المثال الاول وهو رب رجل صالح لقية قوله او مفعول عطف على مبتدأ اى  
او مفعول في الاول يعنى يجوز الامر في الاول قال بعض المحققين قوله ومثل رب رجل  
الى بيانه مجزور رب على اختيار المصنف قوله فمجرد ربها تفصيل لاحوال مجزور رب  
في الظاهر وتعليل لعدم تعلق رب في البالغ قوله او مفعول في الثاني اى مفعول المحل  
مفعول مقدم في المثال الثاني ومبتدأ في الاول اى ومجزور ربها مرفوع المحل في المثال  
الاول ومجمل لقية خبره لان اى مفعول في الاول يطلبه مع جهة الابتدائية وفي الثاني  
على جهة المفعولية قوله او مفعول مفعول على قوله ومبتدأ انفا اى او منصوب المحل  
مفعول لفعل مقدر بعد المجزور يفسر الفعل المذكور تقديره رب رجل صالح لقيت لقية  
مفعول لفعل مقدر مقدم في الاول يعنى يجوز الامر في الاول كما في مثل زيداً ضربت  
اى او مجزور ربها مفعول مقدم في الاول يعنى يجوز الامر في الاول فكونه مفعولاً لفعل مقدر  
فانه يجوز في زيد الامر فيكون كونه مبتدأ وضربته خبره فكونه مفعولاً لفعل مقدر  
يفسر المذكور تقديره ضربت زيداً ضربته يمكن بقدر العامل الناصب اى  
ناصر رجل في صورة التقديم والتقديم فانه لو ذكر يلزم الجمع بين المنصوبين  
والمنصوب بالكر وهو غير جائز لانه لم يبق المنصوب بالكر بعد المجزور  
لا قبل الجار والمجزور لان لرب صدر الكلام لكونها لاثا والتكثير والتقليل  
اى لشعر من اول وهلة بالمعنى المراد الذى هو التقليل والتكثير ومجزور حرف استثناء  
قوله وعلى اى حرف الاستثناء حاشا وخلا وعدا اشارة الى ان اضافة الحروف  
الى الاستثناء عهدية قال احمد نازي اضافة الحروف الى الاستثناء عهدية وفي قوله  
وعلى حاشا وخلا وعدا اشارة اليها كالمستثنى بالبناء على ما سبق او هذا معنى على قاعدة  
سببي فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول في بحث المجزور متعلق بهي شبه مجزور  
حروف الاستثناء بالمستثنى بالاى وجوب النصب بيانه لوجه التشبيه ولو للتوصلية  
اى لو كان النصب في مجزور حروف الاستثناء فلا لكونه مجزوراً لفظاً في كلام العرب  
بضم الميم وسكون الواو وبفتح الجيم اى مفعول بمعنى مثبت اى في كلام مثبت لا نفي  
ولانه لا يستفهم فيه اذ لا يجب النصب في غيره بل يجوز هو والخيار البديل  
تام اى من ذكره فيه المستثنى منه اذ لولا له لكان مفعولاً وهو لا يصح في الموصوب  
الا قليلاً كما يحكى واقول هذا ظاهراً لانه يقتضى اخصار وجوب النصب في كلام

فمجرد الزائد ورب الى تفصيل لاحوال كل من المستثنيات

وهذا الظاهر لا يتقبل



تام وليس الامر كذلك قال بعض الافاضل قوله في وجوب النصب ببيان الوجه  
 تشبيه مجرور بحروف الاستثناء بالمستثنى بالاول وللوصلية في ولو كان النصب  
 في مجرورها محلا لكونه مجرورا لفظا في كلام موجب اى في كلام مثبت تام اى  
 المذكور فيه المستثنى منه نحو هلك الناس حاشا العالم ونحو اساء القدم  
 حاشا زيد قوله وفي جواز النصب عطف على قوله وفي وجوب النصب اى  
 وفي جواز النصب على الاستثناء قوله واختيار البدل عطف على جواز النصب  
 وذلك لان المستثنى فضلة مطلقا بخلاف البدل ولو للوصلية اى ولو كان النصب  
 في مجرور حروف الاستثناء محلا لكونه مجرورا لفظا في كلام غير موجب  
 بعد حروف الاستثناء اذ في الموجب يجب النصب كما مر والمستثنى منه المذكور  
 اى والحال المستثنى منه المذكور اذ لو لم يذكر يكون على مقتضى العامل قال بعض الافاضل  
 وفي جواز النصب واختيار البدل ولو كان النصب في مجرورها محلا لكونه مجرورا  
 لفظا في كلام غير موجب اى في كلام غير مثبت والحال المستثنى منه المذكور نحو ما صلب  
 القوم حاشا زيد وقال صاحب منافع الاختيار قوله في كلام موجب تام  
 نحو هلك الناس حاشا او خلا او عدا زيد فزيد منصوب المحل وجوبا على الاستثنائية  
 قوله والمستثنى منه المذكور وهو المراد بتمام نحو ما فاز الناس حاشا العالم فالعالم  
 مرفوع المحل على انه بدل من الناس لو منصوب المحل على الاستثنائية وقال البعض  
 قوله في كلام غير موجب متعلق لكل واحد من جواز واختيار على سبيل التنازع  
 مثال الموجب التام اى ضربت القدم حاشا زيد ومثال الغير الموجب التام  
 حاشا زيد قوله وغير ذلك عطف على ما قبله وهم الاشارة الى وجوب النصب  
 في كلام موجب وجواز النصب واختيار البدل في كلام غير موجب بتأويل ما ذكر  
 او ما تقدم قال البعض قوله وغير ذلك معطوف على وجوب النصب او على جواز النصب  
 اى غير ما ذكر وقال صاحب منافع الاختيار قوله وغير ذلك بالجر عطف على وجوب النصب  
 قوله ما من من الشئ ببيان للغير يذكر مناصح قبول ونائب فاعله المستتر راجع  
 الى ما اومضنا راجع معلوم فاعله المستتر راجع الى المصنف ومفعوله مخذوف اى يذكر  
 المصنف اياه اى ذلك الشئ من انه يعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه  
 غير المذكور نحو ما صلب حاشا زيد ونحو ما احسن عالما حاشا زيد في بحثه اى في بحث  
 قال صاحب منافع الاختيار قوله مما يذكر في بحثه وهو ان يعرب على حسب العوامل ان لم يذكر

ان لم يذكر المستثنى منه نحو ما فاز حاشا العالم فالعالم مرفوع المحل على انه في على فاز  
 ونحو ما اكرمت عدا زيد فزيد مجرور لفظا ومنصوب محلا على انه مفعول اكرمت ذهب  
 بعض النحاة الى انها اى الى ان حروف الاستثناء غير متعلقة بشئ من الفعل وسببه  
 ومعناه كرب اى لا تتعلق رب بشئ وتبعه اى بعض النحاة في هذه الرسالة  
 حيث بين عدم تعلقها بالمصنف اى على تبع رحمه الله اى ليرحمه واستصوبه اى اعتقد  
 ان ما ذهب اليه النحاة صواب اى وجده صوابا او ادخله في الصواب او جعله  
 صوابا او ادخل قول بعض النحاة في الصواب او جعله صوابا فزجها واخر اجزها  
 اى البعض قوله واستصوبه اى كونه غير متعلقة بشئ اى بنصام في معنى النبي  
 فاعل استصوب قوله وقال عطف على استصوب اى قال ابن هشام في وجه عدم تعلقها  
 بشئ لانها اى حروف الاستثناء لا توصل معناه اى معنى ذلك الشئ الى الاسم  
 او المولى به بل تنزيلة اى تنزيل تلك الحروف معنى ذلك الشئ عن الاسم وهو ضد  
 معنى التعلق والايصال كالا اى ان الاتزيلة قال بعض الافاضل قوله كالا  
 اى على كالا في عدم التعلق وعدم الايصال وفي الازالة تجلت اى اذالم توضح  
 الى الاسم المجرور بها تجلت حروف الاستثناء والمعدودة من حروف الجر على الزائد  
 اى على الحرف الزائد في العمل ببيان الوجه المحل قوله للاستشراك اللام فيه للاجل قليل  
 للمحل قال البعض قوله للاستشراك على العمل ومتعلق بجملت اى بشرائك تلك الحروف  
 مع الزائد في عدم التقديس ببيان الوجه الاستشراك اى في عدم الايصال بمعنى عدم  
 الايصال معنى ذلك الشئ من الفعل وسببه ومعناه الى الاسم المجرور وقال الدمانى  
 في بحث خلا كون معنى التقديس والكون مصدر مصانف الى اسم الذي هو معنى التقديس  
 ووجه قوله ما ذكره اى المعنى الذي ذكر ابن هشام ذلك المعنى وهو ايصال معناه  
 الى الاسم المجرور قال الحق البصائر قوله ما ذكره اى ذكر ابن هشام واستصوبه  
 مع ان التقديس ايصال معناه الى الاسم فاعبارة بما ذكرنا لا عما حذرتنا فلا  
 عن منهواته فان ذلك تحريف انتهى قوله كون معنى التقديس مبتدأ ووجه قوله ممنوع  
 بل معناها اى معنى التقديس جعل مجرورها اى حروف الاستثناء واجعل مصدر  
 مصانف الى مفعوله الاول ومفعوله الثاني قوله مفعولاه لذلك الشئ والحال لا يلزم منه  
 اثبات ذلك المعنى اى معنى ذلك الشئ للمجرور قوله بل ايصاله اليه عطف على قوله  
 اثبات ذلك المعنى اى بل يلزم ايصال ذلك المعنى الى المجرور بناء على الوجه الذي اى  
 على الطريق الذي يقتضيه اى ذلك الوجه من الامتناع والاستعلاء وغير ذلك الحرف اى حرف الجر

في حاشا زيد قوله وغير ذلك بالجر عطف على وجوب النصب اى على جواز النصب  
 في حاشا زيد قوله وغير ذلك بالجر عطف على وجوب النصب اى على جواز النصب







منفق و لا ینفقه ~~چنانچه~~ ~~بسیار~~ ~~مفهوم~~ ~~حق~~ ~~امر~~  
 باینکه مفهوم حق انفق و انفاق ~~بسیار~~ ~~مفهوم~~ ~~حق~~ ~~امر~~  
 باینکه مفهوم حق انفق و انفاق ~~بسیار~~ ~~مفهوم~~ ~~حق~~ ~~امر~~

باینکه مفهوم حق انفق و انفاق ~~بسیار~~ ~~مفهوم~~ ~~حق~~ ~~امر~~  
 باینکه مفهوم حق انفق و انفاق ~~بسیار~~ ~~مفهوم~~ ~~حق~~ ~~امر~~



تام وليس الامر كذلك قال بعض الافاضل قدوة في وجوب النصب ببيان لوجه  
 تشبيه مجرور حروف الاستثناء بالمستثنى بالاول ولولم يوصل به ولو كان النصب  
 في مجرورها محلا لكونه مجرورا لفظا في كلام موجب امر في كلام مثبت تام اس  
 المذكور فيه المستثنى من نحو هلك الناس حاشا العالم ونحو اساء القدم  
 حاشا رتبة قوله وفي جواز النصب عطف على قوله وفي وجوب النصب اس  
 وفي جواز النصب على الاستثناء قوله واختيار البدل عطف على جواز النصب  
 وذلك لان المستثنى فضلة مطلقا بخلاف البدل ولو كان النصب اس ولو كان النصب  
 في مجرور حروف الاستثناء محلا لكونه مجرورا لفظا في كلام غير موجب  
 بعد حروف الاستثناء اذ في الموجب يجب النصب كما مر والمستثنى منه المذكور  
 او الحال المستثنى منه المذكور اذ لو لم يذكر يكون على مقتضى العامل قال بعض الافاضل  
 وفي جواز النصب واختيار البدل ولو كان النصب في مجرورها محلا لكونه مجرورا  
 لفظا في كلام غير موجب امر في كلام غير مثبت والحال المستثنى منه المذكور نحو ما صلح  
 القوم حاشا زيد وقال صاحب منافع الاختيار قوله في كلام موجب تام  
 نحو هلك الناس حاشا او خلا او عدا زيد فزيد منصوب المحل وجوبا على الاستثنائية  
 قوله والمستثنى منه المذكور وهو المراد بتمام نحو ما فاز الناس حاشا العالم فالعالم  
 مرفوع المحل على انه بدل من الناس او منصوب المحل على الاستثنائية وقال البعض  
 قدوة في كلام غير موجب متعلق لكل واحد من جواز واختيار على سبيل التنازع  
 مثال الموجه التام انه ضربت القدم حاشا زيد ومثال الغير الموجب التام  
 حاشا زيد عالم حاشا زيد ومثال الغير الموجب الغير التام ما احسن عالم  
 حاشا زيد قوله وغير ذلك عطف على ما قبله واسم الاشارة الى وجود النصب  
 في كلام موجب وجواز النصب واختيار البدل في كلام غير موجب بتأويل ما ذكر  
 او ما تقدم قال البعض قوله وغير ذلك معطوف على وجوب النصب او على جواز النصب  
 او غير ما ذكر وقال صاحب منافع الاختيار قوله وغير ذلك بالجر عطف على وجوب النصب  
 قوله ما من من الشئ ببيان للغير يذكر مضارع جندل ونائب فاعله المستتر راجع  
 الى ما او مضارع معلوم فاعله المستتر راجع الى المصنف ومفعوله مخذوف او يذكر  
 المصنف اياه او ذلك الشئ من انه يعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه  
 غير المذكور نحو ما صلح حاشا زيد ونحو ما احسن عالم حاشا زيد في بحثه اس في بحث  
 قال صاحب منافع الاختيار قوله مما يذكر في بحثه وهو ان يعرب على حسب العوامل ان لم يذكر

ان لم يذكر المستثنى منه نحو ما فاز حاشا العالم فالعالم مرفوع المحل على انه فاعل فاز  
 ونحو ما اكرمت عدا زيد فزيد مجرور لفظا ومنصوب محلا على انه مفعول اكرمت والنصب  
 بعض النخبة الى انها اس الى ان حروف الاستثناء غير متعلقة بشئ من الفعل وسببه  
 ومعناه كرب اس الى لا تتعلق رب بشئ وتبعه اس بعض النخبة في هذه الرسالة  
 حيث بين عدم تعلقيها المصنف في عطف على قوله رب الله اس ليرحمه واستصوبه اس اعتقد  
 ان ما ذهب اليه النخبة صواب او وجده صوابا او ادخله في الصواب او جعله  
 صوابا او ادخل قول بعض النخبة في الصواب او جعله صوابا فزجها واخر اجزائها  
 الى البعض قوله واستصوبه اس كونها غير متعلقة بشئ ابن هشام في معنى اللبيب  
 فاعل استصوب قوله وقال عطف على استصوب اس ل ابن هشام في وجه عدم تعلقيها  
 بشئ لانها اس حروف الاستثناء ولا توصل معناه اس في ذلك الشئ الى الاسم  
 او المولى به بل تزييله اس تزيل تلك الحروف معنى ذلك الشئ عن الاسم وهو ضد  
 معنى التعلق والايصال كالا اس الى ان تزييله قال بعض الافاضل قوله كالا  
 اس في كالا في عدم التعلق وعدم الايصال وفي الازالة فحلت اس اذ لم توصل  
 الى الاسم المجرور بها فحلت حروف الاستثناء والمعدودة من حروف الجر على الزائد  
 اس على الحرف الزائد في العمل ببيان لوجه المحل قوله للاستشراك اللام فيه للاجل تقليل  
 المحل قال البعض قوله للاستشراك على المحل ومتعلق بجملة اس يستشرك تلك الحروف  
 مع الزائد في عدم التقديس ببيان لوجه الاستشراك اس في عدم الايصال بينه في عدم  
 الايصال معنى ذلك الشئ من الفعل وسببه ومعناه الى الاسم المجرور وقال الدمامني  
 في بحث خلا كون معنى التقديس والكون مصدر مصنف الى اسم الذي هو معنى التقديس  
 ووجه قوله ما ذكره اس المعنى الذي ذكر ابن هشام ذلك المعنى وهو ايصال معناه  
 الى الاسم المجرور قال الحق البصاني قدوة ما ذكره اس ذكر ابن هشام واستصوبه  
 مع ان التقديس ايصال معناه الى الاسم فاعبارا عما ذكرنا لا عما حررتنا قلنا  
 على منهواته فان ذلك تحريف انتهى قوله كون معنى التقديس مبتدأ ووجه قوله ممنوع  
 بل معناه اس معنى التقديس جعل مجرورها اس حروف الاستثناء والجعل مصدر  
 مصنف الى مفعوله الاول ومفعوله الثاني قوله مفعولاه لذلك الشئ والحال لا يلزم منه  
 اثبات ذلك المعنى اس معنى ذلك الشئ للمجرور قوله بل ايصاله اليه عطف على قوله  
 اثبات ذلك المعنى اس بل يلزم ايصال ذلك المعنى الى المجرور بناء على الوجه الذي اس  
 على الطريق الذي يقتضيه اس ذلك الوجه من الامتناع والاستعلاء وغير ذلك الحرف اس حرف الجر

اس حروف الاستثناء

اس حروف الاستثناء



فأعل يقتضيه هنا في مقام الاستثناء يقتضيه في ذلك الحرف انتفاء في ذلك المنع  
يعني يفيد إزالة عنه في عن المجزور لأن حرف الاستثناء موضوع للاستثناء الذي  
هو اضراح الشيء عن حكم دخل فيه غيره ولا يلزم من عدم تعلق الاستثناء بتعلقها  
لأن كون حرف بمعنى حرف لا يستلزم مساواته في جميع الأحوال ألا ترى أن  
لا تعلق الجزور وهذه تعلق كذا قال صاحب فتح الأسرار قوله وأقول روي دمايين  
المنع من منع الدمايين ورواه كونه معنى التقديري ما ذكره قال البعض قوله المنع  
من منع الدمايين أن معنى التقديري اتصال الفعل إلى الاسم مكابرة بفهم المصنف  
وفتح الباء مصدر من المفاعلة أو خارج عن الصواب والحق قال الأستاذ  
والمكابرة هي المنازعة في المسئلة العلمية لا لفظها والصواب بل لا لزوم  
الخصم وأظهرها للفضل قبل منع السائل نفس الدليل بلا شاهد من الشاهد  
المدكورين فهو مكابرة غير مسموعة اتفاقاً ولا ينتقض من وان لم يكن المنع  
مكابرة بل في موقعه ينتقض تعريف حرفه الجزور من حال كونه غير مانع  
لاختيار المعروف بفتح الراء المشددة قوله بأداة الاستثناء متعلق بمنتقض  
في بلاداة التي ليست من حروف الجر كالأداة الاستثناء التي ليست  
من حروف الجر وقوله لوجود التقديري متعلق بمنتقض من لوجود تقديري معنى  
ذلك الشيء إلى الاسم ولوجود اللفظ أو إقصاء من ذلك الشيء إليه هنا  
على هذا المنع من المنع الذي ذكره الدمايين وهو جعل حرفها مفعولاً به  
قال البعض قوله على هذا المنع الذي ذكره الدمايين من قوله بل معناه جعل  
مجزورها مفعولاً به قوله فيما في أداة الاستثناء متعلق بقوله لوجود  
حرفه بفتحهم من بعض التي هي من حروف الجر بفتحهم أو من جهوز الكوئين  
قال البعض قوله ذهب بعضهم إلى أن حرف الاستثناء إنما هو حرف في الاستثناء  
متعلق به من الفعل أو شبهه أو معناه كسائر حروف الجر غير الزائد  
أو كما كان سائر حروف الجر متعلقة به في مجزور لولا ولعل مبتدأ مرفوع محل  
أو محالاً البعيد لأن حكمها القريب مجزور بهما كذا قال إمام الأيوبي وما هو مرفوع  
وقع بعده من مجزورها ظاهر كلام سيبويه أن بعد مبتدأ الفتح مجزور محلا في  
مقدور والجار مع المجزور ظرف مستقر والجملة مرفوعة محلا صفة ما أولاً محل لها صلة  
كقوله من سائر ما بعده مفعولاً به في كالمرفوع الذي وقع في الثاني من المثال الثاني

وهو لا يشترط في

ولا بد من أن يكون

وهو لعل زيد قائم أو تقديراً أو أو سواء كان ما بعده مقدراً كما أن كالمرفوع الذي  
وقع في الأول من المثال الأول وهو لولاك لهلك زيد أو لولاك موجود  
لهلك زيد خبره أو خبر المبتدأ فهما بفتح الفاء وضم الباء وفتح الميم  
لوقوعها قبل الألف وبغير التنوين وضم التنوين راجع إلى لولا وكل من قال  
قوله فهما تفرع على كون مجزورها مبتدأ يفيد عدم تعلقها أو لولا تعلق لكأن المجزور  
مفعولاً به غير صريح غير متعلقين شيء من الفعل وشبهه ومعناه وهي محمولان  
في العمل أو في عمل الجر أما على الزائد أو أما محمولان على الحرف الزائد  
للاستثناء في عدم الإفضاء وأما على غيره أو غير الزائد وهو الأصلي  
للاستثناء في أداة المنع فإن لولا يفيد الامتناع ولعل يفيد الترخي كما أن عن  
يفيد البعد والمجاورة في زميت السهم عن القوس إلى الصيد وكذا في البوابة  
ما سبق من الشيء الذي سبق من الاستثناء في عدم الإفضاء وأداة المنع  
الأول للأول والثاني للثاني فافهم قال السالك ربح في هامشه أن حرف الاستثناء  
لا تعلق شيء لأنها لا تصل العامل إلى مجزورها بل تنزله عنها وعلى ضد  
معنى التعلق والاصطلاح وان لولا ولعل أيضاً لا تعلق شيء لأن معناه  
جاريين كمنها على غير خارج فكأن لولا في لولا زيد لهلك عمرو ولا تعلق شيء  
ولا يوصله إلى مفعوله كذا لا تعلق شيء في لولاك لهلك عمرو وكما أن لعل  
في لعل الله يفرد به نصب الجملة لا تعلق كذا لا تعلق عند جبر الجملة وقال  
إمام الأيوبي وحروف الاستثناء محمولة على الزائد كرب للاستثناء في عدم التقديري  
وكذا لولا ولعل محمولان على الزائد نحو لولا موجود إشارة إلى الجر المقدرة  
لهلك زيد ونحو لعل زيد قائم ومجزور ما من حرف جر عداي تجاوز  
ذلك الحرف هذه السبعة المذكورة بنصب السبعة على أنه صفة وهذه  
المتنوعة محلا على أنه مفعول ما عدا أعلم أن كلمة ما إذا دخلت على عدا  
وخللا جعلها فعلاً وجوباً لأن كل ما هذه مصدرية وهي لا تدخل إلا على الجملة  
الفعلية عند سيبويه ومن تبعه وهو الذي ذهب المتصور على الصيغة المقصورة  
كذا قيل منصوب المحل على أنه من ذلك المجزور مفعول فيه أو بواسطة أنه  
مفعول فيه لمتعلقة بفتح اللام فسر الشارح الخبر المجزور بقوله أن تعلق ما



عند هذه السبعة اشارة الى ان الضمير المجرور في المتعلق راجع الى ما  
 لا الى المفعول فيه ولا الى الجار المقبول من المجرور ان كان الجار في اللفظ في  
 لفظية او كان الجار ما اس حرف جر كان اشارة الى المتعلق المحذوف  
 في قوله بمعنى والى انه ظرف مستقر لكون المقدر من الافعال العامة على انه  
 صفة ما او صلة والضمير الراجع الى في مصنف ابي كالباء ببيان لما وصلته  
 المسجد مثال لما كان الجار فيه لفظية موحيا او وصلته بالمسجد مثال لما كان  
 الجار وهو البناء بمعنى في وهو الظرفية وهذا ان كان مجرورا ما عدا هذه  
 السبعة منصوب المحل على انه مفعول فيه ان كان الجار في او ما بمعنى بمعنى  
 على راس ابن الجهم ومن تبعه قال البعض قوله هذا ان يكون المجرور بلفظ  
 او ما بمعنى مفعولا فيه على راس ابن الجهم حيث قال وشرط فيه تقديره  
 ولم يقل وشرط كما قيل كذا سمع واما على راس الجمهور فمفعول به غير صريح  
 ان فهو مفعول به غير صريح لكونه مفعولا بواسطة حرف الجر قال صاحب فتح الاركان  
 واما راس الجمهور فكل ما دخله حرف جر يتعلق به فهو مفعول به غير صريح  
 سواء كان الجار في او اللام او غيرها اذا المفعول فيه ان لان المفعول فيه عند  
 شروط بتقدير في والكا محتمل ان المفعول فيه على ضربين الاول ما يظهر  
 فيه في وهو مجرور بها والثاني ما لا يظهر فيه في بل يقدر وهو منصوب  
 بتقديرها لكن شرط نصبه تقديره لا كونه مفعولا فيه وهذا عند ابن الجهم  
 ومن تبعه والمصنف ذهب الى مذهبه في هذا الكتاب خلافا للجمهور فان المفعول فيه  
 عندهم لا يكون الا بتقدير في واما الجمهور ورهبها فمفعول به غير صريح بواسطة  
 حرف الجر لا مفعولا فيه وتقديره في المفعول فيه ان كان ظرف زمان مبهما  
 كان او محذورا وان كان ظرف مكان فانه كان مبهما فتقدر والافلا كما سمع  
 او منصوب على انه ان ذلك المجرور اشارة الى ان قوله مفعول له عطف  
 على قوله مفعول فيه بمعنى تعيين للمطوف عليه قال البعض اعاد السارج  
 ما قبل المطوف عليه لتعيينه لمتعلقه بفتح اللام ان ما عدا هذه السبعة  
 ان كان الجار لاما للتقليل او ان كان الجار ما اس حرف جر كان بمعنى ان  
 بمعنى اللام وهو التقليل كقوله ان كان كقوله اللام وفيه شاع او يجوز

في قوله مفعولا فيه تقديره  
 في قوله مفعولا فيه تقديره

او يجوز مع قبيل ذكر الكل واردة الجز لان الجار لفظا في بلاما الاستفهامية  
 لكن في ايراده هكذا نكتة لطيفة وهي ان كونها جاري مشروطة بدخولها  
 على ما الاستفهامية بحيث حرف الجر فالتأمل قال البعض قوله كقوله ان كي  
 في كية لانه بمعنى لام التقليل نحو ضربت زيدا للتأديب وهذا مثال لما كان الجار  
 فيه لاما موحيا ونحو كية عصيت وهذا مثال لما كان الجار فيه بمعنى اللام وهو  
 ان لم عصيت وهذا ان المفعول له كالمفعول فيه في الاختلاف بين ابن الجهم  
 والجمهور تأمل او منصوب على انه ان المجرور مفعول به غير صريح لكونه مفعولا  
 بواسطة حرف الجر ان كان الجار ما عدا في او ما عدا في واللام من الحروف  
 الجارة الباقية بعد السبعة السابقة والافلا واجب ما عدا طه بابا واد الضمير  
 فتدبر نحو ضربت زيدا فان الباء في بزيد متعلق بمررت لانه ليس بمررت  
 وزيد مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب على انه مفعول به غير صريح  
 لمررت لان الباء ليس بمعنى في ولا بمعنى اللام هذا كله اذا لم يند المتعلق  
 الى الجار والمجرور وقد يند المتعلق الى الجار والمجرور عطف على مقدر  
 تقديره والاصل في المتعلق ان يند الى غير الجار والمجرور كثيرا  
 وقد يند الى الجار والمجرور الاسناد نسبة احد الشئيين الى الاخر بحيث يند  
 اليه بل فانه تام وقد يطلق ويراد به نسبة احد الشئيين الى الاخر  
 اذ قد يند به من قبيل اسناد المتعلق الى الجار والمجرور ولا يتناول المفعول الاول  
 في يند تجريد والباعث عليه اعلام ان الشئ الاول والثاني ليس على اطلاقه  
 بل على كونه متعلقا في الاول وعلى كونه جارا في الثاني تأمل فانه اذ  
 ينفع في مواضع شتى كذا في احمد نازلي وبيان انه ذكر للاسناد معنيين اراد الثاني  
 منهما بناء على عدم صحة ارادة الاول وهو ممنوع بل المراد الاول اذ زيد مجرور به  
 يصح ق عليه الاول لتحقيق الفائدة وتعليله بقوله اذ يجوز ان لا ينتج تعيين  
 ارادة الثاني وقوله ولا يتناول الاول ممنوع والقول بعدم تناول مكابرة  
 وارتكاب التجريد مما لا داعي اليه اذ معنى قول المصنف وقد يند المتعلق الى الجار  
 والمجرور ينسب احدهما الى الآخر بحيث يتحقق بهما ربط واسناد ينتظم منه  
 الفائدة وكون احد الشئيين متعلقا والثاني جارا ومجرورا لا يستلزم التجريد  
 فانه من افراد احد الشئيين والاخر في الحق ان المراد بالاسناد هنا المفعول الاول ولا تجريد  
 فتدبر ولا تكن من اسرى التقليد واكتفى ان يند المتعلق الى المجرور بواسطة الجار

في قوله مفعولا فيه تقديره  
 في قوله مفعولا فيه تقديره



قد علم في العبارة الخ تفرع على التفسير بقوله من سند الخ اذا اسند  
 المتعلق الى المجرور بواسطة الجار ففي عبارة المصنف مسامحة اصطلاحها  
 وهي ذكر الشيء وازادة الغير قال احمد نازلي على قول اللفظ في غير معناه  
 المتبادر ولو بلا علاقة اعتماد على فهم السامع وقال السيد في كتابه  
 التفرعات السامع هو ان لا يعلم الغرض من الكلام ويحتاج في فهمه الى تقدير  
 لفظ آخر انتهى نكتة السامع على التنبية الى ان الجار والمجرور لشدة اتصافهما  
 بمنزلة شيء واحد على ما في شرح الباب ولم يتفرع الى التقصية بان يقال ان قوله  
 الى الجار والمجرور من قبيل تسمية الجزء بهم الكل لان الشرط فيه كون الدال  
 على الكل دال عليه اجمالاً ولم يوجد لان الدال عليه دال عليه تفصيلاً كما في قوله تعالى  
 قال بعض محققين هذا الكتاب قوله من سند المتعلق الى المجرور بواسطة الجار  
 ففي العبارة مسامحة الخ اقول هذا التفسير مما لفت لتخصيصه في بحث الفاعل  
 والنائب بقوله ولا يكونان الا اسميه او ما في تأويله الا ان النائب قد يكون جاراً  
 ومجروراً فلو كان المراد كما قال كيف يجوز استثناء هذا النائب عن الاكم والمؤثر  
 ففي هذا كان المسامحة لمن قال المسامحة. ولعل السامع قاسه الى ما وقع  
 مفعول به غير صريح واخذ ما حققه في الامتحان وهنا ولا كيف يقول المصنف  
 في الامتحان خلاف ما نصه عليه في هذه الرسالة قوله اذا جار تفصيل وبيان  
 لكونه مسامحة لان الجار آله الفرق بين الآلة والوسيلة ان كل آلة وسيلة  
 وليس كل وسيلة آلة لان الآلة لا يكون موجهة ولا يتوقف ايجاز الموجه للشيء  
 على توسطها واما الوسيلة فقد يكون موجهة كالقوة القوية فانها تكون متوسطة  
 بين المفعول وبين القوة البعيدة كما قاله ابو البقاء قوله ووسيلة عطف تغيير  
 للآلة قوله في انشاء معنى المتعلق بالاضافة متعلق بوسيلة الى المجرور متعلق  
 بافضاء قوله فيكون تفرع على قوله آله ووسيلة ان اذا كان الجار آله ووسيلة  
 فيكون الجار من جملة المتعلق بنوع اللام من توابد الذي من المتعلق الذي هو  
 من المتعلق العامل فكيف استفهام انكار يكون الجار من جملة المسند اليه  
 ان لا يكون من جملة المسند اليه الذي من المسند اليه الذي هو الذي من قبل  
 المفعول مع ان الفرق لا يكون معمولاً اصطلاحاً كما سيجي كما حققه المصنف  
 ما ذكر في الامتحان ان في الكتاب المسمى باسم الامتحان من قوله في بحث المنه واما  
 انصب المحل في مرتب بزيده فليجوز فقط اذا كان آله ووسيلة في افضاء معنى الفاعل

السند الذي هو الجار والمجرور

معنى العامل اليه فهو اذن من جملة العامل فكيف يكون من جملة المعقول فنقول بعض  
 الجار والمجرور منصوب المحل مسامحة او بحدود تسمية الكل باسم الجزء انتهى قال  
 صاحب الباب والمنصوب هو المجرور فقط انتهى قال مصنفك يعني ان القدم  
 وانه جعلوا المجموع منصوباً محلاً الا ان التحقيق هو ان المجرور منصوب محلاً  
 اذا الجار هو الوسيلة في الوصول والايصال كالمهزة والتضويق فالمتفوق  
 في الحقيقة هو المجرور وحده لا مجموع الجار والمجرور فنقول صاحب الكشاف  
 والارحام عطف على محل الجار والمجرور تسامح وكذا قوله عليهم في النعت عليهم  
 محله النصب على المفعولية ونكتة السامع على التنبية على ان الجار والمجرور  
 لشدة اتصافهما بمنزلة شيء واحد وهذا هو الشرط انهم ينفون العطف  
 على المجرور بدونه اعادة الجار لان ذلك عطف على جزء الكلمة فان قيل الجار  
 والمجرور قد يكون مسنداً اليه كالمسند اليه والمشتري فيه وفي الكشاف  
 عليهم في غير المنصوب عليهم محله الرفع على الفاعلية وعنه في كانه مؤداه  
 فاعل الصفة قلنا كما يكون المجرور منصوباً بتوسط الجار كذلك يكون مرفوعاً  
 بتوسطه واعتبار النصب في المجرور انما هو عند انتفاء الاسناد كالاطلاق  
 مصروف عن الظاهر بقريته ان الكلام في الفضلة والمسند اليه ليس بفضلة  
 بل هو عمدة مع ان التحقيق يابى ان يكون المجرور فاعلاً اذا لم يكن الجار زائداً  
 بل التحقيق قاض بانه مفعول البتة فتأمل فاجمع الى احاطتك بما سبق انتهى  
 وقال السيراني يعني اذا قلنا مرتب بزيده فلفظ زيده الذي هو مجرور لفظاً منصوب  
 محلاً فان الجار هو المعدية للمفعول فهو يتم معنى الفعل حتى يصير بمعنى جاوزت  
 وحينئذ فالمنصوب محلاً هو لفظ زيده لا الجار والمجرور فنقول النجاة الجار  
 والمجرور في محل النصب فيه تسامح والتحقيق ما ذكره انتهى قال شريف الدين  
 الجرجاني مصروف الجراداة توصل معنى الفعل الى مجروره ومنصوب المحل ومجرور المحل  
 ومرفوع المحل هو المجرور وحده لا مجموع الجار والمجرور في محل النصب او الرفع  
 والقول بهما مسامحة في العبارة انكالا على تقرير من القواعد وقال عصم الدين  
 وما يشترط ان الجار والمجرور في محل النصب مسامحة يجعل الجار والمجرور شيئاً واحداً  
 لكان اتصافهما فيكون مجموع الجار والمجرور في اللفظ لانه في المعنى هو المجرور



فقط هذا تفسير لمرجع الضمير المستتر تحت يكون قوله على ما هو المناسب  
متعلق بحذوف او واغناشترنا مرجع الضمير بهذا بناء على ما هو او وانما ارجعنا  
ضمير يكون الى الجار والمجرور بناء على السبع الذي هو المناسب او وانما  
ارجعنا ضمير المستتر في يكون الى مجموع الجار والمجرور بناء على ما هو المناسب  
للسباق رر للكلام السابق وهو قوله وقد يستد المتعلق الى الجار والمجرور  
قال البعض قوله للسباق وهو قول المصنف الى الجار والمجرور وقال  
وهو افندي والسباق بالباء الموحدة ما قبل السبع وبالمشاة التحتية اعم وقيل  
قرينة السباق امر يؤخذ من الكلام المسبق لبيان المقصود وهو كانه  
سابقا على اللفظ الدال على خصوص المقصود او متأخرا عنه وقد يعبر عنهما بدلالة  
السياق ايضا وقيل لتحال السياق بالمشاة في المتأخر اكثر واما دلالة السباق  
بالموحدة فهي دلالة التركيب على معنى سبق الى الفهم منه مع احتمال ارادة ضمير  
ذكره في حاشية جمع الجوامع انتهى قال محرم افندي في بحث المضمر وسباق الكلام  
بالباء التحتية يطلق على المتأخر من الكلام كما ان السباق بالموحدة يطلق  
على المتقدم لكن الاول يعبر المعنيين في بعض المواضع انتهى للاولى ان يتقدم  
الى التوجيه بان يقال ان قوله فيكون نظرا الى المنفى فيه من قبيل تسمية الكل  
بهم الجزء لان الشرط فيه كون الدال على الجزء دال عليه اجمالا موجود لان المنفى  
دال عليه اجمالا فيكون السامح في قوله فيكون نظرا الى المنفى فيه فتأمل فلهذا  
ارجعنا الضمير الى مجموع الجار والمجرور او الى جميع الجار والمجرور قوله فيكون هذا  
متعلق بقوله يكون مؤخر اقدم المتعلق بالسر على المتعلق بالفتح للقصر وقوله في قوله  
ان المصنف خبر مقدم ليكون ان اعتبرته ناقضا او مفعولا فيه له عند ان الحجب  
ان اعتبرته تاما بمعنى يوجد قوله مرفوع المحل على طريق مزج المتن بالسبع  
مراد لفظه مجرور تقدير بدل الكل او عطف ببيان لقول لا صفة له كما تقدم  
لان ما اراد لفظه علم او كالفهم وهما لا يفتقان صفتين او مرفوعا تقدير خبر مبتدأ  
حذوف او هو او تقدير مفعول لعنه المقدور ولا يجوز كونه منصوبا مفعول القول  
لان ليس على معناه المصدر لعدم صحة اللفظ بل بمعنى المفعول فا حفظ فان اكثر الناس  
عنه

الضمير المستتر في قوله يكون نظرا الى المنفى فيه من قبيل تسمية الكل بهم الجزء لان الشرط فيه كون الدال على الجزء دال عليه اجمالا موجود لان المنفى دال عليه اجمالا فيكون السامح في قوله فيكون نظرا الى المنفى فيه فتأمل فلهذا ارجعنا الضمير الى مجموع الجار والمجرور او الى جميع الجار والمجرور قوله فيكون هذا متعلق بقوله يكون مؤخر اقدم المتعلق بالسر على المتعلق بالفتح للقصر وقوله في قوله ان المصنف خبر مقدم ليكون ان اعتبرته ناقضا او مفعولا فيه له عند ان الحجب ان اعتبرته تاما بمعنى يوجد قوله مرفوع المحل على طريق مزج المتن بالسبع مراد لفظه مجرور تقدير بدل الكل او عطف ببيان لقول لا صفة له كما تقدم لان ما اراد لفظه علم او كالفهم وهما لا يفتقان صفتين او مرفوعا تقدير خبر مبتدأ حذوف او هو او تقدير مفعول لعنه المقدور ولا يجوز كونه منصوبا مفعول القول لان ليس على معناه المصدر لعدم صحة اللفظ بل بمعنى المفعول فا حفظ فان اكثر الناس عنه

عنه غافلون قوله ساج هم مؤخر ليكون اوفاعله قوله او يجوز عطف على قوله  
ساج رر او ارتكاب مجاز وهو ملاس بتسمية الكل الذي هو الجار والمجرور  
والتي هي مصدر مضاف الى مفعولها بهم الجزء الذي هو المجرور قال بعض  
هذا الكتاب بقوله قد عرفت ان لا ساج ولا يجوز في ذلك الماد المجموع فيكون  
المجموع مرفوع المحل لا المجرور فقط ولا يجوز فيه او الضمير المستتر والمنفى  
في يكون راجع الى المجرور فقط دون الجار يعني الضمير راجع الى مجموع الجار والمجرور  
او الضمير راجع الى المجرور فقط قال البعض قوله او الضمير راجع الى المجرور فقط  
عطف على قوله مجموع الجار والمجرور وقال الاستاذ قوله او الضمير في يكون  
راجع الى المجرور فقط لا الى مجموع الجار والمجرور او دون الجار معه وقال  
بعض من هذا الكتاب بقوله او الضمير راجع الى المجرور فقط اقول من يجب  
من الشارح قال هذا هنا ويستند به في بحث الفاعل في استثناء نائب الجار  
والمجرور عن الاسم والمؤولة به حيث قال وقد سبق ان المتعلق قد يستد اليها  
فيكون المجرور مرفوع المحل ولعل من شأنه الاكتفاء بالنظرة الاولى قوله  
لقد به متعلق براجع وعلة للرجوع الى المجرور فقط رر لقب المجرور بالنسبة  
الى الجار لان الضمير اذا ربي القريب والبعيد فلاولى ان يرجع الى القريب  
اذا لم يمنع مانع فحينئذ يرجع الى الجار اذ كان رجع الى المجرور او حين رجع الى المجرور  
او حين رجوعه الى المجرور او حين ذلك الرجوع اوجبه ذلك الارجاع لا ساج  
ولا يجوز مصدر من باب التثقل فيه رر في قوله مرفوع المحل على انه رر  
مجموع الجار والمجرور قال امام الايدوب قوله على انه رر بطلان ذلك المجرور  
مع جاره نائب الفاعل لمتعلقة بخبر يزيد فان مرفوع مجهول وهو حين كونه  
فلا معلوما مسندا الى فاعله وكان يزيد متعلقا به ومفعولا به غير مرفوع ولا بدل  
فعل مرفوع الى صيغة المجهول بدل لناداه الى فاعله فاحتاج الى الاسناد الى شيء فوجد  
في التركيب ذلك المفعول فاسند اليه فتحوّل محله من النصب الى الرفع لتحوّل  
واسطة فان الولى في الاول كان مفعولية وبعد التحول كان ثابتة الفاعل ثم سجع  
في مثل الجار والمجرور من حيث جواز تقديمه على عامله وتأخيره فقال ويجوز  
تقديم ما رر يجوز تقديم الجار والمجرور الذي هو هذا تجاوز ذلك الجار والمجرور  
او ما يكون نائب الفاعل رر السبع الذي يكون نائب الفاعل تغيير للمشار اليه



لهذا قال البعض والفرض من التفسير تعيين للمشار إليه قوله من الجار والمجرور بيان  
 في قوله من ما الى قال امام الايوب قوله هذا من الجار والمجرور الذي كان نائب  
 فاعل قوله على متعلق بفتح اللام والضمير راجع الى ما اراد على عامله الذي هو متعلق  
 قال امام الايوب قوله على متعلق بفتح اللام متعلق بالتقديم على يجوز تقديم كل جار  
 ومجرور مما ذكر من كونه مفعولا فيه ومفعولا له ومفعولا به غير صريح على متعلق  
 الاجار والمجرور يكون نائب فاعل فانه لا يجوز تقديم على فعله فلا يقال برزيد مرت  
 لانه كالفاعل وانما على لا يجوز تقديم على فعله فكيف انما به نحو برزيد مرت مثال لما جاز  
 تقديم الجار والمجرور على متعلق قوله لانه من ما عدا هذا على لكان تقديم ما عدا هذا  
 على متعلقه قال بعض المحققين قوله لانه متعلق بجوز وعلة للجواز وقال الاخر قوله لانه  
 متعلق بالتقديم معول ضعيف فكيفه فضيلة في الكلام بواسطة حرف الجر او مفعول  
 معول بواسطة حرف الجر بحسب المحل ان لا يبعد عدا هذا معول ضعيف محلي فيه  
 من في المعول الضعيف التاملي بالرفع فاعل يعلل والجملة صيغة للمعول الضعيف  
 ايما وجد على صيغة المجهول من ان مكانه محض ذلك المعول من مقدم الفاعل  
 ومفعوله او على صيغة المعلوم من ان مكانه وجد العامل ذلك المعول سواء وجد  
 في مقدمه او في مؤخره قال الاخر قوله ايما وجد على صيغة المجهول ان كان  
 وجد العامل سواء قدم او اخر انتهى قال بعض المحققين قوله لانه علة للجواز ان  
 لان ما عدا هذا معول ضعيف محلي فيه من في المعول الضعيف التاملي بالرفع فاعل يعلل  
 بالرفع فاعل لعله محلي ايما وجد ذلك المعول وقال البعض قوله لا يجوز وعلة له  
 لان ما عدا هذا معول ضعيف محلي فيه من في ما عدا هذا العامل ايما وجد على صيغة المعلوم  
 ان ايما وجد العامل بوقال بعض الاقوال قوله لانه علة للجواز التقديم من لان الجار  
 والمجرور الذي عدا هذا معول ضعيف محلي فيه من في ذلك الجار والمجرور العامل  
 فاعل يعلل ايما وجد ذلك العامل قوله ولانه عطف على قوله لانه وعلة ثانية لجواز  
 تقديم ما عدا هذا على متعلقه من قبيل الظرف ان شبيه بالظرف الحقيقي الذي هو  
 الزمان والمكان من حيث ان كلامها متعلق بفعل بومع فعل ليقول به كما قاله  
 شارح الارشاد وهو ان الظرف كالحكيم من كالتقريب للعامل للملازمة  
 في الاغلب وذلك لعدم خلو هذه من مطلق عامله عن زمان ومكان فانه في الاغلب  
 قال الشارح في بيان عدم احتياج اسم الفاعل والمفعول في العمل الى الشرط في الظرف  
 اما عدم احتياجها في العمل الى الشرط في الظرف فلانه كالحكيم للعامل لعدم خلوها من

٢٢٩  
 ان العامل عن زمان ومكان ما في الاغلب انتهى قوله في الاغلب احتراز عن فعل الله تعالى  
 لانه منزلة عنهما اذا كان كالحكيم فيدخل من الظرف فيما اراد في موضع لا يدخل فيه  
 من الى ذلك الموضع الاجانب بفتح الهمزة وكسر النون جمع تكسير للاجانب وفاعل  
 لقوله لا يدخل من كذا يدخل الظرف فيما لا يدخل فيه الاجانب يدخل ما كان من قبيله  
 فيما لا يدخل فيه الاجانب كالفعل وغيره قال الاستاذ قوله فيدخل من كذا كان من قبيله  
 فيدخل فاعدا هذا فيما اراد في موضع لا يدخل فيه من ذلك الموضع الاجانب كالفعل  
 وغيره والاجانب على وزن المساجد جمع اجنب فاعل لا يدخل قوله واما نائب الفاعل  
 فكما لفاعل عطف على مقدم تقديره اما عدم جواز تقديم الفاعل على عامله للتلايق  
 اللبس بالمبتدأ واما عدم جواز تقديم نائب الفاعل اذا كان جاراً ومجروراً او  
 بشرط بوائه جاراً ومجروراً على عامله فلانه كالفاعل في الحكم فلا يجوز بزيده مرت كما لا يجوز  
 زيده قائم على ان زيده فاعل قائم وايضا لا يجوز تقديم تابعها على عامله والالم يكن  
 التابع تابعا قال بعض المحققين قوله واما نائب الفاعل فكما لفاعل عطف على مقدم  
 تقديره اما الفاعل كذا واما نائب الفاعل الذي هو جار ومجرور فكما لفاعل  
 في الحكم فلا يجوز تقديم نائب الفاعل الذي هو جار ومجرور على عامله كما لا يجوز  
 تقديم الفاعل على عامله وقال بعض الاقوال قوله واما نائب الفاعل فكما لفاعل  
 في عدم جواز التقديم على لا يجوز تقديم نائب الفاعل الذي هو جار ومجرور  
 على العامل كما لا يجوز تقديم الفاعل عليه وقال البعض قوله واما نائب الفاعل  
 فكما لفاعل في عدم جواز التقديم على العامل اما في الفاعل والنائب ظاهر لانه استقر  
 فيها ولانه في الفاعل لتلايق بالابتداء وقيل لانه كالجزء الثاني من عامله وعدم جواز  
 في النائب لاختصاص حكم المذهب وقال الاخر قوله واما نائب الفاعل فكما لفاعل في الحكم  
 فلما اخذ نائب الفاعل حكم الفاعل امتنع تقديمه كالفاعل وقال بعض الكل قوله  
 واما نائب الفاعل فكما لفاعل على جواب سؤال مقدم فكأنه قيل ان الفاعل لا يجوز تقديمه  
 على عامله لتلايق اللبس بالمبتدأ وظل يجوز تقديم نائب الفاعل على عامله في جواب  
 بقوله واما نائب الفاعل فكما لفاعل في الحكم فكما لا يجوز تقديم الفاعل على عامله لا يجوز  
 تقديم نائب الفاعل على عامله كما جاز في جث المردوخ قال الشارح في شرح قوله المصنف  
 ولا يجوز تقديمها على عاملها ان لا يجوز تقديم الفاعل ونائبه على عاملها بالاستقراء  
 وقيل في الفاعل لتلايق بالابتداء وقيل لانه كالجزء الثاني من عامله ولا يجوز في النائب  
 لاختصاص حكم المذهب وقال العلامة التفتازاني رد على المصنف قال البعض والغرض

فيما عدا هذا معول ضعيف محلي فيه من في المعول الضعيف التاملي بالرفع فاعل يعلل



من نقل كلامه بيان جواز تقديم نائب الفاعل بشرط كونه جاراً أو مجروراً بقوله في شرح  
مختصر عز الدين ظرف لقال يعني مفعول فيه او متعلق به قوله ظاهر كلام صاحب  
الكشاف بثلاث اضافات مبتدأ وخبره قوله ان النائب ان النائب الفاعل يجوز تقديم  
والجمله مقول القول او مفعول قال قال الاستاذ قوله ظاهر مراد اللفظ منصوب  
تقديره مقول قال ومر رفع لفظا مبتدأ وخبره قوله ان النائب يجوز تقديمه والجمله  
مقول القول وهو الالف كلام وهو مضاف الى صاحب وهو مضاف الى الكشاف  
اذا كان ان النائب جاراً ومجروراً يجوز تقديمه ان النائب على عامله ان النائب  
فيقال ان اذا جاز تقديم النائب بشرط كونه جاراً ومجروراً فيجوز ان يقال او  
فيصح ان يقال يزيد به ان يزيد مجرور فزيد مبتدأ ومجرور خبره وبه نائب فاعل  
قدم على عامله الذي هو مجرور والقول بان ظاهر كلام صاحب الكشاف هذا صحيح  
او ان ظاهر كلام صاحب الكشاف هذا ثابت او هو ظاهر كلام صاحب الكشاف لانه  
ان صاحب الكشاف ذكر في قوله ان الله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك  
من كل هذه الاعضاء فاجزا لها مجرى العقلاء كما كانت مسؤلة عن احوالها شاهدة  
على صاحبها هذا كان عنه مسؤلا ان كان كل واحد منها مسؤلا عن نفسه يعني عما فعل به  
صاحبه ان بالفتح لتوقعه مع جملة مفعول لا ذكرهم ان حرف من حروف المشبهة  
بالفعل يقتضيه مما وخبراً وعنه مراد اللفظ منصوب تقديره بهم وخبره قوله فاعل  
وهم وخبره جملة اسمية لا محل لها صلة لان وهي في تأويل المفرد منصوبة محلا مفعولة  
لقوله ذكر وما يقال لهم ان مع خبره في تأويل المفرد مسأله ان لفظ عنه نائب فاعل  
مسؤلا والطلاق الفاعل على نائبه اصطلاح صاحب الكشاف وامثاله من المتقدمين  
قوله قدم على صيغة الجهرول ان قدم قوله عنه عليه ان على قوله مسؤلا قال صاحب التفسير  
وانما جاز تقديم اعتباراً لاصالة ظرفيته لا لغرض فاعليته لان الفاعل لا يتقدم لالتباس  
بالمبتدأ ولا التباس هنا ولانه ليس بفاعل حقيقة بل مفعول انتهى لكن قال ابو حيان  
حكى الاتفاق من النحويين على انه لا يجوز تقديم الجار والمجرور الذي يقام مقام الفاعل  
على الفعل يذكر المتعلق كثيراً وقد يحذف او ان الاصل في المتعلق الذكر وقد يحذف  
المتعلق ان متعلق الجار من اللفظ لا سيما بل من ديار فان كان المتعلق المحذوف  
فملا اصطلاحاً والفرق بين المحذوف والمضمر والمتروك المحذوف ما بقي معناه ولا يبقى  
اثره والمضمر ما بقي اثره ومعناه والمتروك ما لا يبقى اثره ولا معناه فالتنبي ان المصنف  
به ان بالفعل عما ان عن الاسم الذي يشابهه ان يشابه ذلك الاسم الفعل فحكم الفاعل  
وغيره

٢٢  
وتحذف من الصفات واما الاكتفاء به فلانه الاصل في العمل قوله او المراد به عطف  
على قوله اصطلاحاً بحسب المعنى ان مراد المصنف بقوله فعلا الدال ان الفعل الدال  
على الحدث فيفسر بالفعل العفوي اذا كان المراد به الدال على الحدث فيفسرهما ان  
فيصح بقوله فعلا الفعل الاصطلاحي وما يشابهه في حد الفاعل واما معنى الفعل  
فلا يحذف فضلاً عن المحم فلا يتصور كون المتعلق به ظرفاً مستقراً عاماً وهو ما يوجب  
في ضمن كل شيء ان فعلا الدال على الحدث العام وانما يسمى به العموم وشموله  
لكل الموجودات مثل الفعل العام بقوله كالكان ولما قيل ان يقول ان كل متعلق  
لا بد له ان يكون مما وجد فيه الحدث ولذا قوله كالكان لا يصلح ان يكون مثالا له  
فانه من الافعال الناقصة وفي الافعال الناقصة مذهبنا ان الاول انشلاصاً من الحدث  
وتحقيقاً للزمان فلذا سميت ناقصة والثاني عدم الانشلاخ وكلام الشارح  
بينه على الثاني واما الكون فصدر من التام لانه الناقص وهذا بينه على الثاني ايضا  
ونقصانها لعدم تمامها بالفاعل كذا ذكره المصنف في تعليقه على الامتحان والاحتمال  
ان هو كالحاصل والموجود والمستقر فان هذه الاربعة عام لكل الموجودات  
ففي العبارة مسأله في التمثيل حيث ذكر المشتق واريده المأخوذ يعني ذكر الكائن  
والحاصل والموجود والمستقر واريده الكون والحصول والوجود والاستقرار  
لانه يصدر التمثيل للفعل لا لما يشابهه قال بعض المحققين قوله كالكان والحاصل  
والموجود والمستقر تمثيل للفعل العام لا لما يشابهه وقد يقال انه خبر عن التمثيل  
على الاحتمال الثاني وان المراد بالفعل ما دل على الحدث وقيل ففي العبارة مسأله  
في التمثيل حيث ذكر المشتق واريده المأخوذ فافهم اذ حل كافي التسمية على الكائن  
والحاصل والموجود والمستقر مع ان العام مختص بها اعتباراً الى افراد انفسها  
او انه من قبيل تسمية بالجزء وقال بعض الاقوال والمستقر من الافعال العامة  
اذا كان بمعنى الموجود واما اذا كان بمعنى القادر والثابت فليس منها اذ قالوا في قوله  
تعالى مستقراً عنه انه لفظ فليس بمستقر متضمناً بضم الميم الاولى وفي الميم الثانية  
المشددة هم مفعول من باب التثقل في الجار والمجرور ان مفعولاً معناه ان الفعل  
منهما ان من الجار والمجرور عرفاً وان لم يعلم بالفاظ العربية تنبيه متضمناً قال  
صاحب المنافع قوله ان مفعولاً معناه منها عرفاً اشار الى ان متضمناً بصيغة المفعول  
مأخوذ من التضمن بمعنى الاستعمال وان دلالة الجار والمجرور على معنى عاملها ليست  
بحسب الوضع بل بالاستعمال وفيه كلام في حاشية الفوائد الضيائية انتهى كلامه وقال  
البعض قوله عرفاً ان بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع سيما ان الجار والمجرور



في الاصطلاح ان في اصطلاح النحاة طرفا ان يطلق عليهما اسم الطرف لان الطرفين  
 اسم لهما على وجه الخصوص ووجه تسميتهما بالطرف لانهما مشتبهتان بالطرف  
 الحقيقي الذي هو الزمان والمكان من حيث ان كلاهما متغيرا في الفعل او  
 معناه ليتعلق به كما تقدم في ويجوز تقديم ما عدا هذا على متعلقه وقال  
 صاحب فتح الاسرار والطرف عند النحاة اسم لطرف الزمان او المكان  
 ثم شامخا واطلقا على الجار والمجرور ايضا فوجه تسميتهما طرفا لهذا انهما  
 وقيل لكونهما جاريا مجرى الطرف في الاحتياج الى الفعل والمناسبة له لان الطرفين  
 في الحقيقة جار ومجرور لكونه مفعول في فافهم وقال الحقيقي كتابه الفروق  
 الطرف حقيقي كاسم الزمان والمكان ويجازي كالجار والمجرور وما ثبت لني  
 بين حروف الجر مثابة للطرف الحقيقي نظرا الى دلالتها على الظرفية غلبت  
 على سائر حروف الجر فكانت كلها ما يربطه الطرف الحقيقي على وجه التغليب  
 فجعلت كلها ظرفا على طريق المجاز والافا لطرف حقيقة وهو الزمان والمكان  
 بهما كانه او محدودا ذكر شيخنا العلامة ابقاه الله بالسلامة في حواشي  
 المختصر مستقرا فيه يشير الى انه من الحذف والايصال وقال سيد علي زاده  
 اعلم ان قولهم الطرف مستقر بفتح القاف على الحذف والايصال ان مستقر فيه فهو  
 من قبيل المال مشرك كما يشرب به كلام الشريف في وجه التسمية بالمستقر وقال  
 الحقيقي في كتابه الفروق المستقر المشهور بين الناس استعمال المستقر على صيغة  
 اسم المفعول بفتح القاف والظاهر انه خطأ لان المستقر بفتح القاف واحد فالطرف  
 قار انما يقع مقام عامله لا مقدور لانه لا يلزم لا يجر منه اسم المفعول واحا ما جاء  
 في التنزيل فستقر ومستودع اسم مكان لا اسم مفعول كذا ذكره شهاب الدين في حواشيه شرح  
 الهندس وقال الجار به اسم المستقر بفتح القاف اسم مستقر فيه في ذوق اختصارا وقال شارح  
 ميزان الادب والمستقر بفتح القاف اصله مستقر فيه حذف الجار فان قلب الضمير المجرور  
 البارز مرفوعا مستقرا كقولهم مشرك بفتح مشرك فيه واما وجه تسميتهما مستقرا  
 فلا مستقرا بمعنى العامل ان فهو ثابت لا استقرار بمعنى العامل قال البعض قوله  
 فلا استقرار بمعنى العامل فيتعلق بسميان وعلة لتسميتهما مستقرا وعمله ان  
 ان ولا استقرار عمل العامل واعرابه ان ولا استقرار اعراب العامل الاعراب الذي جاء به العامل  
 وضميره ان

الطرفان هما الجار والمجرور  
 لان الطرفين هما الجار والمجرور  
 لان الطرفين هما الجار والمجرور  
 لان الطرفين هما الجار والمجرور

ان ولا استقرار ضمير العامل قوله فيهما ان في الجار والمجرور متعلق باستقرار  
 اما الاول ان اما استقرار بمعنى العامل فيهما فظاظهر ان وهو ظاهر  
 لان الطرفين استقرار في الطرف البتة قال البعض قوله اما الاول ان  
 اما استقرار بمعنى العامل في الجار والمجرور فظاظهر لان فيهما مفعلاه  
 منهما عرفا حتى يقدم الجار والمجرور مقامه او لا مكان فيهما من نفسها  
 حتى يقوم مقامهما مقام واما البواني ان واما استقرار البواني فيهما من عمل العامل  
 واعرابه وضميره فيا انتقال كل منهما ان فهو بسبب انتقال كل واحد  
 من البواني قال البعض قوله واما البواني ان واما استقرار البواني  
 من العمل والاعراب والضمير فيا انتقال كل منهما ان فثابت لا انتقال كل  
 من العمل والاعراب والضمير وقوله منها صفة للفعل كل قوله منه متعلق بانتقال  
 ان من العامل قوله اليهما متعلق بانتقال ايضا ان الى الجار والمجرور  
 قوله لقيامهما متعلق بانتقال ايضا ان لقيام الجار والمجرور مقام ان  
 مقام العامل قال بعض الافاضل وجه تسميتهما مستقرا لكونهما محلا لاستقرار  
 مع المتعلق فيهما ويتعلق بهما ضميره واعرابه وعمله فقد يقع ان اذا قام مقام العامل  
 بالوجه المذكور فقد يقع الطرف المستقر ركنا ان جزء الكلام كوقوعه  
 خبرا للمبتدأ نحو زيد في الدار وكوقوعه مبتدأ بحسب المفعول ولا مانع من جعل  
 الطرف المستقر مبتدأ بحسب المفعول على ما قاله بعض المحققين واليه اشار  
 الشارح في تفسيره ومن خواصه حيث قال ان بعض خواص الفعل ان ولا اعتبارا  
 في وقوع الطرف مبتدأ بتأويل معناه على ما مر حوه في قوله تعالى ومن الناس  
 من يقول ان بعض الناس من يقول ويحذف ما مره الشارح في قوله ومن خواصه  
 ان بعض خواص الفعل ان قال بعض المحققين قوله فقد يقع ان اذا قام مقام العامل  
 فقد يقع الجار مع المجرور او فقد يقع الطرف ان الجار والمجرور او فقد يقع  
 المجرور بدو لفظ الجار ركنا بان يكون خبرا في الدار زيد وقوله ان وقد لا يقع  
 ركنا بل فضلة كوقوعه حالا وتيميزا نحو عز من قائل وهو يحتمل ان يكون حالا وتيميزا  
 فالمنع على الاول عز حال كونه قائلا وعلى الثاني عز بارئ تعالى من جهة قائلته ان الشارح







كذلك الظرف مع الخاص المحذوف بالقرينة يكون لفداً وفضله - قال بعض المحققين  
 قوله فكذلك ان مثل الظرف مع المذكور عاماً او خاصاً مع الخاص المحذوف  
 يعني يكون الظرف مع الخاص المحذوف بالقرينة ولفداً كما يكون مع المذكور عاماً  
 او خاصاً فضله ولفداً هذا ان كان الظرف مع الخاص المحذوف بها طرفاً لفظاً  
 مسلك الجمهور ان مسلك جمهور علماء البهية والكوفية والمسلك الطريق  
 المسلك كذا قاله صاحب جردى في حاشيته على الروادس وقيل كائنه السيد الشريف  
 انه ان الظرف مع الخاص المحذوف بها ان بالقرينة يكون ان الظرف مستقراً  
 لا لفظاً ان لا يكون لفظاً ولا فضله - هذا هو التحقيق وان عتبة بقل قال  
 مير ابو الفتح واعلم ان السيد الشريف قال في حاشيته الكافي ان الظرف  
 المستقر ما كان متعلقاً مقدراً سواء كان عاماً كقولنا زيد في الدار ان حصل  
 او خاصاً كقولنا زيد في البصرة ان مقيم واللفظ يتقابل به واما على المشهور  
 بين النخبة ان الظرف المستقر ما كان متعلقاً مقدراً خاصاً واللفظ يتقابل به وكذا  
 مررت بزيد وهذه امثال للظرف الذي لم يحذف متعلقه فان المتعلق هو المرور  
 والمرور ليس متعلقاً في الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف وتحت  
 وجه بضم الواو وكسر الجيم بمعنى علم نقيض فقد وعدم كما يجيء زيد في الدار  
 وهذا مثال للظرف الذي لم يحذف متعلقه العام فلا يقال وفيه اشارة  
 الى تعدد المثال قال بعض الافاضل قوله مررت بزيد مثال للنقص المذكور  
 وهذا مثال للعام المذكور والظرف ان تعلق بمحذوف عام مستقر والا  
 فلفظ سواء تعلق بمذكور خاص او عام او بمحذوف خاص ومنهم من صرح بهذا  
 التفصيل فقال الظرف المستقر ما يتعلق بفعل غلام محذوف منسج والظرف  
 اللفظ ما يتعلق بمذكور او محذوف منوي وهذا هو المشهور في السنة الجمهور  
 وبه قال العلامة التفنازي والشريف الجرجاني في شرح المفتاح وغيره لكن قال  
 الشريف في شرح الكافي تعليقه بعض الشارحين بان مخصوص المتعلق لا يخرج  
 الظرف عن كونه مستقراً فان معنى المستقر ما يستقر معنى متعلقه سواء استقر فيه  
 معنى فعل عام او خاص فليتأمل وقال بعض شراح المصباح فان قلت ما الفرق

الخاص ولا متعلقاً في الجار والمجرور  
 ان الجار والمجرور ما يسمي الحقيقي والجار

ما الفرق بين اللفظ والمستقر قلنا ان المستقر انما يكون مستقراً اذا اجتمع فيه  
 امر ثلث - الاول ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالوصول والكون والوجود  
 والاستقرار والثاني ان يكون المتعلق متعلقاً فيه والثالث ان يكون المتعلق  
 ان يكون المتعلق مقدراً غير مذکور فاحتملنا بالشرط الاول عن مثل زيد في الدار  
 اذا قدر متعلقه آكل بقرينة - والى عليه فيكون ههنا ان يكون المتعلق مقدراً  
 في الظرف لكنه ليس من الافعال العامة فلذلك احتاج ذلك المتعلق الى قرينة وان كان  
 عاماً لم ياحتاج اليها واحتملنا بالثاني عن مثل مررت بزيد فان المتعلق وهو  
 المرور ليس متعلقاً فيه بل هو امر خارج عن الظرف واحتملنا بالثالث عما  
 اذا كان المتعلق متعلقاً في الظرف ومن الافعال العامة - لكنه مذكور لفظاً  
 نحو زيد حاصل في الدار واذا لم يوجد هذه الشروط الثلاثة يكون لفظاً مثال  
 المستقر زيد في الدار اذا قدر المتعلق حاصل او مستقر او موجود في الدار  
 ومثال اللفظ زيد حاصل في الدار ومررت بزيد وما كنه حفظ من الاعراب هو المستقر  
 ولا يتم الكلام بدون بل هو جزء الكلام وليس اللفظ كذلك لانه متعلق بالفعل  
 المذكور والاعراب لذلك العامل ويتم الكلام بدون تأمل ولا تغفل فانه  
 بحث شريف وقال بعض شراح الباب قسم الظرف الى الجار والمجرور  
 الى لفظ ومستقر ما كان متعلقاً حاصل فيه مقدراً معه غير خارج عنه  
 كقولنا زيد في الدار فان معنى الاستقرار متعلق للظرف لا غير بخلاف قولنا  
 جئت على البساط فان متعلق الظرف هو الفعل الخارج عن الظرف وهو جئت  
 الظرف الذي يتصل متعلقه يسمى مستقراً بشرطين احدهما ان يكون المتعلق من الافعال  
 العامة كالوصول والاستقرار والكون ونظائرها والثاني ان يكون ذلك المتعلق  
 مقدراً في الظرف غير مذکور في اللفظ فالحاصل ان المستقر انما يطلق اذا اجتمع فيه امور  
 ثلثة - احدها كون المتعلق متعلقاً فيه والثاني ان يكون من الافعال العامة والثالث ان يكون  
 مقدراً غير مذکور فاحتملنا بالاول عن مثل مررت بزيد فان المتعلق وهو المرور ليس متعلقاً  
 في الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف واحتملنا بالثاني عن قولنا زيد في الدار  
 ان الكلام في الدار اذا وجد قرينة معينة للمقدّر فههنا المتعلق متعلق مستقر في الظرف ولكنه  
 ليس من الافعال العامة ولذلك احتاج الى قرينة معينة واحتملنا بالثالث عما اذا كان



المتعلق متضمنا للنظر ومن الافعال العامة لكنه مذكور لفظا كوزيد حاصل  
 في الدار وما فرغ من مسائل المتعلق المحذوف والمذكور شرع في مسائل حذف الجار  
 فقال وقد يذف الجار من كذا الجار كذا وقد يذف الجار الحرف وهو اس حذف الجار  
 الحرف فيه اشارة الى ان الضمير راجع الى مصدر يذف مع فاعله كما في قوله تعالى اعدوا  
 هذا قرب للتقوى قال بعض الافاضل ان مرجع الضمير في المتن وفي الاية سابق ذكره ضمنا  
 في المتن سابق ذكره في ضمني يذف وفي هذه الاية سابق ذكره في ضمني اعدوا فضمير هو  
 في الاية راجع الى العمل المذكور في ضمني اعدوا قال امام الايوب ان الضمير في قوله وهو  
 راجع الى الحذف المذكور في ضمني يذف وفي قوله تعالى وهو راجع الى العمل المذكور في ضمني  
 اعدوا قال بعض المحققين قوله اس حذف الجار ولو قال اس الحذف لكان اخصر واكتفى  
 ولا فائدة المقصود اذ في وهو المطلوب في التركيب اذ يحصر اللام للمصدر والحذف للمعروف  
 ليس الا حذف الجار قوله على نوعين اس متشعب على نوعين النوع الاول قياسه اس  
 مشوب الى التباس الذي هو القضية الكلية الى موضوعها امر كلي وهو مجرور الى المحذوف  
 ومحمولها مفهوما حذف جارا المطلق في بعض اخر ونسبة الحذف الجزئية الى القياس نسبة  
 المستنبط الى المستنبط منه وطريق استنباط ان يجعل الاكم الذي وقع فيه حذف الجار  
 موضوعا ويجعل موضع القضية المذكورة في قوله لا يعم ذلك الاكم ويجعل القضية المجمعة  
 منها صغرى ويجعل تلك القضية المذكورة كبرى مثلا نقول في حيننا في سرت حيننا هم  
 وقع فيه الفعل من الزمان وكل هم وقع فيه الفعل من الزمان يذف في منه والمستنبط  
 من هذا القياس الاقتران في حذف منه كذا قال احمد نازك قال صاحب فتح الاسرار قوله قياسه  
 اس يمكن لبيان قاعدة كلية بحيث يرجع اليها المعرفة جزئية من جزئياتها ولا يحتاج الى السماع  
 فيه بخصوصه مثل كل ظرف زمان يجوز فيه حذف في يعرف منه حذفه من سرت يوم الجمعة وصحت  
 شهر اس مضمون اس محفوظ بضا بط كافي قياس كل جزئية يوجد في هذا الكلي الى اخره ان  
 مضبوط بقاعدة كلية بحيث اذا وجد اس المضبوط وجد على صيغة الماضى المجهول في جزئية  
 من الجزئيات اس من جزئيات الكلي قوله لم ينجح بصفة المجهول جواب اذا قدر الى السماع  
 نائب الفاعل اس لم ينجح الى السماع معرب العربا فيه اس في علم ذلك الجزئية بخصوصه اس  
 بفرده وشخصه او على وجه الخصوص والضمير راجع الى الجزئية والنفي لم ينجح بتوجه الى هذا  
 القيد والاحتياج الى السماع بنوعه واجب كذا قال احمد نازك وسماحي نفي والنوع الثاني  
 سماحي يعني ان الحذف دائر بخصوصه ان وجد وان عدم كذا قال احمد نازك اس غير مقبول  
 اس غير محفوظ بضا بط كافي بقاعدة كلية بل يحتاج على صيغة المجهول الى السماع  
 في ما عرّب العربا في كل جزئية اس في علم كل جزئية من الجزئيات بخصوصه قيد للاحتياج اس  
 بفرده وشخصه والضمير راجع الى جزئية فالقياس من الحذف الفاء للتفصيل واللام  
 للمعهد لسمعة في التعظيم انما عرف باللام لكنه عينا للاول قدم لانه مضبوط و

وضبط السماحي لا يمكن الا به فانهم قال بعض الشراح قوله فالقياس اس  
 فالحذف القياس وهو مبتدأ وخبره قوله في ثلثة مواضع وليس بقياس  
 في غير هذه المواضع الثلاثة فلا تقول في مرتب بزيه وقت الى عمرو مرتب بزيه  
 وقت عمرو و مواضع غير منصرف كما جدد الموضع الاول منها هو المفعول فيه  
 اس الذي وقع فيه مضمون عامله قال احمد نازك وهو الاكم الذي وقع فيه مضمون  
 عامله قوله فان حذف في الفاء تعليل للنسبة الحكيمه اس لان حذف لفظ في  
 الذي للظرفية لا حذف ما اس حرف الجبر الذي كان بمعناه اس بمعنى في كالباء  
 مثلا وانما لم يلتفت اليه المصنف اذ لا يقدر قال البعض قوله اذ لا يقدر تعليل  
 للنفي بقوله لا بمعناه اس لانه لا يقدر في المفعول فيه شيء من حروف الجزاء لا يقدر  
 ما بعد الشايع وهو في لانه شايع في الظرفية كما ان الشايع في التعليل اللام  
 دون الباء وما وفي ولا يقدر في المفعول له ايضا ما سوى اللام قال صاحب  
 فتح الاسرار والشايع في الظرفية في كما ان الشايع في التعليل اللام وانما قلنا  
 لا يقدر الا الشايع لكتبادره اس لاجل تارة الفهم في اول الدوحة اليه  
 اس الى الشايع في الضمير راجع الى الشايع وجوز من الجوز الفاضل العصم  
 في شراجه مع الكافية قوله تقديره مفعول جوز اس تقدير ما بمعناه ايضا اس  
 كما جوز تقدير في فيه حيث قلنا فالمراد بفي وما هو بمنزلة منه اس من المفعول فيه  
 وقوله حذف في هم ان وقوله قياسا خبره وفسه الشايع بقوله اس قياسه لتصح  
 الجمل لان القياس بدونه حذف النسبة لا يتجدد باكم ان فاضل الى الصحيح اما  
 بالتزام حذف حرف علة كيد معناه ان حذف منه منسوب الى القياسك ويقدر  
 ذو اس كونه كذا ذو قياس قال البعض انما فسر الشايع قوله قياس بقياس  
 لعدم صحة الجمل لان قياس خبر ان و لفظ الحذف عهدها تباين فلا بد من قبيل  
 وقال بعض المحققين قوله اس قياس يرد عليه ان حذف باء النسبة لم يثبت اصلا فلم  
 بالقياس والتفسير الصواب ان يقول اس ذو قياس او بقياس اقول اراد به  
 معنى القياس كذا قال الاخر قوله اس قياس لم يرد ان باء النسبة محذوفة  
 اذ لم يثبت حذفها بل اراد انه بمعنى القياس كذا صرح به الفاضل العصم وقال  
 بعض الشراح قوله قياس اس ذو قياس بتقدير المضاف لا بمعنى قياس بتقدير باء النسبة

اس تقدير ما بمعناه  
 اس تقدير ما بمعناه



اذ لا يجوز حذفها كما صرح به الفاضل العصم وقال الاخر قوله قياس فنه  
 لطافة بدعية اتي بغيرها شيع اراو به هنا معناه اللغوي واراو بالابق  
 معناه الا مطلقا فلذا الحق الياء النسبة في السابق حين التقييم وحذف  
 الياء حين الشروع في التفصيل فلم يبق محل للتفسير الا ان فهم قصير فبصر  
 وقال اخذنا في قوله ان قياسه اذ المحمول على الحذف قياس لا قياس اذ القياس  
 قانون والحذف مستبطن منه فلا اتحاد او يصح الحمل بتقدير المضاف كما صرح به  
 الفاضل العصم وقال زبدة الانظار قوله قياس اس مضبوط بقاعدة كلية  
 ان كان اس المفعول فيه ظرف زمان اس بشرط كونه ظرف زمان كقولنا هذا  
 لفظ يجوز حذف في منه لانه مفعول فيه وكل مفعول فيه يجوز حذف في منه  
 بشرط كونه ظرف زمان يشي ان هذا لفظ يجوز حذف في منه واضافة الظرف  
 الى الزمان من قبيل اضافة الدال الى مدلوله فهي لامية لا بيانية كما تعلم  
 صرح به الفاضل العصم ثم المراد بظرف الزمان مظهره كما هو المتبادر  
 لا مظهره فانه لا بد فيه من اظهار في واما تحديد يوم الجمعة فليس انظر  
 ظرفا بل هو مفعول به على سبيل التوسع بهما كما يجوز رجوع ضمير كانه الى انظر  
 فابهام با بهام مدلوله الذي هو الزمان والى الزمان كما في قوله تعالى مثل الحمار  
 يحمل اسفارا كذا قال صاحب في الاسرار او محدودا كما في المجهول من الزمان  
 ما لا يتبين له مقدار مخصوص بكرة كانه او معرفة كحين والحين والمحدود منه  
 ما يتبين له مقدار مخصوص بكرة كانه او معرفة كاليوم والليل ويوم وليل  
 اذ كل منهما اثني عشر ساعة او عشر ساعات الا ان اليوم من الطلوع الى الغروب  
 والليل بالعكس فالمجهول يقابل المحدود ولا المعرفة بل هما يتضادان نحو ست  
 حين فانه مبهم ومعرفة ارضا وقد يصدق الجهم بدو من المعرفة نحو ست  
 حين فانه مبهم وليس بمعرفة وقد يصدق المعرفة بدو من الجهم نحو ست  
 يوم الجمعة فانه معرفة وليس بمجهول واما الجهم والمحدود فهما متباينان  
 قطعا تبين النكرة والمعرفة كذا في الخاتمة اذ الاول من الظرف الزمان الجهم  
 اس مدلوله جزء مفهوم الفعل لان مفهوم الفعل اثنان الحدث والزمان  
 لدلالته بحسب الوضع عليها قال عبد العزيز النير في ان الفعل يدل على ثلاثة معان

قال في نه زادة وما في القاموس الذي هو الجهم والمحدود فهما متباينان  
 والوجه الى المضاف اليه راجع الى المضاف اليه وهو الجهم والمحدود فهما متباينان

الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما قد لالة على الاول والثاني بنفسه  
 وعلى الثالث بذكر الفاعل وقال الفاضل الجاني في بحث الفاعل اعلم ان الفعل  
 مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان  
 وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو  
 الة للاهظة طرفيا فلا تتعل بالمفعولية انتهى فتأمل قال البعض قوله  
 اذ الاول اس مدلول الاول وهو الزمان الجهم فانه فافهم  
 جزء مفهوم الفعل لان مفهوم الفعل ثلاثة احدها الحدث وثانيها الزمان  
 وثالثها النسبة الى فاعل ما انتهى فيكون الزمان الجهم جزء من مفهوم الفعل  
 قال بعض من هذا الكتاب بقوله اذ الاول جزء مفهوم الفعل اقول ليس  
 كذلك بل هو مفهوم لهيئة الافرادية له وهي ليست بفعل ولا جزء منه بل هي  
 مقارنة له في وضعه ولذا كانه كجزء منه فان نصب به بلا واسطة ومنشئ هذا  
 القول الغلط المشهور المذكور سابقا في تعريف الفعل فتبصر وقال اخذنا في  
 قوله اذ الاول جزء مفهوم الفعل اذ المطلق جزء من المفيد والجزء من الجزء  
 من الشيء جزء من ذلك الشيء تأمل اذا كانه الامر كذلك فيصح انتصابه الى الاول  
 به اس بالفعل بلا واسطة اس بلا واسطة حرف الجر او بلا واسطة حرف بينها  
 كما المصدر اس كما ان المصدر جزء مفهوم الفعل فينصبه بلا واسطة فكما يتبين  
 الفعل الى جميع ضروب المصادر بلا واسطة لكونها جزء من مفهوم فكذلك  
 يتبين الى جميع ضروب الزمان الجهم بلا واسطة لكونها جزء من مفهوم  
 ايضا والآلية لا يحتاج الى الواسطة للفعل في جزئه كذا قال محرم افندي  
 قال البعض قوله كما المصدر اس مثل انتصاب المصدر بدونها فانه جزء  
 من مفهوم الفعل فلا يكون اجنبيا فيصح انتصابه بلا واسطة واما انتصابه  
 الى الاول بسببه اس بسببه الفعل او معناه اس معنى الفعل وان التوصيلية  
 لم يكن ذلك اس الاول جزء من مفهومهما اس بسببه الفعل ومعناه قوله  
 واما انتصابه بسببه قوله فبالحمل لانه المبتدأ اذا كان جملة اما وجب دخول الفاء  
 في خبره رعاية لئلا الشرط فيها وهو سببية الاول للثاني او للكم به ولو جعل التكلم وفرة  
 الرخصة بلزوم الثاني للاول اس فانصب به بهما بالحمل على الانتصاب بالفعل الاصطلاحي











وتشديد الدال على صيغة ماضية المجهول وثابته المستتر راجع الى مصدر فسر  
اسم رد التفسير بالكرة بين وقع الرد على هذا التفسير بانه ان يطبق هو انه  
ان ان التفسير بالكرة غير مانع للاختيار المعروف لدخول نحو بيت ومسجد ما  
لا ينتصب على الظرفية ان لا يقبل النصب بتقدير في فيه ان في التفسير بالكرة  
لان الكرة مع انه ان نحو بيت ومسجد من المحدود لان المجهول في المكان  
المحدود لان المكان المجهول وقيل قائده الرضى وغيره انه غير جامع لافزاده ايضا  
ان كما انه غير مانع للاختيار او كما لم يكن مانعا للاختياره لخروج نحو خلقك في قولهم  
جلست خلقك عنه ان التفسير بالكرة فان خلقك ينتصب على الظرفية  
بلا خلاف مع انه ليس بكرة قال بعض المحققين قوله لخروج نحو خلقك معرفة عنه  
ان عن التفسير بالكرة مع انه منصوب بتقدير في في اورد على صيغة الماض المجهول  
ونائب فاعله المستتر راجع الى مصدر قيل او الى ما قاله القائل اورد قوله ونائب  
القائل اورد ما قاله القائل بين وقع الرد على قول القائل او على ما قاله القائل  
من انه غير جامع صاحب الرد الهندى وغيره بان الجهات الست ان يطبق هو  
ان الجهات الست المشهورة قوله مثل غير ومثل خبر ان ستة الجهات الست  
بغير ومثل في عدم التعريف بالاضافة ان في عدم الكتاب التعريف بالاضافة  
الى المعرفة لتوغلها في الابهام يرد عليه قولهم عليك بالحركة غير السكون ونحوه  
ولكن نادرا قال بعض المحققين قوله بان الجهات الست مثل غير ومثل في عدم التعريف  
بالاضافة ان ان الجهات الست المشهورة لاكتساب التعريف بالاضافة الى المعرفة  
كما لاكتساب التعريف اضافة لفظي غير ومثل الى المعرفة وفيه نظر لان غير بصيغة معرفة  
بالاضافة الى المعرفة كما في قوله تعالى غير المفضوب عليهم ولا الضالين لانه وقع  
صفة لقوله تعالى الذين انعمت عليهم مع انه من اعرف المعارف والمطابقة بينهما  
لازمة فيكون غير معرفة بالاضافة ليكون صفة لقوله تعالى الذين انعمت عليهم اللهم  
الا ان يقال ان هذا ليس بمطلق بل اذا اشتهر موصوف المضاف بمغايرة المضاف اليه  
كما في الآية المذكورة لان النعم ومع اصحابه المرادين من الذين انعم مشهورون  
بمغايرة اليهود المراد من المفضوب عليهم وبمغايرة النصارى المراد من الضالين ففرق  
بالاضافة وكقوله عليك بالحركة غير السكون ومنهم من قد جاء الخية من قوله  
ان من عرف المكان المجهول او من عرف المجهول من المكان بما لم يعتبر له ان مكانه لم يعتبر

وقال بعض قائل في خروج نحو خلقك لكونه معرفة بالاضافة الى المضاف  
من ان التفسير بالكرة غير مانع للاختيار المعروف لدخول نحو بيت ومسجد ما  
لا ينتصب على الظرفية ان لا يقبل النصب بتقدير في فيه ان في التفسير بالكرة  
لان الكرة مع انه ان نحو بيت ومسجد من المحدود لان المجهول في المكان  
المحدود لان المكان المجهول وقيل قائده الرضى وغيره انه غير جامع لافزاده ايضا  
ان كما انه غير مانع للاختيار او كما لم يكن مانعا للاختياره لخروج نحو خلقك في قولهم  
جلست خلقك عنه ان التفسير بالكرة فان خلقك ينتصب على الظرفية  
بلا خلاف مع انه ليس بكرة قال بعض المحققين قوله لخروج نحو خلقك معرفة عنه  
ان عن التفسير بالكرة مع انه منصوب بتقدير في في اورد على صيغة الماض المجهول  
ونائب فاعله المستتر راجع الى مصدر قيل او الى ما قاله القائل اورد قوله ونائب  
القائل اورد ما قاله القائل بين وقع الرد على قول القائل او على ما قاله القائل  
من انه غير جامع صاحب الرد الهندى وغيره بان الجهات الست ان يطبق هو  
ان الجهات الست المشهورة قوله مثل غير ومثل خبر ان ستة الجهات الست  
بغير ومثل في عدم التعريف بالاضافة ان في عدم الكتاب التعريف بالاضافة  
الى المعرفة لتوغلها في الابهام يرد عليه قولهم عليك بالحركة غير السكون ونحوه  
ولكن نادرا قال بعض المحققين قوله بان الجهات الست مثل غير ومثل في عدم التعريف  
بالاضافة ان ان الجهات الست المشهورة لاكتساب التعريف بالاضافة الى المعرفة  
كما لاكتساب التعريف اضافة لفظي غير ومثل الى المعرفة وفيه نظر لان غير بصيغة معرفة  
بالاضافة الى المعرفة كما في قوله تعالى غير المفضوب عليهم ولا الضالين لانه وقع  
صفة لقوله تعالى الذين انعمت عليهم مع انه من اعرف المعارف والمطابقة بينهما  
لازمة فيكون غير معرفة بالاضافة ليكون صفة لقوله تعالى الذين انعمت عليهم اللهم  
الا ان يقال ان هذا ليس بمطلق بل اذا اشتهر موصوف المضاف بمغايرة المضاف اليه  
كما في الآية المذكورة لان النعم ومع اصحابه المرادين من الذين انعم مشهورون  
بمغايرة اليهود المراد من المفضوب عليهم وبمغايرة النصارى المراد من الضالين ففرق  
بالاضافة وكقوله عليك بالحركة غير السكون ومنهم من قد جاء الخية من قوله  
ان من عرف المكان المجهول او من عرف المجهول من المكان بما لم يعتبر له ان مكانه لم يعتبر

لم يعتبر لذلك المكان حد ونهاية كما لم يهتم من الزمان قوله ونهاية عطف  
لقد يقال هذا السبب نهاية ويخرج منه ان من هذا التفسير المقادير المحسوسة  
مع انها من المقادير المحسوسة كما ان من المكان المجهول الذي يحذف  
على صيغة المجهول منه ان من ذلك المكان المجهول في ان لفظ في وهو  
نائب فاعل ليحذف قال بعض المحققين قوله ما ان من المقدار الذي يحذف منه  
ان من ذلك المقدار في ان لفظ في قوله ويجب عطف على يخرج ان وينبغي ان  
على صيغة المجهول منصوب بان المصدرية منه ان من المكان المجهول المنصب  
بهذا التفسير او من حكم المكان المجهول المنصب بما لم يعتبر له حد ونهاية مثل جانب  
بالرفع نائب فاعل يستثنى والجملة لا محل لها صلة لان وهي معها في تأويل المفرد  
من فاعله محذوف فاعل يجب ان ويجب استثناء مثل جانب منه مما لا ينتصب على الظرفية  
ان لا يقبل النصب بتقدير في في كذا ذلك المفسر لم يستثن منه مثل جانب قال  
البعض قوله ويجب عطف على يخرج قوله ان يستثنى عن صيغة المجهول منه ان  
من التفسير بما لم يعتبر له حد ونهاية مثل جانب كما استثنى المصنف هنا بقوله  
الا جانبنا وقال صاحب المنافع قوله ويجب ان يستثنى من التفسير  
بما لم يعتبر له حد ونهاية كما يجب ان يستثنى من تفسير المصنف قوله ولذا متعلق  
الجهة مع خروج الجهات منه فا لفضل لتفسير المصنف قوله ولذا متعلق  
بلم يسلك المفسر ان لا يتقاض كل من التفسير بما ذكر لم يسلك المصنف  
رحمة الله ان ليرحمه مسلما ان سلك ذيل المفسر من كذا قال احمد نازلي قال  
بعض المحققين قوله ولذا ان يكون كل من هذه التفسير من مردودا بالمانعية والجامعة  
بينه لكون التفسير الاول مردودا بالمانعية والثاني بالجامعة لم يسلك المصنف مسلما  
وقال الآخر قوله ولذا ان يكون كل من التفسير من مردودا بالمانعية والجامعة لم يسلك  
المصنف مسلما ان سلك القدماء من الخاة قوله واقتار عطف على لم يسلك ان  
ولذا اقتار المصنف في هذا الكتاب ما من التفسير الذي اقتار عطف على لم يسلك ان  
عند ان الحاسب بقوله ذكره في الايضاح وبما ذكره في الكافية فليس بمرتب عنه ولذا  
اسند الى غيره حيث قال وفسر المجهول من المكان بالجهات الست الخ واما ذكره فيها  
لكونه اقرب الى فهم المبتدئين وهذا مبني على ما ذكره الفاضل العصام في شرحه على الكافية



من قوله والمرضى عند ابن الحاجب تفسيره بما له هم بالاضافة الى خارج من مسماه  
انتهى وقال السيد عبد الله في شرح لبه الابواب وفسره ابن الحاجب المكان الملبس  
بانه ما يثبت له هم بسبب امر غير داخل في مسماه انتهى فلهذا لو قال على ما ذكره  
السيد عبد الله لقد اظهر احسن بل لقد اصاب ولقد اصاب / والله لقد اصاب  
المصنف الاصلية في الترتيب برأيه يرى شتمه في استثناء ما من مثل جانب وجهه ووجهها  
الى شتمه ان شتمه لمصنف ذلك بكلمة الا و ابن الحاجب سكت عنه ان شتمه مثل  
جانبها او عن شتمه مع انه من ذلك الاستثناء لانه لا فرق حاصل منه من ذلك  
الاستثناء وهذا كما ان مثل الاستثناء الذي ذكره من ذلك الاستثناء في شرح الكافية  
الرضي حيث قال ان يستثنى من الملبس جانب وما بمعناه فانه لا يقال زيد جانب عمرو  
والجانب وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل من خارجها  
كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه وينبغي ان يستثنى  
من الملبس في قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار  
وداخلها وكذا بعض ما في اوله ميم زائدة من هم مكانه لانه انما يثبت مثل هذا الاثم  
للمكان باعتبار حدث الدافع فيه والحدث شئ خارج عن سمي المكان مع انه لا يثبت  
كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال تحت مضروبه زيد وقت مضروبه بل هذا النوع  
من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال هم المكان اما ان يشق من حدث بمعنى الاستقرار  
والكون في مكان اول والثاني لا يثبت على الظرفية - الا بالفعل الذي ينتصب به  
على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالضرب والمقتل  
والماكل والمشرب والاول ينصب على الظرفية الفعل المشتق من الحلق منه هم المكان  
نحو المجلس والمقعد والمأوى والمسد والمقتل والبيت تقول تحت مقامه وجلت نجدة  
داوية مأواه وسددت مسداه وينصب ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشق  
ما يشق منه غدرت موضع القيام وتحركت مكانه الكون وقعدت موضعك  
ومكانه زيد وجلت منزل فلان وقعدت مركزه قال الله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد  
وكذا غدت مبيتة وجلت مشاه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصب فلا يقال كبت الكتاب  
مكانته ورمية بالسهم موضع بكر وقتلته مكانه القراءه وشتمتكم منزل فلان انتهى  
كلامه كالجهات الست وهي تسمية بالسمي والجهات جمع جهة وهي الجانب من ذلك  
المكان الملبس كالجهات الست للاجرام وهي من الجهات الست امام بفتح الهاء  
مقابل وجهك الى انقطاع الاثر وقد اتم بفتح القاف وتشديد الدال مع مدّة  
مرادف للامام وخلف بفتح الخاء الجوى وسكون اللام ضد الامام وعينه ضمير  
والشمال ويكسر وسماله والشمال بكسر الشين مرادف لليسار والجانب

لا جانب الشمال المقابل للجندب وفوق سميت رأسك الى فوق الفعل وكنت  
سميت قدرك الى تحت الترتيب فكلها جهات الحكم فيها بعد الربط مثل قوله  
السكتين خل وعسل وما وسوئينز والحاصل ان هذا تقسيم الكل الى الاجزاء  
لا تقسيمه الى الجزئيات فالكلمة وهي هم وفعل وحرف ففرق من هذا ان المجموع  
ضرب المبدأ وليس الجزاء امام بلا ضم خلف وعين ويسار وفوق وكنت قدبر  
والا يلزم كل ما ذكر جهات الست وليس كذلك لكن في هذا العطف نوع شكال  
معوان المعطوف تابع مقصود بالنسبة ولا نسبة هنا ولا تبعية في هذا الاعراب  
لان المعنى المقصود للاعراب قائم بالجمع لا بكل واحد فالجمع يستحق اعرابا واحدا  
الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجري اعراب كل  
على كل واحد دفعا للتحكم وبعبارة اخرى كيف يعطف لفظ خلف وغيره على لفظ امام  
الذي هو من قبيل المعطوف قبل الربط لان الجهات الست مجموع ما ذكر لا كل واحد  
منه فالجهة ليس لفظ امام فقط بل مجموع المعطوف والمعطوف عليه فالجمع يستحق  
اعرابا واحدا فالمعطوف عليه لا يستحق الاعراب مع يتبعه المعطوف فيه اجيب  
بان الاعراب في المعطوف عليه ضروري دفعا للتبرجيع بلا مرجح لقابلية كل واحد  
منها لذلك الاعراب الذي يستحقه المجموع والمعطوف تابع له في ذلك الاعراب  
الضروري فلا محذور كجست امام ان الفلان هذا المثال صحيح لانه مطابق  
بالمثل او هذا المثال مطابق بالممثل فان تسمية المكان قبل البعض قوله فان تسمية المكان  
بتقيل وانما حاج الحكم بتطبيق المثال بالممثل كانه قال ان كان هذا مطابق بالممثل  
فمثل بذلك انتهى ان لا تسمية المكان هو التسمية معصوم مضاف الى معقوله الاول  
ومفعوله الثاني وقوله اما ما مثلا ان امثلي لك تمثيلا وقوله بوقوع ظرف مستقر  
مرفوع المحل جهة ان والباء للبيبة والضمير البارز راجع الى المكان ان كان  
سبب وقوع المكان ازاوج الاناء باضافتي او غيره ان او بوقوع ازا  
وجه غير الاناء محال وجه من البقر والغنم وغيرها قال صاحب المنافع  
قوله او غيره عطفت على الاناء وقال بعض الخبيث قوله او غيره عطفت على الاناء  
فالضمير راجع اليه او على الوجه فالضمير راجع اليه واذا حوّل من التحويل ان اذا حوّل الاناء  
او غيره قال بعض الخبيث قوله واذا حوّل ان اذا حوّل غيره قوله



مفعول حول والضمير راجع الى الانسان او غيره قال صاحب المنافع قوله واذا حول وجهه  
الضمير راجع الى احد الامرين المستفاد من او قوله الى جانب آخر متعلق بحول زال  
جواب اذا عنه وفي عن ذلك المكان هم الامام هم زال قوله والوجه مبتدأ ووجهه  
قوله غير داخل في ذلك المكان ان ليس بجزء منه كما تقدم قال صاحب المنافع والمناسب  
لما تقدم من قوله بوقوعه الى ان يقول هنا والواقع ان وجه الانسان غير داخل  
في ذلك المكان انتهى لانه سبب التسمية وسبب التسمية غير داخل في سبب الاسم فالواقع  
غير داخل في ذلك المكان وقس امر من قاس يقين عليه ان على الامام غيره ان  
غير الامام فهو خلف ويحيى الى قال قصب زاده اذا كنت في مكان مثبت للموضع  
الذي كان امامك ثم امام بسببك واذا ذهبت من هذا المكان زال امامك  
من هذا الموضع وانما غير داخل في هذا الموضع وكذا البوابة وكفنه ووجهه للحضور  
الحق فلو لم اذ استقر عنده والمعنوي عن قال الذي عنده علم من الكتاب والقرب كذلك  
عن عنده سيرة النبي عندها جنة المأوى فمواضعهم عندنا الى المصطفين الاختيار وكذا فاعلموا  
اكثر من ضما وفهمها ولا يقع الاظرف او مجرورا بغيره وقول العامة ذهبت الى عنده لمن وقال  
بعض المؤيد كل عندك عندي لا يا وي نصف عندي قال الحريز لم يسمع وليس كذلك بل كل كلمة  
ذكرت مراد بها لفظها فراجع ان يتقرر تقر في الاسماء وان يعرب ويحكي اصلها بتبنيها  
الاوّل قولنا هم للحضور موافق كقوله ابن مالك والصلوب هم لمكان الحضور فانها  
طرف لا مصدر وتأتي ايضا لزمان نحو القبر عند الصدقة اولى وجئت عند طلوع الشمس  
الثاني يعاقب عند مكانه لدى نحو لدى الحناجر لدى الباب وما كنت لديهم اذ يلقون اقلامهم ايهم  
يكفل مريم وما كنت لديهم اذ يختمون وكلمة لدى اذا كان المحل ابتداء غاية نحو جئت من لده  
وقد اجتمعت في قوله تعالى آتيناها رحمة من عندنا وعلفناه من لدها علما ولو جئ بعنده فيهما اوبدون  
لصح ولكن ترد في التكرار واغاصه تكرر لدى في وما كنت الآية لتباعد ما بينهما كذا  
في معنى اللبيب لانه مقام قال قصب زاده قوله وكفنه قال صاحب الضوء وهو من الظروف  
المكانية وقد يستعار للزمان نحو عند الليل وعند النهار وفيه لغات ثلث عند بكسر العين  
وضمها وفتحها ولا يستعمل الاظرف ولا يقال عندك واسع وقد يدخل عليها من الجوف الجارة من  
وحدها ولا يقع في تصريف الكلام مجرورة الا بها كما قال سيبويه قل كل من عند الله وقال  
الحق في كتب الفرق وعند تتعل على عدة معان فتكون بمعنى الحضرة كقولك عندي زيد وبمعنى  
قوة عند مال وبمعنى الحكم كقولك زيد عندي افضل من عمرو في حكمي وبمعنى الفضل  
والاصح ان كما قال سيبويه وتعالى اخبر راجع بطلب شبيب لموسى عليها السلام فان اجمعت  
عند في عندك او من فضلك واحسانك كذا في سورة الفواصل فوجدت عندك

عندك او فيما حولك او فيما حاكيتك او في مكان وقع في جانبك او في مكان وقع  
في حفظك هذا المثال مطبق بالممثل فان سميت المكان بعنده قال البعض قد لا  
فان سميت المكان بعنده قليل وابيات حكم تطبيق المثال بالممثل انتهى ان لا تسمي المكان  
بعنده بقوله او بسبب وقوع المكان في حول المحل الى طرف المحل  
وجانبه او بقوله في حمايته او في حامية المحل وحفظه كداره ومملكته او  
كدار المحل ومملكته ومثلا لان المكان الذي سمي بعنده بقوله في حامية المحل  
اعاد الجار او اعاد المصنف الكاف هنا يعني قال وكفنه ولم يقل وكفنه قد لا  
ليتبين العطف على الجهات متعلق بقوله اعاد وعلة لاعاده ان ليتبين عطف  
على الجهات ان لم يحكم بعمل حرف الجر الزائد ويجوز عطفه على كالجها ان حكم  
بعمل حرف الجر الزائد لئلا يلزم تواردا الجارين على الجور الواحد وهو عند  
وعلى هذا لا يرد ما قيل ولا يجوز ان يكون عطف على الجهات لما يلزم من اجتماع  
ادائي التبيين فيلغ احداهما كما بينت مثله في شرح العصم ولا يحتاج الى الجواب  
بان فيه فائدة وهي الاشارة الى كثرة الامثلة فلا يلزم التوضيح كما بينت مثله في شرح  
المفتاح للسيد الشريف للحدود الشريفة وفي قوله ليتبين العطف وفيما بعده  
اشارة الى فائدة الزائد قال بعض المحققين قوله اعاد الجار ليتبين العطف  
على الجهات وليتبين ان مدخول الكاف وما بعده ليس مثل الجهات الست  
فصلنا عن ان يكون منها لان لفظ عند في الاصل موضوع للمكان ثم شاع  
استعماله في الزمان مثل قولهم عند الصبح وعند الماء وعند السحر وشاع  
ايضا استعماله فيما ليس بمكان ولا زمان قال الله تعالى ان الدين عند الله الاسلام  
ولما كان اصل وضعه للمكان عدوه من المكان المجرى وهو من الظروف اللازمة  
الظرفية يجب انتصابه على الظرفية دائما الا اذا كان مجرورا بمن فقط فلا يجوز رفعه  
ولا يقال عندك واقع برفع الدال بخلاف الجهات الست فانها تستعمل تارة  
هنا تقول امامك خير من ورائك ويمينك خير من شمالك قد لا يتوهم  
بجهول نفي الاستقبال عطف على ليتبين العطف نائب فاعل لا يتوهم ان ولما يتوهم  
عطف عند على امام متعلق بالعطف قوله فان علة لعدم التوهم واستعمل بلا يتوهم  
ان لا العطف على امام او لان ذلك التوهم ليس بمحجوب ان ليس بمقارن بالصيغة



فضلا عن كونه محييا قوله اذ يلزم تعليل لعدم الصحة اي لانه يلزم حينئذ ان  
حين اذا عطف عند على امام او حين عطف عند على امام قوله كونه في عمل يلزم ان  
كون عند من الجهات الست متعلق بالكون وليس اي والحال ليس الامر كذلك ان  
لفظ عند وغيره من الجهات الست قال البعض قوله وليس كذلك ان ليس عند  
من الجهات الست ولدى بفتح اللام والدال المهملة والالف المقصورة بمعنى عند  
ان هو ملابس بمعنى عند الالة اي لكن ان لدى محتمل ان يتأخر عن عند بالحضرة اي  
ان باختصاصه بالحضرة فان عند غير محقق بالحضرة بل يقتضاها في الحماية كالدار  
وقيل بينهما والقيبة تقول عندى مال مطلقا ولدى مال ان حضر توضيحه انه اذا كان  
لزيد اموالا من الدنيا غير بعضها في الكيس مع بعضها في الصندوق المفصلة وبعضها  
في الخزانة مدفونة يصح ان تقول هذه الاموال عند زيد ولا يقال لدى زيد الا ما في الكيس  
الذي مع لان الحضور شرط في لدى دون عند قال شارح قصيدة البردة قوله الا انه يخص  
بالحضرة ان لكن يفرق بينهما بان لدى يخص بالحضرة دون عند مثلا يقال المال عند زيد  
فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد الا فيما يحضر  
عنده انت كلام فيكون بينهما عموم وخصوص مطلقا قوله عطف عليه اي معطوف  
على عند خبر بعد خبر لمبتدأ محذوف اي هو بمعنى عند اه عطف عليه او قوله لدى بمعنى عنده  
عطف عليه وكذا اي الحكم حكم لدى من جهة العطف قال البعض قوله وكذا ان لمثل لدى  
من جهة العطف في غير اي في غير لدى مع يعطف غير لدى على عند كما عطف لدى على عند  
وسط قوله يكون السين ظلي مستقر صفة وسط او خبر مبتدأ محذوف اي هو وقيل  
حال من وسط لكونه مفعول الكاف في المعنى لانه بمعنى امثل داخل على وسط بسبب العطف  
اي وامثل المكان البهيم بوسط حال كونه ملابا بكون السين لانه لهم بهيم لداخل  
الدائرة وينصب بالظرفية واحترز بالكون من الوسط بالتحريك لانه من المكان المحذوف  
لانه لهم معين مما بين طرفي الشئ ومن هذا علم الفرق بينهما كذا في الافتتاح قال الشيخ  
جابر الله علامه رحمه الله الفرق بين وسط بالكون وبين وسط بالتحريك ان وسط  
بالكون يكون ظرفا وبالتحريك يكون اسما لوقفت ضربت وسطا رأسه بالكون  
اي اوقفت الضرب وسطا رأسه ولوقفت ضربت وسطا رأسه بالتحريك اي ضربت  
جرم رأسه لان الوسط بالتحريك الجرم والوسط بالكون كون الضرب  
في ذلك الجرم لا على التعيين فذلك مبهم من المكان وقال الجوهري

وقال الجوهري يقال جلس وسط القدم بالتكئين وفي وسط الدار  
بالتحريك وقال الحق في كتابه الفروق الفرق بين الوسط بالكون  
والوسط بالتحريك بوجهين الاول قال جابر الله ان الوسط بالكون  
طرف والوسط بالتحريك اسم معرب تقول ضربت وسطا رأسه بالكون  
اي اوجدت الضرب وسطا رأسه وضربت وسطا رأسه بالتحريك  
اي ضربت جثة رأسه فهو مفعول به وحي لا يعتبر فيه كون ما بالكون  
مستويا داخل الدائرة وبالحركة في مركزها كى هو المشهور والثاني  
ما قاله الجوهري ان الوسط والوسط بالكون والتحريك كلاهما  
طرف لكن الاول مكان مبهم والثاني مكان محدد وحي يعتبر فيه ما لم يعتبر  
في الوجه الاول يقال جلس وسط القدم بالكون اي بينهما فيستعمل  
فيما يجوز ان يقع فيه بين وجلس وسط الدار بالتحريك اي في المكان الذي  
هو مركز الاطراف قال بعضهم انه بالكون يقال في منفرد الاجزاء وبالتحريك  
في متصلها كالدار والرأس قيل في قوله عليه السلام لن تهلك امة انا اولها  
والمهدى وسطها والمسبح به مرسى آخرها ان فيه اطلاق الوسط على ما قيل  
لانه لم يفرق بين الوسط بكون السين وبين الوسط بغيرها الا يري انه  
قيل في فرقها المتحرك ساكن والساكن يتحرك كذا افاده بعض الفضلاء  
انتهى كلامه ملخصا وفي الاخرى الوسط بكون السين لهم مكان مبهم  
من داخل دار يطلق بكل واحد يقال وسط القدم من باب وعد والوسط  
بفتحين ما بين طرفي الشئ تأمل بمعنى بين اي هو ملابس بمعنى بين قوله قال  
الجوهري في مختار الصحاح الخ استشهدا على كونه بمعنى بين قال البعض  
والفرض من نقل كلامه اثبات لقوله بمعنى بين كل موضع يقع فيه اي في ذلك الموضع  
ايراد لفظ بين فهو اس ذلك الموضع وسط بالكون اي بكون السين  
وان لم يقع فيه بين فهو وسط بالتحريك قال البعض قوله كل موضع يقع فيه  
اي في ذلك الموضع بين اي احتمال لفظ بين فهو اس ذلك الموضع وسط بالكون  
اي بكون السين وان لم يقع فهو وسط بالتحريك تقول جلس وسط القدم  
كما تقول جلس بين القدم وبين وهو من الظروف اللازمة للاضافة مخفية



وبين الله وقد يحذف المضاف اليه ويراد نحو بين بين وبين هذا وبين ذاك  
قال قصب زاده قوله وبين وهو من الظروف اللازمة ولا يضاف الا الى اثنين فصاعداً  
او ما قام مقامه كقوله تعالى بين ذلك وقد يحذف المضاف ويعوض عنه ما  
او الالف فيقال بيننا نحن كذا وبيننا نحن كذا كذا فيكون الالف اعلم ان بينا بالالف الالف  
وبيننا بما زائدة من الظروف الزمانية اللازمة الاضافة الى الجملة الاخرى وفيها  
معنى المفاجأة فلا بد لها من جواب فان جرداً عن كلمة المفاجأة فهو العامل والافعال عامل  
معنى المفاجأة في تلك الكلمتين وازاء بكسر الهمزة وفتح الزاء ممدودة وهذا بكسر الحاء  
المهملة وفتح الذال الميم ممدودة ايضاً وتلقاء بكسر التاء وسكون اللام وفتح القاف  
ممدودة ايضاً والثلاثة الاخيرة وهي ازاء وهذا وتلقاء مكسورة الاوائل  
ممدودة الاواخر بمعنى الجهة والجانب وتطبيقها الى الثلاثة الاخيرة بالممثل ان  
بالهم من الكائن او بالمكان المبرم او بالطرف المكان المبرم ظاهر ان بدوهم  
فانها مبرمات من الامكنة قال صاحب المناهج قوله وتطبيقها بالممثل ظاهر اما الاول  
فلان تسمية المكان بين بوقوع الشئين او الاشياء في ظرفه او اطرافه واذا زال  
ذلك الوقوع زال عنه اسم البين وهذا الوقوع غير داخل فيه وليس بجزء منه واما  
الثلاثة الاخيرة فلان تسمية المكان باحدها بوقوعه في مقابلة شئ وهذا الوقوع  
ليس بداخل في ذلك المكان وجزء منه بل صفة له فاذا زالت هذه الصفة زال عنه ذلك  
الاسم وكالمقادير ان كره وال المقادير او تسمية الزمان باسم المدلول كذا قال احمد نازك  
والمقادير جمع المقدار وهو ما يعرف به قدر الشئ وبيان سواء كان القدر كميلا  
وهو ما يعرف به الكيل نحو قفيزان بئر ووزنا وهو ما يعرف به قدر الموزون قال صاحب  
فتح الاسرار المقادير جمع مقدار وهو القدر وقد راسى مبلغة ثم اطلق على ما يدل  
على ذلك القدر المسمى او المعلقة وهذا تغير باللائم تدبر بالمساحة بكسر الميم  
وهو ما يعرف به قدر المسوح من مساحت الارض اذا زرعها فوما في السماء وموضع كف  
سحابا او عدد اصرحها نحو عشرين درهما او كناية نحو درهما لك وعندى سهم درهما  
قال صاحب التمهيد الانظار المساحة وهي لتعلم في الكمية المتصل القار  
من شبر ونصف شبر او خطوة وخطوات اعاد ان المصنف اجاز ان الكاف يقع  
قال وكالمقادير ولم يقل والمقادير اشارة مفعولة لعدله اعاد ان لاجل الاشارة  
الى انها من المقادير المحسوسة نوع اخر من المكان المبرم من بعض النخلة وهو

والذي لا ينفك عنه في كل وقت

وهو جالم يقترنه حد ونهاية وهو الجزوي على ما فهم من الرضى انها من المقادير  
المسوحة خارجة عنه من المكان المبرم كما كان خارجة عن حده حيث للتفصيل  
قال ذلك البعض ان كان من طرف مكان او انظر المكان مبرما كالجبهات الست  
الى او محدودا كالمقادير المسوحة نحو فرسخ فان قلت كيف يصح ان يكون مثل فرسخ  
طرف مكان مبرم لان اوله وآخره متعين قلت ان كونه محدودا انما هو في اللغة  
وكلاهما في الاصطلاح وهو فيه مبرم هذا المثال مطابق بالممثل فانه مقدار  
فان مدلول فرسخ مقدار او فان فرسخا هم مقدار ليصح الحمل وانما لم يصح الحمل  
اذ الفرسخ من قبيل الالفاظ والمقدار ليس بلفظ فلم يتحد كذا المثال هذا المثال  
من المسافة من المكان البعيد يعرف على صيغة المجهول ان يعرف ذلك المقدار  
بالمساحة ان سبب المساحة والزراعة انما يطلق على ذلك المقدار الفرسخ  
باعتبار كونه مقدرا باثنى عشر الف خطوة الخطوة بضم الحاء والميم وهي ما بين القدمين  
واما الخطوة وهي المرة الواحدة واجمع خطوات بنفقتين كذا في شرح الشريعة  
قال صاحب الاخرى الخطوة بالضم ما بين القدمين وبالفتح مصدر وبناء مرة  
بجمع خطوة واحدة واجمع خطوات وهي ان الخطوة امر ان شئ غير داخل فيه  
ان في المقدار معنى اخر خارج عن المقدار وامر عارض عليه فلا ينافي كونه مبرما  
في حد ذاته وهو سماها فان تسمية المسى بلفظ الفرسخ بملاحظة تقديره  
باثنى عشر الف خطوة ولا شئ في خروج هذه الخطوة عن ماهية المسى وكذا  
الحال في البواني قال بعض الافاضل قوله وهي ان الخطوة امر ان شئ غير داخل فيه  
ان في المقدار روي مسى الفرسخ فيصدق عليه تعريف المصنف فيكون مبرما  
وقال الاخر في قليل مطابقة المثال بالممثل لانك اذا قلت سرت فرسخا ثبت له  
هم المكان بسبب اثنى عشر الف خطوة وهي غير داخل فيه وقال صاحب المناهج  
قوله فانه مقدار من المسافة الى بيان لكون فرسخ من المكان المبرم على تفسير  
قوله يعرف بالمساحة باثنى عشر الف خطوة ويسمى فرسخا بسببها قوله وهي امر  
ان المساحة امر غير داخل فيه وغير جزء منه ونحو قيل بكسر الميم ومدتها هذا المثال  
مطابق بالممثل فانه ان الميل ايضا ان كالمفرسخ مقدار ان كان مدلول ميل مقدار  
او فان ميلا هم مقدار ليصح الحمل وانما لم يصح الحمل اذ الميل من قبيل الالفاظ والمقدار



ليس بلفظ فلم يتحد من المسافة من المكان البعيد يعرف ان ذلك المقدار  
 بالمسافة من الزاوية باربعة آلاف خطوة فيكون اثني عشر الف قدم فهذا  
 ثلث الفرسنج الثلث بضم الشاء واللام بالتركة او جده بر بضم فسح او جده  
 برير لان الفرسنج ثلث اميال هاشم جده رسول الله الذي قدر اميال البادية  
 قال البعض قوله فانه ان الميل ايضا من مثل الفرسنج مقدار من المسافة يعرف  
 ان ذلك المقدار باربعة آلاف خطوة فهو ثلث الفرسنج ان اذا عرف بالمسافة  
 باربعة آلاف خطوة ثبت ان الميل ثلث الفرسنج ونحو برير بفتح الباء الموحدة  
 وضها وكسر الراء المهملة وسكون الياء والذال وهو من البرير انصيا  
 ان كالميل والفرسنج مقدار من مدلوله مقدار او هو اسم مقدار مثل ما سبق  
 من المسافة من المكان البعيد انما يطلق انما يطلق عليه  
 ان في ذلك المقدار البرير نائب فاعل يطلق لانه مضارع مجهول باعتبار  
 امر عارض وهو كونه اسم البرير او ذلك المقدار مقدار لهم مفعول من التقدير  
 باثني عشر ميلا فيكون البرير اربعة فراسنج واثنى عشر ميلا اربعة  
 آلاف خطوة اما قول ابن كمال كون البرير فرسجين فهو قال سبرج لب الالباب  
 نحو فرسنج فانه مقدار من المسافة مقدار باثني عشر الف خطوة وبرير فانه انما يطلق  
 عليه باعتبار كونه مقدرا باثني عشر ميلا وقال الاخر نحو فرسنج وبرير فانه انما يطلق  
 على امكنة باعتبار امر عارض وهو كونه مقدرا باثني عشر الف خطوة وبانثني عشر ميلا  
 ونحوه وعلى امر اعتباري لا تدخل في مفهوم المكان انتهى وقال السيلوكي  
 والتفديتين سرحا الميل والبرير والفرسنج بالخط فيكون سرت ميلا بفتح خطوة  
 هذه الخطوات انتهى وعلى امر خارج عن المقدار فلا ينافي كونه مبرها في حد ذاته  
 كذا قيل قوله الاجابا انما يستثنى من ظرف مكان مبرها والعامل في كل بوضع الا  
 والمفعول ان حذف في منه من المفعول فيه قياس ان كان من المفعول فيه ظرف مكان مبرها  
 الا ان يكون المفعول فيه جانبا او مستثنى من ضميره والعامل حذف في بوضع الا  
 والمفعول حذف في منه من المفعول فيه مقيدا بكون الظرف مكانا لا حذف في من جانبا  
 قياسا والنصب على كلا التقديرين واجب على الاستثناء اذا الكلام موجب تام  
 فتقول الشارح يعني حذف في قياسا من المكان المبرهم ببيان الحاصل المعنى واللام يوجد  
 في الكلام لفظ حذف قياسا من المكان المبرهم كذا في احمد نازلي قال بعض المحققين

ان كان مدلوله اوقافه

في بعض النسخ واللام بر صيغة الكلام لفظ حذف في

قال بعض المحققين قوله الاجابا مستثنى من الالفاظ الموضوعة للمكان المبرهم قال  
 المرعي ما ملخصه انهم اختلفوا اختلافا كثيرا في عامل النصب في عامل النصب  
 في المستثنى قال البصري العامل فيه الفعل المتقدم او معناه بنقطة الا وقال المبرد  
 والزجاج العامل فيه الا وقال الكسائي منصوب بان المشددة المقدرة  
 بعد الا محذوفة الجز فتقدير قام القدم لا زيد اقام القدم الا ان زيد لم يتم  
 وقال الفراء الامكية من ان ولا العاطفة حذفت النون الثانية وادغم النون  
 الاولى في لام لا وقال بعضهم باستثنى عن صيغة المتكلم من المضارع  
 وقال ابن الحاجب العامل هو المستثنى منه بوجهه الا هذا كله في المستثنى  
 المتصل وجهة ووجهها بضم الجيم كما في قوله تعالى وكل وجهه هو موليها كلها  
 كل واحد من هذه الثلاثة بمعنى امر بمعنى واحد وهو الطرف ووسطا بفتح  
 وهو امر ووسطا محذود عن التفسير الثاني في الشرح وهو ما لم يعتبر له حد ونهاية  
 لان ما لم يعتبر له حد ونهاية هم لغير معين ووسطا بفتح السين هم لمعين معين  
 طرفي الشئ قال بعض المحققين قوله في التفسير الثاني ان بناء على التفسير الثاني  
 وهذا التفسير بالنكرة لانه النكرة هم لغير معين ووسطا بالفتح هم لمعين  
 معين طرفي الشئ وهذا التفسير ثان بالنظر الى تفسير المصنف وهو قول وقال  
 البعض قوله في التفسير الثاني نظرا الى الشرح وهو الذي بينه الشارح  
 بقوله ومنهم من فسر بالنكرة وقال صاحب المنافع قوله محذود عن التفسير الثاني  
 بالنظر الى بيان الشرح وهو ما لم يعتبر له حد ونهاية يعني انه يستفاد  
 من تفسير المبرهم تفسير للمحدود وهو ظرف مكان اعتبر له حد ونهاية وهذا التفسير  
 صادق على الوسط بالفتح وفيه انه امر بسيط لم يكن ان يعتبر له حد ونهاية  
 ولو سلم المكان الاعتبار فلم يوجد فلا صدق عليه بل يصدق عليه تفسير المبرهم  
 كما صدق عليه تفسير المصنف له قوله لانه امر الوسط بالفتح تقليل لكونه محذورا  
 عن التفسير الثاني هم لمعين من المبرهم مكان معين قوله كما بيان لمعين من المكان  
 الذي وقع بين طرفي الشئ امر جانبا في الشئ فهو خاص بما فيه طول خرج المبرهم والمحدود  
 وغيرهما التي لها الاوساط على انه لا حاجة لقوله وهو محذود عن التفسير الثاني  
 من احتياج الى ذكر مثل هذا الوجه المعوج وما هذا الا التزام بما لا يلزم بل انصرف  
 واخراف عما ذكره المصنف واراثة لان المستثنى والمستثنى منه كلاهما مبرهان على ذكره  
 وقد صرح به الشارح الطارح بقوله وجرهم على غير المصنف رحمه الله ليس هو وهو ما ثبت



هم سبب امر غير داخل في مسماه فيكون بينهما وهو معطوف على قوله محدود  
 امر وهو مبهم على تفسير المصنف لكنه ان الا انه امر وسطا خرج عن حكمه امر حكم المبرم  
 وهو حذف في منه قاله البعض قوله لانه قليل لكنه محدود على التفسير الثاني  
 ان لان وسطا بفتح السين هم لغتين امر لفتح معينه مما بين طرفي الشئ بين لغتين  
 لما فيه من نوع حقا ان من المعنى الذي وقع بين طرفي الشئ ومبهم عطف على محدود  
 امر وهو مبهم على تفسير المصنف رحمه الله امر اربعة لكنه امر وسطا خرج بالا  
 المستفاد من العطف عن حكمه امر اربعة المستتب عليه وهو حذف في منه انتهى قال  
 بعض الشراح الوسط بالفتح هو المكان الذي يتولى اليه المساح من الجوانب  
 وقيل وسط الدائرة بالحركة مركزها وهو نقطة مفروضة في حافى وسطها  
 بحيث يكون البعد بينها وبين محيطها واحد من جميع الجهات وبالكثرة داخلها  
 فيكون المتحرك لا يتحرك الساكن انما يتحرك بالحركة كالساكن يصدق عليه ما ثبت له  
 هم سبب امر غير داخل في مسماه فيكون بينهما قوله وفارج الدار معطوف  
 على الاجابات ان الا خارج الدار و داخل الدار وجوز البيت قال بعض الشراح  
 الفرق بين البيت والدار البيت انما لما يبيت فيه المسقف وجمع بيوت  
 وجمع اجمع بيوتات والدار هم لما ادير عليه الحدود وهي اسم للفرصة  
 والبناء من اوصاف الكمال لان الدار هم موضع اعد للسكنى واصل السكنى  
 يكون بالفرصة وكما له بالبناء اذا السكنى في بعض الاوقات يتحقق بدون البناء  
 فكان البناء من اوصاف الكمال والكل مبهم من الامكنة الا انه مستثنى من الحكم  
 السابق لما سياتي بيده هذا قوله والاشارة الى ان قوله كل منصوبه عطف  
 على جانبنا هم مجرور مضاف اليه له مكان مجرور لفظا مضاف اليه للام قال البعض  
 قوله والا انما يشير الى تعيين المعطوف عليه والى اى الدار والمعطوف هو امر المكان  
 في العرف وهو ما يلتزم النفس بزيادة المعقول وتلقيه الطبايع بالقبول  
 وهو وجه ايضا لكنه اسرع الى الفهم وكذا العادة وهي ما يجر الناس على حكم  
 المعقول وعادوا اليه مرة بعد اخرى قيل العرف يستعمل في الاقوال والعيادة في الافعال  
 امر معطوف على حرف النخاة ظرف غير زمان مشتق من المصنف موضع المكان وقع  
 فيه الفعل بزيادة الميم المفتوحة في قوله امر في اول مقوله امر هم المكان فيكون  
 انظر راجعا الى هم المكان بتقدير المضاف وهو المصنف قال البعض قوله  
 هو انهم المكان في العرف امر في حرف النخاة ظرف مشتق من حدث وهو المصدر بزيادة

بزيادة الميم في قوله امر هم المكان لا يكون ملتبسا اشارة الى المتعلق المحذوف  
 في قوله بفتح الاستقرار والى ان طرف مستقر والباء للملابسة ومع الاستقرار كون الشئ  
 ذا قرار او الكون في مكان مع القرار اشارة الى الثاني في قوله بان لا يكون قيد للنفي  
 وهو لا يكون امر بطريق هو ان لا يكون هم المكان مشتقا من حدث وهو المقصد  
 سواء كان الحدث مشتقا منه الفعل الناصب لذلك الامم نحو جلست مجلس فلان  
 او لا نحو قوله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد قوله بفتح الاستقرار امر الاستقرار في مكان  
 ينتصب بالذال على ذلك الحدث سواء كان فعلا او ما نحو جلوس زيد مجلس فلان  
 يوم الجمعة وسواء كان ذلك الدال مذكرا او لا نحو هو منى مناط الثريا ومقعد  
 و مزجر الكلبه يندوم كلمة في غير المكان يقال دخلت في الامر ولا يقال دخلت  
 الامر كذا قاله السيلوني اقول قوله بفتح الاستقرار ظرف مستقر صفة لحدث  
 امر ملابس بفتح الاستقرار او غير مبتدأ محذوف امر وهو ملابس بفتح الاستقرار  
 وقيل حال من حدث لكونه مفعول مشتقا بد اسطة الجار ان حال كونه ملابس  
 بفتح الاستقرار قوله والكون في مكان مع القرار عطف تفسير للاستقرار  
 وقوله مع القرار قيد للكون في مكان امر وهو الكون في مكان مع القرار  
 والبيوت ولو للمصنف في الجملة ان ولو كان القرار في الجملة كالقيام والكون  
 فانهما يستلزمان القرار في الجملة قال البعض قوله والكون في مكان مع القرار  
 عطف تفسير للاستقرار ومع القرار قيد للكون في مكان امر بان يكون مشتقا  
 من حدث بفتح الكون في مكان مع القرار ولو في الجملة ان ولو كان القرار  
 في الجملة نحو المقتل والمضرب بفتح الميم فيهما وقع التاء في الاول وكسر الراء في الثاني  
 لانه من يفعل بكسر العين قال امام الاعظم في المعقود والمكان منه مفعول بكسر العين  
 انتهى قال ضياعه المنافع قوله المقتل والمضرب بفتح العين في الاول وكسرهما في الثاني  
 هذان المثلان مطابقان بالمثل اعني هم المكان الذي لا يكون مصدره الذي  
 مشتق هم المكان منه بفتح الاستقرار والقرار فان كلا امر لان كل واحد  
 فالسوفين عوض عن المضاف اليه قوله من المقتل والقرب بيا في لكل وقوله اللذين  
 بفتح حاقبل الياء الساكنة تنبيه الذي صفة المقتل والضرب معا اشتق على صيغة  
 الماضي المجهول من باب الافتعال منهما امر من المقتل والضرب نائب فاعل اشتق



قوله عرض جزاء غير قار الذات اس ذاته صفة احترازية لعرض لان العرض  
عام وثالث مل على القرار وغير القرار والقيل والغير القرار  
يسمى بالاعراض الشبهة قال من في جارية على الحسينية الاعراض عام وثالث مل على القرار  
وغير القرار والكلمة من قبيل الغير القرار يسمى بالاعراض الشبهة انتهى اعلم  
ان قار الذات ما يكون مجتمع الاجزاء في الوجود وغير قار الذات ما لا يكون  
كذلك كذا في منوات مفتحة زاده قوله فلا يظهر تفريع على قوله فان كلاه اس  
اذا كان كل منهما عرضا غير قار الذات فلا يظهر كونهما اس القتل والمضرب طرفا  
لمضربهما اس القتل والمضرب والمراد بالمضرب المصدر وهذا المشتق منه لهما  
مضربون الاول القتل والثاني المضرب فضلا مصدر فعل محذوف من قولك  
انفتحت الدراع والذنب فضل منه كذا اس بقي يتوسط بين كلامين متقاررين  
نقيا واثباتا لفظا مثل فلان لا ينظر الى الفقيه فضلا عن اعطائه او معنى  
مثل تصدق افكار الاكثر من من حل هذا التركيب اس لم يتلفه فضلا عن ان يتلفوا  
الى كنهه وفي عمل الفعل ضمير يعود الى مضمون النفي والمعنى استبعاد المنفي  
مع انه اولي بالوقوع والتمسك ما فوقه اعني ما وقع به فضلا والمعنى في النفي  
المعنى ببق عدم بلوغ الافكار الى حله عن الوصول الى كنهه معناه كذا  
في حدود المفتاح وهذا الفضل متوسط بين كلامين نقيا واثباتا لا معنى  
في لا يخفى على الغنى فضلا عن الفطن الذي عن كونهما اس القتل والمضرب  
طرفا لهما لهما اس القتل والمضرب يعني فضل كونهما طرفا لمضربهما في الواقع  
على كونهما طرفا لهما لهما وبعد عنه فضلا فلزم من عدم ظهور كونهما طرفا  
لمضربهما مع انه اكثر وقوما عدم ظهور كونهما طرفا لهما لهما اذ نفي العام  
يستلزم نفي الخاص تأمل فان ادق كذا قيل قال البعض قوله فضلا عن كونهما  
اس القتل والمضرب اس فضلا عن كونهما طرفا في كون محذوف وهو مضاف الى قوله  
لما ملها متعلق بخبر محذوف اس لامل القتل والمضرب قوله اذ معنى الظرفية  
علة لعدم ظهور كونهما طرفا لمضربهما وعاملهما قال البعض قوله اذ معنى الظرفية  
تعليل لعدم كونهما طرفا لمضربهما كون السمع من الطرف مستقرا اس مستقرا فيه  
يعني متمكنا بمعنى الكاف قال بعض المحققين قوله مستقرا اس مقرا ومحلا لا ضرر  
اس

الاعراض الشبهة

اس السمع ٦ حذوه المظروف قال البعض قوله كون السمع مستقرا اس مستقرا فيه  
لا من اس السمع ٦ حذوه المظروف والسمع الاول الطرف اس كون السمع  
مستقرا فيه للمظروف ويمكن العكس قوله فلا بد تفريع على لا يظهر كونهما طرفا  
لمضربهما الخ قال البعض قوله فلا بد تفريع على التفريع انتهى قال بعض المحققين  
قوله فلا بد اس فلما لم يظهر كونهما طرفا لمضربهما صغفا لظرفية فينبذ لا بد  
اس لا فراق حاصل من في اس من ذكر لفظي للتنصيص اس للتعيين اول الدلالة  
اول المقترع على الظرفية اس على طرفيهما لهما لهما قال البعض قوله من في اس من لفظي  
في كل اسم مكان لا يكون بمعنى الاستقرار للتنصيص اس للتصريح على الظرفية اس لظرفية  
مثل القتل والمضرب لامله وقال صاحب فتح الاسرار قوله نحو القتل والمضرب  
والما كل قانها طرف مكان مبهم لان المكان سمي مقفلا ومضربا وما كلاً وغير ذلك  
بدقوع الحدث بعد القتل والمضرب والاكل وغير ذلك وكل واحد منهما غير داخل فيه  
قوله وكذا خبر مبتدأ مضرب والجمل اما جزاء او دال عليه فقوله الكارج بيان للمحل  
اس كما يستثنى على صيغة المضارع المجهول من باب الاستفعال كل اسم مكان ثابت على  
لقوله يستثنى ان لم يكن اس اسم المكان بمعنى الاستقرار والاستقرار على صيغة  
المضارع المجهول ايضا اس يستثنى اسم المكان ايضا اس كما يستثنى اسم المكان الذي  
لم يكن بمعنى الاستقرار او كما يستثنى كل اسم مكان ان لم يكن بمعنى الاستقرار قال  
صاحب المنافع قوله كما يستثنى كل اسم مكان الخ يعني ان الكاف بالتشبيه متعلق بالفعل  
المقدر بقرينة السباق وهو يستثنى وان اشارة الى الاستثناء المفهوم من قوله  
الاجابنا لا الى معنى الا بمعنى لانه معنى حرفي لا يصح الاشارة اليه باللام كما لا يصح ارجاع  
الضمير اليه وما في قوله الكارج كما يستثنى مصدرية ويجوز ان يكون كذا طرفا مستقرا  
خبر لمبتدأ محذوف اس الحكم كذا كما قاله في زاده ونقل وجهها اخر غير مرص وقال صاحب  
فتح الاسرار قوله وكذا اس كما لا يكون حذف في قياس كل اسم مكان لا يكون بمعنى الاستقرار  
لا يكون قياسا ان كان اس اسم المكان ملتبسا بمعناه اس بمعنى الاستقرار والقرار  
ولم يكن متعلقا بمعنى اللام اس ولم يكن عامل اسم المكان ملتبسا بمعناه اس بمعنى اسم المكان  
فالحكم كذا قال البعض والجزء محذوف وجوبا بقرينة ما قبله اس فالحكم كذا نحو مقام مكان  
بمعنى الميم في الاول والثاني هذان المثالان مطابقان بالممثل اعني اسم المكان الذي بمعناه



قائمة من الثالث وان للوصلية ظهر كونها من المقام والمكان طرفا لمصونها من المقام  
والمكان ومضمون الاول القيام ومضمون الثاني الكون اذ القيام والكون يستلزمان القرار  
ولكن الجمل - لكن لم يظهر كونها من المقام والمكان طرفا لعاملها من المقام والمكان  
ولما لم يظهر كونها طرفا لعاملها فلا بد من في مع انه المقصود بالذات من كونها  
طرفا لعاملها المقصود لكونه مدارا لحذف في منها قوله لعدم كونه من عاملها علة  
لعدم الظهور ومتعلق بل لم يظهر بمعنى الاستقرار والقرار والنبوت قوله فلا بد من لان اقل حاصل  
تفريع على لم يظهر كونها طرفا لعاملها اذا كان الامر كذلك فلا بد من في من ذكر لفظ  
للتنصيص من للدلالة على ظريفتها من المقام والمكان لم يظهر لعاملها قال البعض  
قوله للتنصيص من ليكون لفظا في نصا وديلا على ظريفتها من المقام والمكان لم  
من لعاملها من على كونها طرفا لعاملها والفاء في فان لتفصيل حال المستثنيات  
بمعنى ان هذه المستثنيات من قوله الا جانبا الى ههنا كذا قال امام الايوب قال  
بعض المحققين قوله فان هذه المستثنيات من الجانب والجهة والوجه والوسط  
بالفتح وخارج الدار وداخلها وجوف البيت والمقتل والمضرب والمقام والمكان  
فكلها من الجهات المكانية لان السبع الاولى تخرج من الجهة بالاضافة الى الحدود  
والاربعة الاخرى بالاضافة الى المعرفة خرجت منها فلهذا لم يحذف في منها  
لا يجوز حذف في منها من لا يمكن حذف في من كل من هذه المستثنيات لعدم ظهور  
ظرفية بلا واسطة لفظي مع كونه كل واحد منها من هذه المستثنيات بهما من  
طرف مكان بهما لصدق تعريفه عليه اما يتبع الزمزمه وتشد يد اليم تفصيل  
لكونه مثل جانب بهما بمعنى اما كونه مثل جانب بهما فلانه ان ثابته لان مثل الجانب  
فما من المكان الذي ثبت له ان لذلك المكان اسم من اسم الجانب مثلا بسبب الاضافة  
الى شيء وهذا الدار مثلا اذا قلت اكلت في جانب الدار خارج صفة شئ عن المسمى  
من المكان متعلق بخارج بمعنى ليس بجزء من المسمى قال البعض قوله خارج عن المسمى  
وهو مفهوم الجانب مثلا واما اسم المكان من واما كونه اسم المكان بهما فلانه ان  
ثابته لانه من الثالث اثباته مثل هذا الاسم من المقتل والمضرب للمكان علة  
لثبته بسبب اعتبار الحدث من القتل والضرب الواقع صفة الحدث فيه من ذلك المكان  
متعلق بالواقع الخارج صفة بعدها عنه من ذلك المكان من ليس بجزء منه وذلك  
من عدم حذف في من هذه المستثنيات معلوم بالاستقراء نص عليه سيبويه لا

لا بالعللة الموجبة له وقد عرفت ان سوره من وجه عدم جواز حذف في اسم المكان من  
في كلا قسميه اما سوره في الاول فليعدم ظهور كونه طرفا لمصونه ولعالمه واما سوره في الثاني  
فليعدم ظهور كونه طرفا لعامله قال الاستاذ قوله وقد عرفت سوره من وجه عدم حذف في  
في اسم المكان من في كلا قسميه بمعنى اسم المكان الذي لم يكن بمعنى الاستقرار وهو المكان الذي  
يكون بمعنى من ولم يكن متعلقه بمعنى سوره في الاول عدم ظهور كونه طرفا لمصونه ولعالمه  
وسوره في الثاني عدم ظهور كونه طرفا لعامله وقال الاخر قوله وقد عرفت سوره من  
عدم حذف في في اسم المكان سواء لم يكن بمعنى الاستقرار او كان بمعنى من ولم يكن متعلقه  
بمعناه وقال بعض الافاضل قوله قد عرفت سوره من اسم المكان من وقد عرفت وجه  
عدم جواز حذف في في اسم المكان وهو عدم ظهور كونه طرفا لمصونه ولعالمه اذ لم يكن  
بمعنى الاستقرار وعدم ظهور كونه طرفا لعامله اذا كان بمعنى من ولم يكن متعلقه بمعناه  
وقال صاحب المناقب قوله وقد عرفت سوره من اسم المكان وهو عدم ظهور كونه اسم المكان  
الذي لم يكن بمعنى الاستقرار او كان بمعنى من ولم يكن متعلقه بمعناه طرفا لعامله  
والشئ في اللغة بمعنى الاصل والمبني عليه للشئ ويحي فيها لمعان اخر ليست فاعني فيه  
من العرف العلة المعلومه بعد العلم بوقوع المفعول بالاستقراء لا العلة الموجبة  
للعلم به ويقال للتعليل بها تعليل بعد الوقوع وقال صاحب فتح الاسرار والسر  
في عدم جواز حذف في في اسم المكان عدم الدلالة على القرار او ظرفية الشئ كونه  
مقرا للاخر فلما لم يدل على القرار ضعف الظرفية فاجتبه الى ان وما يدل عليه منه وان ظهر  
ظرفية الا انه لما لم يكن متعلقه بمعناه لم يظهر ظرفية له ولعل سوره من وجه عدم جواز  
حذف في في مثل جانب والمراد بمثل جانب ههنا ليس كالمراد مثل جانب فيما سبق لانه  
المراد به جهة ووجهها وفيما سبق تعام مع ما بعده ان من مثل جانب كمثل خارج  
خبر لان وهو مع اسم خبر للمعل ليس باصل خبر بعد خبر لان في الظرفية من كونه طرفا  
متعلق باصل بل للشئ ظرفية من مثل جانب اذا حصلت من ظرفية مثل جانب من ما حصلت  
اذا حصلت بالاضافة الى المحدود من الام المكان المحدود ويرشد فعل مضارع  
معلوم من باب الافعال من الارشاد وهو الدلالة الى المقصود اليهم اليه من  
الى حصول ظرفية مثل جانب بالاضافة الى المحدود قوله من قول المصنف فاعل يرشد  
جانب الدار في قوله لا يقال اكلت جانب الدار مفعول القول قوله ويؤيده من باب التعليل  
ان يؤيد ويؤيد حصول ظرفية مثل جانب بالاضافة الى المحدود قوله بعض الكمل من



مقول بعض الكمل وهو عينة الشروع فاعمل يؤيد ورستني فعل مضارع مجهول من باب  
 الاستفعال عن حكم الجهم متعلق بـ يستني اس عن الاثر المترتب عليه وهو حذف في قياس  
 قال بعض المحققين نزل الله قوله وحكمه حذف في وما موصول او موصوف عبارة عن المكان  
 الجهم مبني على السكون مرفوع محلا نائب فاعل يستني اضيف الى ذلك المكان الجهم المحدود  
 الى مكان محدود وكما في المص وخارج الدار وجوف البيت اس كجانب وخارج وجوف  
 في جانب المص وخارج الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار وجه البيت اس كجانب  
 وغيره في الكون مضافا الى المحدود ووجه وجهه في وجه الدار وجه البيت قال الاستاذ  
 قوله كجانب المص وخارج الدار وجوف البيت اس كجانب وخارج وجوف في جانب المص  
 وخارج الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار وجه البيت اس كجانب وخارج وجوف البيت  
 ما اضيف الى محدود من جانب وخارج وجوف في جانب الدار وخارج الدار وجوف البيت  
 يستني ايضا وجه الدار وجه البيت اس وجه وجهه في وجه الدار وجه البيت  
 وطها بمنى الجانب وقال الاثر قوله وكذا اس مثل جانب المص وخارج الدار وجوف البيت  
 في الكون ما اضيف الى المحدود وجه الدار وجه البيت وقال بعض الافاضل قوله  
 وكذا اس كجانب يستني عن حكم الجهم ما اضيف الى محدود يستني ايضا وجه الدار  
 وجه البيت وقال بعض المحققين قوله وكذا اس مثل الجانب وغير وجه الدار  
 وجه البيت وقال البعض قوله وكذا اس مثل الجانب وجه الدار وجه البيت  
 اثنتين فغير سميها من بقيها واخر ما شئت هذا اس ما ذكر من قوله ويستني الى هنا  
 كلامه اس كلام بعض الكمل قوله فيكون اس اذا حصل ظرفية بالاضافة الى المحدود  
 فيكون مثل جانب في حكم المحدود اس في حكم مكان المحدود بسبب الاضافة اليه وحكمه  
 عدم حذف في معنى فكما لم يحذف في من الظرف المكان المحدود كذلك لم يحذف في حكمه  
 قال الاستاذ قوله في حكم المحدود اس في حكم مكان المحدود بسبب الاضافة اليه وحكمه حذف في  
 منه قوله ولو سلم الخ جواب سؤال مقدر كانه قيل وجد عدم الاضافة الى المحدود  
 في مثل جانب فكيف يكون مثل جانب في حكم المحدود بالاضافة اليه ولذا قيل وجه  
 التسليم مبني على وجود مثل جانب بلاضافة يعني لا سلم ولو سلم ان الاضافة الى المحدود  
 ليست كذلك الاضافة بلازمة في مثل الجانب لانه قد يستعمل بالاضافة وقد بلاضافة  
 قال الاستاذ قوله ولو سلم ان الاضافة الى المحدود ليست بلازمة في مثل الجانب لانه

ومقتضى ان الـ المحدود

لانه قد يستعمل بالاضافة وقد لا يستعمل بها ولذا قيل وجه التسليم مبني  
 على وجود جلت جانبها بلاضافة كما قيل والكاف بمعنى على اس وذلك مبني  
 على الشيء الذي وهو عدم اللزوم يدل عليه اس على ذلك الشيء قال البعض  
 قوله كما يدل عليه اس على عدم اللزوم بالاضافة الى المحدود ذكره اس ذكر المص  
 مثل جانب فيما سبق والذكر مصدر مضاف الى فاعله ومفعول محذوف  
 كما استرنا اليه انما قال البعض قوله ذكره اس ذكر المص مثل الجانب في قوله  
 الا جانبها بلاضافة الى المحدود حيث قال فيما سبق الا جانبها وجهه ووجهها  
 بخلاف مثل الخارج فان الاضافة الى المحدود لازمة فيه كما يدل عليه ذكره بالاضافة  
 حيث قال وخارج الدار اذا كان الامر كذلك قال في جواب له والشيء الوجه  
 اس وجه عدم جواز حذف في فيه اس في مثل الجانب قوله فالسر مبتدأ وخبره  
 قوله انه اس مثل الجانب ليس باصل في الظرفية اس في كونه ظرفا بل يستعمل  
 كثير في غيرها اس في غير الاضافة اذا كان الامر كذلك فلا بد تنوع على انه  
 ليس باصل فيها قال البعض قوله فلا بد ان اذا لم يكن اصلا في الظرفية  
 ويستعمل كثيرا في غيرها فلا بد من في اس من ذكر لفظ في للتخصيص اس للتعيين  
 على الظرفية لا يقال اكلت ليس بمعنى الاستقرار جانب الدار اس لا يجوز  
 ان يقال اكلت جانب الدار بحذف في وكذا لا يقال جهة البيت ووجه الحال  
 ووسط الدكان بالفتح اس يقع السين كما نص اس برهن عليه اس على عدم جواز  
 حذف في من هذه الامثلة او على كون في مذکور في هذه الامثلة قال البعض  
 قوله كما نص عليه اس على عدم القول بهذه المذكورات المستفاد من الإيقال  
 سببوية فاعل نص اولام قال اكلت مضرب بكر الزيد او مقالة اس مقام زيد  
 والمقام يقع الميم لم مكانه بمعنى محل القيام فان قلت ما الفرق بين المقام يقع الميم  
 والمقام يقع الميم قلت الفرق بينهما مختلف فيه قال بعضهم اذا قرئ من الثلاثة  
 يقرأ بالفتح بخلاف زيد مقام عمرو واذا قرئ من المزيد يقرأ بالضم بخلاف  
 فلان مقام عمرو ورواه مولى السموه صيغ اس سأل بقوله  
 يا وحيد الدهر يا شيخ الانام افتنا فرق المقام والمقام فقال الفرق  
 بينهما انه اذا قيل اقيم فلان او قام فلان مقام فلان نظر الى الغناء  
 الثاني ان كان المقام له يقال مقام يقع الميم سواء قرئ الفعل اقيم او قام  
 وان كان المقام لغير الغناء الثاني في نفس الامر يقال مقام يقع الميم سواء



قرئ الفعل اقيم اوقام كالباء من حروف القسم لانها اصل في القسم والواو بدل منها والقاء بدل من الواو فاذا قيل القاء اقيم مقام الواو يقال المقام بضم الميم لان المقام ليس للواو بل للباء واذا قيل الواو اقيم مقام الباء يقال المقام بفتح الميم لان المقام للباء في نفس الامر لانها اصل القسم وما وقع في هذا المقام بفتح الميم لان المقام لزيد كما لا يخفى على ذوي فهم قديم كذا في شرح قصيدة البردة قال السيد عبد الله في شرحه على الثالث فير ومقام بفتح الميم هم مكانه او زمانه او مصدر من قام واصله مقوم فقلت فتح الواو الى القاف وقلت الواو الفاء حملا على مقام بضم الميم هم مفعول او زمانه او مكانه او مصدر من اقام واصله مقوم فقلت الواو الفاء حملا على اقام انتهى اتي توارده مرقد امثلة ثلثة لاحدى عشر مستثنيات لانها في الحقيقة على ثلثة انواع النوع الاول من قوله الا جانبا الى قوله وكل هم مكانه والنوع الثاني منه الى قوله وكذا ان كان في النوع الثالث منه الى قوله واحا ان كان قوله بل يقال اكلت اشارة الى ان قوله في جانب الدار الى مع المحذوف امر اكلت عطوف على قوله اكلت جانب الدار على طريق الاضراب وما قيل بل حرف عطوف وقوله في جانب الدار نائب الفاعل ليقال والتقدير بل يقال في جانب الدار وفيه مخالفة لمذهب المصنف والجمهور من ان عامل المخطوف عامل المخطوف عليه لا المقدر خلافا للبعض ولا الواو خلافا للبعض قال البعض في قوله بل يقال اكلت الى تعيين المخطوف عليه انتهى قال الحق في كتابه الفروق بل قال الله تعالى في سورة الانعام بل اياه تدعون فيه حرف اضرب وانتقال الى قصته اخرى لا بطلان ما تقدم من انها لا يكون في كلام الله تعالى الا كذلك ذكره ابن الشيخ ويستعمل على ثلثة اوجه احدها الاضراب اذا كان ما قبلها غلطا والثاني الترتي اذا كان ما بعده اولى والثالث مجرد الانتقال اذا انتفى الاولان فعليك بالتمييز في موضع الاشتباه فانه كثير اذ يقع فيها الغلط انتهى قال صاحب التحفة وهي للاضراب مع الايجاب وهي بعد الاثبات لصرف الحكم عن المخطوف عليه نحو ما جاء في عمرو وبعد النفي نحو ما جاء في زيد بل عمرو وفيه خلاف يقال بعضهم لصرف حكم النفي عن المخطوف عليه الى المخطوف اس بل ما جاء في عمرو والاول في حكم المسكوت عنه وبعضهم انتهت الحكم المنفي عن الاول

عن الاول للثاني والاول في حكم المسكوت عنه ففتح ما جاء في زيد بل عمرو بل جاء في عمرو فتدبر انتهى وذهبنا من هذا القبيل قال الكاظم فيما ياتي وهي للاضراب مع الايجاب كجاء في زيد بل عمرو وامام النفي فلصرف حكم النفي عن الاول وجعله كالمسكوت عنه على قول ولا يثبت لما بعده على اخر انتهى وقال في حكمه الاستحسان وامام النفي ففيه خلاف بين المطول لاثباته لاثبات الحكم المنفي عن الاول لما بعده عند الجمهور فيصرف عن الحكم عليه الى غيره ففتح ما جاء في زيد بل عمرو بل جاء في عمرو فلما لم يفتح ما بعده في نحو ما زيد قاعدا بل قاعد ولصرف حكم النفي عن الاول الى الثاني وجعل الاول كالمسكوت عنه عند المهر في المثال المذكور بل ما جاء في عمرو ويزيد ما مر من وجوب دفع قاعد وعدم جواز نفيه او في مذهب زيد او في مقامه مثل ما سبق بفتح الميم الاول قوله اما حرف شرط لتفصيل ما اجمعه الحكم في الذهن وعديله ما تقدم ذهنا فكأنه قيل اما ان لم يكن عامل القسم الاخير بفتح الاستقرار فلا يجوز حذف في منه او لجمهور الاستيناف في لاهاجه الى تقدير العديل والمبتدأ ما بعدها اما مقدرة على العقل بلزوم الامم بعدها ان واما الحذف او غير مقدرة على القول بعدم كذا في زبدة الانظار على الاظهار ان كان عامل القسم الاخير اعلم ان الفحاة اختلفوا في مثل قوله تعالى فان كان من القربين فروج وريحان فقال الرضي وصاحب التسهيل وصاحب المغني جواب اما ما دخلت عليه الفاء وجعل الشرط فاصل بينهما فيكون جواب الشرط محذوف مدلوله عليه والمغني مهمليان من شئ ان كان المتوفى من المقربين نحو قوله روح الخ وقال الاخرون ان الجواب جواب الشرط والشرط مع جواب اما والتقدير فاما المتوفى فان كان الآية فلما حذف المتوفى حذف الفاء لئلا يلزم اجتماع ادائي الشرط والجزاء واذا عرفت هذا فقد عرفت ان عبارة المصنف هذه هي عميل الى القول الاخير لانه لم يأت الفاء في الجواب والتقدير واما عامل القسم الاخير فان كان الخ فلما حذف اظهر بعد كانه ويمكن ان يحمل على القول الاول بان يقال الفاء محذوف مع فذوله اس فاقوله يجوز حذف في وهو اس القسم الاخير ما يكون بمعنى الاستقرار والقرار قوله من هم المكان بيان لما اوبيا لما يكون بمعنى الاستقرار



هذا الحي اس القسم الاخير كان نفسه اس القسم الاخير والنفس بمعنى الذات اس  
كما كان ذات بمعنى اس القسم الاخير سواء كان اس عامل القسم الاخير مشتقا  
من الحدث اس من المصدر الواقع صفة الحدث فيه اس في القسم الاخير او في الاسم  
المكان الذي يكون بمعنى الاستقرار والحال واحد او لا يكون مشتقا من الحدث  
الواقع فيه قال بعض المحققين قوله كما كان نفسه بمعنى اس كما كان نفس ذلك القسم  
الذي هو قسم مقام ومكان بمعنى الاستقرار والقرار سواء كان ذلك العامل  
مشتقا من الحدث الواقع فيه اس في ذلك القسم الاخير فوقع مقامه او لا ولم يكن  
مشتقا من ذلك فوقع مكانه فيكون العامل في المثالين بمعنى الاستقرار  
كما كان معولهما من المفعول فيه كذلك جاز حذف في منه وقال البعض قوله  
كما كان ما مصدرية معنا نفسه اس نفس القسم الاخير بمعنى اس ملتبس  
بمعنى الاستقرار سواء كان اس العامل مشتقا من الحدث اس من المصدر المشتق منه  
اس المكان الواقع فيه اس في ذلك القسم الاخير وهو اسم المكان او لا اس  
او لم يكن عامل القسم الاخير مشتقا من الحدث الواقع فيه يجوز حذف في منه اس  
من القسم الاخير قوله لانه اس لان القسم الاخير علة لجواز حذف في منه ومتعلق  
بقوله يجوز في يجوز حذف في وقوله لكونه اس القسم الاخير متعلق بيشعر  
المعطر و علة للاشعار بكونه ظرفا لحدث بمعنى متقنا بكسر الميم الثانية  
اس فاعل من باب التثقل لمصدر اس لمضون ملابس بمعنى الاستقرار  
قوله يشعر جران اس يدل ذلك المصدر بدلالة حفيظة على العلم بكونه اس القسم الاخير  
ظرفا لحدث اس لمصدر ومضون للعامل بمعنى الاستقرار قال الاشتاد  
قوله لانه متعلق بجوز و علة لجواز حذف في منه وقوله لكونه متعلق بيشعر المصدر  
اس لكون القسم الاخير متقنا بصيغة اسم الفاعل من باب التثقل لمصدر بمعنى الاستقرار  
قوله يشعر جران في لانه بكونه اس يدل كونه متقنا لمصدر بمعنى الاستقرار على كونه ظرفا لحدث اس لمصدر  
قوله بمعنى ظرف مستقر صفة لحدث اس بمعنى الاستقرار قال البعض قوله لانه علة لجواز  
حذف في منه وقوله لكونه علة لكون العامل مستقرا ومتعلق بيشعر وتوسط بين اسم  
وجزه اس لكون القسم الاخير متقنا بضم الميم الاولى وبكسر الميم الثانية المستندة  
على صيغة اسم الفاعل من التثقل لمصدر متعلق بمضون وقوله بمعنى الاستقرار

اس بمعنى الاستقرار بكون اسم المكان مشتقا من المصدر الذي بمعناه يشعر اس  
ذلك العامل بكونه اس بكون القسم الاخير ظرفا لحدث اس لكونه بمعناه اس بمعنى الاستقرار  
وقال الآخر قوله لانه علة لجواز حذف في منه اس لان القسم الاخير قوله لكونه علة  
لاشعاره المؤخر ومتعلق بيشعر المؤخر متقنا بصيغة اسم الفاعل من التثقل  
لمصدر بمعنى اس بمعنى الاستقرار يشعر اس يشعر القسم الاخير بسبب كونه متقنا  
لمصدر بمعنى بكونه اس القسم الاخير ظرفا لحدث اس لحدث عامله بمعناه اس بمعنى الاستقرار  
وذلك الحدث في مثال المصنف القيام المفهوم من تحت والقعود المفهوم من تحت  
فان كلا من القيام والقعود وان كانا عرضا لكن يمكن استقراره وليس كالعقل والفرق  
وقال بعض الاشتاد قوله لانه علة لجواز حذف في منه اس لان القسم الاخير قوله لكونه  
متعلق بيشعر المؤخر اس لكون القسم الاخير متقنا لمصدر بمعنى اس بمعنى الاستقرار  
يشعر اس ذلك التثقل بكونه اس القسم الاخير ظرفا لحدث بمعناه اس لعامل بمعنى الاستقرار  
فالمراد بذلك الحدث في تركيب المصنف عامل القيام والمكان وهو القيام او القعود  
الذي بمعنى الاستقرار كذا المستفيد من قول امام الايوب فيه سمينها عن سقيمها  
واخر ما شئت اذا كان الامر كذلك فلا حاجة الى ذكره اس اذا كان القسم الاخير  
متقنا لمصدر بمعناه فلا حاجة الى ذكر لفظة التثقل في الظرفية قال صاحب  
فتح الاسرار قوله يجوز حذف في لوضع ظرفية لمرتبته على القرار فلا حاجة  
الى تنقيص الظرفية بادخال في عليه مأفودين من حدث او كل واحد من حدث وقال  
امام الايوب وقوله يجوز حذف في منه جواب الشرط لانه حينئذ يكون متقنا  
لمصدر بمعناه فيكون مستقرا بكونه ظرفا لحدث الذي فيه فيستغنى عن ذكر لفظة  
فوقت مقامه اس الفلان فان القيام فيه بمعنى الاستقرار وهو قد وقع مكانه اس الفلان  
فان القعود فيه بمعنى الاستقرار الاول اس المثال الاول وهو وقع مقامه للاول  
اس للممثل له الذي هو كونه العامل مشتقا من الحدث الواقع فيه فان لفظة تحت مشتق  
من القيام الواقع في مقام والثاني اس المثال الثاني وهو قد وقع مكانه للثاني اس  
للممثل له الذي هو لم يكن مشتقا من الحدث الواقع فيه فان لفظة قدت ليس مشتقا  
من الكون في مكانه لانه غير جنبه تأمل قال بعض المحققين قوله الاول اس مثال الاول للاول  
اس لكون العامل مشتقا من الحدث الواقع فيه والثاني اس مثال الثاني للثاني اس لكون العامل  
غير مشتق من الحدث الواقع فيه وقال البعض قوله الاول اس المثال الاول وهو وقع مقام  
للاول اس للممثل له الاول وهو قوله سواء كان مشتقا من الحدث الواقع فيه والثاني اس المثال



وهو قد تمكانه للثاني ان للممثل له الثاني وهو قوله اولاً وقال صاحب  
 النافع قوله الاول ان المقام في تحت مقام الاول ان مثال لكم المكان الذي  
 بمعنى الاستقرار وكان ظرفاً للعامل الذي ينتق مما ينتق ذلك لكم منه والثاني  
 ان المكان في قد تمكانه للثاني ان مثال لكم المكان الذي بعناه وكان عاملاً  
 ايضاً بعناه ولكن لم ينتق مما ينتق منه ذلك لكم وقال امام الايوب قوله  
 تحت تحت مقام وقد تمكانه فان عامل المقام والمكان في هذا التركيب  
 هو القيام او القعود الذي بمعنى الاستقرار ولما فرغ من حكم ظرف المكان  
 الجهم شرع في حكم المحدود وتعريفه فقال وان كان ان المفعول فيه ظرف مكان  
 محدوداً غير الاستدراك بقى وعدل من اواله الواو تبينها على ان مكسبة  
 عليك ليس موافقاً لسابقة في حكم حذف في وان هذا ابتداء كلام فذلك اني  
 بالواو الابتدائية وهو ان المحدود ما ان موضع ثبت له ان لذلك الموضع هم  
 بسبب امر داخل في مسماه ان ذلك لكم قال البعض قوله وهو ان مدلوله  
 او هم ما تذكر ما سبق ثبت له والضمير راجع الى ما بسبب امر داخل في مسماه  
 ان ذلك لكم قوله ان غير خارج عنه ان من مسماه تفسير الداخل ليزم عدم الخروج  
 قال صاحب النافع قوله غير خارج عنه لجزء زيادة الكشف كخودار وبيت وبلد  
 بيان ظرف مكان محدود على طريق التمثيل هذه الامثلة مطابق للمثلية فانها ان هذه  
 الامثلة اسما لملك الموضع بسبب اشياء داخله فيها ان في تلك الموضع  
 لكنها ليست اجزاء لها وفيه اشارة الى ان ملكه غير متعارفة عن الموضع وامر من الشيء  
 قوله كالدائر داخل في البلد والبيت داخل في الدار والجدران والسقف داخلان  
 في البيت بيان للاشياء الداخله فيها على طريق التمثيل قال بعض المحققين ان كالدائر  
 في البلد الخ ان سمي البلد بسبب دار داخل في مسماه لان البلد ماله دور  
 يسكنون الا انها فيها ودكاكين يتجرون فيها ومما مات يتطهرون فيها وجوامع  
 يصلون فيها وغير ذلك وكذا البيت داخل في الدار لان الدار هي التي لها  
 بيوت او جدران احاطت و باب مقفل وكذا الجدران والسقف داخلان  
 في البيت لان البيت هو الذي له جدران اربع وسقف عليه الآجر  
 والتراب المحفوظ له عن الامطار وغيرها وله باب

وله باب بيتونه لئلا ان اقتضاها هذا كله ما ثبت له ان بسبب امر داخل في مسماه  
 فصارت امكنة محدودة وقال المصنف فان الدار هم لكل الموضع باعتبار بيوت  
 داخله وقال ده ده افندي والدار هم لما يشمل على بيوت ومنازل وصحن  
 غير مسقف وقال امام الايوب قوله كخودار وكذا البيت والبلد لان البلد  
 انما يسمى به اذا شتمل الدور والداخله فيها والدور انما سميت بها لشماتها  
 البيوت والبيوت انما سميت لشماتها الجدران والسقف وكل من المذكورات  
 انما ثبت لها من لكم للشيء الداخل في مسماها قوله فلا يجوز حذف جزاء  
 للشرط المحذوف ان اذا كان لفظ الدار من المكان المحدود فلا يجوز حذف  
 منه كذا قال امام الايوب وقال احمدنا في قوله فلا يجوز حذف في منه ان  
 لا يجوز حذف في من كل ظرف مكان محدود وهو في قوة لا يذف في من كل ظرف مكان  
 محدود وقال الاستاذ قوله فلا يجوز حذف في منه ان من الظرف المكان المحدود  
 لعدم وجود سببه قوله اذ لا يعمل ان المكان المحدود علة لقوله لا يجوز حذف في منه  
 ان لانه لا يعمل على الزمان المبهم الذي هو جزء مفهوم الفعل قوله لا اختلاف فيهما  
 علة لا يعمل او علة لعدم العمل او علة للنفي والمال واحد ان لاختلاف الزمان المبهم  
 والمكان المحدود ذاتاً ووصفة ان من جهة الذات والصفة او حسب الذات  
 والصفة لان ذات الاول الزمان والثاني المكان وصفة الاول المبهم والثاني  
 المحدود وقوله ولا على المحدود ان ولا يعمل ايضا على الزمان المحدود ولا على المبهم  
 ان ولا يعمل ايضا على المكان المبهم وان لم يخالف المكان المحدود بالاول وصفة  
 والثاني ذاتاً قوله لعدم اصالتها علة لعدم العمل المستفاد من العطف  
 ان لعدم اصالة الزمان المحدود والمكان المبهم ووجه عدم الاصله كونها  
 منصوباً تبعاً وحلاً على الزمان المبهم فالعمل عليها يكون كالاستفاد من المستفاد  
 والسؤال من المحتاج الفقير لانها محمولان على الغير فلا يعمل عليها الغير  
 اذا كان الامر كذلك فلا يقال صليت داراً ان فلا يجوز ان يقال صليت داراً بل يجوز  
 ان يقال صليت فيه اشارة الى ان قوله في دار مع المحذوف ان صليت عطف  
 على لفظ صليت داراً لا محالة ان لا يجوز حذف في من جميع مكان محدود الا من مكان  
 محدود وانما في الخارج الموصول بمكان محدود لانه لا بد من اظهره في غيره  
 نحو دخلت في الامر او في مذهب ابي حنيفة قال البعض قوله الا انما استثناء من قوله  
 فلا يجوز حذف في منه وقال امام الايوب قوله الا انما استثناء مفرغ من قوله فلا يجوز



ان لا يجوز حذفه من كل مكان في حدود الاما وقع اشارة الى ان ما موصول وصلة  
 فحذف وال متعلق بعد فتد بر قال البعض قوله وقع تقدير لعامل الظرف اعني به  
 بعد دخل ونزل وسكن قال احمد نازله فقوله الاما بعد دخل ونزل وسكن  
 موصوب به صبه العوا مل لان شرط عدم ايجاب الكلام ثابت وعدم ذكر المستثنى منه  
 ثابت ايضا قوله فانه تعليل للحكم المستفاد من الاستثناء والتقدير للثابت ان لا يكون  
 وال حال يجوز حذف في الاما لفظ في منه ام من مكانه في حدود دخل ونزل وسكن وهذا  
 مبني على الحذف وال ايضا لوجودها فيه قال المصنف وجه التسمية ظاهر لان ذلك  
 حذف للجر وايضا للتعامل بينه واصل الفعل الى الجر وروى فيه قوله بطريق التوسع  
 متعلق بجوز ومع التوسع جعل المفعول فيه بمنزلة المفعول به او معنى التوسع اجزاء غير المتكثرة  
 مجزى المتكثرة او معنى التوسع تنزيل المفعول فيه بمنزلة المفعول به قال البعض التوسع  
 قوله بطريق التوسع ان بطريق تنزيل المفعول فيه بمنزلة المفعول به وقول البعض التوسع  
 جعل الظرف مفعولا به على طريق المجاز فيميز سمينها عن سقيمها واختر ما شئت قوله لكثرة انتهى بها  
 علة للثاني ان لكثرة احتمال هذه الافعال مع المكان المحدود لا لا بها منها لان ما بعدها معين  
 ويجوز ان يكون الحذف للايهام ايضا لان الكثرة تورث الايهام قال البعض قوله لكثرة انتهى بها  
 علة لجواز حذف في ما بعد دخل ونزل وسكن ان لكثرة احتمال هذه الافعال والكثرة في الاستعمال  
 يستلزم تخفيف ذلك اللفاظ وله حذف في من مكانه محدود وبعد هذه الثلاثة او كما يشاء به ما  
 ان المكان المحدود الذي وقع بعدها ان بعد هذه الافعال الثلاثة بالمتعلق بالثابت به  
 قوله لكثرة اقتضاها ان هذه الثلاثة علة لكمال المشابهة والاقتضاء مصدر مضاف الى في علة  
 الذي هو الضمير ومفعوله قوله اياه ان ما بعدها هي ظن الجري بكسر الميم وسكون الراء اي ما تحت ظن  
 الجري من النفاة انما بعدها مفعول به لا مفعول فيه لان هذه الافعال عنده متعدي  
 لا بد له من مفعول لا لتعلق معنى الفعل به ووقعه عليه فقوله الجري يدل على ان ما بعدها هي المفعول  
 بنى قال الاستاذ قوله هي ظن الجري انه ان ما بعدها مفعول به وبقوله بالثابت لا يعقل معناه  
 بدون التعلق والى ان ليس كذلك ان ليس الامر كذلك يعني ان ما بعدها ليس مفعولا به بل ان  
 مفعول فيه في الجملة ان ما بعدها بنى ان يلفظ في قوله البعض قوله لحي احتمال بنى علة للثاني ان عدم  
 مفعول به لحي احتمال بنى وقال الآخر قوله لحي احتمال بنى علة لقوله ليس كذلك قوله على ان مصدرها  
 على فقول ان مع ان مصدر هذه الثلاثة على وزن فاعول علاوة لثاني ورد على قول الجري  
 قال الاستاذ قوله على ان مصدرها على فقول الجري علاوة لثاني احتمال  
 بنى ان مع ان مصدر هذه الالفاظ الثلاثة على وزن فاعول وقال الاستاذ قوله وما يؤيد  
 كون ما بعدها مفعولا به كون مصدرها على وزن فاعول ومعه ان وزن فاعول في اغلب  
 ان في اغلب الاحوال او في احتمال الاغلب مصدر لازم ان مصدر الفعل اللازم كالخروج  
 ان كما ان الخروج مصدر لازم قوله وما قيل فانه الفاعل الجاني وغيره مؤيد لقول الجري  
 ومفعول القول

ومفعول القول قوله ان الفعل مطلقا لا يطلب المفعول فيه الا يطلب بعد تمام معناه  
 ان الفعل ومعنى الدخول والاضافة ببيانها ان ولا شك ان المعنى الذي هو  
 الدخول المفهوم من دخلت في نحو دخلت الدار مثلا وكذا الكون والنزول  
 لا يتم بفاعله الا يتم بنحو الدار وبعد تمامه به يطلب المفعول فيه كما ان معنى الضرب  
 في قولك ضربت زيد لا يتم الا بزيد وبعد تمامه به يطلب المفعول فيه فيكون  
 الدخول متقدما والدار بعده مفعولا به كما كان الضرب متقدما وزيدا بعده  
 مفعولا به قال بعض المحققين قوله ومعنى الدخول مثلا ان مثل ذلك تمثيلا لا يتم  
 بنى من الاشياء الا يتم بنحو الدار يعني لا يتم بفاعله بل لا بد له من دخوله في الدار  
 كما ان الضرب في قولك ضربت زيد لا يتم الا بزيد وبعد تمام معناه بما يطلب  
 المفعول فيه فيكون الدخول متقدما والدار بعده مفعولا به كما في قولك  
 ضربت زيد فانه الضرب متقدما وزيدا مفعولا به قوله وما قيل مبتدأ اول وقوله  
 فجوابه ان ما قيل مبتدأ ثان وقوله منع ان تمام ان معنى الدخول بالاضافة خبر  
 للمبتدأ الثاني والجملة خبر للمبتدأ الاول بالحدود ان بالمكان المحدود كما لدار قال  
 البعض قوله منع ان تمام ان منع تمام معنى الدخول بالحدود ان بالظرف  
 المكان المحدود بل انما يتم معنى الدخول عقلا قبيز من نسبة يتم الى فاعله المستتر  
 قوله بعد حل ما متعلق بيتم والمدخل مصدر ميمي كما يتم جلست مجلسا عقلا ان  
 كما يتم معنى الجلوس مجلسا عقلا ولا يجد ان معنى الدخول بذلك ان يكون تمامه  
 عقلا بعد حل ما عينا ان اصطلاحا قال بعض المحققين قوله ولا يجد فعل مضارع  
 مجهول نائب فاعله ما يمكن فيه راجع الى الفعل الذي هو معنى الدخول او  
 هو الدخول بذلك ان يكون تمامه عقلا بعد حل ما متقدما منصوب على انه مفعول  
 لقوله بعد لان العلة قد يتقدم الى مفعولين يقال عند الاغنام مائة عرقا يتميز من متقدما  
 ان ولا يجد بذلك متقدما اصطلاحا ولذلك الدار في دخلت الدار مفعول فيه  
 لا مفعول به كما زعم الجاني وقال الاخر قوله ولا يجد ان الفعل بذلك ان يكون  
 تمامه عقلا بعد حل ما ومجلس ما متقدما عرقا ان في عرق النخاة بقرينة الفصح انتهى  
 قال البعض حاصل ما قيل اثبات كون ما بعدها مفعولا به وحاصل الجواب منع تقريب الدليل  
 فدخلت الدار ونزلت الحان وسكنت البلدة والبلدة اخوان وجمعها بلاد وبلدان



وما فرغ المصنف من بيان الموضع الاول الذي جاز فيه حذف الجار قياسا شرع  
 في الموضع الثاني من المواضع الثلاثة فقال والموضع وفيه اشارة الى ان قوله  
 الثاني منها المفعول له عطف على قوله الاول المفعول فيه قال البعض قوله والموضع  
 الثاني من المواضع الثلاثة التي يحذف الجار منها قياسا يشير الى ان الالف واللام  
 في الثاني للعهد الخارجي والالف منه صفه وموصوفه محذوف وهذا الموضع المفعول  
 فانه ان كان يحذف منه من المفعول له اللام ان الجار الذي هو اللام قوله  
 قياسا ان حذف قياسيا لاسما عينا يشير الى ان يحذف منه اللام الى ان اذا  
 في اذ كان لجزء الظرفية وتنصب المحل بغير فعل بغيره من السابق ان اذا كان  
 للمفعول له فعلا وهو بفتح الفاء فان للفعل معنيين لغوي واصطلاحي فاللغوي  
 مفرد وهو الحدث والمصدر والاصطلاحي مركب من الحدث والزمان والنسبة  
 واذا احتمل في المعنى بفتح فاؤه واذا احتمل في الثاني كسر فاؤه وههنا احتمال المص  
 في المعنى الاول واليه اشارة ان يحذف من مصدر او حدثا او مصدرا او حدثا على الحدث  
 ولم يقل مصدرا كما هو عادة السلف لان قوله فعلا ينبغي عنه لان المراد منه الحدث  
 وهو المصدر ليكون تصور ذلك المعنى حاصل للشخص على الفعل قال الاستاذ  
 قوله اي حدثا وفيه اشارة الى ان المراد بالفعل معناه اللغوي وهو المصدر  
 ولم يقل مصدرا كما هو عادة السلف لان قوله فعلا ينبغي عنه لان المراد منه الحدث  
 وهو المصدر ليكون تصور ذلك المعنى حاصل للشخص على الفعل لا قاعا  
 بذاته ان كان معنى قاعا بغيره لان اللام اذا كان ما دخل في عليه عينا لازم لعدم دخوله  
 تحت الفعل فلم يدخل الفعل عليه فيكون اجنبيا فيلزم الواسطة وهي اللام واعلم  
 ان الاسم على نوعين اسم عيني وهو ما يقوم بنفسه واسم معي وهو ما يقوم بغيره  
 كجئتك للسمن فان السمن وانه كان باعنا للحمي في الظاهر وعلة له الا انه لما كان  
 قاعا بذاته لم يدخل تحت الحمي فلزم اللام فان قلت هل يجوز اثبات اللام في المفعول  
 عند وجود الشاغل الثالث المتبقية فيه قلت يجوز اذا كان مضافا او مفعولا باللام واما اذا كان  
 منكرا فقد اختلف فيه قيل يجوز مع ضعف وقيل لا يجوز لانح بيته الحال والتمييز  
 لما فيه من البياض وكونه نكرة نحو فلا ضربته للتأديب قال البعض قوله كجئتك للسمن  
 تمثيل للمعنى فان السمن ليس بمصدر فعلا يدخل في الفعل المذكور ايضا لانه اذا لم يكن  
 مصدرا لم يكن من جنس الفعل المعلن فكيف يندرج فيه كذا قاله السيد على زاده قال محرم  
 والسمن

في قوله كجئتك للسمن  
 في قوله كجئتك للسمن

والسمن بفتح السين المهملة وسكون الميم ما يستخرج من اللبن لفاعل الفعل  
 الاصطلاحي فاكنتي به عن شبه الفعل او المراد به الدال على الحدث فيشعر ايضا  
 مثل انا خارج من الدار خوفا كذا في فتح الاسرار المعلن به ان بالحدث فكله  
 معلن عنهم مفعول قال امام الايوب قوله الفعل المعلن ان الفعل الذي يكون  
 عاملا للمفعول له اسم المفعول ان في فعل المفعول له وفي فعل الفعل المعلن بفتح  
 يتقدم المفعول له والفعل المعلن في الوجود بفتح واحد حيث يكون فاعلهما  
 واحدا حيث يكون فاعلهما شخصا واحدا كقيام الضرب والتأديب بالمتكلم  
 في قوله ضربته تأديبا وكذا الجبن والقعود في قوله قعدت عن الحرب جبنيا  
 تأديبا بالمتكلم لا يقال انه منقوض بقوله تأديبكم البرق خوفا وطمعا في خوف  
 وطمعا مفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلن لانه تعالى منزله عن الخوف  
 والطمع لا يقال لا شئ انه مفعول له بل انه حال عن مفعول يريكم تقدير يريكم  
 البرق حال كونكم خائفين وطمعا معين سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير حذف المضاف  
 ان ارادة خوفكم وطمعكم او لكون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع وح يكون  
 الاخافة والاطماع فعلا له قال صاحب المنافع قوله اس اتحدثا علمها هذا تنبيه باللام  
 وقال بعض المحققين قوله اس اتحدثا علمها اس اتحدثا علمه وفاعل عامله ومقارنا له للفعل  
 المعلن في الوجود لان الاصل في التعليلات ان تقارن العلة المفعول اس لما جعلت  
 علة له وذلك بان يتحد زمان وجودهما اس وجود المفعول له والفعل المعلن بفتح  
 يكون زمان المفعول له وزمان الفعل المعلن فيه وذلك لان الفعل الواقع اس لا يدخل  
 تحت الفعل الواقع اليوم فيلزم اللام مثل اليوم لما قلته زيد اس قال البعض  
 قوله بان يتحد زمان وجودهما ببيان لطريق المقارنة في الوجود كما وقع في مثال المعنى  
 وهو ضربته زيد تأديبا له قوله او يكون عطف على ان يتحد اس او بان يكون زمان وجود  
 احدهما اس زمان وجود احد من الفعل او المفعول به بعضا من زمان وجود الآخر  
 بان يكون زمان احدهما شاملا ومحيطا لزمان وجود الآخر لا حاجة الى هذا التعليل  
 لتصحیح المثال الا انه لان علة القعود هو الجبن الموجود مع القعود للجبن السابق  
 عليه الا ان بعد الجبن من اوجه اخرى جبنيا واحدا لاجبنا متقدرا سواء كان الزمان  
 الشامل زمان المفعول له كقعدت عن الحرب جبنيا فان زمان الفعل المعلن به الفاعل  
 في المفعول له اي القعود الصادر عن المتكلم بعض زمان المفعول له اي الجبن القائم  
 بالمتكلم ايضا لان زمان وجود الجبن فيه احاط بزمان وجود القعود لان الزمان الثاني

في قوله كجئتك للسمن  
 في قوله كجئتك للسمن



جزء من الزمان الاول فان قيل ان الجنب ليس فعلا لفاعل الفعل المعلن به لانه  
لا اختيار له فيه وجوابه ان لا يسلّم ذلك لان الجنب فعل واثر لنفسه ومزاجه ولا يلزم  
من عدم اختيار فاعله فيه ان لا يكون فعلا لان الفعل قسّم على اختيار وطبيعي  
فان الثاني متحقق ههنا والجنب بالضم والسكون مصدر صفة الجبان والجنب  
بضمين لغة فيها وبعضهم يقول جنب وجبته بالضم والتشديد وقد جبن الرجل  
بجنب بالضم جبنا فهو جبان وجبى ايضا من باب ظرف وامرأة جبان وجبى  
كذا في الصحاح قال صاحب الوافية فان قيل ان الجنب ليس بفعل لفاعل الفعل المعلن  
لان الفاعل مختار وفعل المختار لا يكون الاختيار والجنب ليس باختيار فينبغي  
ان لا يكون الشرط الاول شرطا قلنا ان كان الفعل اما اختياريا او طبيعيا  
انتهى او زمان الفعل كشهدت الحرب ايقاعا للصالح بين الفريقين فان زمان المفعول  
ايضا ايقاع الصلح بينهما بعض زمان الفعل اي شهدت الحرب لان زمان ايقاع  
الصلح بعض من زمان شهدت الحرب لكونه هاهنا في اثنته وجزء من اجزائه وقال  
البعض قد كعدت عن الحرب جبنا فان زمان الجنب غير متعلق بزمان المفعول  
وان لم يبق بقاء في الابتداء والانتها ثم اعلم ان المراد من مراد المصنف  
بالوجود من بالمقارنة في الوجود اعم مما من المقارنة الكائنة في الواقع من  
في الخارج ونفس الامر اعم مما في قصد الفاعل من المتكلم اذ الكائنة الامر كذلك  
فلا يرد السؤال بمثل شهدت الحرب ايقاعا للصالح بانه صحيح وان لم يوقف على  
فلا مقارنة في الخارج فيجب ان لا يكون الشرط الثالث شرطا لاننا نقول الحصر  
ممنوع لان المقارنة قسّم على خارجية وقصدية فان الثانية متحقق ههنا ثبت  
ان مثل شهدت الحرب ايقاعا للصالح صحيح خبر ان وان كان صليته لم يوقف على الصلح  
الثالث هو ان الفاعل اذ الكائنة الامر كذلك فالمقارنة من المقارنة الخارجية ليست  
مما لا بد منه والضمير راجع لما قد له لوجودها علة لعدم اللزوم ان كفاية وجود  
المقارنة في قصده من في قصد الثالث هو اذ المقارنة مما لا بد منه ههنا قال صاحب  
فتح الاسرار قوله فالمقارنة من المقارنة التي رجيح ليست مما لا بد منه لوجودها  
في قصده ومن بل يعني وجودها في قصده وقال بعض المحققين لهذا الكتاب قوله فالمقارنة  
ليست مما لا بد منه لوجودها في قصده اقول هذا سهو من قلم الناسخ فالصواب  
ان يقول فالمقارنة في الخارج ليست مما لا بد منها لكفاية وجودها في القصد اذ المقارنة  
مما لا بد منها ههنا وقال الفاضل العصام لا يخفى انه يصح هذا التركيب وان لم يوقف على  
فلم يجب كونه مقارنا في الوجود فضلا عن المقارنة في الوجود الا ان يقال ان المراد  
بالمقارنة

بالمقارنة في الوجود اعم من المقارنة في الواقع او في قصد الفاعل وقيل صاحب  
المنافع قوله فالمقارنة ليست مما لا بد منه تفريع على صحة المثال مع عدم ايقاع الصلح  
و داخل في الايراد يعني ان هذا المثال اذا صح مع عدم الصلح المستلزم لانتفاع المقارنة  
في الوجود فلا يكون شرطا للحذف وهو مذهب ابو علي قوله لوجودها في قصده متعلق  
بالنفي في لا يرد يعني لا يرد على المصنف هذا السؤال لوجود المقارنة في قصد الفاعل انتهى  
قال البعض قوله ثم ان المراد من مراد المصنف بالوجود في قوله في الوجود اعم مما من  
من الوجود الذي هو كائن في الواقع ونفس الامر اعم مما في قصد الفاعل فلا يرد  
ان مثل شهدت الحرب ايقاعا للصالح صحيح وان لم يوقف على الصلح الثالث هو اذ الكائنة  
بالفعل ليست مما لا بد منه انتهى الايراد قد له لوجودها في المقارنة علة فلا يرد  
في قصده من في قصد الفاعل قد له وجه الاشتراط من سبب اشتراط الشروط الثلاثة  
جواب سؤال مقدّر تقدّمه ما وجه اشتراط المصنف هذه الشروط الثلاثة  
لانها به باللام فاجاب بقوله وجه الاشتراط حصول المشابهة من حصول  
مشابهة المفعول للمصدر من المفعول المطلق الذي لم يمتح في نصبه الى الواسطة  
قال البعض قد له للمصدر فان المصدر فعل للفاعل مقارن للفعل في الوجود وكذا  
المفعول له من المصدر الذي هو مفعول مطلق قوله بسببها من سبب وجود هذه  
الاشتراطات بأسرها في قال البعض قد له بسببها من سبب الشروط الثلاثة اذ الكائنة  
الامر كذلك فينتقل الفاعل من اذ حصل المشابهة فينتقل عامل المفعول له وهو  
الفعل المعلن به من بالمفعول له بلا واسطة من غير فبينها تعلق المصدر به فكما يشتمل  
الفعل على مصدره لكونه جزءا من مفهوه فينصبه بلا واسطة كذلك يشتمل على المفعول له  
الذي وجدت هذه الشروط فيه فينصبه من غير واسطة ايضا كما في قوله الجاني قال  
احمد نازك قوله تعلق المصدر لانه اذا وجد الشروط المذكورة يكون كالمفعول المطلق  
في الكون حدثا وكون فاعل الفاعل والمفعول واحدا وكون المستفاد من الفاعل  
والمستفاد من المفعول مقارنين في الوجود فيجوز حكم المفعول المطلق والمثبه به  
وهو كونه منصوبا بلا واسطة في المفعول له المثبه قال البعض قد له تعلق المصدر  
منصوب ايضا على انه مفعول مطلق ليشتمل او ينزع الخافض ان تعلق المصدر  
وهو مضاف الى مفعوله نحو ضربت زيداً تأديبا له ان ايقاعا للادب عليه من على زيد  
هذا المثال مطابق بالمثل او هذا المثال صحيح ومطابق بالمثل فان زمان وجود  
المصدر عن المتكلم قال البعض قد له فان زمان وجود الضرب باضافتين تقليل  
لطابقة المثال للمثل والتأديب من زمان وجود التأديب الصادر منه ايضا

و اعم مما من في الوجود اعم مما من المقارنة في الواقع او في قصد الفاعل وقيل صاحب  
المنافع قوله فالمقارنة ليست مما لا بد منه تفريع على صحة المثال مع عدم ايقاع الصلح  
و داخل في الايراد يعني ان هذا المثال اذا صح مع عدم الصلح المستلزم لانتفاع المقارنة  
في الوجود فلا يكون شرطا للحذف وهو مذهب ابو علي قوله لوجودها في قصده متعلق  
بالنفي في لا يرد يعني لا يرد على المصنف هذا السؤال لوجود المقارنة في قصد الفاعل انتهى  
قال البعض قوله ثم ان المراد من مراد المصنف بالوجود في قوله في الوجود اعم مما من  
من الوجود الذي هو كائن في الواقع ونفس الامر اعم مما في قصد الفاعل فلا يرد  
ان مثل شهدت الحرب ايقاعا للصالح صحيح وان لم يوقف على الصلح الثالث هو اذ الكائنة  
بالفعل ليست مما لا بد منه انتهى الايراد قد له لوجودها في المقارنة علة فلا يرد  
في قصده من في قصد الفاعل قد له وجه الاشتراط من سبب اشتراط الشروط الثلاثة  
جواب سؤال مقدّر تقدّمه ما وجه اشتراط المصنف هذه الشروط الثلاثة  
لانها به باللام فاجاب بقوله وجه الاشتراط حصول المشابهة من حصول  
مشابهة المفعول للمصدر من المفعول المطلق الذي لم يمتح في نصبه الى الواسطة  
قال البعض قد له للمصدر فان المصدر فعل للفاعل مقارن للفعل في الوجود وكذا  
المفعول له من المصدر الذي هو مفعول مطلق قوله بسببها من سبب وجود هذه  
الاشتراطات بأسرها في قال البعض قد له بسببها من سبب الشروط الثلاثة اذ الكائنة  
الامر كذلك فينتقل الفاعل من اذ حصل المشابهة فينتقل عامل المفعول له وهو  
الفعل المعلن به من بالمفعول له بلا واسطة من غير فبينها تعلق المصدر به فكما يشتمل  
الفعل على مصدره لكونه جزءا من مفهوه فينصبه بلا واسطة كذلك يشتمل على المفعول له  
الذي وجدت هذه الشروط فيه فينصبه من غير واسطة ايضا كما في قوله الجاني قال  
احمد نازك قوله تعلق المصدر لانه اذا وجد الشروط المذكورة يكون كالمفعول المطلق  
في الكون حدثا وكون فاعل الفاعل والمفعول واحدا وكون المستفاد من الفاعل  
والمستفاد من المفعول مقارنين في الوجود فيجوز حكم المفعول المطلق والمثبه به  
وهو كونه منصوبا بلا واسطة في المفعول له المثبه قال البعض قد له تعلق المصدر  
منصوب ايضا على انه مفعول مطلق ليشتمل او ينزع الخافض ان تعلق المصدر  
وهو مضاف الى مفعوله نحو ضربت زيداً تأديبا له ان ايقاعا للادب عليه من على زيد  
هذا المثال مطابق بالمثل او هذا المثال صحيح ومطابق بالمثل فان زمان وجود  
المصدر عن المتكلم قال البعض قد له فان زمان وجود الضرب باضافتين تقليل  
لطابقة المثال للمثل والتأديب من زمان وجود التأديب الصادر منه ايضا



واحد وهو زمان الماضي اذ لا مغايرة بين زمان الفعل وزمان المفعول له  
 الا بان يقترن ان زمان الفعل مقدم على زمان المفعول له وان اعتدنا في الواقع  
 والحقيقة وقال على الحدادى قوله واحد من واحد باعتبار وجود التأديب في وقت  
 لا باعتبار وجوده الخارجى اذ قد يقع كفاعل التأديب فلا يوجد الا بقاء فيتحقق  
 زمانها لكن التأديب الخ دفع للسؤال الوارد من كونها واحد تفكر تنل يحصل بالضرب  
 ويرتب عليه ان على الضرب ذاتا لا صفة فقط كما قال به الفاضل الجاهى فان قيل  
 اذا كان التأديب حاصلًا بالضرب ومرتبا عليه كان الضرب حلة للتأديب مع ان الفعل  
 معلل بالمفعول له قلت هذا ناشى من الغفلة من العلة الغائية لكن بقى الكلام  
 في ان العلة الغائية تهل يحصل بالمفعول ام لا فليتا مل قيل قلته عند المفعول  
 الخ فاستشهد الفاضل الجاهى التأديب عين الضرب في الوجود لانه لم يصدر ههنا  
 عن المتكلم حدثان احدهما الضرب والثاني التأديب بل الصادر منه حدث واحد  
 فلا يجوز ان يكون الشيء علة لنفسه قال بعض الحدادى قوله التأديب عين الضرب  
 فيكون مفعولا مطلقا لا مفعولا فكيف يحصل التأديب به من بالضرب يعنى لا يحصل  
 به فان التأديب عند الزجاج في قولنا ضربته تأديبا مصدر من غير لفظ الفعل  
 كانه قال ضربته ضربا او اذ به تأديبا وهو ضعيف لان المفهوم منه عند العرب  
 العلية وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية التي هي شرط المفعول فيكون  
 عنده من قبيل المفعول المطلق لا المفعول له كما في شرح الكافية و اجاب عنه  
 ان من قول القائل روى ما قاله القائل الفاضل العصام بان هذا من ما قاله القائل  
 من كون التأديب عين الضرب من بطريق هو ان هذا المنع بل هو ان التأديب  
 احداث الادب قوله وما يليق بالشخص عطف تفسير للادب ان احداث ما يليق به  
 لان الادب ما يليق بالشخص لا غيره والضرب سبب ووسيلة له من اللادب  
 والسبب غير السبب بالبداهة فتصير كالشتم والنهي من كما ان كل واحد  
 منهما سببا للاحداث لادب وغير ذلك كما لتعريف بخلاف الكرم لا كرمك هذا  
 المثال غير مطابق بالمثلى او وانما كان الكرمك لا كرمك مخالفا لقولنا ضربت زيدا  
 تأديبا لعدم الاتحاد في الفاعل فان المفعول له ههنا وهو الاكرام وان كان  
 فعلا لفاعل الفعل المعلن به الا انه لم يجده في الفاعل على التفصيل المذكور فان الاكرام  
 الاول قائم بالمتكلم والثاني بالمخاطب فلم يتحد كما قال بعض المحققين قوله لعدم  
 الاتحاد في الفاعل لان فاعل الفعل المعلن لان فاعل الفعل متكلم و فاعل  
 المفعول له كان الخطاب وجئت اليوم لوعدي بذلك من الجوى المستفاد من جئت

لا يلائم اذ اقبل به يلزم كون الشيء علة لنفسه وهو ظاهر

او بالمجيشية اياك هذا المثال غير مطابق بالمثلى او وانما كان جئتكم اليوم  
 لوعدي امس مخالف لقوله ضربت زيدا تأديبا لعدم المقارنة في الوجود  
 فان المفعول له ههنا وهو الوعد وان كان فعلا لفاعل الفعل المعلن به الا انه  
 لم يقارنه في الوجود على التفصيل المذكور لان زمان وجود المجيشية اليوم  
 وزمان وجود الوعد امس فلم يقترنا قال البعض قوله لعدم المقارنة  
 في الوجود متعلق بمحذوف وهذا الخالف ثم شرع في بيان احوال المجرور  
 في المفعول فيه والمفعول له فقال وفي هذين الموضوعين متعلق بمتبصب الا  
 ان المفعول فيه زمانا كان او مكانا بهما والمفعول له المشروط بهذه الشروط  
 الثالث المذكورين صفة المفعول فيه والمفعول له معا من المذكورين انما  
 اذا حذف الجار وهو لفظ في واللام ينتصب المجرور على انه مفعول فيه او مفعول  
 لانها مكانا منصوب الى المحل لعل الجار في لفظه فلما حذف الجار اظهر الضرب الذي  
 في المحل يعم هذا النصيب اللفظي وغيره كما في لسان لا نه مصرع عند الرضى فتصير تقدير  
 وكنت واذا فصرها محلى لكن انتقل من المحل البعيد الى المحل القريب لزوال الجر عنه  
 ان لم يكن من المجرور نائب الفاعل ويرفع ان كان نائبه ان نائب الفاعل يعنى لا يبقى رتبة  
 مجرورا لا قياسا ولا شذوذا يعنى لا يبقى المجرور في هذين الموضوعين مجرورا  
 لا قياسا ولا شذوذا بالاتفاق بين سيبويه والحنبل والكاظم قال سيبويه ما انفك  
 قوله ان لم يكن الخ من ان لم يكن المجرور نائب الفاعل في الاول ويرفع ان كان نائبه  
 فيه وفائدة قيد في الاول لان الموضوع الثاني لا يكون نائب الفاعل فتقوله ان لم يكن  
 الى قوله بالاتفاق مصروف الى الموضوع الاول فقط دون الثاني ولا فائدة لفرضنا شيئا  
 ثم تقيها انتهى كما فعله الشارح قال صاحب فتح الاسرار وظاهر عبارة انها يقعان  
 نائب الفاعل وقد حقق الرضى ان المفعول له لا يقع مطلقا وعليه ظاهر كلام ابن الجيب  
 فعلى هذا ظاهر كلام المصنف فرضه لا وقوى ثم ان الرفع من رفع المجرور بعد حذف الجار  
 بناء على تقدير النيابة من على تقدير كونه نائب الفاعل قوله وقوى في زمان في الاول  
 وهو المفعول فيه ان منسوب الى الراجع والوجود في الاول وفرض في الثاني من منسوب  
 الى فرضه وهكى ليس بواقع بالقاعدة في الثاني وهو المفعول له قوله لما تقرر  
 متعلق لفرضه وعلته لكون الرفع في الثاني فرضيا او علة للفرضية عندهم  
 ان عند النجاة انه ان الثاني الذي هو المفعول له لا ينتوب نائب الفاعل يعنى لا يكون

فان قيل



نائب الفاعل بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلهذا اليه فأت النصب والاشعار  
بجلاف ما اذا كان مع اللام كحذف للتأديب فلهذا انه لا ينوب نائب الفاعل  
للتزوم زوال مبشر العلية وهذا يحتاج الى الجواب في الطرف كذا في الامتحان قال الامام  
قوله لا ينوب نائب الفاعل لان نائب الفاعل يجب ان يكون كالفاعل من ضرورات العمل  
وكثيراً ما يكون الفعل بلا عرض نقله العصام من الرضى انتهى قال بعض المحققين هذا  
الكتاب قد مر على من عرفت ان لا ينوب نائب الفاعل انتهى القول في الجواب عن الجواب  
الاجاب ومع اللام فينوب عن نائب الفاعل فيكون عدم النيابة لزوم زوال مشعر العلية وهو  
النصب يرد عليه ان نصب المفعول ايضا مشعر بالظرفية وزواله يستلزم زواله مع انه  
يجوز نيابة واجابة عن الفاعل المعصام ان ذات المفعول فيه يقتضيه الظرفية  
والنصب يدل على قصدتها بخلاف المفعول لان ذاته لا يقتضيه العلية وانما يعلم لنصب  
كقصدتها وهذا الجواب ظاهر وان نقس فيه والموضع الثالث من المواضع الثلاثة  
التي يجوز حذف الجار منها قياسا وفيه اشارة الى ان الالف واللام في الثالث  
للعهد الثاني اقرأ مادة ان بالسكون ان يكون النون وهي مصدرية لامفزة  
لأنها لا تجعل بعدها في تقدير الام بخلاف الاولى واقرأ مادة ان بالسكون  
ان بتشد يد النون وفتح الهزة فيها ر في ان وان وجه تخصيص الاول بالسكون  
والثاني بالتشديد ان تقديم الاقل على الاكثر اولى اذ الباطن على هذا التقدير  
في الاول كذا قاله احمد نازي فالجار ر الجار مطلقا ولولا ما كان في مثال المتن  
كذا قاله احمد نازي قال امام الايوب قوله فالجار الفاء تفصيلية يعني ان الحرف الجار  
يحذف منهما ر وان قياسا ر حذف قياسيا مستمرا لثلاثة اوجه احدها  
لتخفيف الثقل الحاصل بالطول علة لقوله فالجار يحذف منهما قياسا قوله لكونها  
ر ان وان مع الجملة التي بعدها ر ان وان في تقدير الام الواحد يعني ان الجار  
وارد عليها مع مدخولها لا عليها فقط ولا على مدخولها فقط فالجاء في  
حاصل الثقل فحذف له فلهذا كذا قاله احمد نازي والثاني كثرة دور الكلام بينا سبب التخفيف  
والثالث انها يطلبان ما بعدهما طلب الفاعل للمفعول والصفة للموصول ويطلبان  
ما قبلهما طلب المفعول للفاعل فكثرة طلبهما سبب ذلك التخفيف بالحذف تدبر  
قال صاحب النافع قوله في تقدير الام ر تأويله لاقتضاها تأويل الجملة بالمصدر انتهى  
قال بعض شراح قواعد الاعراب قوله فالجار يحذف منهما قياسا وذلك لان الجار لما كانا  
موصولين طويلتين بصلتهما فكونهما مع الجملة التي بعدها في تقدير اسم واحد  
صار

صار حذف حرف الجر معها قياسا للتخفيف قال الرضي وذلك لان ان وان حرفان  
موصولتان طويلتان بصلتهما فكونهما مع الجملة التي بعدها في تقدير اسم واحد  
فلم يطل لفظا فلهذا في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا  
بحذف حرف الجر الذي هو مع الجر وركبته واحد وقال شريح لب الباب  
والشريح في ذلك ان كلا منهما موصول حرفي وفي ذكر صلتهما طويل والموصول  
والصلة كلاهما بتأويل اسم واحد فلم يطل في جانب المعنى وفي جانب اللفظ طول  
اذا جازوا فيها التخفيف قياسا بحذف الجار فحذف وتولى ان جاءه الا على  
روى ان ام مكتوم اتي رسول الله عليه الصلوة والسلام وعنده صناديد قريش  
يدعونهم الى الاسلام فقال يا رسول الله علي ما علمت الله وكررت ذلك ولم يعلم  
شأنه بالقدم فكرر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقطعه لكلامه وعسى  
واعرض فنزلت ومائة عليه السلام يكرمه ويقول اذا جاءه مرحبا من عابدين  
فيه ر في واختلفه على المدينة مرتين كذا في القاضى قال الرضي وان جاءه الا على  
علة للتقوى او عسى على اختلاف المذهبين ر اللام مقدرة وحذفها قياسا  
في مثله والعلة حصولية وكونه علة له بحسب الظاهر والا فعلة التقوى قوله علي  
وتكراره لان مجيئه سبب له قوله على اختلاف المذهبين البصرى والكوفى في اعمال  
الفعل الاول او الثاني اذ الاول في اعمال الثاني عند البصريين وهو المختار ولذا  
قال الرضي علة للمعنى اشارة الى رجحانه فابهما تعلق بقدر العلة ر لان جاءه  
الا على حذف اللام منه لقياس المستمر لا لكونه منفردا لانه ليس منفردا على الفعل  
المعقل وكذا الحال في الآية الثانية قد عرفت قد تعالي وان المساجد لله فلا تعالي  
قيل ان المراد بالمساجد الارض كلها لانها جعلت للنسج عليه السلام مسجدا وقيل المسجدة  
الحرام لانه فلهذا المساجد ومواضع السجود على ان المراد الذين عن السجود لغير الله تعالى  
كذا في المتن قوله ر لان المساجد لله على ان اللام متعلقة بلا تعالي ر فلا تعالي  
مع الله احد في المساجد لانها لله خاصة ولعبادة قال السيد علي زاده قوله  
ر لان المساجد لله يعني ان اصل الكلام لان المساجد بتقدير اللام متعلقة  
بلا تعالي وهذا اشارة الى دخل مقدرو وهو ان يقال لو كان اللام مقدرا فلابد من متعلق  
يتعلق به ولا متعلق ههنا فان قلت اللام المحذوفة لا يخلو اما ان يكون من القرآن او لا  
ولا سبيل الى الاول لان القرآن لا يزيده ولا ينقصه لان الزيادة والنقصان  
من امارات الحدوث وكلام الله تعالى عن ذلك علة كبرى ولا الى الثاني لانه اذا لم يكن  
من القرآن فلا يشهد بحذف اللام بما لا يكون من القرآن قلت لا يخلو من هذا السؤال  
الا بطل ما قاله النجاة على الجواز لانهم يقولون حذف اللام الجارة من المتكلمين



وغيره مما جاز حفظ القواعد العربية لا على سبيل الحقيقة حتى يلزم ما ذكرتم قد حفظ  
 في نهج لطيف كذا في احمد نزل في قال بعض شراح البسملة ثم انه يحل بما وقع  
 في التنزيل من هذه المحذوفات فان المحذوف ان كان من القرآن يلزم حذوه  
 وزيادته ونقصانه والا يلزم تصحيح البعد في كلام القديم ومخاطبة كلامه وسخا  
 وتهديلا واجيب بان المخلص من هذا بان يحل مثله على الجواز صيانة للقواعد العربية  
 لا يخفى ان هذا المحل لا يدفع الاشكال لان لصاحب الاشكال ان يجري كلامه على هذا  
 الجواز ايضا لعل الدفع الصحيح بان يقال انه من القرآن لكن التمام فتكون  
 محذوفات في ما ذكره قديما واما المحدث المحدث بعد القدم وما ليس كذلك  
 ولا يلزم الزيادة والنقصان ايضا على ان بطلان ذلك ليس بمسكن بناء  
 على حدوث الكلام اللفظي المحرر تفصيله في علم الكلام انتهى كلامه وقيل ان معناه  
 منه بخلاف لفظها قال السيويني في الاتقان واعلم انه يجنب اطلاق لفظ الزائد  
 في كتاب الله فان الزائد قد يفهم منه انه لا معنى له وكتاب الله منزله عن ذلك ولهذا  
 فر بعضهم الى التفسير به لم بالتاكيد والصله المضمرة وقال ابن الحارث في حقيقته  
 في اطلاق جواز لفظ الزائد في القرآن فالاكثر من على جوازه نظرا الى انه نزل  
 بلسان القدم ومتعارفين ولان الزيادة بازاء الحذف وهذا للاختصار  
 والتخفيف وهذا للتوكيد والتدبئة ومنهم من ابي ذلك هذه الالفاظ  
 المحذوفة في الزيادة جاءت لغوفا ومعان تخصها فلا اقضى عليها بالزيادة  
 والتحقيق انه ان اريد بالزيادة اثبات معنى لا حاجة اليه فباطل لانه عبث فتبين  
 ان البناء حاجة لكن الحاجة الى الاشياء قد تختلف بحسب المقاصد فليست  
 الحاجة الى اللفظ الدلالي هذه هذه لا زيادة كالحاجة الى اللفظ المزيد عليه انتهى  
 والحذف السماعي فيما في موضع عدا ان تجاوز ذلك الموضع هذه المواضع  
 الثلاثة المفعول فيه والمفعول له المذكورين وان كانا محايين  
 لما في قوله فيما عدا ان من موضع سمع من العرب في القرآن او غيره ان  
 يلزم فيه السماع فيحفظ ما سمع ولا يقاس عليه ولا يجري قياس عليه ثم  
 ان بعد بيان مواضع حذف الجواز اشارة الى ان ثم هناك للترافي الزمان في القياس  
 ان مقتضى القياس على الاولين او القاعدة الكلية او القاعدة المصنوعة  
 في السماع والثالث من القياس الايصال والافهام والالفاظ والجوراء في الشذوذ

كما ذهب اليه الخليل والكسائي الا انه لم يظهر الاعراب المحلى في القسم الثالث  
 من القياس لما في بعض شراح هذا الكتاب بعد الحذف من بعد حذف الجار  
 قياسا او سماعيا من حذف قياسا او سماعيا يعني سواء كان حذفه قياسيا  
 او سماعيا كما في المواضع الثلاثة او سماعيا كما في عداها في غير الاولين المراد بالاولين  
 المفعول فيه والمفعول له قوله من السماعي بيان للغير ومن الثالث وهو ان وان  
 من القياس بيان للثالث وقال صاحب المناهج قوله من السماعي والثالث  
 من القياس تفسير للغير وقال صاحب فتح الاسرار وغير الاولين الثالث  
 من القياس والسماعي وانما قال في غير الاولين اذ في الاولين من المفعول فيه  
 والمفعول له قال البعض قوله اذ في الاولين علة لتقييد المصنف بالغير  
 لا يبق الجوراء حال كونه مجرورا اصلا من لاقياسا ولا شذوذا بالاتفاق  
 بين سيبويه والخليل كما مر آنفا بخلاف السماعي والثالث من القياس اذ فيها  
 يبقى على الشذوذ ان يتوصل اليه متعلق بفتح اللام او متعلق الجار الى الجوراء  
 والمراد بالايصال هنا مقدمة المتعلق بالفتح الى المتعلق بلا واسطة الجار لا اتصال المفعول  
 الى المتعلق لفظا فلا يرد قوله تعالى واختار موسى قوله لان القدم ليس متصلا  
 باختيار قوله فانه اشارة الى ان قوله تظهر عطف على توصل قال البعض قوله فان تظهر  
 انه يريد بذكرانه تعيين المصروف عليه الاعراب المحلى فيه من لفظ الجوراء ان لم يمنع  
 مانع من الظهور كما في ان وان مع صلتهما وبعض السماعي وهو شغل لفظ بالاعراب  
 المحلى قوله لزوال كونه مدخولا الجار علة لاظهار الاعراب المحلى في لفظ الجوراء  
 من لزوال كونه الجوراء مدخولا الجار بعد حذفه قال البعض قوله لزوال كونه مدخولا الجار  
 علة لكون القياس فيه ذلك وقال الاستاذ قوله لزوال كونه مدخولا الجار  
 علة لكون القياس فيه ايصال المتعلق الى الجوراء واظهار الاعراب المحلى وهذا من  
 كونه مدخولا الجار المانع من الوصول من وصول المتعلق الى الجوراء ومن الظهور  
 ان ظهور الاعراب المحلى في لفظ وان للتوصلية لم يظهر من الاعراب المحلى في الثالث وهو  
 ان وان من القياس قوله مانع اخر في نفسه وهو البناء او هو الحرفية علة لعدم  
 مانع من الظهور قال الاستاذ قوله مانع اخر من علة لعدم الظهور من  
 مانع اخر من الظهور والمانع الاضرب البناء فيه لانه حرف والحرف من الجسمة ثم

الظهور من الاعراب المحلى في الثالث وهو







قال البعض قوله لما في آخر وهو كون الجرور ضميراً مثلاً وقال على الجرادى قوله ان  
 هم جرور لم يظهر الاعراب فيه اى في ذلك الامر لما في اخره من نفسه وهو كونه ذلك الامر  
 الجرور مبتداً مثلاً قوله من بعض السماعي بيان لما في عالم يظهر انما وقع في بعض السماعي  
 وهو قوله مال مستتر وظرف مستقر قال البعض قوله من بعض السماعي كان في قوله  
 مال مستتر وظرف مستقر وقال صاحب المناقح قوله من بعض السماعي وهو مثل الفير  
 المستتر في مستترين ومستقر لبناء انتهى وجه القياس على الثالث في عالم يظهر الايضال  
 والاظهار في ما ذهب اليه سبب لان الغالب في حذف الجار فينبغي ان يحمل عليه ما لم يظهر  
 وعلى ما ذهب اليه الخليل والكاظمي والابن عبيد الله في ما كان من الجر لان عالم يظهر فيه  
 ينبغي ان يبقى بعد حذف الجار على ما كان بالاستصحاب وهو ان الاعراب التي بعد الحذف  
 النصب على المفعولية اى نصب الجرور على كونه مفعولاً او الرفع على النائية اى  
 رفع الجرور على كونه نائب فاعل ويسمى ان ما ذكره في ان غير يسمى راجع  
 الى الامور الثلاثة بتأويل ما ذكر قال في زاده قوله يسمى فعل مضارع مجهول  
 نائب الفاعل فيه عائد الى ما ذكر من حذف الجار مما لا يؤيد في ما ذكر ومن ايضا  
 متعلق بفتح اللام اى متعلق الجار قوله الى الجرور متعلق بالايضال ومن اظهار  
 الاعراب المحلى قوله في الجرور متعلق بالاظهار قال البعض قوله اى  
 فاذا ذكر من المندوم المركب من الامور الثلاثة وهذا لبيان الشارع تأمل قوله  
 من حذف الجار قياساً ببيان ما قبله وايضال متعلق عطفاً على حذف الجار اى  
 ومن ايضا متعلق الجرور فعلاً او شبهه او معناه قوله واظهار الاعراب المحلى عطفاً  
 على القريب لقربة وعلى البعيد لبقية واحصائه وقوله فيه متعلق بالاظهار  
 والضمير راجع الى الجرور حذفاً وايضالاً والمراد بالايضال تقديم المتعلق  
 الى المتعلق بلا واسطة الجار لا اتصال المحول اليه لفظاً فلا يرد مثل قوله تعالى  
 واختار من قوله لان التقدم ليس متعلقاً لفظاً باختار قال المصنف رحمه الله  
 ويسمى حذفاً وايضالاً ولم يترك ويسمى حذفاً وايضالاً واظهاراً بناء على انه راجع  
 تحت نائب فاعل يسمى لان اظهار الاعراب المحلى فرع وسبب للحذف والايضال كما شعرت  
 عني المصنف فتظهر الاعراب المحلى فيه بالفاء او لنقل الكلمات الثلاث في تكلمهم  
 واحد اذهب اصطلاحات الحذف الجار وايضال متعلق واظهار الاعراب المحلى  
 كذا قال على الجرادى وجه التسمية اى بسبب تسمية ما ذكر حذفاً وايضالاً

والله اعلم بالصواب

قوله ظاهر اى بديهى لان ذلك حذف الجار وايضال المتعلق الى الجرور اى  
 لان ذلك جعل الجار محذوفاً وجعل المتعلق واحداً الى الجرور قال الاستاذ  
 قوله وجه التسمية اى علة تسمية ما ذكر حذفاً وايضالاً ظاهر اى بديهى حتى  
 يحتاج الى التنبية والدليل وهو وجودها فيه فيكون المفعول ويسمى ما ذكر حذفاً  
 وايضالاً لوجودها فيه لان ذلك حذف الجار وايضال المتعلق الى الجرور  
 مثال النصب اى نصب الجرور من السماعي اى من حذف الجار السماعي نحو قوله  
 في قوله تعالى واختار من قوله اى من قوله حذف الجار واوصل متعلق الى الجرور  
 لان اختار فعل لازم لا يتعدى الى المفعول به بدو الجار ولما حذف الجار  
 الذي هو لفظ من واوصل متعلق الذي هو اختار الى قوله اظهر الاعراب المحلى  
 لزوال المانع وهو كونه مدخول الجار وحذف من من القدم في هذا النظم  
 سماعي ولا يقاس عليه اى يقع بعد اختار قال بعض الشراح قوله نحو قوله تعالى  
 واختار من قوله والمحلى هنا لا يظهر في النصيب اذ حذف الجار من مثل هذا  
 ونصب الجرور بعد حذفه مقصور على السماع وشال الرفع اى رفع الجرور  
 بعد حذف الجار منه اى من السماعي نحو الضمير المستتر في قوله اى العرب  
 مال مستتر ونحو الضمير المستتر في قوله اى طرف مستقر فاعل ضمير مبتدأ محذوف  
 اى هذا او مبتدأ خبره محذوف اى عنده طرف ومستقر صفة ظرف اى مستتر فيه  
 ومستقر فيه فان المشترك هم مفعول من مشترك وبنائه للمطابقة يقال  
 اشركت زيداً في هذا المال فاشتركت اى قيل زيد الشراكة فيشتركون يكون نائباً على  
 مع الشريك ولما لم يندفعنا الى الضمير الراجع الى المال والمال ليس بمشترك  
 بل هو مشترك فيه علم منه ان فيه حذفاً وهو في الضمير الجرور راجع الى المال والجرور  
 مرفوع محلا على انه نائب فاعل المشترك وكذا قوله اى طرف مستقر فان معناه ان المتعلق  
 المحذوف استقر في الظرف الذي هو الجار والجرور فالمتقرر هو المتعلق والظرف  
 هو المستقر فيه فلما لم يندفعنا الى الضمير الراجع الى الظرف علم منه ان فيه حذفاً  
 وتنبية والضمير الجرور راجع الى الظرف والجرور مرفوع محلا على انه نائب فاعل المستقر  
 حذف الجار من الضمير البارز الجرور في هذين المثالين ورفع الجرور اى ورفع الضمير  
 البارز الجرور محلاً بعد حذف الجار وانيب ذلك الجرور بعد كونه مرفوعاً من باب التعليل



قال صاحب فتح الاسرار انتقل رفعه بعد حذف الجار من المحل البعيد الى المحل  
القريب الذي هو محل الجر قبل حذف الجار وقال شارح ميزان الادب انقلب  
الضمير المجرور بعد حذف الجار مرفوعا مستترا واستتر ار واستتر ذلك الضمير  
المجرور بعد كونه مرفوعا تحت المتعلق في هذين المثالين واصل المتعلق الى ذلك  
الضمير قال الاستاذ قوله حذف الجار من الضمير المجرور ورفع المجرور ار الضمير المجرور  
واييب ذلك المجرور مناب الفاعل واستتر ذلك الضمير المجرور تحت المتعلق في هذين  
المثالين واصل المتعلق الى ذلك الضمير وقال البعض قوله حذف الجار من الضمير  
المجرور في نحو قد لهم مال مشترك فيه ونحو قد لهم طرف مستقر فيه ورفع المجرور رحلا  
وهو الضمير واييب ذلك المجرور مناب الفاعل ار اقيم ذلك المجرور مقام الفاعل  
واستتر ار الضمير المجرور تحت المتعلق الذي هو مشترك او مستقر او مستتر ذلك الضمير  
المجرور تحت مشترك او مستقر او مستتر ذلك الضمير المجرور تحت كل منهما فتميز  
سميها عن سميها واختراشت ومثال النصب ار نصب المجرور من ثالث القياس  
ار من ثالث حذف القياس وهو الكذف من ان وان قال الاستاذ قوله ومثال النصب  
من ثالث القياس ار ان وان مر في المتن والشرح وهو قوله تعالى عيسى وتولى  
ان جاءه الامم وقوله تعالى وان الما جدد لله فلاتدعوا قال صاحب المنافع  
قوله مر ار في المتن من الآيتين ومثال الرفع ار رفع المجرور بعد حذف الجار  
منه ار من ثالث القياس نحو اعجب من الاعجاب عي صيغة الماضى المجهول ار ضربت  
انت ار من ان ضربت مرفوع عي انه نائب فاعل لا عجب او نحو اعجب انت ضارب  
ار من انت ضارب مرفوع عي انه نائب الفاعل لا عجب المفهوم من العطف قال  
بعض المحققين قوله نحو اعجب ان ضربت فقوله اعجب عي صيغة مجهول الماضى  
من باب الافعال وكلمة ان من النواصب وضربت معلوم فطالب الماضى  
والجمله في تأويل المصدر فالعجب اعجب ضربك كما ان معنى قوله وان ضارب  
اعجب ضاربيتك فكلا المصدرين مرفوع بنائية الفاعل ولما بين المصنف  
رحم الله رحمه واسعة مقام ما اوصل المتعلق بعد حذف الجار وما لا يجوز  
ابتداءه بمجرور اراد ان يبين مقام ما بقى مجرورا ولا يوصل متعلقة اليه فقال

فقال وقد بقى عطف على ما قبله من حيث المعنى فكانه قيل لا يبقى المجرور مجرورا كثيرا  
وقد بقى المجرور مجرورا بعد حذف الجار بلا عوض عن الجار اذ لو كان الحذف  
بالعوض فلا يكون شاذ كما في قول الشاعر فقلت جيل قد طرقت ومرضع  
فالمهيتها عن ذي تخايم حول اذ الفاء عوض عن رب فلذا عمل عمله وهو الجر فتقديره  
فرب مثلك بكسر الكاف وجر اللام ار رب امرأة جيل وهو مجرور وتقديره على انه  
صفة مثلك لان المثل لا يتعرف بالاضافة لتدخله في الابهام قوله طرقت انا ار  
ايتيها ليلا ومرضع بضم الميم وسكون الراء وبكسر الضاد الميم هم فاعل من باب الافعال  
عطف على جيل يقال رضع الصبي امة رضاعا وارضعته امة وامرأة مرضع ار لها  
ولد ترضعه فان وصفتها بامتناع الولد قلت مرضعه ويجمع على مرضع كذا  
في الاخير قال بعض المحققين قوله مرضع ار ذات مرضع قوله فالمهيتها الضمير  
راجع الى جيل والى مرضع باعتبار كل واحد منهما ار في شغلها قوله عن ذي تخايم  
التخايم جمع تخيمة وهي التقويد الذي يعلق غنق الصبي حفظا من اصابة العين ار  
عن ولد ذي تخايم او عن جيب ذي تخايم حول ار مفعول عليه حول كامل او اتي عليه  
حول كامل فاصل المعنى رب امرأة مثلك جيل قد ايتيها ليلا وذات مرضع في شغلها  
عن ولد لها الذي علق عليه التقويد وقد مفعول عليه حول كامل كذا قاله حسن پاشا  
قال بعض المحققين وقوله بلا عوض احتراز عن العوض كما في قول الشاعر فقلت ار  
تقديره قرب مثلك في حذف رب واعطى للفاء عمله وهو الجر عوضا عنها ار عن رب  
اذ الفاء عوض عنها وقال صاحب المنافع قوله بلا عوض احتراز عن المجرور الباقي  
على الجر بعد حذف رب وابقاء الواو مقامه نحو بلدة ليس لها ايس وقال  
صاحب فتح الاسرار قوله بلا عوض وان كان مع يلزم الجر مجرورا ار حال كونه  
مجرورا على الشذوذ لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ولعدم القرينة اللفظية  
الدالة على حذف الشذوذ بضم الشين الميم مصدر شذ كال دخول والفرق بين  
والناور والضعيف قال شاذ هو الذي يكون في كلام العرب كثيرا لكن يخالف  
القياس والناور هو الذي يكون وقوعه قليلا لكن يكون في القياس والضعيف هو الذي  
لم يصرح به على الثبوت والشاذ يطلق كثيرا على النادر وهو المراد هنا كما يشترط كلمة قد  
كذا في نصب زاده قال صاحب الافتتاح قوله وقد بقى مجرورا على الشذوذ لعدم شذ



يدل على حذف حرف الجر وان نصب الجوز على حذف الجار وايضاً المتعلق اليه  
 يكون حسناً انتهى اقول هذا الوجه ليس بصواب لان جواب القسم في مثال المت  
 قرينة عليه وسقط عليه قال السيلوقي قوله على الشذوذ ان على الاستعمال  
 الغير الفصح لما صرح بفتح وان للوصية كان الكثير الموافق للقياس على مذاهب  
 النصب ان نصب الجوز بعد حذف الجار او الرفع ان رفع الجوز بعده وهذا  
 ان ابقاء الجوز مجزراً مختص ان مقصور على سبويه بلغة الله حال كونها  
 قسماً ان مقسماتها والكوفيين قاسوا عليها ارجع لفظة الله سائر المقسم  
 كالرب ان يجوزوه الجوز في كل مقسم حذف جازمه وان كان بلا عوض نحو رب الكعبة  
 لا فعل ان ورب الكعبة ومن اراد التحقيق والفصل ان ومن اراد تحقيق هذا المقام  
 وتفصيله فليرجع بكونه اللام امر غائب لان لام الامر تنكس للتخفيف بعد الفاء والواو  
 ومن نحو ولتات طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وتم ليقضوا الى شرح التسهيل للديلمي  
 نحو الله ملايس بالجوز لا فعل ان والله لا فعل وهذا على وفق ما في شرح التسهيل وقال الرافعي  
 وبتبع عصام الدين لا يحذف من ادوات القسم الا الباء لاصالته قال امام الايوب  
 قوله نحو الله بالجوز لا فعل ان والله لا فعل فحذف حرف الجر الذي هو حرف القسم وابقى  
 لفظة الله مجزراً وقرينة الحذف والمخذوف هو جواب القسم وقال ايوب الماني  
 وقد تحذف جاز القسم كانه لان حذف الحرف من عادة العرب اياً كان مولانا خسرو  
 في درره في بحث البين وكثيراً ما يحذف الفعل طلباً للاختصار مع كثرة الاستعمال والملاخص  
 ودفع الالتباس اذ لو قلت اقسمة بالله لجاز ان يكون مجزراً لا مقسماً وقد اوردوا موقعه الواو  
 بعد حذف الفعل لذلك نحو والله لا فعل ولا يجوز اقسمة والله قوله ولا يجوز تعلق الجارين  
 جواب سؤال مقدر كأنه قيل هل يجوز تعلق الجارين الى ام لا فقال المصنف ولا يجوز  
 تعلق الجارين سواء كانا مقفولين او مخذولين او مختلفين ان احد هما ملفوظاً والاخر مخذولاً  
 ولو قال او مختلفين لكان مثلاً مثل قولنا ضربت يوم الجمعة في يوم الاربعاء تأمل قال بعض  
 هذه الكتاب قوله ملفظ عليه او مخذوفه اقول لا مقتضى لتعريف الجارين للمخذوفين  
 بل المراد منهما ان يكون مقصوراً على الملفوظ اذا جاراهم من الحرف والمفاد  
 وكذا التعلق فكما يقتضيه الظروف فالظروف المذكورة في المثالين المتوسطين  
 من المردود والمقبول انفسها جارة فلا حاجة فيهن الى تارة الجار ويكفي كون المراد

ما ذكرناه دون ما ذكرنا في جواز ضربت يوم الجمعة امام المسجد بتبديل  
 ظرف الزمان بظرف المكان مع اتحاد الجارين المخذوفين فيها قال لتفسير المخذوفين  
 خطأ فالصواب ان يقال حرفين او مضافين قوله حال كونهما ان الجارين  
 ملتبيين اشارة الى ان قوله بمعنى ظرف مستقر حال من الجارين بحسب اللفظ  
 واما بحسب المعنى فتعلق بتعلق والهاء للملازمة وقال البعض قوله حال كونها  
 ان الجارين ملتبيين يريد به ان قوله بمعنى حال من الجارين وان الباء للملازمة  
 واحد بالجوز صفة للمعنى قوله بدون العطف ظرف مستقر حال بعد هما من الجارين  
 بحسب اللفظ واما بحسب المعنى فتعلق بتعلق ان بدون عطف احد هما مع مدخوله  
 على الاخر فلا يجوز تعلقهما لفظاً او معنى والابدال عنصرت بزيد باخيل  
 قوله اذ بالتبعية الى علة لعدم جواز تعلق الجارين بمعنى واحد بدون العطف  
 قال الاستاذ قوله اذ بالتبعية الى تقليل للجواز المفهوم من عبارة المصنف  
 ان اما تعلق الجارين بمعنى واحد بدون العطف فلا يجوز لعدم حصول المفارقة  
 بين الجارين او بين معنيي الجارين اللذين في التابع والمتبوع ان احدهما المدخول  
 في التابع والاخر في المتبوع واما بالعطف فيجوز اذ باعتبار التبعية لا باعتبار  
 يحصل المفارقة بينهما فتسليم صاحب المنافع المفارقة في المتعلق دون المفارقة  
 في معنى الحرف ليس بمسلم لان حصول المفارقة بالتبعية لا بالمداخل ولان المراد  
 بحصول المفارقة هو المفارقة المعنوية لا غير فتأمل قال الاستاذ قوله يحصل المفارقة  
 ان يحصل مفارقة معنى الجارين ومفارقة متعلقهما انتهى وقال الاخر المراد بالمفارقة  
 المفارقة في معنى الجارين لا المفارقة في متعلقهما لانه لم يسبق هنا بل سبق المعنى حيث  
 معنى واحد ثم قال بفعل واحد فتأمل وهذا ان كلام المصنف وهو قوله معنى واحد  
 بدون العطف من قبيل اكملت من ثمرة من تفاهة يعني من قبيل تعلق الجارين بمعنى واحد  
 بدون العطف بعامل واحد ان الظاهر لان البائين في كلام المصنف متعلقان  
 بحسب اللفظ ملتبيين المخذوفين بحسب المعنى متعلقان بتعلق الجارين لكن زيادة لفظ قبيل  
 يشير الى انه ليس من تعلق الجارين بعامل واحد لان الاول متعلق بملتبيين المخذوف  
 فيكون مع مجزوره ظرفاً مستقراً حالاً من الجارين والثاني متعلق بملتبيين المخذوف الاخر  
 فيكون مع مجزوره ظرفاً مستقراً حالاً لا آخر منهما على القرائن او من ضمير الظرف المستقر الاول



على المتداخل لكنه بحسب المعنى من تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد وهو  
ملتصين او تعلق الجارين هذا ما افاده الخارج واما اذا جعل الاول ظرفا مستقرا  
كما في السابقة والثاني متعلقا بتعلق الجارين كما يتعلق به بفعل واحد كما جعل البعض  
فيكون هذا التعلق من تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد في الظاهر  
ويعاملين في الحقيقة كالكلمة من ثمة من تفاهم بلا فرق فلا يفي بلغة قيل  
كذا قال صاحب المنافع ولو قال المصنف بدل بدو العطف بلا تبعية  
لكانه هذا القول اشتمل من بدو العطف للبدل واول منه قال الخارج  
في حاشيته وجه الاستثنية لظاهر وجه الاولوية ان قوله بدو العطف  
يدلهم بحسب الظاهر خلاف ما ليس بمراد اذ لفظ دوخ يفيد التفاوت  
بين ما جعل ذاهل وبين ما اضيف صوابه فيما نسب الى ذى حال وقال  
البعض قوله لكانه اشتمل واولي لشمولة العطف والابدال والاولوية  
في ضم الاستثنية والافلا وجه الاولوية مستعلا فيكونه من قبيل عطفا لل لازم  
على الملزوم قوله بفعل واحد متعلق بتعلق قوله ان اصطلاحى وهو ما دل  
بهية وصفا على احد الازمنة الثلاثة قوله بقرينة المثال متعلق بمقدور والتقدير  
انما فسرنا الفعل بالفعل الاصطلاحى بقرينة مثال المصنف بقوله مررت بزيد  
بعمرو قوله فاكنتى تفريع على كون المراد من الفعل الفعل الاصطلاحى ان اكنتى  
المصنف به ان بالتعبير بالفعل او بالفعل عن شبهة ان شبهة الفعل وهو ما دل  
على الحدث من الاسماء المتصلة بالفعل كاسم الفاعل وسمي المفعول والصفة المشبهة  
وافعل التفضيل والمصدر ومعناه ان معنى الفعل وهو كل لفظ يفهم منه معنى الفعل  
واما الاكتفاء بالفعل فلانه الاصل في العمل قوله او المراد به عطف على مقدر  
والتقدير المراد بالفعل الفعل الاصطلاحى او المراد به كذا قال البعض  
وقال الاض قوله او المراد به عطف على قوله اصطلاحى بحسب المعنى ان مراد  
بالفعل الدال ان الفعل الدال على الحدث فيفسر بالفعل اللغوى قوله فيعربها ان  
اذا كان المراد من الفعل الدال على الحدث فيفسر بالفعل شبهة ومعناه قال صاحب المنافع

٢٦١ قال صاحب المنافع قوله او المراد به الدال على الحدث فيكون الفعل جازا بذكر المفعول  
للفعل واردة الدال بعلاقة المدلولية او يكون جازا في الحذف قوله فيعربها ان  
الاصطلاحى وشبهه ومعناه قوله لان مبنى العمل على عدم تعلق الجارين وتعلق  
بلا يجوز تعلق الجارين ان لان اصل عمل العامل كائن على الاقتضاء او على اقتضاء  
المفعول ولو قال في التعليل لان العمل مبني على الاقتضاء كانه في الافادة اخرى  
واليق واذ تعلق احداهما ان الجارين به ان بالفعل الواحد يستعمل ان  
الفعل الواحد بالفعل في مجروره ان احداهما قوله عن غيره متعلق باستغنى  
على تضييع معنى الفراغ لان صلة الاستغنى الهاء دوة عن كذا قاله محرم افندى  
في بحث اخر على شريطة التفسير ان حال كونه فارغا عن العمل في مجروره غير ذلك  
المجرور وذلك المجرور المفاد هو مجرور حرف آخر قال الاستاذ قوله عن غيره  
ان مفعلا عن غير ذلك المجرور هو مجرور حرف آخر وقال البعض قوله عن غيره  
ان مفعلا و متجاوزا عن غير ذلك المجرور وهذا المعنى بطريق تضييع معنى الاعراض  
او التجاوز لكلمة يستعمل تفكر تنل وقال بعض المحققين قوله عن غيره ان ذلك المجرور  
متعلق باستغنى بتكمين معنى الاعراض تقديره مفعلا عن غيره وقصص ان الفعل  
الواحد عطف على يستعمل حاشية ان الفعل الواحد قوله ولم يبق له ان للفعل الواحد  
عطف على التقريب او البعيد قوله اقتضاء فاعلم لم يبق لك ان لمثل ذلك المجرور  
حيث يعمل فيه ان لا يعمل الفعل الواحد في ذلك المثل فينبغي احد الجارين عن الآخر  
حين اذا كانا بمعنى واحد بخلاف ما عبارة عن الجارين اذا لم يكونا ان الجارين بمعنى واحد  
ان ملا بين بمعنى واحد قوله لان احداهما ان الجارين تعليل للحكم المستفاد من قوله  
بخلاف ما اذا لم يكونا بمعنى واحد لا يفتى احداهما عن الآخر حينئذ ان حين اذا لم يكونا  
بمعنى واحد بل كانا بمعنىين مفادين فيجوز تعلقهما بفعل واحد لانهما ليسا من جنس  
واحد فيقتضيهما فعل واحد نحو ضربت بالعصا للتأديب فلا يقال ان اذا كانا  
الامر كذا فلا يجوز ان يقال مررت بزيد بعمرو هذا اذا لم يكن الباء للوصفية  
واما اذا كانا لهما فيجوز تعلقهما كما لا يخفى بل يقال وبل للضرب ان بل يجوز  
ان يقال و بعمرو على قصد التبعية فانه بمنزلة مررت بزيد ومررت بعمرو  
ولو جعل ان بعمرو بدلا لكانه ذلك البدل بدل الفلظ ان بدل بسبب عنه







لقوله مرور و لقوله ضرب على انه صفة لوصوف مفعول اس مرور متكلم واحد  
و ضرب متكلم واحد في كيف يكون مدخل للواحد في مدلولية الفعل و عدمها  
فليتبصر و قال صاحب المناهج قوله وان اريد به الجنس الذي هو مدلوله  
فلا امتناع في لصوق في حالة واحدة اس لا يدل على المطابقة ولا تعدد فيه و تحققت  
في فرد واحد يكفي فلا يدل على متعدد فلا يصح نية الافراد لكن هذه العلة  
تختص بالفعل و الصفات فليكن المصدر محمولا على الفعل فهذان ملاسان بخلاف  
مضرب يوم الجمعة امام المسجد بتقدير الجار و بخلاف اكلت من عثرة من تفاه  
بذكره قوله فان الجارين تعليل للحكم المستفاد من قوله بخلاف او تعليل للخلاف  
اس لان الجارين الكائنين في كل واحد منهما اس هذين المثالين وان للوصفية  
كانا اس الجاران ملاسين بمعنى واحد الا ان كانا اس الجارين لم يتعلق  
اس الجاران بفعل واحد بل الاول اس بل الجار الاول فيهما يتعلق بالمطلق  
اس بالفعل المطلق فيهما والثاني اس الجار الثاني فيهما يتعلق بالمقيد اس  
بالفعل المطلق فيهما قوله بالوقوع اس بوقوعه اس الفعل متعلق بالمقيد اس  
بكونه واقعا في مدلول الاول اس الجار الاول متعلق بالوقوع بحسب اللفظ  
و بواقعا بحسب المعنى كما اشارنا اليه آنفا قوله في الاول صفة للاول بتقدير المطلق  
اس الكائنين في المثال الاول وهو قوله ضربت يوم الجمعة امام المسجد قوله  
و بكونه اس الفعل عطف على قوله بالوقوع اس وبالمقيد بكونه مبتدأ سهم فاعل  
قوله وناسنا عطف تفسير لمبتدأ و اشارة الى ان من الاول في المثال الثاني  
منشئة من الاول اس من عثرة الكائنين في الثاني اس في المثال الثاني قوله كان الاول  
اس الجار الاول فيهما تفريع على قوله بل الاول اليه وكان فعل ماض من افعال الناقصة  
لا حرف من حروف المشبهة متعلقا بالنصب خبر كان بفعل عام فان في الضرب عموما  
من وجهين من جهة تناوله لما يكون في جميع الازمنة من يوم الجمعة او غيره ومن جهة  
ما يكون في جميع الامكنة من امام المسجد او غيره فاذا قلت ضربت فكأنه يقال للشيء  
في اى زمان فتقول يوم الجمعة فيقال في اى مكان فتقول امام المسجد فتخص الاول  
بالاول وثانيا بالثاني كما بالاول وكذا الاكل فان فيه عموما من جهة تناوله بجميع المأكولات  
من عثرة او غيره ومن جهة تناوله لجميع الثمرات من تفاه او غيره فاذا قلت اكلت فكأنه

فكأنه يقال لك من اى شئ من المأكولات فتقول من عثرة فيقال من اى نوع  
فتقول من تفاهه فتخص الاول بالاول وثانيا بالثاني كما بالاول كذا قال الشارح  
فيما يشبهه قال الاستاذ قوله متعلقا بفعل عام فان الضرب فيه عموم من وجهين  
من جهة تناوله لما يكون واقعا في جميع الازمنة من يوم الجمعة او غيره ومن جهة  
ما يكون في جميع الامكنة من امام المسجد او غيره فلهذا يقال ضربت فلانا يقال لك  
في اى زمان فتقول يوم الجمعة فيقال في اى مكان فتقول امام المسجد فتخص الاول  
بالاول وثانيا بالثاني كما بالاول وكذا الاكل فان فيه عموما من جهة تناوله بجميع  
المأكولات من عثرة او غيره فاذا قلت اكلت فكأنه يقال للشيء في اى زمان فتقول  
يوم الجمعة فيقال في اى مكان فتقول امام المسجد فتخص الاول بالاول وثانيا  
بالثاني كما بالاول وكذا الاكل فان فيه عموما من جهة تناوله بجميع المأكولات  
من عثرة او غيره ومن جهة تناوله لجميع الثمرات من تفاه او غيره فاذا قلت اكلت  
فكأنه يقال لك من اى شئ من المأكولات فتقول من عثرة فيقال من اى نوع فتقول  
من تفاهه فتخص عموم المأكولات بقوله من عثرة وعموم الثمرات بقوله من تفاهه  
فكان قوله اكلت حال كونه مطلقا عن قيد مقيد بكونه مبتدأ من عثرة ثم كان هذا  
المقيد وهو الاكل المبتدأ من عثرة مقيد بكونه مبتدأ من عثرة ثم كان هذا  
انتهى وقال بعض الشراح فان قلت ان ظاهر كلامه يوجب ان للشئ الواحد مبتدئين  
مع انه لا يجوز على الحقيقة قلت ان الاكل مقيد بكونه مبتدأ من عثرة وابتداءه منه  
قيد بابتدائه من تفاهه فبتدأ الاكل الثمر وبتدأ ابتداء الاكل من الثمر التفاح  
فالابتداء للشيئين كذا فهم من قنوه حالية القاضية قوله فلا اتحاد متعلقهما بفتح اللام  
اس الجارين تفريع على التفريع قال بعض نحويي هذا الكتاب اقول اذا عرفت ما ذكرناه  
من كون المراد بالجارين الاعم من الحرف والمضاف ظهر لك ان وجه جواز المثال الاول هو  
عدم اتحاد معنى الجارين فيه لان معنى الاول ظرفية الزمان ومعنى الثاني ظرفية المكان لا عدم  
اتحاد متعلقهما كما قيله الشارح بتكلف لانه انما يحتاج اليه بعد وجود الاتحاد في معنى الجارين  
ولم يوجد فلا يحتاج اليه فاذا لم يكن عدم اتحاد المتعلق وجهها لجواز المثال الاول بل لجواز الثاني  
فقط و يجب ان يفرق بين وجهي الجوازي ويقول اما وجه الاول فلعدم اتحاد معنى الجارين  
واما وجه الثاني فلعدم اتحاد متعلقهما لان الاول متعلق بالعام والثاني بالخاص وهذا الوجه

من جهة تناوله لما يكون واقعا في جميع الازمنة من يوم الجمعة او غيره ومن جهة ما يكون في جميع الامكنة من امام المسجد او غيره فلهذا يقال ضربت فلانا يقال لك في اى زمان فتقول يوم الجمعة فيقال في اى مكان فتقول امام المسجد فتخص الاول بالاول وثانيا بالثاني كما بالاول وكذا الاكل فان فيه عموما من جهة تناوله بجميع المأكولات من عثرة او غيره فاذا قلت اكلت فكأنه يقال للشيء في اى زمان فتقول يوم الجمعة فيقال في اى مكان فتقول امام المسجد فتخص الاول بالاول وثانيا بالثاني كما بالاول وكذا الاكل فان فيه عموما من جهة تناوله بجميع المأكولات من عثرة او غيره ومن جهة تناوله لجميع الثمرات من تفاه او غيره فاذا قلت اكلت فكأنه



انما يكون فيهما لم يكن بين المتعلقين تباین ولم يمنع التقييد بالاول التقييد بالثاني  
 كما فيها من فيه فان تقييد الاكل بالشر لا يمنع التقييد بالتفاح واما اذا كان بينهما تباین  
 كما في المثالين الاولين فلا يمكن هذا التوجيه للتباين بين مرور زيد و مرور عمرو وبين  
 ضرب يوم الجمعة وضرب يوم السبت قلنا لا يرد ان هذا التوجيه جائز في المثالين الاولين  
 ولا يحتاج في دفعه الى ما قاله الشارع مع علم تمامه فاذا عرفت حقيقة الحال فكيف يمكن وجهها  
 في هذا المثال لا ننظر الى الفعل والقول لانه خال عن الحال بخلاف المثالين الاولين المذكورين  
 في المتن فان الثاني من الجار الثاني فيهما من في المثالين الاولين لم يتعلق من الجار الثاني  
 لتعلق جواب له بالمتعلق من بالفعل المطلق كما لا اول من كما تعلق الجار الاول فيهما  
 بالمتعلق اذا كان الامر كذلك فيتم تعلقها من الجارين تنوع على قوله لتعلق  
 بالمتعلق كالاول وذلك الاتحاد لا يجوز كما مر من ان بين الفعل على الاقتضاء  
 وهكذا الثاني كون الاول متعلقا بالمتعلق والثاني بالمتعلق بالمتعلق وبكثرة مبتدأ  
 وناسخ من الاول فكون الاول متعلق بفعل عام والثاني بخاص فعدم اتحاد متعلقهما  
 قال بعض المحققين وهكذا ان يكون العموم والخصوص في طرف المتعلق يستفيد من كلام  
 صاحب الكشاف والبيضاوي والعلامة التفتازاني ومن تبهم من هذه الثلاثة  
 والمراد من تبهم الفاضل الشيخ زاده والفاضل العصم عنهما الله تعالى في تفسير قوله  
 ان الله تعالى كلما رزق قوله يعني اطعموا منها من جذع من ثمرة الالية او اقرأ  
 الالية وقوله الشارع الاول وهو صاحب كشف الاسرار ان الجواز من ان جواز  
 تعلق الجارين في المثالين الثانيين بفعل واحد ببيان لقوله او من ان جواز هذين المثالين  
 قوله لعدم اتحاد متعلق الجارين خبر ان قوله لان معنى الاول من معنى الجار الاول علة  
 لعدم الاتحاد وتعليل له في الاول من في المثال الاول من الجواز وهو قوله  
 ضربت يوم الجمعة امام المسجد ظرفية الزمان المحمودة ومعنى الثاني من الجار الثاني  
 في الاول ظرفية المكان المبهمة ومعنى الاول من الجار الاول في الثاني من المثال  
 الثاني وهو قوله اكلت من ثمره من تفاح عام وهو ان العام ابتداء الخبر ومعنى  
 من الجار الثاني خاص وهو ان الخاص ابتداء التفاح قوله مع عدم موافقة من  
 قول الشارع الاول طرف لقوله وقوله الشارع الاول قال بعض المحققين قوله مع عدم  
 موافقة من قول الشارع الاول حال من ضمير قاصر او من قاصر لان الحال من الخبر يجوز  
 عند الفاضل الجاني لما مر من ان الحال على خطأ محض مع عدم موافقة الكلام هؤلاء القول  
 العظيم صاحب الكشاف والبيضاوي والتفتازاني ومن تبهم القول جميع القول وهو

وهو ان يكون فيهما لم يكن بين المتعلقين تباین ولم يمنع التقييد بالاول التقييد بالثاني

وهو الرسخ في العلم صفة لهؤلاء الراسخون في العلم والعظام بكسر العين  
 جمع العظيم كما ان الكرام جمع الكريم صفة بهؤلاء الراسخين وقدرهم  
 عظيم بسبب علومهم قوله قاصر خبر المبتدأ وهو وقوله الشارع الاول الخ  
 قال البعض قوله وقوله الشارع الاول مبتدأ خبره قوله قاصر عن افادة هذا المرام  
 الصواب عن افادة المرام بغير اشارة لان المقصود افادة مرام المصنف  
 وهو بيان وجه جواز المثالين الاخيرين دون الاولين كذا قال صاحب المنافع  
 قال الشارع في هامشه قوله قاصر عن افادة هذا المرام وهو كون العموم والخصوص  
 من جانب المتعلق وفي اعتبار الشارع الاول العموم والخصوص من جانب معنى الحرف  
 وقال بعض المحققين قوله قاصر عن افادة هذا المرام وهو جواز المثالين الاخيرين  
 وقال الاخر وهو جواز تعلق الجارين في المثالين الاخيرين في هذا المقام من  
 في مقام بيان الخلاف او في بيان هذين المثالين قوله لان المفهوم علة لقاصر  
 ومتعلق به من هذا الكلام من كلام الشارع الاول او كلام هذا القائل الذي  
 هو الشارع الاول لانه قال لعدم اتحاد معنى الجارين ولم يقيده ببقية كذا قاله  
 صاحب المنافع كفاية مجرد المفارقة من مفارقة معنى الجارين على تقدير التمام  
 من على تقدير تمام مفارقة معنى الجارين باعتبار مفارقة خبر ورثها كظرف الزمان  
 والمكان في المثالين وفرض تسليم اتحادهما بهذا الاعتبار سواء كان  
 تلك المفارقة خاصة بالظرفيتين او اعم منهما فان الحاشية من الترويد الاول  
 ناظر الى الثاني والثاني الى الاول فتأمل الصادق تأمل كذا قاله احمد الاطوسي  
 قال الشارع في هامشه قوله على تقدير التمام يشير الى انه غير مسلم اذ معنى في ظرفية  
 ومعنى من الابتداء والمفارقة بحسب المدخول غير موجبة لمفارقة المعنى ولا يلزم  
 ان لا يتجه المعنى ولا يتناهي او ان لا يجوز تعلق الجارين بجعل في قوله جاعل لنحو  
 في الكلام كالمعنى في الطقم وقال صاحب المنافع قوله على تقدير التمام من على فرض تمام الكلام  
 في المفارقة يعني ان مفارقة معنى الجارين غير مسلمة لان المفارقة بحسب المدلول لا يجب  
 مفارقة معنى الجار مع انه من مجرد المفارقة لا يكفي في جواز المثالين على تقدير تمام هذه  
 المفارقة قوله لانه ان الثاني علة لعدم الكفاية لا يجوز اكلت من ثمره مع وجود  
 المفارقة المذكورة من المفارقة المجردة قوله اذا لم يكن علة لعدم الجواز والخصيص ان

وهو ان يكون فيهما لم يكن بين المتعلقين تباین ولم يمنع التقييد بالاول التقييد بالثاني



**تخصيص الفعل** بالثاني اعني به من ثمره بعد التخصيص او بعد تخصيص الفعل  
 بالاول اعني به من تفاحه بخلاف العكس <sup>اعني حقيقة مبتدأ في الاصل فان الخبر يكون له ما مضى في الاصل</sup> اكلت من تفاحه من ثمره  
 والثاني اكلت من ثمره من تفاحه يعني يجوز اكلته من ثمره من تفاحه اذ يمكن التخصيص  
 بالثاني بعد التخصيص بالاول قال الاستاذ قوله بخلاف العكس يعني يجوز  
 اكلت من ثمره من تفاحه اذ يمكن التخصيص بالثاني بعد التخصيص بالاول قوله  
 ولان معنى الحرف عطف على قوله لان المفهوم وعدة ثالثة لقامر لا يصلح للتعريف  
 والخصوص ولم يسمع التخصيص او توصيف معنى الحرف بهما او بالعموم  
 والخصوص من غير هذا العامل <sup>في قوله</sup> لان المفهوم وعدة ثالثة لقامر لا يصلح للتعريف  
 في تعريف الحرف مثلاً معنى من في قوله سرت من البصرة ابتداءً فخصوص  
 بل هو ان معنى الحرف وسيلة لتقييد معنى العامل <sup>في قوله</sup> لان المفهوم وعدة ثالثة لقامر لا يصلح للتعريف  
 بعد قوله ان الحرف متعلق بالتقييد وتخصيصه او وسيلة لتخصيص معنى العامل  
 به <sup>في قوله</sup> لان المفهوم وعدة ثالثة لقامر لا يصلح للتعريف  
 الى اواخر قوله كون العموم والخصوص من جانب المتعلق لان جانب المتعلق  
 قوله كما حققنا في الحاشية السابقة اعني قوله فان الفرق  
 لان جانب معنى الحرف وقال صاحب المنافع والحاصل ان المستفاد من كلام المصنف  
 ان جواز المثالين الاخيرين اما لعدم متعلق الجاهلين واما لعدم اتحاد معنى الجاهل  
 والثاني الاول ذهب الى الثاني وثالثا ذهب الى الاول كما استفاد من كلام  
 الفضلاء المذكورين ورد الثاني ولما فرغ من بيان العامل في اسم واحد شرع  
 في بيان العامل في اسمين فقال والعامل <sup>في قوله</sup> لان المفهوم وعدة ثالثة لقامر لا يصلح للتعريف  
 العامل اللفظي عليه ما بينه السابق واللاحق قال بعض المحققين  
 دخول العامل اللفظي عليه ما بينه السابق واللاحق قال بعض المحققين  
 قوله في الاصل صفة المبتدأ والخبر يتقدير المتعلق معرفة اي الكائنين او حال  
 وقال صاحب المنافع قوله في الاصل ان قبل دخول العامل ويدل على انها مبتدأ  
 وخبر في الاصل العطف بالرفع على اسم ان بعد ربط الخبر كما تقدم على قسمين ايضا  
 او كما لعامل في اسم مطلق <sup>في قوله</sup> لان المفهوم وعدة ثالثة لقامر لا يصلح للتعريف  
 من القسمين وفيه اشارة الى ان قوله قسم مبتدأ اول فخصص بصفة مقدرة ليصح

في قوله لان المفهوم وعدة ثالثة لقامر لا يصلح للتعريف  
 في قوله لان المفهوم وعدة ثالثة لقامر لا يصلح للتعريف  
 في قوله لان المفهوم وعدة ثالثة لقامر لا يصلح للتعريف  
 في قوله لان المفهوم وعدة ثالثة لقامر لا يصلح للتعريف

ليصح الابتداء قال البعض قوله قسم منها او من القسمين يشتر الى ان قوله قسم  
 مبتدأ فخصص بصفة مقدرة اذ النكرة المحضة لا تكون مبتدأ لان شرط صحة كونه  
 مبتدأ ان يكون معرفة لان الفرض من الكلام حصول الفائدة والاضمار عن غير المعين  
 لا يفيد او نكرة محضة او قرينة من المعرفة في حصول الفائدة من الاضمار عنها قوله  
 منصوبه <sup>في قوله</sup> لان المفهوم وعدة ثالثة لقامر لا يصلح للتعريف  
 او من فروع او ذلك القسم قبل مرفوعه او ذلك القسم وقسم منها على العكس للنفوس  
 او من فروع او ذلك القسم قبل منصوبه او ذلك القسم واما العكس الاصطلاحي  
 وهو جعل الموصوع محولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب بحاله  
 والتصديق بحاله فليس بصحيح هناك لا يخفى قال احمد نازلي قوله ان مرفوعه قبل منصوبه  
 تغير لعل العكس لا العكس اذ العكس مصدر او كون مرفوعه قبل منصوبه وهو عكس  
 كون المنصوب قبل المرفوع ولذا الهند الى القسم بالجار ولم يقل وقسم عكس اذ الحدث  
 لا يحمل على ذي الحدث والمفعول وقسم كاشي على كون مرفوعه قبل منصوبه ويلزم انه  
 قسم مرفوعه قبل منصوبه فاللتغير باللازم ثم لو اريد بالعكس الحاصل بالمصدر لجاز  
 ان يكون قوله ان مرفوعه قبل منصوبه تغير للعكس لكن لا يحتاج الى لفظ على  
 بل يكفي ان يقال وقسم عكس بل لا وجه له اذ تقديرا لكلام على هذا وقسم على مرفوعه  
 قبل منصوبه وليس له معنى دوني القسم الاول منها او القسم الذي منصوبه  
 قبل مرفوعه ثمانية احرف ومثله ثمانية جزم المبتدأ ومضاف الى عييره لان تمييز ثلثة  
 الى عشرة مجموع ومجور قوله ولقد ادوا للقسم والمقسم محذوف او والله واللام  
 في ولقد جواب القسم كما في قوله تعالى لا كيدن احسن في اختيار جمع القلة  
 لكونها ثمانية ولكونها اقل من العشرة وقوله ستة احرف مبتدأ وقوله منها او  
 من الحروف الثمانية فلفظ مستفاد مرفوع محلا على انه صفة المخصصة تسمى فعل مضارع  
 مجهول ونائب فاعله مستتر تحت راجع الى الحروف الستة حروفا مفعول ثان له قال  
 احمد نازلي اعلم ان لفظ الحرف مفرد وجد فيه جمع قلة وجمع كثرة وكل لفظ وجد فيه هذان  
 الجمعان فجمع قلة مستعمل في ثلثة الى العشرة دون ما فوقها على الحقيقة وجمع كثرة  
 مستعمل فيما فوقها على الحقيقة وفي هذه الصورة قد يستعمل كل منهما للاضمار لا ليقول ان يقول  
 احرف لئلا يعدل عن الحقيقة وقال دود افندي جمع الكثرة يطلق على ما دوى العشرة  
 الى الثلاثة من غير قرينة لما قال صاحب الترتيب من انه لا فرق بين جمعي العكس والكثرة

في قوله لان المفهوم وعدة ثالثة لقامر لا يصلح للتعريف  
 في قوله لان المفهوم وعدة ثالثة لقامر لا يصلح للتعريف  
 في قوله لان المفهوم وعدة ثالثة لقامر لا يصلح للتعريف  
 في قوله لان المفهوم وعدة ثالثة لقامر لا يصلح للتعريف



في الاطلاق على الثلاثة - اي العشرة من غير تبيين حيث يقع الاطلاق الجوع الكثرة على ما فوق العشرة  
 وجمع القلة وقولهم جمع الكثرة يطلق على العشرة الا ما لا نهاية له لا يلزم منه  
 ان لا يصح اطلاقه على الثلاثة الى العشرة اذ هو مكسوت عنه الشهرة كون اقل كل جمع  
 للعلة كان اول الكثرة ثلثة وقد اجمعوا على ان العشرة داخل في القلة وقول صاحب  
 الترمذ وقلهم جمع الكثرة يطلق على العشرة ليس على ما ينبغي فان قيل ما اوزان الجمع  
 والكثرة فكنا اوزان جمع القلة كل جمع صحيح مذكرا كان او مؤنثا وافعل وافعال  
 واففلة وففلة ما الكسر وزاد الفاء ففلة وبعضهم اففلاء والكوفيين  
 ففلاء ثم المذكور في كتب القدم انه قد يستعار احدهما للاخر من استعمل القليل  
 في الكثير وعكسه وبقي ههنا فائدة نغية وهي انه اذا لم يأت للاسم الا بناء القلة  
 كارجل من الرجل او بناء الكثرة كرجال في الرجل فهو مشترك بين القلة والكثرة  
 انتهى كلامه ملخصا والاحسن منه لان الموضع موضع قلة لكونها ستة احرف  
 والحروف جمع كثره فكانه لشمول على سبيل المجاز كذا قال السيد عبد الله وكونها اقل  
 من العشرة واما الحسن المستفاد من صيغة التفضيل في الحروف لوجود القرينة  
 والكثرة المطلوبة في الاعلام كذا قال صاحب المنافع الانسية ان لا حرف فيما قبله  
 ان ان يغير بالاحرف على صيغة جمع القلة قال الاستاذ قوله الاحرف ان يغير  
 المصنف بالاحرف بدل الحروف لكونها ستة وقال صاحب المنافع قوله الاحرف  
 بالرفع خبر للاحسن الاولى احرف بدو في اللام انتهى لان الاصل في الجز كون  
 نكرة لكونه عدة للإفادة وهي انما تحصل بالاجزاء عالم يعرف كما انه المبتدأ عدة للبيان  
 ولذا كان اصله التعريف قال بعض الافاضل قوله والاحسن منه والانسب  
 لما قبله الاحرف ان يغير بالاحرف على صيغة جمع القلة ودون الحروف على صيغة  
 جمع الكثرة لكونها ستة فكلمة زوال التاني اريد التبيين على ان لا حرف في الجمع الكثرة  
 ايضا ان مثل التبيين جمع القلة قال الاستاذ قوله على ان لهذا متعلق بالتبيين ان كان  
 ايضا ان كان لا اختيار الجمع القلة وقال الاخر قوله على ان لهذا متعلق بالتبيين ان كان  
 الجمع الكثرة ايضا ان كان الجمع القلة وجها او سببا وعللة باعتبار ان لهذه الحروف ستة  
 ان كان لهذه الحروف ستة مغزوا مليا وهو ان المقدم الكلي لهذه الحروف  
 ما ان حروف سبابة فعل ماض من باب الفاعلة وضمير المستتر راجع الى ما باعتبار لفظ  
 وقوله

وقوله الفعل بالنصب مفعول ثابته وعمل عطف على ثابته عمله ان الفعل  
 قوله الفرعي صفة العمل للفعل عملان اصلي وهو رفع الجزء الاول ونصب الثاني  
 وفرعي وهو عكس المذكور قوله وكذا ان لهذا المقدم الكلي خبر مقدم وسبب  
 المؤخر قوله افراد ذهنية كما ان له افراد خارجية كثيرة صفة لافراد ذهنية تلاحظ  
 تلك الافراد الذهنية مع ان مع هذا المقدم الكلي اجالا ثم يعرف الافراد الخارجية  
 تفصيلا بالتعداد فناسبه صيغة الكثرة في الابتداء قال المصنف في الامتنان يعرف  
 الافراد الخارجية تفصيلا بالتعداد فناسبه صيغة حقيقة الكثرة في الابتداء قوله او باعتبار  
 انها من هذه الحروف بالاضافة عطف على قوله باعتبار ان لهذه الحروف اذا لوحظت  
 هي من هذه الحروف مع فروعها من هذه الحروف يعني مع فروعها الحاصلة تخفيف  
 ثباتها فتكون ان بالكر صيغتين بالتشديد والتخفيف وكذا بالفتح فتكون اربعة  
 وكذا كان ولكنها صيغتين فتكون اربعة - وكذا باختلاف لغات لعل حيث جاء فيه على  
 وحق ولفظة ولفظة بالفتح المجزئة تبلغ من هذه الحروف الكثرة ان كان عدد  
 تلك الحروف بالغا مبلغ جمع الكثرة فلذا عبر عنها بجمع الكثرة قال الفاضل  
 العصم في شرح الكافية يذيق ان لم يجر عنها الا بالسنه قال بعض من هذا الكتاب  
 قوله الاحسن الانسب الاحرف لكونه اربعة التبيين الى اقول هذا مبني على انه  
 مع قول النخبة الاعلام لا تنفي كما يقتضيه لفظ التسمية مع كونه مذكرا فلم يكن  
 زوا الاحرف لارادة التبيين المذكور بل لعدم جواز التفسير مشبهة بالنصب صفة  
 لقوله حروف لفظا من جهة اللفظ لا الفعل المانع لكونها متعلق بمشبهة ان  
 ان لكون هذه الحروف بعضها مبنية على ثلثة احرف فصاعدا ان قد انصب حروفها  
 على ثلثة صاعدا الى الفوق لاس فلا الى تحت كذا قال صاحب فتح الاسرار قال  
 وبنح زاده قال الله بما اراده قوله فصاعدا الفاء عاطفة وصاعدا حال من فاعل المفعول  
 على كون الحروف وجوبا من فاعل صاعدا حروفها صاعدا الى فوق لاس فلا  
 الى تحت قال بعض المحققين الفاء في فصاعدا للمعطف وصاعدا حال من فاعل الفعل  
 المقدّر تقديره فذهب هذا الكون حال كونه صاعدا على ثلثة احرف الى ان يشترط ان  
 لكونها من هذه الحروف منقسمة الى الثلاث كان كفرة وان كفض وليست كليس  
 والى الرباعي كلفعل وهي في بعض لغاتها كقطع والى الخماسي كلفن كلفن



هذا تفسير باللائم لكوننا على ثلثة احرف فصلا عدل يلزم الانقسام الى الثلاث  
والرماية والنجاس بحسب اصطلاح الرضيين قوله ولا يشترط الى ان قوله  
وفتح او اخرها عطف على كونه قال البعض قد لا يفتح او اخرها يشترط  
الانرج الفاضل باعادة اللام الى تعيين المعطوف عليه قوله او لبنائها  
او بناء او اخرها على الفتح كالفعل الماضي قد لا يفتح عطف على قوله لفظا  
قوله ولا يفتح عطف على القريب او البعيد بالالفعل متعلق بمشبهة مطلقا او سواء كان  
ذلك الفعل لازما او متقدما بقرينة قوله وبالمتقدمي قوله ولا وجود في الفعل  
فهو ايضا تعيين للمعطوف عليه وتعليل لذلك المشبهة بهذا نظرا الى قول الشارع  
معنى وهذا ان معنى الفعل احدث في كل منها مثل التاكيد كما في ان وان والتشبيه  
كما في كان والاستدراك كما في كان والتمحيص كما في لست والتبرج كما في فعل  
قوله ولما زعمتها او هذه الستة عطف على لوجود مع الفعل وهذا نظرا الى قوله  
استحالا قوله وبالمتقدمي او بالفعل المتقدم عطف على قول الشارع بالفعل  
بعد قوله استحالا خاصة او بمشبهة بالفعل المتقدم خاصة في دخولها او  
هذه الحروف الستة على الاسمين وكذا او ولشبهها بالمتقدم في الدخول  
على الاسمين كذا في اعمدنا في او ولا اجل كون هذه الحروف الستة مشبهة بالمتقدم  
خاصة في دخولها على الاسمين عملت على او هذه الحروف الستة عملت على عمل المتقدم  
الا ان كان ان ان الثاني قد تم على صيغة المجهول متقدما بها او هذه الحروف  
الستة على مرفوعها او هذه الحروف الستة اذا لم يكن ظرفا فلا ينتقض بقوله  
تعالى ارجع اليها اياهم ثم ان علينا صابهم كذا ذكره السورس ومعنى او  
تقديم المنصوب على المرفوع عمل فرعي له او للفعل المتقدم قوله بتبيينها متقدما  
للمتقديم وعلة له او لاجل التنبيه على مرفوعها او هذه الحروف الستة  
له او للفعل المتقدم في العمل متعلق بفرعية وزينة او التعليل بقوله بتبيينها  
كذا قال صاحب المنافع قال الاستاد قوله وزينة او رفعة كذا في قوله  
في شرح الكافية بانه او العمل الفرعي قال صاحب المنافع قوله بانه او بان هذا  
التعليل بينها او هذه الحروف الستة وبها ما ولا المشبهتين بليس مع ان او ان  
لم يعمل على صيغة المجهول به او بالفعل الفرعي قال صاحب المنافع قوله به او بان هذا  
وبه نائب الفاعل لم يعلم فيها او ما ولا المشبهتين بليس بان يكون مفعولها  
الاول

هذا قول الاول تأخيره الى حيزا لفرعي ليكون على كل علم من اللفظ والمعنوي والاشكال عطفه والاشكال عطفه والاشكال عطفه

الاول منصوبا ومفعولها الثاني مرفوعا للتنبيه على الفرعية والجواب من تزييف الرض  
والجيب عصام الدين ان الثاني لما شابه فعل ماض من باب المفاعلة  
قوله لا او لفظ لا الكائن لنفي الجنس او لنفي الحكم عنه لان او الكلمة ان المكسورة  
المشودة في افادة التاكيد متعلق بشابه فان لا لنفي الجنس لها لغة النفي وان  
لها لغة الاثبات قال شارح عواقل لان لا لتحقيق النفي كما ان لا لتحقيق الاثبات  
اولا لان لا للنفي وان لا للاثبات فعمل عليه عمل النفي او النقيض وفي ملازمة الاسماء  
او من حيث لزومها للاسماء لانها تدخل على المبتدأ والخبر في الحاشية ولاختصاصها  
بالمبتدأ والخبر كالافعال الناقصة ولانها تلحق بها نون الوقاية للحوقها بالفعل  
ذكره مولانا السورس في شرح المصباح قوله جعل على صيغة الماض المجهول  
جواب لما او جعل لا لنفي الجنس ما ويا لها او الكلمة ان في العمل قوله لعدم عملها  
او ان علة للمساوي قال البعض قوله لعدم عملها علة لجعل ومتعلق به الفرعي  
صفة العمل وايضا او كما كان لا لنفي الجنس مشابها لان في التاكيد وملازمة الاسماء  
قال الاستاد قوله وايضا او كما شابه لا لنفي الجنس لان في التاكيد وملازمة الاسماء  
وقال الاخر قوله وايضا او كون لا لنفي الجنس مشابها لان في التاكيد وملازمة الاسماء  
وقال البعض قوله ايضا او كالجواب الباقى لما شابه او لا لنفي الجنس  
بواسطتها او ان للفعل المتقدم متعلق بشابه وصلة له عمل على صيغة الماض  
المعلوم جواب لما او عمل لا لنفي الجنس عمله او الفعل الفرعي صفة العمل  
مكملها او ان فلو عمل على صيغة الماض المجهول به او بالعمل الفرعي وهو نصب الاسم  
ورفع الخبر وبه نائب الفاعل لعمل فيها او ما ولا المشبهتين بليس قوله لا لليس  
جواب لو بها او بلا لنفي الجنس فتاثير بتاويل كلمة لا قوله لا او كلمة لا لليس  
فاعل التيس المشبهة صفة لا بليس متعلق بالمشبهة ولم يركس على صيغة المجهول  
او لم يعط عمل الفرعي بلا المشبهة بليس وعمل الاصل بلا لنفي الجنس قال شارح  
في مقامه قوله لم يركس بان عملا فرعيان نصب اسمهما ورفع خبرها بتبيينها على  
ورفع لا لنفي الجنس اسمها ونصب خبرها للتيس بلا المشبهة بليس قوله لان نائب  
علة للم يركس ومتعلق به ان يعتبر على صيغة المضارع المجهول منصوب بان الناصبة

هذا قول الاول تأخيره الى حيزا لفرعي ليكون على كل علم من اللفظ والمعنوي والاشكال عطفه والاشكال عطفه والاشكال عطفه











عطف على قوله لان الشخص القائم وعلة ثانية تكون الجواب صغيعا هذا بالنظر  
الى يقدم لا يحذف ذلك الموصوف الا يحذف بشرط غير موجود هنا و هو كون الموصوف  
بيضا مما قبله مجروراً بـ او في كونه تارة ومنهم من دون ذلك وكقولك ما في القدم  
دوم هذا من رجل دوم هذا والحذف بدونه نادر على ما نقل عنه وهذا لان دوم  
نظرف حذف متعلقه فعلا تقديره ومنهم من شخص كان دوم وحذف جملة كانه ونقل ضمير  
وعلة واعراب الجملة الادون وصار ظراف مستقرا مع الجار المحذوف قياسا لانه ظرف  
مكانه منهم ثم حذف الموصوف الجملة للقرينة والمقصود رحمه الله ان  
ليرحم كما بين الجواب لم يتقضى ان لم يتقضى لكونه ان يكون كان للثبوت  
قوله متتابعة مفعول له لقوله لم يتقضى وعلة للثبوت للجهول من الجهور النجاة  
فان كان عندهم للتشبيه دائما او محلا له عطف على متتابعة ان يكون للثبوت  
على التوسع ان على اللفظ المجازي لان معناه الحقيقي التشبيه لكن يستعمل  
ظرورة في الشك توسعا قال البعض قوله او محلا له ان يكون للثبوت  
على التوسع على ولو سلم كونها للثبوت عند بعض فهو محمول على التجرد قال  
صاحب المنافع قوله او محلا له على التوسع ان محلا لكونها للثبوت على التجرد  
على لو سلم كونها للثبوت في بعض المراد عند الجهور في ذكر الزحاج  
فهو محمول على التجرد وليس الشك معناه الحقيقي فلهذا لم يتقضى ولكن  
ان لفظا لكن ايضا ان مثل كان مفرد عند البعض كما هو من الحمل والاصل  
في الحروف عدم التركيب وعند الكوفيين مركبة من لا وان المكسورة المصدرية  
بالكاف الزائدة فاصلا لا كان فنقلت كسرة الهززة الى الكاف وحذفت الهززة  
ثم حذفت هززة لا من الكسرة فصار لكن قال البعض قوله لما مر من حمل كان على اخذ  
في عدم التركيب لها وكذا لكن قال صاحب المنافع قوله مفرد عند الكوفيين  
ان هو غير مركب عندهم للحمل على اخذاته ولان الاصل عدم التركيب وقال الكوفيين  
على مركبة من لا وان المكسورة المصدرية بالكاف الزائدة واصلا لا كان فنقلت كسرة  
الهززة الى الكاف وحذفت الهززة فكلمة لا تعيد ان ما بعدها ليس كاقبلها  
بل هي في الالف نغيا وابياتا وكلمة ان تحقق معنوا ما بعدها قاله المولى الجاني  
وقال السيلوني في الرضى ولا يخفى اثر التكلف فيما قاله وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل  
عدم التركيب

عدم التركيب قوله هو ان لكن يشير به الى ان قوله للاستدراك ظرف مستقر  
مرفوع محلا خبر مبتدأ محذوف والفرق بين الاضراب والاستدراك انك تبطل  
بالاضراب الحكم السابق فوجاء في زيد بل عمرو فانك تبطل بالاضراب ههنا  
الحكم السابق وهو محيى زيد والاستدراك لا تبطل الحكم السابق فانه اذا قلت  
ما جاء به زيد لكن عمرو حاضر لا تبطل بالاستدراك الحكم السابق وهو عدم محيى زيد  
لان عدم محيى زيد باق بجاه لم يكن الحكم به غلطا منك وانما جئت بكى دفعا  
لعدم المحيى ان عمر لم يحى كزيد كذا في جواب المصباح قوله ان دفع توهم  
الى تنقير المعنى الاستدراك ان كائن لدفع توهم بقوله ان ذلك المتوهم قوله  
من الكلام المتقدم متعلق بقوله يتولد قوله دفعا مفعول مطلق لدفع  
وقوله شيئا صفة لقوله دفعا وقوله بالاستثناء متعلق بقوله شيئا ان  
شيئا بالاستثناء في كونه اخراجا لما بعد لكن عما قبلها توهم وان لم يكن  
استثناء حقيقة لعدم محيى ما قبلها ومن ثم ان كونه شيئا بالاستثناء  
قال صاحب المنافع قوله ومن ثم ان من اجل كونه لدفع توهم الى قوله شيئا  
بالاستثناء قد رعى صيغة الماضي المجهول من التقدير بمعنى التأويل ونائب الفعل  
قوله اداة الاستثناء ان اول الالف قوله في المنقطع صفة لا اداة الاستثناء  
بتقدير المتعلق معرفة ان الكائنة في المستثنى المنقطع قوله بلكن ان  
بلفظ لكن متعلق بقدر بمعنى اول فوجاء في القدم الامراء ان لكن محذوف  
لمحى فاذا قلت انت جاءني زيد فكانت ان كان مع المخاطب توهم  
ان الالف مع ان عمر ايضا ان كزيد جاءك قوله لما بيننا ان بين زيد وعمرو  
علة لقوله توهم ان عمر ايضا جاءك قوله من الالف بهم الالف وسكون اللام  
بمعنى المصادقة ببيان لما ان من الالف التامة بحيث لا يفتقران فدفعنا انت  
ذلك التوهم بقولك لكن عمر لم يحى ذكره ان حاقنا به الرضى فاعل ذكر  
ان ذكره في سره للكافية وفي القاموس ان وذكره القاموس بقدر ان  
الحكم الالف وهو ما قبل لكن بالفتح وهو ما بعد لكن حاول ان طلب الحكم  
ادراكه ان الشئ الاول به ان بالالف الثاني بين جعل الشئ الثاني لاحقا بالاول



قال في ايراد ذكر في القاموس هكذا ففيه لكن للاستدراك ان لكن للدلالة  
على استدراك المتكلم وطلبه ان المتكلم اذ رآه ان الشئ الذي ذكر فيها بعد  
قائه ارفات المتكلم ذلك الشئ في الافادة متعلق بقائه ارفات الافادة  
للسامع المخاطب قال البديع قوله فالفعل مبتدأ خبره قوله ان لكن ارفات  
للدلالة ان موضوع للدلالة على استدراك المتكلم المصدر مضاف الى فاعله  
وطلبه عطف تفسير لا استدراك المتكلم وقوله اذ رآه مضاف الى ما  
مفعول به غير صريح للمصدر ارفات استدراك ان الشئ الذي ذكر فيها بعد لكن  
قائه ارفات المتكلم ذلك الشئ في الافادة ارفات الافادة للسامع قوله  
حيث اوههم علة لقائه اوظف له واوههم فعل ماض من الايهام قال الاستاذ  
قوله حيث اوههم علة لما فات قوله الكلام السابق على لكن فاعله اوههم وقوله  
نقيضه ارفات ما فات قال الاستاذ ففيم نقيضه راجع الى ما فات فطلب ارف  
طلب المتكلم عقبه افادته ارف ما فات قال الاستاذ ففيم افادته راجع الى ما فات  
ما متعلق بافادته ارف بالشئ الذي وقع بعده ارف بعد لكن اوبعد الكلام السابق  
ذكره ارفا ذكر من قوله وفي القاموس ايضا قال البعض قوله ذكره ارف  
الكلام المذكور من قوله وفي القاموس ايضا هذا الفاضل العصامي في شرحه  
للكافية وحاشيته للجاني وفيه ارف فتر الاستدراك الذي هو مفعول لكن  
الفاضل الهندى في شرحه للكافية قوله بطلب درك السامع متعلق بنفسه  
والطلب مصدر مضاف الى مفعوله وفاعله مخذوف والدرك مصدر مضاف  
الى فاعله ارف بطلب المتكلم درك السامع وفهمه قال الاستاذ قوله  
بطلب درك السامع ارف بطلب علم السامع واخذ الطلب من السلي لان السلي  
للمطلب قوله بدفع ما بالاضافة متعلق بطلب ارف بدفع المتكلم الشئ الذي  
يذكر فيها بعد لكن اوبدفع المتكلم الشئ الثاني الذي يذكر فيها بعد لكن فالصبر  
مضاف الى مفعوله قال البعض قوله بدفع ما وما عبارة عما يذكر فيها بعد لكن  
ارف دفع المتكلم ما فالصبر مضاف الى مفعوله عسى فعل تام بمعنى قرب قوله  
ان يتوجه وان فيه مصدرية ويتوجه فعل مضارع معلوم من باب التثنية وفيه

في ضميره المستتر فمما راجع الى السامع المخاطب والبارز راجع الى ما  
وجمله يتوجه في تأويل المفعول من فمما راجع الى المحل فاعله عسى وجملة مجرورة  
صفة ما او صفة ما في قرب يتوجه السامع ذلك الشئ وروى ارف تفسير الفاضل  
الهندى الفاضل العصامي في شرحه للكافية وحاشيته للجاني قوله بان المستدرك  
بكنس الراي فاعله من باب الاستفعال يتلوه الطريق وروى بان طالب الادراك  
وهو ان المستدرك المتكلم هو ارف المستدرك قوله من يطلب ومن ارف  
مبني على السكون مرفوع محلا خبر مبتدأ ويطلب فعل مضارع مرفوع بعامل  
وحقة ضمير هو راجع الى من مبني على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو معه جملة فعلية  
لا محل لها صلة للمفعول اذ رآه والادراك مصدر منصوب لفظا مفعول به  
لقوله يطلب والضمير مبني على الضم محله القريب مجرور بالاضافة ومحله البعيد  
مرفوع على انه فاعل للمصدر الذي هو الادراك راجع الى من والمصدر مضاف  
الى فاعله ومفعوله قوله ما ارف الشئ الذي يذكر فيها بعد لكن قائه ارفات  
ذلك الشئ لامن وهو السامع ارف لا يكون المستدرك من يطلب ارف ذلك المن  
اذا رآه غيره ارف ذلك المن الذي عبره من السامع والمراد من الغير المتكلم  
والمصدر مضاف الى فاعله ومفعوله قوله ما ارف الشئ الذي يذكر فيها بعد لكن  
قائه ارفات الغير ذلك الشئ اقول الغرض والعلة الغائية من الاستدراك  
دفع التوهم ولا تقدم الا في السامع فلا يحصل الا باذراك المتقدم وهو السامع  
لا باذراك المتكلم فمن جعل المستدرك من يطلب اذراك نفسه كما قاته  
لا من يطلب اذراك غيره ما قاته كان مفعولا للغرض من الاستدراك فلا يصح  
هذا الجمل ثبت ما قاله الفاضل الهندى فانكس الرد وقى اركلة لكن فاقع  
بين كلامين متغايرين معنيا واثباتا يعني ان كان الكلام الذي قبلها نفيًا يكون ما بعده  
اثباتا وبالعكس قوله معنى فقط ارف تغاير المعنى يعني لا يشترط في التقاير بينهما ان يكونا  
بيان لنوع التقاير وهذا التقاير المعنى يعني لا يشترط في التقاير بينهما ان يكونا  
متغايرين تغايرًا لفظيًا بل يكفي فيه التقاير المعنى سواء وجد معه التقاير في اللفظ



اولا نحو زيد حاضر لكن غائب فغائب الحكيمة شققا في الاثبات لكن غائبه  
 قوله حاضر غائب لا يفيد غائب فكانه قال زيد حاضر لكن غائب غير حاضر او لفظ  
 ار تغاير لفظيا ايضا ار كعبه كجاء في زيد لكن غائب لم يجرى فانه جازم مغاير  
 لقوله لم يجرى لفظا ومعنى فلذا لم يأت فيه فقط وليت ان لفظ ليت قوله هو  
 فيه اشارة الى ان قوله للتمتع طرق مستقر مرفوع محلا خبر مبتدأ محذوف ان كان  
 لانشاء ان لانشاء التمتع والجدوه الانشاء محاذي معنى بلفظ بقاءه في الوجود  
 وهو ان التمتع طلب ما بالاضافة والموصول عبارة عن ثبوت الخبر للاسم لا طبع فيه  
 والخبر راجع الى الموصول ان طلب الشيء الذي لا طبع في ذلك الشيء او طلب ما  
 ان الشيء الذي فيه ان في ذلك الشيء عسر اقول قال التمتع ماهية التمتع  
 محبة حصول الشيء سواء كان مع ارتقاب حصوله او لا فيستعمل في الممكن  
 المترقب وفي المجال فعلى هذا كان تعريف الثالث بطلب ما لا طبع او ما فيه  
 عسر قاصرا يدخل على ان المفتوحة كليت ان زيد قائم على ان يكون مع امها  
 وخبرها اسم ليت والخبر مقدر وهو حاصل عند البصرية بستان مسددا  
 كما بعد علمت قوله فيدخل على السجيل ان المجال حصوله تفريع على الاول وناظر اليه  
 كذا قاله الشارح في حاشية الامتحان قال الاستاذ قوله فيدخل على السجيل  
 تفريع على الاول اعني طلب ما لا طبع فيه فيدخل ليت على امر مستحيل كليت  
 الشيا بيبو ويوما هذا بعض فصاح ليت وهو الايت الشيا بيبو  
 يوما فاخبره بما فعل الميثب فان عود الشيا بيبو مستحيل عادة  
 قوله وعلى الممكن ان يدخل على الممكن حصوله تفريع على الثاني وناظر اليه كذا قال  
 الشارح في حاشية الامتحان قال الاستاذ قوله وعلى الممكن تفريع على الثاني اعني  
 او ما فيه عسر ان يدخل ليت على الامر الممكن غير المرجو ان لا رجاء فيه كقول منقطع  
 بالاضافتين قوله ليت في ما لا فاجب به ان يذلل المال بقول الفعلة فلا يدخل  
 على واجب الحصول والوقوع فلا يقال ليت غدا يجرى في الرينة ماهية التمتع محبة حصول  
 سواء كان مع تقارب حصوله او لا فيستعمل في الممكن المترقب وغير المترقب وفي المجال  
 فعمل عدم تقض الشارح لمحبة الممكن المترقب للمرجو لقلته قال السيلوتي  
 قوله

لا يقال في حاشية الامتحان  
 ان لا يدخل على الممكن  
 فان كان الامر الممكن  
 غير المرجو فيكون  
 في حاشية الامتحان  
 ان لا يدخل على الممكن  
 فان كان الامر الممكن  
 غير المرجو فيكون

قوله فيدخل على السجيل الخ ان مستحيل الوقوع و ممكن الوقوع بان كان  
 ممكنا ذاتيا ولا يدخل على واجب الوقوع فلا يقال ليت غدا يجرى في الرينة  
 ماهية التمتع محبة حصول الشيء سواء كان مع تقارب حصوله او لا فيستعمل في الممكن  
 المترقب وغير المترقب وفي المجال انتهى قال الرينة و ماهية التمتع غير ماهية التزجي  
 لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهي احتمال التمتع في الممكن والمجال  
 واختصاص التزجي بالممكن وذلك لان ماهية التمتع محبة حصول الشيء سواء  
 تنظره وترقب حصوله او لا وقال صاحب الافتناع والفرق بين التمتع والتزجي  
 ان التمتع يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما لا يمكن وقوعه كليت الشيا بيبو  
 يعود بهما والتزجي لا يستعمل الا فيما يمكن وقوعه اذ المجال لا يجرى ولعل ان لفظ  
 قوله هو ان لعل يشير به الى ان قوله للتزجي ظرف مستقر مرفوع محلا خبر مبتدأ محذوف  
 ان لانشاء ان لانشاء التزجي وهو ان التزجي ارتقاب شيء ان انتظار شيء واقعة  
 الى شيء اضافة المصدر الى مفعوله والشيء هنا عبارة عن نسبة خبرها الى امها  
 لا وثوق ان لا اعتماد بحصوله ان ذلك الشيء فلا يقال لعل الشمس تقرب  
 اذ كان الامر كذلك فيدخل ان اذا كان التزجي مفعولا بهذا التعريف فيدخل فيه ان  
 في التزجي قال البعض قوله فيه ان في التعريف بقوله وهو ارتقاب شيء الخ  
 الطبع بالرفع فاعل يدخل وهو ان الطبع ارتقاب محبة ان انتظار المتكلم  
 ما يجبه فالصدر مضاف الى مفعوله كذلك ان لا وثوق بحصوله نحو لعلك  
 تقطينا ارايت ويدخل فيه ايضا الاشتاق قال البعض قوله والاشفاق  
 بكسر الهمزة عطف على قوله الطبع وهو ان الاشتاق ارتقاب ملوثة  
 ان انتظار المتكلم ما يخاف منه كذلك ان لا وثوق بحصوله نحو لعلك اموت انا  
 الساعة ان في هذه الساعة لان ما بعد اموت حال قال البعض والمراد بها  
 النجومية وتحتمل الآنية ولا يحتمل الساعة التي بمعنى القيمة لعدم صحة المعنى بوجه  
 كذا ان مثل ما يشاهد من عموم التزجي الى الطبع والاشفاق قاله ان عموم التزجي  
 الى الطبع والاشفاق الرينة في شرحه للكافية ان قال ان التزجي عام للطبع والاشفاق

راجع الى حاشية الامتحان  
 في حاشية الامتحان  
 ان لا يدخل على الممكن  
 فان كان الامر الممكن  
 غير المرجو فيكون



ورضيه به انما قاله الترمذي من عدم الترمذي او الطبع وهو الشقاق او بنوعه الترمذي  
بهما المصنف ربح في الامتحان وانما ربح في هذا الكتاب على التخصيص بالترجمي  
بناء على ما هو الظاهر في لعل قال صاحب المنافع قوله على ما هو الظاهر  
من ذكر المصنف الترمذي فقط وقال البعض قوله على ما هو الظاهر انما ذكر  
بني على ما هو الظاهر قوله او الكتي اس الكتي المصنف عطف على مقدر كما سطرنا  
اليه انما قال صاحب المنافع قوله او الكتي عطف على جملة هو ارتقاب الى آخره  
بما ان بالترجمي الذي هو الترمذي الغالب في لعل او الغالبين معاني لعل  
قال الجني الداني وهو الاشهر والاكثر قال الاستاد قوله بما ان بالمعنى الواحد  
في احتمال لعل الذي هو الترمذي الغالب في لعل وهو الترمذي وقال  
صاحب المنافع قوله بما هو الغالب وهو كونها للترجمي واما كونها للاشفاق  
فقليل قوله حيث لم يفرض علة للاكتفاء ان لم يفرض المصنف ولم يقصد  
للثاني ان للاشفاق بناء على ما قيل هو ان الترمذي فخص بارتقاب المحبوب  
ان مقصود بانظار التكلم ما يجبه فالباء داخل على المقصود عليه والمصدر  
مضاف الى مفعوله كما يشعر به ان كما يدل على كون الترمذي فخص بارتقاب المحبوب  
قال الاستاد قوله كما يشعر به ان يدل بدلا خفية على العلم بذلك الاختصاص  
وقال البعض قوله كما يشعر به ان بذلك الاختصاص وقال الآخر قوله كما يشعر به  
ان يجبر به وقال الآخر قوله كما يشعر به ان يدل بدلا اجمالية على العلم بذلك الاختصاص  
قوله كلام صاحب الشقاق باضافتين فاعل يشعر قوله حيث قال ان صاحب  
علة للاشفاق ولعل للترجمي او الاشفاق وجه الاشفاق ان مقابلة الاشفاق  
للترمذي تفيد اختصاص الترمذي بارتقاب المحبوب قال صاحب المنافع قوله  
للترمذي او الاشفاق يعطف الاشفاق عليه وهو يقتضيه التفسير وعدم دخول  
في المعطوف عليه ما هو الظاهر من ان لعل تجي لا ارتقاب شئ محبوب لا يشق  
بحصوله كثيرا وهو الطبع وتجي لا ارتقاب شئ مكره لا يؤوف بحصوله قليلا وهو  
الاشفاق بالاتفاق واما دخول الاشفاق في الترمذي فمختلف فيه وقال الاستاد

قال الاستاد قوله حيث قال صاحب الشقاق ولعل للترجمي او الاشفاق  
لانه لو لم يكن الترمذي فخص بارتقاب المحبوب لما قال صاحب الشقاق  
ولعل للترجمي او الاشفاق لدخوله فيه قال المحقق الحق في العلامة المتعارفة  
في شرح الشقاق قوله ان هذا ان الترمذي مقول القول قد يكون من المتكلم  
عند لعل زيد يكره وعملك تعطينا وقد يكون ان الترمذي من الخاطب  
عند قوله تعالى لعلكم تفكرون وعملك اعطيت وقد يكون من غيرهما ان  
من غير المتكلم والخطاب نحو لعلهم يفقهون وعملك اعطيت كما يشهد به  
ان بما ذكر من هذه الاكوان او من هذه الاحتمالات الثلاثة وفي بعض النسخ  
كما يشعر به ان كما يدل بدلا خفية على العلم بما ذكر قوله موارد الاستعمال  
بالاضافة فاعل لقوله يشعر او يشعر به بعض النسخ والموارد جمع المورد  
بالفتح وهو المحاب ان اماكن الاستعمال انتهى ما قاله التفتازاني او  
كلام التفتازاني او ما قاله المحقق التفتازاني او كلام المحقق التفتازاني قوله  
وقال الرضى مؤيد الكلام المحقق وهو قد يكون من الخاطب ان كلمة لعل  
اذا وقعت في كلام علام الغيوب ان غير محكي تكون ان لعل لرجاء الخاطبين  
لانه عجز لا يتصور في حق الله تعالى قال الاستاد قوله تكون لرجاء الخاطبين  
لعدم تصور الرجاء من الله تعالى لانه عجز والعجز لا يتصور من الله تعالى لرجاء  
لا يتصور من الله تعالى عند سبويه وهذا ان كونها لرجاء الخاطبين الحق قال  
الرضي والحق ما قاله سبويه وهذا ان الرجاء او الاشفاق يتعلق بالخاطبين  
وانما ذلك لانه الاصل في الكلمة ان لا يخرج عن معناها ان الكلمة بالكسرة  
ان اصلا كما والمفيدة للشك اذا وقع في كلامه تعالى تحمل على التسلية والابهام  
لانه تعالى متعال عن الشك قال صاحب المنافع قوله عن معناها بالكسرة  
ظاهره يفيد ان لعل اذا كانت لرجاء الخاطب تخرج عن معناها في الجملة لان معناها  
الحقيق رجاء المتكلم كما كان بآلة الحروف المسببة بالفعل لصفة المتكلم وقال

والاشفاق كذا في قوله حيث قال صاحب الشقاق ولعل للترجمي او الاشفاق  
فقد لعل الموت الساعة وقوله لعل



صاحب الكفاية قوله ان لعل امر كلمة لعل مقول القول الواردة صفة لعل  
 العظيم قد تكون ان لعل لا يطاع بكسر الهمزة ان لا يطاع في الطمع  
 يقال لعل فلانا اذا اوقعه في الطمع وبينه وبين صاحب الكفاية  
 كون لعل لا يطاع بما امر بكلام طويل حاصلة امر ذلك الكلام قوله حاصلة  
 مبتدأ وخبره قوله ما ذكره من الكلام الذي ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني  
 والعلامة الاول قطب الدين شيرازي قوله انها امر كلمة لعل الواردة في القرآن  
 قال انها امر من انها بتقدير من البيان لما في قوله ما ذكره وقال صاحب المنافع  
 قوله انها الخ بدل من ما ذكره وبيان له يعني ان لعل الواردة في القرآن بعد ما كانت  
 لرجاء المخاطبين تستعمل في الامور المحققة الموثوق بحصولها فتكون مجازاً قطعاً  
 واما يكونها لرجاء المخاطبين فتكون مجازاً على ما يفيد ظاهر كلام صاحب الكفاية  
 وتكون حقيقة على ما يشعره كلام المحقق التفتازاني لا يطاع ان لا يطاع في الطمع  
 في محل التحقيق والتعبير ان تعبیر الله تعالى قال الاستاذ قوله والتعبير في جواب سؤال  
 مقدر وهو ظاهر عن التحقيق في بيان ان لا يطاع ان لا يطاع في قوله والتعبير  
 مبتدأ وخبره قوله اما بكسر الهمزة وتشديد الميم للترويد ليعمل ان ذلك التعبير  
 على انه امر الثاني لا خلف في اطاع الكرماء لاسيما في اطاع الكرماء  
 والكرماء جمع كرم قال بعض المحققين قوله لا خلف في اطاع الكرماء الخلف بالضم والكون  
 يعني ان كرماء اذا اطاعت في شئ لا يخلف في قوله ان لا يطاع في اطاع الكرماء  
 والتعبير عطف على لعل على دأب كلام العظماء من الاقتصاد في المواعيد كقطع  
 بانجازها على التكلم بكلمة لعل وعسى قال الاستاذ قوله على دأب كلام العظماء  
 الذي يناسب الاقتصاد في المواعيد المقطوع بانجازها على التكلم بلعل  
 وقال الآخر قوله على دأب كلام العظماء ان على عادة كلام العظماء يقال دأبه  
 ان عاداته قوله او كيشه عطف على القريب او البعيد او لم يكن ذلك التفسير  
 بينهما العباد بالنصب مفعول لينبه والعباد بكسر العين جمع العبد  
 قوله على ان لا يخطوا ان لا يعتمدوا متعلق بنبه على العبادة فيتركوا الاجتهاد  
 في العبادة كذا في غنية الرزيب عن المتن اللبيب وقيل انها امر كلمة لعل اذا وقت  
 للتحقيق ان التحقيق مفعول الجمله بعد طاع كما في ان المكورة المشددة

وقال صاحب الشافعي قوله والتعبير في بيان ان لا يطاع في اطاع الكرماء

قوله امر بكسر الهمزة او كالم لعل للتعليل او ما قلناه القابل او قول القيل  
 او قول القابل او يكون لعل للتحقيق كما ان الرضى في شرحه للكافية  
 بانه امر ما قاله لم يقبل منقوض بقوله تعالى لعل يتذبر او يحسن قوله  
 فان فزعوه علة لعل منقوض لم يذكر امر لم يذكر من واما قوله انت بالذي  
 آمنت به بنو اسرائيل فتدبره يا س لا معنى تحتها ولو كانت تذكر حقيقة  
 لتبين منه والتمهي بالنسبة الى مدعى وطهرون واحباب عنه امر من رد الرضى  
 او عن ذلك الرد او عن ذلك لا ينقص الفاصل العظام في شرحه للكافية  
 بان ان يظن هو ان المقترح على صفة امر القائل من باب التفعّل ان العبد  
 قوله المقترح مهم ان وخبره قوله واحد الامرين ان التذكر والخشية ويجعل  
 عطف على مقدر ان يجعل واحد الامرين ويجعل انه امر فزعوه خشي وان للوصية  
 لم يذكر ثم ان العلامة التفتازاني قال ان العلامة التفتازاني لما كان  
 قوله ما بينه على السكون مرادع محلا كما بعد لعل ان كلمة لعل الاطاعة  
 بالجر صفة لعل قوله قطعي الحصول خبر كانه امر مجزوم الحصول ولما كان ما قبلها  
 ان لعل مما يناسب ان من معنى يناسب ان يعمل بذلك ان بما بعدها قال  
 البعض قوله بذلك ان يعمل الاطاعة بحيث يكون ما بعدها امر كلمة لعل  
 بمنزلة العرض بفتح الفين المجرى بفتح العلة لما قبلها امر كلمة لعل  
 زعم جواب لما ابن الانبار من انكوفلين وجماعة من و زعم جماعة من انهم  
 العربية والائمة بفتح الهمزة الاولى نوكر الثانية وبشدة الميم جمع الامم  
 بكسر الهمزة وهو المقتد بهم والمتبع ان لعل منقوض زعمه قد يكون  
 بمعنى كي وهو التعليل على جملة امر ائمة العربية قال البعض قوله حتى جلدوا  
 ابن الانبار وجماعة من ائمة العربية عليه ان على كونها معنى كي او على كون  
 معنى كي او على معنى كي كل صورة قوله امتنع طاعة صورة من قبيل صفة جرت  
 على غير من قوله فيها ان تلك الصورة الترجي من التكلم فاعل امتنع سوا كان  
 ذلك الترجي اهل ما من التكلم ان اتباع الطمع في جانب التكلم للغير

قوله امر بكسر الهمزة

قوله امر بكسر الهمزة



مثل لعلمكم تفهون اولاً ان اول ما يكمل الله امره ويختمه انما هو ان يعطى ما يشاء من علمكم فتكروا  
 ومثل لعلمكم تفهون ورده ان ما زعم الانبياء من وجوه عدة من ائمة العربية  
 او ما قاله جماعة من ائمة العربية او ما قاله ائمة العربية او ابن الانبار  
 او كون لعل بمعنى كى المصنف رحمه الله تعالى تفسير للمصنف لدفع شبهة قدية  
 طاهرة صاحب الكشاف بان ان بطريق هذا ان جمهور ائمة اللغة قال  
البعض قوله بان جمهور ائمة اللغة ببيان طريق الرد قوله اقتصر وان  
 جمهور ائمة اللغة فهم ان في بيان معناه ان لعل الحقيقة صفة المعنى  
 قوله على الترتيب متعلق باقتصر والا ستفاد عطف على الترتيب انما اقتصر  
 الجمهور على هذين المعنيين ظهراً ان لا يكون لعل معنى غير ظاهر كما زعم الانبار  
 وغيره من الجمهور قوله وبان عدم صلاحها ان لعل عطف على قوله بان جمهور  
 ائمة اللغة وبيان طريق اخر للرد بمجرد معنى العلية على قوله عدم صلاحها  
 قوله والعرضية عطف تفسير للعلية قوله مما وقع عليه الاتفاق خبر ان  
 والضمير في عليه راجع الى ما والاتفاق فاعل وقع قال صاحب المطالع قوله  
 وبان عدم صلاحها الى معنى انهم اتفقوا ان لعل لا تصح لمجرد العلية والعرضية  
 فلا تكون بمعنى كى الا ترى انهم اتفقوا ان لعل لا تصح لمجرد العلية والعرضية  
 وجماعة لانه لا يجوز ان يكون لعل في التعليل كما في كى انما ترى انك تقول  
 دخلت انا على المريض كى اعوده واعدت مضارع متكلم من باب التفضل  
 والضير راجع الى المريض وفي القاموس المعداد زيارة المريض وخاطره  
 صور من وتقول اخذت ان الماء كى اشربه ولا يصح لعل فيه  
 لا يقال دخلت على المريض لعل اعوده واخذت المال لعل اشربه  
 وقال الرضى القائل بالتعليل ان الى كى يكون لعل للتعليل قطرب بضم القاف  
 وسكون الطاء وبضم الراء والتفوي وهو تمييز سمع به وابو علي وهو  
 تمييز الزجاج اقول قد وقع القائل به غيرها ايضا وهو الاخفش والكافي  
 وصح الشيخ الرضى بهما ممنوع قال ابن هشام في معنى اللبيب اثبت التعليل  
 جماعة منهم الاخفش والكافي وعمدا عليه فتدلالة قوله لينا لعله يتذكر ويخفى

لا يقال دخلت على المريض لعل اعوده واخذت المال لعل اشربه

او يخفى وهذا كقول الرجل لصاحبه الفرج لعلنا نتفدى ان لننتفدى  
 ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه الى ما طبع من موسى وهارون  
 عليهما السلام ان اذما على رجائكما كفا في معنى اللبيب مع شربة ورد  
 ان الرضى حكاهما قد لهما قال البعض قوله لعل ان قطرب وابو علي قال  
 الاستاذ قوله انما قاله قوله بانه بيان طريق الرد ان بان قوله هما  
 قال البعض قوله بانه ان بان القول بالتعليل منقوض خبر ان قوله بقوله  
 ان الله تعالى متعلق بمنقوض وما يدريك وما للاستفهام الانكار  
 ان ان شئ يعلمك يعني ان من يعلمك يا محمد غير الساعة لعل الساعة  
 وعلى اسم لوقية يقدم فيه القيمة سمي بها لانها ساعة حقيقة يحدث فيها  
 امر عظيم قال البعض اعلم ان الساعة قد تحيى لسان الاول بمعنى القيمة والثاني  
 بمعنى الساعة النجدية والثالث بمعنى الآن والمراد هنا هو المعنى الاول  
 قريب ترجع للعباد قوله اذ لا معنى على للنقض ومتعلق بمنقوض ان لانه لا معنى  
 فيه ان في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب او في هذا النظم او  
 في هذا الاية وتذكير الضمير باعتبار ان التاء جزء من الاية لان الاية بذلك الاعتبار  
 تذكر واما باعتبار ان التاء في الاصل للتأنيث فتكون بذلك الاعتبار معترضة  
 في يلزم تأنيث الضمير وقيل تذكير الضمير القاب مع انه راجع الى هذه الاية الكريمة  
 بتأويل المذكور او بعدم الاعتداد بتأنيث ما لا معنى له بدون التاء فانه يجوز  
 تذكير ما يتعلق به فتأمل للتعليل ان يكون لعل للتعليل ان بمعنى كى واجاب عنه  
 ان عن رد الرضى او عن ذلك النقص القاضل العضم في شرحه للكافية قوله  
 بانه ان بان بيان طريق الجواب بفتح حمله ان حمل القريب في الاية  
 على القرب في النظر ان في الفكر لانه الواقع مما حمله الرضى فالحق ان اول حمل  
 القريب في الاية على القرب في النظر فمعنى قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة  
 قريب ان شئ يعلمك داريا ان عالما بما لهما ان الساعة هذا المعنى فافهم  
 الى قوله تعالى وما يدريك لان ما استفهام انكارى بمعنى ان بالتشديد وان الاصل  
 حال والمضى ثابت وان المفعول الثاني ليدرس مخدوف وهو المجزوء بحرف الجر

بأنه ان شئ يعلمك يعني ان من يعلمك يا محمد غير الساعة لعل الساعة وعلى اسم لوقية يقدم فيه القيمة سمي بها لانها ساعة حقيقة يحدث فيها امر عظيم قال البعض اعلم ان الساعة قد تحيى لسان الاول بمعنى القيمة والثاني بمعنى الساعة النجدية والثالث بمعنى الآن والمراد هنا هو المعنى الاول قريب ترجع للعباد قوله اذ لا معنى على للنقض ومتعلق بمنقوض ان لانه لا معنى فيه ان في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب او في هذا النظم او في هذا الاية وتذكير الضمير باعتبار ان التاء جزء من الاية لان الاية بذلك الاعتبار تذكر واما باعتبار ان التاء في الاصل للتأنيث فتكون بذلك الاعتبار معترضة في يلزم تأنيث الضمير وقيل تذكير الضمير القاب مع انه راجع الى هذه الاية الكريمة بتأويل المذكور او بعدم الاعتداد بتأنيث ما لا معنى له بدون التاء فانه يجوز تذكير ما يتعلق به فتأمل للتعليل ان يكون لعل للتعليل ان بمعنى كى واجاب عنه ان عن رد الرضى او عن ذلك النقص القاضل العضم في شرحه للكافية قوله بانه ان بان بيان طريق الجواب بفتح حمله ان حمل القريب في الاية على القرب في النظر ان في الفكر لانه الواقع مما حمله الرضى فالحق ان اول حمل القريب في الاية على القرب في النظر فمعنى قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب ان شئ يعلمك داريا ان عالما بما لهما ان الساعة هذا المعنى فافهم الى قوله تعالى وما يدريك لان ما استفهام انكارى بمعنى ان بالتشديد وان الاصل حال والمضى ثابت وان المفعول الثاني ليدرس مخدوف وهو المجزوء بحرف الجر







لعل وجهه ان كمال المثابرة لا تتنازع ضعفها في العمل بالنسبة الى الاصل  
لان عملها بالمثابرة وان كانت كاملة وتحتل ان يكون الامر بالضم لا يتنازع  
وجه عدم الملازمة كذا قال صاحب المنافع او فافهم ما يكون فيها سبق قوله  
ولها خبر مقدم وقوله صدر الكلام مبتدأ مقدر وقوله ولها صدر الكلام  
اورد عليه ان كون المصدر لها مستفاد من قوله ولا يتقدم معمولها ودفع بان المراد  
بلا يتقدم معمولها كل واحد من معمولي الجموع المفعول بل ذكره للتوضيح والبيان  
لان كتابه لا طفال والضمان قال السليكمه قوله ولها صدر الكلام اراد  
بالكلام مقابلة الكلمة وهذه الحروف تقع في صدر مركب تام يصح السكوت عليه  
فيصح استثناء ان المفترضة كما ان الجاني قدس سره كما يجي فلا بد لها  
من التعلق بشيء اخر حتى يتم كلاما فاندفع ما قيل ان اراد صدر كلام دخلت  
هذه الحروف عليه فلا معنى لاستثناء ان المفترضة وان اراد صدر الكلام  
مقصودا لذاته فينتقض بالجمله المصدرية بان الواقعة مقول وان دفع النقص  
بقوله ثم الا انهم هم السفيها وبقوله جاء الذي انما قائم وبقوله احياءهم  
فان زيد قائم في الخارج بقوله وجوبا للثابرة الى ان دفع ما يتوهم من اللام  
من معنى الجواز يعني ان كون تلك الحروف واقعة في صدر الكلام وهو على  
وجهين لا جوازيا كما في بعض مدعى الجاني اعني به حاشية امام ابيهم الانصار  
عليهم السلام البار قال البعض قبيح ان رج بقوله وجوبا لذاته الجمله الاسمية  
فيقول على الدوام والروام على الثبات والاثبات على الوجوب ولذا قد بد  
فان قيل لم دل الجمله الاسمية على الدوام دون الفعلية قلت لان الفعل  
يدل على الزما وضعا دون الزام فلا دوام ولا ثبات للزمان وما يدل عليه  
لا يدل على الدوام بل على التجدد والحديث بخلاف الزام قوله ان الكلام الذي  
دخلت هي من هذه الحروف عليه لا يفي ذلك الكلام بهذا تفسير باللازم  
لان لها صدر الكلام يلزم الدخول عليه فكيف يجوز ان يرسل من قبيل ذكر المعلوم  
وارادة اللازم قال البعض قوله ان الكلام الذي دخلت هي عليه ان على ذلك  
الكلام في الفرض من هذا التفسير الى ان اللام للمعنى اذا جسي لا بلا  
المقام فضلا عن اخذ وقول صاحب المنافع قوله ان الكلام دخلت هي عليه  
يشير الى ان اللام للمعنى الخارجى فلا يرد ان آتيتي فاني اكره ان بكسر الهمزة

بكسر الهمزة وقلت ان زيدا قائم لكن يرد عليه انه حينئذ يقع عن هذا الكلام  
قوله ولا يتقدم معمولها عليها لان الكلام الذي دخلت هي عليه انما هو معمولها  
انما هو خبرها فقدم تقدمها عليها وجوب وقوعها في صدر الكلام الذي  
دخلت هي عليه في المثال وان لا وجه ظاهرا حينئذ لاستثناء ان بالفتح لانه  
ان كان المراد بالكلام الكلام في الظاهر فهي كباقيها في التصدير وان كان  
المراد به الكلام في الحقيقة فلا يوجد كلام دخلت ان بالفتح عليه فلا حاجة  
الى الاستثناء والتوجيه الوجيه في هذا المقام ان المراد بالكلام ما هو في الحقيقة  
بحسب العرف وهو مركب تام يصح السكوت عليه ولانه للمعنى الذي وقع عليه  
صدر الكلام يجب ان يكون ما دخلت عليه هذه الحروف وهو ليس بها وخبرها  
كلاما فلا يرد عليه ما يرد على توجيه الشارح ولا يرد ايضا ان آتيتي فاني اكره  
بالكسر والا انهم هم السفيها وقلت ان زيدا قائم فان مدخولها كلام بهذا المعنى  
قوله مقصودا لذاته اراد ذلك الكلام حال من منير عليه كان زيدا قائم اولا او لم يكن  
مقصودا لذاته كمال زيدان عمرا قائم وانما وجب لها صدر الكلام ليعلم ان  
لافاضة ان يعلم من اول الوهلة ان ابتداء النظر والفكر قال البعض قوله ليعلم  
من اول وهلة علة لقوله ولها صدر الكلام ان ليعلم من اول امرانه ان هذا  
الكلام الذي دخلت هي عليه من ان يستدعي اليها قسم من اقسام الكلام تأكيد  
فدان زيد قائم ام سفيها فكذلك زيد اسد ام غيرهما ان غير التاكيد  
والتبهي كالاستدراك والتعجب والتعجب قوله واما قول الفاضل العصم  
الى جوب سؤال مقدر نشأ من وجه وجوب الصدارة بقوله ليعلم من اول الوهلة  
يعني ان هذا الوجه غير تام لانه لا يجزى في بعضها غير ان بل الوجه فيه لعله اخبر  
كم قوله الفاضل العصم فلا يتم هذا الوجه فان قيل هكذا اجاب بقوله واما قوله  
الفاضل العصم في وجه وجوب صدارة ان المكسورة المشددة ان الجمله مقول القول  
ان ان الجمله التي دخلت هي عليها في المثال ان في المعنى فاعمل لمصونها ان لمصونها  
ان المكسورة وهذا التحقيق قوله لانها ان لان كلمة ان المكسورة قليل لكونها  
فاعلا في المثال حرف تحقيق قوله فان زيدا قائم ان فان مال لفظ ان زيدا قائم  
اثبات لكونها حرف تحقيق كائن بمنزلة تحقق قيام زيد والحال الفاعل لا يتقدم



على الفعل لئلا يلزم الالتباس بالمبتدأ قوله فنظور فيه خبر لمبتدأ قال المصنف  
فيما يأتي وان كان المبتدأ بعد ما وجب دخول الفاء في خبره لم فنظور في قول  
الفاضل العظم لا يلزم ان يكون ما هو شرط الشيء شرطاً لما هو في منزلة  
كثيره الهوى والقصد للفظ دون المستثنى ومن لم يجد هذا قال وجهه  
ان التخصيص بلا داع بالشيء لا يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه لجواز تقدم معمول  
عليه مع عدم تقدم معمول ما اول ذلك المصدر به حين العمل عليه وهو ان مع الفعل  
قال بعض المحققين قوله فنظور فيه لعل وجه المنظور فيه انه على ذلك التقدير يخرج  
ان المكسورة من الحرفية فتدرك الاستقلال بالمعنوية وذلك خلاف الوضع  
اوضح صارت من اسماء الافعال وليس كذلك وقال احمد نازي قوله فنظور فيه  
لعل وجهه ان التخصيص بلا داع تكلف وان معنى الحرفية في معنى الفعل كلى  
فكيف نزل منزلة ولو سلم يرد ان المؤل لا يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه بل  
اذا المؤل بالشيء لا يلزم ان يكون في حكمه حكم المؤل به لجواز تقدم معمول المصدر  
عليه مع عدم تقدم ما اول ذلك المصدر به حين العمل عليه وهو ان مع الفعل  
وقال الاستاذ قوله فنظور فيه اس فهو منظور فيه اذا المؤل بالشيء لا يلزم ان يكون  
في حكمه من كل وجه قوله فنظور فيه خبر لقوله واما قوله الفاضل العظم والفاء  
جواب ايا المتضمن معنى الشرط وهي حرف وضع لتفصيل المجل وقطع ما قبله  
عما بعده عن العمل وانيب عن جملة الشرط وحرفه فاستحق بذلك جواباً وجواباً  
جملة يلزمها الفاء ولا بد ان يفصل بين اما وبين الفاء فاصل مبتدأ ومفعول  
او جاز ومجرور وهما مبتدأ ولتضمنها معنى الابتداء لم يأت عقيبها الا لام لاقتضاها  
معنى تدخل على الاسم لا الفعل لانها قائمة مقام كلمة الشرط وفعله ولا يدخل فعل  
على فعل ولتضمنها معنى الشرط لزم الفاء في جوابها كذا في الكليات غير ان المتقدم  
دافع لا يقال ان المكسورة قوله ولما لم يلد الخ جواب سؤال مقدر كأنه قيل ان المصنف  
من ذوي المتون فليعلم ان يختصر في الكلام وهذا قد اطلب وقال فلا تنفع  
في المصدر بعد ما فهم عدم الوقوع فيه من قوله غير ان فاجاب عنه وقال ولما لم يلد  
الخ